الجمهوريّة العربيّة السّوريّة
جامعة دمشق
كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربيّة
(الدراسات العليا)

شرحُ تَسهِيلِ ابنِ مالكٍ

للحسنِ بنِ قاسمٍ المُراديّ

(ت٧٤٩هـ)

دراسة وتحقيق
القطعة الثالثة منه

من بابِ العددِ إلى تمامِ بابِ الإغراءِ والتّحذيرِ وما أُلحِقَ بِهمَا

بحثٌ أُعدَّ لنيلِ درجةِ الماجستير في اللغةِ العربيّةِ

القسم الأول

إعداد الطالب
مأمون رياض الشّهابي
إشراف الدكتور
يوسف الحاج أحمد

العام الدّراسيّ ١٤٤٠ ـ ١٤٤١هـ

٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠م

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين سيدنا محمّد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وأصحابه الهادين المهتدين.

وبعد...

ترك ابن مالك للغة العربية وأبنائها تراثاً ضخماً، وثروة طائلة من المؤلَّفات المفيدة القيّمة، عرفها العالِمُون، وقَدَّروها حقَّ قدرها، وأقبلوا عليها فهماً واستيعاباً، وشرحاً وتيسيراً حتّى تكون قريبة التناول، دانية القطوف، وقد حظي بعض هذه المؤلفات بعناية كبيرة، وتناولها كثيرون من العلماء بالشرح والدراسة والتعليق، وأقبل عليها الطلاب ينهلون من معينها العذب، ويرتوون من نبعها الغزيز.

ويعدُّ كتاب التسهيل من أهمّ مؤلفات ابن مالك؛ إذ بلغ فيه الذروة التي وصل إليها في دراساته النحوية، وتنبع أهميته في كونه يمثلُّ خلاصة تجربته النحويّة العميقة، فأكبَّ عليه العلماء بالدراسة والشرح، حتى قيل إنَّ شروحه قد بلغتْ ستةً وستين شرحاً.

وكان المصنّف المتوفّى سنة (672 هـ) أوّل مَنْ تصدّى لهذا العمل، ولكنَّ القدرَ حال دون إتمامه شرح هذا الكتاب، فأتمّ شرح أبوابه الأخيرة ولده بدر الدين المعروف بابن الناظم (ت 686هـ)، وسمّى كتابه شرح التسهيل، كما فعل أبوه، ثم تتابع العلماء في شرح هذا الكتاب، وفي مختلف العصور، ومن هذه الشروح: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، وشرح التسهيل للحسن بن قاسم المراديّ (ت 749هـ)، والمساعد في تسهيل الفوائد لعبد الرحمن بن عقيل المصريّ (ت769هـ)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل لعبد الله محمد بن عيسى السلسيليّ (ت 770هـ)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين ناظر الجيش (778هـ)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين محمد بن محمد الدماميني (ت828هـ)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ت905 هـ)، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد المرابطيّ الدلائيّ (ت1090هـ)، فضلا عن شروح أخرى غيرها لما تُطبع.

ويُعَدُّ شرح المراديّ الشروح المهمة للتسهيل؛ لأنّه شرحٌ مفيدٌ جعل فيه تسهيل ابن مالك يسيراً للقارئ والباحث، فهو منهلٌ لمن أراد أنْ ينهل من شرابه العذب، حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفاً دانياً طيبَ الرائحةِ حلوَ المذاقِ، ومفتاحاً لكلّ طارق لأبواب النحو.

وكتاب شرح التسهيل للمراديّ على أهميته وجلالته وعظيم مقداره من بين شروح التسهيل، لم تصلنا منه طبعةٌ محقّقةٌ تحقيقاً عليّماً، إلّا طبعة (محمد عبد النبي عبيد) (1427هـ – 2006م)، التي لم تخلُ من التحريف والتصحيف والأخطاء اللغويّة والنحويّة والإملائيّة، كما تفتقر إلى تخريج أقوال العلماء وآرائهم، وتخريج مسائل الكتاب من مظانّها، وترجمة الأعلام، وتخريج الشواهد، وغير ذلك ممّا يلزم في صنعة التحقيق، لذا ارتأى قسم اللغة العربية في جامعة دمشق أنْ يعاد تحقيق هذا الكتاب تحقيقاً علميّاً.

وقد كان من توفيق الله لي أنْ جعلني ممّن يتقدَّم لتحقيق القطعة الثالثة منه – وهي من باب العدد إلى تمام باب الإغراء والتحذير وما أُلحق بهما – إلى قسم اللغة العربيّة وآدابها في جامعة دمشق للحصول على درجة الماجستير.

وكان عملي في هذا البحث ينقسم قسمين: الدراسة، والتحقيق.

القسم الأول: الدّراسة:

وتتألف من ثلاثةِ فصول:

تحدثت في الفصل الأوّل عن المرادي: اسمه ونسبه، وكنيته ولقبه، ومولده، ووفاته، وثقافته، ومكانته العلمية، وشيوخه وتلاميذه، وآثاره.

وذكرت في الفصل الثاني شواهده في الكتاب، والصيغ التي اعتمدها، ومصادره في الكتاب، ثم تحدثت عن موقفه من ابن مالك، وقارنت الكتاب ببعض شروح التسهيل الأخرى.

وخصّصت الفصل الثالث للحديث عن موقفه من أصولِ النحوِ السماعِ والقياسِ والعلّةِ والإجماع، ثمّ تحدثت عن مذهبه النحويّ في ضوء آرائه واختياراته التي انفرد بها.

وختمتُ قسم الدراسةِ بخاتمةٍ لخصتُ فيها أهمَّ النتائجِ التي توصّل إليها البحثُ.

وقد أخذتُ في ذلك بمنهجٍ وصفيٍّ استعانَ بالاستدلالِ والتَّوثيقِ المناسبين.

القسم الثاني: التحقيق:

فقد انصرف القسم الثاني من هذه الرسالة إلى تحقيقِ قطعةٍ من شرح تسهيل ابن مالك للمراديّ من باب العدد إلى تمام باب الإغراء والتحذير وما ألحق بهما.

وقد مضيتُ في تحقيق النصِّ وفق مناهج التَّوثيق والتَّحقيق التي ارتضاها شيوخ الصنعة.

تأملتُ النُّسخ وتوصلتُ إلى أنَّ نسخة مكتبة دار الكتب المصرية هي الأمّ، وذلك لأنّها كاملةٌ، ولما اتّصفتْ به من الدّقةِ والجودةِ والضبطِ لبعض الكلمات وأبياتِ الشعرِ، وقلّة السقط إلّا

في بعض المواضع، واتخذتُ النُّسخ الأخرى نسخاً مساعدة، ثم نسختُ النصَّ من النسخة الأصل، وبعدَ نسخِ الأصلِ قابلْتُه بالنُّسخِ الأخرى، ثمَّ خلّصتُ النصَّ من التصحيف والتحريف، ونبَّهتُ على الخلاف والزيادة بين النُّسخ في الحواشي، وأثبتُّ من فُروقِ النُّسخِ ما رأيته جديراً بالذّكر منها واضعاً ذلك بين حاصرتين [....]، وأعرضتُ عمّا هو دونَ ذلك كي لا أثقلَ الحواشي بما لا فائدة فيه.

أمّا الفروق اليسيرة التي لا فائدة منها فقد أعرضت عن ذكرها، وذلك ك (الياء، أو التاء) في: (تكون، يكون)، و(يعلم، تعلم) وأمثالها، لأنّها تثقل حواشي الكتاب، ويملُّها القارئ، ولا فائدة علميّة من ذكرها.

وبعد أنْ أصبح أمامي نصٌّ تامٌّ مستقرٌ مقروءٌ واضح، مضيتُ في التحقيق على النحو الآتي:

ضبطتُ ما يحتاجُ إلى ضبطٍ مِنْ ألفاظِ النَّصِّ مع تحريرِ النَّصِّ بدقةٍ وَفْقَ قواعِدِ الإملاءِ المعروفةِ، ثمَّ خَرَّجتُ الأقوالَ والآراءَ النَّحويَّةَ التي ذكرَها المؤلِّفُ، وعارضتُ نقولَه بمصادرِها التي صرَّحَ بها والتي سكتَ عنها، وشرحتُ الألفاظَ التي تحتاجُ فيما قدَّرتُ إلى شرحٍ، وخَرَّجتُ الآياتِ القرآنيَّةَ والقراءاتِ والأحاديثَ الشريفةَ والمأثورَ مِنْ كلامِ الصَّحابةِ وأقوالَ العربِ وأمثالَهم مِنْ أمَّاتِ كُتُبِ القراءاتِ والحديثِ والأمثالِ وكُتُبِ النَّحوِ واللُّغةِ، وذكرتُ تمامَ الآياتِ والأحاديثِ إنْ دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك، وخرَّجتُ الأبياتَ الشِّعريَّةَ مِنْ دواوينِ الشُّعراءِ والمجموعاتِ الشِّعريَّةِ وكُتُبِ النَّحوِ والأدبِ واللُّغةِ وغيرِها، وشرحتُ ألفاظَها الغريبةَ مُستَعيناً في ذلك بالدواوينِ والمعجماتِ، واجتهدتُ في نسبتِها إلى قائليها ، ونَبَّهْتُ على رواياتِها المختلفةِ إنْ دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك، وإذا تَكَرَّرَ البيتُ اكْتَفيتُ بتَخريجِهِ في المرَّةِ الأُولَى، وأتممتُ أنصافَ الأبياتِ، وذكرتُها في الحاشيةِ، وترجمتُ المغمورَ في ظنِّي مِنَ الأعلامِ التي وَرَدَتْ في الكتابِ، وعلَّقت على المسائلِ النحويَّةِ التي ذكرَها المؤلِّف وأحلتُ على مواضِعِها في المظانِّ، وربطتُ الكتاب ببعض شروح التسهيل: وهي: شرح التسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل لأبي حيّان، وشرح ابن عقيل، وشرح السلسيلي، وشرح ناظر الجيش.

وختمتُ النصَّ المحقَّق بفهارسَ فنيةٍ شاملةٍ تُسهِّل للقارئ الرُّجوع إليه.

هذا هو النهج الذي سِرتُ عليه في هذا البحث الذي وهبته كلَّ جهدي، فإنْ أكن قد وفّقتُ فذلك فضلُ الله يؤتيه مَنْ يشاء – والله ذو الفضل العظيم – وإنْ كانت الأخرى فحسبي أنّي لم أتعمد التقصير، وأنني أخلصتُ النيةَ، وبذلتُ أقصى ما استطعت من جهد في خدمة هذا الأثر النفيس.

وما كان لهذا البحث أن يكتمل ويرى النُّور لولا عونُ الله لي، ثُمَ فضلُ أستاذي الفاضل الدكتور يوسف الحاج أحمد الذي أفاض عليَّ من علمه الكثير، وكان خيرَ سندٍ وعونٍ في إنجاز هذا البحث، وكان لي حظٌ وافرٌ من أخلاقه الرفيعة، فقد فتح لي قلبه وعقله، فله مني كلُّ الشكر والتقدير والحبّ والوفاء.

كما أتقدّم بالشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور محمد موعد والدكتور الفاضل أيمن الشّوّا،** على تشريفهم لي بالمناقشة، وعلى جهودهم في قراءة هذه الرسالة العلمية، وإثرائها من فيضِ خبرتهم، فحفظهم الله ورعاهم.

والله أسأل أن يجنبني الزّلل ويوفقني للصّواب وبلوغ الأمل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مأمون رياض الشهابي

شَرحُ تسهيل ابن مالك

القسمُ الأوَّل

الدِّراسة

الفصل الأوَّل

- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.
- مولده ونشأته.
- ثقافته ومكانته العلمية.
- شيوخه.
- تلاميذه.
- آثاره.

الفصل الأول:

– اسمه ونسبه وكنيته ولقبه[1]:

هو الحسنُ بنُ قاسمٍ بن عبدِ الله بنِ عليٍّ، بدرُ الدّين المعروفُ بابنِ أُمّ قاسمٍ المراديُّ، المصريُّ المولد، الأسفيُّ المغربيُّ المحتدّ، الفقيه المالكيُّ، النحويُّ، اللغويُّ، التصريفيُّ، البارعُ الأوحدُ في فنونٍ من العلم.

أمّا عن تسميتهِ بالمرادي فلم يذكر أحدٌ من اللذين ترجموا له سبب هذه التسمية.

كنيتهُ أبو علي، وكنّاه ابن الجزري– رحمه الله– (بأبي محمد)[2] ، ولُقِّبَ بـ (بدر الدين) [3]الشهير بـ(ابن أمِّ قاسم) وهي جدته أمُّ أبيه، جاءت من المغرب فعُرفت بالشيخة لما كانت عليه من الصلاح والتُّقى، لذا كانت محلَّ احترام الجميع وتقديرهم، ومن هنا اشتهر اسم الرجل بها، فكانت شهرته تابعة لشهرتها، واسمها عنواناً عليه يعرف ويتميّز به عن غيره.

وذهب ابن حجر– رحمه الله– إلى أنَّ أمَّ قاسم هذه ليست جدة المراديّ، وإنّما هي امرأة من بيت السلطان، تبنّته فنُسب إليها [4].

– مولده ووفاته:

وُلِدَ المراديُّ بمصرَ[5]، ولم أجدْ مَنْ حدد – من الذين ترجموا له – سنة ميلاده، أو قدّم أيّ معلومةٍ يُستشفُّ منها تحديد تاريخ معيّن لولادته.

أمَّا عن وفاته فقد أجمعت المصادر كُلّها[6]التي ترجمت له أنه ت (749) هـ، ودُفِنَ بسُرْياقُوْس، وهي بلدة في نواحي القاهرة بمصر.

---

(1) ترجمته فيه: غاية النهاية في طبقات القراء (1/ 207)، والدرر الكامنة (32/2–33)، وبغية الوعاة (517/1)، وشذرات الذهب لابن عماد (274/8–275)، وكشف الظنون (243/1)، وهدية العارفين للبغدادي (286/1).

(2) غاية النهاية (207/1).

(3) الدرر الكامنة (32/2).

(4) المصدر السابق.

(5) غاية النهاية (207/1)، وبغية الوعاة (517/1)، والأعلام (211/2).

(6) المصادر السابقة

– ثقافته ومكانته العلمية:

كان المراديّ أحدَ النحاة في عصره، نابغة من نوابغ النحو، شُغِفَ بالتدوين والتصنيف، فدرس كتب النحو قبله دراسةً تقوم على الدقّة والبحث والمناقشة والاستنباط، فقد كان كثير الاستشهاد بآراء المتقدمين، يُناقشها ويُفصّل القول فيها، ويطيل النظر والإمعان، ثُمّ يُرجّح ما يراه لامعاً قوياً وفق منهج عقليّ منظم.

ولم تكن ثقافته وقفاً على النحو، بل كانت مزيجاً من العلوم السائدة في عصره، فهو عالم متقنٌ للعربيّة، عارفٌ بالفقه المالكي، نابغٌ في القراءات، متفننٌ فيها ومجيد، وقد أثنى عليه المترجمون له بهذه الموسوعيّة المعرفيّة، قال عنه ابن حجر والسيوطي: (بأنّه صنّف وتفنّن وأجاد)[1]، ووصفه ابن حجر بأنّه: (كان إماماً في العربية)[2]، وقال عنه ابن العماد: (الإمام العالم النحويّ اللغويّ)[3].

ولم تقف ثقافة المراديّ عند هذا الحّد، وإنَّما تتجاوز إلى نظم الشعر التعليميّ، فمن نظمه ما قاله في أقسام(إنْ) المكسورة المخفّفة: ((وقد نظمت أقسام (إنْ) في هذين البيتين:

وأقسامُ (إنْ) بالكسرِ شَرطٌ، زيادةٌ ونفي، وتخفيفٌ، فتلزمُ لامُها
وقدْ قِيلَ معنى(إذْ) و(إمَّا) وقد حكى الـ كسائيّ معنى (قَدْ)، وهذا تمامُها))[4]

وقال في حديثه عن (الباء) جامعاً معانيها في بيتين: ((وقد كنتُ نظمتُ معانيها في هذين البيتين:

بالباءِ ألصِقْ واستعنْ أو عَدِّ أو أقسمْ وبَعِّضْ أو فَزِدْ أو علِّلِ
أتتْ بمعنى مَعْ وفي وعلى وعن وبها فعوِّضْ إنْ تشا أو أبدلِ)) [5]

هذا النظم يشير إلى براعة المراديّ في هذا النوع من الشعر التعليميّ، وهو محاكاة للمنظومات التي كانت سائدة في عصره وقبله، أمثال كافية ابن الحاجب وألفية ابن مالك.

---

(1) الدرر الكامنة (33/2)، والبغية (517/1).
(2) الدرر الكامنة (33/2).
(3) شذرات الذهب (274/8).
(4) الجنى الداني (215).
(5) الجنى الداني (56).

– شيوخه:

إنَّ المراديَّ عالمٌ جليلٌ فاضلٌ، وقد تتلمذ على شيوخٍ فُضَلاء أجلَّاء، وأبرز هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم الأثر الكبير في تكوينه الفكريّ مرتبين حسب وفياتهم:

1 – أبو زكريا الغُمَارِيُّ (ت724 هـ) [1]:

هو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغُماريّ التونسيّ أبو زكريّا، عالم جليل، أخذ العربيّة بتونس عن أبي الحسن بن عصفور، وبدمشق عن ابن مالك، وبالقاهرة عن الشيخ البهاء بن النحاس.

2 – أبو حيّان الأندلسيّ (ت 745 هـ) [2]:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين أبو حيّان الأندلسيّ، الغرناطيّ المولد والمنشأ، المصريّ الدار، نحويّ عصره، ومفسره، ولغويه، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرّخه، وأديبه، ويعدُّ من أبرز شيوخ المراديّ وأكثرهم تأثيراً فيه.

3 – الشرفُ المُغَيْليُّ (ت746 هـ) [3]:

هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيليّ، الشيخ شرف الدين، كان عالماً من علماء المالكيّة، تلقى عنه المراديّ المذهب المالكيّ، وكان من أعلام الأصول والفروع.

4 – مجدُ الدِّين التُّسْتَرِيُّ (ت748 هـ) [4]:

هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله التُّسْتَرِيُّ، مجد الدّين النحويّ، المقرئ الأستاذ، كان إماماً عالماً عارفاً باللغة العربيّة، مقرئاً ضابطاً للقراءات، بارعاً في الأصول.

5 – شمس الدّين بن اللبَّان (ت 749هـ) [5]:

هو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدّين بن اللبّان الدمشقيّ المصريّ الشافعيّ الإمام العلّامة المعروف بابن اللبّان، برع بالفقه والأصول والعربية، وبلغ الغاية في علوم القرآن وأصبح إماماً في التفسير والحديث.

---

(1) الدرر الكامنة (431/4)، والبغية (331/1).

(2) الوافي بالوفيات (175/5-185)، وطبقات الشافعية الكبرى (276/9)، والدرر الكامنة (302/4)، والبغية (280/1).

(3) حسن المحاضرة (460/1).

(4) غاية النهاية (152/1)، والبغية (455/1).

(5) الدرر الكامنة (330/3-331)، وحسن المحاضرة (428/1).

6 – السِّراجُ الدَّمنهُوريُّ (ت 752 هـ)[1]:

هو عمرو بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدّين أبو حفص الفزاريّ الدَّمنهوريّ , المصريّ , الشافعيّ , كان عالماً فاضلاً جامعاً للعلوم .

7 – أبو عبد الله الطَّنْجيّ[2]:

من أعلام النحو , أجمعَ على أنّه من شيوخ المراديّ كلّ من : ابن حجر والسيوطي وابن العماد[3].

– تلاميذ المراديّ :

كان المراديّ عالماً جليلاً , منقطعاً للعلم والدرس والتحصيل , فنبغ في مختلف العلوم , ونال شهرة واسعة , ومَنْ تكن هذه حاله لابُدَّ أن يكون له تلاميذُ وروَّادٌ، إلّا أنَّ كتب التراجم لم تذكر إلّا تلميذين اثنين هما :

1 – جلال التَّبَّانيّ (ت 793 هـ)[4]:

هو جلال بن أحمد بن يوسف التّزِيتيّ , المعروف بالتَّبّانيّ , لنزوله بالتّبّانة ظاهر القاهرة , أخذ العربية عن ابن عقيل , وابن أمّ قاسم , وابن هاشم, والقوام الإتقاني , وبرع في الفنون مع الدّين والخير .

2 – إبراهيم التَّنُوخيّ (ت 800 هـ)[5]:

هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل بن علوان التنوخيّ , البعليّ الأصل , الدمشقيّ المنشأ , نزيل القاهرة , عُنِيَ بالقراءات , فأخذ عن البرهان الجعبري وأبي حيّان والمراديّ , وغيرهم .

---

(1) غاية النهاية (527/1) , والبغية (223/2-224).

(2) البغية (2/ 70).

(3) الدرر الكامنة (32/2) , والبغية (517/1), وشذرات الذهب (8 / 274).

(4) الدرر الكامنة (23/2), والبغية (517/1)، وشذرات الذهب (274/8).

(5) الدرر الكامنة (11/1- 12) , وغاية النهاية (14/1).

– آثار المراديّ:

قال عنه ابن حجر: (وصنّف وتفنّن وأجاد) [1].

أسهم المراديُّ في إغناء المكتبة العربية بكتب قيّمة تدلّ على اجتهاده في علوم عصره وسعة اطلاعه, فترك لنا إرثاً طيباً في علوم العربية والقرآن الكريم, ومن أهم الآثار التي تركها المراديُّ[2]:

أولاً : الآثار المطبوعة :

1 – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان.

2 – الجنى الداني في حروف المعاني, تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة , والأستاذ محمد نديم فاضل .

3 – رسالة في جمل الإعراب، تحقيق الدكتورة سهيل محمد خليفة .

4 – شرح الواضحة في تجويد الفاتحة, تحقيق الدكتور عبد الهادي الفضيليّ .

5 – المفيد في شرح عُمدة المجيد في النظم والتجويد، تحقيق الدكتور علي حسين البوّاب.

6 – شرح التسهيل , طبعة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد.

ثانياً: الآثار المخطوطة :

1 – شرحُ بابِ وَقْفِ حمزةَ وهشامٍ على الهمز من الشاطبيّة .

2 – شرحُ المقصدِ الجليلِ في علم الخليل .

3 – منظومةٌ في الظاءِ والضادِ.

ثالثاً : الآثار المفقودة :

وهي المصنّفات التي ذكرَ أصحابُ كتبِ التراجم وطبقات الرجال أسماءها , أوسمَّاها المراديُّ في مؤلفاته , لكن لم أقف على ما يُفيد مكان وجودها في التراث المخطوط, وهي :

1 – أرجوزةٌ في أصول قراءة أبي عمرو .

2 – أرجوزةٌ في مخارج الحروف وصفاتها .

3 – إعرابُ القرآنِ .

4 – تفسيرُ القرآن .

---

[1] الدرر الكامنة (33/2) .

[2] جهود المرادي وآراؤه النحوية (31–46) رسالة ماجيستير .

5 – تلخيص شرح أبي حيان على التّسهيل .

6 – رسالةٌ في كِلا وبلى .

7 – سُرورُ النفسِ .

8 – شرحُ أُرجوزته في مخارج الحروف .

9 – شرحُ الجزوليَّة.

10 – شرحُ الاستعاذةِ والبسملةِ .

11 – شرحُ حِرزِ الأماني ووجه التّهاني في القراءات السَّبع المثاني .

12 – شرحُ الفصولِ .

13 – شرحُ الكافيةِ في النحو .

14 – شرحُ الكافيةِ الشَّافية.

15 – شرحُ المفصل في صنعةِ الإعراب لجار الله الزَّمخشريّ .

16 – منظومةٌ في معاني الحُرُوف .

هذه المؤلفات تدلُّ على أنَّ المراديَّ وهبَ حياته للعلم والمعرفة , فهي خيرُ شاهدٍ على سعةِ علمه.

الفصل الثاني

- شواهد المراديّ في الكتاب.
- صيغ المراديّ في الكتاب.
- مصادر المراديّ في الكتاب.
- موقف المراديّ من ابن مالك.
- موازنة بين شرح المراديّ وبعض شروح التسهيل الأخرى.

1 – شواهد المراديّ في الكتاب:

اعتنى المراديُّ بالاستشهاد، وتعدَّدت شواهده، فهو يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وبالحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره.

إنَّ النصيب الأكبر من شواهده يعود إلى الشواهد القرآنيّة، فقد بلغت (470) سبعين وأربعمئة آية، وقد دأب المراديُّ على تقديم الشاهد القرآني فيما يذهب إليه، فمَنْ يتصفح الكتاب قلّما يجد موضوعاً لا يستشهد فيه بآية قرآنية أو أكثر، كيف لا وهو من حفظة كتّاب الله ومفسِّري كتابه العزيز، كما أولى القراءات القرآنيّة عناية كبيرة، وأكثر من الاستشهاد بالقراءات المتواترة، ولم يُهمِل القراءات الشاذّة .

أمَّا الحديث الشريف فقد تبع المراديُّ مَنْ سبقه، إذ اختلفتْ نظرة النحاة إلى الحديث الشريف، فمنهم مَنْ استشهد به، ومنهم مَنْ أعرض عنه، والمراديُّ ممّن جوّز الاستشهاد بالحديث الشريف، فاستشهد بأكثر من (سبعة وثلاثين حديثاً) في القطعة التي حققتها، وجاء بالأحاديث التي أثبتت فيها لغةً من لغات العرب.

أمّا الشعر فقد استشهد وأكثر من الاستشهاد به، إذْ بلغ عدد الأبيات الشعريّة والرجز نحو ( ) ثمانية وأربعين وأربعمئة بيتاً، وكان جُلُّها من شواهد العربيّة التي يُحتجُّ بها، نَسَبَ بعضها وأغفلَ بعضها، ولم يقف عند شعراء عصر الاحتجاج، بل تجاوزَ عصر الاحتجاج فاحتجّ بشعر المتنبي وابن الرومي وغيرهم.

وكان المراديُّ يوردُ البيت بتمامه، وهذه سمةٌ غالبةٌ على صنيعه في الشعر، وقد يقتصر على صدر البيت حيناً، وعلى عجزه حيناً آخر، أو على جزء من البيت، وبالمقابل استشهد ببيتين أو ثلاثة أبيات، وكان يورد أحياناً الروايات المختلفة للأبيات.

وقد أولى أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم اهتماماً كبيراً، فكتابُه مليءٌ بالمأثور من أقوال العرب وأمثالهم ولهجاتهم.

هذه الشواهد تدلُّ على ثقافته الغنيّة واطلاعه الواسع، ومخزونه الثقافيّ الموروث.

2 – صيغ المراديّ في الكتاب:

استخدمَ المراديُّ صيغاً عديدةً في اختياراته وترجيحاته وقبول أو ردّ أيّ مذهب، ومن هذه الصيغ: وهو الصحيح، وليس بصحيح، والصحيح المنع، وذلك صحيح، والمختار الأوّل، والأوّل هو المشهور، وهو ضعيف، وهو فاسد، وهو جائز، وهو حسن، وهو أعمُّ، وهو قياس، والقياس يقتضي، وهذا لا يقاس عليه، وهو قول الجمهور، وهو مسموع، ولم يسمع ذلك، ولا حجة له في ذلك، وهذا حجّةٌ، والذي يقتضيه النظر، والظاهر أنّه، وهذا التركيب نادر، وهذا اضطراب منه، وكان ينبغي أن يقول، وهذا في غاية الندور، وهذا في غاية البعد، وغير ذلك من الصيغ.

3 – مصادر المراديّ في الكتاب:

كان المراديُّ عالماً غزيرَ العلم، واسعَ الاطّلاع على علوم العربيّة وعلوم القرآن الكريم منذ نشأتها مروراً بثقافات عصره وعلومها، فمادّتُهُ العلميّة استقاها من إحاطته الواسعة الشاملة على علوم العربية وتراثها، لذا يتميّز شرحه بغزارة المادة العلميّة واستقصاء الآراء والأقوال التي قيلت في المسألة مع نسبة الأقوال إلى أصحابها في معظم المواضع، فهو كان ينقل آراء مَنْ تقدّمه من النحويّين واللغويّين، بدءاً من سيبويه وشيخه الخليل، وانتهاءً بشيخه أبي حيّان الأندلسيّ، فنجده قد عوّل على طائفة عظيمة من أُمَّات كتب العربيّة، في النحو واللغة والشعر والتفسير وعلوم القرآن والحديث الشريف، وقد أوردها وصرّح بها في شرحه:

فمن مصادر التفسير:

نقل المراديّ عن الكشّاف للزّمخشريّ، والمحرّر الوجيز لابن عطيّة، والبحر المحيط لشيخه أبي حيّان.

وفي مجال إعراب القرآن ومعانيه:

عوّل المراديّ على كتب معاني القرآن وأعاريبه التي كانت تُعنى ببعض مسائل العربية، ذكر منها (المعاني) للفراء، وكان يُكثِرُ من ذِكره للأخفش، والزّجّاج، والنحاس، ويقصد بذلك –غالباً– كتبهم في إعراب القرآن ومعانيه.

وفي مجال القراءات:

ذكر المراديُّ كثيراً من الآيات القرآنية، وعوّل كثيراً على القراءات القرآنية المتواتر منها غالباً، وأمّا الشاذّ فكان لها ذكرٌ قليل ولم يَرُدَّها، وكانت له عناية فائقة في القراءات وأوجهها، وذكر من هذه الكتب كتاب المحتسب لابن جنّي.

وفي مجال الحديث الشريف:

نقل المراديُّ عن الصّحيحين، وعن الموطّأ للإمام مالك رضي الله عنه.

وفي مجال اللغة:

اعتمد المراديُّ على كتب اللغة، فذكر من هذه الكتب: نوادر اللغة لأبي زيد الأنصاريّ، والمخصص والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهريّ.

أمَّا كتب النحو فكثيرة أهمّها:

الكتاب لسيبويه، والكامل والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وشرح الكتاب للسيرافي، والإيضاح والتذكرة والشيرازيات والبصريات والحلبيات والبغداديات لأبي علي الفارسيّ، والخصائص وسر الصناعة لابن جني، والمفصّل للزّمخشريّ، وشرح المفصّل لابن يعيش، والمقرب وشرح الجمل لابن عصفور، والبسيط والملخص لابن العلج، وشرح الجزولية للأبذيّ، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، والغرّة لابن الدهان، والكافية وشرح الكافية، وشرح التسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل والارتشاف لأبي حيَّان الأندلسي، ونتائج الفكر والأمالي للسهيلي، والتوطئة للشلوبين، والنهاية لابن الخباز، والأمالي لأبي علي القالي، والفصول الخمسون لابن إياز، والبديع لابن الأثير، وغير ذلك من الكتب.

فنحن أمام رجلٍ موسوعيّ وَسِعَ اطّلاعه علومَ العربيّة وعلوم القرآن الكريم على تعدُّدهما.

4 – موقف المرادي من ابن مالك:

كان المراديُّ يجلُّ ابن مالك إجلالاً كبيراً ويوافقه في مسائل كثيرة، ومع ذلك نجده يخالفه في بعض المسائل ويستدرك عليه بعض المسائل.

فمن المسائل التي وافق فيها المراديُّ ابن مالك:

– قال ابن مالك – في باب عطف النسق – : ((**فإنْ عطف على ضمير جرٍّ اختَيَر إعادة الجارِّ، ولم تلزم وفاقاً ليُونُسَ والأخفش والكوفيّين**)) [1].

قال المراديّ: (في العطف على الضمير المجرور ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور البصريّين: أنّه لا يجوز إلّا بإعادة الجارّ إلّا في الضرورة.

الثاني: مذهب الكوفيّين ويونس والأخفش أنّه يجوز في الكلام، واختاره المصنّف والشلوْبين.

الثالث: أنّه إنْ أكّد الضمير جاز في الكلام، وإلّا فلا، نحو: مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ، وهو مذهب الجرميّ والزّياديّ، وشبيه به ما أجاز الفرّاء من قولك: مررتُ به نفسهِ وزيدٍ.

فقال المراديّ: والصحيح ما اختاره المصنّف للسماع والقياس) [2].

–قال ابن مالك– في باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل–: ((**فإنْ رفعت الصفة المشبّهة الظاهر جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه، وإنْ أمكن تكسيرُها حينئذٍ إلى جمعٍ فهو أولى من إفرادها**)) [3].

قال المراديّ: (وما اختاره المصنّف من أنَّ التكسير إنْ أمكن فهو أولى من الإفراد هو نصّ سيبويه في بعض نسخ الكتاب، وهو مذهب المبرّد، واختيار أبي موسى.

وذهب بعضهم إلى ترجيح الإفراد على جمع التكسير، وهو اختيار الشلوْبين والأُبذيّ ونُسِبَ إلى الجمهور.

ونُقل عن بعضهم مذهب ثالث وهو: إنْ كانت الصفة تابعة لجمع فالجمع أحسن، وإنْ كانت تابعة لمفرد أو مثنّى فالإفراد أحسن.

فقال المراديّ: والمختار ما اختاره المصنّف لكثرة السماع، وإنْ كان القياس الإفراد لتنزل الصفة إذا رُفعت منزلة الفعل) [4].

---

(1) شرح التسهيل (373/3).
(2) التحقيق (445- 446).
(3) شرح التسهيل (99/3).
(4) التحقيق (171).

والمسائل التي وافق فيها المراديّ ابن مالك كثيرة، والشرح غنيّ بأمثالها، وقد اكتفيت بهذه الأمثلة للتدليل على ما ذهبت إليه.

ومن المسائل التي خالف فيها المراديُّ ابنَ مالك:

خالف المراديُّ ابن مالك في بعض المسائل معتمداً على مخزونه العلميّ، وتنوّع معرفته، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن مالك – في باب التعجّب – ((**ولا يليهما غير المتعجّب منه إنْ لم يتعلّق بهما وكذا إنْ تعلّق بهما وكان غيرَ ظرف وحرف جرّ**)) [1].

نحو: ما أحسنَ زيداً مقبلاً، وأكرم به رجلاً، فلو قلتَ: ما أحسنَ مقبلاً زيداً، وأكرم رجلاً به، لم يجز بإجماع، قاله المصنّف، وتبعه في نقل الإجماع ولده في شرح الألفية.

قال المراديّ: (وليس كذلك، بل الخلاف في الحال موجود، ذهب الجرميّ من البصريين، وهشام من الكوفيين إلى أنّه يجوز الفصل بينهما بالحال) [2].

-قال ابن مالك- في باب الإضافة- ((**"آل" بمعنى "أهل" لا يضاف غالباً إلّا إلى علم مَنْ يعقل**)) [3].

قال المراديّ: (("آل" بمعنى "أهل" من الأسماء الملازمة للإضافة معنىً لا لفظاً، ومِنْ ترك إضافته قول الشاعر: (من الرمل)

نحنُ آلُ اللهِ في بَلْدتِنا لَمْ تزلْ آلًا على عَهْدِ إِرَمْ

وفي أصله خلاف، فقيل: أصله أهلٌ، أُبدلتْ هاؤه همزة، ثمَّ أُبدلت الهمزة ألفاً بدليل قولهم في تصغيره: أُهَيْل على الأصل، وقالوا: أُوَيْل على اللفظ، وإلى هذا ذهب المصنّف.

وقيل: أصله أوَلٌ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من آل يؤول، وليس هو بمعنى الأهل على هذا القول، لأنَّ الأهل القرابة، والآل من يؤول إليك في قرابة أو دين أو مذهب، وهذا هو المختار لأوجه:

أحدها: قولهم في تصغيره: أُوَيْل، حكاه الكسائيّ وغيره، أمّا قولهم: أُهَيل فلا يتعيّن أن يكون تصغير (آل) بل يكون تصغير(أهل).

الثاني: أنَّ مدلوله مغاير لمدلول أهل كما تقدّم.

---

(1) شرح التسهيل (38/3).

(2) التحقيق (105).

(3) شرح التسهيل (243/3).

الثالث: أنَّ استعمال آل أخصّ من استعمال أهل، فإنَّه لا يضاف غالباً إلّا إلى علم مَنْ يعقل.

الرابع: أن في القول الأوّل ما تأباه حكمة لغة العرب، وهو أنْ يبدل من الحرف السهل- وهو الهاء- حرف صعب وهو الهمزة.

الخامس: أنّه دعوة مجرّدة عن الدليل، ولا حجّة في سماع أُهَيْل لما سبق (أل) بالواو والنون، فقالوا(ألون)، كما جمع أهل)) [1].

-لم يكتف المراديّ بموافقة آراء ابن مالك ومخالفتها، بل ذهب إلى الاستدراك في بعض المسائل، فقد كان يقف على بعض آراء ابن مالك الناقصة فيكملها.

فمن المسائل التي استدركها المراديّ على ابن مالك:

قال ابن مالك – في باب كم وكأين وكذا – ((**وتقع في حالتيها مبتدأ ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدراً**)) [2].

قال المراديّ: (فهذه خمسة مواضع، وترك ثلاثة:

أحدها: أنْ تكون مجرورة بحرف الجرّ، نحو: بكم درهماً تصدّقت؟.

والثاني: أنْ تكون خبراً للمبتدأ، نحو: كم درهمُك، في أقيس الوجهين.

والثالث: أنْ تكون خبراً لكان وأخواتها المتصرّف في معموله، نحو: كم غلاماً كان غلمانُك) [3].

قال ابن مالك – في باب المعطوف عطف النسق- : ((**وليس منها (لكنْ) وفاقاً ليونس، ولا (إمّا) وفاقاً له و لابن كيسان وأبي عليّ، ولا (إلّا) خلافاً للأخفش والفرّاء، ولا (ليس) خلافاً للكوفيّين، ولا (أيّ) خلافاً لصاحب المُستوفَى**)) [4].

قال المراديّ: (ونقَص المصنّف من المختلف فيه: (كيف) و(لولا) و(متى) و (أين) و(هلّا)) [5].

قال ابن مالك – في باب البدل- : ((**ويقرنُ البدل بهمزة الاستفهام إنْ تضمَّنَ متبوعه معناها**)) [6].

---

(1) التحقيق (323).
(2) شرح التسهيل (421/2).
(3) التحقيق (46).
(4) شرح التسهيل (343/3).
(5) التحقيق (432).
(6) شرح التسهيل (338/3).

قال المراديّ : ((ينبغي أن يضيف إلى ذلك مسألة الشرط، فإنَّها شبيهة بها، وذلك أنَّه إذا أبدل من اسم الشرط قُرِنَ البدل بـ (إنْ) نحو: متى تَقُم إنْ ليلاً وإنْ نهاراً أقمتْ، ومَنْ تضربْ إنْ زيداً وإنْ عمراً أضربْ)) [1].

هذه نماذج اكتفيت بها للتدليل على ما ذهبت إليه، وسأورد المواضع الأخرى في الموازنة بين الشروح.

[1] التحقيق (413).

5 – موازنة بين شرح المراديّ وشروح التسهيل الأخرى:

إنَّ أغلب شروح التسهيل قد حفظت لابن مالك فضله وذكره، وهي تتوزع إلى قسمين هما:

أولاً: أربعة منها تناغمت أسماؤها مع مسمّى كتاب (تسهيل الفوائد) لابن مالك، وهي:

1 – التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيّان.

2 – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل.

3 – شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيليّ.

4 – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش.

ثانيا: كتاب سُمّي بالشرح، وهو: شرح التسهيل للمراديّ.

وبعد الاطّلاع على هذه الشروح تبيّن لي أنَّ جميع هذه الشروح قد اشتركت في نقطة واحدة وهي الوضوح والسلاسة والقدرة على الإبانة والإفصاح، فهي جاءت لتوضيح وتفسير ما غمض من كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك).

وأنَّ ثمة مقارنة بسيطة في المنهج الذي اتبعه الشّراح في شرح كتاب التسهيل:

أولاً: ترتيب الموضوعات:

التزم شارحو التسهيل بالمنهج التنظيمي والترتيبي الذي وضعه ابن مالك دون تقديم أو تأخير فيها، أو تعليق على مسميات الأبواب وترتيبها، ولكن مع إضافة العديد من المسائل، والأبحاث، والتنبيهات، والفوائد، والتعليقات، التي تندرج ضمناً تحت هذه الأبواب، والفصول، وقد انتهج هذا القسم: أبو حيّان، وابن عقيل، وناظر الجيش.

أمّا المراديّ فقد شذّ عن التزامه هذا في باب واحد هو باب التخدير والإغراء[1]، إذْ تناوله المراديّ بالشرح على الرغم من سقوطه من نسخة المصنّف.

وأيضا السلسيليّ الذي دمج ثلاثة فصول مع الفصول التي قبلها، ومن ذلك: فصل (المعطوف بحتّى بعض متبوعه أو كبعضه) [2]الذي أُلحق بباب المعطوف عطف النسق[3]، وفصل (قد يلي عند غير المبرّد لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب) [4]الذي ألحقه بسابقه[5]، وكذلك فصل (وإذا توالى

---

(1) التحقيق (523).
(2) شرح التسهيل (257/3).
(3) شفاء العليل (784/2).
(4) شرح التسهيل (185/3).
(5) شفاء العليل (678/2).

قسم وأداة شرط غير امتناعي)[1]، إذّ حذف السلسيليّ منه لفظة فصل، وألحق هذا الفصل بسابقه[2].

ثانياً: عرض متن الشروح:

انتهج شارحو التسهيل طريقة واحدة في شرحهم متن التسهيل، إلّا أنَّ هناك اختلاف يسير بينهم في طريقة تناول بعض الجزئيات، وهي طريقة تتبع الكتاب بنصّه أي – طريقة التجزئة – وهي الطريقة التي يأخذ فيها شارح المتن فقرة أو فقرات تطول عند بعضهم، وتقصر عند بعضهم الآخر، وقد يكون الشارح متابعاً للمصنّف في مقدار الفقرة التي يتناولها، وقد يكون غير ذلك، ولكن نوع الفصل بين قول المصنّف والشارح بفاصل محدد يختلف من شرح لآخر، ويظهر ذلك في اتجاهين:

الاتجاه الأوّل: يستخدم الرموز الحرفية للفصل بين كلام المصنف والشارح، الرمز(ص) للدلالة على كلام المصنّف، والرمز(ش) للدلالة على كلام الشارح.

ومن الشّراح الذين اتبعوا هذه الطريقة: أبو حيّان و المراديّ وناظر الجيش.

الاتجاه الثاني: يستخدم نظام الأقواس( ) للفصل بين كلام المصنّف والشارح من خلال وضع الأقوال حول قول مصنّف المتن.

ومن الشّراح الذين اتبعوا هذه الطريقة: ابن عقيل والسلسيليّ.

ثالثاً: شرح متن التسهيل:

لم تسر آلية شروح التسهيل على نسق واحد، بل تنوعت إلى ثلاثة أقسام:

الأولى: طريقة تسير وفق نسق منظم في شرح كل باب أو فصل من متن التسهيل، فتبدأ بتمهيد، ثمّ تفصيل يتعلّق بتوضيح القضايا الخاصة بالشرح، وتفسير المفردات، ثُمَّ تقدّم إجمالاً في نهاية الشرح، ومن أصحاب هذه الطريقة: أبو حيّان، وناظر الجيش.

الثانية: طريقة تعددت فيها الطرق والآليات في الشرح، فتارةً يذكر فيها تمهيداً للباب أو للفصل، وتارةً تتجه إلى الإجمال، وتارة أخرى تتجه إلى التفصيل، وقد تمثّل هذه الطريقة: المراديّ.

الثالثة: مباشرة الشرح دون نسق معين، وقد ارتاد هذه الطريقة: ابن عقيل، و السلسيليّ.

---

[1] شرح التسهيل (215/3).

[2] شفاء العليل (697/2).

رابعاً: متن الشروح:

تباينت شروح التسهيل من حيث الحجم والسهولة والصعوبة، فتارةً يميل بعض منها إلى التسهيل والإيجاز، وتارةً أخرى تميل إلى الإطالة والاستفاضة، ومنها ما يجمع بين الاثنين، فتتوزع الشروح وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

الأول: موجز مباشر: وهو الذي انماز بالإيجاز الشديد كشرح السلسيليّ.

الثاني: متوسط: وهو الذي يجمع بين الإطالة والاختصار والسهولة والصعوبة، ويمثله المراديّ، وابن عقيل.

الثالث: مطوّل: وهو الذي يميل إلى الصعوبة لكثرة مسائله، واتساع قضاياه، وافتراضاته، وتنوع علومه كالتذييل والتكميل لأبي حيّان، الذي أحسّ بهذه الإطالة فاختصره في كتاب آخر سماه (ارتشاف الضرب من لسان العرب). وكذلك شرح ناظر الجيش الذي يُعدُّ بمنزلة ثلاثة شروح، لأنّه يجمع فيه كلام ابن مالك، وكلام أبي حيّان، وكلام الشارح نفسه.

خامساً: ربط أبواب الكتاب بعضها ببعض:

اشترك الشرّاح بإحالة بعض المسائل إلى ما تقدّم وإلى ما سيأتي، وفي ذلك إعانة على متابعة المسائل، وقد عبّروا عن ذلك ببعض الألفاظ، نحو: (سيأتي) [1]، و(كما سبق)، و(قد ذكر المصنّف هذه المسألة)، و(قد تقدّم)، وغير ذلك.

سادساً: الإشارة إلى اللغات المختلفة:

كانوا يشيرون في أثناء شرحهم إلى اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد، مثال ذلك: قول أبي حيّان في باب القسم: ((فأمّا اَيْمُ- بفتح الهمزة وضمّ الميم وحذف النون- فمنقولة عن تميم، وأمَّا اِيْمُ – بكسرها – فمنقولة عن سُلَيْم...)) [2].

ومثال على ذلك عند المراديّ قوله : ((فأمَّا الخازَ بازَ، فاسم مشترك، وفيه سبع لغات هذه واحدة، وهي بناؤهما على الفتح، والثانية خازِ بازِ بكسرهما، والثالثة: فتح الأوّل وضمّ الثاني، والرابعة: كسر الأوّل وضمّ الثاني، والخامسة: خازُ بازٍ بإعراب الأوّل وإضافته إلى الثاني معرباً، والسادسة: خِزْ بازٌ على وزن قرطاس معرب، والسابعة: خازِ باءُ على وزن قاصعاء لا ينصرف)) [3].

---

(1) التذييل والتكميل (10/79-110-125)، التحقيق (66-69-99-104)، والمساعد (2/125-187-209)، وشفاء العليل (2/731-741-767)، وتمهيد القواعد (6/ 2788-2792) (7/3293).

(2) التذييل والتكميل (11/356).

(3) التحقيق (36-37).

ومثال ذلك عند ابن عقيل قوله: ((وقالوا: اذهب بذي تسلم، أي بذي سلامتك، فالباء بمعنى في، وذي بمعنى صاحب، وهي صفة وقت محذوف، أي اذهب في وقت ذي سلامة لك، وقيل: ذي موصولة، وأعربت على لغة بعض طيئ، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه..)) [1].

ومثال ذلك عند السلسيليّ قوله: ((وعلى لغة الجمهور جاء كما هو المشهور: لَكَ لَكُما لَكُم لَكُنَّ إلّا في ضمير المتكلم، وخُزاعة يكسرُونَها كالمظَهرِ هذا في المسألة الأولى...)) [2].

سابعاً: أسلوب المناظرة المتخيّلة:

- اعتمد أبو حيان والسلسيليّ وناظر الجيش صيغة السؤال والجواب مستعملين ألفاظاً متنوعة نحو: (فإنْ قيل، فالجواب) [3]، و(فإنْ قلتَ، قلنا)، و(قيل، والجواب على ذلك).

وقد كان المراديّ مقلّاً جدّاً في شرحه من استخدم هذه الصيغة، فكانت له إشارة واحدة في باب (التحذير والإغراء) [4].

أمّا ابن عقيل لم يعتمد أسلوب السؤال والجواب في شرحه.

ثامناً: إيضاح معاني بعض المفردات:

اعتنى الشرّاح بتفسير المفردات غايةً في التوضيح وبساطة في الفهم، مثال ذلك:

قول أبي حيان: ((الفكّة: الضّعف، والهاع: الجُبْن)) [5].

ومثال ذلك عند المراديّ: ((المَوْهَبَةُ: بالفتح وبالباء الموحدة: نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء)) [6].

ومثال ذلك عند ابن عقيل قوله: ((والموماة واحدة الموامي أي المفاوز، وأصلها مَوْمَوة على فَعْلَلة، وهو مضاعف قلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهاله الشيء يهوله أفزعه، والخريت الدليل الحاذق، والدسعية العطية، يقال: فلان ضخم الدسيعة)) [7].

ومثال ذلك عند السلسيليّ قوله: ((فيقال (جُحَيْشُ وحدِه وعَيَيْر وحدِه) لمن قلّ نظيره في الشرِّ، وجُحيشُ ولدُ الحمار، وهو تصغير جحش، وعيير تصغير عير وهو الحمار)) [8].

---

(1) المساعد (260/2).
(2) شفاء العليل (266/2).
(3) التذييل والتكميل (50/10-90)، وشفاء العليل (644/2-654-780)، وتمهيد القواعد (3059/6) (3285/7).
(4) التحقيق (526-527).
(5) التذييل والتكميل (258/10).
(6) التحقيق (119).
(7) المساعد (112/2-113).
(8) شفاء العليل (708/2).

ومثال ذلك عند ناظر الجيش: فمن موافقته لـ(فَعَل): سرى وأسرى، وطلع على القوم وأطلعَ، أي أشرفَ، وطَفَلتِ الشمسُ وأطفلتْ، أي: دنت للغروب، وعَتَم الليل وأعتم، أي: أظلم، وعكل الأمرُ وأعكل، أي: أشكل...)) [1].

تاسعاً: تصويب كلام ابن مالك:

قال ابن مالك: ((ومن تمييز المركب بمئة قول جابر رضي الله عنه(كُنّا خمس عشرة مئة) يعني أهل الحديبية، وفي حديث البراء رضي الله عنه: (كُنّا يوم الحديبية أربع عشرة مئة))) [2].

قال أبو حيّان: (يحتاج في ذلك إلى صحة نقل، بل المعروف أنْ يقال: ألفٌ ومئة، وألفٌ ومئتان، وألفٌ وثلاثمئة ونحوه، وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلّا على ما روى في حديث جابر والبراء، فإنَّ عادته ذلك) [3].

ذكر ابن مالك في باب (عطف النسق) أنَّ الأخفش أجاز العطف على عاملين إنْ كان أحدهما جارّاً، واتصل المعطوف بالعاطف، وانفصل بـ(لا)، ثم قال: ((والأصحّ المنع مطلقاً، وما أوهمَ الجواز فجرّه بحرفٍ مدلولٍ عليه بما قبل العاطف)) [4].

شرح المراديّ هذا القول، وعقّب عليه بقوله: ((وكان ينبغي أن يقول: (بجارّ) مدلول عليه لا (بحرف)؛ ليشمل الاسم، نحو قوله: (ونارٍ)، إذْ التقدير: وكُلَّ نارٍ)) [5].

قال ابن مالك: ((لا يُقدّم على مضافٍ إليه إلّا على غير مراداً به نفيٌ، نحو:(من البسيط)

إنْ امرأً خصَّني عَمْداً مَودَّتَه على التنائي لعندي غيرُ مكفور))[6].

دخول اللام على معمول الخبر مقدّماً عليه، الأصل:غير مكفور عندي جاز التقديم لأنّ النفي مراد.

قال ابن عقيل: ((أي لغير مكفور عندي، والصحيح منع هذه المسألة، والبيت ونحوه من الشذوذ، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره)) [7].قال ابن مالك: ((ولا تستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة)) [8].قال السلسيليّ: ((هذا ليس بجيد، والصواب في إصلاح لفظ التسهيل أنْ يُقال ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة، وذلك كقوله تعالى ﴿ **إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ** ﴾ **[سورة المدثر 35]**، ﴿ **قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا** ﴾ **[سورة القصص26]**، وأمَّا في التنييف فتستعمل دون إضافة نحو: إحدى وعشرون امرأة))[9].

---

(1) تمهيد القواعد (2644/6).
(2) شرح التسهيل (408/2).
(3) التذييل والتكميل (341/9-342).
(4) شرح التسهيل (373/3).
(5) التحقيق (447).
(6) شرح التسهيل (236/3).
(7) المساعد (337/2).
(8) شرح التسهيل (403/2).
(9) شفاء العليل (570/2).

عاشراً: استدراكات أبي حيان وتلاميذه على التسهيل وشرحه:

– الخلاف في عامل التوابع:

قال ابن مالك: ((وعامله مطلقاً)) [1].

ويقول أبو حيّان: ((يدلُّ على أنَّ التابعَ مُشارِكٌ في عامله، وهذه مسألة مختلف فيها: فأمَّا النعت والتأكيد وعطف البيان فمن النحويّين مَنْ ذهب إلى أنَّ العامل فيها هو بنفسه العامل في المتبوع، وأنَّ العامل يَنْصَبُّ عليهما انصبابةً واحدةً. ونصَّ صاحب البسيط على أنّه مذهب الجمهور في النعت، ونُسِبَ إلى س.

وذهب الخليل و س والأخفش والجرميّ وأكثر المحقّقين إلى أنَّ العامل فيها تبعيتها لِمَا جرت عليه، وهو الصحيح...

وأمّا البدل فقيل هو على نية تكرار العامل. وقيل العامل في المبدل هو العامل بنفسه في البدل. ونُسِبَ هذا المذهب إلى س ، والمشهور الأوّل، وعليه الأكثرون،..

وأمّا العطف فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ حرف العطف هو العامل.

والثاني: أنَّه مضمر بعد حرف العطف.

والثالث: أنّه العامل في المعطوف بوساطة الحرف)) [2].

استدرك أبو حيّان على ابن مالك خلاف النحويّين في عامل التوابع.

واتبع المراديّ[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5]ما ذكره أبو حيّان في هذه المسألة.

– حدّ الإضافة:

قال ابن مالك: ((باب الإضافة)) [6].

ويقول أبو حيان: ((وتُطلق في الاصطلاح على النسب , ومنه قول س : (هذا باب الإضافة , وهي النسبة), وعلى هذا الباب..... وحدّ بعضهم الإضافة فقال: (الإضافة نسبة بين اسمين تقييدية , تُوجب لثانيهما الجرّ أبداً) . ف (بين اسمين) احتراز من : قام زيدٌ .

---

(1) شرح التسهيل (286/3).
(2) التذييل والتكميل (170/12).
(3) التحقيق (354-355).
(4) المساعد (381/2).
(5) تمهيد القواعد (3277/7-3278).
(6) شرح التسهيل (221/3).

ولا ترد الإضافة إلى الجمل، نحو: يقوم زيدٌ حيثُ قعد عمرو؛ لأنّ تلك الجمل في تقدير الاسم .
و(تقييدية) احتراز من قولك : زيدٌ قائمٌ , فإنّهما اسمان بينهما نسبة إسنادية لا تقييدية.
و(توجب لثانيهما الجرّ) احتراز من: زيدٌ الخياطُ، في قولنا: زيدٌ الخياطُ منطلقٌ, وكذلك في النصب
و(أبداً) احتراز من: مررتُ بزيدٍ الخياط , فهذه النسبة لا توجب له الجرّ أبداً ,إنّما توجبه إذا كان المنعوت مجروراً)) [1].

وقال ناظر الجيش: ((ولو قيل : الإضافة نسبة تقييدية بين شيئين : الأوّل منهما جارّ للثاني لفظاً أو محلّاً لكان أقرب وأخصر)) [2].

استدرك أبو حيان على ابن مالك حدّ الإضافة وشرحه .

واتبع المراديّ[3], وابن عقيل[4], وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ولكن زاد ناظر الجيش إضافة بسيطة على هذا الحدّ .

– ماهية أم

قال ابن مالك : (وأم متصلة ومنقطعة) [5].

ويقول أبو حيان: ((و(أم) حرف بسيط وُضعَ على حرفين أصلين , وليست الميم بدلاً من واو, فيكون أصلها أوْ, خلافاً لمن زعم ذلك, وهو ابن كيسان, إذ هي دعوى لا دليل عليها .. وأما قول ابن كيسان (أبدلت الميم من الواو لتُحوَّل إلى معنى يزيد على معنى أوْ) فليس بشيء؛ لأنّ إبدال حرف من حرف لا يُزيل دلالة المبدل عن دلالة المبدل منه , فمدلول أُباب مدلول عباب)) [6].

ويقول المراديّ: ((وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنّ(أمْ) قد تكون زائدة, وقال الأخفش : قال قوم: إنّها لغة يمانية .. و (أمْ) قد تكون حرف تعريف)) [7].

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية (أم).

واتبع المرادي ما ذكره أبو حيان إلّا أنّه زاد عليه آراء أخرى للنحويّين تخصّ أصل تركيب (أم) في هذه المسألة, ووافقهما ابن عقيل[8] في ذلك أيضاً.

---

(1) التذييل والتكميل (12/5-6).
(2) تمهيد القواعد (6/3160).
(3) التحقيق (292).
(4) المساعد (2/329).
(5) شرح التسهيل (3/357).
(6) التذييل والتكميل (13/124).
(7) التحقيق (429).
(8) المساعد (2/456-457).

- **شروط تقديم المعطوف بالواو ضرورة :**

استدرك أبو حيّان[1] على ابن مالك[2] شروط تقديم المعطوف بالواو ضرورة.

واتبع المراديّ[3], وابن عقيل[4], والسلسيليّ[5], وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيّان.

- **مجيء (ابنة) في المنادى المضاف :**

استدرك أبو حيّان[7] على ابن مالك[8] مجيء ابنة في المنادى المضاف .

واتبع المراديّ[9], وابن عقيل[10], والسلسيليّ[11], وناظر الجيش[12] ما ذكره أبو حيّان .

(1) التذييل والتكميل (13/196-197).
(2) شرح التسهيل (3/378).
(3) التحقيق (449-450).
(4) المساعد (2/475-476).
(5) شفاء العليل (2/797).
(6) تمهيد القواعد (7/3511).
(7) التذييل والتكميل (13/334).
(8) شرح التسهيل (3/405).
(9) التحقيق (482).
(10) المساعد (2/521).
(11) شفاء العليل (2/813).
(12) تمهيد القواعد (7/3785).

الفصل الثالث

موقف ابن مالك من أصول النحو العربي:

1- السماع:

أ - القرآن الكريم .

ب - القراءات القرآنيّة .

ت - الحديث الشريف .

ث - الشواهد الشعرية .

ج - كلام العرب الشري .

2- القياس .

3- الإجماع .

4- العلّة .

مذهب المراديّ النحوي

الفصل الثالث:

– موقف المراديّ من أصول النحو العربيّ:

1 – السماع: هو الأصل الأوّل والأهمّ من أصول النحو العربيّ التي بنى عليها النحاة مذاهبهم وقواعدهم.

وأطلق ابنُ الأنباري (النقل) وأراد به (السماع)، وعرَّفه بقوله: ((النقل: هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة)) [1].

ويقول ابن جني عن السماع والقياس: ((إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره)) [2].

والمسموع ثلاثة أنواع: القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الشِّعريّ والنثريّ إلى سنة 150هـ.

وقد أعطى المراديّ السماع اهتماماً كبيراً، فهو لا يأخذ برأيّ أو مذهب لأحدٍ ما لم يكن مؤيداً بسماع، فالترجيح عنده معتمد على السماع، وإذا ردَّ قولاً استدلَّ بعدم سماعه، وإذا اجتمع السماع والقياس رجَّح السماع على القياس وأخذ به.

– ومن أمثلة ذلك:

قال المراديّ في باب العدد: ((لم يسمع من العرب بناء اسم الفاعل من العقود، لم يقولوا: عاشرُ عشرين، ولا ثالثٌ ثلاثين، وكذا ما بعده، والقياس يقتضي ألّا يقاس من ذلك ما لم يسمع)) [3].

وقال في باب التعجّب: ((وأجاز الكسائيّ أجلل بزيد! وأجلّ بزيد! بالفكّ والإدغام، والتزام الفكّ مذهب الجمهور، وبه ورد السماع)) [4].

وفي باب اسم الفاعل: قال ابن مالك: ((يعمل اسم الفاعل إنْ حوّل للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَّالٍ أو فعولٍ أو مِفْعَالٍ خلافاً للكوفيّين، فقال المراديّ: والصحيح مذهب سيبويه، ومَنْ وافقه في أنَّها تعمل، لورود السماع بذلك نثراً ونظماً))[5].

---

(1) لمع الأدلة (81).
(2) الخصائص (117/1).
(3) التحقيق (34).
(4) التحقيق (103).
(5) التحقيق (141).

وقال في باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل: ((وأمّا المتعدّي إلى واحد فحكى الأخفش إجازته عن طائفة من النحويّين، وذهب كثير إلى منعه، وفصّل آخرون فقالوا: إنْ حُذِفَ اقتصاراً جاز وإلّا فلا، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، وهو حسن، والمسموع يوافقه)) [1].

وفي باب أفعل التفضيل يرى ابنُ مالك[2] أنَّه لا بأس أنْ يرفع أفعل التفضيل ظاهراً إذا وقع بعد نهي، أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك: ((لا يَكُنْ غيرُك أحبّ إليه الخيرُ منه إليك، وهل في الناس رجُلٌ أحقُّ به الحمدُ للهِ منه بمحسنٍ لا يَمُنُّ بمنّه)).

قال المراديّ: ((إذا لم يرد به السماعُ، وجب الاقتصار على ما قالته العرب، ولا يقاسُ عليه على أنّ إلحاقهما بالنفي ظاهر، ولكنَّ الأولى اتّباع السَّماع)) [3].

وقال في باب البدل: ((اشترط الكوفيّون اتّحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الشورى: 52-53]. والصحيح أنّه لا يشترط شيء من ذلك، لورود السماع به)) [4].

– موقف المراديّ من أقسام السماع:

أولاً: القرآن الكريم:

القرآن الكريم أعلى النصوص فصاحةً وبياناً وبلاغةً وإعجازاً، وهو الأصل الأوّل في الاستشهاد، ويشكّل الدعامة التي تركّز عليها مصادر الاستشهاد الأخرى، فقد كان مدداً لا ينضب للنحويّين في استخلاص قواعدهم.

والمراديُّ اعتمد القرآن الكريم، وأكثر من الاستشهاد به في معظم الموضوعات النحويّة التي تطرّق إليها والمسائل التي بحثها، فقد كان يدأب على تقديم الشاهد القرآنيّ فيما يذهب إليه، فلا تكادُ تجدُ مبحثاً إلّا ويستشهدُ أوّل ما يستشهد بشاهد قرآني.

ومن مظاهر عنايته بالشواهد القرآنية إحاطته الكبيرة بمواطن الاستشهاد في كتاب الله تعالى، ومن أمثلة ذلك:

– استشهد بقوله تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة الفتح: 28] على زيادة الباء في كفى [5].

---

(1) التحقيق (176).
(2) شرح التسهيل (72/3).
(3) التحقيق (133).
(4) التحقيق (404).
(5) التحقيق (224).

- واستشهد بقوله تعالى ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [سورة النحل:81] على حذف الواو مع معطوفها[1].
- واستشهد بقوله تعالى ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [سورة الحج:30] على مجيء (مِنْ) لبيان الجنس[2].
- واستشهد بقوله تعالى ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾ [سورة الفرقان 68-69] على إبدال فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان[3].

- وممّا يُلاحظ على الشواهد القرآنيّة عند المراديّ ما يلي:

-أنّه لا يكمل الآية، بل يكتفي بذكر موضع الشاهد النحويّ، حتّى لوكان كلمة واحدة، فقد اكتفى بقوله تعالى: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [سورة المائدة: 6] شاهداً على ضعف حمل الخفض على الجوار في العطف[4].

واكتفى في الاستدلال على كثرة حذف (لا) في المضارع المجرّد مع ثبوت القسم[5]بقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [سورة يوسف: 85].

- وقد يورد آيات طويلة منها قوله تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [سورة المائدة: 54] شاهداً على تقديم النعت الجملة على النعت المفرد[6].

ومثال زيادة (ثمّ) [7]قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [سورة التوبة: 118]. العطف.

-أنّه يورد أكثر من آيةٍ على الشاهد الواحد بقصد التنويع، مثال ذلك:

استدلاله على انفراد الفاء العاطفة جملة بالسببية غالباً[8]بقوله ﴿وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [سورة الكهف: 49]،و ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [سورة القصص: 15].

ممّا سبق يتّضح لنا بوضوح اهتمام المراديّ الشديد بالشواهد القرآنيّة، واعتماده عليها في الاستشهاد لتكون المصدر الأوّل في أغلب القضايا والمسائل.

---

(1) التحقيق (448).
(2) التحقيق (204).
(3) التحقيق (414).
(4) التحقيق (421) .
(5) التحقيق (279).
(6) التحقيق (393).
(7) التحقيق (427).
(8) التحقيق (425).

ثانياً: القراءات القرآنيّة:

علم القراءات : ((هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنيّة وطرق أدائها اتّفاقاً واختلافاً مع عزو كلّ وجه إلى ناقله)) [1].

القراءات القرآنيّة من أجلِّ الشواهد قدراً وأشرفها منزلةً وأرفعها مكانةً، سواء أكانت متواترة أم كانت شاذّة، فهي أصل أصيل لا يُستغنى عنه في الدرس النحويّ، تأخذ المكانة العالية والدرجة السامية بين العلوم الأخرى، لأنّها أوثق مصدر يمكن الاعتماد عليه والاحتجاج به.

وقد اتّفق النحويّون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة.

وقد اعتنى المراديّ بالقراءات القرآنيّة عناية كبيرة بحكم اشتغاله بها، فهو عالمٌ بالقراءات، وله اجتهاداته وآراؤه، نراه يذكر القراءة من غير طعن ولا قدح، بل يلتمس لها وجهاً.

وقد اعتمد عليها في دعم ما يقرّر من قواعد أو ما يرجّح من آراء، أو ما يثبت به لغة من لغات العرب، أو ما يسوّغ به وجه من وجوه العربيّة، فأكثر من الاستشهاد بالقراءات المتواترة، ولم يهمل القراءات الشاذّة، ومن ذلك:

-استشهاده بقراءة نافع: **{هذا يومَ لا ينطقون}**[سورة المرسلات: **35**]، وبقراءة غير ابن كثير وأبي عمرو مثالاً على بناء الظرف بعد الفعل المعرب[2].

- واستشهاده بقراءة ابن محيصن:{**سواء عليهم أنذرتهم**}[سورة البقرة: **6**] مثالاً على حذف همزة الاستفهام[3].

- واستشهاده بقراءة أبي قلابة:**{سَيَعلمونَ غَدَاً مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ}**[سورة القمر: **26**] مثالاً على إثبات همزة أفعل (شرّ) في التفضيل، وهو نادر[4].

هذه النماذج على سبيل المثال لا الحصر، لأنَّ النص غنيّ بالقراءات القرآنية.

---

(1) الكافي في القراءات السبع (9).
(2) التحقيق (332).
(3) التحقيق (430).
(4) التحقيق (118).

ثالثاً: الحديث الشريف:

تبع المراديُّ مَنْ سبقه، إذْ اختلفت نظرة النحاة إلى الحديث الشريف، فمنهم مَنْ أخذ به واستشهد، ومنهم مَنْ أعرضَ عنه، والمراديّ لم يكثر من الاستشهاد بالحديث إذا ما وازنا بين عدد ما ورد في كتبه السابقة وما ورد بها ذاتها من شواهد شعرية.

والمراديّ ممَّن استشهد بحديث النبيّ صلى الله عليه وسلم ووقف منه موقف المحترم المبجِلّ كاستشهاده بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: " وايمُن الذي نفس محمد بيده" شاهداً على إضافة ايمُن إلى الذي[1].

وأكثرُ ما ذكره من أحاديث موجودٌ في كتب الصحاح، وكان في بعض المواضع أثناء استشهاده بالحديث يخرّج الحديث المذكور، كأنْ يقول: كما جاء في صحيح البخاري، أخرجه مالك في الموطأ، ومن أمثلة ذلك:

ما خرّج البخاري من قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: " بأبي شبيهٌ النبيّ صلى الله عليه وسلم ليس شبيهٌ بعليّ" بضم (شبيهٌ) شاهداً على جعل ليس حرف عطف على مذهب الكوفيّين[2].

وما خرّج مالك في الموطأ: " من قُبْلةِ الرجل امرأته الوضوءُ" شاهداً على إعمال اسم المصدر[3].

هذه الأمثلة دليل واضح على أنَّ المراديّ كان يسير على منهج ابن مالك الذي كان يستشهد بالأحاديث.

---

(1) التحقيق (270).
(2) التحقيق (420).
(3) التحقيق (196).

رابعاً: الشواهد الشعرية:

الشعر مصدر مهمٌّ من مصادر السماع، وقد أكثرَ المراديّ من الاستشهاد به، فجاء بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وكان المراديّ ينسبُ بعضها ويغفل بعضها، وجلُّ شواهده من شواهد العربية التي يحتجُّ بها، وأصحابها من شعراء جاهليين أمثال:

(امرؤ القيس والنابغة وزهير ...)، ومن شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي، والقليل منها أصحابها من الشعراء المولدين الذين جاؤوا بعد عصر الاحتجاج أمثال(المتنبي وابن الرومي).

-كما أنّه كان يعزو إنشاد الأبيات إلى النحاة مثل أنشد سيبويه، وأنشد الفرّاء، وأنشد الكسائيّ، ومن ذلك: ذكر في باب (الإضافة) شاهداً أنشده الفرّاء على إضافة (آية) إلى الجملة الاسميّة، قال: ((وأنشد الفرّاء: (من البسيط)

بآية الخالُ منها عندَ بُرْقُعِها وقولُ رُكْبتِها قِضْ عن تثنيها)) [1].

- وكان المراديّ يُوردُ البيتَ بتمامه، وهذه السِّمةُ الغالبة على صنيعه في الشعر، وقد يقتصر على صدر البيت حيناً، وعلى عجزه حيناً آخر، أو على بعض كلماته، فمن استشهاده بصدر البيت:(من البسيط)

فليتَ لي بهمُ قوماً إذا ركبوا ..... [2]

استشهد به على مجيء الباء للبدل.

ومن استشهاده بعجز البيت: (من الوافر)

..... **وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ**[3]

استشهد به على زيادة الباء في فاعل (حبّ).

ومن استشهاده بجزء من بيت: (مجزوء الكامل)

تنفك تسمع..... ..... [4]

شاهداً على حذف (لا) من المضارع في غير القسم ضرورة.

---

[1] التحقيق (329).
[2] التحقيق (222).
[3] التحقيق (224).
[4] التحقيق (280).

– وبالمقابل استشهد ببيتين أو ثلاثة أبيات، وكان يسوق في بعض الأحيان طائفة من الشواهد حول مسألة ما من ذلك: (ومن وقوع المصدر غير مقدر بـ (أنْ) المخفّفة، أو المصدريّة، أو (ما) المصدريّة قول الشاعر: (من الكامل)

عهدي بها الحيَّ الجميعَ وفيهمُ قبل التفرُّق ميسرٌ ونِدامُ

وقول الراجز:

ورَأْيُ عينيَّ الفتى أباكا يُعطي الجزيلَ فعليكَ ذَاكَا

وقول الآخر: (من السريع)

لا رغبةً عمَّا رغبتِ فيه منّي فأنقصيهِ أو زيديه) [1]

– وكان يورد الروايات المختلفة للبيت من ذلك قوله: إذْ أفردت (حبّ) من (ذا) جار فتح حائها وضمّها، ورُوِيَ بالوجهين قوله:

..... **وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ**[2]

ممّا سبق يتبيّن لنا كثرة استشهاد المراديّ بالشعر ليدلِّل على صحة قاعدته أو عدم صحتها، فشواهده هي شواهد النحاة واللغويّين الذين سبقوه.

[1] التحقيق (183).
[2] التحقيق (85).

خامساً: كلام العرب النثريّ:

استشهد المراديّ بكلّ ما ورد عن العرب من نثر فصيح، فكتابهُ مليءٌ بالمأثور من أقوال الصحابة الكرام، وأمثال العرب، وشواهدهم ولهجاتهم.

ومن أمثلة استشهاده بلغات العرب وأمثالهم وحكمهم- على سبيل المثال لا الحصر- قول بعض العرب (إنها لإبلٌ أمْ شاءٌ) [1] شاهداً على أنَّ (أمْ) هنا لمجرد الإضراب، وقولهم: (ألصُّ من شِظاظ) [2]شاهداً على أنَّ (ألصّ) لا فعل له.

ويقول عن حركة لام الجرّ: ((تفتح لام الجرّ مع المضمر لغة غير خزاعة، فلغة غيرهم فتح اللام في نحو: لَنَا ولَكم، كما تكسر مع الظاهر في اللغات كلّها)) [3].

-يتبين ممّا سبق أنّه سار على نهج القدماء في الاستشهاد بأقوال العرب والأمثلة النحويّة الدائرة في بطون الكتب.

---

[1] التحقيق (432).
[2] التحقيق (116).
[3] التحقيق (216).

2 – القياس:

القياس لغةً: (قاسَ الشيء يقيسهُ قيْساً وقياساً، واقتاسه وقَيَّسَه إذا قدَّره على مثاله) [1].

القياس اصطلاحاً: عرّف العلماء القياس بأنّه (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) [2]، و(هو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره)[3]، و(هو حمل الشيء على الشيء لضربٍ من الشبه).[4]

فالقياس أصل في الدرس النحويّ وأساس من أسس الدراسة النحويّة التي تبنى عليها القواعد، ويوزن بها الكلام، يعتمد عليه النحاة في تقرير كثير من المسائل وإرساء الأحكام.

وقد عُنِيَ المراديّ بهذا الأصل عنايةً عظيمةً، فهو مدار الحكم عنده، يأخذ به، ويعتمد عليه في إثبات القواعد النحويّة واختيار ما يراه صواباً، أو ردّ ما يراه مخالفاً له، ومن مظاهر عنايته بالقياس أنّه كان يقيس على مورد به السماع، فمن ذلك:

قوله: (في العطف على المجرور ثلاثة مذاهب: الأوّل مذهب جمهور البصريّين أنّه لا يجوز إلّا بإعادة الجارّ إلّا في الضرورة، والثاني مذهب الكوفيّين ويونس والأخفش أنّه يجوز في الكلام، واختاره ابن مالك والشَلوْبين، والثالث: أنّه إنْ أكّد الضمير جاز في الكلام، وإلّا فلا، نحو: مررتُ بكَ أنت وزيدٍ، وهو مذهب الجرميّ والزياديّ.

قال المراديّ: والصحيح ما اختاره ابن مالك للقياس والسماع).[5]

– وكان المراديّ دائم الإشارة إلى ما خرج على القياس ويبيّن وجه مخالفته القياس، من ذلك:

قوله : ((منع الفرّاء ترخيم (ثمود) ونحوه على لغة مَنْ ينوي، فلا يجوز عنده: يا ثمود، لما يلزم من وقع واو ساكنة مضموم ما قبلها في اسم متمكّن، وذلك لا يجوز، بل يلتزم حذف الواو مع الدال، فنقول: ياثمُ، ورُدَّ بأنّه يلزم بقاء الاسم المتمكّن على حرفين، وذلك خلاف القياس)) [6].

وقوله: ((أجاز الفرّاء ومَنْ وافقه من الكوفيّين ترخيم حَكَم وشبه من الثلاثيّ المحرّك الوسط، فنقول: ياحَكَ، ونُقِلَ جوازه أيضاً عن الأخفش، ولم يرد به سماع، ولا يقبله القياس، لأنَّ ما ورد من المحذوف على حرفين كـ(يد) و(دم) خارج عن القياس)) [7].

---

(1) اللسان (3793/5) (قاس).
(2) لمع الأدلة (45).
(3) التعريفات (152).
(4) شرح المقدمة المحسبة (475/2).
(5) التحقيق(443-444).
(6) التحقيق (509).
(7) التحقيق (509-510).

– وكان المراديّ يعتمد على القياس إذا كان له سند في كلام العرب يعتمد عليه، فإذا لم يكن هناك سند منع القياس، ومن أمثلة ذلك:

قوله: (أجاز هشام أن يأتي بمضارع ما أفعل، فتقول: ما يُحسِنُ زيداً، وهو قياسٌ، ولم يُسمع فوجب اطّراده) [1].

وقوله: ((وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلّة لخروجه عن القياس أو لقلّة استعماله، فالأول نحو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ﴾[سورة البقرة:228]، والثاني نحو (ثلاثة شسوع) فأوثر (قروء) على (أقراء)، لأنَّ واحده (قَرْء) كـ: (فَلْس)، وجمع مثله على (أفعال) شاذّ، وأوثر(شسوع) على (أشساع) لقلّة استعماله، وإنْ لم يكن شاذّاً؛ لأنَّ واحده (شسع) وجمعُ مثله على (أفعال) مطّردٌ)) [2].

ممّا سبق نجد أنَّ المراديّ كان معتزّاً بالقياس اعتزازاً كبيراً، وكان له فيه منهج، فهو لا يجيز القياس إلّا على الأعمّ الأغلب، وله في القياس أصول يراعيها، فإذا اجتمع عنده السماع والقياس رجّح السماع على القياس وأخذ به، ولا يأخذ برأيّ أو مذهب لأحدٍ ما لم يكنْ مؤيّداً بسماع.

---

(1) التحقيق (103).

(2) التحقيق (5-6).

3 – الإجماع:

عرّفه ابن بابشاذ بأنّه: (إجماع الأمّة من أهل كلّ علم على ما أجمعوا عليه) [1]، وقال السيوطي: (المراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة) [2].

وقد أفرد له ابن جني في الخصائص باباً عنوانه: القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّة، قال فيه: (اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إنْ لم يعطِ يده لك بذلك، فلا يكون إجماعهم حُجّة لك) [3].

فالإجماع كأصل من أصول النحو اعترف به معظم علماء العربيّة وإنْ لم يؤلفوا فيه، فقد امتلأت مؤلفاتهم باحتجاجاتهم به في إثبات القواعد والردّ على المخالفين، والمراديّ تمثّل هذا الأصل ولم يتجاوز ما اتّفق عليه النحاة، وإنما يلتزمه، وينبّه على كثير من المسائل المجتمع عليها، ويطلق حكم الشاذّ على مَنْ خالف إجماع النحويّين، ويتّخذ إجماع النحاة حجّة لإثبات حكم من الأحكام، ومن مظاهر عنايته بالإجماع:

قوله: (((ما) الواقعة بعد (أفعل) اسم تام نكرة، والفعل بعدها خبرها، هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريّين، وهو صحيح)) [4].

وقوله: ((يضاف اسم الفاعل المجرّد الصالح العمل إلى المفعول به وجوباً إنْ كان ضميراً متّصلاً، مثال كونه ضميراً متّصلاً: هذا مُكرِمُك، فالكاف وشبهها في موضع جرّ على مذهب سيبويه وأكثر المحقّقين، وهو الصحيح)) [5].

وقوله: ((أعرب الزمخشريّ قوله تعالى ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾[سورة آل عمران: 97] عطف بيان وهو معرفة، على ﴿ءَايَٰتِۢ بَيِّنَٰتٞۖ﴾ [البقرة: 99] وهو نكرة، مخالف في ذلك إجماع الفريقين فلا يلتفت إليه)) [6].

وقوله: ((إيّاك الشَّرَّ، فلا يجوز أن يكون الشَّرُّ منصوباً بما انتصب به إيّاك، بل بفعل آخر تقديره: دع الشَّرَّ، هذا مذهب سيبويه والجمهور)) [7].

– ممّا سبق يتبّين لنا اعتداد المراديّ بإجماع النحويّين وعدم مخالفتهم.

---

(1) شرح المقدمة المحسبة (475/2).
(2) الاقتراح (73).
(3) الخصائص (189/1-190).
(4) التحقيق (94).
(5) التحقيق (151).
(6) التحقيق (400).
(7) التحقيق (526).

4 – العلّة:

العِلَّة في اللغة العربيّة تدلّ على عدد من المعاني، وأحدها: السبب، وهو ما يهمنا هنا، ففي اللسان: (هذا عِلَّةٌ لهذا، أي: سبب) [1].

وفي الاصطلاح: (العِلَّة ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثّراً فيه) [2].

العِلَّة النحويّة هي الدعامة الأولى للقياس ومن أهم أركانه، لأنَّها تفسِّر الظاهرة وتشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وقد اعتمد عليها النحاة اعتماداً كبيراً في تفسير القواعد.

والمراديّ أولى العِلَّة عناية فائقة، فقلما يترك حكماً دون أنْ يعلل له، والمطلع على كتبه يرى مدى اهتمامه الكبير بالتعليل، فهو حريص على مصاحبة الأحكام بالعلل إنْ كان الأمر يقتضي ذلك، ونجده أحياناً يورد أكثر من علّة في المسألة الواحدة، وتظهر عنايته بالعلّة في مناقشته لغيره من النحويّين وفي اجتهاداته واختياراته وترجيحاته، وغير ذلك، ومن مظاهر عنايته بالعِلَّة:

قوله: ((إذا صُغِّرَ اسم الفاعل فمذهب البصريّين والفرّاء أنّه لا ينصب المفعول به، وأنّه يجب إضافته، فتقول: ضُوَيْرِب زيدٍ، وعِلّةُ ذلك بُعد شبهه عن المضارع بتغيير بنيته، ودخول خاصّة من خواص الأسماء)) [3].

وقوله: ((الكاف في (هذا مُكرِمك) في موضع جرٍّ على مذهب سيبويه وأكثر المحقّقين، وهو الصحيح، لأنَّ الظاهر هو الأصل، والمضمر نائب عنه، والظاهر إذا حذف التنوين والنون من اسم الفاعل كان مجروراً، فكذلك المضمر الذي ناب عنه)) [4].

وقوله: ((ذهب الكسائيّ إلى جواز إعمال اسم الفاعل مصغّراً، واستدلّ بقول العرب: (أظُنُّني مُرتحلا فسُويراً فرسخاً)، قال المراديّ: ولا حجّة فيه، لأنَّ فرسخاً ظرف، وروائع الأفعال قد تعمل في الظرف)) [5].

–وممّا يلاحظ على منهجه أنّه كان يفاضل بين العلل إذا تعددت في المسألة الواحدة، ويختار الراجح منها، فمن ذلك:

---

(1) اللسان (علل) (3080/4).
(2) التعريفات (130).
(3) التحقيق (138).
(4) التحقيق (154).
(5) التحقيق (139).

قوله: ((إنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف، وهو مذهب سيبويه، وزعم الزّجّاج أنَّ الجرّ هو بمعنى اللام، قال لأنَّ الاسم لا يخفض، وزعم قوم أنَّ اللام المقدّرة أو (مِنْ) هو الخافض، ولم يمنع ذلك من الإضافة، والصحيح الأوّل، لاتّصال الضمائر به، ولا يتّصل إلّا بعواملها)) [1].

ممّا سبق يتبيّن لنا أنَّ المراديّ كان شديد الاهتمام بالتعليل، بعيداً عن التكلّف في تعليلاته، غايته الأولى هي التيسير لطلّاب العلم.

[1] التحقيق (292).

– مذهب المراديّ النحويّ:

إنَّ المراديَّ لم يعتنق مذهباً خاصّاً، فهو يعمد إلى تمحيص الأقوال والمذاهب ونَقْدها واختيار ما يراه راجحاً بعد التدقيق وإدامة النظر، وهو غالباً يعلّل ما يختار، وأخرى لا يفعل، وأحياناً نلمح المذهب الذي أراد وإنْ لم يُشِرْ.

وجديرٌ بالذكر أنْ نقول: إنَّ المراديَّ بصريُّ النزعة في أغلب مباحثه، فهو يرجّح أراءهم في أكثر المواضع ويأخذ بتوجيهاتهم غالباً، فجلُّ اختياراته من آراء البصريّين والجمهور.

فمن المسائل التي أخذ فيها برأي البصريّين:

– مميز (كم) الاستفهاميّة لا يكون جمعاً[1].

– إضمار فاعل (نعم) و(بئس) فيهما[2].

– إعراب (ما) التعجّبية[3].

– فكّ أفعل المضعّف[4].

– زيادة الباء في فاعل (أفعل)[5].

– إضافة (كلا ،كلتا) إلى المعرفة[6].

– عدم إظهار الفعل مع واو القسم[7].

– لزوم إفراد الضمير وتذكيره مع (ربّ) [8].

– عدم إعمال اسم الفاعل المصغّر[9].

– عمل اسم الفاعل المحوّل إلى فعيل[10].

– العامل في التابع[11].

---

(1) التحقيق (41) .
(2) التحقيق (69).
(3) التحقيق (94).
(4) التحقيق (102).
(5) التحقيق (98)
(6) التحقيق (313).
(7) التحقيق (266).
(8) التحقيق (252).
(9) التحقيق (138-139).
(10) التحقيق (141-142).
(11) التحقيق (354-355).

- عدم تثنية أجمع وجمعاء[1].
- إفادة (أجمعين) العموم مطلقاً[2].
- إبدال النكرة من النكرة[3].

هذه المسائل على سبيل التمثيل لا الحصر.

وهذه الموافقة للبصريّين لا تعني أنّه ارتضى كلّ مذهبهم، بل هو كغيره من المتأخرين يميل إلى الاختيار، وترجيح ما يراه قويّاً لامعاً، فقد وافق نحاة الكوفة في بعض ما ذهبوا إليه، فمن المسائل التي أخذ فيها برأي الكوفيّين:

- الإتباع على المحل[4].
- (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان[5].
- بناء الظرف إذا صُدّر باسم أو فعل معرب[6].
- العطف على ضمير جرٍّ[7].

- ممّا سبق يتضح أنَّ المراديّ أخذ بمذهب البصريّين وخالفهم في بعض المواضع، ممّا يدلّ على أنّه لم يعتنق مذهباً محدداً، بل يختار ما يراه راجحاً قويّاً.

---

(1) التحقيق (363).
(2) التحقيق (369-370).
(3) التحقيق (404-405).
(4) التحقيق (188-189).
(5) التحقيق (198-199).
(6) التحقيق (325-326).
(7) التحقيق (443-444).

نتائج البحث:

1- يُعدُّ شرحُ المراديّ شرحاً مفيداً جعل فيه تسهيل ابن مالك يسيراً للقارئ والباحث، حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله مفتاحاً لكلِّ طارق لأبواب النحو.

2- يشكّلُ شرحه موسوعةً نحويّةً، جمعتْ آراء العلماء وأقوالهم، وتميزتْ بنسبة الأقوال والمذاهب النحويّة إلى أصحابها غالباً، وبسط الأوجه النحويّة واستقصائها.

3- نجدُ المراديّ متعمّقاً في ذكر المسائل النحويّة وتقليبها إلى عدّة وجوه تُمكّنه من الوصول إلى الصواب، معتمداً في ذلك على آراء النحاة السابقين، وهذا يؤكد كثرة اطلاعه على ما حقّقه النحاة السابقون من جهود قيّمة في علم العربيّة.

4- ظهرت شخصية المراديّ في شرحه، وبانت قوته وعلمه، وتجلّت فيه مواهبه وأفكاره، وآراءه، فلم يرتضِ كلّ قولٍ أو رأيٍّ للنحاة، وإنّما عقّب على الآراء برأيه الخاص.

5- تميّز شرحه بخصائص منهجية من أبرزها: ابتعاده عن التكرار والإعادة، وعدم اعتماده على طريقة واحدة في عرض المسائل المشروحة، وعنايته بالاستشهاد، واهتمامه بالجدل والمناقشة.

6- كان المراديّ يتحرّى الدقّة في توثيق الآراء والأقوال فلا ينسبها إلى أصحابها، إلّا وهو على علم تام بذلك.

7- قدّم المراديّ المسائل النحويّة بأسلوب يتسم بالوضوح والبساطة والدقة.

8- كان يحترم ابن مالك مستخدماً عدّة ألفاظ معبّراً بها عن استدراكاته نحو: (تنبيه، وتنبيهات، ومسألة، وفرع، ولم يذكر المصنّف، وغيرها).

9- أفاد المراديّ من ابن مالك وأبي حيّان فيما عرض من آراء وبحث في المسائل، وغلب عليه تكرار الأمثلة التي ذكرها ابن مالك وأبو حيّان.

10- تميّز المراديّ بشخصيةٍ نحويّةٍ ناقدةٍ مستوعبةٍ قادرةٍ على النقد والاختيار.

11- نبّه المراديّ على ما وقع فيه ابن مالك من نقص أو زيادة أو سهو أو وهم أو غموض في عباراته وتراكيبه وحدوده، وما عرضه من أفكار مبدياً رأيه في ذلك.

12- احتل الشاهد القرآني أعلى مراتب السماع عنده، وكان يأخذ بجميع القراءات ولا يردُّ منها شيئاً.

13- تأثَّرّ المراديّ بابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي.

14- اعتمد المراديّ السماع الصحيح أساساً للقياس، فإذا وافق القياسُ السماعَ الصحيحَ كان ذلك الغاية عنده، وإذا خالف السماعُ الكثيرُ القياسَ رجَّح السماع على القياس، وحين يفاضل بين لغتين يختار أشيعهما وأقربهما إلى القياس، وحين يفاضل بين مذهبين يختارُ الأقربَ والأقوى في القياس.

15- كان دائمَ الإشارة إلى ما خرج على القياس، ويبين وجه مخالفته القياس.

16- عدم تفرقته بين شواهد البصريّين الذين هم أصحابه، وشواهد الكوفيّين في تقرير ما يراه صواباً.

17- اهتمّ المراديّ بالعلّة اهتماماً كبيراً، وعِلَله من العلل التي تَطّرِد في كلام العرب، وكان يفاضل بين العلل إذا تعددت في المسألة الواحدة، ويختار الراجح منها.

18- أولى المراديّ كتب الأوائل أهمية كبيرة، ولا سيّما كتاب سيبويه، فقد أكثر من الاستشهاد به.

19- كان حريصاً على نسبه الآراء إلى أصحابها في الغالب، إلّا أنّه في بعض الأحيان يذكر الرأيّ من غير نسبة إلى صاحبه، بل يورده بصيغة العموم، كأن يقول: وزعم بعض النحويّين، أو هذا مذهب طائفة، أو قال بعضهم، أو غير ذلك.

20- نقل المراديّ من مصادر تراثية عظيمة، وعن أعلام كبار، ممّا يضفي على كتابه أهمية كبيرة لا تتحصل لغيره من الكتب.

21- كان هذا الشرح مدداً لمن بعده من شُرّاح التسهيل، ومصدراً وثيقاً لدى النحويّين، وقد استمدّ منه المؤلفون خيرَ ما يؤلّفون.

شَرحُ تسهيل ابن مالك

القسمُ الثاني

التحقيق

أ – مخطوطات الكتاب:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين من مخطوطات الكتاب إضافة إلى الكتاب المطبوع ذي النسخة السقيمة.

النسخة الأولى:

وهي محفوظة في مكتبة دار الكتب المصرية برقم عام (1159) ورقم خاص (1262 نحو).

تقع في ثلاثمئة وأربع وتسعين لوحة، في كلّ ورقة خمسة وثلاثون سطراً تقريباً، وفي كل سطر أربع عشرة كلمة تقريباً، خطّها نسخي جيد واضح، والعناوين الرئيسية فيها مكتوبة باللون الأحمر، وتبدأ بفهرسة لأبواب الكتاب، وسقطت منها بعض الأوراق، جعلت هذه النسخة النسخة الأمّ، وسمّيتها (الأصل).

النسخة الثانية:

محفوظة في مكتبة الزاوية الحمزاوية في المغرب برقم 1/116، تتكون من جزأين، الجزء الأول أوله (بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، قال الشيخ الإمام الفاضل الكامل وحيد دهره وفريد عصره....)، وآخر الجزء الأول (.... تم الجزء الأول من شرح التسهيل يتلوه في الثاني باب اسم الفاعل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً).

والجزء الثاني يبدأ بباب (اسم الفاعل) وأوله (بسم الله الرحمن الرحيم وبه الحول والعصمة والتوفيق. باب اسم الفاعل وهو الصفة الدالة على ...) وآخره (... إلى رحمة ربّه العبد الخبير عبد المؤمن بي أبي يوسف القرمهري غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ... سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة).

يتكون الجزء الأول من مئتين وعشرين لوحة، في كل ورقة ثمان وعشرون سطراً، وفي كلّ سطر أربع عشرة كلمة تقريباً، وهي نسخة كُتِبَتْ بقلم نسخي، كتبها عبد المؤمن بن أبي يوسف القرمهري، وفرغ منها في شهرٍ رجب 753هـ ، فيها بعض الهوامش والتعليقات، وبها أثر رطوبة. وقد رمزت لها بالرمز(د).

المطبوع:

شرح التسهيل للمرادي، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، 1427هـ - 2006م.

ب – منهجي في التحقيق:

جمعتُ النُّسخَ المخطوطة، وقرأتُها، ودرستُها، ووازنتُ بينها، ثم شرعتُ في التحقيق، وضبطِ النَّصِّ وتحريره من شوائب السَّقط، والتَّصحيف والتَّحريف، لذا أخذتُ بقواعد التحقيق الآتية:

1- جعلتُ نسخة مكتبة دار الكتب المصريّة هي الأمّ.

2- نسختُ النصَّ من نسخةِ مكتبةِ دار الكتب المصرية التي اتخذتها أصلاً في التّحقيق، وذلك لأنّها كاملةٌ، ولما اتصفت به من الدقة والجودة والضبط لبعض الكلمات وأبياتِ الشعِّر، وقلةِ السقط إلّا في بعض المواضع النادرة.

3- قابلتُ النصَّ بالنُّسخ الأخرى وخلّصته من التصحيف والتحريف، ونبّهتُ على الخلافِ والزيادة بين النّسخ في الحواشي.

4- أثبتُّ من فروقِ النُّسخ ما رأيته جديراً بالذكر منها واضعاً ذلك بين حاصرتين [...]، وأعرضتُ عما هو دون ذلك كي لا أثقل الحواشي بما لا فائدة فيه.

5- خرَّجتُ الآيات القرآنية، ووضعتها بين قوسين مُزهَّرَين، وجعلتُ تخريجها في متْن الكتاب، ووضعته بين حاصرتين[ ].

6- خرَّجت القراءات القرآنية من مظانّها من كتب القراءات، كما عدتُ بها إلى كتب التّفسير وأعاريب القرآن إتماماً للفائدة.

7- خرّجتُ الأحاديث الشريفة من كتب الأحاديث، كما خرّجتُ المأثور من كلام الصحابة الكرام من الصِّحاح والمسانيد.

8- خرّجتُ الشَّواهد الشِّعريّة، وسمّيتُ بحرها في المتن، وعزوتُ شواهد الشِّعر التي لم ينسبها المراديّ إلى أصحابها، وأحلتُ على الدِّيوان إنْ كان للشاعر ديوانٌ مطبوعٌ، فإنْ تعذَّرَ ذلك خرَّجتُ الأشعار من المجموعات الشِّعريّة ومن أُمَّات كتب النّحوِ والأدبِ واللُّغةِ، وبيّنت الخلاف في الأبيات التي تُنسب إلى غير شاعر، وأتممتُ أنصافَ الأبيات، وذكرتها في الحاشية.

9- خرّجتُ المأثور من أمثالِ العرب وأقوالهم من كتب الأمثال واللغة والأدب.

10-خرّجتُ الآراء والمسائل النحويّة لأعلام النحاة من أصولها، وإذا ذكر المراديّ قولاً أو أقوالاً لم يُسَمِّ أصحابها سمَّيتُهُم، وخرّجتُ أقوالهم من مصادرها، وذكرتُ آراء النِّحويّين فيها، ما أمكنني ذلك.

11-شرحتُ الألفاظ الصعبة التي تحتاج إلى شرحٍ.

12- ضبطتُ الأعلامَ التي وردتْ في الكتاب، وترجمتُ المغمور منها.

13- عرّفت بالكُتب التي ذُكِرتْ في الكتاب.

14- ربطتُ الكتابَ ببعض شروح التسهيل وهي: شرح التسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل لأبي حيّان، وشرح ابن عقيل، وشرح السلسيليّ، وشرح ناظر الجيش.

15- ختمتُ النصّ بفهارسَ فنيّةٍ تسهِّلُ العودة إليه دون عناء أو جهد.

16-كما نسّقتُ أسماء المصادر والمراجع التي رجعتُ إليها، مُرتَّبةً على الترتيب الألفبائي.

ج- مسوغات التحقيق:

إنَّ طبعة (محمد عبد النبي عبيد) (1427هـ - 2006م) لم تخلُ من التحريف والتصحيف والأخطاء اللغويّة والنحويّة والإملائيّة، كما تفتقر إلى تخريج أقوال العلماء وآرائهم، وتخريج مسائل الكتاب من مظانّها، وترجمة الأعلام، وتخريج الشواهد، وغير ذلك ممّا يلزم في صنعة التحقيق، فمن خلال مطالعتي لها وقفت على بعض تلك الأخطاء، وهي كما يلي:

- في باب إعمال المصدر الصفحة (690) ورد خطأ في نسبة الآية:

ش: مثال إضافته إلى الفاعل:﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ [سورة هود: 102] .

والصواب: [سورة التوبة: 114].

- وفي باب أفعل التفضيل الصفحة (662) ورد خطأ في رقم الآية:

ش: وقُرئ شاذّاً : ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [سورة البقرة: 38].

والصواب: [سورة البقرة: 83].

- وفي باب التعجب الصفحة (642) خلط الشعر بالنثر.

قال: وقال المصنّف - أيضاً- لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أنْ تخلفها (أيّ) كما جاز أنْ تخلفها في نحو: ما أنت من سيد. دون الإشارة إلى وجود شعر في الكلام.

والصواب: وقال المصنّف أيضاً: "لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أنْ تخلفها (أيّ) كما جاز أنْ تخلفها في نحو:**[من السريع]**

.... ما أنتَ مِنْ سَيّدٍ .....

وغير ذلك كثير.

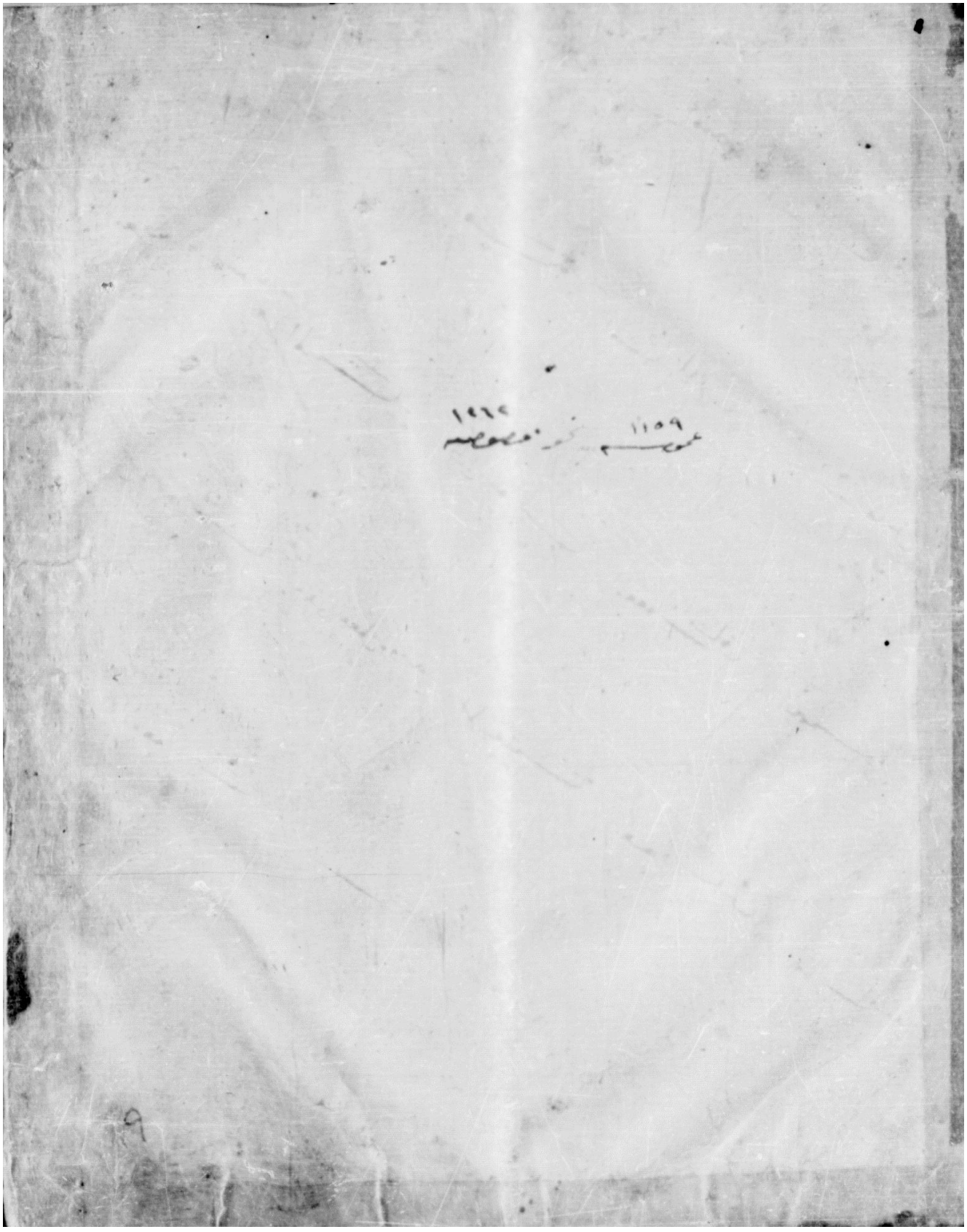
المخطوطات
نسخة



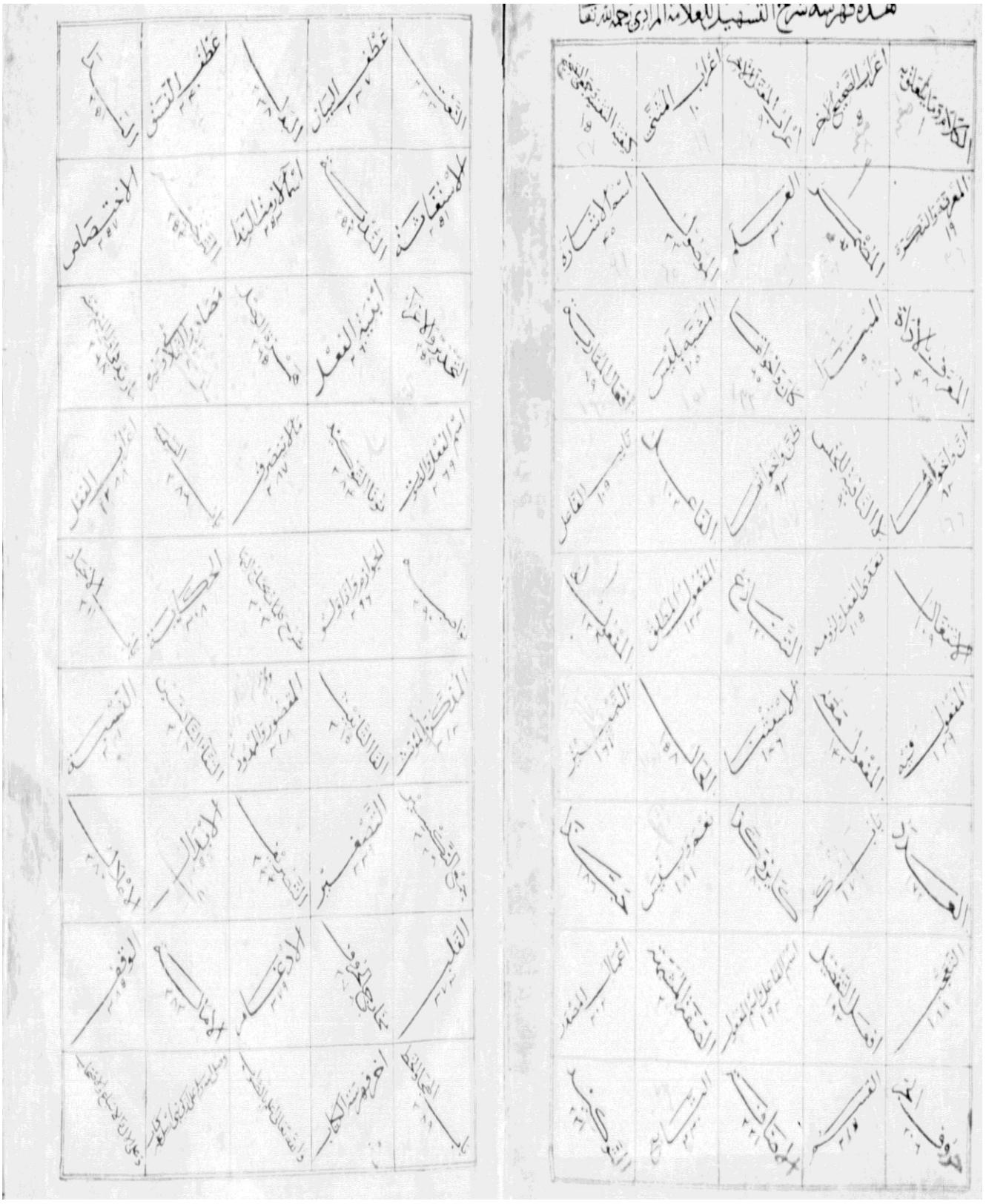
اللوح الأول في النسخة د



العنوان في النسخة (د)

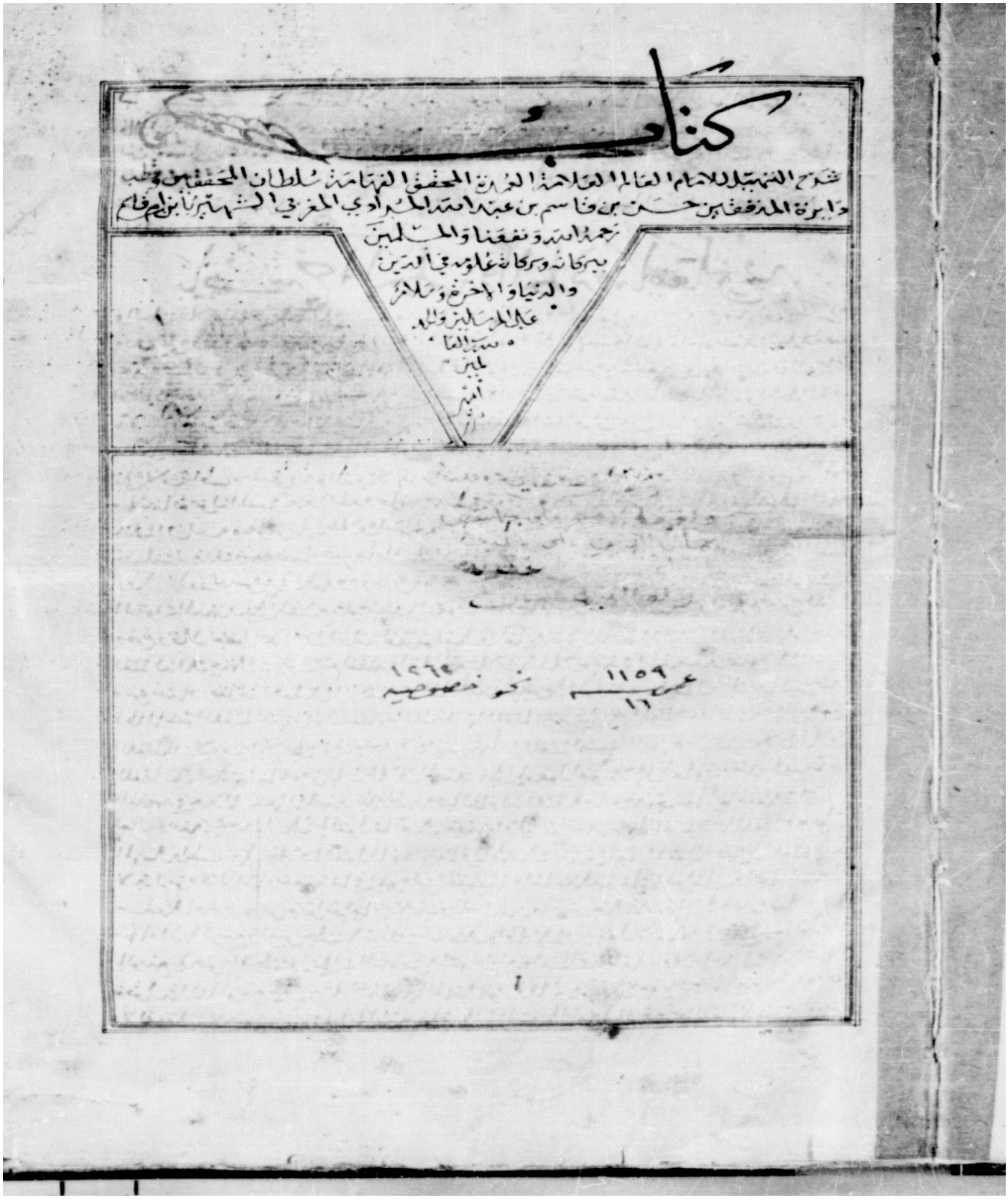


الصفحة الأولى في النسخة (د)

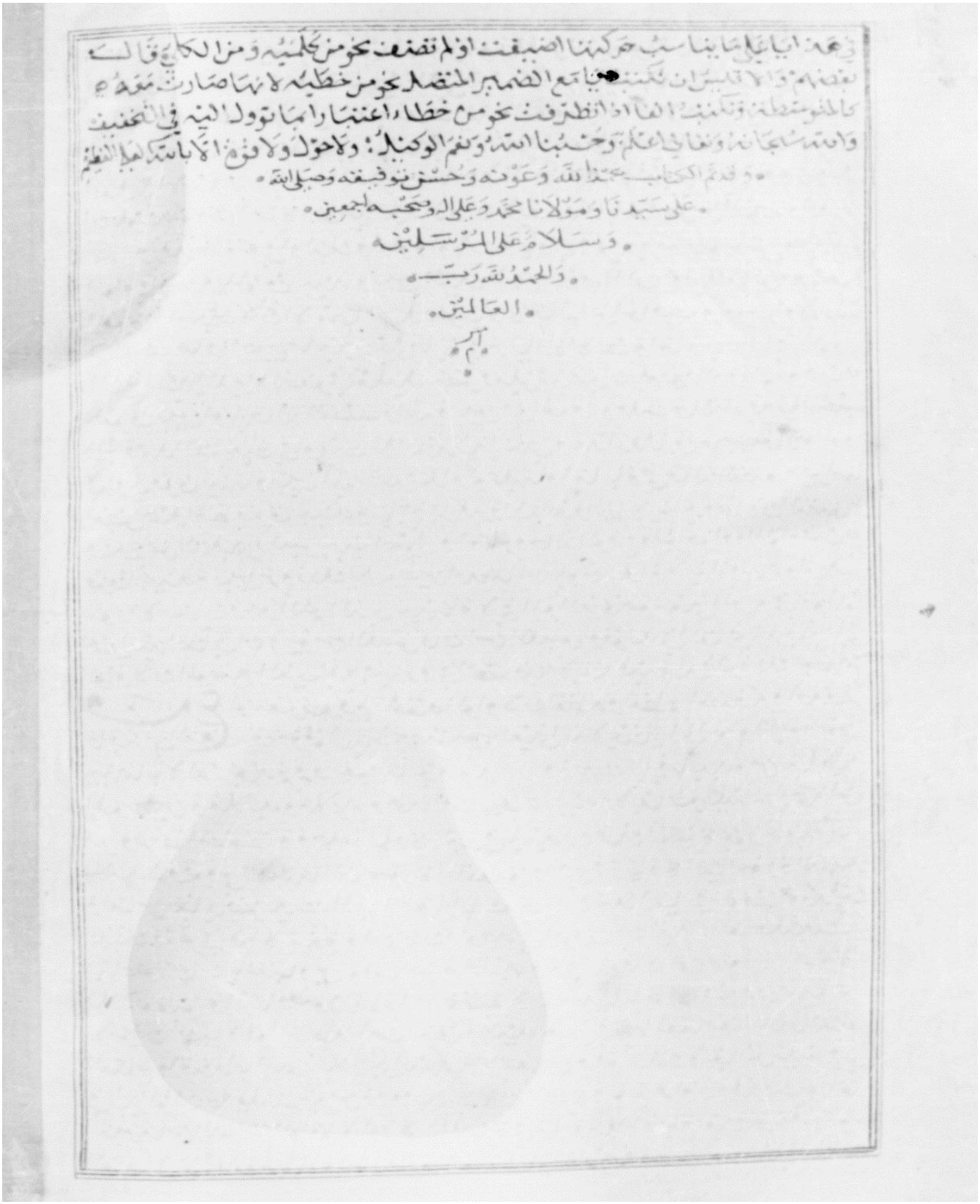


كشاف الأبواب في النسخة الأصل

مخطوطات الكتاب



العنوان في النسخة الأصل



اللوح الأخير في النسخة الأصل



اللوح الأول في النسخة الأصل

النَّصُّ مُحَقَّقاً

شَرحُ تسهيل ابن مالك

للحسن بن قاسم المراديِّ

ت (749 هـ)

باب العدد

ص: مُفَسِّرُ ما بينَ عَشَرَةٍ ومئةٍ واحدٌ منصوبٌ على التمييز.

ش: لما كان بعضَ المفتقراتِ إلى التمييز العددُ جعل بابَه متصلاً ببابه وبدأ بما مميزُه منصوبٌ، وهو ما بين عشرة ومئة، فشمل أحد عشر، وإحدى عشرة، وتسعة وتسعين، وتسعاً وتسعين، وما بينهما.

قال: (ودلّ قولي بواحد أنّ جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقاً)[1].

وزعم الزمخشريّ في الكشّاف[2] أنّ أسباطاً في قوله: ﴿ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا ﴾[3] [سورة الأعراف: 160] تمييز، وأجاب عن وروده مجموعاً بأنّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة أسباطاً لا سبط، فأوقع (أسباطاً) موقع قبيلة. ومقتضى ما ذهب إليه أنْ يقال[4]: "رأيت إحدى عشرة أنعاماً"، إذا أريد: إحدى عشرة جماعة، كلّ واحدة منها أنعامٌ.

قال المصنّف: (ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله: "إنّ كلّ قبيلة أسباط لا سبط" مخالف لما يقوله أهل اللغة[5]: إنّ السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل، فلا يصحّ كونه تمييزاً؛ بل هو بدل[6]، والتمييز محذوف[7]).[8]

---

(1) شرح التسهيل (392/2).

(2) النص في الكشّاف (521/2) "... فإنْ قلتُ: مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلّا قيل: اثني عشر سبطاً؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً؛ لأنّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباط موضع قبيلة، ونظيره:

..... **بينَ رماحي مالكٍ ونهشلِ**

و(أُمَمًا) بدل من اثنتي عشرة، بمعنى: وقطعناهم أمما)).

(3) الآية ﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمًا ﴾

(4) شرح التسهيل (392/2).

(5) العين (218/7-219).

(6) في تهذيب اللغة (342/12) (وقال الزجاج: المعنى وقطّعناهم اثنتي عشرة فرقة "أسباطاً" من نعت فرقة، كأنّه قال: جعلناهم أسباطاً، فيكون أسباطاً بدلاً من اثنتي عشرة، وهو الوجه. وقوله: "أمماً" من نعت "أسباطاً").

(7) في التذييل والتكميل (273/9) (ولم يُبَيّن المحذوف، وتقديره: اثنتي عشرة فرقة، ولا بيّن ما يكون بدلاً منه، ولا يجوز أنْ يكون بدلاً من المحذوف؛ لأنّ العامل فيه إذْ ذاك يكون هو العامل في المبدل منه أو تكريره، فيلزم ما فَرَرْنا منه، وإنّما هو بدل من اثنتي عشرة، أي: وقطّعناهم أسباطاً، أي قبائل). وقد وافق ناظر الجيش أبا حيان في هذا الرأي. ينظر تمهيد القواعد (2402/5). وقال المرادي في توضيح المقاصد (1328/4) (كلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا، فإنّه قال عند ذكر تذكير التمييز وتأنيثه فإنْ اتّصل به ما يراد به المعنى كقوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمًا ﴾ فبذكر أمم ترجّحَ حكمُ التأنيث ولولا ذلك لقيل اثنا عشر أسباطاً؛ لأنَّ السِّبط مذكر).

(8) شرح التسهيل (393/2).

وأجازَ بعضُ العلماءِ أنْ يقولَ القائلُ[1]: (عندي عشرون دراهمٍ لعشرين رجلاً) قاصداً أنّ لكلّ منهم عشرين[2].

قال المصنّف: (وهذا إذا دعتْ الحاجةُ إليه، فاستعمالُهُ حسنٌ، وإنْ لم تستعملْه العربُ؛ لأنّه استعمالٌ لا يُفهم معناه بغيره)[3].

قال: (ولا يجمع مميز عشرين ومئة في غير هذا النوع، فإنْ وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو تابع)[4]. انتهى.

وحكى عن الفرّاء[5] أنّه أجاز جمع تمييز العدد المنصوب، فتقول: أحد عشر رجالاً، وقام ثلاثون رجالاً.

ص: ويُضافُ غيرُهُ إلى مُفَسِّرِهِ مجموعاً معَ ما بين اثْنَين وأحدَ عَشَرَ ما لم يكن مِئَةً فيُفْرَدُ غالباً.

ش: الضمير عائد على ما بين عشرة ومئة، فعلم بهذا تساوي المئة فما فوقها، والعشرة/[أ-193] فما دونها في الإضافة إلى المفسِّر، ثمّ نبّه على جمعه مع ثلاثة وعشرة وما بينهما بقوله: (مجموعاً ما بين اثنين وأحد عشر) فتقول: ثلاثةُ أثوابٍ..

وقوله: (ما لم يكن مئة)، أي: ما لم يكن مفسر الثلاثة وأخواتها مئة فتفرد، نحو: ثلاثمئة، وكان القياسُ أن يجمع فيقال: (ثلاثُ مئاتٍ أو مِئينَ)[6]، إلاّ أنّ العرب لا تجمع المئة إذا أضيف إليها عدد إلاّ قليلاً[7]،

---

(1) شرح التسهيل (393/2).

(2) ردّ أبو حيان في التذييل والتكميل (274/9) (وقولُه مُنازَعٌ فيه؛ لأنّ المفرد في عشرين درهماً واقعٌ موقع الجمع، فكما أنّ هذا المفرد لا يدلُّ على ذلك المعنى فكذلك هذا الجمع لا يُفيده؛ بل لو صُرِّح فيه بالتركيب العربي الذي لا خلاف في جوازه، وهو أن تقول: عندي دراهم عشرون، أو عندي عشرون من الدراهم لعشرين رجلاً. لم يُفد ذلك أنّ عنده لكلّ رجلٍ عشرين درهماً).

(3) شرح التسهيل (393/2).

(4) المصدر السابق.

(5) التذييل والتكميل (272/9)، والارتشاف (741/2)، وتوضيح المقاصد (1327/3)، والمساعد (68/2)، والهمع (270/2).

(6) في الكتاب (209/1) قال سيبويه: (وأمّا تسعمئة وثلاثمئة فكان ينبغي أن تكون في القياس مِئِينَ ومِئاتٍ، ولكنّهم شبّهوه بعشرينَ وأحدَ عَشَرَ، حيث جعلوا ما يُبيَّنُ به العددُ واحداً؛ لأنّه اسمٌ لعددٍ وليس بمستنكرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظ واحداً والمعنى جميعٌ).

(7) في المساعد (69/2) (وقال الفراء: بعض العرب تقول: عشر مئة، أي مكان ألف، قال: وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاث مئين، وأربع مئين). وينظر قول الفراء في التذييل والتكميل (279/9-280).
ورأي الفراء مخالف لما نصّ عليه أبو علي في الإيضاح والشيرازيات حيث جعل ذلك خاصاً بالشعر وشاذ في القياس، ولكن نجد ذلك جائزاً في الكلام عند سيبويه الكتاب (210/1-211).

كقوله[1]: **[من الطويل]**

ثَلاثُ مِئينَ للملوكِ وَفَى بِها رِدائي وجَلتْ عن وجُوه الأهاتمِ[2]

وإليه أشار بقوله (غالباً).

ص: ومُفرداً معَ مِئَةٍ فصاعداً، وقدْ يُجْمَعُ معها، وقدْ يُفْرَدُ تمييزاً.

ص: مثال إفراده مع مئة: مئةُ رجلٍ ونحوه. وقوله (فصاعداً) مثاله: مئتا رجل، وثلاثمئة رجل، وألف رجل.

وقوله: (وقد يجمع)، يعني المفسّر معها، أي: مع المئة، والإشارة بذلك إلى قراءة حمزة والكسائيّ[3]: **{ثلاثَ مئةِ سنين}**[سورة الكهف: 25]، بالإضافة، وأجاز ذلك الفراء[4].

وذلك قليل في الاستعمال، ومَنْ قال خطأ أو لا يجوز[5]؛ فهو محجوج بالقراءة.

وأشار بقوله: (وقد يفرد تمييزاً) إلى قول الربيع بن ضَبُع[6]: **[من الوافر]**

إذا عاش الفتى مِئتَينِ عاما فقدْ ذهبَ المَسَرَّةُ والفَتاءُ[7]

قال في الشرح[8]: ومثله في رواية مَنْ نصبَ مئةً ما جاز في حديث حذيفة[1] رضي الله عنه: عنه:

---

(1) الفرزدق، ينظر ديوانه (613).

(2) ينظر الشاهد في: المقتضب (167/2)، والمفصل (213)، وأمالي ابن الشجري (210/2-277)، وابن يعيش (21/6)، وشرح التسهيل (394/2)، وشرح عمدة الحافظ (518)، وشرح الكافية الشافية (1668/3)، وابن الناظم (518)، وشرح الكافية للرضي (302/3)، والتذييل والتكميل (276/9)، وتوضيح المقاصد (1323/4)، وأوضح المسالك (253/4)، والمساعد (69/2)، وتمهيد القواعد (2404/5)، والمقاصد النحوية (1983/4)، والأشموني (622/3)، والخزانة (370/7)، وحاشية الصبان (93/4)، والمعجم المفصل (318/7). وفيه (فدى لسيوفٍ من تميم) بدل (ثلاثُ مئين للملوك).

(3) في الإتحاف (212/2-213) (فحمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، أوقعوا الجمع في "سنين" موقع المفرد، و"مئة" واحد وقع موقع الجمع... وجمع تنبيهاً على الأصل... ووافقهم الحسن والأعمش، والباقون بالتنوين، فيكون سنين بدلاً من ثلاث مئة، أو عطف بيان عند الكوفيين) وينظر في السبعة (389-390)، ,الحجة (136/5-140)، والإقناع (689/2).

(4) قال الفراء في معاني القرآن (137/2) (مِنَ العرب مَنْ يضع السنين موضع السنة).

(5) قال المبرد في المقتضب (169/2) (هو خطأ في الكلام غير جائز، وإنّما يجوز في الشعر للضرورة). وجوّزه على أنْ تريد بالجماعة الواحد، كما يكون العكس.

(6) من شواهد الكتاب، ونسبه سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري في (208/1)، ثم عاد في (162/2) فنسبه إلى يزيد بن ضبة.

(7) ينظر الشاهد في: المقتضب (167/2)، والأصول (312/1)، وأمالي المرتضى (254/1)، والتبصرة والتذكرة (317/1)، والمفصل (214)، وابن يعيش (21/6)، وشرح التسهيل (394/2)، وشرح الجزولية للأبذي (78/2)، والتذييل والتكميل (282/9)، وأوضح المسالك (255/4)، والمساعد (70/2)، والمقاصد النحوية (1985/4)، والخزانة (379/7).

(8) شرح التسهيل (394/2).

فقلنا: "يا رسولَ الله أتخافُ علينا ونحنُ ما بينَ الستِّمئةً إلى السبعِمئةً"[2]؟.

فأجرى الألفَ و اللام في تصحيح نصبِ التمييزِ مُجرى النُّونِ من: مئتين عاماً[3]؛ لاستوائهما في المنع من الإضافة، وهذا يقوي ما ذهب إليه ابن كيسان[4] من جواز: الألف درهماً والمئة ديناراً.

ويروى (ما بين الستّمئةٍ إلى السبعمئةٍ بجرّ مئة)، وفيه ثلاثة أوجه[5]:

أحدها: أنْ يكون أراد مئات على البدل، ثمّ استعمل المفرد مكان الجمع اتكالاً على فهم المعنى.

والثاني: أنْ تكون الألف واللام زائدتين.

والثالث: أنْ يكون أراد: ما بين الست ستمئة، ثمّ حذف المضاف، وأبقى عمله.

ص: وربّما قيل: عِشروُ درهمٍ، وأربَعُو ثَوبِه، وخمسةٌ أثواباً، ونحو ذلك.

ش: حكى الكسائيّ[6]: أنّ من العرب مَنْ يضيف العشرين وأخواته إلى المفسِّر مُنَكَّراً ومُعَرَّفاً، وإلى ذلك أشار بقوله: (عشرو درهم، وعشرو ثوبه)، وهذا عند الأكثرين شاذ[7] لا تُبنَى على مثله قاعدة.

وفسر بعضهم الثلاثة وأخواتها بمنصوب على التمييز، نحو: (لي خمسة أثواباً)[8]، وقد أجازه سيبويه في الشعر[9]، وأجازه الفرّاء قياساً[10]، وهذا إذا كان المعدود جامداً، فإنْ كان صفة، نحو

---

(1) هو أبو عبد الله، حذيفة بن اليمان، الصحابي، رضي الله عنهما، أسلم هو وأبوه، وشهد أحداً، وروى عنه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم عمر وعلي وعمار رضي الله عنهم، توفي سنة (36هـ). تنظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (154/1-155).

(2) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب الاستسرار للخائف (78/1). نصّه: عن حذيفة قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "أحصوا لي كم يَلفِظُ الإسلام" قال: فقلنا: يا رسول الله، أتخاف علينا ونحن ما بين الستمئة إلى السبعمئة؟ قال: "إنكم لا تدرون، لعلكم أن تُبتلوا".

(3) قال ابن عصفور في المقرب (305/1) (ولا يجوز إثبات النون والنصب إلاّ في ضرورة الشعر).

(4) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، ومن تصانيفه: المهذّب في النحو، وغلط أدب الكاتب، واللامات، والبرهان، وغريب الحديث، ومعاني القرآن، وغير ذلك. ت (299)هـ. ترجمته في البغية (18/1-19). ورأيه في: شرح التسهيل (395/2)، وتوضيح المقاصد (1324/4)، والأشموني (623/3)، والهمع (270/2).

(5) تنظر هذه الأوجه في: شرح التسهيل (395/3).

(6) ينظر قول الكسائي في: الأصول (321/1)، وشرح التسهيل (395/2)، وشرح الكافية الشافية (900/2)، وتوضيح المقاصد (1327/4)، والمساعد (70/2)، والهمع (272/2).

(7) ينظر في المقتضب (34/3)، والمقرب (305/1)، والمساعد (70/2).

(8) شرح التسهيل (395/2).

(9) الكتاب (161/2-162).

(10) ينظر رأي الفراء في التذييل والتكميل (284/9)، والمساعد (70/2).

قولك: ثلاثة صالحون؛ فالأحسن الإتباع، ثمّ النصب على الحال، ثم الإضافة، وهو أضعفها، قالوا[1]: وعلّةُ ضعفِهَا استعمالُها حينئذٍ استعمالُ الأسماءِ.

ص: ولا يُفَسَّر واحد واثنان وثِنْتا حنْظل ضرورة.

ش: وذلك لاستغنائهم بلفظ المفرد والمثنى؛ لأنّهما ينصبان على الجنس والمقدار، نحو: درهم ودرهمان، وأمّا قوله[2]: **[من الرجز]**

كأنَّ خُصييهِ مِنَ التَّدَلدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[3]

فضرورة. وينبغي أن يقول: وقد يضافان في شذوذ من الكلام[4]، نحو: شربتُ قدحاً واثْنَيه، وشربتُ اثْنَي مُدٍّ[5].

ص: ولا يُجمَعُ المفسِّرُ جمعَ تصحيحٍ، ولا بمثالِ كثرةٍ، من غير بابِ مفاعِلَ إنْ كَثُرَ استعمالُ غيرهما، إلاّ قليلاً.

ش: اللفظ الذي يؤدي معنى الجمع، إنْ كان اسم جمع أو اسم جنس فسيأتي، وإنْ كان جمعاً فالأصل أنْ يكون جمع قلة من جموع التكسير التي هي: أَفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلة وفِعْلة.

ولا يضاف إلى جمع التصحيح/[ب-193] إلاّ إنْ أُهمِلَ غيرُه، أو جاورَ ما أُهمِلَ غيرُه، فالأول نحو: ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ [سورة البقرة: 29]، ﴿ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ ﴾ [سورة يوسف: 43]، والثاني نحو: ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ ﴾ [سورة يوسف: 43]، ولم يجيء على سنابل لمجاورته سبع بقرات.

وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلّة لخروجه عن القياس، أو لقلّة استعماله؛ فالأول نحو: ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [سورة البقرة: 228]، والثاني نحو: "ثلاثةُ شُسُوعٍ"[1]، فأوثر (قُروء) على (أقراءٍ)؛ لأنّ واحده

---

(1) قول أبي حيان في التذييل والتكميل (284/9).

(2) الرجز نسبه سيبويه لخطّام المجاشعي في: الكتاب (569/3-624)، ونسبه العيني لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية (1990/4)، وللشمّاء الهذلية في الخزانة (526/7-529-531)، ولخطّام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشمّاء الهذلية في الدرر (532/1).

(3) ينظر الشاهد في: المقتضب (153/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (1816/4)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (239/2)، وتهذيب اللغة (199/6)، والمنصف (131/2)، والمخصص (110/12-98/16)، والمفصل (184)، وشرح الجمل لابن عصفور (122/2)، والمقرب (305/1)، وابن يعيش (16/6-18)، وشرح التسهيل (396/2)، وشرح الجزولية للأبذي (67/2-79)، وابن الناظم (518)، وشرح الكافية للرضي (309/3)، والتذييل والتكميل (285/9)، والمساعد (70/2)، والهمع (270/2).

(4) التذييل والتكميل (285/9).

(5) هذا ما حكاه أبو زيد. المحكم (195/10).

(قَرْء) كـ: (فَلْس)، وجمعُ مثله على (أفعال) شاذٌّ، وأوثر (شُسُوعٌ) على (أشساعٍ) لقلّة استعماله، وإنْ لم يكن شاذاً، لأنَّ واحده (شِسْعٌ)، وجمعُ مثله على (أفعالٍ) مطردٌ، قاله المصنّف[2].

وجعله غيره جمع قُرْء بالضم[3]، وهو ممّا يطّرد جمعه على فُعُول. وأمّا باب مَفاعِل فظاهر كلامه أنّه مستثنى من جموع الكثرة، ويكون حكمه مع جمع القلّة حكم غيره، ومع جمع الكثرة الترجيح بأنْ يضاف إليه، فثلاث صحائف أفصح وأكثر من ثلاث صُحُف[4].

وقوله: (إلّا قليلاً) إشارة إلى أنّه قد يضاف إلى جمع الكثرة غير المستثنى، وإلى جمع التصحيح، وإنْ كثر استعمال غيرها، وهذا إذا وجد للاسم جمع قلّة وجمع كثرة، فإنْ لم يوجد إلاّ أحدهما؛ أضيف إليه، نحو: ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال[5].

ص: ولا يسوِّغُ ثلاثةَ كلابٍ ونحوَه تأوُّلُه بثلاثةٍ من كذا، خلافاً للمبرِّد.

ش: قال المبرّد في المقتضب: (فإنْ قُلتَ: ثلاثةُ حميرٍ، وخمسةُ كلابٍ. جاز على أنّك تريد: ثلاثةٌ من الحمير، وخمسةٌ من الكلاب، وجعل من ذلك ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾)[6].

قال المصنّف: (ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجر بجمع القِلّة؛ لأنّ كل جمع كثرة صالح لأنْ يُراد به مثل هذا)[7].

ص: وإنْ كان المفسِّرُ اسمَ جنسٍ أو جمعٍ، فُصِلَ بـ (مِنْ)، وإنْ ندر مضافاً إليه لم يقس عليه.

ش: فالأصل أن يقال: ثلاثةٌ من القوم وأربعةٌ من الحي.

قال تعالى: ﴿فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ﴾ **[سورة البقرة: 260]**، ويُقال: ثلاثةٌ من الشجر، وسبعٌ من البط.

---

(1) في الكتاب (575/3) قال سيبويه (فأمّا القِرَدَة فاستُغنى بها عن أقرادٍ، كما قالوا: ثلاثة شُسوع فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قُروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقراء).
وفي المفصل (215) (كقولهم: ثلاثة شسوع لفقد السماع في أشسع وأشساع، وقد رُوِي عن الأخفش أنّه أثبت أشسعاً).
وفي شرحه لابن يعيش (25/6) (فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشسع فهو شاذ قياساً واستعمالاً...).
وينظر المقتضب (158/2)، والأصول (430/2)، والتذييل والتكميل (278/9-292)، وتوضيح المقاصد (1322/4)، والمساعد (72/2)، وشفاء العليل (563/2). والشسع: هو سَير يُمسك النعل بأصابع القدم.

(2) شرح التسهيل (396/2).

(3) توضيح المقاصد (1322/4).

(4) التذييل والتكميل (288/9)، والمساعد (72/2-73)، وشفاء العليل (563/2).

(5) التذييل والتكميل (286/9)، وتوضيح المقاصد (1322/4).

(6) المقتضب (156/2-157)، وقال الرضي في شرح الكافية (301/3) (وقال المبرد: يجوز قياساً: ثلاثة كلاب، بتأويل: ثلاثة من كلاب، وليس بمشهور).

(7) شرح التسهيل (397/2).

ص: وإنْ ندر مضافاً لم يقس عليه.

ش: كقول العرب: خمسةُ رَجْلةٍ[1].

ومن المسموع قوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [سورة النمل: 48]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمس ذَوْدٍ من الإبل صدقة)[2].

وإلى كون الإضافة إليهما لا تنقاس، ذهب الأخفش[3].

قال في البسيط[4]: (والحديث حجة عليه). وظاهر كلام ابن عصفور[5] أن ذلك يجوز ولكنّه ولكنّه قليل، وفصل في بعض كتبه بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز نحو: نَفَرٍ، وذَوْدٍ، ورَهطٍ، وبين ما يستعمل للقليل والكثير، فلا يجوز نحو: قَوْمٍ وبَشَرٍ.

ص: ويُغني عن تَمييزِ العددِ إضافتُه إلى غيرِه.

ش: مثاله: اقبض عَشرتَك وعِشْرِي زيدٍ[6]؛ لأنّك لم تضفه إلى غير التمييز إلاّ والعدد عند السامع معلوم الجنس.

فصل: تُحذفُ تاءُ الثلاثةِ وأخواتِها إنْ كانَ واحدُ المعدودِ مؤنثَ المعنى حقيقةً أو مجازاً.

ش: مثال الحقيقي: ثلاث فتيات، ومثال المجازي: ثلاث ليال.

والمعتبر تأنيث الواحد لا تأنيث الجمع[7]، فلهذا يقال: ثلاثة سجلات[8]، وعشرة دنينيرات، دنينيرات، ولهذا قال: إنْ كان واحد المعدود.

---

(1) الكتاب (564/3). لفظه: ثلاثةُ رَجْلةٍ.

(2) صحيح البخاري. كتاب الزكاة (451/1). الذَوْد: اسم لعدد من الإبل غير كثير، يقال: ما بين الثلاث إلى العشر واحده بعير، وليس من لفظه.

(3) ينظر رأيه في التذييل والتكميل (292/9)، والمساعد (73/2).

(4) التذييل والتكميل (292/9).

(5) ينظر رأيه في التذييل والتكميل (290/9-291)، والمساعد (73/2-74).

(6) المساعد (74/2)، وشفاء العليل (563/2).

(7) المقرب (306/1)، والتذييل والتكميل (300/9)، وتوضيح المقاصد (1319/4)، والمساعد (74/2)، وشفاء العليل (564/2).

(8) في أدب الكاتب (274-275) (تقول: مررتُ على ثلاث حماماتٍ، فتؤنث والواحد حمامٌ). وفي شرح الجمل لابن عصفور (138/2) (أهل بغداد يعتبرون الجمع إذا كان لفظه مؤنثاً، نحو "حمامات" فتقول: "عندي ثلاثُ حماماتٍ". والصحيح أنّه لا يعتبر إلاّ المفرد). وينظر التذييل والتكميل (300/9)، وأوضح المسالك (250/4)، وشرح التصريح (451/2).

و لا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علماً لمذكّر[1]، نحو: طلحة؛ لأنّه تأنيث لا يتعلق بالمعنى، فيقال: ثلاثة طلحات، ولهذا قال: مؤنث المعنى.

واختلف في علّة سقوط التاء مع المؤنث وثبوتها مع المذكر، فقال المصنّف في الشرح: (الثلاثةُ وأخواتُها أسماءُ جماعاتٍ كزُمرةٍ، وأمّةٍ، وفرقةٍ، وعصبةٍ وصحبةٍ، وسُرْبَةٍ، وفئةٍ، وعشيرةٍ، وقبيلةٍ، وفصيلةٍ/ [أ-194]، فالأصل أنْ تكون بالتاء؛ لتوافق الأسماء التي بمنزلتها. فاستُصحِب الأصلُ مع المعدودِ المذكَّرِ؛ لتقدّم رتبته، وحُذِفت التاء مع المعدود المؤنّث؛ لتأخُّرِ رتبته)[2]. انتهى.

وأشار إلى هذا المعنى جماعةٌ من النحويين[3]. وقد قيل غير هذا[4] ممّا لا حاجة إلى التطويل به هنا. ويدلّ على أنّ أصلها أنْ يكون بالتاء أنَّ العرب إذا قصدت بها مجرد العدد جعلوها بالتاء، فتقول: ثلاثة نصف ستة[5]، وإذا أريد بالعدد المعدود ولم يذكّر، فالفصيح أن يكون بحذفها للمؤنّث وبإثباتها للمذكّر كما لو وجد[6].

وحكى الكسائيّ عن أبي الجرّاح: (صمنا من الشهر خمساً)[7].

وحكى الفرّاء: (أفطرنا خمساً وصمنا)[8]. وفي الحديث: "وأتبعه بستٍ من شوال"[9].

---

(1) التذييل والتكميل (301/9)، وتوضيح المقاصد (1321/4)، والمساعد (74/2)، وتمهيد القواعد (2416/5)، وشرح التصريح (452/2).

(2) شرح التسهيل (398/2).

(3) الكتاب (561/3-562)، أسرار العربية (218-219)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (219/2)، والمقدمة الجزولية (170-171)، وشرح الجمل لابن عصفور (123/2)، وشرح ابن يعيش (18/6)، وشرح الجزولية للأبذي (80/2-81)، وشرح التصريح (446/2).

(4) شرح الجمل لابن عصفور (123/2).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (122/2-123)، والمقرب (306/1)، والتذييل والتكميل (298/9-299)، وتوضيح المقاصد (1318/4)، وشرح الأشموني (619/3). وفي شرح التصريح (447/2) (ولا تنصرف لأنّها أعلام مؤنثة؛ خلافاً لبعضهم).

(6) شرح الجمل لابن عصفور (123/2)، والمقرب (306/1)، والتذييل والتكميل (299/9)، وتوضيح المقاصد (1318/4)، وشرح الأشموني (619/3)، وشرح التصريح (447/2-448).

(7) شرح الجمل لابن عصفور (123/2)، والمقرب (306/1)، والتذييل والتكميل (300/9)، وتوضيح المقاصد (1318/4)، والدر المصون (319/2-480)، والهمع (217/3).
وفي مجمع الأمثال (250/1) (وكما يقولون: صُمنا من الشهر خمساً، والصوم للأيام دون الليالي، فإذا ذكّرت الأيام قيل: صمنا خمسة أيام).

(8) معاني القرآن له (151/1). وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري (231/2) أنّ الفراء حكى عن أبي فقعس (صُمنا عشراً من شهر رمضان، فأنّث العدد).

(9) سنن ابن ماجه: كتاب الصيام (399) [حديث 1716]، وفي منعة المنعم في شرح صحيح مسلم: كتاب الصوم (203/2) روايته: "مَنْ صامَ رمضان ثمّ أتبعه سِتاً من شوال، كان كصيام الدهر).

ص: أو كانَ المعدودُ اسمَ جنسٍ أو جمعٍ مؤنّثاً، غيرَ نائبٍ عن جمعٍ مذكَّرٍ ولا مسبوقٍ بوصفٍ يدلُّ على التذكير.

ش: (أو كان) معطوفاً على قوله: (إنْ كان)، والمراد أنَّ التاء تسقط إذا كان مفسّر الثلاثة وأخواتها اسم جنس أو جمع مؤنّثاً.

مثال الجنس: (عندي ثلاث من البط)[1]، و(خمس من النخل)؛ لأنّ البط والنخل من أسماء الأجناس المؤنثة، ومدرك هذا النوع السماع[2].

ومثال اسم الجمع: (عندي ثلاث من الإبل)[3]، وسواء وصف نحو: (عندي ثلاث من البط ذكوراً)، أو لم يوصف.

واحترز بقوله: (مؤنّثاً) من اسم جنس أو جمع مذكر؛ فاسم الجنس نحو: عِنَب وسِدْر[4]وقَمْح وسِدْر[4]وقَمْح ومَوْز، وَنصّوا على أنّ العرب استعملتها مذكَّرة[5].

وقالوا: واستُعملت سائر أسماء الجنس مؤنَّثة ومذكَّرة[6]. وقالوا: الغالب عليها التأنيث[7]، ومثال اسم الجمع المذكَّر ما كان منه لم يعقل، نحو: البقر[8].

واحترز بقوله: (غير نائب عن جمع مذكَّر) من قولهم: ثلاثة أشياء[9]، وثلاثة رجلة[1]، فإنّ فيهما شذوذين[2]:

---

(1) الكتاب (562/3)، والمخصص (113/17)، وشرح الجمل لابن عصفور (140/2)، والتذييل والتكميل (301/9)، والمساعد (74/2)، وشفاء العليل (564/2)، والأشموني (621/3)، وشرح التصريح (451/2).

(2) التذييل والتكميل (301/9).

(3) الكتاب (562/3)، والمقتضب (184/2)، والمخصص (113/17)، وشرح الجمل لابن عصفور (139/2)، والمقرب (308/1)، والتذييل والتكميل (302/9)، والمساعد (75/2).

(4) السدر: شجر النبق، الواحدة –سدرة– بهاء.

(5) المقدمة الجزولية (179)، وشرحها للأبذي (72/2)، والارتشاف (752/2)، والمساعد (75/2)، وشفاء العليل (564/2)، وقال أبو حيان في التذييل والتكميل (302/9) (ومَدْرَك هذا السماع).

(6) التذييل والتكميل (302/9).

(7) المصدر السابق، والارتشاف (752/2).

(8) قال أبو حيان في التذييل والتكميل (301/9) (زعم أبو موسى أنّ البقر مما استُعمل مؤنثاً لا غير، وهو خطأ، بل البقر يذكّر ويؤنّث). ينظر رأي أبي موسى في المقدمة الجزولية (170)، وأوضح المسالك (248/4).

(9) قال سيبويه (وأمّا ثلاثة أشياء فقالوها؛ لأنّهم جعلوا أشياء بمنزلة أفعال لو كسّروا عليها فَعْلٌ، وصار بدلاً من أفعالٍ) الكتاب (564/3)، وفي شرح الجمل لابن عصفور (139/2) (وشذّ من ذلك "أشياء" لأنهم يقولون: "ثلاثة أشياء"، فيبنون العدد على مفرد وهو شيء، وكان القياس أنْ يبنى العدد عليه، لأنّه اسم جمع على وزن "فعلاء"، كالطرفاء) وفي التذييل والتكميل (303/9) (هذا شاذٌّ، وكان قياسه حذف التاء؛ لأنّه اسم جمع لِما لا يعقل، كالطّرفاء والحلفاء، لكنّه بُني العدد على المفرد، وهو شيء). وفي المخصص (116/17-117) (قال أبو سعيد: يريد أن أشياء وإنْ كان مؤنثاً لا يُشبه الذوْدَ، وكان حق هذا على موضوع سيبويه الظاهر أن يقال: ثلاث أشياء؛ لأنَّ أشياء اسم مؤنث واحد موضوع للجمع على قوله، وقول الخليل لأنّ وزنه عنده فعلاء

أحدهما: الإضافة، وكان حقّهما الفصل بمِنْ.

والثاني: ثبوت التاء في عددهما، والقياس حذفها، وقد وجّه ثبوت التاء في عدد أشياء ورجلة، بأنّهما نائبان عن جمع مفرديهما على أفعال، فعدل عن جمع شيء على أفعال إلى فعلاء، وعن جمع راجل على أفعال إلى فعلة، وثبتت التاء في عدديهما كما كانت تثبت مع المنوّن بـ (من).

واحترز بقوله: (ولا مسبوق بوصف يدلّ على التذكير) من نحو: ثلاثة ذكور من البط[3]، وأربعة فحول من لإبل.

ص: ورُبَّما أُوِّلَ مُذَكَّرٌ _ بمؤنَّثٍ، ومؤنَّثٌ بمذكَّرٍ، فجِيءَ بالعدد على حسبِ التأويلِ.

ش: مثال الأول قوله[4]: **[من الطويل]**

وإنَّ كلاباً هذه عشرُ أبْطُنٍ وأنتَ بريءٌ مِنْ قبائلها العَشْرِ[5]

وقول عمر بن أبي ربيعة[6]: **[من الطويل]**

فكانَ مجَنِّي دون مَنْ كنتُ أتّقي ثَلاثَ شُخُوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[7]

أوّل الأبطن بالقبائل، والشخوص بالجواري، فأسقط التاء[8]. ومثال الثاني قوله: **[من المتقارب]**

وليس بمكسّر كما أنّ غنماً وإبلاً وذوداً أسماء مؤنثة، وليست بجموع مكسّرة فجعل واحدَ كُلّ اسم من هذه الأسماء كأنّه مؤنث، فقال: جعلوا أشياء هي التي لا تنصرف ووزنُها فعلاءُ نائبة عن جمع شيء لو كسّر على القياس، فحقّه أن يُقال: أشياء..).

(1) قال سيبويه (ومثلُ ذلك قولهم: ثلاثةُ رَجْلَةٍ؛ لأنّ رَجْلة صار بدلاً من أرجال) الكتاب (564/3). ينظر المساعد (75/2)، وشفاء العليل (564/2)، وشرح الأشموني (621/3)، و ينظر في المخصص (117/17).

(2) شرح التسهيل (398/2-399)، والمساعد (75/2)، وشفاء العليل (564/2).

(3) قال سيبويه (وتقول: له ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأنّك لم تجيء بشيء من التأنيث، وإنّما ثلّثت المذكّر ثم جئت بالتفسير). الكتاب (562/3). وينظر التذييل والتكميل (304/9)، والمساعد (75/2)، وشفاء العليل (564/2).

(4) هو النوّاح الكلابي.

(5) الشاهد في: الكتاب (565/3)، ومعاني القرآن للفراء (126/1)، والمقتضب (146/2)، وأمالي الزجاجي (118)، والخصائص (417/2)، والإنصاف (618)، وشرح التسهيل (399/2)، وشرح عمدة الحافظ (520)، وشرح الكافية الشافية (1665/3)، وشرح ابن الناظم (519)، والتذييل والتكميل (305/9)، والمساعد (76/2)، وشفاء العليل (564/2)، وتمهيد القواعد (2417/5)، والمقاصد النحوية (1988/4)، والاشموني (621/3)، والهمع (218/3)، والخزانة (395/7)، والدرر (491/2).

(6) ينظر ديوانه (94).

(7) الشاهد في: الكتاب (566/3)، والمقتضب (146/2)، وأمالي الزجاجي (118)، والخصائص (417/2)، والإنصاف (619)، والمقرب (307/1)، وشرح التسهيل (399/2)، وشرح عمدة الحافظ (519)، وشرح الكافية الشافية (1665/3)، وشرح ابن الناظم (519)، والتذييل والتكميل (306/9)، وتوضيح المقاصد (1320/4)، وأوضح المسالك (251/4)، وشفاء العليل (564/2)، وتمهيد القواعد (2418/5)، والمقاصد النحوية (1987/4)، والأشموني (620/3)، وشرح التصريح (452/2)، والخزانة (320/5-321). المجن: الترس، كاعبان: الكاعب التي نهد ثديها. معصر: التي دخلت في عصر شبابها.

(8) في البديع لابن الأثير (300/3) (يقولون: هذه ثلاثةُ أشخص، فيثبتون التاء حملاً على اللفظ، وإنْ عَنَوا مؤنثاً). وفي الكتاب (565/3) (زعم يونس عن رؤبة "ثلاث أنفس" على تأنيث النفس). وفي الكتاب (562/3) (ذكر سيبويه أن العرب تقول: نَفْسٌ واحدٌ، وأنّها تقع مذكّرة ومؤنّثة).

وقائعُ في مُضرٍ تِسْعَةٌ وفي وائلٍ كانتِ العاشرةْ[1]

وقول الآخر[2]: **[من الوافر]**

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذوْدٍ لقد جارَ الزمانُ على عِيالي[3]

فأوّل الوقائع بالمشاهد، والأنفس بالأشخاص فأثبت التاء.

قال ابن عصفور: (وما عدا ذلك لا يحمل على المعنى إلاّ في ضرورة)[4].

ص: وإنْ كان في المذكورِ لغتانِ فالحذفُ والإثباتُ سيَّان.

ش: مثال ذلك: حال وعضد ولسان، فيقال[5]: ثلاثة أحوال، وثلاث أحوال، فالحذف على لغة مَنْ يؤنّث، والإثبات على لغة مَنْ يذكّر، ويكثر الوجهان[6] في أسماء الأجناس المميّز واحدها بالتاء نحو: بقر ونخل وسحاب.

ص: وإنْ كانَ المذكورُ صفةً نابتْ عن موصوفٍ؛ اعتُبِرَ غالباً حالهُ لا حالها.

ش: فتقول: (رأيت ثلاثةَ ربعاتٍ)[7] بالتاء، إذا أردت رجالاً، و(ثلاث ربعات) بالحذف إذا أردت نساء، فيعتبر حال الموصوف/ [ب-194]، ومنه قوله تعالى: ﴿**مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾ **[سورة الأنعام: 160]** أي عشر حسنات[1].

---

(1) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (126/1)، وتهذيب اللغة (646/15)، والإنصاف (619)، وشرح التسهيل (399/2)، وشرح عمدة الحافظ (520)، والتذييل والتكميل (306/9)، و شفاء العليل (565/2)، وتمهيد القواعد (2418/5)، والهمع (218/3)، والدرر (490/2).

(2) هو الحطيئة، ديوانه (333).

(3) الشاهد في: الكتاب (565/3)، والخصائص (412/2)، والإنصاف (619)، وشرح الجمل لابن عصفور (139/2)، وشرح التسهيل (399/2)، وشرح الكافية الشافية (1666/3)، وشرح ابن الناظم (519)، والتذييل والتكميل (263/9-306)، وتوضيح المقاصد (320/4)، وأوضح المسالك (246/4)، والمساعد (76/2)، وشفاء العليل (565/2)، وتمهيد القواعد (2418/5)، والمقاصد النحوية (1989/4)، والأشموني (620/3)، وشرح التصريح (450/2)، والهمع (218/3)، والخزانة (394/7)، والدرر (534/1) (490/2). والبيت برواية الديوان (ونحن ثلاثةٌ وثلاثُ زود). فلا شاهد فيه حينئذٍ.

(4) المقرب (307/1).

(5) شرح الكافية للرضي (291/3)، والتذييل والتكميل (307/9)، والمساعد (76/2)، وشفاء العليل (565/2)، والأشموني (621/3).

(6) تمهيد القواعد (2149/5).

(7) شرح الكافية الشافية (1666/3)، وشرح الكافية للرضي (291/2)، والمساعد (76/2)، وشفاء العليل (565/2)، وشرح التصريح (453/2). الربعة: ما كان بين الطول والقصر.

ومن العرب مَنْ يسقط تاء العدد المضاف إلى دواب[2]؛ لتأنيث لفظها مع قصد تذكيرها الموصوف؛ لأنّ الدابةَ صفةٌ تجري مجرى الأسماءِ الجامدةِ، فاعتبر في العدد لفظها، ومنها احترز بقوله (غالباً).

فصل: يُعطَفُ العشرونَ وأخواتُه على النَّيِّفِ، وهو إنْ قُصِد التعيينُ واحدٌ، أو أحدٌ، واثنان، وثلاثةٌ، وواحدةٌ، أو إحدى، واثنتان، وثلاثٌ، إلى تسعة في التذكير، وتسعٍ في التأنيث.

ش: أخوات العشرين سائر العقود من ثلاثين إلى تسعين، والنَّيِّف[3] عند قصد التعيين تسعة فما دونها، وعند عدم قصده بصفة كما سيأتي.

ولا يقال في شيء منها نَيِّف إلاّ وبعده عشرة أو عشرون أو إحدى أخواتها.

وهمزة أحد مبدلة من الواو؛ لأنّه من الوحدة[4]، وكذلك إحدى[5]، ويقال: اثنتان وثنتان.

قال الجرمي[6]: اثنتان لغة الحجاز، وثنتان لغة تميم[7]، وتمثيل ما ذكر المصنف واضح.

---

(1) في التذييل والتكميل (307/9) (أي: فله عشر حسنات أمثالها، فلولا قصدُ الحسنات لقال: عشرةُ أمثالها؛ لأنّ واحد الأمثال مِثل، وهو مذكر). وينظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري (221/2)، وشرح التصريح (452/2).

(2) في شرح الكافية الشافية (1666/3) (تقول: ثلاثة دواب، إذا قصدت ذكوراً؛ لأنّ الدابة صفة في الأصل). وقال ابن عصفور في المقرب (307/1) (وتقول: ثلاثة نسّابات؛ لأنّه صفة لمحذوف، التقدير: ثلاثة رجالٍ نسّابات، وكذلك تفعل في أمثاله. فأمّا قولهم: ثلاث دواب ذكور فعلى جعل الدابّة اسماً). وقال سيبويه في الكتاب (562/3-563) (تقول: ثلاثة نسّابات؛ وهو قبيح؛ لأنّ النسّابة صفة، كأنّه قال: ثلاثة رجالٍ نسّابات).

(3) قال الجوهري (النَّيِّف: الزيادة، يُخفّف ويُشَدّد، وأصله من الواو، ويقال: عشرة ونَيِّف، ومئة ونَيّف، وكلّ ما زاد على العقد فهو نَيِّفٌ حتى يبلغ العقد الثاني، وأناف عليه: زاد، يقال: أنافت الدراهم على المئة، أي: زادت، ونَيّفَ فلانٌ على السبعين: أي زاد) الصحاح (125/4)، وتاج العروس (445/24).

(4) قال سيبويه (.. وقالوا: أَحدٌ وأصله وَحَد؛ لأنّه واحدٌ، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عِوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل، وليس ذلك مطّرداً في الهمزة المفتوحة) (الكتاب 331/4).

قال ابن السراج (فأمّا الهمزة المفتوحة فليس فيها إبدال، وقد شذّ فيه شيءٌ، قالوا: امرأة أَنَاة، وهي وَنَاة، من الونى، وقالوا: أحدٌ في "وَحَدٍ" وهذا شاذٌّ) (الأصول 307/3).

وقال ابن جني في المنصف (231/1) (وقالوا: "أحدٌ في وَحَدٍ" وهذا شاذٌّ نادرٌ، ليس ممّا يتخذ أصلاً، وإنما يحفظ نادراً).

وينظر أيضاً في إيضاح شواهد الإيضاح (435/1)، وشرح الكافية للرضي (283/3-284-285)، والتذييل والتكميل (310/9).

(5) قال أبو حيان (أمّا واحدة فهو القياس لأنّه تأنيث واحد، وأمّا بناء إحدى فليس القياس، كما أنّ أحداً بمعنى واحد ليس القياس؛ ألا ترى أنّ أوّل العدد هو الواحد، ولم يقولوا إذا عَدُّوا: أحد، اثنان، إنّما قالوا: واحد) التذييل والتكميل (310/9).

(6) هو صالح بن إسحاق البصري. أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وله من التصانيف التنبيه، وكتاب السير، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، وغير ذلك. ت (225)هـ. ترجمته في البغية (9/2).

(7) رأي الجرمي في التذييل والتكميل (309/9). وتنظر اللغات في: شرح شذور الذهب للجوجري (193/1)، والأشموني (33/1)، وشرح التصريح (446/2).

ص: وإنْ لمْ يُقصَد التَّعيينُ فيهما فَبِضْعةٌ وَبِضْعٌ.

ش: أي: وإنْ لم يُقصَد تَعيين العدد في التذكير والتأنيث، فالنَّيِّف الذي يُعطَف عليه بِضعةٌ في التذكير، وبِضعٌ في التأنيث، فتقول: عندي بِضْعةٌ وعشرون رجلاً[1]، وبِضْعٌ وعشرون جاريةً.

ص: ويُستعملان أيضاً دونَ تَنْييفٍ.

ش: مثاله قوله تعالى: ﴿ فِي بِضۡعِ سِنِينَ ﴾ **[سورة الروم: 4]**، والبضعة والبضع[2] يطلقان في اللغة على ثلاث إلى تسع.

ص: وتُجعلُ العشرةُ مع النيِّفِ اسماً واحداً مبنيّاً على الفتحِ، ما لم يَظهر العاطفُ.

ش: يشمل ما قصد به التعيين، وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، وما لم يقصد به التعيين، وهو بضعة وبضع[3]، فتقول: بضعة عشر في المذكّر، وبضع عشرة في المؤنّث، وعلّة البناء تضمّنه معنى حرف العطف، وبُنِيَ على حركة؛ لأنّه معرب الأصل، وكانت فتحة طلباً للتخفيف، وبناؤه لازم.

وقوله: (ما لم يظهر العاطف) إشارة إلى أنّ ظهوره مانع من البناء والتركيب[4]، كقوله: **[من الطويل]**

كأنَّ بها البدرَ ابنَ عشْرٍ وأربعٍ إذا هبواتُ الصَّيفِ عنه تجلَّتِ[1]

---

(1) قال ابن عقيل: (فتقول: عندي بضْعةٌ وعشرون درهماً، وبِضْعٌ وعشرون جاريةً، فيُعلم أنّ الذي عندك يزيد على العقد المذكور، لكنّه متردد بين تسعة فما دونها إلى ثلاثة؛ لأنّ بِضْعةً وبِضْعاً يطلقان في اللغة على ثلاثة إلى تسعة، وهما بكسر الباء، من بَضَعْتُ الشيء قطعته، كأنّه قطعة من العدد) المساعد (77/2). وينظر المخصص (111/17)، وشرح الكافية الشافية (1673/3)، وشفاء العليل (566/2).

(2) قال الفارسي: (بضعة بالهاء عدد مبهم من ثلاثة إلى تسعة من المذكر، وبضع بغير الهاء عدد مبهم من ثلاث إلى تسع من المؤنث وهو يُجرى مفرداً، ومع العشرة يُجرَى مجرى الثلاثة إلى التسعة في الإعراب والبناء، تقول: هؤلاء بضعةُ رجالٍ، وبضعُ نسوةٍ) المخصص (111/17).

قال الفراء: (البِضعُ: ما دون العشرة) معاني القرآن له (46/2)، وشرح الكافية الشافية (1673/3).

(3) قال سيبويه (وأمّا بضعة عشر فبمنزلة تسعةَ عشَر في كل شيء، وبِضعَ عَشَرَةَ كتسعَ عَشَرَةَ في كلّ شيء) الكتاب (561/3)، والمخصص (111/17).

قال ابن سيده: (واعلم أنّ الفرّاء ومَنْ وافقه يجيز إضافة النِّيَّف إلى العشرة، فيقول: هذا خمسةُ عشرٍ، وأنشدوا فيه:

كُلِّف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرةٍ من حجته.

وهذا لا يجيزُه البصريون ولا يعرفون البيت) المخصص (92/14). وينظر أيضاً: شرح الجمل لابن عصفور (127/2)، والمساعد (78/2)، والأشموني (624/3)، وشرح التصريح (464/2)، والهمع (219/3)، والدرر (491/2). وفي شرح الكافية الشافية (1681/3-1682) (الكوفيون إذا أضافوا العدد المركب أعربوا صدره بحسب مقتضى العامل، وجرّوا العجز بإضافة الصدر إليه، فيقولون: "هذه خمسةُ عشرِ زيد" والبصريون لا يرون ذلك).

(4) قال ابن عقيل: (فإنْ ظهر العاطف زال التركيب، وأعرب الجزآن فتقول: عندي ثلاثةٌ وعشرةٌ، إنْ أردت المذكر، وثلاثٌ وعشرٌ، إنْ أردت المؤنث) المساعد (78/2)، وشرح التسهيل (401/2)، وشفاء العليل (566/2)، والدرر (491/2).

ص: ولتاءِ الثلاثةِ والتسعةِ وما بينهما عندَ عطفِ عشرين وأخواتِها ما لها قبلَ النَّيِّف.

ش: أي من ثبوت التاء وسقوطها، فيقال في الذكور: ثلاثة وعشرون[2]، وفي الإناث: ثلاث وعشرون، كما يقال عند عدم العطف.

ص: ولتاءِ العشرةِ في التركيب عكسُ ما لها قبلَه.

ش: أي تحذف تاؤها في التذكير، وتثبت في التأنيث، فتقول: ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاثَ عشرةَ امرأةً[3]، ولم يجمعوا في ذلك بين علامتي تأنيث.

ص: ويُسكِّنُ شينَها في التأنيثِ الحجازيُّون، ويكسِرُها التّميميّون، وقد تُفتَح.

ش: لغة الحجازيين (اثنتا عشْرة) بإسكان الشين[4]، ولغة تميم (اثنتا عشِرة) بكسرها[5]، وبها قرأ بعضهم[6]: **{اثنتا عشِرة عينا} [سورة البقرة: 60]**. وإنّما قال في التأنيث؛ لأنّ الشين في التذكير مفتوحة[7].

وقوله: (وقد تفتح) يعني في التأنيث، قال: (اثنتا عشَرة)، بالفتح[8] قرأ الأعمش[1]، وهو الأصل[2]. قال الزمخشري: وهي لغة[3].

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (401/2)، والتذييل والتكميل (315/9)، والارتشاف (758/2)، والمساعد (78/2)، وشفاء العليل (566/2)، وتمهيد القواعد (2424/5)، والهمع (220/3)، وحاشية الصبان (97/4)، والدرر (491/2)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (547/1).

– وقد وقف أبو حيان عند هذا البيت قائلاً: (وهذا التركيب الذي في شعر مخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النَّيِّف على عَشر، فلا يصحُّ الاستدلال به على هذا التركيب، وإنْ كانت العرب فكّت التركيب وردّت ذلك إلى الأصل فينبغي أن يكون في كلّ واحد من النَّيِّف والعشر تاء التأنيث للمذكر وإسقاطها منهما للمؤنث، وما أظنُّ العرب فاهت بمثل: عندي خمسةٌ وعشرةٌ رجلاً، ولا: عندي خمسٌ وعشرٌ أمةً). التذييل والتكميل (315/9)، والارتشاف (758/2). وردّ ناظر الجيش كلام أبي حيان، ينظر تمهيد القواعد (2426/5).

(2) التذييل والتكميل (315/9)، والمساعد (78/2)، وشفاء العليل (566/2)، وشرح التصريح (459/2).

(3) المصادر السابقة.

(4) قال سيبويه (وإنْ جاوز المؤنَّثُ العَشْرَ فزاد واحداً قلْت: إحْدَى عَشِرَةَ بلغة بني تميم، كأنّما قلت: إحدى نَيِّفَة. وبلغة أهل الحجاز: إحْدَى عَشْرَة، كأنّما قلت: إحْدَى تَمْرة. وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً ضَمُّوا إحدى إلى عَشْرَةَ ولم يغيّروا إحْدَى عن حالها منفردة حين قلت: له إحدى وعشرونَ سنةً) (الكتاب (557/3-558)، وينظر شرح الكافية الشافية (1670/3)، والتذييل والتكميل (316/9)، والمساعد (79/2)، وشفاء العليل (566/2)، وشرح التصريح (460/2).

(5) المصادر السابقة.

(6) قال أبو الفتح في المحتسب (85/1) (القراءة في ذلك: "عَشْرة" و"عَشِرة"، فأمّا "عَشَرة" فشاذ، وهي قراءة الأعمش). وفي البحر (391/1) (وقرأ الجمهور عشْرة بسكون الشين، وقرأ مجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثّاب وابن أبي ليلى ويزيد بكسر الشين، ورُوِيَتْ عن أبي عمرو، وهي لغة تميم، وقرأ ابن الفضل الأنصاري والأعمش بفتح الشين، ورُوِيَ عن الأعمش الإسكان والكسر أيضاً). وفي الإتحاف (395/1) (وعن المطوعي عن الأعمش (عشِرة) بكسر سكون الشين، وعنه أيضاً الإسكان والفتح وكلّها لغات). وينظر أيضاً المذكر والمؤنث لابن الأنباري (227/2).

(7) توضيح المقاصد والمسالك (1325/4).

(8) المحتسب (85/1)، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (227/2)، وشرح الكافية الشافية (1670/3)، والبحر المحيط (391/1)، وشفاء العليل (567/2)، والإتحاف (395/1).

ص: ورُبَّما سكّن عينُ عشَرَ.

ش: فيقال: أحد عشر بالإسكان لتوالي الحركات.

وقرأ يزيد بن القعقاع[4]: **{أَحَدَ عْشَرَ كوكباً}**[سورة يوسف: **4**] بإسكان العين[5]، وقرأ هبيرة[6] صاحب حفص[7]: **{اثنا عْشَرَ شهراً}**[سورة التوبة: **36**] وهي أشذّ[8] من قراءة يزيد؛ لأنّ فيها جمع بين الساكنين على غير حدة، ومنهم مَنْ يسكن الحاء في أَحْدَ عَشَرَ استثقالاً لتوالي الحركات.

ص: وقد يُقال في مذكَّر ما دُونَ ثلاثةَ/ عشرَ: أحدَ عشرَ، واثنا عشرَ، وفي مؤنثه: إحْدَى عشَرةَ، واثنتا عشْرَة. [أ-195].

ش: أصل أحد عشر وإحدى عشرة، وحد عشر[9] ووحدى عشرة، فأبدلت همزتهما واواً على غير قياس، والألف في إحدى للتأنيث[10]؛ فإنْ قيل: وكيف جمعوا بين علامتي تأنيث؟.

---

(1) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكوفي، ولد سنة (60هـ) أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي، وزرّ بن حبيش، وزيد بن وهب، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم، وروى عنه عرضاً وسماعاً حمزة الزيات، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. توفي سنة (148هـ). تنظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء (286/1).

(2) قال المرادي (والفتح هو الأصل إلاّ أنّ الأفصح التسكين وهي لغة الحجازيين) توضيح المقاصد (1325/4).

(3) الكشاف (274/1).

(4) هو أبو جعفر المخزومي المدني القارئ: أحد القرّاء العشرة، تابعي مشهور، ويقال: اسمه جندب بن فيروز، عرض القرآن على عبد الله بن عباس وأبي هريرة وروى عنهم، توفي سنة (130هـ). تنظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (333/2).
في الإتحاف (140/2) (وقرأ "أحدَ عْشَرَ" بسكون العين، أبو جعفر).

(5) في الإتحاف (140/2) (وقرأ "أحدَ عْشَرَ" بسكون العين، أبو جعفر). ينظر البحر المحيط (40/5)، ومعاني القرآن للفراء (34/2)، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر (245).

(6) هو هُبيرة بنُ محمد التمار، أبو عمر الأبرش، البغدادي، أخذ القراءة عرضاً عن حفص بن سليمان عن عاصم، وقرأ عليه حسنون بن الهيثم وأحمد بن علي بن الفضل الخزاز، والخضر بن الهيثم الطوسي عرضاً وسماعاً. تنظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (308/2).

(7) هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي الفاخري البزاز: ويُعرَف بحفيص، أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم، توفي سنة (180هـ). تنظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (229/1).

(8) في البحر (40/5) (وقرأ ابن القعقاع وهُبيرة عن حفص بإسكان العين مع إثبات الألف، وهو جمع بين ساكنين على غير حدة).

(9) سر صناعة الإعراب (92/1)، والمحكم (604/10)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (226/2)، وابن يعيش (16/6-17)، وشرح الكافية للرضي (284/3-285)، وتوضيح المقاصد (1325/4)، واللسان (وحد) (4780/6)، وتمهيد القواعد (2426/5)، والهمع (220/3).

(10) التذييل والتكميل (310/9).

أجاب المصنّف: (بأنّ علاميته مختلفتا اللفظ والمعنى، أمّا اختلاف اللفظ فظاهر، وأمّا اختلاف المعنى؛ فلأنّ ألف إحدى دالة على التأنيث، وتاء عشرة دالة على التذكير)[1]. انتهى.

ويُفهَم من الجواب عن الجمع بين العلامتين في (اثنتا عشرة)[2].

وقال بعضهم: (إنّما جمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحد؛ لأنّ إحدى الكلمتين معربة، والأخرى مبنية، فكأنّما قد تباينا، ولأن (اثنتا) بمنزلة (ثنتا)، وألف (ثنتا) للإلحاق بمنزلة (بنت) و(أخت)، فلم تكن لخالص التأنيث)[3].

ص: وربّما قيل وحد عشر وواحد عشر وواحدة عشرة.

ش: استعمال وَحَد بالواو – وهو الأصل[4] – وإنْ كان قليلاً، فلذلك قال بعضهم: وحد عشر، فلم يبدل كما يبدل حين استعملوه صفة، كقول النابغة[5]: **[من البسيط]**

.... **على مُسْتَأنِسٍ وَحَدِ**[6]

وأمّا واحد عشر وواحدة عشرة فهو على أصل العدد[7]؛ لأنّهم إذا عدّوا قالوا: واحد وواحدة، وواحدة، والجواب عن الجميع بين علامتي التأنيث في واحدة عشرة باختلاف معنييهما كما تقدّم.

ص: وإعرابُ "اثنا" و"اثنتا" باقٍ لوقوع ما بعدهما موقع النون؛ ولذلك لا يُضافان بخلاف أخواتهما.

ش: علّة بناء عجز هذا المركب تضمّنه معنى الواو كما سبق، وعلّة بناء صدره وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في: (ثلاث عشرة) وأخواته ولشبهه بما هو كذلك في البواقي، لا في صدر (اثني

---

(1) شرح التسهيل (402/2).

(2) في التذييل والتكميل (318/9) (وهو أنّ التاء في اثنتا لتأنيث المعدود، وفي عشرة تدل على التذكير، فجاز الجمع بينهما لاختلاف معنييهما).

(3) التذييل والتكميل (319/9)، وشرح التصريح (460/2).

(4) تقدّم في الصفحة السابقة.

(5) هو النابغة الذبياني، ديوانه (5).

(6) البيت بتمامه: (**كأنَّ رَحْلي، وقد زالَ النهارُ بنا يومَ الجليل على مُستأنسٍ وَحَدِ**)
وهو في: شرح الكتاب للسيرافي (233/1-243)، والخصائص (262/3)، والأزهية (285)، وأمالي ابن الشجري (614/2)، والمحكم (302/4) (105/9)، وابن يعيش (16/6)، وإيضاح شواهد الإيضاح (207/1)، والتذييل والتكميل (318/9-336)، واللسان (وحد) (4781/6)، والخزانة (187/3)، والمعجم المفصّل في شواهد العربية (373/2).

(7) قال ابن الأنباري (وكان الأصل في أحد عشر: واحد عشر، فحذفوا الألف الزائدة من "واحد" وأبدلوا من الواو المفتوحة همزة المذكر والمؤنث له (226/2).

عشر) و(اثنتي عشر) فإنهما أُعربا لوقوع العجز منهما موقع نون التثنية، وما قبل النون محل إعراب لا بناء، هذا مذهب الجمهور[1].

وذهب ابن درستويه[2] وابن كيسان: إلى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما، وردّ[3] بتغييرهما في الرفع وغيره بالألف والياء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا كما لا تضاف ما فيه النون[4] بخلاف أخواتهما، ويقال: (أحد عشرك)، ولا يقال: (اثنا عشرك)[5].

ص: وقدْ يُجرَى ما أضيف منها مُجْرَى (بَعْلَبَكَّ) و(ابنِ عِرْسٍ)، ولا يُقاس على الأول خلافاً للأخفش، ولا على الثاني خلافاً للفرّاء.

ش: الأكثر فيما أضيف من هذا المركب أنْ يبقى مبنيّاً[6]، كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه، ويجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام.

وحكى سيبويه[7] عن بعض العرب: إعراب المضاف مع بقاء التركيب، كقولك: أحدُ عشرَك معَ أحدَ عشرِ زيدٍ، فيبقى الصدر مفتوحاً، ويتغير آخر العجز بالعوامل، كما يفعل في بعلبك إذا دعت الحاجة إلى إضافته.

---

(1) قال سيبويه (وأمّا اثنا عشر فزعم الخليلُ أنّه لا يغيّر عن حاله قبل التسمية، وليست بمنزلة خمسة عَشَرَ، وذلك أنّ الإعراب يقع على الصدر، فيصير (اثنا) في الرفع، و(اثني) في النصب والجر، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة، كما لا يجوز في مسلمين) (الكتاب: 307/3). وينظر: المفصل (218)، وشرح التسهيل (402/2)، وشرح الكافية الشافية (1671/3)، وابن الناظم (521-522)، وشرح الكافية للرضي (138/3)، والتذييل والتكميل (320/9)، وتوضيح المقاصد (326/4)، وشرح ابن عقيل (74/4)، والمساعد (80/2)، وشفاء العليل (567/2)، وتمهيد القواعد (2430/5)، وشرح التصريح (458/2-459).

(2) ينظر رأيهما في: شرح الكافية للرضي (138/3)، والتذييل والتكميل (320/9)، وتوضيح المقاصد (1326/4)، والمساعد (80/2)، وشرح التصريح (459/2)، والهمع (221/3).
قال ناظر الجيش (ولا يخفى أنَّ هذا شيءٌ لا يعوّلُ عليه، والواجب ألاّ يُسطر مثل ذلك في الكتب... ولا ينبغي شغل الأذهان بمثل هذه الأقوال الواهية المناقضة للقواعد) تمهيد القواعد (2430/5).

(3) ينظر الردّ في: شرح التسهيل (402/2)، وشرح الكافية الشافية (1671/3)، والمساعد (80/2)، وشفاء العليل (567/2).

(4) قال السيرافي (وقال الخليل بن أحمد: مَنْ يقول: "هذه خمسة عشرك" لم يقل: "هذا اثنا عشرك" في العد، من قبل أنّ عشر قد قام مقام النون، والإضافة تسقط النون، فلا يجوز أن يثبت معها ما قام مقام النون) شرح كتاب سيبويه (109/1).

(5) قال ابن عصفور: (ولا تجوز إضافة اثني عَشَرَ، ولا اثني عشْرة، ولا ثنتي عشْرة) المقرب (309/1) وقال ابن عقيل: (فلا يقال اثنا عشرك، وإنما لم يحذف ما بعدهما كما تحذف النون للإضافة، فيقال: اثناك واثنتاك، للإلباس، وإنّما يُقال: اثنا عشر، واثنتا عشرة لك) المساعد (80/2).
ينظر في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (109/1) (72/4)، والمفصل (218)، وشرحه لابن يعيش (20/6)، وشرح التسهيل (402/2)، وابن الناظم (521/1-522)، وشرح الكافية للرضي (138/3)، والتذييل والتكميل (323/9)، وتوضيح المقاصد (1326/4)، وشرح ابن عقيل (74/4)، والهمع (220/3-221).

(6) شرح التسهيل (402/2).

(7) قال سيبويه: (ومِن العرب مَنْ يقول: خَمسةَ عَشَرُك، وهي لغة رديئة) الكتاب (299/3).

والقياس على هذا الوجه جائز عند الأخفش[1]، واستحسنه، ولا وجه لهذا الاستحسان[2]؛ لأنّ المبني قد يضاف نحو: كمْ رجلٍ عندك، و﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود: 1].

وقال ابن عصفور[3]: إذا أضيفت – يعني المركبة – فالأصل فيها أن تعرب الاسم الثاني وتبقي وتبقي الأول على بنائه، ووجه ذلك بأنّ الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب، فجعل ما ذهب إليه الأخفش هو الأفصح.

وأجاز الفرّاء[4] إذا دعت حاجة إلى إضافة العدد المركب إضافة صدره إلى عجزه مزيلاً بنائها. بنائها.

وحكى أنّه سمع من بني فقعس الأسدي، وأبي الهيثم العقيلي: (ما فعلَتْ خمسةُ عشرِك)[5]، كما يفعل بابن عرس إذا أضيف بتسليط العوامل على الأول، وتجرّ الثاني بالإضافة.

وحكى ابن عصفور[6] هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين، وفي بعضها عن الفرّاء، وردّه بأنّه لم يسمع من كلامهم.

وقد حكى المصنّف[7] عن/ الفرّاء أنّه سمعه من أبي فقعس[8] وأبي الهيثم. [ب-195].

ص: ولا يجوزْ بإجماعٍ ثماني عشرةٍ إلاّ في الشعر.

ش: قال في الشرح: (وقدْ يضاف في الشعر الصدر إلى العجز دون إضافة، كقوله[9]:**[من الرجز]**

---

(1) رأي الأخفش في: المقتضب (30/4)، وشرح التسهيل (402/2)، وابن الناظم (523)، وشرح الكافية للرضي (307/3)، والتذييل والتكميل (324/9)، وتوضيح المقاصد (1329/4)، والمساعد (81/2)، وشفاء العليل (567/2)، والأشموني (626/3)، وشرح التصريح (463/2)، والهمع (220/3).

(2) شرح التسهيل (402/2)، والتذييل والتكميل (324/9)، وتوضيح المقاصد (1329/4).

(3) إنّ كلام ابن عصفور في المقرب (309/1)، وشرح الجمل (127/2)، يُفهم منه التسوية بين الإعراب والبناء. حيث قال: "وإذا أضفته جاز لك فيه وجهان، أحدهما: أن يبقى على بنائه، والآخر أنْ يعرب ويجعل إعرابه آخر الاسم المركب، فنقول: هذا أحدُ عشرَك وعشرِك". لكنّ الشيخ نقل عنه أنّه اختار الوجه الذي ذكره سيبويه، وحكى عن العرب الإعراب، وقال: إنه بدأ به، ورجّحه، فقال: الأفصح أن يعرَبَ الاسمُ الثاني، ويبقى على بنائه، ثم ذكر الوجه الآخر، وهو بقاؤهما على البناء. قال: وهو ضعيف. ينظر رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (325/9-326)، وينظر ردّ ناظر الجيش في تمهيد القواعد (2431/5).

(4) معاني القرآن له (33/2-34)، وشرح الكافية للرضي (307/3).

(5) نُسِبَ الخبر إلى الأخفش في شرح التصريح (464/2).

(6) شرح الجمل (127/2)، والمساعد (81/2).

(7) شرح التسهيل (402/2).

(8) أبو فقعس الأسدي من الأعراب الفصحاء الذين نصروا الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية، ومن الذين أخذ عنهم الفراء، تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين (71).

(9) هو نفيع بن طارق. الإنصاف (266).

كُلِّفَ مِنْ عَنائِه وشِقْوتِه بِنْتَ ثماني عَشْرَةٍ من حِجَّتِه[1]

وهذا مخصوص بالشعر لا خلاف)[2]. انتهى.

وحكى عن الكوفيّين[3] أنّهم أجازوا ذلك مطلقاً في الشعر وغيره[4]، نحو: هذه خمسةُ عشرٍ[5]، وليس ذلك مخصوصاً بثماني عشر، فليس نقل الإجماع بصحيح.

ص: وياءُ الثَّمانِي في التَّركيبِ مَفتوحةٌ أو ساكنةٌ أو محذوفةٌ بعد كسرةٍ أو فتحةٍ.

ش: يقال في تركيب ثمانيةٍ وعشرةٍ: ثمانيةَ عشرَ، في التذكير، وثمانيَ عشرةَ[6] في التأنيث، بفتح الياء، وثمانيْ عشْرَةَ بسكونها، وثمانٍ عشرةَ، بحذفها، وبقاءِ الكسرة دالّةً عليها، وثمانَ عشرة بحذفها لفظاً ونية، وفتح النون. وياءُ (ثماني) زائدةٌ[7]، وهو اسمٌ أُجري في الإعراب مَجْرَى المنقوص، وفتح يائه في التركيب هو الوجه، وإسكانها تشبيه بياء مَعْدِيْ كَرِبَ، ويظهر أنّ مَنْ فَتَحَ النون هو الذي حذفها في الإفراد.

ص: وقدْ تُحذَف في الإفراد، ويُجعَل الإعرابُ في مَتْلُوِّها.

ش: أي في متلو الياء، وهو النون، ومن ذلك قول الراجز:

لها ثنايا أربعٌ حسانٌ وأربعٌ فثغرها ثمانُ[8]

---

(1) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (34/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (109/1)، والمخصص (92/14)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (227/2)، والتبيين عن مذاهب النحويين (378)، وشرح التسهيل (402/2)، وشرح الكافية للرضي (135/3)، والتذييل والتكميل (326/9)، وتوضيح المقاصد (1330/4)، وأوضح المسالك (259/4)، والمساعد (78/2)، وشفاء العليل (568/2)، وتمهيد القواعد (2428/5)، والمقاصد النحوية (1994/4)، والأشموني (627/3)، وشرح التصريح (464/2)، والهمع (219/2)، والخزانة (430/6-432)، وحاشية الصبان على الأشموني (98/4)، والدرر (491/2)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (188/9).

(2) شرح التسهيل (402/2-403).

(3) ينظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء (34/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (109/1)، والمخصص (92/14)، والإنصاف (266)، وابن الناظم (523)، وشرح الكافية للرضي (135/3)، والتذييل والتكميل (326/9)، وتوضيح المقاصد (1330/4)، والمساعد (82/2)، وأوضح المسالك (259/4)، والأشموني (624/3)، وشرح التصريح (464/2).

(4) قال ابن الناظم: (والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحب عندهم البناء في الإضافة، كما يستصحب مع الألف واللام). ينظر شرحه (523)، وفي المساعد (82/2) (والبصريون حملوا ذلك على الضرورة إنْ صح النقل فيه).

(5) قال المبرد: (وكان الأخفش يجيز فيه الإضافة، وهو عددٌ، ويعربه، فأمّا الإضافة فجيدةٌ، وأمّا الإعراب فرديءٌ؛ لأنّ ما أعرب مضافاً نكرة فَتَرْكُ الإعراب له نكرة مُخرِجٌ له من الإعراب مطلقاً) ينظر المقتضب (30/4).

(6) هذا الوجه هو اختيار أبي حيان في التذييل والتكميل (327/9).

(7) التذييل والتكميل (327/9) ينظر رأي أبي حيان.

(8) ينظر الشاهد في: المحكم (483/5) (186/10)، والمقتصد (1030/2)، والكشاف (9/6)، والبديع لابن الأثير (291/3)، وشرح التسهيل (403/2)، وشرح الكافية الشافية (1658/2)، وشرح الكافية للرضي (299/3)، والتذييل

ص: وقدْ يُفعَل ذلك بِرَباعٍ وشَناحٍ وجَوارٍ وشِبهها.

ش: الإشارة إلى حذف الياء وجعل الإعراب في مَتلُوِّها، وأشار[1] إلى قول بعض العرب في الرباع من الحيوان، وهو ما فوق الشيء: رَباعٌ[2]، وفي شناحي، وهو من الطويل: شَناحٌ[3]، وهذان الاسمان أجراهما أكثر العرب مُجرى المنقوص، ويجوز أنْ يكون من جعل الإعراب على العين والحاء، بناهما على فَعالٍ كصَباحٍ، ولا يكون ثمّة حذف[4]، وقرأ بعض السلف[5]: **{ومن فوقهم غواشٌ}** [سورة الأعراف: **41**] بضم الشين، ورُوِيَ أنّ ابن مسعود[6] رضي الله عنه قرأ: **{وله الجوارُ المنشآتُ}** [سورة الرحمن: **24**] بضم الراء[7]، وإلى ذلك أشار بقوله: (وشبهها)، يعني من جمع فاعلة المعتلة اللام على فواعل[8].

ص: وقد يُستَعمل (أحدٌ) استعمالَ (واحدٍ).

ش: من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [سورة التوبة: **6**]، و﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص: **1**]، وقول الشاعر[9]: **[من البسيط]**

وقدْ ظَهَرتَ فلا تَخفى على أحدٍ إلاّ على أحدٍ لا يَعرِفُ القمرا[10]

والتكميل (328/9)، واللسان (486/1) (ثغر)، والمساعد (83/2)، وتمهيد القواعد (2432/5)، والأشموني (627/3)، وشرح التصريح (459/2)، والخزانة (365/7)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (254/12).

(1) أبو حيان في التذييل والتكميل (328/9).

(2) اللسان (1568/3).

(3) اللسان (1568/3).

(4) في التذييل والتكميل (328/9) (ولا يكون ثمة حذف، بل تكون هذه لغة، لا أنّ الكلمة بُنيت على الياء، ثم حُذفت).

(5) في البحر (30/4) (والتنوين في "غواشٌ" تنوين صرف أو تنوين عوض من الياء أو من الحركة...، وقرئ "غواش" بالرفع كقراءة عبد الله – يعني ابن مسعود –**{وله الجوارُ المنشآتُ}**) وينظر الكشاف (443/3).

(6) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن، الهذلي المكي، أحد السابقين والبدريين، والعلماء الكبار من الصحابة، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، وبشّره النبي بالجنة، ت (32هـ). تنظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القُرّاء (409/1-410).

(7) في البحر (191/8) (قرأ عبد الله والحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو بضمّ الراء).
وفي الإتحاف (510/2) (وأمّا "الجوار" وقف يعقوب عليها بالياء، وعن الحسن رفع رائه، والجمهور على كسرها؛ لأنّه منقوص على فواعل، والياء محذوفة لالتقاء الساكنين، وقراءة الرفع لتناسي المحذوف). وينظر الكشاف (8/6).

(8) في التذييل والتكميل (328/9) (نحو: جاريةٍ وجوارٍ، وغاشيةٍ، وغواشٍ، وناصية ونواصٍ، والفرق بين هذا الجمع وما قبله أنّ الياء في ثمانٍ ورباعٍ وشناحٍ زائدة، والياء في هذا الجمع ليست كذلك؛ إذْ هي في مفرده إمّا أصلية وإمّا منقلبة عن واو أصلية).

(9) هو ذو الرمة، ديوانه (1163/2).

(10) الشاهد في: الأصول (85/1)، والمسائل الشيرازيات (264)، والبديع لابن الأثير (298/3)، وابن يعيش (121/1)، وشرح التسهيل (404/2)، والتذييل والتكميل (329/9)، والمساعد (84/2)، وشفاء العليل (569/2)، وتمهيد القواعد (2434/5)، والهمع (222/3)، والدرر (492/2)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (144/3). والرواية في الديوان: (حتى بهرت فلا تخفى على أحد).

ص: وقدْ يُغني بعد نفي أو استفهامٍ عن قومٍ أو نِسوةٍ.

ش: مثال إغنائه عن قوم بعد نفي: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ **[سورة الحاقة: 47]**.

وبعد استفهام قول أبي عبيدة[1]: "يا رسول الله، أَحَدٌ خيرٌ منّا؟"[2]، أصله: أأحد، فحذف الهمزة. الهمزة.

ومثال إغنائه عن نسوة: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ **[سورة الأحزاب: 32]** وهذه مُثُل المصنّف.

والذي ذكره غير المصنّف[3] من النحويّين أنّ أحداً المستعمل في العدد مخالف لأحد المراد به العموم العموم المستعمل بعد نفي أوشبهه، وأنّه غيره، فمادة ذاك (و – ح – د) ومادة هذا (أ. ح. د) كما سنذكره.

ص: وتعريفُه حينئذٍ نادرٌ.

ش: يعني حينئذٍ يغني عن قومٍ أو نسوةٍ بعد نفي أو استفهامٍ، فإنّ حقّه حينئذٍ أن يكون نكرة، وندر تعريفه في قوله: **[من البسيط]**

وليس يظلمُنِي في وصلِ غانيةٍ إلَّا كعمرٍو وما عمرٌو منَ الأحدِ[4]

وقال اللحياني[5]: (قالوا: ما أنت من الأحد، أي من الناس)[6].

ص: ولا تُستَعمل (إحدى) في تنييفٍ وغيرِه دونَ إضافةٍ.

ش: لم يتعرض المصنّف في الشرح لهذا الكلام، وبعضُه وهمٌ[7]؛ لأنّ إحدى تُستَعمل في تَنييف دون إضافة، نحو: (إحدى عشرةَ) في المركّب، و(إحدى/ وعشرون) في المعطوف[أ-196] ، وصوابُه: (ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة)[1]، نحو: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ **[سورة المدثر: 35]**.

---

(1) هو الصحابي الجليل أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال، أحد العشرة المبشرين بالجنة، شهد بدراً، والمواقع مع رسول الله ﷺ، وولاه عمر بن الخطاب الشام، ت (18هـ). ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (259/2).

(2) إعراب الحديث للعكبري (202).

(3) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (330/9-331)، وناظر الجيش في تمهيد القواعد (2436/5-2437).

(4) ينظر الشاهد في: تهذيب اللغة (197/5)، وشرح التسهيل (259/1) (405/2)، والمساعد (84/2)، واللسان (وحد) (4782/6)، وشفاء العليل (570/2)، وشرح التصريح (293/2)، وتاج العروس (274/9).

(5) هو علي بن المبارك – وقيل: ابن حازم – أبو الحسن اللحياني. من بني لِحيان بن هذيل بن مدركة. أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة، وعمدته على الكسائي. وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله النوادر المشهورة. ترجمته في: بغية الوعاة (185/2).

(6) رأيه في: تهذيب اللغة (197/5)، وشرح التسهيل (405/2)، والمساعد (84/2)، واللسان (وحد) (4782/6).

(7) هذا رأي أبي حيان. التذييل والتكميل (331/9).

ص: وقدْ يُقالُ لما يُستَعظَمُ مما لا نظيرَ له هو: أحَدُ الأحَدِين، وإحدى الإحَدِ.

ش: يقال للموصوف بعدم النظير: هو أَحَدُ الأحَدِين، وإحدَى الإحَدِ، أي: الدواهي المقول لكلّ واحد منها لا نظير لها، وقالوا: الأُحَدُ، كما قالوا الكُبَرُ[2].

ص: ويختصُّ أحدٌ بعد نفي محضٍ أو نهي أو شبههما بعُموم مَنْ يَعقِل لازم الإفراد والتذكير.

ش: لا يراد بأحد في نحو: (ما فيها أحد)[3] إلاّ مَنْ يعقل على سبيل الشمول والإحاطة.

واحترز بالمحض من (أليس، وما زال) ونحوهما، وكذا قال المصنف[4]، فأمّا (أليس) فلا نعلم فيها خلافاً، وأمّا (ما زال) ففيها ثلاثة مذاهب[5]: المنع مطلقاً وهو رأي الفراء، والجواز مطلقاً وهو رأي هشام، والثالث: المنع في الماضي، والجواز في المضارع وهو رأي الكسائي، والصحيح المنع[6].

ومثال النهي: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ **[سورة هود: 81]**، وشبههما يعني النفي والنهي، مثال: شبه النفي: ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ **[سورة مريم: 98]**، ومثال شبه النهي قول الفرّاء في (كتاب الحد): (لأضرِبَنَّ أحداً يقولُ ذلك، وساقه سياقاً يُشعر بشهرته)[7]، والمعنى فيه: لا يقل أحدٌ ذلك. وإنّما لزم الإفراد والتذكير؛ لأنّه لزم حالة واحدة، فاستغنى عن علامة تدلّ على تمييزها.

ص: ولا يقع بعدَ إيجاب يُراد به العموم خلافاً للمبرّد.

ش: أجاز المبرّد: (جاءني كلُّ أحدٍ)[8]، ومنع ذلك غيره.

قال سيبويه: (ولا يجوز لأحد أنْ يضعه واجباً)[1].

---

(1) التذييل والتكميل (331/9)، والمساعد (85/2)، وشفاء العليل (570/2)، وتمهيد القواعد (2438/5).

(2) في التذييل والتكميل (333/9) (وقال ثعلب: يقال: هو إحدى الإحَدِ، وأحَدُ الأحدين، وواحدُ الآحاد، على معنى: لا مثيل له، وقالوا: الأُحَدُ كما قالوا: الكُبَرُ، كما قالوا: ظُلمةٌ و ظُلَمْ، وسِدرة وسِدَر). وينظر في: المحكم (491/3)، والمساعد (85/2)، وشفاء العليل (570/2)، وتاج العروس (378/7).

(3) شرح التسهيل (405/2).

(4) شرح التسهيل (406/2).

(5) التذييل والتكميل (251/4)، والمساعد (86/2).

(6) التذييل والتكميل (334/9)، والمساعد (86/2).

(7) شرح التسهيل (406/2).

(8) الانتصار لسيبويه على المبرد (53)، وشرح الكتاب للسيرافي (8/3).

فإنْ قيل: لا ينكر من كلامهم: (جاء كلّ أحد)، فالجواب أنّ (أحداً) هنا بمعنى واحد، لا المختص بالنفي[2].

فإنْ قيل: هذا لا يكون عاماً، وهو في (كلّ أحد) عام؛ فالجواب أنّ العموم مستفاد من كلّ[3].

ص: ومثله: عَريبٌ، ودَيَّارٌ، وشَفْرٌ، وكَتيعٌ، وكَرَّابٌ، ودُعْوِيٌّ، ونُمِيٌّ، ودَارِيٌّ، ودُورِيٌّ وطُورِيٌّ، وطُوئِيٌّ، وطُؤْوِيٌّ،، وطَأَوِيٌّ، ودُبّيٌّ، ودُبِّيجٌ، ودَبّيجُ، وأرِيمُ، وأَرِمُ، ووابِرٌ، وَوابنٌ، وتأمُورٌ، وتُؤْمورٌ.

ش: هذه الألفاظ مساوية لأحد في أنها لا تستعمل إلاّ نفي أو نهي أو شبهَهما، وهي اثنتان وعشرون كلمة، وقد ذكر في الشرح شواهد بعضها، وهذا من اللغة، وزاد بعضهم ألفاظاً أخرى نحو من ستة عشر[4].

ص: وقدْ يغني عن نفي ما قبل أحد نفي ما بعده إنْ تضمّن ضميره أو ما يقوم مقامه.

ش: مثال الضمير: (إنَّ أحداً لا يقولُ ذاك)، حكاه سيبويه[5].

قال: (وهو ضعيف خبيث)، ومثال ما يقوم مقام الضمير قول الشاعر[6]: **[من الطويل]**

ولو سُئِلَتْ عنها نَوارُ وقومُها إذا أحَدٌ لم تَنطقِ الشَّفَتانِ[7]

قال المصنّف: (أراد: شفتاه، فأقام الألف واللام مقام الضمير)[8]. انتهى.

قيل: وهو منزع كوفي، وأمّا تخريجه على مذهب البصريّين، فنقول: حذف الضمير منه، وتقديره لم تنطق الشفتان منه[1]. انتهى.

---

(1) الكتاب (54/1).

(2) التذييل والتكميل (336/9).

(3) المصدر السابق.

(4) هي: (طُورانِيٌّ، وصافِرٌ، ولاعي قَرْوٍ، ونافِخ ضرمةٍ، ودُوِّيٌّ، وآرِمٌ، وأيْرميٌّ، وأرَميٌّ، وآبزٌ، وعَيَنٌ بفتح الياء، وعَيْن بسكونها، وعائنٌ، وعائنةٌ، وطارفٌ، وأنيسٌ، ودُوريٌّ). تنظر هذه الكلمات ومعانيها، والكلمات التي ذكرَ أبو حيان أنّ غير ابن مالك ذكرها في: كتاب الألفاظ لابن السكيت (185)، وإصلاح المنطق (391)، وتهذيبه للتبريزي (805-806)، والزاهر (370/1-373)، والأماني (249/1-251)، والخزانة (353/7-365).

(5) الكتاب (318/2).

(6) هو الفرزدق. ديوانه (628).

(7) الشاهد في: المسائل الشيرازيات (262)، وشرح التسهيل (407/2)، والتذييل والتكميل (338/9)، والمساعد (87/2)، وشفاء العليل (571/2)، وتمهيد القواعد (3441/5).

(8) شرح التسهيل (407/2).

والمصنّف ذهب إلى أنّ الألف واللام تقوم مقام الضمير، كما تقدّم في التعريف بالأداة.

ص: وقدْ لا يصحب شفرٌ نفياً، وقدْ تضمّ شينه.

ش: مثال استعماله في جملة خالية من نفي قول الشاعر[2]: **[من الطويل]**

فو اللهِ لا تَنْفكُّ مِنَّا عداوةٌ ولا مِنْهُمُ ما دامَ من نَسْلِنا شَفْرُ[3]

فصل: لا يُثنّى ولا يُجمعُ من أسماء العدد المُفتقرة إلى تمييز إلّا مئةٌ وألفٌ.

ش: لا حاجة إلى قوله المفتقرة إلى تمييز، فإنّ ما لا يفتقر أيضاً لا يثنّى ولا يجمع، وهو واحد واثنان، وكذا أطلق غيره، وإنّما لم تثن ولا تجمع؛ لأنّ لكلّ منهما لفظاً يغني عن التثنية والجمع بخلاف المئة والألف[4].

ص: واختصَّ/ الألفُ بالتمييز به مطلقاً. [ب-196]

ش: يعني العدد المضاف والمركّب، والعقود والمعطوف ومئة وألف وما تفرّع منهما.

فيقال: ثلاثةُ آلاف، وأحدَ عشرَ ألفاً، وعشرون ألفاً، ومئةُ ألفٍ، وألفُ ألفٍ[5].

ص: ولم يُميَّزْ بالمئة إلّا ثلاثٌ وإحَدى عشْرةَ وأخواتُها.

ش: فيقال: ثلاثمئة إلى تسعمئة، وإحدى عشرة مئة.

قال المصنّف: (ولا يُقال عشر مئة، ولا عشرون مئة استغناء بألف وألفين)[6]. انتهى.

وحكى الفرّاء أن بعض العرب يقولون: عشرُ مئةٍ[7]، وأنّ أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: ثلاثُ مئين وأربعُ مئينَ، فيجمعون.

قال في الشرح[8]: ومن تمييز المركب بمئة قول جابر[1] رضي الله عنه: "كنّا خمسَ عشرةَ مئةً"[2] مئةً"[2] يعني أهل الحديبية، وفي حديث البراء[3] رضي الله عنه: "كُنّا يومَ الحديبية أربعَ عشرةَ مئةً"[4].

---

(1) التذييل والتكميل (338/9).

(2) هو أبو طالب عمّ النبي ﷺ، ديوانه (108).

(3) الشاهد في: الزاهر (372/1)، وأمالي القالي (251/1)، وشرح التسهيل (407/2)، والتذييل والتكميل (338/9)، والمساعد (88/2)، وشفاء العليل (571/2)، وتمهيد القواعد (2443/5).

(4) التذييل والتكميل (340/9)، والمساعد (88/2).

(5) شرح التسهيل (408/2)، والتذييل والتكميل (341/9)، والمساعد (89/2)، وتمهيد القواعد (2443/5).

(6) شرح التسهيل (408/2).

(7) رأي الفراء في: التذييل والتكميل (279/9)، والمساعد (90/2)، وشفاء العليل (572/2).

(8) شرح التسهيل (408/2).

قال الشيخ أثير الدين: (يحتاج في ذلك إلى صحة نقل؛ بل المعروف أنْ يقال: ألف ومئة ومئتان، وألف وثلاثمئة ونحوه، وما أظنّ هذا الرجل أخذ هذا الحكم، ولا بناه إلاّ على ما روى في حديث جابر والبراء، فإنّ عادته ذلك)[5]. انتهى.

ص: وإذا قُصِدَ تعريفُ العدد أُدخل حرفُه عليه إنْ كان مفرداً غير مفسَّر أو مفسَّراً بتمييز.

ش: الضمير في قوله حرفه للتعريف.

مثال غير المفسَّر: خذ المئة.

ومثال المفسّر بتمييز: هذه العشرون درهماً، وخذْ المئة درهماً، ودعْ الألف درهماً، وهذا على لغة مَنْ لا يضيف عوامل فيها ذو الألف واللام معاملة المنوّن. ذكر ذلك ابن كيسان[6]، وقدْ تقدّم الكلام على ذلك أول الباب.

ص: وعلى الآخر إنْ كان مضافاً أو عليهما شذوذاً إلاّ قياساً خلافاً للكوفيين.

ش: مثال دخول حرف التعريف على الثاني: ثلاثةُ الأثوابِ، وإنّما قال (على الآخر) ليشمل ما تضمّن أكثر من إضافة واحدة، نحو: قبضتُ خمسمئةِ ألفِ الدينارِ، ومثال دخوله عليهما: قبضتُ العشرةَ الدنانيرِ، والخمسةَ الأثوابِ[7]، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[8].

---

(1) هو أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام - بالراء – الأنصاري السلمي، وهو أحد المكثرين الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وأبي عبيدة، وغيرهم، وروى عنه جماعات من أئمة التابعين منهم: سعيب بن المسيب، غزا مع الرسول تسع عشرة غزوة، ولم يشهد بدراً ولا أحداً، توفي (73هـ) وقيل (78هـ). تنظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (142/1-143).

(2) صحيح البخاري (522/2) كتاب المناقب (باب علامات النبوة في الإسلام).

(3) هو الصحابي بن الصحابي رضي الله عنهما، هو أبو عمارة، أو أبو عمر، أو أبو الطفيل، البراء بن عازب بن الحارث، الأوسي الأنصاري، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثمئة حديث، وروى عنه عبد الله بن يزيد الحطمي، وجماعة من التابعين. تنظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (132/1).

(4) صحيح البخاري (522/2) كتاب المناقب (باب علامات النبوة في الإسلام).

(5) هو أبو حيان ينظر قوله في: التذييل والتكميل (341/9-342).

(6) رأي ابن كيسان في: شرح التسهيل (408/2)، والتذييل والتكميل (343/9)، والمساعد (90/2).

(7) في إصلاح المنطق (302) (قال الكسائي: إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلها في العدد كلّه، فتقول: ما فعلت الأحدَ العشرَ الألفَ الدرهم، والبصريون يدخلون الألف واللام في أوله، فيقولون: ما فعلت الأحدَ عشرَ ألف درهم، ويقولون هذه خمسةُ أثوابٍ).
وفي التكملة (276) (روى الكسائي: الخمسة الأثواب). وينظر في المفصل (216).

(8) الإنصاف (271)، وشرح التسهيل (409/2).

وقاسه أهل الكوفة على (الحسنِ الوجهِ)[1]، والألف واللام فيما سمع من ذلك زائدة عند البصريين[2]. ولا خلافَ في امتناع: الثلاثةُ أبوابٍ.

قال ابن عصفور: (وبعض الكتّاب يجيزون ذلك، وهو قليل جداً)[3]. انتهى.

وينبغي إنْ ورد مثل هذا أنْ لا يعتقد إضافة الخمسة، بل الجرّ في أثواب على حذف مضاف أي: الخمسةُ خمسةُ أثوابٍ[4].

ص: وتدخل على الأوّل والثاني إنْ كان معطوفاً ومعطوفاً عليه.

ش: نحو: الخمسة والعشرون درهماً، وهذا بإجماع[5]، وأجاز قوم[6] أنْ يدخل في التمييز أيضاً، أيضاً، وأجاز قوم تركها من المعطوف، فتقول: الأحد وعشرون درهماً، وهو اختيار الأُبذيّ[7].

ص: وعلى الأول إنْ كان مركّباً، وقد يدخل على جزأيه بضعف، وعليهما وعلى التمييز بقُبح.

ش: الأفصح أن يُقال: الخمسة عشر درهماً ونحوه[8].

وروى بعض الكوفيّين دخول حرف التعريف على جزئي المركب وهو ضعيف[9]، وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائداً، وروى بعضهم أيضاً دخوله عليهما، وعلى التمييز[10]، وهو أبعدُ من الذي قبله، ويوجّه بزيادة حرف التعريف مرتين[11].

قال المصنّف: (ولا يستعمل منه إلاّ ما سمع)[1]. ويسوّغ الفرّاء[2] القياس على ذلك. انتهى. انتهى.

---

(1) قال ابن عصفور (وهذا خطأ لأنّه إنّما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب (الحسنِ الوجهِ؛ لأنّ الإضافة فيه غير محضة، والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً) شرح الجمل له (132/2).

(2) الارتشاف (1636/4).

(3) شرح الجمل له (132/2).

(4) التذييل والتكميل (345/9).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (133/2).

(6) قال ابن عصفور (وحكى أبو زيد، رحمه الله، عن العرب: "الأحدَ العشَر الدرهمَ" بإدخال الألف واللام على الأول والثاني وعلى التمييز، وذلك شاذ جداً، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز، لأنَّ التمييز لا يكون أبداً إلاّ نكرة). شرح الجمل له (133/2). وينظر أيضاً في: إصلاح المنطق (302)، والتكملة (276-277)، والإنصاف (269).

(7) رأي الأبذي في التذييل والتكميل (346/9).

(8) المفصل (216)، والإنصاف (269)، وشرح الجمل لابن عصفور (133/2).

(9) المفصل (216)، والإنصاف (269)، وشرح التسهيل (409/2).

(10) التكملة (275)، والإنصاف (269).

(11) شرح التسهيل (409/2).

ونقل غيره أنّ الأخفش والكوفيين[3] أجازوا دخول حرف التعريف على جزأي المركب.

وحكى ابن عصفور[4] أنّ الأخفش حكى دخوله عليهما وعلى التمييز، وقد ورد دخوله على التمييز في المفرد، نحو: العشرون الدرهم، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين[5] في تعريف التمييز.

فصل: حُكمُ العددِ المُمَيَّزِ بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقاً إنْ وُجِدَ العقلُ.

ش: مثال ذلك:/ لي خمسةَ عشرَ عبداً وأَمَةً، أو أَمَةً وعبداً، ومعنى مطلقاً أنّه لا يُعتبر التقديم والتأخير ولا الفصل، بل يُغلّب المذكّر[6]، ولو كان واحداً. [أ-197].

ص: وإلاّ فلسابقهما بشرط الاتصال.

ش: أي: وإنْ لم يوجد العقل فيهما، فالحكم لما سَبق منهما من مذكّر أو مؤنّث بشرط اتّصال التمييز[7]، نحو: اشتريتُ ستةَ عشرَ جَمَلاً وناقةً، وستَّ عشرةَ ناقةً وجَمَلاً.

ص: ولمؤنثهما إنْ فُصِلاَ بـ (بَيْنَ) وعُدِمَ العقلُ.

ش: مثاله: اشتريتُ ستَّ عشرةَ بين ناقةٍ وجملٍ، وستَّ عشرةَ بين جملٍ وناقةٍ[8].

قيل[9]: وإنّما غلب التأنيث هنا؛ لأنّ المذكّر فيما لا يعقل كالمؤنّث.

ص: ولسابقهما في الإضافة مطلقاً.

ش: فتقول: عندي عشرةُ أعْبُدٍ وإماءٍ[10]، وعشرُ إماءٍ وأعْبُدٍ، وذلك فيما له تنصيف جمعي كعشرة وثمانية وستة، فإنْ لم يكن له تنصيف جمعي عطفت على العدد لا على المعدود، وصار لمعطوف مجهولاً عدده، نحو: عندي أربعةُ رجالٍ ونساءٍ، كذا ذكر المغاربة[11].

وقال في الكافية:

---

(1) المصدر السابق.
(2) معاني القرآن له (33/2).
(3) الإنصاف (269)، والمساعد (91/2)، وشفاء العليل (573/2).
(4) شرح الجمل له (133/2).
(5) البديع لابن الأثير (304/3).
(6) شرح التسهيل (410/2)، والتذييل والتكميل (349/9)، والمساعد (91/2-92).
(7) شرح التسهيل (410/2).
(8) المصدر السابق.
(9) المقرب (310/1)، والتذييل والتكميل (350/9).
(10) شرح الكافية الشافية (1690/3)، والمساعد (92/2)، وشفاء العليل (574/2).
(11) التذييل والتكميل (351/9)، والارتشاف (765/2)، وفي التذييل نُسِبَ القول للكسائي.

ولا تُضِف ما دُونَ "ستَّة" إلى مُمَيِّزَين فهو لن يُستعملا[1]

وقال في شرحها: (لا يضافُ عددٌ أقلَّ من (ستَّة) إلى مميزَين: مذكّرٍ ومؤنّثٍ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ من المميزَين جَمْعٌ، وأقلّ الجمع ثلاثة. فلو قيل: (خمسة أعبد وآمٍ)، لزم إطلاق الجمع في أحدهما على ما ليس جمعاً)[2].

ص: والمرادُ بـ "كُتِبَ لعَشرٍ بينَ يومٍ وليلةٍ" عَشرُ ليالٍ وعشرةُ أيامٍ، وبـ "اشتريتُ عشرةً بينَ عبدٍ وأمَةٍ" خمسةُ أعْبُدٍ وخمسُ آمٍ.

ش: الفرق بينهما استتباع الليالي للأيام، والأيام لليالي بخلاف العبيد والإماء، فإنّ أحدهما لا يستتبع الآخر، والحاصل أنّ المراد أنْ يضيف العدد إلى مذكور نصفه ذكور ونصفه إناث، وهكذا أبداً في غير الليالي والأيام[3].

فصل: يُؤرَّخُ بالليالي لسبقِها.

ش: التأريخ عدد الليالي والأيام بالنظر إلى ما مضى من السنة والشهر، وإلى ما بقي منهما، وفعله: أَرَّخَ ووَرَّخَ[4]، ولذلك يُقال: تأريخ وتَوريخ، وإنّما أرخ بالليالي دون الأيام لسبقها، فإنّ أوّل الشهر ليلة وآخره يوم، وظنّ بعضهم[5] أنّ هذا من تغليب المؤنّث على المذكّر وليس بصحيح[6]؛ بصحيح[6]؛ لأنّ التغليب إنّما هو في لفظ يعمّ القبيلَين، ويجري عليهما معاً حكمُ أحدهما.

ص: فيُقالُ أوَّلَ الشَّهر: كُتِبَ لأوَّلِ ليلةٍ منه، أو لِغُرَّتِه. أو مُهَلِّه، أو مُسْتَهلِّهِ، ثمّ لِلَيْلَةٍ خَلَتْ، ثمّ خَلَتَا، ثم خَلوْنَ إلى العشرِ، ثمّ خَلَتْ إلى النصفِ من كذا، وهو أجود مِنْ: لِخَمْسٍ عَشْرَةَ خَلَتْ، أو بَقِيَتْ، ثمّ لأربَعَ عَشْرَةَ بَقِيَتْ إلى عشرٍ بقيْنَ، إلى ليلةٍ بقيتْ، ثمّ لآخِرِ ليلةٍ منه، أو سَلْخَه أو انسِلاخِه، ثمّ لآخرِ يومٍ مِنه أو سَلخهِ أو انسلاَخِه، وقد تخلفُ التَّاءَ النُّونُ، وبالعكسِ.

---

(1) الكافية الشافية (1688/3).
(2) الكافية الشافية (1690/3).
(3) شرح التسهيل (410/2).
(4) شرح الجزولية للأبذي (112/2)، والتذييل والتكميل (353/9).
(5) الزجاجي، ينظر رأيه في: التذييل والتكميل (254/9)، والمساعد (93/2).
(6) التذييل والتكميل (254/9).

ش: غالب هذا الفصل واضح، وقوله: ثمّ لأربع عشرة بقيت، هذا فيه خلاف، منهم مَنْ يؤرّخ بالماضي مطلقاً؛ لأنّه المحقّق، ومنهم مَنْ يؤرّخ بالقليل، وهم الأكثرون، وهؤلاء منهم مَنْ يحترز فيقول: (إنْ بَقِيَتْ)[1].

وقوله: (وقد تخلف التاء النون وبالعكس)، أي: فيقال: لثلاث خلت إلى عشرين خلت، ولإحدى عشرة خلونَ إلى تسع عشرة خلونَ، والمختار الأول[2].

فصل: يُصاغُ مُوازِنُ (فاعلٍ) من اثنين إلى عشرة بمعنى بعضِ أصلهِ فيُفردَ، أو يُضاف إلى أصله، ويَنصبه إنْ كان اثنين لا مطلقاً، خلافاً للأخفش.

ش: صوغ موازن فاعل من ثلاثةٍ إلى عشرة بمعنيين[3]:

أحدهما: أنْ يكون بمعنى بعض أصله أي بمعنى بعض ما صيغَ منه.

والثاني: أنْ يكون بمعنى جاعلٍ ما تحتَ أصله معدوداً به.

ولا/ يصاغ [ب: 197] من اثنين إلاّ بالمعنى الأول، فإذا أريد المعنى الأول جاز أنْ يستعمل مفرداً كثانٍ وثالث إلى عاشر، وأنْ يستعمل مضافاً إلى أصله كثنان اثنين، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة. واختلف في جواز نصب أصله على ثلاثة أقوال[4]:

المنع: وهو مذهب الجمهور.

والجواز:وهو مذهب الأخفش[5]، ونسبه بعضهم إلى ثعلب[6].

وكذلك نسبه المصنّف إليه في الكافية، قال:

وثعلبٌ أجاز نحو: رابع وأربعةٌ وما له مُتابعُ[7]

ونسبه صاحب البديع إلى الكسائيّ[8]، وصاحب الإفصاح إلى الكسائيّ وقطرب[1].

---

(1) وشرح الجمل لابن عصفور (175/2)، والمقرب (311/1)، وشرح الجزولية للأُبذي (113/2)، والتذييل والتكميل (357/9)، والمساعد (94/2).

(2) شرح الجمل لابن عصفور (175/2).

(3) شرح التسهيل (412/2).

(4) الأقوال في: التذييل والتكميل (360/9)، وتوضيح المقاصد (1331/4)، وأوضح المسالك (262/4)، والمساعد (95/2-96)، وشرح التصريح (266/2-267).

(5) شرح ابن يعيش (36/6)، وشرح التسهيل (412/2)، والمساعد (95/2)، وشرح التصريح (466/2).

(6) المخصص (109/17)، وشرح الجمل لابن عصفور (136/2)، وشرح الكافية الشافية (1684/3).

(7) شرح الكافية الشافية (1663/3).

(8) كتاب الألفاظ لابن السكيت (436)، وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري (250/2) عن ابن السكيت.

والثالث: التفصيل بين أنْ يكون ثانياً فيجوز، أو غيره فيمتنع، وهو اختيار المصنف، قال في الشرح: (وما ذهب إليه، يعني الأخفش غير مرضيّ؛ لأنّ موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له، إلّا أنْ يكون ثانياً، فإنّ العرب تقول: ثنيت الرجلين[2]، إذا كنت الثاني منهما، فمَنْ قال: ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذِرَ، لأنّ له فعلاً، ومن قال: ثالثٌ ثلاثة لم يُعذر؛ لأنّه لا فعل له)[3]. انتهى.

ص: ويُضافُ المَصوغُ من تسعة فما دونها إلى المركّبِ المصدَّرِ بأصلِه.

ش: مثاله: هذا تاسعُ تسعةَ عشرَ، وهذه تاسعةُ تسعَ عشرة، ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب، ولا يُشعِر كلام المصنّف بأنّ أصله التركيب[4]، وقد نصّ غيره عليه[5].

ص: أو يُعطَفُ عليه العشرون وأخواته.

ش: فتقول: التاسعُ والعشرون، والتاسعةُ والعشرون.

ص: أو تُركَّبُ معه العَشرة تركيبَها مع النَّيِّف مقتصراً عليه أو مضافاً إلى المركب المطابق له.

ش: مثال الأوّل: التاسعَ عشرَ ونحوه، ومثال الثاني: تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ، ونحوه.

ص: وقدْ يُعرَب الأوّل مضافاً إلى الثاني مبنيّاً عند الاقتصار على ثالثَ عشرَ ونحوه.

ش: فيقال: هذا ثالثُ عشرَ[6]، بإعراب ثالث، وبناء عشر، على تقدير: ثالثُ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فحذف الصدر ونوى بقاءه، واستصحب بناء العجز[7].

وأجاز بعض النحويّين حذف العقد من الأول، والنّيّف من الثاني، فيعربهما لزوال التركيب[8]، فصارت الأوجه خمسة[1].

---

(1) شرح التصريح (466/2).

(2) قال أبو حيان (وهذا الذي حكاه المصنف أنّ العرب تقول: ثَنيتُ الرجلين نَقْلُ النحاة يَنفي ذلك؛ لأنهم نقلوا أنّ العرب لا تأتي بفعلٍ إذا كان بعده ما يوافق اسم الفاعل في الحروف، فليس بمسموع من كلامهم: ثَنَيتُ الاثنين، كما أنّه ليس بمسموع من كلامهم ثلثتَ الثلاثة، والقياس يأباه، فإنْ صحَّ ما نقله المصنف من أنّ العرب تقول: ثنيتُ الرجلين وجبَ تأويله على حذف مضاف، تقديره: ثنيتُ أحدَ الرجلين، وأيضاً فقولهم: ثنيتُ الرجلين ليس نصّاً في ثنيتُ الاثنين حتى يُبنَى عليه ثانٍ اثنين بالإعمال). التذييل والتكميل (362/9).

(3) شرح التسهيل (412/2).

(4) في التذييل (362/9) (وهذا مسموع من العرب، كما أنَّ ثاني اثنين وثالث ثلاثة مسموع من العرب، وقياس مَنْ أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أنْ يجيزه هنا؛ إذْ يصير المعنى عنده: هذا متمّم تسعةَ عشَر. وهذا الوجه أحسن من الذي يأتي بعده، وهو حادي عشرَ أحدَ عشَر، ببناء حادي عشرَ وإضافته إلى المركب بعده).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (136/2-137)، وأوضح المسالك (362/9).

(6) هذا الوجه حكاه الكسائي، ينظر قوله في: المقرب (317/1)، وفي شرح الجمل لابن عصفور (137/2) (وهذا من الشذوذ والقلّة بحيث لا يقاس عليه).

(7) شرح التسهيل (413/2)، وشفاء العليل (575/2).

(8) شرح الجمل لابن عصفور (137/2).

ص: ويُستعملُ الاستعمالَ المذكورَ في الزائد على عشرة الواحدُ مجعولاً حادياً.

ش: فيقال في المركب حادي عشر وحادية عشرة في التأنيث على ما سبق، وحادي مقلوب من واحد[2]، وحكى الكسائي: واحد عشر[3] على الأصل.

ص: وإنْ قُصِد بفاعلٍ المصُوغِ من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ جَعْلُ الذي تحتَ أصلِه معدوداً به استُعمِلَ مع المجعولِ استعمالَ (جاعلٍ)؛ لأنّ له فعلاً.

ش: هذا هو المعنى الثاني من المعنيين المشار إليهما أول الفصل.

قال: وقولي (من ثلاثة إلى عشرة) تقريب على المتعلم، والحقيقة أنّه من الثلث والربع إلى التسع والعشر، والمراد بالثلث وما عطف عليه مصادر ثَلَثْتُ الاثنين، ورَبَعْتُ الثلاثةَ إلى عَشّرتُ التسعةَ[4].

والهاءُ من قوله: (تحت أصله)، عائدةٌ إلى فاعل، والمراد أنّك إذا قلت: ثالث اثنين، فالمعنى جاعل اثنين ثلاثة بانضمامه إليهما[5].

وأشار (باستعمال جاعل) إلى أنّه إنْ كان بمعنى المضِيِّ وجبتْ إضافتُه، وإنْ كان بمعنى الحال والاستقبال جازتْ إضافتُه وإعماله[6]، كما يُفعل بجاعلٍ وغيره من أسماء الفاعلين، وكان ذكرُ

---

(1) تنظر الأوجه الخمسة في: شرح الجمل لابن عصفور (136/2-137)، والتذييل والتكميل (365/9-366).

(2) قال سيبويه: (وأمّا قولهم "حادي عشر" وليس "حادي" من لفظ واحد، والباب أنْ يكون اسم الفاعل الذي هو تمام من لفظ ما هو تمامه ففيه قولان؛ أحدهما: أنّ "حادي" مقلوب من "واحد" استثقالاً للواو في أول اللفظ فلما قلب صار "حادو" فوقعت الواو طرفاً وقبلها كسرة فقلبها ياء. وقال بعض النحويين وهو الفراء "حادي عشر" من قولك "يحدو" أي: يسوق، كأنّ الواحد الزائد يسوق العشرة وهو معها) ينظر في: شرح الكتاب للسيرافي (292/4-293)، وينظر رأي الفراء في المساعد (97/2).

(3) قال ابن سيده: (وذكر الكسائي أنّه سمع من الأسدِ أو بعض عبد القيس واحدَ عشرَ يا هذا). المخصص (110/17). وينظر في: شرح الكتاب للسيرافي (292/4)، وشرح التسهيل (402/2)، والتذييل والتكميل (366/9)، والارتشاف (770/2)، وتوضيح المقاصد (1333/4)، والمساعد (97/2)، وشرح التصريح (469/2).

(4) شرح التسهيل (413/2).

(5) المصدر السابق.

(6) لم يذكر سيبويه النصب به، وتأوّله على الماضي، وقال: "وتقول هذا خامسٌ أربعةٍ، وذلك أنّك تريد أنْ تقول: هذا الذي خمسَ الأربعةَ، كما تقول: خَمَسْتُهم ورَبَعْتُهم"، ثم قال: "وإنّما تريد: هذا الذي صيّر أربعةً خمسةً، وقلّما تريد العرب هذا، وهو قياس؛ ألا ترى أنّك لا تسمع أحداً يقول: ثَنَيْتُ الواحدَ، ولا: ثاني واحدٍ). ثم قال: (وتقول: هذا خامسُ أربع إذا أردت أنّه صَيَّر أربعَ نسوةٍ خمسة، ولا تكاد العربُ تَكَلَم به كما ذكرت لك، وعلى هذا تقول: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، كما قلت: خامِسُ أربعةٍ). ينظر في الكتاب (559/3-561). وأجاز النصب به المبرد في المقتضب (181/2-183)، وابن عصفور في شرح الجمل (136/2)، وابن مالك في شرح التسهيل (414/2). وغيرهم.

قال ابن السكيت في الألفاظ: (ويقال: هو ثاني اثنين، أي: أحدُ اثنين، وكذلك هو ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ. وكان الفراء والخليل لا يجيزان فيها إلاّ الإضافة، لأنّها في مذهب الأسماء، كأنّه قال: هو أحدُ ثلاثةٍ وأحدُ أربعةٍ. وكذلك إلى العشرة، وكان الكسائي يجيز النصب. قال الفراء والخليل: فإذا اختلفا فقلت هو ثالثُ اثنين ورابعُ ثلاثةٍ فإنَّ لك الوجهين: حذف التنوين والإضافة، والتنوين والنصب. فنقول: هو ثالثُ اثنين وهو ثالثٌ اثنين، وهو رابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً). كتاب الألفاظ (436)، وينظر أيضاً في: إصلاح المنطق له (300)، وتهذيبه للتبريزي (644).

جاعلٍ أولى[1]؛ لأنّه مُوافق لفاعلٍ المذكور وزناً ومعنًى. ثمّ نبّه على سبب إعماله بقوله: (لأنّ له فعلاً)[2].

قال في الشرح: (وينبغي أن يتنبه بهذا إلى قول القائل:/ [أ: 198] هذا ثالثٌ تسعةً وعشرين؛ لأنّه يقال: كانوا تسعةً وعشرين فَثَلَثْتُهم، أي صَيَّرْتُهم ثلاثين)[3]. انتهى.

حكى ذلك أبو عبيد[4]، وكذلك سائر العقود، فإذا بلغت المئة، قلت: (كانوا تسعةً وتسعين فأَمْأَيْتُهم، وكانوا تسعمئة وتسعةً وتسعين فألْفْتُهم، ممدودة)[5].

ص: وقد يُجاوَز به العشرة فيُقالُ: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، أو رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، ونحو ذلك وفاقاً لسيبويه بشرط الإضافة.

ش: يعني أنّه قد يستعمل اسم الفاعل المراد به معنى جاعل مع المركّب، كما استعمل مع اثنين وأخواته، فيقال: رابعُ ثلاثةَ عشرَ، بحذف عجز اسم الفاعل، ورابعُ عشرَ أربعةَ عشرَ على الأصل، وهذا مذهب سيبويه[6] وجماعة[7]، فأجازوا صوغ اسم الفاعل مع المركّب على الوجهين المذكورين من حذف العجز وإبقائه لكن بشرط الإضافة، فلا يجوز فيه أنْ تنتصب ما بعده، وهذا إنّما أجازه سيبويه قياساً، وخالفه الجمهور[8].

قال السيرافي: (أجمع النحويون على ذلك إلاّ ما حكاه ابن كيسان عن ثعلب أنّه أجاز: ثالثُ ثلاثةٍ وثَلَثْتُ الثلاثة والمعروف قول الجمهور) شرح الكتاب له (291/4).

(1) قال أبو حيان (وتفسير النحاة ذلك بـ "مُصَيّر" أوضح من تفسير المصنف ذلك بجاعلٍ؛ لأنَّ جاعلاً اسم فاعلٍ من جَعَلَ، وجَعَلَ مشتركة بين معانٍ، فجاعِلٌ مشترك، بخلاف مُصَير، فإنّه نصٌّ من حيث المعنى في ذلك). التذييل والتكميل (368/9).

(2) قال ابن عقيل (أفاد قوله أنَّ مَنْ لا فعل له لا يعامل بهذه المعاملة كثاني اثنين، وثالث ثلاثة، إذْ لا يقال: ثنيت الاثنين، ولا ثَلَثْتُ الثلاثة، وأجاز الجرمي: ثالث ثلاثة، وثَلَثْتُ الثلاثة). المساعد (98/2).

(3) شرح التسهيل (414/2).

(4) هو القاسم بن سلَّام – بتشديد اللام – أبو عبيد إمام عصره، أخذ عن أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وأبي محمد اليزيدي، وابن الأعرابي، والكسائي، والفراء، وغيرهم. سمع منه يحيى بن معين وغيره، من مصنفاته: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث، معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والأمثال السائرة، وغير ذلك، ت (224هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (253/2-254).

(5) المخصص (129/17)، والتذييل والتكميل (369/9)، والارتشاف (771/2-772). وهو غير منسوب إلى أبي عبيد في المقتضب (182/2).

(6) الكتاب (560/3-561).

(7) الأصول (427/2)، والبديع لابن الأثير (311/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (136/2-137).

(8) قال المبرد: (وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً، وذلك لأنّك إذا قلت: رابعٌ ثلاثةٌ، فإنّما تجريه مجرى ضارب ونحوه؛ لأنّك كنت تقول: كانوا ثلاثة فرَبَعَهم، وكانوا خمسة فسَدَسهم، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً، لأنّ الأصل: خامس عشر أربعة عشر. والقياس عندي ما قاله، وهو قول المازني). المقتضب (181/2)، وشرح الكافية للرضي (316/3)،
قال الفارسي: (ومَنْ قال: خامسٌ أربعةً لم يقل: رابعٌ ثلاثةَ عشرَ ولا رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ؛ لأنّ اسم الفاعل الجاري على الفصل لا يكون هكذا). التكملة (281)، والتعليقة على كتاب سيبويه (62/4).

ص: وحُكمُ فاعلٍ المذكورِ في الأحوال كلِّها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حُكمُ اسمِ الفاعل.

ش: يعني: أنّه يكون بغير تاء للمذكّر، وبالتاء للمؤنّث، في الأحوال كلّها[1]، يعني في الإفراد والإضافة والتركيب والعطف.

فرع: لم يسمع من العرب بناء اسمِ الفاعل من العقود، لم يقولوا: عاشِرُ عشرين، ولا ثالثُ ثلاثين، وكذا ما بعده، والقياس يقتضي ألّا يقال من ذلك ما لم يُسمع[2]. وحُكِيَ: عاشِرُ عشرين، عشرين، وقاس عليه الكسائي إلى التسعين، فيقول: (هذا الجزء الثالثُ ثلاثين)[3].

وقال سيبويه والفرّاء: هذا الجزء العشرون، على معنى: تَمامِ العشرين، فتحذِف التمام[4].

وقال بعضهم: تقول هذا مُتَمِّمُ عشرين، أو مُكَمِّل عشرين[5]. وهذا ليس شيء؛ لأنّه يلزم أنْ أنْ يتمّ نفسه أو يكمّل[6].

وقال أبو علي: هو المِوَفِّي عشرين، وهي المِوَفِّية[7].

وقال بعضهم: الصحيح أنْ يُقال: هو كمالُ العشرين، أو تمامُ العشرين، أو تأتي بألفاظ العقود، فتقول: العشرون إلى التسعون[8].

فصل: استُعمل كخمسةَ عشرَ ظروفٌ، كيومَ يومَ، وصَباحَ مَساءَ، وبَيْنَ بَيْنَ.

ش: ليس هذا الفصل في باب العدد من شيء، ولكنْ استطرد إلى ذكره لكون هذه الأسماء ناسبت خمسةَ عشرَ وتركيبها، وتقدّم[9] في باب الظروف الإشارة إلى هذا النوع، ولا يستعمل منه إلاّ ما سمع.

قال المصنف: (إلاّ أنّه ذُكِرَ هناك؛ لكونه من الظروف التي لا تتصرف، وذُكِرَ هنا لكونه من المركب الجاري مجرى خمسةَ عشرَ)[10].

---

(1) التذييل والتكميل (378/9)، والمساعد (99/2)، وشفاء العليل (576/2).
(2) التذييل والتكميل (379/9).
(3) المخصص (111/17)، والتذييل والتكميل (379/9).
(4) المصادر السابقة.
(5) شرح الجمل لابن عصفور (137/2)، والتذييل والتكميل (379/9).
(6) ينظر ردّ ابن عصفور في شرح الجمل له (137/2).
(7) المخصص (112/17).
(8) القول لابن عصفور في شرح الجمل له (137/2).
(9) شرح التسهيل (203/2).
(10) شرح التسهيل (415/2).

ص: وأحوالٌ أصلُها العطفُ، كتَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وخِذَعَ مِذَعَ، وأَخْوَلَ أَخْوَلَ، وتركتُ البلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وهو جاري بَيْتَ بَيتَ، ولَقِيْتُه كَفّةً كَفّةً، وأخبرته صَحْرَةَ بَحْرَةَ.

ش: الجاري من الأحوال مجرى خمسة عشر ألفاظ محفوظة، وهي أكثر من الظروف؛ ولذلك كان منها ما أصله العطف، ومنها ما أصله الإضافة، وليس في مركّب الظروف ما أصله الإضافة، والأحوال المشار إليها بمنزلة مركّب العدد في القيام مقام المفرد؛ لأنّ (شغر بغر)[1] بمعنى: منتشرين في كلّ وجه.

يُقال: اشْتغَرَ في الفلاةِ: إذا أبعد فيها، وشَغَر البلدُ إذا خلا من الناس، وكأنّهم حين فارقُوا أماكنَهُم إلى جهات شتى خَلَتْ منهم، وبَغَرَ النجمُ[2] يَبْغُرُ بُغُوراً إذا سقطَ وهاجَ بالمطر، والنجم: والنجم: الثُّريَّا، وكأنَّ بَغَرَ منه؛ لأنّه إذا تَفَرَّقوا إلى نواحٍ سقطوا فيها.

(وشَذَرَ مَذَرَ) بمعنى:/متفرقين، [ب: 198] يقال: بفتح الشين والميم وكسرهما، ومَذَر إتباعٌ لِشَذَرَ، والشَّذْرُ: قِطَعُ الذهبِ، والشَّذْرُ[3]: اللؤلؤ. والشَّذْرَة: القطعة، وكأنّهم بتوجيههم في كلّ وجه تقطعوا في نواحي الأرض، ومَذِرَتْ البيضةُ[4]: فَسَدَتْ، ومَذِرَتْ مَعدَتُهُ فَسَدَتْ، وكأنّهم بخروجهم إلى غير أوطانهم فَسَدَتْ أموالهم.

وقيل: الميم في مَذَر بدل من الباء. و(خِذَعَ مِذَعَ) بمعنى: منقطعين. وأَخْوَلَ أَخْوَلَ[5]، في قوله[6]:**[من الطويل]**

يُساقِطُ عنه رُوْقُهُ ضارياتِها سِقاطَ شرارِ القَيْن أَخْوَلَ أخولاَ[7]

بمعنى متفرقاً، وفي المجمل: ذهب بنو فلان أخول أخول بمعنى تفرقوا.

و(تركتُ البلادَ حَيْثَ بَيْثَ) قال المصنف: (بمعنى مبحوثة)[1].

---

(1) قال سيبويه: (ومثل أيادي سَبَا وبادى بَدَا قوله: ذهب شَغَرَ بَغَرَ، ولابُدَ من أنْ يحركوا آخره كما ألزموا التحريك الهاء في ذَيَّةَ ونحوها، لشبه الهاء بالشيء الذي ضُمَّ إلى الشيء) الكتاب (305/3). وينظر في اللسان (2284/4) (شغر). والمقتضب (29/4).

(2) اللسان (319/1) (بغر).

(3) اللسان (2220/4) (شذر).

(4) اللسان (4163/5) (مذر).

(5) قال سيبويه: (وأمّا أَخْوَلَ أَخْوَلَ فلا يخلو من أن يكون كشَغَرَ بَغَرَ وكيومَ يومَ) الكتاب (307/3).

(6) هو ضابئ بن الحارث البُرْجُمي. النوادر (420).

(7) الشاهد في: الأصمعيات (183/1)، والألفاظ لابن السكيت (41/1)، والمقتضب (29/4)، وجمهرة اللغة (621/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (73/4)، والخصائص (130/2) (290/3)، والمحتسب (86/1)، والمخصص (131/12)، والمحكم (301/5) (222/6)، وتوجيه اللمع (433/1)، وشرح التسهيل (416/2)، وشرح الكافية الشافية (1698/3)، وشرح الكافية للرضي (144/3)، والتذييل والتكميل (385/9)، وتمهيد القواعد (2478/5)، وتاج العروس (356/19)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (124/6).

يقال: استحاثَ واستباثَ: استَخرجَ، يقال: تركتهم حَوْثاً بَوْثاً، وحَوْثَ[2] وبَوْثَ[3]، وحِيْثَ بِيْثَ بكسر الحاء والباء، إذا فَرَّقَهُم وبَدَّدَهم، فيكون قول المصنّف مبحوثة بمعنى أنّها بَحَثَ أهلها واستخرجوا منها.

و(هو جاري بَيْتَ بَيْتَ)[4] بمعنى مقارباً أو ملاصقاً.

و(لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ)[5] بمعنى: مواجهاً.

قال الأحمر[6]: مثل: لقيتُهُ مواجهةً[7].

و(أخبرتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ) بمعنى منكشفاً. قاله المصنف[8].

وقال غيره: يقال: أتيته صَحْرَةَ بَحْرَةَ إذا رأيته، وليس بينك وبينه ساترٌ، والمصاحِرُ الذي يُقاتلُ قرنَهُ في الصحراء، ولا يُخَاتِلُه[9].

وقال في شرح الكافية: ويقال: (لَقِيْتُه صَحْرَة بَحْرَة)[10] أي: مُنكشفين. ويضمّ إليهما (نحرة) فَيُعْرَبْنَ؛ لأنّ ثلاثة أشياء لا تركَّبن.

ص: وأحوالٌ أصلُها الإضافةُ كبادي بَدا، وبادي بَدِي، وأيدي سَبا، وأيادى سَبا.

ش: يقال: افعلْ هذا بادي بدا، وبادي بَدِي[11]، أي: مبدوءاً به، وذلك بلا همزة، وأصلُها الهمز.

والياء من بادي ساكنة كياء مَعْدِيْ كَرِب[12]. وأَيْدِيْ سَبا، بسكون الياء وترك همز سبأ.

---

(1) شرح التسهيل (417/2).

(2) اللسان (1038/2) (حوث).

(3) اللسان (383/1) (بوث).

(4) المقتضب (184/3).

(5) المقتضب (30/4) (184/3).

(6) هو خلف الأحمر البصريّ أبو محرز بن حيَّان. كان راوية ثقة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقه، صنّف: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر حَمَله عنه أبو نواس. ت (180)هـ. ترجمته في البغية (554/1).

(7) مجمع الأمثال (198/2).

(8) شرح التسهيل (417/2).

(9) التذييل والتكميل (386/9).

(10) شرح الكافية الشافية (1697/3).

(11) قال سيبويه: (وأمّا أيادي سبا، وقالى قَلاَ، وبادي بَدَا، فإنّما هي بمنزلة خمسة عشر، تقول: جاؤوا أيادي سبا، ومن العرب مَنْ يجعله مضافاً فينوّن سَبًا). الكتاب (304/3)، واللسان (223/1) (بدأ).

(12) ذهب الزمخشري إلى أنّ "بادي بدا" و"أيادي سبا" من المركب تركيب ما لا ينصرف. المفصل (179). قال الرضي: (جعل جار الله: بادي بدي، وأيدي سبا، من باب معدي كرب، وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر، وهو الأولى، وإنْ كان على جهة التشبيه، ولو كان الأمر كما قال جار الله لوجبَ إدخال التنوين في "بدي" و"بدا"؛ لأن فيهما تركيباً بلا علمية، ولم يُسمعا منونين، وكذا: أيدي سبا فإنّه لا ينوّن "سبا" لأنّه اسم رجل، لأنّ معنى: أيادي سبا، أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة). شرح الكافية للرضي (140/3).

ص: وقدْ يُجَرُّ بالإضافة الثاني من مركّب الظروف، ومِنْ بَيْتَ بَيتَ، وتالِيَيْه، ويَتَعَيّنُ ذلك لِلْخُلُوِّ مِنْ الظَّرفية.

مثال ذلك في الظروف: جئتُك يومَ يومٍ، ونحوه[1]. ويُقالُ: هو جاري بَيْتَ بَيتٍ، وكَفَّةَ كَفَّةٍ[2]، وصَحْرَةَ بَحْرةٍ بالإضافة، والمعنى معنى المبنيّ، وهذان هما المراد بقوله: (وتالِيَيْه).

وقوله: (ويَتَعَيّنُ ذلك) يعني: يجري الثاني بالإضافة، مثاله قول الشاعر[3]: **[من الوافر]**

ولولا يومُ يومٍ ما أرَدْنا .....[4]

لأنّه أخرجه عن الظرفية جعله مبتدأ[5].

ص: وقدْ يُقالُ: بادِئ بَدْءٍ، وبادِي بَداءٍ، وبَدِيءٍ أو بَدْءٍ، وبَدْءَ ذي بَدْءٍ، أو ذي بَدْأةٍ أو ذي بَدَاءةٍ.

ش: كلّ ذلك بالإضافة، وبادِئ بَدْءٍ مهموزان، وبادِي بَداءٍ، أو بَدْءٍ بترك همز بادي[6] وبهمز وبهمز بداء أو بديء، وبَدْءَ ذي بَدْءٍ، وذي بداءةٍ أو ذي بدأةٍ بالهمزة.

ص: وقد يُقالُ: سَبًا بالتنوين، وحاثِ باثِ، وحَوْثَاً بَوْثَاً، وكَفَّةً عن كَفَّةٍ.

ش: أصل سَبًا الهمز، فلّما أُبدل وأُضيف إليه نُوّن[7]، والمعنى مع التركيب والإضافة واحد.

وحاثِ باثِ بالكسر على التقاء الساكنين[8].

---

(1) قال سيبويه: (وأمّا يومَ يوْمٍ ، وصباحَ مساءَ ، وبَيْتَ بَيْتٍ ، فإنَّ العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً. ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد إلاّ في حال الظرف أو الحال، كما لم يجعلوا: يا ابنَ عَمَّ، ويا ابنَ أُمَّ بمنزلة شيءٍ واحد إلاّ في حال النداء. والآخر من هذه الأسماء في موضع جرّ، وجُعِلَ لفظُه كلفظ الواحد، وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر). الكتاب (302/3-303). وشرحه للسيرافي (68/4).

(2) قال سيبويه: (وزعم يونس: أنّ كَفّةَ كخمسةَ عشرَ، تقول: لقيتُه كَفّةَ كَفّةٍ وكَفّةَ كَفّةَ. والدليل على أنّ الآخر مجرور ليس كعشرَ من خمسةَ، أنّ يونس زعم أنّ رؤبةً كان يقول: لقيتُه كَفّةً عن كَفّةٍ يا فتى. وإنّما جَعل هذا هكذا في الظرف والحال؛ لأنّ حدّ الكلام، وأصله أنْ يكون ظرفاً أو حالاً). الكتاب (304/3). وشرحه للسيرافي (68/4).

(3) هو الفرزدق. ديوانه (9).

(4) عجزه: (جزاءَكَ والقُروضُ لها جَزاء). الشاهد في: الكتاب (303/3)، وشرحه للسيرافي (69/4)، وشرح التسهيل (416/2)، وشرح الكافية الشافية (1699/3)، وشرح الكافية للرضي (144/3)، والتذييل والتكميل (271/7) (381/9)، والمساعد (102/2)، وشفاء العليل (578/2)، وتمهيد القواعد (1907/4) (2477/5)، والخزانة (46/4-48)، والدرر (426/1)، والمعجم المفصّل في شواهد العربية (34/1).

(5) التذييل والتكميل (388/9).

(6) الكتاب (304/3)، واللسان (223/1) (بدأ).

(7) الكتاب (304/3).

(8) قال ابن مالك: (ومَنْ قال حاثِ باثِ وخازِ بازِ بالكسر دون الفتح فإنّه فرَّ من ست فتحات تقديراً؛ لأنّ الألفين بمنزلة فتحتين، وقبلهما فتحتان، فإذا فتح تالياهما اجتمعت ست فتحات تقديراً، فأوثر الكسر مخلصاً من توالي الأمثال). شرح التسهيل (417/2).

وحَوْثاً بَوْثاً بإتباع الأول للثاني، وذلك أنّ بَيْث أصله الواو، ومن قال: حَيْثَ بَيْثَ أتبع الثاني الأول[1]، فهو نظير: "لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ"[2]، وأمّا مَنْ قال: حَاث بَاث فإنّه بنى الكلمة على فَعَل بالتحريك[3].

وفي كَفَّةَ كَفّةَ ثلاثة أوجه: البناء[4] والإضافة[5]، وكَفَّةً عن كَفَّةٍ، وزاد في الكافية رابعاً: وهو كَفَّة لِكَفَّةٍ[6]، والمعنى في الجميع واحد.

ص: وأُلْحِقَ بهذا: وَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ، وحِيْصَ بِيْصَ، والخازَبازَ.

ش: ألحق بهذا المركّب المبنيّ مما ليس بظرف ولا حال قولهم: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، أي: وقعوا في شدة ذات تأخُّر وتقدُّم[7]، وهو من حاصَ عن الشيء يحيص، إذا تأخّر عنه خوفاً/ [أ: 199] 199] منه، وباصَ يَبوص بَوْصاً، إذا تقدَّم، فأتبع الثاني للأول.

وقال بعضهم: يقال: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ وحِيْصَ بِيْصَ، أي: في اختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه[8]. ويقال: في ضيق وشدة[9].

وأمّا الخازَبازَ، فاسم مشترك.

قال المصنّف: (والخازباز عشبٌ، وذبابٌ، وصوتُ الذُّبابِ، وداءٌ في اللهازم، وبعضُ أسماء السِّنَّور)[10].

---

(1) شرح التسهيل (417/2)، والتذييل والتكميل (389/9).

(2) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب الميت يسمع خفق النعال (410/1)، وباب ما جاء في عذاب القبر (422/1). وهو: عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (العبدُ إذا وُضِعَ في قَبره وتَوَلَّى وذهبَ أصحابُه حتى إنّه لَيَسمعُ قَرْعَ نعالِهم أتاهُ ملكان فأقعداه، فيقُولان له: ما كنتَ تقولُ في هذا الرجل محمدٍ صلى الله عليه وسلم؟ فيقول: أشهدُ أنّه عبدُ الله ورسولُه. فيُقالُ: انظرْ في مقعدك من النارِ أبدلك الله به مقعداً من الجنّة. قال النبي صلى الله عليه وسلم فيراهما جميعاً. وأمّا الكافر أو المنافق فيقول: لا أدري، كنتُ أقولُ ما يقول الناس: فيقالُ: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ. ثم يُضربُ بمطرقةٍ من حديدٍ ضربة بين أُذنيه فيصيحُ صيحة يسمعها من يليه إلاّ الثقلين).

(3) التذييل والتكميل (389/9). (تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقلبا ألفين، ومَنْ قال: حِيْثَ بِيْتَ فإنّ الواو في بِيْثَ انقلبت ياءً لكسرة ما قبلها).

(4) كَفَّةَ كَفّةً.

(5) كَفّةَ كَفّةٍ.

(6) الكافية الشافية (1695/3). وينظر في: المقتضب (30/4)، والألفاظ لابن السكيت (443/1)، والمحكم (665/6)، والجنى الداني (100/1).

(7) شرح التسهيل (417/2).

(8) الأصول (140/2)، والتذييل والتكميل (390/9).

(9) إصلاح المنطق (31)، والتذييل والتكميل (390/9).

(10) شرح التسهيل (417/2). وتنظر المعاني في: الكتاب (300/3)، وإصلاح المنطق (44)، والأصول (140/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (65/4-66)، وتهذيب اللغة (211/7-212)، و المفصل (178-179)، وشرحه لابن يعيش (120/4-122)، وشرح الكافية للرضي (146/3)، والتذييل والتكميل (391/9-392)، والمساعد (105/2)، وشفاء العليل (578/2)، والخزانة (442/6-446).

وفيه سبعُ لغاتٍ[1] هذه واحدة، وهي بناؤهما على الفتح، والثانية خازِبازِ بكسرهما، والثالثة: فتح الأول وضمّ الثاني، والرابعة: كسر الأول وضمّ الثاني، والخامسة: خازُبازٍ بإعراب الأول وإضافته إلى الثاني معرباً، والسادسة: خِزْبازٌ على وزن قِرْطاس مُعَرب، والسابعة: خازِباءُ على وزن قاصِعاءَ لا ينصرف.

قال في الشرح: (ومَنْ فتحَ زَايَيه أجراهُ مَجْرَى خمسةَ عشرَ، ومَنْ كسرهما أجراهما مَجْرَى حاثِ باثِ، ومَنْ قال: خَازباز أجراه مجرى بعلبك، ومَنْ قال: خازُ بازٍ أضاف صدره إلى عجزه، وأمّا خِزْباز وخازباء فمفردان)[2].

[1] تنظر اللغات في: الكتاب (3/300-301)، والأصول (2/140)، وشرح الكتاب للسيرافي (4/65-66)، والمفصل (178-179)، وشرحه لابن يعيش (4/120-122)، وشرح التسهيل (2/417)، وشرح الكافية للرضي (3/146)، والتذييل والتكميل (9/391)، والمساعد (2/104-105)، وشفاء العليل (2/578).

[2] شرح التسهيل (2/417).

باب: كم وكأين وكذا

كم: اسمٌ لعددٍ مُبَهم فيفتقر إلى مميِّز لا يُحذف إلاّ لدليل.

ش: كم بسيطة عند الجمهور[1]، وذهب الكسائي[2] والفرّاء[3] إلى أنّها مركبة من كاف التشبيه، وما الاستفهامية محذوفة الألف، ثمّ كَثُرَ استعمالها فسُكّنتْ، ورُدّ بدخول حرف الجرّ عليها، واستعمالها مبتدأة ومفعولة في فصيح الكلام[4].

والدليل على اسمية كم: دخول حرف الجرّ، وعود الضمير عليها، والإضافة إليها، والإسناد، وتسليط عوامل النصب عليها[5].

وحكى في البسيط عن بعضهم أنّ كم الخبرية حرف تكثير في مقابلة رُبَّ، وهو مردود[6].

وقوله: (لعدد مبهم)، قال الرماني[7]: (الحكمة في وضعها العموم والاختصار، والذي لا يستفاد بصريح العدد)[8]. وزعم بعضهم أنّها في الاستفهام للتكثير[9]، والصحيح أنّها تقبل قليل العدد وكثيره لصلاحيته لصلاحيته في الجواب[10].

---

(1) الكتاب (156/2)، والمقتضب (55/3)، والأصول (315/1)، والشيرازيات (374)، والإنصاف (256-260)، والتبيين (369)، وشرح الجمل لابن عصفور (141/2)، وتوجيه اللمع (398)، وشرح ابن يعيش (125/4)، وشرح الجزولية للأبذي (133/2)، وشرح الكافية للرضي (152/3)، وتوضيح المقاصد (1335/4)، والجنى الداني (261)، وشرح ابن عقيل (82/4)، وائتلاف النصرة (41).

(2) رأي الكسائي في: معاني القرآن للزجاج (428/1)، وإعراب القرآن للنحاس (734)، والإنصاف (256-260)، وتوجيه اللمع (398)، وشرح الكافية للرضي (152/3)، وشرح الجزوليةللأبذي (132/2)، وتوضيح المقاصد (1335/4)، والجنى الداني (261)، والمساعد (106/2).

(3) رأي الفراء في: معاني القرآن له (466/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (141/2).

(4) ينظر الرد في: المفصل (180)، وشرحه لابن يعيش (125/4)، وشرح الجمل لابن عصفور (141/2)، قال أبو حيان: (ولا حجة في هذا؛ لأنّ حرف الجر يدخل على "كذا" وهي مركبة من كاف التشبيه ومن اسم الإشارة... وكذلك استعملوا "كذا" مبتدأة..، وكذلك "كأين" هي مركبة من كاف التشبيه و"أي" واستعملت مبتدأ ومفعولاً بها... ويؤنس ما قاله الكسائي من التركيب أنّ "كم" كناية مثل "كأين وكذا" فكما أنّ كأين وكذا مركّبان من كاف التشبيه وشيء آخر، كذلك ينبغي أن تكون "كم" لتجري الكنايات على نسق واحد في أنّ أصلها كلمتان صُيِّرتا كالكلمة الواحدة، وصار لها معنى خلاف ما كان لكلّ واحد منهما قبل التركيب) التذييل والتكميل (6/10).

(5) المقدمة الجزولية (180) حاشية، وشرح ابن يعيش (125/4)، وشرح التسهيل (418/2)، وشرح ابن عقيل (82/4)، والمساعد (106/2).

(6) التذييل والتكميل (7/10)، والجنى الداني (261)، والمساعد (107/2).

(7) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، كان إماماً في العربية في طبقة الفارسي والسيرافي، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، وله شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح المقتضب، ومعاني الحروف، ت (384هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (180/2-181).

(8) رأي الرماني في: التذييل والتكميل (7/10).

(9) نُسِبَ هذا الرأي لأبي بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف. ينظر في: شرح الجمل لابن خروف (651/2-655)، وشرح الجمل لابن عصفور (147/2)، والتذييل والتكميل (19/10)، وأوضح المسالك (270/4)، والمساعد (110/2)، والأشموني (636/4).

(10) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (7/10).

وحكى الأخفش عن العرب: كم مكث عبد الله أيوماً أمْ يومين؟[1].

وقوله: (لا يحذف إلاّ لدليل)، مثاله: كم مالك؟، أي: كم درهماً مالك؟[2]، ومنه قوله تعالى: تعالى: ﴿ قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [سورة المؤمنون:112].

والخبرية كالاستفهامية في جواز حذف التمييز نصّ على ذلك ابن عصفور[3] وصاحب البسيط[4]، وهو ظاهر كلام المصنف[5].

قال ابن عصفور: (ويحسن إذا كان ظرفاً كقوله[6]:**[من الكامل]**

كَمْ عَمَّة لك.... .....[7]

في رواية مَنْ رفع)[8].

ومنع بعضهم[9] حذف تمييز الخبرية، قال: (لأنّ المضاف لا يقتصر عليه دون المضاف إليه)[10].

---

(1) رأي الأخفش في: الأصول (317/1)، والتذييل والتكميل (7/9)، والمساعد (107/2).

(2) المفصل (180)، وشرحه لابن يعيش (128/4)، وشرح الكافية للرضي (162/3)، والتذييل والتميل (7/10)، والمساعد (106/2).

(3) شرح الجمل له (149/2).

(4) التذييل والتكميل (8/10).

(5) شرح التسهيل (419/2).

(6) هو الفرزدق. ديوانه (312).

(7) البيت بتمامه : **كَمْ عَمَّة لكَ يا جريرُ وخالَة فَدْعاءَ قدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي**

الشاهد في: الكتاب (162/2)، ومعاني القرآن للفراء (169/1)، والمقتضب (58/3)، والأصول (318/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (486/2)، وأمالي المرتضى (80/1)، والتوطئة للفارسي (304)، واللمع لابن جني (102)، وشرح اللمع لابن برهان (429/2)، والمفصل (182)، والمقدمة الجزولية (182)، وشرح الجمل لابن خروف (657/2)، والتبصرة والتذكرة (322/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (147/2)، والمقرب (312/1)، وتوجيه اللمع (400)، وشرح ابن يعيش (133/4)، والتوطئة للشلوبين (285)، وشرح التسهيل (421/2)، وشرح الكافية الشافية (1707/4)، وشرح ابن الناظم (527)، وشرح الكافية للرضي (162/3)، والتذييل والتكميل (8/10)، وتوضيح المقاصد (1335/4)، وأوضح المسالك (271/4)، والمغني (47/3)، وشرح ابن عقيل (226/1)، والمساعد (107/2)، وشفاء العليل (580/2)، وتمهيد القواعد (2487/5)، والمقاصد النحوية (525/1)، والخزانة (489/6)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (412/3). ورواية الديوان (كم خالةٍ لكَ يا جريرُ وعَمَّةٍ).

الفدعاء: التي تمشي على ظهر قدميها. والفدع من صفات العبيد والإماء. العِشار: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر.

(8) شرح الجمل لابن عصفور (149/2).

قال أبو حيان: (والذي ينبغي أنْ يقال في الحذف أنه إنْ قُدِّرَ تمييز الخبرية منصوباً أو مجروراً بـ "من" جاز الحذف لدليل، وإنْ قُدِّرَ مجروراً بالإضافة فلا يجوز حذفه). التذييل والتكميل (9/10).

(9) هو مُهذّب الدين مُهلب بن حسن المهلبي (583هـ).

(10) ينظر رأيه في: نظم الفرائد وحصر الشرائد (92).

ص: وهو إنْ استُفهم بها كمميِّز عشرين وأخواته.

ش: كمْ على ضربين: استفهامية وخبرية، فمميز الاستفهامية كمميز عشرين وأخواته، يعني في الإفراد والنصب.

قال في الشرح: (لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب، فأجريتْ مُجراه بأنْ جعل مميِّزها كمميِّزه في النصب والإفراد، ثمّ قُصد امتياز الخبرية فُحملت من العدد على ما يضاف إلى مميزه)[1].

ص: لكنَّ فصلَه جائزٌ هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار.

ش: فيقال في السعة: كم لك درهماً، ولا يفصل بين العدد ومميزه إلّا في ضرورة[2]، كقوله[3]: **[من المتقارب]**

على أنّني بعدَ ما قدْ مضى ثلاثون للهجرِ حولاً كميلا[4]

والسبب في ذلك أنّ العدد المميز بمنصوب مستطال بالتركيب إنْ كان مركباً وبالزيادتين في آخره إنْ كان العشرين/ وأخواته فموقع التمييز منه بعيد، فلو فصل بشيء لازداد بُعداً. قاله المصنف[5]. **[ب: 199]**

وقد قيل غير ذلك[6] مما لا يحتمله هذا المختصر.

ص: وإنْ دخلَ عليها حرفُ جرّ فجرّه جائزٌ بمِنْ مضمرة لا بإضافتها إليه خلافاً لأبي إسحاق.

ش: إذا دخل على كم الاستفهامية حرف جرّ جاز بقاء تمييزها منصوباً وهو الأجود، وجاز جرّه نحو: بكم درهمٍ تصدّقت، واختلف في وجه جرّه فقيل بإضافتها إليه وهو قول أبي إسحاق الزّجّاج[7].

---

(1) شرح التسهيل (2/418-419).
وفي التذييل والتكميل (9/10) (وقال الرماني: نُصِبَ تمييزها لأنّها جُعلت بمنزلة عدد متوسط، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ لأنّ المستفهِم جاهل بالمقدار، فجُعلت للوسَط لقربه من القليل والكثير).

(2) المقتضب (3/55)، شرح التسهيل (2/419)، وشرح ابن الناظم (528)، وشرح الكافية للرضي (3/154)، والمغني (6/184)، والمساعد (2/108)، وشفاء العليل (2/579).

(3) هو العباس بن مرداس، ديوانه (136).

(4) الشاهد في: الكتاب (2/158)، والمقتضب (3/55)، والأصول (1/316)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/484)، وشرح شواهد الإيضاح (198)، والإنصاف (265)، والمقدمة الجزولية (181)، وابن يعيش (4/130)، وشرح التسهيل (2/419)، وشرح عمدة الحافظ (532)، وابن الناظم (528)، وشرح الكافية للرضي (3/154)، والمغني (6/184)، والمساعد (2/108)، وشفاء العليل (2/579)، وتمهيد القواعد (5/2483)، والمقاصد النحوية (4/1996)، والخزانة (3/299)، وشرح شواهد المغني للبغدادي (7/25-203).

(5) شرح التسهيل (2/419).

(6) الكتاب (2/158-159)، والتذييل والتكميل (10/11-12-13).

(7) الحلل في إصلاح الخلل (239)، شرح الجمل لابن خروف (2/655)، وشرح التسهيل (2/420)، والارتشاف (2/779)، وتوضيح المقاصد (4/1336)، أوضح المسالك (4/267)، والمساعد (2/109)، وشرح التصريح (2/474)، والهمع (2/274).

قال ابن خروف: (لا يمكن الخفض بها؛ لأنّها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحدً)[1].

قال المصنف: (فلو نصبت ما بعدها مرة وخفضته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجرِّ بها إذا دخل عليها حرف الجرّ لصلحت للجرّ بها إذا عريت من حرف الجرّ)[2].

وذهب سيبويه[3] والخليل والفرّاء[4] والجماعة[5] إلى أنَّ الخفض بعدها بمِنْ المحذوفة.

وزعم ابن بابشاذ[6]: أنّه ليس مذهب المحققين، وقوله فاسد، وإضمار الحرف نصّ من كلامهم إلاّ الزجاج وحده.

ولم يذكر سيبويه الخفض بعد الاستفهامية إلّا إذا دخل عليه حرف الجرّ[7]، وذكره الفرّاء[8] في كلّ موضع، كالنصب في الخبرية، وكذا ذكره الزّجاج[9] وجماعة[10].

ص: ولا يكون مميزُها جمعاً خلافاً للكوفيين، وما أوهم خلاف ذلك فحال والمميز محذوف.

ش: لا حجة لهم[11] على ذلك، وإنْ ورد مثل: كم لك شهوداً، وكم عليك رقباءً؛ حُمل على الحال،

---

(1) شرح الجمل له (655/2).

(2) شرح التسهيل (420/2).

(3) الكتاب (160/2).

(4) رأي الفرّاء في: شرح التسهيل (420/2)، شرح الكافية للرضي (155/3)، والتذييل والتكميل (14/10)، والارتشاف (778/2)، والمغني (46/3)، وشرح التصريح (474/2).

(5) المسائل المنثورة (86)، والحلل في إصلاح الخلل (239)، وشرح الجمل لابن عصفور (146/2، 147)، وشرح الجزولية للأُبذي (120/2-121).

(6) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، والمقدمة المحسبة، وشرح الأصول، والمفيد في النحو. ت (469هـ). ترجمته في البغية (17/2)، ورأيه في: شرح التسهيل (420/2)، وتوضيح المقاصد (1336/4)، والمساعد (109/2).

(7) الكتاب (160/2)، والارتشاف (778/2)، وشرح التصريح (474/2)، والأشموني (633/3).

(8) رأي الفراء في: التذييل والتكميل (15/10)، وأوضح المسالك (267/4)، وشرح التصريح (474/2)، والأشموني (633/3).

(9) رأي الزجاج في: الحلل في إصلاح الخلل (239)، شرح الجمل لابن خروف (655/2)، وشرح التسهيل (420/2)، والارتشاف (779/2)، وتوضيح المقاصد (1336/4)، وأوضح المسالك (267/4)، والمغني (47/3)، والمساعد (109/2)، وشرح التصريح (474/2)، والأشموني (633/3)، والهمع (274/2).

(10) ينظر في: الأصول (318/1)، وأوضح المسالك (267/4)، والأشموني (633/3)، وشرح التصريح (474/2).

(11) قال ابن السراج: (وحكى الأخفش أنَّ الكوفيين يجيزون أن يكون مميز الاستفهامية جمعاً). الأصول (117/1). وينظر مذهبهم في: البديع لابن الأثير (652/2)، وشرح التسهيل (420/2)، والكافية الشافية (1711/4)، والتذييل والتكميل (16/10)، وتوضيح المقاصد (1335/4)، وأوضح المسالك (267/4)، والمغني (46/3)، والمساعد (109/2)، وشفاء العليل (579/2)، وشرح التصريح (474/2)، والأشموني (633/3)، والهمع (274/2).

والتقدير: كم إنساناً لك شهوداً[1] وكم نفساً عليك رقباء، وفي المسألة مذهب ثالث: وهو أنّه يجوز: كم غلماناً لك[2]، إذا أردت أصنافاً من الغلمان وهو مذهب الأخفش[3]، ومالَ إليه بعض بعض المتأخرين، فقال: إذا كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع.

ص: وإنْ أخبر بِكَمْ قصداً للتكثير فمميزها كمميز عشرة و مئة مجرور بإضافتها إليه لا بمِنْ.

ش: هذا ثاني قسمي كم، وكون الخبرية يراد بها العدد الكثير، وهو مذهب المبرد[4] ومن بعده من النحاة[5] إلّا ابن طاهر وتلميذه ابن خروف[6]، فإنّهما زعما أنّها تقع على القليل والكثير، كما أنّ أنّ رُبّ كذلك قالا: وهو مذهب سيبويه والكسائيّ، ويكون مميزكم الخبرية جمعاً مجروراً كمميز عشرة، ومجروراً مفرداً كمميز مئة[7] فمن الجمع قول الشاعر[8]: **[من المديد]**

كَمْ مُلُوكٍ بادَ مُلْكُهمُ ونعيمٍ سوقةٍ بادُوا[9]

ومن الإفراد وهو أكثر قوله[10]: **[من الطويل]**

وَكَمْ ليلةٍ قدْ بِتُّها غيرَ آثمٍ بساجيةِ الحِجْلَيْنِ مُفْعَمَةِ القُلْبِ[11]

---

(1) المقتصد (745/2-746)، والمفصل (180)، والبديع لابن الأثير (651/2)، وابن يعيش (129/4)، وشرح التسهيل (420/2)، وشرح الكافية للرضي (155/3)، والتذييل والتكميل (17/10)، وتوضيح المقاصد (1335/4)، وأوضح المسالك 267/04)، والمغني (46/3)، والمساعد (109/2)، وشفاء العليل (580/2)، وتمهيد القواعد (2484/4)، وشرح التصريح (474/2).

(2) منع هذه المسألة كثير من النحويين ينظر في: الكتاب (159/2)، والأصول (322/1)، والإيضاح (185)، والمقتصد (745/2-746)، وابن يعيش (129/4).

(3) ينظر مذهب الأخفش في: البديع لابن الأثير (652/2)، وشرح الكافية للرضي (155/3)، والتذييل والتكميل (16/10)، وتوضيح المقاصد (1335/4)، وأوضح المسالك (267/4)، والمساعد (109/2)، وشرح التصريح (474/2)، والأشموني (633/3)، والهمع (274/2).

(4) المقتضب (57/3).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (142/2)، والارتشاف (780/2)، والمساعد (109/2)، والأشموني (633/3).

(6) شرح الجمل له (651/2-655)، والارتشاف (780/2)، والمساعد (110/2).

(7) البديع لابن الأثير (653/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (141/2-142)، والتذييل والتكميل (20/10)، والارتشاف (780/2)، وتوضيح المقاصد (1337/3)، وأوضح المسالك (267/4)، وشرح التصريح (475/2)، والأشموني (634/3).
قال أبو حيان: (وهو قول مخالف لما نُقِلَ عن النحويين في سبب ذلك؛ لأنّ بعضهم قال: جرت في تمييزها بالمفرد مجرى ثلاثمئة وأربعمئة، وهو قول الفارسي وجماعة، وزعموا أنّه لما كان معناها معنى التكثير جرت لذلك مجرى ثلاثمئة وأربعمئة، فكما أنّ الثلاث والأربع يضافان إلى مئة – وهي مفردة – فكذلك كم). التذييل (20/10). وينظر رأي الفارسي في الإيضاح (184).

(8) هو عدي بن زيد العبادي، ديوانه (131).

(9) ينظر الشاهد في: شرح الجمل لابن عصفور (144/2)، والتذييل والتكميل (20/10)، وتوضيح المقاصد (1337/4)، والمغني (45/3)، وتمهيد القواعد (2504/5)، والمقاصد النحوية (2003/5)، والأشموني (634/3)، والهمع (276/2)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (163/4-165)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (169/2-222). رواية الديوان: (ونعيم سوقة بارا).

(10) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير. الأمالي (60/2).

(11) الشاهد في: إيضاح شواهد الإيضاح (302/1)، والتذييل والتكميل (20/10)، وتوضيح المقاصد (1338/4)، وتمهيد القواعد (2499/5)، والمقاصد النحوية (2004/5)، والأشموني (634/3)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (465/1).

والجرّ بعد الخبرية بالإضافة[1]، وذهب الفرّاء[2] إلى أن الجرَّ بمِنْ محذوفة، ونقله بعضهم عن الكوفيين[3].

قال في الشرح: (ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إلى ذلك فيما حملت عليه؛ لأنّ الجرّ بعدها لو كان بمِنْ مقدرة لكان جوازه مع الفصل كجوازه بلا فصل)[4].

ص: وإنْ فُصِلَ نُصِبَ حملاً على الاستفهامية، وربُّما نُصب غير مفصول.

ش: إذا فُصِلَ مميز كم الخبرية نُصِبَ، كقول الشاعر[5]: **[من البسيط]**

كمْ نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ[6]

وقوله[7]: **[من المتقارب]**

تؤمُّ سناناً وكمْ دُوْنَه من الأرضِ مُحْدَوْدِباً غارُها[8]

وقوله: (وربّما نصب غير مفصول) ذكر ذلك سيبويه[9] عن بعض العرب. وزعم بعض النحويين أنَّ أنَّ النصبَ من غير فصلٍ لغة تميم[10]، كقول الفرزدق[11]:

---

(1) المفصل (183)، والمقدمة الجزولية (181)، والتبيين (372)، وشرح التسهيل (420/2)، وشرح الجزولية للأُبذي (127/2)، وأوضح المسالك (267/4)، والأشموني (635/3).

(2) معاني القرآن له (168/1-169)، وشرح التسهيل (420/2)، وشرح الكافية للرضي (155/3)، والارتشاف (780/2)، وتوضيح المقاصد (1338/4)، وأوضح المسالك (267/4)، والمساعد (109/2)، وشفاء العليل (580/2)، والأشموني (635/3).

(3) الإنصاف (261)، والتبيين (372)، وشرح ابن يعيش (134/4)، والارتشاف (780/2)، وتوضيح المقاصد (1338/4)، وأوضح المسالك (267/4)، والمساعد (209/2)، وشرح التصريح (474/2)، و الأشموني (635/3).

(4) شرح التسهيل (420/2).

(5) هو القطامي. ديوانه (30).

(6) الشاهد في: الكتاب (165/2)، والمقتضب (60/3)، وشرح الكتاب للسيرافي (487/2-488)، واللمع (102)، والتبصرة والتذكرة (323)، والمفصل (181)، والإنصاف (263)، والتبيين (374)، وابن يعيش (31/4)، وشرح التسهيل (420/2)، وشرح عمدة الحافظ (535)، وابن الناظم (529)، وشرح الكافية للرضي (156/3)، والتذييل والتكميل (25/10)، والارتشاف (781/2)، وتوضيح المقاصد (1340/4)، وأوضح المسالك (269/4)، والمساعد (111/2)، وشفاء العليل (580/2)، وتمهيد القواعد (2485/5)، والمقاصد النحوية (2001/4)، والهمع (278/2)، والدرر (540/1).

(7) نُسِبَ لزهير في الكتاب (164/2-165)، والأصول (319/1) وليس في ديوانه، وللأعشى في المحتسب (138/1) وليس في ديوانه، ولزهير وابنه في المفصل (181)، والمقاصد النحوية (1998/4).

(8) الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (487/2)، والإيضاح (184-185)، والتبصرة والتذكرة (323)، والإنصاف (263)، وابن يعيش (129/4)، وشرح التسهيل (421/2)، وشرح عمدة الحافظ (535)، وابن الناظم (528)، والتذييل والتكميل (24/10)، وتوضيح المقاصد (1340/4)، وأوضح المسالك (269/4)، وشفاء العليل (580/2)، وتمهيد القواعد (2485/5)، والأشموني (636/3). تؤم: يعني ناقته. الغار: الغائر.

(9) الكتاب (162/2).

(10) الكتاب (162/2)، وشرح التسهيل (421/2)، والمساعد (111/2).

(11) تقدم في الصفحة (39).

كم عمّةً لك يا جريرُ وخالةً ...../ [أ: 200]

في رواية مَنْ نصب. وذهب السيرافي إلى أنّ النصب بها في هذه اللغة حمل على الاستفهامية[1]. وإذا نصب مفصولاً أو بغير فصل على هذه اللغة، جاز إفراده وجمعه نصّ على ذلك السيرافي[2]، وفي كلام سيبويه[3] ما يدلُ على ذلك. وذهب الشلوبين[4] إلى التزام الإفراد.

ص: وقد يجرُّ في الشعر مفصولاً بظرفٍ أو جار ومجرور لا بجملة ولا بهما معاً.

ش: مثال المفصول بالظرف، قول الشاعر[5]: **[من البسيط]**

كمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْماةٍ يُهالُ لها إذا تَيَمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ[6]

وبالجار والمجرور[7]: **[من الرمل]**

كمْ بجودٍ مُقْرِفٍ نال العُلا وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[8]

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب[9]:

أحدها: أنّ ذلك لا يجوز إلاّ في الشعر؛ لأنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو مذهب جمهور البصريين.

والثاني: أنّه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين، لأنّ الخفض عندهم على إضمار (مِنْ).

---

(1) شرح الكتاب له (492/2).

(2) المصدر السابق.

(3) الكتاب (161/2). وهو ظاهر كلام المبرد والفارسي. ينظر في: المقتضب (61/3-65)، والمسائل المنثورة (81).

(4) التوطئة (285)، والمساعد (111/2).

(5) نُسِبَ لذي الرمة وليس في ديوانه.

(6) الشاهد في شرح التسهيل (421/2)، وشرح عمدة الحافظ (534)، والتذييل والتكميل (29/10-30)، وتوضيح المقاصد (1338/4)، وأوضح المسالك (268/4)، والمساعد (112/2)، وشفاء العليل (581/2)، وتمهيد القواعد (2486/5)، والمقاصد النحوية (2005/4)، والأشموني (635/3). المومأة: الصحراء. يهال: يفزع. تيمّمها: قصدها. الخريت: الدليل الماهر الحاذق. الجَلَد: القوة.

(7) نُسِبَ لأنس بن زُنَيْم، ولعبد الله بن كُرَيْز، ولأبي الأسود. ينظر ديوان أبي الأسود (351).

(8) الشاهد في: الكتاب (167/2)، والمقتضب (61/3)، والأصول (320/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (488/2)، والتبصرة والتذكرة (324)، والإنصاف (263)، والتبيين (376)، والمقرب (313/1)، وابن يعيش (132/4)، والحماسة البصرية (254/2) [648]، وشرح التسهيل (421/2)، وشرح عمدة الحافظ (534)، وابن الناظم (529)، وشرح الكافية للرضي (155/3)، والتذييل والتكميل (28/10-29)، وتوضيح المقاصد (1339/4)، وأوضح المسالك (268/4)، وشفاء العليل (581/2)، وتمهيد القواعد (2486/5)، والمقاصد النحوية (2000/4)، والأشموني (635/3)، والهمع (277/2)، والخزانة (468/6)، والدرر (540/1).

(9) المذاهب في: الإنصاف (261-265)، والتذييل والتكميل (28/10-29)، وتوضيح المقاصد (1339/4)، والمساعد (112/2)، والهمع (277/2-278).

الثالث: أنّه يجوز في الشعر إذا كان الظرف والمجرور ناقصاً ولا يجوز إذا كان تاماً، فتقول: كم بك مأخوذٍ، وكم اليومَ جائعٍ جاءني، ونحو ذلك، وهو مذهب يونس[1]، وهو مردود بالسماع.

وقوله: (لا بجملة)، أي: فلا يجوز جرّ المفصول بها لا في الشعر ولا في غيره[2]، وقد سبق تمثيله، هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون[3] الجرّ بناءً على مذهبهم في تقدير مِنْ.

وحكى بعضهم[4] خفض (فضل) في قوله[5]:

كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ .....

وقوله: (ولا بهما)، قيل يعني بالجملة والظرف والمجرور، وإذا لم يجرّ بالجملة وحدها، فلئلا يجوز بها وبالظرف أو المجرور أولى[6]. انتهى.

والظاهر أنّ المراد مِنْ قوله (بهما) الظرف والمجرور معاً.

قال في الشرح[7]: إذا فصل مميز كم الخبرية بجملة أو بظرف وجار ومجرور، وجب نصبه حملاً على الاستفهامية، فالأول كقول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً .....

والثاني كقوله[8]:

تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدوداً غارُها

فصل: لَزِمَتْ كم التصدير.

ش: أمّا الاستفهامية فلتضمنها معنى الاستفهام كسائر أدواته[9]، وأمّا الخبرية فجارية مجراها، وحكى الأخفش[10] أنّ بعض العرب لا يلزم الخبرية الصدر فيجيز: فككتُ كم عانٍ.

---

(1) مذهب يونس في: الكتاب (2/280-281)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/148)، وشرح الجزولية للشلوبين (942)، وشرح الكافية للرضي (3/155)، وتوضيح المقاصد (4/1339)، والمساعد (2/112).

(2) الكتاب (2/164-165)، والتذييل والتكميل (10/30)، وتوضيح المقاصد (4/1340)، وأوضح المسالك (4/268).

(3) شرح الكافية للرضي (3/155)، والتذييل والتكميل (10/30)، وتوضيح المقاصد (4/1340)، وأوضح المسالك (4/268).

(4) أي المبرد. ينظر في المقتضب (3/58-60). قال أبو حيان: (فإنْ ثبت فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه لا في كلام ولا في شعر). التذييل والتكميل (10/30).

(5) تقدّم في الصفحة (43).

(6) التذييل والتكميل (10/33).

(7) شرح التسهيل (2/420).

(8) تقدّم في الصفحة (43).

(9) أسرار العربية (214).

(10) شرح الجمل لابن عصفور (2/148)، والتذييل والتكميل (10/34-35)، والارتشاف (2/784)، وتوضيح المقاصد (4/1341)، والمساعد (2/114).

واضطرب في هذه اللغة فقيل: يقاس عليها[1]، وقيل: هي من القلّة بحيث لا يلتفت إليها[2]، إليها[2]، والأول هو الصحيح؛ لأنّها لغة[3].

ص: وبُنِيتْ في الاستفهامِ لتضمُّنِها معنى حروفه وفي الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظاً ومعنى.

ش: أمّا بناء الاستفهامية فواضح، واختلف في بناء الخبرية[4]، فقيل: لشبهها بالاستفهامية لفظاً ومعنى، لأنَّها لعدد مبهم، وقيل: لمناسبتها (رُبَّ) المقصود بها التكثير، وقيل: حملت على ربّ، وإنْ كان للتقليل؛ لأنّ الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وأيضاً فإنّ كلّاً منهما مشابه للحرف في وضعه.

ص: وتقع في حالتيها مبتدأ ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدراً.

ش: يعني بحالتيها: الاستفهام والخبر، مثال المبتدأ: كم درهماً لك،و ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ ﴾ **[سورة البقرة: 249]** والمفعول: كم جزءاً قرأت وكم رجالاً صحبت، والمضاف إليها: حاجةَ كم رجلاً قضيتْ، وتعليمَ كم من المشتغلين توليت، والظرف: كم فرسخاً سرت وكم فراسخ سرت، والمصدر: كم طعنةً طعنت، وكم طعنات طعنت، فهذه خمسة مواضع[5]، وترك ثلاثة[6]:

أحدها: أنْ تكون مجرورة بحرف الجرّ، نحو: بكم درهماً تصدّقت.

والثاني: أنْ تكون خبراً للمبتدأ، نحو: كم دراهمُك في أقيس الوجهين.

والثالث: أنْ تكون خبراً لكان وأخواتها المتصرف في معموله/[ب: 200]نحو: كم غلاماً كان غلمانُك.

تقييد في إعراب (كم)[7]: إنْ تقدّم عليها حرف جرّ فهي مجرورة به، وإلّا فإنْ كانتْ كناية عن عن مصدر أو ظرف زمان أو مكان فهي منصوبة على المصدر، أو الظرف. وإلّا فإنْ لم يلها فعل أو وليها فعل لازم أو متعدّ مع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ، وإنْ وليها فعل متعدّ ولم يأخذ معموله فهي

---

(1) التذييل والتكميل (35/10)، وتوضيح المقاصد (1341/4)، والمساعد (114/2).

(2) شرح الجمل لابن عصفور (148/2)، وتوضيح المقاصد (1341/4)، والمساعد (114/2).

(3) توضيح المقاصد (1341/4).

(4) ينظر في: أسرار العربية (214)، وشرح اللمع لابن برهان (427)، واللباب (314)، وشرح الجمل لابن عصفور (141/2)، وشرح التسهيل (422/2)، وشرح الكافية للرضي (149/3)، والتذييل والتكميل (36/10-37)، وتوضيح المقاصد (1341/4)، ومغني اللبيب (41/3)، وأوضح المسالك (264/4)، والمساعد (114/2)، وشرح التصريح (473/2).

(5) شرح التسهيل (422/2).

(6) التذييل والتكميل (40/10).

(7) شرح الجمل لابن عصفور (148/2)، والتذييل والتكميل (45/10)، وتوضيح المقاصد (1341/4)، وأوضح المسالك (265/4-266).

معمولة له، وإنْ أخذه فهي مبتدأ إلّا أنْ يكون ضميراً يعود عليها ففيها الابتداء، والنصب بفعل مقدر من باب الاشتغال.

فصل: معنى (كأيَّنْ) و(كذا) كمعنى كم الخبرية.

ش: (كأيِّنْ) مركبة من كاف التشبيه و(أيٍّ).

قال بعضهم: الاستفهامية[1]، وحُكيت، وصارت نحو: لزيدٍ، لو سُمّيَ به، فإنّه يُحكى، ويُحكم على موضعه بالإعراب. قال ابن عصفور: والكاف زائدة؛ لأنّها لا تفيد تشبيهاً، وهي مع ذلك لازمة، وهي غير متعلقة بشيء[2].

قال بعضهم: ويحتمل أن تكون بسيطة[3]. وأمّا كذا فمركبة من كاف التشبيه ومن ذا اسم إشارة وذا مجرورة بالكاف الزائدة ولا تتعلق بشيء[4]. انتهى.

وقد تقدّم أنّ كم الخبرية اسم يقصد به الإخبار على سبيل التكثير، وذكر هنا أنّ كأين وكذا بمعناها. قيل: أمّا كأين فالذين يظهر من استعمال العرب لها أنّها للتكثير[5]، وأمّا كذا فالذي يظهر يظهر أنّها لم توضع للتكثير، بل هي مبهمة في العدد سواء كان كثيراً أم قليلاً.

ص: ويقتضيان مُمَيِّزاً منصوباً مفرداً، والأكثرُ جرُّه بـ "مِنْ" بعد كأيِّنْ.

ش: مثال النصب قول الشاعر[6]: **[من الطويل]**

وكائنْ لنا فضلاً عليكم ونِعمةً قَديماً ولا تدرُونَ ما مَنَّ مُنْعِمُ[7]

وقول الآخر: **[من الطويل]**

عِدِ النفسَ نُعْمى بعد بؤساكَ ذاكراً كذا وكذا لطفاً به نُسِيَ الجَهدُ[8]

---

(1) التذييل والتكميل (46/10)، وتوضيح المقاصد (1345/4)، والمساعد (115/2).

(2) رأي ابن عصفور في: التذييل والتكميل (46/10-47)، وتوضيح المقاصد (1345/4).

(3) التذييل والتكميل (47/10)، وتوضيح المقاصد (1345/4)، وأوضح المسالك (277/4)، والمساعد (115/2).

(4) المصادر السابقة.

(5) شرح التسهيل (422/2)، والتذييل والتكميل (49/10)، وتوضيح المقاصد (1343/4).

(6) نُسِبَ في التذييل والتكميل للأعشى ولم أجده في ديوانه.

(7) الشاهد في: التذييل والتكميل (50/10)، ومغني اللبيب (54/3)، وأوضح المسالك (275/4-277)، والمساعد (115/2)، وتمهيد القواعد (2511/5)، والمقاصد النحوية (2003/4)، والأشموني (637/3)، والهمع (279/2)، وشرح أبيات المغني (167/4) [308]، والدرر (540/1)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (181/7).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (423/2)، والتذييل والتكميل (50/10)، والارتشاف (789/2)، وتوضيح المقاصد (1344/4)، ومغني اللبيب (59/2)، والمساعد (116/2)، وشفاء العليل (582/2)، وتمهيد القواعد (2508/5)، والمقاصد النحوية (2006/4)، والأشموني (638/3)، وشرح التصريح (478/2)، والهمع (280/2)، والأشباه والنظائر (293/4)، وشرح أبيات المغني (169/4)، والدرر (543/1).

وكان حقّهما أنْ يضافا كما تضاف كم، ولكن منع من ذلك أنّ المحكيَّ لا يُضاف، وأنّ في آخر كأين تنويناً، وفي آخر كذا اسم إشارة، وهما مانعان من الإضافة[1].

ومثال جرّه بمِنْ: وكأين من ملك، وهو الأكثر[2]، وأمّا تمييز كذا فيلزم النصب[3].

تنبيه: اختلف النحاة في الوقوف على كأيّن[4]، فذهب السيرافي[5] والفارسي[6] وجماعة من البصريين إلى أنهُ يحذف التنوين؛ لأنّه الذي كان في أيٍّ، وذهب ابن كيسان وابن خروف[7] إلى أنّها لما تركّبت؛ جعل التنوين فيها كالنون الثانية في الحروف، فوقف عليها بالنون وكتبت بالنون.

ص: وتنفردُ من كذا بلزوم التصدير وأنّها قد يُستفهم بها.

ش: انفردت كأين بلزوم التصدير بخلاف كذا فإنّه يجوز أنْ تدخل عليها العوامل[8]، وانفردت أيضاً أيضاً بأنّها قد يستفهم بها[9]، كقول أُبي بن كعب[10] لعبد الله بن مسعود: "كأين تقرأ سورة

---

(1) شرح التسهيل (422/2-423)، والتذييل والتكميل (50/10)، وتوضيح المقاصد (1343/4)، والمساعد (116/2).

(2) قال سيبويه بعد أنْ ذكر النصب: (إلاّ أنّ أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع مِنْ)، وقال: (وإنْ جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها باضمار مِنْ). الكتاب (170/2-171). وينظر أيضاً في: شرح التسهيل (423/2)، وتوضيح المقاصد (1342/4)، وشفاء العليل (582/2).

(3) شرح التسهيل (423/2)، والتذييل والتكميل (52/10)، وتوضيح المقاصد (1344/4)، وأوضح المسالك (277/4)، والمساعد (116/2).

(4) قال ابن الباذش: (ما جاء من كلمة "كَأيّنْ" حيث وقع. اختُلف في الوقف عليه عن أبي عمرو والكسائي، فقال أبو عبد الرحمن عن أبيه عنه: إنّه يقف في جميع القرآن على الياء، وحكى الخزاعي بإسناده إلى أبي إسحاق اليزيدي... عن أبي عمرو في كتاب نسبه إلى "الوقف والابتداء" من تأليف أبي عمرو أن الوقف على "كأيّن" بالنون. وقال سورة عن الكسائي: الوقف على الياء؛ لأنّ النون فيها نون إعراب، يعني أنّها التنوين الداخل على الكلمة مع الحروف. وقال قتيبة والفراء وخلف عن الكسائي إنّه كان يقف على النون. وعلى النون وقف الباقون). الإقناع (525/1-526).

(5) شرح الكتاب له (495/2-496).

(6) الحجة (80/3-82).

(7) رأي ابن كيسان وابن خروف في التذييل والتكميل (52/10)، والارتشاف (793/2)، وتوضيح المقاصد (1345/4).

(8) شرح التسهيل (423/2)، وشرح الكافية للرضي (165/3)، والتذييل والتكميل (52/10)، وتوضيح المقاصد (1343/4)، وأوضح المسالك (278/4)، والمساعد (116/2-117)،وشفاء العليل (582/2).

(9) قال الأشموني: (وهو نادر، ولم يثبته إلاّ ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف). شرحه (637/3). وينظر أيضاً في: شرح التسهيل (423/2)، وشرح الكافية للرضي (165/3)، وتوضيح المقاصد (1342/2)، والمساعد (117/2)، وشفاء العليل (582/2-583).

(10) هو أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية، أبو المنذر الأنصاري المدنيّ، سيّد القُرّاء بالاستحقاق. وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق، قرأ على الرسول صلى الله عليه وسلم القرآن العظيم، وقرأ عليه نفرٌ من الصحابة منهم: ابن عباس، وأبو هريرة. ت(23هـ). تنظر ترجمته في: غاية النهاية (34/1) برقم (131).

الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب، فقال عبد الله ثلاثاً وسبعين، فقال أبي: قط"[1]، أي: ما كانت كذا قط، بهذا احتج المصنف على أنّها يستفهم بها[2]، ولا نعلم من ذكر ذلك غيره[3].

ص: وقد يقال: كَيْءٍ وكاءٍ وكَأيٍّ.

ش: يقال كَيْءٍ[4] بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة.

قال في الشرح: (وأصلها كَيَّأٍ بتقديم الياء على الهمزة، ثمّ عُوملت معاملة مَيِّت، فقيل: كَيْءٍ، ومَنْ قال: كاءٍ أبدل الياء ألفاً، وبهاقرأ[5]ابن كثير[6]، ومَنْ قال: كَإٍ[7] حذف الألف، ومَنْ قال: كَأيٍّ فهو مقلوب كَيْءٍ، وبها قرأ[8] ابن محيصن[9] والأشهب[10])[11].

وحكاها ابن كيسان[12] والأعلم[13].

وزعم ابن خروف أنَّ الأعلم غلطَ فيها، وإنّما هي كايٍ بالألف والياء[14]، وليس ذلك بغلط للقراءة بها، ولحكاية ابن كيسان/ وضبطها بما لا يُلبس[15].

---

(1) إعراب الحديث النبوي للعكبري (60) رقم (8)، وشرح التسهيل (423/2)، وشرح الكافية للرضي (165/3)، ومغني اللبيب (51/3).

(2) شرح التسهيل (423/2).

(3) قال أبو حيان: (ولم يَذكر دليلاً على أنّه يُستَفْهَمُ بها سوى هذا الخبر). التذييل والتكميل (54/10).

(4) هذه لغة حكاها المبرد ينظر في: الكامل له (1252/3)، والتذييل و التكميل (54/10)، وتوضيح المقاصد (1345/4).

(5) في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [سورة آل عمران: 146]. السبعة (622/1)، والإتحاف (489/1).

(6) هو عبد الله بن كثير بن المطلب، أبو معبد المكي الداري، إمام أهل مكة في القراءة، وكان فصيحاً عليماً بالعربية، أخذ القراءة عرضاً عن مُجاهد بن جُبير ودرياس مولى ابن عباس، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة (120هـ). تنظر ترجمته في: غاية النهاية (396/1-397).

(7) في البحر المحيط (78/3): (وقرأ ابن محيصن فيما حكاه الداني: كإٍ على مثال: كعٍ).

(8) تنظر القراءة في: المحتسب (170/1)، والبحر المحيط (78/3).

(9) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مُقرِئ أهل مكة مع ابن كثير ثقة، روى له مسلم، قال ابن مجاهد: كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، ت (123هـ). تنظر ترجمه في: غاية النهاية (148/2).

(10) هو الأشهب العقيلي كما ذُكر في البحر المحيط (78/3)، وغيره من الكتب التي وردت بها هذه القراءة، لعلّه: مسكين بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمرو المصري المعروف بأشهب صاحب الإمام مالك. روى القراءة سماعاً عن نافع بن أبي نعيم. تنظر ترجمته في: غاية النهاية (296/2).

(11) شرح التسهيل (423/2-424).

(12) رأي ابن كيسان في: التذييل والتكميل (54/10)، وتوضيح المقاصد (1345/4)، والمساعد (117/2). قال ابن عصفور: (ومما يجري مجرى "كم" في الخبر "كأيّنْ"، وفيها لغات: "كأيِّنْ" بياء مشددة مكسورة بعد الهمزة، و"كائِنْ" بهمزة بعد الألف على وزن "فاعل"، و"كَئِنْ" بهمزة بين الكاف والنون، و"كَيْئِنْ" بهمزة مكسورة بين الياء والنون). شرح الجمل له (149/2-150)، وشرح ابن يعيش (136/4).

(13) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمريّ المعروف بالأعلم، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظاً لها، حسن الضبط لها، مشهوراً بإتقانها، ت (476هـ). ترجمته في بغية الوعاة (365/2). ورأيه في تحصيل عين الذهب (304)، والتذييل والتكميل (54/10)، والمساعد (117/2).

(14) رأي ابن خروف في: التذييل والتكميل (54/10)، والارتشاف (792/2)، والمساعد (117/2).

(15) ردّ أبي حيان في التذييل والتكميل (54/10).

قال ابن عصفور: (وأمّا ما قاله ابن خروف: إنّها كايٍ بالألف والياء فلم يَحكِ ذلك غيره، وهي جائزة في القياس[1]، كما أبدلوا الهمزة في راس)[2].

ص: وقلَّ ورودُ كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو. [أ: 201]

ش: استعمالُ كذا دونَ تكرار قليلٌ، وكذا استعماله مكرراً بلا عطف[3]، ونازع ابن خروف في إفرادها في العدد فزعم أنّه غير مستعمل[4]، وقال بعضهم: إذا كانت كناية عن عدد فلا يُحفظ إلاّ إلاّ كونها معطوفة، ولا تُحفظ كونها مفردة ولا مركّبة[5].

ص: وكنّى بعضُهُم بالمفردِ المميزِ بجمعٍ عن ثلاثةٍ وبابهِ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مئة وبابه، وبالمكرر دون عطفٍ عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطفٍ عن أحد وعشرين وبابه.

ش: فعلى هذا إذا قيل: (كذا أعبدٍ)، فهو كناية عن ثلاثة إلى عشرة، و(كذا عبدٍ) كناية عن مئة فصاعداً، و(كذا كذا عبداً) كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر، و(كذا وكذا عبداً) كناية عن أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين.

وقوله: (وبالمفرد المميز بمفرد عن مئة وبابه)، يعني إذا: كان مجروراً، وأمّا المفرد المميز بمفرد منصوب، فهو عند هؤلاء كناية عن عشرين أو ثلاثين إلى تسعين.

قال المصنّف: (ومستند هذا التفصيل الرأيّ لا الرواية)[6]. انتهى.

وهذا التفصيل مذهب الكوفيّين[7]، ووافقهم الأخفش[8] على ما نقله صاحب البسيط والمبرّد[9] وابن الدّهان[10] وابن معطٍ[11].

---

(1) قال أبو حيان: (إنّها غير جائزة في القياس، بل كونها مسهّلة لقلبها ياءً بعد الألف على غير قياس). التذييل والتكميل (55/10).

(2) رأي ابن عصفور في: التذييل والتكميل (54/10-55)، والمساعد (117/2).

(3) شرح التسهيل (424/2)، وشرح الكافية للرضي (165/3)، وتوضيح المقاصد (1344/4).

(4) رأي ابن خروف في: التذييل والتكميل (63/10)، والارتشاف (795/2)، وتوضيح المقاصد (1344/4).

(5) التذييل والتكميل (65/10-66)، وتوضيح المقاصد (1343/4)، والمساعد (118/2).

(6) شرح التسهيل (424/2).

(7) شرح الجمل لابن عصفور (150/2)، والتذييل والتكميل (63/10)، وتوضيح المقاصد (1344/4)، والمساعد (118/2)، وشرح التصريح (478/2)، والأشموني (638/3).

(8) رأي الأخفش في: التذييل والتكميل (63/10)، وتوضيح المقاصد (1344/4)، ومغني اللبيب (58/3)، والمساعد (118/2).

(9) المقتضب (183/3)، والكامل (1252/3)، في التذييل والتكميل (63/10) (أضاف ابن عصفور)، وفي المساعد (118/2) (أضاف ابن كيسان والسيرافي والفارسي في أحد قوليه). وينظر في الأشموني (638/3).

(10) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوي، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، قيل: إنّه سيبويه عصره، وكان يُقال: النحويون ببغداد أربعة منهم ابن الدهان. ت (569هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (585/1). تنظر موافقته في: التذييل والتكميل (63/10)، والارتشاف (795/2)، وتوضيح المقاصد (1344/4)، والمساعد (118/2)، وتمهيد القواعد (2518/5).

(11) هو يحيى بن معطٍ بن عبد النور أبو الحسين زيد الدين الزواويّ المغربيّ الحنفيّ النحويّ. كان إماماً مبرزاً في العربية، شاعراً محسناً. صنف: العقود والقوانين في النحو، وكتاب حواشٍ على أصول ابن السراج في النحو، وكتاب شرح الجمل في النحو، وغير ذلك. ت (628هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (344/2). تنظر موافقته في: شرح الفصول الخمسون له (244)، والتذييل والتكميل (63/10)، والارتشاف (795/2).

ومذهب البصريّين[1] غير المبرّد ومن وافقه أنّ كذا كناية عن العدد مطلقاً سواء كان مركباً أم معطوفاً أم عقداً أم غير ذلك من سائر العدد.

ومذهب ثالث[2] مركّب من المذهبين وهو موافقة الكوفيّين في المركّب والعقد والمعطوف، ومخالفتهم في المضاف وهو من الثلاثة إلى العشرة والمئة والألف، فتفسّر أن يجمع معرّف بالألف واللام مجرور بمِنْ، وهذا اختيار ابن عصفور[3]، وزعم أنّه مذهب البصريين بناءً على ما نقله ابن السيد[4] من أنّ البصريين والكوفيين اتفقوا على أنّ كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأنّ كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة، وكان ابن السيد وقف على قول المبرد ومَنْ وافقه من البصريين، وهو من أكابرهم، ولم يحفظ خلافاً عن غيره فلذلك نقل الاتفاق[5]، وحكى غيره الخلاف كما ذكرنا.

واضطرب فيها قول الفارسي[6] فمرة قال: يقول البصريون، ومرة قال: يقول الكوفيون.

قال الشيخ أثير الدين: ((المسموع من لسان العرب أنَ كذا إذا كانت كناية عن غير عدد كانت مفردة ومعطوفة خاصة ولا يحفظ تركيبها، فإذا كانت كناية عن عدد ولا يحفظ إلاّ كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة ولا مركبة، ولا يخصّ عدداً دون عدد، وسائر التراكيب التي جاء بها الكوفيون ومَنْ وافقهم ليست من لسان العرب، ألا ترى أنّ ابن خروف قال عند ذكر قول المبرد: (وهو دعوى وقياس في اللغة، وأنّ توقيفه كذا وكذا على المعطوف قياس في اللغة، ولا يوجد إلّا عن أفواه العرب بالمشافهة). وقد خطأ الفارسي والزجاج وابن أبي الربيع[7] وابن عصفور من جرّ التمييز التمييز بعد كذا، وقال الفارسي حين سأله أبو الفتح عن التفصيل في كذا وتنزيله على مذهب الكوفيين فقال: (هذا من استخراج الفقهاء، وليس هو في النحو كذا، إنّما كذا بمنزلة عددٍ منوّنٍ).

---

(1) التذييل والتكميل (64/10)، وتوضيح المقاصد (1344/4)، والمساعد (119/2).

(2) المصادر السابقة.

(3) شرح الجمل له (150/2)، والمقرب (314/1)، وتوضيح المقاصد (1344/4).

(4) هو عبد الله بن محمد بن السِّيد – بكسر السين – أبو محمد البَطَلْيُوسيّ. كان عالماً باللغات والآداب، صنف: شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبي، والحلل في شرح الجمل، وغير ذلك، ت (521هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (55/2). وتنظر موافقته في: التذييل والتكميل (64/10)، والارتشاف (796/2)، وتوضيح المقاصد (1344/4)، ومغني اللبيب (59/3)، والمساعد (119/2)، والأشموني (638/3).

(5) في توضيح المقاصد (1344/4) قال المرادي: (وليس كما نقل).

(6) الإيضاح (187)، والمسائل البغداديات (402-403)، والبصريات (629)، والتذييل والتكميل (65/10)، والمساعد (118/2).

(7) هو عُبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبد الله الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الأشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه. صنف: شرح الإيضاح، والملخص، والقوانين، وشرح سيبويه، وشرح الجمل، وغير ذلك. ت (688هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (126/2).

وقال ضياء الدين بن العلج[1]: وأمّا تحريرهم الرفع بعد كذا فخطأ؛ لأنّه لم يسمع من كلامهم، وإنّما تجويز ابن قتيبة الخفض/[ب: **201**] بعد كذا وكذا المعطوف فمنصوص على أنّه لحن، وأمّا كذا درهم بالخفض فلا يجوز لا على الإضافة ولا على البدل خلافاً لزعمهما.

قال الشيخ: فعلى هذا الذي اخترناه إذا قال قائل: له عندي كذا وكذا درهماً أنزلناه على درهم واحد إلّا أنْ قال: أردت أكثر، ولو قال: كذا كذا درهماً لم يجعله مفرداً بل يكون مما حُذِفَ منه المعطوف، وكلّ ذلك حفظ لما استقر في كلامهم، وكذلك لو لحن فخفض الدرهم أو رفعه؛ لأنّ اللحن لا يبطل الإقرار. وقد اختلفت مذاهب الفقهاء في الإقرار بهذه الكناية اختلافاً كثيراً، وإذا لم يكن للناس عرف فيها ولا اصطلاح خاص لبعضهم وَجَبَ حملها على اللغة، قال: والعجب أنّه لم يقل أحد منهم بما يوافق اللغة))[2]. انتهى. وفيه اختصار.

وقول المصنف: (وقلّ ورود كذا مفرداً أو مركباً بلا واو) يدلّ على وروده، ولكنّه لم يستشهد له بشيء[3]. والله أعلم.

---

(1) قال السيوطي في البغية (370/2): (صاحب البسيط ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة).

(2) ينظر قول أبي حيان في: التذييل والتكميل (65/10-66)، والارتشاف (796/2)، وتوضيح المقاصد (1343/4).

(3) التذييل والتكميل (68/10).

باب: نعم وبئس

ص: وَليسا باسمينِ فيَليَا عواملَ الأسماءِ خلافاً للفرَّاء.

ش: قال في الشرح: (زعم الفرّاءُ وأكثرُ الكوفيين أنَّهما اسمان[1]، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما، كقول بعض العرب، وقد قيل له في بنْتٍ ولدتْ له: نعم الولد هي. فقال: "والله ما هي بنعمَ الولدِ، نصرُها بكاءٌ وبرُّها سرقَةٌ"[2]، وكقول بعضهم: "نعمَ السَّيرُ على بئس العَيرُ"[3]، وكقول الراجز: **[من الرجز]**

صَبَّحَكَ اللهُ بخيرٍ بَاكرِ بِنعمَ طَيرٍ وشبابٍ فاخرِ[4]

ولا حجة في ذلك. أمّا الأول والثاني فيعتذرُ عنهما بما اعتذرَ به عن قول الآخر[5]:**[من الرجز]**

عَمرُكَ ما لَيلِي بَنَامَ صاحِبُهُ ولا مخالطِ الليانِ جانبُه[6]

وقيل: أراد: ما ليلي بمقُولٍ فيه: نام صاحبه، فكذا يقال في: "ما هي بنعم الولد"، و"على بئس العير" إنّ معناهما: ما هي بمقولٍ فيها: نعمَ الولد، ونعم السيرُ على مقولٍ فيها: بئس العيرُ، وأمّا قول الآخر: "بنعم طيرٍ" فيُحمل على أنّه جعل "نعم" اسماً أُضيفَ إلى طير، وحكى لفظَه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية. كما قال الشاعر[7]:**[من الطويل]**

---

(1) المسألة في: معاني القرآن للفراء (141/2)، وأمالي ابن الشجري (404/2-418)، وأسرار العربية (96-100)، والإنصاف "مسألة 24" (86-102)، والتبيين (191-202)، وابن يعيش (127/7)، وشرح الجمل لابن عصفور (63/2-64)، وابن الناظم (333)، ومنهج السالك (387)، وتوضيح المقاصد (902/3)، وأوضح المسالك (270/3)، وشرح ابن عقيل (160/3-162).

(2) في المقرب (65/1) (فهو عند الفراء من قبيل ما جعل من الجمل اسماً محكياً على جهة التلقيب، ولم يجعل اسماً راتباً على ما أوقع عليه). وهو من شواهد: أمالي ابن الشجري (405/2)، وأسرار العربية (99)، والإنصاف (87/1)، والتبيين (194)، وابن الناظم (333)، ومنهج السالك (387)، وشرح ابن عقيل (161/3).

(3) من شواهد: أمالي ابن الشجري (405/2)، وأسرار العربية (99)، والإنصاف (86/1-87)، والمقرب (65/1)، وابن الناظم (333)، ,ومنهج السالك (387)، وتوضيح المقاصد (902/3)، وشرح ابن عقيل (160/3).

(4) الشاهد في: تهذيب اللغة (10/3)، وشرح الجمل لابن عصفور (62/2)، وابن الناظم (333)، ومنهج السالك (387)، والمقاصد النحوية (1503/4)، والهمع (17/3)، والدرر (266/2).

(5) نسبه السيرافي في شرح أبيات الكتاب (271/2) لأبي خالد القناني.

(6) الشاهد في: الخصائص (366/2)، وأمالي ابن الشجري (405/2)، وأسرار العربية (100)، وابن يعيش (62/3)، وشرح عمدة الحافظ (549)، وشرح الجمل لابن عصفور (63/2)، وابن الناظم (334)، والمقاصد النحوية (1504/4)، والهمع (28/1)، والخزانة (388/8)، والدرر (376/2).

(7) هو جميل بن معمر، ديوانه (44).

بُئِسَ الزَمي (لا) إنَّ (لا) إنْ لزِمتِهِ على كثرةِ الواشينَ أيُّ مَعُونِ[1]

فأوقع (الزمي) على (لا) ثمّ أدخل عليها (إنَّ) فأجراها مجرى اسم حينَ دعت الحاجة إلى أنْ يُعامَل لفظُها معاملةَ الأسماءِ، ولم يلزم من ذلكَ أنْ يحكم باسميتها؛ إذْ لم تستعمل هذا الاستعمال، فكذلك القولُ في (نعم) من قوله: "بنعم طير")[2].

واعلم أنّ النحويين حكوا الخلاف في نعم وبئس على طريقتين[3]:

إحداهما: كما ذكر المصنّف أنّ الفرّاء[4] وكثيراً من النحويين الكوفيين[5] ذهبوا إلى اسميتها، واستدلوا بدخول خواص الأسماء[6]، وأنّ البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليتها، واستدلوا بأوجه[7]:

أحدها: اتصالُ تاءِ التأنيثِ بهما.

والثاني: اتصالُ ضميرِ الرفعِ البارزِ بهما في لغة حكاها الكسائي[8] والأخفش[9].

والثالث: أنّهما يرفعان الفاعل.

قال ابنُ بَرْهَان[10]: والدليلُ على أنّ نِعمَ فِعلٌ ماضٍ، رفعُهُ الظاهرَ، وتضمّنه الضميرَ، ودخولُ لامِ القسمِ عليه، وعطفُه على الفعلِ الماضي.

والطريقة الثانية: حرّرها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة[11]، قال: لم يختلف/ [أ-202] أحد من النحويّين البصريّين والكوفيّين في أنّ نعم وبئس من قولك: نعم الرجلُ عمرٌو، وبئس

---

(1) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (152/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (465/4، 383/5)، والخصائص (212/3)، والمنصف (308/1)، والمحتسب (144/1)، وضرائر الشعر (137)، والكافية الشافية (1723/4).

(2) شرح التسهيل (5/3-6).

(3) التذييل والتكميل (69/10-74)، وتوضيح المقاصد والمسالك (902/3-903).

(4) معاني القرآن له (141/2).

(5) كثعلب وأصحابه. أمالي ابن الشجري (404/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (61/2).

(6) في التذييل والتكميل (70/10-71)، (واستدلوا على ذلك بوجوه: أحدها: كونهما لا مصدر لهما، والثاني: كونهما لا يتصرفان، والثالث: الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ، قال الرؤاسي: سمعت العرب تقول: فيك نِعمتِ الخَصلةُ، والرابع: عطفهما على الاسم. قال الفراء: سمعت العرب تقول: الصالحُ وبئس الرجلُ في الحقِّ سواءٌ. والخامس: دخول حرف الجر عليهما، والسادس: إضافتها إلى ما بعدها، مثل (بنعمَ طيرٍ). والسابع: النداء، قالوا: "يا نعم المولى ويا نعم النصيرُ"، والثامن: دخول لام الابتداء عليها في خبر إنّ، ولا تدخل على الماضي. والتاسع: أنّه سُمع فيها: نعِمَ الرجلُ، على وزن فعيل، وهو من أوزان الأسماء لا أوزان الأفعال).

(7) أضاف في التذييل والتكميل (70/10) (بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية، وأنّا لم نجد في كلامهم مضمراً فيه المرفوع على شريطة التفسير إلاّ فعلاً، نحو: ضَرَبَنِي وضربتُ زيداً).

(8) الإنصاف (90)، والتذييل والتكميل (70/10)، وتوضيح المقاصد (902/3)، والمساعد (120/2).

(9) شرح الجمل لابن عصفور (71/2)، والتذييل والتكميل (70/10)، وتوضيح المقاصد (902/3)، والمساعد (120/2).

(10) شرح التسهيل (5/3).

(11) نصّ ناظر الجيش في تمهيد القواعد (2525/5) على أنّه ذكر ذلك في كتابه شرح المقرب.

الرجلُ عمرٌو، وأشباه ذلك فعلان، وأنّ الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما، وإنّما الخلافُ بين البصريّين والكوفيّين بعدَ إسنادِهما إلى الفاعلِ[1]، فذهب البصريُّون إلى أنّ (نعم الرجل) جملة، وكذلك (بئس الرجل).

وذهب الكسائيّ إلى أنّ قولك: (نعم الرجل) و(بئس الرجل) اسمان محكيان بمنزلة (تأبّط شرّاً)، و(برقَ نحرُه)، (فنعم الرجل) عنده اسمُ للممدوح، و(بئس الرجل) اسمُ للمذموم، وهما جملتانِ في الأصل نقلاً عن أصلهما، وسُمِّي بِهما. وذهب الفرّاء إلى أنّ الأصل في نعم الرجل زيد، وبئس الرجلُ عمرٌو، رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئس الرجلُ عمرو، فحذف الموصوف الذي هو (رجل)، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحُكِمَ لها بحكمه، فـ (نعم الرجل) و(بئس الرجل) عندهما رافعان لزيد وعمرو، كما أنّك لو قلت: ممدوح زيدٌ، ومذمومُ عمرٌو لكان زيدٌ مرفوعاً بممدوح، وعمرٌو مرفوعاً بمذموم.

وقال في البسيط: (القائلون بأنّ نعم وبئس اسمان فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعاً لنعم إمّا بدلاً أو عطفاً، ونعمَ اسم يُراد به الممدوح، فكأنك قلت: الممدوح الرجل زيد، وهو مشتقٌّ لتضمُّنه معنى المدح، وأصله أن يكون بالحرف، فكأنّه تضمَّنه)[2].

ص: بل هما فعلان لا يَتَصرَّفانِ لِلُزُومِهما إنشاءَ المدحِ والذمِّ على سبيل المبالغة.

ش: تقدّم الدليل على فعليتهما، وسبب امتناع تصرفهما أنّ نِعمَ لزمت إنشاء المدح، وبئس لزمت إنشاء الذم على سبيل المبالغة، فنُقلتا عمّا وضعتا له من الدلالة على المضي، ألا ترى أنّك إذا قلت: زيد نعم رجلاً، أو بئس رجلاً فالمعنى أنّه في حال مدح أو ذمّ، ونعم منقولة من قولك نَعِمَ الرجلُ: إذا أصابَ نعمةً، وبِئسَ الرجلُ: إذا أصاب بؤساً.

وقوله: (على سبيل المبالغة) يعني في المدح والذم. قال في الشرح: (وربّما توهم غير ذلك، روي أنّ شُرَيك بن عبد الله النَّخعي[3] ذكر علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – فقال جليس له: "نعم الرجل علي" فغضب، وقال: أَلِعَليّ تقول: نِعم الرجل؟ فأمسك القائل عن شُرَيك حتى سكن غضبه، ثم قال: يا أبا عبدَ الله ألم يقل الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴾ [سورة الصافات: 75]،

---

(1) منهج السالك (387)، وتوضيح المقاصد (3/902-903)، والمساعد (2/120-121).

(2) التذييل والتكميل (10/75-76)، وتوضيح المقاصد (3/904)، وحاشية الصبان (3/38).

(3) هو أبو عبد الله الكوفي، محدّث فقيه، ولي قضاء الكوفة ثم الأهواز، وكان عادلاً، وُلِدَ ببُخارى، وتوفي ببغداد (177هـ). تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (2/464-468) [291].

و﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾ [سورة المرسلات: 23]، و﴿ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [سورة ص: 44] فقال شريك: بلى. فقال: ألا ترضى لعليّ ما رضيه الله لنفسه ولأنبيائه؟ فنبهّه على موضع غلطه)[1].

ص: وأصلهما فَعِلَ، وقد يَرِدانِ كذلك، أو بسكونِ العينِ، وفتحِ الفاءِ، أو كسرِها، أو بكسرِهما.

ش: في نعم وبئس أربع لغات[2]: نَعِمَ وبَئِسَ، وهي الأصلُ، ونَعْمَ وبيسَ بالتخفيف، ونِعِمَ وبِئِسَ بالإتباع، ونِعْمَ[3] وبِئْسَ بالتخفيف بعد الإتباع، وهذه اللغة أبعدُ من الأصلِ وأكثر في الاستعمال[4].

قال بعضهم[5]: الأفصح: نِعْمَ، وهي لغة القرآن[6]. ثمّ نِعِم، وعليه[7]﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [سورة البقرة: 271]

ثمّ نَعِم، وهي الأصلية[8]، وقربهما ﴿ **فنعمَا هي** ﴾ ، ثمّ نَعْمَ[9] في المرتبة الرابعة، ولم يذكروا شاهداً على هذه اللغة[10].

قيل: والذي يظهر أن بعض تلك الأوجه بالقياس. وقال بعضهم[11]: إنّه لم يسمع في بِئْسَ إلاّ لغتان: بِيسَ مخفَّفة عن الإتباع، وبَئِسَ على الأصل، فدلّ على أنّ الوجهين الآخرين[12] بالقياس.

---

(1) شرح التسهيل (8/3).

(2) المقتضب (138/2)، وأمالي ابن الشجري (418/2-419)، والإنصاف (102/1)، وابن يعيش (127/7)، وشرح الجمل لابن عصفور (63/2)، وشرح التسهيل (6/3)، وشرح الكافية للرضي (238/4-239)، واللسان: مادة نعم (4483/6).

(3) في التذييل والتكميل (79/10) (وأمّا نِعْمَ بالسكون بعد الإتباع فهي الكثيرة الفاشية، ووجه فُشُوِّها أنّ التغيير يأنس بالتغيير، وأنّ في الإتباع ثقلاً بتوالي كسرتين).

(4) شرح التسهيل (6/3).

(5) التذييل والتكميل (80/10)، وتوضيح المقاصد والمسالك (903/3)، والهمع (19/3).

(6) في السبعة (191) (قرأ نافع في غير رواية ورش، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل: "فَنِعْمَّا هِيَ" بكسر النون، وإسكان العين). وينظر الحجة (396/3-399)، والإنصاف (104/1).

(7) في السبعة (190) (قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية حفص، ونافع في رواية ورش: "فَنِعِمَّا هي" بكسر النون والعين) وينظر الحجة (396/3-399).

(8) في السبعة (191) (قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي "فَنَعِمَا هي" بفتح النون وكسر العين) والبحر المحيط (337/2)، والإنصاف (102/1)، و الحجة (396/3-399).

(9) في المحتسب (356/1) (ومن ذلك قراءة يحيى بن وثاب "فَنَعْمَ عُقْبَى الدار"). البحر المحيط (378/5).

(10) التذييل والتكميل (79/10).

(11) في شرح الجمل لابن عصفور (64/2): (وفي بئس لغتان: بَئِسَ، بفتح الياء، وبِئْسَ، بكسرها). وفي توضيح المقاصد (903/3) (أمّا بئس فنصّ كثير على أنّ فيها اللغات الأربع...)، والتذييل والتكميل (79/10).

(12) في التذييل والتكميل (79/10) (بِئِسَ بكسر الباء والهمزة، وبَأْسَ بفتح الباء وسكون الهمزة غير مسموع، وأنّه إنّما قيل بالقياس).

وقد حكى بعضهم[1] أنّه يُقال: (نعيم الرجل)، واستدل بذلك على اسميّة نعم؛ لأنّ فعيلاً من من أوزان الأسماء، ورُدَّ[2] بأنَّ ذلك من باب الإشباع على سبيل الشذوذ، فلا تثبتْ لغةً.

ص: وكذا كلُّ ذي عينٍ حَلْقيَّةٍ من فَعِلَ فِعلاً أو اسْماً.

ش: مثال/ [ب-202] الفعل (شَهِدَ) فيجوز فيه[3]: شَهْد وشِهْد وشِهِد، ومثال الاسم: (فَخِذَ) فيجوز فيه: فَخْذ وفِخْذ وفِخِذ.

وأطلقَ المصنّفُ وغيره، وينبغي أنْ يقيّد بألّا يكون ممّا شذّتِ العربُ في فكّه[4]: لَحِحَتْ عِينُه، عِينُه، أو اتّصل بالفعل ما يُسَكّن له، نحو: شَهِدْتُ، أو كان اسمَ فاعلٍ من فَعِلَ معتل اللام، نحو: ضَحٍ وسَخٍ من قولهم: ضَحِيَ الثوبُ ضحًى، وسَخِيَ سَخًى فهو ضَحٍ وسَخٍ إذا اتسخ.

ص: وقدْ تُجعَلُ العينُ الحلقيّةُ متبوعةً الفاءِ في نحو فَعِيل، وتابِعتَها في نحو: فَعْل.

ش: مثال الأول: (شَهِيد وضَئِيل وبَعِير وصَغِير ونَحِيف ونَخِيل، فيقال في ذلك: (شِهِيد) بكسر فائه إتباعاً لعينه، وكذا سائرها، وسواء في ذلك الاسم والصفة والمؤنّث بالتاء، نحو: بِهِيمة، فالإتباع جائز في جميع ذلك، وهو لغة تميمية[5].

ومثال الثاني قولهم في فَخْم: فَخَم، وفي دَهْر: دَهَر، وكذا ما أشبهه من نحو: قَعْر ونَخْل وكَأْس وَوَغْد، فتفتح العين الحلقية في ذلك إتباعاً للفاء[6]، وإنْ لم يكن لها أصلٌ في الحركة.

ومذهبُ البصريين أنّ الفتح فيما ثبتَ سكونُه من ذلك مقصورٌ على السماع - وأنّ الواردَ منه بوجهين ليس أصله السكونَ، ثمّ فُتِحَ ولا هُوَ بالعكس، وإنّما هو ممّا وُضِعَ على لغتين.

ومذهبُ الكوفيين أنّ بعضَه ذو لغتين، وبعضَه أصلُه السكونُ، ثمَّ فُتِحَ؛ لأنَّ الفتحةَ من الألفِ وهو من حُروف الحلق فكانَ في جعلها على العين، والعينُ حلقيّةٌ مسبوقةٌ بفتحة مشاكلةٌ ظاهرةٌ، ومناسباتٌ متجاورةٌ)[7]. قاله المصنّف.

---

(1) رواه ابن جني عن قطرب، المحتسب (357/1).

(2) في الإنصاف (102/1) (هي رواية شاذة، ولئن صحتْ فليس فيها حجّةٌ؛ لأنّ "نِعْمَ" أصله: نَعِمَ على وزن: فَعِلَ – بكسر العين – فأشبع الكسرة فنشأت الياء...).

(3) المقتضب (138/2)، والمحتسب (356/1)، والإنصاف (104/1)، وابن يعيش (127/7)، وشرح التسهيل (6/3)، والكافية الشافية (1101/2)، والهمع (18/3).

(4) الارتشاف (2042/4)، والتذييل والتكميل (80/10-81)، والمساعد (123/2)، وتمهيد القواعد (2042/4).

(5) الكتاب (107/4-108)، وشرحه للسيرافي (483/4).

(6) المسألة في: المحتسب (84/1-85-166-167)، والمنصف (305/2-307).

(7) شرح التسهيل (7/3).

ص: وقد يتبعُ الثاني الأوّلَ في مثل نَحَوٍ ومَحَمومٍ.

ش: قال في الشرح بعد أنْ ذكر المذهبين السابقين: (واختار ابن جني[1] مذهب الكوفيّين مستدلّاً بقول بعض العرب في نَحْو: نَحَو، وفي مَحْمُوم: مَحَمُوم، فقال: لو لم تكن الفتحة عارضة لزم انقلاب الواو ألفاً، وكذا فتحة مَحَموم لو لم تكن عارضةً؛ لزم ثبوت مَفَعُول أصلاً، ولا سبيل إلى ذلك. قال: واعتبار ما اعتبره حسَنٌ بيِّنُ الحُسْنِ)[2]. انتهى مختصراً.

ص: وقد يُقالُ في بِئْسَ: بَيْسَ.

ش: (حكاه أبو علي، والوجه فيه أنّ أصله بِئْسَ[3]، مخفّف: بِيْسَ، ثمّ فُتحت الباء التفاتاً إلى الأصل، وتُرك ما نشأ عن الكسرة؛ لأنّها أكثر استعمالاً)[4]. قاله المصنف.

وقد حكى ذلك الأخفش[5] أيضاً، وقيل في توجيهه: (أنّ أصله بَئِسَ. فخفّفت الهمزة بأنْ جُعلت بين الهمزة والياء، ثمّ سُكِّنت بعد التسهيل، وأُخلصت ياء).

فصلٌ: فاعلُ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) في الغالبِ ظاهرٌ مُعَرَّفٌ بالألفِ واللاّمِ، أو مُضافٌ إلى المُعرَّف بهما مباشراً أو بواسطة.

ش: تقدّم الكلام على أنَّ المرفوعَ بعد نعم وبئس على القول بالاسمية، وأمّا القائلون بالفعلية، فالمرفوع عندهم فاعل.

وذهب ابن الطراوة[6] إلى أنّه مركّب بمنزلة حبّذا للزومه طريقة واحدة، وتغيّر الفعل عن أصله فيكون عنده على مذهبه في تغليب الاسم في حبّذا، فيكون بمعنى الممدوح، فيقرُب من مذهب الكوفيّين.

واحترز بقوله: (في الغالب) ممّا سيذكر بعد هذا.

---

(1) المحتسب (1/84-85-167).

(2) شرح التسهيل (3/7).

(3) في التذييل والتكميل (10/78) خالف أ[و حيان المصنف فقال: (وأصل بَيْسَ: بَأْسَ، أبدلت من الهمزة ياء على غير قياس).

(4) شرح التسهيل (3/7).

(5) التذييل والتكميل (10/80)، وتوضيح المقاصد (3/904).

(6) في التذييل والتكميل (10/83) (ورُدَّ عليه بأنّهم لو ركّبوا لَبَنَوْا الآخر على الفتح كخمسةَ عشرَ، ولأنّهم لم يلزموا به طريقة واحدة، ألا تراه يكون بالمضاف وبـ "من" و"ما"، وبالنكرة على مذهب مَنْ أجاز ذلك، فقد تصرّف، ولم يُسمع مثله في حبّذا، وبأنّ التاء تلحق لتأنيث الفاعل، وكل ذلك لا يدل على التركيب).

ومثال ما عُرّف بأل: ﴿ نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ [سورة الأنفال: 40].

ومثال ما أُضيف إلى ذي أل مباشراً: ﴿ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [سورة النحل: 30].

ومثاله بواسطة قول الشاعر[1]: [من الطويل]

فَنِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مُكَذَّبٍ زُهَيرٌ حُسامٌ مُفْرَدٌ من حَمائلِ[2]

ولم يتعرض المصنّف هنا لأل هذه، وفيها خلاف[3]: وذهب الجمهور إلى أنها جنسيّة، واختلف هؤلاء: فقيل: جنسيّة حقيقيّة، فإذا قلت: نِعمَ الرجلُ زيدٌ[4]، فالرجلُ عامٌّ، والجنس كلّه هو الممدوح، وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنّه فرد من أفراده، واستدل له بوجهين[5]:

أحدهما: التزام أل/ [أ-203] في فاعلهما، أو فيما أضيف إليه، ولو لم تكن للجنس، لكان فاعلهما كلّ اسم.

والثاني: قول العرب في فصيح كلامها: نِعمَ المرأةُ هندٌ، بحذف التاء؛ لأنّ الجنس مذكّر.

واختلف القائلون بأنّها للجنس حقيقة في تقرير ذلك، فقيل: لما كان الغرض عموم المدح واستغراقه في الثبوت للممدوح المخصوص، وكان الأبلغ في إثبات الشيء أن يجعل للنوع الذي الممدوح منهم حتّى لا يكون طارئاً عليه، ويحسب أنّه يزول ويرتفع عدلوا إلى مدح الجنس، فكأنّك قلت: زيدٌ نِعمَ جنسُه وقومُه، أي: ثبت لهم الوصف الجميل والصلاح، وما ثَبتَ للجنس ثَبتَ لأفراده، فَتَثْبُتْ للممدوح تلك الفضيلة، ولا تكون إلّا بالاستغراق في واحدٍ واحدٍ، وهذا تأويل سيبويه؛ ولذلك قال[6]: (لأنّك تريد أن تجعله من أُمّةٍ كلُّهم صالحٌ). وردّ هذا بوجهين[7]:

---

(1) هو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، ديوانه (83).

(2) شرح التسهيل (9/3)، وشرح الكافية الشافية (1105/2)، وابن الناظم (335)، والتذييل والتكميل (84/10)، وتوضيح المقاصد (904/3)، وأوضح المسالك (272/3)، والمساعد (125/2)، والمقاصد النحوية (1505/4)، وشرح الأشموني (371/2)، والهمع (19/3)، والخزانة (72/2)، والدرر (269/2)، زهير: هو زهير بن جعدة المخزومي، وأمّه عاتكة بنت عبد المطلب.

(3) الخلاف في التذييل والتكميل (84/10-88)، وتوضيح المقاصد (909/3)، والمساعد (126/2)، وشرح ابن عقيل (161/3)، وشرح الأشموني (372/2-373)، وحاشية الصبان (42/3-43).

(4) في شرح الكافية للرضي (240/4) (واعلم أنّ اللام في نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، ليست للاستغراق الجنسي، كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه؛ لأنّ علامة المعرف باللام الجنسية صحة إضافة "كل" إليه، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ [سورة العصر: 2]... وليست اللام للإشارة إلى ما في الذهن...). انتهى مختصراً.

(5) شرح الجمل لابن عصفور (64/2-65).

(6) الكتاب (177/2).

(7) التذييل والتكميل (86/10).

أحدهما: أنّه يؤدي إلى جعل المقصود بالمدح تبعاً لهم فلا يكون مدحاً له بخصوصه لوقوع الشركة فيه.

والثاني: أنّه يؤدي إلى التناقض بمدح الجنس وذمّه في: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمرو، وقيل: لما أراد المبالغة عدّوا المدح إلى جنس المقصود بسببه، فكأنّه قيل: زيد يمدح جنسه لأجله، فتُرك هذا للعلم به.

ورُدَّ[1] بأنّه إنْ كان المعنى على هذا اللفظ؛ لصُرِّح بالسبب في بعض المواضع.

وذهب قوم[2]: إلى أنّها جنسيّة مجازاً، فإذا قلت: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، فزيدٌ جعلته جميع الجنس مبالغة، ولم تقصد غير مدح زيد.

وكأنّك قلت: نِعْم زيد الذي هو جنس الرجال، كقولهم: (أطعمنا شاةً كلّ شاة)[3]، فيكون من باب قوله[4]: **[من السريع]**

وليسَ على اللّهِ بمستنكرٍ أنْ يجمعَ العالَمَ في واحدِ[5]

قيل[6]: وهذا لا ينكر في المعاني، ولكن لم ترد العرب هذا إلّا بألفاظ تنصّ عليها، وموضعنا هذا ليس فيه من التنصيص على هذا المعنى قليل ولا كثير، وهو حال لا يعوّل عليه.

وذهب بعض النحويين[7] إلى أنَّ (أل) في: نِعمَ الرجلُ وزيدٌ ونحوه عهديّة، ثمّ اختلف هؤلاء على قولَين:

أحدهما[8]: أنَّ المعهود ذهنيّ لا خارجي، كما تقول: اشترِ اللحمَ، ولا تريد الجنس، ولا معهوداً معهوداً تقدّم قبل، وإنّما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الإبهام أولاً، فيقع في النفس منه موقع ليس كما وقع من أول الأمر، ثمّ يفسّر بعد ذلك، فإنّ الشيء إذا كان أُبهم أولاً ثمّ فُسِّر كان أوقعَ في النفس من وقوعه مفسّراً أولاً.

---

(1) التذييل والتكميل (87/10).

(2) شرح الجمل لابن عصفور (64/2)، والمقرب (67/1).

(3) شرح التسهيل (258/1)، وفي الكتاب (116/2) برواية (أكلتُ شاةً كلّ شاة).

(4) هو أبو نواس. ديوانه (262)، وقد نسبه ابن عصفور في شرح الجمل له (69/2) للمتنبي، وليس في ديوانه.

(5) الشاهد في: زهر الآداب (1033/2)، ودلائل الإعجاز (196-424)، وشرح الجزوليةللابذي (483/2)، والتذييل والتكميل (90/10)، وشرح قطر الندى (136)، وشرح التصريح (181/1). وفيه رواية: (وليس لله بمستنكر) بدل (وليس على الله).

(6) التذييل والتكميل (91/10).

(7) الارتشاف (2043/4)، وتوضيح المقاصد (909/3).

(8) شرح الكافية للرضي (236/3)، والارتشاف (2043/4).

والثاني[1]: أنّه للعهد في الشخص الممدوح، كأنّك قلت: زيدٌ نعمَ هو؛ وإلى هذا ذهب أبو منصور الجواليقي[2] من أهل بغداد، وأبو إسحاق بن ملكون[3] من المغاربة.

قال بعضهم[4]: وممّا يُسَنّي هذا؛ بل يُنزّل منزلة البرهان على أنَّ المقصود بالاسم المعرّف بأل ذات المخصوص بالمدح أو الذمّ كونه يتثنّى بتثنيته، ويجمع بجمعه، ويفرد لإفراده، ولو كان عبارة عن الجنس – كما زعموا – لم يسمع ذلك.وهو وارد على مَنْ جعلها للاستغراق. وأمّا مَنْ جعلها للجنس مجازاً فاعتذر عن ذلك بأنْ قال: وجه التثنية على هذا أنّ كلّ واحد من الشخصين كأنّه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثُنّيا، كأنّك قلت: الزيدان نعم الرجلان اللذان، كلّ واحد منهما جنس. وأجاب بعضهم عن التثنية والجمع على القول بالاستغراق بأنّ المعنى أنّ هذا المخصوص يفضل إفراد هذا الجنس إذا ميّزوا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً.

وزعم بعضهم أنّ الجنس قد جاء مثنّى في قوله[5]: **[من الوافر]**

فإنَّ النارَ بالعُودَينِ تُذْكَى وإنّ الحربَ أولها الكلامُ[6]

ص: وقد تقومُ مقام/ [ب–203] ذي الألف واللام (ما) معرفةً تامّةً، وفاقاً لسيبويه والكسائي، لا موصولةً خلافاً للفرّاء والفارسيّ، وليست نكرةً مميّزةً خلافاً للزمخشريّ والفارسيّ في أحد قوليه.

ش: (ما) في نحو: "نِعمَ ما صنعت"، عند سيبويه[7] والكسائي[8] فاعل بمنزلة ذي الألف واللام، وهي معرفةٌ تامّة، أي: غير مفتقرة إلى صلة، وهي عند الفرّاء[9] وأبي علي الفارسيّ[10] فاعلةٌ موصولةٌ يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص.

---

(1) توضيح المقاصد (909/2)، والمساعد (126/2).

(2) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر، النحويّ اللغوي. صنّف: شرح أدب الكاتب، وما تَلْحن فيه العامة، وتتمة درة الغواص، وغير ذلك. ت (465هـ). ترجمته في البغية (308/2)، ورأيه في: الارتشاف (2043/4)، والمساعد (126/2).

(3) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرميّ الإشبيليّ، أبو إسحاق، ألفّ: شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصميرى، وغير ذلك. ت (584)هـ. ترجمته في البغية (431/1)، ورأيه في: الارتشاف (2043/4)، ومنهج السالك (399)، والمساعد (126/2).

(4) التذييل والتكميل (92/10)، والارتشاف (2043/4).

(5) هو نصر بن سيار، عيون الأخبار (128/1).

(6) الشاهد في البغال للجاحظ (58)، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار (538)، والبحر المحيط (485/5)، والتذييل والتكميل (88/10)، والدر المصون (236/7)، ونفح الطيب (285/6).

(7) الكتاب (73/1)، وشرحه للسيرافي (359/1).

(8) معاني القرآن للفراء (57/1).

(9) معاني القرآن له (57/1).

(10) المسائل البغداديات (251–254)، والمسائل الشيرازيات (487–488).

قال في الشرح: ((وأجاز الفرّاء[1] أنْ تُركّب (نعم) مع (ما) تركيب (حبّ) مع (ذا)؛ فيليهما مرفوع بهما كقول العرب[2]: "بِئْسَما تزويجٌ ولا مهرَ".

قال: والصحيح: جعل (ما) فاعلة ب(بئس)، وكونهما خبر: تزويجٌ ولا مهرَ، والتقدير: بئس التزويجُ تزويجٌ مع انتفاء المهر. وجعل الزمخشريّ[3] والفارسيّ[4] في أحد قوليه (ما) نكرةً مميزةً))[5].

قال المصنّف: (وربّما اعتقد مَنْ لا يعرف أنّ هذا مذهب سيبويه)[6].

قال ابن خروف: (وتكون ما تامّة معرفة بغير صلة نحو: (دققّته دقّاً نعمّا)[7].

قال سيبويه[8]: أي: نعم الدقّ ونعمّا هي، أن نعم الشيء إبداؤها، ونعمّا صنعت وبئسما فعلت، أي: نعم الشيء شيء صنعت. هذا كلام ابن خروف معتمداً على كلام سيبويه، وسبقه إلى ذلك السيرافي[9]. وجعل نظيره قول العرب[10]: (إنّي مما أن أصنع)، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام أنّ من الأمر صنعي كذا وكذا، فالياء اسم إنّ، وصنعي مبتدأ، ومن الأمر خبر صنعي، والجملة في موضع خبر إنّ، هذا كلام السيرافي[11]، وهو موافق لكلام سيبويه، فإنّه قال: ((ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إنّي مما أن أصنع. أي: من الأمر أن أصنع فجعلوا (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك: (غسلته غسلاً نعمّا)[12] أي: نعم الغسل، فقدّر ما بالأمر وبالغسل، ولم يقدّر بأمرٍ ولا بغسلٍ، فعُلِمَ أنّها عنده معرفة))[13].

قال المصنّف[14]: ويقوّي تعريف (ما) بعد نعم كثرة الاقتصار عليها في: (غسلته غسلاً نعمّا)[1]، والفكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها إلاّ في نادر من القول، كقول الراجز:

---

(1) معاني القرآن له (57/1-58).
(2) معاني القرآن للفراء (58/1)، وتهذيب اللغة (109/13).
(3) المفصل (273-274)، وشرحه لابن يعيش (134/7).
(4) الحجة (399/2)، والمسائل الشيرازيات (389)، والمسائل البغداديات (252-253).
(5) شرح التسهيل (9/3).
(6) شرح التسهيل (12/3).
(7) المقتضب (175/4).
(8) الكتاب (73/1).
(9) شرح الكتاب له (357/1).
(10) الكتاب (73/1).
(11) شرح الكتاب له (357/1-358-359).
(12) الكتاب (73/1).
(13) شرح التسهيل (12/3).
(14) شرح التسهيل (13/3).

تقولُ عِرْسِي وَهي لي في عَوْمَرَهْ بِئْسَ امرأً وإنّني بئسَ المَرَهْ[2]

قيل[3]: وليس بنادر لقوله: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ (سورة الكهف:50)

قال: ((ويقوّي – أيضاً – فاعلية (ما) المذكورة وأنّها ليست تمييزاً: أنَّ التمييز إنّما يُجاء به لتعيين جنس المميّز، و(ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام فلا تكون تمييزاً، وتقوّي تعريف (ما) في نحو: (إنّي ممّا أنْ أصنع)[4] كونها مجرورة بحرف مخبر به، وما كان كذلك؛ فلا يكون بالاستقراء إلاّ معرفة، أو نكرة موصوفة؛ و(ما) المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة، وإلّا لزم ثبوت ما لا نظير له))[5] انتهى.

وذكر – أيضاً – أنّ التمييز في هذا الباب وغيره لابُدَّ أن يكون قابلاً لأل، وهذا معلوم بالاستقراء.

وقد نصّ ابن عصفور[6] وغيره[7] على أنّه لا يميّز بالأسماء المتوغّلة في البناء، ولا بالأسماء المتوغّلة في الإبهام؛ كشيء ومثل، ولا اسم أُدخل في الإبهام والبناء من ما.

وتلخيص القول فيما بعد (نعم) و(بئس) أنّه إنْ جاء بعدهما اسمٌ نحو: (نعمّا زيدٌ)، و(بئسما تزويجٌ ولا مهرَ)؛ ففيها ثلاثة مذاهب[8]:

الأول[9]: أنّ (ما) نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعد (ما) هو المخصوص. قال بعضُهم: وهو مذهبُ البصريين، وهذا النقل ليس على عمومه.

الثاني[10]: أنّ (ما) معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر قول سيبويه[11] كما سبق، ونقل عن المبرد[12] وابن السراج[13]/ [أ-204] والفارسيّ[14]. وهو أحد قولي الفرّاء[15]، وجزم المصنّف بهذا عن سيبويه، وقال في الكافية[1]:

---

(1) الكتاب (73/1).

(2) الشاهد في: جمهرة اللغة (773)، و المسائل الشيرازيات (488)، وشرح التسهيل (13/3)، والتذييل والتكميل (94/10)، وشرح ابن عقيل (162/3)، ,تمهيد القواعد (2541/5)، والمقاصد النحوية (1526/4)، والأشموني (374/2).

(3) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (94/10).

(4) الكتاب (73/1).

(5) شرح التسهيل (13/3).

(6) شرح الجمل له (72/2).

(7) شرح التسهيل (13/3).

(8) تنظر المذاهب في التذييل والتكميل (94/10-95-96)، والمساعد (126/2-127)، والأشموني (377/2-378).

(9) ابن يعيش (134/7)، وشرح الجمل لابن عصفور (66/2).

(10) في المساعد (126/2) (وجوزه الكسائي والجرمي)، والجنى الداني (337-338).

(11) الكتاب (73/1)، وشرحه للسيرافي (357/1-359).

(12) المقتضب (174/4-175).

(13) الأصول (121/1)، والمساعد (126/2).

(14) المسائل البغداديات (252-253).

(15) معاني القرآن له (57/1-58).

وانْصِب على التمييز (ما) في (نعم ما) و(بئسما) والرفع بَعضُهم نَمَى
لِسيبويْه وادَّعَى التعريفَ مع تَمام (ما) وظاهراً قد اتَّبَع

الثالث: أنّ (ما) تركّبت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل. وَقال به قومٌ منهم الفراء[2].

وإذا جاء بعدهما فعل نحو: (نعم ما صنعت)، فعشرة أقوال[3]:

الأول: أنَّ (ما) فاعل، وهي اسم تام معرفة[4]، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت.

قال المصنّف في الشرح: (إلّا أنّ المحقق من أصحاب سيبويه يجعل التقدير:" نعم الشيء شيء صنعت)[5].

الثاني: أنّ (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف[6].

الثالث: أنّ (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفة لها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزّجّاج[7]، وتبعهما الزمخشريّ[8].

الرابع: أنّها موصولة والفعل صلتها، والمخصوص محذوف، قاله الفارسيّ[9].

الخامس: أنّها موصولة وهي المخصوص، و(ما) أُخرى تمييز محذوف، والأصل: نعم ما ما صنعت، والتقدير: نعم شيئاً الذي صنعته، وهذا قول الفرّاء[10].

السادس: أنّ (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أُخرى موصولة، والفعل صلة لِمَا الموصولة المحذوفة، وهو قول الكسائيّ[11].

---

(1) شرح الكافية الشافية (1105/2).

(2) معاني القرآن له (57/1-58).

(3) الأقول في: شرح التسهيل (12/3-13)، وشرح الكافية للرضي (250/4)، والارتشاف (2044/4-2045)، ومنهج السالك (395)، والتذييل والتكميل (94/10-97)، وتوضيح المقاصد (919/2-920)، والجنى الداني (338-339)، والمساعد (126/2-127)، والأشموني (378/2-379).

(4) هو مذهب معظم النحاة. المساعد (126/5).

(5) شرح التسهيل (12/3).

(6) المساعد (128/2).

(7) في شرح الأشموني (377/2) (وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه، والزمخشري، وكثير من المتأخرين)، والمساعد (127/3).

(8) الكشاف (297/1)، وابن يعيش (134/7)، وشفاء العليل (587/2).

(9) المسائل البغداديات (252)، والمساعد (127/2)، والأشموني (377/2).

(10) معاني القرآن له (57/1)، والأشموني (378/2).

(11) معاني القرآن للفراء (57/1)، والأشموني (377/2).

السابع: أنّه لا حذف هنا، وما مصدرية[1] وتأويله: بئس صنعك، ولا يحسن في الكلام: بئس صنعك، حتّى تقول: بئس الصنيع صنيعك، كما تقول: أظنّ أنْ تقوم، ولا تقول: أظنّ قيامك.

الثامن: أنّ ما فاعلة موصولة، يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، وهو قول الفرّاء والفارسيّ[2] فيما نقله المصنّف، وقد تقدّم.

التاسع: أنّ (ما) كافة[3] ل(نعم)كما كفّت (ما) قلّ، فصارت تدخل على الجملة الفعلية.

العاشر: أنّ (ما) نكرة موصوفة مرفوعة: نقله في الارتشاف[4]، والله تعالى أعلم.

ص: ولا يُؤَكَّدُ فاعلُهما توكيداً معنويّاً باتّفاق.

ش: (لأنَّ القصدَ بالتوكيد المعنويّ رفعُ توهُّمِ إرادة الخصوص بما ظاهرُه العمومُ، أو رفعُ توهُّم المجازُ بما ظاهرُه الحقيقة، وفاعل (نعم) و(بئس) في الغالب بخلاف ذلك؛ لأنَّه قائمٌ مقامَ الجنس إنْ كان ذا جنسٍ، أو مؤوّلٍ بالجامع لأكملِ خصالِ المدح اللائقة بمسمّاه، إن كان فاعل (نعم)، وبالجامعِ لأكمل خصال الذمّ، إنْ كان فاعل بئس، والتوكيدُ المعنويّ منافٍ للقصدين فاتّفق على منعه)[5]. انتهى.

وعلى القول بأنّ أل عهديّة فقد يمكن أن يجوز توكيده توكيداً معنوياً[6] لانتفاء المانع.

قال في الشرح: (وأمّا التوكيدُ اللفظيُّ: فلا يمتنعُ، لَكَ أن تقول: نعمَ الرجلُ الرجلُ زيدٌ)[7]. انتهى.

قيل[8]: (وينبغي ألّا يقدّم على جواز ذلك إلّا بسماع؛ لأنّ باب نعم وبئس له أحكامٌ مغايرة). (أمّا النعتُ فلا ينبغي أن يُمنعَ على الإطلاقِ، بل يمنعُ إذا قُصِدَ به التخصيصُ مع إقامة الفاعل مقامَ الجنس؛ لأنَّ تخصيصه – حينئذٍ – منافٍ لذلك القصد، وأمّا إذا تُؤُوّلَ بالجامع

---

(1) الأشموني (377/2).

(2) المساعد (126/2-127)، وشفاء العليل (587/2).

(3) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة (279/1) (إنّ "ما" دخلت في هذا الموضع فأبطلت عملها)، وشرح الكافية للرضي (250/4).

(4) الارتشاف (2045/4)، والأشموني (377/3).

(5) شرح التسهيل (9/3-10).

(6) في التذييل والتكميل (99/10) (لأنّه لا يراد به الجنس، بل يصير نظير: جاءني رجلٌ فأكرمت الرجل نفسه)، والمساعد (128/2).

(7) شرح التسهيل (10/3).

(8) هذا القول لأبي حيان، التذييل والتكميل (99/10).

لأكمل الخصال، فلا مانع من نعته حينئذٍ؛ لإمكان أن يُنْوَى في النعت ما نُوِيَ في المنعوت، وعلى هذا يحمل قول الشاعر[1]: **[من الكامل]**

نِعْمَ الفتى المرِّي أنتَ إذا هُمُ حَضُروا لدَى الحُجراتِ نارَ الموقِدِ[2]

وحمل ابنُ السَّرّاج[3]، وأبو عليّ مثلَ هذا على البدل، وأبَيَا النعت، ولا حجة لهما)[4]. انتهى. انتهى.

قيل[5]: أمّا منع وصفه فهو قول الجمهور. وقال بعضهم: لا يجوز عند البصريين. انتهى.

وأجاز أبو الفتح في بيت الحماسة وهو[6]: **[من الطويل]**

لعمري وما عمري عليَّ بهيّن لبئس الفتى المدعوّ بالليل حاتمُ/[7]

[ب-204] أن يكون المدعوّ وصفاً للفتى.

قيل: وذلك أن يكون التفضيل إنّما وقع على الفتيان المدعوين بالليل، ولم يرد أنْ يفضله على جمع الفتيان؛ إذْ لو أراد ذلك لما صحّ وصفه؛ لما في ذلك من المناقضة. ومقتضى سكوت المصنّف عن البدل والعطف جوازهما[8].

قيل[9]: وينبغي ألّا يجوز منهما إلاّ مباشرة نعم وبئس.

ص: وقدْ يُنَكَّرُ مفرداً أو مضافاً.

ش: حكى الأخفش[10]: أنَّ ناساً من العرب يرفعون ب(نعم) النكرة مفردةً ومضافةً، فيقال على هذا: نعم امرؤٌ زيدٌ، ونعم صاحبُ قومٍ عمرٌو. ووافق[1]الأخفشَ في كون الفاعل نكرةمضاف، وإلى هذا ونحوه أشار بقوله: (وفاعلهما في الغالب).

---

(1) هو زهير بن أبي سلمى، شرح ديوانه للأعلم الشنتمري (233).

(2) الشاهد في: الأصول (120/1)، والتبصرة والتذكرة (278/1)، وشرح التسهيل (10/3)، وشرح الكافية للرضي (253/4)، وتوضيح المقاصد (911/3)، والمساعد (128/2)، ومغني اللبيب (249/6)، والمقاصد النحوية (1520/4)، والأشموني (373/2)، والخزانة (404/9-407-408)، وحاشية الصبان (44/3).

(3) قال ابن السراج في الأصول (120/1) (ولا يجوز توكيد المرفوع بـ "نعم". قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نعم الفتى المُرّيُّ أنتَ إذا هُمُ... وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت، فكأنّه قال: نعم المري أنت)، ويراجع منهج ابن السراج في المغني (249/6)، وذكر البغدادي في الخزانة (405/9) أنّ الفارسي نقل في تذكرته كلام ابن السراج في أصوله وأقرّه.

(4) شرح التسهيل (10/3).

(5) الأشموني (373/2)، والخزانة (407/9).

(6) يزيد ين قُنَافة، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (1023).

(7) توضيح المقاصد (910/3)، والمقاصد النحوية (1510/4)، والأشموني (373/2)، والهمع (21/3)، والخزانة (405/9-407)، وحاشية الصبان (44/3)، والدرر (271/2).

(8)(9)توضيح المقاصد (911/3)، والأشموني (373/2).

(10) ابن يعيش (131/7)، وشرح التسهيل (10/3)، وشرح عمدة الحافظ (788-789)، والكافية الشافية (1108/2).

ونُقل إجازة كونه مضافاً إلى نكرة عن الكوفيين[2] وابن السّراج، ومنع ذلك عامة النحويين إلّا في الضرورة كقوله[3]: **[من البسيط]**

فنعم صاحبُ قومٍ لا سِلاحَ لهمْ وصاحبُ الركبِ عُثمانُ بنُ عفَّانا[4]

وقد كان يمكن تأويل هذا البيت ونحوه على حذف التمييز لولا أنَّ الأخفش حكى[5] أنّ ذلك لغة للعرب.

وزعم صاحب البسيط أنّه لم يرد نكرة غير مضافة، وليس كما زعم[6]؛ بل ورد ولكنّه أقل من المضافة، ومنه قوله[7]: **[من الوافر]**

وسلمى أكمَلُ الثَّقلين حُسْنًا وفي أثوابِها قَمَرٌ وريمُ
نِيافُ القُرْطِ غرّاءُ الثنايا ورِئْدٌ للنِّساءِ ونِعْمَ نِيمُ[8]

وأجاز بعض النحويين[9] أنْ يكون فاعل نعم وبئس مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام، فأجاز القوم: نعم صاحبهم أنت، وأنشد[10]: **[من الطويل]**

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابُها[11]

قال بعضهم[12]: والصحيح المنع، وهذا ممّا يحفظ ولا يقاس عليه.

---

(1) وافقه الفراء، معاني القرآن له (57/1)، وشرح عمدة الحافظ (788-789)، والأشموني (371/2).

(2) الكافية الشافية (1108/2)، والأشموني (371/2).

(3) نسبه أبو علي الفارسي في البصريات (599-640) لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، ومنهم من نسبه لأوس بن مفراء، وهو لكثير بن عبد الله النهشلي. شرح الجمل لابن خروف (594/2).

(4) الشاهد في: الإيضاح (111)، والبديع لابن الأثير (492/2)، و ابن يعيش (131/7)، والتوطئة (272)، والمقرب (66/1)، وشرح الجزولية للأُبذي (471/2)، وشرح الكافية للرضي (253/4)، ومنهج السالك (391)، وتوضيح المقاصد (906/3)، والمقاصد النحوية (1516/4)، والأشموني (371/2)، والهمع (24/3)، والخزانة (415/9-417)، وحاشية الصبان (41/3)، والدرر (277/2).

(5) إيضاح شواهد الإيضاح (121/1)، وشرح الجزولية للأبذي (473/2).

(6) التذييل والتكميل (104/10).

(7) تأبّط شرّاً، ديوانه (202).

(8) المحكم (526/10)، وشرح التسهيل (10/3)، وشرح عمدة الحافظ (789)، والتذييل والتكميل (102/10)، ومنهج السالك (392)، وتوضيح المقاصد (906/3)، وتمهيد القواعد (2537/5)، والخزانة (416/9)، والدرر (278/2). وبرواية (تعرض للشباب ونِعم نِيمُ) في اللسان (4585/6) النون. ورواية الديوان (وريداء الشباب ونعم خيم)، ولم أجد إلاّ البيت الثاني.

(9) التذييل والتكميل (105/10)، والخزانة (416/9).

(10) لم أقف له على تتمة.

(11) الشاهد في: التذييل والتكميل (105/10)، والارتشاف (2048/4)، وتوضيح المقاصد (905/3)، والمقاصد النحوية (1511/4)، والأشموني (371/2)، والهمع (20/3)، , الخزانة (416/9)، وحاشية الصبان (40/3)، والدرر (271/2).

(12) التوطئة (272)، والأشموني (371/2).

ص: ويُضمَرُ ممنوعَ الإتباع مُفسَّراً بتمييزٍ مؤخَّرٍ مطابقٍ قابلِ (أل) لازمٍ غالباً.

ش: الضمير المجعول فاعلاً[1] في هذا الباب شبيه بضمير الشأن في أنّه قصد إبهامه تعظيماً لمعناه فاستويا لذلك في عدم الإتباع بتوكيد أو غيره[2].

وأمّا ما رُوِيَ من نحو: (نعم هم قوماً أنتم)[3] فشاذّ لا يُعرّج عليه، و(هم) تأكيد للضمير المستكن في (نعم).

وقوله: (مفسراً بتمييز[4] مؤخّر)[5] يعني: عن نعم وبئس فلا يجوز أنْ يتقدّم عليهما[6]، وأمّا وأمّا تأخيره عن المخصوص فسيأتي الكلام عليه.

وقوله: (مطابق) يعني للمخصوص؛ فتقول: نعم رجلاً زيد، ونعمَ رجلَين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، وكذلك في التأنيث فتقول: نعمت امرأة هند، ونعمت امرأتين الهندان، ونعمت نساء الهندات، هذا تمثيل المصنّف في الشرح[7]، وفيه نصّ على لحوق تاء التأنيث إذا كان المضمر مؤنّثاً وفسّرته بمؤنّث.

ونصّ ابن أبي الربيع[8] على أنّها لا تلحق. قال: (وإنّما يُقال: نعم امرأة هند، استغنوا بتأنيث المفسر)[9]. انتهى.

وعلى هذا فيكون (فبها ونعمت) على سبيل الشذوذ. ونصّ خطاب الماردِيُّ على جعله إلحاق العلامة وعدم إلحاقها[10].

وقوله: (قابل أل) يشمل المفرد؛ نحو: (نعم رجلاً زيدٌ)، والمضاف، نحو: (نعم غلامُ سفرٍ عمرو)، والموصوف، نحو: (نعم رجلاً شجاعاً زيدٌ).

واحترز بقوله: (ممّا يقبل أل) نحو: (مثل)، و(أي)، و(غير)، و(أفعل من)، فلا يجوز التمييز بشيء منها.

---

(1) أحكام الضمير في الأشموني (374/2).

(2) في التذييل والتكميل (109/10) (فلا يجوز أنْ يؤكّد بضمير، نحو: نعم هو رجلاً زيدٌ، ولا بغيره، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه..).

(3) الأصول (120/1)، والتذييل والتكميل (109/10-110)، والمساعد (129/2)، والأشموني (374/2).

(4) في المساعد (129/2) (هو قول سيبويه وغيره من البصريين، والفراء من الكوفيين، وذهب الكسائي إلى أنّه حال).

(5) الأشموني (375/2).

(6) لا يجوز: رجلاً نعم زيد، ولا رجلاً بئس عمرُو.

(7) شرح التسهيل (11/3-12).

(8) هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبد الله الإمام. أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشيّ الأمويّ العثمانيّ الإشبيلي. صنّف: شرح الإيضاح، والملخص، وشرح سيبويه، وشرح الجمل، وغير ذلك. ت (688)هـ، ترجمته في البغية (125/2).

(9) التذييل والتكميل (114/10)، والارتشاف (1050/4)، والأشموني (374/2).

(10) في التذييل والتكميل (114/10) ، والأشموني (374/2).

قال المصنّف: (لأنّه خلف عن فاعل مقرون بالألف واللام فاشترط صلاحيته لهما)[1].

قال: (ونبّهت على أنَّ مميّزه لا يكون إلاّ صالحاً للألف واللام مع أنّ كلّ مميّز لا يكون إلّا كذلك بالاستقراء؛ لأنّ أبا عليّ[2] والزمخشريّ[3] يجيزان التمييز في هذا الباب بـ (ما)).

(وقلت غالباً بعد التقييد بلازم[4] احترازاً في حذف المميّز في قوله صلى الله عليه وسلم[5]: "مَنْ توضّأ يوم الجمعة فبها ونِعمتْ" أي: فبالسنُّة، ونعِمتْ السنُّةُ سُنَّةً[6]، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير، وحذف المميّز للعلم/ به)[7]. انتهى. **[أ-205]**

وممّن أجاز حذف التمييز لفهم المعنى ابن عصفور[8].

وقال في البسيط[9]: (لا يجوز حذف التمييز من المضمر فاعله – لأنّه منه – إلّا بعوض، كالتاء في نِعْمَتْ، وقيل: يجوز؛ لأنّه تمييز فيجوز حذفه). انتهى.

وقد نصّ سيبويه[10] على وجوب ذكر هذا التمييز ولزومه. وصحّح بعضهم[11] أنّه لا يجوز حذفه وإنْ فهم المعنى. ونصّ بعض المغاربة[12] على شذوذ قولهم: إنْ فعلت كذا فبها ونعمتْ.

تنبيهات:

الأول[13]: ينبغي أن يجعل قول المصنّف: (ويضمر) ابتداء كلام لا معطوفاً على قوله: (وقد ينكّر مفرداً أو مضافاً)؛ لأنّ هذا ليس بقليل كذاك؛ بل هو كالمجمع عليه عند البصريّين.

---

(1) شرح التسهيل (13/3).

(2) الحجة (399/2)، والشيرازيات (489)، والبغداديات (252-253).

(3) المفصل (273-274)، وشرحه لابن يعيش (134/7).

(4) رَدَّ أبو حيان في التذييل (112/10) (ولفظ "لازم" و"غالباً" متنافيان؛ لأنَّ اللزوم يدل على الوجوب، والغلبة تدل على الجواز، فتنافيَا، وكان الأولى أنْ يقول: مذكورٍ غالباً، أو: مُثبتٍ غالباً).

(5) السنن الكبرى للنسائي (فضل الغسل) (267/2-268). وسنن الترمذي (131) الحديث (497).

(6) في التذييل والتكميل (112/10) (وتقديره: "ونعمت السنّةُ سنّةً" ليس بجيد؛ لأنّه قدّم في التقدير المخصوص على التمييز، وصحة التقدير: ونِعمتْ سُنَّةً السُنّةُ).وقد اختلف في تخريجه: خرّجه ابن عصفور في: شرح الجمل (67/2) (فقوله: فبها، أي فبالرخصة أخذ، قوله: ونعمت، أي نعمت رخصةُ الوضوءِ. فحذف التمييز وهو رخصة واسم الممدوح وهو الوضوء لفهم المعنى). والمقرب (66/1-67).

(7) شرح التسهيل (13/3-14).

(8) المقرب (66/1-67).

(9) التذييل والتكميل (112/10).

(10) الكتاب (176/2) قال (ولا يجوز لَكَ أن تقول: نِعْمَ، ولا: رُبَّهُ، وتسكت؛ لأنّهم إنّما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنّما هو إضمار مقدّم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز السكوت عليه زيدٌ ضربته، إنّما أضمر بعدما ذكر الاسمَ مظهراً، فالذي تقدّم من الإضمار لازمٌ له التفسيرُ حتّى يبيّنه).

(11) الرأي لأبي حيان: التذييل والتكميل (113/10).

(12) التذييل والتكميل (113/10)، والمساعد (130/2).

(13) التذييل والتكميل (106/10).

الثاني: ما ذُكِرَ من أنّ فاعل (نعم) و(بئس) مضمر فيهما هو مذهب معظم النحويين[1]، وذهب الكسائي والفراء[2] إلى أنّ الفاعل هو زيد في: نعم رجلاً زيد، والنكرة المنصوبة حال عند الكَسَائي، وتمييز منقول عند الفرّاء[3]، ويقبح عنده تأخيره عن زيد، وأجاز الكسائي تأخيره عنه.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور[4] لقولهم: نعم رجلاً أنت، وبئس رجلاً هو. فلو كان الضمير فاعلاً لاتّصل بالفعل، ولقولهم: نعم رجلاً كان زيد[5]، فيعملون فيه نواسخ الابتداء.

ونسب صاحب البسيط[6]إلى الكوفيين أنّ انتصاب رجلاً هو على التفسير للممدوح ولا يحتاجون إلى تقدير فاعل، فكأنّك قلت: زيد الممدوح رجلاً، كما تقول: امتلأ الإناء ماءً، والإناء ممتلئ ماء.

وذهب ابن الطراوة[7] إلى أنّه لا إضمار في الفعل، وأنّ الفاعل محذوف؛ لأنّه لا يبرز في التثنية التثنية والجمع.

الثالث: اختلف القائلون بالإضمار، هل المضمر جنس أو شخص؟ على الاختلاف في الظاهر إلّا أنّ بعض من ذهب في الظاهر إلى أنّه جنس؛ قال في الضمير: هو شخص؛ لأنّ المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلاّ شخصاً. ذكره صاحب البسيط وغيره[8].

وأورد على القائل بأنّه جنس أنّه يُفسَّر بالمثنى والمجموع[9]، وأجاب مَنْ قال بأنّه على الجنس مجازاً بما أجاب به في تثنية الظاهر قال: فكأنّك أضمرت نوعين ثم فسّرت.

---

(1) أي: سيبويه وغيره، الكتاب (177/2-178)، والمقتضب (141/2-144)، والأصول (114/1-144)، وشرح الكتاب للسيرافي (6/3-7)، والتعليقة للفارسي (323/1-324)، والخصائص (395/1-396).

(2) رأي الكسائي والفراء في: التذييل والتكميل (106/10-107)، وتوضيح المقاصد (913/3)، والمساعد (129/2-131-132)، والأشموني (375/2-376).

(3) في توضيح المقاصد (913/3) (والأصل في قولك "نعم رجلاً زيدٌ" "نعم الرجلُ زيدٌ" ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: "نعم رجلاً زيدٌ" ويقبح عنده تأخيره؛ لأنّه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته).

(4) التذييل والتكميل (107/10)، وتوضيح المقاصد (914/3)، والمساعد (131/2-132)، والأشموني (376/3).

(5) الأصول (118/1).

(6) التذييل والتكميل (107/10)، والارتشاف (2048/4).

(7) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين، له آراء تفرّد بها خالف بها جمهور النحاة، ألّفَ: الترشيح في النحو وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه. ت (528)هـ. ترجمته في البغية (603/1)، ورأيه في: التذييل والتكميل (107/10)، والارتشاف (2048/4).

(8) التذييل والتكميل (107/10)، والأشموني (374/2-375).

(9) التذييل والتكميل (109/10).

وأجاب القائلون بالاستغراق بأنّ التثنية هي على نحو: هما خيرُ اثنين في الناس[1]، فيُضمر على ما أظهر. واحتجوا عليه أنّه جنس بأنّه لا يثنّى ولا يجمع[2]، وأجيب أنّه كالمثل فلذلك لم يبرز في تثنية ولا جمع.

ص: قد يَرِدُ تمييزٌ بعدَ الفاعلِ الظاهرِ مؤكّداً وفاقاً للمبرّد والفارسيّ.

ش: منع سيبويه[3] الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، وأجاز ذلك أبو العباس المبرّد[4] والفارسيّ[5].

والفارسيّ[5].

قال المصنّف[6]: وهو الصحيح. انتهى.

وبالجواز قال ابن السّرّاج[7]، وفصّل بعضهم[8] فقال: إنْ أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو: نعم الرجل رجلاً فارساً زيد، وإلاّ فلا.

قال المصنّف[9]: والحامل لسيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسبوقاً لرفع الإبهام، والإبهام إذا ظهر الفاعل زائل فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً، ومثل هذا جائز بلا خلاف. انتهى.

وما ذكره من أنّ الحامل لسيبويه ما ذَكره، ليس هو في كتاب سيبويه[10]؛ وفرقٌ بين: (نعم الرجل رجلاً زيد)، (وله من الدراهم عشرون درهماً)، ونحوه؛ بأنّ عشرين وأمثالها محتاجة إلى التمييز

---

(1) في الكتاب (1/205-206) (التقدير: أي هما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين)، وفي الحلبيات (68) المعنى (إذا كان الناس اثنين اثنين، فهذان أفضلهم).

(2) التذييل والتكميل (10/109).

(3) الكتاب (2/175-176) قال: (فالذي تقدّم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتّى يبيّنه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهراً). منع ذلك أيضاً السيرافي وابن جني وابن عصفور، شرح الكتاب للسيرافي (3/5)، والخصائص (1/83-395-396)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/71).

(4) المقتضب (2/148) قال: (واعلم أنّك إذا قلت: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، فقولك "رجلاً" توكيد؛ لأنّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنّما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً. إنّما ذكرت الدرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتجْ إليه). وممن أجاز ذلك الزمخشري، المفصل (273)، وشرحه لابن يعيش (7/132)، وفي المغني (5/421) (وأمّا إجازة المبرد ومَنْ وافقه من "نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ" فمردودٌ؛ لأنّه لا يحتاج إلى تمييز مفسّر؛ لأنّ الفاعل ظاهر، ولا يأتي التمييز المفسر إلّا إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً، أو ظاهراً مبهماً، وهذا مذهب سيبويه).

(5) الإيضاح (113-114) قال: (وتقول: نعم الرجلُ رجلاً زيد، فإنْ لم تذكر رجلاً جاز، وإنْ ذكرته فتأكيد).

(6) شرح التسهيل (3/14-15) قال: (وأجاز ذلك أبو العباس، وقوله في هذا هو الصحيح).

(7) الأصول (1/117).

(8) قال ابن عصفور في المقرب (1/68) (ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلاّ إذا أفاد التمييز معنًى زائداً على الفاعل).

(9) شرح التسهيل (3/15)

(10) التذييل والتكميل (10/117-118)، وتمهيد القواعد (5/2559).

في الأصل، بخلاف (نعم الرجلُ زيدٌ)، والتمييز مبناه على التبيين، ثمّ يعرض له في بعض المواضع أنْ يقرن بالكلام ما يغني عنه فيصير مؤكّداً.

وقدْ تأوّل الفارسيّ[1] كلام سيبويه على أنّ معناه لا يكون الفاعل ظاهراً حيث يلزم التمييز، بل الفاعل في حالة لزوم/ [ب-205] التمييز مضمر لا غير، وأمّا مع الظاهر فلا يكون لازماً. وفيه بعد[2].

بعد[2].

واستدلَّ المصنّف[3] على الجواز بالقياس والسماع، أمّا القياس فقال بعد التمثيل: بـ (لَهُ من الدراهم عشرون درهماً)، وبقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [سورة التوبة: 36]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [سورة الأعراف: 155]، وقوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [سورة الأعراف: 142]، وقوله تعالى: ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [سورة البقرة: 74].

فكما حكم بالجواز في مثل هذا، وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في نحو: نعم الرجل رجلاً، ولا يمنع؛ لأنَّ تخصيصه بالمنع كحكم بلا دليل هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته.انتهى.

وقدْ تقدّم ما فرّق به بين ما ذكرته من التمثيل[4]، وبين نعم الرجل.

قال: (ومِنْ ورود التمييز للتوكيد؛ لا لرفع الإبهام قول أبي طالب[5]: [من الكامل]

ولقدْ علمتُ بأنَّ دينَ محمدٍ من خيرِ أديانِ البريَّةِ دِينا[6]

وقول الآخر[7]: [من المتقارب]

فأمّا التي خيرُها يُرتَجى فأجودُ جُوداً منَ اللَّافظَهْ[1]

---

(1) التعليقة (1/319-320).

(2) التذييل والتكميل (10/117).

(3) شرح التسهيل (3/15).

(4) التذييل والتكميل (10/108-109).

(5) ديوانه ص(185)، وهو برواية (**وعرضتَ ديناً قد علمت بأنه من خير أديان البرية دينا**).

(6) الشاهد في: تهذيب اللغة (10/194) (كفر)، شرح التسهيل (3/15)، وشرح عمدة الحافظ (788)، وشرح الكافية الشافية (2/1107)، وشرح ابن الناظم (336)، واللسان (5/3898) (كفر)، والتذييل والتكميل (10/116)، ومنهج السالك (393)، وتوضيح المقاصد (3/914)، وتمهيد القواعد (5/2545)، والمقاصد النحوية (4/1509)، وشرح الأشموني (2/376)، والخزانة (9/397)، وحاشية الصبان على الأشموني (3/49).

(7) هو طرفة بن العبد. ديوانه (170).

انتهى)[2].

ولا يأتي ذلك الفرق هنا[3]. وأمّا السماع فقول جرير[4]: **[من البسيط]**

والتَّغلبِيُّونَ نِعمَ الفحلُ فَحلُهمُ فَحلاً وأُمُّهمُ زَلّاء مِنْطِيقُ[5]

وقول جرير أيضاً قال المصنّف[6] عليه الأظهر الأبعد من التكلّف[7]: **[من الوافر]**

تَزوَّدْ مِثلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زاداً[8]

وأنشد غير المصنّف: **[من المتقارب]**

نِعمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذلَتْ رَدَّ التَّحيَّةِ نُطْقاً أو بإيماءِ[9]

---

(1) الشاهد في: مقاييس اللغة (259/5)، وشرح التسهيل (15/3)، والتذييل والتكميل (116/10)، وتمهيد القواعد (2545/5)، والأشباه والنظائر (17/7-18)، وزهر الأكم في الأمثال (52/2)، وتاج العروس (254/20)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (172/4).

(2) شرح التسهيل (15/3).

(3) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (117/10).

(4) ديوانه بشرح ابن حبيب (192/1).

(5) الشاهد في: المقرب (68/1)، وشرح التسهيل (15/3)، وشرح عمدة الحافظ (787)، والكافية الشافية (1107/2)، وابن الناظم (336)، واللسان (4463/6) (نطق)، والتذييل والتكميل (115/10)، ومنهج السالك (393)، وتوضيح المقاصد (915/3)، وأوضح المسالك (277/3)، وشرح ابن عقيل (164/3)، والمساعد (130/2)، وشفاء العليل (589/2)، وتمهيد القواعد (2544/5)، والمقاصد النحوية (1508/4)، والأشموني (376/2)، والهمع (23/3)، وحاشية الصبان (48/3)، والدرر (275/2).

(6) شرح التسهيل (15/3).

(7) ديوانه (118).

(8) اختلفت آراء النحويين في هذا البيت: أجاز المبرد في المقتضب (148/3-149) (أنّ زاداً تمييز وتفسير، وحجته في الجواز الغلو في البيان والتوكيد). قال ابن جني في الخصائص (83/1-396) (زاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير). وقال الفارسي في الإيضاح (114) (زاداً: تأكيد). أمّا الزمخشري في المفصل (273) قال (زاداً: تمييز، ولا يبعد أن يكون مفعولاً لقوله تزود). وفي شرحه لابن يعيش (132/7-133) (زاداً: مفعول به لتزويد، والتقدير: تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا، فلمّا قدّم صفته عليه نصبه على الحال).

أمّا ابن عصفور في المقرب (69/1) قال (يتخرج على أن يكون زاداً المنصوب معمولاً لتزويد). وقال ابن هشام في المغني (422/5) (الصحيح أنّ زاداً مفعول لـ (تزود)، إمّا مفعول مطلق إنْ أريد به التزودُ، أو مفعولاً به إنْ أريد به الشيء الذي يتزوده في أفعال البر، فـ "مثل" نعت له، تقدّم فصار حالاً).

الشاهد في: الحلبيات (235)، والتعليقة للفارسي (320)، وشرح شواهد الإيضاح (109)، وشرح الجزولية للأبذي (496)، والمقتصد (372/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (132/1)، وشرح التسهيل (15/3)، والكافية الشافية (1107/2)، وشرح الكافية للرضي (249/4)، والتذييل والتكميل (116/10)، ومنهج السالك (393)، وتوضيح المقاصد (915/3)، وشرح ابن عقيل (164/3)، وشفاء العليل (589/2)، والمقاصد النحوية (1527/4)، والأشموني (376/2)، والدرر (276/2).

(9) الشاهد في: التذييل والتكميل (116/10)، ومنهج السالك (393)، والارتشاف (2054/4)، وتوضيح المقاصد (916/3)، والمغني (422/5)، وأوضح المسالك (277/3)، وتمهيد القواعد (2544/5)، والمقاصد النحوية (1528/4)، والأشموني (376/2)، والهمع (23/3)، والخزانة (398/9)، وشرح أبيات المغني (29/7)، والدرر (275/2)، والمعجم المفصل (74/1).

وحكي من كلام العرب[1]: (نعمَ القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكر وتغلب)، وهذا وارد في الاختيار[2]. وقد تأوّل المانعون السماع[3]، أمّا فحلاً وفتاة فعلى الحال المؤكّدة، وأمّا زاد فعلى أنّه أنّه مصدر محذوف الزوائد منصوب بتزويد.

وقد حكى الفرّاء[4] استعماله مصدراً أو على أنّه مفعول به، و"مثل" منصوب على الحال؛ لأنّه لو تأخَّر لكان صفة.

قال الشيخ أثير الدين[5]: وعندي تأويل غير ما ذكروه، وهو أقرب، وذلك أنْ نَدَّعي أنّ في نعم وبئس ضميراً، وفحلاً وفتاةً وزاداً تمييز لذلك الضمير، وتأخّر عن المخصوص على جهة الندور، فالفحل والفتاة والزاد هي المخصوصة، وفحلهم وهندُ وزادُ أبيك أبدال من المرفوع قبلها.

ص: ولا يَمتنعُ إسنادُهما عند نعم وبئس إلى الذي الجنسية.

ش: أجاز أبو العباس[6] والفارسيّ أنْ تقول: نعم الذي بعث بالرسالة محمد صلى الله عليه وسلم كما تقول: نعم المبعوث، ومنع ذلك الكوفيون[7]، وجماعة من البصريين منهم ابن السرّاج[8] السرّاج[8] وأبو عمرو[9] في الفرخ. قال: ولم يرد به سماع، والقياس المنع؛ لأنّ كلّ ما كان فاعلاً لنعم، وكان فيه أل؛ كان مفسّراً للضمير المستتر فيها إذا نزعت منه، والذي ليس كذلك.

قال المصنّف: (ولا ينبغي أن يمتنع؛ لأنّ الذي يفعل بمنزلة الفاعل؛ ولذلك اطّرد الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح: أنّه لا يجوز مطلقاً، ولا يمنع مطلقاً؛ بل إذا قصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع)[10]. انتهى.

---

(1) في الأمالي (131/2) (أنّ بجير بن الحارث بن عُباد قتله مهلهل، فقال أبوه حين بلغه الخبر: "نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكر وتغلب". هكذا جاء "قتيلاً" بالفتح، وهو شاهد لأبي العباس، ومَنْ قال بقوله؛ لأنّه كلام غير شعر.

(2) توضيح المقاصد (916/3).

(3) المقرب (68/1-58). وقد نقل ناظر الجيش في تمهيد القواعد (2559/5-2560) نصّاً لابن عصفور فصّل فيه القول في هذه المسألة. والمغني (422/5).

(4) ابن يعيش (133/7).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (118/10).

(6) المقتضب (141/2).

(7) قال الفراء في معاني القرآن (57/1) (ولا يصلح أن تولي نعم وبئس "الذي" ولا "مَنْ" ولا "ما" إلاّ أنْ تنوي بها الاكتفاء دن أنْ يأتي بعد ذلك اسم مرفوع).

(8) الأصول (112/1-113).

(9) هو صالح بن إسحاق البصري. أبو عمرو الجرمي، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، له من التصانيف: التنبيه، وكتاب السير، وكتاب الأبنية، وكتاب العَروض، ومختصر في النحو، وغير ذلك. ت (225)هـ. ترجمته في البغية (9/2). ورأيه في: التذييل والتكميل (121/10).

(10) شرح التسهيل (11/3).

وأمّا (مَنْ) و(ما) الموصولتان إذا أُريد بهما الجنس فذهب قوم من النحويين[1] إلى أنّه يجوز أن يكونا فاعلين لنعم وبئس، واستدلَّ على ذلك بالقياس على الذي، وبالسماع كقوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [سورة البقرة: 271]. وبقول الشاعر: [من البسيط]

..... ونعم مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ[2]

أمّا (ما) فتقدّم الكلام عليها.

قال في الشرح: وممّا يدلّ على أنّ فاعل نعم قد يكون موصولاً ومضافاً إلى موصول قول الشاعر: [أ-206]

وكيف أرهبُ أمراً أو أُراعُ له وقد زكأت إلى بشر بن مروانِ
ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سرّ/ وإعلانِ

قال: (فلو لم يكن في هذا الإسناد نعم إلى المضاف إلى مَنْ، لكان فيه حجة على صحة إسناد نعم إلى مَن؛ لأنَّ فاعل نعم لا يضاف في غير ندور إلى ما يصلح إسناد نعم إليه، فكيف وفيه: نعم مَنْ هو)[3]. انتهى.

قيل[4]: ولا حجّة في البيت لاحتمال أن يكون مَن في قوله: مزكأ من نكرة موصوفة، وتكون نعم قدْ رفعت المضاف إلى النكرة على ما تقدّم نقله عن الأخفش[5].

وأمّا: (ونعم مَنْ هو) فتأوله أبو علي[6] على أنَّ مَنْ تمييز، وفي نعمَ ضمير، وقال في الشرح: (لا يصحّ لوجهين:

أحدهما: أنّ التمييز لا يقع في الكلام إلاّ بالاستقراء إلّا نكرة صالحة للألف واللام، ومَنْ بخلاف ذلك، فلا يجوز كونها تمييزاً.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور (2/65-66)، وفيه الأدلة وتأويلها.

(2) صدر البيت: (ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه). الشاهد في: الجمهرة (2/1098-3/1308)، وكتاب الشعر (380)، وشرح الجمل لابن خروف (2/594)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/66)، وشرح التسهيل (3/11)، وشرح عمدة الحافظ (2/790)، والكافية الشافية (2/1109)، وشرح الجزولية للأبذي (475)، وشرح الكافية للرضي (4/252)، واللسان (زكأ) (3/1847)، والتذييل والتكميل (3/134) (10/121)، والارتشاف (2/1036)، والمغني (4/206) (5/281)، والمساعد (2/131)، وشفاء العليل (1/241)، والمقاصد النحوية (1/454)، والأشموني (1/70)، والهمع (3/25)، والخزانة (9/410-411-412)، و شرح أبيات المغني للبغدادي (5/338)، والدرر (2/279).

(3) شرح التسهيل (3/11).

(4) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (10/122).

(5) إيضاح شواهد الإيضاح (1/121).

(6) كتاب الشعر(380-381-382).

الثاني: أنَّ الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتّب على كون مَنْ نكرة غير موصوفة، وذاك منتفٍ بإجماع في غير محل النزاع، فلا يصار إليه بلا دليل عليه؛ فصحّ القول بأنّ مَنْ في موضع رفع بنعم؛ إذْ لا قائل بقول ثالث)[1].

قال في شرح الكافية في إعراب مَنْ هو: على جعلها موصولة ما نصّه: وهو مبتدأ خبره هو آخر محذوف، والتقدير: نعم مَنْ هو هو في سرٍّ وإعلان، وفي متعلقة ب(هو) المحذوف؛ لأنّ فيه معنى الفعل)[2]. انتهى.

ص: ونَدَرَ نحو: نِعْمَ زيدٌ رجلاً، ومرَّ بقومٍ نِعمُوا قوماً، ونِعمَ بهم قوماً، ونِعمَ عبدُ اللهِ خالدٌ، وبئسَ عبدُ اللهِ أنا إنْ كان كذا، وشهدتُ صفيّنَ، وبئستْ صفُّون.

ش: أمّا ما رُوِيَ[3] من قول بعضهم: (نعم زيدٌ رجلاً) فيُحمل على أنّ الأصل فيه: نعم رجلاً زيدٌ، على أنّ الفاعل مضمر ورجلاً مفسّره، وزيدٌ مبتدأ، خبره نعم وفاعلها، وليس فيه شذوذ إلّا بكون التمييز مسبوقاً بالمبتدأ، فيكون في ذلك نظير قوله[4]:

والتَّغلبيُّون نعم الفحلُ فحلهم فحلاً

قاله المصنف[5].

وفي جواز تأخير التمييز عن المخصوص خلاف[6]، ومذهب سيبويه والبصريين منعه، وذهب الكوفيون إلى جوازه إلّا الفرّاء فإنّه عنده قبيح، وقد تقدّم ذكر مذهبه.

وأمّا قولهم[7]: (مرّ بقوم نعمُوا قوماً) فنادر؛ لأنّ الضمير الذي في نعم لا يثنَّى ولا يجمع[8].

وأجاز قوم من الكوفيين[9] تثنيته وجمعه، فتقول: قومك نعمُوا رجالاً وأخواك نِعْما رجلين، وروى ذلك الكسائي عن العرب[1].

---

(1) شرح التسهيل (11/3).

(2) الكافية الشافية (1109/2-1110).

(3) مجالس ثعلب (273/1)، والأصول (117/1)، والمسائل البصريات (842).

(4) تقدّم في الصفحة (73) .

(5) شرح التسهيل (14/3).

(6) الخلاف في: التذييل والتكميل (106/10-107)، وتوضيح المقاصد (913/3)، والمساعد (129/2-131-132)، والأشموني (375/2-376).

(7) المسائل البصريات (423).

(8) الكتاب (179/2) قال سيبويه (واعلم أنّك لا تُظهِر علامة المضمرين في نِعْمَ، لا تقول: نِعمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسّره).

(9) في شرح الجمل لابن عصفور (72/2) (حكى أبو الحسن الأخفش أنّ من العرب مَنْ يبرز الضمير، فيقول: نِعْمَا، نِعْمُوا، حكى ذلك في كتابه عن أبي محمد وأبي صالح السليل، ثم قال بعد ذلك: إنّي لا آمنُ أن يكون قد فُهِّما التلقين). والأصول (118/1)، والتذييل والتكميل (124/10)، ومنهج السالك (390)، والارتشاف (2052/4).

ومَنْ قال: (نعم بهم قوماً)[2]، فمراده: فنعموا، ولكن زاد باء الجر في الفاعل، كما زيدت في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء: 79].

وأمّا نعم عبد الله وما بعده فقال في الشرح[3]: وإذا ثبت أنَّ مميِّز هذا الباب قد يُحذف للعلم به؛ أمكن أن يُحمل عليه ما أوهم بظاهره أنَّ الفاعل فيه عَلَمٌ أو مضاف إلى عَلَم، كقول ابن مسعود أو غيره من العبادِلة: "بئس عبدُ اللهِ أنا إنْ كان كذا"[4]، وكقول النبي ﷺ: "نِعمَ عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليدِ"[5]، فيكون بئس ونعم مسندين إلى ضميرين حُذف مفسِّراهما، وعبد الله مبتدأ، وأنا وخالد بدلان.

ومن هذا النوع قول سهل بن حُنَيْف[6] "شَهِدْتُ صفِّينَ وبِئْسَتْ صِفُّون"[7]، قال: (والحاصل أنّ فاعل نعم وبئس لا يكون إلاّ ظاهراً معرفاً بأل أو مضافاً إليه، أو ضميراً مفسّراً بتمييز موجود أو مقدّر[8]، ولا يكون غير ذلك إلا ما ندر، مِنْ نحو: نعمُوا رجالاً)[9].

ص: ويُدَلُّ على المخصوص بمفهومَي نِعمَ وبئسَ، أو يُذكَرُ قبلَهما معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه، أو بعدَ فاعلِها مبتدأٍ أو خبرَ مبتدأٍ لا يظهر، أو أَوَّلَ معمولَي فعلٍ ناسخٍ.

ش: المخصوص بمفهومَي نعم وبئس هو المقصود بالمدح بعد نعم، وبالذم بعد بئس، ومعنى يدلّ عليه أي: يحذف للدلالة بما قبله كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [سورة ص: 44].

وقوله: (أو يَذكَرُ قبلهما) أي قبل نعم وبئس.

ومثاله معمولاً للابتداء: زيدٌ نعم الرجلُ، وعمرٌو بئسَ الغلامُ/ [ب-206].

---

(1) رواية الكسائي في مجالس ثعلب (273/1)، وأمالي ابن الشجري (422/2)، ومنهج السالك (390).

(2) معاني القرآن للفراء (119/2)، ومجالس ثعلب (273/1)، والأصول (121/1)، والبصريات (423)، والأشموني (374/2).

(3) شرح التسهيل (14/3).

(4) المعجم الكبير للطبراني (117/6) الحديث (5684)، وفيه أنّ القائل هو الرجل الذي لاعن امرأته، ولفظه "بئس عبدُ اللهِ أنا إنْ كذبت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتحمّلت فِريةً".

(5) سنن الترمذي (865). كتاب المناقب، الباب (50) مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه [الحديث: 3846]. تمامه: "سيفٌ من سيوف الله".

(6) هو سهل بن حنيف بن وهب الأنصاري الأوسي. أبو سعيد، صحابي، من السابقين، شهد بدراً وثبت يوم أحد، وشهد المشاهد كلها. ت (38)هـ. ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (237/1)، والأعلام 142/03).

(7) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالسنة: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلّف القياس (365/4)، والنهاية لابن الأثير (40/3).

(8) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (125/10).

(9) شرح التسهيل (14/3).

ولا خلاف أنّ الجملة بعد المبتدأ في موضع الخبر سواء قيل بفعلية نعم وبئس أم باسميتها. وجوّزوا[1] في قول مَنْ قال باسمية نعم وبئس إعرابهما مبتدأ، والمخصوص خبره، والعكس، وفي الرابط لهذه الجملة بالمبتدأ أربعة مذاهب:

الأوّل: أنّ الرابط هو العموم الذي في مرفوع نعم وبئس؛ لأنّ أل جنسية، وهذا مذهب الجمهور[2].

الثاني: ذهب ابن السيد[3]إلى أنّ الرابط محذوف، والتقدير: زيدٌ هو نعمَ الرجلُ، فزيد مبتدأ أول، و"هو" ثان، ونعم الرجل خبر الثاني، والجملة خبر الأول، ورُدَّ بأنّ المقدّر يحتاج إلى تقدير "هو" أخرى ويتسلسل.

الثالث: أنّ الرابط حصل بتكرير المبتدأ بمعناه[4]، وذلك على مذهب أبي الحسن في إجازة زيدٌ زيدٌ قام أبو عمرو، وهذا مذهب القائلين بأنّ أل في نعم الرجل للعهد.

الرابع: ذهب ابن الطراوة[5] إلى أنّ نعم الرجل تحمل الضمير؛ لأنّ مذهبه أنّ التركيب أصاره اسماً بمعنى الممدوح أو المذموم.

وإذا قلت: زيدٌ نعم رجلاً؛ جازت المذاهب الثلاثة الأولى[6]، وأمّا ابن الطراوة فإنّ الرابط عنده عنده هو الضمير الذي رفعته نعم، ولكنه حذف.

وقوله: (أو معمولاً لبعض نواسخه) يشمل باب "كان" و"إنّ" و"ظنّ" وأخواتها.

مثال كان قوله[7]: **[من الطويل]**

إذا أرسلُوني عندَ تقديرِ حاجةٍ أُمارسُ فيها كنتُ نِعمَ المُمارِسُ[8]

ومثال إنّ قوله[9]: **[مجزوء الكامل]**

---

(1) التذييل والتكميل (128/10)، وتوضيح المقاصد (923/3).

(2) التذييل والتكميل (128/10)، ومنهج السالك (399)، وتوضيح المقاصد (923/3).

(3) هو عبد الله بن محمد بن السِّيد – بكسر السين – أبو محمد البطليُوسي، صنّف شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ، شرح سقط الزند، شرح ديوان المتنبي، المثلث، المسائل المنثورة، وغير ذلك، توفي (521هـ)، ترجمته في: بغية الوعاة (55/2-56). ورأيه في: شرح الجمل لابن عصفور (68/2)، وشرح الجزولية للأبذي (504/2)، والتذييل والتكميل (129/10)، ومنهج السالك (399).

(4) نُسب هذا المذهب في منهج السالك (399) لابن ملكون. وأخذ به ابن مالك: شرح التسهيل (16/3).

(5) التذييل والتكميل (129/10)، والارتشاف (2054/4).

(6) التذييل والتكميل (130/10)، والارتشاف (2054/4).

(7) هو يزيد بن الطثرية. ديوانه (45).

(8) الشاهد في: كتاب الحماسة (85/3)، وشرح التسهيل (17/3)، والتذييل والتكميل (130/10)، ومنهج السالك (399)، وتوضيح المقاصد (924/3)، والمساعد (134/2)، وتمهيد القواعد (2566/5)، والمقاصد النحوية (1530/4)،والأشموني (379/2)، والهمع (27/3)، والخزانة (388/9)، وحاشية الصبان (54/3)، والدرر (281/2).

(9) هو أبو دهبل الجمحي. ديوانه (96).

إنّ ابنَ عبدِ اللهِ نعـ ـمَ أخُو النَّدى وابنُ العشيرَهْ[1]

ومثال ظنّ: ظننتُ زيداً نعم الرجل.

وقوله: "أو بعد فاعلهما" مثاله: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمرٌو، واختلف في إعراب المخصوص المذكور بعد الفاعل. فقيل: هو مبتدأ، والجملة قبله خبره كما كان مع التقدّم، وهو الصحيح[2]. وقيل: يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ لا يظهر أي: واجب الإضمار، وأجاز هذا الإعراب جماعة منهم: السيرافي[3] وأبو عليّ[4]، والصّيمريّ[5]، ونُسب إلى سيبويه، وذكر في الشرح أنّ سيبويه سيبويه أجازه[6]، وأجاز جماعة أن يكون مبتدأ حُذِفَ خبره، وممّن أجازه ابن عصفور[7] فهذه ثلاثة أوجه.

قال في الشرح: (والأوّل أولى؛ بل هو عندي متعيّن لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الوجه الثاني، فإنّه يلزم منه أنْ ينصب لدخول كان عليه، ورَدَّ المصنّف الثالث فقال: هو غير صحيح؛ لأنّ هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلّا ومحله مشغول بشيء يسدّ مسدّه)[8]. انتهى. انتهى.

وقال ابن الباذش[9]: (لا يجيز سيبويه أن يكون المختصّ بالمدح والذمّ إلاّ مبتدأ)[10]. انتهى.

ومَنْ تأمل كلام سيبويه لم يجد فيه ذكراً لهذا الوجه فلا ينبغي نسبته إليه.

وذهب ابن كيسان[11] إلى أنّ المخصوص بدل من المرفوع، وهو باطل فإنّه يكون لازم التبعية، وليس في الأبدال ما هو كذلك، ولأنّه لا يُقال: نعم زيد.

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (18/3)، وشرح عمدة الحافظ (793)، والتذييل والتكميل (130/10)، ومنهج السالك (399)، وتوضيح المقاصد (924/3)، والمساعد (134/2)، وتمهيد القواعد (2567/5)، والمقاصد النحوية (1531/4)، والأشموني (379/2)، والهمع (27/3)، والخزانة (388/9)، وحاشية الصبان (53/3)، والدرر (281/2).

(2) الكتاب (186/2-177). وينظر رأي ابن خروف في شرح الجمل له (594/2-595)، ورأي ابن مالك في شرح التسهيل (16/3-17)، ورأي أبي حيان في التذييل والتكميل (128/10-129).

(3) شرح الكتاب له (5/3-6).

(4) الإيضاح (211)، والتعليقة (320/1-321).

(5) هو عبد الله بن إسحاق الصيمري النحويّ أبو محمد، له التبصرة والتذكرة في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه. ترجمته في: البغية (49/2). ورأيه في: التبصرة والتذكرة (275/1).

(6) شرح التسهيل (16/3).

(7) شرح الجمل له (70/2)، والمقرب (69/1).

(8) شرح التسهيل (16/3-17).

(9) هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام أبو الحسن بن الباذش. صنّف: شرح كتاب سيبويه، المقتضب، شرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس. ت (528هـ). بغية الوعاة (142/2-143).

(10) رأيه في التذييل والتكميل (134/10)، ومنهج السالك (397)، والنكت الحسان (134).

(11) رأيه والردّ عليه في: التذييل والتكميل (138/10)، وتوضيح المقاصد (923/3).

وقوله: (أو أَوَّلَ معمولَي فعلٍ ناسخ" مثاله قول الشاعر[1]: **[من الطويل]**

لعمري لئن أُنْزَفْتُمُ أو صحوتُمُ لبئسَ النَّدامى كنتمُ آلَ أبجَرا[2]

وقول زهير[3]: **[من الطويل]**

يَميناً لنعمَ السَّيّدانِ وجدتُما على كلِّ حالٍ من سحيلٍ ومُبْرَمِ[4]

واحترز بقوله: "فعل ناسخ" عن إنّ وأخواتها، فإنّهما لا تدخل عليه، والحاصل أنّ هذا المخصوص لا يجب أنْ يصرّح بذكره ولا أنْ يؤخّر.

ص: ومن حَقِّه أنْ يختصَّ ويَصلحَ للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد نِعمَ، وبالمذموم بعد بئسَ، فإنْ بايَنَه أُوِّلَ.

ش: من حقّ المخصوص أن يكون معرفة أو مقارباً لها بالتخصيص نحو[5]: (نعم الفتى رجل من بني فلان).

قيل: ويردّ[6] على ما قال[7]: (نِعَم البعيرُ جملٌ، ونِعمَ الإنسانُ رجلٌ/ [أ-207]، ونِعم مالاً ألفٌ، ونعم المالُ أربعون). انتهى.

وما قاله المصنّف محمول على الغالب[8]، وذلك لأنّ المخصوص مبتدأ، ومن حقّ المبتدأ أن يكون معرفة، أو قريباً منها، والذي سوّغ التنكير في هذه المثل تقدّم الخبر.

---

(1) هو الأُبيرد الرِيّاحي اليربوعي. جمهرة اللغة (زفن) (821/2).

(2) الشاهد في: المحتسب (308/2)، وشرح التسهيل (17/3)، وشرح عمدة الحافظ (793)، واللسان (نزف) (4398/6)، والتذييل والتكميل (138/10)، ومنهج السالك (396)، والارتشاف (2055/4)، وتمهيد القواعد (2566/5)، والهمع (25/3)، والخزانة (388/9)، وتاج العروس (397/24)، والمعجم المفصل (101/3).

(3) الديوان (105)، وشرح ديوانه للأعلم (15).

(4) الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (161/1)، وجمهرة اللغة (حسل) (534/1)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (116)، وشرح الجمل لابن خروف (595/2)، وشرح التسهيل (18/3)، وشرح عمدة الحافظ (792)، وشرح الكافية الشافية (854/2)، وشرح الكافية للرضي (244/4-247-313)، والتذييل والتكميل (130/10-138)، ومنهج السالك (396)، والبحر المحيط (349/7)، والارتشاف (1776/4)، والمساعد (134/2)، وتمهيد القواعد (2565/5-2567-2574)، والخزانة (387/9-390)، (71/10)، والمعجم المفصل (351/7).

(5) شرح التسهيل (18/3).

(6) ينظر الردّ في التذييل والتكميل (138/10).

(7) شرح الجمل لابن عصفور (67/2).

(8) التذييل والتكميل (136/10).

وقوله: "ويصلح... إلى آخره" مثاله[1]: (قولك في نعم الرجلُ زيدٌ: الرجلُ الممدوحُ زيدٌ[2]، وفي وفي بئسَ الولدُ العاقُ أباه: الولدُ المذمومُ العاقُّ أباه). وهذا معنى اشتراط ابن عصفور وغيره أنْ يكون المخصوص أخصّ من الفاعل لا أعمّ ولا مساوياً.

قال أبو موسى[3]: (ومن شرطه أنْ يَصدُق عليه اسم الفاعل، فإنْ ورد ما لا يصلح جعله خبراً عن الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الجمعة: 5] فلو حذفت بئس وأخبرت بالذين عن مثل القوم لم يجز، فوجب لذلك التأويل: إمّا أنْ تجعل الذين في موضع جر نعتاً للقوم، وتجعل المخصوص محذوفاً، وإمّا أن تجعل الذين هو المخصوص على تقدير: بئس مثل القوم مثل الذين ثمّ حذف المضاف). وإلى هذا ونحوه أشار بقوله: (فإنْ بَايَنَه أُوِّلَ).

ص: وقد يُحذَف وتَخلُفُه صفتُه اسماً وفِعلاً.

ش: مثال حذفه والصفةُ اسمٌ: نِعمَ الصديقُ حكيمٌ كريمٌ، بِئسَ الصاحبُ عذولٌ خَذولٌ.

قال المصنف[4]: ويَكثُر ذلك إذا كانت الصفةُ فعلاً والفاعلُ ما، كقوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ ﴾ [سورة البقرة: 93] و ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [سورة البقرة: 102]. ويَقِلُّ[5] إذا لم يكن الفاعل ما، كقولك: نعم الصاحبُ تَستعين به فيُعينُك، والتقدير: نعم الصاحبُ صاحبٌ تستعين به، ومنه قوله: **[من الوافر]**

لبِئْسَ المرْءُ قد مُلِئَ ارتياعَا ويأبى أنْ يراعى ما يراعى[6]

وهذا الذي أجازه من قولك: نعم الصاحبُ تستعين به، حكى جوازه عن الكسائي[7]، وحُكِيَ منعه عن أكثر النحويين.

ص: وقد يُغني متعلّق بهما.

---

(1) شرح التسهيل (18/3).

(2) ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل (138/10) (وهذا الذي ذكره في الشرح لا يُسوَغ إلّا إذا رَفع نِعمَ وبِئسَ الظاهر، أمّا إذا رَفع المضمَر فإنّه لا يصلح ذلك فيه، بل يُعتبر ذلك في التمييز، فإذا قلت: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فالإخبار بما ذكر يكون في التمييز، فتقول: الرجلُ الممدوحُ زيدٌ، وكذا في بئس).

(3) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى بن يُوماريلي البربريّ المراكشي اليَزْدَكتيّ الجزولي العلّامة. أخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوْبين وابن معطٍ، شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهي حواشٍ على الجمل للزجاجي، ت (607هـ) ترجمته في: بغية الوعاة (236/2-237)، ورأيه في المقدمة الجزولية (160-161).

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (19/3)، وشرح عمدة الحافظ (796)، والتذييل والتكميل (98/10)، ومنهج السالك (395)، وتمهيد القواعد (2569/5)، والمعجم المفصل (304/8)، والتقدير: (لبئس المرءُ مرءٌ قد مُلِئ ارتياعاً).

(7) الأصول (118/1)، وابن يعيش (134/7)، والتذييل والتكميل (97/10)، والمساعد (136/2).

ش: أي: قد تُحذفُ الصفةُ والموصوفُ ويبقَى ما يتعلقُ بهما، أي: يقتضيهما من جهة المعنى كقول الراجز:

بئسَ مقامُ الشيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ إمّا على قَعْوٍ وإمّا اقعنسِسِ[1]

أي: بئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ مَقُولٌ فيه أَمْرِسْ أَمْرِسْ.

ص: وإنْ كان المخصوصُ مؤنّثاً جازَ أنْ يُقال: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ مع تذكير الفاعل.

ش: وذلك لأنّهما في المعنى شيء واحد.

قال في الشرح: إلّا أنّ التذكير أجود[2]، نحو: نعم الثوابُ الجنَّةُ، ومن التأنيث قول الراجز:

نِعْمَتْ جَزاءُ المُتَّقين الجَنّة دارُ الأماني والمُنَى والمِنَّهْ[3]

ص: وتُلَحَق ساءَ بِبِئسَ.

ش: قال في الشرح: (تقول: ساءَ الرجلُ أبو لهب، وساءتِ المرأةُ حمالةُ الحطبِ، وساءَ رجلاً هو، وساءتِ امرأةٌ هي، بإجراء (ساءَ) مُجرى بئسَ في كلّ ما ذكر)[4]. انتهى.

ووزنها (فَعُل) كظَرُف قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولذلك نقد على المصنّف[5] إفرادها بالذكر وهي من أفراد النوع الآتي.

ص: وبِها وبنعمَ فَعُلَ موضوعاً أو مُحَوَّلاً من فَعَلَ أو فَعِلَ مضمَّناً تعجباً.

ش: أي يلحق بها، يعني: ببئس وبنعم (فَعُلَ) موضوعاً نحو: حَسُنَ الخلقُ حلمُ الحلماءِ، وقَبُحَ العملُ عنادُ المبطلين[6]، ومنه: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [سورة الكهف: 5]، وقُرِئ[7] بسكون الباء، فهذه من أمثلة (فَعُلَ) الموضوع.

---

(1) الشاهد في: كتاب البئر (72)، ومجالس ثعلب (213/1)، وجمهرة اللغة (721/2-840) (رسم)، والاشتقاق (375)، وسر الصناعة (389/1)، والمنصف (14/3)، والمحكم (496/8)، والإنصاف (98/1)، وشرح التسهيل (20/3)، وشرح عمدة الحافظ (796)، والتذييل والتكميل (141/10)، والمساعد (136/2)، والهمع (28/3)، والدرر (281/2)، والمعجم المفصل (240/10).

(2) الكتاب (178/2) قال (واعلم أنّ نِعمَ تُذَكّر وتؤنّث، تقول: نعمت المرأة، ونعم المرأة، كما قالوا: ذهب المرأة، والحذف في نعمت أكثر).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (20/3)، والتذييل والتكميل (141/10)، ومنهج السالك (400)، والمساعد (137/2)، وتمهيد القواعد (2570/5)، والخزانة (421/9)، والمعجم المفصل (233/12-240).

(4) شرح التسهيل (20/3).

(5) ينظر نقد أبي حيان لابن مالك في التذييل والتكميل (143/10). وردّ ناظر الجيش على رأي أبي حيان (2581/5-2582).

(6) شرح التسهيل (21/3).

(7) في البحر (95/6-96) (قرئ "كبُرت" بسكون الباء وهي لغة تميم). ووجه أبو حيان قراءة النصب في "كلمة" على التمييز أو على الحال إلى آخر ما قال. وكذلك ابن جني في المحتسب (24/2) قال: (وقراءة الرفع "كلمةٌ" ليحيى بن معمر، والحسن، وابن محيصن، وابن أبي إسحاق، والثقفي والأعرج – بخلاف – وعمرو بن عبيد). والزمخشري في الكشاف (565/3) (قرئ "كلمة" بالنصب على التمييز والرفع على الفاعلية، والنصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجب، كأنّه قيل: ما أكبرها كلمة).

ومثال المحوّل من فعَل وفعِل قول العرب[1]: لَقَضُوَ الرجلُ فلانٌ، وعلُم الرجلُ فلانٌ، وعلِم الرجلُ فلانٌ، بمعنى: القاضي هو، ونِعمَ العالمُ هو. ومعنى إلحاق هذا النوع بنعم أنّه ثبتت له من الأحكام ما تقدّم لنعم وبئس، وتمثيل المصنّف بعلم ظاهره أنّه من كلام العرب.

قيل[2]: ونصَّ النحويون على أنَّ العرب شذّت في ثلاثة ألفاظ فلم تُحَوِّلها؛ بل أبقتها على أصلها من الوزن، واستعملَتها استعمال نِعمَ من غير تحويل، لكن جعلتها لازمةٌ، وهي: عَلِمَ وسَمِعَ وجَهِلَ.

وقوله: "مضمَّناً/ تعجباً" [ب-207] يعني فعل المذكور.

قال في الشرح في قضو الرجل، وعلم الرجل: (فيه وفي أمثاله معنى ما أقضاه وما أعلمه)[3].

ص: ويَكثُر انجرارُ فاعلِه بالباء واستغناؤه عن الألف واللام، وإضمارُه على وَفْق ما قبلَه.

ش: قال في الشرح: ولكون فَعُلَ المذكور مُضَمَّناً تعجُّباً[4] استُحسن فيه ما لم يُستَحسن في نِعمَ مِنْ جرِّ فاعلِه بالباء حملاً على أفْعِل في التعجب، ومن كثرة مجيئه مستغنياً عن الألف واللام مضمراً مطابقاً لما قبله، فإذا قيل: حَسُنَ بزيدٍ رجلاً، نُزِّلَ منزلة: أحسِنْ بزيدٍ رجلاً، وإذا قيل: ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [سورة النساء:69] نُزِّلَ منزلة: الزيدون ما أكرمهم رجالاً.

قيل[5]: وقوله: (ما لم يستحسن في نعم) ليس جيداً؛ لأنّه يشعر بالجواز، وتلخيص العبارة أنْ أنْ يُقال: (ما لا يجوز في نعم).

وحكى الكسائي عن العرب[6]: (مررتُ بأبياتٍ جادَ بهنّ أبياتاً، وجُدْنَ أبياتاً).

وتقول: الزيدون كَرُمُوا رجالاً، كما تقول: ما أكرَمَهم رجالاً[7]، فهذا من إضماره على وفق ما قبله.

---

(1) شرح التسهيل (21/3).

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (144/10-145).

(3) شرح التسهيل (21/3).

(4) في التذييل والتكميل (145/10) قال (اختلفوا في هذه الصيغة، فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى إلحاقها بباب نعم فقط، فعلى هذا تثبت لها جميع أحكام نعم، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنّه يجوز إلحاقها بباب التعجب). المقتضب (147/2-148)، والإيضاح (113)، ورأي الأخفش كما ورد في التذييل والتكميل (146/10).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (149/10-150).

(6) مجالس ثعلب (273)، وفيه أيضاً أنّه حكى لغة ثالثة، وهي: جادَ أبياتاً، وسر صناعة الإعراب (142/2).

(7) في التذييل والتكميل (150/10) (ولا يجوز هذا في نعم وبئس، وإنّما تُضمر فيهما ضميراً مفرداً، مُسْتَكِنّاً، يفسّره ما بعده، وهذا الضمير الذي في فَعُلَ يكون على وَفقِ ما قبله من إفرادِ وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث).

باب حَبَّذا

ص: أصلُ "حَبَّ" مِنْ "حَبَّذا": حَبُبَ، أي: صار حبيباً، فأُدغِمَ كغيره.

ش: يدلُّ على أنَّ أصلَهُ "حَبُبَ" كونُه لا يتعدّى، وأنَّ ما بُنِيَ للمدحِ من هذا النوع يكون على فَعُلَ أصلاً وتحويلاً، وأنَّه إذا لم يُستعمل مع "ذا" جازَ نقلُ حركة العين إلى الفاء[1]، ورُوِيَ بالوجهين قوله[2]: **[من الطويل]**

..... **وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ**[3]

وقوله: **"فأُدغِمَ كغيره"** يعني من الثلاثي المضّعف، وقد شذَّ الفكُّ في بعضِ ذلك نحو قولهم[4]: لَحِحَتْ عينُه.

ص:وأُلزِمَ مَنْعَ التَّصرُّفِ وإيلاءُ "ذا" فاعلاً في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما.

ش: علّةُ إلزامِه منع التَّصرُّفِ أنَّه صار كالحرف الذي جيء به لمعنى في غيره؛ إذْ أصله ألّا يدلّ على المدح.

وقوله: **"وإيلاء ذا"** ذكرَ بعضُ النحويين الإجماعَ على أنّه لا يليها إلّا "ذا"[5]، وقد جاء في قوله[6]: **[من الكامل]**

هجرتْ غضوبُ وحُبَّ مَنْ يَتجنَّبُ .....[7]

فقيل[8]: هو استعمال للأصل، وإنَّما الكلامُ بعدَ التركيبِ.

---

(1) الأصول (116/1)، وشرح ابن يعيش (138/7).

(2) هو الأخطل التغلبي. ديوانه (224).

(3) صدر البيت (فقلتُ اقتُلُوها عنكمُ بمزاجها). الشاهد في: الأصول (116/1)، وسر الصناعة (143/1)، وابن يعيش (129/7-138)، وشرح التسهيل (23/3)، وشرح عمدة الحافظ (806)، والكافية الشافية (1118/2)، وابن الناظم (340)، وشرح الكافية للرضي (257/4)، والتذييل التكميل (153/10)، وتوضيح المقاصد (932/3)، وشرح ابن عقيل (172/3)، والمقاصد النحوية (1523/5)، وشرح الأشموني (382/2)، والهمع (35/3)، والخزانة (427/9-430-431).

(4) المقتضب (97/2)، والمنصف (200/1) (432/1)، والمحكم (599/7)، واللباب (470/2)، واللسان (4004/5) (اللام). لححت عينه: التصقت.

(5) ابن يعيش (140/7)، والتذييل والتكميل (153/10).

(6) ساعدة بن جُؤية الهذلي: ديوان الهذليين: (167/1).

(7) عجز البيت: "وَعَدَتْ عَوادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ". الشاهد في: المحكم (381/1) (543/2)، وابن يعيش (138/7)، واللسان (744/2) (حبب)، والتذييل والتكميل (153/10)، والمساعد (140/2)، والمقاصد النحوية (429/2)، والخزانة (429/9)، وتاج العروس (218/2) (حبب)، والدرر (289/2). غضوب: اسم امرأة. عوادٍ: صوارف. وكيك: قربك. تشعب: تخالف قصدك.

(8) المقتضب (143/2).

وقوله: "في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرِهما" يعني أنْ يُقال: حبّذا زيدٌ، وحبّذا الزيدان، وحبّذا الزيدون، وحبّذا هندٌ، وحبّذا الهندان، وحبّذا الهندات، وإنّما لم يطابق المخصوص؛ لأنّه جرى مجرى المثل[1]، نحو: "الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللبنَ"[2].

قال أبو علي[3]: ذا جنسٌ شائعٌ فلا يختلف، كما لا يختلف الفاعل في نعم، يعني إذا كان ضميراً.

وقال ابن كيسان[4]: "إنّما كان كذلك؛ لأنّ الإشارة فيه أبداً إلى مذكّر محذوف"، والتقدير عنده: حبّذا حُسنُ زيدٍ، وحبّذا أمرُه وشأنُه، وكذلك في التثنية والجمع.

ورُدَّ[5] بأنّه دعوى لا دليل عليها؛ إذْ لم يتكلموا به في موضع.

وقوله: "فاعلاً" هو على مذهب مَنْ لم يدع التركيب، وهو ظاهر كلام سيبويه[6] على ما ذكر ذكر المصنف[7]، واختيار الفارسيّ في البغداديات[8]، وابن بَرْهَان[9]، وابن خَروف[10].

قال ابن خروف[11]: "حبَّ فعل، وذا فاعله، وزيد مبتدأ وخبره حبّذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ مَنْ زعم غير ذلك".

---

(1) المقتضب (143/2)، وابن يعيش (139/7-140)، وشرح الجمل لابن عصفور (75/2)، وشرح ابن عقيل (171/3)، والمساعد (140/2)، والأشموني (381/2).

(2) (مثل يُضرب للإنسان الذي يترك الشيء في وقته ويطلبه في غير وقته). الفاخر (111/1)، وجمهرة الأمثال (466/1)، ومجمع الأمثال (68/2).

(3) المسائل البغداديات (201-202).

(4) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي. أخذ عن المبرد وثعلب. ومن تصانيفه: المهذّب في النحو، غلط أدب الكاتب، واللامات، البرهان، غريب الحديث، معاني القرآن، علل النحو، وغير ذلك، ت (299هـ). ينظر بغية الوعاة (18/1-19). ورأيه في شرح الجمل لابن عصفور (76/2)، والكافية الشافية (1118/2)، والتذييل والتكميل (155/10).

(5) قال ابن عصفور: (مذهبُه فاسدٌ؛ لأنّ العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه فإنّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، وغير ذلك على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف، فتقول: اجتمعتِ اليمامةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليمامةُ، وإنْ كان الأصل قبل الحذف: اجتمعَ أهل اليمامة). شرح الجمل له (76/2).

(6) الكتاب (180/2).

(7) شرح التسهيل (23/3).

(8) البغداديات (201-204).

(9) هو عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرهان – بفتح الباء – أبو القاسم الأسدي العكبريّ النحويّ. له ذكر في جمع الجوامع. مات سنة (456هـ). ينظر البغية (121/2). ورأيه في: شرح اللمع له (420/2).

(10) هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي. صنّف: شرح كتاب سيبويه، شرح جمل الزجاجي، كتاباً في الفرائض. ت (609هـ). ترجمته في: البغية (203/2). ورأيه في: شرح الجمل له (599/2).

(11) المصدر السابق.

ص: وليس هذا التركيبُ مُزيلاً فِعْليّةَ حَبَّ فتكونُ معَ "ذا" مبتدأً خلافاً للمبردِ وابنِ السّرّاجِ ومَنْ وافقَهُما.

ش: ممّن وافقهما ابن عصفور[1]. وزعم ابن هشام اللخميّ[2] وقومٌ أنّ مذهب سيبويه جعل حبّذا مبتدأ مخبراً عنه بما بعده.

وصرّح المبرّد في المقتضب[3]، وابن السّرّاج في الأصول[4] بأنّ "حبّ" و"ذا" جعلا اسماً مرفوعاً مرفوعاً بالابتداء.

قال المصنّف[5]: ولا يصحُّ ما ذهبا إليه/[أ-208] من ذلك؛ لأنّهما مُقِرَّان بفعليّة "حَبّ" وفاعلية "ذا" قبل التركيب، وأنّهما بعد التركيب لم يتغيّرا معنًى ولا لفظاً.

واستدلّ ابن عصفور[6] على اسميّة حبّذا بأنّ العرب قد أكثرت من دخول "يا" عليها دون استيحاش. وزعم أنَّ فِعْلَ ذلك مع غيرها ممّا فعليّته مُحقّقة مُستَوحَش منه، كقوله[7]: **[من الطويل]**

ألا يا اسقياني قَبلَ غارةِ سِنْجالِ .....[8]

قال المصنّف[9]: وعكس ما ادّعاه أولى بالصحة؛ لأنَّ دخول "يا" على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبّذا، فمن ذلك قراءة الكسائي[10]: **{ألا يا اسجدوا}** **[سورة النمل: 25]**.

قال العلماء[11]: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فكذلك يكون التقدير في يا حبّذا، أو نحو ذلك.

---

(1) شرح الجمل له (2/76-77).

(2) شرح التسهيل (3/23).

(3) المقتضب: (2/143).

(4) الأصول: (1/114-115).

(5) شرح التسهيل (3/23).

(6) شرح الجمل له (2/76-77)، والمقرب (1/70).

(7) الشماخ بن ضرار الذبياني، الديوان، (456).

(8) عجز البيت: "وقَبْلَ منايا باكرات وآجال". الشاهد في: الكتاب (4/224)، وشرحه للسيرافي (5/100)، وابن يعيش (8/115)، والمقرب (1/70)، وشرح التسهيل (3/24)، والتذييل والتكميل (10/158)، والجنى الداني (356)، ومغني اللبيب (4/449)، وتمهيد القواعد (5/2590)، والمقاصد النحوية (3/1474)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (6/168)، وتاج العروس (1/521)، والمعجم المفصل (6/381-385).

(9) شرح التسهيل: (3/24).

(10) في السبعة (480) (كلّهم شدد اللام غير الكسائي فإنّه خفّفها ولم يجعل فيها "أنْ" ووقف: "ألايا" ثم ابتدأ "اسجدوا"). وفي الإقناع (2/719) ("ألا يا اسجدوا" بتخفيف اللام. الكسائي)، وفي الإتحاف (336) بتخفيف اللام الكسائي ورويس وأبو جعفر. على أنّ ألا: استفتاح، ويا: حرف تنبيه أو للنداء. والمنادى محذوف، أي: يا قوم. والأول أرجح لعدم الحذف، ويبدأ باسجدوا على الأمر.

(11) معاني القرآن للفراء (2/290)، ومشكل مكي (2/533).

واستدلّ بعض القائلين باسمية "ذا" بالتصغير في قولهم: ما أحَيبذه، وبأنّ "ذا" لم يُثَنَّ ولم يُجمَعْ، وبأنّه لا يُحذف، ويضمر في الفعل كما يُفعل بنعم، وهذا لا يعتمد عليه، لأنّ التصغير شاذّ[1]، ولأنّ إفراده لكونه جرى مجرى المثل[2].

ص: ولا اسميّة "ذا" فيكونُ مع حَبَّ فِعلاً فاعلُه المخصوصُ خِلافاً لقومٍ.

ش: قال المصنّف[3]: (وهذا قول في غاية الضعف؛ لأنّه مؤسس على دعوى مجرّدة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين، ومن ادّعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك). انتهى.

وممّن ذهب إلى هذا الأخفش[4] وخطّاب[5]، وقد استدل له بأوجه:

أحدها: قوله: لا تحبّذه، أي: لا تقول له: حبّذا.

والثاني: أنّ الفعل هو المبدوء به، وهو أكثر حروفاً فغلب.

والثالث: أنّه لا يبقى معه شذوذٌ إفراد "ذا" في نحو: حبّذا الزيدان.

فقد رُدّ[6] الأول بأنّه ليس مضارع حبّذا، إنّما هو مضارع له، كم تقول: لم يبسمل زيد، أي: لم يقل: بسم الله، والثاني ظاهر الضعف، والثالث تقدّم الاعتذار عنه.

ص: وتدخلُ عليها "لا" فتحصل موافقة "بئسَ" معنًى.

مثاله: قول الشاعر[7]: **[من الطويل]**

ألا حبّذا أهلُ الملا غيرَ أنّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حَبّذا هِيَا[8]

---

(1) اللباب (188/1-190).

(2) الكتاب (180/2).

(3) شرح التسهيل (26/3).

(4) التذييل والتكميل (162/10)، ومنهج السالك (403)، والمساعد (141/2-142)، وشفاء العليل (595/2).

(5) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، أبو بكر المارديّ. صاحب كتاب التوشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً. ت بعد (450هـ). ترجمته في: البغية (553/1). ورأيه في: التذييل والتكميل (162/10).

(6) التذييل التكميل (162/10).

(7) نسبه العيني في المقاصد النحوية (1512/4) لأمّ شملة بن برد المنقري، وقيل لذي الرمة. وهو في ملحق ديوانه (1920/2).

(8) الشاهد في: الحماسة (236/3) ، وشرح التسهيل (22/3)، والكافية الشافية (1116/2)، وابن الناظم (338)، والتذييل والتكميل (163/10)، ومنهج السالك (402)، وأوضح المسالك (284/3)، وشرح ابن عقيل (169/3)، وشفاء العليل (595/2)، وتمهيد القواعد (2588/5)، والأشموني (381/2)، والهمع (34/3)، وتاج العروس (556/39)، والدرر (287/2)، والمعجم المفصل (360/8).

ومقتضى كلام المصنّف أنّ "حبّذا" بمعنى "نعم"، و"لا حبّذا" بمعنى "بئس"، وقد فرّق بينهما وبين نعم وبئس بأنّ حبّذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بأنّ الممدوح محبوب وقريب من النفس، ولا حبّذا بالعكس، ولا تشعر بذلك نعم وبئس.

قال في الشرح[1]: "والصحيح أنّ "حبّ" فعل يقصد به المحبّة والمدح، وجعل فاعله "ذا" فيدلّ بذلك على الحضور في القلب". انتهى.

وقيل[2]: ليستا للمدح أو الذمّ بالوضع، وإنّما وضعهما للمبالغة في تمكُّن الحبّ فيكون أبلغ من الحبّ، لكن الحبَّ قريب من المدح؛ لأنّ المحبوبَ ممدوحٌ في الأكثر.

ص: ويُذكرُ بعدَهُما المخصوصُ بمعناهما مُبتدأً مُخبرَاً عنه بهم، أو خبرَ مبتدأ لا يَظهرُ.

ش: الضمير عائد على حبّذا ولا حبّذا، وأجاز في المخصوص بمعناهما وجهين[3]: أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط اسم الإشارة إنْ قلنا: إنّ "ذا" أريد به الخصوص، وإنْ قلنا: إنّه شائعٌ فالرابط العموم، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف، كأنّه قيل: مَنْ المحبوب؟ فقال: زيد، يريد: هو زيدٌ.

قال في الشرح[4]: والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم؛ لأنّ مصعبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل". انتهى.

وقال ابن كيسان[5]: هو تابع لذا على البدل تبعاً لازماً، ورُدّ بأنّه لو كان بدلاً لم يلزم.

وهذا كلّه تفريع على القول بأنّ حبّ فعل، وذا فاعل. وأمّا مَنْ قال بالتركيب وتغليب الاسم؛ فاختار أبو علي[6] أنْ يكون حبّذا خبراً، والمخصوص مبتدأ. وعكس المبرد[7]، وأباه أبو علي[8].

علي[8].

وأجاز بعضهم الوجهين/[9]. [ب-208] ومَنْ غلّب الفعل جعل[1] حبّذا فعلاً وزيد فاعلاً، فاعلاً، ورُدّ بأنّه قد يحذف، والفاعل لا يحذف.

---

(1) شرح التسهيل (26/3).
(2) ابن يعيش (138/7-139)، والتذييل والتكميل (152/10).
(3) شرح التسهيل (27/3).
(4) المصدر السابق.
(5) التذييل والتكميل (164/10-165)، وتوضيح القاصد (930/3)، والمساعد (143/2).
(6) المسائل البصريات: (845-848).
(7) المقتضب: (143/2).
(8) كتاب الشعر: (113).
(9) المقرب (69/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (76/2)، والتعليقة لابن النحاس (163).

وحكى ابن إياز[2] عن بعضهم أنّ "ذا" زائدة[3] وزيد فاعل.

ص: ولا تعملُ فيه النواسخُ ولا يُقدّمُ.

ش: قال في الشرح[4]: "أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب، وعلى امتناع نسخ ابتدائه وهو من المهمات، ونبّه ابن بابشاد إلى التنبيه على امتناع التقديم، لكنْ جعل سببَ ذلك خوف توهُّم كون المراد: زيد أحبّ ذا، وتوهّم هذا بعيد؛ فلا ينبغي أنْ يكون المنع من أجله؛ بل لمنع من أجل إجراء حبّذا مجرى المثل".

ص: وقد يكونُ قَبلَه أو بعدَه تمييزٌ مُطابقٌ.

ش: مثال وروده قبله قول الشاعر[5]: **[من الطويل]**

ألا حَبَّذا قَوماً سُلَيمٌ فإنّهم وَفَوا إذْ تَواصَوا بالإعانةِ والنَّصْرِ

ومثال بعده قول الآخر[6]: **[من الخفيف]**

حَبَّذا الصَّبرُ شِيمةٌ لامرئٍ را مَ مُباراةَ مُولَعٍ بالمعالي

وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير، إلّا أنّ تقديم التمييز على المخصوص أولى وأكثر[7]، وقوله: "مطابق" أي المخصوص في إفراده وتذكيره وغيرهما.

---

(1) التذييل والتكميل (165/10)، وأوضح المسالك (285/3).

(2) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلّامة جمال الدين. من تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف. ت: (681هـ)، البغية (532/1).

(3) في شرح الكافية للرضي (256/4) (وقال الربعيّ: "ذا" زائدة، كما في "ماذا صنعت"، والمخصوص فاعل "حبّ"). وتنظر زيادة (ذا) في أسرار العربية (110).

(4) شرح التسهيل (27/3).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (28/3)، وشرح عمدة الحافظ (805)، والتذييل والتكميل (166/10)، ومنهج السالك (405)، وشفاء العليل (596/2)، وتمهيد القواعد (2595/5)، والهمع (33/3)، وشرح أبيات المغني (27/7)، والدرر (285/2)، والمعجم المفصل (446/3).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (28/3)، وشرح عمدة الحافظ (805)، والتذييل والتكميل (166/10)، ومنهج السالك (405)، وشفاء العليل (596/2)، وتمهيد القواعد (2595/5)، والهمع (33/3)، وشرح أبيات المغني (27/7)، والدرر (286/2)، والمعجم المفصل (408/6).

(7) شرح التسهيل (27/3).

ص: أو حالٌ عامِلُه "حَبَّ".

ش: مثال ورودهما قبل المخصوص: حبّذا مقصوداً زيد، وبعده قول الشاعر[1]: **[من البسيط]**

يا حبّذا المالُ مبذولاً بلا سَرَفٍ في أوجُهِ البِرِّ إسراراً وإعلاناً

قال في الشرح[2]: والتزم بعض المتأخرين كونَ المنصوب بعد "ذا" تمييزاً، وليس ملتزماً؛ لأنّ الحال قدْ أغنت عنه في النظم والنثر. انتهى.

ويظهر من عطفه الحال على التمييز أنّها مساوية له في أنّ تقديمها أكثر وأولى.

وقيل[3]: التمييز ينبغي تقديمه، وأمّا الحال فيستوي فيها الأمران.

قال في الشرح[4]: "وأمّا التمييز فكثير ومتفق على استعماله" انتهى.

وحكى غيره الخلاف؛ فقال: اختلف النحويّون في هذا المنصوب بعد حبّذا؛ فذهب الأخفش[5] والفارسيّ[6] والربعيّ[7] وخطّاب[8] وجماعة من البصريين إلى أنّه منصوب على الحال الحال لا غير، وسواء كان جامداً أو مشتقاً. وذهب أبو عمرو بن العلاء[9] إلى أنّه منصوب على التمييز لا غير، وسواء كان جامداً أو مشتقاً. وأجاز نصبه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين[10].

وفصّل بعضهم فزعم[11] أنّه حال إنْ كان مشتقاً، وتمييز إنْ كان جامداً، وقبول الجامد والمشتق دخول مِنْ عليهما يرجّح نصبهما على التمييز.

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (28/3)، وشرح عمدة الحافظ (806)، والتذييل والتكميل (168/10)، ومنهج السالك (406)، والارتشاف (2061/4)، والمغني (519/5)، والمساعد (144/2)، وشفاء العليل (597/2)، وتمهيد القواعد (2595/5)، وشرح أبيات المغني (26/7-27)، والمعجم المفصل (30/8).

(2) شرح التسهيل (28/3).

(3) التذييل والتكميل (168/10).

(4) شرح التسهيل: (27/3).

(5) الأصول (120/1). والمساعد (144/2).

(6) المسائل البصريات (845-848)، المساعد (144/2).

(7) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبعي، أبو الحسن الزُّهري، أحد أئمة النحويين، أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشر سنين. ترجمته في البغية (181/2). ورأيه في: التذييل والتكميل (169/10).

(8) تذكرة النحاة (285).

(9) تذكرة النحاة (285)، المساعد (144/2).

(10) كالجرمي، المسائل البصريات (845).

(11)(12) التذييل والتكميل (169/10). والارتشاف (2061/4).

والذي يظهر[1] أنّه إنْ كان جامداً كان تمييزاً، وإنْ كان مشتقاً فمقصدان للمتكلم، فإنْ أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان ذلك المنصوب حالاً، ولا يصحُّ دخول مِنْ عليه إذْ ذاك، وإنْ أراد عدم التقييد، بل تبيين جنس المبالغة في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزاً.

مثال الأول: حَبّذا هندٌ مواصلةٌ، أي: في حالِ مواصلتِها، ومثال الثاني: حبّذا راكباً زيدٌ، وهذا الذي تدخل عليه مِنْ.

وفي البسيط[2]: جوازُ نصبُ هذا المنصوب بإضمار أعني، وهو غريب.

ص: ورُبّما استُغني به أو بدليلٍ آخرَ عن المخصوص.

ش: مثال الاستغناء به – أعني التمييز – قول بعض الأنصار[3]: **[من الرجز]**

باسمِ الإلهِ وبهِ بَدِينا ولو عَبَدنا غيرَه شَقِينا[4]

ومثال الاستغناء بدليل آخر قول الشاعر[5]: **[من الطويل]**

ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما مَنَحْتُ الهوى مَنْ ليسَ بالمتقاربِ[6]

يريد: ألا حبّذا حالي معك، يشير إلى هواه إياها، وزيارته لها، وما ترتب على ذلك/**[أ-209]** في قوله قبل البيت:

هويتُك حتّى كادَ يقتُلُني الهوى وزُرتُكِ حتّى لامني كُلُّ صاحبِ
وحتّى رأى مني أدانيكِ رِقّةٌ عليك ولولا أنت مالانَ جانبي

وبعده: ألا حبّذاه.

ص: وقد تُفردُ "حَبَّ" فيجوزُ نقلُ ضمّةِ عينِها إلى فائِها.

ش: إذا أفردت حبّ من ذا؛ جاز[7] فتح حائها استصحاباً لحالها ونقل ضمة عينها إلى الحاء، الحاء، وبالوجهين ينشد قوله[1]:

---

(2) التذييل والتكميل (170/10)، والمساعد (144/2).

(3) هو عبد الله بن رواحة. ديوانه (142).

(4) الشاهد في: جمهرة اللغة (1019/2)، وشرح التسهيل (28/3)، وشرح عمدة الحافظ (802)، والكافية الشافية (1116/2)، وابن الناظم (340)، والتذييل والتكميل (170/10)، والارتشاف (2062/4)، وتمهيد القواعد (2596/5)، والمقاصد النحوية (1525/4)، والأشموني (382/2)، والهمع (32/3)، وحاشية الصبان (61/3)، والدرر (284/2).

(5) نسب في شرح الحماسة (268/2) [498] لمرداس بن همّاس الطائي، وفي شرح التسهيل (28/3) للمرار بن همام الطائي أو لمرداس بن همّام، وفي المقاصد النحوية (1522/4) للمرار بن همّاس الطائي.

(6) الشاهد في: الكافية الشافية (1116/2)، وابن الناظم (339)، والتذييل والتكميل (170/10)، والمغني (124/6)، وتمهيد القواعد (2596/5)، والأشموني (382/2)، والهمع (32/3)، وحاشية الصبان (59/3)، والدرر (284/2).

(7) ابن يعيش (7-129-138)، وشرح التسهيل (28/3)، وابن الناظم (340)، والهمع (35/3).

فقلتُ اقتلوها عنكم بمزاجها وحُبَّ بها مقتولة حين تقتلُ

ص: وكذا كُلُّ فَعُلَ حلقيّ الفاء يُراد به مدحٌ أو تعجبٌ.

ش: فيجوز نقل ضمة عينه إلى فائه كقول الشاعر[2]: **[من الخفيف]**

حُسْنَ فِعلاً لقاءُ ذي الثروة المُمْ لقَ بالبِشرِ والعطاءِ الجزيلِ

ويقول: ضُرْبَ الرجلُ زيد، بضم الضاد نصّ عليه[3] بعضهم.

ص: وقد يُجرُّ فاعلُ "حَبَّ" بباءٍ زائدةٍ تشبيهاً بفاعل "أفعل" تعجباً.

ش: مثال ذلك قوله[4]:

..... **وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقتلُ**

قال في الشرح[5]: يُروى بفتح الحاء وضمها.

وحكى الكسائيّ[6]: (مررت بأبيات جادَ بهنَّ أبياتاً، وجُدْنَ أبياتاً) فحذف الباء، وجاء بضمير الرفع، وهذا الاستعمال جائز في كلّ ثلاثيّ مضمّن معنى التعجّب. انتهى.

---

(1) تقدّم في الصفحة (84).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (28/3)، وشرح عمدة الحافظ (807)، والتذييل والتكميل (174/10)، وتمهيد القواعد (2596/5)، والهمع (35/3)، والمعجم المفصل (580/6).

(3) التذييل والتكميل (174/10)، والمساعد (145/2-146).

(4) تقدّم في الصفحة (84-91).

(5) شرح التسهيل (29/3).

(6) مجالس ثعلب (273/1)، وسر الصناعة (142/1).

باب: التعجّب

ش: التعجّبُ في الاصطلاحِ قال ابنُ عصفور: "هو استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ خَفِيَ سببُها وخرجَ بها المتعجّبُ منهُ عن نظائرِه، أو قَلَّ نظيرُه"[1]، وقال بعضُهم: "هو استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهر المزيةِ"[2]، وله ألفاظٌ كثيرةٌ تدلّ عليه غير ما يذكرُ في هذا البابِ، لم يُبوَّبْ لها في النحوِ لكونها لم تدلّ على التعجبِ بالوضعِ؛ بل بقرينةٍ نحو: سبحانَ اللهِ، ولله درُّه فارساً.

ص: يُنصَبُ المُتعجَّبُ منْهُ مَفْعُولاً بمُوازِنِ "أَفْعَلَ" فعلاً لا اسماً، خِلاَفاً للكوفيِّين غيرَ الكسائيِّ.

ش: مذهبُ سيبويه[3] والبصريّين أنَّ نصبَ الاسمِ في نحو: ما أظرف زيداً! على المفعول به. وزعم الفرّاءُ[4] ومَنْ وافقه من الكوفيين أنّ نصبَه على حدِّ النصبِ في نحو: زيدٌ كريمٌ الأبَ، فأصله: فأصله: زيدٌ أظرَفُ من غيرِه، ثم أتوا بـ "ما"، فقالوا: ما أظرفُ زيدٍ؟ على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من زيدٍ وأسندوها إلى ضمير "ما"، وانتصب زيد بـ "أظرف" فرقاً بين الخبر والاستفهام[5]، والفتحة في (أَفْعَلَ) فتحة إعراب، وهو خبر عن "ما" وإنّما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو "ما"؛ إذْ هو في الحقيقة خبرٌ عن زيد[6].

وزعم بعضُ الكوفيّين أنَّ (أَفْعَلَ) مبنيّ[7]، وإنْ كان اسماً؛ لأنَّه تضمّن معنى التعجب، وأصله أن يكون للحرف.

وقوله (فعلاً) هو مذهب البصريّين[8] والكسائيّ.

وذهب الكوفيّون[9] – غير الكسائيّ – إلى أنّه اسم، ولم يستثنِ بعضهم الكسائيّ فلعلّ له قولين.

---

(1) المقرب: (71/1)، وشرح الجمل له (36/2).

(2) هو ابن الناظم، شرح الألفية (325).

(3) الكتاب (72/1)، وشرحه للسيرافي (354/1).

(4) شرح الكتاب للسيرافي (355/1)، والتذييل والتكميل (177/10)، والارتشاف (2066/4)، وتوضيح المقاصد (885/3)، والمساعد (147/2)، والهمع (37/3).

(5) الإنصاف (112/1).

(6) توضيح المقاصد (892/3).

(7) التذييل والتكميل (178/10)، وتوضيح المقاصد (893/3).

(8) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين في: الإنصاف (105-110)، وأسرار العربية (112-125)، والتعليقة على المقرب (85)، والتذييل والتكميل (178/10)، والارتشاف (2065/4-2066)، وتوضيح المقاصد (887/3)، والمساعد (147/2)، وائتلاف النصرة (118-120)، وشرح التصريح (59/2).

(9) المصادر السابقة.

واستدلَّ على فعليته ببنائه على الفتح وبنصبه المفعول به، وليس من الأسماء التي تنصب المفعول به، وبلزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: (ما أفقرني إلى عفو اللّه)، ولا يرد على هذا (عليكني) ولا (رويدني)، فإنّه يقال فيهما: (عليك بي) و(رويد لي)، فيستغنى عن نون الوقاية بالباء واللام بخلاف (ما أفقرني)، فإنَّ النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها[1]، قاله المصنف.

وقد أجاز الكوفيّون[2] (ما أظرفي) بحذف نون الوقاية، ولم يجعلوها لازمة، وحكوه عن العرب. العرب.

واحتجّوا على الاسميّة[3] بعدم تصرفه وبتصغيره وبصحة عينه، وأجيب/**[ب-209]** بأنَّ امتناع تصرفه؛ لأنّه لزم طريقة واحدة، فلم يحتج إلى تصرفه كـ (عسى) و(ليس)، وبأنَّ تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل.

ص: مُخْبَراً بهِ عَنْ (ما) مُتَقدِّمَةً بمعنى شَيْءٍ، لا استفهاميَّةً، خِلاَفاً لبعضِهم، ولا موصولةً خِلاَفاً للأخفشِ في أحدِ قولَيْه.

ش: "ما" الواقعة قبل "أفعل" اسم مبتدأ بلا خلاف يعود الضمير من "أفعل" عليها إلّا خلافاً شاذّاً رُوِيَ عن الكسائيّ[4] أنه لا موضع لها من الإعراب.

وبعد ثبوت اسميّتها: فمذهب الخليل وسيبويه[5] وجمهور البصريّين[6] أنّها اسم تامّ نكرة والفعل والفعل بعدها خبرها، وهو الصحيح.

قال المصنّف: "لأنّ قصد المتعجب الإعلام بأنّ المتعجب منه ذو مزية إدراكها جليّ، وسبب الاختصاص بها خفيّ، فاستحقّت الجملة المعبّر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصّة ليحصُل بذلك إبهام متلوّ بإفهام، ولا ريبَ أنّ الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه؛ إذْ لا يكون إلّا مختصّاً؛ فتعيّن كون الباقي مقتضياً للإبهام وهو "ما" فلذلك اختير القول بتنكيرها، ولا يمتنع الابتداء بها وإنْ كانتْ نكرة غير مختصّة، كما لا يمتنع الابتداء بمَنْ وما الشرطتين والاستفهامتين"[7]. انتهى.

---

(1) شرح التسهيل (31/3).
(2) الإنصاف (105).
(3) الإنصاف (105-106)، وأسرار العربية (112-119)، والتعليقة (85-86).
(4) رأي الكسائي في: الارتشاف (2065/4)، وشرح التصريح (58/2).
(5) الكتاب (72/1).
(6) أسرار العربية (112)، والتذييل والتكميل (180/10)، والمساعد (148/2)، وشفاء العليل (599/2).
(7) شرح التسهيل (31/3).

وذهب الفرّاء[1] وابن درستويه[2] إلى أنّها استفهاميّة وتأوّله ابن درستويه على الخليل.

وقال المصنّف: "أمّا كونها استفهاميّة – وهو قول الكوفيّين – فليس بصحيح؛ لأنّه إمّا أنْ تكون مجرّدة للاستفهام، أوْ لهُ وللتعجب، كما هي في: ﴿ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴾ **[سورة الواقعة: 8]**. فالأول باطل بإجماع، والثاني باطل؛ لأنّ الاستفهامَ المشوبَ بالتعجب لا يليه غالباً إلّا اسم، و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنّها غير المضمّنة استفهاماً"[3]. انتهى.

وفيه نظرٌ؛ لأنّ مذهبَ الكوفيّين[4] أنَّ أفعل اسم كما سبق.

وقال المصنّف أيضاً: "لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أنْ تخلفها (أيّ) كما جاز أنْ تخلفها في نحو[5]:**[من السريع]**

.... ما أنتَ مِنْ سَيّدٍ[6] .....

لأنّ استعمال أيّ في الاستفهام المتضمّن تعجّباً كثير، وأيضاً فإنَّ قصدَ التعجبِ بما أَفْعَلَه مجمَعٌ عليه، وكونه مشوباً باستفهام أو ملموحاً فيه استفهام، زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها"[7].

وذهب الأخفش[8] وطائفة من الكوفيّين[9] إلى أنّها موصولة، وأفعل صلة لها، والخبر محذوف محذوف لازم الحذف.

قال المصنّف: "فيتحصّل بقوله هذا إفهام وإبهام، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر إلّا أنّ هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين:

أحدهما: تقدّم الإفهام وتأخّر الإبهام، والمعتاد فيما يضمّن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدّم ما به الإبهام.

والثاني: كون الخبر فيه ملتزم الحذف دون شيء يسدّ مسدّه"[1].

---

(1) رأي الفراء في: شرح الكتاب للسيرافي (355/1)، وشرح الكافية للرضي (234/4)، والتذييل والتكميل (180/10)، والارتشاف (2065/4)، والمساعد (148/2)، وشرح التصريح (59/2).

(2) رأي ابن درستويه في: المصادر السابقة باستثناء شرح السيرافي.

(3) شرح التسهيل (32/3).

(4) أسرار العربية (112-125)، والتعليقة على المقرب (85).

(5) هو السفاح بن بُكير اليربوعي. المفضليات: ص323، برواية: (يا فارساً ما أنت من فارسٍ).

(6) البيت بتمامه: (**يا سيّداً ما أنت من سيّد مَوطَأً الأكنافِ رحْبَ الذراعْ)** الشاهد في: معاني القرآن للفراء (375/2)، وشرح شواهد الإيضاح (195)، وشرح التسهيل (32/3)، والمقرب (165/1)، والتذييل والتكميل (167/10-181-182)، والارتشاف (1724/4)، وشرح الكافية للرضي (50/3)، وتمهيد القواعد (2615/6)، والهمع (37/3)، والخزانة (95/6-96-98)، والدرر (292/2)، والمعجم المفصل (176/4).

(7) شرح التسهيل (32/3-33).

(8) معاني القرآن له (166/1)، والأصول (100/1).

(9) رأي الكوفيين في: شرح الجمل لابن بابشاذ (213/1)، والتذييل والتكميل (183/10)، والارتشاف (2065/4).

وقوله: "في أحد قوليه" لأنّه رُوِيَ عنه أنّها نكرة تامّة[2] كمذهب الجمهور.

وقال في الشرح[3]: (وافق الأخفشُ[4] على صحة جعل "ما" التعجبية نكرةً، وأجاز كونها موصولة). انتهى.

ورُوِيَ عن الأخفش قول ثالث: أنّها نكرةٌ موصوفةٌ[5] وأفعلُ صفتُها، والخبرُ محذوفٌ[6]، والتقدير: شيءٌ حسنَ زيداً عظيمٌ، فينبغي أن يقول في أحد أقواله.

ص: وكأَفْعَلَ أفْعِلْ خبراً لا أمراً.

ش: أجمعوا[7] على فعليّة أفعل كذا نقلوا.

وفي كلام ابن الأنباريّ ما يدلّ على أنّه اسم. قال[8]: (وأحسن لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يؤنّث؛ لأنّه اسم). انتهى. ولا وجه له[9].

ومذهب جمهور البصريّين[10] أنّ معنى أحْسِنْ بزيدٍ: أحسن زيد، أي: صار ذا حسن، كقولهم: أبقلت الأرض، أي: صارت ذا بقلٍ، وهو خبر معناه التعجّب[11]، فمدلوله ومدلول ما أحسن زيداً من حيث المعنى واحد.

وقيل[1]: إنّه أمر حقيقة ثمَّ اختلفوا، فذهب الفرّاء[2] إلى أنّه أمر باستدعاء التعجّب من المخاطب مسنداً إلى ضميره واستحسنه الزمخشريّ[3] وابن خروف[4].

---

(1) شرح التسهيل (3/31-32).

(2) معاني القرآن للأخفش (1/166)، وشرح التسهيل (3/31)، وتوضيح المقاصد (3/887)، والجنى الداني (337)، والمساعد (2/148).

(3) شرح التسهيل (3/31/32).

(4) معاني القرآن للأخفش (1/166)، والاصول (1/100)، والمقتصد (1/375)، والمفصل (277)، وشرح التسهيل (3/31)، والكافية الشافية (2/1081)، وشرح الجزولية للأُبذيّ (2/357)، وشرح الكافية للرضي (4/233)، والتعليقة على المقرب (84)، والارتشاف (4/2065)، والجنى الداني (337)، والمساعد (2/148).

(5) التعليقة لابن النحاس (84)، وشرح الجمل لابن عصفور (1/582)، وشرح الجزولية للأبذي (2/357)، وتوضيح المقاصد (3/887)، والمساعد (2/148)، وشفاء العليل (2/599)، وشرح التصريح (2/58).

(6) في المساعد (2/149) (وردّ دعوى حذف الخبر بمخالفة النظائر، فلا يلتزم حذف الخبر دون شيء يسدّ مسدّه كما في لولا، فما اقتضى هذه الدعوى لزوماً باطلاً لبطلانها). شرح ألفية ابن معط (2/958)، وشرح الكافية للرضي (4/233-234)، والتذييل والتكميل (10/184-185).

(7) رأي البصريين في الإنصاف (105)، وأسرار العربية (113-114).

(8) أسرار العربية (122-123).

(9) هذا الردّ للمراديّ.

(10) شرح ألفية ابن معط (2/958-959)، والتذييل والتكميل (10/186)، وتوضيح المقاصد (3/887)، وأوضح المسالك (3/255)، والمساعد (2/149).

(11) في المفصّل (277) قال الزمخشري (هذا ضربٌ من التعسّف، وعندي أنّ أسهل منه مأخذاً أنْ يُقال إنّه أمرٌ لكلّ أحد بأنْ يجعل زيداً كريماً، أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة للتأكيد والاختصاص، أو بأنْ يصيره ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله ثمّ جرى مجرى المثل فلم يغيّر عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرم بزيد. ويا رجال أكرم بزيد). ينظر شرحه لابن يعيش (7/148) والرد على الزمخشري.

وقيل المخاطبُ ضميرُ الحسْنِ[5]، فكأنّه قيل: يا حسْن أحْسِنْ بزيد!: أي الْزَمْه ودُمْ به، ولذلك كان الضميرُ مفرداً على كلّ حال.

قال ابن طلحة[6]: وهذا قولٌ حسنٌ.

وقال المصنّفُ بعد ذكرِ القولين/[أ-210] الأوليين: (والأوّلُ هو الصحيحُ؛ لسلامتِه ممّا يردُّ على الثاني من الإشكالات، وأنا أذكرها مختصراً:

فأحدها: أنّ الناطقَ بأفعل المذكور لو كان أمراً لم يكن متعجّباً كما لا يكون الأمرُ بالحلف ونحوه حالفاً، ولا خِلافَ في كونِه متعجّباً.

الثاني: أنّه لو كان أمراً لَزِمَ إبرازَ ضميرِه.

الثالث: أنّه لو كان مسنداً إلى ضميرِ المخاطبِ لم يجزْ أنْ يليه ضميرُ المخاطبِ نحو: أحْسِنْ بك!.

الرابع: أنّه لو كان أمراً لوَجَبَ له من الإعلال إذا كانت عينُه ياءً أو واوً ما وَجَبَ لأبِن وأقم)[7]. وردّ المصنّفُ ما حكيناه عن ابن كيسان بأنّ من المصادرِ ما لا يكون إلّا مؤنّثاً كالسهولةِ و النجابةِ "فلو كان الأمرُ على ما توهمه صاحبُ هذا الرأي؛ لقيل في أسْهِلْ به وأنْجِبْ: "أسهلى وأنجبى، لكنّه لم يقل"[8]. انتهى.

قيل: ولا دليلَ فيه؛ لأنّ أصلَ المصدرِ ألّا يجيء بتاء التأنيث فرُوعي في تذكيره الضميرَ ما كان يستحقُّه المصدر من التذكير.

ص: مَجْرُوراً بعدَهُ المتعجَّبُ منْهُ بباءٍ زائدةٍ لازمةٍ، وقد تفارِقُه إنْ كانَ أنْ وصَلِتَها.

---

(1) في أوضح المسالك (255/3) (وقال الفرّاء والزّجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف: هذا الفعل أمر لفظاً ومعنًى).

(2) معاني القرآن له (139/2)، وتوضيح المقاصد (887/3)، وأوضح المسالك (255/3).

(3) المفصّل (277)، وشرحه لابن يعيش (148/7)، وشرح ألفية ابن معط (959/2)، وشرح التسهيل (39/3). وتوضيح المقاصد (887/3)، وأوضح المسالك (255/3).

(4) شرح التسهيل (33/3)، وأوضح المسالك (255/3).

(5) شرح الجزولية للأبذي (378/2)، وتوضيح المقاصد (887/3)، وأوضح المسالك (255/3).

(6) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي، أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إماماً في صناعة العربية نظاراً عارفاً بعلم الكلام وغير ذلك. ت (618هـ). ترجمته في بغية الوعاة (121/1-122). ورأيه في: شرح الجزولية للأبذي (378/2)، والتذييل والتكميل (188/10)، ومنهج السالك (371)، وتوضيح المقاصد (887/3).

(7) شرح التسهيل (33/3-34).

(8) شرح التسهيل (38/3).

ش: فهي عندَ جمهورِ البصريّين[1] زائدةٌ مع الفاعلِ مثلها في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة الرعد: 43] ، وعَند الفرّاء[2] – ومَنْ وافقه[3] – زائدةٌ مع المفعول، وإنّما حُكِمَ بزيادتها؛ لأنّ الهمزةَ في أفعل للتعدية عند مَنْ جعلَه أمراً حقيقةً، وقال بعضُ المغاربةِ: ويحتملُ أنْ تكونَ الهمزةُ لا للنقل، بل على معنى: أَقْطَعَ النخلُ، ثمّ أدخل الباء على معنى أنّه صيّره لذلك أي: صيّرَه ذا حسنٍ وذا كرمٍ أمرٌ ما، ثمّ أُمِرَ السببُ أو الشخصُ على النحوَين المتقدّمَين فتكون الباء للتعدية. انتهى.

وقوله: "لازمة" أي: لا يجوز حذفُها على القولين.

وقوله: "وقد تفارقه إن كان أنْ وصلتها" يعني أنّه يجوزُ أنْ يُقال: أَجوِدْ بأنْ يكتبَ، وأَجوِدْ أنْ تكتبَ بحذفها، ومنه قول الشاعر[4]:[من الطويل]

وقال نَبِيُّ المسلمينَ تَقدّمُوا وأحْبِبْ إلينا أنْ يكونَ المُقدَّما[5]

ص: وموضعُه رفعٌ بالفاعليّةِ لا نصبٌ بالمفعوليّةِ خِلافاً للفرّاءِ والزمخشريِّ وابن خروفٍ.

ش: أي: وموضع المجرور رفع بالفاعلية، وهو مذهب جمهور البصريّين ولا ضمير عندهم في أفعل.

ومذهبُ الفرّاء ومَنْ وافقه أنَّ فاعلَه ضمير المخاطب كما سبق، فلهذا كان المجرور عندهم في موضع نصب بالمفعوليّة، والردّ عليهم بما سبق.

قال المصنّف: (ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير (أن) بعد أفعل لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفرّاء يلتزم النصب، ولا حجّة له في قول الشاعر: [من الوافر]

لَقَدْ طَرَقَتْ رحالَ الحيِّ لَيْلَى فأبعدْ دارَ مُرْتَحِلٍ مَزارَا[6]

---

(1) الكتاب (1/38-92)، والأصول (1/101)، والبغداديات (165-171)، والارتشاف (4/2067)، والجنى الداني (47)، والاشموني (2/364)، وشرح التصريح (2/60-61).

(2) معاني القرآن له (2/139).

(3) وافقه الزجاج والزمخشري وابن كيسان. المفصل (277)، وشرح الجزولية للأبذي (2/378)، والارتشاف (4/2067)، والمساعد (2/150)، وفي الارتشاف (4/2067)، أنّه مذهب ابن خروف أيضاً، وهو خلاف ما صرّح به ابن خروف في شرح الجمل له (2/584).

(4) هو العباس بن مرداس. ديوانه (142).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (3/35)، والكافية الشافية (2/1096)، وابن الناظم (332)، والارتشاف (4/2067)، وتوضيح المقاصد (3/887)، والجنى الداني (49)، وشرح ابن عقيل (3/157)، والمساعد (2/150)، وشفاء العليل (2/600)، وتمهيد القواعد (6/2631)، والمقاصد الشافية (4/501)، والمقاصد النحوية (3/1480)، والأشموني (2/364)، وشرح التصريح (2/62)، والدرر (2/292).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (3/35)، والتعليقة على المقرب (89)، والتذييل والتكميل (10/193)، والمساعد (2/150)، وتمهيد القواعد (6/2619)، والهمع (2/39)، والدرر (2/294)، وفيه (ألا) بدل (لقد).

لإمكان جعل (أبعد) دعاء على أبعد اللهُ دار مرتحل عن مزار محبوبه، كأنّه يُحرِّض نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى؛ لأنّه صار طروقها مزاراً.

ولا حجة له في قول الآخر[1]:[من الوافر]

..... وأجْدِرْ مثلَ ذلك أنْ يَكُونا[2]

لاحتمال أن يكون (أجدر) فعل أمر عارياً من تعجب، بمعنى: اجعل مثل ذلك جديراً بأنْ يكون، أي: حقيقاً بالكون، يُقال: جدر بكذا جدارة، أي: صار جديراً به، وأجدر به، أي جعلته جديراً به، أي حقيقاً، ويحتمل أنْ يكون (أجدر) فعل تعجب مسنداً إلى مثل ذلك، ثم حذف الباء اضطراراً، واستحقّ مصحوبها الرفع بحقّ الفاعلية، لكنّه بُني لإضافته إلى مبنيّ[3]. انتهى.

ص: واستُفِيدَ الخبرُ منَ الأمرِ هُنا، وفي جَوابِ الشَّرطِ كما استُفيدَ الأمرُ من مُثبتِ الخبرِ، والنَّهي من منفيه.

ش: لما اختار أنّ أفعل صيغته أمر ومعناه الخبر أخذ يذكر له نظيراً، وهو ما وقع من ذلك في جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [سورة مريم: 75].

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ كذب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار"[4]، وفي رواية "فليلج النار"، أي: فيمدّ ويتبوأ ويلجّ.

وقوله: "كما استفيد الأمر من مثبت الخبر"، مثاله: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [سورة البقرة: 228] و ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [سورة البقرة: 233].

وقوله: "والنهي من منفيه"، ومثاله قوله تعالى: **[لا تضارُّ والدة بولدها]**[سورة البقرة: 233] بضمّ الراء/ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو[5]. [ب/210].

ص: وربّما استفيد الأمر من الاستفهام.

ش: مثال ذلك: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [سورة آل عمران: 20]، وقوله:

---

(1) هو عمرو بن أحمر الباهلي. شعره (161).

(2) صدر البيت (وإمّا زال سَرْجٌ عن مَعَدٍّ). الشاهد في: تهذيب اللغة (261/2)، والمنصف (19/3)، وشرح التسهيل (35/3)، والتذييل والتكميل (193/10)، وتمهيد القواعد (2620/6)، والمقاصد الشافية (449/4)، والدرر (295/2). وفيه رواية (فأجدر بالحوادث أنْ تكونا) بدل الشطر الثاني. المعدّ: موضع رجل الفارس من الدابة.

(3) شرح التسهيل (35/3-36).

(4) صحيح البخاري: كتاب العلم: باب من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم (55/1).

(5) السبعة (183).

﴿ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [سورة المائدة: 91]، أي: أسلموا، وانتهوا.

ص: ولا يتعجّب إلّا من مختصّ.

ش: فلا يقال: ما أسعد رجلاً من الناس!؛ لأنّه لا فائدة فيه في ذلك، فلا تكون إلّا معرفة أو نكرة مختصّة، نحو: ما أحْسَنَ زيداً!، وما أسْعَد رجلاً اتّقى الله!؛ وذلك لأنّ المتعجّب مخبر عنه في المعنى.

ص: وإذا عُلِمَ جاز حذفه مطلقاً.

ش: أي: سواء أكان معمولاً لأفعَل أو لأفعِل.

مثال الأول قوله[1]:[من الطويل]

جزى اللّهُ عنّي والجزاءُ بفضلِهِ ربيعةَ خيراً ما أعفَّ وأكْرَمَا[2]

أي: ما أعفّهم وأكرمهم.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾ [سورة مريم: 38]، أي: أسمع بهم وأبصر بهم.

وإنّما حُذِفَ هذا للعلم به مع كونه فاعلاً؛ لأنَّه لما لزمه الجرّ كساه صورة الفضلة[3]، ولأنّه كمفعول أفعل في المعنى.

وزعم الفارسيّ[4] وقومٌ من النحويّين أنّه لم يُحذف، ولكنّه استتر في الفعل حين حذفت الباء. وردّه المصنّف[5] بلزوم إبرازه حينئذٍ في التثنية والجمع، وبأنَّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كما في أكرم بنا.

ص: ورُبَّما أُكِّدَ أفْعِلْ بالنون.

ش: كقوله: [من الطويل]

ومُسْتَبْدِلٍ مِن بَعدِ غَضْبَى صُرَيْمةً فأحْرِ بهِ بطُولِ فَقْرٍ وأحْرِيَا[6]

---

(1) هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ديوانه (171).

(2) الشاهد في: العقد الفريد (87/5)، وابن الناظم (328)، والتذييل والتكميل (197/10)، وتخليص الشواهد (491)، وتوضيح المقاصد (889/3)، وأوضح المسالك (259/3)، والمساعد (152/2)، والمقاصد الشافية (453/4)، والمقاصد النحوية (1477/3)، والاشموني (364/2)، وشرح التصريح (63/2)، والهمع (39/2)، وحاشية الصبان (28/3)، والدرر (296/2)، وفيه (عنّا) بدل (عنّي).

(3) التذييل والتكميل (198/10).

(4) الإيضاح (114-115).

(5) شرح التسهيل (37/3).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (30/3-38)، والكافية الشافية (1077/2)، وابن الناظم (327)، والتذييل والتكميل (199/10)، والمساعد (153/2)، وشرح ابن عقيل (148/3)، وتمهيد القواعد (2612/6)، والمقاصد النحوية

وهذا من إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظيّ.

ص: ولا يؤكّد مصدرٌ فعلَ تعجبٍ ولا أفْعَلَ تفضيلٍ.

ش: قال في الشرح: (لما كان فعل التعجّب دالّاً على المبالغة والمزية استغنى عن توكيده بالمصدر، وكذلك أفعل التفضيل)[1]. انتهى.

ولا نحفظ[2] في (أَفْعَل) التفضيل خلافاً، وعلّة ذلك أنّه لم يبنَ له فعل من معناه، فإنّ العرب لم تبنِ فعلاً يدلّ على أفضلية زيد كما دل عليه أفعل التفضيل.

وأمّا فعل التعجّب[3] فذهب بعضهم إلى أنّه ينصب الحدث، فأجاز: ما أَحْسَنَ زيداً إحساناً!، وأَحْسِنْ بزيدٍ إحساناً!، وهو مذهب الجرمي[4]. وذهب الجمهور[5] إلى المنع.

ص: همزةُ أَفْعَلَ في التعجّب لتعديةِ ما عَدِمَ التعدّي في الأصل أو الحال.

ش: مثال ما عَدِمَ التعدّي في الأصل[6]: ظَرُفَ وجَزِعَ وذَهَبَ، فإذا تعجبت من هذه أدخلت همزة النقل، وصار الفاعل قبل النقل منقولاً، ومثال عَدِمَ التعدّي في الحال وكان متعدّياً في الأصل: عرفَ وضربَ، فإذا قصد التعجّب منه ضُمِّن معنى ما لا يتعدّى من أفعال الغرائز، ثمّ أدخلت عليه همزة النقل فصيّرت فاعله مفعولاً، وصار يتعدّى إلى المفعول الذي كان له بواسطة حرف الجرّ، فتقول في عرفَ زيدٌ الحقَّ: ما أَعْرَفَ زيداً بالحقّ!، وفي ضربَ زيدٌ عمراً: ما أَضْرَبَ زيداً لعمرٍو!. واختلف فيما هو على فَعَلَ بالفتح وفَعِلَ بالكسر إذا تعجب منه، فقيل[7]: يحولان إلى فعُل بالضمّ ثمّ تدخل عليه همزة النقل، فلا يكون التعجّب على هذا إلّا من فعُل موضوعاً أو مردوداً إليه.

وقيل: بل يبنى منهما، ومن فعُل المصوغ ولا يحتاجان للتحويل، وهو اختيار المصنّف، وظاهر كلام سيبويه؛ لأنّه قال: "وهو مبنيّ من فَعْل وفَعِل وفعُل"[8] واستدلّ المصنّف على صحته بوجهين:

(1476/3)، وشرح شواهد المغني (759/2)، وشرح أبيات المغني (39/6)، وتاج العروس (419/37)، والمعجم المفصل (332/8).

(1) شرح التسهيل (38/3).

(2)(2) التذييل والتكميل (200/10).

(4) مذهب الجرمي: التذييل والتكميل (200/10)، والارتشاف (2070/4)، والمساعد (154/2).

(5) المصادر السابقة.

(6) التذييل والتكميل (202/10).

(7) التذييل والتكميل (203/10).

(8) الكتاب (73/1).

"**أحدهما**: أنّ فَعَلَ وفَعِلَ كَحَرَجَ وصَبِرَ يشاركان فَعُلَ في اللزوم وقبول همزة التعدية، فتقدير ردّهما إلى فَعُلَ لا حاجة إليه.

الثاني: أنّ من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فَعُلَ، وهو المضاعف واليائيّ العين أو اللام، فلو تعجبت من شيء من هذه الأنواع، أدخلت الهمزة، ولم تقدّر ردّهما إلى فَعُلَ؛ لأنّ فَعُلَ فيها مرفوض"[1].

ص: وهمزةُ أَفْعِلْ للصيرورة.

ش: أي[2]: لتحوّل فاعله كذا، فمعنى قولك: أَحْسِنْ بزيدٍ أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسنٍ تامَ، وهو نظير أثرى أي: صار ذا ثروة، وأترب أي: صار ذا مال كالتراب. هو مذهب البصريّين/ [أ-211] ومَنْ جعل أفعل أمراً حقيقة فالهمزة عنده للتعدية، وقد سبق ذلك.

ص: ويجبُ تصحيحُ عينيهما.

ش: يعني: إذا كانت ياءً أو واواً نحو: ما أَبْيَنَ الحقَّ وأَنْوَرَه! وأَبْيِنْ به وأَنْوِرْ!، قال المصنف: "وأصله الإعلال، لكنْ صُحِّحَ حملاً على أَفْعَلِ التفضيل"[3].

ص: وفَكُّ أَفْعِل المضعَّف.

ش: أي: ويجب فكّ أَفْعِل المضعّف[4] نحو: أَجْلِلْ به وأَعْزِزْ! بسكون ثاني المثلين سكوناً لازماً، ولذلك لم يجب فكّ أَجْلِلْ إذا لم يكن تعجّباً؛ لأنّه معرض للحركة في نحو: أجللِ الله وأجلاه وأجليه. وأجاز الكسائيّ[5] أجلل بزيد!، وأجلّ بزيد! بالفك والإدغام، والتزام الفك مذهب الجمهور[6]، وبه ورد السماع.

ص: وشذَّ تصغيرُ أَفْعَلَ مقصوراً على السماع، خلافاً لابن كيسان في اطّراده وقياس أفعل عليه.

---

(1) شرح التسهيل (39/3).
(2) شرح التسهيل (39/3).
(3) شرح التسهيل (39/3-40).
(4) شرح التسهيل (40/3).
(5) رأي الكسائي في: الارتشاف (2068/4)، والمساعد (155/2).
(6) التذييل والتكميل (206/10)، والمصادر السابقة.

ش: أقدم بعض العرب على تصغير أفعل المتعجب به لشبهه بأفعل التفضيل كقوله[1]:[من البسيط]

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلاناً شَدَنّ لنا[2]

قال المصنّف: (وهو في غاية من الشذوذ فلا يُقاس عليه)[3].

وأجاز ابن كيسان[4] اطّراد تصغير أَفْعَلَ، ولم يكفه ذلك حتّى أجاز تصغير أَفْعِل، وضعف رأيه رأيه في ذلك بيّنٌ وخلافه متعيّن.

قال الشيخ أثير الدين[5]: وهذا الذي ذكره عن ابن كيسان من اطّراد تصغير أفعل في التعجب التعجب هو نصّ كلام البصريّين والكوفيّين[6]. أمّا الكوفيّون فإنّهم اعتقدوا اسمية أَفْعَلَ، فهو عندهم مقيس عليه. وأمّا البصريّون فنصّوا على ذلك في كتبهم، وإنْ كان خارجاً عن القياس.

ص: ولا يتصرفان.

ش: "لا خلاف في عدم تصرّف فعلَيّ التعجب"[7] قاله المصنف.

وأجاز هشام[8] أن يأتي بمضارع ما أفعل، فتقول: ما يُحْسِنُ زيداً، وهو قياس، ولم يسمع فوجب اطّراده، وليس أفعل أمراً من أفعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور كما سبق.

ص: ولا يليهما غيرُ المتعجّب منه إنْ لم يتعلّق بهما.

ش: فلا يجوز في نحو: ما أَحْسَنَ أمراً بمعروف، أنْ تقول: ما أَحْسَنَ بمعروف أمراً، وحكى المصنّف[9] في الشرح أنّه لا خلاف في ذلك.

ص: وكذا إنْ تعلّق بهما وكان غيرَ ظرف وحرف جرّ.

---

(1) ينسب البيت للمجنون وللعرجي ولكامل الثقفي ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله، ولعلي بن محمد العريني، وهو في ديوان المجنون (168).

(2) عجز البيت: (من هؤليائكُنَّ الضّال والسَّمُرِ). الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (356/1)، والتبصرة (272/1)، وأمالي ابن الشجري (383/2)، والإنصاف (105)، والبديع لابن الأثير (177/2)، وابن يعيش (135/5)، وشرح الجمل لابن عصفور (46/2)، وشرح التسهيل (40/3)، والتذييل والتكميل (207/10)، والمغني (658/6)، والمساعد (155/2)، وتمهيد القواعد (2629/6)، والمقاصد الشافية (418/7)، والمقاصد النحوية (1475/3)، والأشموني (370/2)، والهمع (247/1)، وشرح شواهد المغني (961/2)، والخزانة (363/9)، وشرح أبيات المغني (71/8)، والمعجم المفصل (938/3).

(3) شرح التسهيل (40/3).

(4) رأي ابن كيسان في: شرح التسهيل (40/3)، والتذييل والتكميل (208/10)، والارتشاف (2068/4).

(5) التذييل والتكميل (208/10)،

(6) أسرار العربية (116-120).

(7) شرح التسهيل (40/3).

(8) رأي هشام في: التذييل والتكميل (209/10)، والارتشاف (2070/4)، وتوضيح المقاصد (891/3)، وشرح التصريح (64/2).

(9) شرح التسهيل (40/3).

ش: نحو: (ما أَحْسَنَ زيداً مقبلاً، وأكْرِمْ به رجلاً. فلو قلت: ما أحْسَنَ مقبلاً زيداً، وأكْرِمْ رجلاً به؛ لم يجز بإجماع)[1]. قاله المصنف.

وتبعه في نقل الإجماع ولده[2] في شرح الألفيّة، وليس كذلك[3]؛ بل الخلاف في الحال موجود، ذهب الجرميّ[4] من البصريّين، وهشام من الكوفيّين[5] إلى أنّه يجوز الفصل بينهما بالحال.

وأمّا الفصل بالمنادى فذكر ابن المصنّف[6] أنّه لا خلاف في منعه، وفي الكلام الفصيح ما يدلُّ على جوازه، وذلك قول عليّ رضي الله عنه: "أعزز عليّ أبا اليقظان أنْ أراكَ صريعاً مجدلاً"[7].

وقال المصنّف في الشرح بعد ذكر كلام عليّ رضي الله عنه: "وهذا مُصَحِّح للفصل بالنداء"[8]، وأجاز الجرميّ[9] الفصل بالمصدر نحو: ما أحسَنَ إحساناً زيداً، ومنعه الجمهور لمنعهم أنْ يكون له مصدر. مصدر.

ص: وإنّ كان أحدهما؛ فقد يلي وفاقاً للفرّاء[10] والجرميّ والفارسيّ[11] وابن خروف[12] والشلوْبين[13].

ش: وهو أيضاً مذهب المازنيّ[14] والزّجّاج[15] وذهب الأخفش[16] والمبرّد[17] – وأكثر البصريّين –[1] إلى أنَّ ذلك لا يجوز.

---

(1) المصدر السابق.

(2) ابن الناظم (331).

(3) التذييل والتكميل (210/10).

(4) رأي الجرمي في التذييل والتكميل (210/10)، والارتشاف (2071/4)، وتوضيح المقاصد (899/3)، والمساعد (157/2)، والأشموني (369/2)، وشرح التصريح (65/2).

(5) رأي هشام في المصادر السابقة.

(6) ابن الناظم (331).

(7) شرح التسهيل (41/3)، والارتشاف (2071/4)، والجنى الداني (49)، وشرح التصريح (65/2).

(8) شرح التسهيل (41/3).

(9) المفصل (277)، وشرحه لابن يعيش (150/7)، وشرح التسهيل (42/3)، وشرح الكافية للرضي (232)، وابن الناظم 0332)، والتذييل والتكميل (211/10)، والارتشاف (2071/4)، وتوضيح المقاصد (899/3)، والمساعد (157/2).

(10) شرح الكافية للرضي (232/4)، والارتشاف (2701/4)، والمساعد (157/2)، وشرح التصريح (65/2).

(11) البغداديات (256).

(12) شرح التسهيل (42/3)، والارتشاف (2072/4)، وشرح التصريح (65/2).

(13) شرح الجزوليّة له (892).

(14) شرح الكافية للرضي (232/4)، وابن الناظم (331)، والتذييل والتكميل (211/10)، والارتشاف (2072/4)، والمساعد (157/2)، وشرح التصريح (66/2).

(15) الارتشاف (2072/4)، وتوضيح المقاصد (901/3)، والمساعد (157/2)، وشرح التصريح (66/2).

(16) ابن يعيش (150/7)، وشرح التسهيل (42/3)، وشرح الكافية للرضي (232/4)، وابن الناظم (332)، والتذييل والتكميل (211/10)، والمصادر السابقة.

(17) المقتضب (178/4)، والبغداديات (256).

واختاره الزمخشريّ[2] ونسبه الصَّيْمَرِيُّ[3] إلى سيبويه.

قال الشلوْبين: (والصواب أنّ ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور)[4].

وقال السيرافي[5]: ((في قول سيبويه[6]: (ولا يزيل شيئاً عن موضعه) إنّما أراد بذلك تقدّم "ما" وتوليها الفعل فيكون الاسم المتعجّب منه بعد الفعل، ولم يتعرّض للفصل بين الفعل والمتعجّب منه)). انتهى.

والصحيح الجواز، قال المصنّف: (لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً)[7].

فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب: "للهِ درُّ بني سُلَيم، ما أحْسَنَ في الهيجاء لقاءَها، وأكرم في اللّزبّات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها"[8] ورُوِيَ أنّ عليّاً رضي الله عنه/[ب/**211**] مرَّ بعمار فمسح التراب عن وجهه، وقال: "أعزز عليّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعاً"[9]، ومن النظم قول بعض الصحابة:

وقالَ نبيُّ المسلمينَ تقدَّمُوا وأحببْ إلينا أنْ تكونَ المُقَدَّمَا[10]

وقول الآخر[11]:[من الطويل]

أُقِيمُ بدارِ الحزْمِ ما دامَ حَزْمُها وأحْرِ إذا حالتْ بأنْ أَتَحوَّلا[12]

وأمّا صحته قياساً[13]؛ فلأنّ الظرف والمجرور قد يفتقر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنّهما كالشيء الواحد؛ فهنا أحقّ وأولى، وأيضاً فإنّ بئس أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [سورة الكهف: 50] فأنْ يقع مثل ذلك

---

(1) الأصول (1/106-107).

(2) المفصل: (278).

(3) التبصرة والتذكرة (268).

(4) شرح الجزولية له (892)..

(5) شرح الكتاب له (1/351).

(6) الكتاب (1/73).

(7) شرح التسهيل (3/40).

(8) أمالي القالي (2/114)، وشرح ابن عقيل (3/157).

(9) تقدّم تخريجه في هذا الباب.

(10) تقدّم تخريجه في هذا الباب.

(11) هو أوس بن حجر، ديوانه (83).

(12) الشاهد في: شرح التسهيل (3/41)، والكافية الشافية (2/1096)، وابن الناظم (332)، والتذييل والتكميل (10/214)، وتوضيح المقاصد (3/900)، وأوضح المسالك (3/263)، وشرح ابن عقيل (3/157)، وتمهيد القواعد (6/2631)، والمقاصد النحوية (3/1482)، والأشموني (2/369)، وشرح التصريح (2/66)، وشرح شواهد المغني (1/400)، والمعجم المفصّل (6/122).

(13) شرح التسهيل (3/41-42).

بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز، وهذا الدليل ذكره الفارسيّ في البغداديات[1]، وفي ذلك الكتاب الكتاب يبيّن أنّه من المجيزين، وأجاز بعضهم[2] الفصل على قبح، فتلخّص في ذلك ثلاثة مذاهب.

ص: وقد يليهما عندَ ابنِ كيسان لولا الامتناعيّة.

ش: فأجاز[3]: ما أَحْسَنَ لولا بُخلُه زيداً!، وأحْسِنْ لولا بُخل بزيدٍ!، فأجاز الفصل بلولا ومصحوبها، ولا حجّة له على ذلك.

ص: ويُجرُّ ما تعلّق بهما من غير ما ذُكر بـ (إلى) إنْ كان فاعلاً.

ش: وأشار بقوله: "ما ذُكر" إلى المتعجّب منه، والظرف، والحال، والتمييز، وما سوى ذلك هو مردود التقسيم.

وقوله: "بإلى إنْ كان فاعلاً" أي فاعلاً في المعنى، مثاله[4]: ما أحبّ زيداً إلى عمرٍو!، وما أبْغَضَ زيداً إلى بكرٍ!، وأحْبِبْ بزيدٍ إلى عمرٍو!، وأمقت به إلى بكرٍ!.

ص: وإلاّ فبالباء إنْ كان من يفهم عِلْمَاً أو جَهْلاً.

ش: أي: وإلاّ يكن فاعلاً في المعنى؛ فيجرّ بالباء إنْ كان فعل التعجب مصوغاً من مُفهم علماً أو جهلاً، نحو: ما أعرفني به!، وما أجهله بي!، وما أبصر خالداً بالشعر!، وكذلك تقول: أعْرِفْ بزيدٍ بالفقه!، وأجْهِلْ بعمرو بالشعر!، ونحو ذلك.

ص: وباللام إنْ كان مِنْ متعدٍّ غيرِه.

ش: أي: إنْ كان أَفْعَلَ وأَفْعِلْ من متعدّ غير المفهِم عِلماً أو جَهلاً نحو: ما أضربني لزيد!، وما أبصرني لعمرو!، وما أبغض زيداً لعمرو!، واستشكلت تعدية هذا النوع باللام؛ لأنّ معنى ما أضرب زيداً: أضْرَبَ زيدٌ، وأضْرَبَ زيدٌ لا يتعدّ.

ص: وإنْ كانا من متعدّ بحرف جرّ فبما كان يتعدّى به.

ش: مثاله: ما أعزّ زيداً عليّ!، وما أزهد زيداً في الدنيا!، وأعزز بزيد عليّ!، وأزهد بزيد في الدنيا!.

---

(1) البغداديات (256).

(2) التذييل والتكميل (214/10)، والارتشاف (2072/4)، وتوضيح المقاصد (901/3)، والمساعد (158/2)، والهمع (40/3).

(3) رأي ابن كيسان في: شرح الكافية للرضي (232/4)، والتذييل والتكميل (214/10)، والارتشاف (2072/4)، وتوضيح المقاصد (900/3)، والمساعد (158/2)، وتمهيد القواعد (2634/6)، والمقاصد الشافية (503/4)، والأشموني (369/2)، وشرح التصريح (65/2)، والهمع (41/3).

(4) التذييل والتكميل (223/10).

ص: (ويُقال في التعجب من: كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ، وظَنَّ عمرٌو بشراً صديقاً: ما أكسَا زيداً للفقراء الثيابَ!، وما أظن عمراً لِبشرٍ صديقاً!، وينصب الآخر بمدلولٍ عليه بأفعل لا به، خلافاً للكوفيّين).

ش: قال في الشرح: "فإنْ كان قبل التعجّب متعدّياً إلى اثنين؛ جرّرت الأوّل باللام، ونصبت الثاني عند البصريّين بمضمر مجرّد مماثل لتالي "ما" نحو قولك: ما أكسا زيداً للفقراء الثيابَ، والتقدير: يكسوهم الثياب، وكذا يفعلون في: ما أَظَنّ عمراً لبشر صديقاً! يقدّرون: يَظُنّه صديقاً، والكوفيّون لا يضمرون؛ بل ينصبون الثاني بتالي "ما" نفسه. ذكر هذه المسألة ابن كيسان في المهذّب"[1]. انتهى.

ونقل غير المصنّف[2] أنّ مذهب البصريّين في باب ظنّ الاقتصار عليه فينصبه في التعجّب، ولا يجوز أن يتعدّى إلى شيء من الأوّل ولا من الثاني باللام، ولا إلى الأوّل باللام، ولا إلى الثاني بنفسه، وأمّا مذهب الكوفيّين في باب ظنّ فيفصّلون بين أن يلتبس الأوّل بالثاني أو لا، إنْ التبس فإنّهم يقدّمون فعل التعجّب إلى كلّ منهما باللام، ويكون التقديم والتأخير مبيّناً للبس فتقول: ما أظنّ زيداً لأخيك لأبيك. أصله: ظنّ زيد أخاك أباك، وإنْ لم يُلبس تعدّى إلى الأوّل باللام، وإلى الثاني بنفسه، ويجوز في باب كسا الاقتصار على ما كان فاعلاً في المعنى، وأنْ تعدّيه إلى أحد المفعولين باللام، فتقول: /[أ-212] ما أكسا زيداً لعمرو، وما أكسا زيداً للثياب.

فصل: بناءُ هذين الفعلين من فعلٍ تامٍّ مجرّدٍ مُثْبَتٍ متصرِّفٍ قابِلٍ معناه للكثرة، غيرِ مَبنيٍّ للمفعول، ولا مُعَبّرٍ عن فاعلِه بأفْعَل.

ش: شرط فيما يبنى منه فعل التعجّب تسعة شروط[3]:

الأول: أن يكون فعلاً فلا يُبنى من غيره، فلا يقال في ربعة: ما أرْبَعَه!، ولا في طفل: ما أطْفَلَه!، ولا في مرء: ما أمْراه!، وظهر من ذلك خطأ مَنْ يقول من الكلب: ما أكلبه!، ومن الحمار: ما أحْمَرَه!، ومن الجِلْف[4]: ما أجْلَفَه!، وسيأتي ما شذَّ من ذلك.

الثاني: أن يكون ثلاثيّاً فلا يُبنى من ذي أصول أربعة مجرّداً كان كدَحرجَ، أو مزيداً نحو: تَدحرجَ.

الثالث: أن يكون مجرّداً فلا يُبنى من ثلاثيّ مزيد فيه كعلّم وتعلّم، وقارب وتقرّب.

---

(1) شرح التسهيل: (43/3).

(2) التذييل والتكميل (225/10-226)، والمساعد (159/2-160).

(3) التذييل والتكميل (226/10-236)، والارتشاف (2077/4-2082)، وتوضيح المقاصد (893/3-897).

(4) الجِلْف: الأحمق، أصله من الشاة المسلوخة والدَّنّ، شُبِّهَ الأحمق بهما لضعف عقله. اللسان (661/1) (جلف).

الرابع: أن يكون تامّاً فلا يُبنى من فعل ناقص، نحو: كان وكاد، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم[1] من كان الناقصة.

الخامس: أنْ يكن مثبتاً، فلا يُبنى من فعل مقصود نفيه لزوماً كَلَمْ يَعِجْ، بمعنى مال، استعملته العرب مثبتاً ومنفياً.

وقد ذكر ثعلب في الفصيح[2]: (شربتُ دواءَ فما عِجْتُ به، أي: ما انتفعت به).

قيل[3]: وما ذهب إليه من أنّ عاج استعملته العرب منفيّاً لا مثبتاً ليس بصحيح.

أنشد أبو علي القالي[4] في نوادره، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي: [**من الطويل**]

ولم أرَ شيئاً بعد ليلى أَلَذُّهُ ولا مَشْرَباً أرْوَى بهِ فأعِيجُ[5]

انتهى.

السادس: أن يكون متصرّفاً فلا يُبنى من يَدَعُ ويَذَرُ ونحوهما.

السابع: أن يكون قابلاً معناه للكثرة فلا يُبنى من نحو: فَنِيَ ومات وحدث، فإنّه لا يقبل التفاضل.

الثامن: ألّا يكون مبنيّاً للمفعول، فلا تقول: ما أضرب زيداً!، وأنت متعجّب من الضرب الذي حلّ بزيد، وعلّة المنع التباسه بالفاعل، وقيل: لأنّ المفعول ليس له فيما أوقع به من فعل التعجب كَسْبٌ فأشبه بذلك الخِلَق والألوان؛ إذْ ليست من كَسْبِ المتعجب منه، وقيل[6]: لأنّ الفعل هنا يُرَدُّ إلى فَعُلَ، ولا يمكن ذلك في فِعْل المفعول.

التاسع: ألّا يكون معبّراً عن فاعله بأَفْعَل فَعْلاء؛ فلا يُبنى من نحو: شَنِبَ[7] ودَعِجَ[8] ولَمِيَ[9] وعَرِجَ، ولا فرق بين أن يكون ثلاثيّاً محضاً عيباً كبَرِصَ وبَرِشَ[10] وحَوِلَ، أو من المحاسن

---

(1) نُسِبَ للفراء في التذييل والتكميل (227/10-228)، والارتشاف (2089/4)، والمساعد (160/2)، ونسبه خالد الأزهري في شرح التصريح (71/2) للكوفيين.

(2) الأمالي (168/2)، والتذييل والتكميل (228/10).

(3) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (229/10).

(4) الأمالي (168/2).

(5) الشاهد في: التذييل والتكميل (229/10)، وتوضيح المقاصد (896/3)، والمساعد (161/2)، وتمهيد القواعد (2647/6)، والمقاصد النحوية (1487/3)، وتاج العروس (130/6)، والمعجم المفصل (27/2).

(6) التذييل والتكميل (231/10).

(7) الشنب في الأسنان: بردها وعذوبة مذاقها. (اللسان (2336/4) (شنب).

(8) الدعج: شدة سواد العين وشدة بياض بياضها. اللسان (1378/2) (دعج).

(9) اللمى: سُمرة في الشِّفة تستحسن. اللسان (4081/4) (لما).

(10) البرش في شعر الفرس: نكت صغار تخالف سائر لونه وبياض يظهر على الأظفار. اللسان (257/1) (برش).

كشَهِلَ[1]وكَحِلَ[2] ودَعِجَ؛ لأنّ مبناه من الفعل حقّه أنْ يكون ثلاثيّاً محضاً، وأصل الفعل في هذا هذا النوع أنْ يكون على أَفْعَلَ؛ ولذلك صحّت منه العين إذا كان ثلاثيّ اللفظ كَهَيفَ[3] وعَوِرَ، وهذا التعليل هو المشهور[4] عند النحويين.

وقال المصنّف: (وعندي تعليل آخر أسهل منه وهو أنْ يقال: لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل نحو: أعْوَرَ وأهْيَفَ لم يُبنَ منه أَفْعَلُ التفضيل لئلّا يلتبس أحدهما بالآخر، فلمّا امتنع صوغ أَفْعَلِ التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب لتساويهما وزناً ومعنًى، وجريانِهما مجرى واحداً في أمور كثيرة، وهذا الاعتبار بيّنٌ ورجحانه متعيّن)[5]. انتهى.

وزاد بعضهم في الشروط أنْ يكون على فعِل أصلاً أو تحويلاً، وزاد بعضهم أنْ يكون واقعاً، وآخرون أن يكون دائماً، وآخرون أن يكون قد استغني عنه بغيره؛ فهذه أربعة شروط، أمّا الأول فتقدّم الكلام عليه في موضعه، وأمّا الثاني والثالث فليس اشتراطهما بصحيح[6]؛ بل أنْ يُقال: ما أحسن ما يكون هذا الطفل! فيتعجّب من أمر لم يقع إذا ظهرت مخايله، ويتعجّب أيضاً من سرعة الرمي ولمع البرق، ووقوع الصاعقة، وهي من الأفعال التي لا تدوم، وأمّا الرابع فسيأتي الكلام عليه.

ص: وقدْ يُبْنَيانِ مِن فعلِ المفعول إنْ أُمِنَ اللبس.

ش: المسموع من ذلك[7]: ما أَشْغَلَه! وما أَجَنّه!، وما أَوْلَعَه!، وما أَحَبّه!، وما أَخْوَفَه!، وما أَزْهَاه!، وما أعْجَبَه برأيه!، وما أَبْخَتَه!، وما أَشْغَفَه!،/[ب/212] وما أخْصَرَه من شُغِلَ!، وجُنَّ وأُوْلِعَ، وحُبَّ، وخِيفَ، وزُهِيَ، وأُعْجِبَ، وبُخِتَ، وشُغِفَ، واخْتُصِرَ، وزاد بعضهم: ما أبْغَضَه! وما أمْقَتَه! من أُبْغِضَ ومُقِتَ، وقيل: إنّهما من فعل الفاعل؛ لأنّه سمع: بَغُضَ الرجلُ فهو بغيضٌ، ومَقُتَ مقاتةً فهو مقيتٌ.

قال المصنّف: (وهذا الاستعمال في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجّب كـ: أَزْهَى من ديكٍ[8]، وأشْغَل من ذات النِّحيّيَن[9]. قال: وعندي أنّ صوغَ فعل التعجب وأفْعَلِ التفضيل من

---

(1) الشُّهلة: حمرة في سواد العين. اللسان (2353/4) (شهل).

(2) الكحل: سواد أصول هدب العين خلقة. اللسان (3831/5) (كحل).

(3) الهيف: دقة الخصر. اللسان (4738/6) (هيف).

(4) التذييل والتكميل (232/10).

(5) شرح التسهيل (45/3).

(6) التذييل والتكميل (235/10).

(7) التذييل والتكميل (236/10).

(8) مجمع الأمثال (327/1).

(9) النحيّين تثنية نِحْي: زق السمن، (وذات النحيّين: امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتاها خوّات بن جُبير الأنصاري يبتاع منها سمناً، فلم يرَ عندها أحداً وساومها، فحلّت نِحْياً فنظر إليه ثم قال: أمسكيه حتّى أنظر إلى غيره، ثمّ

فعلِ المفعولِ الثلاثيّ الذي لا يلبس بفعل الفاعل لا يُقتَصَر فيه على المسموع، بل يُحكَم باطّراده لعدم الضائر وكثرة النظائر)[1]. انتهى.

ومذهب الجمهور[2]: خصّوا ذلك على السماع وصحّحه بعضهم.

ص: ومن فِعْلِ أَفْعَلَ مُفْهِمَ عُسر أو جَهل.

ش: قال في الشرح: (الإشارة بذلك إلى حَمِقَ ورَعِنَ وهَوِجَ ونَوِكَ ولَدَّ: إنْ كان عسر الخصومة. وبناء الوصف من هذه الأفعال على أَفْعَلَ في التذكير وفَعْلاءَ في التأنيث، لكنها ناسبت في المعنى جَهِل وعَسِر، فجرت في التعجّب والتفضيل مجراها، فقيل: ما أَحْمَقَه، وأَرْعَنَه، وأَهْوَجَه، وأَنْوَكَه[3]، وأَلَدَّه)[4]. انتهى. وهذه الأفعال معدودة في الشواذ[5].

ص: ومن مزيدٍ فيه فإنْ كان أفعل، قيس عليه وفاقاً لسيبويه.

ش: ذكر المصنّف من ذلك: (ما أشدّه!، وما أَشْوَقَه!، وما أَحْوَلَه!، وما أَحْصَرَه! من اشْتَدَّ واشتاق واحْتالَ واحتُصِرَ، وفي احتُصِرَ شذوذ من وجهين: الزيادة والبناء للمفعول)[6]، وذكر غيره[7]: ما أَقْوَمَه، وما أَمْكَنَه، وما أَمْلأَه، وما آبُلَهَ، وما أَرْفَعَه من اسْتَقام وتَمكّن وامتَلأ وتأبَّل وارتفع.

قال في الشرح: (وأكثرُ النحويّين يجعلون من شواذِ التعجّبِ: ما أَفْقَرَه، وما أَشْهَاه، وما أحْيَاه، وما أَمْقَته؛ لاعتقادهم أنّ ثلاثيّ افْتقرَ واشْتهى واستحيا مهملٌ، وأنّ الفاعلَ من مقُت غيرُ مستعملٍ، وليس كذلك؛ بل استعملت العرب[8]: فقِر وفقُر بمعنى افتقر، وشَهِيَ الشيء بمعنى اشتهاه، ومقُت الرجل مقاتةً؛ إذْ صار مقيتاً)[9]. قال: (وممّن خفي عليه استعمال فقُر وفقِر ومقُت

حلّ الآخر، وقال لها: أمسكيه، فلّما شغل يديها ساورها حتّى قضى منها ما أراد وهرب، ثمّ أسلم وشهد بدراً رضي الله تعالى عنه). مجمع الأمثال (376/1).

(1) شرح التسهيل (45/3).

(2) التذييل والتكميل (236/10).

(3) نوك: حمق. اللسان (4582/6) (نوك).

(4) شرح التسهيل (46/3).

(5) الكتاب (98/3)، وشرح الجمل لابن عصفور (36/2).

(6) شرح التسهيل (46/3).

(7) التذييل والتكميل (238/10).

(8) توضيح المقاصد والمسالك (894/3).

(9) شرح التسهيل (46/3).

سيبويه[1]، ولا حجّة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره من الزيادة فالزيادة من الثقة مقبولة، وقد وقد ذكر استعمال ما ادّعينا استعماله جماعة من أئمة اللغة)[2]. انتهى.

وذكر بعضهم من الشواذ: ما أتّقاه من اتّقى، وقد قالوا: تَقِيٌّ فكان أتقى مبنيّاً منه، ونُقِلَ عن الأخفش أنّه أجاز التعجّب من كلّ فعلٍ مزيدٍ على استكراه كأنّه راعى أصلَه.

وقوله: "فإنْ كان أفعل قيس عليه وفاقاً لسيبويه".

قال في الشرح: (هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما همزته للتعدية، كأعطى، وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى)[3].

قال سيبويه بعد قوله: وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ (فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل نحو: لات وما، وإنْ كان من حسن ولزم وأعطى)[4]. انتهى.

وهو تصريح باطّراد ما أعطاه وشبهه، والهمزة في أعطى معدّية؛ لأنّه يُقال: عطوت الشيء بمعنى تناولته، وأعطيته فلاناً، ومَنْ زعم أنّ قول سيبويه (وأَفْعَلَ) صحّفه الرواة، وأنّ أصله (أَفْعِلْ)، وهو معطوف على: ما أَفْعَلَه، يدفعه قوله بعد في التمثيل وأعطى.

وذهب أبو الحسن[5] والمازنيّ والمبرّد[6] والسرّاج[7] والفارسيّ[8] ومَنْ وافقهم إلى أنّه لا يجوز أنْ يجوز أنْ يبني منه أفعل ولا أفعل به على الإطلاق. وفصّل بعضهم بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز، وبين ألّا تكون للنقل فيجوز، ونُسب إلى سيبويه وصحّحه ابن عصفور[9]. وقد جاءت من ذلك ألفاظ[10]، والهمزة للنقل، وألفاظ والهمزة لغير النقل.

فمن الأوّل قولهم: ما آتاه للمعروف!، وما أعطاه للدراهم! وما أولاه بالمعروف!، وما أصنعه للدواء!، ومن الثاني قولهم: ما أبينه!، في لغة مَنْ قال: أبين؛ وما أخْطَأه! وما أصْوَبَه!، وما أيْسَرَه!، وما أعْدَمَه!، وما أسَنّه!، وما أسْرَفَه!، وما أمْنَعَه!، وما أفْرَطَ جهله!، وما أظْلَمَه!/ **[أ-213]** وما أضْوَأه!.

---

(1) الكتاب (4/34-36).
(2) شرح التسهيل (3/46).
(3) المصدر السابق.
(4) الكتاب (1/73) باختصار.
(5) رأي الأخفش والمازني في: التذييل والتكميل (10/239)، والمساعد (2/164).
(6) المقتضب (4/178)، وشرح المفصل (7/144).
(7) الأصول (1/102-104).
(8) الإغفال (2/360).
(9) المقرب (1/73).
(10) التذييل والتكميل (10/239-240).

والقياس على ذلك عند مَنْ أجازه مشروط بألّا يمنع مانع، فإنْ منع مانع لم يجز، نحو: أودى بمعنى هلك، فإنّ معناه غير قابل للكثرة، ونحو: أصبح وأمسى وأضحى؛ لأنّها نواقص، وأجاب، فلا يقال: (ما أجوبه؛ بل ما أجود جوابه؛ لأنّهم استغنوا فيه بما أفعل فعله عن ما أفعله)[1]، ذكره سيبويه.

ص: ورُبَّما بُنِيا من غيرِ فعلٍ أو فِعلٍ غير متصرّف.

ش: مثّل المصنّف[2] بناء فعل التعجّب من غير فعل بقولهم: ما أذرع فلانة بمعنى ما أخفّها في في الغزل، ولم يسمع منه فعل، وبقولهم: أقمن به أي: أحقق، اشتقوه من قولهم: هو قمن بكذا أي: حقيق به.

وحكى ابن القطاع[3] ذرعت المرأة: خفّت يداها في الغزل، فعلى هذا يكون له فعل وليس بشاذّ، ومثال بنائه من فعل غير متصرّف قولهم[4]: ما أعساه وأعسى به.

ص: وقدْ يُغني في التعجُّب فِعلٌ عن فِعلٍ مُستوّفٍ للشروط كما يُغني في غيره.

ش: من الافعال ما لم يصُغ منه فعلُ تعجّب مع كونه مستوّفياً للشروط استغناءً عنه بغيره فمن ذلك[5]: سَكِرَ وقعدَ وجلسَ ضد: أقامَ، وقال في القايلة: استغنت العرب فيهنّ بما أشدّ سكره! وما أكثر قعوده! وجلوسه وقائلتَه!.

قال في الشرح: وإليها أشرت بقولي: "وقد يُغني في التعجب فِعلٌ عن فِعلٍ مستوفٍ للشروط"[6]. انتهى.

وذِكرُ الاستغناء عن ما أقْيَلَه مشهورٌ، ذكره سيبويه[7].

وذَكَرَ الاستغناء عن ما أسْكَرَه وأقْعَدَه وأجْلَسَه ابن برهان[8].

وزاد بعضهم: قام ونام وغضب، وممّن يذكر الاستغناء عن السبعة ابن عصفور[9] وغيره، وعندهم نام نام فيها ليس بصحيح؛ لأنّ سيبويه حكى[10]: ما أنومه، وقالت العرب: هو أنوم من فهد[11].

---

(1) الكتاب (99/4).
(2) شرح التسهيل (48/3).
(3) كتاب الأفعال (383/1).
(4) توضيح المقاصد والمسالك (894/3).
(5) الكتاب (97/4).
(6) شرح التسهيل (48/3).
(7) الكتاب (99/4).
(8) شرح اللمع له (414/2).
(9) المقرب (74/1)، وشرح الجمل له (44/2).
(10) الكتاب (97/4).
(11) مجمع الأمثال (158/1)، (355/2).

وقوله: "كما يغني في غيره" مثاله[1]: استغناؤهم بترك عن وَدَعَ غالباً، واستغناؤهم بنسوةٍ من أنْ يجمعوا المرأة على لفظها.

ص: ويُتَوَصَّلُ إلى التعجُّب بفعلٍ مثبتٍ متصرّفٍ مَصُوغٍ للفاعل ذي مصدرٍ مشهورٍ، إنْ لم يَستوّفِ الشروط بإعطاء المصدر ما للتعجب منه مضافاً إليه بعد: (ما أَشَدّ) أو(أَشْدِدْ) ونحوهما.

ش: يعني أنّه إذا قُصِدَ التعجّب بفعلٍ مثبتٍ متصرّفٍ مَصُوغٍ للفاعل ذي مصدر مشهور، ولم يمكّن بناء فعل التعجّب منه؛ لكونه لم يستوّفِ جميع الشروط، إنْ جاء ما فيه ما ذُكِرَ توصل إلى التعجّب منه بإعطاء المصدر ما ذكر، فالباء في قوله (بفعل) تتعلّق بالتعجّب، والباء في (بإعطاء) تتعلق بقوله (ويتوصل).

ومثال ذلك قولك في: دَحْرَجَ وانْطَلَق: ما أَشْدَدَ دحرجته وانطلاقه! وأَشْدِدْ دحرجته وانطلاقه!.

واحترز بقوله (ذي مصدر مشهور) من نحو: يَدَعُ ويَذَرُ، فإنّهما ليس لهما مصدر مشهور، وقد رُوِيَ[2] لهما مصدر، وهو الوَدْعُ والوَذْرُ، ولم يتعرّض المصنّف لحكم هذا، وحكمه أن يُجعَل صلةً لِـ (ما) المصدريّة، ويُتعجّب منه، فيقال: ما أكثر ما يَذَرُ زيدٌ الشَّرَّ!.

ص: وإنْ لم يَعدَم الفعلُ إلّا الصَّوغَ للفاعل جيءَ به صلةً لـ (ما) المصدريّة آخذةً للمتعجَّب منه بعد (ما أشَدَّ) أو (أشدِدْ) أو نحوهما.

ش: مثال ذلك: ما أَكْثَرَ ما ضُرِبَ زيدٌ! وأَكْثِرْ بما ضُرِبَ! ولا يختصّ هذا الحكم بما فُقِدَ فيه شرطٌ من الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط؛ فتقول: ما أَكْثَرَ ما ضَرَبَ زيدٌ لعمرو!، فلو كان المانعُ كونَه منفيّاً جعلتَه في صلة أنْ، نحو: ما أَقْبَحَ ألّا تأمرَ بالمعروف! وأَقْبِحْ بألّا تأمرَ به، فلو كان ذلك من باب كانَ نحو: ليس، وما زال؛ ففيه خلاف.

أجاز البغداديون[3]: ما أَحْسَنَ ما ليس يَذكرُك زيدٌ!، وما أَحْسَنَ ما لا يزالُ يذكرك زيدٌ!، وتابعهم ابن السّرّاج[4]، ويقوّي ذلك في ليس وقوعها صلة (ما) في قوله: [من الطويل]

..... **بِما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ**[5]

---

(1) الكتاب (97/4).

(2) التذييل والتكميل (244/10).

(3) الأصول (108/1)، والتذييل والتكميل (245/10)، والمساعد (165/2).

(4) الأصول (108/1).

(5) صدر البيت: (أليس أميري في الأمور بأنتما). الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (451/2)، وشرح الجزولية للأبذي (451/1-950)، والتذييل والتكميل (151/3) (245/10)، والارتشاف (994/2)، والجنى الداني (332)، وتوضيح

فإنْ كان المانع عدم التصرّف نحو: نعم وبئس؛ لم يقع صلة[1] لـ (ما)، ولا لـ (أنْ)، والله أعلم.

المقاصد (192/1)، والمغني (66/4)، وشفاء العليل (246/1)، وتمهيد القواعد (2652/6)، والمقاصد النحوية (387/1)، وشرح شواهد المغني (717/2)، وشرح أبيات المغني (244/5).

[1] التذييل والتكميل (245/10).

باب اسم التفضيل

ش: قال بعضهم في حدّه: هو الاسم المشتق لموصوف[1] قائم به معنى ليدل على زيادة فيه على غيره[2].

ص: يُصاغُ للتفضيل مُوازِنُ أَفْعَلَ اسماً ممّا صيغَ منه في التعجّب فعلاً على نحو ما سبقَ من اطِّرادٍ وشذوذٍ ونيابةِ أشَدَّ وشبهِه.

ش: سوَّتِ العربُ بين أفعلِ التفضيلِ وفعلِ التعجبِ فيما يصاغان منه لما بينهما من التناسب، فلا يُبنى أفعل التفضيل باطّراد إلّا من فعل مستوّفٍ لتلك الشروط المذكورة[3]، وما حكم عليه بالشذوذ في التعجّب ممّا لا فعل له، وما له فعل لم يستوّفِ الشروط؛ حكم عليه بالشذوذ في التفضيل، فمن أمثلة التفضيل الذي لا فعل له قولهم: (هو أَلَصُّ من شِظاظ)[4]، أي: أعظم لصوصية، ومنه: أوَّل وآخَر.

ومِنْ أمثلة سيبويه[5]، فيما لا فِعل له: أحْنَكُ الشاتين، أي: آكَلُهما، وآبلُ الناس، أي: أرعاهم للإبل. ومِنْ أمثلة غيره: هذا الثمرُ أصْقرُ من غيره، أي: أكثَرُ صُقرَاً، وهذا المكانُ أشجرُ من غيره، أي: أكثر شجراً، وفلان أضْيَعُ مِن غيره، أي: أكثَرُ ضِياعاً.

قال في الشرح: (والصحيح أنّ أحْنَكَ[6] من قولهم: احْتَنَكَ الجرادُ بما على الأرض، أي: آكلَه، ولكنّه شاذٌّ لكونه من افْتَعَلَ، فهو نظيرُ أشَدَّ من اشتَدَّ.

وكذا الصحيح أنّ آبَل[7] من قولهم أَبِلَ الرجلُ إبالةً وأَبِلَ أبَلاً: إذا دَرِبَ بسياسة الإبل والقيام عليها، فلا شذوذ فيه أصلاً.

وكذا الصحيح أنّ أصْقَرَ من صَقِرَ الرُّطَبُ[8]: إذا كان ذا صَقْر، فلا شذوذ فيه أيضاً.

---

(1) قوله: (لموصوف): يخرج الزمان والمكان.

(2) قوله: (زيادة فيه على غيره): يفصله عما عداه.

(3) في الكافية الشافية (1121/2-1122) قال ابن مالك: (فيمتنع بناء التفضيل ممّا ليس ثلاثياً، كانطلق ودحرج، وما ليس متصرفاً كنعم وبئس، وما ليس تاماً كظل وصار، وما لا يقبل التفاوت كمات وفني، ومن مبني للمفعول غير مأمون اللبس كضُرِبَ، ومن ملازم للنفي نحو: ما عجبتُ به، ومن مدلول على فاعله بأفعل كعمي وعرج ولمي ودعج، كما امتنع بناء فعل التعجب منها).

(4) في كتاب (أفعل) لأبي علي القالي (ص82): (وتقول العرب: ألصّ من شِظاظ؛ بكسر الشين، وهو رجل من بني ضبة كان مشهوراً باللصوصية). وينظر الشاهد في: مجمع الأمثال: (257/2)، وجمهرة الأمثال: (183/2).

(5) الكتاب: (100/4).

(6)(7) المصدر السابق.

(8) المحكم: (201/6)، وتاج العروس: (344/12).

وكذلك أشْجَر هو من قولهم: أشْجَرَ المكانُ، أي: صار ذا شَجَر، ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه[1]. وكذا أضيع من قولهم ضاع الرجل إذا كَثُرَتْ ضِياعه، ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه)[2]. انتهى.

والخلافُ في بناءِ أفعلِ التفضيل من أفعل كالخلاف في بناء فعل التعجب، ومن المحكوم بشذوذه من وجهين قولهم: هو أخْصَرُ من كذا؛ لأنّه من اختُصِرَ، وفيه مانعان[3].

ومن الشاذ أيضاً قولهم: (هو أسْوَدُ مِن حَنَكِ الغُرابِ)[4]، (وأبْيَضُ مِن اللَّبَنِ)[5]؛ لأنّهما من من باب أَفْعَلِ فعلاءَ، وليسا كألدِّ وأخواتِه ممّا يُناسب عسراً أو جهلاً. قاله المصنف[6].

وعَدَّ غيرُ المصنّف نحو: (أحْمَقُ من هَبَنَّقَةَ)[7] من الشواذ.

وذكر في شرح الكافية الشافية[8] أنّ قوله في الحديث: "أبْيَضُ من اللَّبَنِ" يجوز أنْ يكون من: باضَ الشَّيءُ الشَّيءَ بُيُوضاً، إذا فاقَهُ في البياض. فالمعنى على هذا أنّ غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضَّة أكثرُ من غلبةِ بعضِها بعضاً.

و(أبيضُ) بهذا الاعتبار أبلغُ من (أشدَّ بياضاً).

ويجوز أنْ تكون (من) المذكورة بعد (أبيض) مُتعلِّقةً بمحذوف دلَّ عليه (أبيض) المذكور، والتقرير: ماؤه أبيضُ أصفى أو أخلصُ من اللَّبنِ. انتهى.

ومذهب المصنّف في اطّراد بناء أفعل التفضيل من فعل المفعول عند أمن اللبس كمذهبه في التعجّب، وظاهر كلام المصنّف في الكافية الشافية أنّ ما شذّ في أحد البابين يجوز أنْ يستعمل في الآخر، وإنْ لم يسمع فيه، فإنّه قال[9]:

وَمَا هُنَاكَ شَذَّ قدْ شَذَّ هُنَا فَصَوْغُ (أَقْمِن) مُؤْذِنٌ بـ (أَقْمِنَا)
وَفي (أَلَصّ مِن شظاظ) إذْ وَرَد لِـ (ما أَلَصَّه) وَ(أَلصِصْ) مُسْتَنَد

---

(1) الكتاب: (73/1): (أفعل عنده يُساوي: فعَل، فعِل، فعُل في بناء أفعل التفضيل) باختصار.

(2) شرح التسهيل: (51/3).

(3) أحدهما: أنه من مزيد فيه، والثاني: أنّه من فعلٍ ما لم يسمّ فاعله. شرح التسهيل: (51/3).

(4) جمهرة اللغة: (563/1).

(5) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق (باب في الحوض): (205/4)، وهو: "حوضي مسيرةُ شهرٍ، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء مَنْ شرب منها فلا يظمأ أبداً".

(6) شرح التسهيل: (52/3).

(7) مجمع الأمثال: (217/1-218)، هو ذو الودعات، واسمه يزيد بن مروان، أحدُ بني قيس بن ثعلبة.

(8) الكافية الشافية: (1125/2).

(9) الكافية الشافية: (1120/2-1121).

وقوله: "ونيابة أشدّ وشبهه" أي: عند التوصل إلى التفضيل فيما لم يستوّفِ الشروط.

وفي قوله: "ممّا صيغ منه" ضمير مستتر يعود على مُوازن أَفْعَلَ، وضمير منه عائد على ما.

ص: وَهُوَ هُنَا اسْمٌ نَاصِبٌ مَصْدَرَ المُحْوجِ إليه تَمييزاً.

ش: وهو معنى أشدّ المتوصل به ونحوه.

وقوله: " مصدرَ المحوجِ إليه" أي: مصدرَ الفعلِ المحوجِ إلى نيابة أَشَدَّ ونحوه؛ لفقده بعض الشروط، فنقول: زيدٌ أشدُّ دحرجةً، وأَصَحُّ تعليماً، وأَكْثُرُ اقتراباً، وأَفْظَعُ موتاً، وأَقْبَحُ عَوَراً، وأحْسَنُ كحلاً[1].

ص: وغَلَبَ حذفُ همزةِ أَخْيَرَ وأَشَرَّ في التفضيل، وندرَ في التعجُّب.

ش: وذلك لكثرة استعمالها[2] في التفضيل/[أ-214]، فقالوا: خيرٌ من كذا، وشرٌّ من كذا، ورفض أخير وأشرّ إلّا فيما ندر، كقول الراجز[3]:

بلالُ خَيْرُ الناسِ وابنُ الأخيرِ[4]

ومن النادر قراءة[5] أبي قلابة[6] **{سَيَعلمونَ غَدَاً مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ}**[سورة القمر: 26].

وكما ندرَ ردّ الهمزة في التفضيل ندر سقوطها في التعجب[7]، قالوا: ما خيره! وما شرّه!، بمعنى: ما أخيره! وما أشرّه!. ولما حذفوا همزة أخير حرّكوا الخاء بحركة الياء، ومنهم مَنْ لم يحركها وحذف ألف ما، فقال: مخيره، وسمع الكسائي[8]: مخبته. وأمّا ما أشرّه فليس فيه التقاء الساكنين.

وندر أيضاً الحذف في قوله: **[من الكامل]**

ما شَدّ أنفسَهُمُ وأعلمهُمْ بما .....[9]

---

(1) شرح التسهيل: (52/3)، والتذييل والتكميل: (252/10)، والمساعد: (166/2).

(2) شرح الكافية للرضي: (447/3)، والتذييل والتكميل: (252/10).

(3) نسبه ابن جني في المحتسب: (299/2)، لرؤبة بن العجاج، وليس ف يديوانه.

(4) الشاهد في: الزاهر: (490/10)، وشرح التسهيل: (53/3)، والكافية الشافية: (1127/2)، والتذييل والتكميل: (253/10)، والارتشاف: (2320/5)، وشرح ابن عقيل: (14/1)، وتمهيد القواعد (2659/6)، والمقاصد الشافية (8/1)، والأشموني (299/2)، والهمع: (280/3)، وحاشية الصبان (6/3)، والدرر (537/2).

(5) القراءة في المحتسب (299/2). ونُسِبت في البحر (180/8) لأبي قلابة وقتادة وأبي حيوة.

(6) هو عبد الملك بن الحافظ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مُسلم، الرَّقاشي، البصري، الإمام، الحافظ، القدوة، العابد، مُحدّث البصرة. ت(276هـ). ترجمته في سير أعلام النبلاء (177/13-178).

(7) شرح التسهيل (53/3)، والكافية الشافية (1128/2)، والتذييل والتكميل (245/10).

(8) التذييل والتكميل (245/10)، وشرح التصريح (60/2).

(9) عجزه (يحمي الذمارَ به الكريمُ المسلمُ).

الشاهد: الزاهر (490/1)، والمخصص (17/14)، وشرح شافية ابن الحاجب (37/3)، وضرائر الشعر (99)، والتذييل والتكميل (222/10)، والارتشاف (2085/4)، والمساعد (167/2).

وندر[1] أيضاً في التفضيل حذف همزة أحبّ في قوله[2]:

..... وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا[3]

ولا يُقاس على شيء من ذلك.

ص: ويَلْزَمُ أَفْعَلَ التفضيل عارياً الإفرادُ والتذكيرُ.

ش: يعني عارياً من أل ومن الإضافة نحو: زيدٌ أفْضَلُ من عمرٍو، والزيدان أفضلُ من عمرو، والزيدون أفضلُ من هندٍ، والهندان والهندات أفضل من دعد بالإفراد والتذكير في الأحوال كلّها، وعلّة ذلك أنّ الغرضَ إنّما هو تفضيلُ فضل زيد على فضل غيره، فهو في المعنى إخبارٌ عن المصدر، فوجب التذكير لغلبته على المصدر، وكذا الإفراد، أشار إلى ذلك أبو الفتح[4].

ص: وأنْ يَلِيَه أو معمولَه المفضولُ عليه مجروراً بمن.

ش: أي: ويلزم العاري أيضاً أنْ يذكر بعده المفضول مقروناً بمِنْ متصلاً به كالأمثلة السابقة، أو مفصولاً بين مِنْ وبينه بمتعلق فصاعداً كقوله تعالى: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سورة الأحزاب: 6].

ص: وقد يسبقانه.

ش: كقوله[5]: **[من الطويل]**

فقالتْ لنا: أهلاً وسَهلاً وزَوَّدَتْ جَنَى النَّحلِ بَلْ ما زَوَّدَتْ منهُ أطيبُ[6]

وقد وردت من هذا أبيات، وهو نادرٌ[7].

---

(1) في شرح التسهيل (53/3): (وشذّ حذف همزة أحبّ في التفضيل).

(2) هو الأحوص الأنصاري. ديوانه (195)، وهو في ديوان المجنون (39).

(3) صدر البيت: (وزادني كَلَفاً في الحبّ أنْ مَنَعَتْ.

الشاهد في: النوادر (198)، وشرح التسهيل (53/3)، وشرح عمدة الحافظ (783)، والتذييل والتكميل (253/10)، والارتشاف (2320/5)، وتذكرة النحاة (48-604)، والمساعد (167/2)، وتمهيد القواعد (2660/6)، والأشموني (383/2)، وشرح التصريح (92/2)، والهمع (280/3)، والدرر (538/2)، والمعجم المفصل (242/4).

(4) في التذييل والتكميل (254/10) (وهذا علّة عدم تثنيته وجمعه).

(5) هو الفرزدق، ديوانه (32).

(6) الشاهد في: ابن يعيش (60/2)، وشرح التسهيل (54/3)، والتذييل والتكميل (255/10)، وتوضيح المقاصد (942/3)، والمقاصد النحوية (1539/4)، والأشموني (388/2)، والهمع (79/3)، والخزانة (269/8)، والدرر (336/2).

(7) في شرح التسهيل (54/3) (ويجب تقدم "من" والمفضول إن كان اسم استفهام أو مضافاً إليه... فإن كان المغضون غير ذلك لم يجز تقديمُه إلاّ في نادر الكلام).

وفي شرح ابن عقيل (184/3) (التقدم شاذٌّ في غير الاستفهام).

ص: ويَلْزَمُ ذَلِكَ إنْ كانَ المفضُولُ اسمَ استفهامٍ أو مضافاً إليه.

ش: مثال الأول: مِمَّنْ أنتَ خيرٌ؟ ومن أ يِّ الناسِ أنتَ أكرمُ؟.

ومثال الثاني: مِنْ وجهِ مَنْ وجهُكَ أحسنُ؟ فيلزم تقديم ذلك؛ لأنّ الاستفهامَ له الصدرُ[1]، ذكر المسألة أبو عليّ في التذكرة[2].

قال المصنّف: (وهي من المسائل المغفول عنها)[3]. انتهى.

وينبغي أنْ ننبّه على أنّه سبق أيضاً ما أفعلُ خبر له، نحو ما مثلنا، ونحو: ممّن كان زيد خيراً؟؛ لئلّا يتوهّم جواز التوسيط[4].

ص: وقدْ يُفصلُ بين أفْعَلَ ومِن بـ (لو) وما اتَّصل بها.

ش: أشار إلى نحو قوله: **[من الكامل]**

ولَفُوكِ أطْيَبُ لو بَذَلْتِ لنا مِنْ ماءِ مَوْهَبةٍ على خَمْرِ[5]

المَوْهَبَةُ: بالفتح وبالباء الموحدة: نقرة في الجبل يَستنقعُ فيها الماء. ذكره في الصحاح[6].

وجاء الفصل بالمنادى، قال جرير[7]: **[من الكامل]**

لمْ يُلْقَ أخبثُ يا فَرَزْدَقُ مِنكُمُ ليلاً وأخْبَثُ في النَّهارِ نَهاراً[8]

---

(1) في الهمع (79/3): (وفي تقديمها، أي: من ومجرورها على أفعل أقوال: أحدها الجواز، ثانيها المنع، ثالثها وهو الأصحّ: يجب إنْ وُصلت باستفهام، نحو: ممّن أنت خير؟... وإلاّ بأن كانت في الخبر منع اختياراً، وجاز في الضرورة).

(2) في المسائل الحلبيات (177) قال: (ألا ترى أنّك لاتجيز "مِمّن أنت أفضلُ؟" ولا "مِمّن أفضل أنت؟" فتقدّم الجار عليه؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدّمه).

(3) شرح التسهيل (54/3).

(4) في المساعد (169/2) (ولا يجوز التوسط، فلا يقال: زيدٌ ممّن أفضل؟، ولا كان زيدٌ ممّن أفضل؟، ولا ظننتُ زيداً ممّن أفضل؟).

(5) في الهمع (79/3) (وقلّ الفصل بين من وبين مجرورها بغير المعمول)، وفي العيني (1548/4) (والأصل ألاّ يفصل بينهما). وفي الدرر (338/2) (الفصل هنا ضرورة).
ينظر الشاهد في: الاشتقاق (374)، وشرح التسهيل (54/3)، وشرح عمدة الحافظ (777)، والتذييل والتكميل (257/10)، وتوضيح المقاصد والمسالك (935/3)، والمساعد (169/2)، وشرح الأشموني على الألفية (385/2)، والدرر (337/2).

(6) الصحاح (55/1) مادة (وهب).

(7) ديوانه (522).

(8) الشاهد في: شرح عمدة الحافظ (777)، وتذكرة النحاة (47)، والتذييل والتكميل (257/10)، والهمع (79/3)، والخزانة (263/8)، والدرر (338/2).

ص: ولا يخلو المقرونُ بِمن في غير تهكُّمٍ من مشاركةِ المفضَّل في المعنى، أو تقديرِ مشاركتِه.

ش: (لابُدّ من كون المفضول مشاركاً للمفضّل فيما يثبت فيه التفضيل، كقولك: الخبزُ أغذَى من السَّويق، والعسلُ أحلَى من التَّمر، ولا يُقال: الخبزُ أغذى من الماءِ، ولا الماء أروى من الخبز)[1]. كذا قال المصنف، ونوزع في منع الخبز أغذى من الماء؛ لأنّ الماء في لغة العرب يَغذو[2]، يَغذو[2]، قال[3]: **[من الطويل]**

..... **غَذَاها نَمِيرُ الماءِ غير المُحَلَّلِ**[4]

فهو جائز. فإنْ ورد لفظ تفضيل دون ظهور مشاركة؛ قدّرت المشاركة بوجه ما[5]، لقولهم في البغيضين: هذا أحَبُّ إليَّ من هذا، وفي الشَّرَّينِ: هذا خيرٌ من هذا، وفي الصَّعبَين: هذا أهوَنُ من هذا، وفي القبيحين: هذا أحسنُ من هذا، بمعنى: أقلّ بغضاً، وأقلُّ شراً، وأقلُّ صعوبةً، وأقلُّ قبحاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾ [سورة يوسف: آية 33].

وأشار بقوله: "في غيرِ تهكَّمٍ" إلى نحو قول الراجز[6]:

لأَكْلَةٌ مِن أقِطٍ بسمن أَلْيَنُ مَسّاً في حَوايا البَطْنِ[7]
مِنْ يَثْرِبيّاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ

---

(1) شرح التسهيل: (54/3).

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (257/10).

(3) هو امرؤ القيس، ديوانه (41).

(4) صدر البيت: (كَبِكْرِ المُقَاناةِ البياضِ بصفرةٍ). الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (129)، ومقاييس اللغة (22/2)، والمحكم (539/2)، والتذييل والتكميل (258/10)، وتمهيد القواعد (2672/6). البكر من كل صنف: ما لم يسبقه مثله. المقاناة: الخلط. النمير: الماء النامي في الجسد. المحلل: ذُكر أنّه من الحلول وذُكر أنّه من الحلّ.

(5) شرح التسهيل (54/3-55).

(6) هذا الرجز لمرداس، كما جاء في كتاب القلب والإبدال ضمن "الكنز اللغوي" (ص55).

(7) الشاهد في: تهذيب المنطق (394-395)، والمخصص (18/14)، وشرح التسهيل (55/3)، وشرح الكافية الشافية (1132/2)، وشرح عمدة الحافظ (776)، وشرح الألفية لابن الناظم، والتذييل والتكميل (258/10)، والمساعد (170/2)، والمقاصد النحوية: (1541/4-1542)، وأراجيز العرب (173).
الأقط: شيء يُصنع من اللبن. الحوايا: جمع حاوية، وهي ما استدار من البطن نحو: المصارين وما أشبهها، واليثربيات: السهام. والقذاذ: التي عليه الرش. والقِذاذ: جمع قُذّة، وهي الريشة من ريش لسهم. والخشن: جمع أخشن.

وزعم بعض العلماء[1] أنّه يقال: العسلُ أحلى مِنَ الخلِ، ووجّهه ثلاثة أوجه[2]:

أحدها: أن يكون أراد/ [ب-214] بالخلِّ العنبَ، سمّاه خلّاً كما سُمّيَ خمراً.

الثاني: أن يكون أحْلَى من: حَلِيَ بالعين: إذا حَسُنَ منظرُهُ.

الثالث: أن يكون أوقَعَ أحلَى موقع أطْيَبَ.

ص: وإنْ كان أفْعَلُ خبراً حُذِفَ للعلم به المفضولُ غالباً.

ش: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ﴾ [سورة البقرة:282]، وهو كثير في القرآن[3].

وشمل قوله: "خبراً" خبر المبتدأ، وخبر كان وإنّ، وثاني مفعولي ظنّ[4].

وأشار بقوله: "للعلم به" إلى أنّه إنْ كان مجهولاً لم يحذف.

وبقوله "غالباً" إلى أنّه يجوزُ ذكرُه مع العلم به، لقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾ [سورة الجمعة: آية 11].

ص: ويَقِلُّ ذلك إنْ لم يَكُنْ خَبراً.

ش: أيَ: ويقلُّ حذفُ المفضولِ إنْ لم يكن أفْعَلُ خبراً[5]، لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [سورة طه: 7].

وزعم الرّماني[6] أنّه لا يجوز الحذف إلّا في الخبر نحو: الله أكبر، قال: وأمّا في الصفة فلا يحذف.

وقال المصنّف في الكافية الشافية[7]:

وأَفْعَلُ التَّفضيلِ إنْ تَجَرَّدَا فبَعْدَهُ مِنْ يُلزِمُون أبدا
في النَّعتِ والحال، وفي نعتٍ نَدَرَ حذفٌ وشَاعَ لدليل في الخبر

قال في شرحها: (وندر حذفها بعد الصفة في قول الراجز[8]:

---

(1) نسبه مكي في مشكل إعراب القرآن (520/2) للكوفيين.

(2) شرح التسهيل (56/3)، والتذييل والتكميل (258/10)، و المساعد (171/2).

(3) شرح التسهيل (56/3).

(4) التذييل التكميل (261/10).

(5) في شرح الأشموني على الألفية (385/2) (ويقلّ إنْ كان حالاً أو صفة). وينظر توضيح المقاصد (935/3).

(6) التذييل والتكميل (262/10)، المساعد (172/2)، والهمع (78/3).

(7) الكافية الشافية (1128/2).

(8) نُسِبَا في الإيضاح (164) لأحيحة بن الجلاح، وهما في ديوانه (81).

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أنْ تَقِيلي غداً بجنبيْ باردٍ ظَلِيلِ[1]

أي: تَرَوّحي وأْتي مكاناً أجدرَ بأنْ تقيلي فيه من غيره)[2]. انتهى.

وأنشده في شرح التسهيل[3]. وأنشد أيضاً لرجل من طيء: **[من الخفيف]**

عَمَلاً زاكِياً تَوَخَّ لِكي تُجْ زَى جَزاءً أزكَى وتُلْقَى حَمِيدا[4]

أي: جزاء أزكى من العمل الزاكي[5]، وهو كالأوّل، ولكن الأوّل أَغْرَبُ لكثرة الحذفِ[6].

وقد ندر أيضاً في الحال. أنشد في شرح التسهيل: **[من الطويل]**

دَنَوْتِ وقد خِلْنَاكِ كالبدرِ أَجْمَلا فَظَلَّ فُؤادي في هَواكِ مُضَلَّلا[7]

أي: دنوتِ أجملَ من البدر وقد خِلناكِ مثلَه[8].

وحكى بعضهم في حذف المفضول بعد أفعل التفضيل إذا وقع فاعلاً، أو اسم إنّ، خلافاً في الجواز للبصريّين، نحو: جاءني أفضلُ، وإنَّ أكبرَ اللهُ.

ص: ولا تُصاحِبُ "مِنْ" المذكورةُ غَيْرَ العاري إلّا وهو مُضافٌ إلى غيرِ مُعْتَدٍّ به أو ذو ألفٍ ولامٍ زائدتين، أو دَالٌّ على عَارٍ تتعلّقُ به (مِنْ).

ش: إنّما قيّد (مِنْ) بالمذكورة، وهي المصاحبة للمفضول؛ لأنّ غيرها قد يصحب العاري وغيره، مثل أنْ يبني أفعل التفضيل ممّا يتعدّى بمِنْ كقول الكميت[9]: **[من المديد]**

فَهُمُ الأقربونَ من كُلِّ خيرٍ وَهُمُ الأبعدونَ من كلِّ ذامِ[10]

---

(1) الشاهد في: البصريات (904)، والمقتصد في شرح الإيضاح (649/1)، وشرح التسهيل (57/3)، والتذييل والتكميل (262/10)، والمقاصد النحوية (1533/4)، وشرح الأشموني على الألفية (385/3)، والخزانة (57/5).

(2) الكافية الشافية (1129/2-1130).

(3) شرح التسهيل (57/3).

(4) شرح التسهيل (57/3)، والتذييل والتكميل (262/10)، وارتشاف الضرب (2330/5).

(5) في الارتشاف (2335/5) (هذا كلّه مسموع).

(6) شرح التسهيل: (57/3).

(7) شرح التسهيل: (57/3)، والتذييل والتكميل (261/10)، والارتشاف 2335/05)، وأوضح المسالك (290/3)، وشرح ابن عقيل (177/3)، والمساعد (172/2)، والمقاصد النحوية (1544/4)، والأشموني (385/2).

(8) في أوضح المسالك (291/3) (أجملا حال من تاء المخاطبة التي هي فاعل دنا، وتقدير الكلام: قربت منّا حال كونك أجمل من البدر). التذييل والتكميل (261/10)، وشرح ابن عقيل (177/3).

(9) ديوانه (498).

(10) الشاهد في: التذييل والتكميل (263/10)، والارتشاف (2321/5)، والمساعد (172/2)، وتمهيد القواعد (2674/6)، وحاشية الصبان (67/3).

ويجوز أنْ يجمع بينها وبين (مِنْ) الداخلة على المفضول مُقدّمةً عليها ومؤخّرةً، نحو[1]: زيدٌ أقربُ من عمرٍو من كلّ خيرٍ.

وأشار بقوله: "إلّا وهو مضاف إلى غير مُعْتَدٍّ به" إلى قول الشاعر[2]:**[من المنسرح]**

نحنُ بِغَرسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنَا مِنّا بركضِ الجيادِ في السَّدفِ[3]

(أراد أعلمُ منّا، فأضاف ناوياً إطراح المضاف إليه، كما تدخل الألف واللام في بعض الأمكنة، ويُنوى سقوطها)[4].

وأشار بقوله: "أو ذو ألف ولام.... إلى آخره" إلى نحو قول الأعشى[5]:**[من السريع]**

ولَستَ بالأكثرِ منهُمْ حَصًى وإنّما العِزّةُ للكِاثِرِ[6]

وأوّله على ثلاثة أوجه[7]:

أحدها: أن تكون من هي المعتاد وقوعها بعد العاري، والألف واللام زائدتان[8].

الثاني: أن تكون مِنْ متعلقة بأكثر مقدّراً مدلولاً عليه بالموجود.

والثالث: أن تكون مِنْ للتبيين كأنّه قال: ولست بالأكثر من بينهم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[9].

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك (936/3)، والأشموني (385/2)، وحاشية الصّبان (67/3).

(2) اختلف في قائله، فقد نسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر (283) لقيس بن الخطيم، ديوانه (236)، وهو لسعد القرقرة ينظر الفاخر (71).

(3) الشاهد في: مقاييس اللغة (148/3)، وشرح التسهيل (57/3)، والتذييل والتكميل (262/10)، والارتشاف (2332/5)، وتوضيح المقاصد (936/3)، وشرح ابن عقيل (177/3)، والمقاصد النحوية (1548/4)، والأشموني (261/4)، وشرح أبيات المغني (335/6-336).

(4) شرح التسهيل (58/3).

(5) ديوانه (143).

(6) الشاهد في: النوادر (196)، والخصائص (185/1)، وابن يعيش (100/6-105)، وشرح التسهيل (58/3)، وشرح الكافية للرضي (454/3)، والتذييل والتكميل (263/10)، ومغني اللبيب (182/6)، وأوضح المسالك (295/3)، والمقاصد النحوية (1535/4)، والأشموني (68/3)، والخزانة (250/8)، وشرح أبيات المغني (199/7).

(7) شرح التسهيل (58/3).

(8) هذا الجواب لأبي زيد في نوادره (196).

(9) في مغني اللبيب (184/6) أضاف وجهاً (أنّها مع مجرورها متعلقان بليس لما فه من معنى الفعل، وهو انتفى).
وفي المقاصد النحوية (1535/4) (أنّ "مِنْ" بمعنى "في"؛ أي: بالأكثر فيهم، ويقال: إنّ "منهم" حال من التاء في "لست"، والتقدير: ولست كائناً منهم بالأكثر حصًى، وفيه نظر؛ لأنّ فيه فصلاً بين أفعل ومعموله وهو حصى، بأجنبي، وهو معمول ليس، والذي أراه أنْ يكون حالاً من الضمير المستكن في الأكثر).

فصل: إنْ قُرِنَ أفعلُ التفضيلِ بحرفِ التعريفِ، أو أُضيفَ إلى معرفةٍ مُطلقاً لهُ التفضيلُ، أو مؤولاً بما لا تفضيل فيه، طابَقَ ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعهما.

ش:مثال اقترانه بحرف التعريف: جاء زيدٌ الأكبرُ، وهندٌ الكُبرى، والزيدان الأكبران، والهندان الكبريان، والزيدون الأكبرون أو الأكابر، والهندات الكبريات أو الكُبَر، فيطابق ما هو له لزوماً/ **[أ-215]**لأنّه نقصَ شبهُه بأفعلَ المتعجَّبِ به لاقترانه بأل[1].

وقسّم المصنّف المضاف إلى المعرفة ثلاثة أقسام[2]:

أحدها: أن يكون جارياً على مَنْ أُطلق له التفضيل، فلا تُنوى بعده (مِنْ).

والثاني: أن يكون مؤولاً بما لا تفضيل فيه.

والثالث: أن يكون منويّاً بعده معنى (مِنْ).

مثال الأوّل قولهم: يوسفُ أحسنُ إخوته، أي: الأحسنُ من بينهم، ومثال الثاني: زيدٌ أعلمُ المدينة، يريد: عالم المدينة، ويجوز أنْ يكون منه: يوسفُ أحسنُ إخوته، أي: أحسنهم.

وهذان القسمان[3]تلزمهما المطابقة لشبههما بالمقرون بأل في الإخلاء بلفظ (من) ومعناها، ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه كما مُثّل.

ص: وإنْ قُيِّدَتْ إضافَتُهُ بتضمينِ معنى (مِنْ) جاز أن يُطابِقْ، وأن يُستَعمَل استعمالَ العاري، ولا يَتعيَّنُ الثّاني، خِلافاً لابن السَّرَّاج.

ش: هذا هو القسمُ الثالث، (وهو أن يضاف منوياً بعده معنى (من)، فهذا له شبهٌ بذي الألف واللام في التعريف، وعدم لفظ (من) لزوماً، وشُبِّه بالعاري الذي حُذِفَتْ بعده (من) وأُريدَ معناها، فجاز استعماله بالوجهين بمقتضى الشبهين)[4].

---

(1) في شرح التسهيل (3/58-59) (أنّ "أفعل" التفضيل منعَ التأنيثَ، والتثنيةَ، والجمعَ لشبههِ بـ "أفعل" المتعجَّبِ به، ولا يكملُ شبهُه به إلّا بتنكيره؛ لأنّه حينئذٍ يكون قد شابَهَه لفظاً ومعنًى، فإنْ قُرِنَ بالألف واللام نقصَ شبهُه به نقصاً بيّناً، فزال عنه ما كان له بمقتضى كمالِ الشبَهِ مِنْ معنى التأنيث والتثنية والجمع، واستحقَّ أنْ يطابق ما هو له، كغيره من الصفات المحضة).

(2) شرح التسهيل (3/59).

(3) في التذييل والتكميل (10/266) (وهذا القسمان فيهما خلاف: أمّا الأول فمذهب البصريين أنّ أفعلَ التفضيل متى أضيفت إلى معرفة فإنّه لابُدَّ أن يكون بعضَ ما أُضيف إليه، ولا يجوز عندهم: يوسفُ أفضلُ إخوته. وأجاز ذلك الكوفيون؛ لأنّه عندهم على معنى "من إخوته"، كما قالوا في: زيدٌ أفضلُ القومِ إنّه على تقدير "من القوم"، وأنّه لا يتعرف). والمساعد (2/175).

(4) شرح التسهيل (3/59). (فجاز استعماله مطابقاً لما هو له بمقتضى شبهه بذي الألف واللام، وجاز استعماله غير مطابق بمقتضى شبهه بالعاري. ولا يكون إلاّ بعض ما يضاف إليه. فيقال على الإخلاء من معنى مِنْ: يوسف أحسن إخوته، أي حسنهم والأحسن من بينهم. ويقال على إرادة معنى مِنْ: يوسف أحسن أبناء يعقوب، ويمتنع عل هذا القصد أن يقال: يوسف أحسن إخوته).

وزعم ابن السّراج[1] أنّه إذا أُرِيدَ به معنى مِنْ تعيّنَ استعمالُه استعمالَ العاري.

واستدلَ المصنّفُ على جواز الوجهين ((بقوله صلى الله عليه وسلم[2]: "ألا أُخبِرُكم بأحبِّكُم إليَّ، وأقربِكُم مني مجالسَ أحاسِنُكُم أخلاقاً، المَوَطّؤون أكنافاً، الذين يَألَفون ويُؤلَفون" فأفرد أحببّ، وأقرب، وجمع أحسن، ومعنى (من) مراد في الثلاثة))[3]. قاله المصنف.

وجعل الزمخشريّ قوله[4]: (أحاسنكم أخلاقاً) من النوع الأوّل الذي قصد به الزيادة المطلقة، ولذلك جمع، وجعل أحبّ وأقرب في أول الحديث ممّا نوي فيه معنى "من" وعلى هذا فلا يكون فيه حجَّة للمصنّف.

ورُدَّ على ابن السّراج[5] أيضاً بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [سورة الأنعام: 123].

وذكروا في البديع[6] أنَّ: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾، و ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ [سورة هود: 27] من من النوع الذي تضمّن معنى "من".

وزعم أبو منصور الجواليقيّ[7] أنّ المطابقة أفصحُ الوجهين، ورَدَّ على ثعلب قوله[8]: (فاخترنا أفْصَحَهُنَّ)، وقال[9]: "كان الأولى أن يقول: فاخترنا فُصحاهنَّ؛ لأنّه الأفصح كما شرط في الكتاب"، وليس كما قال: بل الأفراد هو الأكثر والأشهر.

---

(1) في الأصول (6/2) (إذا قلت: زيدٌ أفضل القوم فقد أضفته إلى جماعة هو أحدهم، تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة... وأفضل هذه لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، وهي "أفضل" التي إذا لم تضفها صحبتها "منك"، تقول: فلان خيرٌ منك، وأحسنُ منك).

(2) النهاية لابن الأثير مادة (وطأ) (201/5).

(3) شرح التسهيل: (59/3).

(4) المفصل (89-90)، وتوضيح المقاصد (938/3).

(5) التذييل والتكميل (271/10).

(6) في البديع (44/1) (أنّ "أفعل" لم يضمّن معنى "من"، بل المقصود به: المعروف بذلك).... (وإنْ لم تضمنه معنى "من" وقصدت بهذه الإضافة أنّه المعروف بالفضل، كأنك قلت: زيد فاضل القوم؛ فليس داخلاً فيهم، ولا يجب أن يكون مفضلاً، ولا أنهم شاركوه بالفضل، بل قد يكون قد فضل على غيرهم وعُرِفَ بذلك، فقيل: هو الأفضل، كما تقول هو الفاضل، ثم نزعت الألف واللام وأضفته.. والأول – أي عدم المطابقة – أكثر). والمساعد (177/2).

(7) رأيه في الارتشاف (2326/5-2327)، والمساعد (177/2).

(8) إسفار الفصيح (318/1).

(9) الارتشاف (2326/5-2327)، والمساعد (177/2).

ص: ولا يكون حينئذٍ إلّا بعضَ ما أُضيف إليه.

ش: أي: لا يكون حينئذٍ يراد به معنى "مِنْ" إلّا بعض ما أُضيف إليه. فلا يجوز: يوسف أحسن إخوته على هذا القصد؛ بل يُقال: يوسف أحسن أبناء يعقوب[1].

وقال ابن عصفور[2]: الصحيح عندي أنّها ليست أحدَ ما يضاف إليه، يعني صيغة التفضيل، واحتجّ بأنّه يلزم من ذلك أن يفضله على نفسه، ولكن العرب لا تضيفها إلّا لِما يصلح أنْ تكون بعضاً له في غير المفاضلة.

ص: وشَذَّ أظْلَمي وأظْلَمُه.

ش: أشار إلى قول الراجز:

يا رَبَّ مُوسَى أظْلَمِي وأظْلَمُه سَلِّطْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ[3]

ووجه شذوذه: إضافته إلى الياء والهاء، وكان قياسه: أظْلَمُنا.

ص: واستعمالُه عارياً دون "مِن" مجرّداً من معنى التفضيل مؤوّلاً باسمِ فاعلٍ أو صفةٍ مشبّهةٍ مُطَّردٌ عند أبي العبَّاسِ، والأصحُّ قصرُه على السماع، ولزومُ الإفرادِ والتذكيرِ فيما وردَ كذلكَ أكثرُ من المطابقةِ.

ش: مثال المؤوّل باسم الفاعل قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [سورة النجم: 32].

ومثال المؤوّل بصفة مشبّهة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم: 27] فأعلم بكم بمعنى عالم؛ إذْ لا مشارك لله تعالى في علمه، وأهون بمعنى هَيِّن؛ إذْ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى.

وأجاز المبرّد[4] استعمال أفعل التفضيل مؤوّلاً بما لا تفضيل فيه قياساً.

قال المصنّف: (والأولى أنْ يمنع القياس ويقتصر فيه على السماع)[5].

---

(1) في المساعد (177/2) (لأنّ يوسف ليس بعض إخوته، وهو بعض أبناء يعقوب، وهذا على مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون: يوسف أحسن إخوته، على معنى مِنْ، قالوا: كما لو صرَّحت بها، وقالوا: إنَّ أفعل حينئذٍ لا يتعرف). وفي الارتشاف (2327/5) (وكون أفعل أحد ما يضاف إليه هو مذهب ابن السراج والفارسي).

(2) التذييل والتكميل (273/10).

(3) الشاهد في: كتاب الشعر: (294/1)، وشرح عمدة الحافظ (653)، وارتشاف الضرب (2327/5)، وشرح الكافية للرضي (253/2)، والهمع (348/1)، والخزانة (369/4-370)، والدرر (202/1).

(4) المقتضب (245/3-256)

(5) شرح التسهيل: 60/3.

قيل[1]: وهذا شيء ذهب إليه المتأخرون، وهو مروي عن أبي عبيدة، ولم/[ب-215] يسلم النحويّون له هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أفعل من التفضيل، وتأوّلوا ما استدل به، ذَكَرَ هذا عن أبي عبيدة والنحويّين ابنُ الأنباري[2].

قال المصنّف: (والذي سُمِعَ منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير، وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعاً، كقوله[3]: **[من الطويل]**

إذا غابَ عنكمْ أسودُ العين كُنتُمُ كِراماً وأنتمْ ما أقامَ أَلائمُ[4]

أراد: وأنتم ما أقامَ لئامٌ، فأَلائم مع أَلأَم بمعنى لئيم، فلذلك جمعه، إلّا أنَّ تركَ جمعه أجود؛ لأنّ اللفظَ المستقِرَّ له حُكم إذا قُصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يُغيّر حكمُه، وإذا صحَّ جمع أفْعَلَ العاري لتجرّده من معنى التفضيل إذا جَرى على جمعٍ جاز أن يؤنَّث إذا جرى على مؤنث. وعلى هذا يكون قول ابن هانئ[5]: **[من البسيط]**

كأنَّ صُغْرى وكُبْرَى ....[6]

صحيحاً[7]. انتهى. مختصراً.

---

(1) ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل (268/10): "أنّ المبرد ذهب إلى ذلك في المقتضب، وأنّ أبا عبيدة ذهب إليه أيضاً".

(2) الزاهر: (122/1-124).

(3) نُسِبَ للفرزدق في المقاصد النحوية (1550/4)، وليس في ديوانه.

(4) الشاهد في: الأمالي (171/1-47/2)، والارتشاف (2326/5)، وتوضيح المقاصد (920/3)، والمغني (33/5)، والمساعد (179/2)، وتمهيد القواعد (2679/6)، والأشموني (280/3)، وشرح أبيات المغني (178/6-179)، والخزانة (277/8). وأسود العين: اسم جبل، وضمير (ما أقام) عائد إليه، وأخطأ مَنْ قال: اسم رجل.

(5) هو أبو نواس. ديوانه (62).

(6) البيت بتمامه: (**كأنّ صُغرى وكُبرى من فقاقعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهبِ**)
في المفصّل: "وقد خُطِيء ابن هانئ؛ لأنّه أنّثَ صغرى وكبرى المجردين عن أل والإضافة، وأفعل التفضيل إذا كان كذلك يجب إفراده وتذكيره، فتأنيثه لحنٌ..." .. وفي التوطئة: "وقوله: صغرى وكبرى. شاذ لا يقاس عليه" ..
قال ابن يعيش: "أمّا قول ابن هانئ فقد عابه بعضهم لكونه استعمله نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلاّ معرفاً، والاعتذار عنه أنّه استعمله استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدّم موصوف نحو: صغيرة وكبيرة كالصاحب والأجرع والأبطح فاستعمله لذلك نكرة، ويجوز أنْ يكون لم يرد فيه التفضيل بل معنى الفاعل، كأنه قال: كأنّ صغيرة وكبيرة من فواقعها، على حد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ في أحد القولين... ولقد أحسن). الشاهد في: المفصّل (235-236)، ابن يعيش (102/6-103)، التوطئة (340)، وشرح التهسيل (61/3)، والتذييل والتكميل (276/10) وتوضيح المقاصد (941/3)، والمغني (31/5)، وتمهيد القواعد (2680/6)، والمقاصد الشافية (79/7)، والأشموني (282/2)، وشرح التصريح (96/2)، والخزانة (277/8)، وشرح أبيات المغني (31/5)، والمعجم المفصل (476/1).

(7) شرح التسهيل (60/3-61).

ص: ونحو: هو أفضلُ رجلٍ، وهي أفضلُ امرأةٍ، وهما أفضلُ رجلين أو امرأتين، وهم أفضلُ رجالٍ، وهنَّ أفضلُ نسوةٍ، معناه ثبوتُ المزية للأوّل على المتفاضلين واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو جماعةً جماعةً.

ش: إذا قيل: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزيدان أفضلُ رجلين، والزيدون أفضلُ رجالٍ فمعناه: زيدٌ أفضلُ من كلّ رجلٍ قيسَ فضلُه بفضلِه، والزيدان أفضلُ من كلّ رجلين قيسَ فضلُهما بفضلِهما، والزيدون من كلّ رجال قيسَ فضلُهم بفضلِهم، فحذف (مِنْ وكُلّ) وأُضيف أَفْعلُ إلى ما كان (كلّ) مضافاً إليه. والكلامُ في أفضل امرأة، وأفضل امرأتين وأفضل نسوة؛ كالكلام في ذلك. ويلزم أفعل المستعمل هذا الاستعمال[1]: الإفراد والتذكير لشبهه بالعاري في التنكير، وظهور (مِنْ) بعده بأسهل تقدير)[2].

وأجاز الفرّاء[3] تأنيث أفضل، وتثنيته إذا أُضيف إلى نكرة مُدناة (مِنْ) المعرفة بِصلةٍ وإيضاح، فتقول: هندٌ فُضْلَى امرأةٍ تقصدنا، والهندان فُضْلَيا امرأتين تَزورانِنا.

ص: وإنْ كان المضافُ إليه مشتقاً جازَ إفرادُه مع كون الأوّل غيرَ مفردٍ.

ش: قال في الشرح[4]: ولابدّ من كونِ المضاف إليه – أَفْعَلَ – مطابقاً لِما قبلَ المضاف ما لم لم يكن المضاف إليه مشتقاً، فيجوز إفرادُه مع جمعيّة ما قبل المضاف، ومنه قوله تعالى[5]: ﴿**وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ**﴾ [سورة البقرة: 41].

وقد تضمَّن المطابقةَ والإفرادَ ما أنشده الفراء[6] من قول الشاعر[7]: **[من الكامل]**

فإذا هُمُ طَعِمُوا فَألأَمُ طاعمٍ وإذا هُمُ جاعُوا فَشَرُّ جِياعِ[8]

---

(1) في المساعد لابن عقيل (180/2): (ويجب مطابقة النكرة في هذا لما أسند إليه "أفعل"، ولا يجوز عدم المطابقة، ولا يُقال: الزيدون أفضلُ رجلٍ، ويجب أيضاً كون النكرة مما يصدق على المسند إليه أفعل، فلا يجوز: زيد أفضل امرأة).

(2) شرح التسهيل (62/3).

(3) التذييل والتكميل (277/10)، والارتشاف (2323/5)، وتمهيد القواعد (2688/6)، والهمع (76/31).

(4) شرح التسهيل (62/3).

(5) في التذييل والتكميل: (280/10): (وقد يؤول قوله تعالى: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾ على حذف موصوفٍ، وهو جمعٌ في المعنى، أي: أول فريق كافر). ثم قال: ولا تكونوا أول كافر به، (وليس فاصلة فاختير فيه الإفراد؛ لأنّه أخفّ ويغني عن الجمع). وهو تأويل البصريين، وعند الأخفش معناه: أول من كفر به. معاني القرآن له (123/1)، وتقديره عند الفراء: أول من يكفر به. معاني القرآن له (32/1–33).

(6) معاني القرآن له (33/1).

(7) نُسِبَ في النوادر (434) لرجل جاهلي.

(8) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (33/1)، والاشتقاق (417)، وتفسير الطبري (562/1)، وشرح التسهيل (62/3)، والتذييل والتكميل (279/10)، والارتشاف (2323/5)، والمساعد (181/2)، والمقاصد الشافية (587/4).

وإنّما جاز الوجهان مع المشتقِّ؛ لأنّه وأَفْعَلَ مقدَّران بمَنْ والفعل، ومَنْ المعنيُّ بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد والمطابقة في نحو: الزيدان أفضلُ مؤمنٍ. وقال بعضهُم: الإفراد مع تقدّم الجمع في الصفة متأوّلة على جعله وصفاً لمفرد يؤدي معنى الجمع، أي: أوّل فريق طاعم.

وقال الفرّاء: تقديره: من طعم، وهو الذي أشار إليه المصنّف[1].

ص: وأُلحق بأسبِقَ مطلقاً "أوّلُ" صفةً.

ش: استُعملَ "أوّلُ" صفةً جاريةً مجرى أفْعَل التفضيلِ في اللفظِ مُطلقاً، فأُلزِمَ الإفراد والتذكير، وأوليتَ مِنْ إذا استُعمِلَ مجرّداً كما يفعل بأسبقَ ونحوه، وأضيفَ إلى نكرة، كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ** ﴾ [سورة آل عمران: 96]. وإلى معرفة، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ** ﴾ [سورة الأنعام: 163]، وجعلَ له فروعٌ مخصوصةٌ بحالِ التعريفِ، كما فعل بأفْعَل التفضيل، فقيل[2]: الأوّلان، والأولون، والأولى والأوليَات والأولُ.

ص: وإنْ نُويتْ إضافتُه بُنِيَ على الضمِّ.

ش: حكى الفارِسيُّ[3]: (ابدأ بهذا مِنْ أوّلَ) بالفتح على أنّه مجرورٌ، وممنوعٌ من الصرفِ، للوصفيةِ والوزنِ، (ومِنْ أوّلُ)[4] بالضمّ؛ لنية الإضافةِ، وقطعِه عنها، (ومن أوّلِ) بالخفضِ، على تقدير الإضافة إلى مقدَّر الثبوتِ، ولا يجوز بناء غيره من أفعلِ التفضيل على الضمّ؛ لقطعه عن الإضافة فلا يُقال: ابدأ بهذا أسْبَقُ.

ص: ورُبَّما أُعطي مع نيّتها ما له مع وجودها.

ش: مثاله قوله: (ابدأ بهذا من أوّلِ) بالخفض على ما تقدّم.

ص: وإنْ جُرِّدَ عن الوصفية جَرى/ مجرى أفْكَلٍ. [أ-216]

ش: أي: فيستعمل اسماً مجرّداً عن الوصفية مصروفاً(5)؛ لأنّه ليس فيه حينئذٍ غير وزن الفعل، نحو: مَالَهُ أوّلٌ ولا آخِرٌ[1]. فلو جعل علماً؛ منع الصرف، كما لو سُمِّيَ بأَفْكَل، فإنّه يمنع من الصرف[2]. الصرف[2].

---

(1) شرح التسهيل: (62/3).

(2) شرح التسهيل: (63/3)، وزاد: "الأوائل، والأوليات".

(3) شرح التسهيل (63/3)، والتذييل والتكميل (282/10)، وتمهيد القواعد (2690/6).

(4) الكتاب (16/1-287/3).

(5) الكتاب (288/3) (وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكلٍ، وذلك قول العرب: ما تركت له أولاً ولا آخراً، وأنا أولُ منه، ولم يقل: رجلٌ أولُ منه، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة وأن يكون اسماً. وعلى أي الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته في النكرة).

ص: وأُلحِقَ "آخَرُ" بِأوَّلَ غيرِ المجرَّدِ فيما له مع الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان.

ش: فتقول: الآخَر، والأخَران، والآخَرون، والأَواخِر، والأُخرَى، والأُخرَيان، والأُخريات، والأُخَر.

وقوله: "غير المجرّد" يعني من الوصف؛ بل أُلحِقَ بأوّلَ الذي هو وصفٌ.

ص: إلاّ أنّ "آخَرَ" يُطابقُ في التعريف والتنكير ما هو له.

ش: فإنْ جرى على نكرةٍ كان نكرةً، أو على معرفة كان معرفةً، أو على مؤنّث كان مؤنّثاً، نحو: مررتُ برجلٍ آخَرَ، وزيد الآخر، وبامرأة أخرى. وكان مقتضى جعله من باب أفعلِ التفضيل أن يلازمَه في التنكير لفظُ الإفراد والتذكير، وألّا يؤنَّث ولا يثنَّى ولا يُجمع إلّا معرَّفاً، فمُنِعَ هذا المقتضى[3]، وكان بذلك معدولاً عمّا هو به أولى؛ فلذلك مُنِعَ آخرُ من الصرف كما سيأتي في بابه.

ص: ولا تليه "من" وتاليها ولا يُضاف بخلاف أوَّلَ.

ش: إنّما لم تله مِنْ وتاليها؛ لأنّه لا دلالة فيه على تفضيل بنفسه ولا بتأويل، إذْ لا يصلح في موضعه ما يدلُّ على تفضيل لصلاحية أسبق في موضع أوّل، وكذلك لم يُضف كما يُضاف أوّل، فلا تقول: آخرُ الرجالِ، كما تقول: أوَّلُ الفرسانِ.

ص: وقد تُنكَّرُ الدُّنيا والجُلَّى لشبههما بالحوامد.

ش: الدُّنيا والجُلَّى مؤنَّثَا الأدنَى والأجَلّ، فحقَّهما ألّا يُنَكّرا إلّا إذا ذُكِّرا، لكن كَثُرَ استعمالُهما استعمال الأسماء المحضة، فلذلك جازَ تنكيرُهما، كقول الراجز[4]:

في سعي دُنْيا طالما قد مُدَّتِ[5]

وكقول الآخر[6]: **[من البسيط]**

وإنْ دَعَوتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمةٍ يوماً سَراةَ كرامِ الناسِ فادْعِينا[1]

---

(1) في التذييل والتكميل (282/10) (وفي محفوظي أنَّ مؤنث هذا أوّلةٌ) وينظر الارتشاف (2338/5)، وفي شرح الكافية للرضي (460/3) (وأمّا قولهم: أوّلة، وأوّلتان فمن كلام العوامّ وليس بصحيح).

(2) في التذييل والتكميل (282/10) (صار فيه علتان: وزن الفعل، والعلمية).

(3) شرح الكافية للرضي (462/3)، والتذييل والتكميل (284/10).

(4) هو العجاج. ديوانه (410/1).

(5) وقبله (مِنْ نُزُلٍ إذا الأمور غَبَّتِ). الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (135/1)، والمخصص (194/15)، وإيضاح شواهد الإيضاح (521/1)، وابن يعيش (100/6)، وشرح التسهيل (64/3)، وشرح الكافية للرضي (362/3)، والتذييل والتكميل (284/10)، والمساعد (184/2)، والخزانة(296/8-298). وفيه (من سعي) بدل (في سعي).

(6) نُسِبَ في المفضليات (431/1) للمرقش الأكبر، ولبشامة بن حزن النهشلي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (76/1)، ولأبي شامة بن حزن النهشلي في المقاصد النحوية (1296/3).

ص: وأمّا حُسْنَى وسُوْءَى فمصدرن.

ش: وقُرِئ[2] شاذّاً:**{وقُولُوا للناسِ حُسْنَى}**[سورة البقرة: 83]، وهما من المصادر التي جاءت على فُعْلٍ وفُعْلى بمعنى واحد.

فصل: لا يَرفعُ أفْعلُ التفضيل في الأعراف ظاهِراً إلّا قبلَ مفضولٍ هو هو مذكورٍ أو مقدَّرٍ، وبعد ضميرٍ مذكورٍ أو مقدَّرٍ مفسَّرٍ بعدَ نفي أو شبهِه يُصاحبُ أفْعلَ.

ش: لأفعلِ التفضيلِ شبَهٌ بأفعلَ في التعجبَ أوجب له القصورَ عن الصفةِ المشبّهةِ في اللفظ والعمل، فلزم في حال التنكير لفظاً واحداً، ولم يرفع ظاهراً إلّا على لغةٍ ضعيفة، حكاها سيبويه[3]، فيقالُ على تلك اللغة: مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه؛ لأنّه بمعنى: فاقَهُ في الكرم أبوه. ومن هذه اللغة احترز بقوله: "في الأعراف".

ثمّ أشار إلى شروط تهيئته لرفع الظاهر عند جميع العرب بقوله: "إلّا قبل مفضول إلى آخره" والمثال الشهير في ذلك: (ما رأيت أحداً أحسنَ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ)[4]، فالكحلُ فاعلٌ بأحسنَ، وهو قبل مفضول هو هو مذكور بقوله: منه، وبعد ضمير مذكور بين أفعل والظاهر المرفوع، وذلك الضمير مفسّر بصاحب أفعل يعني الموصوف بأفعل، فالضمير في عينه عائد على الموصوف، والضمير في منه عائد على الكحل، وتقدّم نفي، والسبب في رفع أفعل التفضيل للظاهر في هذا المثال ونحوه تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها.

ألا ترى أنّك لو قلت بدل المثال المذكور: ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد، لكان المعنى واحداً[5]، خلاف الإثبات نحو: رأيت رجلاً الكحل في عينه أحسن منه في

---

(5) الشاهد في: المحتسب (363/2)، والصحاح (1658/4)، والبديع لابن الأثير (55/2)، وابن يعيش (100/6-101)، وشرح التسهيل (64/3)، وشرح الكافية للرضي (362/3)، والتذييل والتكميل (284/10)، والارتشاف (2334/5)، والبحر (454/1)، والمساعد (184/2)، وتمهيد القواعد (2692/6)، والخزانة (301/8)، وتاج العروس (218/28)، والمعجم المفصل (79/8).

(2) في البحر (453/1): (قرأ أُبَيّ وطلحة بن مصرّف "حُسْنَى" على وزن "فُعْلى").

(3) في الكتاب: (34/2): (وتقول: مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه. ومَنْ أجرى هذا على الأول فإنّه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغةٌ رديئةٌ. وليست بمنزلة العمل نحو: ضارب وملازم، وما ضَارعَه نحو: حَسَنُ الوجه. ألا ترى أنّ هذا عملٌ يجوز فيه يَضربُ ويلازِمُ وضَرَبَ ولازم. ولو قلت: مررتُ بخيرٍ منه أبوه كان قبيحاً، وكذلك بأبي عشرةٍ أبوه. ولكنّه حين خلص للأوّل جرى عليه، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك).

(4) الكتاب: (32/2)، والأصول: (29/2)، وشرح الألفية لابن الناظم:(346)، وشرح الكافية للرضي:(463/3)، وأوضح المسالك: (298/3)، وشرح ابن عقيل: (298/3).

(5) شرح الألفية لابن الناظم (347، 348، 349)، وشرح ابن عقيل (188/3).

عين زيد، فإنّ إيقاع الفعل منه موقع أفعل يغيّر المعنى[1]، وأيضاً فإنّ أفعل لو جعل خبراً عن الكحل والكحل مبتدأ[2]، لا يستلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن بأجنبي[3]، وهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب، فهذين الوجهين علّل المصنّف[4]، وفيهما بحث لا يحتمله هذا الموضع.

وقوله: "قبل مفضول/[ب-216] هو هو مذكور" قد ظهر بالمثال السابق.

وقوله: "أو مقدّر" مثاله: ما رأيت كزيد رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ، والتقدير: أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، فحذف المفضول وهو منه، وحذف إليه للعلم بهما، وأنشد سيبويه[5] في مثل هذا[6]: **[من الطويل]**

مَرَرتُ على وادي السِّباعِ ولا أرى كَوادي السباعِ حين يُظْلِمُ واديا[7]
أَقَلَّ به رَكْبٌ أتوْهُ تئيةً وأخوفَ إلّا ما وقى الله ساريا

فـ (ركبٌ) مرفوع (بأقلَ) كارتفاع (الشرّ) بأبغضَ، والأصل[8]: أقلّ به ركبٌ منه بوادي السباع؛ السباع؛ فحذفَ المفضولُ للعلم به، ولم يقم مقامه شيئاً.

وقوله: "وبعد ضمير مذكور" مثاله: الضمير في عينيه في المثال السابق.

وقوله: "أو مقدّر" يعني: أنّه يجوز أن يحذف الضمير للعلم به، كقول بعضهم[9]: ما رأيت قوماً أشبهَ بعضٌ ببعضٍ من قومِك. كأنّه قال: ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شَبَهُ بعضٍ بِبعض من شبهِ بعضِ قومِك ببعضٍ، فجعل أشبه موضع أبين واستغنى به عن ذكر المشبه المضاف إلى بعض، ثمّ كمل الاختصار لوضوح المعنى، فيكون التقدير: ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شبهُ بعضٍ ببعض منه في

---

(1) قال الرضي في شرح الكافية (469/3): (ونقل الرماني جواز ذلك في المثبت، والسماع لم يثبت إلّا في المنفي، ولا منع أن يستعمل ذلك فيما يفيد النفي، وإنْ لم يكن صريحاً فيه، نحو: قلَّما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ....).

(2) مثال ذلك: (ما رأيت أحداً أحسنُ في عينه الكحلُ منه في عين زيد) شرح التسهيل (68/3).

(3) قال الرضي في شرح الكافية (468/3): (وعند الكسائي والفراء: ليس الفصل ههنا بأجنبي؛ لأنّ المبتدأ معمول عندهما للخبر). قال ابن مالك: (وهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب؛ لاستلزامه الفصل بالمبتدأ بين أفعل و(من) مع كونهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه). شرح التسهيل (68/3).

(4) شرح التسهيل: (67/3-68).

(5) الكتاب: (32/2-33).

(6) هو سُحيم بن وَثيل: انظر ترجمته في طبقات ابن سلام (576/2).

(7) الشاهد في: الكتاب (32/2-33)، والأصول (30/2)، وشرح التسهيل (66/3)، وشرح عمدة الحافظ (774-775)، وشرح الكافية للرضي (464/3، 470)، والتذييل والتكميل (286/10)، وارتشاف الضرب (2341/5)، وشرح ابن عقيل (188/3-189)، والمقاصد النحوية (1543/4)، والخزنة (327/8-331). وادي السباع: وادٍ بين البصرة ومكة، والتئية: التلبث والتوقف، والساري: مَنْ يسير ليلاً.

(8) في الكتاب (33/2): (وإنّما أراد: أقلَّ به الركبُ تئية منهم به، ولكنّه حذف ذلك استخفافاً، كما تقول: "أنت أفضل"، ولا تقول: من أحد، وكما تقول: "الله أكبر" ومعناه: الله أكبر من كلّ شيء، وكما تقول: "لا مالَ" ولا تقول: لك، وما يشبهه. ومثل هذا كثير)..

(9) الأصول (44/2).

قومِك، ثم أدخلت مِنْ على قومك، وحذف متعلق شبه، وهو ببعض؛ لحذف ما تعلّق به، وهو شبه، فبقي: من قومك، وهو على تقدير حذف اسمين.

وقوله: "مفسَّرٍ يصاحب أفعل" يعني الموصوف بأفعل كرجل في المثال السابق.

وقوله: "بعد نفي أو شبهه" تقدّم مثال النفي.

وقال في الشرح: (لم يرد هذا الكلام المتضمّن ارتفاع الظاهر أفعلِ إلّا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك: لا يكنْ غيرُك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمُحسنٍ لا يَمُن)[1]. انتهى.

قيل[2]: وإذا لم يرد به سماع وجب الاقتصار على ما قالته العرب، ولا يقاس عليه على أن إلحاقهما بالنفي ظاهر في القياس، ولكن الأولى اتباع السماع.

ص: ولا يَنصب مفعولاً به.

ش: وذلك لضعفه[3]؛ بل يعدّى إليه باللام إنْ كان متعدّ إلى واحد، نحو: زيدٌ أوعَى للعلم وأبذلُ للمعروف، فإنْ كان من مُفهمٍ جهلاً أو علماً تعدّى بالباء، نحو: زيدٌ أعلمُ بالفقه وأجهلُ بالنحو، وإنْ كان من مُفهمٍ حبّاً أو بغضاً عُدّي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى[4]، وبإلى إلى ما ما هو فاعل في المعنى نحو: المؤمن أحبّ للهِ من نفسه، وهو أحبُّ إلى الله من غيره.

(وإنْ كان من متعدّ إلى اثنين عُدّي إلى أحدهما باللام، وأضمر ناصب الثاني نحو: هو أكسا للفقراء الثيابَ، أي: يكسوهم الثياب)[5].

قيل[6]: وينبغي ألاّ يقال هذا التركيب إلّا إذا كان مسموعاً.

---

(1) شرح التسهيل: (68/3).

(2) التذييل والتكميل: (293/10).

(3) في شرح الكافية للرضي: (464/3- 465-466): (هذا؛ ويتعدى أفعل التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعل التفضيل، باللام، نحو: أضرب منك لزيد، وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل؛ وإذا جاز لك أنْ تدعم اسم الفاعل والمصدر، باللام إذا تعدّيا إلى المفعول نحو: ضربي لزيد شديد، وأنا ضارب لزيد، مع قوتهما، وجب عليك ذلك في الأفعل، لضعفه).

(4) في التذييل والتكميل: (294/10): (وإنْ كان مبنياً من فعل المفعول تعدّى بـ (إلى) إلى الفاعل معنى، نحو: زيدٌ أحبُّ إلى عمرو من خالد، وأبغض إلى بكر من عبد الله، وبـ (في) إلى المفعول، نحو: زيدٌ أحبُّ فيَّ من خالدٍ، وأبغض في عمرو من جعفر).

(5) شرح التسهيل: (69/3).

(6) التذييل والتكميل: (295/10).

ص: وقد يَدُلُّ على ناصبه.

ش: إذا ورد ما يوهم نصب مفعول به بأفعل؛ نسب الفعل لفعل محذوف، وجعل أفعل دليلاً عليه[1]، كقول الشاعر[2]: **[من الطويل]**

فلم أرَ مِثْلَ الحيِّ حَيّاً مُصَبّحاً ولا مِثْلَنا يومَ التقَينا فوارِسا[3]
أكَرَّ وأحمى للحقيقةِ منهمُ وأضْرَبَ منّا بالسُّيوفِ القَوانِسا

أي: نَضربُ القوانس.

قال المصنّف: ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ [سورة الأنعام: 124][4]، فحيث هنا ليس بظرف، وإنّما هو مفعول به[5]، وناصبُه فعلٌ مدلولٌ عليه بأعلم، والتقدير: يعلمُ مكانَ جعلِ رسالتِه.

ص: وإن أُوِّلَ بما لا تفضيلَ فيه جاز على رأيٍ أنْ ينصبه.

ش: يحتمل أن يكون منه: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ فيؤوّل أعلم بما لا تفضيل فيه، ويكون هو العامل[6]. قيل[1]: وهذا الرأي ضعيف؛ لأنّ تأويله بذلك لا يلزم منه تعدية،

---

(1) في الخزانة (319/8): (قال ابن جني "في إعراب الحماسة": القوانس منصوب عندنا بفعل مضمّر يدلُّ عليه أضرَب، أي: ضربنا أو نضرب القوانس. فلا يجوز أن يتناوله أضرب هذه في البيت؛ لأنّ أفعل هذه للمبالغة تجري مجرى فعل العجب. وأنت لا تقول: ما أضرب زيداً عمراً حتى تقول: لعمرٍو، ذلك لضعف هذا الفعل وقلّة تصرفه. فإنْ تجشّمت ما أضرب زيداً عمراً فإنّما نصبت عمراً بفعل آخر).

(2) العباس بن مرداس الصحابي، ديوانه (ص96).

(3) الشاهد في: نوادر أبي زيد (260)، والأصمعيات: (205) [70]، والمفصل: (237)، وابن يعيش: (106/6-107)، وشرح التسهيل (69/3)، وشرح الكافية الشافية: (1142/2)، والتذييل والتكميل (294/10)، والمغني (381/6)، والخزانة (319/8-321)، والقوانس: هو أعلى البيضة، وقونس الفرس: ما بين أذنيه إلى الرأس.

(4) قراءة ابن كثير وحفص: (يجعل رسالَتَه) بالتوحيد، ونصب التاء، والباقون: بالجمع وكسر التاء: (رسالاتِه) التيسير في القراءات السبع: (282).

(5) في البحر المحيط: (218/4-219): (حيثُ باقية على بابها من الظرفية؛ لأنّ حيث من الظروف التي لم يتصرف فيها بابتدائية ولا فاعلية ولا مفعولية، فنصبها على المفعولية بفعل محذوف مُخرج لها عن بابها، و الذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية، على أن تضمَّن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: ألله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز). قال ابن يعيش في شرحه: (107/6): (حيث ههنا في موضع نصب بأنه مفعول به لا ظرف؛ لأنّه لا تخلو حيث هذه من أنْ تكون مجرورة أو منصوبة، فلا يجوز أن تكون مجرورة؛ لأنّه يلزم أنْ يكون أفعل مضافاً إليه، وأفعل إنّما يُضاف إلى ما هو بعض له، وذلك هنا لا يجوز، وإذا لم يكن مجروراً كان منصوباً بفعل مضمر دل عليه أعلم، كأنّه قال: يعلم مكان رسالته، ولا يكون انتصابه على الظرف لأنّ علمه سبحانه لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة).

(6) وقد علل نصبه بأنّه كاسم الفاعل، وعلل منعه بأن صورته صورة (أفعل) التفضيل. المساعد: 186/2-187).

وللتركيب خصوصيات، ألا ترى أنّ فَعُولاً وأخواته تعمل، وفعيل لا يعمل، لا يقال: شَرِيبٌ الماءَ، ويُقال: شَرّابٌ الماءَ.

ص: وتتعلَّقُ به حروفُ الجرِّ على حدّ تعلّقها بأفعل المتعجّب به.

ش: فيُقال: (زيدٌ أرغبُ في الخير من عمرٍو، وعمرٌو أجمعُ للمال من زيد، ومحمدٌ أرأفُ بنا من غيره، وكذلك ما أشبهه)[2]. انتهى من شرح المصنف.

وليس قوله:/ **[أ–217]** (وعمرو أجمع للمال) من هذا الفصل، بل من باب ما يتعدّى إلى واحد[3]، واللهُ أعلم.

---

(1) التذييل والتكميل: (295/10).

(2) شرح التسهيل: (69/3).

(3) في التذييل والتكميل: (296/10): (ف "أجمع للمال" من فصل: أضْرَبُ لزيدٍ، وأشْرَبُ للماء).

باب اسم الفاعل

ص: وهو الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ، جاريةً في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ على المُضارعِ مِنْ أفعالِها لمعناهُ أو معنى الماضي.

ش: الصفةُ جنسٌ مُتناوِلٌ لاسمَي الفاعلِ والمفعولِ، وأمثلةِ المبالغةِ، والصّفةِ المشبّهةِ، وغيرِ المشبّهةِ.

قالَ المصنّفُ: (وذِكْرُ الصّفةِ مُخْرِجٌ للأسماءِ الجامدةِ)[1]. وقولُه (الدالّةُ على فاعلٍ) مُخْرِجٌ لاسمِ المفعولِ، والمؤدِّي معناه كالمصدرِ الموصوفِ به في نحو: هذا درهمٌ ضَربُ الأميرِ[2]. وقوله: (جارية في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارع من أفعالِها)، يعني في الحركاتِ والسكناتِ وعددِ الحروفِ، وخرج بذلك الجارية على الماضي كفَرِحٍ وحَسن ويَقِظ[3]، وغير الجارية نحو: سَهْلٍ وكَرِيمٍ[4].

وخرج بقوله: (في التذكير والتأنيث) نحو: أَهْيَفَ[5] وأعْمى، من الصفات التي على أَفْعَلَ، فإنَّها جاريةٌ على المضارع ولكن مؤنّثها على فعلاء، فلا يجري عليه إلّا في التذكير[6].

وقولُهُ: (لمعناه أو معنى الماضي) مُخْرِجٌ لنحوِ: ضامرُ[7] الكشحِ[8]، ومُنْطَلِقُ اللسانِ، من الصفاتِ الموافقةِ اسمَ الفاعلِ لفظاً لا معنىً، فإنّ ضامراً ونحوَهُ لا يتعرضُ به لاستقبال ولا مضي، وإنّما يُراد به معنًى ثابتٌ، ولذلك أُضِيْفُ إلى ما هو فاعلٌ له في المعنى كما تضافَ الصفةُ المشبّهة التي لا تجاري المضارع[9].

---

(1) شرح التسهيل (70/3).

(2) في المساعد (188/2) (درهمٌ ضَرْبُ الأمير: أي مضروبة). ينظر في: التذييل والتكميل (297/10)، وشفاء العليل (621/2).

(3) شرح التسهيل (70/3)، والتذييل والتكميل (298/10)، وتوضيح المقاصد (849/3)، والمساعد (188/2)، وتمهيد القواعد (2714/6).

(4) شرح التسهيل (70/3)، والتذييل والتكميل (298/10)، والمساعد (188/2)، وشفاء العليل (621/2)، وتمهيد القواعد (2714/6).

(5) الهَيف – بالتحريك – رقة الخصر وضمور البطن. اللسان (4738/6).

(6) شرح التسهيل (70/3-71)، والتذييل والتكميل (289/10)، وتوضيح المقاصد (849/3).

(7) في المساعد (188/2) (فيقال: ضامر الكشح كما يُقال: لطيف الكشح). وينظر في: شرح التسهيل (70/3)، وشرح الكافية للرضي (414/3)، والتذييل والتكميل (298/10)، وتوضيح المقاصد (849/3)، وشفاء العليل (621/2)، وتمهيد القواعد (2714/6).

(8) الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضّلعِ الخلف، وهو من لَدُنِ السّرةِ إلى المتن. اللسان (3880/5).

(9) شرح التسهيل (70/3).

قال في الشرح: (ولزمَ من تقييد اسم الفاعل بكونه صفةً جاريةً خروجُ أمثلة المبالغة، ولمْ يكنْ في ذلك ضيرٌ؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ غيرُها)[1].

ص: ويُوازِنُ في الثُّلاثِّي المُجرَّدِ (فاعلاً)، وفي غيرِه المضارعَ مكسورَ ما قبلَ الآخرِ. مبدوءاً بميمٍ مضمومةٍ.

ش: لما ذَكَرَ حَدَّ اسم الفاعلِ، نَبَّهَ على كيفيةِ صوغِه من الأفعال[2].

وقولُه: (ويوازنُ في الثلاثيّ المجرّد فاعلاً) يعني المجرّد من حروف الزيادة، مثال ذلك: ضاربٍ وشاربٍ، وذلك قياسٌ[3].فنقول من فَرِحَ وثَقِلَ مذهوباً بهما مذهبَ الزمان: فارِحٌ وثاقِلٌ[4].

وقولُه (في غيره) يعني غير الثلاثيّ المجرّد، وذلك نحو: مُكْرِمٍ ومُقْتَدِرٍ ومُسْتَخْرِجٍ، وكذا باقي أوزان ما زادَ على الثلاثة، وذلك واضحٌ.

ص: ورُبَّما كُسِرَتْ في (مُفْعِل) أو ضُمَّتْ عينُهُ.

ش: قالوا: أَنْتَنَ الشيءُ فهو مُنْتِنٌ، على القياس، وقالوا أيضاً: مِنْتِنٌ، بكسر الميم إتباعاً للعين، وقالوا: مُنْتُنٌ بضمِّ العين إتباعاً للميم[5].

ص: ورُبَّما ضُمَّتْ عينُ (مُنْفَعِلٍ) مرفوعاً.

ش: أشار إلى قولهم: هو مُنْحَدُرٌ، بضمّ الدال إتباعاً للراء. حكاه ابن جني[6] وغيره[7].

ص: ورُبَّما استُغني عن (فاعل) بـ (مُفْعِلٍ).

ش: قالوا: أَحَبَّهُ فهو مُحِبٌّ[8]، ولم يقولوا حابٌّ.

---

(1) شرح التسهيل (71/3).

(2) المصدر السابق.

(3) التذييل والتكميل (298/10).

(4) قال أبو حيان: (وهذا الذي ذكر المصنف من أنّ اسم الفاعل من الثلاثي يكون على فاعلٍ شاملٌ لأضربه الثلاثة: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ). التذييل والتكميل (298/10).

(5) قال ابن جني: (منتن فيه ثلاث لغات: مُنْتِن، وهو الأصل، ثم يليه مِنْتِن، وأقلّها مُنْتُن. فأمّا قول مَنْ قال: إنّ مُنْتِن من قولهم: أنتن، ومِنْتِن من قولهم: نَتُنَ الشيء فإنّ ذلك لُكْنة منه). الخصائص (143/2).
وتنظر اللغات في: الكتاب (273/4)، والأصول (336/3)، وليس في كلام العرب لابن خالويه (93)، وشرح الكتاب للسيرافي (94/1) (159/5)، والخصائص (33/2-336)، وأسرار العربية (272)، والممتع في التصريف (61)، وشرح التسهيل (71/3)، وشرح الكافية للرضي (415/3)، والتذييل والتكميل (300/10)، والمساعد (189/2)، وشفاء العليل (621/2)، وتاج العروس (224/36).

(6) الخصائص (33/2).

(7) الكتاب (146/2)، وشرحه للسيرافي (159/5).

(8) الصحاح (حبب) (105/1)، والتذييل والتكميل (301/10)، والمساعد (189/2)، وشفاء العليل (622/2).

ص: وعَنْ (مُفْعِلٍ) بـ (مَفْعُولٍ) فيما له ثُلاثيٌّ وفيما لا ثُلاثيَّ لَهُ.

ش: مثال ما له ثلاثي قولهم: أَحْزَنَه الأمرُ فهو مَحزُون[1]، أغناهم عن مُحْزَنٍ، وكذا أحبَّهُ فهو محبوبٌ، أغناهم عن مُحَبٍّ، وندرَ قولُ عنترة[2]: **[من الكامل]**

ولقدْ نزلتِ فلا تَظنّي غيره مِنّي بِمنزلةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[3]

ومثالُ ما لا ثلاثي له قولُهم: مَرْقُوق، بمعنى مُرَق من أَرَقَّه[4]، أي: مَلَكَه، وقوله[5]: **[من البسيط]** **البسيط]**

معي رُدَيْنيَّ أقوامٍ أذودُ بهِ عن عِرْضِهِمْ وفَريصِي غيرُ مَرْعُودِ[6]

ولم يقولوا: رُعِدَتْ الفرائصُ، وإنَّما قالوا: أُرْعِدَتْ[7].

ص: وعَنْ (مُفعِلٍ) بـ (فاعلٍ) ونحوهِ، أو بـ (مُفْعَلٍ).

ش: مثالُ الاستغناء عنه بفاعلٍ قولهم: أيْفعَ الغلامُ – إذا شبَّ – فهو يافِعٌ، وأَورسَ النبتُ[8] – وهو شجرٌ – إذا اصفرَّ، فهو وارِسٌ، وأقْرَبَ القومُ فهم قاربون[9]: إذا كانت إبلُهم قَوارِب، ولا يُقال مُقْرِبُون.

وقد سُمِعَ: وَرِسَ الشجرُ[10]، ويَفَعَ الغلامُ، فيكون في الاستغناء باسم فاعل الثلاثيّ عن اسم فاعل أيفعَ وأورسَ.

---

(1) ليس في كلام العرب (121)، والخصائص (216/2-219)، وشرح التسهيل (71/3)، والتذييل والتكميل (301/10)، والمساعد (189/2)، وشفاء العليل (622/2)، والمزهر (82/2).

(2) ديوانه (187).

(3) الشاهد في: كتاب الألفاظ لابن السكيت (338/1)، وليس في كلام العرب (122/1)، والمحكم (542/2)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (203)، والبديع لابن الأثير (450/1)، وشرح التسهيل (71/3)، وشرح الكافية للرضي (137/2)، والتذييل والتكميل (301/10)، وتوضيح المقاصد (567/1)، وأوضح المسالك (70/2)، والمساعد (189/2)، وشفاء العليل (622/2)، وتمهيد القواعد (2715/5)، والمقاصد النحوية (872/2)، والأشموني (164/1)، والهمع (489/1)، والخزانة (227/3) (136/9)، وتاج العروس (213/2)، والمعجم المفصل (361/7).

(4) التذييل والتكميل (301/10)، والمساعد (190/2)، وتمهيد القواعد (2716/6).

(5) هو الشماخ بن ضرار الذبياني. ديوانه (119).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (71/3)، والتذييل والتكميل (301/10)، وشفاء العليل (622/2)، وتمهيد القواعد (2715/6).

(7) شرح التسهيل (71/3).

(8) ليس في كلام العرب (54/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (111/1)، وشرح التسهيل (71/3)، وشرح الكافية للرضي (415/3)، والتذييل والتكميل (301/10)، والمساعد (190/2)، وتمهيد القواعد (2716/6)، والمزهر (76/2-82).

(9) الصحاح (198/1)، وكتاب الأفعال لابن القطاع (27/3)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (119/4)، والتذييل والتكميل (301/10)، ولسان العرب (3569/5)، وتاج العروس (11/4-12)، والمزهر (76/2).

(10) كتاب الأفعال لابن القطاع (325/3)، والتذييل والتكميل (301/10).

وأشارَ بقوله: (ونحوه) أي: نحو فاعل، إلى قولهم: أعقّتِ الفرسُ/**[ب: 217]** فهي عقوقٌ[1]: عقوقٌ[1]: إذ حملتْ. وأحصرتِ الناقةُ[2] – إذا ضاقَ مَجرى لبنها – فهي حَصُورٌ، وسُمِعَ أيضاً عَقَّتْ وحَصرَتْ.

وأشار بقولِهِ (أو بمُفْعَلٍ) إلى قولِهم: أَسْهَبَ الرجلُ في الكلامِ – إذا أكثرَ – فهو مُسْهَبٌ[3]، وكذا وكذا إذا ذَهَبَ عقلُه مِنْ لدغِ الحيّةِ[4]، وأُلْفَجَ الرجلُ – ذهب مالُهُ – فهو مُلْفَجٌ[5]، وأحصنَ فهو مُحْصَنٌ[6].

وقالوا: أُسْهِبَ اللديغُ[7]، وأُلْفِجَ ذو مالٍ[8]، وأُحصِنَ، مبنياً للمفعول، فيكون في بنائه للفاعل للفاعل قد استغنوا باسم المفعول عن اسم الفاعل.

ص: وعن (فاعلٍ) بـ (مُفْعِلٍ) أو (مُفْعَلٍ).

ش: مثال ذلك قولهم: عَمَّ الرجلُ بمعروف فهو مُعِمٌّ ومِعَمٌّ[9]، ولَمَّ متاعُ القومِ، فهو مُلِمٌّ ومِلَمٌّ[10]، ولَمْ يقولوا بهذا المعنى: عامٌّ ولا لامٌّ، ولا نظير لهما. حكاه ابن سيده[11].

ص: وربّما خَلَفَ (فاعِلٌ) (مفعُولاً) و(مفعولٌ) (فاعلاً).

ش: أشار بالأول إلى قول الشاعر[12]: **[من الطويل]**

لقدْ عَيَّلَ الأيتامَ طعنةُ ناشِرَه أناشِرَ لا زالتْ يَمينُكَ آشِرَه[13]

أي مأشورة، والمأشورة: المقطوعة بمئشار[1].

---

(1) قال أبو علي القالي: (ولم يقولوا: مُعِقٌّ، تركوا القياس فيه، وهذا هو قول الاصمعي، وقد قال بعض اللغويين يُقال: عَقُوق ومُعِقَّ). الأمالي (128/1). وإصلاح المنطق (236)، وأدب الكاتب (612)، والمحكم (56/1)، وشرح التسهيل (71/3)، والتذييل والتكميل (302/10)، والمساعد (190/2)، وشفاء العليل (622/2)، وتمهيد القواعد (2716/6).

(2) أبنية الأسماء والأفعال والصفات (284/1)، وشرح التسهيل (71/3)، والتذييل والتكميل (302/10).

(3) (4) (5) (6) أدب الكاتب (611)، وأبنية الأسماء والأفعال والصفات (344/1)، وكتاب الأفعال (472/2-473) (138/3)، وشرح التسهيل (71/3-72)، وشرح الكافية للرضي (415/3)، والمزهر (77/2-800)، وتاج العروس (80/3).

(7)(8) شرح التسهيل (72/3)، والتذييل والتكميل (302/10)، وتمهيد القواعد (2716/6).

(9) (10) المساعد (190/2)، وشفاء العليل (622/2)، والخزانة (183/8)، والسماع والقياس (42).والمصادر السابقة.

(11) المحكم (108/1).

(12) قيل قائله نائحة همام بن مرّة، وقيل: أم همام قالت ذلك. الخصائص (152/1).

(13) الشاهد في: إصلاح المنطق (41)، وجمهرة اللغة (734/2)، والأضداد لابن الأنباري (128/1)، والصحاح (579/2-828)، والمحكم (245/2) (42/8-87)، والتنبيه والإصلاح لابن بري (78/2)، وابن يعيش (81/2)، وشرح التسهيل (72/3)، واللسان (85/1) (أشر)، والتذييل والتكميل (303/10)، والمساعد (190/2)، وشفاء العليل (623/2)، وتمهيد القواعد (2717/6)، وتاج العروس (219/14)، والمعجم المفصل (115/3) (513/12).

وجعل المصنّفُ منه: كاسٍ بمعنى مَكْسُوّ[2]، والأصحّ أنّه اسمُ فاعلٍ من قولهم: كَسِيَ الرجلُ[3]، قال[4]: **[من الوافر]**

وأنْ يِعْرَيْن إن كَسِيَ الجواري .....[5]

وأشار بالثاني[6] إلى قولهم: قَطَطَ الشَّعرُ فهو مقطوطٌ – إذا علا – ولم يقولوا قاطٌّ، ذكره ابن سيده[7]، وهو نادرٌ[8].

فصل: يَعملُ اسمُ الفاعلِ غيرُ المصغّر والموصوفِ – خلافاً للكسائيّ – مفرداً وغيرَ مفردٍ عَمَلَ فِعلِه مُطلقاً.

ش: إذا صُغِّرَ اسمُ الفاعلِ فمذهب البصريين[9] والفرّاء[10] أنّه لا ينصب المفعولَ به، وأنّه يجبُ إضافته. فتقول: ضُوَيْرِبُ[11] زيدٍ؛ وعلّةُ ذلك بُعد شبههُ عن المضارعِ بتغيير بنيته، ودخول خاصة من خواص الأسماء، وذهب الكسائيّ[12] وباقي الكوفيّين[13] وتابعهم أبو جعفر النحاس[14] إلى جواز

---

(1) في (د): بالمئشار؛ والمثبت من الأصل؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(2) شرح التسهيل (72/3).

(3) التذييل والتكميل (303/10).

(4) نسبه المبرد في الكامل (1082) لأبي خالد القناني. ونُسِبَ أيضاً لعيسى بن فاتك، ومحمد بن عبد الله الأزدي، ولسعيد بن مسحوج الشيباني ولغيرهم).

(5) عجز البيت: (فتنبُوا العين عن كرمٍ عجافِ).
الشاهد في: الصحاح (1399/4) (2020/5)، والخصائص (292/2-342)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (299/1)، والأضداد لابن الأنباري (26/1)، والمحكم (27/7)، وأساس البلاغة (132/2)، وأمالي ابن الشجري (355/1)، وضرائر الشعر (90)، والممتع في التصريف (342/1)، واللسان (3879/5) (الكاف)، والتذييل والتكميل (215/1) (27/7) (252/10-303)، ومغني اللبيب (701/5)، والمساعد (191/2)، وتمهيد القواعد (1768/4)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (138/7-139)، وتاج العروس (124/24)، والمعجم المفصل (77/5).

(6) في (د) (بالثلاثي)، والمثبت من الأصل.

(7) المحكم (110/6).

(8) التذييل والتكميل (303/10).

(9) الكتاب (480/3)، وشرحه للسيرافي (216/4)، والتعليقة للفارسي (341/3-342)، وشرح الجمل لابن خروف (532/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (6/2-7)، والمقرب (124/1)، والتذييل والتكميل (304/10)، ومنهج السالك (327)، والمساعد (191/2)، والمقاصد النحوية (1441/3)، والأشموني (340/2).

(10) رأي الفراء في: شرح الجمل لابن خروف (532/1)، شرح الجزولية للأبذي (237/2)، والتذييل والتكميل (304/10)، ومنهج السالك (327)، والمساعد (191/2)، وشفاء العليل (623/2)، والهمع (54/3).

(11) في الأصل: فضوير، والمثبت من (د)؛ لأنه الأصوب.

(12) رأي الكسائي في: شرح التسهيل (74/3)، والكافية الشافية (1042/2)، وشرح الجزولية للأبذي (239/2)، والتذييل التكميل (304/10)، والمساعد (191/2)، وشفاء العليل (623/2)، والأشموني (340/2).

(13) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل للكوفيين ولم يستثنِ منهم الفراء (7/2)، رأي الكوفيين في: شرح ابن خروف (532/1)، شرح الجزولية للأبذي (239/2)، والتذييل والتكميل (304/10)، ومنهج السالك (327)، وتوضيح المقاصد (851/3)، والهمع (54/3).

(14) رأي النحاس في: المصادر السابقة.

إعماله مصغّراً؛ لأنّه ليس من أصول الكوفيّين شبههُ له في الصورة، بل في المعنى، واستدلَّ الكسائيّ بقول العرب: أَظُنُّنِي مُرْتَحِلاً فَسُوَيراً فرسخاً[1]. ولا حجّة فيه[2]؛ لأنَّ فرسخاً ظرف، وروائح الأفعال الأفعال قد تعمل في الظرف.

وقال النحاسُ: ليس تصغيره بأعظم من تكسيره، بل أحرى أن يعمل إذا كان مصغّراً؛ لأنّ التصغير قد يوجد في ضربٍ من الأفعال، والتكسير لا يوجد فيها[3]. وأُجيب بأنّ التكسير إنّما وقعَ وقعَ بعد استقرار العمل، فلم يؤثر، والصحيح أنّه لا يعمل مصغّراً؛ لأنّه لم يحفظ من كلامهم[4].

وقال بعضُ متأخري المغاربة[5]: إذا كانَ الوصفُ لا يُستعمل إلاّ مصغّراً ولم يُحفظ له مُكبَّراً جازَ إعمالُهِ[6]. ومِنْ ذلك قول الشاعر[7]: **[من الطويل]**

فما طَعْمُ راحٍ في الزَّجاج مُدامةٍ تَرَقْرَقُ في الأيدي كُمَيْتِ عصيرُها[8]

في رواية مَنْ جرّ كميِّتاً.

وأمّا الموصوف فاختار المصنّف أنّه لا يعمل؛ لأنّ الوصفَ يزيلُ شبهه بالفعل، ونُقِلَ عن الكسائيّ الجواز[9]، قال في الشرح: (ووافقَ بعضُ أصحابنا الكسائيّ في إعمال الموصوف قبل الصفة؛ لأنّ ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها)[10].

ونقلَ غيرُهُ أنّ مذهبَ البصريّين والفرّاء هو هذا التفصيلُ[11]، وأنّ مذهبَ الكسائيّ وباقي الكوفيّين إجازةُ ذلك مطلقاً[12]، ويتحصّل من كلام المصنّف ثلاثة أقوال، واستدلَّ الكسائيّ بقوله[13]: **[من الطويل]**

---

(1) شرح التسهيل (174/3)، الكافية الشافية (1042/2)، والتذييل والتكميل (304/10-305)، ومنهج السالك (327)، وتوضيح المقاصد (851/3)، والمساعد (191/2-192)، والأشموني (340/2).

(2) التذييل والتكميل (305/10)، وتوضيح المقاصد (851/3).

(3) شرح الجمل لابن خروف (532/1)، والتذييل والتكميل (305/10)، ومنهج السالك (327)، والمساعد (192/2)، والهمع (55/3).

(4) التذييل والتكميل (305/10)، ومنهج السالك (327).

(5) نص في الارتشاف (2268/5) على أنّه ابن عصفور.

(6) التذييل والتكميل (305/10)، ومنهج السالك (327)، وتوضيح المقاصد (851/3)، والأشموني (340/2).

(7) هو مُضَرِّس بن رِبعيّ الأسدي. تذكرة النحاة (683).

(8) الشاهد في: التذييل والتكميل (305/10)، ومنهج السالك (327)، والارتشاف (2268/5)، وتوضيح المقاصد (851/3)، والمقاصد النحوية (1440/3)، والأشموني (340/2)، والهمع (55/3)، والدرر (315/2-316).

(9) شرح التسهيل (74/3)، والتذييل والتكميل (306/10)، وتوضيح المقاصد (852/3)، والمساعد (191/2).

(10) هذا ليس في المطبوع، وهو في شرح المصنف بتحقيق د. محمد إبراهيم (716/2) [رسالة].

(11) توضيح المقاصد (852/3)، والأشموني (341/2).

(12) التذييل والتكميل (306/10)، وتوضيح المقاصد (852/3)، وشفاء العليل (623/2)، والأشموني (341/2).

(13) هو بشر بن أبي خازم. الحجة (225/5).

إذا فاقدٌ خطباءُ فَرخَينِ رَجَّعَتْ ذكرْتُ سُلَيْمَى في الخليطِ المُزايلِ[1]

وتُؤُوِّلَ[2] على أنّ خطباً منصوبٌ بفقدت مقدراً، وفاقد يدلّ عليه، أوبرجعت على إسقاط حرف الجرّ، وأصله رجعت على فرخين.

وقولُهُ: (مفرداً وغيرَ مفردٍ) أي: مثنّى ومجموعاً جمع سلامة، وجمع تكسيرٍ. وقوله: (عمل فعله مطلقاً) أي: فيكون لازماً إنْ كان فعلُه لازماً، ومتعدّياً إلى واحد أو أكثر إذا كان فعلُه كذلك[3].

ص: وكذا إنْ حُوِّل للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ خلافاً للكوفيين.

ش: يعني في منعِ عملِها[4]؛ لأنّها لما جاءتْ للمبالغة زادتْ معنًى على/ **[أ–218]** الفعل فلم يعملْ عندَهم لذلك. والصحيح مذهب سيبويه[5]، ومَنْ وافقه[6] في أنّها تعمل؛ لورودِ السماع بذلك نثراً ونظماً، فمِنَ النثرِ في فَعُول قول العرب: أنتَ غيوظٌ ما عَلِمْتُ أكبادَ الرجالِ، رواه الكسائيّ عن العرب[7].

وفي فعّال قول مَنْ سمعه سيبويه: (أمّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ)[8]. وفي مفْعَال قول بعض العربِ: (إنّه لمنحارٌ بوائكَها)[9] أي: سمانها، ومن النظم قول الشاعر[10]:**[من الطويل]**

ضروبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سمانِها .....[11]

---

(1) الشاهد في: الإغفال (206/2)، والمخصص (124/16)، والمحكم (320/6)، والمقرب (124/1)، وشرح التسهيل (74/3)، والكافية الشافية (1042/2)، وابن الناظم (306/1)، والتذييل والتكميل (306/10)، ومنهج السالك (328)، وتمهيد القواعد (2722/6)، والمقاصد النحوية (50/1) (1436/3)، والأشموني 341/02)، والمعجم المفصل (250/8).

(2) التأويل في: المقرب (124/1–125)، وشرح التسهيل (74/3)، والتذييل والتكميل (307/10)، والأشموني (341/2).

(3) التبصرة والتذكرة (216)، والتذييل والتكميل (309/10)، وتوضيح المقاصد (849/3)، والمساع (192/2)، والأشموني (339/2).

(4) مذهب الكوفيين في: مجالس ثعلب (124–196)، وشرح الجمل لابن خروف (552/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (17/2)، وشرح الكافية للرضي (422/3)، والتذييل والتكميل (309/10)، وتوضيح المقاصد (854/3)، والمساعد (193/2)، وشفاء العليل (623/2).

(5) الكتاب (110/1–112).

(6) المقتضب (112/2)، والأصول (124/1)، والحلبيات (18)، وشرح الجزوليةللأبذي (278/2)، والبسيط 1055/02)، وتوضيح المقاصد (854/3).

(7) رأي الكسائي في: التذييل والتكميل (310/10–318)، والارتشاف (2281/5)، ومنهج السالك (332)، وتوضيح المقاصد (855/3)، والمساعد (192/2).

(8) الكتاب (111/1)، وهو من شواهد المقتضب (112/2)، والأصول (124/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (144/1)، وابن يعيش (70/6)، وشرحا لتسهيل (79/3)، وأوضح المسالك (189/3)، والهمع (58/3).

(9) الكتاب (112/1)، وهو من شواهد المقتضب (113/2) والأصول (124/1)، وابن الناظم (303)، والبسيط (1053/2)، وأوضح المساعد (222/3)، والساعد (193/2)، والأشموني (342/2)، والهمع (58/3).

(10) هو أبو طالب بن عبد المطلب. ديوانه (136).

عجز البيت: (إذا أرملوا زاداً فإنّي لعاقرٌ) الشاهد في: الكتاب (111/1)، والمقتضب (113/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (442/1)، والتبصرة والتذكرة (224)، وتحصيل عين الذهب (113)، والمفصل (226)، وأمالي ابن الشجري (346/2)، وشرح الجمل لابن خروف (553/1)، وابن يعيش (70/6)، والتذييل والتكميل (311/10)، والهمع (58/3)، والدرر (319/2).

(11)

وقول الآخر[1]: **[من الطويل]**

أخا الحربِ لبّاساً إليها جِلالَها .....[2]

وقول الآخر[3]: **[من البسيط]**

شُمٍّ مَهاوينَ أبدانَ الجَزُورِ مَخا ميصِ العشياتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ[4]

فمهاوين جمع مِهْوان، وكان أصله مهيناً، فبُنِيَ على مفعال لقصد المبالغة.

ص: وربّما عملَ محولاً إلى فعيل أو فَعِل.

ش: هذا مذهب سيبويه[5]، وهذه المثل تسمّى بالأمثلة الخمسة، ومذهبُ سيبويه جوازُ إعمالها بالشروطِ المذكورةِ لاسم الفاعل، وذهب الكوفيّون إلى أنّها لا تعمل وتقدّمت علّتهم، ومَنَعَ أكثرُ البصريّين[6] منهم المازنيّ[7]والزَّياديُّ[8] والمبرّد[9] إعمال فعيل وفعِل.

---

[1] هو القلاخ بن حزن. الكتاب (111/1).

[2] عجز البيت (وليس بولاّج الخَوالف أعقلا). الشاهد في: المقتضب (112/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (441/1)، والحلبيات (18)، والتبصرة والتذكرة (224)، وتحصيل عين الذهب (112)، والمفصل (226)، والبديع لابن الأثير (507/1)، وابن يعيش (69/6-70)، وشرح الجمل لابن عصفور (17/2)، وشرح التسهيل (79/3)، والكافية الشافية (1032/2)، وشرح الجزولية للأبذي (279/2)، وابن الناظم (303)، والبسيط (1057/2-1058)، والتذييل والتكميل (312/10)، ومنهج السالك (332)، وتوضيح المقاصد (854/3)، وأوضح المسالك (220/3)، وشفاء العليل (623/2)، وتمهيد القواعد (2728/6)، والمقاصد النحوية (1421/3)، والأشموني (342/2)، وشرح التصريح (14/2)، والهمع (58/3)، والخزانة (157/8)، والدرر (318/2).

أخو الحرب: الملازم لها المتهيئ المستعد. والجلال: جمع جلّ، وهو ما يُغطى به جسم الفرس وغيره.

الخوالف: جمع خالفة، وهي عمود في مؤخر البيت. والأعقل: الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفاً.

[3] الكميت. ديوانه (387-388)، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبياته (215/1) لابن مقبل وليس في ديوانه.

[4] الشاهد في: الكتاب (114/1) وشرحه للسيرافي (444/1)، والمحكم (428/4)، والمفصل (228)، والبديع لابن الأثير (508/1)، وابن يعيش (74/6)، وأمالي ابن الحاجب (396/1)، وشرح التسهيل (80/3)، وشرح الكافية للرضي (421/3)، والتذييل والتكميل (313/10)، والارتشاف (2284/5)، وتوضيح المقاصد (855/3)، وشفاء العليل (624/2)، وتمهيد القواعد (2730/6)، والمقاصد النحوية (1441/3)، والهمع (60/3)، والخزانة (158/8)، والدرر (322/2)، والمعجم المفصل (172/7-369).

[5] الكتاب (110/1-112).

[6] قال الأبذي: (وأبى من ذلك المازني والجرمي والأخفش والمبرد وابن السراج) شرح الجزولية له (281/2). والأصول (124/1-125)، وشرح الكتاب للسيرافي (442/1)، والتبصرة والتذكرة (227)، والمساعد (193/2)، وشرح التصريح (16/2)، والهمع (59/3).

[7] هو أبو عثمان بكر بن محمد المازنيّ، بصريّ من رجال الطبقة السادسة، كان إماماً في العربية، حيث روى عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد، كما روى عنه المبرد والمفضل بن محمد اليزيدي وجماعة من مؤلفاته: كتاب في التصريف، وكتاب علل النحو وغير ذلك. ت (249هـ). ترجمته في: بغية الوعاة (463/1-466). ورأيه في: شرح الكتاب للسيرافي (442/1-443)، وشرح الجمل لابن عصفور (21/2)، والبسيط (1058/2-1060)، وشرح الجزولية للأُبذي (281/2)، والتذييل والتكميل (310/10).

[8] هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزِّياديّ نسبة إلى زياد بن أبيه لأنّه من أحفاده، أديب راوية، كان يُشبّه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه، وكان شاعراً، أخذ عن الأصمعي وغيره، أديب راوية، وأخذ عنه المبرد وغيره، له على كتاب سيبويه نكت وخلافات ذكرها السيرافي في شرحه، وله كتاب الأمثال، وغير ذلك، ت (249هـ). ترجمه في: بغية الوعاة (414/1). رأيه في: التذييل والتكميل (310/10)، والارتشاف (2283/5)، والمساعد (193/2).

[9] سقط في (د)و(ط) والمثبت من الأصل.

وفرّق الجرميّ: فأجازإعمال فعيل؛ لأنّه على وزن الفعل، ومنع إعمال فعيل[1]، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للسماع[2] كقول العرب: إنّ اللهَ سميعٌ دعاءَ من دعاه[3] – رواه بعضُ الثقاتِ – وقالوا: هو حفيظٌ علمَه وعلمَ غيره[4].

وقال الشاعر[5]: **[من الطويل]**

فتاتانِ: أمَّا مِنْهُما فشبيهةٌ هلالاً، وأُخرى منهما تُشبِهُ البدرا[6]

وقد يُقالُ هو على إسقاطِ الخافض أي: بهلالٍ[7].

ومن إعمال فَعِل قول زيد الخيل[8]: [9] **[من الوافر]**

أتاني أنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرضي جِحاشُ الكِرْمِلَينِ لها فَديدُ[10]

رأيه في: المقتضب: (113/2-116)، والانتصار (68-72)، وشرح الجمل لابن عصفور (18/2)، وشرح الجزولية للأبذي (281/2)، والبسيط (1058/2-1060)، والتذييل والتكميل (310/10)، وتوضيح المقاصد (853/3).

(1) رأي الجرمي في: الأصول (124/1-125)، وشرح الكتاب للسيرافي (444/1)، والتبصرة والتذكرة (227)، والبديع لابن الأثير (509/1)، شرح التسهيل (82/3)، وشرح الجزولية للأبذي (281/2)، والتذييل والتكميل (310/10)، والارتشاف (2283/5)، وتوضيح المقاصد (853/3-854)، والمساعد (193/2)، وشرح التصريح (853/3-854)، والهمع (59/3).

(2) التذييل والتكميل (310/10)، والمساعد (193/2).

(3) شرح التسهيل (81/3)، وشرح عمدة الحافظ (680)، والكافية الشافية (1037/2)، وابن الناظم (304). والتذييل والتكميل (313/10)، والارتشاف (2281/5)، وتوضيح المقاصد (855/3)، والمساعد (193/2)، وشرح ابن عقيل (114/3)، وشفاء العليل (624/2)، وتمهيد القواعد (2713/6)، والهمع (59/3).

(4) التذييل والتكميل (313/10)، والارتشاف (2282/5)، وتوضيح المقاصد (855/3).

(5) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه (122).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (81/3)، وشرح عمدة الحافظ (681)، والكافية الشافية (1037/2)، وابن الناظم (304)، والتذييل والتكميل (313/10)، ومنهج السالك (334)، وتوضيح المقاصد (856/3)، وأوضح المسالك (222/3)، وشفاء العليل (624/2)، وتمهيد القواعد (2713/6-2732)، والمقاصد النحوية (1426/3-1428)، والأشموني (342/2)، وشرح التصريح (15/2)، وحاشية الصبان (450/2)، والمعجم المفصل (106/3). في الديوان (الشمسا) مكان (البدرا).

(7) التذييل والتكميل (313/10).

(8) هو زيد الخيل بن مهلهل، من طيّئ، جاهلي، ثم وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد طيء وأسلم، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير، كان يكنّى أبا مُكنِفٍ، وقيل مات في نهاية خلافة سيدنا عمر رضي الله عنه. ترجمته في: الشعر والشعراء (286/1)، والخزانة (379/5).

(9) ديوانه (176).

(10) الشاهد في: تحصيل عين الذهب (116)، والحلل (221)، وشرح الجمل لابن خروف (552/1)، وابن يعيش (73/6)، وشرح الجمل لابن عصفور (21/2)، والمقرب (128/1)، وشرح التسهيل (81/3)، وشرح عمدة الحافظ (680)، والكافية الشافية (1040/2)، وشرح الجزولية للأُبذي (287/2)، وابن الناظم (305)، والبسيط (1059/2)، والتذييل والتكميل (314/10)، والارتشاف (2282/5)، وتوضيح المقاصد (857/3-858)، وأوضح المسالك (224/3)، وشرح قطر الندى (30)، والمساعد (193/2)، وشرح ابن عقيل (115/3)، وتمهيد القواعد (2733/6)، والمقاصد النحوية (1427/3)، والأشموني (342/2)، وشرح التصريح (16/2)، والهمع (59/3)، والخزانة (169/8)، والدرر (319/2)، والمعجم المفصل

فأعمل مزق وهو محول للمِبالغة من مازقٍ[1]، وأنشد سيبويه[2]: **[من الكامل]**

حَذِرٌ أموراً، لا تَضيرُ وآمنٌ ما ليسَ مُنجيه مِنَ الأقدارِ[3]

قال سيبويه: فَعِل أقلّ من فعيل بكثير[4].

وقد طُعِنَ في هذا البيتِ بما رواه المازنيّ[5] عن اللاحقيّ[6] أنّه قال: سألني سيبويه عن شاهد على تعدّي فَعِلٍ فعملتُ له هذا البيتَ. ويُنسب[7] مثل هذا[8] أيضاً إلى ابن المقفع.

قال المصنّف: (والاختلاف في تسمية هذا المدّعى يُشعر بأنّها رواية موضوعة ووقوع هذا مستبعد، فإنّ سيبويه لم يكنْ يحتجّ بشاهد لا يثقُ بانتسابه إلى مَنْ يحتج بقوله، وإنّما يجعل القدح في البيت المذكور على أنّه من وضع الحاسدين وتقوّل المتعنّتين)[9].

وأعلمْ أنّ الكوفيّين[1]تأوّلوا المسموع على إضمار فعل يفسره المثال، وهو فاسدٌ لكثرة ما ورد منه[2].

(301/2). مزقون: جمع مزق، وهو مازق: شقّ الثياب. جحاش: جمع جحش، ولد الأتان. الكرملين: اسم ماء في جبل طيء. فديد: الصوت.

(1) شرح التسهيل (82/3).

(2) قيل لأبي يحيى اللاحقي. الكتاب (113/1)، وقيل لابن المقفع. شرح الجمل لابن خروف (554/1).

(3) الشاهد في: المقتضب (115/2)، والأصول (124/1)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (74)، والجمل للزجاجي (93)، وشرح الكتاب للسيرافي (443/1)، والتبصرة (227)، وتحصيل عين الذهب (115)، والحلل (219)، وأمالي ابن الشجري (346/2)، وابن يعيش (71/6)، وشرح الجمل لابن عصفور (19/2-20)، وشرح التسهيل (81/3)، وشرح عمدة الحافظ (681)، والكافية الشافية (1038/2)، وشرح الجزولية للأبذي (286/2)، وابن الناظم (304)، وشرح الكافية للرضي (422/3)، والبسيط (1058/2)، والتذييل والتكميل (314/10)، والارتشاف (2282/5)، وتوضيح المقاصد (857/3)، والمساعد (194/2)، وشرح ابن عقيل (114/3)، والمقاصد النحوية (1428/3)، وشفاء العليل (625/2)، وتمهيد القواعد (2732/6)، والأشموني (342/2)، والخزانة (169/8-178)، والمعجم المفصل (402/3).

(4) الكتاب (112/1)، وشرحه للسيرافي (444/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (20/2).

(5) رواية المازني في: شرح الكتاب للسيرافي (443/1)، وتحصيل عين الذهب (115-116)، والحلل (219)، وشرح الجمل لابن خروف (555/1)، وابن يعيش (71/6)، وشرح الجمل لابن عصفور (21/2)، وشرح التسهيل (81/3)، والكافية الشافية (1039/2)، وشرح الجزولية للأبذي (387/2)، وشرح الكافية للرضي (422/3)، والتذييل والتكميل (314/10)، والمساعد 194/02)، والخزانة (169/8-173).

(6) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي، الشاعر مولى رقاش بن ربيعة، شاعر مطبوع بصري، لكنه مطعون في دينه، ترجمته في الخزانة (173/8)، والوافي بالوفيات (200/5).

(7) شرح الكتاب للسيرافي (443/1)، وشرح الجمل لابن خروف (554/1)، وشرح التسهيل (81/3)، والتذييل والتكميل (314/10).

(8) في (د): مثله.

(9) شرح التسهيل (81/3).

قال الشيخ أثير الدين: (والإنصافُ في هذه المسألةِ القياسُ على فَعُولٍ وفَعَّالٍ ومِفْعالٍ، والاقتصار في فَعيلٍ وفَعِلٍ على مورد السماع)[3].

مسألة: أجاز ابن ولّاد[4]، وابن خروف[5]، وبعض النحويّين إعمال فِعّيل من أبنية المبالغة كإعمال الأمثلة الخمسة، نحو: هذا شِرِّيبٌ الماءَ، وطبِّيخٌ الطعامَ، والصحيح المنع[6]؛ لأنّه لم يُسمع.

ص: ورُبّما بُنِيَ فَعَّالٌ ومِفْعالٌ وفعيلٌ وفعُولٌ من أَفْعَلَ.

ش: مثال فعّال: درَّاك من أَدْرَكَ، وسَآر من أسْأَرَ، ومثال مِفْعال: مِعْطاء من أعطى، ومِهْداء من أهدى، ومِهْوان من أهان، ومِعْوان من أعانَ[7]، ومثال فعيل: نَذير من أنْذَرَ، وسميع من أَسْمَعَ، وأليم من أَلَمَ، ومثال فعُول قول الشاعر[8]: **[من الطو يل]**

جَهُولٌ وكانَ الجهلُ منها سجِيَّةٌ غشمشمةٌ للقائدين زَهُوقُ[9]

أي كثرة الإرهاق لمن يقودها، وهذا نادر. والمشهور[10] في فعول، وفي غيره من هذه الأبنيّة بناؤها من الثلاثيّ.

ص: ولا يَعمل غيرُ المعتمدِ على صاحبٍ مذكورٍ أو منويٍّ، أو على نفيٍ صريحٍ، أو مؤوَّلٍ، أو استفهامٍ موجودٍ أو مقدّرٍ.

ش: اشتراط اعتماده على ما ذكر هو مذهبُ/[ب-**218**] جمهورِ البصريّين[11]، وذهبَ الأخفش[12] والكوفيّون[1] إلى أنّه لا يُشترط في إعماله الاعتماد.

---

(1) رأي الكوفيين في: مجالس ثعلب (124-196)، وشرح الجمل لابن عصفور (17/2)، وشرح الكافية للرضي (422/3)، والتذييل والتكميل (318/10)، والارتشاف (2283/5)، وشرح التصريح (16/2)، والدرر (320/2).

(2) شرح الجمل لابن عصفور (18/2)، والتذييل والتكميل (318/10).

(3) التذييل والتكميل (317/10)، والارتشاف (2283/5).

(4) هو أحمد بن محمد بن ولّاد - وهو الوليد - بن محمد. النحويّ هو ووالده وجدّه. أبو العباس. كان بصيراً بالنحو، وكان شيخه الزجاج يفضلّه على أبي جعفر. صنف المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد. ت (332هـ). ترجمته في: بغية الوعاة: (386/1). ورأيه في الانتصار لسيبويه (72)، والبسيط (1062/2)، والتذييل والتكميل (317/10).

(5) رأي ابن خروف في: شرح الجمل له (551/1)، والبسيط (1062/2)، والتذييل والتكميل (317/10).

(6) التذييل والتكميل (317/10).

(7) الكافية الشافية (1034/2-1035).

(8) هو حميد بن ثور. ديوانه (171).

(9) الشاهد في: المحكم (398/5)، والمخصص (123/7)، وشرح التسهيل (82/3)، واللسان (3260/5)، والتذييل والتكميل (319/10)، ومنهج السالك (332)، والمساعد (194/2)، وشفاء العليل (626/2)، وتمهيد القواعد (2734/6)، والمعجم المفصل (183/5).

(10) شرح التسهيل (82/3).

(11) البسيط (999/2)، والتذييل والتكميل (272/3) (320/10)، والمساعد (194/2)، وائتلاف النصرة (86).

(12) رأي الأخفش في: شرح الجمل لابن عصفور (6/2)، وشرح التسهيل (272/1-273)، وشرح الجزولية للأبذي (231/2) وشرح الكافية للرضي (417/3)، والبسيط (999/2)، والتذييل والتكميل (43/1) (272/3-333) (320/10)،

ومثال الاعتماد على صاحبٍ مذكورٍ ما مثّلَ به المصنّف من قوله: زيدٌ مُكْرِمٌ رجلاً طالباً[2] العلمَ مُحَقّقاً معناه[3]، فمثّلَ بما وقع خبراً وصفةً وحالاً. ومثال المنوى قول الشاعر[4]: **[من الطويل]**

وكَمْ مالِئٍ عَينَيه مِنْ شيءِ غيرِهِ .....

ومثال النفي الصريح: ما ضارب الزيدان عمراً، ومثال المؤوَّل بالنفي قوله: **[من الطويل]**

وإنّ امرأً لم يُعْنَ إلّا بصالحٍ لَغَيرُ مُهِينٍ نفسَهُ بالمطامعِ[6]

ومثال الاستفهام الموجود قول الشاعر[7]: **[من المتقارب]**

أناوٍ رجالك قتلَ امرئٍ مِنَ العِزِّ في حُبِّكَ اعتاضَ ذُلّا[8]

ومثال المقدَّر قوله:

ليت شعري مُقِيمٌ العُذْرَ قَومي لِيَ[9] **أمْ هُمْ في الحُبِّ لِي عاذلونا**[10]

تقديره: أمقيمٌ.

والارتشاف (2271/5)، وشرح قطر الندى (299-302)، والمساعد (194/2)، وائتلاف النصرة (86)، وشرح التصريح (13/2).

(1) مذهب الكوفيين في: الإنصاف (48-49)، وأسرار العربية (71)، وائتلاف النصرة (86).

(2) في(د) (طالب)، والمثبت من الأصل.

(3) شرح التسهيل (72/3).

(4) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه (14).

(5) عجز البيت: (إذا راح نحو الجمرةِ البيضُ كالدُّمى).
الشاهد في: الكتاب (165/1)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (81)، والجمل للزجاجي (87)، وأمالي المرتضى (506/1)، وشرح أبيات الجمل لابن السيد (76)، وشرح التسهيل (73/3)، والكافية الشافية (1030/2)، وابن الناظم (302)، والتذييل والتكميل (321/10)، ومنهج السالك (330)، والارتشاف (2269/5-2270)، وتذكرة النحاة (268)، وشرح ابن عقيل (108/3)، وتمهيد القواعد (2500/5) (2720/6). الجمرة: مجتمع الحصى بمنى. البيض: النساء البيض. الدمى: صور الرخام.

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (73/3)، والتذييل والتكميل (322/10)، ومنهج السالك (327)، والمساعد (195/2)، وشفاء العليل (627/2)، وتمهيد القواعد (2721/6).

(7) نُسِبَ لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه.

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (73/3)، والتذييل والتكميل (322/10)، ومنهج السالك (326)، والارتشاف (2269/5)، وتوضيح المقاصد (850/3)، وشفاء العليل (627/2)، وتمهيد القواعد (2721/6)، والهمع (53/3)، والدرر (314/2)، والمعجم المفصل (94/6).

(9) لي: سقط من الأصل، والمثبت من (د).

(10) الشاهد في: شرح التسهيل (74/3)، والتذييل والتكميل (322/10)، ومنهج السالك (326)، والارتشاف (2269/5)، والمساعد (195/2)، وشفاء العليل (627/2)، وتمهيد القواعد (2721/6)، والهمع (54/3)، والدرر (314/2)، والمعجم المفصل (51/8).

وزاد المصنّف في ألفيّته من وجوه الاعتماد أنْ يعتمد على حرف نداء، نحو: يا طالعاً جبلاً[1]. جبلاً[1]. قال ابنه في شرحها: (والمسوّغ لإعمال (طالع) هنا إنّما هو اعتماده على موصوف محذوفٍ تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس المسوّغ الاعتماد على حرف النداء؛ لأنّه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنّ النداء من خواص الأسماء)[2]. انتهى.

وزاد بعضهم[3] على هذا: (أنّ)، نحو: إنَّ قائماً الزيدان، وقد تقدّمت هذه المسألة في باب إنّ.

وأجاز الكسائيّ: إعمال اسم الفاعل المقصود به المضي عارياً من أل[4]، ووافقه هشام[5] وأبو جعفر بن مضاء[6]، قيل[7]: والعراقيّون لأنّه في معنى الفعل ومشتقّ منه، وهو ضعيف؛ لأنّ اسم الفاعل الفاعل بمعنى الماضي لا يشبهه إلّا من قِبَل المعنى، بخلاف الذي بمعنى المضارع، فإنّه يشابهه لفظاً ومعنى فلا تساوي بينهما[8]. واستدلَّ المجيز بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [سورة الكهف: 18].

وبقولُ العرب: (هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ)[9]، ولا حجّةَ في الأوّل؛ لأنّه أريد به حكاية الحال[10]، الحال[10]، ولا في الثاني؛ لأنّه لم يعمل في مفعول به، والمجرور يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل.

وهذا الخلافُ في الماضي دون أل هو بالنسبة إلى المفعول به، فأمّا بالنسبة إلى الفاعل فذهب بعضُ النحويّين إلى أنّه لا يرفعُ الظاهرَ، وبهِ قال ابنُ جني[11]والشلوْبين[1] ومتأخرو المغاربةِ[2]،

---

(1) التذييل والتكميل (323/10)، وتوضيح المقاصد (850/3)، وشرح ابن عقيل (107/3).

(2) شرح الألفية لابن الناظم (302).

(3) نسبه ابن السراج في الأصول (232/1) إلى أصحابه، يعني البصريين، وينظر في: التبصرة (213)، وشرح الجزولية للأُبذي (231/2).

(4) رأي الكسائي في: شرح الكتاب للسيرافي (436/1)، والمقتصد (512/1-513)، وشرح الجمل لابن عصفور (3/2)، وشرح التسهيل (75/3)، والكافية الشافية (1043/2)، وشرح الكافية للرضي (417/3)، وشرح الجزوليةللأبذي (223/2-229)، والتذييل والتكميل (324/10)، والارتشاف (2277/5)، وتوضيح المقاصد (849/3)، وشرح ابن عقيل (106/3)، والمساعد (197/2)، وشفاء العليل (627/2)، وتمهيد القواعد (2724/6).

(5) رأي هشام في: التذييل والتكميل (324/10)، والارتشاف (2277/5)، وتوضيح المقاصد (849/3)، والمساعد (197/2).

(6) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُريث، اللخمي، أبو العباس وأبو جعفر الجيانيّ القرطبيّ. صنف: المشرق في النحو، والردّ على النحويين، وغير ذلك، ت (592هـ). ترجمته في: بغية الوعاة (323/1).
ورأيه في: التذييل والتكميل (324/10)، وتوضيح المقاصد (849/3)، والمساعد (197/2).

(7) التذييل والتكميل (324/10).

(8) شرح التسهيل (75/2)، والتذييل والتكميل (326/10)، وتمهيد القواعد (2724/6).

(9) حكى الكسائي عن العرب: (هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فسويرٌ فرسخاً). شرح الجمل لابن عصفور (3/2).

(10) شرح الجمل لابن عصفور (4/2)، والأشموني (340/2).

(11) قال ابن جني: (وإذا كان اسم الفاعل ماضياً في المعنى لم يجز أن يعمل عمل الأفعال، لا رفعاً ولا نصباً). سر صناعة الإعراب (643/2)، والتذييل والتكميل (328/10).

وذهبَ بعضَهُم إلى أنّه يرفعه وهو اختيار ابن عصفور[3]، وهو ظاهرُ كلامُ سيبويه[4]، وأمّا المضمر فحكى ابن عصفور اتّفاق النحويّين على أنّه يرفعه[5]، وليس كذلك[6]، بل ذهبَ ابن طاهر[7] وابن خروف[8] إلى أنّه لا يرفع المضمر وهو بعيدٌ؛ لأنّه مشتقٌّ فيتحمله لاشتقاقه[9].

واحترز (من الموصول به أل) فإنّه يعمل ولو أُريد به الماضي نحو: زيد الضارب عمراً أمس؛ لأنّه وقعَ موقعاً يجب تأويله فيه بالفعل، فقام تأويلُه بالفعل مقام ما فاته من الشبه اللفظي.

واحترز (من المقصود به حكاية الحال)، فإنّه يعمل أيضاً نحو: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [سورة الكهف: 18] ونحو: ﴿ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [سورة البقرة: 72]

ص: بل يَدُلُّ على فعلٍ ناصبٍ لما يقع بعدَه من مفعولٍ به يُتَوَهّمُ أنّه معموله.

ش: إذا أُضيف اسم الفاعل بمعنى الماضي، واقتضى بعد الإضافة مفعولاً به من جهة المعنى؛ جيء به منصوباً، كقولك: هذا مُعطي زيدٍ أمسِ درهماً، ونصبه عند الجمهور[10] بفعلٍ مقدّرٍ مدلول عليه باسم الفاعل[11].

وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل[1]، وإنْ كانَ بمعنى الماضي؛ لأنّهُ اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام؛ ولأنّ ارتباطه بما يقتضيه لابدّ منه، والارتباطُ إمّا بالإضافة، وإمّا بنصبه إيّاه، فلمّا امتنعت الإضافة، إذْ يضاف إلى شيئين، تعيّن نصبه إيّاه.

---

(1) رأي الشيخ أبو علي في: التوطئة له (261)، والتذييل والتكميل (328/10)، وتوضيح المقاصد (849/3)، والمساعد (198/2)، والأشموني (340/2).

(2) التذييل التكميل (328/10).

(3) شرح الجمل (4/2-5)، والتذييل والتكميل (328/10)، وتوضيح المقاصد (849/3)، والمساعد (198/2)، والأشموني (340/2)، والهمع (55/3).

(4) الكتاب (18/2-19)، وشرحه للسيرافي (350/2-351).

(5) شرح الجمل له (2/-4-5).

(6) التذييل والتكميل (328/10)، والمساعد (198/2).

(7) رأي ابن طاهر في: شرح الجمل لابن خروف (532/2)، والتذييل والتكميل (328/10)، وتوضيح المقاصد (849/3)، والمساعد (198/2)، والأشموني (340/2)، والهمع (55/3).

(8) شرح الجمل له (532/2).

(9) التذييل والتكميل (328/10)، وتوضيح المقاصد (849/3)، والأشموني (340/2).

(10) ونُسِبَ إلى الفارسي والجرمي، وأبي عبد الله بن أبي العافية. شرح الكتاب للسيرافي (436/1)، وشرح الجزولية للشلوبين (879/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (4/2)، وشرح التسهيل (78/3)، وشرح الكافية للرضي (418/3)، والتذييل والتكميل (328/10)، والمساعد (198/2)، وشفاء العليل (627/2)، والهمع (55/3).

(11) قال أبو علي الفارسي: (وأمّا قولهم: هذا مُعطي زيدٍ أمسِ درهماً، فدرهماً ينتصب على إضمار فعل دلّ عليه مُعطٍ) الإيضاح (135).

وإلى قول السيرافي ذهب الأعلم[2] وطائفة من المتأخرين[3]وقوّاه الشلوْبين[4]/[أ-220]بقولهم: هو ظانٌّ زيدٍ أمس فاضلاً، فإنّ فاضلاً يتعيّن نصبه بظانٍّ؛ لأنّه إنْ أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظانّ، وذلك لا يجوز لامتناع الاقتصار على أحد مفعولي ظنّ، ولا يجوز أن يكون حذف اختصاراً؛ لأنّ المحذوف اختصاراً كالثابت، فيكون عاملاً فيه، وإنْ قدرت له عاملاً لزم التسلسل، وبهذا اعترض أبو الفتح[5] علي أبي علي فسكت.

وإذا لزمَ إعمال ظانّ، لزم إعمال معطى وأمثاله؛ قيل: وهذا الإلزام لا مخلص منه إلّا أنْ تقول إنّ العربَ لا تقول: هذا ظانٌّ زيدٍ أمسِ منطلقاً، كما قال ابن أبي الربيع، فإنّه أنكر مجيء ذلك من لسان العرب[6]، وقال: لا يجوز، وإنّما نقول في هذا: هذا الظانُّ زيداً منطلقاً أمس.

وقال المصنّف: (والصحيح قول الجمهور، والتعليل بشبه المضاف بذي الألف واللام ضعيف؛ لأنّ عمل ذي الألف واللام إنّما صحّ لوقوعه صلة ووجوب تأويله لذلك الفعل، والمضاف بضدّ ذلك؛ وأمّا الارتباط بزائد على المضاف إليه فيكفي فيه شعور الذهن به، وأمّا هو ظانّ زيد فاضلاً فليس فيه إلّا حذف أول مفعولي ظنَّ المدلول عليه بظانّ، وذلك شبيه بحذف ثاني مفعولي ظنّ المحذوف في: أزيداً ظننتهُ فاضلاً، وأمّا ظانّ فليست إضافته على نية العمل فيطلب مفعولاً ثانياً، ولكن إضافته كإضافة اسم جامد وكاستعماله غير مضاف في نحو: هذا ظانٌّ أمسِ زيداً فاضلاً، على نصب زيد وفاضل بظنَّ مدلولاً عليه باسم الفاعل، فهذا وأمثاله لا خلافَ في جوازه؛ وبهِ يتخلّص من إعمال اسم الفاعل الماضي غير موصول به الألف واللام)[7].

وأجابَ ابنُ الضائع[8] عن قولهم: هذا ظانٌّ زيدٍ فاضلاً، بوجهين[9]:

---

(1) رأي السيرافي في: رشح الكتاب له (436/1)، وشرح الجزوليةللشلوبين (879/2)، وشرح التسهيل (78/3)، وشرح الكافية للرضي (418/3)، والتذييل والتكميل (329/10)، والمساعد (198/2).

(2) رأي الأعلم: في شرح الجزولية للشلوبين (879/2)، والتذييل والتكميل (329/10)، والمساعد (198/2).

(3) شرح الجمل لابن عصفور (5/2).

(4) شرح الجزولية له (879/2)، والتذييل والتكميل (329/10)، والمساعد (198/2).

(5) البسيط (1009/2-1010)، والتذييل والتكميل (329/10).

(6) البسيط (1009/2)، والتذييل والتكميل (10-/329-332)، ومنهج السالك (330)، والارتشاف (2277/5).

(7) شرح التسهيل (78/3).

(8) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكَتَاميّ الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشلوبين. له شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وغير ذلك. ت (680هـ)، ترجمته في: بغية الوعاة (204/2).

(9) قول ابن الضائع في: التذييل والتكميل (330/10-331)، ومنهج السالك (329)، وتمهيد القواعد (2742/6-2743).

أنّه على حدّ قولهم: ظننتُ بزيدٍ، ثمّ جئت باسم الفاعل منه، فقلتُ: هذا ظانٌّ زيدٍ، وأصله ظانٌّ بزيدٍ، فلا يحتاج هذا إلى مفعولين، ثمّ حذفتَ وأضفتَ، فزيد ليس مذكوراً على أنّه مفعول به، بل على أنّه محل لوقوع الظنّ. انتهى.

فيكون على هذا اسم فاعل من قولهم ظننت به، أي جعلته محل ظنّي كقوله[1]: **[من الطويل]**

فقلتُ لهمْ: ظُنُّوا بألفَيَ مُدَجَّجٍ .....[2]

وهذه حالة لصورة المسالة.

أنّ حذفَ الاقتصار إنّما امتنع حيث لا يذكر المفعول الثاني، فأمّا إذا كان الكلام قَد اشتمل على المعمولين معاً، وإنْ لم يذكر الثاني على أنّه مفعول بذلك الفعل، فإنّه يجوز، كقولهم: ظننتُ أنّ زيداً منطلق لما اشتمل على ذكر المعمولين معاً، وإنّ لم يكنْ لظننت إلاّ مفعول واحد هنا، جاز، فكذلك مسألتنا.

ص: وليس نَصبُ ما بعدَ المقرون بأل مخصوصاً بالمُضِيِّ خلافاً للرُّمَّانيّ[3] ومَنْ وافَقه.

ش: الحامل لهم على ذلك أنّ سيبويه[4] حين ذكر اسم الفاعل بأل لم يقدّره إلّا بـ "الذي فعل"، وإنّما لم يتعرّض للذي بمعنى المضارع؛ لأنّه ثبت له العمل مجرّداً فعمله مع أل جائز، لو لم يسمع قياساً على الماضي؛ بل أولى[5]، فكيف وقد ثبت بالسماع؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾ [سورة الأحزاب: 35].

ص: ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش.

---

(1) هو دريد بن الصّمة. ديوانه (60).

(2) عجز البيت: (سَرَاتُهُم في الفارسِيّ المسَرَّدِ).
الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (466)، والأصمعيات (107)، والمحتسب (342/2)، والصحاح (2160/6)، ومقاييس اللغة (462/3)، وزهر الآداب (297/1)، وأسرار العربية (156)، والزاهر (507/1)، وتوجيه اللمع (179/1)، وابن يعيش (81/7)، والتذييل والتكميل (35/6) (331/10)، ولسان العرب (2763/4) (الظاء)، وتمهيد القواعد (1464/1)، والمقاصد النحوية (654/2)، وتاج العروس (366/35)، والمعجم المفصل (389/2)، ومعاني النحو (19/2).
المدجج: التام السلاح. والسراة: خيار القوم من فرسانهم. المسرد: المحكم النسيج. الفارسي: الدرع الذي يصنع بفارس.

(3) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني، ويُعرف بالأخشيدي، وبالوراق، من طبقة الفارسي والسيرافي، وكان معتزلياً، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، وله شرح أصول ابن السراج، وسيبويه، ومختصر الجرمي، وغيرها. ت (384هـ). ترجمته في بغية الوعاة (180/2-181).

(4) الكتاب (181/1).

(5) التذييل والتكميل (335/10).

ش: وذلك لأنَّ[1] مذهبه[2] أنّ أل مع اسم الفاعل ليست موصولة؛ بل حرف تعريف كهي في الرجل، ودخولُها على اسم الفاعل يُبطل عمله كما يُبطله التصغير والوصف؛ لأنّه يَبعُد عن الفعل، والمنتصب بعده إنّما هو على التشبيه بالمفعول به، مثل الوجه في: الحسنُ الوجهَ؛ ورُدَّ[3] بأنّ معمول الصفة المشبّهة لا يكون إلّا سببيّاً بشروط، وبأنّ عطف الفعل على اسم الفاعل في نحو قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ﴾[سورة الحديد: 18]، ورجوع الشاعر إلى الفعل في قوله[4]:**[من البسيط]** **[ب-220]**

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُهُ/ .....[5]

يدلّ على أنّها موصولة، وأنّ اسم الفاعل بعدها مؤوّل بالفعل.

وأصحاب الأخفش يقولون: إنْ قُصِدَ بأل العهد فالنصب على التشبيه، وإنْ قُصِدَ معنى الذي فالنصب باسم الفاعل[6].

ص: ولا بفعلٍ مضمرٍ خلافاً لقوم[7].

ش: وردّ[8] بأنّه إضمار غير محتاج إليه، فلا يتكلّف.

وبهذا الخلاف يتبيّن خلل قول ابن المصنّف في شرح الألفيّة: (وإعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً جائزٌ مرضيّ عند جميع النحويّين)[9].

فصل:

---

(1) (لأنّ) سقطت من (د)، والمثبت من الأصل.

(2) مذهب الأخفش في: اللباب (127/2)، وشرح الجزولية للأبذي (440/1)، وشرح التسهيل (77/3)، وشرح الكافية للرضي (12/3)، والتذييل والتكميل (59/3-60). قال الأبذي: ابن السراج والفارسي وأكثر النحويين إلى أن "أل" موصول اسمي). شرح الجزولية له (444/1). والأصول (223/2-270)، وشرح اللمع (588).

(3) الردّ في: التذييل والتكميل (336/10).

(4) نسب للفرزدق. وليس في ديوانه المطبوع.

(5) عجز البيت: (ولا البليغ ولا ذي الرأي الجدل). الشاهد في: الإنصاف (409)، وشرح الجمل لابن عصفور (123/1)، والمقرب (60/1)، وضرائر الشعر (288/1)، وشرح التسهيل (201/1)، وشرط عمدة الحافظ (99)، والكافية الشافية (124/1-163-299)، وابن الناظم (63)، والبسيط (178/1)، ورصف المباني (75-148)، والتذييل والتكميل (336/10) (61/3)، والارتشاف (2451/5)، وتوضيح المقاصد (284/1-445)، والجنى الداني (202)، وأوضح المسالك (165/1)، وإرشاد السالك (82/1-150)، وشرح ابن عقيل (157/1)، والمساعد (150/1)، وتمهيد القواعد (688/2)، وشرح المكودي على الألفية (154/1)، والمقاصد النحوية (411/1)، والأشموني (71/1)، وشرح التصريح (32/1-170)، والهمع (277/1)، والخزانة (32/1)، تاج العروس (4459/33)، والدرر (157/1).

(6) شرح التسهيل (77/3)، والتذييل والتكميل (337/10)، وتوضيح المقاصد (853/3).

(7) نُقِلَ هذا عن المازني في: البغداديات (553)، وشرح اللمع (587)، وشرح الكافية للرضي (12/3)، والتذييل والتكميل (61/3)، والأشموني (71/1).

(8) شرح التسهيل (78/3)، والتذييل والتكميل (337/10).

(9) شرح الألفية لابن الناظم (302).

ص: ويُضاف اسمُ الفاعلِ المجرّدُ الصالحُ للعمل إلى المفعول به جوازاً إنْ كان ظاهراً متّصلاً.

ش: يعني بـ (المجرّد) العاري من (أل).

واحترز بـ (الصالح للعمل) من المراد به المضيّ، فإنّه يضاف وجوباً كإضافة الجوامد[1].

وأفهم قوله (جوازاً) أنَّ النصب جائز أيضاً، وبالوجهين قُرِئ[2]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [سورة الطلاق: 3].

وظاهر كلام سيبويه[3] يدلّ على أنّ النصب أولى، وقال الكسائيّ: هما سواء[4].

قيل: (والذي يظهر أنَّ الجرَّ بالإضافة أولى؛ لأنّ الأصلَ في الأسماءِ إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل، إنّما هو لشبه الفعل)[5].

واحترز بقوله (متّصلاً من المفعول)، فإنّه لابدّ من نصبه كقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ﴾ [سورة البقرة: 30].

ص: ووجوباً إنْ كان ضميراً متّصلاً، خلافاً للأخفش وهشام في كونه منصوبَ المحلّ.

ش: مثال كونه ضميراً متّصلاً: هذا مُكرِمُك، وهذان مُكرِماك، وهؤلاء مُكرِمُوك.

فالكاف في الأمثلة الثلاثة وشبهها في موضع جرّ على مذهب سيبويه[6] وأكثر المحقّقين، وهو وهو الصحيح؛ لأنّ الظاهر هو الأصل[7]، والمضمر نائب عنه، والظاهر إذا حذف التنوين والنون

---

(1) توضيح المقاصد (858/3).

(2) في الإتحاف (545/2) (فحفص "بالغُ" بغير تنوين "أمرِه" بالجر، مضاف إليه، على التخفيف، والباقون بالتنوين والنصب على الأصل، في إعمال اسم الفاعل). الإقناع (788/2).

(3) الكتاب (164/1-166).

(4) رأي الكسائي في: التذييل والتكميل (339/10)؛ وتوضيح المقاصد (859/3).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (339/10).

(6) الكتاب (187/1)، وشرحه للسيرافي (43/2)، وابن يعيش (124/2).

(7) شرح الكتاب للسيرافي (43/2)، وشرح التسهيل (83/3)، والتذييل والتكميل (340/10).

من اسم الفاعل كان مجروراً، فكذلك المضمر الذي ناب عنه، وذهب الأخفش[1] وهشام[2] إلى أنّ الضمير في موضع نصب، وأنّ التنوين والنون حُذِفَا لِلَطَافةِ الضمير[3].

قالا: وموجب النصب المفعولية وهي محقّقة، وموجب الجرّ الإضافة، وهي غير محقّقة، إذْ لا دليل عليها إلاّ حذف التنوين والنون، ولحذفهما سبب آخر وهو صون الضمير المتّصل من وقوعه منفصلاً[4].
منفصلاً[4].

قال المصنّف: (وهذه شبهة تحسب[5] قويّة وهي ضعيفة؛ لأنّ النصب الذي تقتضيه المفعوليّة لا يلزم كونه لفظيّاً، بل يكتفى فيه بالتقدير، قال: وأيضاً فإنّ عمل الأسماء الجرّ أكثر، فينبغي عند احتمال الجرّ والنصب أنْ يحكم بالأكثر، وأمّا جعل سبب الحذف التنوين والنون صون الضمير المتّصل من الانفصال فمستغنى عنه بوجهين:

أحدهما: أنّ حذفه للإضافة محصّل لذلك.

والثاني: أنْ يقتضي الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين والنون)[6].

وقدْ نبّهوا على ذلك باستعماله في الشعر لقوله: **[من الطويل]**

فلم يَرْتَفِقْ والناس مُحتضِرُونَهُ[7] جميعاً وأيدي المُعتفينَ[8]رواهِقُه[9]

---

(1) رأي الأخفش في: معاني القرآن له (90/1-91)، وشرح الكتاب للسيرافي (43/2)، والتبصرة (223)، وابن يعيش (124/2)، وشرح التسهيل (83/3)، والكافية الشافية (1051/2)، وشرح الكافية للرضي (232/2)، والتذييل والتكميل (341/10).

(2) المراد: هشام بن معاوية الضرير من علماء الكوفة. رأيه في المصادر السابقة.

(3) قال ابن عصفور راداً على مذهب الأخفش وهشام بقوله: (وذلك باطل؛ لأنّ حذف النون للإضافة والطول قد ثبت، ولم يثبت حذفها للطافة الضمير، والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل، فلذلك رفضت العرب الوجه الذي يؤدي إلى استعمال النون. ولا يجوز إثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلّا ضرورة) شرح الجمل له (11/2).

(4) قول الأخفش وهشام في: شرح الكتاب للسيرافي (44/2)، وشرح التسهيل (83/3)، والتذييل والتكميل (339/10-340).

(5) قوله: (وهذه شبهة تحسب): سقطت من الأصل، والمثبت من (د)؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(6) شرح التسهيل (83/3-84)، والتذييل والتكميل (340/10).

(7) اختلف العلماء في الهاء في (محتضرونه): قال سيبويه: (هذا مصنوع، وهو من ضرورة الشعر، وجعل الهاء كناية) الكتاب (188/1)، أمّا المبرد قال: (إنَّ هذه الهاء هاءُ سكت، واضطر الشاعر إلى أن يجريها في الوصل مُجراها في الوقف، وحرّكها تشبيهاً بهاء الكناية إذا قلت: غلامه). الكامل (468-469). أما السيرافي فقال: (والصحيح الجيد في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف، وجَعَلَها في الوصل على حكمها في الوقف، وحركها كما قال: القسطل والأفكل، والوجه أن يقول: محتضروه). شرحه (195/1) (44/2).

(8) عجز البيت سقط من (د).

(9) الشاهد في: الكتاب (188/1)، والكامل للمبرد (468)، وشرح الكتاب للسيرافي (195/1) (44/2)، والحلبيات (321)، والتبصرة (224)، وتحصيل عين الذهب (157)، وابن يعيش (125/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (13/2)، والمقرب (125/1)، وضرائر الشعر (28)، وشرح التسهيل (84/3)، والكافية الشافية (1052/2)، وشرح الكافية للرضي (232/2)، والتذييل والتكميل (189/2)

وأجاز هشام: هذا ضاربْنك، وضاربني، وضاربانِي، بإثبات النون والتنوين[1]، وإنْ كان الضميرُ متصلاً. واحترز بقوله (متّصلاً من المنفصل) كالهاء في قوله: **[من البسيط]**

لا تَرْجُ أو تخشَ غيرَ اللهِ إنّ أذى واقِيكَهُ اللهُ لا يَنفكُّ مَأمُونا[2]

فهي في موضع نصب لا غير[3].

فإنْ قيل: يردّ على إطلاقه اسم الفاعل من كان الناقصة في نحو: المحسنُ زيدٌ كائنُه، فإنّه لا يجب الإضافة، بل يجوز النصب والانفصال، فيقال: كائنٌ إيّاه، مع كونه ضميراً متّصلاً، فالجواب أنّ كلامه في اسم الفاعل الطالب مفعولاً به، والمنصوبُ هنا خبرٌ[4].

ص:" وشَذَّ فصلُ المضافِ إلى ظاهرٍ بمفعولٍ أو ظرفٍ:

ش: مثال الأول قراءة[5] بعض السلف[6]: **{فلا تحسبن الله مُخلِفَ وعدَه رُسلِه}** [سورة إبراهيم: 47]، ومثاله الثاني قول الشاعر[7]: **[من البسيط]**

وكَرَّارُ خلفَ المُجْحَرِين جَوادِهِ إذا لمْ يُحامِ دُونَ أُنثى حَليلُها[8]

ص: ولا يُضافُ/ المقرونُ بالألف واللام إلّا إذا كان مثنّى أو مجموعاً على حدّه أو كان المفعولُ به معرَّفاً بهما، أو مضافاً إلى معرَّفٍ بهما، أو إلى ضميره. [أ-221]

ش: فهذه خمس صور يجوز فيها إضافة اسم الفاعل المقرون بأل[1]:

(341/10)، وتمهيد القواعد (495/1) (2752/6)، والخزانة (271/4)، والمعجم المفصل (174/5). المعتفون: الذين يطلبون المعروف. الارتفاق: الاتكاء على المرتفق. محتضرونه: حاضروه. الرواهق: جمع راهقة من رهقه، أي: غشيه وأتاه.

(1) رأي هشام في: شرح التسهيل (83/3)، والتذييل والتكميل (189/2)، والارتشاف (2275/5)، والمساعد (201/2)، والهمع (56/3).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل 153/01) (84/3)، والتذييل والتكميل (237/2) (339/10)، وتوضيح المقاصد (374/1)، وأوضح المسالك (99/1)، والمساعد (201/2)، وتمهيد القواعد (532/1) (2749/6)، والمقاصد النحوية (300/1)، وشرح التصريح (111/1)، والمعجم المفصل (51/8).

(3) التذييل والتكميل (339/10).

(4) ينظر ردّ أبي حيان على كلام ابن مالك في: التذييل والتكميل (342/10).

(5) في الكشاف: (القراءة بجر الرسل ونصب الوعد). وفي المشكل لمكي (408/1) قال: (هو على الاتساع لمعرفة المعنى، تقديره: مُخْلِفَ رُسُلَه وعدَه).

(6) في (د) بعض القرّاء.

(7) هو الأخطل التغلبي. ديوانه (292).

(8) الشاهد في: الكتاب (177/1)، معاني القرآن للفراء (81/2)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (51)، وشرح الكتاب للسيرافي (33/2-34)، وشرح التسهيل (85/3)، والكافية الشافية (406/1)، والتذييل والتكميل (343/10)، وشفاء العليل (629/2)، وتمهيد القواعد (2753/6)، والخزانة (210/8). الرواية في الديوان: (وكرّارُ خلف المرهقين جواده حفاظاً إذا لم يَحْمِ أنثى حليلُها).
المحجر: الملجأ إلى الضيق. الجواد: الفرس الكريم. لم يحام: لم يدافع. الحليل: الزوج.

الأولى: أنْ يكون مثنّى[2] نحو: الضاربا زيدٍ[3].

الثانية: أن يكون مجموعاً على حدّ المثنّى نحو: الضاربو زيدٍ[4].

وسواء كان المضاف إليه في الصورتين نكرة أم معرفة فإنّه جائز، ويجوز في المثنى والمجموع على حدّه أن يقدّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة، فينصب المفعول وإنْ لم يجز ذلك في المجرّد؛ لأنّ الألف واللام موصولة فتحذف النون لتقصر الصلة[5].

الثالثة: أن يكون المفعول به معرّفاً بهما نحو: الضاربُ الغلامَ.

الرابعة: أن يكون مضافاً إلى معرّف بهما نحو: الضاربُ[6] غلامَ الرجلِ، (وقال الشاعر: **[من الطويل]**

لقدْ ظَفِرَ الزَّوَّارُ أقفيهِ العِدا بما جاوزَ الآمالَ بالقتلِ والأسرِ[7])[8]

الخامسة: أن يكون مضافاً إلى ضمير معرّف بهما، كقول الشاعر: **[من الكامل]**

الوُدُّ أنتِ المُسْتَحِقّةُ صفوِهِ مِنّي وإنْ لمْ أرْجُ مِنكِ نَوالا[9]

وفي هذا خلاف[10]، ذهب المبرّد إلى منع الجرّ ووجوب النصب[11]، والصحيح جوازه[12] لسماعه في قوله: (المستحقّة صفوِه)،

هكذا رُوِعي بالجرّ، والأفصح في هذه الصور الثلاث النصب وترك الإضافة[1].

---

(1) شرح التسهيل (3/85-86)، وتوضيح المقاصد (3/792-793).

(2) مثنى: ليس في الأصل، والمثبت من (د).

(3) توضيح المقاصد (3/792).

(4) المصدر السابق.

(5) شرح الجمل لابن عصفور (2/5).

(6) في (د): ضارب، والمثبت من الأصل.

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (3/86)، والتذييل والتكميل (10/345)، ومنهج السالك (338)، وأوضح المسالك (3/93)، وإرشاد السالك (1/480)، وشفاء العليل (2/630)، وتمهيد القواعد (6/2754-2759)، والمقاصد النحوية (3/1314)، والأشموني (2/308)، وشرح التصريح (1/684). ورُوِيَ (أبْية) بدل (اقنية)، و(ملقتل) بدل (بالقتل).

(8) ما بين قوسين ليس موجوداً في الأصل، والمثبت من (د).

(9) الشاهد في: شرح التسهيل (3/86)، والتذييل والتكميل (10/345)، ومنهج السالك (338)، وتوضيح المقاصد (2/793)، وأوضح المسالك (3/95)، وإرشاد السالك (1/481)، والمساعد (2/203)، وشفاء العليل (2/630)، وتمهيد القواعد (6/2754-2759)، والمقاصد النحوية (3/1315)، والأشموني (2/308)، وشرح التصريح (1/684)، والهمع (2/417)، والدرر (5/139)، والمعجم المفصل (6/78).

(10) الخلاف في شرح الجمل لابن عصفور (2/9).

(11) رأي المبرد في: المقتضب (4/148-149). والانتصار (85)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/9)، وشرح التسهيل (3/86)، والتذييل والتكميل (10/345)، والارتشاف (5/2276)، وتوضيح المقاصد (2/893).

(12) في (د): الجر، والمثبت من الأصل؛ لأنّه موافق لكلام أبي حيان.

ص: ولا يغني كون المفعول به معرّفاً بغير ذلك خلافاً للفرّاء.

ش: فإنّه أجرى العَلَم وغيره من المعارف مجرى المعرّف بأل، فأجاز الضاربُ زيدٍ[2]، والضاربُ عبدِه، والمكرمُ ذَينِك، والمعين اللذين نصراك. ولا مستند له في هذا من نظم ولا نثر قاله المصنف[3].

وتمثيله بقوله: (المعين اللذين نصراك) بناء على أنّ أل في اللذين زائدة، ومن جعل تعريفه بأل فهو في الجواز مثل: الضاربُ الرجلِ[4].

ص: ولا كونُه ضميراً خلافاً للرُّمّانيّ والمبرّد في أحد قوليه.

ش: ذهب الرّمّانيّ[5] إلى أنّ كاف المكرمك[6] وشبهه[7] ممّا ليس مثنّى ولا مجموعاً على حدّه في موضع جرّ، ووافقه الزمخشريّ[8] مع منعه جرّ الظاهر الواقع موقعه.

وإلى ذلك ذهب المبرّد في أحد قوليه[9] إلّا أنّ المبرّد رجع عن ذلك، كذا قال ابن السّرّاج[10]، ومذهب سيبويه[11] والأخفش[12] ومَنْ وافقهما أنّه في محل نصب؛ لأنّ الظاهر أصل، والضمير نائب عنه، ولو جعلت مكانه اسماً ظاهراً لم يكن إلّا منصوباً، وأجاز الفرّاء فيه الجرّ والنصب[13] على أصله في إجراء سائر المعارف مجرى ما فيه أل.

---

(1) التذييل والتكميل (345/10)، والارتشاف (2276/5)، وتوضيح المقاصد (793/2).

(2) رأي الفراء في: المفصل (84)، شرح التسهيل (86/3)، والتذييل والتكميل (345/10)، والمساعد (204/2)، وشفاء العليل (630/2)، والأشموني (309/2).

(3) شرح التسهيل (86/3).

(4) التذييل والتكميل (345/10).

(5) رأي الرماني في: شرح التسهيل (86/3)، وشرح الكافية للرضي (233/2)، والتذييل والتكميل (346/10)، والارتشاف (2276/5)، والمساعد (204/2)، وشفاء العليل (630/2)، والأشموني (309/2).

(6) في الأصل: الكاف في مكرمك، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(7) في الأصل: ومثله، والمثبت من (د).

(8) رأي الزمخشري في: المفصل (84)، وشرح التسهيل (86/3)، وشرح الكافية للرضي (233/2)، والتذييل والتكميل (346/10)، والمساعد (204/2).

(9) المقتضب (91/3)، والانتصار (85)، وشرح التسهيل (86/3)، وشرح الكافية للرضي (233/2)، والتذييل والتكميل (346/10)، والارتشاف (2276/5)، والمساعد (204/2)، والأشموني (309/2).

(10) الأصول (14/2-15).

(11) الكتاب (130/1-131-181-182)، والبسيط (1048/2-1049).

(12) رأي الأخفش في: معاني القرآن له (90/1)، والانتصار (85)، وشرح الكتاب للسيرافي (38/2)، والتبصرة (223)، وشرح التسهيل (86/3)، وشرح الجزولية للأبذي (269/2)، وشرح الكافية للرضي (232/2)، والبسيط (1047/2-1048)، والتذييل والتكميل (346/10)، والارتشاف (2276/5)، والمساعد (204/2)، والأشموني (309/2)، وحاشية الكتاب (188/1).

(13) شرح التسهيل (86/3)، والتذييل والتكميل (346/10)، والمساعد (204/2)، وشفاء العليل (630/2).

قال في الشرح:(وأمّا الضمير في نحو: جاء الزائراك والمكرموك، فجائز[1] فيه الوجهان بإجماع؛ لأنّهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى)[2].

وذلك لأنّه يمكن حذف النون للتخفيف فتكون في محل نصب، والجرّ في الظاهر أكثر، فهو في المضمر كذلك، ودعوى الإجماع على جواز الوجهين غير صحيحة[3]، فإنّ الجرميّ[4] والمازنيّ[5] والمبرّد[6] والمبرّد[6] وجماعة يجعلون الضمير في موضع جرّ فقط؛ لأنّ حذف النون للإضافة هو الأصل، وحذفها للطول لا ضرورة[7] تدعو إليه بخلاف الظاهر، فإن ما ظهر فيه من النصب أحوج إلى ذلك[8].

ص: ويُجرُّ المعطوفُ على مجرورِ ذي الألف واللام إنْ كان مثله، أو مضافاً إلى مثله، أو إلى ضمير مثله، لا إنْ كان غير ذلك، وفاقاً لأبي العباس.

ش: مثال الأول: جاء الضاربُ الغلامِ والجاريةِ، ومثال الثاني: جاء الطالبُ العلمِ وأدبِ الأبرارِ، ومثال الثالث: جاء المشتري الناقةَ وفصيلَها[9]؛ لأنّه بمنزلة: وفصيلَ الناقةِ؛ لأنّ الضمير عائد عليها. ومثله قول الشاعر[10]:**[من الكامل]**

الواهبُ المِئةِ الهِجانِ وعَبدِها .....[11]

فالمسائل الثلاث جائزة بلا خلاف، كذا قال المصنّف[12].

---

(1) في (د): فجاز، والمثبت من الأصل؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(2) شرح التسهيل (86/3).

(3) ردّ أبي حيان على كلام ابن مالك في التذييل والتكميل (347/10).

(4) رأي الجرمي في: شرح الجزولية للأبذي (270/2)، والبسيط (1048/2)، والتذييل والتكميل (347/10)، والارتشاف (2277/5)، والمساعد (204/2)، وحاشية الكتاب (188/1).

(5) رأي المازنيّ في: المصادر السابقة.

(6) رأي المبرّد في: المصادر السابقة.

(7) في الأصل: لضرورة، والمثبت من (د)؛ لأنّه موافق لكلام أبي حيان.

(8) التذييل والتكميل (348/10).

(9) شرح التسهيل (87/3)، وشفاء العليل (631/2)، وتمهيد القواعد (2756/6).

(10) هو الأعشى. ديوانه (29).

(11) عجز البيت: (عُوذاً تُزَجّي خلفَها أطفالَها). الشاهد في: الكتاب (183/1)، والمقتضب (163/4-164)، والأصول (134/1-135)، وجمهرة اللغة (920/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (40/2)، والتبصرة (143)، وأمالي المرتضى (303/2)، والبديع لابن الأثير (386/2-512)، وشرح الجمل لابن عصفور (9/2)، المقرب (126/1)، شرح الجزولية للشلوبين (882/2)، وشرح التسهيل (87/3)، وشرح عمدة الحافظ (667)، والكافية الشافية (63/1) (1248/3)، وشرح الكافية للرضي (218/2-231-234)، والتذييل والتكميل (77/8) (350/10)، والمساعد (205/2)، وشرح ابن عقيل (119/3)، وشفاء العليل (631/2)، وتمهيد القواعد (2756/6-2760-2761-2763)، والهمع (418/2)، والخزانة (256/4) (131/5) (498/6). الهجان: البيض. العوذ: الحديثات النتاج. تزجّي: تسوق.

(12) شرح التسهيل (87/3).

وفي الثانية والثالثة حُكي خلاف: حكى ابن عصفور عن المبرّد منع الجرّ[1]، قال: والسماع يردّ عليه[2] كقوله:

الواهبُ المِئةِ الهِجانِ وعبدِها .....

وحكى الشلوبين عن المبرّد جواز: (هذا المكرِمُ الرجلِ وغلامِه)[3] بالجرّ[4]، فلعلّ للمبرّد قولين. قولين. / [ب-221]

وقوله: (لا إنْ كان غير ذلك)، أي لا إنْ كان غير واحد من الثلاثة المذكورة، كزيدٍ، ممّا لم يقرن بالألف واللام، ولم يضف إلى مقرون بها ولا إلى ضمير المقرون بها، فإنّ سيبويه[5] يجيز جرّه أيضاً، ومنع ذلك أبو العباس[6] وهو المختار عند ابن السرّاج[7].

قال المصنّف: (وهو عندي أصحّ القولين؛ لأنّ العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ولا حجّة في نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه[8]، ولا: **[من الطويل]**

أيُّ فتى هيجاء أنتَ وجارِها .....[9]

لأنّها في تقدير: وأخ له وجارٍ لها[10]، ومثل هذا التقدير لا يتأتّى فيما نحن بسبيله)[11].

والذي يدل عليه كلام سيبويه أن مثل (الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) سماع من العرب، قال: (والذي قال: هو الضاربُ الرجلِ[12] – قال[13]: الضاربُ الرجلِ وعبدِ اللّهِ)[14].

فصل: يَعملُ اسمُ المفعول عملَ فعلِه مشروطاً فيه ما شُرِطَ في اسم الفاعل.

---

(1) شرح الجمل له (9/2). وينظر الخلاف في: الانتصار (85).

(2) المصادر السابقة.

(3) المثال ليس موجوداً في الأصل، والمثبت من (د).

(4) رأي الشلوبين في: شرح الجزولية له (882/2)، والتوطئة (262).

(5) الكتاب (182/1).

(6)(3) الأصول (308/2).

(8) الكتاب (54/2-56)، والمقتضب (164/4)، والأصول (135/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (386/2)، والبديع لابن الأثير (386/2)، وشرح التسهيل (87/3)، والتذييل والتكميل (351/10)، ومغني اللبيب (699/6)، والأشباه والنظائر (440/2).

(9) عجز البيت: (إذا ما رجالُ بالرجالِ استقلّتِ). والشاهد في: الكتاب (55/2-56)، والأصول (39/2)، والتبصرة (143)، وشرح الكتاب للسيرافي (387/2)، وشرح التسهيل (33/3-87)، وشرح عمدة الحافظ (666)، والتذييل والتكميل (351/10)، ومغني اللبيب (699/6)، وتمهيد القواعد (2756/6)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (100/8)، والمعجم المفصل (439/12).

(10) التقدير في: الكتاب (56/2)، والمقتضب (163/4).

(11) شرح التسهيل (87/3).

(12) في الأصل (الرجلان)، والمثبت من (د) لأنّه موافق لكلام سيبويه كما في الكتاب.

(13) في الأصل (مثل)، والمثبت من (د) لأنّه موافق لكلام سيبويه كما في الكتاب.

(14) الكتاب (182/1).

ش: (الهاء) من قوله عَمَلَ فعلِه عائدة[1] على المفعول، فكأنه قال فعل المفعول، أي عمل الفعل الذي لم يسمَّ فاعلُه، فيُقالُ هذا مذهوبٌ به، ومضروبٌ عبْدُه، ومعطًى ابنُه درهماً، ومعْلَم أخوهُ زيداً صديقَكَ، كما يقال في الفعل[2].

وقوله (مشروطاً فيه ما شُرِطَ[3] في اسم الفاعل) يعني: من الاعتماد[4] وغيره.

ص: وبناؤه من الثلاثيِّ على زنةِ مَفْعُول، ومن غيره على زنةِ اسمِ فاعلِه[5] مفتوحاً ما قبلَ آخره ما لم يُستغنَ فيه بمفعُولٍ عن مُفْعَلٍ.

ش: مثال بنائه من الثلاثيّ على مَفْعُول: مضروبٌ وممرورٌ به، وهذا مطّرِدٍ. ويعني (بالثلاثي) المتصرِّف. وقوله (من غيره) أي: ومن غير الثلاثي، فتقول: مُكْرَم، ومُسْتَخْرَج، ونحوهما.

وقوله (ما لم يستغن فيه بمفعول عن مفعل) مثّله المصنّف بمزكُوم ومَحمُوم ومَحْزُون، قال: (ومِنه محبوب في الأكثر)[6].

وقد تقدّم التنبيه على هذا الاستغناء أوّل[7] باب اسم الفاعل[8].

ص: وينوبُ في الدلالة لا العملِ عن مَفْعُول بقلّةٍ: فِعْلٌ، وفَعَلٌ، وفُعْلَةٌ، وبكثرةٍ فَعيلٌ، وليس مقيساً، خلافاً لبعضهم، وقد يَنوبُ عن مُفْعَل.

ش: مثالُ فِعْل: ذِبْحٌ وطِحْنٌ ورِعْيٌ وطِرْحٌ بمعنى: مَذبُوح ومَطحُون ومَرْعِيّ ومَطروح.

ومثال فَعْل: قَبْضٌ ونَفْضٌ ولَغْظٌ، بمعنى: مقبوض ومنفوض وملفوظ.

ومثال فُعْلة: أُكْلةٌ وغُرْفَةٌ ومُضْغَةٌ ولُقْمةٌ، فهذا كلّه نائب عن المفعول في الدلالة لا في العمل[9].

فلا يقال: مررتُ برجلٍ ذِبْحٍ كَبشُه، ولا طِحْنٍ بُرُّه[10].

---

(1) في الأصل (عائد).

(2) شرح التسهيل (88/3).

(3) (شرط) ليس في (د).

(4) أي: من اعتماد على صاحب مذكور أو منوى، أو على نفي صريح أو مؤول، أو على استفهام موجود أو مقدر أو غير ذلك. شرح التسهيل (88/3-89).

(5) في (د): فاعل، والمثبت من الأصل؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(6) شرح التسهيل (88/3).

(7) في (د): في.

(8) شرح التسهيل (70/3-71).

(9) شرح التسهيل (88/3).

(10) التذييل والتكميل (362/10)، والمساعد (208/2).

وفي كلام ابن عصفور ما يدّل على الجواز، قال في المقرب في آخر باب ما لم يسمَّ فاعله: (واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنيّ للمفعول)[1] انتهى.

ومثالُ نيابة فعيلٍ: جَرِيْحٌ وقَتِيْلٌ ودَهِيْنٌ وصَرِيْعٌ، وهو كثير، ومع كثرته لا ينقاس[2]، لا يقال: ضَرِيْب في مضروب، ولا عَليم في معلوم، ولا قَوِيل في مَقُول.

قال في الشرح: (وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل كعليم)[3]. انتهى.

فقيّد في الشرح، وطلق في الأصل.

ودلّ قوله (في الدلالة لا العمل)، أنّه لا يقال: مررتُ برجلٍ كحيلٍ عينُه، ولا قتيلٍ أبوه، وقد أجازه ابن عصفور[4]، ويحتاج إلى سماع[5].

ومثال نيابة فعيل عن مُفْعَلٍ: أعْقَدتُ العسلَ فهو عقيدٌ، بمعنى مُعْقَد[6]، وأعَلَّه المرضُ فهو عَليلٌ، بمعنى مُعَلّ، والله سبحانه[7] أعلم.

---

(1) المقرب (81/1). قال أبو حيان: (ويحتاج ذلك إلى سماع) التذييل والتكميل (362/10).

(2) شرح التسهيل (88/3)، والتذييل والتكميل (362/10)، والمساعد (209/2).

(3) شرح التسهيل (88/3).

(4) المقرب (81/1).

(5) التذييل والتكميل (362/10).

(6) تاج العروس (400/8) (عقد).

(7) سبحانه: ليست في (د).

باب: الصفة المشبّهة باسم الفاعل

ص: وهي الملاقيةُ فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً[1]، قابلةً للملابسة والتجرّد والتعريف والتنكير بلا شرط.

ش: قولُه: (الملاقيةُ فعلاً) جنسٌ يشملُ الصفةَ وغيرها.

قال في الشرح: (واحترز بالملاقية فعلاً من نحو: قُرَشيّ وبَتَّات[2])[3].

واحترز بقوله: (لازماً) من نحو: عارف وجاهل. و(بالثابت معناها) من نحو: قائم وقاعد.

وقال في البسيط: (معنى الثبوت أنّه خلاف الحدوث)[4].

ونبّه بتقدير الثبوت/[أ-222] على متقلّب[5] ونحوه. واحترز (بقبول الملابسة والتجرّد من أب وأخ ونحوهما) فإنّهما وصفان لا يقبلان الملابسة والتجرّد لمن جريا عليه.

ولقائل أنْ يقول: لا حاجة للاحتراز عن نحو: أب وأخ[6]؛ لأنّهما خرجا أولاً بقوله الملاقية فعلاً.

واحترز (بقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أفعل التفضيل)، فإنّه يقبل ذلك بشرط.

قيل: ولا ينبغي الاحتراز منه أيضاً[7]؛ لأنّه لا يلاقي فعلاً[8]؛ إذْ لم يوجد فعل يدلُّ على معنى معنى التفضيل.

ص: وموازنتُها المضارع قليلةٌ إنْ كانت من ثلاثيّ، ولازمةٌ إنْ كانت من غيره.

ش: إذا كانت الصفة من فعل ثلاثيّ فالغالب كونها غير موازنة للمضارع كضخمٍ وجميلٍ.

وقد توازن كضامرِ البطنِ، وساهِمِ الوجهِ، وخاملِ الذكرِ، وحائلِ اللونِ، وظاهرِ العافية، وطاهرِ القلبِ. وإذا كانت مصوغة من غير الثلاثي، فلابُدّ من موازنتِها المضارعَ كمنطلقِ اللسانِ، ومطمئنِ القلبِ، ومستسلمِ النفسِ، ومغدودنِ الشعرِ ومتناسبِ الشمائلِ.

---

(1) في (د): تقدير.

(2) بتّات: الذي يبيع البتّ، أي: الثياب. اللسان (205/1) (بتت).

(3) شرح التسهيل (89/3).

(4) التذييل والتكميل (5/11)، والمساعد (210/2).

(5) شرح التسهيل (89/3)، وشرح الكافية للرضي (431/2-432).

(6) التذييل والتكميل (6/11)، والمساعد (21/2)، وتمهيد القواعد (2770/6).

(7) (أيضاً) ليست في (د).

(8) التذييل والتكميل (6/11)، والمساعد (211/2)، وينظر ردّ ناظر الجيش على أبي حيان في: تمهيد القواعد (2769/6).

وزعم الزمخشريّ: أنّ الصفة المشبّهة هي التي لا تجري على فعلها[1]، وهو ظاهر كلام أبي علي في الإيضاح[2]، وردّ[3] بكونهم متفقين على أنّ شاحطاً في قوله[4]: **[من المديد]**

مِن صديقٍ أو أخي ثِقةٍ أو عُدوٍّ شاحطٍ دارا[5]

صفة مشبهة.

ص: ويُمَيِّزُها من اسمِ الفاعل اللازم اطّرادُ إضافتِها إلى الفاعل معنًى.

ش: وذلك نحو: حسن الوجه، فإنّ الوجه فاعل معنى، وذلك بخلاف ماشٍ وجالسٍ ومنطلقٍ إلى كذا ومستكينٍ ومتجاهلٍ ونحوه من اسم الفاعل اللازم، فإنّ ذلك لا يصلح أنْ يضاف إلى ما هو فاعل معنى، فليس بصفة مشبّهة[6].

وذكر المغاربة أنّ اسم الفاعل الذي لا يتعدّى يدخل في هذا الباب[7] كقائم وجالس ونائم.

ص: وإمّا صالحةٌ للمذكّر والمؤنّث معنًى ولفظاً، أو معنًى لا لفظاً، أو لفظاً لا معنًى، أو خاصةٌ بأحدهما معنًى ولفظاً.

ش: فهذه أربع صور[8]:

فالأولى: كلّ صفة يصلح معناها للمذكّر والمؤنّث، وقد بنت العرب منها لفظاً للمذكّر، ولفظاً للمؤنّث، كالحُسن والقُبح والكَرَم والبُخل، فهذه صالحة للمذكّر والمؤنّث معنى ولفظاً.

---

(1) قال الزمخشري: (الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنّما هي مشبهة بها في أنّها تذكّر وتؤنّث وتثنّى وتجمع، نحو: كريم وحسن وصعب، فهي لذلك تعمل عملها). المفصل (230).

(2) قال الفارسي: (وتقصر هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل، ولم تكن على أوزانه كما كان ضارب في وزن الفعل على حركاته وسكناته. تقول: مررتُ برجل حَسَنٍ وجهُه، وشديدٍ ساعدُه). الإيضاح (138).

(3) التذييل والتكميل (7/11)، وتوضيح المقاصد (877/3)، وشرح التصريح (49/2).

(4) هو عدي بن زيد. ديوانه (101).

(5) الشاهد في: الكتاب (198/1)، وشرحه للسيرافي (56/2)، وشرح أبياته لابن السيرافي (131/1-217)، والتبصرة (232/1)، والتذييل والتكميل (7/11)، وتوضيح المقاصد (877/3)، ومغني اللبيب (399/5)، والمساعد (211/2)، وتمهيد القواعد (2774/6)، والمقاصد النحوية (1464/3)، وشرح التصريح (49/2)، وشرح أبيات المغني للسيوطي (858)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (12/7).
أخي ثقة: يوثق به في الشدائد والملمات. والشاحط: البعيد. وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة.

(6) توضيح المقاصد (877/3)، وشفاء العليل (634/2).

(7) التذييل والتكميل (8/11)، والمساعد (212/2).

(8) الصور في: شرح التسهيل (90/3)، والتذييل والتكميل (11/11)، والارتشاف (2348/5-2349)، والمساعد (212/2-213)، وشفاء العليل (634/2-635)، وتمهيد القواعد (2778/6-2779)، والهمع (63/3-64).

الثانية: كلّ صفة يصلح معناها لهما، ولكن اختصَّ كل منهما بلفظٍ، نحو: كِبَر الأَلْية[1]، فإنّه مشترك، لكن[2] خُصَّ المذكّر بلفظ آلى، والمؤنّث بلفظ عجزاء.

الثالثة: كلّ صفة معناها[3] خاصٌّ بأحدهما، ولفظها على وزن صالح لهما، كالحَيض، فإنّه مختصٌّ بالمؤنّث؛ والصفة منه حائض على وزن فاعل، وهذا الوزن صالح للمذكّر والمؤنّث، وكالخِصاء فإنّه مختصٌّ بالمذكّر، والصفة منه خَصِيّ، وهو وزن صالح لهما.

الرابعة: كلّ صفة اختصّ معناها ولفظها بالمذكّر نحو: آدَر[4] وأَكْمَر[5]، أو بالمؤنّث نحو: رتقاء[6] وعفلاء[7].

ص: فالأُولى تجري على مِثلها وضدِّها.

ش: يعني أنّ مذكرَها يجري على المذكّر والمؤنّث، ومؤنَّثها يجري على المؤنّث والمذكّر[8]، فمثال فمثال جريان المذكر على مثله، نحو: مررت برجلٍ حَسنٍ أبوه، وعلى ضدِّه[9]: مررت بامرأةٍ حسَنٍ حسَنٍ بشرُها[10]، ومثال جريان المؤنّث على مثله: مررت بامرأةٍ حسنةٍ صورتُها، وعلى ضدّه: مررت برجلٍ حسنةٍ صورتُه.

ص: والبواقي[11] تجري على مثلها لا ضدّها خلافاً للكسائيّ والأخفش.

ش: فتقول: مررت برجلٍ آلَى الابن، وبامرأةٍ عجزاءِ البنتِ، وبرجلٍ خَصِيِّ الابنِ، وبامرأةٍ حائضِ البنتِ، وبرجلٍ آدَرِ الابنِ، وبامرأةٍ رَتْقاءِ البنتِ؛ فجرت في هذه الأمثلة على مثلها. ولا يجري على ضدّها خلافاً للكسائيّ[12] والأخفش[13] فإنّهما يجيزان جريان الصفة في هذه الأقسام

---

(1) الأَلْيَةُ: العجيزة للناس وغيرهم. اللسان (118/1) (ألا).

(2) في الأصل: (ولكن)، والمثبت من (د.

(3) في (د): معناه، والمثبت من الأصل؛ لأنّه الصواب.

(4) الأُدْرَة: الخصية المنتفخة. رجل أدر: منتفخ الخصية. اللسان (44/1) (أدر).

(5) الكمرة: رأس الذكر. رجل أكمر: عظيم الكمرة. اللسان (3929/5) (كمر).

(6) الرتق: التصاق ختان المرأة، فهي لا يستطاع جماعها. اللسان (1578/3) (رتق).

(7) العفل: صلابة في الرحم مانعة من الجماع. اللسان (3117/4) (عفل).

(8) التذييل والتكميل (11/11-12)، والمساعد (213/2)، وشفاء العليل (635/2).

(9) في (د): ضدها.

(10) في الأصل: بشرتها.

(11) في (د): والباقي يجري، والمثبت من الأصل؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(12) (13) مذهب الأخفش والكسائي في: شرح التسهيل (90/3)، والتذييل والتكميل (12/11)، والارتشاف (2349/5)، والمساعد (213/2)، وشفاء العليل (635/2)، وتمهيد القواعد (2779/6)، والهمع (64/3).

الثلاثة على ضدّها، فتقول: مررتُ برجلٍ عجزاءَ بنتُه، وبامرأةٍ آلَى ابنُها، وبرجل حائضٍ بنتُه، وبامرأةٍ خَصِيّ ابنُها، وبرجلٍ رتقاءَ بنتُه، وبامرأةٍ آدَرَ ابنُها.

ونقل بعضُ المغاربة الاتّفاق على أنّ القسم الثالث وهو ما اختصّ بأحدهما معنى لا لفظاً كحائض، والرابع ما اختصّ بأحدهما لفظاً ومعنًى كآدر وعذراء ولا يجوز فيهما التشبيه إلّا خصوصاً[1]. فيجري المذكّر على المذكّر والمؤنّث على المؤنّث باتّفاق.

وخصّ الخلاف بالثاني وهو ما كان/**[ب-222]** صالحاً لهما معنًى لا لفظاً، ولم يُنقل الخلاف فيه إلّا عن الأخفش[2].

ونقل أبو جعفر النحاس أن الكسائيّ لا يجيز[3]: مررتُ برجلٍ حائضِ المرأةِ، ومُحصّصِ الدارِ، وبامرأةٍ خَصِيّ الزوجِ، وهو مخالفٌ لنقل المصنّف.

فصل: معمولُ الصفةِ المشبّهةِ ضميرٌ بارزٌ متّصلٌ، أو سببيٌّ موصولٌ، أو موصوفٌ يُشبهه، أو مضافٌ إلى أحدهما، أو مقرونٌ بأل، أو مجرّدٌ، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوف أو إلى مضاف إلى ضميره لفظاً أو تقديراً، أو إلى ضميرٍ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ.

ش: قسّم معمول الصفة المشبّهة إلى أحد عشر قسماً[4].

مثال الأول: وهو الضمير البارز، قول الشاعر: **[من الخفيف]**

حَسَنُ الوجهِ طَلْقُهُ أنتَ في السِّلْـ ـمِ وفي الحربِ كالح مُكْفَهِرُّ[5]

ومثال الثاني: وهو السببيّ الموصول قول عمر بن أبي ربيعة[6]: **[من الطويل]**

أسيلاتُ أبدانٍ دِقاقٌ خُصُورُها وَثِيراتُ ما التفَّتْ عليهِ الملاحِفُ[7]

---

(1) رأيّ أبي حيان في التذييل والتكميل (12/11)، والارتشاف (2349/5)، والهمع (64/3).

(2) رأي الأخفش في: شرح الجمل لابن عصفور (26/2)، والتذييل والتكميل (12/11)، والارتشاف (2349/5).

(3) رأي الكسائي في: التذييل والتكميل (12/11)، والارتشاف (2349/5).

(4) شرح الجمل لابن عصفور (29/2-30)، وشرح التسهيل (90/3-92)، وشرح الكافية للرضي (435/3)، والتذييل والتكميل (16/11-19)، والارتشاف (2350/5)، وتوضيح المقاصد (879/3-882)، وشفاء العليل (635/2-637)، وتمهيد القواعد (2781/6-2785)، وشرح المكودي (498/1-504)، والهمع (64/3-65).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (91/3)، والتذييل والتكميل (16/11)، وتوضيح المقاصد (878/3)، وشفاء العليل (635/2)، وتمهيد القواعد (2781/6)، وشرح المكودي (504/1)، والمقاصد النحوية (1469/3)، والأشموني (356/2).
كالح: قلصت شفته عن أسنانه. مكفهر: عبوس.

(6) ديوانه (359).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (91/3)، والتذييل والتكميل (17/11)، وتوضيح المقاصد (882/3)، وشفاء العليل (635/2)، وتمهيد القواعد (2781/6)، وشرح المكودي (499/1)، والمقاصد النحوية (1468/3)، وشرح شذور الذهب للجوجري (702/2)، والأشموني (357/2)، وشرح التصريح (55/2)، وحاشية الصبان (9/3). أسيلات: جمع أسيلة، وهي الطويلة. امرأة وثيرة: ضخمة العجيزة.

ولم يذكر أكثر المغاربة هذا القسم[1].

ومثال الثالث: وهو الموصوف الذي يشبه هيئة[2] الموصول قوله: **[من الطويل]**

أزورُ امرأً جَمَّاً نَوالٌ أَعدَّهُ لِمِنْ أَمَّهُ مُسْتكْفِياً أَزْمةَ الدَّهْرِ[3]

قال الشيخ أثير الدين: ولم أرَ من أصحابنا مَنْ ذكر هذا القسم غير صاحب التمهيد[4].

ومثال الرابع: وهو المضاف إلى الموصول قول الشاعر[5]: **[من البسيط]**

فَعُجْ بها قِبَلَ الأخيارِ مَنْزلةً والطَّيِّبِي كُلِّ ما الْتاثَتْ به الأُزُرُ[6]

ومثال الخامس: وهو المضاف إلى الموصوف: رأيتُ رجلاً حديدِ سنانِ رُمحٍ يَطعُن به.

ومثال السادس: وهو المقرون بأل: ﴿ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ **[سورة البقرة: 202]**.

ومثال السابع وهو المجرّد: مررتُ برجلٍ حَسَنِ وجهٍ.

ومثال الثامن: وهو المضاف إلى ضمير الموصوف: مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجهِه.

ومثال التاسع: وهو المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف لفظاً: مررتُ برجلٍ حَسَنِ شامةِ خَدِّه.

ومثال العاشر: وهو المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف تقديراً: مررتُ برجلٍ حَسَنِ شامةِ الخداي خدّه، وقد اجتمع هذا والذي قبله في قول الشاعر: **[من البسيط]**

إنّ كثيراً كثيرُ فضلُ نائله مُرْتَفعٌ في قُريشٍ مُوقِدُ النارِ[7]

أي: موقد ناره. ومثال الحادي عشر: وهو المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف: مررتُ بامرأةٍ حسنةِ وجهِ جاريتِها جميلةِ أنفِه، فالأنف مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى جارية، والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف.

قيل: ويحتاج هذا التركيب إلى سماع[8].

---

(1) التذييل والتكميل (17/11).

(2) هيئة: سقطت من الأصل.

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (91/3)، والتذييل والتكميل (17/11)، وتوضيح المقاصد (883/3)، والمساعد (214/2)، وشفاء العليل (636/2)، وتمهيد القواعد (2783/6)، وشرح المكودي (500/1)، والمقاصد النحوية (1468/3)، وشرح شذور الذهب للجوجري (703/2)، والأشموني (357/2)، وشرح التصريح (55/2)، وحاشية الصبان (9/3). في بعض الكتب (أزو) برواية (تزور).

(4) التذييل والتكميل (17/11). وصاحب التمهيد: هو ابن بطال (ت 549هـ).

(5) هو الفرزدق. ديوانه (165).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (91/3)، والتذييل والتكميل (17/11)، والارتشاف (2351/5)، وتوضيح المقاصد (882/3)، وشفاء العليل (636/2)، وتمهيد القواعد (701/2)، والأشموني (357/2)، وشرح التصريح (55/2)، والخزانة (137/4).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (92/3)، وتمهيد القواعد (2785/6).

(8) رأيّ أبي حيان في: التذييل والتكميل (18/11).

وبقي تركيب آخر ذكره في الشرح في أثناء كلامه[1]، وهو أنْ يكون المعمول مضافاً إلى ضمير[2] معمول صفة أخرى نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِ خالِها، وهو تركيب نادر، وأنشد عليه: **[من الطويل]**

سبتني الفتاةُ البضَّةُ المتجرَّد الْ لطيفةُ كَشْحهِ وما خِلْتُ أن أُسْبَى[3]

ص: وعملُها في الضمير جرٌّ بالإضافة إنْ باشرَتْه وخَلَتْ من (أل)، ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إنْ فُصِلَتْ أو قُرِنَتْ بأل.

ش: إذا كان معمولُ الصفةِ المشبّهةِ ضميراً غيرَ مرفوعٍ، وباشرتْه الصفةُ، وَخَلَتْ من (أل)، فهو مجرور بالإضافة[4]، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلةِ.

وأجاز الفرّاء النصب والتنوين[5]، فيقول: جميلٍ إيّاه. وهو فاسد[6]؛ إذْ لا يُفصل الضمير ما قُدِر قُدِر على اتّصاله.

فإن فصلت، نحو: قُرِيشٌ نُجَبَاءُ الناسِ ذريَّةً وكِرامُهُمُوها[7].

أو قُرِنَتْ بأل، نحو: زيدُ الحسنُ الوجهِ الجميلةِ، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به[8]، وذهب وذهب بعضهم إلى أنّ الضمير في نحو: (الجميلة) من المقرون بأل في موضع جرّ[9]، واعتبر بعضهم ذلك بوضع الظاهر موضع الضمير، فما جاز في الظاهر جاز فيه[10].

---

(1) شرح التسهيل (95/3).

(2) (ضمير) سقط من الأصل.

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (95/3)، والتذييل التكميل (19/11)، وتوضيح المقاصد (881/3)، والمساعد (215/2)، وتمهيد القواعد (2785/6)، والمقاصد النحوية (1465/3)، والأشموني (357/2)، وحاشية الصبان (10/3)، والمعجم المفصل (121/1).

بضّة: رقيقة. الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف. سبتني: أسرتني.

(4) المقرب (141/1)، شرح التسهيل (93/3)، والتذييل والتكميل (19/11)، وتوضيح المقاصد (884/3)، والمساعد (216/2)، وشفاء العليل (637/2)، وشرح التصريح (55/2)، والهمع (65/3).

(5) رأي الفراء في: معاني القرآن له (226/2)، وشرح التسهيل (93/3)، وشرح الجزولية للأبذي (313/2)، والتذييل والتكميل (19/11).

(6) التذييل والتكميل (19/11)، والمساعد (216/2)، والهمع (65/3).

(7) التذييل والتكميل (19/11)، وتوضيح المقاصد (884/3)، وشفاء العليل (637/2)، وتمهيد القواعد (2787/6)، وشرح شذور الذهب للجوجري (704/2)، وشرح التصريح (55/2)، وحاشية الصبان (12/3).

(8) التذييل والتكميل (19/11-20)، والارتشاف (2351/5)، والمساعد (216/2) وشفاء العليل (637/2).

(9) المصادر السابقة.

(10) المصادر السابقة.

ص: ويجوزُ النصبُ مع المباشرة والخلوِّ من (أل) وفاقاً للكسائيّ.

ش: إذا جرّدت الصفة المتصل بها ضمير بارز فقد يقصد إضافتها إليه، وقد لا يقصد، فإنْ قصدت حُكم/[أ-**223**] بالجرّ، وإنْ لم يقصد حُكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به[1]، وإنّما يمكن القصدان والمعمول ضمير إذا كانت الصفة غير متصرّفة، نحو: رأيتُ غلاماً حسنَ الوجهِ أحمرَه، فالجرّ على الإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به جائز عند الكسائيّ[2]، والجرّ عند غيره متعيّن[3].

قال المصنّف: (ومذهب الكسائيّ هو الصحيح)[4]؛ لأنّه روى عن بعض العرب: (لا عهد لي لي بألأمَ منه ولا أوضعَه)[5]، بفتح العين، وبمثل هذا يظهر الفرق بين[6] قصد الإضافة وغيرها، وعلى هذا يُقال: إذا قصدت الإضافة: مررتُ برجلٍ أحمرِ الوجهِ لا أصفرِه، بجرّ الراء، وإذا لم يقصد قلت: لا أصفرَه بفتح الراء[7].

ص: وعملُها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقاً، وجرٌّ إنْ خَلَتْ من (أل) وقُصِدَت الإضافةُ.

ش: قوله مطلقاً أي مقرونة بأل أو غير مقرونة، مثال المقرونة قول الشاعر: **[من المنسرح]**

إنْ رُمتَ أمْناً وعِزّةً وَغِنًى فاقصدْ يَزيدَ العزيزَ مَنْ قَصَدَهْ[8]

ومثال غير المقرونة قول الآخر: **[من البسيط]**

عُذْ بامرئٍ بطلٍ مَنْ كان مُعتصماً به ولو أنَّهُ مِن أضعفِ البشرِ[9]

---

(1) شرح التسهيل (93/3)، والتذييل والتكميل (20/11).

(2) رأي الكسائي في: شرح التسهيل (93/3)، والتذييل والتكميل (20/11)، والمساعد (216/2)، وتمهيد القواعد (2786/6).

(3) شرح التسهيل (93/3)، والتذييل والتكميل (20/11)، والارتشاف (2352/5).

(4) شرح التسهيل (93/3).

(5) قول الكسائي في: المقرب (141/1)، وشرح التسهيل (93/3)، وشرح الجزولية للأبذي (314/2)، والتذييل والتكميل (20/11)، والمساعد (216/2)، وتمهيد القواعد (2787/6).

(6) في الأصل: من، والمثبت من (د)؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(7) الراء: سقط من (د).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (94/3)، والتذييل والتكميل (17/11-21)، والمساعد (214/2)، وشفاء العليل (638/2)، وتمهيد القواعد (2782/6-2789)، والأشموني (361/2).

(9) الشاهد في: شرح التسهيل (94/3)، والتذييل والتكميل (21/11)، وشفاء العليل (638/2)، وتمهيد القواعد (2789/6).

فيجوز الحكم على مَنْ بالرفع والنصب، على أنّ البيت الثاني يجوز كون مَنْ فيه شرطية محذوفة الجواب[1].

وتقول في الموصوف: رأيتُ الرجلَ الطويلَ رمحٌ يُطعنُ به، ورأيت رجلاً طويلاً رمحاً يطعن به، فيجوز نصب رمح ورفعه.

وقوله: (وجرّ إنْ خلت من أل) يعني الصفة، نحو: رأيت رجلاً جميلَ ما اشتملتْ عليه ثيابُه، ورأيت رجلاً طويلَ رُمْحٍ يطعُن به.

ص: وإنْ وَلِيَها سببيٌّ غيرُ ذلك عملتْ فيه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً، إلاّ أنَّ مجرورَ المقرونةِ بأل مقرونٌ أو مضافٌ إلى المقرون بها، وإلى ضميرِ المقرونِ بها.

ش: قوله (غير ذلك) يعني غير الضمير والموصول والموصوف، وذلك ثمانية أنواع وقدْ تقدّم تمثيلها. ويعني بقوله (مطلقاً) سواء أكان في الصفة أل أو لم يكن؛ فالرفع على الفاعلية والنصب إن كان نكرة.

قال في الشرح: (على التمييز)[2]. وقال غيره: ويجوز على التشبيه[3]. وإنْ كان معرفة فعلى التشبيه. التشبيه.

وأجاز بعض البصريّين[4] كون المعرّف بأل والمضاف إلى المعرّف بهما منصوب على التمييز- وهي[5] نزعة كوفيّة[6] - والجرّ على الإضافة.

واختلف في الإضافة أهي من نصب أم من رفع؟، فذهب ابن السيد[7]والشلوبين[8] وأكثر أصحابه[9] إلى أنها من نصب، فالخفض عندهم ناشئ عن النصب والنصب عن الرفع، وذهب

---

(1) ينظر رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (21/11)، وينظر ردّ ناظر الجيش على رأي أبي حيان في: تمهيد القواعد (2790/6).

(2) شرح التسهيل (94/3).

(3) شرح الجمل لابن عصفور (29/2-30)، والتذييل والتكميل (21/11-22).

(4) هو أبو علي الفارسي. شرح ابن يعيش (85/6).

(5) في الأصل: هو.

(6) مذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفراء (79/1) (33/2)، وشرح اللمع لابن الدهان (425/1)، وشرح عمدة الحافظ (478)، والبسيط (1083/2)، والتذييل والتكميل (26/11)، وتوضيح المقاصد (879/3)، وائتلاف النصرة (44).

(7) رأي ابن السيد في: إصلاح الخلل (224)، والتذييل والتكميل (8/11)، والارتشاف (2348/5)، والمساعد (212/2).

(8) رأي الشلوبين في: شرح الجزولية له (885/2)، وشرح الجزولية للأبذي (323/2)، والتذييل والتكميل (8/11).

(9) هو ابن عصفور. شرح الجمل له (26/2).

السهيلي[1] إلى أنها من رفع وهو ظاهر كلام المصنّف حيث قال: (باطّراد إضافتها إلى الفاعل)[2].
الفاعل)[2].

فالخفض عند السهيليّ ناشئ عن الرفع والنصب ناشئ عن الخفض، وأجاز ابن الدبّاج[3] وابن وابن هشام الخضراوي[4] الوجهين.

واستدلَّ ابن عصفور على أنّ الإضافة من نصب بإلحاق التاء في نحو: مررت بامرأة حسنة وجهها بالخفض، ولو كان من الرفع لكان بغير تاء[5]، وفيه نظر؛ لأنّ المقتضى لدخولها حالة النصب موجودة حالة الجرّ، وهو كون الصفة مستكنّاً فيها ضمير الأول، فليس دخول التاء حالة الجرّ لكونه من نصب ولا دليل على ذلك.

وقوله: (إلّا أنّ مجرورَ المقرونة إلى آخره)، مثاله: رأيتُ الحسنَ الوجهِ، والحسنَ أنفِ الوجهِ، والكريمَ الآباءِ والغامرَ وجُودِهم، وهذا التركيب نادر[6] وقد تقدّم شاهده.

ص: ويقلُّ نحو: حسنِ وجهِه، وحسنٍ وجهَه، وحسنٍ وجهٌ، ولا يمتنع، خلافاً لقوم.

ش: أمّا حسنِ وجهِه، بالجر، فهو عند سيبويه[7] مخصوص بالشعر، وعند المبرّد[8] ممنوع في الشعر الشعر وغيره، وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كلّه، وهو الصحيح[9]؛ لأنّ مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث أم زَرْع: "صِفْرُ وِشاحِها"[10]، وفي حديث الدجّال "أَعْوَرُ عينِه اليُمنى"[11]، وفي صفة

---

(1) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبيش ابن سعدون بن رضوان بن فتوح الإمام. أبو زيد وأبو القاسم السهيليّ الخثعمي الأندلسي المالقي الحافظ. روى عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة. صنف: الروض الأنف، وشرح الجمل، وغير ذلك. ت (581هـ). ترجمته في: بغية الوعاة (81/2). رأيه في: التذييل والتكميل (9/11)، وتوضيح المقاصد (879/3).

(2) شرح التسهيل (89/3).

(3) هو علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الدبّاج الإشبيليّ اللخميّ النحويّ، قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذر بن زُكب، وروى عنه أبي الأحوص وغيره. ت(646هـ). ترجمته في بغية الوعاة (153/2). ورأيه في: التذييل والتكميل (9/11).

(4) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاريّ الخزرجي الأندلسي، ويعرف بابن البرْذعيّ، أخذ العربية عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين. صنف: السائل النخب، والإفصاح بفوائد الإيضاح، وغير ذلك. ترجمته في بغية الوعاة (267/1). رأيه في: التذييل والتكميل (9/11)، والارتشاف (2348/5)، والمساعد (212/2).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (32/2)، التذييل والتكميل (9/11).

(6) التذييل والتكميل (22/11)، وتوضيح المقاصد (883/3)، والهمع (66/3).

(7) الكتاب (199/1).

(8) رأي المبرد في: شرح الجمل لابن عصفور (32/2)، وشرح التسهيل (96/3)، والتذييل والتكميل (23/11).

(9) شرح التسهيل (96/3)، والكافية الشافية (1069/2)، والتذييل والتكميل (23/11).

(10) صحيح البخاري (كتاب النكاح): باب حسن المعاشرة مع الأهل (385/3) [5189]. وهو برواية (مِلء وشاحها).

(11) صحيح البخاري (كتاب الأنبياء) (488/2) [3439]. وهو برواية (أعور العين اليمنى).

النبي صلى الله عليه وسلم: ((شئن أصابعه))، ((وطويل أصابعه))[1]، ومع جوازه ففيه ضعف[2]، لأنّه لأنّه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه. وأمّا: حسنٍ وجهَه، بالنصب، فمن شواهده قول الراجز[3]:

..... كوُمَ الذرَى وادِمةً سرّاتِها[4]

قال في الشرح: (وهو مثل قراءة بعض السلف[5]: ﴿ وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴾ [سورة البقرة: 283]، بالنصب)[6] انتهى.

وخُرِّجت[7] على أنّ قلبه بدل من اسم إنّ.

وأمّا: حسنٍ وجهٌ، بالرفع/[ب-223] فأجازه الكوفيّون[8] ومنعه أكثر البصريّين[9]، قال المصنّف: ((وبجوازه أقول ويدلّ على جوازه قول الراجز:

بِبُهْمةٍ مُنِيتَ شَهْمٍ قَلْبُ مُنْجَّذٍ لا ذي كهامٍ يَنْبُو[10]

ومثله ما أنشد الفرّاء عن بعض العرب: **[من الطويل]**

---

(1) أمالي القالي (69/2).

(2) شرح ابن الناظم (322).

(3) هو عمر بن لجأ التميمي. شعره (153-155).

(4) صدر البيت: (غُلَّبَ الذَخارى وعَفَرْ نَياتِها).
الشاهد في: الأصمعيات (34) [7]. والبصريات (351)، والمحكم (52/2)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (207)، وشرح الجمل لابن عصفور (34/2)، وابن يعيش (88/6)، وشرح التسهيل (96/3)، والكافية الشافية 1065/02)، وشرح الجزولية للأبذي (338/2)، وابن الناظم (321)، والتذييل والتكميل (23/11)، ومنهج السالك (364)، وشفاء العليل (639/2)، وتمهيد القواعد (2802/6)، والمقاصد النحوية (1450/3)، والأشموني (359/2)، والخزانة (221/8)، والدرر (330/2)، والمعجم المفصل (175/9-177). الغُلب: جمع غلباء، وهي الغليظة. والذخارى: جمع الذخرى، وهو العظم الشاخص خلف الأذن، فأراد العنق على سبيل المجاز. وعفرنيات: جع عفرناة، وناقة عفرناة: قوية. والذرى: جمع ذروة، وهي أعلى السنام. وكوم: جمع كوماء، وهي الناقة العظيمة السنام. وادقة: دانية من الأرض. سُرّات: جمع سُرَّة، وهي موضع ما تقطه القابلة من الولد.

(5) في البحر (2-373-374) (ونقل الزمخشري وغيره أنّ ابن أبي عبلة قرأ "أَثَمَ قلبَه" بفتح الهزة والثاء والميم وتشديد الثاء، جعله فعلاً ماضياً، و"قلبه" بفتح الباء نصباً على المفعول بـ "أثم"، أي جعله آثماً). وينظر في الكشاف (518/1). فقال الفراء: (وأجاز قوم "قلبَه" بالنصب) معاني القرآن له (188/1). وفي إعراب القرآن للنحاس (118/1)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (146/1) أنّ الذي أجازه هو أبو حاتم.

(6) شرح التسهيل (96/3).

(7) التذييل والتكميل (24/11).

(8) نُسِبَ جوازه إلى الزجاج. ينظر في: معاني القرآن وإعرابه له (337/4)، والبسيط (1078/2)، وشرح التسهيل (96/3)، والتذييل والتكميل (24/11)، والمساعد (218/2). وممن أجازه أيضاً ابن بابشاذ في شرح الجمل له (210).

(9) نُسِبَ المنع إلى أبي علي الفارسي وابن خروف. شرح الجمل لابن خروف (563/1)، والبسيط (563/1).

(10) الشاهد في: شرح التسهيل (96/3)، والكافية الشافية (1070/2)، وابن الناظم (320)، واللسان (4470/6) (نعت)، والتذييل والتكميل (25/11)، ومنهج السالك (364)، وشفاء العليل (639/2)، وتمهيد القواعد (2803/6)، والمقاصد النحوية (1447/3)، والأشموني (361/2)، والهمع (67/3)، وحاشية الصبان (14/3-19)، والدرر (328/2)، والمعجم المفصل (100/9-102). بهمة: بطل. مُنيت: ابتليت. المنجذ: المحكم الأمور. الكهام: السيف المفلول.

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهَم فهل أنتَ مرفوعٌ بِما ها هنا رَأْسُ[1]

وقال ابن خروف: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ، والحسنِ وجهٌ لا سبيل إلى جوازها[2].

قال المصنّف: وقد وجد سبيل إلى جوازهما بقول الراجز، وبما أنشده الفرّاء فلا يبالي لمن[3]منع))[4]. انتهى.

وقول ابن هشام[5] في نحو هذا: لا يجوز الرفع في قول أحد، إذْ لا ضمير في السبب، ولا ما يسدّ مسدّه[6]. انتهى. ليس بصحيح؛ لأنّ الجواز عن الكوفيّين وبعض البصريّين.

فصل: إذا كان معنى الصفة لسابقها رَفَعَتْ ضميرَه، وطابقَتْه في إفراد وتذكير وفروعهما ما لم يَمنع من المطابقة مانع.

ش: مثال كون معنى الصفة لسابقها: مررتُ برجلٍ حسنٍ، فهذه ترفع ضمير الموصوف وتطابقه فيما ذكر، فتقول: مررتُ برجلَين حسنَين، وبرجالٍ حسنِين أو حِسانٍ، وبامرأةٍ حسنةٍ، وبامرأتَين حسنَتين، وبنساءٍ حسناتٍ أو حِسانٍ، فمعنى هذه الصفة لما سبق فجيء بها مطابقة ونوي فيها ضمائر موافقة[7].

واحترز بقوله: (ما لم يمنع مانع) من صفة مشترة بين المذكّر والمؤنّث ك (رَبْعة) و(جريح)[8] ، ومن ومن صفة وقع فيها الاشتراك مطلقاً ك (أَفْعَلَ مِنْ)، ومن صفة مختصّة بالمذكّر أو بالمؤنّث لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى، وقدْ تقدّم التنبيه على ذلك، فهذا يكون على حسب السماع[9].

ص: وكذلك إنْ كان معناها لغيره ولم ترفع.

---

(1) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (52/1) (212/2)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (347)، وشرح التسهيل (96/3-105)، والتذييل والتكميل (24/11)، ومنهج السالك (364)، والمساعد (218/2)، وتمهيد القواعد (2803/6-2818)، وشرح التصريح (24/2)، والهمع (67/3)، والدرر (329/2)، والمعجم المفصل (41/4).

(2) شرح الجمل له (563/1).

(3) في الأصل: من.

(4) شرح التسهيل (96/3).

(5) ابن هشام الخضراوي.

(6) التذييل التكميل (25/11)، والهمع (67/3)، وينظر الرد أيضاً.

(7) شرح التسهيل (100/3)، والتذييل والتكميل (37/11).

(8) جريح: سقط من (د).

(9) التذييل والتكميل (37/11).

ش: أي فترفع ضمير الموصوف أيضاً وتطابقه إنْ أمكن نحو: مررتُ برجلَين حَسَنَي الغلمانِ، وحسنَين غلماناً، وبرجالٍ حسان الغلمان أو حسان غلماناً، وبامرأةٍ حسنةٍ الغلامِ وحسنةٍ غلاماً، وبنساءٍ حسناتِ الغلمانِ وحسناتٍ غلماناً، فتطابق ما قبلها وإنْ كانت لما بعدها لأنّها لم ترفعه[1].

ص: فإن رفعَتْه جَرَتْ في المطابقة مجرى الفعل المسنَد إليه.

ش: أي تعطي الصفة الرافعة للسببي ما يعطي الفعل المؤدّي معناها إذا وقع موقعها، فتفرد مطلقاً لرفعها الظاهر، ولو كان مثنّى أو مجموعاً، وتذكّر لتذكير مرفوعها، وتؤنّث لتأنيثه[2]، نحو: مررتُ برجلَين حَسَنٍ غلاماهما[3]، وبرجالٍ حَسَنٍ غلمانُهم، وبامرأةٍ حَسَنٍ غلامُها وحسنةٍ جاريتُه.

ص: وإنْ أمكن تكسيرُها حينئذٍ مُسندةً إلى جمعٍ فهو أَولَى من إفرادها.

ش: كقولك: مررتُ برجالٍ حسانٍ غلمانُهم، وبرجلٍ كرامٍ أعمامُه، وقال تعالى: ﴿ **خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ** ﴾ **[سورة القمر: 7]**، وقُرِئ[4] {**خاشعاً أبصارهم**}، وخُشَّع أكثر في كلام العرب[5].

وما اختاره المصنّف من أنّ التكسير إنْ أمكن فهو أولى[6] من الإفراد هو[7] نصّ سيبويه[8]في سيبويه[8]في بعض نُسخ الكتاب، وهو مذهب المبرّد[9]، واختيار أبي موسى[1].

---

(1) شرح التسهيل (100/3)، والتذييل والتكميل (37/11)، والمساعد (219/2)، وشفاء العليل (640/2).

(2) شرح التسهيل (100/3)، والتذييل والتكميل (37/11)، والمساعد (219/2)، وشفاء العليل (640/2).

(3) في (د): غلامهما، والمثبت من الأصل؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(4) في السبعة (617-618): (قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي "خاشعاً"، وقرأ بقية السبعة "خشّعاً"). وفي الإتحاف (506/2): (أبو عمرو، وحمزة، وخلف، والكسائي، ويعقوب، بفتح الخاء، وألف بعدها، وكسر السين. مخففة، بالإفراد، وهي الفصحى،... وافقهم اليزيدي والحسن والأعمش. والباقون بضمّ الخاء، وفتح الشين، وتشديدها، بلا ألف، وهو فصيح أيضاً كثير؛ لكونه جمع تكسير).

(5) التذييل والتكميل (40/11).

(6) شرح التسهيل (100/3).

(7) في (د): وهو.

(8) قال سيبويه: (واعلم أنَّ ما كان يُجمعُ بغير الواو والنون، نحو: حسنٍ وحسانٍ، فإنّ الأجود فيه أنْ تقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه). الكتاب (43/2).

(9) نقل السيرافي في شرح الكتاب (374/2) أنّ المبرد قال: (وأمّا ما كُسِّر فإنّي أختارُ فيه أنْ أجريه مجرى باب خير منه، فأقول: مررتُ برجلٍ عُوَرٌ قومُه، بالابتداء والخبر، وكذلك حسانٌ وكرامٌ).
وقال الشلوبين في شرح الجزولية له (888): (هذا شيءٌ يروى عن أبي العباس المبرد).
وينظر رأي المبرد في: التذييل والتكميل (40/11-41)، والارتشاف (2357/5)، والمساعد (220/2)، وتمهيد القواعد (2808/6)، والهمع (69/3).

وذهب بعضهم إلى ترجيح الإفراد على جمع التكسير، وهو اختيار الشلوبين[2]والأبذي[3]ونُسب إلى الجمهور[4].

ونُقل عن بعضهم مذهبٌ ثالثٌ[5] وهو: إنْ كانت الصفة تابعة لجمع فالجمع أحسن، وإنْ كانتْ تابعة لمفرد أو مثنّى فالإفراد أحسن[6].

والمختار ما اختاره المصنّف لكثرة السماع[7]، وإنْ كان القياس الإفراد لتنزل الصفة إذا رُفعت منزلة الفعل.

ص: وتثنّى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة".

ش: من لغته أن يقدّم على الفاعل علامة تثنيته وجمعه، كأن يقول: مررتُ برجلَين حسنَين غلاماهما، وبرجالٍ حسنِين غلمانُهم، كما تقول في الفعل: حَسُناً غلاماهما، وحسنوا غلمانهم، وتقدّمت هذه اللغة ومناقشة المصنّف/[أ-**224**] في نسبتها إلى "يتعاقبون" في موضعه[8].

وذهب الكوفيّون إلى أنّ الصفة إنْ كانت مما لا يُجمع بالواو والنون وجب تثنيتها وجمعها[9]، تقول: مررتُ برجلٍ[10] أَعورينِ أبَواه، وبرجلٍ عُورٍ آباؤه، ولا يجوز: أَعْوَرَ أبواه، ولا أَعْوَرَ آباؤه، وهم محجوجون بالسماع[11].

ص: وقد تُعامَل غيرُ الرافعة ما هي له إنْ قُرن بأل معاملتَها إذا رفعَتْه.

ش: أشار بذلك إلى أنّه قد يقال: مررتُ برجلٍ حسنةٍ العينَ، كما يقال: حسنةٍ عينُه حكى ذلك الفرّاء[12] في معاني سورة ص.

---

(1) المقدمة الجزولية له (152)، والارتشاف (2357/5)، والمساعد (220/2). وأضاف أبو حيان أنّ هذا مذهب صاحب التمهيد، التذييل والتكميل (41/11)،.

(2) التوطئة (267)، ورأيه في: التذييل والتكميل (41/11)، والمساعد (220/2)، وتمهيد القواعد (2808/6)، والهمع (69/3).

(3) شرح الجزولية له (342/2)، ورأيه في: المصادر السابقة.

(4) ينظر في المصادر السابقة.

(5) في (د): مذهباً ثالثاً.

(6) المذهب الثالث في التذييل والتكميل (41/11)، والمساعد (220/2).

(7) التذييل والتكميل (40/11).

(8) شرح التسهيل (100/3).

(9) رأي الكوفيين في: التذييل والتكميل (39/11)، والارتشاف (2356/5).

(10) في (د): برجلين.

(11) التذييل والتكميل (39/11).

(12) قال الفراء: (والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة، فيقولون: مررتُ على رجلٍ حسنةٍ العينُ، قبيحٍ الأنفُ، والمعنى: حسنةٍ عينُه قبيحٍ أنفُه). معاني القرآن له (408/2).

قال المصنّف: (فعلى هذا يقال: مررتُ برجلٍ[1] حِسانٍ الغلمانَ، وبرجلٍ كريمةٍ الأمَّ، وبامرأةٍ كرامِ الأباءُ، وكريمِ الأبَ، كما يقُال: مررتُ برجلٍ[2] حسانٍ غلمانُه[3]، وبرجلٍ كريمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ وبامرأةٍ كرامٍ آباؤُها، وكريمٍ أبوها، ومنه قول الشاعر: **[من الطويل]**

أيا ليّلةً خُرْسَ الدجاجِ سَهِرْتُها ببغدادَ ما كادتْ عن الصُّبح تَنجلي[4]

فقال: خُرسَ الدجاجِ، كما يقال: خرساً دجاجُها.

ومثله قول الآخر[5]: **[من الطويل]**

فناجَتْ به غُرَّ الثنايا مُفَلّجا وسيماً جَلا عنه الظّلام مُوَشَّمَا[6]

فجمع مع الألف واللام كما يجمع مع الضمير، وقول الآخر[7]: **[من البسيط]**

تأوي إلى قُنَّةٍ خلقاءَ رَاسيةٍ حُجْنُ المثالبِ لا يغتالُهُ الشِّبَعُ[8]

فقال: حُجْنُ المخالبِ، كما يقول حُجْنٌ مخالبُها)[9]. انتهى.

وأجاز ذلك طائفة من النحويّين اعتماداً على أنّ المعنى للسببيّ[10]، ومنع ذلك جماعة من النحويّين ومنهم الجرمي[11]، وعليه المتأخرون[12] من المغاربة.

وتأوّل الفارسي[1]: خُرس الدجاج على أنّ الليلة لطولها كالجمع، فكأنّ كلّ جزء منها ليلة.

---

(1) في (د): برجال.

(2) في (د): غلمانهم.

(3) في (د): غلمانهم.

(4) الشاهد في: البصريات (563)، وأمالي المرتضى (434/1)، والمخصص (163/16)، ومجمع الأمثال (165/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (27/2)، والمقرب (139/1)، وشرح التسهيل (101/3)، ولسان العرب (318/1) (بغدن)، والتذييل والتكميل (43/11)، ومنهج السالك (356)، والمساعد (221/2)، وتمهيد القواعد (2809/6). ورُوِيَ البيت: (يا ليلة خرس الدجاج طويلة). فيكون من البحر الكامل.

(5) هو حميد بن ثور. ديوانه (260).

(6) الشاهد في: مجالس العلماء (280)، ومنتهى الطلب (369/7)، وشرح التسهيل (101/3)، والتذييل التكميل (43/11)، ومنهج السالك (356)، وتذكرة النحاة (154)، وتمهيد القواعد (2810/6).

ورواية الديوان: (فماحت به عزّ الثنايا مفلّجا وسيماً جلت عنه الطلال موسّما)

(7) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه (66).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (101/3)، والتذييل والتكميل (43/11)، ومنهج السالك (356)، وتمهيد القواعد (2810/6).

ورواية الديوان: (مِن مَرقَبٍ في ذُرَى خلقاء راسيةٍ).

(9) شرح التسهيل (101/3-102).

(10) التذييل والتكميل (13/11-46).

(11) التذييل والتكميل (12/11).

(12) شرح الجمل لابن عصفور (26/2).

وحكى يعقوب عن الأصمعي أن العرب تقول[2]: ليلة خُرس، على وزن "عُنق" إذا لم يسمع فيها صوت. والعرب تخفّف فُعلاً فيكون خُرس في البيت مفرداً[3].

ص: وإذا قُصد استقبالُ المصوغةِ من ثلاثيٍّ على غيرِ فاعلٍ رُدَّتْ إليه ما لم يُقَدَّر الوقوع.

ش: اعلم أنّ الصفة المشبّهة لما كانت لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت دون إفادة معنى الحدوث نقصت عن اسم الفاعل، فلم تكن للماضي المنقطع، ولا لما لم يقع، ولا توجد إلّا حالاً، وهو الأصل في باب الوصف[4].

وإلى هذا أشار بقوله في الألفية[5]:

وصوغُها من لازمٍ لحاضرٍ .....

وذكر صاحب البسيط أنّ ذلك ليس على جهة الشرط، بل إنّ وضعها كذلك؛ لكونها دالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال[6]. انتهى.

وظهر بهذا أنّ عبارة الألفية أحسن من قوله في الكافية[7]:

والاعتمادُ واقتضاءُ الحالِ شرطانِ في تصحيح ذَا الإعمالِ

ونصّ ابن السرّاج[8] والفارسيّ[9] على أنّها لا تكون للماضي، وذهب السيرافي[10] إلى أنّها أبداً بمعنى الماضي، وأوّل[11] على أن مراده بالماضي ما ثبت قبل الإخبار ودام إلى وقت الإخبار فهو موافق.

---

(1) البصريات (564/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (27/2)، والتذييل والتكميل (45/11).

(2) الحكاية في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (288/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (27/2)، والتذييل والتكميل (45/11-46).

(3) التذييل والتكميل (45/11-46).

(4) المقدمة الجزولية (151)، وشرح الجزوليةللأبذي (322/2)، وابن الناظم (317)، وتوضيح المقاصد (875/3).

(5) تمام البيت: (كطاهر القلب جميل الظاهر). هو البيت الثاني من باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل من ألفية ابن مالك. ابن الناظم (317).

(6) التذييل والتكميل (15/11)، وتوضيح المقاصد (876/3)، والهمع (63/3).

(7) الكافية الشافية (1057/2).

(8) الأصول (133/1).

(9) رأيه في: التذييل والتكميل (15/11)، والارتشاف (2348/5)، وشفاء العليل (633/2). ونُسِبَ أيضاً للشلوبين. التوطئة (244).

(10) رأيه في: شرح الجزوليةللأبذي (322/2)، والتذييل والتكميل (14/11)، والارتشاف (2348/5)، وشفاء العليل (634/2).

(11) التذييل والتكميل (15/11)، والهمع (63/3).

وذهب ابن طاهر إلى أنّها تكون للأزمنة الثلاثة. وإذا قصد بالصفة المشبّهة الموضوعة من ثلاثي معنى الحدوث حوّلت إلى بناء اسم الفاعل واستعملت استعماله، كقولك: زيدٌ فارحٌ أمس وجازعٌ غداً[1].

قال الفرّاء: (العرب تقول لمن لم يَمت: إنّك مائت عن قليل، ولا يقولون لمن قد مات: هذا مائت، إنّما يُقال في الاستقبال)[2]. وظاهر كلام المصنّف في الأصل والشرح أنَّ ردّها إلى فاعل مخصوص بالاستقبال وكأنّه اعتمد على ظاهر كلام الفرّاء، والظاهر أنّه لا يشترط.

وأشار بقوله: (ما لم يقدر الوقوع) إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [سورة الزمر: 30] على قراءة الجماعة، فالمعنى: إنّك وإيّاهم وإنْ كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتى؛ لأنّ ما هو كائن فكأن قد كان، فلذلك بقي الوصف على صوغه الأصلي، وقراءة بعض[3]: {**إنّك مائتٌ وإنّهم مائتون**} على إرادة الحدوث.

ص: وإنْ قُصِدَ ثُبوتُ معنَى اسمِ الفاعلِ عُومِلَ مُعاملةَ الصفةِ المشبّهةِ، ولو كان من مُتَعدٍّ إنْ أمِنَ اللبس/، وفاقاً للفارسيِّ. [ب-224]

ش: إذا قصد ثبوت معنى اسم الفاعل ساغت إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، ونصبه إيّاه على التمييز إنْ كان نكرة، وعلى التشبيه إنْ كان معرفة في اللازم والمتعدّي[4].

فتقول في اللازم: زيدٌ قائمُ الأبُ، بالرفع والنصب والجر على حدّ: الحسن الوجه[5].

وتقول في المتعدّي: زيد ضارب الأب، بالأوجه الثلاثة، يعني: ضارب أبوه، وشرط جواز ذلك أمن اللبس[6].

وقوله: (وفاقاً للفارسيّ) يعني في المتعدّي، ذكر ذلك في التذكرة[7]، ولم يقيد بأمن اللبس.

قال المصنّف[8]: والصحيح أنّ جواز ذلك متوقف على أمن اللبس.

---

(1) ابن الناظم (317).

(2) معاني القرآن له (232/2)، وشرح التسهيل (103/3).

(3) قرأ بها ابن الزبير، والحسن، وابن محيصن، وعيسى، وابن أبي إسحاق، واليماني، وابن أبي غوث، وابن أبي عبلة. إعراب القرآن للنحاس (882)، والبحر المحيط (408/7)، والإتحاف (429/2).

(4) شرح التسهيل (104/3)، وشفاء العليل (641/2).

(5) توضيح المقاصد (873/3)، والأشموني (346/2).

(6) شرح التسهيل (104/3).

(7) ينظر رأيه في: شرح التسهيل (104/3)، والتذييل والتكميل (50/11)، والارتشاف (2359/5)، والهمع (71/3).

(8) قال المصنف: والصحيح أنّ جواز ذلك متوقف على أمن اللبس: هذا الكلام سقط من الأصل.

ويكثر أمن اللبس في اسم الفاعل غير المتعدّي، فلذلك سهل فيه الاستعمال[1] المذكور، كقول عبد الله بن رواحة[2]: **[من الطويل]**

تَبارَكْتَ إنّي مِن عذابِكَ خائفٌ وإنّي إليكَ تائبُ النفسِ باخِعُ[3]

ومن وروده في المصوغ من متعدّ قول الشاعر: **[من البسيط]**

ما الراحِمُ القلبِ ظَلاَّماً وإنْ ظُلِما ولا الكريمُ بِمنَّاعٍ وإنْ حُرِما[4]

وأطلق المصنّف في المتعدّي[5].

وذكر غيره[6] أنّ المتعدّي إلى أكثر من واحد لا يجوز تشبيهه بغير خلاف.

وأمّا المتعدّي إلى واحد بحرف الجرّ فذهب الأخفش[7] إلى جوازه وصحّحه ابن عصفور[8]، ويستدلّ له بقولهم: (هو حديث عهد بوجع)[9].

وذهب الجمهور إلى المنع[10]، وتأوّلوا الشاهد على أنّ الباء يتعلق بعهد.

وأمّا المتعدّي إلى واحد فحكى الأخفش إجازته عن طائفة من النحويين[11]، وذهب كثير إلى منعه.

وفصّل آخرون فقالوا: إنْ حُذِفَ مفعوله اقتصاراً جاز وإلّا فلا، وهو اختيار ابن عصفور[1] وابن أبي الربيع[2] وهو حسن[3]، والمسموع يوافقه.

---

(1) في (د): للاستعمال.

(2) في الأصل: رواح.

(3) نُسِبَ لعبد الله بن رواحة وليس في ديوانه. الشاهد في: شرح التسهيل (3/91-104)، والتذييل والتكميل (11/50)، وتمهيد القواعد (6/2774-2783)، وشرح التصريح (2/21)، والهمع (3/71)، والدرر (2/334)، والمعجم المفصل (5/275).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (3/104)، والتذييل والتكميل (11/50)، والارتشاف (5/2358)، وتوضيح المقاصد (3/874)، والمساعد (2/223)، والمقاصد النحوية (3/1463)، والأشموني (2/346)، وشرح التصريح (2/21)، والدرر (2/334).

(5) شرح التسهيل (3/103-104).

(6) قال أبو حيان: (فلا يجوز: مُعطًى الأبُ درهماً، ولا مُعْلَمٍ الأبُ زيداً قائماً). التذييل والتكميل (11/51)، ومنهج السالك (357)، والارتشاف (5/2358).

(7) رأي الأخفش في: شرح الجزولية للأُبذي (2/305)، والتذييل والتكميل (11/51)، ومنهج السالك (358)، والارتشاف (5/2358)، وتوضيح المقاصد (3/873)، والمساعد (2/222)، وتمهيد القواعد (6/2817).

(8) رأي ابن عصفور في: المصادر السابقة.

(9) الكتاب (1/197)، والمقتضب (4/159)، والأصول (1/113)، والبديع لابن الأثير (1/517)، والتذييل والتكميل (11/51)، والمساعد (2/222)، وتمهيد القواعد (6/2817)، والهمع (3/72).

(10) مذهب الجمهور في: شرح الجزوليةللأبذي (2/305)، والتذييل والتكميل (11/51)، ومنهج السالك (358)، وتوضيح المقاصد (3/873)، والمساعد (2/222)، والهمع (3/72).

(11) التذييل والتكميل (11/51)، وتوضيح المقاصد (3/873)، والمساعد (2/222)، وتمهيد القواعد (6/2817).

ص: والأصحُّ أن يُجعَل اسمُ مفعولِ المتعدّي إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقاً.

ش: يعني في رفع السببيّ ونصبه وجرّه على ما تقرّر في الصفة، نحو: مضروب العبد، بالرفع والنصب والجرّ، وشواهد ذلك ثابتة من كلام العرب لا نطول بها.

قال في الشرح: (وأغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة)[4]. انتهى.

وقوله (الأصحُّ) يُشعر بخلاف في المسألة. قال الشيخ أثير الدين: (ولا[5] نعلم أحداً منعها)[6].

ص: وقد يُفعَل ذلك بجامد لتأوُّله بمُشتَقٍّ.

ش: مثاله: وردنا منهلاً عسلاً ماؤه، وعَسَلَ الماءُ، أي: حلواً، ومررنا بقومٍ أسدٍ[7] أنصارُهم، وأسدِ[8] الأنصارِ، أي: شُجعان[9]، ومنه قوله[10]: **[من الوافر]**

فلولا اللهُ والمُهرُ المُفدَّى لأبْتَ وأنتَ غربالُ الإهابِ[11]

فعامل غربالاً معاملة مثقب. وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في المنسوب نحو: قرشيِّ الأبِ[12].

مسألة: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدّي كما شبّهت الصفة، فأجاز ذلك بعض المتأخرين[1]، واستدلّ بما في الحديث: "كانت امرأةٌ تُهَراقُ الدماءَ"[2]، والصحيح المنع[3]، وتأوّلوا

---

(1) رأي ابن عصفور في: التذييل والتكميل (51/11)، ومنهج السالك (358)، وتوضيح المقاصد (873/3)، والمساعد (222/2)، والمقاصد النحوية (1464/3)، والأشموني (346/2)، وحاشية الصبان (458/2).

(2) رأي ابن أبي الربيع في: المصادر السابقة.

(3) التذييل والتكميل (51/11)، وتوضيح المقاصد (873/3).

(4) شرح التسهيل (104/3).

(5) في (د): لا.

(6) التذييل والتكميل (52/11).

(7) في الأصل: أسداً.

(8) في الأصل: أسداً.

(9) شرح التسهيل (105/3)، والتذييل والتكميل (52/11)، والمساعد (223/2)، وشفاء العليل (641/2)، وتمهيد القواعد (2819/6).

(10) نُسِبَ في الخصائص لحسان بن ثابت (221/2-195/3)، وفي الوحشيات (8) لعُفيرة بنت طُرامة الكلبيّة، وفي المقاصد النحوية (1113/3) لمنذر بن حسان بن ثابت، ونُسِبَ أيضاً لعميرة بنت حسان الكلبية.

(11) الشاهد في: المحكم (492/6)، والممتع (58/1)، وشرح التسهيل (105/3)، والكافية الشافية (1074/2)، وابن الناظم (229)، ولسان العرب (3231/5) (غربل)، والتذييل والتكميل (53/11)، والارتشاف (2359/5)، وتمهيد القواعد (2819/6)، والأشموني (362/2)، والهمع (70/3)، وتاج العروس (85/9)، وحاشية الصبان (22/3)، والدرر (333/2)، والمعجم المفصل (378/1).

(12) شرح التسهيل (105/3)، والتذييل والتكميل (53/11).

وتأوّلوا الأثر على إسقاط حرف الجرّ: بالدماء، أو على إضمار فعل أي: يهريق اللهُ الدماءَ منها[4].

وقد أجاز المصنّف التشبيه بالفعل[5]، وأجاز أنْ يكون منه تهراق الدماء، قال: إلّا أنّ النصب على المفعول به شاذّ في الأفعال[6]، وقد تقدّم بيان ذلك في باب التمييز.

---

(1) التذييل والتكميل (54/11)، والارتشاف (2361/5).

(2) مسند الإمام أحمد (123/44). تمامه: عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنّها استفتت رسول الله في امرأة تهراق الدماء، فقال: "تنتظر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضهنّ، وقدرهنّ من الشهر، فتدع الصلاة، ثم لتغتسل، ولتستثفر، ثم تصلي".

(3) منع ذلك الشلوبين. البسيط (1084/2)، والتذييل التكميل (54/11)، ومنهج السالك (368)، والارتشاف (2361/5).

(4) التذييل التكميل (53/11).

(5) في (د): الفعل.

(6) شرح التسهيل (388/2).

باب: إعمال المصدر

ص: يَعملُ المصدرُ مُظْهَراً، مكبَّراً، غير محدودٍ، ولا منعوتٍ قبلَ تمامِه، عَمَلَ فِعله.

ش: عَمِلَ المصدرُ عَمَلَ فعله؛ لأنه أصلٌ، والفعلُ فرعُه، فلم يتقيّد عمله بزمان، بخلاف اسم الفاعل. قاله المصنّف[1].

ذكر غيرُه أنّه إنّما لم يشترط فيه ذلك؛ لأنّه عَمَلَ بالنيابة عن الفعل[2]، والفعل لا يُشترط فيه ذلك.

قيل: والتحرير إنّه لم يَنُب مناب الفعل وحده[3]، بل مناب حرف مصدريّ والفعل.

وحُكي عن بعض المتأخرين أنّه مَنع/[أ-**225**] إعماله ماضياً[4]، وليس بصحيح.

وشرط المصنّف في إعماله شروطاً[5]:

أحدها: أن يكون مظهراً فلا يجوز: مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح، خلافاً للكوفيّين، فإنّهم أجازوا إعماله مضمراً[6]، واحتجوا على إعماله بقول زهير[7]: **[من الطويل]**

وما الحربُ إلاّ ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمْ وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ[8]

أي: وما الحديث عنها[9]. وتأوّله البصريون[10] على أنّه متعلّق بأعني مقدّراً أو بالمرجّم، وقُدم وقُدم ضرورة، أو بمحذوف دلّ عليه المرجّم، أي: مرجما عنها، أو على تقدير: وما هو الحديث عنها، والحديث بدل من هو ثمّ حُذف.

---

(1) شرح التسهيل (106/3).

(2) التذييل والتكميل (55/11)، وتوضيح المقاصد (844/3).

(3) التذييل والتكميل (55/11).

(4) نسب أبو حيان هذا إلى عبد الله بن أبي العافية. ينظر في: التذييل والتكميل (55/11)، والارتشاف (2256/5).

(5) شرح التسهيل (106/3-108).

(6) رأي الكوفيين في: شرح الجمل لابن عصفور (120/2)، والتذييل والتكميل (56/11)، والارتشاف (2257/5)، وتوضيح المقاصد (842/3)، وأوضح المسالك (203/3)، والمساعد (226/2)، وتمهيد القواعد (2821/6)، والأشموني (334/2)، والهمع (43/3).

(7) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه (18).

(8) الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (165/1)، وشرح المعلقات السبع (120)، وأساس البلاغة (341/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (120/2)، وشرح التسهيل (106/3)، وشرح الكافية للرضي (407/3)، والتذييل والتكميل (56/11)، وأوضح المسالك (204/3)، وشرح قطر الندى (392)، والمساعد (226/2)، وشفاء العليل (643/2)، وتمهيد القواعد (2722/6)، والمقاصد النحوية (199/1)، والهمع (43/3)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (284/1)، والخزانة (10/3) (119/8) (473/10)، والدرر (299/2)، والمعجم المفصل (327/7).

(9) شرح التسهيل (106/3).

(10) شرح الجمل لابن عصفور (120/2-121)، والتذييل والتكميل (56/11).

وحُكي عن الفارسيّ أنّه أجاز أن يعمل المكنِيُّ في المجرور[1]، وأجاز ذلك الرمانيّ[2] وابن جني[3] في خصائصه. ومنع ابن جني عمله في المفعول الصريح[4]. وقياس مَن أعمله في المجرور أن أن يعمله في الظرف[5]، وقدْ أجازه جماعة[6].

الثاني: (أن يكون مُكَبَّراً) احترازاً من المصغّر، فلا يقال: عجبتُ من ضُرَيْبَك زيداً؛ لأنّ التصغير يُزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى، بخلاف الجمع، فإنّ صيغته – وإنْ زال معها الصيغة الأصلية – فإنَّ المعنى معها باقٍ ومتضاعِف بالجمعية؛ لأنّ جمع الشيء بمنزلة ذِكره متكرراً بعطف؛ فلذلك مَنع التصغير إعمال المصدر واسم الفاعل، ولم يَمنع الجمع إعمالها؛ إلّا أن جمع اسم الفاعل كثير فكثرت شواهد إعماله مجموعاً، وجمع المصدر قليل فقلَّت شواهد إعماله مجموعاً[7]. انتهى من شرح المصنف.

وهو مخالف لقوله في الكافية[8]:

وأُهْمِلَ المُضْمرُ والمحدودُ ومصدرٌ فارقَه التَّوحيدُ
ورُبَّ محدودٍ ومجموعٍ عَمِل وبسماعٍ لا قياسٍ ولا قُبِل

واختلف النحويّون في عمل المصدر مجموعاً، فذهب قوم[9] إلى جوازه، واختاره ابن عصفور[10] واحتجوا بقولهم: (تركتُه بِملاحِسِ البقرِ أولادَها)[11]، فملاحِس جمع مَلْحَس بمعنى لَحْس، وبقول أعشى قيس[12]: **[من البسيط]**

---

(1) رأي الفارسي في: الإيضاح (142-143)، والتذييل والتكميل (57/11)، والارتشاف (2257/5)، وتوضيح المقاصد (842/3)، والمساعد (226/2)، وتمهيد القواعد (2722/6)، والهمع (44/3).

(2) رأي الرماني في: التذييل والتكميل (57/11)، وتوضيح المقاصد (842/3)، والمساعد (226/2)، والأشموني (334/2).

(3) الخصائص (19/2-20)، وتوضيح المقاصد (842/3)، والهمع (44/3).

(4) الخصائص (20/2).

(5) التذييل والتكميل (57/11)، وتوضيح المقاصد (842/3)، والأشموني (334/2).

(6) التذييل والتكميل (57/11)، والمساعد (226/2)، والهمع (44/3).

(7) شرح التسهيل (106/3-107).

(8) الكافية الشافية (1011/2).

(9) في الارتشاف (2257/5) (وهو اختيار ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك). وينظر في: شرح التسهيل (107/3)، والكافية الشافية (1015/2)، والتذييل والتكميل (58/11)، وتوضيح المقاصد (844/3)، والمساعد (226/2-227)، وتمهيد القواعد (2823/6).

(10) المقرب (131/1-144).

(11) الخصائص (207/2-208)، ومجمع الأمثال (135/1)، وشرح التسهيل (107/3)، والتذييل والتكميل (58/11)، والمساعد (226/2-227)، والهمع (44/3).

(12) هو الأعشى ميمون بن قيس. ديوانه (109).

وقد جرَّبوه فما زادتْ تجارتُهم أبا قُدامةَ إلّا المجدَ والفنعا[1]

وبشواهد أخر.

وذهب قوم إلى منعه ومنهم أبو الحسن[2] بن سيده[3]. وتأوّلوا[4] المسموع[5] على أنّ النصب النصب فيه بفعل مقدر. وذكر في البسيط أنّ بعضهم شرط في عمل المصدر الإفراد[6].

الثالث: أن يكون (غيرَ محدودٍ) احترازاً عن المحدود، وهو المردود إلى فَعْلة قصداً للتوحيد والدلالة على المرّة، فلا يعمل؛ لأنّه غُيّر عن الصيغة التي اشتقّ منها الفعل، فلا يقال: عرفتُ ضربتَك زيداً[7].

قال في الشرح: (فإن روي مثله عمّن يوثق بعربيته حُكم بشذوذه ولم يُقس عليه، فمن ذلك ما أنشده الفارسيّ في التذكرة من قول الشاعر[8]: **[من الطويل]**

يحايي بها الجَلْدُ الذي هو حازِمٌ بضربة كفيه المَلاَ نفسَ راكبِ[9]

[10]. انتهى.

فنصب نفس راكب بيحايي، ومعناه يحيي، ونصب الملا بضربة كفيه، ومراد قائل البيت[11]: وصف مسافر معه ماء فتيمم، وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشاً.

---

(1) الشاهد في: الخصائص (208/2)، وشرح التسهيل (107/3)، وشرح عمدة الحافظ (694)، والكافية الشافية (1016/2)، ولسان العرب (583/1) (حرب)، والتذييل والتكميل (58/11)، وتذكرة النحاة (463)، وتوضيح المقاصد (843/3)، وأوضح المسالك (205/3)، وتمهيد القواعد (2824/6)، والأشموني (335/2)، والدرر (300/2)، والمعجم المفصل (239/4).

الفنع: الفضل الكثير.

(2) في (د): أبو الحسين.

(3) التذييل والتكميل (58/11)، والارتشاف (2258/5)، وتوضيح المقاصد (844/3). وقد اختار هذا المذهب أبو حيان.

(4) التذييل والتكميل (59/11).

(5) في الأصل: السماع.

(6) قال ابن عقيل: (وأجاز ابن العلج إعماله في التمييز، قال: لأنّ التمييز قابل لعمل الضعيف فيه، كالأحوال والظروف...). المساعد (228/2). وينظر في: التذييل والتكميل (59/11)، والارتشاف (2258/5).

(7) شرح التسهيل (108/3).

(8) هو ذو الرمة. ملحق ديوانه (1846).

(9) الشاهد في: شرح التسهيل (108/3)، والكافية الشافية (1015/2)، والتذييل والتكميل (60/11)، وتوضيح المقاصد (842/3)، وأوضح المسالك (204/3)،وشرح قطر الندى (294)، والمساعد (228/2)، وتمهيد القواعد (2826/6)، والأشموني (335/2)، والهمع (43/3)، وحاشية الصبان (432/2)، والدرر (298/2)،. يُحايي: يُحْيي. الجلد: القوي. الملا: الصحراء، يريد: تراب الصحراء.

(10) شرح التسهيل (108/3).

(11) توضيح المقاصد (842/3).

الرابع: أن يكون غيرَ منعوتٍ قبلَ تمامه، احترازاً من أن ينعت قبل تمامه، أي: قبل: استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره؛ وذلك لأنّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يتقدّم نعت المصدر على معموله[1]، كما لا يتقدّم نعت الموصول على صلته، فإنْ ورد ما يوهم خلاف ذلك قُدّر فعلٌ بعد النعت يتعلّق به المعمول المتأخّر، كقول الحطيئة[2]: **[من البسيط]**

أزْمَعْتُ يأساً مُبيناً من نوالِكُمُ ولن يُرَى طارِداً لِلحُرِّ كاليأسِ[3]

فيتعلق من نوالكم بيئست مضمراً لا بقوله يأساً لما ذكر، فلو أخّر النعت وقدّم المعمول[4] لم يمتنع[5]، كقوله: **[من الخفيف]**

إنَّ وجدي بكَ الشديدَ أراني عاذراً مَنْ عَهِدْتُ فيكَ عَذُولا[6]

وكان ينبغي للمصنّف أن يقول (ولا متبوع بتابع)[7] بدل قوله (ولا منعوت)؛ لأنّ حكم غيره من من التوابع حكم النعت.

وقد ردّ الفارسيّ[8] على السيرافي[9] ما أجازه في قول الشاعر[10]: **[من الخفيف]**[ب-225]

أرواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكورٌ/ أنت فانظرْ لأيِّ ذاكَ تَصيرُ[11]

من أنَّ أنت مرفوع على الفاعلية بالمصدر[12]؛ لأنّه نعت.

---

(1) شرح التسهيل (3/108-109).

(2) ديوانه (48).

(3) الشاهد في: الخصائص (3/258)، والمحتسب (1/307)، وديوان المعاني (1/38)، والمآخذ على شُرّاح ديوان المتنبي (1/129)، وشرح التسهيل (3/109)، والتذييل والتكميل (11/61-62)، ومغني اللبيب (6/251)، وأوضح المسالك (3/204)، وشفاء العليل (2/643)، وتمهيد القواعد (6/2828)، والهمع (3/46)، وزهر الأكم (3/184)، والخزانة (3/292-293)،وشرح أبيات المغني للبغدادي (7/236)، والدرر (2/304)، والمعجم المفصل (4/75).

(4) في الأصل: المنعوت، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(5) شرح التسهيل (3/109).

(6) الشاهد في: (شرح التسهيل (3/109)، والتذييل والتكميل (11/61)، وأوضح المسالك (3/205)، وشرح قطر الندى (295)، وشفاء العليل (2/644)، وتمهيد القواعد (6/2628)، وشرح شذور الذهب للجوجري (2/581)، والمقاصد النحوية (3/1292)، والهمع (3/46)، والدرر (2/303).

(7) ردّ أبي حيان في: التذييل والتكميل (11/61)، وتمهيد القواعد (6/2827).

(8) كتاب الشعر (2/325-326)، والتذييل والتكميل (11/61)، والمساعد (2/229).

(9) على السيرافي: سقط من الأصل.

(10) هو عدي بن زيد. ديوانه (84).

(11) الشاهد في: الكتاب (1/140)، والشعر والشعراء (1/225)، وشرح الكتاب للسيرافي (1/495)، وكتاب الشعر (1/325)، والخصائص (1/132)، والمحكم (10/471)، وأمالي ابن الشجري (1/134)، والبديع لابن الأثير (1/87-90)، والتذييل والتكميل (4/106) (6/351) (11/62)، والارتشاف (4/2153)، والجنى الداني (1/71)، ومغني اللبيب (2/500)، والمساعد (2/229)، والهمع (3/126)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (1/469).

(12) وأجاز السيرافي أن تجعل (أنت) مبتدأ، وتُضمر له خبراً. شرح الكتاب له (1/495).

وقوله: (عَمَلَ فِعلِه) أي في اللزوم والتعدّي بنفسه أو بالحرف، وخطب التمثيل سهل، وسيأتي الكلام على رفعه نائب الفاعل.

ص: والغالبُ إنْ لم يكنْ بدلاً من اللَّفظِ بفعلِه تقديرُهُ بِهِ بعدَ (أنْ) المخفّفة، أو المصدرية، أو (ما) أُخْتِها.

ش: احترز من المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، وسيأتي حكمه.

وأشار بقوله[1] (في الغالب) إلى أنّ المصدر قد يعمل، وإنْ لم يتقدّر بأحد الثلاثة.

قال في الشرح: (وليس تقدير المصدر بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أنْ يكون كذلك)[2].

ومن وقوعه غير مقدَّر بأحدها قولُ العرب: (سَمعُ أُذُني زيداً يقول ذلك)[3]، وقولُ أعرابي: (اللهمّ إنَّ استغفاري إيّاك مع كثرة ذنوبي لَلُؤمٌ، وإنَّ تَركي الاستغفارَ مع عِلمي بسعةِ عفوِك لُغَيٌّ)[4]، وقول الشاعر[5]: **[من الكامل]**

عَهدِي بها الحيَّ الجميعَ وفيهمُ قبلَ التفرُّقِ مَيْسرٌ ونِدَامُ[6]

وقول الراجز[7]: **[من الرجز]**

وَرَأْيُ عَينيَّ الفتى أباكا يُعطي الجزيلَ فعليكَ ذَاكَا[8]

---

(1) وأشار بقوله : سقط من (د). والمثبت من الأصل.

(2) شرح التسهيل (3/111-112).

(3) الكتاب (1/191)، وشرح التسهيل (3/111)، والتذييل والتكميل (11/64-65)، وتوضيح المقاصد (3/842)، والهمع (3/45).

(4) شرح التسهيل (3/111)، والتذييل والتكميل (11/64)، وتمهيد القواعد (6/2832).

(5) هو لبيد بن ربيعة العامري. ديوانه (160).

(6) الشاهد في: الكتاب (1/190)، وشرحه للسيرافي (2/47)، وشرح أبياته لابن السيرافي (1/26)، وإيضاح شواهد الإيضاح (2/594)، وابن يعيش (6/26)، وشرح التسهيل (3/111)، واللسان (2/907) (حضر)، والتذييل والتكميل (3/306) (9/175) (11/64)، وتذكرة النحاة (650)، وشفاء العليل (2/646)، وتمهيد القواعد (2/905) (5/2336) (6/2832)، والمقاصد النحوية (1/566)، والمعجم المفصل (7/125).

(7) هو رؤبة بن العجاج. ديوانه (181).

(8) الشاهد في: الكتاب (1/191)، والمقتضب (3/71)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/47)، وشرح أبياته لابن السيرافي (1/398)، وشرح التسهيل (1/285) (3/111)، وابن الناظم (1/89)، والتذييل والتكميل (3/306) (11/64)، وتخليص الشواهد (1/212)، وشفاء العليل (2/646)، وتمهيد القواعد (2/903) (6/2832-2833)، والمقاصد النحوية (1/552) (4/1729)، والهمع (3/45).

وقول الآخر: **[من السريع]**

لا رغبةً عمَّا رغبتِ فيهِ مِنّي فَأَنقصِيهِ أوْ زِيديهِ[1]

ثمّ قال: (وإذا ثبت أنَّ عمل المصدر غير مشروط بحرف مصدري، أمكن الاستغناء عن إضمار في نحو قوله: صوت صوت[2] حمار)[3]. انتهى.

والذي عليه نحاة العرب أنّ تقديره بحرف مصدري شرط في إعماله[4]، وهو ظاهر كلام المصنّف في الكافية حيث قال[5]:

كفعله المصدرَ أعْمل حيثما يَصِحُّ حَرْفٌ مَصْدريٌّ تَمَّما

وفي الألفية حيث قال[6]:

إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أن أو ما يَحُلْ مَحلَّهُ.....

وما ذكر من أنّه لا يتقدّر بحرف مصدري من المثل السابقة فليس كذلك[7]، بل كلّها يمكن تقريرها به، ولأنّ قوله: (سمع أذني)، و(عهدي بها الحيّ)، (ورأي عيني) من باب ضربي زيداً قائماً، وهو يتقدّر بحرف مصدري.

ولا يلزم من تقدير الشيء جواز استعماله في الكلام[8]، وكثيراً ما في كتاب سيبويه من تقدير، تقدير، يقول بعده: "وهذا تمثيل ولا يتكلّم به"[9].

وفي البسيط: (اختلفوا في تقدير الفعل؛ هل من شرطه تقريره بالحروف السابكة أم ليس من شرطه ذلك؟ فمنهم مَنْ يقدِّر نفس الفعل. ومنهم مَنْ يَقدرِّه بأنْ. ومنهم مَنْ[10] يقدّره بأنْ حيث يكون المصدر مطلوباً لشيء متقدّم، وأمّا إذا ابتدأ فلا يحتاج إليه.

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (111/3)، والتذييل والتكميل (64/11)، ومنهج السالك (315)، وشفاء العليل (646/2)، وتمهيد القواعد (2833/6).

(2) صوت: سقط من (د).

(3) شرح التسهيل (112/3).

(4) التذييل والتكميل (65/11).

(5) الكافية الشافية (1011/2).

(6) ابن الناظم (296).

(7) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (65/11).

(8) التذييل والتكميل (66/11).

(9) الكتاب (83/1-312) (92/2-118) (28/3).

(10) مَنْ: سقطت من (د).

قال: وهذا أصحّ للقياس والسماع. أمّا القياس فمن حيث إنَّ الفعل إذا قُدِّر بأنْ كان معناه المصدر، فلم يقع المصدر موقع الفعل، وإنّما وقع موقع نفسه. وأمّا السماع فإنّا نُجوِّز: ضَربي زيداً قائماً، ولو قلت: أنْ أضربَ زيداً قائماً لم يكن كلاماً)[1] انتهى. وفيه بعض اختصار.

والذي اختاره موافق لما ذهب إليه المصنّف هنا، وجواب السماع مفهوم ممّا سبق، وأمّا القياس ففيه نظر.

وقوله (بعد أنْ المخفّفة) مثاله: علمت ضربك زيداً، فتقديره: علمت أنْ قد ضربت زيداً، فأنّ هذه مخففة[2]؛ لأنّها واقعة بعد العلم، وهو موضعٌ غير صالح للمصدريّة.

وقوله (أو المصدريّة) مثاله: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: 251]، كذلك كلّ مصدر وقع بعد (لولا)[3] أو بعد فعلِ إرادة أو كراهة أو خوف أو طمع أو شبه ذلك[4].

وقوله: أو (ما) أختها، مثاله: ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [سورة الروم: 28].

والمقدّر بـ (ما) وبـ (أنْ) المخفّفة، نحو مضيه وحضوره واستقباله، ولا يكون المقدّر بأن المصدريّة إلّا ماضيَ المعنى أو مستقبل المعنى[5].

واحترز بقوله (أختها) من سائر أقسام ما.

وجعله المصدريّة قسيم المخفّفة غير جيد[6]؛ لأن المخفّفة مصدريّة أيضاً، ولم يقدّر سيبويه في في الباب بغير أنَّ الثقيلة[7] مع ضمير الشأن.

ص: ولا يَلزمُ ذِكرُ مرفوعه.

ش: يعني أنّ المصدر الصالح للعمل قد يجاء به دون مرفوع، ولا يعمل معمول آخر[8]، كقوله تعالى:/ ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ [سورة الزمر: 7][أ-226]، أو مع معمول غير مرفوع نحو: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾ [سورة البلد: 14-15]. وخصّ المرفوع[9]؛ لأنّ الاستغناء عن غيره جائز مع كلّ عامل غير ناسخ.

---

(1) التذييل والتكميل (11/65-66)، والمساعد (2/230).
(2) شرح التسهيل (3/109).
(3) في (د): لا.
(4) شرح التسهيل (3/110).
(5) شرح التسهيل (3/110)، والتذييل والتكميل (11/67).
(6) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (11/68).
(7) الكتاب (1/189).
(8) في (د): ولا معمول آخر.
(9) التذييل والتكميل (11/69).

وقال: (ذكر مرفوعه)، ولم يقل: (فاعله) ليعمّ الفاعل ونائبه، واسم كان، وإنّما جاز أنْ يستغني عن مرفوع المصدر بخلاف الفعل[1]؛ لأنه إذا عمل لم يكن إلّا في موضع غير صالح للفعل، فجرى فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمُّل الضمير[2].

ومذهب البصريّين[3] أنّ المصدر إذا حذف فاعله لا يتحمّل ضميره، واعترض عليهم بما اعترضوا به على الكسائيّ في جواز حذف فاعل الفعل، وفرّق بين الفعل والمصدر بما تقدّم، وبأن فاعل الفعل إنّما امتنع حذفه لجعل ضميره كالجزء في نحو: ضربتُ، ثُمَّ حُمِلَ الظاهر والمنفصل على المتّصل، وأمّا المصدر فلا يتصل به ضمير فاعل، فلم يكن كالجزء منه فلم يمتنع حذفه.

وذهب قومٌ إلى أنّ الفاعلَ مضمّر في المصدر، ونُسِبَ إلى الكوفيّين[4].

ص: ومعمولِه كصلةٍ، في مَنْعِ تَقدُّمِهِ، وفصلِهِ، ويُضْمَرُ فيما أَوْهَمَ خلافَ ذلكَ، أو يُعَدُّ نادراً.

ش: إنّما جعل معموله كالصلة فيما ذكر؛ لأنّه مقدّر بحرف موصول، وممّا يوهم التقديم قول الشاعر[5]: **[من الهزج]**

وبعضُ الحلمِ عند الجَهْـ ـلِ للذلّة إذْعانُ[6]

فيؤوّل على تقدير: إذعان للذلة إذعان[7]، أو يجعل متعلّقاً[8] بنفس المصدر، إمّا على نية التقديم والتأخير، وإمّا على أنّ ذلك استبيح في المصدر وإنّ لم يستبح في الموصول المحضّ، كما استبيح استغناؤه عن معمول لا لدليل[1].

---

(1) الفعل: سقط من (د).

(2) شرح التسهيل (112/3).

(3) قال ابن هشام الخضراوي: (أهل البصرة متفقون على أنَّ لا إضمار، وأهل الكوفة يضمرون الفاعل، ويقولون: لابُدَّ من ذلك؛ لأنّه كاسم الفاعل، ويردّه أنّ نحو: عجبت من أكل التفاحة، لا دليل فيه على فاعل يُجعل الإضمارُ له، والإضمار يستدعي عهداً، فهو محذوف الدلالة). قوله في: التذييل والتكميل (72/11)، والمساعد (232/2).
ومذهب البصريين في: التذييل والتكميل (71/11-75)، ومنهج السالك (311)، والارتشاف (2258/5)، وتوضيح المقاصد (839/3)، والمساعد (232/2).

(4) مذهب الكوفيين في: التذييل والتكميل (72/11)، ومنهج السالك (311)، والارتشاف (2258/5)، والمساعد (232/2)، والهمع (48/3).

(5) هو الفند الزماني، سهل بن شيبان. الحماسة (275/1).

(6) الشاهد في: أمالي القالي (260/1)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (187/3) (237/4)، وشرح التسهيل (114/3)، والكافية الشافية (1019/2)، والتذييل والتكميل (138/3) (76/11)، والمساعد (233/2)، وشفاء العليل (647/2)، وتمهيد القواعد (793/2) (2837/6-2838)، والأشموني (338/2)، والهمع (46/3)، والأشباه والنظائر (147/6)، والدرر (303/2).

(7) التقدير في: التذييل والتكميل (77/11)، والمساعد (233/2)، وشفاء العليل (648/2)، وتمهيد القواعد (2838/6).

(8) في (د): متعلق.

وكذلك يفعل فيما أوهم الفصل كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ [سورة الطارق: 8-9] فالناصب (ليوم) (يَرجِعهُ) مقدّراً مدلولاً عليه بالمصدر[2].

وقد تساهلَ بعض النحويّين في الجار والمجرور والظرف[3]، فجوَّز تقديمهما على المصدر المقدّر بحرف مصدريّ والفعل دون الحرف المصدريّ والفعل.

ونُقِلَ عن الأخفش: أنّه يجيز تقديم المفعول به على المصدر نحو: يُعجبني عمراً ضربُ زيدٍ[4]، وهو نقل غريب.

ص: وإعمالُه مضافاً أكثرُ من إعماله مُنَوَّناً[5]، وإعمالُه مُنَوَّناً أكثرُ من إعماله مقروناً بالألف اللام.

ش: هذا راجع إلى الاستقراء، ولا خلاف في إعمال المضاف[6]، ووقع في كلام بعضهم ما يشعر بأنه فيه خلاف.

وأمّا المنوّن ففي إعماله خلاف أجازه البصريّون[7] ومنعه الكوفيّون[8]، وإنْ وقع بعده مرفوع أو منصوب؛ فهو محمول على فعل مضمر.

وذهب الفرّاء[9] إلى أنّه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنوّن، قالوا: وحمله على ذلك عدم السماع[10]، وردّ البصريّون عليه بقول الشاعر[11]: **[من الكامل]**

---

(1) شرح التسهيل (114/3).

(2) في التذييل والتكميل (77/11): (أو يعلّق بنفس المصدر على نية التقديم والتأخير، أو على أنّه يجوز في المصدر ذلك، وإنْ لم يجز في الموصول، كما جاز حذف معموله، وإنْ لم يجز حذف صلة الموصول). والتقدير في: شفاء العليل (648/2)، وتمهيد القواعد (2838/1).

(3) أمالي ابن الشجري (46/1-47)، والتذييل والتكميل (78/11)، ومنهج السالك (323)، وتمهيد القواعد (2840/6).

(4) التذييل والتكميل (78/11)، ومنهج السالك (323)، وتمهيد القواعد (2840/6).

(5) وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منوّناً: سقط من (د).

(6) التذييل والتكميل (78/11)، وتوضيح المقاصد (839/3)، وأوضح المسالك (206/3)، والمساعد (234/2)، وشفاء العليل (650/2)، وتمهيد القواعد (2842/6)، وشرح التصريح (5/2).

(7) مذهب البصريين في: التذييل والتكميل (80/11-81)، ومنهج السالك (312)، والارتشاف (2259/5)، وتوضيح المقاصد (840/3)، وأوضح المسالك (207/3)، والمساعد (234/2)، وشفاء العليل (650/2)، وتمهيد القواعد (2842/6)، والأشموني (333/2)، وشرح التصريح (5/2)، والهمع (47/3).

(8) مذهب الكوفيين في: المصادر السابقة.

(9) رأي الفراء في: شرح الجمل لابن عصفور (115/2)، والتذييل والتكميل (81/11)، ومنهج السالك (312)، والارتشاف (2260/5)، والمساعد (234/2).

(10) شرح الجمل لابن عصفور (115/2-116).

(11) هو الفرزدق، وليس في ديوانه. شرح كتاب سيبويه (244/1).

حَربٌ تَرَدَّدُ بينهم بِتَشاجُرٍ قد كفَّرتْ آباؤها أبناؤها[1]

قالوا: التقدير[2]: بتشاجر أبنائها قد كفّرت آباؤها، أي: لبست الدروع.

ولا حجة فيه[3]؛ لاحتمال أنْ يكون آباؤها أبناؤها مبتدأ وخبراً، أي مثل أبنائها في ضعف الحُلوم، وهو الظاهر، لأنّ السياق يدل عليه.

وأمّا المعرّف بأل ففيه مذاهب:

إجازة إعماله وهو مذهب سيبويه[4]. ومنعه وهو مذهب الكوفيّين[5] وبعض النحويّين البصريّين كابن السرّاج[6]. ونقل ابن أصبغ أن مذهب الفرّاء[7] جواز إعماله البتة. وجوازه على قبح قبح وهو مذهب الفارسيّ[8]، وجماعة من البصريّين.

والتفصيل بين أن تكون أل معاقبة للضمير فيجوز نحو: إنّك والضرب خالداً المسيء إليه أولاً، فلا يجوز عجبتُ من الضربِ زيدٌ عمراً، وهو مذهب ابن طلحة[9] وابن الطراوة[10].

قال الشيخ أثير الدين: وهذا المذهب هو الصحيح[11].

واستدلَّ بأن أل في الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير فهذه أربعة مذاهب. ومن منع إعماله قدّر لما يقع بعده من منصوب ناصباً يدلّ عليه المصدر فتقدّر في قوله: **[من المتقارب]**

ضعيفُ النّكايةِ أعداءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأجلْ[12]

---

(1) الشاهد في: البصريات (882/2)، والحماسة البصرية (272/1)، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة (18/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (116/2)، وضرائر الشعر (214/1)، واللسان (3900/5) (كفر)، والتذييل والتكميل (74/11)، ومنهج السالك (312)، وتمهيد القواعد (2835/6-2836).

(2) شرح الجمل لابن عصفور (116/2).

(3) البصريات (883/2)، وضرائر الشعر (315)، والتذييل والتكميل (74/11)، ومنهج السالك (312).

(4) الكتاب (192/1-193). قال الرضي: (وسيبويه والخليل جوّزوا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً).شرح الكافية له (409/2).

(5) ونُسِبَ إلى البغداديين. التذييل والتكميل (82/11)، ومنهج السالك (313)، والارتشاف (2261/5)، وتوضيح المقاصد (840/3)، وأوضح المسالك (208/3)، وشفاء العليل (650/2)، وتمهيد القواعد (2843/6)، وشرح التصريح (6/2)، والهمع (48/3).

(6) الأصول (137/1).

(7) مذهب الفراء في: التذييل والتكميل (83/11)، والارتشاف (2261/5)، والمساعد (234/2)، وتمهيد القواعد (2243/6).

(8) الإيضاح (145).

(9) مذهب ابن طلحة في: التذييل التكميل (83/11)، ومنهج السالك (313)، والارتشاف (2261/5)، وتوضيح المقاصد (840/3)، وأوضح المساعد (208/3)، والمساعد (235/2)، وتمهيد القواعد (2843/6)، وشرح التصريح (6/2)، والهمع (48/3).

(10) مذهب ابن الطراوة في المصادر السابقة.

(11) التذييل والتكميل (83/11)، والارتشاف (2261/5)، وتمهيد القواعد (2843/6)، والهمع (48/3).

(12) الشاهد في: الكتاب (192/1)، وشرحه للسيرافي (48/2)، والإيضاح (145)، والمفصل (224)، والبديع لابن الأثير (522/1)، وابن يعيش (59/6-64)، وشرح الجمل لابن عصفور (118/2)، وشرح التسهيل (116/3)، وشرح الكافية للرضي (410/3)، وابن الناظم (297)، والتذييل التكميل (83/11)، وتوضيح المقاصد (840/3)، وأوضح المسالك

ينكى أعداءه.

ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرّف بأل إلّا في بيت أنشده صاحب المرشد[1] وغيره وهو/[ب-226] قول الشاعر: [من الطويل]

عجبتُ من الرزقِ المسيءَ إلَهُهُ وللتَّركِ بعضَ المُحسنينَ فقيرا[2]

بنصب المسيء ورفع إلهه بالرزق[3]، وهو مصدر رُزِقَ يَرْزُقُ رِزْقاً كذِكْراً، ورَزْقاً كضَرْباً.

وأنكر ابن الطراوة[4] وغيره[5] أن يكون بكسر الراء مصدراً، بل هو بمعنى المرزوق كالرِّعْي، والطِّحْن، فلا حجّة في البيت على هذا[6]، بل يرفع إلهه بفعل مقدّر.

تنبيه: نصّ النحاة على أنّه إذا كان منوّناً كان نكرة، وإنّ أل فيه معرفة، وإضافته محضّة[7]. وذهب صاحب (الكافي)[8] إلى أنّ المصدر معرفة، وإنْ كان منوّناً؛ لأنّه في معنى ما هو معرفة بدليل الإخبار عنه بالمعرفة في غير ما موضع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة النور: 51].

قال: فإذا صحّ التعريف بغير الألف واللام صحّ أنّهما زائدتان، وذهب إلى أنّ إضافته للتخفيف، وسيأتي الكلام على إضافته في بابها.

ص: ويُضافُ إلى المرفوعِ أو المنصوبِ، ثُمَّ يُستوفَى العمل، كما كان يستوفيه الفعلُ، ما لم يكن الباقي فاعلاً، فيُستغنى[9] عنه غالباً.

ش: مثال إضافته إلى الفاعل: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [سورة التوبة: 114]، وإلى المفعول: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [سورة فصلت: 49].

(208/3)، والمساعد (235/2)، وشرح ابن عقيل (95/3)، وشفاء العليل (649/2)، وتمهيد القواعد (2842/6)، والمقاصد النحوية (1397/3)، والأشموني (333/2)، وشرح التصريح (6/2)، والهمع (47/3)، والخزانة (127/8)، والدرر (304/2)، والمعجم المفصل (9/6).

(1) هو محمد بن علي أبو الحسن الدقيقيّ النحويّ. أخذ عن الرماني، وصنف: المرشد في النحو، والمسموع من كلام العرب. ت (440هـ). ترجمته في: معجم الأدباء (5580/6)، وبغية الوعاة (197/1).

(2) الشاهد في: التذييل والتكميل (85/11-86)، ومنهج السالك (314)، وشرح قطر الندى (299/1)، والمساعد (236/2)، وتمهيد القواعد (2847/6)، وشرح التصريح (6/2)، والمعجم المفصل (168/3).

(3) التذييل والتكميل (86/11).

(4) رأي ابن الطراوة في: التذييل والتكميل (86/11)، ومنهج السالك (314).

(5) إعراب القرآن للنحاس (505). سورة النحل (73).

(6) التذييل والتكميل (86/11).

(7) التذييل والتكميل (88/11).

(8) هو ابن أبي الربيع. قوله في: التذييل والتكميل (86/11-87).

(9) في الأصل: مُستغنَى، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

وقوله: (ثمّ يُستوفى العمل) يعني إنْ أضيف إلى فاعل انتصب بعده المفعول، نحو: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [سورة الحج: 40].

وإنْ أضيف إلى مفعول ارتفع بعده الفاعل، وهذا ليس بالكثير[1]، ولم[2] يجئ في القرآن إلّا ما ما رُوِيَ عن ابن عامر أنّه قرأ[3]: **{ذكرُ رحمةِ ربِّك عبدُه زكريّاء}**[سورة مريم: 2] بضمّ الدال والهمزة. والهمزة. وفي الحديث: "وحِجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً"[4].

وقال الأقيشر[5] الأسدي[6]: **[من البسيط]**

أفنى تلادي وما جَمّعتُ من نَشَبٍ قَرْعُ القواقيزِ أفواهَ الأباريقِ[7]

وذهب بعض النحويّين إلى أنّ إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل بعده لا تجوز إلّا في الشعر[8]. الشعر[8].

قال المصنّف: (والصحيح جوازها مطلقاً لكن استعمالها في النثر قليل)[9]. انتهى.

وقد نصّ سيبويه[10] على إجازة ذلك في الكلام.

والأكثر أنّ المصدر إذا أضيف إلى مفعوله، حذف الفاعل[1]، وهذا معنى قوله: (ما لم يكن الباقي فاعلاً فيستغنى عنه)، ومثاله: ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [سورة فصلت: 49]، وأشار بقوله: (غالباً) إلى جوازه على قلّة، وقد تقدّم تمثيل ذلك.

---

(1) التذييل والتكميل (89/11).

(2) في (د): إذْ لم. والمثبت من الأصل.

(3) قراءة رفع "عبد" في مختصر شواذ القرآن (86) عن يحيى بن يعمر.

(4) صحيح مسلم. كتاب الإيمان (26/1) [12]. نص الحديث جاء بمناسبة مجيء رجل من أهل البادية، وسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسئلة عن الإسلام وأركانه، وكان ممّا قال: (.... وزعم رسولك أنّ علينا حجّ البيت مَن استطاع إليه سبيلاً. قال: صدق...). هنا إضافة المصدر "حجّ" إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.

(5) هو المغيرة بن الأسود بن وهَبْ، أحد بني أسد بن خُزَيمة بن مضر، نشأ في أول الإسلام، وعمّر عمراً طويلاً. ترجمته في: الشعر والشعراء (559/2).

(6) ديوانه (95).

(7) في المغني (36/6): (صحَّ الرفع والنصب في "أفواه" على الفاعلية والمفعولية؛ لأنَّ كُلاًّ منهما قارعٌ ومقروع).
الشاهد في: إصلاح المنطق (338)، والشعر والشعراء (561/2)، والمحكم (108/6)، وأمالي ابن الشجري (208/3)، والإنصاف (190)، وشرح الجمل لابن عصفور (117/2)، والمقرب (130/1)، واللسان (3712/5) (قفز)، والتذييل والتكميل (282/6) (89/11)، وأوضح المسالك (212/3)، والمغني (35/6)، والمقاصد النحوية (1403/3)، والأشموني (337/2)، وشرح التصريح (8/2)، والهمع (49/3)، والخزانة (491/4)، وشرح أبيات المغني (157/7)، وتاج العروس (282/15)، والدرر (307/2)، والمعجم المفصل (244/5). التلاد: المال القديم. النشب: العقار. القواقيز: جمع قاقوزة، وهي الكأس الصغيرة.

(8) التذييل والتكميل (90/11).

(9) شرح التسهيل (113/3).

(10) الكتاب (190/1).

ص: وقد يُضاف إلى ظرفٍ فيعمل بعده عَمَلَ المنوَّن.

ش: مثاله: تعجبتُ من انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً، ذكره سيبويه[2].

قيل[3]: ومَنْ منعَ ذكر الفاعل والمصدرُ منوّنٌ منعَ هذه المسألة.

وإضافة المصدر إلى الظرف كثيرة، نحو: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سورة سبأ: 33] وسيأتي الكلام عليها في باب الإضافة إنْ شاء الله تعالى.

ص: ويُتْبَعُ مجرورُه لفظاً أو محلاً ما لم يَمنع مانعٌ.

ش: مثال إتباعه لفظاً: (يُعجبني أكلُ زيدٍ الظريفِ نفسِه وشربُ اللبنِ الصرفِ والعسل، بجرِّ التابع على لفظ المتبوع. ومثال إتباعه محلاً: يُعجبني أكلُ زيدٍ الظريفُ نفسُه بالرفع على المحل؛ لأنّه فاعل)[4]، ويُعجبني شربُ اللبنِ الصرفَ والعسلَ بالنصب، لأنّه مفعول.

وظاهر كلام المصنّف[5] جواز مراعاة المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيّين[6] وجماعة من البصريّين[7]، وذهب سيبويه[8] ومحققو أهل البصرة إلى أنّه لا يجوز الإتباع على المحل.

وفصّل أبو عمرو[9] فأجاز في العطف والبدل، ومنع في النعت والتوكيد.

فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الأول[10]؛ لورود السمع به كقراءة الحسن[11]: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ ﴾ [سورة البقرة: 161]، وكقول الشاعر[12]: **[من البسيط]**

..... **مَشْيَ الهلوكِ عليها الخيعَلُ الفضلُ**[13]

---

(1) شرح التسهيل (118/3)، والتذييل والتكميل (89/11).

(2) الكتاب (193/1).

(3) رأي أبي حيان في التذييل التكميل (92/11)، والارتشاف (2259/5).

(4) ما وُضِعَ بين قوسين سقط من الأصل.

(5) شرح التسهيل (119/3-120).

(6) مذهب الفراء في معاني القرآن له (96/1-97) (324/2).

(7) مذهب أبي علي في: الإيضاح (143-144)، والبصريات (747/2)، ومذهب ابن جني في: المحتسب (13/2).

(8) الكتاب (191/1).

(9) رأي أبي عمرو في: التذييل والتكميل (93/11)، وتوضيح المقاصد (848/3).

(10) توضيح المقاصد (848/3).

(11) القراءة في: إعراب القرآن للنحاس (73/1)، ومختصر شواذ ابن خالويه (18)، والمحتسب (116/1)، والبحر (635/1).

(12) هو المتنخل الهذلي. ديوان الهذليين (34/2).

(13) صدر البيت: (السالك الثغرة اليقظان سالكُها). الشاهد في : الألفاظ لابن السكيت (249/1)، والشعر والشعراء (661/2)، والخصائص (167/2) وأمالي ابن الشجري (220/2)، وتوجيه اللمع (173/1)، وشرح التسهيل (120/3)، والتذييل والتكميل (95/11)، والمقاصد النحوية (

فالفضل نعت للهلوك على المحل، ولقوله: **[من البسيط]**

يا لعنةُ اللهِ والأقوامُ كلُّهُمُ والصالحون على سِمْعانَ مِنْ جارِ[1]

فهذه من شواهد الرفع، ومن شواهد النصب قوله[2]: **[من الرجز]**

..... **مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا**[3]

وكقوله: **[من الرجز]**

ما جعلَ امرأً لقومٍ سَيِّداً إلّا اعتيادُ الخُلُقِ المُمَجَّدا[4]

وتأوّل المانعون السماع على إضمار عامل، وفيه تكلّف[5].

وقيل[6]: ومذهب سيبويه مبنيٌّ على أنَّ الحمل على الموضع/[أ-**227**] إنّما يكون حيث نجد الموضع لا يتغير عند التصريح به، وهنا لو صرَّحت برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيّر العامل بزيادة التنوين، وشبهة أبي عمرو في تفصيله أنّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى بخلاف التوكيد والنعت.

1407/3)، والخزانة (11/5-101)، والدرر (406/1). الثغرة: موضع المخافة. الهلوك: المرأة الفاجرة. الخيعل: ثوب الخلوة. والفضل: اللابسة ثوب الخلوة.

(1) الشاهد في: الكتاب (219/2)، والأصول (354/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (101/5)، والمفصل (48)، وأمالي ابن الشجري (69/2-414)، والإنصاف (99)، والبديع لابن الأثير (410/1)، وابن يعيش (24/2)، وشرح التسهيل (120/3)، والكافية الشافية (1337/3)، والتذييل والتكميل (159/10) (95/11)، والجنى الداني (356)، ومغني اللبيب (450/4)، وشرح ابن عقيل (267/1)، وشفاء العليل (651/2)، وتمهيد القواعد (2591/5) (2852/6) (3528/7)، والمقاصد النحوية (1737/4)، وشرح شذور الذهب للجوجري (147/1)، والهمع (34/2)، وشرح شواهد المغني (796/2)، والخزانة (197/11)، وتاج العروس (229/21) (557/40)، والدرر (380/1)، والمعجم المفصل (400/3).

(2) نُسِبَ في الكتاب (191/1) لرؤية بن العجاج. ملحقات ديوانه (187). ونسبه أبو علي الفارسي في الإيضاح (143) لزياد العنبري.

(3) صدر البيت: (قد كنتُ داينتُ بها حسّانا).
الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (48/2)، وشرح شواهد الإيضاح (131)، والمفصل (225)، وأمالي ابن الشجري (347/1) (222/2)، والبديع لابن الأثير (523/1)، وابن يعيش (65/6)، وشرح التسهيل (120/3)، والكافية الشافية (1021/2)، والتذييل والتكميل (94/11)، ومغني اللبيب (476/5)، وإرشاد السالك (527/1)، وشرح ابن عقيل (105/3)، وشفاء العليل (652/2)، وتمهيد القواعد (2852/6)، والمقاصد النحوية (1409/3)، والأشموني (338/2)، وشرح التصريح (10/2)، وشرح شواهد المغني (869/2)، والخزانة (102/5)، وشرح أبيات المغني (46/7-49)، وحاشية الصبان (439/2)، والدرر (486/2)، والمعجم المفصل (231/12).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (120/3)، والتذييل والتكميل (95/11)، والمساعد (237/2)، وشفاء العليل (652/2)، وتمهيد القواعد (2852/6).

(5) التذييل والتكميل (96/11).

(6) القول لأبي حيان في: التذييل والتكميل (93/11).

واحترز بقوله: (ما لم يَمنع مانعٌ) من نحو: عرفتُ قُربَك، فإنّه لابدّ في العطف عليه[1] من مراعاة المضاف[2].

ص: فإنْ كان مفعولاً ليس بعده مرفوعٌ جازَ في تابعه الرفعُ والنصبُ والجرُّ.

ش: فيجوز في نحو: عجبتُ من تطليقِ المرأة، أن يتبع بالجرّ على اللفظ، وبالنصب على تقدير المصدر بفعل الفاعل، والفاعل محذوف، وبالرفع على تقديره بفعل المفعول.

وفي الحديث: "أمر بقتل الأبتر وذو الطغيتين"[3] على تقدير: أمر بأنْ يُقتل الأبتر وذو الطغيتين. وهذا بناء على أنّ المصدر يجوز أن يحلّ بحرف مصدري وفعل المفعول[4] ويرتفع به نائب نائب الفاعل[5]، وهو مذهب جمهور البصريّين.

فأجازوا: عجبتُ من جنونٍ بالعلمِ زيدٌ. وقال ابن خروف[6]: يجز إذا لم يقع لبس[7]. وذهب وذهب قوم إلى منعه، وهو مذهب الأخفش[8]، واختاره الشلوبين[9] فلا يكون المفعول مع المصدر المصدر عندهم إلاّ منصوباً، ونسبه ابن أبي الربيع إلى أكثر النحويّين، وقال في الإفصاح: (وهو الصحيح؛ لأنّ ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول، والمصادر لا تختلف صيغها فلا يجوز فيها ذلك؛ وذكر أنّه لم يسمع)[10].

ص: ويَعملُ عَمَلَه اسمٌ غيرُ العَلَم.

ش: أي يعمل عمل المصدر اسم المصدر[11] غير العلم، فنبّه على أنّ من الأسماء ما يقال له: اسم المصدر، وأنّه ضربان: عَلَم وغير عَلَم. فالعَلَمُ: ما دلّ على معنى المصدر دلالة مُغنية عن الألف واللام، لتضمُّن الإشارة إلى حقيقته كـ (يَسار) في قول الشاعر[12]: **[من الطويل]**

---

(1) في (د): العطف.

(2) التذييل التكميل (97/11).

(3) صحيح مسلم بشرح النووي. كتاب الحيوان. باب قتل الحيات وغيرها (1393).
الطغيتان: الخطان الأبيضان على ظهر الحية، والواحد: طغية. الأبتر: القصير الذنب من الحيات.

(4) التذييل والتكميل (69/11-70)، وتوضيح المقاصد (848/3).

(5) في (د): الفعل.

(6) شرح الجمل له (623/2-624)، والمساعد (234/2).

(7) لبس: سقط من الأصل. والمثبت من (د).

(8) مذهب الأخفش في: التذييل والتكميل (70/11)، والارتشاف (2259/5)، والمساعد (234/2).

(9) التوطئة (27/1)، والمساعد (234/2).

(10) التذييل والتكميل (80/11-81)، وتمهيد القواعد (2854/6).

(11) اسم المصدر: سقط من (د).

(12) هو حميد بن ثور الهلالي. ديوانه (203).

فقلتْ امكُثي حتّى يَسارِ لعَلَّنا نحجّ معاً قالتْ: أعاماً وقابِلَهْ[1]

كـ (بَرَّة) و(فَجار) في قوله[2]: **[من الكامل]**

..... فحملتُ بَرّةَ واحتملتَ فجارِ[3]

فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل[4]؛ لأنّها خالفت المصادر الأصلية؛ بكونها[5] لا يقصد بها الشياع، ولا تضاف، ولا تقبل أل، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل[6]، ولا موقع ما يوصل بالفعل، ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل وبيان نوعه[7] أو مراته.

وغير العلم: ما سواه في المعنى والشياع، وقبول أل والإضافة، والوقوع موقع الفعل، وموقع ما يوصل بالفعل، وسيأتي بيانه.

واختلف النحاة في إعمال اسم المصدر عمل فعله فأَجازه الكوفيّون[8] ومنعه البصريّون[9].

قال بعضهم: إلّا أن يضطر شاعر[10]. وتأوّل بعضهم ما ورد من ذلك على إضمار فعل ينصب[11].

---

(1) الشاهد في: الكتاب (274/3)، والكنز اللغوي (33/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (341/3) (41/4)، وشرح أبياته لابنه (316/2)، وأمالي ابن الشجري (356/2)، والمخصص (64/17)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (196/2)، وابن يعيش (55/4)، وشرح التسهيل (121/3)، وأوضح المسالك (133/1)، وشرح التصريح (141/1)، والهمع (101/1)، والخزانة (338/6)، والمعجم المفصل (81/6). يسار: علم للمَيسرة.

(2) هو النابغة الذبياني. ديوانه (30).

(3) صدر البيت: (أنّا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بيننا).
الشاهد في: الكتاب (274/3)، ومجالس ثعلب (396)، وجمهرة اللغة (463/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (65/1) (40/4-41)، والخصائص (198/2) (265/3)، وأمالي ابن الشجري (357/2)، والمحكم (367/3) (396/7)، والمخصص (64/17)، وإيضاح شواهد الإيضاح (692/2)، وابن يعيش (53/4)، وشرح التسهيل (1221/3)، وشرح الكافية للرضي (110/3)، وتوضيح المقاصد (403/1)، وأوضح المسالك (133/1)، والمقاصد النحوية (367/1)، والاشموني (62/1)، وشرح التصريح (141/1)، والهمع (101/1)، والخزانة (327/6-330)، وتاج العروس (153/10) (300/13)، والمعجم المفصل (398/3). برّة: علم للمَيّرة. فجار: علم للفَجْرة، أي: الفُجور.

(4) شرح التسهيل (122/3)، والتذييل والتكميل (98/11).

(5) في (د): لكونها.

(6) موقع الفعل: سقط من (د).

(7) في الأصل: أنواعه.

(8) قال ابن عصفور: (وهذا خطأ؛ لأنّه لم يكثر كثرة توجب القياس). شرح الجمل له (120/2).
قال ابن عقيل: (وإعمال اسم المصدر قليل، ومَنْ ادّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم، فإنّ الخلاف في ذلك مشهور، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط: ولا يبعدُ أنَّ ما قام مقام المصدر يعمل عمله). ينظر في: شرحه (101/3)، والتبصرة والتذكرة (245/1).

(9) مذهب البصريين والكوفيين في: التذييل والتكميل (103/11)، ومنهج السالك (317)، والارتشاف (2264/5)، وتوضيح المقاصد (844/3)، وأوضح المسالك (211/3)، والمساعد (239/2)، والأشموني (336/2)، وشرح التصريح (7/2)، والهمع (51/2-52).

(10) توضيح المقاصد (844/3).

(11) المصدر السابق.

ومن إعمال اسم المصدر حديث الموطأ: "من قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ"[1]، ومثله قول الشاعر: **[من البسيط]**

قالوا: كلامُكَ دعداً وُهْيَ مُصْغِيَةٌ يشْفِيكَ قُلْتُ صحيحٌ ذَاكَ لو كانَا[2]

ص: وهو ما دَلَّ على معناه، وخالَفَه بخُلوّه لفظاً وتقديراً دونَ عِوَضٍ من بعضِ ما في فعلِه.

ش: حقُّ المصدرِ أنْ يتضمّنَ حروفَ فعله بمساواةٍ كتوضأ توضؤاً، أو بزيادة عليه، كأعْلم إعلاماً، ودحرجَ دحرجةً. فما دلّ على معنى المصدر وخالفه بخلوه دون عوض من بعض ما في فعله فهو اسم مصدر كـ (وضوء وغسْل) فإنّهما مساويان لـ (التوضؤ والاغتسال) في المعنى، وخالفاه بخلوهما دون عوض من بعض ما في فعلهما أعني (توضأ واغتسل)[3].

واحترز بقوله: (دون عوض) من نحو: عدة، فإنّه مصدر وعد مع خُلُوِّه من الواو؛ لأنّ التاء عوض منها فكأنها باقية. وكذلك تَعليم فإنّه مصدر عَلَّمَ مع خُلُوِّه من التضعيف، لكن جُعِلَتْ[4] التاء في أوله عوضاً من التضعيف، فكأنّه باق. وإنّما نُسب التعويض إلى تاء تَعليم دون يائه؛ لأنّ ياءه متساوية لألف إكرام واسْتماع وانْطلاق/[ب-227] ونحوها من المدَّات التي قُصد بها ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تعويض[5].

وقال: (لفظاً[6] وتقديراً) احترازاً من فِعال مصدر فاعَلَ كقِتال، فإنَّه مصدرٌ مع خُلُوِّه عن المدَّة الفاصلة بين فاء فعله وعينه؛ لأنّها حُذفت لفظاً، واكتُفي بتقديرها بعد الكسرة، وقد تثبت فيقال: قِيتال[7].

قال في الشرح: (ومن المحكوم بمصدريته مع خلوّه من بعض حروف فعله كينونة فأصله كيونونة، ثُمَّ عومل معاملة ميّت وميْت، فحذفت عينه ثم عوّض منها الياء)[8].

---

(1) موطأ الإمام مالك. كتاب الطهارة (باب الوضوء من القبلة) (49/1).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (123/3)، والتذييل والتكميل (100/11-103)، ومنهج السالك (317)، والارتشاف (2265/5)، وتمهيد القواعد (2858/6)، والأشموني (336/2)، وحاشية الصبان (435/2).

(3) شرح التسهيل (122/3).

(4) في (د): جعل.

(5) شرح التسهيل (122/3)، والتذييل والتكميل (99/11)، وتوضيح المقاصد (845/3)، والمساعد (240/2)، وشفاء العليل (653/2)، وتمهيد القواعد (2855/6-2856)، والأشموني (335/2).

(6) في (د): أو.

(7) المصادر السابقة.

(8) شرح التسهيل (122/3).

ومن المحكوم بمصدريته ثَواب وعَطاء وطاعة وطاقة وجابة[1]؛ لقرب ما بينها وبين الأصل وهو إثْواب وإعطاء وإطاعة وإجابة وإطاقة[2] بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعدٌ وتفاوت، كـ عَوْن وعِشْرة وكِبْر وعَمْر وغَرَق وكَلام، بالنسبة إلى: إعانة ومُعاشرة وتُكَبُّر وتَعمير وإغراق وتَكليم، فهذه وأمثالها أسماء مصادر.

وأمّا ما ليس فيه إلّا غرابةُ وزنه كدُعابة ورَغْباء وغُلَواء، فهو مصدر، وجعله[3] اسم مصدر تحكُّم بغير[4] دليل[5]. انتهى ملخصاً.

وقد ذكر غيره أنّ ثواباً وعطاء من أسماء المصادر[6].

وقال بعضهم[7]: اسم المصدر يُقال باصطلاحين[8]:

أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثيّ على مَفْعَل، وبما زاد على الثلاثيّ على صيغة اسم المفعول[9]، وهذا يعمل عمل فعله.

والثاني: ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثَّواب والعَطاء والكَلام والدُّهْن والخُبز، فهذه وُضعت لما يُثاب به، ولِما يُعطى، وللجُمَل المقولة، ولما يُدهَن به[10]، ولما يُخبز.

وفي هذا النوع اختلف الكوفيّون والبصريّون[11].

وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازاً على المصدر ويعمل عمل المصدر أم لا؟.

فقال البصريّون: لا إلّا أن يضطر شاعر، وقال الكوفيّون والبغداديّون: ينقاس ذلك[12]، وهذا[13] ملخص ما ذكره الشيخ أثير الدين في شرحه. قال: (ودعوى المصنّف أن عوناً وعشرة وما بعدها أسماء مصادر ليس كذلك، بل هي مصادر جاءت على غير قياس)[1].

---

(1) في (د) (إجابة).

(2) وهو إثواب وإعطاء وإطاعة وإجابة وإطاقة: سقط من (د).

(3) في الأصل: بجعله، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(4) في (د): بلا، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(5) شرح التسهيل (3/121-122).

(6) شرح الجمل لابن عصفور (2/119).

(7) هو أبو حيان. التذييل والتكميل (11/100-102)، ومنهج السالك (316-317)، والارتشاف (5/2263-2264).

(8) في (د): بإصلاحين.

(9) في الأصل: ومما زاد على صيغة اسم المفعول.

(10) به: سقط من (د).

(11) الخلاف في: التذييل والتكميل (11/103)، ومنهج السالك (317).

(12) مذهب البصريين والكوفيين في: التذييل والتكميل (11/103)، ومنهج السالك (317)، والارتشاف (5/2264)، وتوضيح المقاصد (3/846).

(13) في (د): وهو.

وقال ابن المصنّف في شرحه للألفية: (اعلم أنّ اسم المعنى الصادر عن الفاعل، كالضَّرب، أو القائم بذاته كالعلْم ينقسم إلى: مصدر وغير مصدر، فإنْ كان أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضْرب والمحمدَة، أو كان لغير ثلاثيّ بوزن الثلاثيّ، كالغسل والوضوء، فهو اسم مصدر، وإلّا فهو مصدر)[2]. انتهى.

وقال الشيخ أثير الدين: (وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر)[3].

ص: فإنْ وُجِدَ عَمَلٌ بعدَ ما تَضَمَّنَ حروفَ الفعلِ من اسمِ ما يُفعَل به أو فيه فهو لمدلولٍ به عليه.

ش: وذلك لأنّه[4] لا عمل لهذين النوعين، ومثال ما يُفعَل به: الدُّهْن، والكُحْل، وقد روي عن العرب مثل: أعجبني دُهْنُ زيدٍ لحيتَه[5]، وكُحْلُ هند عينَها، فيقدّر عامل ينصب لحيته وعينها[6] يدلّ عليه الكحل والدّهن، تقديره: دَهَنَ وكَحَلَتْ.

ومثال[7] ما يفعل فيه اسم المكان من نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ﴿٢٦﴾﴾ [سورة المرسلات: 25-26]، فيقدّر تَكْفِتُ أحياءً وأمواتاً. وأجاز المصنّف نصب أحياء وأمواتاً على التمييز[8].

قال الشيخ أثير الدين[9]: ونقصه أنْ يقول أو من اسم ما يفعل، نحو: الخبز والطعام والطحن والرعي. قال[10]: وكل هذا يطلق عليه اسم المصدر، ومعناه اسمٌ أصلُ وضعه ألّا يكون مصدراً، بل مفعولاً به، أو فيه من حيث الوضع، ثُمَّ أُطلق ويراد به المصدر مجازاً، هو الذي وقع في إعماله الخلاف الذي تقدَّم.

---

(1) التذييل والتكميل (104/11).
(2) ابن الناظم (296).
(3) التذييل والتكميل (104/11).
(4) في الأصل: أنّه.
(5) الأصول (139/1-140)، وشرح التسهيل (123/3)، والتذييل والتكميل (105/11)، والارتشاف (2265/5)، وتمهيد القواعد (2860/6)، والهمع (52/3).
(6) شرح التسهيل (123/3).
(7) في (د): مثل.
(8) شرح التسهيل (124/3).
(9) التذييل والتكميل (105/11).
(10) المصدر السابق.

ص: يجيءُ بعدَ المصدر الكائنِ بدلاً من الفعل معمولٌ، عاملُه على الأصحِّ البدلُ لا المبدلُ منه، وفاقاً لسيبويه والأخفش.

ش: هذا القسم هو المشار إليه[1] أولاً بقوله/[أ-228]: (إنْ لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله)، بفعله)، ولكونه بدلاً لا يظهر ناصبه، ولا يقدَّر بحرف مصدري.

واختُلف في اقتياسه على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام والتوبيخ، والخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد.

قال في الشرح: بعد ذكر هذه الأنواع ممثلة: (وهذه الأنواع عند أبي الحسن الأخفش، وأبي زكريا الفرّاء مطردة صالحة للقياس على ما سمع منها، وبذلك أقول لكثرته في كلام العرب، ولما في ذلك من الاختصار والإيجاز)[2].

الثاني: أنّ جميع هذه الأنواع مقصورة على السماع، وأكثر المتأخرين ينسبونه إلى سيبويه.

قال المصنّف: (وليس له نصّ على ذلك؛ بل في كلامه ما يشعر بأنّ ما كان منها أمراً أو دعاءً أو إنشاءً أو توبيخاً مقيس)[3].

الثالث: أنّه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط[4]، وسبقت أمثلة ذلك في باب المفعول المطلق فلا نطيل بإعادتها، ومنها قوله[5]: **[من الطويل]**

..... **فندلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ**[6]

قال بعضهم[7]: وقد جاء المصدر خبراً صرفاً عارياً ممّا ذكر، ومنه قوله[8]: **[من الطويل]**

---

(1) في (د): هذا هو القسم المشار إليه.

(2) شرح التسهيل (3/125-127).

(3) شرح التسهيل (3/127).

(4) المصدر السابق.

(5) نُسِبَ البيت للأحوص الأنصاري أو لأعشى همدان أو لجرير، وهو في ديوان أعش همدان (90)، وفي ديوان الأحوص (267)، وغير موجود في ديوان جرير.

(6) صدر البيت: (على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم).
الشاهد في: الكتاب (1/116)، والكامل للمبرد (1/239-241)، والأصول (1/167)، وجمهرة اللغة (2/682)، وشرح الكتاب للسيرافي (1/445-446)، وشرح أبياته لابنه (1/372)، والخصائص (1/120)، والصحاح (4/1350)، والمحكم (9/333)، والإنصاف (251)، وإيضاح شواهد الإيضاح (2/892)، وشرح التسهيل (3/125-128-164)، والكافية الشافية (2/659-942-1025)، وابن الناظم (194-300)، والتذييل والتكميل (11/108-237)، وتوضيح المقاصد (2/650)، وأوضح المسالك (2/218)، والمساعد (1/116)، وتمهيد القواعد (6/2862-2866)، والمقاصد النحوية (3/1041-1412)، وشرح التصريح (1/501)، والمعجم المفصل (1/457). الندل: النقل والاختطاف. زريق: اسم قبيلة.

(7) هو أبو حيان. التذييل والتكميل (11/112).

(8) هو امرؤ القيس. ديوانه (24)، وطرفة بن العبد. ديوانه (23).

وُقُوفاً بها صَحْبي عليَّ مَطِتَّهُمْ .....[1]

أي: وقف وقوفاً بها صحبي، ولا ينقاس مثل هذا لقلته[2].

واختلف في العامل فيما يرد بعد هذه المصادر، فذهب سيبويه[3] والأخفش[4] والزّجّاج[5] والفارسيّ[6] إلى أنّ المصدر بنفسه هو الناصب، ورجّحه ابن الضائع، وقال: (الدليل على أنّه العامل إضافته إليه)[7].

وذهب المبرّد[8] والسيرافي[9] وجماعة[10] إلى أنّ النصب في المفعول بالفعل الناصب للمصدر. للمصدر.

قال المصنّف: (وليس بصحيح)[11].

وفي بعض نسخ التسهيل بعد ما سبق ما نصه: (والأصحُّ أيضاً مساواةُ هذا المصدرِ اسمَ الفاعلِ في تحمُّلِ الضمير، وجوازِ تقديمِ المنصوبِ به، والمجرور بحرفٍ يتعلَّقْ به)[12]. انتهى.

أمّا تحمّله للضمير[13] فهو ممّا ينفرد به عن القسم الأول المقدّر بالحرف المصدريّ فإنّه لا يتحمّل ضميراً[14].

---

(1) عجز البيت لامرئ القيس: (يقولون: لا تهلك أسى وتجمّل) وبرواية طرفة: (يقولون: لا تهلك أسى وتجلّد). الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (114/1-304)، والشعر والشعراء (129/1)، والمقصور والممدود (31/1)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (71/20)، والتذييل والتكميل (112/11)، والارتشاف (2255/5)، وتخليص الشواهد (125/1)، وتمهيد القواعد (1138/3) (2865/6-2866)، وخزانة الأدب وغاية الأرب (165/2-320)، والمقاصد النحوية (373/1) (1886/4)، وشرح شواهد المغني (800/2-802)، والخزانة (224/3).

(2) التذييل والتكميل (112/11).

(3) الكتاب (115/1-116)، وشرحه للسيرافي (446/1).

(4) مذهب الأخفش في: شرح التسهيل (125/3)، والتذييل والتكميل (109/11)، والمساعد (243/2)، وشفاء العليل (653/2)، وتمهيد القواعد (2862/6-2866).

(5) معاني القرآن وإعرابه له (6/5)، والتذييل والتكميل (109/11)، والمساعد (244/2).

(6) مذهب الفارسي في: التذييل والتكميل (109/11)، والمساعد (244/2)، وتمهيد القواعد (2867/6).

(7) قول ابن الضائع في: التذييل والتكميل (110/11)، وتمهيد القواعد (2867/6).

(8) المقتضب (157/4)، والكامل (241/1).

(9) شرح الكتاب له (446/1).

(10) نسبه الزجاج لبعض النحويين في: معاني القرآن وإعرابه له (50/2).

(11) شرح التسهيل (128/3).

(12) المساعد (244/2)، وتمهيد القواعد (2869/6).

(13) في (د): الضمير.

(14) تمهيد القواعد (2869/6).

وأمّا تقديم معموله[1] فلأنّه ليس بمنزلة موصولٍ، ولا معمولُه بمنزلة صلةٍ، فيقال: ضرباً زيداً، وزيداً ضرباً، ومروراً بزيد، وبزيد مروراً.

وبنى بعضهم الخلاف في تقديم معموله على الخلاف في العامل[2]، فإنْ قلنا هو المصدر لم يجز يجز تقديمه، وإنْ قلنا هو الفعل العامل[3] جاز تقديمه.

وقد أجاز بعض مَنْ رأى العمل للمصدر جواز التقديم[4]، وهذا مذهب المصنّف[5].

ونقل جوازه[6] عن أبي العباس[7].

ونقل عن الأخفش المنع والجواز[8].

وقد تؤوّل على سيبويه الجواز.

وقيل: المنع ظاهر مذهبه[9].

---

(1) الكافية الشافية (1024/2)، وتمهيد القواعد (2869/6).

(2) التذييل والتكميل (110/11).

(3) في (د): هو الفعل المقدر.

(4) التذييل والتكميل (110/11).

(5) الارتشاف (2255/5)، والمساعد (244/2)، وتمهيد القواعد (2869/6).

(6) في (د): التقديم.

(7) المقتضب (157/4). وممّن أجازه أيضاً ابن السراج: الأصول (139/1-167).

(8) مذهب الأخفش في: التذييل والتكميل (110/11)، والارتشاف (2255/5)، وتمهيد القواعد (2869/6).

(9) التذييل التكميل (110/11).

باب: حروف الجر سوى المستثنى بها

ش: المستثنى بها من حروف الجر هي: حاشا وخلا وعدا في أحد الوجهين، وتقدّم[1] الكلام عليها.

ويُسمّي الكوفيّون[2] حروف الجرّ حروف الإضافة؛ لأنّها تُضيف الفعل إلى الاسم، أي: تربط تربط بينها، وحروف الصفات؛ لأنّها تُحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها.

ص: فمنها (مِنْ) وقد يُقال (مِنَا).

ش: مِنْ: حرف ثنائي خلافاً للكسائيّ[3] فإنّها عنده ثلاثيّة وأصلها: منّا، فحذفت الألف لكثرة الاستعمال، واستدل على دعواه بقول بعض بني[4] قُضاعة: **[من الوا فر]**

بَذَلْنا مَارِنَ الخَطِّيِّ فيهم وكُلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَرٍ حُسامِ[5]
مِنَا أنْ ذَرَّ قَرنُ الشَّمسِ حتّى أغاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَنُ الظَّلامِ

وحكى الفرّاء[6] أنّ بعض العرب يقول في (مِنْ): مِنّا، وزعم أنَّه الأصل، وخُفّفت لكثرة الاستعمال.

قال الشيخ أثير الدين[7]: وأظنّ الفرّاء أخذ ذلك من البيت الذي أنشده الكسائيّ.

وقد تأوَّله أبو الفتح[8] على أنّ (مِنّا) مصدر مَنَى يَمْني: إذا قَدَّرَ، وقد استُعمل ظرفاً، نحو: خُفُوقَ النجمِ، أي: تقديرَ أنْ ذرَّ قرنُ الشمس وموازنته لا يزيد ولا ينقص.

---

(1) شرح التسهيل (2/306-309).

(2) مذهب الكوفيين في: التذييل والتكميل (11/115)، وأوضح المسالك (3/5)، والمساعد (2/245)، وشرح التصريح (1/646)، والهمع (2/331).

(3) رأي الكسائي في: المحكم (10/472)، والتذييل والتكميل (11/116)، والبحر (1/162)، والمساعد (2/245)، والهمع (2/376)، والدرر (2/85).

(4) بني: سقط من الأصل، والمثبت من (د).

(5) الشاهد في: الألفاظ لابن السكيت (1/284)، والمحكم (10/472)، والغرة (2/562)، واللسان (6/4282) (منن)، والتذييل والتكميل (11/116)، والارتشاف (1/385) (5/2382)، والبحر (1/163)، والمساعد (2/245)،والهمع (2/376)، وتاج العروس (36/216)، والدرر (2/85)، والمعجم المفصل (7/301-388). مارن: الرمح: مالان منه.

(6) رأي الفراء في: الألفاظ لابن السكيت (1/284)، وشرح التسهيل (3/130)، واللسان (6/4282)، والتذييل والتكميل (11/116)، والمساعد (2/245)، وشفاء العليل (2/655)، وتمهيد القواعد (6/2875)، والهمع (2/376).

(7) التذييل والتكميل (11/116).

(8) تأويل أبي الفتح في: المحكم (10/472)، والتذييل والتكميل (11/116)، والبحر (1/163)، والهمع (2/376).

ص/: وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصحِّ. [ب-228]

ش: قوله مطلقاً: يعني في المكان والزمان وغيرهما، مثال المكان ﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾ [سورة الإسراء: 1]، ومثال الزمان قول بعض العرب: (من الآنَ إلى غَدٍ)، حكاه الأخفش[1] في المعاني. ومثال غيرهما: قرأت من أول سورة البقرة إلى آخرها، وقولك: إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان، وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار.

ومنع البصريّون[2] كونها لابتداء الغاية في الزمان، وأثبته الكوفيّون، وهو الصحيح[3] لكثرته في في كلام العرب.

وقد ذكر المصنّف[4] في الشرح جملة من أمثلة ذلك، وتأويل البصريّين ما ورد من ذلك مع كثرته غير مرضيّ[5].

ص: وللتبعيض.

ش: قال في الشرح: (مجيء مِنْ للتبعيض كثير، كقوله تعالى: ﴿ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ ﴾ **[سورة البقرة: 253]**، وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ (بعض))[6]. انتهى.

وإلى كون مِنْ تجيء للتبعيض ذهب الجمهور[7]. قال ابن عصفور[8]: وهو الصحيح. وذهب المبرّد[9] وابن السّرّاج[10] والأخفش[11] الأصغر وطائفة[12] من الحُذَّاق والسهيليّ[13] إلى أنّها لا

---

(1) معاني القرآن له (11/1). القول حكاه سيبويه في الكتاب (400/2).

(2) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. في: الإنصاف (315-318) [56]، وابن يعيش (10/8-11)، والكافية الشافية (797/2)، والارتشاف (1718/4)، والجنى الداني (308-309)، والمغني (136/4-137)، وائتلاف النصرة (142-143). وقد وافق الكوفيين المبرد وابن درستويه والأخفش. المقتضب (136/4). والأصول (409/1)، والمغني (137/4)، والجنى الداني (309).

(3) شرح التسهيل (130/3)، والتذييل والتكميل (120/11).

(4) شرح التسهيل (131/3-133).

(5) التذييل والتكميل (120/11).

(6) شرح التسهيل (133/3).

(7) الكتاب (225/4)، والإيضاح (199)، واللمع (59)، والتبصرة (285/1)، والغرة (557/2)، وأسرار العربية (259).

(8) شرح الجمل له (500/1)، والمقرب (198/1). ذكر فيهما أنها تأتي للتبعيض، ولم أجد قوله، لعلّه في كتابه شرح الإيضاح المفقود.

(9) المقتضب (182/1)، والأصول (409/1).

(10) الأصول (409/1-410)، والمقتصد (823/2).

(11) رأي الأخفش الأصغر في: التذييل والتكميل (122/11)، والارتشاف (1719/4)، وتوضيح المقاصد (749/2)، والجنى الداني (315).

(12) هم السيرافي في شرحه الكتاب (101/5-102)، وابن يعيش في شرحه (12/8)، ونسبه السيوطي في الهمع (377/2)، للجرجاني والزمخشري.

(13) رأي السهيلي في: مصادر الحاشية رقم (11). ولم أعثر عليه في مصادره.

تكون إلّا لابتداء الغاية، وأنَّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: أكلتُ مِنَ الرغيف، إنّما أوقعت الأكل على جزء، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية.

ص: ولبيان الجنس.

ش: مثاله: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ [سورة الحج: 30]، و﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ ﴾ **[سورة الكهف: 31]**، وكونها لبيان الجنس مشهور في كُتب المعْرِبين[1].

وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين[2]، منهم النحاس[3] وابن بابشاذ[4]، وأنكر ذلك أكثر أكثر المغاربة[5]، ومَنْ زعم أنَّها لا تكون إلّا لابتداء الغاية، وقالوا هي في قوله: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ لابتداء الغاية وانتهائها؛ لأنَّ الرجس ليس هو ذاتها، فهي في الآية كهي في قولك: أخذته من التابوت؛ ألا ترى أنَّ في اجتناب عبادة الوثن ابتداؤه في الوثن.

وأمّا قوله: ﴿ مِّن سُندُسٍ ﴾ ففي موضع الصفة، فهي للتبعيض.

ص: وللتعليل.

مثاله قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [سورة البقرة: 19]، و﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [سورة المائدة: 32]، وقال الفرزدق[6]: **[من البسيط]**

يُغضي حياءً ويُغضَى من مهابتِهِ ..... [7]

---

(1) التذييل والتكميل (124/11).

(2) معاني الحروف للرماني (97)، والأزهية (225)، والتبصرة والتذكرة (285/1)، والغرة (557/2)، وأسرار العربية (259)، وشرح الجمل لابن خروف (473/1-474)، ورصف المباني (323).

(3) إعراب القرآن له (542).

(4) شرح المقدمة المحسبة له (236).

(5) منهم ابن عصفور في شرح الجمل له (509/1)، وابن أبي الربيع في البسيط (846/2).

(6) ديوانه (512).

(7) عجز البيت: (فما يُكَلَّمُ إلاّ حين يبتسمُ).
الشاهد في: الكامل (574)، وديوان المعاني (143)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (1135/4)، وابن يعيش (53/2)، وابن الناظم (260)، والتذييل والتكميل (232/6) (126/11)، والارتشاف (1337/3)، وتوضيح المقاصد (605/2)، والمغني (145/4)، وأوضح المسالك (28/3)، وتمهيد القواعد (2890/6)، والمقاصد الشافية (39/3)، والمقاصد النحوية (967/2) (1218/3)، والأشموني (288/1)، وشرح شواهد المغني (732/2)، وشرح أبيات المغني (311/5)، وحاشية الصبان (94/2-316)، والمعجم المفصل (173/7).

ص: وللبدل.

ش: كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [سورة التوبة: 38]، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾ [سورة الزخرف: 60].

ص: وللمجاوزة.

ش: أي: فتكون بمعنى عن، واستدلّ بعضهم[1] على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الزمر: 22]، أي عن ذكر الله، وقول العرب[2]: حدثته من فلان، أي: عن فلان.

قال في الشرح: (ومجيئها للمجاوزة، نحو: عُذْتُ منه[3]، وأنفت منه، وبرئتُ منه، وشبعت منه، منه، ورويتُ؛ ولهذا المعنى صاحبتْ[4] أفعلَ التفضيل، فإنَّ القائل: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، كأنّه قال: قال: جاوزَ زيدٌ عمراً في الفضل والانحطاط، وهذا أولى من أنْ يقال: إنّها لابتداء الارتفاع في نحو: أفضلُ منه، أو الانحطاط في نحو: شَرٌّ[5] منه، كما زعم سيبويه[6]، إذْ لو كان الابتداء مقصوداً لجاز أنْ يقع بعدها إلى)[7]. انتهى.

قال غيره[8]: اختلف في (مِنْ) بعد أفعل التفضيل: فذهب سيبويه[9] إلى أنّها لابتداء الغاية، ولا تخلو تخلو من التبعيض. وذهب المبرّد[10] والأخفش الصغير[11] إلى أنّها لابتداء الغاية، ولا تفيد معن التبعيض.

وصحَّحه بعضُهم[12]، وردّه ابن ولّاد[13] بمعنى ما ردّ به المصنّف، وأجيب[14] بأنّه لا يلزم من ذكر الابتداء ذكر الانتهاء، فقد يترك إمّا لكونه لا يعلم، وإمّا لكونك[15] لا تريد أنْ تخبر به،

---

(1) هو المالقي في رصف المباني (323).
(2) التذييل والتكميل (127/11)، والارتشاف (1720/4)، والجنى الداني (311)، والمساعد (247/2).
(3) منه: سقط من (د)، والمثبت من الأصل؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.
(4) في الأصل: صاحب، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.
(5) في (د): أشرّ، والمثبت من الأصل؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.
(6) الكتاب (225/4).
(7) شرح التسهيل (134/3-135).
(8) أبو حيان في التذييل والتكميل (121/11).
(9) الكتاب (225/4).
(10) المقتضب (182/1)، والانتصار (256).
(11) رأي الأخفش الأصغر في: التذييل والتكميل (121/11)، والارتشاف (1718/4)، وتمهيد القواعد (2891/6).
(12) هو ابن عصفور. شرح الجمل له (505/1).
(13) الانتصار (256-257).
(14) التذييل والتكميل (128/11).
(15) في الأصل: لكونه.

فيكون الابتداء معلوماً والانتهاء مجهولاً، ويكون ذلك أمدح في حقّ المفضل، إذْ لا يقف السامع على محل الانتهاء.

قال في الشرح: ((وأشار سيبويه إلى قصد التبعيض بالمصاحبة لأفعلَ التفضيل، فقال في: هو أفضلُ مِن زيد: (فَضّله على بعض، ولم يَعُمّ)[1]. ويُبطل كون هذه/ للتبعيض أمران:.

أحدهما: عدم صلاحية بعض في موضعها/**[أ-229]**.

والثاني: صلاحية كون المجرور بها عامًّاً، كقولك: اللهُ أعظمُ من كلِّ عظيمٍ، وإذا بطَل كونها بعد أفعل التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعيَّن كونها بمعنى المجاوزة))[2]. انتهى.

وقال ابن عصفور: (الصحيح عندي أنّ التبعيض ليس مفهوماً في أَفْعَلَ مِنْ، وإنّما فُهم ذلك من جهة أنّك إذا أدخلتَ مِن التي لابتداء الغاية على الموضع الذي ابتدأ منه التفضيل عُلِمَ أنَّك لم تُرد التعميم في التفضيل، وإنّما أردت أن تذكر الموضع الذي ابتدأت منه التفضيل)[3]. انتهى.

قيل[4]: وما رَدَّ به المصنّف على سيبويه لا يَلزم؛ لأنّه لم يقل إنّها للتبعيض فقط، فيلزمه أن يصلح مكانها بعض، وإنّما قال: إنّها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض، يعني حيث يمكن.

وقوله: في المثال السابق (فضله على بعض، ولم يَعُمّ) معناه: فضله على زيد، وهو بعض من الناس؛ فالتبعيض لفظ مشترك[5]، يُراد به أنّ ما دخلت عليه يكون بعضاً من عامٍّ، ويُراد به أنَّ ما دخلت عليه يكون عامًّاً، فتفيد تسليط العامل على بعضه.

ص: وللانتهاء.

ش: قال المصنّف: ((كقولك: قَرُبتُ منه، فإنَّه مساوٍ لقولك: تَقَرَّبْتُ إليه. وقد أشار سيبويه إلى أنّ من معاني (مِنْ) الانتهاء، فقال: (وتقولُ: رأيتُه من ذلك الموضع، تجعله غاية رؤيتك كما جعلته غاية حين أردت الابتداء)[6].

---

(1) الكتاب (225/4).
(2) شرح التسهيل (129/11).
(3) لم أعثر عليه في كتب ابن عصفور، وهو موجود في: التذييل والتكميل (129/11).
(4) التذييل والتكميل (130/11).
(5) التذييل والتكميل (129/11).
(6) الكتاب (225/4).

قال ابن السرّاج[1]: (وحقيقة هذه المسألة: أنّك إذا قلت: رأيتُ الهلالَ مِن داري من خَلَل السحاب، فـ (من) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فلذلك جعل سيبويه من غاية قولك: رأيته من ذلك الموضع))[2]. انتهى.

وكون مِنْ لانتهاء الغاية أثبته الكوفيّون[3]، كقول العرب: شَمِمتُ الرَّيحانَ من الطريق، ورأيتُ الهلالَ مِنْ داري ن خلل السحاب، فـ (من) داري للابتداء، و(من) خلال للانتهاء.

وردّ المغاربة[4] هذا المعنى، وتأوّلوا ما استدلّوا به. وأمّا تأويل المصنّف على سيبويه، فإنّما قال: (جعلتَه غايةَ رؤيتك)، ومعناه[5] أنّه محلّ لابتداء الفعل وانتهائه معاً، فعلى هذا تكون مِنْ في أكثر المواضع لابتداء الغاية فقط، وفي بعضها لابتداء الغاية وانتهائهما معاً.

ص: وللاستعلاء.

ش: مثّله المصنّف[6] بقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [سورة الأنبياء: 77] ، أي: على القوم.

كذلك قال أبو الحسن الأخفش[7]. والأحسن[8] أنْ يضمّن الفعل معنى فعل آخر، أي: منعناه النصر من القوم، وتبقى (مِنْ) على بابها، فهو أولى من تضمين الحرف معنى آخر.

ص: وللفصل.

ش: قال في الشرح[9]: وأشرتُ بذكر الفصل إلى دخولها على ثاني المتضادَّين، نحو: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [سورة البقرة: 220]، و﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [سورة آل عمران: 179]. قيل[10]: وليس من شرطها الدخول على المتضادين، بل تدخل على المتشابهين، نحو: لا يَعرف زيداً مِنْ عمرو.

---

(1) الأصول (411/1).

(2) شرح التسهيل (136/3).

(3) رأي الكوفيين في: التذييل والتكميل (131/11)، والارتشاف (1719/4-1720)، والجنى الداني (313)، والمساعد (378/2)، والهمع (378/2).

(4) ابن عصفور في شرح الجمل له (508/1)، وابن أبي الربيع في البسيط (845/2-846).

(5) التذييل والتكميل (131/11).

(6) شرح التسهيل (136/3-137).

(7) معاني القرآن له (51/1-40). وهو قول الكوفيين في: حروف المعاني للزجاجي (50)، والتذييل والتكميل (133/11)، والدر المصون (317/8)، والمساعد (248/2)، وشرح التصريح (657/1).

(8) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (131/11-132).

(9) شرح التسهيل (137/3).

(10) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (133/11).

ص: ولموافقة الباء.

ش: مثّله المصنّف[1] بقوله تعالى: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [سورة الشورى: 45]، قال الأخفش[2]: (قال يونس: أي بطَرْفٍ خَفِيٍّ، كما تقول العرب – ضربته في السيف، أي: بالسيف)، ويحتمل[3] أن يكون لابتداء الغاية. قيل[4]: وهذا قول كوفيّ[5]، يعني موافقة الباء.

ص: ولموافقة في.

ش: ذهب إليه الكوفيّون[6]، وتبعهم المصنّف، وأنشد قول الشاعر[7]: **[من الطويل]**

عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنْ مَنَعْتَهُ مِنَ اليومِ سُؤلاً أنْ يُيَسَّرَ في غَدِ[8]

وقيل[9]: ولا حجة فيه؛ لاحتمال أنْ تكون للتبعيض على حذف مضاف، أي: من مسؤلات مسؤلات اليوم أو من مسؤلاتك اليوم.

وزعم بعضهم[10] أنّ (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الأحقاف: 4] ، بمعنى (في) ولا حجة في ذلك[11] لاحتمال الآية غير ذلك.

ص: وتُزاد لتنصيص العموم أو لمجرّد التوكيد بعد نفي أو شبهه جارّة نكرة مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً به.

ش: فالزائدة لتنصيص العموم[1] هي الداخلة على نكرة لا تختصّ بالنفي، نحو: ما في الدارِ من رجلٍ؛ لأنّ ما في الدار رجلٌ محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي الواحد دون ما فوقه/**[ب–229]**؛ ولذلك يجوز أن يُقال: بل رجلان، فلمّا زيدت مِنْ صار نصّاً في العموم.

---

(1) شرح التسهيل (137/3).

(2) معاني القرآن له (512/2).

(3) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (134/11).

(4) التذييل والتكميل (133/11).

(5) الجنى الداني (314)، والمغني (156/4)، وشرح التصريح (657/1). وفي البرهان (420/4). أنَّ البغوي حكاه عن يونس.

(6) رأي الكوفيين في: التذييل والتكميل (134/11)، والارتشاف (1721/4)، والجنى الداني (314)، والمغني (157/4)، والمساعد (249/2)، وشرح التصريح (656/1)، والهمع (378/2).

(7) هو عدي بن زيد. ديوانه (107).

(8) الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (396)، وديوان المعاني (156)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (808/3)، وشرح التسهيل (137/3)، وشرح الكافية للرضي (74/4)، والتذييل والتكميل (134/11)، والارتشاف (1721/4)، والجنى الداني (314)، والمساعد (249/2)، وتمهيد القواعد (2882/6)، والمقاصد الشافية (595/3)، والخزانة (559/8) (454/11)، والمعجم المفصل (416/2).

(9) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (134/11).

(10) معاني القرآن للفراء (370/2)، وحروف المعاني للزجاجي (76)، والغرة (564/2)، والبديع لابن الأثير (265/1).

(11) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (134/11).

والزائدة لمجرّد التوكيد[2] هي الداخلة على نكرة مختصّة بالنفي، نحو: ما قام من أحدٍ، فهي مزيدة هنا لمجرّد التوكيد؛ لأنّ ما قام أحدٌ، وما قام من أحدٍ سيّان في إفهام العموم دون احتمال.

وقوله: (بعد نفي) يشمل جميع أدواته، نحو: (لم ولما وما وإنْ ولن ولا)، فتزاد مع جميع هذه الأحرف نحو: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[سورة الأعراف: 59].

وقوله: (وشبهه)، يعني: النهي والاستفهام، نحو: لا يقمْ مِنْ أحدٍ، و﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة فاطر: 3]، ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام إنّما يحفظ في هل، وفي إلحاق الهمزة بها نظر[3].

قال في الارتشاف: (ولو قلت: كيفَ تضربُ مِن رجلٍ؟ أو: أينَ تضربُ من رجلٍ؟ أو متى يقومُ من رجلٍ؟ لم يجز)[4]. انتهى.

وقوله (جارّة نكرة) هذا أحد شرطي زيادتها عند جمهور البصريين[5]، فلا تزاد عندهم إلّا بشرطين:

أحدهما: أنْ يكون ما قبلها غير واجب كما تقدّم.

والثاني: أنْ يكون مجرورها نكرة. وعند بعض الكوفيّين[6] بشرط تنكير مجرورها فقط، وعند الأخفش[7] والكسائيّ[8] وهشام[9] بلا شرط. وإليه ذهب المصنّف، وسيأتي.

---

(1) شرح التسهيل (137/3-138)، والمساعد (249/2).

(2) شرح التسهيل (137/3-138)، والمساعد (249/2).

(3) التذييل والتكميل (138/11).

(4) الارتشاف (1724/4).

(5) رأي البصريين في: الكتاب (315/2-316) (225/4)، والأصول (410/1)، ومعاني الحروف للرماني (97)، والغرة (558/2)، وابن يعيش (12/8-13)، وشرح الجمل لابن عصفور (501/1)، ورصف المباني (324-325)، والتذييل والتكميل (139/11)، والارتشاف (1723/4)، والجنى الداني (317-318)، والمغني (164/4-166)، والمساعد (250/2)، وشرح ابن عقيل (17/3)، والهمع (379/2).

(6) رأي الكوفيين في: الجنى الداني (318)، والمغني (165/4-166).

(7) رأي الأخفش في: معاني القرآن له (105/1)، والغرة (558/2)، وابن يعيش (13/8-14)، ورصف المباني (325)، والبرهان (423/4)، وشرح التصريح (640/1)، والهمع (379/2).

(8) رأي الكسائي في: البغداديات (242)، الأزهية (228)، والارتشاف (1723/4)، والجنى الداني (318)، وتوضيح المقاصد (750/2)، والمغني (164/4-177)، والمساعد (251/2)، وشرح التصريح (640/1)، والهمع (379/2). ووافقه الفارسي على زيادتها. البغداديات (241-244).

(9) رأي هشام في: المصادر السابقة.

مثال زيادتها في المبتدأ ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[سورة الأعراف: 59]، وفي الفاعل:﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [سورة الأنبياء: 2]، وفي المفعول به: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [سورة إبراهيم: 4].

ص: ولا يَمتنع تعريفه ولا خُلُوُّه من نفيٍ أو شبهِه وِفاقاً للأخفش.

ش: قال في الشرح[1]: لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً[2]، فمن النثر قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[سورة الأنعام: 34]، وقوله تعالى: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [سورة الكهف: 31] وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[سورة البقرة: 271]، وقوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [سورة الأحقاف: 31]، ومِنَ النظم قول عمر بن أبي ربيعة[3]:**[من المتقارب]**

ويَنمي لها حُبُّها عِندنا فما قالَ مِنْ كاشحٍ لَمْ يَضِرْ[4]

وغير ذلك من الشواهد التي ظاهرها الزيادة، وتأوّل المانعون[5] هذه الآيات ونحوها، وأمّا البيت ونحوه فضرورة.

ص: ورُبَّما دخلتْ على حالٍ.

ش: مثال ذلك قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدَّرداء، وأبي جعفر، وغيرهم[6]:﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [سورة الفرقان: 18]، بفتح الخاء وضمّ النون، وحسن ذلك انسحاب النفي عليه من جهة المعنى.

---

(1) شرح التسهيل (139/3).

(2) بذلك نثراً ونظماً: سقط من الأصل.

(3) ديوانه (299).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (138/3)، والتذييل والتكميل (143/11)، والجنى الداني (318)،والمغني (177/4)، وتمهيد القواعد (2883/6)، وشرح شواهد المغني (738/2)، وشرح أبيات المغني (329/5-333)، والمعجم المفصل (29/3). ينمي: يزيد.

(5) التذييل والتكميل (144/11-145-146)، وشرح أبيات المغني (331/5-332).

(6) هم (أبو رجاء، نصر بن علقمة، وزيد بن علي، وأخوه الباقر، ومكحول، والحسن، وحفص بن عبيد، والنخعي، والسلمي، وشيبة، وأبو بشر، والزعفراني) المحتسب (119/2)، والبحر (448/6).

ص: وتَنفرِدُ مِنْ بجرِّ ظُروفٍ لا تتصرَّفُ كقَبْلُ وبَعْدُ وعِندَ ولَدَى ولَدُنْ ومَعَ، وعَنْ وعلى اسمين.

ش: قال في الشرح: (إذا دخلت (مِنْ) على قَبْلُ وبَعْدُ ولَدُنْ وعَنْ، فهي زائدة؛ لأنَّ المعنى بثبوتها وسقوطها واحد، وإذا دخلت على عِنْدَ ولَدَى ومَعَ وعلى، فهي لابتداء الغاية، وعن بعدَ دخول مِن بمعنى جانب، وعلى بمعنى فوق)[1]. انتهى.

أمّا (قبلُ) و(بعدُ) فذهب بعض النحويّين[2]: إلى أنّ (مِنْ) معهما زائدة، وزعم أنّ المعنى بثبوتها وسقوطها واحد كما قال المصنّف.

قيل[3]: وليس كما زعم، بل المعنى مختلف، فإذا قلت: جئتُ مِن قَبلِ زيدٍ كان مجيئك مبتدأً من الزمان المتعقِّبة[4] زمان مجيء زيد، وإذا قلت: جئتُ قبلَ زيدٍ كان مجيئك سابقاً على مجيء زيد، زيد، واحتمل التعقيب والمهلة، كذلك جئت من بعد زيد، وبعد زيد، فمِنْ لابتداء الغاية في القبلية والبعدية، فلو جاء شخص ظهراً أو آخر عصراً حَسُن فيه قبلُ وبعدُ، ولم يحسن مِن قبلُ، ولا من بعدُ؛ إذْ لا اعتقاب في الزمانين.

وكذلك نقول[5] في[6]: مِنْ لَدُنْ، ومِنْ عَنْ: إنَّها فيهما لابتداء الغاية، فإذا قلت: قعدَ زيدٌ عن عن يمينِ عمرٍو، معناه: ناحيةَ عمرو، واحتمل أنْ يكون قعوده ملاصقاً لأول ناحية يمينه وألّا يكون، وإذا قلت: مِنْ عَنْ يمينِه كان ابتداء القعود نشأ ملاصقاً لأول الناحية.

وقوله (اسمين) هو مذهب الجمهور[7]، وذهب الفرّاء[8] ومَنْ وافقه من الكوفيّين[9] إلى أنّ عن وعلى إذا دخل عليهما مِنْ باقيان على حرفيتهما، وزعموا أنَّ مِنْ تدخل على حروف الجرّ كلّها سوى مُذْ واللام والباء وفي.

---

(1) شرح التسهيل (140/3).

(2) المصدر السابق.

(3) التذييل والتكميل (142/11).

(4) في الأصل: الذي يقتضيه زمان مجيء زيد، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام أبي حيان.

(5) التذييل والتكميل (151/11).

(6) في: سقط من الأصل.

(7) الكتاب (231/4)، والأصول (437/1)، وأمالي ابن الشجري (584/2)، والتذييل والتكميل (155/11)، والارتشاف (1722/4)، والجنى الداني (242-470)، والهمع (381/2).

(8) رأي الفراء في: التذييل والتكميل (153/11)، والارتشاف (1722/4)، والجنى الداني (273-472)، وتوضيح المقاصد (766/2)، والمساعد (252/2)، وتمهيد القواعد (2909/6)، والخزانة (148/10).

(9) حروف المعاني للزجاجي (77)، والهمع (381/2). والمصادر السابقة.

ص: وتختصُّ مكسورةَ الميمِ ومضمومتَها في القَسَمِ بالرَّبِّ.

ش: مَنْ رَبِّي لأَفْعَلَنَّ، بكسر الميم وضمّها، ولا يضمّ إلّا في القسم[1].

وذهب بعضهم[2]/**[أ-230]**إلى أنّ (مُنْ) المضمومة الميم اسم وهي بقية (ايْمُن)، لأنّه لم تستقر حرفيتها في موضع غير هذا، وردّ[3] بدخولها على الربّ وايْمُن لا يدخل عليه، وبأنّها لو كانت اسماً لأعربت؛ لأنّ المعرب لا يزيله عن إعرابه حذف شيء منه.

وذكر المصنّف[4] في القسَم أن (مُنْ) مثلث الحرفين وأنّها بقية (ايْمُن).

قيل[5]: فيكون مذهباً ثالثاً في المضمومة الميم، وهو أنّها اسم إذا كانت مثلثة الحرفين، وحرف إذا كسرت ميمها أو ضمّت، والنحويّون ذكروا الخلاف في مُنْ المضمومة الميم كما سبق.

ص: والتاء واللام بـ (الله).

ش: أي تختصّان بـ (الله)، نحو: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾ [سورة يوسف: 85]، و[6]:

للّه يبقى على الأيام من أحد ..... [7]

ص: وشذّ فيه: (مُنُ اللّهِ)، و(تَرَبّي).

ش: أي: شذّ في القسم دخول مِنْ على (الله)، ودخول التاء على (الربّ)، حكى ذلك الأخفش[8].

وقالوا أيضاً: تالرحمن، وتحياتك، وهو شاذّ[9].

---

(1) الكتاب (499/3)، والأصول (430/1-431).

(2) هو المالقي في رصف المباني (326-327).

(3) شرح الجمل لابن عصفور (478/1-479)، والتذييل والتكميل (158/11-357)، والارتشاف (1723/4)، والجنى الداني (321)، وتمهيد القواعد (2885/6)، والهمع (395/2).

(4) شرح التسهيل (201/3-204).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (158/11).

(6) نسب في الكتاب (497/3) لأمية بن أبي عائذ، ونسب أيضاً لأبي ذؤيب الهذلي، ولمالك بن خالد الخناعي، وللفضل بن العباس، ولأبي زبيد الطائي. ديوان الهذليين (2/3).

(7) عجز البيت (بمشمخرّ به الظيّان والآسِ). الشاهد في: المقتضب (323/2)، والأصول (430/1)، والشيرازيات (96)، والتبصرة (445/1)، والحلل (202)، والمفصل (345)، وشرح التسهيل (141/3)، والتذييل والتكميل (343/11) ، والجنى الداني (98)، والمغني (180/3)، والخزانة (176/5)، والدرر (72/2). وله رواية (ذو حيد) بدل (من أحد).

(8) رأي الأخفش في: المفصل (287)، والإنصاف (337)، وشرح الجمل لابن عصفور (551/1)، وشرح الكافية للرضي (300/4)، ورصف المباني (171)، والتذييل والتكميل (159/11)، وتوضيح المقاصد (743/2)، والمقاصد الشافية (578/3).

(9) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (120/3)، والإنصاف (337)، واللباب (375/1)، وابن يعيش (32/8-33)، والبسيط (872/2-925)، والتذييل والتكميل (159/11)، وتوضيح المقاصد (743/2)، والجنى الداني (57)، والمغني (211/2).

ص: ومنها (إلى) للانتهاء مطلقاً.

ش: قال في الشرح: (أردت[1] بقولي للانتهاء مطلقاً شيئين: أحدهما: عموم الزمان والمكان كقولك: سرتُ إلى آخر النهار، وإلى آخر المسافة[2]. والثاني[3]: أنّ منتهى العمل بها قد يكون آخراً وغير آخر، نحو: سرتُ إلى نصف النهار، وإلى نصف[4] المسافة)[5]. انتهى.

فإنْ دلّت قرينة على دخول ما بعدها أو خروجه[6] فهو على حسب القرينة[7]. وإنْ لم يكن يكن قرينة فالذي عليه أكثر المحققين[8] أنّه لا يدخل. وقال بعض النحاة[9]: يدخل. والصحيح الأول[10]؛ لأنّ الأكثر مع القرينة ألّا يدخل، فيُحمل عند عدمها على الأكثر، وأيضاً فإنّ الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء، إلّا أن يُتَجوَّز فيُجعل القريب من الانتهاء انتهاء، ولا يُحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة، فهو إذن غير داخل.

ص: وللمصاحبة.

ش: كقوله تعالى: ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [سورة آل عمران: 52].

قال الفرّاء[11]: (قال المفسرون[12]: من الله، أي: مع الله، وهو وجه حسن).

قال[13]: (وإنَّما تجعل (إلى) كـ (مع) إذا ضممت شيئاً إلى شيء، كقول العرب[14]: (الذَّوْدُ إلى الذَّوْد إبلٌ)، فإنْ لم يكن ضمٌّ لم تكن (إلى) كـ (مع)، فلا يقال في: معَ فلان مالٌ كثير: إلى فلانٍ مالٌ كثير). انتهى.

---

(1) في الأصل: أرد.
(2) في (د): إلى نصف النهار.
(3) في الثاني: سقط من (د).
(4) في (د): آخر.
(5) شرح التسهيل (141/3).
(6) في (د): خروجها.
(7) التذييل والتكميل (161/11)، والمغني (489/1).
(8) شرح الجمل لابن عصفور (517/1)، ورصف المباني (80-81)، والتذييل والتكميل (162/11)، والجنى الداني (385)، والمغني (490/1).
(9) نسبه أبو حيان في التذييل والتكميل (162/11) لعبد الدائم القيرواني.
(10) التذييل والتكميل (162/11)، والجنى الداني (385)، والمغني (490/1).
(11) معاني القرآن له (218/1).
(12) تفسير الطبري (443/6-444). وفيه (إلى الله، أي: مع الله). ومعاني القرآن وإعرابه (416/1).
(13) معاني القرآن للفراء (218/1).
(14) مجمع الأمثال (277/1). يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير. الألفاظ لابن السكيت (43/1).

وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور[1] عن الكوفيّين[2]، وحكاه ابن هشام[3] عنهم وعن وعن كثير من البصريّين[4].

قال بعضهم[5]: والصحيح أنْ تبقى (إلى) على حكمها، ويُضمَّن العامل، فمعنى ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[سورة آل عمران: 52]: مَنْ يُضيف نصرته إلى نصرة الله، ولو قلت: من ينصرني مع فلان لم يدلّ على أنّ فلاناً وحده ينصرك ولابدَّ، بخلاف إلى، فإنَّ نُصرة ما دخلت عليه محقّقة واقعة مجزوم بها؛ إذْ المعنى على التضمين من يضيف نصرته إلى نصرة فلان.

وقوله: الذّود إلى الذّود، أي: مضافاً إلى الذّود[6]، وكذلك يؤوّل ما كان مثله.

ص: وللتبيين.

ش: قال في الشرح[7]: ونبهت بقولي: وللتبيين على المتعلِّقة في تعجبٍ أو تفضيلٍ بحبٍّ أو بغضٍ مبيِّنة لفاعلية مصحوبها؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [سورة يوسف: 33]، وقد تقدّم ذلك في باب التعجب[8].

ص: ولموافقة اللام وفي ومِنْ.

ش: مثّل المصنّف[9] موافقة اللام بقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾[سورة النمل: 33]، لأنّ اللام في في هذا هو[10] الأصل، وبقوله تعالى: ﴿ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة يونس: 25].

وقال بعضهم[11]: (في) قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ ، إنّها لانتهاء الغاية، أي: الأمر مضافٌ ومُنْتَهٍ إليك.

---

(1) في ضرائر الشعر (236) ذكر ابن عصفور أن الكوفيين يضعون الحرف موضع غيره، الجنى الداني (386).

(2) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين: الإنصاف (232-236)، وأسرار العربية (261)، والتبيين (346-348) [67].

(3) المغني (491/1).

(4) معاني القرآن للأخفش (51/1-140)، والخصائص (263/3)، وأمالي ابن الشجري (608/2)، والتبيان (264/1)، والتذييل والتكميل (162/11)، والجنى الداني (386)، والهمع (332/2).

(5) هو مذهب الأستاذ أبو علي والرضي في: التوطئة (244)، وشرح الكافية للرضي (271/4)، ونسبه ابن عصفور وابن أبي الربيع للبصريين في: ضرائب الشعر (236-238)، والبسيط (846/2، 847).

(6) التذييل والتكميل (164/11).

(7) شرح التسهيل (142/3).

(8) شرح التسهيل (43/3-44).

(9) شرح التسهيل (142/3).

(10) في (د): (هي).

(11) هو أبو حيان في التذييل والتكميل (166/11).

ومثال وافقة (في) قول الشاعر[1]: **[من الطويل]**

فلا تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناس مَطْلِيٌّ به القارُ أَجْرَبُ[2]

أي: في الناس.

واستدلّ بعضهم[3] بقوله تعالى: ﴿ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ [سورة النازعات: 18].

قال المصنّف[4]: ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [سورة النساء: النساء: 87]. وإلى أنها تكون بمعنى (في) ذهب القتبيّ[5] أيضاً، وردّه ابن عصفور[6] بأنّها لو كانت بمعنى (في) لساغ أن يقول: زيد إلى الكوفة، أي: في الكوفة، فلما لم تقله العرب وَجَبَ أنْ يُتأوّل جميع ذلك.

أمّا قوله (مطليّ إلى الناس) فضمَّنَ[7] مطلياً معنى مُبَغَّض.

وأما قوله: ﴿ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾[سورة النازعات: 18] **فالمعنى**[8]: أدعوك إلى أنْ.

وأوّل البيت[9] أيضاً على تقدير/**[ب-230]**: كأنّني مضافاً إلى الناس، و(إلى) متعلّق بـ (مضاف)، وحُذف لدلالة الكلام عليه. ومثال موافقة (مِنْ) قول ابن أحمر[10]: **[من الطويل]**

تقولُ وقد عالَيتُ بالكُورِ فوقَها أيُسْقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أحمرا[11]

---

(1) هو النابغة الذبياني. ملحق ديوانه (104).

(2) الشاهد في: أدب الكاتب (506)، وحروف المعاني للزجاجي (79)، والمحكم (444/10)، وأمالي ابن الشجري (608/2)، والبديع (268/1)، وتوجيه اللمع (230/1)، وضرائر الشعر (235)، وشرح التسهيل (143/3)، وشرح الكافية للرضي (272/4)، والتذييل والتكميل (167/11)، والارتشاف (1732/4)، والجنى الداني (387)، والدر المصون (98/1)، والمغني (494/1)، والمساعد (255/2)، وشفاء العليل (659/2)، وتمهيد القواعد (2913/6)، والخزانة (465/9)، والدرر (32/2)، والمعجم المفصل (198/1).

(3) هو ابن الأثير في البديع (268/1).

(4) شرح التسهيل (143/3).

(5) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري النحوي اللغوي الكاتب. صنف: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وغريب القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار وغير ذلك. ت (267هـ). ترجمته في البغية (63/2). ورأيه في أدب الكاتب (506).

(6) ضرائر الشعر (238)، والتذييل والتكميل (167/11-168)، والجنى الداني (388)، والمغني (496/1).

(7) ضرائب الشعر (238).

(8) التذييل والتكميل (168/11).

(9) المصدر السابق.

(10) هو عمرو بن أحمر بن فرّاص الباهلي، ،عُمِّرَ تسعين سنة، وهو من المخضرمين. ترجمته في الشعر والشعراء (356/1). والشاهد في ديوانه (84).

(11) الشاهد في: أدب الكاتب (511)، وحروف المعاني للزجاجي (66)، والغرة (567/2)، وضرائر الشعر (236)،وشرح التسهيل (143/3)، والتذييل والتكميل (169/11)، والجنى الداني (388)، والمغني (497/1)، والمساعد (255/2)، وشفاء العليل

أي: مني، وهذا قول الكوفيّين[1] والقتبيّ[2]، وخُرِّج[3] على التضمين، أي فلا يأتي إليّ الرواء.

وخرَّجه ابن عصفور[4] على أنّه أراد: فلا يروى إلى ظمؤه إليَّ، فحذفَ المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فاستتر في الفعل، والعامل في (إليَّ) ظمأ المحذوف.

ص: ولا تزاد خلافاً للفرّاء.

ش: زعم الفرّاء[5] أنّها زائدة في قراءة بعضهم[6]: ﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [سورة إبراهيم: 37] بفتح الواو.

قال في الشرح: (وأولى من الحكم بزيادتها أنْ يكون الأصل تَهوِي، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في: رُضِيَ: رُضَا، وفي ناصية: ناصاة، وهي لغة طائية)[7]. انتهى.

ورُدَّ[8] بأنّه تخريج لا يجوز؛ لأنّه ليس كل ما آخره ياء قبلها كسرة يجوز إبدالها ألفاً وفتح ما قبلها، وسيأتي تحقيقه في التصريف، وتتخرج هذه القراءة على تضمين تَهوَى معنى تَميل.

ص: ومنها اللام للمِلك وشِبهه.

ش: فالمِلك، نحو: المالُ لزيدٍ.

وشبه المِلك، نحو: أدومُ لكَ ما تدوم لي[9].

ص: وللتَّمليك وشِبهه.

ش: مثال التمليك: وهبتُ لزيدٍ ديناراً.

(660/2)، وتمهيد القواعد (2920/6)، وشرح أبيات المغني (129/2)، والدرر (32/2)، تقول: أي الناقة. الكور: الرمل. يسقى: يركب. لا يروى: لا يسأم.

(1) رأي الكوفيين في: ضرائر الشعر (236)، والتذييل والتكميل (169/11)، والجنى الداني (389)، والمساعد (255/2).

(2) رأي القتبي في: أدب الكاتب (511).

(3) نَسَبَ ناظر الجيش هذا التخريج لابن هشام الخضراوي في: تمهيد القواعد (2920/6-2921).

(4) نسب ناظر الجيش هذا التخريج لابن عصفور في كتابه شرح الإيضاح المفقود. تمهيد القواعد (2920/6). وفي ضرائر الشعر (238) معنى كلامه وليس نصّه.

(5) معاني القرآن له (78/2).

(6) هذه قراءة: علي بن أبي طالب، وأبي جعفر محمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد. المحتسب (364/1).

(7) شرح التسهيل (143/3).

(8) ردُّ أبي حيان في: التذييل والتكميل (170/11).

(9) لي: سقط من (د).

ومثال شِبه التمليك: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ [سورة النحل: 72].

ص: وللاستحقاق والنَّسب.

ش: مثال الاستحقاق نحو: الجلبابُ للجارية، والجُلُّ[1] للفرس.

ومثال النسب: لزيدٍ عمٌّ هو لعمرٍو خالٌ.

ص: وللتعليل وللتبليغ.

ش: مثال التعليل: ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [سورة النساء: 105].

والجارَّةُ اسمَ مَنْ غاب حقيقةً أو حكماً عن قائلِ قولٍ يتعلّق به، نحو: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ [سورة الأحقاف: 11]، أي: من أجل، وقول الشاعر[2]: **[من الكامل]**

كضَرائرِ الحسناءِ قُلْنَ لِوَجهها حَسَداً وبغضاً إنَّهُ لَدَمِيمُ[3]

وأمّا لام التبليغ[4] وهي الجارّة اسمَ سامعِ قولٍ أو ما في معناه: قلتُ له، وفسَّرتُ له، وأذِنتُ له، واستجبتُ له.

ص: وللتعجب وللتبيين وللصيرورة[5].

ش: مثال التعجب قول الشاعر[6]: **[من الطويل]**

شبابٌ وشيبٌ وافتقارٌ وثروةٌ فَلِلَّهِ هذا الدَّهرُ كيف تَرَدَّدا[7]

---

(1) الجلّ: ما تُلْبِسُهُ الدَّابة لتُصان به. اللسان (664) (جلل).

(2) هو أبو الأسود الدؤلي. ديوانه (403).

(3) الشاهد في: المحكم (286/9)،وشرح التسهيل (145/3)، واللسان (1427/2) (دمم)، والتذييل والتكميل (173/11)، وتخليص الشواهد (360)، والجنى الداني (100)، والمغني (177/3)، وتمهيد القواعد (2925/6)، والمقاصد الشافية (620/3)، والمقاصد النحوية (1877/4)، والأشموني (291/2)، والهمع (370/2)، وشرح شواهد المغني (570/2)، والخزانة (567/8)، وشرح أبيات المغني (295/4)، والمعجم المفصل (259/7). في الديوان (بغياً) بدل (بغضاً).

(4) شرح التسهيل (145/3)، والتذييل والتكميل (173/11).

(5) في الأصل: التبيين والصيرورة.

(6) هو الأعشى. ديوانه (135).

(7) الشاهد في: أمالي ابن الشجري (409/1)، وشرح التسهيل (146/3)، والتذييل والتكميل (174/11)، وتخليص الشواهد (228)، والجنى الداني (98)، والمغني (181/3)، وشفاء العليل (660/2)، وتمهيد القواعد (2925/6)، والمقاصد النحوية (1050/3)، والأشموني (291/2)، وشرح أبيات المغني (302/4)، والمعجم المفصل (181/2).

ومثال التبيين[1] – وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها مبيَّنة لصاحب معناها، والمتعلّقة بحبّ في تعجب أو تفضيل مبيِّنة لمفعولية مصحوبها – نحو:

﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[سورة المؤمنون: 36]، و﴿ هَيۡتَ لَكَۚ ﴾[سورة يوسف: 23]، وسقياً لك، وما أحَبَّ زيداً لعمرو!،﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ ﴾ [سورة البقرة: 165]

ومثال الصيرورة: ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ ﴾ [سورة القصص: 8]، وكقول الشاعر[2]: **[من الطويل]**

فلِلْموتِ تَغْدُو الوالداتُ سِخالَها كما لِخَرابِ الدُّورِ تُبنَى المساكنُ[3]

وكونها للصيرورة هو مذهب الكوفيّين[4]والقتبيّ[5]، ويعبّر عنها أيضاً بلام العاقبة والمآل[6].

ص: والموافقة (في) و(عند) و(إلى) و(بعد) و(على) و(مِنْ).

ش: مثال موافقة (في): ﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[سورة الأنبياء: 47].

و(عند) كقراءة الجحدري[7]:﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾[سورة ق: 5]، أي: عندما جاءهم.

قال ابن جني[8]: أي عند مجيئه إياهم.

و(إلى):﴿ سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ ﴾[سورة الأعراف: 57].

و(بعد): ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾[سورة الإسراء: 78].

و(على): ﴿ يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ ﴾ [سورة الإسراء: 107]. و(من) قول جرير[9]: **[من الطويل]**

لنا الفضلُ في الدنيا وأنفُكَ راغمٌ ونحنُ لكُمْ يومَ القيامةِ أفْضَلُ[1]

---

(1) شرح التسهيل (146/3)، والتذييل والتكميل (174/11).

(2) نُسِبَ في العقد الفريد (321/1) لسابق البربري.

(3) الشاهد في: اللامات للزجاجي (120)، والصحاح (2036/5)، واللامات للهروي (136)، وشرح التسهيل (146/3)، والتذييل والتكميل (175/11)، والدر المصون (521/5)، والمغني (177/3)، وتمهيد القواعد (2926/6)، وشرح شواهد المغني (570/2)، والخزانة (529/9)، وشرح أبيات المغني (295/4)، وتاج العروس (451/33)، والمعجم المفصل (118/8).

(4) مذهب الكوفيين في: اللامات للزجاجي (119)، واللامات للهروي (135)، والتذييل والتكميل (178/11).

(5) مذهب القتيبي في: أدب الكاتب (519). وهو مذهب الأخفش: معاني القرآن له (377/1).

(6) اللامات للزجاجي (119)، واللامات للهروي (135)، ونتائج الفكر (108)، وشرح الجزولية للأبذي (90/2)، ورصف المباني (225)، والمغني (177/3).

(7) القراءة في: المحتسب (282/2).

(8) المحتسب (282/2).

(9) ديوانه (143/1).

أي: منكم. وقد انتهت معاني اللام ممثّلة من كلام المصنّف[2].

قال بعضهم[3]: والصحيح ما قاله سيبويه من أنّها للاستحقاق، وهو معناها العامّ؛ لأنّه لا يفارقها، وإنَّما جُعلت للمِلك؛ لأنّه ضربٌ من الاستحقاق، وقد تَدخلها مع ذلك مَعانٍ أُخَر.

ص: وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو: ﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ **و** ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾**، وسماعاً في نحو:** ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾.

ش: من أنواع اللام الجارّة الزائدةُ[4]، ولا تزاد إلّا مع مفعول به لمتعدٍّ/**[أ-231]**إلى واحد، فإنّ كان متعدياً إلى اثنين لم تزد معهما ولا مع أحدهما، وزيادتها مع مفعول ذي الواحد على ضربين: قياسيّة وغير قياسيّة؛ فالقياسيّة أن تزاد مقوّية لعامل ضعف بالتأخّر، نحو: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [سورة يوسف: 43]، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [سورة هود: 107]، فهذان يجوز القياس عليهما.

وغير القياسيّة أن تزاد مع المفعول في غير ذلك، نحو:﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [سورة النمل: 72].

ولم يذكر سيبويه زيادة اللام وتابعه أبو عليّ[5]، وقد أوّل بعضهم[6]﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ على التضمين.

وفي البخاري[7]: رَدِفَ بمعنى قَرُبَ.

ص: وفتحُ اللامِ مع المضمر لغةُ غيرِ خُزاعة.

ش: فلغة غيرهم فتح اللام في نحو: لَنا ولَكم[8]، وأمَّا خُزاعة[1] فهي مكسورة في لغتهم[2] مع مع المضمر كما تكسر مع الظاهر في اللغات كلّها كذا قال المصنّف[3].

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (148/3)، وشرح الكافية للرضي (278/4)، والتذييل والتكميل (176/11)، والجنى الداني (102)، والمغني (175/3)، وتمهيد القواعد (2927/6)، وشرح التصريح (661/1)، وشرح شواهد المغني (570/2)، والخزانة (481/9).

(2) شرح التسهيل (144/3-148).

(3) التذييل والتكميل (177/11).

(4) شرح التسهيل (148/3)، ورصف المباني (244-247)، والتذييل والتكميل (183/11-184)، والجنى الداني (121-122)، والمغني (183/3-200).

(5) وهو رأي ابن أبي الربيع في البسيط (857/2)، والتذييل والتكميل (180/11)، والمساعد (260/2)، وتمهيد القواعد (2936/6).

(6) هو المبرد في المقتضب (36/2)، والبسيط (857/2).

(7) صحيح البخاري: كتاب التفسير: تفسير سورة النمل (273/3). ولفظه: (رَدِفَ: اقترب).

(8) في (د): لك وله.

ويستثنى[4] من صور المضمر ياء المتكلم، فإنّها تكسر معها في اللغتين نحو: لِي.

وحكى[5] أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن أنّهم سمعوا بعض[6] العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق، فتقول: المالُ لَزيدٍ.

ص: ومع الفعل لغةُ عُكْل وبَلْعَنْبَر.

ش: حكاه مكيّ[7] عن بني العنبر كما حكاه المصنّف.

وقال أبو زيد[8]: سمعت مَنْ يقول[9]: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [سورة الأنفال: 33].

وقرأ سعيد بن جُبَير[10] فيما حكى عنه المبرد: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [سورة إبراهيم: 46]، وأنشدوا[11]: **[من الوافر]**

وتَأْمُرُني رَبيعةُ كُلَّ يومٍ لأَشريَها وأقتني الدَّجاجا[12]

الرواية بفتح لام لأَشريها.

ص: وتساوي لامُ التعليل معنًى وعملاً "كي" مع (أنْ) و(ما) أختها والاستفهاميّة.

ش: كي على ضربين[13]: مصدريّة تُذكر في إعراب الفعل، وجارّة تساوي لام التعليل معنًى وعملاً، ولا تدخل إلّا على (أنْ) ظاهرة، كقوله[14]: **[من الطويل]**

---

(1) الارتشاف (1706/4)، والجنى الداني (183)، والمساعد (260/2)، والهمع (372/2).

(2) في سر الصناعة (330/1): أنَّ اللحياني حكى كسر اللام عن بعض العرب. وفي الخصائص (390/1) أنّ الكسائي حكاها عن قضاعة.

(3) شرح التسهيل (149/3).

(4) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (184/11).

(5) حكاية أبي عمرو ويونس وأبي عبيدة وأبي الحسن في: معاني القرآن للأخفش (130/1)، وسر الصناعة (328/1-329)، واللامات للهروي (35)، وشرح الكافية للرضي (374/4)، والتذييل والتكميل (184/11-185)، والارتشاف (1706/4)، والجنى الداني (183).

(6) بعض: سقط من (د).

(7) مشكل إعراب القرآن (100/1). وحكى هذه اللغة عنهم قبله خلف الأحمر والأخفش. في: معاني القرآن للأخفش (130/1)، والمسائل البصريات (550/1)، وفي سر الصناعة (329/1) أنَّ الكسائي سمعها من أبي حزام العُكليّ.

(8) سر الصناعة (330/1).

(9) هذه قراءة أبي السمال كما في: شواذ ابن خالويه (55)، والبحر (483/4).

(10) هذه القراءة حكاها عن ابن جُبير المبردُ كما في سر الصناعة (328/1)، وفي المحتسب (314/2)، أنَّ أبا الحسن حكاها عن أبي عبيدة ولم ينسبها.

(11) هو النمر بن تولب العكليّ. ديوانه (51).

(12) الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (130/1)، والبصريات (554/1)، وشرح التسهيل (149/3)، والتذييل والتكميل (185/11)، وشفاء العليل (662/2)، وتمهيد القواعد (2938/6)، والخزانة (439/10). فيه رواية (تؤامرني) و(تواعدني) بدل (تأمرني).وفيه (لأهلكه) بدل (لأشريها).

(13) شرح التسهيل (148/3-149)، ورصف المباني (215-216).

(14) هو جميل بثينة. ديوانه (74). ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر (60) لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه.

فقالتْ أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً لِسانَك كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا[1]

أو مقدرة[2]، نحو: جئت كي تكرمني، فالناصب عند البصريين[3] (أنْ) مضمرة بعد (كي)، و(كي) جارة للمصدر المقدّر، وقد أظهرت (أنْ) منبّهة على الأصل في قوله: (كيما أنْ تَغُرَّ).

أو (ما) أخت (أنْ) وهي (ما) المصدرية، كقوله[4]: **[من الطويل]**

إذا أنتَ لم تنفَعْ فَضُرَّ فإنَّما يُرادُ الفتى كما يَضُرُّ ويَنْفَعُ[5]

وذهب بعضهم[6] إلى أنّ (ما) في البيت كافة لـ (كي) عن العمل.

أو مع (ما) الاستفهامية، كقولك سائلاً عن العلّة: كي مَ فعلتَه؟ وفي الوقت: كَيْمَهْ؟ كما تقول: لِمَ فعلت؟ ولِمَهْ؟.

وإلى أنَّ (كي) تكون جارّة في أحد قسميها ذهب البصريّون[7].

وذهب الكوفيّون[8]: إلى أنّ (كي) لا تكون حرف جرٍّ، قالوا: ولا حجّة في قولهم (كَيْمَهْ)؛ لأنّ (مَهْ) ليست مخفوضة، وإنّما هي منصوبة على مذهب المصدر، أي: كي يفعل ماذا؟.

---

(1) الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (35/1)، والمفضل (325)، وشرحه لابن يعيش (14/9-15)، وشرح التسهيل (224/1)، (148/3)، والكافية الشافية (782/2)، وشرح الكافية للرضي (49/4)، وابن الناظم (256)، والتذييل والتكميل (186/11)، وتوضيح المقاصد (738/3)، والجنى الداني (262)، والمغني (35/3)، والمساعد (260/2)، وشفاء العليل (662/2)، وتمهيد القواعد (2938/6)، والمقاصد النحوية (1195/3)، والأشموني 549/03)، والهمع (291/2)، وشرح شواهد المغني (508/1)، والخزانة (481/8)، وشرح أبيات المغني (157/4)، وحاشية الصبان (409/3)، والمعجم المفصل (203/4).

(2) الجنى الداني (261)، والمغني (33/3).

(3) المقتضب (9/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (35/1)، والإيضاح (241-242)، والمفصل (324)، والإنصاف (458)، والتذييل والتكميل (186/11).

(4) هو قيس بن الخطيم. ديوانه (235). ونسبه بعضهم لغيره، والصحيح أنّه لقيس بن الخطيم.

(5) الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (131/1)، والبغداديات (291-352)، وديوان المعاني (34)، والبديع لابن الأثير (614/1)، وشرح التسهيل (149/3)، والكافية الشافية (782/2)، وشرح الكافية للرضي (51/4)، وابن الناظم (256)، والتذييل والتكميل (186/11)، وتوضيح المقاصد (1230/4)، والجنى الداني (262)، والمساعد (261/1)، وشفاء العليل (662/2)، وتمهيد القواعد (2939/6)، والمقاصد النحوية (1196/3)، والأشموني (549/3)، والهمع (290/2-355)، وشرح شواهد المغني (507/1)، والخزانة (498/8)، وشرح أبيات المغني (152/4)، والمعجم المفصل (223/4-317).

(6) البديع لابن الأثير (614/1)، والتذييل والتكميل (187/11)، والجنى الداني (263)، والمغني (32/3).

(7) مذهب البصريين في: المقتضب (9/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (34/1-35)، والإيضاح (241-242)، والمفصل (324)، والإنصاف (455-460)، وشرح ابن يعيش (49/8)، والتذييل والتكميل (186/11)، والجنى الداني (262-263)، والمغني (32/3-37).

(8) مذهب الكوفيين في: الإنصاف (455-460) [81]، والتذييل والتكميل (188/11)، والجنى الداني (262)، والمغني (37/3).

ورُدَّ[1] بأنّه دعوى، وبأنّه يلزم منه تقديمُ الفعل على الاستفهاميّة، وحذف ألفها بعد غير حرف الجر، وحذفُ معمول الحرف الناصب للفعل.

ص: ومنها الباءُ للإلصاق، وللتَّعدية.

ش: أمّا الإلصاق: فهو معناها الأصلي[2]، ولم يذكر لها سيبويه[3] غيره.

قال المغاربة[4]: الباء غير الزائدة لا تكون إلّا للإلصاق والاختلاط حقيقة أو مجازاً، فقد تتجرّد تتجرّد لهذا المعنى وقد يدخلها مع ذلك معنى آخر.

وظاهر[5] كلام المصنّف في هذه الحروف أنّها وُضعت مشتركة بين ما نذكر أنّها وردت له.

وباء التَّعدية: قال في الشرح: (هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به كالتي في: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾[سورة البقرة: 17]، و﴿ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ [سورة البقرة: 20])[6]. انتهى.

وقد وُجدت في المتعدي: دفعتُ بعضَ الناسِ ببعضٍ، وصككتُ الحجرَ بالحجرِ[7].

قال بعضهم[8]: وإذا نظرتَ إلى هذه الباء التي بمعنى الهمزة وجدتَ فيها الإلصاق.

ص: وللسببية وللتعليل.

ش: قال في الشرح: (باء السببيّة هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدَّاها مجازاً، نحو: ﴿ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [سورة البقرة: 22]/ **[ب-231]**، فلو قُصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصحَّ وحَسُنَ، لكنّه مجاز، ومنه: كتبتُ بالقلمِ، وقطعتُ بالسِّكِّينِ، فإنّه يُقال: كتبَ

---

(1) الردّ في: الإنصاف (455-460). وشرح ابن يعيش (15/9)، والتذييل والتكميل (188/11-189)، والجنى الداني (262-263)، والمغني (37/3).

(2) المقتضب (142/4)، والأصول (412/1)، والإيضاح (200)، واللمع (60)، والمفصل (285)، والغرة (599/2)، وأسرار العربية (261)، والبديع لابن الأثير (240/1)، واللباب (361/1)، وتوجيه اللمع (230/1)، وشرح الكافية للرضي (280/4-300)، والارتشاف (1695/4)، والجنى الداني (36)، وتوضيح المقاصد (757/3)، والمغني (117/2)، وشرح التصريح (663/1).

(3) الكتاب (217/4).

(4) المقدمة الجزولية (127)، وشرح الجمل لابن خروف (477/1)، وشرح الجزولية للشلوبين (828/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (/511-512)، وشرح الجزولية للأبذي (77/2-78)، والبسيط (856/2-857).

(5) التذييل والتكميل (189/11).

(6) شرح التسهيل (149/3).

(7) التذييل والتكميل (191/11)، والجنى الداني (37)، والمغني (125/2-126)، والمساعد (261/2)، والهمع (334/2).

(8) التوطئة (237)، والمقرب (204/1)، والتذييل والتكميل (191/11).

القلمُ، وقطعَ السِّكِّينُ. والنحويّون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة[1]، وآثرتُ على ذلك التعبيرَ بالسببيّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإنّ استعمال السببيّة فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز)[2]. انتهى. وفيه اختصار.

وإدراج المصنّف باء الاستعانة في باء السبب مما انفرد به، وغيره[3] فَرَّقَ بينهما.

وباء التعليل: قال في الشرح: (هي التي يصلح غالباً في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾[سورة البقرة: 54]، ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة النساء: 160].

واحترز بقوله: "غالباً" من قول العرب: غضبتُ لفلان؛ إذا غضبت مِن أجله وهو حي، وغضبتُ به، إذا غضبتُ من أجله وهو ميّت)[4]. انتهى.

وكأن التعليل والسبب عند غيره واحد[5]؛ فلذلك لم يذكروا باء التعليل.

ص: وللمصاحبة والظرفية.

ش: باء المصاحبة[6]: هي التي تَحسن في موضعها(مع)، وتُغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ ﴾ [سورة النساء: 170]، أي مع الحقّ، ومُحِقًّا.

والظرفية: هي التي تَحسن في موضعها (في)، نحو: زيد بالبصرة، أي: في البصرة.

ص: وللبدل وللمقابلة[7].

ش: باء البدل[8]: هي التي يحسن في موضعها (بدل)، كقول الشاعر[9]: **[من البسيط]**

فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا رَكِبُوا .....[10]

---

(1) معاني الحروف للرماني (36)، والتبصرة (285/1)، وشرح اللمع (173/1)، والمفصل (285)، والغرة (601/2)، والبديع لابن الأثير (240/1)، وتوجيه اللمع (232/1)، والتوطئة (246)، وشرح الجمل لابن عصفور (513/1)، وشرح الجزولية للأبذي (77/2)، وشرح الكافية للرضي (280/4)، ورصف المباني (143)، والجنى الداني (38)، والمغني (126/2)، وأوضح المسالك 35/03)، وشرح التصريح (662/1)، والهمع (335/2).

(2) شرح التسهيل (149/3-150).

(3) شرح الجمل لابن عصفور (513/1-514).

(4) شرح التسهيل (150/3).

(5) التذييل والتكميل (195/11).

(6) شرح التسهيل (150/3)، والجنى الداني (40)، والمساعد (262/2).

(7) في الأصل: والمقابلة.

(8) شرح التسهيل (151/3)، والجنى الداني (40)، والمساعد (263/2).

(9) نسبه العيني في المقاصد النحوية (1058/3) لقريط بن أنيف من بلعنبر شاعر إسلامي.

(10) عجز البيت: (شَنُّوا الإغارةَ فرسانا وركبانا).

الشاهد في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (21/1)، وشرح التسهيل (151/3)، والكافية الشافية (801/2)، وابن الناظم (261)، والتذييل والتكميل (195/11)، والارتشاف (1696/4)، والجنى الداني (40)، والدر المصون (506/8)، والمغني

وباء المقابلة[1]: هي الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريتُ الفرسَ بألفٍ، وكافأتُ الإحسانَ بضعفٍ، وقد تسمّى باء العوض.

ولم يذكر المغاربة هذين المعنيين، وقال بعضهم[2]: زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنْ تجيء للبدل والعوض، نحو قولك: هذا بذاك، أي: هذا بدل ذلك وعوض منه. قال: والصحيح: أنّ معناها السبب ألا ترى أنّ التقدير: هذا مُستَحقٌّ بذاك، أي: بسببه.

ص: ولموافقة (عن) و(على) و(مِنْ) التبعيضيّة.

ش: مثال موافقة (عن): ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ [سورة الفرقان: 25] ، ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾ [سورة الحديد: 12]. أي: عن أيمانهم، كذا قال الأخفش[3]. ومثله: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[سورة الفرقان: 59] وكونها بمعنى (عن) بعد السؤال منقولة عن الكوفيّين[4].

وكان الأستاذ أبو عليّ[5] يتأوَّل ذلك فيقول: "اسأل بسببه".

وقال بعضهم[6]: تعدية السؤال بالباء على سبيل التضمين، أي: فاعتنِ به أو اهتم به؛ لأنّ السؤال عن الشيء اعتناء به.

ومثال موافقة (على)، وبه قال الكوفيّون[7]، قوله تعالى: ﴿ مَنْ إِن تَـأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾[سورة آل عمران: 75]، وقولك: "مررت به" أي: عليه، كما قال الله تعالى: ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [سورة يوسف: 64]، و﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم ﴾[سورة الصافات: 137] بهذا مَثّلَ المصنّف[8] ناقلاً عن الأخفش[9].

(133/2)، والمساعد (263/2)، وشرح ابن عقيل (19/3)، وتمهيد القواعد (2941/6)، والمقاصد الشافية (612/3)، والأشموني (293/2)، والهمع (336/2)، وشرح شواهد المغني (69/1-316)، والخزانة (253/6)، وشرح أبيات المغني (302/2)، وتاج العروس (401/40)، وحاشية الصبان (329/2)، والمعجم المفصل (19/1-25).

(1) شرح التسهيل (151/3).

(2) نسب ناظر الجيش في تمهيد القواعد (2947/6) هذا القول لابن عصفور. في: التذييل والتكميل (195/11)، والارتشاف (1696/4)، والجنى الداني (41).

(3) معاني القرآن له (535/2).

(4) مذهب الكوفيين في: أدب الكاتب (508-509)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (73/4)، والغرة (609/2)، والتذييل والتكميل (196/11)، والارتشاف (1698/4)، والجنى الداني (42)، والمساعد (263/2)، والهمع (337/2).

(5) رأي الأستاذ أبي علي في: التذييل والتكميل (197/11)، والارتشاف (1699/4)، والجنى الداني (42)، وتمهيد القواعد (2949/6).

(6) هو ابن عصفور في شرح الجمل له (515/1).

(7) رأي الكوفيين في: الغرة (610/2)، والتذييل والتكميل (197/11)، والارتشاف (1699/4)، والمساعد (264/2)، والهمع (337/2).

(8) شرح التسهيل (152/3).

(9) معاني القرآن له (140/1-224).

ومثال موافقة (مِنْ) التبعيضية، وهو مذهب كوفي[1]، قوله تعالى: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الإنسان: 6]،
وذكره الفارسيّ[2] في التذكرة، وتبعهم القتبيّ[3]، ورُوي ذلك عن الأصمعي[4] في قوله[5]: **[من الطويل]**

شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنّ نَئِيجُ[6]

وقال المصنّف[7]: والأجود أن يُضَمَّنَ شَرِبْنَ معنى رَوِينَ[8].

ص: وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما.

ش: مثال زيادتها مع فاعل ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [سورة الرعد: 43]، وأحسن بزيد، وقوله[9]: **[من الوافر]**

..... وحُبَّ بها مقتولةً حين تقتلُ

وقوله[10]: **[من الوافر]**

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي بِما لاقتْ لَبُونُ بني زياد[11]

---

(1) مذهب الكوفيين في: الغرة (610/2)، والتذييل والتكميل (198/11)، والارتشاف (1697/4)، والجنى الداني (43)، والمغني (140/2)، والمساعد (264/2)، وشرح التصريح (663/1)، والهمع (337/2).

(2) رأي الفارسي في: شرح التسهيل (153/3)، والكافية الشافية (807/2)، والتذييل والتكميل (199/11)، والارتشاف (1679/4)، والجنى الداني (43)، والمغني (140/2)، والمساعد (264/2)، وشرح التصريح (663/1)، والهمع (337/2).

(3) أدب الكاتب (515).

(4) رأي الأصمعي في: شرح التسهيل (153/3)، والتذييل والتكميل (199/11)، والجنى الداني (43)، والمغني (140/2)، وشرح التصريح (663/1)، والخزانة (98/7).

(5) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين (129/1).

(6) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (215/3)، وأدب الكاتب (515)، وحروف المعاني للزجاجي (47)، وكتاب الشعر (466/1)، وسر الصناعة (135/1)، والخصائص (85/2)، والصحاح (2556/6)، والأزهية (283)، والمحكم (192/5)، وأمالي ابن الشجري (613/2)، والغرة (610/2)، والبديع لابن الأثير (263/1)، وشرح التسهيل (153/3)، والكافية الشافية (784/2)، وشرح الكافية للرضي (204/3)، وابن الناظم (257)، والتذييل والتكميل (199/11)، والارتشاف (1698/4)، وتوضيح المقاصد (758/3)، والجنى الداني (43)، والمغني (141/2)، والمساعد (264/2)، وشفاء العليل (663/2)، وتمهيد القواعد (3947/6)، والمقاصد النحوية (1138/3)، والخزانة (97/7)، وشرح أبيات المغني (209/2)، والدرر (33/2).

(7) شرح التسهيل (153/3).

(8) روين: هذا قول الفراء في معاني القرآن (215/3).

(9) تقدّم تخريجه في باب حبّذا.

(10) نسبه العيني في المقاصد النحوية (254/1) لقيس بن زهير. وهذا البيت سقط من الأصل.

(11) زيادة الباء في هذا البيت مسألة خلافية بين النحويين:

وأجاز ابن السراج[1] في: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾وجهاً آخر: أنْ يكون فاعل (كفى) ضميراً يعود على المصدر المفهوم من (كفى)، كأنّه قال: كفى هو، أي: الاكتفاء بالله، فالباء ليست بزائدة.

ورُدَّ[2] بأنّ الباء حينئذٍ ليس لها ما يتعلّق به إلّا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمراً.

وقد ذهب بعضهم[3] إلى جواز إعماله، وتقدّم في بابه.

وقيّد أبو جعفر بن الزبير[4] زيادتها في فاعل (كفى) بأن تكون بمعنى حَسْبُ، فإنْ كانت[5] بمعنى وَقى لم تُزد في فاعله، نحو: ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ [سورة الأحزاب: 25].

ومثال زيادتها مع مفعول ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [سورة البقرة: 195]، ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾[سورة مريم: 25]، و: ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾[سورة الحج: 15]، و: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾[سورة الحج: 25]، و: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾[سورة المؤمنون: 20]، في قراءة[6] ابن كثير/[أ-232] وأبي عمرو.

وأشار بقوله (وغيرهما) إلى زيادتها في: بِحَسْبِك، وفي المواضع المذكورة في باب (كان)[7].

ص: ومنها (في) للظرفية حقيقةً أو مجازاً.

ذهب ابن الشجري إلى أنّ زيادة الباء فيه ليست للضرورة، وذهب ابن عصفور وتبعه أبو حيان والمرادي وابن هشام وغيرهم إلى أنَّ زيادتها فيه على غير قياس، فهي ضرورة.

الشاهد في: الكتاب (316/3)، ومعاني الفراء (188/2)، والألفاظ لابن السكيت (304/1)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (95/3)، والأصول (443/3)، وشرح الكتاب للسيرافي (199/1) (78/4)، والتعليقة (55/1)، والحلبيات (85/1)، والعسكريات (125)، والخصائص (333/1)، والصحاح (2263/2)، وأمالي ابن الشجري (126/1-328)، والغرة (604/2)، وأسرار العربية (103)، والإنصاف (22) [2]، والبديع لابن الأثير (102/1)، واللباب (109/2)، وابن يعيش (24/8)، وشرح الجمل لابن عصفور (511/1)، وضرائر الشعر (45)، وشرح التسهيل (153/3)، وشرح الكافية للرضي (26/4)، والتذييل والتكميل (201/11)، وتوضيح المقاصد (351/2)، والجنى الداني (50)، والمغني (157/2)، وشرح ابن عقيل (75/2)، وتمهيد القواعد (2942/6)، والمقاصد الشافية (641/3)، والأشموني (46/1)، والهمع (175/1)، وشرح شواهد المغني (328/1)، والخزانة (359/8).

(1) الأصول (260/2)، وسر صناعة الإعراب (142/1).

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (203/11).

(3) تقدّم في باب إعمال المصدر المضمر.

(4) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، الجيّاني المولد، الغرناطي المنشأ، كان محدّثاً جليلاً ناقداً نحوياً أصولياً أديباً مقرئاً مفسّراً مؤرّخاً، روى عن أبي الخطاب بن خليل، وأخذ عنه أبو حيان وغيره. صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، والذيل على صلة ابن بشكوال. ت (708)هـ. ترجمته في: البغية (291/1-292). ورأيه في: التذييل والتكميل (203/11)، والارتشاف (1700/4)، والجنى الداني (49).

(5) في (د): كان.

(6) السبعة (445).

(7) شرح التسهيل (382/1-385).

ش: فالحقيقية، نحو: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ﴾ [سورة البقرة: 203]، والمجازية: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [سورة البقرة: 179].

ص: وللمصاحبة وللتعليل وللمقايسة.

ش: أمَّا كونها للمصاحبة فذهب إليه الكوفيّون[1]، والقتبيّ[2]، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [سورة الأعراف: 38]، أي: مع أمم.

ومثال التعليل: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ﴾[سورة الأنفال: 68]،﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[سورة يوسف: 32].

ومثال المقايسة[3]: وهي الداخلة على تالٍ يُقصد تعظيمه وتحقير مَتْلُوِّه[4]، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ﴾ [سورة التوبة: 38].

ص: ولموافقة على والباء.

ش: ذهب الكوفيّون[5]والقتبيّ[6] والمصنّف[7] إلى أنَّ في تكون بمعنى على، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[سورة طه: 71].

(وأنشد الشجري[8] لسويد[9] بن أبي كاهل[10]: [11]**[من الطويل]**

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نخلةٍ فلا عطشتْ شَيبانُ إلاّ بأجْدَعا[1]

---

(1) رأي الكوفيين في: التذييل والتكميل (207/11)، والارتشاف (1725/4)، والمساعد (265/2)، وشرح التصريح (649/1).

(2) أدب الكاتب (518).

(3) شرح التسهيل (156/3).

(4) في الأصل: تحقيره بمتلوه.

(5) رأي الكوفيين في: مجاز القرآن (23/2-24-233-234)، ومعاني الأخفش (512/2)، والغرة (569/2)، وشرح الجزولية للأبذي (53/2)، والتذييل والتكميل (211/11)، والمساعد (265/1)، وشرح التصريح (649/1)، والهمع (361/2).

(6) أدب الكاتب (506).

(7) شرح التسهيل (157/3).

(8) أماليه (606/2).

(9) في (د): لسعيد. والمثبت من أمالي ابن الشجري.

(10) هو غطيف بن حارثة بن حِسل بن مالك بن كنانة بن يشكر اليشكري. ويقال: الوائلي، ويقال: الغطفاني، يكنى أبا سعد، فخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كانت العرب تُسمّي قصيدته العينية اليتيمة، عُمِّر في الإسلام إلى زمن الحجاج. ترجمته في الإصابة (639).

(11) ديوان سويد (45)، ونُسِبَ في الحماسة البصرية (258/1) لقراد بن حنش الأنصاري الصاردي، ونُسِبَ في الخصائص (313/2) لامرأة من العرب.

دعا عليها، ومعنى بأجدع: بأنف مقطوع. ومنه: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[سورة الطور: 38])[2].

وذهب هؤلاء أيضاً إلى أنَّها تكون بمعنى الباء[3]، و استدلّوا بقول زيد الخيل[4]: **[من الطويل]**

ويَركبُ يومَ الروعِ فيها فوارسٌ بصيرونَ في طَعْنِ الأباهرِ والكُلَى[5]

أي: بطعن. ويؤوّل على التضمين[6]، أي: ماهرون أو متقدّمون على غيرهم.

ومذهب سيبويه[7] والمحقّقين[8] أنَّ في لا تكون إلّا للوعاء حقيقةً أو مجازاً، ويردّ ما سوى ذلك بالتأويل إليه.

ص: ومنها عَنْ للمجاوزة.

ش: استعمال عَنْ للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها[9]؛ ولذلك عُدّي بها صَدَّ وأَعْرَضَ ونحوهما، ورَغِبَ ومَالَ إذا قُصِدَ بهما تركُ المتعلَّق[10]: رَغِبْتُ عن اللهو، ومِلْتُ عنه، وقالوا: رَوَيتُ

---

(1) الشاهد في: مجاز القرآن (24/2-234)، وأدب الكاتب (506/1)، والمقتضب (318/2)، والكامل (1001/2)، وجمهرة اللغة (1316/3)، وحروف المعاني للزجاجي (12)، ومعاني الحروف للرماني (96)، والصاحبي (161)، والأزهية (268)، والمحكم (542/10)، والمخصص (64/14)، وأمالي ابن الشجري (606/2)، والغرة (569/2)، وابن يعيش (21/8)، ورصف المباني (388)، واللسان (2325/4) (شمس)، والتذييل والتكميل (211/11)، والمغني (515/2)، والمقاصد الشافية (525/7)، وشرح شواهد المغني (479/1)، وشرح أبيات المغني (62/4). وفيه رواية (ونحن صلبنا الناس).

(2) الذي بين قوسين سقط من الأصل.

(3) رأي الكوفيين والقتبي وابن مالك في: معاني القرآن للفراء (70/2-223)، ومعاني القرآن للأخفش (512/2)، وأدب الكاتب (510)، ومعاني الحروف للرماني (96)، وشرح التسهيل (158/3)، والتذييل والتكميل (212/11)، والمساعد (2660/1)، وشرح التصريح (659/1)، والهمع (361/2).

(4) ديوانه (67).

(5) الشاهد في: نوادر أبي زيد (303)، وأدب الكاتب (510)، وحروف المعاني للزجاجي (84)، والصحاح (2458/6)، والأزهية (271)، وأمالي ابن الشجري (607/2)، والغرة (570/2)، والبديع لابن الأثير (267/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (534/1)، وضرائر الشعر (234)، وشرح التسهيل (158/3)، وشرح الجزولية للأبذي (54/2)، وشرح الكافية للرضي (279/4)، والتذييل والتكميل (212/11)، والارتشاف (1726/4)، والجنى الداني (251)، والدر المصون (288/2)، والمغني (516/2)، وتمهيد القواعد (2957/6)، والأشموني (292/2)، وشرح التصريح (666/1)، شرح شواهد المغني (484/1)، والخزانة (493/9)، والمعجم المفصل (11/6). الأباهر: جمع أبهر، وهو عرق متصل بالقلب.

(6) شرح الجمل لابن عصفور (535/1)، والتذييل والتكميل (214/11).

(7) الكتاب (226/4).

(8) الكامل (1000/2-1001)، وحروف المعاني للزجاجي (12)، واللمع (60)، والتبصرة (286/1)، وشرح اللمع (165)، والغرة (568/2)، والبديع لابن الأثير (246/1)، وتوجيه اللمع (2230/1)، وابن يعيش (20/8)، وشرح الجمل لابن عصفور (533/1)، وشرح الجزولية للأبذي (53/2).

(9) شرح التسهيل (158/3).

(10) في (د): التعلّق.

عن فلان؛ لأنَّ المَرْوِيَّ مُجاوز لمن أخذ عنه، وتقول: أطعمتُه عن جوعٍ[1]، أي: جعلت الجوع مجاوزاً مجاوزاً ومنصرفاً عنه.

ص: وللبدل وللاستعلاء.

ش: مثال استعمالها للبدل قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ [سورة البقرة: 48]، وقولهم: فلانٌ حَجَّ[2] عن أبيه، وقضى عنه ديناً، وقول الراجز[3]: **[من الرجز]**

كيفَ تَراني قالباً، مِجَنِّي قد قَتَلَ اللّهُ زياداً عَنّي[4]

ومثال الاستعلاء[5] قول الشاعر[6]: **[من البسيط]**

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفضلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ولا أنتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني[7]

أي: عليَّ.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور (535/1).

(2) في (د): حجَّ فلان عن فلان.

(3) هو الفرزدق. ديوانه (881/2).

(4) الشاهد في: الخصائص (435/2)، والمحتسب (52/1)، والمحكم (285/4)، وشرح التسهيل (159/3)، واللسان (3528/5) (قتل)، والتذييل والتكميل (220/11)، والجنى الداني (245)، والمغني (676/6)، وتمهيد القواعد (2965/6)، وشرح شواهد المغني (964/2)، وشرح أبيات المغني (86/8)، وتاج العروس (495/12)، والمعجم المفصل (291/12).

(5) كونها للاستعلاء هو مذهب الكوفيين والقتبي وابن مالك في: أدب الكاتب (513)، وشرح التسهيل (159/3)، والتذييل والتكميل (220/11)، والارتشاف (1727/4)، والمساعد (266/2)، والهمع (358/2).

(6) هو ذو الإصبع العدواني. المفضليات (162).

(7) الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (108/1)، والألفاظ لابن السكيت (428)، وأدب الكاتب (513)، وحروف المعاني للزجاجي (79)، وأمالي القالي (93/1)، والخصائص (288/2)، والصحاح (2119/5)، والمحكم (283/5)، وأساس البلاغة (245/1)، وأمالي ابن الشجري (195/2)، والغرة (573/2)، والبديع لابن الأثير (266/1)،وابن يعيش (53/8)، وضرائر الشعر (144)، وشرح التسهيل (159/3)، والكافية الشافية (809/2)، وشرح الكافية للرضي (320/4)، والتذييل والتكميل (220/11)، والارتشاف (2419/5)، وتوضيح المقاصد (760/3)، والجنى الداني (246)، والمغني (395/2)، وشرح ابن عقيل (23/3)، وتمهيد القواعد (2965/6)، والمقاصد النحوية (1229/3)، والأشموني (295/2)، وشرح التصريح (669/1)، والخزانة (173/7)، والمعجم المفصل (511/12). الديّان: القيِّم بالأمر المجازي به. تخزوني: تسوسني فتقهرني.

وجعل المصنّف[1] منه قولهم: بَخِلَ عنه، والأصل: عليه، قال: لأنَّ الذي يسأل فيبخل يُحمِّل السائل ثقل الخيبة مضافاً إلى ثقل الحاجة، ففي بخل معنى ثقُل، فكان جديراً بأنْ يشاركه في التعدية بـ (على).

ص: وللاستعانة وللتعليل[2].

ش: مثال الاستعانة قولهم[3]: رميتُ عن القوس، كما يقولون: رميتُ بالقوس، فـ (عن) هنا كالباء في إفادة معنى الاستعانة.

وحكى الفرّاء[4] عن العرب: رميت عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس.

ومثال التعليل قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾[سورة التوبة: 114]، وقوله: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾[سورة هود: 53]، ونقل هذان المعنيان عن الكوفيّين[5].

ص: ولموافقة (بعد) و(في).

ش: موافقة (بعد): ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[سورة الانشقاق: 19]، وهذا مذهب الكوفيين[6] وتبعهم القُتّبيّ[7].

وموافقة (في) كقول الشاعر[8]: **[من الطويل]**

وآسِ سراةَ القومِ حيثُ لَقِيتَهُمْ فلا تَكُ عن حَمْلِ الرِّباعةِ وانيا[9]

---

(1) شرح التسهيل (159/3).

(2) في الأصل: والتعليل.

(3) قولهم: سقط من (د).

(4) معاني القرآن له (267/2).

(5) هو مذهب الكوفيين والقتبي وابن مالك في: الكتاب (226/4)، ومجاز القرآن (236/2)، وأدب الكاتب (509)، وشرح التسهيل (160/3)، والتذييل والتكميل (221/11-223)، والمغني (403/2)، والمساعد (267/2)، والهمع (358/2).

(6) مذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفراء (251/3-375)، والغرة (574/2)، والتذييل والتكميل (225/11).
قال العكبري في التبيان (1279/2): (والصحيح أنَّها على بابها).

(7) أدب الكاتب (513).

(8) هو الأعشى. ديوانه (328).

(9) الشاهد في: شرح التسهيل (161/3)، والتذييل والتكميل (226/11)، والجنى الداني (247/1)، والمغني (400/2)، والمساعد (267/2)، وشفاء العليل (665/2)، وتمهيد القواعد (2967/6)، والأشموني (295/2)، وشرح التصريح (670/1)، والهمع (359/2)، وشرح شواهد المغني (434/1)، وشرح أبيات المغني (298/3)، وحاشية الصبان (336/2)، والدرر (61/2)، والمعجم المفصل (359/8). سراة القوم: أشراف القبيلة. الرباعة: نحو من الحمالة، والحمالة: الدية التي يحملها قوم من قوم. الواني: البطيء.

أي: في حمل الرباعة.

قال بعضهم[1]: تعدية "ونى" بـ (عن) ثابتة، وفَرقٌ بين: وَنَى عن كذا، ووَنَى في كذا، فإذا قلت: وَنَى عن ذكر الله، فالمعنى المجاوزة وأنَّه لم يذكره، وإذا قلت: وَنَى في ذكر الله فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فُتور وأَناة.

قال بعض النحويّين[2]: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيّون باطل، إذْ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتناول جميع ما ذكروه ممّا خالف معنى المجاوزة.

ص: وتزاد هي وعلى والباء عوضاً.

ش: مثال زيادتها أعني/**[ب–232]** (عن) قول الشاعر[3]: **[من الطويل]**

أتجزَعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهَلَّا التي عَن بَينِ جَنْبَيكَ تَدفَعُ[4]

قال ابن جني[5]: (أراد فهلّا عن التي بين جَنْبَيك تدفع، فحذف عن، وزادها بعد التي عوضاً).

ونصّ سيبويه[6] على أنَّ (عن) و(على) لا يزادان.

ومثال زيادة (على) قول الشاعر: **[من الرجز]**

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ[7]

قال ابن جني[8]: (أراد: مَنْ يتكل عليه، فحذف عليه، وزاد على مَنْ قبل عوضاً). انتهى.

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (226/11).

(2) نسبه أبو حيان في التذييل والتكميل (226/11–227) لبعض أصحابه، ولم أعثر على قائله. والقول في: الجنى الداني (249).

(3) هو زيد بن رزين بن الملوح. معاني القرآن للأخفش (354/1).

(4) الشاهد في: المحتسب (281/1)، وضرائر الشعر (213)، وشرح التسهيل (161/3)، والكافية الشافية (313/1)، والتذييل والتكميل (227/11)، والجنى الداني (248)، والمغني (404/2)، والمساعد (268/1)، وشفاء العليل (665/2)، وتمهيد القواعد (2967/6)، والمقاصد الشافية (81/3)، وشرح التصريح (670/1)، والهمع (339/2)، وشرح شواهد المغني (436/1)، والخزانة (144/10)، والدرر (37/2)، والمعجم المفصل (313/4). وفيه (أتدفع عن نفسي) بدل (أتجزع غنْ نفسٌ).

(5) المحتسب (282/1).

(6) الكتاب (38/1).

(7) الشاهد في: الكتاب (81/3)، والانتصار (182)، وشرح الكتاب للسيرافي (279/3)، والتعليقة (191/2)، والبصريات (592)، والعسكريات (95)، والخصائص (305/2)، والصحاح (1775/5)، والمحكم (178/2)، وأمالي ابن الشجري (440/2)، وشرح التسهيل (161/3)، وشرح الكافية للرضي (322/4)، والتذييل والتكميل (227/11)، والارتشاف (1736/4)، والجنى الداني (478)، والمغني (379/2)، والمساعد (268/2)، وشفاء العليل (665/2)، وتمهيد القواعد (2967/6)، والمقاصد الشافية (542/1)، وشرح التصريح (667/1)، والخزانة (143/10)، والدرر (37/2).

(8) المحتسب (281/1)، والخصائص (306/2).

ويحتمل[1] أنْ يكون الكلام تمّ عند قوله: إنْ لم يجد يوماً، ثمّ قال: على مَنْ يتّكل، و(مَنْ) استفهاميّة.

ومثال زيادة (الباء) عوضاً قول الشاعر[2]: **[من البسيط]**

ولا يُواتِيك فيما نابَ من حَدَثٍ إلّا أَخُو ثِقةٍ فانظُرْ بمَنْ تَثِقُ[3]

أراد مَنْ تثق به، وزاد الباء قبل مِنْ عوضاً، كذا قال المصنّف[4].

ويحتمل[5] أن يكون[6] الكلام تمّ عند قوله: "فانظر"، أي: فانظرْ لنفسك[7]، ثمّ استفهم على على سبيل الإنكار، فقال: بِمَنْ تثق؟.

قال في الشرح: (ويجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة: مِنْ واللام وإلى وفي، قياساً، فيقال: عرفتُ مِمَّنْ عَجِبتَ، ولِمَنْ قلتَ، وإلى مَنْ أويتَ، وفيمَنْ رغبت، فحذف ما بعد مَنْ، وزيدَ ما قبلها عوضاً)[8]. انتهى.

ورُدَّ[9] بأنّ الأصل لم يثبت؛ لاحتماله التأويل، فكيف يقاس عليه وعلى تقدير ثبوته، فهو من من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه.

ص: ومنها على للاستعلاء حِسّاً أو معنًى.

ش: اختلف[10] النحاة[11] في (على) التي ينجرُّ ما بعدها، فمشهور مذهب البصريّين[12] أنّها حرف جرّ إلّا إذا دخل عليها حرف الجر[13].

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (227/11).

(2) نُسِبَتْ القطعة التي منها هذا البيت إلى سالم بن وابصة في النوادر (489-490)، ونُسِبَ بعضها للعرجي في الحيوان (128/3).

(3) الشاهد في: مجالس ثعلب (248-249)، وشرح التسهيل (161/3)، والتذييل والتكميل (228/11)، والمساعد (268/2)، وشفاء العليل (666/2)، وتمهيد القواعد (2968/6)، والهمع (339/2)، والخزانة (144/10)، وشرح أبيات المغني (243/3)، والدرر (36/2). وفيه (ولا يواسيك) بدل (ولا يواتيك).

(4) شرح التسهيل (161/3).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (228/11).

(6) يكون: سقط من الأصل، والمثبت من (د).

(7) في الأصل: أي: في نفسك، والمثبت من (د).

(8) شرح التسهيل (162/3).

(9) ردُّ أبي حيان في التذييل والتكميل (228/11).

(10) تقدّم الخلاف في الصفحة (14) من هذا الباب.

(11) النحاة: سقط من (د).

(12) تقدّم في الصفحة (14) من هذا الباب.

(13) الجر: سقط من الأصل.

قيل[1]: وكانت في نحو[2]: **[من المتقارب]**

هوِّنْ عليك..... .....[3]

وتقدَّم[4] ذكر مذهب الفرّاء في أنّ (عن) و(على) حرفان إذا دخلت (مِنْ) عليهما، ولا يلزم[5] في هوّن عليك أن تكون اسماً، فقد جاء: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ ﴾ [سورة مريم: 25]، ولا نعلم خلافاً في حرفيتها فيخرج على ما خرج عليه.

وذهب ابن طاهر[6] وابن خروف[7] وابن الطراوة[8]والرّنديّ[9] وابن معزوز[10]والشلوبين[11]في معزوز[10]والشلوبين[11]في أحد قوليه إلى أنّها اسم ولا تكون حرفاً، وزعموا أنّ ذلك مذهب سيبويه[12]، وقد استدلّ على حرفيتها بحذفها في الشعر ونصب ما بعدها، كقوله[13]: **[من الطويل]**

..... **وأُخفي الذي لولا الأُسا لقضاني**[14]

---

(1) المقرب (196/1)، والتذييل والتكميل (155/11)، والجنى الداني (471).

(2) نُسِبَ في الكتاب (63/1-64) للأعور الشَّنِّيِّ.

(3) البيت بتمامه: (هَوِّن عليك فإنَّ الأمو ر بكفّ الإله مقاديرُها).
الشاهد في: المقتضب (196/4)، والأصول (69/2-71)، والانتصار (126)، وشرح الكتاب للسيرافي (337/1)، والتعليقة (101/1)، والتبصرة (196/1)، والبديع لابن الأثير (383/1)، واللباب (434/1)، وشرح التسهيل (381/1)، والتذييل والتكميل (155/11)، والارتشاف (1733/4)، والجنى الداني (471)، والمغني (387/2)، وتمهيد القواعد (2908/6)، والمقاصد الشافية (674/3)، والهمع (357/2)، وشرح شواهد المغني (427/1)، والخزانة (148/10)، والمعجم المفصل (357/3).

(4) تقدم في الصفحة (14) من هذا الباب.

(5) التذييل والتكميل (155/11-156).

(6) رأي ابن طاهر في: التذييل والتكميل (155/11)، والارتشاف (1733/4)، ومنهج السالك (231)، والجنى الداني (473)، والمغني (370/2)، والمساعد (269/2)، والخزانة (148/10).

(7) شرح الجمل له (480/1-481). وقوله يدل على أنَّها تكون اسماً وحرفاً، تكون اسماً إذا دخل عليها خافض.

(8) رأي ابن الطراوة في: البسيط (848/2)، والهمع (357/2)، ومصادر رأي ابن طاهر باستثناء المساعد.

(9) هو عمر بن عبد المجيد الرندي، أبو علي الأستاذ النحوي، ترجمته في: البغية (220/2). ورأيه في: مصادر رأي ابن طاهر باستثناء المساعد.

(10) هو يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج، الأستاذ الأديب النحوي، من أهل الجزيرة الخضراء، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون والسهيلي وروى عنهما. ألّف شرح الإيضاح للفارسي، والردّ على الزمخشري في مفصّله، وغير ذلك. ت (625)هـ. ترجمته في: البغية (362/2). ورأيه في مصادر رأي ابن طاهر باستثناء المساعد.

(11) التوطية (249)، ومصادر رأي ابن طاهر.

(12) الكتاب (420/1) (231/4). ومذهبه أنّها تكون اسماً وحرفاً، وقوله (ولا يكون إلاّ ظرفاً) يريد إذا كانت اسماً.

(13) نسبه العيني في المقاصد النحوية (994/2) لعروة بن حزام العذري، وليس في ديوانه.

(14) صدر البيت: (نَحِنُّ فتُبدي ما بها من صبابة).

(أي: عليّ.

وقد أجاز أبو الحسّن[1] ذلك في قوله تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [سورة الأعراف: 16]، أي: على صراطك)[2].

وبجواز حذفها مع الضمير في الصلة، نحو[3]: **[من الطويل]**

..... وهو على مَنْ صَبَّهُ اللّهُ[4]

أي: صبه الله عليه؛ ولو كانت اسماً لم يجز[5] فيها ذلك.

تنبيه: مَنْ قال إنّها لا تكون إلّا اسماً، يقول: إنّها معربة. ومَنْ جوّز فيها إذا كانت حرفاً أنْ تنتقل إلى الاسمية بدخول (من)، أو على مذهب الأخفش، نحو: سوَّيتُ عليَّ ثيابي، اختلفوا، فقال بعضهم: هي إذْ ذاك معربة[6]، وقال أبو القاسم بن القاسم[7]: هي مبنيّة[8]، والألف فيها كألف هذا، ونظرها بعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ إذا كُنَّ أسماء.

الشاهد في: البصريات (916)، والعسكريات (96)، والصحاح (1094/3)، والمحكم (482/6)، وأمالي ابن الشجري (252/2)، وضرائر الشعر (146)، وشرح التسهيل (148/2)، والكافية الشافية (635/2)، وابن الناظم (180)، والتذييل والتكميل (156/11)، والارتشاف (1735/4)، وتخليص الشواهد (504)، وتوضيح المقاصد (624/3)، والجنى الداني (474)، والمغني (370/2)، تمهيد القواعد (29140/6)، والهمع (356/2)، وشرح شواهد المغني (414/1)، والخزانة (130/8)، وشرح أبيات المغني (227/3)، وتاج العروس (352/18)، والدرر (55/2)،والمعجم المفصل (170/8). وفيه (وأحنّ) بدل (تحنّ). الأُسا جمع أسوة، والأسوة: التأسي وما يتأسى به الحزين ويتعزى.

(1) معاني القرآن له (321/1).

(2) الذي بين قوسين سقط من (د).

(3) نسبه العيني في المقاصد النحوية (418/1) لرجل من همدان.

(4) البيت بتمامه: (وإن لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقمُ) الشاهد في: إيضاح شواهد الإيضاح (397/1)، والبديع لابن الأثير (8/2)، وابن يعيش (96/3)، وشرح التسهيل (144/1)، وشرح الكافية للرضي (420/2)، وابن الناظم (68)، والتذييل والتكميل (127/11)، وتخليص الشواهد (165)، والجنى الداني (474)، والمغني (276/5)، والمساعد (100/1)، وتمهيد القواعد (506/1)، والمقاصد الشافية (542/1)، والخزانة (266/5)، وشرح أبيات المغني (317/6).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (157/11).

(6) شرح الجمل لابن خروف (480/1-485)، والمقرب (196/1)، والارتشاف (1734/4)، والجنى الداني (475)، والمساعد (269/2).

(7) هو القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي، كان أديباً فاضلاً، نحوياً لغوياً، قرأ النحو على مصدّق ابن شبيب، واللغة على عميد الروساء هبة الله بن أيوب، صنّف: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وغير ذلك. ت (626) هـ. ترجمته في البغية (260/2-261). ورأيه في: التذييل والتكميل (229/11)، والجنى الداني (475).

(8) هو رأي الجمهور في: الأصول (323/4)، وشرح الكتاب (310/2)، والأزهية (193-194)، والكشاف (280/3)، وابن يعيش (38/8-39)، وشرح الكافية للرضي (323/4)، والهمع (357/2)

ومعنى على الاستعلاء حِسّاً، كقوله: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [سورة الرحمن: 26]، أو معنًى كقوله: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [سورة البقرة: 253]، ولم يثبت لها كثير من البصريّين غير هذا المعنى، وأوّلوا ما أوهم خلافه.

ص: وللمصاحبة وللمجاوزة.

ش: مثال استعمالها للمصاحبة ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾[سورة البقرة: 177]، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾[سورة الرعد: 6].

ومثال المجاورة[1]: **[من الوافر]**

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ .....[2]

أي: عني[3].

وكذلك الواقعة بعد خفي وتعذّر واستحال وغضب وأشباهها.

وكونها للمصاحبة والاستعلاء مذهب كوفيّ[4]، وقال به القتبيّ[5]، وتأوّل ذلك غيرهم.

ص: وللتعليل والظرفيّة.

ش: مثال التعليل: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [سورة البقرة: 185]، ومثال الظرفيّة: ﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ﴾ [سورة البقرة: 102].

ص: ولموافقة مِنْ والباء.

---

(1) نسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب (507) للقحيف العقيلي.

(2) عجز البيت: (لعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها). الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (51/1-140)، والمقتضب (318/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (233/1)، والخصائص (311/2-389)، والأزهية (277)، والمحكم (243/8)، وأمالي ابن الشجري (610/2)، والغرة (577/2)، والبديع لابن الأثير (268/1)، وابن يعيش (120/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (531/1)، وضرائر الشعر (233)، وشرح التسهيل (160/3)، والكافية الشافية (809/2)، وشرح الكافية للرضي (272/4-321)، وابن الناظم (264)، والتذييل والتكميل (234/11)، والارتشاف (1734/4)، وتوضيح المقاصد 759/03)، والجنى الداني (477). والمغني (374/2)، وأوضح المسالك (41/3)، والمساعد (269/2)، وشرح ابن عقيل (25/3)، وشفاء العليل (666/2)، وتمهيد القواعد (2980/6)، والمقاصد الشافية (652/3)، والمقاصد النحوية (1226/3)، وشرح التصريح (667/1)، والخزانة (132/10)، والمعجم المفصل (279/8).

(3) أي عني: سقط من (د).

(4) مذهب الكوفيين في: التذييل والتكميل (231/11)، والارتشاف (1734/4)، وتوضيح المقاصد (760/3)، والمساعد (269/2)، وشرح التصريح (667/1)، والهمع (355/2).

(5) أدب الكاتب (517).

ش: مثال موافقة مِنْ ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [سورة المطففين: 2]، قال بعضهم[1]: والبصريّون يذهبون في هذا/[أ-233]إلى التضمين، أي: وإذا حكموا على الناس في الكيل.

ومثال موافقة الباء قوله: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [سورة الأعراف: 105]، أي: بأنْ، وقرأ أُبي[2]: بأنْ، فكانت قراءته تفسيراً لقراءة الجماعة.

وقالت العرب[3]: اركب على اسم الله، أي: باسم الله، والقول بأن على يرد لهذين المعنيين مذهب كوفيّ[4].

ص: وقد تزاد دون تعويض.

ش: استدلّ[5] على ذلك بقول حميد بن ثور[6]: **[من الطويل]**

أبى اللّهُ إلّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ على كُلِّ أفْنانِ العِضاةِ تَرُوقُ[7]

زاد على؛ لأنَّ راقَ متعدّية مثل أعجب، تقول: راقَني حُسْنُ الجارية، وفي الحديث: "مَنْ حَلَفَ على يَمينٍ"[8]، والأصل: حَلَفَ يميناً.

قيل[9]: ولا حجّة في ذلك؛ لأنّه يحتمل[10] تضمين تَرُوقُ تَشْرفُ، وتضمين حلف معنى جسر إنْ صحّ أنَّه لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم.

وإنّما قال دون تعويض؛ لأنّه قد تقدّم[11] زيادتها تعويضاً، وسبق نصّ سيبويه[12] أنّ على لا تزاد.

---

(1) نسبه ناظر الجيش في تمهيد القواعد (2982/6) لابن أبي الربيع.

(2) القراءة في: الكشاف (482/2-483)، والبحر (356/4). وفي مختصر ابن خالويه (50) أنّها قراءة ابن مسعود.

(3) أدب الكاتب (516)، والغرة (578/2)، والبديع لابن الأثير (267/1)، والجنى الداني (47/1)، والمغني (379/2).

(4) مذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفراء (246/3)، ومجاز القرآن (14/1)، وآدب الكاتب (518)، والغرة (579/2)، والتذييل والتكميل (237/11-238)، والارتشاف (1734/4-1735)، والجنى الداني (478)، والمساعد (270/1-271)، والهمع (355/2). وهو أيضاً مذهب القتبي في أدب الكاتب (516-518).

(5) شرح التسهيل (165/3).

(6) ديوانه (178).

(7) الشاهد في: أدب الكاتب (522)، والحليات (270)، والصحاح (374/1)، وأساس البلاغة (397/1)، وضرائر الشعر (66)، وشرح التسهيل (165/3)، والتذييل والتكميل (279/11)، والجنى الداني (479)، والدر المصون (69/1)، والمغني (381/2)، والمساعد (271/2)، وشفاء العليل (667/2)، وتمهيد القواعد (2977/6)، وشرح التصريح (668/1)، والهمع (357/2)، وشرح شواهد المغني (420/1)، والخزانة (144/10)، وشرح أبيات المغني (247/3)، والمعجم المفصل (178/5). السرحة: الشجرة العظيمة، وهي هنا كناية عن المرأة، والعضاة: شجر له شوك. تروق: تعلو وترتفع. الأفنان هنا: الأنواع، واحدها: فَنَّ.

(8) صحيح مسلم: كتاب الأيمان: الباب الثالث (1051) [ح: 1650].

(9) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (240/11).

(10) في الأصل: محتمل، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام أبي حيان.

(11) شرح التسهيل (158/3).

(12) الكتاب (38/1).

ص: ومنها حتّى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده.

ش: حتّى[1] تكون عاطفة وابتدائية وجارّة، والكلام هنا على الجارّة. ومجرورها إمّا اسم صريح نحو: نحو: ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[سورة يوسف: 35]، أو مصدر مؤول من أنْ، وفعل ماض، نحو: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾ [سورةالأعراف: 95].

وقالوا: أو مضارع، نحو: حتّى تقول. كذا قال المصنف[2].

قيل[3]: ووهم في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾ فإنّها هنا ابتدائية، وأنْ غير مضمرة. ومذهب البصريين[4] أنّها بنفسها حرف جرّ.

وقال الفرّاء[5]: تخفض لنيابتها عن (إلى)، وربّما أظهروا (إلى) بعدها، قالوا: جاء الخبر حتّى إلينا، جمعوا بينها على تقدير إلغاء أحدهما.

وقوله (بمجرورها أو عنده) يعني[6]: أنّه يحتمل أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها أو غير داخل، فإذا قلت: ضربتُ القومَ حتّى زيدٍ، فزيدٌ مضروب، انتهى الضرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب، لكن انتهى الضرب عنده.

وقال بعضهم[7]: ما بعد (حتّى) لا يكون إلّا داخلاً فيما قبلها إلّا أنْ يقترن بالكلام قرينة تدلّ على خلاف ذلك.

وذكر[8] في الإفصاح عن أبي العباس[9] وأبي بكر[10] وأبي عليّ[11] أنّه داخل على كلّ حال. حال.

---

(1) المقتضب (2/38-42)، وحروف المعاني للزجاجي (66)، ومعاني الحروف للرماني (119)، واللمع (62-63)، والأزهية (213)، وأسرار العربية (265-269)، ورصف المباني (180-185)، والجنى الداني (542-558)، والمغني (2/260-297).

(2) شرح التسهيل (3/166).

(3) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (11/252).

(4) الأصول (1/424-425)، وشرح اللمع (183)، والغرة (2/650)، وأسرار العربية (265)، والتذييل والتكميل (11/241-244)، والارتشاف (4/1752)، والجنى الداني (542).

(5) في معاني القرآن له (1/137) في رأيه لكنَّ المثال غير موجود قال أبو حيان هذا القول موجود في كتاب الحدود للفراء. التذييل والتكميل (11/241)، والارتشاف (4/1752)، والجنى الداني (542).

(6) شرح التسهيل (3/166).

(7) شرح الجمل لابن خروف (1/492)، وشرح الجمل لابن عصفور (1/516).

(8) نسب ناظر الجيش في تمهيد القول (6/2988) هذا القول لابن هشام الخضراوي في شرح الإيضاح.

(9) المقتضب (2/37-38).

(10) الأصول (1/424-425).

(11) الإيضاح (203)، والمقتصد (2/840-841).

وعن الفرّاء[1] والرّمانيّ[2] وجماعة[3] أنّه يدخل ما لم يكن غير جزء منه، نحو: إنّه لينام الليلَ الليلَ حتَّى الصباح، وصرّح به سيبويه[4] بأنّ ما بعدها داخل فيما قبلها، ولابد؛ لكنّه مثّل بما هو بعض[5].

ص: ومجرورُها إمّا بعضٌ لما قبلَها مِن مُفْهِمِ جمعٍ إفهاماً صريحاً أو غيرَ صريح. وإمَّا كبعضٍ.

ش: قال في الشرح[6]: "عنيت بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعيّة، فيدخل في ذلك الجمع الجمع الاصطلاحيّ واللغويّ كرجالٍ وقوم، وعنيت بغير الصريح ما دلَّ على الجمعيّة بلفظ غير موضوع لها، كقوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[سورة يوسف: 35]، فإنَّ مجرور حتّى فيه منتهى لأحيان مفهومة غير مصرَّح بذكرها.

وأشار بقوله (وإمّا كبعض) إلى قول الشاعر[7]: **[من الكامل]**

ألقى الصحيفةَ كي يُخفِّفَ رحلَهُ والزادَ حتّى نَعله ألقاها[8]

كأنَّه ألقى[9] ما يُثْقِله حتى نَعْلَه، ويروى (حتّى نَعله) بالحركات الثلاث.

ص: ولا يكون ضميراً.

ش: أي: ولا يكون مجرور (حتّى) ضميراً، وهذا مذهب سيبويه[10] وجمهور البصريّين[1]، وأجازه الكوفيّون[2] والمبرّد[3]، واستدلّوا بقوله: **[من الوافر]**

---

(1) معاني القرآن له (137/1-138).

(2) معاني الحروف له (119)، والجنى الداني (545).

(3) الأزهية (214)، والبديع لابن الأثير (254/1)، وتمهيد القواعد (2988/6).

(4) الكتاب (96/1).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (246/11).

(6) شرح التسهيل (166/3).

(7) نسبه سيبويه في الكتاب (97/1) لابن مروان النحوي، ونسبه العيني في المقاصد النحوية (1620/4) لأبي مروان النحوي، وهو الصحيح، ونسبه ابن خروف في شرح الجمل (498/1) للمتلمس.

(8) الشاهد في: الأصول (425/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (403/1)، وحروف المعاني للرماني (120)، واللمع (63)، وشرح اللمع (186)، وشرح المقدمة المحسبة (254/1)، وأسرار العربية (269)، والبديع لابن الأثير (256/1)، واللباب (385/1)، وتوجيه اللمع (245/1)، وابن يعيش (19/8)، وشرح التسهيل (358/3)، والكافية الشافية (1211/3)، وشرح الكافية للرضي (273/4)، والبسيط (908/2)، ورصف المباني (182)، والتذييل والتكميل (244/11)، وتوضيح المقاصد (1002/4)، والجنى الداني (547)، والمغني (265/2)، والمساعد (272/2)، وشفاء العليل (667/2)، وتمهيد القواعد (2995/6)، والمقاصد الشافية (608/3)، والأشموني (289/2)، والخزانة (21/3)، والدرر (41/2)، والمعجم المفصل (280/8).

(9) في الأصل: كأنه قال ما يثقله، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(10) الكتاب (383/2-385) (231/4).

فلا واللهِ لا يُلقى أناسٌ فتًى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي يزيدِ[4]

وهو عند البصريّين ضرورة.

ص: ولا يلزم كونه آخرَ جزءٍ أو مُلاقيَ آخرِ جزءٍ، خلافاً لزاعم[5] **ذلك.**

ش: قال في الشرح: التزمَ الزمخشريُّ[6]، كونَ مجرورها آخرَ جزء، وهو غير لازم، ومن دلائل ذلك قول الشاعر: **[من الخفيف]**

عَيَّنتْ ليلةً فما زِلتُ حتّى نِصْفِها راجياً فَعُدتُ يؤوسا[7]

انتهى[8].

وما نقله عن الزمخشريّ هو قول المغاربة، قالوا[9]: لا يكون الاسم الذي انجرَّ بها إلّا آخر جزء، نحو: أكلتُ السمكةَ حتّى رأسِها، أو ملاقياً لآخر[10] جزء منه، نحو: سرتُ النهارَ حتّى

---

(1) مذهب البصريين في: الأصول (426/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (148/3)، والبصريات (687/1)، وشرح المقدمة المحسبة (241)، والمفصل (284)، والغرة (652/2)، واللباب (384/1)، وتوجيه اللمع (244)، وشرح التسهيل (168/3)، والتذييل والتكميل (247/11)، والجنى الداني (543)، والمساعد (273/2)، والهمع (341/2).

(2) مذهب الكوفيين في: التذييل والتكميل (234/2-235) (247/11)، والارتشاف (1755/4-2000)، والجنى الداني (543)، والمغني (260/2)، والمساعد (273/2)، والهمع (341/2).

(3) رأي المبرد في: شرح الكتاب للسيرافي (149/3)، وشرح اللمع (261)، وتوجيه اللمع (244)، وابن يعيش (16/8)، وشرح الكافية للرضي (277/4)، والتذييل والتكميل (247/11)، والارتشاف (2000/4)، والجنى الداني (543)، والمغني (260/2)، وشفاء العليل (668/2)، والهمع (341/2)، والخزانة (474/9).

(4) الشاهد في: شرح اللمع (261)، والغرة (652/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (483/1)، والمقرب (194/1)، وضرائر الشعر (309)، ورصف المباني (185)، والتذييل والتكميل (235/2) (247/11)، والارتشاف (1756/4)، وتوضيح المقاصد (748/3)، والجنى الداني (544)، وشرح ابن عقيل (11/3)، والمساعد (273/1)، وشاء العليل (668/2)، وتمهيد القواعد (4582/9)، والمقاصد الشافية (582/3)، والمقاصد النحوية (1211/3)، والهمع (341/2)، والخزانة (474/9)، وحاشية الصبان (311/2)، والدرر (39/2)، والمعجم المفصل (356/2). وفيه (لا يلقاه ناسٌ) و(لا يُلقى لما بي) بدل (لا يُلقى أناسٌ). و(زياد) بدل (يزيد).

(5) في الأصل: لزاعمي، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(6) المفصل (283-284)، وشرحه لابن يعيش (15/8).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (168/3)، والتذييل والتكميل (248/11)، والارتشاف (1755/4)، وتوضيح المقاصد (752/3)، والجنى الداني (544)،والمغني (264/2)، والمساعد (274/2)، وتمهيد القواعد (2986/6)، والمقاصد النحوية (1213/3)، وشرح التصريح (672/1)، والهمع (340/2)، وشرح شواهد المغني (370/1)، وشرح أبيات المغني (94/3)، والمعجم المفصل (35/4).

(8) شرح التسهيل (168/3).

(9) نسبه ناظر الجيش لابن عصفور في كتابه شرح الإيضاح، تمهيد القواعد (2988/6). وهو رأي ابن الأثير في البديع (254/1)، والتوطئة (249)، وشرح الجمل لابن عصفور (515/1-516) فيه معنى هذا القول، وشرح ابن عقيل (18/3)، والتذييل والتكميل (248/11).

(10) في الأصل: آخر، والمثبت من (د).

الليلِ، ولو/**[ب-233]** قلت: أكلتُ السمكةَ حتّى وسِطها، وسرتُ النهارَ حتّى نصفِه؛ لم يجز ذلك، بل إذا أردت هذا المعنى أتيتَ بإلى؛ لأنّها أقعدُ من (حتّى) في انتهاء الغاية.

قيل[1]: ولا حجّة في البيت الذي أنشده؛ لأنّه لم يتقدّم (حتى) ما يكون بعدها جزءاً له، ولا ملاقياً لآخر جزء منه، فلو صَرَّحَ في الجملة بذكر الليلة فقال: فما زِلتُ راجياً وصلَها تلك الليلةَ حتى نصفِها؛ كان حجّة على الزمخشريّ.

ونقول[2] إذا لم يتقدّم في الجملة المغَيَّاةبحتّى ما يصلح أن يكون ما بعدها آخر جزء له، أو ملاقياً لآخر جزء، جاز أنْ تدخل على ما ليس بآخر جزء ولا ملاقٍ.

ص: ويختصُّ تالي الصريح المنتهي به بقصدِ زيادةٍ ما.

ش: شرح المصنّف[3]: الزيادة بأنّها قوة أو ضعف أو تعظيم أو تحقير، واحترز بالمنتهى به من المنتهى عنده، ولا يعتبر في تالي غير الصريح إفهام الزيادة المشار إليها.

ص: وبجواز عطفه واستئنافه.

ش: أي: ويختصّ تالي الصريح المنتهي به أيضاً بجواز عطفه واستئنافه، وبالأوجه الثلاثة يقال[4]: ضربتُ القومَ حتّى زيد، بالجر، والنصب على العطف، وبالرفع على الابتداء، والخبر محذوف.

ويروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر: **[من البسيط]**

عَمَمْتَهم بالنَّدى حتّى غواتَهُم فكنتَ مالِكَ ذي غَيٍّ وذي رَشَدِ[5]

والعطف لغة ضعيفة[6]، والرفع بالابتداء أجازه بعض الكوفيّين[7]، ومذهب البصريّين[1] أنّه لا أنّه لا يجوز إلّا إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبراً. وإنْ صحّ الرفع في (غوايتهم) عن العرب كان حجّة على الجواز[2].

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (248/11).

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (248/11).

(3) شرح التسهيل (166/3).

(4) المصدر السابق.

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (167/3)، والتذييل والتكميل (249/11)، والجنى الداني (553)، والمغني (293/2)، والمساعد (275/2)، وشفاء العليل (669/2)، وتمهيد القواعد (2985/6)، وشرح أبيات المغني (132/3)، والمعجم المفصل (400/3).

(6) التذييل والتكميل (249/11).

(7) مذهب الكوفيين في: التذييل والتكميل (243/11-249)، والمغني (294/2)، والمساعد (275/2)، وتمهيد القواعد (2992/6)، والهمع (342/2).

ص: وإبدالُ حائها عيناً لغة هُذَيليّة[3].

ش: وبها قرأ ابن مسعود[4] **{عتّى حين}** [سورة يوسف: 35]، وسمع عمر رجلاً يقرأ "عتّى حين" فقال[5]: مَنْ أقرأك؟، قال ابن مسعود: فكتب إليه: إن الله أنزل هذا القرآن عربيّاً، وأنزله بلغة قريش، فلا تُقرئ الناس بلغة هُذيل، والسلام.

ص: ومنها الكاف للتشبيه.

ش: أي: ومن حروف الجرّ[6] الكاف، ودليل حرفيتها[7]هم الموصول بها في السعة، وكونها على حرف واحد صدراً، وزيادتها فيما سيذكر.

ولا نعلم خلافاً في أنّها تكون حرف جرّ إلّا ما ذهب إليه صاحب المشرق[8] أنّها تكون اسماً أبداً؛ لأنّها بمعنى مثل، وسيأتي خلاف الأخفش.

ومعناها التشبيه ويتعلّق بالكون المحذوف، نحو: جاء الذي كزيد كسائر الحروف، وذهب الأخفش[9]وتبعه ابن عصفور[10] في بعض تصانيفه إلى أنّها لا يتعلّق بشيء لا ظاهر ولا مقدر.

ص: ودخولُها على ضميرِ الغائب المجرور قليلٌ.

ش: لأنَّهم خصّوها بالظاهر، واستغنوا عنها بـ (مثل) مع المضمر[11]، إلّا أنَّ الكاف خالفت أصلها في بعض المواضع، فجرَّت الضمير الغائب المتصل، كقول الراجز يصف حمار الوحش وأتناً[1]: **[من الرجز]**

---

(1) مذهب البصريين في: الأصول (425/1)، والإيضاح (204)، معاني الحروف للرماني (120)، واللمع (63)، وشرح اللمع (187)، والغرة (658/2)، والتذييل والتكميل (243/11)، والجنى الداني (553)، والمغني (294/2)، والمساعد (275/2)، والهمع (342/2).

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (249/11).

(3) عتَّى: لغة هذيل في: المحكم (333/2)،والغرة (647/2)، وتوجيه اللمع (243/1)، وشرح التسهيل (168/3)، والتذييل والتكميل (250/11)، وتمهيد القواعد (2986/6)، والمقاصد الشافية (228/8)، والهمع (342/2). وهي لغة هذيل وثقيف في: الصحاح (2418/6)، واللسان (2418/6) (عتّى)، وتاج العروس (534/38).

(4) قراءة ابن مسعود في مختصر ابن خالويه (68)، والمحتسب (343/1)، الكشاف (283/3).

(5) الخبر في: المحتسب (343/1)، والكشاف (283/3)، وتوجيه اللمع (243/1).

(6) في الأصل: حروف التشبيه.

(7) الجنى الداني (78).

(8) هو أبو جعفر بن مضاء القرطبي كما في بغية الوعاة (323/1). ورأيه في: التذييل التكميل (261/11-262)، والجنى الداني (79)،والمساعد (277/2)، والهمع (366/2).

(9) رأي الأخفش في: شرح الجمل لابن عصفور (491/1-492)، والتذييل والتكميل (254/11)، والارتشاف (1710/4)، والجنى الداني (86)، والمساعد (275/2). ونسبه المرادي في الجنى الداني (86) للفارسي.

(10) شرح الجمل له (499/1). قال أبو حيان: (وما ذهب إليه ليس بصحيح، بل العامل في الكاف مضمر في المثال الذي ذكره، فإن قلت جاء الذي كزيد فالعامل فيه مضمر، وهو الكون المطلق). رأيه في التذييل والتكميل (254/11).

(11) شرح التسهيل (169/3).

ولا تَرى بَعْلاً ولا حَلائلاً كهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلا[2]

وقول الشنفرى[3]: **[من الطويل]**

لئنْ كانَ مِنْ جِنٍّ لأَبْرحَ طارِقاً وإنْ كان إنْساً ما كَها الإنسُ تَفْعَلُ[4]

ولا حجّة[5] في قوله: كه ولا كهن؛ لاحتمال أن يكون أصله: كهو.

ومِنْ جرّها الغائب قول الآخر[6]: **[من الرجز]**

وأُمَّ أو عالٍ كَها أو أَقْرَبَا[7]

ونصَّ[8] المغاربة[9] على أن جرّها الضمير ضرورة، ولم يخصّوه بالغائب.

وقد شذّ دخولها على ضمير المتكلم في قول الحسن[10]: أنا كَكَ وأنت كِي، وقول الشاعر[11]: **[من الخفيف]**

---

(1) نُسِبَ في الكتاب (384/2) إلى العجاج، والصواب أنّه لرؤبة في ديوانه (128).

(2) الشاهد في: الأصول (123/2)، وشرح الكتاب (149/3)، وتحصيل عين الذهب (383)، والغرة (628/2)، وضرائر الشعر (308)، وشرح التسهيل (169/3)، والكافية الشافية (391/2)، ورصف المباني (204)، والتذييل والتكميل (255/11)، وتوضيح المقاصد (747/3)، وشرح ابن عقيل (14/3)، وشفاء العليل (669/2)، وتمهيد القواعد (3000/6)، والخزانة (195/10)، والدرر (65/2).

(3) ديوانه (71).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (169/3)، والتذييل والتكميل (255/11)، وتوضيح المقاصد (747/3)، وإرشاد السالك (442/1)، وتمهيد القواعد (2999/6)، والمقاصد النحوية (1204/3)، والخزانة (343/11-349)، والدرر (64/2)، والمعجم المفصل (245/6).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (256/11).

(6) هو العجاج ديوانه (269/2).

(7) وقبله: (نَجَّى الذّنابات شِمالاً كتبا). الشاهد في: الكتاب (384/2)، والأصول (123/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (238/1)، والصحاح (1843/5)، وضرائر الشعر (308)، والكافية الشافية (893/2)، وشرح الكافية للرضي (326/4)، والتذييل والتكميل (255/11)، والارتشاف (1710/4)، وتوضيح المقاصد (744/3)، والمساعد (275/2)، وتمهيد القواعد (4582/9)، والمقاصد الشافية (581/3)، والمقاصد النحوية (1202/3)، والخزانة (202/10). نحى: أبعد، والذنابات: الجبال الصغار. والكثب: القرب. وأم أوعال: هضبة في ديار بني تميم، ويقال لها: ذات أوعال. كها: الضمير للذنابات.

(8) في (د): بعض.

(9) هو ابن عصفور في شرح الجمل له (482/1)، وضرائر الشعر (308).

(10) في ضرائر الشعر (309): (قال الفراء: وحكي عن الحسن البصري: أنا كك، وأنت كي، واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه). ينظر في: التذييل والتكميل (256/11)، وتوضيح المقاصد (745/3)، والخزانة (197/10).

(11) قال ابن عصفور في ضرائر الشعر (309): أنشده الفراء، وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا، ولم أسمعه أنا من العرب.

وإذا الحربُ شَمَّرَتْ لم تَكُنْ كِي حين يَدعو الكُماةُ فيها نَزَالِ[1]

والكاف مكسورة مع ياء المتكلم، وقال سيبويه: (كِيْ وكَيْ خطأ)[2].

وجاء في شعر منسوب إلى أبي محمد اليزيديّ[3]، وهو: **[من المتقارب]**

شكوتم إلينا مجانينكم ونشكو إليكم مجانينا
فلولا المُعافاةُ كُنَّا كَهُمْ ولولا البلاءُ لكانوا كَنا[4]

وشذّ دخولها على ضمير المخاطب في كلام الحسن المتقدّم.

ص: وعلى أنتَ وإياكَ وأخواتهما أقلُّ.

ش: يعني بأخواتها سائر الضمائر/[**أ–235**] المنفصلة مرفوعة ومنصوبة، وذلك كقول العرب: ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا[5]، وأنشد الكسائيّ: **[من الطويل]**

فأحْسِنْ وأجملْ في أسيرِكَ إنّهُ ضَعيفٌ ولم يَأْسِرْ كإيَّاك آسِرُ[6]

وفي جعله دخول الكاف على أنت وإياك وأخواتهما أقل نظر[7]؛ بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ. والله أعلم.

ص: وقد توافق على.

ش: هذا مذهب الكوفيّين[8] والأخفش[1]، حكى الأخفش[2] عن بعض العرب أنّه قيل كيف كيف أنت؟، فقال: كخير.

---

(1) الشاهد في: التذييل والتكميل (256/11)، والارتشاف (1710/4)، وتوضيح المقاصد (745/3)، والمقاصد الشافية (581/3)، والمقاصد النحوية (1212/3)، والهمع (363/2)، والخزانة (198/10)، والدرر (66/2)، والمعجم المفصل (398/6).

(2) الكتاب (385/2).

(3) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد اليزيدي النحويّ المقرئ اللغويّ، حدّث عن أبي عمرو والخليل، وأخذ عن الخليل اللغة والعروض، صنف مختصراً في النحو، والمقصور والممدود، والنقط والمشكل، والنوادر. ت (202)هـ. ترجمته في البغية (340/2).

(4) الشاهد في: توجيه اللمع (238/1)، والتذييل والتكميل (257/11)، والارتشاف (1711/4)، والهمع (61/1)، والخزانة (197/10)، والدرر (97/1)، والمعجم المفصل (42/8).

(5) أمالي ابن الشجري (513/2)، وضرائر الشعر (308)، وشرح التسهيل (169/3)، والكافية الشافية (788/2)، والتذييل والتكميل (256/11)، والارتشاف (1711/4)، وتوضيح المقاصد (746/3)، والجنى الداني (604).

(6) الشاهد في: مجالس ثعلب (133)، والعقد الفريد (268/4)، والغرة (628/2)، وضرائر الشعر (262)، وشرح التسهيل (170/3)، وشرح عمدة الحافظ (270)، وشرح الكافية للرضي (426/4)، والتذييل والتكميل (256/10)، والارتشاف (1711/4)، وتوضيح المقاصد (746/3)، وشفاء العليل (670/2)، وتمهيد القواعد (3000/6)، والمقاصد الشافية (184/4)، والهمع (364/2)، والخزانة (194/10)، والدرر (67/2)، والمعجم المفصل (253/3).

(7) التذييل والتكميل (256/11–257).

(8) مذهب الكوفيين في: شرح التسهيل (170/3)، والتذييل والتكميل (257/11)، والارتشاف (1712/4)، والجنى الداني (84)، والمغني (11/3)، والمساعد (276/2)، وشرح التصريح (670/1)، والهمع (362/2).

وحكى الفرّاء[3]: كيف أصبحت؟، فقال: كخير، يريد على خير.

وعلى هذا خرّج الأخفش[4] قولهم: كن كما أنت. وأوَّل[5] (كخير) على حذف مضاف، أي: كصاحب خير. و(كما أنت) على زيادة (ما)[6]، أي: كانت.

ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين[7]. ويحتمل أن تكون (ما) كافة للكاف[8]، ومهيئةلدخولها على الجمل، والتقدير: كما أنت عليه، أو كما أنت كائنه[9].

ويحتمل أن يكون (أنت) مرفوعاً بفعل مقدّر[10]، أي: كما كنت، فلمّا حذف عامله انفصل.

وقيل[11]: التقدير: كالذي هو أنت.

ص: وقد تُزاد إنْ أُمِنَ اللبسُ.

ش: مثاله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ **[سورة الشورى: 11]**، أي: ليس مثلَه شيءٌ[12].

ولو لم تجعل زائدة لزم إثبات مِثلٍ للّه تعالى، وهو محالٌ[13].

---

(1) مذهب الأخفش في: المحكم (150/7)، ورصف المباني (200)، والمصادر السابقة باستثناء شرح التسهيل.

(2) الحكاية في: سر صناعة الإعراب (320/1).

(3) معاني القرآن له (466/1). والمالقي نسب القول في رصف المباني (200) للعجاج، ونُسِبَ في شرح التصريح (670/1) لرؤبة.

(4) التخريج في: سر صناعة الإعراب (320/1)، ورصف المباني (200)، والجنى الداني (84).

(5) التذييل والتكميل (257/11)، والجنى الداني (85).

(6) هذا تأويل ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في شرحه (3006/6). والتذييل والتكميل (258/11)، والجنى الداني (85)، وشرح التصريح (671/1).

(7) التذييل والتكميل (258/11).

(8) هذا تأويل ابن عصفور ونسبه للأخفش كما ذكر ناظر الجيش في شرحه (3006/6)، والتذييل والتكميل (258/11)، والجنى الداني (85).

(9) نسبه ناظر الجيش لابن أبي الربيع (3006/6-3007)، والتذييل والتكميل (258/11). وهو تأويل المالقي في رصف المباني (200).

(10) هذا تأويل ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في شرحه (3006/6)، والتذييل والتكميل (259/11).

(11) التذييل والتكميل (259/11)، والجنى الداني (85)، وشرح التصريح (671/1).

(12) الأصول (438/1)، وحروف المعاني للزجاجي (40)، وشرح الكتاب للسيرافي (235/1)، ومعاني الحروف للرماني (48)، واللمع (61)، والغرة (619/2)، وأسرار العربية (263)، والبديع لابن الأثير (243/1)، وتوجيه اللمع (236)، وشرح التسهيل (170/3)، والتذييل والتكميل (259/11)، والجنى الداني (86)، والمغني (19/3)، وشرح ابن عقيل (26/3)، وشرح التصريح (671/1)، والهمع (363/2).

(13) التذييل والتكميل (259/11).

وزعم بعضهم[1] أنّ مِثلاً تزاد، ومنه قولهم: مِثلُك لا يفعل، أي: أنت؛ وليس بشيء.

قال بعضهم[2]: ويحتمل أن تكون (مثل) في الآية بمعنى صفة، أي: ليس لصفته، فلا تكون الكاف زائدة، ومِثْل ومَثَل[3] قد يراد بهما الصفة.

ص: وتكون اسماً فتُجَرَّ ويُسندَ إليها.

ش: مذهب الأخفش[4] أن الكاف تكون اسماً في الاختيار، وهو اختيار المصنّف[5]، وظاهر وظاهر كلام الفارسيّ[6].

وذهب سيبويه[7] إلى أنها لا تكون اسماً إلّا في الشعر. وتقدّم مذهب صاحب كتاب المشرق، وهو أبو جعفر بن مضاء[8]، وقوله: فتُجرّ، أي: بالحروف، كقوله: **[من الطويل]**

بِكا للَّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فلم أكنْ لأُولَعَ إلاّ بالكَمِيِّ المُقنَّعِ[9]

أو بالإضافة، كقوله: **[من الخفيف]**

تَيَّمَ القلبَ حُبُّ كالبدرِ لا بلْ فاقَ حُسْناً مَنْ تَيَّمَ القلبَ حُبَّا[10]

وقوله (ويُسند إليها)، أي: تقع فاعلة، كقوله[1]: **[من البسيط]**

---

(1) هو رأي ابن الأنباري في كتابه الأضداد (41). ونسبه السمين الحلبي في الدر المصون (544/9) للطبري في تفسيره (13/25). وهذا الجزء غير مطبوع.

(2) هو أبو حيان في التذييل والتكميل (260/11).

(3) مثل: سقط من الأصل.

(4) مذهب الأخفش في: شرح الجزولية للشلوبين (818/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (490/1-491)، وشرح الجزولية للأبذي (31/2)، وشرح الكافية للرضي (324/4)، والتذييل والتكميل (262/11)، والجنى الداني (79)، والمغني (23/3)، وأوضح المسالك (55/3)، والمساعد (277/2)، والهمع (365/2).

(5) شرح التسهيل (170/3).

(6) صرّح في البغداديات (396)، والعضديات (219)، والحلبيات (242) بأنَّ ذلك يكون في ضرورة الشعر، ومثّل في الإيضاح (206-207)، والبصريات (537-540)، و الشيرازيات (106) لا سميتها بشواهد من الشعر، ولم يُصرح بقصر ذلك عليه.

(7) الكتاب (408/1).

(8) تقدّم في الصفحة (239) .

(9) الشاهد في: شرح التسهيل (170/3)، والكافية الشافية (813/2)، وابن الناظم (266)، والتذييل والتكميل(262/11)، والجنى الداني (82)، وتمهيد القواعد (3001/6)، والمقاصد النحوية (1236/3)، والأشموني 296/02)، والهمع (364/2)، وحاشية الصبان (339/2)،والدرر (69/2)، والمعجم المفصل (408/4). اللقوة: العُقاب. الشغواء: المعوجة المنقار.

(10) الشاهد في: شرح التسهيل (1701/3)، والتذييل والتكميل (263/11)، والارتشاف (1713/4)، والجنى الداني (82)، والمساعد (277/2)، وشفاء العليل (671/2)، وتمهيد القواعد (3001/6)، والمقاصد الشافية (666/3)، والهمع (365/2)، والخزانة(168/10)، والدرر (70/2)، والمعجم المفصل (111/1).

وما هداكَ إلى أرضٍ كعالمِها ولا أعانَكَ في غُرْمٍ كَغَرّامِ[2]

واسم كان، كقول الآخر[3]: **[من الكا مل]**

لو كان في قلبي كقَدْرِ قُلامةٍ فَضْلاً لغيرِكِ ما أتَتْكِ رَسائلي[4]

ومبتدأ، كقوله[5]: **[من الطويل]**

بِنا كالجَوَى مِمَّا يخافُ وقد نَرَى شِفاءَ القُلوبِ الصادياتِ الحوائمِ[6]

وزاد بعضهم[7] أنْ تكون مفعولاً، كقول النابغة[8]: **[من البسيط]**

لا يَبْرَمونَ إذا ما الأُفْقُ جَلَّلَهُ بَرْدُ الشِّتاءِ مِنَ الأمحالِ كالأَدَمِ[9]

ومن الناس[10] من يُؤوّل هذا السماع جميعه على حذف الموصوف، وإقامة المجرور الذي هو صفته مقامه.

ص: وإنْ وقعتْ صلةً فالحرفية راجحة.

ش: مثاله قول الراجز: **[من الرجز]**

ما يُرتَجى وما يُخافَ جَمَعا فَهْوَ الذي كالغَيثِ واللَّيثِ مَعَا[1]

---

(1) نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني (30/8) لعمر بن براقة.

(2) الشاهد في: جمهرة الأمثال (103/2)، وشرح التسهيل (171/3)، والتذييل والتكميل (264/11)، والمغني (594/6)، وشفاء العليل (671/2)، وتمهيد القواعد (3001/6).

(3) هو جميل بثينة. ديوانه (54).

(4) الشاهد في: الشعر والشعراء (509/1)، والخصائص (416/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح (448/1)، والمحكم (474/8)، وشرح التسهيل (171/3)، والتذييل والتكميل (264/11)، والجنى الداني (83)، وشفاء العليل (671/2)، وتمهيد القواعد (3001/6)، والهمع (365/2)، والخزانة (222/5)، والمعجم المفصل (361/6-501). رواية الديوان (لو أنَّ في قلبي....). وفيه رواية (حبّ وصلتك أو أتتك رسائلي) و(حباً لغيرك قد أتاها رسلي). القلامة: ما قطع من طرف الظفر أو الحافر أو العود، وقلامة الظفر مثل في القلة والحقارة.

(5) هو جرير. ديوانه (1000).

(6) الشاهد في: شرح نقائض جرير والفرزدق (562/2)، وشرح التسهيل (171/3)، والتذييل والتكميل (264/11)، وشفاء العليل (671/2)، وتمهيد القواعد (3001/6)، والهمع (365/2)، والدرر (71/2)، والمعجم المفصل (273/7). الجوى: الهوى الباطن. الصاديات: العطاش. الحوائم: التي تحوم حول الماء.

(7) نسبه ناظر الجيش في تمهيد القواعد (3010/6) لابن أبي الربيع.

(8) هو النابغة الذبياني. ديوانه (111).

(9) الشاهد في: التذييل والتكميل (264/11)، والارتشاف (1713/4)، والجنى الداني (83)، وتمهيد القواعد (3010)، والهمع (365/2)، والخزانة (168/10)، والدرر (71/2)، والمعجم المفصل (335/7). لا يبرمون: لا يكونون أبراماً، والأبرام: جمع بَرَم، وهو مَنْ لا يدخل مع القوم في الميسر. والأمحال: جمع مَحْل، وهو القحط. والأدم: الجلود الحمر.

(10) هو ابن عصفور في شرح الجمل له (494/1).

قال المصنّف: (فحرفيتها أولى من اسميتها)[2].

ص: وتزاد بعدها (ما) كافّة وغير كافّة.

ش: فالكافّة، كقول زياد الأعجم[3]: **[من الوا فر]**

لَعمرُكَ إنّني وأبا حُمَيدٍ كما النَّشوانُ والرَّجُلُ الحليمُ[4]

وغير الكافة، كقول الآخر[5]: **[من الطويل]**

ونَنصرُ مولانا ونَعْلَمُ أنَّهُ كالناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ[6]

بخفض الناس.

قال بعضهم[7]: وكون ما كافّة بعد الكاف مفرَّع على أنَّ ما المصدريّة لا تُوصل بالجملة الاسميّة، أمّا إذا قلنا إنَّها توصل بها فلا تكون ما كافّة بل مصدريّة، والكاف جارّة للمصدر المنسبك من ما وصلتها.

ص: وكذا بعدَ رُبَّ والباء، وتُحدِثُ في الباء المكفوفة معنى التقليل.

ش: أي: (ما) تزاد بعد رُبَّ والباء كافّةً وغيرُ كافَّة.

مثالها كافّة بعد (رُبَّ) قول الشاعر[8]: **[من الخفيف]**

رُبَّما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ وعَناجيجُ بَينَهنَّ المِهارُ[1]

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (171/3)، والتذييل والتكميل (266/11)، والجنى الداني (81)، والمغني (24/3)، والمساعد (278/2)، وشفاء العليل (672/2)، وتمهيد القواعد (3001/6)، وشرح شواهد المغني (504/1)، وشرح أبيات المغني (138/4). وفيه (كالليث والغيث) بدل (كالغيث والليث).

(2) شرح التسهيل (171/3).

(3) هو زياد بن سليمان أو سُليم أو سَلْمَى، أبو أمامة العبدي من شعراء الدولة الأموية، كان في لسانه عجمة، فلقب بالأعجم، من عبد القيس. ت (100هـ)، ترجمته في: الشعر والشعراء (430/1)، والأعلام (54/3)، والشاهد في ديوانه (97).

(4) الشاهد في: مختار التذكرة (105)، وشرح التسهيل (171/3)، والتذييل والتكميل (267/11)، وتوضيح المقاصد (772/3)، والدر المصون (183/2)، والمغني (14/3)، وشفاء العليل (672/2)، وتمهيد القواعد (3002/6)، والمقاصد النحوية (1275/3)، وشرح شواهد المغني (501/1)، وشرح أبيات المغني (125/4)،ورواية الديوان: (وأعلم أنّني وأبا حميد...).

(5) نسبه أبو علي القالي في أماليه (122/2) لعمرو بن برّاقة الهَمْداني.

(6) الشاهد في: الوحشيات (32)، وشرح التسهيل (171/3)، والكافية الشافية (817/2)، وابن الناظم (269)، والتذييل والتكميل (267/11)، وتوضيح المقاصد (774/3)، والجنى الداني (482)، والمغني (423/1)، وشرح ابن عقيل (35/3)، وشفاء العليل (672/2)، وتمهيد القواعد (3002/6)، ، والمقاصد الشافية (700/3)، والمقاصد النحوية (1263/3)، وشرح التصريح (682/1)، وشرح شواهد المغني (500/1)، وشرح أبيات المغني (57/2)، والمعجم المفصل (166/7).

(7) هو أبو حيان في: التذييل والتكميل (267/11).

(8) هو أبو دؤاد الإيادي. ديوانه (99).

وبعد (الباء) قوله[2]: **[من الخفيف]**

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيرُ جواباً/ لَبِما قد تُرى وأنتَ خَطِيبُ[3]

ومثالها غير كافّة بعد (ربّ)[4]: **[من الخفيف]** **[ب-235]**

رُبَّما ضَرْبةٍ بِسيفٍ صَقيلٍ بينَ بُصْرَى وطَعْنةٍ نجلاءِ[5]

وبعد الباء قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ **[سورة آل عمران: 159]**.

وقوله (وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل)، مثاله: لبما قد تُرى، معناه[6]: ربما قد تُرَى.

واعترض[7] بأنّ ذلك غير صحيح، بل (ما) في ذلك مصدريّة، والباءُ للسببية المجازية، والمعنى على التكثير، والفعل الذي تتعلّق به الباء مقدَّر قبلها، والتقدير؛ لانتفاء إحارتك جواباً برؤيتك وأنت خطيب، أي: سبب خرسه بالموت كونه كان خطيباً في الحياة، إذْ ينشأ عن الحياة الموتُ؛ إذْ مصير كلّ حيٍّ إلى الممات.

---

(1) الشاهد في: الأصول (419/1)، والأزهية (93)، وإيضاح شواهد الإيضاح (307/1)، وأمالي ابن الشجري (565/2)، وابن يعيش (29/8)، وشرح الجمل لابن عصفور (524/1)، وشرح التسهيل (172/3)، والكافية الشافية (819/2)، وشرح الجزولية للأبذي (62/2)، وشرح الكافية للرضي (295/4)، وابن الناظم (268)، والتذييل والتكميل (268/11)، والارتشاف (1739/4)، وتوضيح المقاصد (741/3)، والجنى الداني (448)، والدر المصون (443/5)، والمغني (334/2) (86/4)، وأوضح المسالك (71/3)، والمساعد (279/2)، وشرح ابن عقيل (33/3)، وشفاء العليل (672/2)، وتمهيد القواعد (3002/6)، والمقاصد النحوية (1260/3)، والأشموني (299/2)، وشرح التصريح (683/1)، والهمع (349/2-389)، وشرح شواهد المغني (406/1)، والخزانة (588/9)، والمعجم المفصل (210/3). والجامل: الجِمال، والمؤبل: المتخذ للقِنية، والعناجيج: جمع عنجوج، وهو الطويل العنق من الإبل والخيل.

(2) نسبه القالي في أماليه (270/1-271) لمطيع بن إياس، ونسبه البغدادي في الخزانة (221/10-222) لصالح بن عبد القدوس.

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (172/3)، والكافية الشافية (842/2)، والتذييل والتكميل (269/11)، والارتشاف (1699/4)، وتوضيح المقاصد (771/3)، والمغني (88/4)، وأوضح المسالك (65/3)، والمساعد (280/2)، وشفاء العليل (673/2)، وتمهيد القواعد (3003/6)، والمقاصد الشافية (696/3)، والمقاصد النحوية (1276/3)، والهمع (388/2)، وشرح شواهد المغني (720/2)، وشرح أبيات المغني (258/5)، وتاج العروس (411/40)، والمعجم المفصل (334/1). وفيه (فلئن كنت) بدل (فلئن صرت)، و(فبما) بدل (لبما). أحار الجواب: ردّه.

(4) هو عَدِيّ بن الرِّعلاء الغسانيّ. الأصمعيات (152).

(5) الشاهد في: الاشتقاق (486)، وإيضاح شواهد الإيضاح (307/1)، وأمالي ابن الشجري (566/2)، والغرة (591/2)، والبديع لابن الأثير (251/1)، وشرح الكافية للرضي (294/4)، والتذييل والتكميل (268/11)، والارتشاف (1748/4)، وتوضيح المقاصد (773/3)، والجنى الداني (456)، والمغني (409/5)، وأوضح المسالك (65/3)، وإرشاد السالك (466/1)، وتمهيد القواعد (3040/6)، والمقاصد الشافية (700/3)، والمقاصد النحوية (1272/3)، والأشموني (299/2)، وشرح التصريح (682/1)، والهمع (389/2)، وشرح شواهد المغني (404/1-725)، والخزانة (582/9)، وتاج العروس (502/40)، والمعجم المفصل (70/1). بصرى: من أعمال دمشق. نجلاء: واسعة.

(6) شرح التسهيل (172/3).

(7) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (270/11).

ص: وقد تُحدِثُ في الكاف معنى التعليل.

ش: مثَّله المصنّف[1] بقوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ **[سورة البقرة: 198]**.

ونُقِلَ ذلك عن الأخفش[2] في قوله: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾ [سورة البقرة: 151] الآية، أي: كما أرسلنا فيكم رسولاً فاذكروني.

وجعل ابن بَرْهان[3] من هذا قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ **[سورة القصص: 82]**، أي: أعجب لأنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافرون، كذا قدّره، ثُمَّ قال[4]: وحكى سيبويه[5]: (كما أنَّه لا يَعلمُ غفر الله له). له).

ص: ورُبَّما نَصَبَتْ حينئذٍ مضارعاً لا لأنَّ الأصل كَيْما.

ش: مثاله قول الشاعر[6]: **[من الطويل]**

وطَرْفَكَ إمَّا جئتنا فاحبسنَّه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ[7]

لما دخلها معنى التقليل نصبت[8]، وذلك قليل، وقد جاء مرفوعاً في قوله[9]: **[من الرجز]**

لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ[10]

---

(1) شرح التسهيل (173/3).

(2) معاني القرآن له (163/1).

(3) شرح اللمع (128).

(4) شرح اللمع (129).

(5) حكى سيبويه: (كما أنَّه لا يَعلمُ فتجاوزَ الله عنه). الكتاب (140/3). قال ابن بَرْهان: والتقدير: لأنَّه لا يَعلمْ فتجاوز الله منه، و(ما) زائدة بين الكاف و(أنَّ). شرح اللمع (129).

(6) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه (189)، ونسبه العيني في المقاصد النحوية (45/1) (1892/4-1893). لجميل بثينة، وليس في ديوانه.

(7) الشاهد في: مجالس ثعلب (127)، وحروف المعاني للزجاجي (34)، وشرح الكتاب للسيرافي (327/3)، ومعاني الحروف للرماني (99)، والتنبيه (577)، والإنصاف (470) [84]، وضرائر الشعر (141)، وشرح التسهيل (17/3)، والكافية الشافية (820/2)، ورصف المباني (214)، والتذييل والتكميل (273/11)، وتوضيح المقاصد (1233/4)، و الجنى الداني (483)، والمغني (10/3)، والمساعد (281/2)، وشفاء العليل (674/2)، وتمهيد القواعد (3004/6)، والأشموني (550/3)، والهمع (293/2)، وشرح شواهد المغني (177/1-498)، والخزانة (118/4) (502/8)، وشرح أبيات المغني (117/4)، والدرر (11/2)، والمعجم المفصل (273/3).
رواية الديوان: (إذا جئتَ فامنحْ طرفَ عينيك غيرنا لكي يحسبوا أنَّ الهوى حيث تنظر).
وفيه (فاحفظنه) و(فاصرفنه) بدل (فاحبسنه). وفيه (إذا زرتنا) بدل (إذا جئت).

(8) شرح التسهيل (173/3).

(9) هو رؤبة. ملحقات ديوانه (83).

(10) الشاهد في: الكتاب (116/3)، وحروف المعاني للزجاجي (34)، وشرح الكتاب للسيرافي (326/3)، والبغداديات (290)، وتحصيل عين الذهب (429)، والغرة (630/2)، والإنصاف (472) [84] والبديع لابن الأثير (615/1)، وشرح الكافية للرضي (51/4-327)، ورصف المباني (214)، والتذييل والتكميل (271/10)، وتوضيح المقاصد (1234/4)، والجنى

ونحوه.

وزعم الفارسيّ[1] أنّ الأصل: كَيْما، فحذفت الياء.

قال المصنّف: (وهذا تكلّف لا دليل عليه ولا حاجة إليه)[2]. انتهى.

وما ذهب إليه الفارسيّ هو مذهب الكوفيّين[3]، ووجهه أنّ (كما) لم يثبت النصب بها، وثبت (كيما)، فيرد إليها.

ص: وإنْ وَلِيَ رُبَّما اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره، لا خبرُ مبتدأ محذوف، و(ما) نكرة موصوفة بها، خلافاً لأبيّ علي في المسألتين.

ش: مثال ذلك قوله[4]:

رُبَّما الجاملُ المُؤَبَّل فيهمْ

زعم أبو علي الفارسيّ[5] أنّ (ما) نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبرٍ مظهر.

قال المصنّف: ((والصحيح أن (ما) نافية زائدة كافَّة، هيَّأت رُبَّ للدخول على الجمل الاسمية كما هيَّأتْها للدخول على الفعلية في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [سورة الحجر: 2])) [6]. انتهى.

وما ذهب إليه المصنّف هو مذهب المبرّد[7].

الداني (484)، وتمهيد القواعد (3001/6)، والمقاصد الشافية (698/3)، والمقاصد النحوية (1894/4)، والخزانة (10م213).

(1) نسب ابن جني هذا التخريج في التنبيه (577) للكسائي لا لشيخه أبي علي. شرح التسهيل (173/3)، والجنى الداني (485)، والمغني (11/3)، والمساعد (28/2)، والأشموني (550/3). قال ابن هشام في المغني (11/3): وزعم أبو محمد الأسود في كتابه (نزهة الأديب) أنَّ أبا علي حرّف هذا البيت وأنَّ الصواب منه: (إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أنَّ الهوى حيث تنظر). وقال البغدادي في شرح أبياته (122/4): (ما نقله ابن هشام عن أبي محمد الأسود لغوّ، لا يلتفت إليه، فإنَّ البيت من أدلة الكوفيين قبل أن يُخْلَق أبو علي، فما كان ينبغي للمصنف أنْ ينقله ويسلّمه...).

(2) شرح التسهيل (173/3-174).

(3) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كما) تأتي بمعنى (كيما)، وينصبون بها وما بعدها، واستحسنه المبرد، وذهب البصريون إلى أن (كما) لا تأتي بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب ما بعدها بها. المسألة في: مجالس ثعلب (127-128)، ومعاني الحروف للرماني (99-100)، والتنبيه (577)، والإنصاف (470-473) [84]، ورصف المباني (213)، والتذييل التكميل (273/8)، والجنى الداني (485)، والمساعد (282/2)، وتمهيد القواعد (3007/6-3008)، وائتلاف النصرة (152)، والهمع (293/2).

(4) تقدّم تخريج البيت في الصفحة (246).

(5) رأي الفارسي في: شرح التسهيل (174/3)، والتذييل والتكميل (253/11)، والجنى الداني (456)، والمغني (334/2)، وأوضح المسالك (71/3)، والمساعد (282/2)، وتمهيد القواعد (3016/6)، والأشموني (299/2)، وشرح التصريح (684/1).

(6) شرح التسهيل (174/3).

(7) المقتضب (47/2-54)، والكامل (442/1).

ومذهب سيبويه[1] أنّ ربّ إذا كفّت بـ (ما) لا يليها إلّا الفعل، ولا يدخل على الجملة الابتدائية.

وخرّج ابن عصفور[2] البيت[3] تخريج أبي علي، ونسبه بعضهم[4] إلى الجمهور. قال[5]: وهو وهو الصحيح؛ إذ لو كان ما اختاره المصنّف لَسُمع من كلامهم: رُبَّما زيدٌ قائمٌ، بتصريح بالمبتدأ والخبر، ولم يسمع ذلك فيما أعلم.

وقوله في المسألتين يعني هذه المسألة والتي قبلها، وهي أنّ أصل (كما) الناصبة (كيما).

ص: وتُزادُ (ما) غير كافّة بعد (مِنْ) و(عَنْ).

ش: مثال ذلك: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾ [سورة نوح: 25]، و﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾ [سورة المؤمنون: 40].

ص: ومنها (مُذْ) و(مُنْذُ) وقد ذُكرا في باب الظروف.

ش: وقد سبق الكلام[6] عليهما مشبعاً، وفي النهاية قالوا: (مذ) و(منذ) حرفان، وفي هذا نظر[7]؛ إذْ قالوا: أصل مُذْ: مُنْذُ، ويلزم على قولهم أنَّ (أنْ) المخففة من إنَّ وأنَّ حرفان، وأنَّ (ربّ) (ربّ) باعتبار لغاتها عشرة أحرف.

ص: ومِنها (رُبَّ)، ويقال: رُبَ ورَبْ، ورُبْ، ورُبَّتْ، ورَبَّتْ، ورُبَتْ، ورَبَتْ، ورَبَّ، ورَبَ.

ش: فهذه عشر لغات[8]: أربع بتشديد الباء، وست بتخفيفها. وزاد بعضهم[9]: رُبُّ ورُبَّتَا. ورُبَّتَا.

وزعم ابن فَضَّال[10]: أن فتح الباء مع تخفيفها دون التاء ضرورة لا لغة، وزعم أنّ فتح الراء نقله أبو حاتم، وأنّه في جميع ذلك شاذّ.

ص: وليستْ اسماً خلافاً للكوفيّين[1] والأخفش[2] في أحد قوليه.

---

(1) الكتاب (115/3).

(2) شرح الجمل له (524/1-525).

(3) في الأصل: على تخريج، والمثبت من (د).

(4) هو أبو حيان في التذييل والتكميل (274/11).

(5) رأي أبي حيان في المصدر السابق.

(6) شرح التسهيل (215/2-218).

(7) الارتشاف (1750/4)، والجنى الداني (500).

(8) شرح التسهيل (175/3)، ننظر اللغات في: المقرب (200/1)، ورصف المبان ي(192)، وفي الجنى الداني (447-448). ذكر المرادي سبع عشرة لغة فأضاف (رُبَّتُ – رَبّتُ – رُبَتُ – رَبَتُ – رُبُ – رُبَّ – رُبَّتَا)، وفي المغني (337/2) ذكر ست عشرة لغة باستثناء (رُبَّتَا).

(9) الجنى الداني (448)، وفي توضيح المقاصد (129/1) نسب المرادي (ربَتا) لابن أم قاسم.

(10) هو علي بن فضّال بن علي بن غالب المجاشعيّ القيرواني أبو الحسن. ويعرف بالفرزدق، كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسير. صنف: برهان العميدي في التفسير، والعوامل والهوامل، وشرح عنوان الأدب، وشرح معاني الحروف وغير ذلك. ترجمته في بغية الوعاة (183/2). وكتاب (العوامل والهوامل) هو الكتاب الذي نشر باسم (معاني الحروف) ونُسب للرماني، وقول ابن فضال موجود في الصفحة (107) منه.

ش: فهي عندهم اسم مبنيّ يُحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة[3]، واستدلُّوا على اسميتها بالإخبار عنها في قوله[4]: **[من الكامل]**

.... **ورُبَّ قَتْلٍ عارُ**[5]

ورُدَّ[6]/ **[أ-236]** بأنَّ الرواية الشهيرة (وبعضُ قتلٍ عارُ)[7].

ولئن صحّت الأخرى، فعارٌ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عارُ، أو خبر عن مجرور رُبَّ؛ إذْ هو في موضع رفع بالابتداء ودخل عليه حرف جرّ هو كالزائد.

وفي الإفصاح ((زَعم الفرّاء وجماعة من الكوفيّين أنّ رُبّ اسم معموله لجوابها ك (إذا) و(حين) في الظروف))[8].

ص: بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه.

ش: والدليل على حرفيتها[9]: مساواتها الحروف في الدلالة على معنى في مسمّى غير مفهوم جنسه بلفظها؛ بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنَّها تدل على معنى في مسمّى مفهوم بلفظها.

واختلف في معنى (رُبَّ):

---

(1) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين: المسألة في: الإنصاف (319-321) [57]، وأمالي السهيلي (72)، وشرح الكافية للرضي (288/4-290)، والبسيط (860/2-861)، والتذييل والتكميل (278/11-279)، والجنى الداني (438-439)، والمغني (319/2)، والمساعد (284/2)، والهمع (246/2).

(2) رأي الأخفش في الشيرازيات (607/2)، والغرة (586/2)، وشرح التسهيل (174/3)، وشرح الكافية للرضي (288/4)، والجنى الداني (439)، والمساعد (284/2).

(3) رأي ابن الطراوة في: أمالي السهيلي (72)، والبسيط (860/2)، والتذييل والتكميل (278/11)، والجنى الداني (439)، والمساعد (284/2)، والهمع (346/2). ووافقهم الرضي في شرح الكافية (290/4).

(4) هو ثابت قطنة بن كعب. الأغاني (176/14).

(5) البيت بتمامه: (إنْ يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ)
الشاهد في: المقتضب (66/3)، وكتاب الشعر (318/1)، والأزهية (260)، وأمالي ابن الشجري (46/3)، والغرة (586/2)، وأمالي السهيلي (71)، واللباب (364/1)، والمقرب (220/1)، وضرائر الشعر (173)، وشرح التسهيل (175/3)، وشرح الكافية للرضي (292/4)، والتذييل والتكميل (278/11)، والارتشاف (1916/4)، وتخليص الشواهد (160)، والجنى الداني (439)، والمغني (319/2)، والمساعد (284/2)، وشفاء العليل (674/2)، وتمهيد القواعد (3019/6)، والمقاصد الشافية (577/3)، والهمع (346/2)، وشرح شواهد المغني (89/1)، والخزانة (79/9-564)، والدرر (186/1)، والمعجم المفصل (200/3).

(6) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (279/11-280).

(7) الأغاني (176/14).

(8) التذييل والتكميل (279/11).

(9) شرح التسهيل (175/3).

فقال أكثر النحويّين[1]: هي حرف تقليل، ونسبه صاحب البسيط[2] إلى سيبويه.

قال بعضهم[3]: وهو مذهب البصريّين.

وقيل: إنَّها للتكثير، وقال به صاحب العين[4]، ولم يذكر أنَّها تجيء للتقليل.

ونقله[5] في الإفصاح عن صاحب العين وابن درستويه وجماعة.

وذهب الفارسيّ[6] في (كتاب الحروف) إلى أنَّها تكون تقليلاً وتكثيراً، وهو مذهب الكوفيّين الكوفيّين فيما نقله بعضهم[7].

وذهب بعضهم[8] إلى أنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وذهب بعضهم إلى أنَّها حرف إثبات ولم توضع لتقليل ولا تكثير بل ذلك مستفاد من السياق، واختاره الشيخ أثير الدين[9].

وقال بعضهم[10]: أكثر ما تقع للتقليل.

وقال بعضهم[11]: هي لتقليل جنس الشيء أو لتقليل نظيره.

وقال الزمخشري في المفصّل[1]: ربّ للتقليل، وجعلها في الكشّاف[2] للتكثير.

---

(1) المقتضب (139/4)، والأصول (416/1)، ومعاني القرآن للزجاجي (172/3-173)، والجمل (136)، وحروف المعاني للزجاجي (14)، والبغداديات (293)، والإيضاح (200)، واللمع (60)، والتبصرة (286)، والمقتصد (828/2)، والمفصل (286)، وأسرار العربية (261).

(2) التذييل والتكميل (285/11)، والجنى الداني (439).

(3) البسيط (859/2)، والارتشاف (1737/4).

(4) نسبه الشلوبين في شرح الجزولية له (821/2) لصاحب العين، ونسبه أيضاً للكوفيين، والمشهور من مذهب الكوفيين أنّهم يرونها تفيد التقليل كما ذكر صاحب البسيط، قال: (جملة الكوفيين كالكسائي والفراء وابن سعدان وهشام يرونها تفيد التقليل). الرأي في: التذييل والتكميل (285/11)، والارتشاف (1738/4)، والهمع (347/2).

(5) النقل في: الارتشاف (1738/4)، والجنى الداني (440)، والهمع (347/2).

(6) رأي الفارسي في: التذييل والتكميل (280/11)، والارتشاف (1737/4)، والجنى الداني (440).

(7) الارتشاف (1737/4).

(8) نُسِبَ هذا لابن السيد والأعلم وابن عصفور في: رسائل في اللغة (139)، وشرح الجمل لابن عصفور (518/1)، والمقرب (199/1)، والتذييل والتكميل (285/11)، والارتشاف (1737/4)، والجنى الداني (440)، والهمع (348/2).

(9) التذيلي والتكميل (281/11).

(10) نُسِبَ لأبي نصر الفارابي وطائفة في: التذييل والتكميل (286/11)، والارتشاف (1738/4)، والجنى الداني (440)، والهمع (347/2) وقد اختار السيوطي هذا المذهب.

(11) هو رأي الشلوبين وابن عصفور والمالقي في: شرح الجزولية للشلوبين (820/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (519/1)، والمقرب (199/1)،ورصف المباني (188).

قال المصنّف: (والصحيح أنَّ معنى رُبَّ التكثير، ولذا تصلح كم في كلّ موضع وقعت فيه رُبَّ غيرَ نادر)[3].

ونسبه هو[4] وابن خروف[5] إلى سيبويه، واستدلّا على ذلك بقول سيبويه في باب (كم): (معناها معنى ربّ)[6]، وبقوله في الباب: (واعلم أنَّ كم لا تعمل إلّا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ لأنَّ المعنى واحد، إلّا أنَّ كَمْ اسمٌ، ورُبَّ غير اسم)[7].

قال المصنّف: (هذا نصّ سيبويه ولا معارض له في كتابه)[8].

ص: والتقليلُ بها نادرٌ.

ش: أشار إلى قول الشاعر[9]: **[من الطويل]**

ألاَ رُبَّ مَولودٍ وليسَ لهُ أبٌ وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ[10]

يريد آدم وعيسى عليهما السلام.

وقد تلخص من مجموع ما ذكر أن في (رُبَّ) أقوال[11]:

أحدها: أنّها للتقليل.

والثاني: أنّها للتكثير.

والثالث: أنّها من الأضداد.

والرابع: أنّها أكثر ما تقع للتقليل.

---

(1) المفصل (286)، وشرحه لابن يعيش (26/8).

(2) الكشاف (396/3-397).

(3) شرح التسهيل (176/3).

(4) شرح التسهيل (177/3).

(5) شرح الجمل له (547/1).

(6) الكتاب (56/2).

(7) الكتاب (161/2).

(8) شرح التسهيل (178/3).

(9) نُسِبَ في الكتاب (226/2) لرجل من أزد السراة، ونُسب في الدرر (81/1) لعمرو الجنبيّ.

(10) الشاهد في: الأصول (364/1)، والتكملة (190)، والخصائص (333/2)، واللباب (400/2)، وابن يعيش (48/4) (124/9)، والمقرب (199/1)، وشرح التسهيل (178/3)، وشرح الكافية للرضي (408/1)، والتذييل والتكميل (281/11-290)، والارتشاف (1744/4)، والجنى الداني (408-441)، والمغني (324/2-325)، وتمهيد القواعد (3021/6)، والمقاصد النحوية (1283/3)، وشرح شذور الذهب للجوجري (557/2)، والأشموني (298/2)، وشرح التصريح (674/1)، والخزانة (381/2)، والمعجم المفصل (198/8). وفيه رواية (عجبت لمولود) بدل (ألا ربّ مولود).

(11) الأقوال في: التذييل والتكميل (281/11)، والارتشاف (1737/4-1738)، والجنى الداني (439-440)، والمغني (320/2)، والمساعد (285/2)، والهمع (347/2-348).

والخامس: أنّ التقليل بها نادر.

السادس: أنّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

السابع: أنّها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير.

ص: ولا يلزم وصف مجرورها، خلافاً للمبرّد ومَنْ وافقه.

ش: وهُمْ ابن السّرّاج[1] والفارسيّ[2] والعبديّ[3]والشلوبين[4]، وأكثر المتأخرين[5]، وفي البسيط البسيط أنّه رأي البصريين[6].

وذهب الأخفش[7] والفرّاء[8] والزّجّاج[9] وابن طاهر[10] وابن خروف[11] إلى أنّه لا يلزم، وهو وهو ظاهر مذهب سيبويه[12]، واختاره ابن عصفور[13].

ونقله[14] ابن هشام عن المبرّد، فاختلف النقل عنه[15].

وقد اعتل[16] ملتزمة بعلل لا تقوى، واستدلّ مَنْ لم يلتزمه بالسماع.

قال المصنّف[1]: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح، وأنشد على ذلك أبياتاً منها منها قول أم معاوية[2]: **[من مجزوء الكامل]**

---

(1) الأصول (418/1)، وشرح الجزولية للشلوبين (823/2)، وشرح الجزولية للأبذي (63/2).

(2) الإيضاح (200)، وكتاب الشعر (93/1)، والمقتصد (828/2)، وشرح الكافية للرضي (292/4).

(3) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العبديّ أبو طالب، أحد أئمة النحاة المشهورين، كان نحوياً لغوياً، ، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، له: شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي. ت (406)ترجمته في: البغية (298/1). ورأيه في: التذييل والتكميل (286/11).

(4) شرح الجزولية له (823/2-824)، والتوطئة (245).

(5) الأزهية (260)، وأسرار العربية (262)، وشرح التسهيل (181/3)، وشرح الكافية للرضي (292/4)، والبسيط (864/2-865).

(6) التذييل والتكميل (286/11).

(7) رأي الأخفش في: التذييل والتكميل (287/11)، والارتشاف (1741/4)، والجنى الداني (450)، والمساعد (286/2)، وتمهيد القواعد (3036/6)، والهمع (250/2).

(8) رأي الفراء في: المصادر السابقة.

(9) رأي الزجاج في: المصادر السابقة.

(10) رأي ابن طاهر في: المصادر السابقة.

(11) شرح الجمل له (548/1).

(12) الكتاب (421/1) (156/2-274).

(13) شرح الجمل له (521/1)، والمقرب (199/1).

(14) التذييل والتكميل (287/11).

(15) الارتشاف (1741/4)، والجنى الداني (450)، وشفاء العليل (676/2).

(16) الجنى الداني (451).

يا رُبَّ قائلةٍ غداً يا لَهفَ أُمِّ معاوِيَهْ[3]

وقيل[4]: لِمُدَّعٍ أن يقول: الموصوف محذوف، أي: يا رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ، ألا ترى أنّ جميع ما في الأبيات التي استشهد بها صفات.

ص: ولا مُضِيٌّ ما تتعلّق به.

ش: مذهب أكثر النحويّين منهم المبرّد[5] والفارسيّ[6] أن ما يتعلّق به (رُبَّ) يجب أن يكون ماضياً، وذهب ابن السّرّاج[7] إلى أنّه يجوز أن يكون حالاً ومنع أن يكون مستقبلاً، قال: (ولا يجوز: رُبَّ رجلٍ سيقوم، إلّا أنْ تريد: رُبَّ رجلٍ موصوفٍ بهذا).

وذهب بعض النحويّين إلى أنّه يجوز أنْ يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً، والمضيُّ أكثر. وهو اختيار المصنّف[8]، وهو الصحيح. فمن وقوعه مستقبلاً قول جحدر[9]:**[من الوا فر]** **[ب-236]**

فإنْ أهلِكْ فرُبَّ فَتًى سيبكي/ عليّ مهذَّبٍ رَخْصِ البنانِ[10]

ومن وقوعه حالاً قولك: رُبَّ امرئٍ في وقتنا مستريحٍ[11]، ومنه قول الشاعر[12]:**[من الطويل]**

ألا رُبَّ مَنْ تَفَتَشُّه لكَ ناصحٍ ومُؤْتَمَنٍ بالغيب غيرِ أمينِ[1]

---

(1) شرح التسهيل (179/3).

(2) هي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، صحابيّة، قرشيّة، وهي أمّ الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان. ت (14) هـ. ترجمتها في: الأعلام (98/8).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (179/3)، والتذييل والتكميل (289/11)، والجنى الداني (451)، والدر المصون (139/7)، والمغني (336/2)، والمساعد (286/2)، وتمهيد القواعد (3025/6)، والهمع (354/2)، وشرح شواهد المغني (410/1)، وشرح أبيات المغني (212/3)، والدرر (53/2)، والمعجم المفصل (363/8).

(4) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (289/11).

(5) رأي المبرد في: التذييل والتكميل (293/11)، والارتشاف (1742/4)، والمساعد (287/2)، وتمهيد القواعد (3027/6)، والهمع (354/2).

(6) الإيضاح (201)، والمقتصد (834/2-835).

(7) الأصول (420/1).

(8) شرح التسهيل (179/3).

(9) هو جحدر بن مالك، ويقال له: العكليّ، شاعر من أهل اليمامة، وكان في أيام الحجاج بن يوسف يقطع الطريق وينهب الأموال ما بين حجر واليمامة، وكان فتاكاً شجاعاً، فأمسكه عامل الحجاج في اليمامة وسجنه الحجاج. ترجمته في: الأعلام (113/2).

(10) الشاهد في: أمالي القالي (282/1)، وشرح التسهيل (179/3)، وشرح الكافية للرضي (427/4)، والتذييل والتكميل (106/1) (293/11)، والارتشاف (1745/4)، والجنى الداني (452)، والدر المصون (139/7)، والمغني (336/5)، والمساعد (287/2)، وشفاء العليل (677/2)، وتمهيد القواعد (3022/6)، وشرح شواهد المغني (407/1)، والخزانة (209/11)، وشرح أبيات المغني (203/3)، والمعجم المفصل (192/1). الرخص: الناعم واللين.

(11) شرح التسهيل (179/3-180).

(12) هو عبد الله بن همام. حماسة البحتري (357).

وقد تأوّل[2] من التزم مُضيّه ببيت جحدر على أنّه من حكاية المستقبل بالنظر إلى المضيّ، كأنّه قال: فرُبَّ فتى بكى عليّ فيما مضى، وإنْ كنتُ لم أَهلك، فكيف يكون بكاؤه إذا هلكت، كقولك: لِمَ تركتَ زيداً وقد كان سيعطيك؟، وإنّما يحتاج إلى تكلّف هذا التأويل؛ إذْ جعل سيبكي جواب رُبَّ، وأمّا إنْ جعل صفة مجرورها وحذف الجواب، أي: لم أقضِ حقّه، فلا إشكال، ولا يبقى حجّة فيه.

وفي قوله (ما يتعلّق به) نصّ على أن رُبَّ كسائر حروف الجرّ غير الزوائد، وهو مذهب الجمهور[3]، وذهب الرّمانيّ[4] وابن طاهر[5] إلى أنّها لا تتعلّق بشيء.

ص: بل يلزم تصديرُها.

ش: أي على ما يتعلّق به لا أوّل الكلام مطلقاً؛ لأنّها قد وقعت خبراً لـ (أنَّ) في قوله[6]: **[من الطويل]**

أَماوِيَّ إنّي رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ أخَذتُ فلا قتلٌ لديَّ ولا أَسْرُ[7]

وخبراً لـ (أنْ) المخففة كقوله: **[من الطويل]**

تَيَقنتُ أنْ رُبَّ امرئٍ خِيلَ خائناً أَمين وخوّانٍ يُخالُ أمينا[8]

وجواباً لـ (لو) هو غريب في قوله: **[من الطويل]**

ولو علمَ الأقوامُ كيفَ خلفتُهُمْ لرُبَّ مُفْدٍّ في القبورِ وحَامدِ[9]

ص: وتنكيرُ مجرورها.

---

(1) الشاهد في: الكتاب (109/2)، والأصول (421/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (438/2)، وتحصيل عين الذهب (281)، وأساس البلاغة (703/1)، وشرح التسهيل (180/3)، والكافية الشافية (280/1)، والتذييل والتكميل (294/11)، والجنى الداني (452)، وتوضيح المقاصد 430/02)، وشفاء العليل (677/2)، وتمهيد القواعد (3023/6)، والمعجم المفصل (154/6).

(2) التذييل والتكميل (294/11-295)، والجنى الداني (451-452).

(3) الأصول (417/1)، والإيضاح (200)، وشرح اللمع (172)، وأسرار العربية (262)، والبديع لابن الأثير (248/1)، وابن يعيش (298/8)، وشرح الجمل لابن عصفور (521/1)، والتذييل والتكميل (296/11)، والجنى الداني (453)، والمساعد (287/2).

(4) مذهب ابن طاهر في: التذييل والتكميل (295/1)، والارتشاف (1743/4)، والجنى الداني (453)، والمساعد (287/2)، والهمع (353/2).

(5) مذهب الرماني في: المصادر السابقة.

(6) هو حاتم الطائي. ديوانه (51).

(7) الشاهد في: الحلبيات (245)، وأساس البلاغة (323/2)، وشرح الكافية للرضي (214/2)، والتذييل والتكميل (288/11)، والارتشاف (1741/4)، والمساعد (288/2)، والهمع (349/2)، وتاج العروس (272/9)، والدرر (137/2)، والمعجم المفصل (253/3). وفيه (أجرت) بدل (أخذت).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (42/2)، والتذييل والتكميل (288/11)، والارتشاف (1741/4)، والمساعد (288/2)، وتمهيد القواعد (1375/3)، والهمع (349/2)، والخزانة (567/9)، والدرر (47/2)، والمعجم المفصل (90/8).

(9) الشاهد في: الارتشاف (1903/4)، والهمع (349/2)، والخزانة (567/9)، والدرر (47/2)، والمعجم المفصل (433/2).

ش: أي: ويلزم تنكير مجرورها، ويعني. إذا كان ظاهراً معرباً أو مبنيّاً.

وأجاز بعض النحويّين[1] أنْ يجرَّ المعرّف بأل، وأنشد[2]:

ربّما الجامل المؤبل فيهم .....

بجرّ الجامل وصفته، فإنْ صحّت الرواية حُمِلَ[3] على زيادة أل، وحكى الاصمعي[4] ربّ أبيه أبيه وربّ أخيه، على نية الانفصال.

ص: وقد يُعطف على مجرورها وشبهه مضافٌ إلى ضميريهما.

ش: مثال ذلك: رُبَّ رجلٍ وأخيه[5]، وشبه مجرورها هو المجرور بعد (كم)، نحو: كم عبدٍ وأخيه أعتقت، وكذا (أيّ) و(كُلّ).

قال سيبويه: (وهو مع جوازه ضعيف)[6]، وأجاز الأخفش[7] القياس عليه، وشرط ذلك أن يكون العطف بالواو.

ص: وقد تَجُرُّ ضميراً لازماً تفسيرُه بمتأخّرٍ منصوبٍ على التمييز مُطابقٍ للمعنى.

ش: فيقال[8]: ربّه رجلاً، وربّه رجلين، وربّه رجالاً، وربّه امرأة، وربّه امرأتين، وربّه نساء.

وأشار بقوله (وقد) إلى قلّته، وصرّح في غير هذا الكتاب بشذوذه.

والنحويّون أوردوه على أنّه فصيح، لا شاذّ ولا قليل، فلعلّه[9] أراد قلّته بالنسبة إلى الظاهر وشذوذه عن القياس.

وقد قال في الكافية[10]:

ورُبَّهُ عَطِبا استندر وَقِسْ عليه إنْ شِئتَ وَحِدْ عَنْ مُلْتَبِس

ومذهب كثير من النحويّين منهم الفارسيّ[1] أنّ الضمير المجرور بربّ معرفة، ولكنّه جرى مجرى النكرة في دخول ربّ عليه لما أشبهها في أنّه غير معيَّن.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور (524/1)، والتذييل والتكميل (301/11)، والمساعد (288/2)، والهمع (349/2).

(2) تقدَّم تخريجه في الصفحة (246).

(3) شرح الجمل لابن عصفور (525/1).

(4) التذييل والتكميل (303/11)، والارتشاف (1740/4)، والجنى الداني (449)، والهمع (350/2).

(5) الكتاب (54/2-56).

(6) الكتاب (57/2).

(7) رأي الأخفش في: الحلبيات (245)، والتذييل والتكميل (303/11)، والارتشاف (1740/4)، والمساعد (289/2)، والهمع (350/2).

(8) شرح الجمل لابن عصفور (523/1-524)، والكافية الشافية (794/2).

(9) التذييل والتكميل (304/11)، وتوضيح المقاصد (744/3).

(10) الكافية الشافية (792/2).

وذهب بعض النحويّين إلى أنّه نكرة، وهو اختيار الزمخشريّ[2] وابن عصفور[3].

وأشار بقوله (لازماً تفسيره) إلى أنّه لا يحذف تمييزه بخلاف (نعم) كما سبق[4]، وبقوله (بمتأخر) إلى امتناع تقديمه.

وكونه منصوباً هو المعروف، وقد حكى جرّه في قوله[5]: **[من البسيط]**

..... **ورُبَّه عَطِبٍ أنقذتُ مِنْ عَطَبِهْ**[6]

كأنّه نوى مِنْ، وهو شاذٌّ[7]، ولا يجوز في الكلام.

وقوله (مطابق للمعنى) أي: في الإفراد والتذكير والتأنيث وأضداده كما تقدّم في التمثيل.

وقولهم: رُبَّه رَجُلاً أفخمُ وأمدحُ من قولك: رُبَّ رجلٍ، لِمَا في الإضمار قبل الذكر والإبهام، ذكرَ ذلك الزّجّاج[8].

ص: ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتذكيرِه عندَ تثنيةِ التمييزِ وجمعِه وتأنيثِه أشهرُ من المطابقة.

ش: فالإفراد كما تقدّم تمثيله أشهر، وحكى الكوفيّون[9]: ربّهما رجلين، وربّهم رجالاً، وربّها امرأة، وربّهنّ نساء، ومذهب البصريّين[10] وجواب إفراده.

وقال ابن عصفور: (وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً، وهو عندنا لا يجوز؛ لأنّ العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه)[11]. انتهى.

---

(1) الإيضاح (201)، والحلبيات (244-245).

(2) المفصل (286).

(3) شرح الجمل له (524/1)، والمقرب (200/1).

(4) تقدّم في باب (نعم وبئس).

(5) صدر البيت: (واهٍ رأيتُ وشيكاً صَدْعَ أعظُمِهِ).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (169/2)، والكافية الشافية (794/2)، وشرح عمدة الحافظ (170)، وابن الناظم (259)، والتذييل والتكميل (267/2) (306/11)، والارتشاف (1747/4)، وتوضيح المقاصد (743/3)، والمساعد (290/2)، وشرح ابن عقيل (12/3)، وشفاء العليل (202/1)، وتمهيد القواعد (555/1)، والمقاصد النحوية (1205/3)، والهمع (351/2)، والدرر (116/1). وفيه (كائن) بدل (واهٍ)، و(مِ العطب) بدل (مِنْ عطبه)، رأبت: أصلحت. وشيكاً: سريعاً. عطباً: هالكاً.

(7) التذييل والتكميل (306/11).

(8) رأي الزجاج في: شرح الكتاب (11/3)، وأمالي ابن الشجري (47/3)، والتذييل والتكميل (304/11)، والمساعد (290/2).

(9) مذهب الكوفيين في: الأزهية (261)، وأمالي ابن الشجري (47/3)، ونظم الفرائد وحصر الشرائد (247)، وابن يعيش (28/8)، وشرح التسهيل (184/3)، وشرح الجزولية للأبذي (61/2)، ورصف المباني (191)، والتذييل والتكميل (306/11)، والارتشاف (1748/4)، والجنى الداني (449)، وتوضيح المقاصد (744/3)، والمساعد (351/2)، وشرح التصريح (636/1).

(10) مذهب البصريين في: الأزهية (261)، وأمالي ابن الشجري (47/3)، وشرح الجمل لابن عصفور (524/1)، والتذييل والتكميل (306/11)، و الارتشاف (1747/4)، وتوضيح المقاصد (744/3)، وشرح التصريح (635/1).

(11) شرح الجمل له (524/1).

ولم يُجزه الكوفيّون/**[أ-237]**قياساً، بل حَكَوه[1] عن العرب.

فصل: وقد يلي عند غير المبرِّد (لولا) الامتناعيّة الضميرُ الموضوعُ للنصب والجرِّ مجرورَ الوضعِ عند سيبويه؛ مرفوعَه عند الأخفش والكوفيّين.

ش: مِن العرب مَنْ يقول: لولاي ولولانا إلى لولاهُنَّ، وزعم المبرّد[2]أن ذلك لا يوجد في كلام من يحتجّ بكلامه، وزعمه مردود[3]برواية سيبويه[4] والكوفيّين[5].

قال الشلوبين: (اتّفق أئمة البصريّين والكوفيّين كالخليل[6] وسيبويه والكسائيّ[7] والفرّاء[8] على على رواية لولاك عن العرب، فإنكار المبرّد هذيان)[9].

ومذهب سيبويه[10] أنَّ الضمير مجرور الموضع؛ لأنّ الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلّا في موضع نصب أو جرّ، والنصب في لولاي ممتنع؛ لأنّ الياء لا تنصب بغير اسم إلّا ومعها نون الوقاية وجوباً وجوازاً فتعيّن كونها مجرورة.

وإذا قلنا: إنّ (لولا) حرف جرّ فهل يتعلق بشيء أم لا؟.

فقال بعضهم[11]: لا يتعلّق بشيء كالزوائد ، وهو الظاهر.

وقيل[12]: يتعلّق بفعل واجب الإضمار. فإذا قلت: لولاي لكان كذا، فالتقدير: لولاي حضرتُ، فألزقتْ ما بعدها بالفعل على معناها من امتناع الشيء، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب؛ لأنّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها.

قيل[1]: وما ذهب إليه فاسد؛ لأنّ في تقديره تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المجرور، وهو كالمنصوب.

---

(1) الأصول (422/1).

(2) المقتضب (73/3)، والكامل (1278/3)، والإنصاف (548) [100].

(3) الإنصاف (553) [100].

(4) الكتاب (373/2-376).

(5) الإنصاف (548) [100].

(6) الكتاب (374/2).

(7) رأي الكسائي في: التذييل والتكميل (308/11)، والجنى الداني (605)، والمساعد (293/2).

(8) معاني القرآن له (84/2-85).

(9) قول الشلوبين في: التذييل والتكميل (308/11)، والجنى الداني (605)، والمساعد (292/2-293).

(10) الكتاب (373/2-374).

(11) شرح الكتاب للسيرافي (139/3)، والإنصاف (551-552) [100]، وشرح الجمل لابن عصفور (499/1)، وشرح الجزولية للأبذي (96/2)، ورصف المباني (296)، والتذييل والتكميل (312/11)، والمغني (451/3).

(12) شرح الكافية للرضي (445/2)، والجنى الداني (603).

وذهب الأخفش[2] والكوفيّون[3] إلى أنّ الياء وأخواتها في موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة، كما عكسوا في قولهم: ما أنت كأنا، ولا أنا كأنت وشبهه.

ص: ويُجَرُّ بلَعَلَّ وعَلَّ في لغة عُقيل.

ش: أنكر بعضهم[4] هذه اللغة، وتأوّل قول الشاعر[5]: **[من الطويل]**

..... **لَعَلَّ أبي المغوارِ مِنكَ قريبُ**[6]

والصحيح ثبوتها، حكاها الأخفش[7] والفرّاء[8]، وذكر أبو زيد[9] أنّها لغة عُقيل، وقد تقدّم[10] الكلام عليها في آخر الفصل الرابع من باب إنّ.

ص: وبِمَتَى في لغة هُذَيْل.

ش: فهي في لغتهم[11] حرف جرّ بمعنى (من)، ومنه قول الشاعر[12]:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئيجُ

من كلامهم[13]: أخْرَجَها مَتَى كُمِّه، أي: مِنْ كُمِّه.

فصل في الجرّ بحرف محذوف: يُجرُّ برُبَّ محذوفةً بعدَ الفاء كثيراً، وبعدَ الواو أكثرَ، وبعدَ بَلْ قليلاً؛ ومع التجرُّد أقلّ.

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (312/11).

(2) رأي الأخفش في: المقتضب (73/3)، والكامل (1278/3)، وشرح الكتاب للسيرافي (137/3)، والأزهية (172)، والتوطئة (242)، وشرح الكافية للرضي (445/2)، ورصف المباني (296)، والمغني (451/3)، وائتلاف النصرة (65-66).

(3) معاني القرآن للفراء (85/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (135/3-137)، والأزهية (172).

(4) كتاب الشعر (75)، والبصريات (552/1-556)، وحروف المعاني للرماني (125)، وشرح الجمل لابن عصفور (450/1)، والمقرب (201/1).

(5) هو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات (96)، وله أو لسهم الغنوي في النوادر (218).

(6) صدر البيت: (فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوت داعياً). الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (139/3)، وكتاب الشعر (75)، والبصريات (552/1-556)، وسر الصناعة (407)، وإيضاح شواهد الإيضاح (147/1)، وأمالي ابن الشجري (361/1)، والبديع لابن الأثير (565/1)، والتوطئة (239)، وشرح الكافية للرضي (373/4)، والتذييل والتكميل (312/11)، والارتشاف (1281/3)، وتوضيح المقاصد (739/3)، والجنى الداني (584)، والمغني (517/3)، وشرح ابن عقيل (4/3)، وشفاء العليل (375/1)، وتمهيد القواعد (3054/6)، والمقاصد النحوية (1198/3)، والخزانة (426/10)، وشرح أبيات المغني (166/5).

(7) معاني القرآن له (131/1).

(8) رأي الفراء في: شرح التسهيل (47/2)، والتذييل والتكميل (312/11)، والجنى الداني (583)، وتمهيد القواعد (3054/6).

(9) النوادر (218)، وسر الصناعة (407).

(10) شرح التسهيل (47/2).

(11) الأزهية (200)، وشرح التسهيل (186/3)، واللسان (4131/6) (متى)، والتذييل والتكميل (313/11)، والجنى الداني (505)، والمغني (241/4)، والمساعد (295/2)، وشرح أبيات المغني (20/6)، والهمع (375/2).

(12) تقدّم تخريجه في الصفحة (224).

(13) شرح التسهيل (186/3).

ش: مثال ذلك بعد الفاء قول الهذلي[1]: **[من الوافر]**

فإمَّا تُعْرِضِنَّ أُميْمُ عَنّي ويَنزِعْكِ الوشاةُ أُولو النِّباطِ
فَحُورٍ قد لَهوتُ بِهِنَّ عِينٍ نواعمَ في المُرُوطِ وفي الرِّياطِ[2]

وقول امرئ القيس[3]: **[من الطويل]**

فمثلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعاً .....

وقول ربيعة[5] بن مقروم[6]: [من الوا فر]

فإنْ أهلِكْ فذي حَنَقٍ لَظاهُ يكادُ عليَّ يلتهبُ التهابا[7]

وقول بعض طيِّئ: **[من البسيط]**

إنْ يَثْنِ سلمى ابيضاضُ الفَوْدِ عن صِلتي فذاتِ حُسْنٍ سِواها دائماً أَصِلُ[1]

---

(1) هو المنتخل. شرح أشعار الهذليين (1267/3).

(2) الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (478/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (311/1)، وشرح المقدمة المحسبة (237)، وأمالي ابن الشجري (218/1) (135/2)، و الإنصاف (324)، واللباب (366/1)، وضرائر الشعر (145)، وشرح التسهيل (188/3)، والتذييل والتكميل (314/11)، والارتشاف (2419/5)، وتوضيح المقاصد (775/3)، والمساعد (295/2)، وتمهيد القواعد (3057/6)، والمقاصد الشافية (703/3)، والمقاصد النحوية (1278/3)، والأشموني (299/2)، وتاج العروس (317/19).

ينزعك الوشاة: يؤدّونك ويقرضونك. أولو النّباط: الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها. عِين: جمع عيناء، وهي الواسعة العين. ومروط: جمع مِرط، وهو كساء من صوف أو خزّ أو كتاب يؤتزر به. الرياط: جمع ريَطة، وهي الملحفة التي ليست بملفقة.

(3) ديوانه (30).

(4) عجز البيت: (فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ)
الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (121/1)، والكتاب (163/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح (311/1)، والمحكم (406/1)، وشرح المعلقات السبع (26)، والبديع لابن الأثير (253/1)، وشرح التسهيل (188/3)، والكافية الشافية (821/2)، والتذييل والتكميل (314/11)، والارتشاف (1746/4)، والجنى الداني (75)، والمغني (329/2)، وإرشاد السالك (468/1)، وتمهيد القواعد (3056/6)، والمقاصد الشافية (702/3)، والمقاصد النحوية (1266/3)، والأشموني (299/2)، وشرح التصريح (669/1)، وشرح شواهد المغني (402/1)، والخزانة (27/10)، وتاج العروس (98/21)، والمعجم المفصل (568/6). تمائم: معاذات تعلق على الصبي. المغيل: المرضع وأمّه حبلى.

(5) في (د): أبي ربيعة،والمثبت من الأصل؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك

(6) بن قيس الضبي، من شعراء الحماسة، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، وفد على كسرى في الجاهلية، وشهد بعض الفتوح في الإسلام، وحضر وقعة القادسية. ترجمته في: الأعلام (17/3). وشعره في: شرح الحماسة للمرزوقي (385/1).

(7) الشاهد في: إيضاح شواهد الإيضاح (311/1)، وأمالي ابن الشجري (217/1)، وشرح التسهيل (188/3)، وشرح الكافية للرضي (297/4)، والتذييل والتكميل (314/11)، والمغني (493/2)، وتمهيد القواعد (3056/6)، وشرح شواهد المغني (466/1)، والخزانة (26/10)، وشرح أبيات المغني (34/4). الحنق: الغيظ والغضب.

وليس ذلك بالكثير[2] بعد الفاء كما قال، لا يكاد يوجد منه إلّا هذا الذي أنشدناه، إلّا إنْ أراد بالنسبة إلى بل.

ومثاله بعد بل قول الراجز[3]: **[من الرجز]**

بَلْ جَوْزِ تيهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ[4]

وقول الآخر[5]: **[من الرجز]**

بلْ بَلَدٍ ملءِ الفِجاجِ قَتَمُهْ .....[6]

وقول الآخر[7]: **[من الرجز]**

بَلْ بلدٍ ذي صُعُدٍ وأصبابْ[8]

ومثال جرّها محذوفة من الواو والفاء وبل، قوله[9]: **[من الخفيف]**

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (189/3)، والتذييل والتكميل (314/11)، وتمهيد القواعد (3057/6).

(2) التذييل والتكميل (315/11).

(3) هو سؤر الذئب. اللسان (787/2) (حجف).

(4) الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (295/1)، والشيرازيات (424)، والصحاح (1341/4)، وسر الصناعة (159-563)، والمحتسب (92/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح (574/2)، والمخصص (7/9) (84/16)، والإنصاف (324)، وابن يعيش (118/2)، وشرح التسهيل (189/3)، ورصف المباني (156-162)، والتذييل والتكميل (315/11)، والدر المصون (358/2)، والمساعد (296/2)، والمقاصد الشافية (702/3)، وتاج العروس (119/23)،والمعجم المفصل (147/9). الجوز: الوسط. التيهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكا. الحجفة: الترس من جلد.

(5) هو رؤبة. ديوانه (150).

(6) وبعده: (لا يُشْتَرَى كتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ).
الشاهد في: البصريات (697/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (312/1)، والمحكم (470/4)، وأمالي ابن الشجري (218/1)، والبديع (251/1)، واللباب (366/1)، وابن يعيش (105/8)، وشرح التسهيل (189/3)، والكافية الشافية (822/2)، وابن الناظم (269)، والتذييل والتكميل (315/11)، وتوضيح المقاصد (774/3)، والجنى الداني (237)، والمغني (186/2)، وشرح ابن عقيل (37/3)، وشفاء العليل (680/2)، وتمهيد القواعد (3057/6)، والمقاصد الشافية (702/3)، والمقاصد النحوية (1266/3)، وشرح شذور الذهب للجوجري (563/2)، والأشموني (299/2)، والهمع (383/2)، وشرح شواهد المغني (347/1)، والخزانة (27/10)، وتاج العروس (435/31)، والدرر (93/2). البلد: القفر. الفجاج: جمع فجّ، وهو الطرق الواسع بين جبلين. قتمه: غباره، وأصلح: قتامه، فخفف فحذف الألف. الجهرم: البسط من الشعر.

(7) هو رؤبة. ديوانه (6).

(8) الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (40/1)، والبصريات (698/1)، وأساس البلاغة (532/1)، وشرح الكافية للرضي (297/4)، والتذييل والتكميل (315/11)، والارتشاف (1746/4)، والمغني (330/2)، والأشموني (299/2)، وشرح شواهد المغني (402/1)، والخزانة (32/10)، وشرح أبيات المغني (189/3)، وتاج العروس (180/3). البلد: القفر. الصُّعد: جمع صعود، وهو المرتفع من الأرض. الأحباب: جمع حَبَبَ، وهو ما انحدر من الأرض.

(9) هو جميل بثينة. ديوانه (52).

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ .....[1]

ص: وليس الجرُّ بالفاء وبل باتّفاق، ولا بالواو خلافاً للمبرّد ومَنْ وافقه.

ش: قال في الشرح: ((لا خلاف أنّ الجرّ في (فذي حَنَقٍ)، و(بلْ بَلَدٍ)، و(رَسْمِ دارٍ)، وأشباهها بربّ المحذوفة))[2]. انتهى.

وقال ابن عصفور: (لم يختلف أحد من النحويّين في الجرّ بعد الفاء وبعد بل بإضمار ربَّ)[3]. ربَّ)[3]. انتهى.

فظهر وهم مَنْ عدّ الفاء وبل في/**[ب-237]** حروف الجرّ.

وفي الارتشاف[4]: وزعم بعض النحويّين أنّ الخفض هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب (ربّ).

وزعم المبرّد[5]: أنّ الجرّ بعد الواو بالواو نفسها.

قال المصنّف: (ولا يصحُّ ذلك؛ لأنّ للواو أسوة الفاء وبل في إضمار ربّ بعدها؛ ولأنّها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها، والعاطف ليس بعامل، ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من الأرجوزة متقدّماً، ولإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه)[6]. انتهى

وإنّما قال المصنّف: ولا يمنع كونها عاطفة إلى آخرها؛ لأنّ المبرّد استدلّ على أنّها جارّة بافتتاح القصائد بها.

---

(1) عجز البيت: (كِدْتُ أقضي الغداة من جَلَلَهْ).
الشاهد في: أمالي القالي (246/1)، والصحاح (3659/4)، والخصائص (286/1)، وسر الصناعة (143/1)، والمحكم (206/7)، والإنصاف (323)، والبديع لابن الأثير (253/1)، وابن يعيش (28/3)، وضرائر الشعر (144)، وشرح التسهيل (189/3)، والكافية الشافية (822/2)، وشرح الكافية للرضي (297/4)، وابن الناظم (270)، والتذييل والتكميل (316/11)، والارتشاف (1746/4)، وتوضيح المقاصد (776/3)، والجنى الداني (455)، والمغني (330/2)، وشرح ابن عقيل (38/3)، وتمهيد القواعد (3057/6)، والمقاصد الشافية (707/3)، والمقاصد النحوية (1269/3)، والأشموني (300/2)، وشرح التصريح (670/1)، والهمع (385/2)، وشرح شواهد المغني (403/1)، والخزانة (20/10)، وتاج العروس (222/28)، والدرر (539/1). من جلله: من أجله.

(2) شرح التسهيل (189/3).

(3) القول في: التذييل والتكميل (316/11).

(4) الارتشاف (1746/4).

(5) المقتضب (346/2-347)، والكامل (474/1)، والإنصاف (322) [58]، وشرح التسهيل (189/3).

(6) شرح التسهيل (189/3).

وقوله (مَنْ وافقه) هم الكوفيّون[1].

ص: ويُجَرُّ بغير رُبَّ أيضاً محذوفاً في جوابِ ما تضمَّن مثلَه.

ش: مثاله: زيدٍ، في جواب مَنْ قيل له: بمَنْ مررتَ؟.

قال المصنّف[2]: وكقوله عليه السلام: "أقربهما منكِ باباً"[3]؛ جواباً لمنْ قال: فإلى أيِّهما أُهدي؟، فجرّ على إضمار (إلى).

ص: أو في معطوفٍ على ما تضمَّنه بحرفٍ متّصلٍ، أو منفصلٍ بـ (لا) أو (لو).

ش: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [سورة الجاثية: 4]، فجرّ اختلاف بـ (في) مقدرة لاتصاله بالواو وتضمّن ما قبله إياها.

وقرأ عبد الله[4] بإظهارها، ومثال ذلك مع الفصل بـ (لا) قوله: **[من الرجز]**

ما لِمُحِبّ جَلَدٌ أنْ يُهْجَرَا ولا حبيبٍ رأفةٌ فَيَجْبُرَا[5]

ومثال ذلك مع الفصل بـ (لو) ما حكى أبو الحسن[6] في المسائل من أنه يقال: جئْ بزيدٍ أو عمرٍو ولو كليهما، وأجاز في كليهما الجرّ على تقدير: ولو بكليهما، والنصبَ بإضمار ناصب، والرفعَ بإضمار رافع.

قال المصنّف: (وأجود من هذا المثال أنْ يُقال: جئْ بزيدٍ وعمرٍو ولو أحدهما؛ لأنّ المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى ممّا قبلها في كثرة وغيرها)[7].

---

(1) هذه مسألة خلاف: ذهب الكوفيون إلى أنَّ واو (رُبَّ) تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّ واو رُبَّ لا تعمل، وإنّما العمل لـ (رُبَّ) مقدرة. المسألة في: الإنصاف (322-325) [58]، وشرح الكافية للرضي (4/297-298)، والبسيط (2/870)، والهمع (2/384).

(2) شرح التسهيل (3/190).

(3) مسند أحمد بن حنبل (42/261-394). نصّه: (عن عائشة أنّها سألت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: إنَّ لي جارين فإلى أيّهما أُهدي؟ قال: أقربهما مِنْكِ باباً).

(4) القراءة في: مختصر ابن خالويه (139)، والكشاف (4/480).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (3/191)، والتذييل والتكميل (11/320)، والارتشاف (4/1758)، وتوضيح المقاصد (3/780)، والمساعد (2/298)، وشفاء العليل (2/681)، وتمهيد القواعد (6/3060)، والأشموني (2/301)، والهمع (2/385)، والدرر (2/97)، والمعجم المفصل (10/64). وفيه (إنْ هجرا) بدل (أنْ يهجرا).

(6) شرح التسهيل (3/191)، والتذييل والتكميل (11/320)، والمساعد (2/298).

(7) شرح التسهيل (3/191).

ص: أو في مقرونٍ بعدَ ما تضمَّنه بالهمزة، أو (هلّا)، أو (إنْ) أو (الفاء) الجزائيّتَين.

ش: مثال المقرون بهمزة الاستفهام ما حكى الأخفش[1] في المسائل أنّه يقال: مررتُ بزيدٍ، فتقول: أزيدِ بنِ عمرٍو؟. ومثال (هلّا) أنْ يقال: جئتُ بدرهمٍ، فتقول: هلّا دينارٍ.

قال أبو الحسن[2] بعد ذكر المثالين: وهذا كثير.

ومثال (إنْ) و(الفاء) الجزائيّتين ما حكى يونس[3]: مررتُ برجلٍ إلّا صالحٍ فطالحٍ، على تقدير: تقدير: إلّا أمرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، وأجاز[4]: امررْ بأيّهم[5] أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، وعلى وعلى معنى: مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو.

وجعل سيبويه[6]: إضمار الباء بعد إنْ لتضمُّن ما قبلها إيّاها أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو، فعُلِمَ بذلك اطِّراده عنده.

وشبيه بما روى يونس ما في البخاري من قول النبي ﷺ: "مَنْ عنده طعامُ اثنين فليذهبْ بثالثٍ، وإنْ أربعةٍ فخامسٍ أو سادسٍ"[7]، ويجوز[8] رفعُ (أربعة) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وجرُّها على حذف المضاف وبقاء عمله، ونظير الرفع أكثر.

ص: ويقاسُ على جميعها خلافاً للفرّاء في جواب نحو: بمنّ مررتَ.

ش: والصحيح جوازه لقوله ﷺ: "أقربهما مِنْكِ باباً" بالجرّ، وكقول العرب[9]: خيرٍ – بالجر – – لمن قال: كيف أصبحتَ؟ خير[10]، بحذف الباء وإبقاء عملها؛ لأنَّ معنى كيف: بأيِّ حال؟ فجعلوا معنى[11] الحرف دليلاً، فلو لُفظ به لكانت الدلالة أقوى، وجواز الجرّ أولى، قاله المصنّف[12].

---

(1) رأي الأخفش في: شرح التسهيل (192/3)، والتذييل والتكميل (320/11)، والارتشاف (1759/4)، والمساعد (299/2)، وتمهيد القواعد (3061/6)، والمقاصد الشافية (712/3)، والهمع (385/2).

(2) رأي الأخفش في: المصادر السابقة.

(3) الكتاب (262/1).

(4) الكتاب (263/1).

(5) في الأصل: امررْ بأيهم هو، والمثبت من (د).

(6) الكتاب (263/1).

(7) صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة: باب السمر مع الأهل والضيف (203/1).

(8) شرح التسهيل (192/3).

(9) نُسِبَ هذا القول لرؤية في: الكامل (617/2)، وسر صناعة الإعراب (132)، والخصائص (285/1) (281/2).

(10) في (د): بخير، والمثبت من الأصل، لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(11) في الأصل: مع، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(12) شرح التسهيل (192/3).

فهذه المسائل الثمانية المتقدّمة يقاس عليها عند المصنّف.

قال الشيخ أثير الدين: (وينبغي أن يثبَّت في القياس عليها؛ لأنّ أصحابنا نصُّوا على أنّه لا يجوز حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله[1] إلّا إذا عُوِّضَ منه، وذلك في (باب القسم) كما سيأتي، وفي وفي باب (كم) على خلاف، وجعلوا قول العرب (خيرٍ عافاكَ الله) من الشاذّ الذي لا يقاس عليه)[2].

ص: وقد يُجَرُّ بغير ما ذُكر محذوفاً.

ش: مثاله قول الشاعر[3]: **[من الطويل]** **[أ-238]**

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شَرُّ قبيلةٍ أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ [4]/

قال المصنّف[5]: ولا خلاف في شذوذه وقد سبق.

ص: ولا يقاس إلّا على ما ذُكر في باب (كم)، و(كان)، و(لا) المشبّهة بإنَّ، وما يُذكَر في (باب القسم).

ش: المذكور في باب (كم) هو جرّ تمييز كم[6] الاستفهاميّة بـ (من) مضمرة إذا دخل عليها حرف جرّ، والمذكور في باب (كان) مثّله المصنّف بقول زهير[7]: **[من الطويل]**

بدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً[8]

---

(1) (عمله) سقط من (د).

(2) التذييل والتكميل (11/321-322).

(3) هو الفرزدق. ديوانه (362).

(4) الشاهد في: شرح نقائض جرير والفرزدق (3/828)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (4/432)، وشرح التسهيل (3/193)، والكافية الشافية (2/635)، وشرح الكافية للرضي (4/137)، وابن الناظم (180)، والتذييل والتكميل (11/323)، وتخليص الشواهد (203)، وتوضيح المقاصد (3/781)، وشرح ابن عقيل (3/39)، وتمهيد القواعد (6/3063)، والمقاصد الشافية (3/708)، والمقاصد النحوية (3/1282)، والأشموني (2/300)، وشرح التصريح (1/466)، وشرح شواهد المغني (1/21).

(5) شرح التسهيل (3/193).

(6) تقدّم في باب (كم).

(7) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه (140).

(8) الشاهد في: الكتاب (1/165-306) ، والأصول (1/252)، والانتصار (55)، والخصائص (2/355)، وأسرار العربية (154)، وضرائر الشعر (280)، وشرح التسهيل (1/381)، والكافية الشافية (1/427)، وشرح الكافية للرضي (4/121)، وابن الناظم (126)، والتذييل والتكميل (11/325)، وتوضيح المقاصد (3/778)، والمغني (3/529)، (5/407)، والمساعد (2/300)، وشفاء العليل (2/682)، وتمهيد القواعد (7/3324)، والمقاصد الشافية (3/708)، والمقاصد النحوية (3/1280)، والأشموني (2/302)، وشرح شواهد المغني (1/282)، والخزانة (9/100)، والمعجم المفصل (8/312).

وهذا عند غير[1] المصنّف لا ينقاس[2]؛ لأنَّه من باب التوهُّم.

والمذكور في باب (لا) المشبّهة بـ (إنَّ)[3]، نحو[4]: **[من الوا فر]**

ألا رَجُلٍ جزاهُ اللّهُ خيراً .....[5]

بالجرّ بـ (من) مقدّرة، أي: إلّا من رجل.

قيل[6]: وهذا من الندور والشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

والذي يأتي في باب القسم هو لفظ الجلالة دون عوض[7]، وسيأتي الكلام عليه إنْ شاء الله سبحانه وتعالى.

ص: ويُفصل في الضرورة بين حرفِ جرٍّ ومجرورٍ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرور.

ش: مثال الفصل بالظرف ما أنشده أبو عُبيدة: **[من الخفيف]**

إنَّ عَمراً لا خيرَ في – اليومَ – عمروٍ إنَّ عمراً مُخَبَّرُ الأحزانِ[8]

ومثاله بالمجرور قوله: **[من الطويل]**

مُخَلَّقة لا يُستطاع ارتقاؤها وليس إلى – منها – النُّزولِ سَبيلُ[9]

---

(1) في (د): وهذا عنده لا ينقاس.

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (326/11).

(3) شرح التسهيل (224/2).

(4) نسبه العيني في المقاصد النحوية (1280/3) لرجل من أهل البادية، ونسبه البغدادي في الخزانة (51/3-52) لعمرو بن قعاس المرادي.

(5) عجز البيت: (يَدُلُّ على مُحصِّلةِ تبيتُ).
الشاهد في: الكتاب (308/2)، والنوادر (256)، وإصلاح المنطق (431)، والأصول (398/1)، ومعاني الحروف للرماني (114)، والصحاح (431)، والأزهية (164)، وشرح التسهيل (192/3)، والكافية الشافية (534/1)، وشرح الكافية للرضي (172/2)، والتذييل والتكميل (326/11)، والارتشاف (1758/4)، وتوضيح المقاصد (778/3)، والدر المصون (353/9)، والمغني (449/1) (364/3)، والمساعد (300/2)، وشفاء العليل (682/2)، وتمهيد القواعد (1984/4)، وشرح شواهد المغني (641/2)، وشرح أبيات المغني (94/2)، ورواية البصريين (ألا رجلاً).

(6) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (326/11).

(7) وذلك كقول بعض العرب: اللّهِ لأفعلنَّ. الكتاب (498/3-499).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (194/3)، والكافية الشافية (832/2)، والتذييل والتكميل (326/11)، والارتشاف (1761/4)، والمساعد (301/2)، وشفاء العليل (682/2)، وتمهيد القواعد (3064/6)، والأشموني (302/2)، والهمع (386/2)، والدرر (99/2)، والمعجم المفصل (165/8).

(9) الشاهد في: شرح الجمل لابن عصفور (527/1)، والمقرب (197/1)، وضرائر الشعر (201)، والتذييل والتكميل (326/11)، والارتشاف (1761/4)، والأشموني (302/2)، وحاشية الصبان (354/2). مخلقة: الصخرة الملساء.

وأشذّ منها الفصل بالمفعول في قول الفرزدق[1]: **[من الطويل]**

وإنّي لأطوي الكشْحَ مِن دُون مَنْ طَوى وأقطعُ بالخرقِ الهَبُوعِ المُراجمِ[2]

أي: وأقطعُ الخرْقَ بالهَبُوع المراجم.

ص: ونَدَرَ في النثر الفصلُ بالقسم بين حرفِ الجرِّ والمجرورِ، والمضافِ والمضافِ إليه.

ش: حكى الكسائيّ[3]: اشتريتُه بـ – واللّهِ – درهمٍ، وهذا غُلامُ – واللّهِ – ابن أخيك.

وأجاز الأحمر[4] – وهو علي بن المبارك تلميذ الكسائيّ – الفصل بين ربّ وبين مجرورها بالقسم، نحو: رُبَّ – واللّهِ – رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ووهم ابن عصفور[5] فنسب هذا القول إلى خلف خلف الأحمر البصري، وسبب وهمه اشتراك الاسم، والله أعلم.

---

(1) ليس في ديوانه.

(2) الشاهد في: المحكم (127/1)، وضرائر الشعر (200)، وشرح التسهيل (194/3)، والكافية الشافية (832/2)، واللسان (4406/6) (هبع)، والتذييل والتكميل (327/11)، والارتشاف (2429/5)، وتمهيد القواعد (3064/6)، والهمع (387/2)، وتاج العروس (380/22)، والدرر (99/2)، والمعجم المفصل (325/7).

الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف. الخرق: الارض الواسعة تنخرق فيها الرياح. الهبوع: البعير المادّ عنقه في السير. المراجم: الذي يحيط بقوائمه.

(3) الحكاية في: الإنصاف (348)، وشرح التسهيل (194/3)، والكافية الشافية (993/2)، والتذييل والتكميل (327/11)، والارتشاف (1845/4)، وشرح ابن عقيل (83/3).

(4) رأي الأحمر في: التذييل والتكميل (327/11)، والهمع (387/2).

(5) شرح الجمل له (527/1).

الجمهوريّة العربيّة السّوريّة
جامعة دمشق
كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربيّة
(الدراسات العليا)

شرحُ تَسهِيلِ ابنِ مالكٍ

للحسنِ بنِ قاسمٍ المُراديّ

(ت٧٤٩هـ)

دراسة وتحقيق
القطعة الثالثة منه

من بابِ العددِ إلى تمامِ بابِ الإغراءِ والتّحذيرِ وما أُلحِقَ بِهمَا

بحثٌ أُعدَّ لنيلِ درجةِ الماجستير في اللغةِ العربيّةِ

القسم الثاني

إعداد الطالب
مأمون رياض الشّهابي
إشراف الدكتور
يوسف الحاج أحمد

العام الدّراسيّ ١٤٤٠ ـ ١٤٤١هـ

٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠م

باب: القسم

ش: القَسَم مصدر غير جارٍ على فعله، وقياسه إقسام. ويرادفه الحَلِفُ، والإيلاءُ وهما مصدر حَلَفَ وآلَى. والأَلِيَّة: وليست جارية على آلى. واليمين: وليس منها فعل؛ إذْ هي اسم للجارحة[1]، ثمّ سُمّيَ القسم بها؛ لأنّهم كانوا إذا تحالَفوا أكَّدوا بأيمانهم فضرب كل واحد بيمينه على يمين صاحبه[2].

ص: وهو صريحٌ وغيرُ صريحٍ.

ش: القسم الصريح ما يُعلم بمجرد لفظه كونُ الناطق به مُقسِماً، كأَحلِف باللّهِ، وأنا حالفٌ باللهِ، ولَعَمُر الله، وايْمُنُ الله.

وغير الصريح ما ليس كذلك نحو: عَلِمَ اللهُ، وعاهدتُ، وواثَقتُ، وعليَّ عهدُ الله، وفي ذِمَّتي ميثاقٌ، فليس بمجرد النطق بشيء من هذا الكلام يُعلم كونُه قسماً بل بقرينة، كذكر جوابٍ بعده[3].

ص: وكلاهما جملةٌ فعليَّةٌ أو اسميَّةٌ.

ش: تقدّم تمثيل الجملتين من النوعين.

ص: فالفعليَّةُ غيرُ الصريحةِ في الخبر كَعَلِمْتُ وواثِقْتُ مُضمَّنَةٌ معناهُ.

ش: فتقول: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، ومنه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ **[سورة البقرة: 102]**، ومثله في واثق قول الشاعر: **[من البسيط]**

واثقتُ مَيَّةَ لا تنفكُّ مُلْغيةً قولَ الوُشَاةِ فما ألْفتْ لهم قِيلا[4]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ **[سورة آل عمران: 187]** ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ **[سورة المنافقون: 1]**، ثم قال: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾ **[سورة المجادلة: 16]**.

---

(1) في (د): الجارحة.

(2) التذييل والتكميل (329/11)، وتمهيد القواعد (3066/6).

(3) شرح التسهيل (195/3)، والتذييل والتكميل (330/11-331).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (196/3)، والكافية الشافية (858/2)، والتذييل والتكميل (331/11)، والمساعد (303/2)، وشفاء العليل (683/2)، وتمهيد القواعد (3067/6).

قال بعضهم[1]: والنّحاة يقولون في هذا إنّه جملة قَسَميّة، لَمَّا جاءت توكيداً أو تثبيتاً أطلق عليها قَسَميّة.

وقال الشلوبين في قول سيبويه: (يَعْلَمُ اللهُ)[2]: (ليس في هذا قسم لا ملفوظ به ولا مقدر، ولكنّه لما أشبَهَ القَسَم من جهة أنّه تأكيد للخبر الذي بعده أُجيب بجوابه)[3].

قال ابن خروف: (دخول القَسَم في عِلم ويَعلم لا يكون إلّا مع اسم الله ولا يؤخذ ذلك إلّا بالسماع)[4].

واختُلف فيما ضُمِّنَ معنى القسم[5] من عِلمتُ وأَشهَدُ، فقيل: الجملة في موضع المعمول لعَلِمتُ وأَشهَدُ. وقيل: ليست معمولة؛ لأنّ القسم لا يعمل في جوابه، وهذا مضمّن معناه فلا يعمل،/**[ب-238]**فإنْ كانت معلّقة ولم تُضَمَّن معنى القسم؛ فهي في موضع معمول ولابُدَّ.

ص: وفي الطَّلَبِ كَنَشَدْتُكَ وعَمّرْتُكَ.

ش: مِن القَسَم غير الصريح في الطلب: [نَشَدتُك وعَمَّرتُك، فللناطق بهما أنْ يقصد القَسَم وألّا يقصده، فليس مجرد النطق بهما يدلُّ على كونه قسماً، بل بإيلائه (الله)، نحو:][6] نَشَدتُكَ اللهَ، وعَمَّرتُكَ اللهَ، ولا يُستعملان إلّا في قَسَم فيه طلب، نحو: نَشَدتُكَ اللهَ إلّا أَعَنْتَني، وعَمَّرْتُكَ اللهَ لا تُطِعْ هَواك[7].

ويستعمل أيضاً في الطلب: عَزَمتُ وأَقْسَمتُ.

قال المصنّف: (ولذلك قلتُ "كنشدت" تنبيهاً على أنَّ لِنَشَدتُكَ من الأفعال أخواتٍ سوى عَمَّرتُكَ)[8]. انتهى.

---

(1) قول أبي حيان في: التذييل والتكميل (329/11).

(2) الكتاب (30/3).

(3) قول الشلوبين في: التذييل والتكميل (332/11)، والارتشاف (1764/4).

(4) قول ابن خروف في: المصادر السابقة.

(5) الاختلاف في: التذييل والتكميل (332/11)، والارتشاف (1764/4)، والمساعد (303/2).

(6) ما بين معقوفتين سقط من الأصل.

(7) شرح التسهيل (196/3)، والتذييل والتكميل (332/11)، والارتشاف (1793/4)، وتمهيد القواعد (3068/1-3075).

(8) شرح التسهيل (198/3).

قال الشيخ أثير الدين: (ولا نعلم أحداً ذهب إلى تسمية هذا قسماً إلّا المصنّف. وفي بعض شروح الكتاب وقد ذكر عَمَّرتُك وعَمْرَك وقَعْدَك وقعيدَك ما نصّه: "وزعم بعض النحويّين أنّ هذه أقسام"[1].

فالمصنّف رحمه الله[2] وافق مَنْ قال بذلك. وأمّا أصحابنا فالجملة القسميّة لا تكون إلّا خبرية خبرية عندهم[3])[4]. انتهى.

قال المصنّف: (ومعنى نشدتك الله: [سألتك مذكّراً الله، ومعنى عمَرتكَ الله: سألت الله تعميرك، ثم ضمّن][5] معنى القسم الطلبي)[6]. انتهى.

قيل[7]: فإنْ أراد تفسير المعنى فصحيح أو الإعراب فليس كذلك، بل انتصاب الجلالة فيهما على إسقاط الخافض، أي: نشدتك بالله وعَمَّرتُك بالله، أي: ذَكَّرتُك باللهِ تذكيراً يَعْمُر القلبَ.

ص: وأُبْدِلَ من اللفظ بهذه عمْرَك اللّهَ بفتح الهاء وضمِّها، وقَعْدَكَ الله[8]، وقَعيدَكَ اللهَ. اللهَ.

ش: استعملوا عَمْرَكَ اللهَ بدلاً من عَمَّرتُك اللهَ، وإليها أشار (بهذه)، وكان الأصل أنْ يُقال: تعميرَك اللهَ، لكنْ خفّفوا بحذف الزوائد فهو مصدر محذوف الزوائد، وهو العامل، ويروى بنصب الجلالة على إسقاط الخافض[9].

وحكى المازنيّ عن أعرابي: عَمْرَكَ اللهُ[10]، بالرفع. قال أبو عليّ: (والمراد عَمْرَك اللهُ تعميراً، فأضاف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل)[11].

---

(1) الخزانة (47/10).

(2) رحمه الله: سقط من (د).

(3) قال ابن عصفور: (القسم هو جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية... فإنْ جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حُمِلَ على أنه ليس بقسم) شرح الجمل له (544/2-546)، والمقرب (204/1). وهذا المذهب في: المقدمة الجزولية (136)، والتوطئة (255)، والمساعد (303/2).

(4) التذييل والتكميل (332/11-333).

(5) ما بين معقوفتين سقط من (د).

(6) شرح التسهيل (197/3).

(7) القول لأبي حيان في: التذييل والتكميل (335/11)، والمساعد (303/2-304).

(8) لفظ الجلالة: سقط من الأصل.

(9) التذييل والتكميل (335/11)، والمساعد (304/2).

(10) المقتضب (326/2)، وأمالي ابن الشجري (111/2)، وشرح التسهيل (197/3).

(11) الشيرازيات (55)، وأمالي ابن الشجري (111/2)، والخزانة (52/10).

وذكر الأخفش في كتابه الأوسط وجه الرفع فقال: أسألك بتعميركَ الله[1]، أي بأن يعمرك الله، وحُذف زوائد المصدر والفعل والباء، فانتصب ما كان مجروراً بها. ويدلّ على ما قاله الأخفش إدخال باء الجرّ عليه كما قال عمر بن أبي ربيعة[2]: **[من الوافر]**

بِعَمْرِكَ هل رأيتَ لها سَمِيّا .....[3]

وقال بعضهم[4] في إعراب عمرك الله بالنصب: انتصب عمرك ولفظ الجلالة على أنهما مفعولان، أي: سألت اللهَ تعميرك، وقيل: تعميرك منصوب بأسالك ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر وهو عمر بمعنى تعمير.

وأجاز المبرّد[5] والسيرافي[6] أنْ ينتصب هذا على تقدير القسم، كأنّه قال: أُقسم عليك بتعميركَ اللهَ، أي: بإقرارك له بالدوام والبقاء، فتكون الكاف في موضع رفع.

والظاهر من كلام سيبويه[7] أنّه مصدر موضوع موضع الفعل على أنّه مفعول به.

وقال المبرّد: وأمّا قولهم: قعدك الله وقعيدك الله، فقيل: هما مصدران بمعنى المراقبة كالحِسّ والحسيس، وانتصابهما على تقدير أقسم[8]، أي: أقسم[9] بمراقبتك الله.

وقيل: قعد وقعيد بمعنى الرقيب الحفيظ[10]، من قوله تعالى[11]: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[سورة ق: 17]، أي: رقيب وحفيظ، ونظيرهما خلّ وخليل، وندّ ونديد.

وإذا كانا بمعنى الرقيب والحفيظ، فالمعنيُّ بهما سبحانه وتعالى، ونصبُهما بتقدير: أُقسم معدّى بالباء، ثمّ حُذف الفعل والباء وانتصبا، وأُبدل منهما اسم الله تعالى.

---

(1) شرح الكتاب للسيرافي (216/2)، وشرح التسهيل (197/3)، وشرح الكافية للرضي (312/2)، والتذييل والتكميل (337/11).

(2) ديوانه (541) بشرح العناني، و(298)، تصحيح بشير يموت.

(3) عجز البيت: (فشاقك أم لقيتَ لها خدينا).
الشاهد في: التذييل والتكميل (337/11)، والارتشاف (1795/4)، وتمهيد القواعد (3077/6)، والخزانة (14/2) (51/10). وهو برواية (لعمرك...) في: أمالي القالي (9/2)، وزهر الآداب (298/1). ورواية الديوان: (بربك هل أتاك لها رسولٌ). شاقك: أعجبك. والخدين: الصاحب.

(4) العكبري في اللباب (378/1).

(5) المقتضب (326/2-328)، وأمالي ابن الشجري (109/2-110).

(6) شرح الكتاب له (215/2-216).

(7) الكتاب (322/1).

(8) المقتضب (326/2)، وشرح التسهيل (197/3)، والتذييل والتكميل (340/11).

(9) أي أقسم: سقط في (د).

(10) المصادر السابقة.

(11) تعالى: سقط من (د).

وقال أبو الهيثم[1]: قعيدك[2] وقعدك بفتح القاف ولا أعرف كسرها.

ص: كما أُبدل في الصَّريحةِ من فعلِها المصدرُ أو ما بمعناه[3].

ش: وذلك نحو: قَسَمٍ، ويَمين، وقضاء، وحَقّ، وغير ذلك، فهذه الألفاظ ونحوها تنوب عن أُقسِمُ وأَحْلِفُ ونحوها[4]، فتقول: قسماً لأفعلنّ، و[5]:**[من الطو يل]**

يميناً لَنِعْمَ السَّيِّدان وُجِدتُما .....

وقضاءَ اللهِ لأقومَنَّ[6]، و: ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ ﴾**[سورة ص: 84–85]**.

ص: ويُضمَر الفعلُ في الطلب كثيراً استغناءً بالمُقسَم به مجروراً بالباء.

ش: مثال ذلك: باللّهِ لا تفعلْ، أي: نَشَدتُكَ باللهِ.

ص: ويَختصُّ الطلبُ بها.

ش:/ أي: فلا يُستعمل فيه غيرها من حروف القسم. **[أ–239]**

ص: وإن جُرَّ في غيره بغيرها حُذِفَ الفعلُ وجوباً.

ش: أي: وإن جُرَّ في غير الطلب بغير الباء حُذِفَ الفعل الذي يتعلّق به الجارّ وجوباً[7] نحو: نحو:

﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾**[سورة الأنعام: 23]**، ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ **[سورة يوسف: 91]**، وقول الشاعر[8]:**[من البسيط]**

للّهِ يبقى على الأيَّامِ ذو حَيَدٍ .....

ومِن ربي إنَّكَ لأَشِرٌّ[9].

فيجب حذفه مع الواو والتاء واللام ومِن، بخلاف الباء فإنّها لأصالتها فضلت في القسم بثلاثة[10] أشياء[11]:

---

(1) أبو الهيثم الرازي كان إماماً لغوياً، أدرك العلماء وأخذ عنهم، وتصدر بالرّيّ للإفادة، ت (276هـ)، ومن مصنفاته: كتاب الشامل في اللغة، والفاخر في اللغة، ترجمته في: بغية الوعاة (329/2)، وقوله في: التذييل والتكميل (341/11).

(2) في الأصل: قعيد.

(3) في (د): أو بمعناه، والمثبت من الأصل؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(4) شرح التسهيل (198/3)، والتذييل والتكميل (342/11).

(5) تقدّم تخريجه في الصفحة (80).

(6) حكى ثعلب أنّ العرب تنصب قضاءَ اللهِ، وتجعله قسماً. مجالس ثعلب (323)، وشرح التسهيل (198/3).

(7) شرح التسهيل (199/3)، والتذييل والتكميل (342/11)، والمساعد (305/2).

(8) تقدّم تخريجه في الصفحة (210).

(9) الكتاب (499/3)، وشرح التسهيل (199/3)، والتذييل والتكميل (343/11)، وتمهيد القواعد (2885/6).

(10) في (د): ثلاثة، والمثبت من الأصل.

(11) الجنى الداني (45).

أحدها: التعلّق بفعل ظاهر أو مضمر.

والثاني: دخولها على كلّ محلوفٍ به ظاهر أو مضمر.

والثالث:استعمالها في الطلب وغيره.

وأجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو[1]، فأجاز: حلفت والله لأقومنّ، وأقسمت باللهِ لأفعلنّ، وهذا[2] لا يحفظه البصريّون، فإن جاء تُؤُوِّل على أنَّ (حَلَفْتُ) كلامٌ تامٌّ[3]، ثُمَّ أتي بالقسم بعد ذلك.

ص: وإنْ حُذفا معاً نُصِبَ المُقْسَم به[4].

ش: أي: وإنْ حُذف فعلُ القَسَم وحرفُ الجرِّ نُصب المقْسَم به، وهو أعمُّ من أنْ يكون المقسَم به لفظ الجلالة أو غيره. ووجه النصب أنّ الحرف لما حُذِفَ وصل فعل القسم بنفسه[5].

وأجاز ابن خروف[6] وتبعه ابن عصفور[7] أن ينتصب بفعل القسم كما ذكرناه، وأنْ ينتصب بفعل مقدّر يصل بنفسه، تقديره: أُلزم نفس يمينَ الله. وردّ بأنّ أُلزم ليس بفعل قَسَم، وتضمين الفعل معنى القَسَم ليس بقياس[8].

وذكر غير المصنّف[9] في المقسم به – إذا حذف الفعل وحرف الجرّ – وجهين: النصب كما تقدّم، تقدّم، والرفع على الابتداء والخبر محذوف، وأنشدوا بالوجهين[10]:**[من الطويل]**

فقلتُ: يمينُ اللهِ أبرَحُ قاعِداً .....[11]

---

(1) رأي ابن كيسان في: شرح الجمل لابن عصفور (252/1)، والتذييل والتكميل (343/11). ونسب ابن عقيل الجواز إلى الكسائي. المساعد (305/2).

(2) وهذا: سقط من الأصل، والمثبت من (د).

(3) في (د): كلاماً تاماً.

(4) به: سقط من (د).

(5) التذييل والتكميل (344/11).

(6) شرح الجمل له (509/1). وخرّجه على إضمار فعل من المعنى، وعلى قرع الخافض.

(7) شرح الجمل له (559/1-560)، والمقرب (207/1). وخرّج فيه النصب على إضمار فعل تقديره: أُلزم، ولم يذكر نصبه بفعل القسم. قال أبو حيان في الارتشاف (1766/4-1767): (والأحسن عندي في نصب يمين الله، ونظائره أن ينصب بفعل متعدٍّ إلى واحد، فيكون التقدير: وألتزم يمينَ الله، وفي نصب "الله" أن يكون التقدير: أحلف باللهِ، فلما حُذِفَا معاً، وصل الفعلُ المحذوف إلى اللفظ بنفسه فنصبه).

(8) التذييل والتكميل (345/11)، والخزانة (44/10).

(9) التعليقة للفارسي (13/4)، وشرح الجمل لابن خروف (509/1-510)، وشرح الجمل لابن عصفور (559/1-560).

(10) هو امرؤ القيس. ديوانه (137).

(11) عجز البيت: (ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي). قال ابن عصفور: (فإنّه رُوِيَ برفع "يمين" ونصبه، فرفعه على تقدير. قسمي يمينُ اللهِ، ونصبه على تقدير: أُلزم نفسي يمينَ اللهِ) شرح الجمل له (560/1). الشاهد في: الكتاب (504/3)، ومعاني القرآن للفراء (413/2)، والشعر والشعراء (136/1)، والمقتضب (325/2)، والأصول (434)، وشرح الكتاب للسيرافي (243/4)، والحلبيات (274/1)، والتعليقة للفارسي (12/4)، والخصائص (284/2)، والمفصل (348)، وأمالي ابن الشجري (140/2)، والبديع لابن الأثير (280/1)، وشرح

ص: وإنْ كان (الله) جازَ جرّه بتعويض إثباتِ الألفِ أو "ها" محذوف الألف أو ثابتها مَعَ وصل ألف (الله) وقطعها.

ش: أي: وإنْ كان المقسَمُ به لفظ (الله)، جاز جرُّه بتعويض إثبات الألف.

قال في الشرح: (جاز جرُّه مع تعويض همزة مفتوحة تليها ألف نحو: آللّهِ لأَفْعَلَنَّ)[1]. انتهى.

وعبّر بعضهم[2] عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس استفهاماً حقيقة[3].

وقوله: أو هاء إلى آخره يتحصّل من صور أربعة[4]: هاللّه، هأللّه، ها اللّهِ، ها أللّه. وحذف ألفها مع القطع ليس بقياس، وقد حكاه الجرمي[5].

ص: وقدْ يُستغنَى في التعويض بقطعِها.

ش: يقول القائل: واللّهِ لأخرُجَنَّ، فنقول: أفأللّهِ[6] لَتَخْرُجَنّ؟ وإنْ شئت: فأللّه، بغير همزة استفهام، فهمزة القطع عوض من الحرف[7].

ولا تُستعمل هذه الأعواض إلّا في اسم الله تعالى، ولا يجوز معها إلّا الجرُّ[8].

ص: ويجوزُ جرُّ (اللّه) دونَ عِوَضٍ.

ش: فيُقالُ: اللّهِ لأَفْعَلَنَّ، حكاه سيبويه[9] والأخفش[10] وغيره[11]. ويجوزُ[12] رفع اسم الله، فيُقالُ: اللّهُ لأَفْعَلَنَّ، خلافاً لمن منع[1].

الجمل لابن خروف (510/1)، وابن يعيش (110/7) ، وشرح التسهيل (200/3)، وشرح الكافية للرضي (315/4)، والتذييل والتكميل (344/11)، وأوضح المسالك (232/1)، والمغني (475/6)، والمساعد (306/2)، وشفاء العليل (685/2).

(1) شرح التسهيل (199/3).

(2) قال ابن عصفور: (والعوض هنا التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل)، شرح الجمل له (559/1). وقال ابن عقيل: (والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، والمراد الصورة، لا معنى الاستفهام). المساعد (307/2).

(3) التذييل والتكميل (346/11).

(4) شرح التسهيل (199/3)، والتذييل والتكميل (346/11)، والارتشاف (1767/5)، والمساعد (307/2)، وشفاء العليل (686/2)، وتمهيد القواعد (3080/6)، والمقاصد الشافية للشاطبي (710/3).

(5) مذهب الجرمي في: التذييل والتكميل (347/11).

(6) أفأللّه: سقط من (د)، والمثبت من الأصل.

(7) التذييل والتكميل (346/11)، والمساعد (307/2)، وشفاء العليل (686/2).

(8) شرح الجمل لابن عصفور (559/1)، والمقرب (207/1)، والبسيط (933/2)، والتذييل والتكميل (346/11).

(9) الكتاب (498/3-499).

(10) معاني القرآن له (295/1). قال ابن عصفور: (إلّا أنه لا يقاس عليه؛ لأنّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلّا حيث سمع). شرح الجمل له (559/1). وينظر مذهب الأخفش في: شرح التسهيل (199/3)، والتذييل والتكميل (347/11)، والارتشاف (1767/5)، وشفاء العليل (686/2)، والمقاصد الشافية (710/3).

(11) قال ابن مالك: (وقال غيره من الثقات أنّه سمع بعض العرب يقول: كلّا اللهِ لآتينك، يريد: كلّا واللهِ). شرح التسهيل (200/3)، والتذييل والتكميل (347/11)، والمقاصد الشافية (710/3).

(12) نُسِبَ ذلك إلى الفراء، معاني القرآن له (413/2)، والارتشاف (1767/5).

ص: ولا يُشارَكُ في ذلك خِلافاً للكوفيّين.

ش: يعني في إجازتهم الجرّ في غيره[2]، وقد حُكِيَ عن بعض البصريّين[3]. وممّن قاسه في جميع الأسماء المقسم بها الزمخشريّ[4].

قال في الشرح: (زعم بعض أئمة الكوفة[5] أنَّ الأسماء كلّها إذا أُقسم بها محذوفاً منها الواو تُخْفَض وتُرْفَع، ولا يجوز النصب إلّا في حرفين، يعني: كعبةَ اللهِ، وقضاءَ اللهِ. ومذهبُ البصريّين[6] أنَّ المقسَم به إذا حُذف جارُّه بلا عِوض، جاز نصبه كائناً ما كان)[7].

ص: وليس الجرُّ في التَّعويض بالعوضِ خِلافاً للأخفشِ، ومَنْ وافَقَهُ.

ش: وهم جماعة من المتأخرين منهم ابن عصفور[8] وابن أبي الربيع[9]، قالوا: لأنّ ذلك شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو.

ولا خلاف في أنّ الجرَّ بالواو والتاء[10].

قال المصنّف: (والأصحّ أنّ الجرَّ بمحذوف، وإنْ كان لا يُلفَظ به، كما كان النصب بعد الفاء والواو وكي ولام الجحود بأن المحذوفة)[11].

ص: فإن ابتُدئ في الجملة الاسميّة بمتعيّن للقسم حُذف الخبر وجوباً، وإلّا فجوازاً./ [ب-239]

ش: مثال الأول: لَعَمْرُ اللهِ وايمُنُ اللهِ[12]، وكذا نحوهما ممّا تقترن به قرينة تعيِّن أنْ يكون مُقَسَماً به يكون مبتدأ محذوف الخبر وجوباً؛ كقول مَنْ استُحلف: لَعَهدُ اللّهِ لقد كان كذا.

---

(1) قال أبو حيان: (ومنعه بعضهم. قيل: لأنّه لا خبر له. وليس بشيء؛ لأنّه يصحُّ تقدير خبر له، كأنه قال: الله قسمي به). التذييل والتكميل (347/11).

(2) مذهب الكوفيين في الإنصاف (334-339).

(3) التذييل والتكميل (349/11)، والمساعد (307/2).

(4) مذهب الزمخشري في: البسيط (931/2)، والتذييل والتكميل (348/11)، والمساعد (307/2)، والذي في المفصل لا يدل على ذلك (347-348).

(5) هو ثعلب. مجالسه (323).

(6) المساعد (207/2)، وشفاء العليل (686/2).

(7) شرح التسهيل (200/3).

(8) شرح الجمل له (551/1-552).

(9) البسيط (934/2).

(10) التذييل والتكميل (349/11).

(11) شرح التسهيل (200/3-201).

(12) شرح التسهيل (201/3)، والتذييل والتكميل (350/11).

ومثال الثاني: وهو الذي لم يتعيّن للقسم قول مَنْ لم يتعيَّن عليه يمين: عليَّ عَهدُ اللّهِ[1]، ويَمينُ ويَمينُ اللّهِ تلزمني، فيجوز في هذا حذفُ (على)، وحذف (تلزمني)، لأنَّ ذكر الجواب دليل[2].

ص: والمحذوفُ الخبرِ إن عُرِيَ من لام الابتداء جازَ نصبه بفعل مقدَّر.

ش: فيقال: عمرُ الله وعمرُك، بالرفع على الابتداء كما كان مع اللام، وبالنصب على إضمار أحلف بعد إسقاط الباء.

قال أبو جعفر النحاس: وقد يجوز الخفض[3]

ص: وإنْ كان "عَمْراً" جاز أيضاً ضمُّ عينِه ودخولُ الباءِ عليه ويلزمُ الإضافةِ مطلقاً.

ش: أي: وإنْ كان المحذوف اللام عَمْراً جاز ضمُّ عينه، وهو القياس مع اللام؛ لكنَّ العرب التزمت معها الفتح؛ لأنّه أخفُّ من الضمّ.

مثال دخول الباء قوله[4]: **[من الوافر]**

رُقَيَّ بعَمْرِكُمْ لا تَهجُرينا ومُنِّينا المُنَى ثُمَّ امطُلينا[5]

وهذا من باب السؤال[6]، والمصنّف يطلق عليه القسم.

وقوله: (ويلزم الإضافة مطلقاً) يعني مع اللام ودونها إلى الظاهر والمضمر.

ص: وإنْ كان (ايْمُنَ) الموصولَ الهمزةِ لَزِمَ الإضافةَ إلى (اللّه) غالباً، وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي.

ش: أي: وإنْ كان المبتدأ في الجملة الاسميّة ايْمُنَ.

واحترز (من المقطوع الهمزة) جمع يمين، فإنّ حكمه حكم واحد إذا أُقسم به.

ولا خلاف نعلمه أنّ ايْمُن اسمٌ إلّا ما حُكي عن الرمانيّ[1] أنّه حرفٌ.

---

(1) الكتاب (503/3)، وشرح التسهيل (201/3)، والتذييل والتكميل (350/11).

(2) قال أبو حيان: (وقد حكى سيبويه: عليَّ عهدُ اللهِ، فأظهر الخبر، وهذا نصٌّ، فلا يُلتفت إلى كلامِ مَنْ أنكر من المتأخرين: عليَّ عهدُ اللهِ، فيظهر الخبر). التذييل والتكميل (350/11).

(3) قول أبي جعفر النحاس في: التذييل والتكميل (351/11)، والارتشاف (1770).

(4) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه (208).

(5) الشاهد في: الأغاني (62/5-63)، والمحتسب (43/1)، وشرح التسهيل (202/3)، والكافية الشافية (863/2)، والتذييل والتكميل (352/11)، وتذكرة النحاة (434)، والارتشاف (1769/4)، والمساعد (309/2)، وشفاء العليل (687/2)، وتمهيد القواعد (3086/6)، والهمع (399/2)، والدرر (112/2)، والمعجم المفصل (87/8). و الرواية في الأغاني (رُقيّ بعيشكم لا تهجرينا).

(6) التذييل والتكميل (352/11).

وإضافته إلى اسم الله هي المعروفة[2]، وقد يضاف إلى الكعبة[3] كقولهم: ايْمُنُ[4] الكعبةِ، وإلى الكاف كقول عروة بن الزبير: "ليْمُنُك لئن ابْتَليتَ لقد عافيتَ، ولئن أخذتَ لقد أبقيتَ"[5]، وإلى الذي كقوله صلى الله عليه وسلم: "وايْمُنُ الذي نفس محمد بيده"[6].

وقد يضاف إلى غير ذلك[7]، أنشد الكسائيّ: **[من البسيط]**

..... **لَيْمُنْ أبيهِمْ لَبئسَ العِذْرةُ اعتذروا**[8]

وايمُن عند البصريّين معرفة ملتزم رفعه على الابتداء[9]، وأجاز ابن درستويه[10] جرّها بواو القسم، وردّه ابن عصفور[11] بأنّه لم يرد به سماع.

ص: وقد يقال فيه مضافاً إلى (اللّه): اِيْمُنُ واَيمَنُ واِيْمَنُ واَيْمُ واِيْمُ واِمُ، و(مُنُ) مثلت الحرفين و(مُ) مثلثاً.

ش: إنّما كثرت لغات هذه اللفظة لكثرة استعمالهم لها[12]، والحاصل من كلامه ثلاث عشرة لغة، وهي مستخرجة من كلامه، وضمّ الميم في ايمُ اللّهِ[13] ملازمة الرفع[14].

---

(1) نسبه المرادي إلى الزجاج أيضاً. الجنى الداني (538). وينظر في: التذييل والتكميل (254/11)، والارتشاف (1770/4)، والمغني (111/2)، والمساعد (310/2)، والهمع (395/2). وقال أبو حيان: وهو خلاف شاذٌ.

(2) في (د): المعروف.

(3) التذييل والتكميل (354/11)، والجنى الدني (540)، والهمع (396/2).

(4) في (د): بيمن.

(5) النهاية لابن الأثير (302/5)، وشرح التسهيل (204/3)، والتذييل والتكميل (355/11)، والجنى الداني (540/10).

(6) صحيح البخاري. كتاب الأيمان والنذور (217/4). والرواية فيه (وايمُ الذي نفس محمد بيده).

(7) قال ابن هشام لا تضاف إلاّ إلى الله فقط. المغني (113/2).

(8) الشاهد في: التذييل والتكميل (355/11)، والارتشاف (1771/4)، والجنى الداني (541)، والمساعد (310/2)، والهمع (396/2)، والدرر (109/2)، والمعجم المفصل (516/12). العِذرة: اسم من الاعتذار.

(9) البسيط (940/2)، والتذييل والتكميل (354/11-355)، والجنى الداني (540)، والمغني (113/2)، والمساعد (310/2)، والهمع (396/2).

(10) المصادر السابقة باستثناء البسيط.

(11) التذييل والتكميل (355/11)، والهمع (396/2).

(12) ذكر المرادي عشرين لغة. الجنى الداني (541). وتنظر اللغات في: جمل الزجاجي (74)، والمنصف (61/1)، والصحاح (2222/6)، والمحكم (515/10)، والإنصاف (346)، والمقدمة الجزولية (138)، واللباب (381/1)، وشرح التسهيل (201/3-203)، وشرح الكافية للرضي (301/4-302)، والبسيط (938/2-941)، والتذييل والتكميل (356/11-357)، والارتشاف (1771/4-1772)، والمساعد (311/2)، والمقاصد الشافية (494/8)، والهمع (494/2).

(13) لفظ الجلالة: سقط من الأصل.

(14) التذييل والتكميل (356/11)، والجنى الداني (541).

قال بعضهم: وينبغي أنْ يعتقد في مَنَ اللهِ ومِنِ اللهِ أنّهما مبنيان على السكون[1]، والفتحة والكسرة لالتقاء الساكنين.

وأمّا مُ اللهِ فمبنيّ عند الأخفش[2]؛ لأنّ الميم على حرف واحد، قال: وإذا كان الاسم على حرف واحد لم يعرب.

وزاد بعضهم في هذه الكلمات لغات أخر منها اِيْمِ اللّهِ[3] بهمزة مكسورة يليها ياء ساكنة يليها ميم مكسورة. فقال بعضهم: هو مبنيّ عليه وكسر الميم لالتقاء الساكنين[4].

وقال الأخفش[5]: هو مجرور بحرف قسم محذوف، واعترض بأنه محذوف من ايْمُن، والعرب لم تستعمل ايمن إلّا مرفوعاً.

وحكى الفارسي: اِم بكسر الهمزة وفتح الميم وكسرها وضمّها[6].

وعن بعضهم: اَم بفتح الهمزة وكسر الميم[7]. وعن بعضهم: امَ اللّهِ بفتح وضمّ الميم[8].

وأغربُها[9] هَيمُ اللّهِ بإبدال الهمزة هاء.

ص: وليست الميمُ بدلاً من واو، ولا أصلها مُنْ، خلافاً لمن زعم ذلك.

ش: زعم بعض النحويّين أنّ الميم المفردة بدلاً من واو (واللهِ)[10] كالتاء؛ وليس بصحيح[11]؛ لأنّها لو كانت بدلاً منها لفُتحت كما فُتحت التاء، ولأنَّ لإبدال التاء من الواو نظائر في غير القسم مطّردة، وغير مطّردة، وليس لإبدال الميم من الواو إلّا موضع شاذّ، وهو فَمٌ، وفيه مع شذوذه خلاف.

وزعم الزمخشريّ[12] أنّها (مُن) المستعملة في مُن ربّي، فُحذفت نونها. وليس بصحيح[1]؛ لأنّها لو كانت إيّاها لاستُعملت/ **[أ-2240]**في النقص مع ما استعملت معه في التمام على الأشهر.

---

(1) التذييل والتكميل (357/11).

(2) رأي الأخفش في: التذييل والتكميل (357/11)، والارتشاف (1772/4)، والمساعد (311/2).

(3) التذييل والتكميل (356/11).

(4) المصدر السابق.

(5) رأي الأخفش في: التذييل والتكميل (357/11)، والجنى الداني (541-542).

(6) رأي الفارسي في: التذييل والتكميل (356/11).

(7) التذييل والتكميل (356/11).

(8) المصدر السابق.

(9) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (356/11).

(10) البصريات (897/2)، والتعليقة للفارسي (31/1)، وابن يعيش (37/8)، والجنى الداني (139).

(11) شرح التسهيل (203/3)، و التذييل والتكميل (358/11)، والجنى الداني (139).

(12) المفصل (347)، وابن يعيش (35/8)، وشرح التسهيل (203/3)، والتذييل والتكميل (360/11)، والجنى الداني (139).

واحترز (بالأشهر) من رواية الأخفش عن بعض العرب: من الله[2].

ص: ولا ايْمُنُ المذكورُ جمعَ يَمين، خلافاً للكوفيّين[3].

ش: ورأيهم في ذلك ضعيف لثلاثة أوجه[4]:

أحدها: أنّ هذا همزته همزة وصل[5]، وجمع يمين همزته همزة قطع.

الثاني: أنّ من العرب من يكسر همزته في الابتداء، وهمزة الجمع لا تكسر.

الثالث: أنّ من العرب مَنْ يفتح الميم فيكون على وزن افْعَل، ولا يوجد ذلك في الجموع.

ووجه رابع قاله بعضهم وهو: أنّه لو كان جمع يَمين، لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده من النصب والرفع[6].

واعتُرض[7]بأنّهم قد يخصُّون[8] بعض الألفاظ بأحكام.

واحتجّ الكوفيّون[9] بأنّ همزته مفتوحة، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة، وبأنّ أَفْعُل بناء جمع، لا يوجد في الآحاد[10]. واعتذروا عن همزة الوصل[11] بكثرة الاستعمال، على أنّ أبا الحسن حكى قطعها[12].

ص: وقد يُخْبَرُ عن اسمِ اللّهِ مُقْسَماً به (لَكَ) و(عليَّ).

ش: مثال ذلك قول الشاعر: **[من الطويل]**

لكَ اللّهُ لا أَلْغَى لِعَهدِك ناسياً فلا تَكُ إلاّ مِثْلَ ما أنا كائنُ[1]

---

(1) شرح التسهيل (203/3)، والتذييل والتكميل (360/11).

(2) المصادر السابقة.

(3) مذهب الكوفيين في: شرح الكتاب للسيرافي (243/4) (17/5)، والإنصاف (343-346)، والأزهية (20-22). ونُسِبَ هذا المذهب إلى الزجاج أيضاً. وشرح التسهيل (204/3)، وشرح الكافية للرضي (306/1).

(4) الأوجه في: شرح التسهيل (204/3)، والتذييل والتكميل (362/11)، والمساعد (312/2)، والمصادر السابقة

(5) قال سيبويه: (والدليل أنها موصولة قولهم: ليمُنُ الله). الكتاب (503/3) (148/4)، والمقتضب (88/2-329)، والأصول (434/1).

(6) التذييل والتكميل (362/11).

(7) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (362/11).

(8) في (د): يختصّون. والمثبت من الأصل.

(9) الإنصاف (343-346).

(10) قال ابن الأنباري: (لا نسلم، بل قد جاء ذلك في المفرد، فإنهم قالوا: رصاصٌ أنكٌ، وهو الخالص، وقالوا: آجُرٌ، وقالوا: أسمُنَة، وأشدُّ على الصحيح). الإنصاف (345).

(11) في (د): وصل الهمزة.

(12) التذييل والتكميل (363/11).

وقول الآخر: **[من الطويل]**

نهى الشيبُ قلبي عن صِبّا وصَبابةٍ أَلا فعليَّ اللهُ أُوْجَدُ صابيا[2]

ص: وقد يُبتدأ بالنَّذر قَسَماً.

ش: مثاله قول الشاعر: **[من الطويل]**

عليَّ إلى البيتِ المُحَرَّمِ حَجَّةٌ أُوافي بها نَذْراً ولم أَنْتَعِل نَعْلا[3]

لقد مَنَحَتْ لَيْلَى المَوَدَّةَ غَيْرَنا وإنَّ لها منَّا المَوَدَّة والبَذْلا

فصل: المقسَمُ عليه جملة مؤكَّدة بالقسَم، تُصَدَّر في الإثبات بلامٍ مفتوحة، أو (إن) مثقَّلة أو مخفَّفة.

ش: مثال تصديرها باللام قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾**[سورة مريم: 70]** وبأن المثقّلَة قوله تعالى:﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾ **[سورة الليل: 4]**، وبأنْ المخفّفة: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ **[سورة الطارق: 4]**. وظاهر كلام المصنّف (بعدُ)[4] يقتضي[5] أنّ المراد هنا الجملة الاسميّة.

ص: ولا يُستغنى عنهما غالباً دون استطالة.

ش: أشار بقوله: (غالباً) إلى أنّه قد يُستغنى عن اللام[6]، وإنْ كان قليلاً دون استطالة في القسم به، كقول أبي بكر رضي الله عنه: "والله أنا كنتُ أَظْلَمْ منه"[7]، والأصل لأنا[8].

قال المصنّف: ((فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف، وكان جديراً بكثرة النظائر، كقول بعض العرب: (أقسمت بمَنْ بعث النبيين مبشرين ومنذرين، وختمهم بالمرسَل رحمة للعاملين هو سيدهم أجمعين)[1] أي: لهو سيدهم.

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (204/3)، والكافية الشافية (856/2)، والتذييل والتكميل (365/11)، والارتشاف (1773/4)، والمساعد (312/2)، وشفاء العليل (689/2)، وتمهيد القواعد (3088/6).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (204/3)، والكافية الشافية (856/2)، والتذييل والتكميل (365/11)، والارتشاف (1773/4)، والمساعد (312/2)، وشفاء العليل (689/2)، وتمهيد القواعد (3088/6).

(3) الشاهد في: الزاهر (390/2)، وشرح التسهيل (204/3)، والكافية الشافية (855/2-856)، والتذييل والتكميل (365/11)، والارتشاف (1774/4)، والمساعد (313/2)، وشفاء العليل (689/2)، وتمهيد القواعد (3088/6).

(4) قوله: (وإنْ كان أول الجملة مضارعً) وقوله: (لا يخلو دون استطالة الماضي المثبت). شرح التسهيل (205/3).

(5) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (370/11).

(6) عن اللام: سقط من (د).

(7) صحيح البخاري. كتاب فضائل الصحابة (9/3) [3661]. الرواية فيه: (والله أنا كنتُ أظلم مرتين).

(8) شرح التسهيل (205/3).

ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: "والذي لا إلهَ غيرُه، هذا مقامُ الذي أُنزِلَتْ عليه سورةُ البقرةِ"[2]، والأصل: لهذا، فحذف اللام لاستطالة القسم والخبر بالصلتين.

ومنه قول الشاعر: **[من الطويل]**

ورَبِّ السَّمواتِ العلا وبُرُوجِها والأرضِ وما فيها المُقَدَّرُ كائنُ[3])[4]

قال الشيخ أثير الدين: ولم يذكر أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن أنّ في الجملة الاسميّة فينبغي أن يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه[5].

ص: وتُصدَّرُ في الشرط الامتناعي بلَوْ أو لولا.

ش: من التصدير بـ (لو) قول سُوَيد بن كُراع[6]: **[من الطويل]**

فتاللّهِ لو كُنَّا الشُّهودَ وغِبْتُمُ إذاً لَمَلأْنا جَوفَ جيرانكم دَمَا[7]

ومن التصدير بـ (لولا) قول عبد الله بن الزبير[8]: **[من الطويل]**

فواللهِ لولا خَشيةُ النارِ بَغْتةً عليَّ لقد أقْبلتُ نَحْرِيَ مِغْوَلا[9]

وكلام المصنّف هنا[10] يقتضي[11] أنّ (لو) و(لولا) وما دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه في الفصل الأول من (باب عوامل الجزم) يقتضي أنّ جواب المقسم محذوف، يُغني عنه جواب (لو) و(لولا).

ص: وفي النفي بـ (ما) أو (لا) أو (إنْ).

---

(1) القول في: التذييل والتكميل (371/11)، والمساعد (313/2)، وشفاء العليل (690/2)، وتمهيد القواعد (3097/6).

(2) صحيح البخاري: كتاب الحج: باب رمي الجمار من بطن الوادي. (530/1) [1747].

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (206/3)، والتذييل والتكميل (372/11)، والمغني (266/6)، وتمهيد القواعد (3097/6)، والهمع (302/2)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (919/2)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (246/7)، والدرر (120/2).

(4) شرح التسهيل (205/3-206).

(5) التذييل والتكميل (372/11).

(6) العكلي من بني الحارث بن عوف. شاعر مقدّم في العصر الأموي. وكان في آخر أيام جرير والفرزدق. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (635/2)، والأغاني (248/12).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (206/3)، والتذييل والتكميل (372/11)، وشفاء العليل (690/2)، وتمهيد القواعد (3097/6)، والهمع (403/2)، والدرر (122/2).

(8) ابن العوام القرشيّ الأسديّ، أبو بكر، فارس قريش في زمنه. أول مولود في المدينة بعد الهجرة، بُويع بالخلافة (64هـ)، وت (73هـ). ترجمته في: الأعلام (87/4).

(9) الشاهد في: شرح التسهيل (206/3)، والكافية الشافية (894/2)، والتذييل والتكميل (372/11)، وشفاء العليل (690/2)، وتمهيد القواعد (3098/6).

(10) في (د): هذا.

(11) قول أبي حيان في: التذييل والتكميل (372/11-373).

ش: أمّا الجملة الفعليّة فتُنفى بالثلاثة، وأمّا الاسميّة فقال في شرح الكافية: (لا فرق في ذلك بين الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، إلّا أنَّ الاسميّة إذا نُفيت بـ (لا)، وقُدِّمَ الخبر، أو كان المخبَرُ عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة،/ **[ب-240]**نحو: واللهِ لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، ولَعَمري لا أنا هاجِرُك ولا مُهينُك)[1]. انتهى.

قيل[2]: وكون الجملة الاسميّة تُنفى بـ (لا) غلط ووهم.

ص: وقد تُصدَّرُ بـ (لَنْ) أو (لَمْ).

ش: مثال نفيه بـ (لن) قول أبي طالب[3]:**[من الكامل]**

واللّهِ لنْ يَصِلُوا إليكَ بِجمعِهِمْ حتَّى أوسَد في التُّرابِ دَفينا[4]

ومثال نفيه بـ (لم) ما حكى الأصمعي[5] أنّه قال لأعرابي: (أَلَك بنون؟، فقال: نعمْ وخالِقِهم لم تقُمْ عن مثلِهم مُنْجِبة).

ونفي الجواب بـ (لن) و(لم) نادر لا يقاس عليه[6].

قيل[7]: وليس للمصنّف سلف فيما أجاز ذلك إلّا ما حكى عن ابن جني أنّه قال: قد يتلقى يتلقى القسم بـ (لم) و(لن) في الضرورة.

ص: ويتصدّرُ في الطلبِ بفعلِه أو بأداتِه أو بـ (إلّا) أو (لمّا) بمعناها.

ش: أي: وتصدّر الجملة في الطلب بفعله، أي: بفعل الطلب، كقول الشاعر: **[من الطويل]**

بِعَيشِكِ يا سَلْمى ارْحَمي ذا صَبابةٍ أبَى غيرَ ما يُرضيكِ في السِّرِّ والجهرِ[1]

---

(1) الكافية الشافية (843/2).

(2) قول أبي حيان في: التذييل والتكميل (374/11). وينظر رد ناظر الجيش في: تمهيد القواعد (3109/6).

(3) ديوانه (87-189).

(4) الشاهد في: الكشاف (334/2)، وشرح التسهيل (207/3)، والكافية الشافية (115/1) (849/2)، والتذييل والتكميل (375/11)، والارتشاف (1779/4)، والجنى الداني (270)، والمغني (508/3) (383/6)، والمساعد (314/2)، وشفاء العليل (691/2)، وتمهيد القواعد (3098/6-3110)، والهمع (398/2)، وشرح شواهد المغني (686/2)، والخزانة (296/3)، وشرح أبيات المغني (158/5)، والدرر (111/2)، والمعجم المفصل (81/8). ويروى: (حتى أُوارى).

(5) الخبر في: أمالي القالي (52/1)، وشرح التسهيل (207/3)، والكافية الشافية (115/1) (849/2)، والتذييل والتكميل (375/11-378)، والارتشاف (1779/4)، المغني (508/3-509)، والمساعد (314/2)، وتمهيد القواعد (3098/6)، والهمع (398/2)، وزهر الأكم (86/1).

(6) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (375/11).

(7) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (375/11).

أو بأداته[2]، يعني أداة الطلب، كقوله: [من الطويل]

بربِّكِ هل للصَّبِّ عندك رأفةٌ فيرجُوَ بعد اليأس عَيشاً مُجَدَّدا[3]

أو بـ (إلّا)، كقوله: **[من البسيط]**

باللّهِ ربِّكِ قُلتِ صادقةً هل في لِقائكِ لِلمشفُوفِ مِنْ طَمَعِ[4]

أو (لما) بمعناها، يعني بمعنى (إلّا)، كقوله: **[من الرجز]**

قالتْ له: باللّهِ يا ذا البُرْدَيْنْ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أوِ اثْنَيْنْ[5]

ص: وقد تدخل اللام على (ما) النافية اضطراراً.

ش: كقول الشاعر: **[من الطويل]**

لَعَمْرُكِ يا سَلْمى لَمَا كُنتُ راجياً حياةً ولكنَّ العوائدَ تُخْرَقُ[6]

ص: وإنْ كان أولُ الجملة مضارعاً مثبتاً مستقبلاً غيرَ مقارِنٍ حرفَ تنفيسٍ ولا مقدَّمٍ معمولُه لم تُغْنِه اللامُ غالباً عن نون توكيده، وقد يُستغنى بها عن اللام.

ش: احترز بالمثبت من المنفي، واحترز بالمستقبل من الحال.

قال في الشرح: (فإن أُريدَ به الحال قُرِنَ باللام، ولم يؤكَّد بالنون؛ لأنَّها مخصوصة بالمستقبل، فمن شواهد ذلك قول الشاعر[7]: **[من الطويل]**

لئنْ تَكُ قدْ ضاقتْ عليكُم بُيوتكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بَيتيَ واسِعُ[1]

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (207/3)، والتذييل والتكميل (379/11)، والمغني (237/6)، والمساعد (314/2)، وشفاء العليل (691/2)، وتمهيد القواعد (3098/6)، والهمع (399/2)، والفرائد الجديدة (574/2-576)، وشرح أبيات المغني (225/7)، والدرر (112/2)، ومختصر المغني (150). وفيه بداية (بعينيك) بدل (بعيشك).

(2) هذه الفقرة مع الشاهد: سقطت من (د).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (207/3)، والتذييل والتكميل (379/11)، والمساعد (314/2)، وشفاء العليل (691/2)، وتمهيد القواعد (3099/6)، والهمع (399/2)، والدرر (112/2)، و المعجم المفصل (181/2).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (207/3)، والتذييل والتكميل (379/11)، والمساعد (314/2)، وشفاء العليل (691/2)، وتمهيد القواعد (399/6)، والهمع (400/2)، والفرائد الجديدة (574/2-576)، والدرر (113/2).

(5) الشاهد في: جمهرة اللغة (458/1)، والمخصص (94/11)، وشرح التسهيل (207/3)، والكافية الشافية (1645/3)، ، والتذييل والتكميل (379/11)، والارتشاف (1794/4)، وتذكرة النحاة (74)، والجنى الداني (593)، والمغني (491/3)، والمساعد (315/2)، وشفاء العليل (691/2)، وتمهيد القواعد (3099/6) ، وشرح شواهد المغني (683/2)، وتاج العروس (312/5)، والدرر (509/1) (113/2)، والمعجم المفصل (215/12-226). غنث: شب ثمّ تنفس، وفي المخصص واللسان: الغنث هنا كناية عن الجماع.

(6) الشاهد في: البديع لابن الأثير (279/1)، وشرح التسهيل (207/3)، والتذييل والتكميل (379/11-380)، والمساعد (215/2)، وشفاء العليل (692/2)، وتمهيد القواعد (3099/6).

(7) نسبه الفراء للكميت بن معروف الأسدي. معاني القرآن له (66/1) (131/2). ديوانه (172).

[2]انتهى.

قال بعضهم[3]: إنّ الحال لا يجوز أنْ يقسم عليه؛ لأنّ مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه، وحكاه[4] الزّجّاج عن المبرّد.

قال ابن عصفور: (وهذا باطل؛ لأنّه قد يَعوق عن المشاهدة عائق، فيُحتاج إذْ ذاك إلى القسم. قال: والصحيح أنَّه يجوز أن يُقسَم عليه؛ إلّا أنّه إذا كان موجباً فإنّك تُنشئ من الفعل اسم فاعل، وتُصيِّره خبراً للمبتدأ، فتُقسِم على الجملة الاسمية. وإنّما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتُدخل اللام؛ لأنّه يؤدي إلى الإلباس في موضع من[5] المواضع، نحو: إنّ زيداً واللهِ لَيَقومُ، لم يُدْرَ هل يقوم خبر إنَّ أو جواب القسم. قال: وقد تدخل عليه اللام وحدها، ولا يُلْتَفَت إلى اللَّبس، إلّا أنَّ ذلك قليل جدّاً، بابُه الشعر)[6].

وقد قال في المقرب: (وإذا كان موجباً فلابدَّ من وقوعه خبراً لمبتدأ، فتكون الجملة إذْ ذاك اسميّة، نحو: واللهِ إنَّ زيداً لَيقومُ الآنَ)[7].

واحترز بقوله: (غير مقرون بحرف التنفيس)، فإنّه يدخل عليه اللام، كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[سورة الضحى: 5].

وحكم السين في ذلك حكم سوف عند البصريّين[8] نحو: واللّهِ لَسَيَقومُ زيدٌ.

قالوه بالقياس، ولم يُسمَع[9]. ولا يجيزه الفرّاء[10]؛ لأنّه يؤدي إلى توالي أربعة بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة.

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (208/3)، والكافية الشافية (837/2)، وشرح الكافية للرضي (312/4-461-488)، وابن الناظم (441)، والتذييل والتكميل (381/11)، والمساعد (316/2)، وشفاء العليل (692/2)، وتمهيد القواعد (3099/6)، والمقاصد الشافية للشاطبي (1802/4)، والمقاصد النحوية (1802/4)، والأشموني (496/2)، وشرح التصريح (414/2)، والخزانة (68/10) (331/11)، وحاشية الصبان (318/3)، والمعجم المفصل (298/4).

(2) شرح التسهيل (208/3).

(3) القول للمبرد. المقتضب (332/2-333)، والتعليقة للفارسي (212/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (554/2)، وشرح الكافية للرضي (312/4)، والمساعد (316/2).

(4) الحكاية في: التذييل والتكميل (381/11).

(5) في (د): في بعض المواضع.

(6) شرح الجمل له (554/2-555).

(7) المقرب (207/1).

(8) التذييل والتكميل (383/11)، والارتشاف (1778/4)، والمساعد (316/2). وفي تمهيد القواعد (3113/6) نُسِبَ القول لابن عصفور.

(9) التذييل والتكميل (383/11)، والارتشاف (1778/4).

(10) معاني القرآن له (274/3)، والتذييل والتكميل (383/11)، والمساعد (316/3)، والهمع (397/2).

واحترز بقوله: (ولا مقدّم معموله) من نحو قوله تعالى: ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ [سورة آل عمران: 158].

وقد كرّر [المصنّف معظم أحكام المضارع في باب نوني التوكيد إلّا أنّه قال هناك: ولا يتعلّق][1] به جارّ سابق، وقال هنا[2]: ولا معموله، وهو أعمّ[3].

ولو قال غير مفصول بينه وبين اللام لكان أولى[4].

وقوله: (لم تغنه اللام غالباً) هو مذهب الكوفيّين[5]،

وأمّا البصريّون[6] فلابدّ عندهم من اللام والنون إلّا/**[أ-241]**في الضرورة فقد يستغنى بأحدهما.

وتبع أبو عليّ[7] الكوفيّين في جواز الاستغناء بأحدهما.

ولا تصحّ[8] دعوى ابن هشام[9] الإجماع على أنّه لابُدّ منهما.

وقال في الشرح: ((وقلت (في الغالب) احترازاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أعرِفُهم ويَعرِفُوني"[10]. ومن ذلك قول الشاعر[11]: **[من الطويل]**

تألّى ابنُ أوسٍ حلفةً ليردّني .....[12]

---

(1) ما بين معقوفتين سقط من الأصل.

(2) شرح التسهيل (205/3).

(3) التذييل والتكميل (384/11).

(4) المصدر السابق.

(5) مذهب الكوفيين في: شرح الجزولية للشلوبين (865/2-866)، وشرح الجزولية للأبذي (165/2)، والبسيط (918/2)، وشرح الكافية للرضي (311/4-312)، والتذييل والتكميل (384/11)، والارتشاف (1779/4)، والمساعد (318/2)، وتمهيد القواعد (203/1)، والهمع (400/2)، والخزانة (61/10).

(6) مذهب البصريين في: المصادر السابقة.

(7) الإيضاح (210)، والمصادر السابقة.

(8) التذييل والتكميل (384/11).

(9) المغني (512/6).

(10) صحيح البخاري: كتاب الرقاق: باب الحوض (206/4)، وكتاب الفتن: الباب الأول (312/4). الرواية فيه (ليردُنَّ).

(11) هو زيد بن حصين المسمّى بزيد الفوارس. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (397/1).

(12) عجز البيت: (على نِشوةٍ كأنَهُنَّ مَفائِدُ).
الشاهد في: شرح الجزولية للشلوبين (414)، وشرح الجمل لابن عصفور (555/2)، والمقرب (206/1)، وضرائر الشعر (157)، وشرح التسهيل (209/3)، والكافية الشافية (837/2)، وشرح الجزولية للأُبذي (165/2)، وشرح الكافية للرضي (312/4)، والتذييل والتكميل (101/1) (385/11)، والارتشاف (2421/5)، وشفاء العليل (693/2)، وتمهيد القواعد (203/1) (3096/6)، والمقاصد الشافية (544/5)، والهمع (400/2)، والخزانة (65/10-71)، والدرر (114/2)، والمعجم المفصل (212/2-278). يروى (مفائد) (مفاود). ويروى (ليردّني) بفتح اللام وضمّها.

قوله: وقد يستغنى بها عن اللام مثاله قوله[1]:[من الكامل]

وقَتِيلُ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنَّهُ فِرْعٌ وإنَّ أخاكُمُ لمْ يُثْأَرِ[2]

وأنشده بعضهم: وإنْ أخاهم لم يضهد[3]، وأنشده بعضهم لم يقصد[4].

ص: وقد يؤكَّد المنفيّ بـ (لا).

ش: مثاله قول الشاعر: [من البسيط]

تاللّهِ لا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَنِباً فِعْلَ الكِرامِ وإنْ فاقَ الوَرَى حَسَبَا[5]

والأكثر ألّا يؤكّد[6]، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ ﴾ [سورة النحل: 38].

ص: ويَكثُر حذفُ نافي المضارعِ المجرَّدِ مع ثُبوتِ القسَم، ويَقِلُّ مع حَذفِه.

ش: مثال حذف نافيه مع ثبوت القسم قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾ [سورة يوسف: 85]، ويعني بالمجرّد من نون التوكيد، فلو كان مؤكّداً بالنون نحو: تاللهِ لا يحمدنَّ، لم يجز حذف النافي؛ إذْ لا دليل حينئذٍ على أنّ النفي مراد، ومثال ذلك مع حذف القسم، وهو قليل، قول الشاعر[7]:[من البسيط]

وقَوْلي إذا ما أَطْلَقُوا عن بَعيرِهم تُلاقُونَهُ حتّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ[8]

تألى: أي حلف. ابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة. المفائد: جمع المفأد، وهو والمسعر والسفود.

(1) هو عامر بن الطفيل. ديوانه (56).

(2) الشاهد في: الأصمعيات (216/1)، وكتاب الشعر (53-55)، وشرح الحماسة للمرزوقي (397/1)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (180)، وضرائر الشعر (157)، وشرح التسهيل (210/3)، والكافية الشافية (217/1) (837/2)، وشرح الكافية للرضي (311/4)، والتذييل والتكميل (385/11)، والمغني (512/6)، وتمهيد القواعد (3101/6-3102)، والهمع (400/2)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (935/2)، والخزانة (60/10-61)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (3/8)، والدرر (114/2-115)، والمعجم المفصل (402/2) (397/3). رواية الديوان: (فَرْعٌ وإنّ أخاهم لم يُقصد). قتيل مرّة: حنظلة بن الطفيل أخوه. ولفِرغ: القدَر. لم يقصد: لم يقتل.

(3) شرح الجزولية للشلوبين (414).

(4) الأصمعيات (216/1)، وشرح الحماسة للمرزوقي (397/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (217/1)، والبديع لابن الأثير (278/1)، وضرائر الشعر (157)، وشرح الكافية للرضي (311/4)، والهمع (400/2)، والدرر (115/2).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (210/3)، والتذييل والتكميل (387/11)، والارتشاف (1781/4)، وتوضيح المقاصد (1172/4)، والمساعد (318/2)، وشفاء العليل (693/2)، وتمهيد القواعد (3101/6)، والأشموني (496/2)، والمعجم المفصل (121/1).

(6) شرح التسهيل (210/3)، والتذييل والتكميل (387/11).

(7) هو النمر بن تولب. ديوانه (99).

(8) الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (421)، وجمهرة الأمثال (292/1)، وضرائر الشعر (155)، وشرح التسهيل (211/3)، والتذييل والتكميل (388/11)، والمغني (477/6)، والمساعد (318/2)، وشفاء العليل (694/2)، وتمهيد القواعد

أي: لا تُلوقُونَهُ.

وأطلق المصنّف النافي، ولا يخلو من أن يكون (لا)، فالحكم ما ذكر أو (ما)، فمن النحويّين مَنْ أجاز حذفها حملاً على (لا)، ومنهم من منع لعدم السماع[1].

وقال بعضهم[2]: لا يجوز حذف (لا) من المضارع في غير القسم إلّا في ضرورة، كقوله: "تلاقونه"، وقوله: **[مجزوء الكامل]**

تنفكُّ تَسْمَعَ..... .....[3]

فلم يجعلهما من القسم.

ص: وقد يحذف نافي الماضي إنْ أُمِنَ اللَّبس.

ش: مثاله قول أُمَيَّةَ بن أبي عائذٍ الهُذَليّ[4]: **[من المتقارب]**

فإنْ شِئت آليتُ بينَ المقـ ـامِ والرُّكنِ والحجرِ الأسودِ[5]
نَسيتُكِ ما دامَ عَقْلي معي أَمُدُّ به أمدَ السرمدِ

قال المصنّف: (أراد لا نَسِيتُكِ، وهذا النوع مع ظهور المعنى دون تقدُّم نفي آخر على القسَم قليلٌ)[6].

ص: ويَكثُر ذلك لتقدُّم نفيٍ على القَسَم.

ش: الإشارة إلى حذف نافي الماضي، ومثاله قوله[7]: **[من الوافر]**

فلا واللّهِ نَادَى الحَيُّ ضَيفِي هُدُوّا بالمساءةِ والعِلاطِ[1]

(3102/6)، والمقاصد النحوية (849/2)، وشرح شواهد المغني (629/2-931)، والخزانة (99/10)، والمعجم المفصل (212/6).المنَّخل: هو القارظ العنزيّ، يضرب به المثل فيمن لا يرجى إيابه، وهو رجل خرج يجتني القرظ، فلم يسمع له خبره.

(1) البسيط (920/2)، والتذييل والتكميل (388/11)، والمغني (478/6). نسب ابن هشام المنع إلى ابن الخباز.

(2) هو ابن يعيش في شرحه (109/7)، والتذييل والتكميل (388/11-389).

(3) البيت بتمامه هو: (تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيْـ تَ بهالكٍ حتى تكُونَهْ). الشاهد في: المفصل (268)، وشرحه لابن يعيش (109/7)، وضرائر الشعر (156)، وشرح التسهيل (335/1)، وشرح عمدة الحافظ (198)، والكافية الشافية (382/1)، وشرح الكافية للرضي (196/4-316)، وابن الناظم (94)، والتذييل والتكميل (246/2) (119/4) (389/11)، وتخليص الشواهد (233/1)، والمساعد (319/2)، وشرح ابن عقيل (265/1)، وتمهيد القواعد (1073/3)، والمقاصد الشافية (143/2)، والمقاصد النحوية (624/2)، والهمع (353/1)، والخزانة (242/9-243)، والمعجم المفصل (50/8).

(4) هو شاعر إسلامي مخضرم، وهو من شعراء الدولة الأموية. تنظر ترجمته في: الأغاني (8/24).

(5) الشاهد في: شرح أشعار الهذليين (493/2)، وشرح التسهيل (211/3)، والكافية الشافية (114/1) (846/2)، والتذييل والتكميل (389/11)، والمغني (476/6)، والمساعد (319/2)، وشفاء العليل (694/2)، وتمهيد القواعد (3103/6)، والخزانة (94/10)، وشرح أبيات المغني (333/7)، والدرر (121/2)، والمعجم المفصل (437/2-438). السرمد: الدائم.

(6) شرح التسهيل (212/3).

(7) هو المتنخل الهذلي. شرح أشعار الهذليين (1269/3).

أراد: لا نادَى.

وقد يجتمعان، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة النساء: 65]، وزعم الكوفيّون أن (لا) غير محذوفة في نحو البيت المذكور، وإنّما هي مقدّمة من تأخير[2].

ص: وقد يكون الجوابُ مع ذلك مثبتاً.

ش: أي: وقد يكون الجواب مثبتاً[3] مع تقدّم حرف نفي على القسم، كقوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢ وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ ۝٣ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ ﴾[سورة البلد: 1، 2، 3، 4].

ص: وقدْ يُحذَف لأمنِ اللَّبسِ نافي الجملة الاسميّة[4].

ش: مثاله قول عبد الله بن رواحة[5]: **[من الطويل]**

فو اللّهِ ما نِلْتُمْ وما نِيلَ مِنكُمُ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقارِبِ[6]

أراد: ما ما نِلتُم، فحذف النافية، وأبقى الموصولة؛ لدلالة الباء والعطف.

ويجوز أن تكون الموصولة هي المحذوفة عند الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين[7].

---

(1) الشاهد في: المحكم (544/1)، وشرح التسهيل (212/3)، والكافية الشافية (852/2)، واللسان (3069/4) (غلط)، والتذييل والتكميل (390/11)، والمغني (476/6)، والمساعد (319/2)، وشفاء العليل (694/2)، وتمهيد القواعد (3103/6)، والهمع (406/2)، والخزانة (94/10)، وشرح أبيات المغني (335/7)، وتاج العروس (486/9)، والدرر (126/2)، والمعجم المفصل (162/4) (300/6). العلاط: الذكر السوء.

(2) قال أبو حيان: (وما ذهبوا إليه باطل؛ لأنّ الحروف التي يُتَلَقَّى به القسم لا يجوز تقديمها على القسم). التذييل والتكميل (389/11).

(3) قوله: أي: وقد يكون الجواب مثبتاً:" سقط من (د)، والمثبت من الأصل.

(4) قال ابن عقيل: (والمغاربة منعوا ذلك). المساعد (320/2). وينظر رأي ابن أبي الربيع في البسيط (914/2).

(5) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل (235/1) إلى حسان، ونسبه في شرح التسهيل (212/3)، والكافية الشافية (846/2) إلى عبد الله بن رواحة، وليس في ديوانيهما.

(6) الشاهد في: التذييل والتكميل (170/3) (390/11)، والمغني (479/6)، والمساعد (320/2)، وشفاء العليل (695/2)، وتمهيد القواعد (782/2) (3104/6)، والهمع (402/2)، وشرح شواهد المغني (931/2)، والخزانة (94/10)، وشرح أبيات المغني (346/7)، والدرر (120/2).

(7) مذهب البصريين والكوفيين في: شرح التسهيل (235/1) (212/3)، والتذييل والتكميل (390/11)، والمساعد (321/2)، وشفاء العليل (695/2)، وتمهيد القواعد (3104/6)، والخزانة (94/10).

ص: وقد يكون الجوابُ قَسَماً.

ش: مثاله قوله تعالى: ﴿ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ **[سورة التوبة: 107]**، أي: واللهِ لَيحلِفُنَّ، فليحلفن[1] قسم جوابه إن أردنا، وهو جواب قسم محذوف[2].

ومنع بعض المغاربة أنْ يكون القسم جواباً للقسم[3].

ص: ولا يخلو دون استطالةٍ الماضي المُثبتُ المُجابُ به مِنَ اللامِ مَقرونةً بـ (قدْ) أو (ربّما) أو (بما) مرادفتها إنْ كان متصرّفاً، وإلّا فغير مقرونة.

ش: قال (دون استطالة) لأنّه إذا كان ثمّة استطالة جاز حذف اللام، كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ **[سورة البروج: 4]**، وهو جواب قوله: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾ **[سورة البروج: 1]**، وقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ **[سورة الشمس: 9]**، وهو جواب ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ **[سورة الشمس: 1]**

قيل[4]: ولا يحتاج إلى هذا القيد، فقد جاء في كلام الفصحاء حذف اللام وإبقاء قد، كقول/ **[ب-241]** زهير[5]: **[من البسيط]**

تاللّهِ قد عَلِمَتْ قيسٌ إذا قَذَفَتْ .....[6]

واحترز (بالمثبت) من المنفي، فإنّه لا تدخله اللام إلّا اضطراراً.

ومثال اقترانها بقد: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ **[سورة يوسف: 91]**.

ومثال اقترانها برُبَّما[7]: **[من الطويل]**

لئنْ نَزَحَتْ دارٌ لليلى[8] لَرُبَّما غَنِينا بخيرٍ والدِّيارُ جَميعُ[1]

---

(1) فليحلفنّ: سقط من (د).

(2) في الأصل: محذوفة.

(3) التذييل والتكميل (391/11)، والمساعد (321/2).

(4) قول أبي حيان في: التذييل والتكميل (391/11).

(5) ديوانه (130).

(6) عجز البيت: (ريحُ الشتاء بُيوتَ الحَيِّ بالعُنَنِ). الشاهد في: التذييل والتكميل (392/11)، وتمهيد القواعد (3118/6)، والهمع (402/2)، والخزانة (75/10)، والدرر (119/2).العنن: جمع عُنّة، وهي حظيرة من شجر، تُعمل حول البيت لتردّ الريح.

(7) نُسِبَ في الكافية الشافية (839/2) لقيس بن ذريح، وفي التذييل والتكميل (392/11) لمجنون ليلى، وليس في ديوانيهما.

(8) في (د): روى: (للبنى).

ومثال اقترانها بلفظ "بما" مرادفة "ربّما"[2] قول عمر بن أبي ربيعة[3]: **[مجزوء الخفيف]**

فلئنْ بأنَ أهْلُهُ لِبَما كانَ يُؤْهَلُ[4]

وقيل في هذا البيت ونحوه: إنّ الباء سببيّة وما مصدريّة، ويقدّر بعد اللام فعل، أي: لبان بما كان يؤهل[5]. وتقدّم هذا عند قوله (ويحذف في الباء المكفوفة معنى التقليل)[6] في حروف الجر.

وقوله: (إنْ كان متصرفاً)احترازاً من أن يكون جامداً، فإنّه يقرن باللام وحدها، كقوله[7]: **[من الطويل]**

لَعَمْري لَنِعْمَ الحَي جَرَّ عليهِمُ بما لا يُؤاتيهمْ حُصَينُ بن ضَمْضَمِ[8]

وقد يستغنى باللام الفعل الماضي المتصرّف في النثر والنظم. فمن النثر قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ ﴾ **[سورة الروم: 51]**. ومن النظم قول امرئ القيس[9]: **[من الطويل]**

حَلَفْتُ لها باللّهِ حَلْفةَ فاجِرٍ لَنامُوا.....[10]

قاله المصنف[1].

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (214/3)، والارتشاف (177/4)، وتخليص الشواهد (488/1)، والمساعد (321/2)، وشفاء العليل (696/2)، وتمهيد القواعد (3116/6)، والهمع (401/2)، والخزانة (76/10) (344/11)، والدرر (117/2)، والمعجم المفصل (368/4). وفيه رواية (لسلمى).

(2) مرادفة ربما: سقط من الأصل.

(3) ديوانه (412).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (214/3)، والكافية الشافية (839/2)، والتذييل والتكميل (392/11)، والمساعد (321/2)، وشفاء العليل (696/2)، وتمهيد القواعد (3119/6)، والمقاصد الشافية (696/3)، والهمع (401/2)، والخزانة (76/10) (344/11)، والمعجم المفصل (285/6).

(5) قول أبي حيان في: التذييل والتكميل (393/11).

(6) شرح التسهيل (172/3).

(7) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه (108).

(8) الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (168)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (122)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (120)، والتذييل والتكميل (393/11)، والمساعد (322/2)، وشرح شواهد المغني (385/1)، والخزانة (14/3) (13/7).

(9) ديوانه (137).

(10) عجز البيت: (لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالي). الشاهد في: الشعر والشعراء (136/1)، والأصول (242/1)، وسر الصناعة (374/1-393-402)، والأزهية (52)، والتبصرة والتذكرة (452/1)، والمفصل (327)، وشرحه لابن يعيش (20/9-97)، وشرح الجمل لابن عصفور (553/1)، وشرح التسهيل (214/3)، وشرح الكافية للرضي (313/4)، ورصف المباني (109)، واللسان (963/2) (حلف)، والتذييل والتكميل (394/11)، والارتشاف (1777/4)، والجنى الداني (135)، والمغني (538/2-539)، وتمهيد القواعد (3095/6-3117)، والمقاصد النحوية (235/1)، والهمع (402/2)، والخزانة (71/10-74-77-79)، وشرح أبيات المغني (396/2)، والدرر (118/2)، والمعجم المفصل (400/6).

وفصّل ابن عصفور[2]، فقال: إن كان قريباً من زمان الحال أَدْخَلْتَ عليه (اللام) و(قد)؛ لأنّ (قد) تُقَرِّبه، وإنْ كان بعيداً أتيتَ باللام وحدها، كقوله: لناموا.

وقال بعضهم: تصل اللام بقد إذا كنت مخاطباً لمن يتوقع خبرك[3].

ومن النحويّين مَنْ ذهب إلى أنّه لابدّ أنْ تصحبها (قد) ظاهرة أو مقدّرة[4].

ص: وقدْ يلي لقد ولِما المضارعُ الماضي معنًّى.

ش: مثال ذلك قوله: **[من الوافر]**

لئنْ أمسَتْ ربوعُهُمُ يَبابا لقدْ تَدعوْ الوُفودُ لها وُفُودا[5]

وقول الآخر[6]: **[من الكامل]**

فَلَئنْ تَغَيَّرَ ما عَهِدتُ وأصبحتْ صَدَفَتْ فلا بَذْلٌ ولا مَيْسُورُ[7]

لَبِما تُساعِفُ في اللِّقاءِ وَلِيُّها فَرِحٌ بِقُربِ مزارِها مَسرورُ

وتقدّم[8] تأويل لبما عند من أوّل.

ص: ويجبُ الاستغناءُ باللامِ الداخلةِ على ما تقدَّم من معمولي الماضي، كما استُغني باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع.

ش: من شواهد ذلك قول أم حاتم[9]: **[من الطويل]**

لعمري لَقِدْماً عَضَّني الجوعُ عضّةً فآليتُ أنْ لا أمنعَ الدهرَ جائعاً[10]

قيل[1]: وليس هذا باستغناء بل هذه اللام هي الداخلة على الماضي، فصل بينهما بمعموله.

---

(1) شرح التسهيل (214/3).

(2) شرح الجمل له (553/1)، والتذييل والتكميل (393/11-394)، والجنى الداني (135)، والمغني (537/2).

(3) التذييل والتكميل (392/11)، والمغني (540/2).

(4) التبصرة (452/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (554/1)، وشرح الكافية للرضي (313/4)، والتذييل والتكميل (394/11)، والجنى الداني (135)، والمساعد (323/2).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (215/3)، والكافية الشافية (842/2)، والتذييل والتكميل (394/11)، والمساعد (323/2)، وشفاء العليل (696/2)، وتمهيد القواعد (3117/6)، والهمع (401/2)، والخزانة (76/10)، والدرر (117/2).

(6) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه (231-232).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (215/3)، والكافية الشافية (842/2)، والتذييل والتكميل (394/11)، والمساعد (323/2)، وشفاء العليل (696/2)، وتمهيد القواعد (3117/6)، والهمع (401/2)، والخزانة (76/10)، والدرر (118/2)، والمعجم المفصل (330/3).

(8) شرح التسهيل (172/3-173)، والتذييل والتكميل (269/11-270).

(9) هي عُتبة بنتُ عفيف، وقيل: غنية، وقيل: عنبة. عيون الأخبار (336/1).

(10) الشاهد في: شرح التسهيل (215/3)، والكافية الشافية (841/2)، والتذييل والتكميل (395/11)، والمساعد (323/2)، وشفاء العليل (696/2)، وتمهيد القواعد (3117/6)، والخزانة (77/10).

ص: وإذا تَوالَى قَسَمٌ وأداةُ شَرطٍ غيرِ امتناعيٍّ استُغني بجواب الأداة مطلقاً إن سَبَق ذو خبر.

ش: كَرَّرَ المصنّف مسألة تالي القسم والشرط في الفصل الأول من (باب عوامل الجزم)[2].

ومثال تقدّم ذي خبر: زيدٌ واللّهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ، وزيدٌ إنْ يَقُمْ واللّهِ أَقُمْ[3].

وذكر غيره[4] أنّ ذلك ليس على سبيل التحتّم بل على سبيل الجواز.

واحترز (بغير الامتناعي) من (لو) و(لولا) فإنّه يُستغنَى بجوابهما مطلقاً.

وقال بعضهم[5]: إذا تقدّم القسم على (لو) و(لولا) فالجواب للقسم وجواب (لو) و(لولا) محذوف.

وقوله: (مطلقاً)، أي: سواء تقدّم القسم أم الشرط كما مثل.

ص: وإلاّ فبجواب[6] ما سَبَق منهما.

ش: أي: وإنْ لم يسبق ذو خبر، نحو: واللّهِ إنْ قامَ زيدٌ لأَقُومَنَّ، ونحو: إنْ قامَ زيدٌ واللّهِ أقمْ، فالجواب للأسبق.

ص: وقد يُغني حينئذٍ جوابُ الأداة مسبوقةً بالقَسَمِ.

ش: مثال ذلك قول الأعشى[7]: **[من البسيط]**

لئنْ مُنِيْتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنا عن دِماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ[8]

---

(1) القول لأبي حيان في: التذييل والتكميل (395/11).

(2) التسهيل (239).

(3) التذييل والتكميل (396/11).

(4) هو ابن عصفور. شرح الجمل له (557/1)، وتوضيح المقاصد (1290/4).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (556/1)، وشرح الكافية للرضي (456/4)، والتذييل والتكميل (373/11-396)، وتوضيح المقاصد (1292/4)، والمساعد (324/2).

(6) في الأصل: فجواب.

(7) هو ميمون بن قيس. ديوانه (63).

(8) الشاهد في: معاني القرآن للفراء 68/01) (131/2)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (305)، وشرح التسهيل (161/3-216)، والكافية الشافية (809/2-889)، وشرح الجزولية للابذي (169/2)، وشرح الكافية للرضي (457/4-459-462)، والتذييل والتكميل (225/11-398)، وتوضيح المقاصد (1290/4)، وشرح ابن عقيل (45/4)، وشفاء العليل (697/2)، وتمهيد القواعد (3122/6-3130) (4385/9)، والمقاصد النحوية (1227/3) (1929)، والخزانة (327/11-331)، والمعجم المفصل (252/6). وفيه رواية (ننتقلُ) ورواية (ننفتل). منيت بنا: ابتليت بنا. الغبّ: العاقبة.

وهذا مذهب الفرّاء[1]، ومنعه الجمهور[2]، وتأوّلوا البيت ونحوه على أنَّ لام لئن زائدة.

ص: وقدْ يُقرَن القسَمُ المؤخَّرُ بفاءٍ، فيُغني جوابُه.

ش: [إنّما وجب الاستغناء بجواب القسم في هذه الصورة][3]؛ لأنّ الفاء تقتضي الاستئناف[4]، وعدم تأثُّر ما بعدها بما قبلها، ومنه قول الشاعر[5]:**[من الطويل]** **[أ-242]**

فإمَّا أعشْ حتّى أَدِبَّ على العَصا فوَ اللّهِ أَنْسَى لَيلتي بالمسالمِ/[6]

وأجاز ابن السّرّاج[7]: أن تُنوى هذه الفاء، فيُعطى القسَم المؤخَّر بنيَّتها ما أُعطِي بلفظها، فأجاز أن يقول: إنْ تَقُمْ يَعلمُ اللّهُ لأَزورَنَّكَ، على تقدير: فيعلمُ اللّهُ، ولم يَذكر عليه شاهداً.

وفي قول المصنّف: (فيغني جوابه) تجوّز؛ لأنّه توهَّم أنّ جواب الشرط محذوف، وليس كذلك[8]، بل الجملة القسميّة هي الجواب. وما أجازه ابن السّرّاج ينبغي ألّا يجوز[9]؛ لأنّ حذف حذف فاء جواب الشرط لا يجوز إلّا في الضرورة.

ص: وتُقْرَنُ أداةُ الشرط المسبوقة بلامٍ مفتوحةٍ تُسَمَّى المُوَطِّئة.

ش: سُمّيت بذلك؛ لأنّها وطّأت للجواب، وتسمّى أيضاً المؤذنة، وأكثر ما تكون مع (إنْ)[10].

ومن مقارنتها غير (إنْ) من أخواتها، قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾ [سورة آل عمران: 81] وقوله: **[من الكامل]**

لَمَتَى صَلَحْتَ لِيُقْضَيَنْ لك صالحٌ ولتُجْزَيَنْ إذا جُزِيْتَ جَميلا[11]

---

(1) معاني القرآن له (1/66-67) (2/131)، والتذييل والتكميل (11/398)، وتوضيح المقاصد (4/1290)، والمساعد (2/325).

(2) التذييل والتكميل (11/398)، وتوضيح المقاصد (4/1290)، والمساعد (2/325)، والأشموني (2/595).

(3) ما بين معقوفتين سقط من (د). والمثبت من الأصل.

(4) شرح التسهيل (3/217).

(5) هو قيس بن العيزارة. شرح أشعار الهذليين (2/601).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (3/217)، والكافية الشافية (2/892)، والتذييل والتكميل (11/399)، وشفاء العليل (2/197)، وتمهيد القواعد (6/3122-3132)، والهمع (2/404)، والدرر (2/123)، والمعجم المفصل (7/399).

(7) الأصول (2/198).

(8) ينظر ردّ أبي حيان في: التذييل والتكميل (11/400).

(9) ينظر ردّ أبي حيان في: التذييل والتكميل (11/400).

(10) التذييل والتكميل (11/400-401)، والجنى الداني (137).

(11) الشاهد في: شرح التسهيل (3/218)، والتذييل والتكميل (11/401)، والارتشاف (1/1785)، والجنى الداني (137)، والمغني (3/274)، والمساعد (2/325)، وتمهيد القواعد (6/3123)، والهمع (2/405)، وشرح شواهد المغني (2/607)، والخزانة (11/338)، وشرح أبيات المغني (4/363-364)، والدرر (2/124)، والمعجم المفصل (6/142).

ص: ولا تُحذف والقسَمُ محذوفٌ إلاّ قليلاً.

ش: من حذفها وهو محذوف، قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [سورة المائدة: 73]، و ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ [سورة الأعراف: 23].

وقال سيبويه: (فلابدّ من هذه اللام مظهرة أو مضمرة)[1].

ص: وقد يُجاء بِلَئِنْ بعدما يُغني عن الجواب، فيُحكَم بزيادة اللام.

ش: مثال ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[2]: **[من البسيط]**

أَلْمِمْ بَزَينبَ إنَّ البينَ قد أَفِدا قَلَّ الثواءُ لئنْ كان الرَّحيلُ غَدا[3]

فاللام في لئن زائدة[4]، وما قبل لئن دليل على جواب الشرط المحذوف[5].

فصل: لا يتقدَّم على جواب قسَمٍ معمولُه إلّا إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً.

ش: مثال الظرف قول الأعشى[6]: **[من الطويل]**

رَضِيعيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تحالَفا بِأسْحَمَ داجٍ عَوضُ لا نَتَفَرَّقُ[7]

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَدِمِينَ ﴾ [سورة المؤمنون: 40]. فإنْ تعلَّق به مفعول لم يَجز تقديمه، فلا يجوز في: واللّهِ لأضربَنَّ زيداً: واللّهِ زيداً لأضربنّ، وأطلق المصنّف[8] في الجواب.

---

(1) الكتاب (66/3).

(2) ديوانه (225) .

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (218/3)، والكافية الشافية (896/2)، والتذييل والتكميل (403/11)، والارتشاف (1788/4)، و الجنى الداني (138)، والمغني (278/3)، والمساعد (326/2)، وشفاء العليل (698/2)، وتمهيد القواعد (3123/6)، وشرح شواهد المغني (610/2-611)، والخزانة (338/11-339). ألمم بزينب: زرها. أفد: دنا.

(4) التذييل والتكميل (403/11).

(5) المحذوف: سقط من (د).

(6) هو ميمون بن قيس. ديوانه (225).

(7) الشاهد في: جمهرة اللغة (905/2)، والجمل (75)، والخصائص (265/1)، والصحاح (1947/5)، والمحكم (292/2)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (186)، والحلل في شرح أبيات الجمل (70)، والمفصل (174)، وأساس البلاغة (359/1)، والإنصاف (341)، ونتائج الفكر (240)، وشرح الجمل لابن خروف (517/1)، وابن يعيش (107/4)، وشرح التسهيل (218/3)، وشرح الكافية للرضي (226/3)، والبسيط (947/2)، والتذيل والتكميل (11/8) (403/11)، والمغني (411/2) (157/3) (262/6)، والمساعد (327/2)، وشفاء العليل (699/2)، وتمهيد القواعد (3136/6)، وشرح شواهد المغني (303/1)، والخزانة (138/7-140-144)، والدرر (464/1)، والمعجم المفصل (152/5).

(8) شرح التسهيل (218/3-219).

وفصّل بعضهم[1] فقال: إنْ كان بما أو بإن، أو باللام داخلة [على جملة اسميّة؛ لم يجز تقديم معمول ما بعدها. أو باللام داخلة][2] على مضارع مؤكّد بالنون، فكلام المصنّف[3]يقتضي الجواز. الجواز.

ونصّ المغاربة على أنّه لا يجوز أنْ يتقدّم ما بعد اللام عليها مطلقاً[4].

وفي البسيط[5]: هذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد أجازه الفرّاء[6]، وأبو عبيدة[7]. عبيدة[7].

وإنْ كان بـ (لا) ففيها خلاف[8]:

منهم من أجاز تقديم المعمول مطلقاً من ظرف ومجرور ومفعول، ومنهم من منع.

وصحّحه ابن عصفور[9] وغيره[10].

ص: ويُستَغْنَى للدليل كثيراً بالجواب عن القسَم.

ش: قال في الشرح: (كوقوعه[11] بعد "لقد")، أو بعد "لئن"، أو مصاحباً بلام مفتوحة ونون توكيد)[12]. انتهى.

وقد اختلف[13] في نحو: "لَزيدٌ منطلقٌ" من غير قسم في اللفظ: فالمنقول عن البصريّين: أنّها ليست لام قسَم بل هي لام ابتداء.

وقال الكوفيّون: هي لام قسم.

ص: وعن الجواب بمعموله أو بِقَسَمٍ مَسبوقٍ ببعض حروف الإجابة.

---

(1) هو أبو حيان. التذييل والتكميل (403/11).

(2) ما بين معقوفتين سقط من (د). والمثبت من الأصل.

(3) شرح التسهيل (218/3).

(4) التذييل والتكميل (404/11)، والمساعد (327/2)، والهمع (406/2).

(5) البسيط (923/2)، والمساعد (327/2).

(6) معاني القرآن له (155/1) (412/2-413).

(7) مجاز القرآن (187/2).

(8) التذييل والتكميل (404/11)، والارتشاف (1786/4)، وتمهيد القواعد (3138/6)، والهمع (405/2-406).

(9) المساعد (327/2).

(10) أبو حيان: التذييل والتكميل (404/11).

(11) في (د): لوقوعه.

(12) شرح التسهيل (219/3).

(13) مذهب البصريين والكوفيين في: الأزهية (240)، والتذييل والتكميل (405/11)، والجنى الداني (136)، والمساعد (327/2).

ش: مثال الاستغناء عن الجواب بمعموله، قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ﴾[سورة النازعات: 6] أي[1]: لَتُبعَثُنَّ يومَ ترجُف الراجفة.

قيل[2]: ولا يتعيّن ما قاله في الآية، بل تحتمل وجوهاً، ولا يثبت الحكم محتمل.

ومثال الاستغناء عن الجواب بقسم مقرون بأحد حروف الإجابة، وهي: بلى ونعم ومرادفاتها: ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾[سورة الأنعام: 30] وذلك كثير[3].

وفي النهاية[4]: إنَّ زيداً ليقومنَّ واللّهِ، ليس (ليقومنَّ) جواب والله، بل جواب قسم محذوف؛ لأنّ جواب القسم لا يتقدّم عليه.

ص: والأصحُّ كون جَيْرِ منها لا اسماً بمعنى حقّاً.

ش: زعم قومٌ[5] أن جير اسم بمعنى حقّاً، وحُكِيَ ذلك[6] عن سيبويه[7]، وقد استدلّ على اسميّتها بتنوينها[8] في قوله[9]: **[من الوافر]**

وقائلةٍ أسِيتَ فَقُلْتُ: جَيْرٍ أسِيّ أنّني مِنْ ذَاكِ إنَّهْ[10]

ولا /**[ب-242]** حجّة فيه؛ لأنّه فعل مضطر[11].

ويحتمل أن يكون من تنوين الترنّم تشبيهاً لآخر النصف بآخر البيت[12]. ذكره الشلوبين[13].

---

(1) شرح التسهيل (219/3).

(2) قول أبي حيان في: التذييل والتكميل (405/11).

(3) شرح التسهيل (219/3).

(4) الارتشاف (1788/4).

(5) هو قول ابن السكيت كما في شرح أبيات المغني للبغدادي (72/3)، نسبه الجزولي إلى ابن بري في مقدمته (323)، وهو مذهب المالقي في رصف المباني (176)، وهو مذهب الجوهري في الصحاح (619/2).

(6) ذلك: سقط من الأصل.

(7) الكتاب (286/3) (152/4).

(8) المقدمة الجزولية (323)، ورصف المباني (176-177).

(9) نُسِبَ الأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر (202/6).

(10) الشاهد في: المقدمة الجزولية (323/1)، وشرح الجمل لابن خروف (516/1)، وشرح ألفية ابن معطِ (1129/2)، والكافية الشافية (885/2)، وشرح الجزولية للأُبذي (179/2)، وشرح الكافية للرضي (418/4)، ورصف المباني (124-176)، واللسان (82/1) (أسا)، والتذييل والتكميل (410/11)، والجنى الداني 0(435)، والمغني (2452/2)، وتمهيد القواعد (3244/6)، والهمع (407/2)، والأشباه والنظائر (202/6)، وشرح شواهد المغني (362/1)، والخزانة (111/10-113)، وشرح أبيات المغني (72/3)، وتاج العروس (75/37)، والدرر (127/2)، والمعجم المفصل (28/8-180). أسيت: حزنت. أسيٌّ: حزين.

(11) الكافية الشافية (885/2)، والجنى الداني (435).

(12) الكافية الشافية (885/2).

(13) رأي الشلوبين في: الجنى الداني (435)، والخزانة (111/10).

ويحتمل أن يكون أراد توكيد "جَيْرَ" بـ "أنّ" التي بمعنى "نعم"، فحذف همزتها وخفف، ذكره المصنّف مع الوجهين قبله في شرح الكافية[1]، وهو بعيد[2].

قال[3]: (والصحيح أنّها حرف بمعنى "نَعَمْ"[4]؛ لأنّ كلّ موضع وقعت فيه "جَيْرٍ" يصلح أنْ تقع فيه "نَعَمْ"، وليس كلّ موضع وقعت فيه يصلح أن تُوقع حقّاً، فإلحاقها بنَعَم أولى).

واستدلّ بأوجه أخر توقف عليها في شرح التسهيل[5] وشرح الكافية[6].

وقيل: إنَّ (جير) ظرف[7] وبني لقلّة تمكّنه، وكأنّه قال لا أفعل ذلك أبداً، وقيل: اسم فعل[8]. فعل[8]. فهذه أربعة أقوال[9] ذكرها ابن أبي الربيع في الملخص.

ص: وقد تفتح راؤها.

ش: فيقال (جَيْرَ) بالبناء على الفتح[10] تخفيفاً.

ص: ورُبَّما أغنتْ هي "ولا جَرَمَ" عن لفظ القَسَم مُراداً.

ش: مثال الاستغناء بـ (جير) قول الشاعر: **[من الكامل]**

قالوا: قُهِرْتَ فقلتُ: جَيْرِ لَيُعْلَمَنْ عَمَّا قَليلٍ أيُّنا المقهورُ[11]

وحكى الفرّاء[1]: أنَّ العربَ تقولُ: لا جَرَمَ لآتِيَنَّك، ولا جَرَمَ لقد أحسَنْتَ.

---

(1) الكافية الشافية (8839/2)، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام من غير عزو إلى ابن مالك. المغني (242/2-243).

(2) الجنى الداني (435).

(3) قول ابن مالك في: شرح التسهيل (219/3).

(4) ينسب هذا الرأي: للرماني وابن خروف والمرادي وغيرهم. ينظر في: معاني الحروف (106)، وشرح الجمل لابن خروف (515/1)، والجنى الداني (433-435).

(5) شرح التسهيل (219/3-220)، والكافية الشافية (882/2-886).

(6) المصادر السابقة.

(7) التذييل والتكميل (409/11)، والهمع (407/2)، والخزانة (112/10).

(8) ينسب للفارسي والجرجاني وابن أبي الربيع، في البسيط (944/2)، وشرح الكافية للرضي (318/4)، والخزانة (112/10-114)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (61/3). وقد اختاره أبو حيان في التذييل والتكميل (409/11).

(9) التذييل والتكميل (408/11-409).

(10) التوطئة (258)، وشرح التسهيل (218/3)، والكافية الشافية (882/2)، والتذييل والتكميل (406/11)، والمغني (239/2)، وشفاء العليل (699/2).

(11) الشاهد في: شرح التسهيل (220/3)، والكافية الشافية (882/2)، والتذييل والتكميل (409/11)، والارتشاف (1790/4)، والمساعد (328/2)، وشفاء العليل (699/2)، وتمهيد القواعد (3137/6-3143)، والهمع (406/2)، والدرر (126/2)، والمعجم المفصل (349/3).

وقد صرّح بعض الأعراب بالقسم بعد لا جرم، قال: لا جرم والله لا فارقتُك[2].

وأمّا قوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [سورة النحل: 62] فـ (لا) عند الخليل[3] وسيبويه[4] ردٌّ، و(جرم) فعل ماض، فاعله أنَّ وما بعدها.

وقال الكوفيّون[5]: (لا) نافية، و(جرم) اسم لا، و(أنَّ) على تقدير (مِنْ) أي: لابُدَّ مِنْ كينونة النار لهم.

ص: وقدْ يُجابُ بـ (جَيْرِ) دونَ إرادةِ قسَم.

مثاله قول الشاعر:

وقائلةٍ: أَسيتَ فقلتُ..... .....[6]

أجاب بها كما يجاب بأخواتها إلّا (إي)، فلا يُعلم استعمالها إلّا مع قسَم. والله أعلم.

---

(1) معاني القرآن له (8/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (364/3)، وشرح التسهيل (220/3)، والكافية الشافية (887/2)، وشرح الكافية للرضي (347/4)، والتذييل والتكميل (409/11)، والجنى الداني (415)، والمساعد (328/2)، والهمع (408/2)، والخزانة (285/10).

(2) التذييل والتكميل (409/11)، والارتشاف (1790/4)، والجنى الداني (415).

(3) رأي الخليل في: الكتاب (138/3)، وشرحه للسيرافي (363/3)، وشرح الكافية للرضي (347/4)، والتذييل والتكميل (409/11)، الجنى الداني (413-414).

(4) رأي سيبويه في: المصادر السابقة.

(5) رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء (8/2-9)، وشرح الكتاب للسيرافي (364/3)، والتذييل والتكميل (409/11)، والارتشاف (1790/4)، والجنى الداني (414).

(6) تقدّم تخريج البيت قريباً.

باب: الإضافة

ش: الإضافة لغة: الإمالة[1]، وفيه قولهم: أضفتُ ظهري إلى الحائط، أي: أملتُه.

وتُطلق في الاصطلاح على المذكور في هذا الباب، وعلى النَّسب أيضاً، ومنه قول سيبويه[2]: (هذا باب الإضافة، وهي النِّسبة).

ص: المضاف: هو الاسمُ المجهولُ كجزءٍ ممّا يليه، خافضاً له؛ بمعنى (في) إنْ حسُن تقديرُها وحدها، وبمعنى (من) إنْ حسُن تقديرُها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى اللام تحقيقاً أو تقديراً فيما سوى ذَينك.

ش: المضاف في مصطلح الأكثرين[3] هو الأوّل والمضاف إليه هو الثاني؛ لأنّ الأوّل يستفيد من الثاني تعريفاً أو تخصيصاً فكان ملصقاً به، وعكس بعضهم[4]، وأجاز بعضهم[5] أن يقال: كلّ كلّ واحد منهم على كلّ من الأوّل والثاني.

وقوله: "الاسم المجعول كجزء ممّا يليه" يشمل الموصول والمركّب تركيب مزج، والموصوف بصفة لازمة[6].

وخرّجت الثلاثة بقوله: "خافضاً له" فخلص الحد للمضاف، وإنّما قال "كجزء ممّا يليه" ولم يقلْ كجزء اسم؛ لأنّ ثاني جزئي الإضافة قد يكون جملة وحرفاً مصدريّاً. ثُمَّ ظاهر[7] قوله: "خافضاً" أنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف. وهو مذهب سيبويه[8].

وزعم الزّجّاج[9] أنَّ الجرّ هو بمعنى اللام، قال: لأنَّ الاسم لا يَخفض.

وزعم قوم[10]: أنّ اللام المقدّرة أو (من) هو الخافض، ولم يمنع ذلك من الإضافة؛ والصحيح الأول[11] لاتّصال الضمائر به، ولا يتّصل إلّا بعواملها.

---

(1) لسان العرب (2625/4) (ضيف).

(2) الكتاب (335/3).

(3) الكتاب (419/1-424-425-428) (414/3)، واللمع (64)، وتوجيه اللمع (251)، والتذييل والتكميل (5/12)، والهمع (411/2).

(4) التذييل والتكميل (5/12)، والهمع (411/2).

(5) المصادر السابقة.

(6) شرح التسهيل (221/3).

(7) في (د): ثمّ ظهر من قوله.

(8) الكتاب (419/1-420).

(9) ما ينصرف وما لا ينصرف (6).

(10) شرح الكافية للرضي (72/1)، والارتشاف (1799/4)، وشرح التصريح (674/1)، والهمع (412/2).

(11) التذييل والتكميل (6/12).

ثمّ بيّن أنّ الإضافة على ثلاثة أقسام[1]:

إضافة بمعنى "في"، وإضافة بمعنى "من"، وإضافة بمعنى "اللام". فضابط التي بمعنى "في" أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف.

قال في الشرح[2]: وقد أنكر النحويّون التي بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾[سورة البقرة: 204]، و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [سورة البقرة: 226]، و﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾[سورة يوسف: 39] ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سورة سبأ: 33]

وفي الحديث: "فلا يجدون أَعْلَمَ من/ عالِمِ المدينةِ"[3]،**[أ-243]** وقولِ العرب: شهيدُ الدارِ[4]، وقتيلُ كَرْبَلاءَ[5]، ثمّ أنشد أبياتاً، وقال بعد ذلك: (فلا يخفى أنّ معنى "في" في هذه الشواهد كلّها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأنّ اعتبار معنى غيره ممتنع، أو[6] متوصَّل إليه بتكلّف، لا مزيد عليه)[7].

وقال الشيخ أبو حيّان: (وهذه الإضافة بمعنى "في" لا أعلم أحداً ذهب إليها غيره، وقد ذكر هو[8] وغيره[9] أنّ الطرف المتصرّف فيه يتوسع فيه فينصب نصب المفعول به مجازاً، ويسوغ حينئذٍ حينئذٍ الإضافة إليه، والإسناد إليه، وما سرده من الشواهد لا دليل فيه؛ إذْ كثر منها في باب الصفة المشبّهة فإضافته غير محضة، وما ليس فيه من الصفة قُدِّر فيه اللام)[10].

قال ابن المصنّف في شرح الألفية: ((والذي عليه سيبويه وأكثر المحقّقين أنّ الإضافة لا تعدو أنْ تكون بمعنى (اللام) أو بمعنى (من)، وموهم الإضافة بمعنى (في) محمول على أنَّها فيه بمعنى اللام على المجاز))[11].

---

(1) شرح التسهيل (221/3).

(2) المصدر نفسه.

(3) سنن الترمذي: كتاب العلم: باب ما جاء في عالم المدينة (604). ولفظه: (يوشك أنْ يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة).

(4) هو سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه. شرح التسهيل (221/3)، والتذييل والتكميل (7/12)، والمقاصد الشافية (9/4)، وشرح التصريح (675/1).

(5) هو الحسين بن علي رضي الله عنهما. شرح التسهيل (221/3)، وشرح الكافية للرضي (219/2).

(6) في (د): أو هو، والمثبت من الأصل.

(7) شرح التسهيل (222/3-223).

(8) شرح التسهيل (243/2).

(9) المفصل (55)، وشرح الكافية للرضي (502/1).

(10) التذييل والتكميل (9/12-10).

(11) شرح الألفية لابن الناظم (273).

واستدلّ على صحة تقدير اللام دون (في) بأمور توقّف عليها في شرحه[1].

وحكي عن عبد القاهر[2]: أنّ ثمّ إضافة بتقدير[3] "في"، وذلك قولنا: فلانٌ ثَبْتُ الغُدَرِ، أي: أي: ثَبْتُ في الغدر، والغدر: المكان الصلب، ولا يمتنع هنا تقدير اللام.

وضابط التي بمعنى "من" أن يكون المضاف بعض المضاف إليه[4] مع صحة إطلاق اسمه عليه، عليه، والإخبار به عنه كثوب خَزٍّ، وخاتم فضة، فالثوب بعض الخزّ، ويصحّ إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه، وكذا الخاتم بالنسبة إلى الفضة.

قال في الشرح[5]: ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات.

قال غيره[6]: واختلف في إضافة العدد نحو قولهم: ثلاثة أثواب، فذهب ابن السّرّاج[7]: إلى أنّها بمعنى (من)، وذهب الفارسيّ[8] إلى أنّها بمعنى اللام، وقال[9]: فإنْ أضفت عدداً إلى عدد نحو: ثلاثمئة، اتفقا على أنّها بمعنى "من".

واحترز بقوله (مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني) من نحو: يدُ زيدٍ، فالإضافة فيه بمعنى اللام[10] لا بمعنى "من"، وإنْ كان الأول بعض الثاني[11].

وذهب قومٌ منهم ابن كيسان[12] إلى أنّه بمعنى "من"، وإنْ لم يصحّ فيه الإخبار، والصحيح[13] أنّها بمعنى اللام، وهو مذهب ابن السّرّاج[14] والفارسيّ[15] وأكثر المتأخرين[16].

---

(1) ابن الناظم (273-274).

(2) رأي عبد القاهر في: توجيه اللمع (252)، والارتشاف (1800/4).

(3) في (د): تتقدّر بـ (في).

(4) شرح التسهيل (223/3).

(5) المصدر نفسه.

(6) التذييل والتكميل (12/12).

(7) في الأصل: المبرد. رأي ابن السراج في: التذييل والتكميل (12/12)، والارتشاف (1800/4)،وفي الأصول (5/2-9) لم يُذكر شيء من هذا.

(8) مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها (257-258).

(9) المصدر السابق.

(10) التذييل والتكميل (10/12).

(11) في (د): بعضاً للثاني.

(12) رأي ابن كيسان في: شرح التسهيل (223/3)، والكافية الشافية (906/2)، والتذييل والتكميل (10/12)، والارتشاف (1799/4)، وتوضيح المقاصد (783/2)، والمساعد (330/2)، وتمهيد القواعد (3157/7)، وهو مذهب السيرافي أيضاً في: شرح الكتاب له (311/2)، والكافية الشافية (906/2)، والهمع (412/2).

(13) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (10/12).

(14) الأصول (5/2).

(15) الإيضاح (210).

(16) شرح الجمل لابن عصفور (170/2).

وممّا يدلّ على ذلك[1] إقحامهم اللام في نحو: لا يَدَيْ لك، ولا فالزيدٍ.

وأمّا التي بمعنى (اللام) فهي ما سوى النوعين المتقدّمين، فكلّ إضافة سواهما فهي بمعنى اللام[2]، وإنْ لم يَحسن تقدير لفظها، نح: عندَ عمرٍو، ومَعَ خالدٍ، فإنّ معناها مرادٌ، كما يُحكم بأنّ معنى (من) في التمييز مُراد، وإنْ لم يَحسن تقدير لفظها.

وزاد الكوفيّون[3] إضافة بمعنى (عند)، قالوا: تقول: هذه ناقةٌ رقُودُ الحَلَبِ، معناه: رَقُودٌ عندَ الحَلَبِ.

وذهب أبو الحسن بن الضائع[4] إلى أنّ الإضافة بمعنى اللام على كلّ حال، وأنّ التي بمعنى (من) هي بمعنى اللام.

قال الشيخ أثير الدين[5]: والذي أذهب إليه أنَّ الإضافة تفيد الاختصاص، وأنَّها ليست على تقدير حرف ممّا ذكروه، ولا على نيته.

ص: ويُزال ما في المضاف من تنوينٍ أو نونٍ تُشبِهه.

ش: شمل كلامه المنوَّن لفظاً: كغلام زيد، أو تقديراً: كأساور، فإنّك إذا قلت: أساورُ فضةً، بالنصب – فالتنوين مقدّر الثبوت، وإذا قلت: أساورُ فضةٍ، بالجرّ؛ فإنّ الذي كان مقدراً ثبوته صار حذفه مقدَّراً[6].

وشمل قوله: "أو نون تشبهه" نون التثنية والجمع وما جرى مجراهما، يقال: اقبض اثْنَيك وعِشرِيك[7].

ص: وقد تُزال منه تاء التأنيث إنْ أُمن اللبس.

ش: من شواهد ذلك قراءةُ بعض القُرَّاء[8]: **{ولو أرادُوا الخروجَ لأعدّوا له عُدَّةُ}** [سورة التوبة: **التوبة: 46]**، وقول الشاعر[9]: **[من البسيط]**

---

(1) التذييل والتكميل (11/12).

(2) شرح التسهيل (323/3).

(3) رأي الكوفيين في: شرح الجمل لابن عصفور (170/2)، التذييل والتكميل (13/12)، والارتشاف (1800/4)،والمساعد (330/2)، والهمع (413/2).

(4) في (د): الصائغ. رأيه في: شرح الجمل له (178/1-179)، والتذييل والتكميل (14/12)، والارتشاف (1800/4)، وتوضيح المقاصد (785/2)، والمساعد (330/2)، وتمهيد القواعد (3166/7)، وشرح التصريح (676/1).

(5) التذييل والتكميل (14/12).

(6) شرح التسهيل (323/3-324).

(7) المصدر السابق.

(8) وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية. المحتسب (292/1)، والبحر (49/5).

(9) هو الفضل بن العباس بن عقبة بن أبي لهب كما في المقاصد النحوية (2096/4).

إنَّ الخليطَ أَجَدَّ[1] البينَ فانجرَدُوا وأخلفُوكَ عِدَ[2] الأمرِ الذي وَعَدُوا[3]

والأصل: عدته، وعدة.

وجعل الفرّاء[4] من ذلك: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[سورة النور: 37]، ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ ﴾ [سورة الروم: 3]، بناء على أنّه لا يقال: إقام ولا غلب دون إضافة.

واحترز/ **[ب-243]** بقوله: "إنْ أُمِنَ اللبس" من أن يُوقِع حذفها في التباسِ مذكّرٍ بمؤنّث، كتاء ابنة، أو مفرد بجمع، كتاء تمرة، فإن حذفها ممتنع[5].

وما ذكره المصنّف من جواز حذف التاء للإضافة هو مذهب الفرّاء، ومَنْ منع ذلك تأوّل[6] البيت ونحوه على أنّ الحذف للترخيم في الضرورة.

ص: ويَتَخَصَّصُ بالثاني إنْ كان نكرة، ويَتَعَرَّفُ به إنْ كان معرفة.

ش: هذا التقسيم قسّمه غيره[7]، وفيه جعل القِسم قَسيماً؛ لأنّ التعريف تخصيص[8].

والحاصل أنَّ كلّا من جزئي الإضافة مؤثِّر في الآخر[9]، فالأول يؤثّر في الثاني الجرَّ، والثاني يؤثّر يؤثّر في الأول نزعَ تنوينه أو نونه مع التخصيص إذا كان الثاني نكرة، نحو: غلام رجل، والتعريف إن كان الثاني معرفة، نحو: غلام زيد، هذا إذا كانت الإضافة معنويّة كما سيأتي.

ص: ما لم يوجب تأويلَه بنكرة وقوعُه مَوقِعَ ما لا يكون معه معرفة.

ش: مثال ذلك قوله[1]: **[من الوافر]**

---

(1) في الأصل: أجدّوا، والمثبت من (د).

(2) في الأصل: عِدَا، والمثبت من (د). .

(3) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (254/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (458/4)، والمقصور والممدود للقالي (175/1). والخصائص (171/3)، وشرح التسهيل (224/3)، والكافية الشافية (901/2)، وشرح عمدة الحافظ (486)، واللسان (3279/5) (غلب)، والتذييل والتكميل (17/12)، وتوضيح المقاصد (1609/4)، وأوضح المسالك (84/3)، وشرح ابن عقيل (285/4)، وتمهيد القواعد (3158/7)، والمقاصد الشافية (349/4)، والأشموني (304/2)، وشرح التصريح (753/2)، وتاج العروس (304/9)، والمعجم المفصل (259/2). الخليط: المخالط لهم في الدار. جدَّ فلان في أمره وأجدَّ: أخذ فيه. انجردوا: اندفعوا.

(4) معاني القرآن له (254/2-319).

(5) شرح التسهيل (224/3).

(6) التذييل والتكميل (18/12)، والارتشاف (1801/4).

(7) البديع لابن الأثير (283/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (166/2)، وشرح الكافية للرضي (208/2).

(8) التذييل والتكميل (19/12).

(9) شرح التسهيل (226/3).

أَبِالْموتِ الذي لابُدَّ أنَّي مُلاقٍ – لا أباك – تخوِّفيني[2]

ورُبَّ رجلٍ وأخيه، وكم ناقةٍ وفصيلِها، وفعلَ ذلك جهدَه وطاقتَه، فهذه المضافات إلى معرفة تُؤَوَّل بنكرة[3]؛ لأنَّ "لا" لا تعمل في المعارف، و(ربّ) و(كم) لا تجرُّان المعارف، والحالُ لا تكون معرفة.

ص: أو عدمُ قبوله تعريفاً لشدّة إبهامه ك (غير) و(مِثل) و(حَسْب).

ش: المانع من تعريف هذا النوع شدة الإبهام كما ذكر، وبه قال ابن السرّاج[4] والسيرافي[5] وارتضاه الشلوبين[6].

وبيان الإبهام أنّك إذا قلت: غير زيدٍ فكلُّ شيء إلّا زيد غيره، وكلّما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة[7] إذا كان الجنس واحداً أو اشتركا في وصف الأوصاف، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر.

واعتُرض[8] بأنّ كثرة المغايِرين أو المماثِلين لاتوجب تنكير (غير) و(مثل)، كما أنّ كثرة غلمان زيد لا توجب أن يكون غلام زيد نكرة.

وذهب سيبويه[9] والمبرّد[10] إلى أنّ سبب تنكيرها أنّ إضافتها للتخفيف لمشابهتها اسم الفاعل بمعنى الحال، ألا ترى أنّ غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك.

وهذا النوع من الأسماء مأخذه السماع، ومنه[1]: شِبْهُك، وخِدْنُك، وضَرْبُك، ونَحْوُك، ونِدُّك. ويقال: مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ، فهو نكرة؛ إذْ لا فرق بينه وبين قولك: رأيت رجلاً كافياً فيما يراد من الرجال قاله المصنف[2].

---

(1) نُسِبَ في التبصرة والتذكرة (391/1) لعنترة، وليس في ديوانه، ونسبه ابن الشجري في أماليه (128/2) للأعشى، وليس في ديوانه، ونسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن (352/1) لأبي حية النميري، وهو في ديوانه (177).

(2) الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (255/1)، والمقتضب (375/4)، والكامل (1140)، والأصول (390/1)، والعقد الفريد (315/2)، والخصائص (345/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (280/1)، والبديع لابن الأثير (575/1)، وابن يعيش (105/2)، وشرح التسهيل (226/3)، والتذييل والتكميل (269/5)، وتوضيح المقاصد (791/2)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (175)، وتمهيد القواعد (3168/7)، والهمع (465/1)، والخزانة (100/4-105)، والدرر (356/1)، والمعجم المفصل (264/8).

(3) شرح التسهيل (226/3).

(4) الأصول (153/1).

(5) شرح الكتاب له (440/2-441)، وهو مذهب الفارسي في الإيضاح (211).

(6) التوطئة (250).

(7) شرح التسهيل (226/3).

(8) التذييل والتكميل (20/12).

(9) لم أقف على نصّ له في كتابه. الكتاب (423/1-427) (13/2-14).

(10) المقتضب (287/4-288-289).

وقال بعضهم[3]: حَسْبِكَ من رجلٍ، بمعنى: مُحْسِبك، أي: كافيك، يقال: أَحْسَبَني، أي: كفاني.

قال في الشرح[4]: فلا يزول بإضافة هذه وأمثالها إلى المعارف من الإبهام إلّا ما لا يُعتد بزواله، وقد يُعنَى بغيرٍ ومثلٍ مُغايرة خاصَّة ومُماثلة خاصّة، فيُحكم بتعريفهما، وأكثرُ ما يكون ذلك في "غير" إذا وقعَ بين ضدَّين، كقوله[5]: **[من الرجز]**

فَلْيكُنْ المغلوبَ غيرَ الغالبْ وَلْيكُنْ المسلُوبَ غيرَ السَّالبْ[6]

وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي[7] أنْ يحمل على هذا ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ **[سورة الفاتحة:7]**، لوقوع (غير) فيه بين متضادين، وليس ذلك بلازم[8] لقوله تعالى:

﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ **[سورة فاطر: 37]**، فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين. انتهى.

وزعم المبرّد[9] أنّ "غيراً" لا تتعرَّف أبداً.

وقال السيرافي[10] لـ (غير) حال تتعرف به عندي، وهو أنْ تكون بين متضادين.

وزعم ابن السرّاج[11] أنَّ المغاير والمقابل إذا كان واحداً كانت (غير) و(مثل) معرفتين إذا أضيفا إلى معرفة، فتقول: مررتُ بالجامد غير المتحرك. ورُدَّ عليه[12] بأنّه قد وجد ما لا يشترك فيه غيره، ولا يقع إلّا على ذلك، وهو نكرة، بدليل قبوله أل، وذلك نحو: شَمْس وقَمَر.

ص: أو تكن إضافتُه غيرَ محضةٍ ولا شبيهةً بالمحضة؛ لكونه صفةً مجرورُها مرفوعٌ بها في المعنى أو منصوب.

ش: قسّم الإضافة إلى ثلاثة أقسام[1]: محضة، وشبيهة بالمحضة، وغير محضة ولا شبيهة بها./ **[244-أ]**

---

(1) الأمثلة في: الكتاب (422/1-424)، والمقتضب (288/4)، وشرح الجمل لابن عصفور (167/2).

(2) شرح التسهيل (226/3).

(3) هو أبو حيان في التذييل والتكميل (21/12).

(4) شرح التسهيل (226/3).

(5) نسبه السيرافي في شرح الكتاب له (320/2) لأبي طالب، وليس في ديوانه.

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (226/3)، والكافية الشافية (563/2-916)، والتذييل والتكميل (24/12)، وتمهيد القواعد (3169/7)، والمقاصد الشافية (97/6)، والأشموني (308/2)، وحاشية الصبان (368/2)، والمعجم المفصل (133/9).

(7) شرح الكتاب له (320/2)، وحواشي المفصل للشلوبين (320).

(8) شرح التسهيل (227/3).

(9) المقتضب (288/4-289)، وشرح الكتاب للسيرافي (320/2)، وحواشي المفصل للشلوبين (320).

(10) شرح الكتاب له (320/2)، وحواشي المفصل للشلوبين (320).

(11) شرح الجمل لابن عصفور (169/2)، والتذييل والتكميل (23/12)، والارتشاف (1803/4)، وتوضيح المقاصد (791/2).

(12) رأي ابن عصفور في شرح الجمل له (169/2-170).

والذي ذكره غيره[2]: قسمان، ولم يذكروا الشبيهة بالمحضة، وسيأتي الكلام عليها.

وضابط ما تكون إضافته غير محضة ولا شبيهة بها: أنْ يكون المضافُ صفةً مجرورُها مرفوعٌ بها، نحو: حسنُ الخلقِ محمودُ الخلقِ، أو منصوبٌ بها نصباً حقيقياً، نحو: مُكرِمُ زيدٍ وضاربُ العبدِ.

فشمل ذلك الصفة المشبّهة واسم المفعول واسم الفاعل والأمثلة الخمسة، فالأولان أضيفا إلى مرفوع على خلاف في الصفة المشبّهة، فإنّ بعضهم[3] ذهب إلى أنّ إضافتها من نصب، وقد تقدّم[4]، والآخران أضيفا إلى منصوب.

وخرجَ بذكر الصفة إضافة المصدر، وإضافة المميَّز، وخرجَ بنسبة الرفع والنصب إلى مجرورها، نحو: سَحْق عِمامةٍ وكِرام الناسِ؛ لأنّهما لم يقعا موقع فعل، ولا المجرور بهما مرفوع المحل ولا منصوبه. ويخرج أيضاً[5] ما أضيف إلى غير المفعول من اسم الفاعل والصفة، نحو: ضارب القاضي، وشهيد الدار، وقول الحطيئة[6]: **[من البسيط]**

ألقيتَ كاسِبَهم في قَعرِ مُظْلِمةٍ .....[7]

وهذه الإضافة التي هي غير محضّة لم تفد إلّا تخفيف اللفظ[8]، وليست على معنى حرف ممّا تقدّم ذكره.

وزعم بعض المتأخرين[9] أنّ الإضافة في اسم الفاعل والأمثلة الخمسة واسم المفعول المضاف للمنصوب على معنى اللام، واستدلّ بأنّ وصولها باللام إلى ما يضاف إليه شائع في فصيح الكلام، وليس بصحيح[10]؛ لعدم اطّراده في الصفة المشبّهة.

ص: وليس من هذا المصدرُ المضاف إلى مرفوعه أو منصوبه، خلافاً لابن بَرْهان.

ش: فإنّه ذهب إلى أنّ إضافة المصدر إلى المرفوع أو المنصوب غير محضة، قال[1]: لأنّ المجرور به مرفوع المحل أو منصوبة فهو كحَسَنِ الخلقِ، وضاربِ العبدِ، ووافق ابن برهان على ذلك ابن الطراوة[2].

---

(1) شرح التسهيل (227/3).

(2) الأصول (5/2)، والإيضاح (210)، والغرة (676/2-677)، وتوجيه اللمع (252)، والتوطئة (249).

(3) شرح الجمل لابن عصفور (168/2).

(4) تقدّم في باب الصفة المشبهة.

(5) شرح الجمل لابن عصفور (166/2).

(6) ديوانه (192).

(7) عجز البيت: (فاعفُ عليكَ سلامُ اللَّهِ يا عُمَرُ). الشاهد في: العقد الفريد (144/6)، وأسرار العربية (349)، وشرح الجمل لابن عصفور (166/2)، واللسان (2686/4) (طلح)، والتذييل والتكميل (26/12)، والارتشاف (1804/4)، وتمهيد القواعد (3183/7)، والمقاصد النحوية (2039/4)، والمعجم المفصل (307/3). كاسبهم: الذي يكسب لهم. المظلمة: السجن.

(8) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (27/12).

(9) شرح الجمل لابن عصفور (166/2-167).

(10) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (28/12).

وسيأتي الرد عليهما.

ص: ولا أفعلُ التفضيل، ولا الاسمُ المضاف إلى الصفة، خلافاً للفارسيّ.

ش: يعني في المسألتين: أمّا أفعل التفضيل[3] فذهب الفارسيّ[4] – وقبله ابن السرّاج[5] – إلى أنّ إضافته غير محضة، وهو مذهب الكوفيّين[6] وطائفة من المتأخرين كالجزولي[7] وابن عصفور[8] وابن أبي الربيع[9]، واستدلّ الفارسيّ[10] بأن أفعل مضاف إلى جماعة هو أحدها، فلو لم يقدّر فيها الانفصال لزم أن يكون مضيفاً الشيء إلى نفسه[11]، وذلك لا يجوز، وسيأتي الردُ عليه.

وأمّا الاسم المضاف إلى الصفة نحو[12]: صلاةُ الأُولى، ومسجدُ الجامعِ، ودارُ الآخرةِ، ونحو ذلك ممّا هو قبل الإضافة صفة موصوف. فذهب الفارسيّ[13] وأبو الكَرَم بن الدَّبَّاس[14] وغيرهما[15] إلى أنّ إضافته غير محضة لشبهه ممّا إضافته غير محضة وهو حَسَنُ الوجهِ، ونحوه، وذلك أنّ أصله: الصلاة الأولى، على النعت، فأُزيل عن أصله، كما أنَّ حَسَنَ الوجهِ أصلُه: حَسَنٌ وجهُه بالرفع، فأُزيلَ عن أصله، وأيضاً فإنّ الأصل إضافة الأولى إلى موصوف الثاني فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه.

وذهب قوم[16] إلى أنَّها محضة، وسيأتي ما ذهب إليه المصنّف.

---

(1) قول ابن برهان غير موجود في شرح اللمع (198) ولكن يوجد رأيه في: شرح التسهيل (228/3)، والتذييل والتكميل (29/12).

(2) رأي ابن الطراوة في: التذييل والتكميل (29/12)، والارتشاف (1805/4)، وتوضيح المقاصد (786/2)، والمساعد (332/2)، وشفاء العليل (704/2)، وشرح التصريح (679/1)، و(الهمع)، ونُسِبَ هذا المذهب في شرح التصريح (679/1) لابن طاهر.

(3) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين. المسألة في: الأصول (7/2–8).

(4) الإيضاح (212)، والمقتصد (884/2).

(5) الأصول (6/2)، والمقتصد (884/2–885).

(6) مذهب الكوفيين في: الأصول (7/2–8)، والتذييل والتكميل (31/12)، والارتشاف (1805/4)، والمساعد (332/2)، وشرح التصريح (679/1)، والهمع (416/2).

(7) المقدمة الجزولية (131)، وشرحها للشلوبين (844/2)، وشرحها للأبذي (115/2).

(8) شرح الجمل له (168/2)، والمقرب (209/1).

(9) البسيط له (312/1). وهو مذهب ابن يعيش في شرحه (4/3).

(10) الإيضاح (212).

(11) مختار التذكرة لابن جني (328).

(12) الأصول (8/2)، وأمالي ابن الشجري (68/2)، والإنصاف (353) [64]، وأسرار العربية (281)، والبديع لابن الأثير (290/1)، واللباب (391/1)، وتوجيه اللمع (255)، والكافية الشافية (923/2)، والارتشاف (1806/4)، والمقاصد الشافية (52/4).

(13) الإيضاح (213).

(14) هو أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب البغدادي المعروف بابن الدّبّاس، عالم بالعربية، من تصانيفه: المعلم في النحو، وجواب المسائل، وشرح على خطبة أدب الكاتب. ت (500 أو 504)هـ. ترجمته في: معجم الأدباء (2260/5)، والأعلام (271/5). ورأيه في: التذييل والتكميل (35/12)، والارتشاف (1805/4).

(15) شرح الجمل لابن عصفور (167/2–168).

(16) التذييل والتكميل (38/12)، والمساعد (332/2).

ص: بل إضافةُ المصدرِ وأفعلِ محضة.

ش: الدليل على أنَّ إضافة المصدر محضة من أوجه[1]:

أحدها: أنّ إضافةَ الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منويَّةُ الانفصال بالضمير المستتر فيها؛ فجاز أن يُنوى انفصالها باعتبارٍ آخر، بخلاف المصدر.

الثاني: أنّ الصفة المذكورة واقعة موقع الفعل المفرد، والمصدر واقع موقع حرف مصدريّ موصول[2] بالفعل، والموصولُ المشار إليه محكوم بتعريفه، فليكن الواقعُ موقعَه كذلك.

الثالث: أنّه قد ورد السماع بتأكيده، ورفعته بالمعرفة، فمن تأكيده قول الشاعر[3]: **[من الخفيف]**

فلو كانَ حُبِّي أُمَّ ذي الوَدْعِ كُلُّه/ لأَهلكِ مالاً لم تَسَعْهُ المسارِحُ[4]

[ب-244]ومن نعته قول الآخر: **[من الطويل]**

إنَّ وَجْدي بكَ الشَّديدَ أراني عاذِراً مَنْ عهدْتُ فيكَ عذولا[5]

وبهذا بطل مذهب ابن برهان.

والدليل على أنّ إضافة التفضيل محضة أوجه[6]:

أحدها: أنّ الحامل على اعتقادهم عدم التمحض في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها وقوعها موقع الفعل، ووقوع الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل أو منصوبه، وأفعل التفضيل بخلاف ذلك.

الثاني: أن أفعل التفضيل إذا أضيفت إلى المعرفة لا ينعت إلّا بمعرفة، ولا ينعت به إلّا المعرفة.

الثالث: أنّ رُبَّ لا تدخل عليه، ولا يجمع فيه بين الإضافة وأل، ولا يُنصَب على الحال غالباً، ولو كان نكرة لجاز ذلك.

والإشارة بقولنا "غالباً" إلى قول المرأة للنبي ﷺ: "وما لنا أكثرَ أهلِ النار"[7]، وهو معرفة مؤوَّل مؤوَّل بنكرة كغيره من المعارف الواقعة أصولاً.

ونصّ سيبويه[8] على أنَّ إضافة التفضيل محضة، وهو قول الأكثرين[9].

---

(1) الأوجه في: شرح التسهيل (228/3).

(2) في (د): موصوف، والمثبت من الأصل؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(3) هو ابن مقبل. ديوانه (50).

(4) الشاهد في الشيرازيات (239)، والتذييل والتكميل (30/12)، والهمع (416/2)، والدرر (138/2)، والمعجم المفصل (92/2)، المسارح: جمع المسرح، وهو المرعى حيث ترعى الماشية.

(5) تقدّم تخريجه في الصفحة (182).

(6) شرح التسهيل (228/3-229).

(7) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات (142).

(8) الكتاب (204/1).

(9) التذييل والتكميل (30/12-31)، والارتشاف (1805/4)، وتمهيد القواعد (3184/7)، والأشموني (306/2)، وشرح التصريح (679/1).

ص: وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة.

ش: تقدّم في هذا النوع مذهبان، وذهب المصنّف إلى هذا المذهب الثالث، وهو أنّها شبيهة بالمحضة، فهي واسطةٌ بين المحضة وغير المحضة.

قال في الشرح: (على أصح القولين؛ لأنّها إضافة يتصل بها ما هي فيه بما يليه، إمّا بها نحو: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ **[سورة يوسف، 109]**، وإمّا بجعلها منعوتاً ونعتاً نحو: ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ﴾**[سورة الأنعام: 32]**، وكلا الاستعمالين صحيح فصيح، فوجب أن يكون لنوعه اعتباران: اتّصال من وجه، وانفصال من وجه: فالاتّصال من قبل أنَّ الأوّل غيرُ مفصول بضميرٍ منويٍّ، ولأنَّ موقعه لا يصلح للفعل. والانفصال من قِبل أنَّ المعنى يصحّ به دون تكلُّف ما يُخرَج به عن الظاهر. وأيضاً جَعلُ أوّل في هذا النوع منعوتاً والثاني نعتاً مطَّرد، والإضافة غير مطَّردة؛ لأنَّها مقصورة على السماع، واعتبار المطَّرد أولى)[1] هذا تلخيص كلامه[2].

قال: (والحاصل أنَّ إضافة[3] هذا النوع منويَّةُ الانفصال لأصالتها بالاطّراد والإغناء عن ترك الظاهر، ومع هذا لا يُحكم بتنكير مضافِها لشبهِه بما لا يُنوى انفصاله في كونِه غير واقع موقع فعل، وكونِ تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه)[4]. انتهى.

ومذهب جمهور البصريّين[5] أنّ الإضافة في هذا النوع مؤوّلة على حذف الموصوف، والتقدير: والتقدير: صلاةُ الساعةِ الأولى، ومسجدُ المكانِ الجامعِ، ودارُ الحياةِ الآخرةِ، وإنّما قَبُحَ[6] لإقامة النعتِ مُقامَ المنعوت[7]، وهو غير خاصّ بجنس المنعوت.

وذهب الكوفيّون[8] إلى أنَّ الصفةَ ذُهِب بها مذهب الجنس، ثُمَّ أضيف الموصوف إلى الصفة كما يضاف بعض الجنس إليه، في نحو[9]: خاتم حَديدٍ، وعلى هذا فلا حذف.

ورُدَّ بأنّ العرب لم تجعل هذه الصفات أجناساً في غير هذا الموضع فيُحمَل عليه.

---

(1) شرح التسهيل (3/229-230).

(2) قوله (هذا تلخيص كلامه) سقط من (د).

(3) قوله (قال: والحاصل أنَّ إضافة) سقط من (د).

(4) شرح التسهيل (3/230).

(5) مذهب البصريين في: الإيضاح (213)، والإنصاف (352-354) [64]، والتذييل والتكميل (12/35-36)، والارتشاف (4/1806)، والمساعد (2/333)، وائتلاف النصرة (54-55).

(6) في الأصل: صحَّ، والمثبت من (د)، لأنّه موافق لقول ابن السراج.

(7) رأي ابن السراج في الأصول (2/8).

(8) مذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفراء (1/330-331) (2/55-56) (3/76)، والإنصاف (352-534) [64]، والارتشاف (4/1806)، والمساعد (2/333)، وائتلاف النصرة (54-55).

(9) في (د): كما في.

ص: وكذا إضافةُ المسمَّى إلى الاسم.

ش: أخذ يذكر[1] المضافات الجارية مجرى النوع السابق في اعتبار الاتّصال والانفصال، فيكون فيكون واسطة بين المحضة وغير المحضة، فمنها إضافة المسمّى إلى الاسم: كشهر رمضان، ويوم الخميس، وذات اليمين، وذي صباح، وقوله[2]: **[من الطويل]**

إليكم ذَوِي آل النَّبيّ تَطَلَّعَتْ نَوازِعُ مِنْ قلبي ظِماءٌ وأَلبُبُ[3]

ومن إضافة المسمّى إلى الاسم قولهم[4]: سعيدُ كُرْزٍ[5]، فإنَّ سعيداً عَلَمٌ، وكُرْز لقب، والمدلول عليه بهما واحد، لكن الاسم قبل اللقب في الوضع، فقُدِّم عليه في اللفظ[6]، وقُصد بالمقدَّم المسمَّى لتعرُّضه إلى ما لا يليق لمجرد اللفظ من إسناد و نداء [7]؛ فلَزِم أن يُقصَد بالثاني مجردُ اللفظ؛ ليحصلَ بذلك مغايرة ما، حتَّى كأنَّ قائلَ جاءَ سعيدُ كُرْزٍ قد قال: جاء[8] مُسمَّى كُرْز،/**[أ-245]** وكذلك قائل: صُمتُ شهرَ رمضانَ، واعتكفتُ يومَ الخميسِ، كأنه قال: صُمْتُ مُسمَّى رمضان، واعتكفتُ مُسمَّى الخميس، وكذلك العمل في أشباهها.

ص: أو الصفة إلى الموصوف.

ش: مثاله قول الشاعر[9]: **[من البسيط]**

إنّا مُحَيُّوْكِ يا سَلْمى فَحَيِّينا وإنْ سِقيتِ كرامَ الناسِ فاسْقينا[1]

---

(1) شرح التسهيل (230/3).

(2) هو الكميت. ديوانه (517).

(3) الشاهد في: الخصائص (27/3)، والمحتسب (347/1)، والصحاح (216/1)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (814/1)، والمحكم (36/10)، ورسائل في اللغة (103)، والمفصل (93)، والبديع لابن الأثير (292/1)، والتبيان (740/2)، وابن يعيش (12/3)، وشرح التسهيل (230/3)، وشرح الكافية للرضي (240/2)، والتذييل والتكميل (40/12)، وتخليص الشواهد (136)، وتمهيد القواعد (3173/7)، والمقاصد الشافية (54/4)، والمقاصد النحوية (1090/3)، وشرح شواهد المغني (832/2)، والخزانة (307/4)، وتاج العروس (72/40)، والمعجم المفصل (171/1). ألبب: جمع لُبّ، وهو العقل.

(4) شرح التسهيل (231/3).

(5) الكرز في الأصل: خُرْج الراعي. اللسان (3853/5) (كرز).

(6) في (د): الوضع.

(7) في (د): نداء و إسناد.

(8) جاء: سقط من (د).

(9) نسبه المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (75/1) لبعض بني قيس بن ثعلبة أو لبشامة بن جزء النهشلي، ونسبه العيني في المقاصد (1296/3) لأبي بشامة بن حزن النهشلي، ونسبه البغدادي في الخزانة (302/8) لبشامة بن حزن النهشلي، ونُسِبَ في المفضليات (431/1) للمرقش الأكبر مع اختلاف في رواية الشطر الأول.

الأصلُ: الناس الكرام، ثُمَّ قَدَّم الصفة، وجعلها نوعاً مضافاً إلى الجنس.

ومن هذا القبيل قولهم: سَحْقُ عِمامةٍ[2]، وجَرْدُ قطيفةٍ[3]، وسَمَلُ سِرْبالٍ[4]، والأصل: عِمامةٌ سَحْقٌ، وقَطيفةٌ جرد، وسِرْبالٌ سَمَلٌ، ثُمَّ فُعِلَ بها ما فُعِلَ بكرام الناس.

ولا تنقاس[5] إضافة الصفة إلى الموصوف.

وذهب ابن عصفور[6]: إلى أنَّها غير محضة.

وذهب المصنّف[7] إلى أنّها شبيهة بالمحضة.

وذهب غيرهما[8] إلى أنّها محضة.

ص: والموصوفِ إلى القائم مقام الوصف.

ش: مثال قوله[9]: **[من الطويل]**

عَلا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكُمْ .....[10]

أي: علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبِكم، فحذف الصفتين المضافتين إلى ضميري المتكلم والمخاطب، وجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة، ومثله[11]: **[من الطويل]**

---

(1) الشاهد في: عيون الأخبار (190/1)، والتنبيه (58)، وشرح التسهيل (231/3)، وشرح الكافية للرضي (463/3)، والتذييل والتكميل (44/12)، والارتشاف (1807/4)، وتوضيح المقاصد (788/2)، وأوضح المسالك (110/3)، والمساعد (334/3)، وشفاء العليل (704/2)، وتمهيد القواعد (3173/7)، والمقاصد الشافية (25/4)، والمعجم المفصل (83/8).
رواية المفضليات (يا ذاتَ أجوارنا قومي فحيّينا).

(2) السحق: الثوب الخَلَقَ البالي. اللسان (1956/3) (سحق).

(3) الجَرْدُ: الخُلَقُ من الثياب. اللسان (587/1) (جرد).

(4) السمل: الخلق من الثياب. اللسان (2100/3) (سمل).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (45/12).

(6) شرح الجمل له (168/2).

(7) شرح التسهيل (231/3).

(8) التذييل والتكميل (45/12)، والارتشاف (1808/4).

(9) نسب لرجل من طيئ في الكامل (1071-1072).

(10) عجزه (بأبيضَ ماضي الشَّفرتَين يمانِ).
الشاهد في: البصريات (414)، والحلبيات (298)، وسر الصناعة (452)، والمفصل (12)، والبديع لابن الأثير (37/2)، وابن يعيش (44/1)، وشرح التسهيل (231/3)، وشرح الكافية للرضي (368/1)، والتذييل والتكميل (47/12)، وتوضيح المقاصد (788/2)، والمغني (328/1)، وشرح ابن عقيل (128/1)، وشفاء العليل (704/2)، وتمهيد القواعد (1297/3)، والمقاصد الشافية (25/4)، والمقاصد النحوية (1297/3)، والأشموني (307/2)، وشرح شواهد المغني (165/1)، والخزانة (224/2)، وشرح أبيات المغني (308/1)، وتاج العروس (488/3)، والمعجم المفصل (191/8): وفيه (من ماء الحديد) بدل (ماضي الشفرتين). النقا: الكثيب من الرمل. يوم النقا: الوقعة التي كانت عند النقا. أبيض: السيف.

(11) هو جرير. ديوانه (997/2).

فإنَّ قُريشَ الحقِّ لن تَتْبعَ الهَوَى ولن يَقْبلُوا في اللهِ لَوْمةَ لائمِ[1]

أراد: فإنَّ قريشاً أصحابَ الحقِّ، ثمّ فعل كفعل الأول.

ص: والمؤكَّد إلى المؤكِّد:

ش: أكثر ما يكون هذا في أسماء الزمان المبهمة كحينئذٍ ويومئذٍ، وقد يكون في غيرها، كقول الشاعر[2]: **[من الطويل]**

فقلتُ انجُوْا عنها نَجا الجِلْدِ إنَّهُ سيرُضيكما منها سَنامٌ وغارِبُهْ[3]

أراد: اكشطا عنها الجِلدَ؛ لأنَّ النَّجا هو الجِلد، فأضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد.

وذكر الفارسيّ[4] في التذكرة: أنَّ قولهم: لَقِيتُه يومَ يومٍ، وليلةَ ليلةٍ، أضيفَ فيها الشيء إلى مثله لفظاً ومعنىً.

قيل[5]: وإضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد في غاية الندور فينبغي أن يُقتصر فيه على السماع.

هذا مذهب أكثر البصريّين، وهو أنّه لا يجوز إضافة الاسمين المعلَّقين على عين واحدة، وأجاز ذلك الفرّاء[6] وغيره.

وقد ذهب المصنّف في ألفيته إلى خلاف مذهبه في (التسهيل)، فقال فيها[7]:

ولا يُضافُ اسمٌ لِما به اتَّحَدْ مَعنًى وأوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ

ص: والمُلغى إلى المُعتَبَر.

ش: مثاله قول لبيد[8]: **[من الطويل]**

إلى الحَولِ ثمّ اسْمُ السَّلامِ عليكما .....[1]

---

(1) الشاهد في: نقائض جرير والفرزدق (885/3)، وشرح التسهيل (232/3)، وشرح عمدة الحافظ (508)، والتذييل والتكميل (47/12)، والمساعد (334/2)، وتمهيد القواعد (3174/7)، والمعجم المفصل (271/7).

(2) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أو أبو الغَمْر الكلابي، أو أبو الجراح. في المقصور والممدود للقالي (87)، والخزانة (358/4-361).

(3) الشاهد في: إصلاح المنطق (94)، والصحاح (1199/3)، والمحكم (558/7)، وشرح التسهيل (233/3)، وشرح الكافية للرضي (245/2)، والتذييل والتكميل (48/12)، وتوضيح المقاصد (789/2)، والمساعد (334/2)، وشفاء العليل (705/2)، وتمهيد القواعد (3175/7)، والمقاصد النحوية (1299/3)، والأشموني (307/2)، وتاج العروس (24/40)، والمعجم المفصل (195/1).

(4) رأي الفارسي في: شرح التسهيل (233/3)، والتذييل والتكميل (49/12)، وتمهيد القواعد (3175/7).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (49/12).

(6) معاني القرآن له (330/1-331) (55/2-56) (76/3).

(7) ابن الناظم (277).

(8) ديوانه (79).

ومنه قول الآخر[2]: **[من الطويل]**

وَتِيهٍ خَبَطْنا غَولَها وارْتَمى بنا أبو البُعدِ من أرجائِه المُتطاوِحُ[3]

أراد: البعد.

وقول أميّة[4]: [من **الخفيف**]

فأتاها أُحَيْمِرٌ كأَخي السَّهْ مِ بِزُجٍّ فقال: كُوني عَقيرا[5]

أراد: كالسّهم، فألغى (الأخ)، يعني: ناقة صالح.

ومنه قول العرب[6]: هذا حَيُّ زيدٍ، وأتيتُك وحَيُّ فلانٍ قائمٌ، وحَيُّ فُلانةَ شاهدٌ .

وسمع الأخفش[7] أعرابياً يقول: (قالهُنَّ حَيُّ رياحٍ)، يعني: أبياتاً، والمعنى: هذا زيدٌ، وما لهن رماح، وكذا البواقي. وذكر بعضهم[8] أنّ هذا من إضافة الصفة للموصوف ومعناه: وفلانٌ الحيُّ قائمٌ.

وقال ابن خالويه[9]: ليس في كلام العرب أطرف من هذا الباب، وهو: قولهم: جاءني آلُ زيدٍ، أي: زيدٌ، ولقيتُ منه أخا الموت، أي: الموتَ، وأتيتَ وحَيُّ فُلانةَ شاهدٌ، أي: فلانة، وذكر ألفاظاً أخر.

---

(1) عجز البيت (ومَنْ يبكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ).
الشاهد في: معاني القرآن للفراء (448/1)، والخصائص (31/3-402)، والصحاح (738/2)، ورسائل في اللغة (99)، ونتائج الفكر (37)، والبديع لابن الأثير (292/1)، وابن يعيش (13/3)، والمقرب (235/1)، وضرائر الشعر (82)، وشرح التسهيل (233/3)، وشرح الكافية للرضي (242/2)، والتذييل والتكميل (50/12)، والارتشاف (1809/4)، وتوضيح المقاصد (790/2)، والمساعد (335/2)، وشفاء العليل (705/2)، وتمهيد القواعد (3175/7)، والمقاصد الشافية (26/4)، والمقاصد النحوية (1300/3)، والأشموني (307/2)، والهمع (420/2)، وشرح شواهد المغني (902/2)، والخزانة (337/4)، وتاج العروس (557/12)، والمعجم المفصل (19/3).

(2) هو ذو الرمة. ديوانه (878/2).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (234/3)، والتذييل والتكميل (50/12)، وتمهيد القواعد (3176/7)، والمعجم المفصل (154/2). التيه: المفازة. خبطناه: ركبنا خبطاً بغير هدى. غولها: بعدها. أبو البعد: أعظم البعد. أرجاؤه: نواحيه. المتطاوح: الذي يرتمي.

(4) ابن عبد الله أبي الصلت الثقفي، شاعر جاهلي حكيم أدرك الإسلام. شعره من الطبقة الأولى، ت (5هـ). ترجمته في: الإصابة (93-94)، والشاهد في ديوانه (76).

(5) الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (192/1-230)، والمقرب (202/2)، وضرائر الشعر (23)، وشرح التسهيل (234/3)، والتذييل والتكميل (50/12)، وتوضيح المقاصد (1226/3)، والمساعد (43/3)، وتمهيد القواعد (3176/7)، والمقاصد النحوية (14854/4). أحيمر: لقب قُدَار بن سالف عاقر الناقة. والزج: الحديدة في أسفل الرمح.

(6) المفصل (95)، والبديع لابن الأثير (292/1)، وابن يعيش (13/3)، وشرح التسهيل (234/3)، والارتشاف (1809/4).

(7) كتاب الشعر (32/1)، والمفصل (95)، و شرحه لابن يعيش (13/3)، وشرح التسهيل (234/3)، والارتشاف (1809/4).

(8) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (51/12).

(9) قول ابن خالويه في التذييل والتكميل (41/12).

وقال الفارسي: من إلغاء المضاف: ﴿ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ [سورة الأنعام: 122]، أي: كمن هو في الظلمات[1]، و﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [سورة محمد: 15]، أي: الجنةُ التي وُعِدَ وُعِدَ المتقون فيها أنهار[2]. انتهى.

ص: والمعتبر إلى الملغى.

ش: مثاله إضافة المعتبر إلى الملغى الذي لا يعتبر ولا يعتد به إلاّ كاعتداد الحرف الزائد للتوكيد، قول الحطيئة[3]: **[من الطويل]**

ولو بَلَغَتْ عَوَّا السَّماءِ قبيلةً لزادتْ عليها نَهْشلٌ وتَعَلَّتِ[4]

ومثله قول بعض الطائيين[5]: **[من الطويل]**

أقامَ ببغدادِ العراقِ وشوقُهُ لأهلِ دمشقِ الشامِ شَوقٌ مُبَرِّحُ[6]

قال في الشرح: (ومن هذا القبيل: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَه، واضربْ أيَّهم أساء؛ لأنَّ "أيّا" الموصولة/ **[ب-245]**معرَّفة بصلتها كغيرها من الأسماء الموصولة، فلو كان ما تضاف إليه مُعْتَدَّاً به لَزِمَ اجتماع معرِّفَين على معرَّف واحد، وهو ممنوع[7]).[8] انتهى.

وذكر غيره[9]: أنَّ (أيًّا) معرفة بالإضافة لا بالصلة، وتقدّم في الموصول.

فصل: لا يُقدَّمُ على مضافٍ معمولُ مضافٍ إليه إلّا على "غير" مُراداً به نقيّ؛ خلافاً للكسائيّ في جواز: أنت أخانا أولُ ضاربٍ.

ش: المضاف إليه كصلة المضاف فلا يتقدّم معموله على المضاف، كما لا يتقدّم معمول الصلة على الموصول. فلا يجوز[10]: أنت خيراً أوّل قاصد، أي: أنت أوّل قاصد خيراً، فإنْ كان

---

(1) الحجة لأبي علي (3/256-257).

(2) الإغفال (2/350).

(3) ديوانه (140). ونُسِبَ في اللسان (4/3183) (عوى) للفرزدق، وليس في ديوانه.

(4) الشاهد في: المحكم (2/207)، وشرح التسهيل (1/175) (3/235)، والتذييل والتكميل (2/319) (12/53)، والارتشاف (4/1809)، والمساعد (2/336)، وشفاء العليل (2/705)، والمقاصد الشافية (4/33)، والمعجم المفصل (1/551). وفيه (دون) بدل (عوّا). العوّى: من منازل القمر.

(5) نسبه العيني في المقاصد النحوية (3/1302) لبعض الطائيين.

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (3/235)، والتذييل والتكميل (12/53)، وتوضيح المقاصد (2/790)، والمساعد (2/336)، وشفاء العليل (2/706)، وتمهيد القواعد (7/3177)، والأشموني (2/307)، والهمع (2/420)، والمعجم المفصل (2/94).

(7) في الأصل: محال، والمثبت من (د)؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك.

(8) شرح التسهيل (3/235-236).

(9) التذييل والتكميل (2/111-112).

(10) شرح التسهيل (3/236).

المضاف "غيراً" مراداً به النفي جاز أن يتقدّم عليه معمول ما أضيف إليه، كما يجوز أنْ يتقدّم معمول النفي بـ (لن) و(لم) و(لا)، ومن شواهد ذلك قوله: **[من الطويل]**

فتًى هو حقّاً غيرُ مُلْغٍ تَوَلَّهُ ولا تَتَّخِذُ يوماً سِواهُ خليلا[1]

وقوله[2]: **[من البسيط]**

إنَّ امْرأً خَصَّني يوماً مَوَدَّتَهُ على التَّنائي لَعندي غيرُ مكفورِ[3]

والأصل: غيرُ ملغٍ حقّاً، وغيرُ مكفورٍ عندي.

وما ذكره المصنّف من جواز ذلك في "غير" سبقه إليه الزمخشريّ[4]، وأورده مورد المتّفق، والذي والذي صحّحه المغاربة[5]: المنع في غير وغيرها.

واحترز بقوله (مُراداً به نفي) من ألّا يُراد بغير النفي، فلا يجوز تقديم معمول ما أضيف إليه، كقولك[6]: أكرم القومَ غيرَ شاتمٍ عمراً.

وحكى ثعلب[7] أنّ الكسائيّ أجاز: أنت أخانا أوّلُ ضاربٍ، بمعنى: أنت أوّلُ ضاربٍ أخانا، وغيرُ الكسائيّ يمنع ذلك[8]، وهو الصحيح[9].

وأجاز بعض النحويّين[10] أن يتقدّم معمول ما أضيف إليه، واستدلّ بقول الشاعر[11]: **[من الطويل]**

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (236/3)، والتذييل والتكميل (55/12)، والمغني (630/6)، وشفاء العليل (706/2)، وتمهيد القواعد (3194/7)، والهمع (420/2)، وشرح شواهد المغني (953/2)، وشرح أبيات المغني (43/8)، والدرر (143/2)، والمعجم المفصل (139/6).

(2) نُسب في الكتاب (134/2) لأبي زبيد الطائي.

(3) الشاهد في: الأصول (245/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (465/2)، وسر الصناعة (375)، والمحكم (498/4)، والإنصاف (342)، والبديع لابن الأثير (543/1)، وابن يعيش (65/8)، وشرح التسهيل (236/3)، والكافية الشافية (996/2)، والتذييل والتكميل (55/12)،والمغني (631/6)، والمساعد (337/2)، وشفاء العليل (706/2)، وتمهيد القواعد (3194/7)، والمقاصد الشافية (355/2)، والهمع (420/2)، وشرح شواهد المغني (953/2)، والمعجم المفصل (560/3). مكفور: مجمود.

(4) الكشاف (123/1).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (171/2).

(6) شرح التسهيل (236/3).

(7) مجالس ثعلب (141).

(8) أي الفراء كما في مجالس ثعلب (141).

(9) شرح التسهيل (236/3).

(10) التنبيه (128).

(11) نسبه الأعلم في شرحه للحماسة (236/1) لبعض بني أسد أو لعبد العزيز بن زرارة الكِلابيّ.

فإلّا أكنْ كُلّ الشُّجاعِ فإنّني بضَرْبِ الطُّلَى والهَامِ حَقُّ عَليمِ[1]

يريد: حقُّ عليم بضربِ الطُّلى والهام، والصحيح المنع[2] لندور هذا البيت.

ص: ويُؤنَّثُ المضافُ لتأنيثِ المضاف إليه إنْ صحّ الاستغناء به، وكان المضافُ بعضَه أو كبعضه.

ش: قوله: "ويؤنث المضاف" يعني جوازاً؛ لأنّ التذكير هو الأصل[3] والأفصح.

وشمل قوله: (وكان المضاف بعضه) صورتين:

إحداهما: أن يكون بعضاً لمؤنّث، وهو مؤنّث في المعنى، كقوله[4]: **[من الوافر]**

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيمِ[5]

وبعض السنين سنة.

والأخرى: أن يكون بعضاً للمؤنّث وهو مذكّر، كقوله[6]: **[من الطويل]**

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتَهُ كما شَرِقتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّمِ[7]

وشمل قوله: كبعض صورتين:

إحداهما: أن يكون وصفاً في المؤنّث، كقراءة[1] أبي العالية[2]: **{لا تنفعُ نفساً إيمانُها}** **[سورة الأنعام: 158]**، ومنه قول الشاعر[3]: **[من الطويل]**

---

(1) الشاهد في: التنبيه (128)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (203/1)، والتذييل والتكميل (57/12)، والمساعد (337/2)، وتمهيد القواعد (3197/7)، والمعجم المفصل (447/7). الطلى: جمع طُلْيَة، وهي صفحة العنق. الهام: الرؤوس، واحدها هامة.

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (57/12).

(3) التذييل والتكميل (60/12).

(4) هو جرير. ديوانه (219).

(5) الشاهد في: الكتاب (52/1-64)، والأصول (71/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (251/1-314)، وسر الصناعة (12)، وإيضاح شواهد الإيضاح (455/1)، والمحكم (192/1)، واللباب (104/2)، وابن يعيش (96/5)، وشرح التسهيل (237/3)، والتذييل والتكميل (58/12)، وتوضيح المقاصد (794/2)، وشفاء العليل (707/2)، وتمهيد القواعد (3195/7)، والخزانة (220/4)، والمعجم المفصل (436/7). السنة هنا: الجدب. تعرقتنا: ذهبت بأموالنا كما يتعرق الآكل العظم. فيذهب ما عليه من اللحم.

(6) هو الأعشى. ديوانه (123).

(7) الشاهد في: الكتاب (52/1)، ومعاني القرآن للفراء (187/1) (37/2)، ومعاني القرآن للأخفش (460/2)، والأصول (478/3)، وشرح الكتاب للسيرافي (251/1)، والخصائص (419/2)، والأزهية (2388)، وإيضاح شواهد الإيضاح (455/1)، والمحكم (282/8)، والبديع لابن الاثير (665/2)، وتوجيه اللمع (253/1)، والتذييل والتكميل (58/12)، وتوضيح المقاصد (794/2)، والمغني (647/5)، والمساعد (338/2)، وتمهيد القواعد (1596/4)، والمقاصد الشافية (49/4)، والمقاصد النحوية (1303/3)، والأشموني (310/2)، والهمع (421/2)، والخزانة (106/5)، والمعجم المفصل (343/7).

مَشَينَ كما اهتزَّتْ رِماحٌ تَسفَّهتْ أعاليَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسمِ[4]

والأخرى: ألاّ يكون وصفاً فيه، ولكنّه صالح للحذف والاستغناء عنه بالثاني، كقولهم: اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ[5].

وشرطُ جواز التأنيث فيها ذكرُ صحة الاستغناء عنه بالثاني، ويدلُّ على اعتبار هذا الشرط أنّ الأخفش[6] نقل أنَّ العرب لا تقول: قُطعت رأسُ هندٍ، وإنْ كان مذكّراً بعض مؤنّث – لأنّك لو قلت: قُطِعت هندٌ، وأنت تعني رأسها لم يُفهَم ذلك من اللفظ.

وزاد الفارسيّ[7] على الأقسام المقدّمة قسماً خامساً لجواز تأنيثه، وهو أنْ يكون المضاف إلى المؤنّث كلّه، كقول عنترة[8]: **[من الكامل]**

جادتْ عليه كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حديقةٍ كالدِّرهمِ[9]

ومنه قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾[سورة آل عمران: 30]، وقوله: ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾[سورة آل عمران: 25]، وهذا القسم الأفصح فيه التأنيث[10] بخلاف الأنواع السابقة

ص: وقد يَرِدُ مِثلُ ذلك في التذكير.

---

(1) المحتسب (236/1).

(2) في (د): كقول أبي الغالب.

(3) هو ذو الرّمة. ديوانه (754).

(4) الشاهد في: الكتاب (52/1-65)، والمقتضب (197/4)، والأصول (72/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (315/1)، والخصائص (419/2)، والمحتسب (237/1)، والصحاح (2234/6)، وإيضاح شواهد الإيضاح (455/1)، والمحكم (222/4)، وأساس البلاغة (460/1)، وشرح التسهيل (237/3)، وابن الناظم (276)، والتذييل والتكميل (58/12)، وتوضيح المقاصد (795/2)، وشرح ابن عقيل (50/3)، وتمهيد القواعد (3195/7)، والمقاصد الشافية (48/4)، والمقاصد النحوية (1293/3)، والأشموني (310/2)، والخزانة (225/4)، وتاج العروس (372/8). وفيه (رويداً) بدل (مشين).تسفهت: حرّكت. النواسم: الضعيفة الهبوب.

(5) الكتاب (53/1).

(6) رأي الأخفش في: التذييل والتكميل (59/12)، والمساعد (339/2).

(7) التعليقة (274/1) (69/4-70).

(8) ديوانه (196).

(9) الشاهد في: الجمهرة (82/1)، والصحاح (604/2)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (206)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (185)، والتذييل والتكميل (59/12)، وتوضيح المقاصد (795/2)، والمقاصد النحوية (1304/3)، والهمع (498/2)، وشرح شواهد المغني (480/1-541)، والمعجم المفصل (423/7)، والعين: مطر يدوم أيام لا يُقلع. وفيه (بكر حرّة) بدل (عين ثرّة).

(10) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (60/12).

ش: يعني: أنّه قدْ يُذَكَّر المؤنّث لتذكير المضاف إليه، لكن ذلك قليل، ومنه قول الشاعر: **[من الخفيف]**

بَهْجةُ الحُسنِ فاتنٌ فاغضضِ الطَّرْ فَ لِتُكفَى صَيْدَ الظِّباءِ/ الأُسُودا[1]

وقول الآخر: **[من الخفيف]** **[أ-246]**

رُؤيةُ الفِكرِ ما يَؤولُ له الأَمـ ـرُ مُعينٌ على اجتنابِ التَّواني[2]

وجعل المصنّف منه قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [سورة الشعراء: 4]،ولم يقل خاضعات؛ لأنّ الأعناق سرى إليها التذكير من المضاف إليه، وهو الضمير. قال[3]: ويمكن أن يكون منه **قَالَ تَعَالَى:**﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة الأعراف: 56].

والشرط المتقدّم في التأنيث وهو جواز الاستغناء، بالمضاف إليه مشروطاً أيضاً في التأنيث، فلما لم يصحّ الاستغناء بالمضاف إليه لم يؤنَّث مذكَّر، ولم يذكّر مؤنَّث، نحو[4]: حَسُنَ غلامُ هندٍ، هندٍ، وكَرُمَتْ أمُّ زيدٍ.

ص: ويُضافُ الشيءُ بأدنى مُلابَسة.

ش: من ذلك قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾[سورة النازعات: 46]؛ لأنهما طرفا النهار، ومنه قول صاحب الخشبة لحامليها: خُذا طَرَفَيكما[5]، وقول الشاعر: **[من الطويل]**

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحْرةٍ سُهَيْلٌ[6] أذاعَتْ غزلها في القرائبِ[7]

فصل: لازمت الإضافةَ (لفظاً ومعنى) أسماءٌ: منها ما مرَّ في الظروف والمصادر والقَسَم.

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (238/3)، والتذييل والتكميل (61/12)، وتمهيد القواعد (3196/7).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (238/3)، والكافية الشافية (921/2)، وابن الناظم (277)، والتذييل والتكميل (61/12)، والمساعد (339/2)، وتمهيد القواعد (3196/7)، والمقاصد الشافية (50/4)، والمقاصد النحوية (1295/3)، والأشموني (311/2)، والهمع (421/2)، والدرر (145/2)، والمعجم المفصل (199/8).

(3) شرح التسهيل (238/3).

(4) شرح التسهيل (239/2).

(5) شرح التسهيل (239/3).

(6) سقط الشطر الثاني من (د).

(7) الشاهد في: الشيرازيات (597/2)، والمحتسب (228/2)، والمحكم (507/5)، والمفصل (90)، والبديع لابن الأثير (299/1)، وابن يعيش (8/3)، والمقرب (213/1)، وشرح التسهيل (239/3)، وشرح الكافية للرضي (504/1)، وابن الناظم (273)، والتذييل والتكميل (62/12)، وتمهيد القواعد (3164/7)، والمقاصد الشافية (10/4)، والمقاصد النحوية (1287/3)، والخزانة (112/3)، وتاج العروس (478/3)، والمعجم المفصل (346/1). الخرقاء: المرأة التي لا تحسن عملاً. أذاعت: فرّقت.

ش: الذي مرّ في الظروف[1]: عِند، ولَدَى، وحيثُ، وإذا، وما أشبهها، والذي في المصادر[2] كسُبحانَ اللهِ، وبَلْهَ زيد، والذي في القسم[3]: كعَمْرُكَ الله[4]، وإنّما احتيج إلى حصر الأسماء التي التي لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل؛ إذْ الأصل: جواز إفراد الاسم عن الإضافة.

ص: ومنها جُمادَى وقُصارَى.

ش: أي: ومن الأسماء اللازمة للإضافة: جُمادَى وقُصارَى، ومعناهما الغاية، وقد يقال: قُصارُ الشيءِ، وقَصْرُه، كما قال[5]: **[مجزوء الكامل]**

قَصْرُ الجديدِ إلى بلًى والعيشُ[6] في الدنيا انقطاعُهْ[7]

ص: ووَحْدَ لازمَ النصب والإفراد والتذكير وإيلاء ضمير، وقد يُجَرُّ بـ (على) وبإضافة (نَسيج) و(جُحَيْش) و(عُيَيْر)، ورُبَّما ثُنِّيَ مضافاً إلى ضمير مثنّى.

ش: اختلف النحويّون في نصب وَحْد: فذهب يونس[8] إلى أنّه منصوب على الظرف، ويقويه ويقويه قول العرب: زيدٌ وحدَه.

وذهب سيبويه[9] إلى أنّه اسمٌ موضوع موضعَ المصدر الموضوع موضع الحال، فوحد موضع إيحاد، وإيحاد موضع مُوْحِد، وهذا فيه تكلّف[10].

وذهب بعضهم[11] إلى أنّه مصدر على توهُّم حذف الزيادة، فمعنى وحده: إيحاداً.

وقيل[12]: إنّه مصدر لم يلفظ له فعل كأُبوَّة، وردّ[13] هذا والذي قبله بأنّ المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف، وهذا لا يتصرف.

قيل[1]: والصحيح أنّه مصدر لفعل ملفوظ به.

---

(1) شرح التسهيل (229/2).

(2) شرح التسهيل (183/2-186).

(3) شرح التسهيل (195/3).

(4) في (د): لعمر الله.

(5) في (د): كما يقال.

(6) سقط الشطر الثاني من (د).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (240/3)، والتذييل والتكميل (64/12)، وتمهيد القواعد (3200/7)، والهمع (422/2)، والدرر (146/2)، والمعجم المفصل (256/4).

(8) الكتاب (377/1-378)، والزاهر (337/1-338).

(9) الكتاب (373/1-375).

(10) التذييل والتكميل (65/12).

(11) ابن يعيش (63/2)، شرح الجمل لابن عصفور (269/2)، والتذييل والتكميل (65/12)، والمساعد (341/2)، والهمع (422/2).

(12) المصادر السابقة.

(13) رأي ابن عصفور في شرح الجمل له (269/2-270).

حكى الأصمعيّ[2] عن العرب: وَحَدَ الرجلُ يَحِدُ: إذا نفرد، فيكون وُحْدٌ وحِدَة مصدرين لوَحَدَ، كوعد وعداً وعِدَة.

وإنّما لزم الإفراد والتذكير؛ لأنّه مصدر[3]، ولا يضاف إلى ظاهر البتّة؛ بل إلى ضمير يطابق ما قبله تقول: جاء زيدٌ وحْدَه والزيدان وَحْدَهما، والزيدون وَحْدَهم، وهندُ وَحْدَها.

وتقول: جئت وحدي، وجئنا وحدنا، وجئت وحدك، وباقي الأمثلة واضحة.

وإذا كان الفعل لازماً فهو حال من الفاعل، وإنْ كان متعدّياً بنفسه أو بحرف جرّ فمن الفاعل أيضاً عند سيبويه[4].

ومذهب المبرّد[5] أنّه يجوز ذلك وأنْ يكون من المفعول وهو على قول سيبويه والمبرّد مضاف إلى ضمير المفعول.

وعلى ما ذكرناه[6] من أنّه مصدر وحد فهو مضاف إلى الفاعل.

وقوله: "وقد يجرّ بـ (على)" حكى ابن سيده[7]: جلسَ على وَحْدِه، وجلسَا على وحدِهِما وعلى وحْدَيْهما.

وقوله: "وبإضافة نسيج" يُقالُ[8]: هو نَسيجُ وَحْدِه[9]: إذا قُصِدَ قِلَّة نظيره في الخير، وهو جُحَيْشُ وَحْدِه[10]وعُيَيْرُ وَحْدِه: إذا قُصِدَ قِلَّة نظيره في الشَّرِّ.

وزاد بعضهم[11] قوله: قَرِيعُ وَحْدِه[12]، وهو للمدح.

وقوله: "وربما ثنّى مضافاً إلى ضمير مثنّى" تقدّم حكاية ذلك عن ابن سيده.

ص: ومنها كِلا وكِلتا، ولا يضافان إلّا إلى معرفة مُثنَّاة لفظاً ومعنى، أو معنًى دون لفظ، وقد يُفَرَّقُ بالعطف اضطراراً.

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (65/12).
(2) الزاهر (338/1)، والتذييل والتكميل (65/12)، والمساعد (341/2)، والهمع (422/2).
(3) التذييل والتكميل (65/12).
(4) الكتاب (373/1-375)، وابن يعيش (63/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (272/2).
(5) المقتضب (239/3)، وشرح الجمل لابن عصفور (272/2)، والاشباه والنظائر (161/4).
(6) التذييل والتكميل (66/12).
(7) المحكم (490/3).
(8) شرح التسهيل (240/3).
(9) الصحاح (344/1)، واللسان (4781/6) (وحد)، وتاج العروس (272/9).
(10) الصحاح (548/2)، واللسان (4781/6) (وحد)، وتاج العروس (272/9).
(11) هو أبو حيان في التذييل والتكميل (67/12).
(12) العين (281/3)، واللسان (4781/6) (وحد)، وتاج العروس (272/9).

ش: أي: ومن الأسماء[1]/**[ب-246]** اللازمة للإضافة (كلا وكلتا)، وقد تقدّم ذكرهما في باب الإعراب[2]، وسياتي إنْ شاء الله في باب التوكيد.

ولا يضافان إلّا إلى معرفة، وحكى الكوفيّون[3] أنهما يضافان إلى النكرة إذا كانت محدودة، نحو: كلا رجلين عندك قائمان، ولم يحفظه البصريّون.

ويشمل قوله: "مثناة لفظاً ومعنى" الظاهرَ والمضمرَ، نحو: كلا الرَّجُلَينِ، وكلاهما، وكلانا.

وقوله: "أو معنى دون لفظ"، مثاله قول الشاعر[4]: **[من الرمل]**

إنّ للخيرِ والشَّرِّ مَدى وكلا ذلكَ وَجْهٌ وقَبَلْ[5]

فأضاف (كلا) إلى ذلك؛ لأنّ المراد به اثنان، وهو شبيه بقوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [سورة البقرة: 68]. ولا يضافان إلى مفترقين، فلا يقال: كلا زيد وعمرو، إلّا في ضرورة، كقوله: **[من الطويل]**

كلا الضَّيْفَنِ المشنوءِ والضَّيفِ نائلٌ لديَّ المنى والأمنَ في اليُسْر والعَسْرِ[6]

وإلى هذا أشار بقوله: "وقد يفرق بالعطف اضطراراً" يعني بالعطف بالواو.

وذكر ابن الأنباري[7] أن (كِلا) تضاف إلى مفرد بشرط أن تتكرر، نحو: كلايَ وكلاك مُحسنانِ، وأوردها على أنّها من كلام العرب، ولم يذكر ذلك المصنّف إلّا في (أيّ).

ص: ومنها (ذو) وفروعه، ولا يُضَفْنَ إلّا إلى اسمِ جنس ظاهر.

ش: فروعه: ذَوَا، وذَوُو، وذاتُ، وذاتا، وذَوَاتا، وذَوَات.

ولا يضاف (ذو) وفروعه إلّا إلى اسم جنس، نحو: ذو علمٍ، وذات حُسْنٍ، وستأتي إضافته إلى علم.

واحترز بظاهر من المضمر، فلا تجوز إضافتها إليه إلّا في شعر[1].

---

(1) الأسماء: سقط من (د).

(2) شرح التسهيل (1/63-68).

(3) رأي الكوفيين في: الغرة (2/809)، وأمالي ابن الحاجب (1/393)، والارتشاف (4/1814)، وتوضيح المقاصد (2/811)، والمغني (3/128).

(4) هو عبد الله بن الزبعرى. شعره (41).

(5) الشاهد في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (3/234)، وأمالي ابن الحاجب (1/393)، وابن يعيش (3/3)، والمقرب (1/233)، وشرح التسهيل (3/240)، والكافية الشافية (2/930)، والتذييل والتكميل (12/69)، والارتشاف (4/1813)، والمغني (3/126)، والمساعد (2/343)، وتمهيد القواعد (7/3200)، والهمع (2/323)، وشرح أبيات المغني (4/251).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (3/241)، والتذييل والتكميل (12/70)، والارتشاف (4/1814)، وتوضيح المقاصد (2/811)، وتمهيد القواعد (7/3201)، والمقاصد الشافية (4/105)، والمقاصد النحوية (3/1336)، والأشموني (2/317)، والمعجم المفصل (3/487). الضيفن: الذي يجيء مع الضيف. المشنوء: المبغض.

(7) رأي ابن الأنباري في: أمالي ابن الحاجب (1/393)، والتذييل والتكميل (12/69)، والارتشاف (4/1814)، وتوضيح المقاصد (2/812)، والمغني (3/128)، والمساعد (2/343)، والهمع (2/424).

وحكى صاحب رؤوس المسائل[2] في جوازه خلافاً.

ص: وكذا (أُولو) و(أُولات).

ش: أي: يلزمان الإضافة، ولا يضافان إلّا إلى اسم جنس ظاهر، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[سورة البقرة: 269] و﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾[سورة الطلاق: 6].

ص: وقدْ يُضاف ذُو إلى عَلَمٍ وجوباً إنْ قُرِنَا وَضْعاً، وإلّا فجوازاً، وكلاهما مسموع، والغالبُ في ذي الجواز الإلغاءُ.

ش: مثال الأول[3]: ذو يَزَنٍ، وذو رُعَيْنٍ، وذو الكَلاعِ، ونحوهما من الأعلام المصدّرة ب(ذو).

ومثال الثاني[4]: قولهم: ذو قَطَرِيّ، وذو عَمرٍو، وذو تَبُوكَ، في قَطَرِيّ وعَمرو وتَبُوك.

وقوله (وكلاهما مسموع) يعني ما أضيف جوازاً وما أضيف وجوباً مسموع، أي: لا يقال منه إلّا ما قالته العرب، وفي كلام الفرّاء[5] ما يدلُّ على جواز القياس على: ذي قَطَرِيّ.

وقوله (والغالبُ في ذي الجواز الإلغاء) يعني أن يكون ذو فيه ملغى كهو في قولهم[6]: ذو صَباحٍ، فلا يُعتدُّ به إذ جُعل من باب إضافة المسمَّى إلى الاسم.

واحترز (بالغالب) من وروده معتدًّاً به فيما وجد مكتوباً في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام[7]: أنا ذو بَكَّة، أي: صاحبُ بَكَّة.

ص: ورُبَّما أُضيف جمعُه إلى ضميرِ غائب أو مخاطب.

ش: مثال الغائب قول الشاعر[8]: **[من الوافر]**

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّة مُرْهَفاتٍ أبادَ ذَوِي أرُومتِها ذَوُوها[9]

---

(1) التذييل والتكميل (71/12)، والارتشاف (1815/4).

(2) قال صاحب رؤوس المسائل ما نصه: (منع الكسائي إضافة ذي التي بمعنى صاحب إلى المضمر، وتابعه النحاس والزبيدي وغيرهما، وأجاز ذلك غير هؤلاء). قوله في: التذييل والتكميل (71/12)، والارتشاف (1815/4)، والمساعد (344/2)، والهمع (424/2). ورأي الزبيدي والنحاس في لحن العوام للزبيدي (69-70)، ومنع ذلك أيضاً المبرد في المقتضب (120/3).

(3) شرح التسهيل (241/3).

(4) شرح التسهيل (241/3).

(5) رأي الفراء في: التذييل والتكميل (71/12-72)، والارتشاف (1816/4)، والمساعد (345/2)، والهمع (424/2).

(6) شرح التسهيل (242/3).

(7) شرح التسهيل (242/3)، والكافية الشافية (929/2)، والتذييل والتكميل (72/12)، وتوضيح المقاصد (322/1)، والمساعد (345/2)، وتمهيد القواعد (3202/7)، والهمع (424/2).

(8) هو كعب بن زهير. ديوانه (104).

(9) الشاهد في: المفصل (109)، وشرحه لابن يعيش (53/1) (38/3)، وأمالي ابن الحاجب (344)، والمقرب (211/1)، وضرائر الشعر (293)، وشرح التسهيل (342/3)، والكافية الشافية (927/2)، واللسان (1477/3) (ذوو)، والتذييل والتكميل (72/12)،

وأنشد الأصمعيُّ: **[مجزوء الرمل]**

إنّما يَصْطنِعُ المعْـ ـروفَ في الناسِ ذَوُوهُ[1]

ومثال المخاطب قول الأحوص[2]: **[من الطويل]**

وإنَّا لَنَرجو عاجلاً مِنكَ مِثلَ ما رَجَوناهُ قِدْماً من ذَوِيكَ الأفاضِلِ[3]

ص: ولازَمَتْها معنًى لا لفظاً أسماءٌ: كـ (قَبْل) و(بَعد).

ش: أي: ولازمت الإضافة معنى لا لفظاً، يعني أنّها لا تلزم الإضافة لفظاً، بل يجوز أن تضاف لفظاً، ويجوز أن يُحذَف ما تضاف إليه، ويكون منوّناً كقبل وبعد، فإنَّهما يلزمان الإضافة معنى ولفظاً في أكثر الاستعمال، ويقطعان[4] عن الإضافة لفظاً وينوى معناها إذا علم المضاف إليه، ولم يقصد إبهام، كقوله: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [سورة الروم: 4].

وقد يقطعان عن الإضافة فينكَّران، وذلك لقصد الإبهام أو لعدم دليل على المضاف إليه.

ص: وكـ (آلٍ) بمعنى أهْل.

ش: (آل) بمعنى (أهْل) من الأسماء الملازمة[5] للإضافة معنى لا لفظاً، ومن ترك إضافته لفظاً قول الشاعر: **[من الرمل]**

نحن آلُ اللّه في بلدتِنا[6] لم نزلْ ألَّا على عَهْدِ إرِمْ[7]

وفي أصله خلاف، فقيل[8] أصله أَهْلٌ[1]، أُبدلت هاؤه همزة، ثُمَّ أُبدلت الهمزة ألفاً بدليل قولهم في تصغيره: أُهَيْل على الأصل، وقالوا:/ أُوَيْل على اللفظ، وإلى هذا ذهب المصنف. **[أ-247]**

والارتشاف (2452/5)، وشرح ابن عقيل (54/1)، وشفاء العليل (710/2)، وتمهيد القواعد (3202/7)، والهمع (424/2)، وتاج العروس (429/40)، والمعجم المفصل (284/8). صبحنا: سقيناهم. أباد: أهلك. الأرومة: الأصل. مرهفات: السيوف القواطع.

(1) الشاهد في: ابن يعيش (53/1) (38/3)، وشرح التسهيل (342/3)، والكافية الشافية (928/2)، واللسان (1477/3 (ذوو)، والتذييل والتكميل (72/12-73)، والارتشاف (1815/4)، والمساعد (346/2)، وشرح ابن عقيل (55/1)، وشفاء العليل (710/2)، وتمهيد القواعد (3202/7) ، والهمع (424/2)، والدرر (149/2). وفيه رواية (إنّما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه).

(2) هو الأحوص الأنصاري. ديوانه (230).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (342/3)، والكافية الشافية (928/2)، واللسان (1477/3) (ذو)، والتذييل والتكميل (73/12)، والمساعد (346/2)، وشفاء العليل (711/2)، وتمهيد القواعد (3202/7)، والهمع (424/2)، والدرر (150/2)، والمعجم المفصل (368/6). وفيه (الأوائل) بدل (الأفاصل). ورواية الديوان: (ولكنْ رجونا منك مثل الذي به صرفنا قديماً....).

(4) شرح التسهيل (242/3-243).

(5) في (د): اللازمة.

(6) في (د): بلدته.

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (244/3)، والكافية الشافية (955/2)، والارتشاف (1818/4)، والمساعد (347/2)، وشفاء العليل (711/2)، وتمهيد القواعد (3206/7)، والهمع (425/2)، والمعجم المفصل (18/7).

(8) شرح التسهيل (243/3).

وقيل[2]: أصله أَوَلٌ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من آل يؤول، وليس هو بمعنى الأهل على هذا القول؛ لأنّ الأهل القرابة، والآل من يؤول إليك في قرابة أو دين أو مذهب، وهذا هو المختار لأوجه:

أحدها: قولهم في تصغيره: أُوَيْل. حكاه الكسائي[3] وغيره[4]، أمّا قولهم: أُهَيْل فلا يتعيّن أن يكون[5] تصغير (آل) بل يكون تصغير (أهْل).

الثاني: أنّ مدلوله مغاير لمدلول أهل كما تقدّم، ويشهد له الاستعمال، قال تعالى: ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [سورة غافر: 46]، أي: أتباعه، وليس المراد قرابته فقط.

الثالث: أنّ استعمال آل أخصّ[6] من استعمال أهل، فإنّه لا يضاف غالباً إلّا إلى علم مَنْ يعقل.

الرابع: أن في القول الأوّل ما تأباه حكمة لغة العرب، وهو أنْ يبدل من الحرف السهل – وهو الهاء – حرف صعب وهو الهمزة.

الخامس: أنّه دعوة مجرّدة عن الدليل، ولا حجّة في سماع أهيل لما سبق من جمع آل بالواو والنون، فقالوا: ألون، كما جمع أهل.

قال مكي[7]: وأمّا الآل بمعنى السراب فجمعه آوال على أفعال، وعنه احترز المصنّف بتقييده بمعنى أهل.

ص: ولا يضاف غالباً إلّا إلى علم مَنْ يعقل.

ش: احترز بقوله "غالباً" من إضافته إلى ضمير واسم جنس كقول عبد المطلب[8]: **[مجزوء الكامل]**

وانْصُرْ على آلِ الصَّليـ ـبِ وعابدِيهِ اليومَ آلَكْ[9]

ومن إضافته إلى علم ما لا يقعل كقوله[1]: **[من الطويل]**

---

(1) سر صناعة الإعراب (100/1-101)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (594/1)، والتبيان (61/1)، والممتع الكبير (230-231)، واللسان (164/1-165) (أهل).

(2) التذييل والتكميل (75/12)، والارتشاف (1817/4)، والهمع (425/2).

(3) رأي الكسائي في: تهذيب اللغة (438/14)، ومشكل مكي (93/1)، والإقناع لابن الباذش (226/1)، والارتشاف (264/1)، والبحر (344/1)، والمقاصد الشافية (14/1)، والأشموني (5/1)، وشرح التصريح (9/1).

(4) الإقناع لابن الباذش (226/1)، والبحر (344/1-345).

(5) في (د): كونه.

(6) في (د): بعض.

(7) مشكل إعراب القرآن له (93/1).

(8) هو عبد المطلب بن هاشم. تاريخ الطبري (135/2)، وتفسير القرطبي (260/1) (130/20).

(9) الشاهد في: الروض الأنف (267/1)، والممتع الكبير (231)، والتذييل والتكميل (76/12)، والبحر (345/1)، والارتشاف (1818/4)، وتوضيح المقاصد (264/1)، وإرشاد السالك (73/1)، والمساعد (347/2)، والأشموني (5/1)، والهمع (425/2)، والأشباه والنظائر (207/2)، والدرر (152/2)، والمعجم المفصل (251/5).

من الجُرْدِ مِنْ آل الوجيهِ ولاحقٍ تُذَكِّرنا أوتارَنا حينَ تَصْهلُ[2]

ومنع الكسائيُّ[3] والنحاسُ[4] إضافته إلى مضمر، وذكر أبو بكر الزبيديّ[5] أنَّ إضافته إلى المضمر من لحن العامة.

والصحيح[6] أنَّه من كلام العرب.

وقال ابن أصبغ[7]: أجاز قوم إضافة آل إلى المضمر، ومنعه آخرون.

ولو قال المصنّف[8] مَنْ يعلم بدل مَنْ يعقل لكان أجود[9]؛ ليندرج فيه أيضاً إضافته إلى اسم الله، كقوله[10]:

نحن آل البيت..... .....

ص: وكـ (كُلٍّ) غير واقع توكيداً أو نعتاً.

ش: من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى لا لفظاً (كلّ) غير واقع توكيداً أو نعتاً، فإنْ وقع توكيداً أو نعتاً لزمت الإضافة لفظاً ومعنى[11].

وسيأتي مذهب الفرّاء والزمخشريّ في باب التوكيد، ولا خلاف في منع إفراد المنعوت به.

ص: وهو عند التجرّد منويُّ الإضافة فلا تدخل عليه أل، وشذّ تنكيره وانتصابه حالاً.

ش: وهو يعني كلاً عند تجرّده من الإضافة لفظاً منوى الإضافة معنى؛ فلذلك لم تدخل عليه أل؛ لأنّه لا يجمع بين أل والإضافة في غير المواضع المستثناة.

---

(1) هو الكميت بن زيد. ديوانه (329).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (244/3)، والتذييل والتكميل (76/12)، والارتشاف (1818/4)، والمساعد (348/2)، وتمهيد القواعد (3207/7)، والهمع (425/2)، والدرر (152/2). وفيه (نجائب) بدل (من الجرد). و(أحفادنا) بدل (أوتارنا).
الخيل الجرد: القصار الشعر. الوجيه ولاحق: فرس من خيل العرب. الأوتار: جمع أوتار، وهو الحقد.

(3) رأي الكسائي في: الارتشاف (1818/4)، والبحر (345/1)، وتوضيح المقاصد (263/1)، والأشموني (5/1)، والهمع (425/2)، وحاشية الصبان (20/1).

(4) هو أبو جعفر النحاس. رأيه في: الروض الأنف (276/1)، والمصادر السابقة.

(5) رأي الزبيدي في: لحن العوام له (71)، والمصادر السابقة.

(6) توضيح المقاصد (264/1)، والأشموني (5/1).

(7) هو إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي أبو إسحاق، المعروف بابن المناصف، قاضٍ من الشعراء، أندلسي من أهل قرطبة، أملى على قول سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية) عشرين كراسّاً، وله كتاب رؤوس المسائل في الخلاف. ت (627هـ). ترجمته في: البغية (421/1)، والأعلام (56/1). ورأيه في: التذييل والتكميل (76/12).

(8) المصنف: سقط من (د).

(9) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (76/12).

(10) تقدّم تخريجه في الصفحة (323).

(11) شرح التسهيل (244/3).

وقد اعتذر الزجاجي[1] في جمله عن إدخاله أل على كل وبعض.
وشذّ تنكيره وانتصابه حالاً فيما حكى أبو الحسن[2]، وعلى هذا لا يمتنع إدخال أل.
واختلف النحويّون في كلّ وبعض، فمذهب سيبويه[3] والجمهور أنهما معرفتان تَعَرَّفا بنيَّة الإضافة، وقالوا: مررتُ بكلٍّ قائماً وببعضٍ جالساً.

وذهب الفارسيُّ[4] إلى أنّهما نكرتان، وأَلزَمَ من قال بتعريفهما أنْ يقول: إنَّ نِصْفِاً وثُلُثاً وسُدُساً معارف؛ لأنّها في المعنى مُضافات، وهي نكرة بإجماع.
ورُدَّ[5] بأنَّ العرب تَحذف المضاف إليه وتُريده، كقوله[6]: **[من الرجز]**

أَقَبَّ مِن تَحْتُ عَريضٍ مِنْ عَلِ[7]

وقد لا تُريده، كقوله[8]: **[من الطويل]**

.... **حَطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ**[9]

---

(1) الجمل له (24-25).
(2) رأي الأخفش في: أمالي ابن الشجري (234/1-235)، وشرح التسهيل (245/3)، والكافية الشافية (950/2)، والتذييل والتكميل (77/12).
(3) الكتاب (114/20-115).
(4) الإيضاح (210-211)، فيه معنى قوله لا نصه. ورأيه في: التذييل التكميل (78/12)، والمساعد (348/2)، وشفاء العليل (712/2)، والهمع (426/2).
(5) التذييل والتكميل (78/12).
(6) هو أبو النجم العجلي. ديوانه (357). هو امرؤ القيس. ديوانه (54).
(7) وبعده: (مُعَاودِ كرّةً أدبِرْ أقبلِ).
الشاهد في: الكتاب (289/3-290)، والخصائص (363/2)، والتنبيه (41)، والمحكم (351/2)، والتذييل والتكميل (78/12)، والارتشاف (1821/4)، والمغني (432/2)، وشرح ابن عقيل (74/3)، وتمهيد القواعد (3226/7)، والمقاصد الشافية (134/3)، والمقاصد النحوية (1358/3)، والاشموني (322/2)، وشرح شواهد المغني (449/1)، والخزانة (397/2)، وشرح أبيات المغني (358/3)، والمعجم المفصل (438/11). أقبّ: ضامر.
(8) هو امرؤ القيس. ديوانه (54).
(9) البيت بتمامه: (مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبرٍ معاً كجُلمودِ صَخْرٍ حطّه السيلُ مِنْ علِ)
الشاهد في: الكتاب (228/4)، ومعاني القرآن للفراء (321/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (104/5)، والخصائص (363/2)، والتنبيه (41)، والصحاح (2435/6)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (50)، والمقرب (215/1)، والتذييل والتكميل (78/12)، والمغني (433/2)، وإرشاد السالك (506/1)، وتمهيد القواعد (3210/7)، والمقاصد الشافية (124/4)، والمقاصد النحوية (1358/3)، والأشموني (323/2)، وشرح التصريح (725/1)، وشرح شواهد المغني (451/1)، والخزانة (397/2)، والمعجم المفصل (525/6).

ووجدناهم يجيئون بالحال من كلّ وبعض كثيراً، فدلّ على أنّ العرب لحظت المضاف إليه فيهما[1]، ولم تلحظه فيما ذكر.

ص: ويَتعيَّن اعتبارُ المعنى فيما لهِ من ضميرٍ وغيرِه إنْ أُضيف إلى نكرة، وإنْ أضيف إلى معرفة فوجهان.

ش: مثال اعتبار المعنى في المضاف إلى نكرة[2]: كلُّ رجلَين أَتَياك مُكْرَمانِ، وكلُّ رجالٍ أَتوك مُكْرَمون، وكلُّ امرأةٍ أَتَتْك مُكْرَمةٌ، وكلُّ امرأتَين أَتَتاك مُكْرَمتانِ، وكلُّ نساءٍ أَتَيْنَكَ مُكْرَماتٌ، فاعتبار المعنى في جميع ذلك لازم. فأمّا المضاف إلى معرفة ففيه وجهان[3]: اعتبار المعنى واعتبار اللفظ، فمن اعتبار المعنى قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [سورة النمل: 87]، و﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: 33]، ومن اعتبار اللفظ ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا/بِذَنْبِهِۦ ﴾ [سورة العنكبوت: 40] **[ب-247]** ، و﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾[سورة الإسراء: 84].

وسَوَّى المصنّف[4] في الشرح بين [المضاف إلى معرفة نيَّةً وبين][5] المضاف إلى معرفة لفظاً في جواز الوجهين، والمسموع[6] في المضاف معرفة لفظاً مراعاة اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[سورة مريم: 95]، و﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴾[سورة مريم: 93]، ولا يكاد يوجد في لسان العرب[7]: كُلُّهم يقومون، وكُلُّهنّ قائمات. وإنْ كان كان ذلك موجوداً في تمثيل كثير من النحاة.

ص: وإفرادُ ما لِ (كلا) و(كلتا) أجودُ من تثنيته، ويَتعيَّنُ في نحو: كلانا كفيلُ صاحبِه.

ش: بالأجود جاء القرآن، قال تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[سورة الكهف: 33]. وقد اجتمعا في قول الشاعر[8]: **[من البسيط]**

كلاهما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما قد أَقْلَعا، وكلا أنفَيهِما رابِي[1]

---

(1) في (د): أنَّ العرب لحظته.
(2) شرح التسهيل (245/3).
(3) المصدر السابق.
(4) شرح التسهيل (245/3).
(5) ما بين معقوفتين سقط من (د). .
(6) التذييل والتكميل (81/12).
(7) المصدر السابق.
(8) هو الفرزدق. شرح ديوانه (43/1) . وليس في ديوانه.

وإنّما تعيّنُ الإفراد في نحو: كلانا كفيل صاحبه؛ إذ لو ثنّى الخبر، فقيل: كِلانا كفيلاً صاحبِه لَزِمَ الجمع بين تثنيته وإفراده في خبر واحد، وفي الإفراد السلامةُ من ذلك، فكان متعيّناً، ولأنّ إضافة كَفيل إلى صاحب وهو مضاف إلى ضمير كلا بمنزلة تثنيته، فلو ثُنِّيَ لكان ذلك بمنزلة تثنيته مرتين. قاله المصنّف[2].

وعلّل غيره[3] منع التثنية بأنّه يلزم من ذلك ألّا يكون أحدهما كفيلاً للآخر؛ بل كلاهما معاً يكونان كَفيلَي صاحبِهما، والمقصودُ الإخبار بأنّ كلَّ واحد منهما كفيلٌ للآخر. وضابطه أنّه متى كان كلّ واحد منهما محكوماً عليه بحكم الآخر بالنسبة إليه لا إلى ثالث تعيَّن الإفراد، كقول الشاعر[4]: **[من الطويل]**

كلانا غنيٌّ عن أخيهِ حياتَهُ .....[5]

وكقوله: كِلاهما مُحِبٌّ للآخر، وكِلتاهما مُكْرِمةٌ للأُخرى.

فصل: ما أُفرِدَ لفظاً من اللازم الإضافةِ معنًى: إنْ نُوِيَ تنكيرُه أو لفظُ المضاف إليه، أو عُوِّضَ منه تنوينٌ، أو عُطِفَ على المضافِ اسمٌ عاملٌ في مثلِ المحذوفِ، لم يغيّر الحكم، وكذا لو عُكس هذا الآخر.

ش: مثال ما نُوِيَ تنكيرُه قولُ الشاعر[6]: **[من الوافر]**

فساغَ ليَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلاً أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحميمِ[7]

---

(1) الشاهد في: النوادر (453)، وكتاب الشعر (128)، والخصائص (314/3)، وإيضاح شواهد الإيضاح (406/1)، والإنصاف (358) [65]، واللباب (400/1)، وتوجيه اللمع (273)، وابن يعيش (54/1)، وشرح التسهيل (245/3)، وابن الناظم (23)، والتذييل والتكميل (82/12)، والارتشاف (1814/4)، وتخليص الشواهد (66)، والمساعد (349/2)، وشفاء العليل (713/2)، وتمهيد القواعد (3208/7)، والمقاصد الشافية (162/1)، والمقاصد النحوية (206/1)، وشرح شواهد المغني (552/2)، والخزانة (131/1)، والدرر (42/1)، والمعجم المفصل (361/1).

(2) شرح التسهيل (246/3).

(3) هو أبو حيان كما في التذييل والتكميل (82/12).

(4)(4)هو لعبد الله بن معاوية، أو للمغيرة بن حبناء التميمي، أو لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب الطالبي، أو لغيرهم.

(5) عجز البيت (ونحنُ إذا مِتْنا أشدُّ تفانيا). الشاهد في: الكامل (276/1-277)، وشرح الكتاب للسيرافي (213/1)، والصحاح (2450/6)، وأمالي المرتضى (31/1)، وأساس البلاغة (714/1)، واللسان (3309/5) (غنا)، والتذييل والتكميل (82/12)، والارتشاف (1813/4)، وتخليص الشواهد (65)، والمغني (131/3)، والمساعد (350/2)، وتمهيد القواعد (3212/7)، والأشموني (316/2)، وشرح التصريح (707/1)، وشرح أبيات المغني (266/4)، والمعجم المفصل (356/8).

(6) نسبه العيني في المقاصد النحوية (1348/3) لعبد الله بن يعرب، ونسبه البغدادي في الخزانة (426/1) ليزيد بن الصعق.

(7) الشاهد في: معاين القرآن للفراء (320/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (67/1)، والمفصل (168)، وأمالي ابن الشجري (203/3)، والبديع لابن الأثير (42/1)، وابن يعيش (88/4)، وشرح التسهيل (247/3)، والكافية الشافية (965/2)، وشرح الكافية للرضي (168/3)، والتذييل والتكميل (74/12)، والارتشاف (1817/4)، وتوضيح المقاصد (817)، وأوضح المسالك (156/3)، والمساعد (351/2)، وشرح ابن عقيل (73/3)، وشفاء العليل (714/2)، وتمهيد القواعد (3213/7)، والمقاصد الشافية (139/4)، والأشموني (322/2)، وشرح التصريح (719/1)، والدرر (447/1)، والمعجم المفصل (449/7). وفيه (الفرات) بدل (الحميم). الحميم: هو الحار، قيل: البارد فهو من الأضداد.

ولو كان في موضع الجرّ لكُسِرَ، كقراءة مَنْ قرأ[1]: **{للهِ الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ}** [سورة الروم: 4]، أي: أوّلاً وآخراً.

وجعل بعضهم[2] قبلاً وبعداً[3] معرفة والتنوين عوضاً من المضاف إليه فبقي الإعراب مع العوض، كما كان مع المعوض.

ومثال ما نوي من لفظ المضاف إليه قول الشاعر: **[من الطويل]**

ومِنْ قَبْلِ نادى كُلُّ مَوْلَى قَرابةٍ[4] فما عَطَفَتْ مَوْلًى عليه العواطِفُ[5]

كذا رواه الثقات بكسر اللام.

وحكى الفرّاء[6] في (معانيه) أنَّ من العرب مَنْ يقول: مِن قبلٍ، بالخفض وحذف التنوين، للإضافة، وكذلك في النصب.

وحكى الكسائيّ[7]: أفوقَ تنامُ أم أسفلَ؟، على تقدير: أفوقَ هذا تنامُ أم أسفلَ منه.

ومثال ما عُوِّضَ منه تنوينٌ (كلٌّ) و(أيٌّ) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ **[سورة النمل: 87]**، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [سورة الإسراء: 110]، وكذلك (إذْ) في نحو: حينئذٍ.

ومثال ما عُطف على المضاف اسمٌ عامل في مثل المحذوف قول الراجز: **[من الرجز]**

قَبْلَ وبَعْدَ كُلِّ قولٍ يُغْتَنَمْ حَمْدُ الإلهِ وَهَّابِ النِّعَمْ[8]

وعَبَّر بـ (عامل) لا بـ (مضاف) ليدخل ما المعطوفُ غير مضاف، نحو: "إنَّ أحدكم لَيُفْتَنُ في قبرِه مِثلَ أو قريباً مِن فتنة الدَّجَّالِ"[9]، وقول الشاعر: **[من الرجز]**

بِمِثْلِ أو أنفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ عَلَّقتُ أمالي فَعَمَّتِ النِّعَمْ[1]

---

(1) هذه قراءة أبي السّمال والحجدري وعون العقيلي. البحر المحيط (158/7)، ومعاني القرآن للفراء (320/2).

(2) أمالي ابن الشجري (203/3)، وابن يعيش (88/4)، والتذييل والتكميل (84/12)، وشرح التصريح (720/1)، قال ابن مالك في الكافية الشافية (966/2): (وهذا عندي قولٌ حسنٌ).

(3) بعداً: سقط من (د).

(4) في (د): عشية.

(5) الشاهد في: ضرائر الشعر (387)، وشرح التسهيل (248/3)، والكافية الشافية (963/2)، وابن الناظم (285)، والتذييل والتكميل (85/12)، وتوضيح المقاصد (822/2)، وأوضح المسالك (154/3)، وشرح ابن عقيل (72/3)، وتمهيد القواعد (3214/7)، والمقاصد النحوية (1347/3)، والأشموني (322/2)، وشرح التصريح (718/1)، والمعجم المفصل (46/5). مولى قرابة: أراد به ابن العم. عطفت: أمالت. العواطف: جمع عاطفة، وهي اسم فاعل من عطف.

(6) معاني القرآن له (320/2).

(7) الخصائص (365/2)، وشرح التسهيل (348/3)، والتذييل والتكميل (85/12).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (247/3)، والتذييل والتكميل (85/12)، والارتشاف (1820/4)، والمساعد (352/2)، وتمهيد القواعد (3213/7).

(9) صحيح البخاري: كتاب الوضوء: باب مَنْ لم يتوضأ إلّا من الغشى المثقل (80/1)، وكتاب الكسوف: باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف (332/1). ولفظه (ولقد أوحي إليّ أنكم تفتنون في القبور مثل أو قريباً من فتنة الدجال).

أي: مِثل فِتنةِ، وبِمثلِ وَبْلِ الدِّيَمِ.

وقوله (لم يُغَيَّر الحكم) يعني أنّه يبقى على حاله مِن إعرابٍ أو بناء، فما كان معرباً فهو على إعرابه، وما كان مبنيّاً فهو على بنائه ك (إذْ) في: حينئذٍ.

وزعم الأخفش[2] أنّ كسرتها إعراب؛ لأنّه إنّما بُنِيّ للإضافة فلمّا زالته أُعرب، وهو مردود[3] بأوجه تقدّمت في الظروف.

وقوله: "وكذا لو عُكِسَ هذا الآخِرُ"[4] يعني أنّه يُعطَف مضاف قد حُذف ما أضيف إليه ليقدُّم اسمٍ عاملٍ في مثل المحذوف، ومن شواهده قول أبي برزة الأسلمي[5] رضي الله عنه: "غَزَوْتُ مع رسولِ اللهِ/ صلى الله عليه وسلم سَبْعَ غَزَوَاتٍ أو ثَمَانيَ"[6]، **[أ-248]** هكذا ضبطه الحفّاظ في صحيح البخاري بفتح الياء دون تنوين، والأصل: أو ثماني غزوات. ومنه قول الشاعر: **[من الخفيف]**

خَمْسُ ذودٍ أو سِتُّ عُوِّضْتُ منها مِئةً غيرَ أبكُرٍ وإفَالِ[7]

فهذا عكس قولهم: قبل وبعد كذا، وقَطَعَ اللّهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها.

وذهب ابن عصفور[8] في تخريج هذا ونحوه إلى أنّ التقدير: قَطَعَ اللّهُ يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَه، فحذف الضمير، وأقحمَ المعطوف بين المضاف والمضاف إليه.

ص: وإنْ لم يُنْوَ التنكيرُ ولا لفظُ المضافِ إليه، ولم يُثبت التنوينُ ولا العطفُ بُنِيَ المضافُ على الضمِّ، إنْ لم يُشابِه ما لا تَلزَمه الإضافةُ معنًى.

ش: أي إذا انتفت هذه الأشياء الأربعة بُنِيَ المضاف على الضم، كقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ **[سورة الروم: 4]**، وابدأْ بهذا أوَّلُ[9].

وعلّة بنائها[1] شبهها بالحروف لِتَعلُّقِها بالمحذوف بعدها معنًى تَعَلُّقَ الحروف بغيرها.

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (250/3)، والتذييل والتكميل (60/12)، والارتشاف (1821/4)، وأوضح المسالك (172/3)، وإرشاد السالك (509/1)، والمساعد (352/2)، وتمهيد القواعد (3216/7)، وشرح التصريح (731/1)، والمعجم المفصل (34/12).

(2) معاني القرآن له (295/1)، وسر الصناعة (505).

(3) شرح التسهيل (207/2-208)، والتذييل والتكميل (294/7-296).

(4) في (د) الأخير.

(5) هو نضلة بن عبيد بن الحارث، أبو برزة: صحابيّ، مشهور بكنيته، واختلف في اسمه. شهد مع علي رضي الله عنه قتال أهل النهروان. ثم شهد قتال الأزارقة مع المهلب بن أبي صفرة، له ست وأربعون حديثاً، ت (65)هـ ترجمته في: الإصابة (1507-1629)، والأعلام (33/8).

(6) صحيح البخاري: كتاب العمل في الصلاة: باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة (374/1).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (250/3)، والتذييل والتكميل (90/12)، ومنهج السالك (302)، وشفاء العليل (715/2)، وتمهيد القواعد (3217/7). الذود من الإبل: من الثلاث إلى العشر. أبكر: جمع بَكر، وهو الفتيّ من الإبل. والإفال: جمع أفيل، وهو الفصيل، وهو ولد الناقة والبقرة بعد فطامه وفصله عن أمه.

(8) المقرب (215/1).

(9) التذييل والتكميل (85/12).

وقال المصنف[2] في علّة بنائها ما ملخصه: إنّها أشبهت الحروف لفظاً لجمودها[3]؛ إذْ لا تصغّر ولا تثنّى ولا تجمع، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها، فكان مقتضى هذا الشَّبه أن تُبْنَى، لكنَّها أشبهتِ الأسماءَ التامَّةَ الدلالةِ بأنْ أُضيفت إضافةً صريحةً وإضافةً في حكم الصريحة؛ وبأنْ جُرِّدَتْ تجريداً صريحاً قصداً للتنكير، فوافَقَتْها في الإعراب، فإذا قُطِعَتْ عن الإضافة، ونُوِيَ معنَى الثاني دون لفظه أشبهتْ حروفَ الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها، فانضمَّ ذلك إلى الشَّبهَين المذكورَين فبُنَيتْ.

وفي البسيط[4]: إذا بُنِيَتْ فهي معارف؛ لأنّك لا تذكرها حتّى يتقدَّمها كلامٌ أو شيء واقع، فتقول: كان هذا مِن قَبلُ، أي: مِن قبلِ ذلك.

وقال بعضهم[5]: هي نكرات وإنّما تريد قبلَ كلّ شيء.

مسألة:

إذا نوّنت هذه لغايات إضطراراً فمختار سيبويه[6] وأصحابه تنوينه مرفوعاً، وعليه قوله[7]:

[من الطويل]

..... **فما شربوا بَعْدٌ على لَذّةٍ خَمْرَا**[8]

واختار الخليل[9] وأصحابه[10] النصب، كقوله[11]

فساغَ لي الشرابُ وكنتُ قبلاً .....

وقوله: (إنْ لم يُشابه ما لا تَلزمه الإضافة معنًى) قال في الشرح: (وذلك أنَّ بعض ما تلزمه الإضافة معنًى يُشبه الأسماءَ التامَّةَ الدلالةِ بقبولِ التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكثرة استعماله غير مضاف، كثُلُث ورُبُع ومِثْل وشِبْه، فلا يتأثّر بالقطع عن الإضافة نُوِيَتْ أو لم تُنْوَ)[1]. انتهى.

---

(1) التذييل والتكميل (83/12).

(2) شرح التسهيل (246/3).

(3) لجمودها: سقط من الأصل.

(4) لابن العلج. قوله في التذييل والتكميل (84/12).

(5) المصدر السابق.

(6) في الأصل (أبو عمرو). مذهب سيبويه في الكتاب (202/2).

(7) نسبه الفراء في معانيه (321/2) لبعض بني عقيل.

(8) صدر البيت: (ونحنث قتلْنا الأزْدَ أزْدَ شنوءةٍ).
الشاهد في: إصلاح المنطق (146)، والمذكر والمؤنث (37/2)، والزاهر (484/2)، وإعراب القرآن للنحاس (1342)، والمحكم (33/2)، واللسان (311/1) (بعد)، والتذييل والتكميل (92/12)، وأوضح المسالك (158/3)،وشرح التصريح (720/1)، والهمع (141/2-142).

(9) الكتاب (199/2). وفي التذييل والتكميل (92/12) هو مذهب أبي عمرو وأصحابه.

(10) هو عيسى. الكتاب (203/2).

(11) تقدّم تخريجه في الصفحة (328).

واعترض[2] عليه في ذكر (مِثْل) في هذه الأسماء؛ لأنّها لازمة للإضافة لفظاً ومعنى؛ ولذلك لُحِّنَ بعضُ الأدباء في قوله[3]: **[من المتقارب]**

ومِثْلك مَنْ يَملِكُ الناسَ طُرًّاً على أنَّهُ ليسَ في الناسِ مِثْلُ

وأمّا قول الشاعر[4]: **[من الطويل]**

بعَزمةِ مأمُورٍ مُطيعٍ وآمرٍ مُطاعٍ فلا يُلفَى لحزمِهِمُ مِثْلُ[5]

فشاذٌّ لا يَسوغُ لمولّدٍ استعمالُه.

فصل: تُضافُ أسماءُ الزَّمانِ المُبْهمةُ غيرُ المحدودةِ إلى الجمل.

ش: المبهمة تَعمُّ[6] ما لا يختصُّ بوجه ما، كوقت وحين ومُدَّة وزمان، وما يختصُّ بوجهٍ دون وجه، كنهار وصباح ومساء وغَداة وعَشِيّة.

واحترز بقوله (غير المحدودة) ممّا يدل على عدد دلالة صريحة، كيومين وأسبوع وشهر.

قال في الشرح: (واحترزتُ بصريحة من دلالة النهار على اثنتي عشرة ساعة، فإنّ ذلك يُستحضر[7] بذكر النهار كاستحضار عدد أيام الأسبوع بذكر "الأسبوع"، وكاستحضار عدد أيام الشهر بذكر "شهر"، فلا يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إلّا العاري من دلالة صريحة على عدد، فيُضاف إليها زمنٌ وأزمان، ويومٌ وأيام، وليلة وليالٍ، وغداة وعشية، وعصر وأشباهها، ولا يُضاف إليها يومان ولا ليلتان ولا أسبوع ولا شهر؛ لأنّ أصل المضافات إلى الجمل (إذْ وإذا) فأجرى مجراهما من أسماء الزمان ما ساواهما في الإبهام أو قاربهما لا ما باينهما من أسماء الزمان كيومين)[8]/. **[ب-248]**

---

(1) شرح التسهيل (252/3).

(2) التذييل والتكميل (93/12).

(3) نسبه أبو حيان في البحر (242/1) لبعض المولدين. والشاهد في التذييل والتكميل (93/12).

(4) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه (85).

(5) الشاهد في: إيضاح شواهد الإيضاح (757/2)، والتذييل والتكميل (93/12).

(6) شرح التسهيل (253/3).

(7) في المخطوطات (لا يستحضر)، والمثبت من شرح التسهيل (253/3).

(8) شرح التسهيل (253/3-254).

وأجاز ابن كيسان[1] إضافة يومين إلى الجملة، والصحيح[2] المنع لعدم السماع.

ونصّ كثير من المغاربة[3] على جواز إضافة نحو: أسبوع وشهر وسنة، ونصّ غيرهم[4] على المنع كالمصنّف.

وقوله: "تضاف أسماء الزمان" يشمل ما نصب على الظرفيّة، وما استعمل غير ظرف فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو مجروراً ونحو ذلك، كقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [سورة المرسلات: 35]

وفي البسط: (إنْ توسَّعتَ في الظرف لم تجز إضافته؛ لأنّه اسمٌ حينئذٍ، والأسماءُ لا تضاف إلى الجمل)[5]. انتهى. وليس بصحيح[6]؛ لورود السماع به.

ص: فتُبنَى وجوباً إنْ لَزِمَتِ الإضافة، وجوازاً راجحاً إنْ لم تَلْزم وصُدِّرت الجملةُ بفعلٍ مبنيٍّ، فإنْ صُدِّرتْ باسمٍ أو فعلٍ مُعرَبٍ جازَ الإعرابُ باتِّفاقٍ، والبناءُ، خلافاً للبصريّين.

ش: أشار بقوله (فتُبنى وجوباً إنْ لزمت الإضافة) إلى (إذْ وإذا)، وتقدّم الكلام عليها في باب الظروف[7].

وبقوله: "وجوازاً راجحاً إنْ لم تلزم وصُدِّرت الجملة بفعل مبنيّ" إلى نحو قوله[8]: **[من الطويل]**

على حينَ عاتبتَ المشيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ أَلَمَّا أصْحُ والشَّيبُ وَازِعُ[9]

وشمل قوله: (بفعل مبنيّ) الماضي كما مثّل، والمضارع المبنيّ، كقول الشاعر: **[من الطويل]**

لأَجْتَذِبَنْ عنهُنَّ قلبي تَحَلُّماً على حينَ يَسْتصبينَ كُلَّ حليمِ[10]

---

(1) رأي ابن كيسان في: شرح التسهيل (254/3)، والتذييل والتكميل (95/12)، والارتشاف (1825/4)، وتوضيح المقاصد (805/2)، والمساعد (354/2)، وتمهيد القواعد (3231/7).

(2) شرح التسهيل (254/3).

(3) شرح الجزولية للأبذي (831/1)، والارتشاف (1825/4)، وتوضيح المقاصد (805/2).

(4) توضيح المقاصد (805/2).

(5) التذييل والتكميل (95/12).

(6) توضيح المقاصد (806/2).

(7) شرح التسهيل (206/2-212).

(8) هو النابغة الذبياني. ديوانه (16).

(9) الشاهد في: الكتاب (330/2)، والأصول (276/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (73/3)، وسر الصناعة (506)، وإيضاح شواهد الإيضاح (76/1)، والبديع لابن الأثير (160/1)، وابن يعيش (16/3)، والمقرب (290/1)، وشرح التسهيل (255/3)، والكافية الشافية (1480/3)، وشرح الكافية للرضي (180/3)، والتذييل والتميل (133/1)، والارتشاف (1826/4)، وتوضيح المقاصد (807/2)، والمغني (664/5)، وشرح ابن عقيل (59/3)، وتمهيد القواعد (3231/7)، والمقاصد الشافية (72/4)، والمقاصد النحوية (1733/4)، وشرح التصريح (705/1)، وشرح شواهد المغني (816/2)، والخزانة (456/2)، والمعجم المفصل (292/4).

(10) الشاهد في: شرح التسهيل (255/3)، والتذييل والتكميل (102/12)، والارتشاف (1829/4)، وتوضيح المقاصد (807/2)، والمغني (664/5)، وأوضح المسالك (135/3)، والمساعد (355/2)، وتمهيد القواعد (3231/7)، والمقاصد النحوية (1328/3)، وشرح التصريح (706/1)، والهمع (171/2)، وشرح أبيات المغني (125/7)، والدرر (473/1)، والمعجم المفصل (446/7).

يُروى: ببناء (حين)، وهو مضاف إلى يستصبين، أنشده المصنّف في الشرح، ومَنْ ذهب إلى أنّ المضارع المتّصل به نون الإناث باق على إعرابه، وفَرَّعَ على مذهب البصريّين في المضارع المعرب، لم يجز عنده إلّا الإعراب، والبيت حجّة عليه[1].

وقوله: (فإن صُدِّرَتْ باسمٍ أو فعلٍ مُعرَبٍ جازَ الإعرابُ باتِّفاقٍ)، مثال المصدّرة باسم، قوله[من الوافر]

تَذَكَّر ما تَذَكَّر مِنْ سُلَيْمى على حينَ التَّراجُعُ غيرُ داني[2]

وقول الآخر[3]: [من الطويل]

ألم تَعْلمي يا عَمْرَكِ اللَّهَ أنّني كَريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ[4]

ومثال المصدَّرة بفعلٍ مُعرَبٍ، قال الله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [سورة المائدة: 119]، و ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾ [سورة الانفطار: 19]، فالإعراب في الظرف المضاف إلى هاتين الجملتين جائز باتّفاق كما ذكر، وأمّا البناء فمنعه البصريّون[5] وأجازه الكوفيّون[6]، وعلّة البصريّين أنّ سبب البناء البناء مع الماضي قصد المشاكلة، فلا وجه للبناء مع الاسم والفعل المعرب.

وردّه المصنّف[7] بأنّه لو كان سبب البناء قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبنيّ أولى؛ لأنَّ الإضافة إلى المفرد إضافة في اللفظ والمعنى بخلاف الإضافة إلى الجملة فإنَّها في التقدير إلى مصدر، والصحيح مذهب الكوفيّين لورود السماع به، لقوله[8]:

..... **على حينَ التَّراجُعُ غيرُ داني**

---

(1) الارتشاف (1829/4).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (256/3)، والتذييل والتكميل (103/12)، وأوضح المسالك (136/3)، وتمهيد القواعد (3232/7)، والمقاصد الشافية (82/4)، والأشموني (315/2)، والهمع (171/2)، والدرر (475/1).

(3) نُسِبَ لمبشر بن هذيل الفزاري في الأمالي (39/1)، وله ولموبال بن جهم المذحجي في شرح أبيات المغني (126/7).

(4) الشاهد في: ديوان المعاني (89/1)، وشرح التسهيل (256/3)، والتذييل والتكميل (104/12)، وتوضيح المقاصد (808/2)، والمغني (667/5)، وأوضح المسالك (137/3)، والمساعد (355/2)، وشفاء العليل (717/2)، وتمهيد القواعد (3232/7)، والمقاصد الشافية (82/4)، والمقاصد النحوية (1330/3)، والأشموني (315/2)، والهمع (171/2)، وشرح شواهد المغني (884/2)، وحاشية الصبان (388/2)، والدرر (474/1)، والمعجم المفصل (348/6).

(5) مذهب البصريين في: شرح التسهيل (255/3)، وشرح الكافية للرضي (181/3)، والتذييل والتكميل (102/12)، والارتشاف (1829/4)، والمغني (665/5)، وأوضح المسالك (136/3)، وشرح ابن عقيل (59/3-60)، والمساعد (355/2)، والأشموني (315/2)، والهمع (172/2).

(6) مذهب الكوفيين في: المصادر السابقة، ومال إلى مذهب الكوفيين الفارسي وابن مالك، شرح التصريح (706/1).

(7) شرح التسهيل (255/3).

(8) تقدّم تخريجه قريباً.

وقول الآخر:

.... **على حينَ الكرامُ قليلُ**

هكذا نُقِلا بالفتح.

وقوله تعالى: **{هذا يومَ ينفع}**، في قراءة نافع[1]، و**{هذا يومَ لا ينطقون}**[سورة المرسلات:35] في قراءة[2] غير ابن كثير وأبي عمرو، وفي الآيتين احتمال.

وإذا ثبت البناء قبل ما هو معرب بطريق الأصالة، وهو الاسم، فالبناء قبل الفعل المعرب أولى، فإنّه قد ظهر بما تقدّم أنَّ سبب البناء ليس قصد المشاكلة، بل هو شبه الظرف المضاف إلى الجمل بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، وذلك أنَّ (قمت) من قولك[3]: حين قمت قمت، وإنْ قمت قمت[4]؛ كان كلاماً تامّاً قبل دخول (حين) و(إنْ) عليه، وبدخولهما عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما، فشبه (حين) وأمثاله بـ (إنْ)، وجعل ذلك سبب البناء.

ص: وإنْ صُدِّرتْ بـ (لا) التبرئة بقي اسمُها على ما كان، وقد يُجرُّ ويُرفَع، وإنْ كانت المحمولةَ على (ليس) أو (ما) أُختِها لم يَختلِف حُكمُهما.

ش: قد يضاف اسم الزمان إلى الجملة المصدَّرة بـ (لا) التبرئة فيبقى اسمُها على ما كان عليه من بناء أو نصب، فتقول[5]: جئتُك يومَ لا حَرَّ ولا بردَ، ويُروى: يومَ لا حَرٍّ ولا بردٍ، بالجرّ[6] على على إضافة (يوم) إلى الاسم الذي بعد (لا)، ويُروى: يومَ لا حَرٌّ ولا بردٌ، بالرفع.

وقد تكون (لا) العاملة عمل (ليس) فيتعيّن بقاء عملها، وكذا حكم (ما) أختها، ومن شواهد ذلك قول سَوادُ بن قارِب[7]/: **[من الطويل]** **[أ-249]**

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغْنٍ فَتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ[1]

---

(1) القراءة في: الإقناع (637/2)، والبحر (67/4)، والإتحاف (547/1).

(2) السبعة (674)

(3) شرح التسهيل (257/3).

(4) إنْ قمت قمت: سقط من (د).

(5) شرح التسهيل (257/3)، والتذييل والتكميل (107/12)، والمساعد (356/2)، وشفاء العليل (717/2)، وتمهيد القواعد (3233/7)، والهمع (172/2). نُسِبَ ذلك للأخفش.

(6) بالجر: سقط من (د).

(7) الأزدي الدوسي، شاعر جاهلي، صحابيّ في الإسلام، عاش غلى خلافة عمر رضي الله عنه، ت (15هـ) بالبصرة. ترجمته في: الإصابة (633)، والأعلام (144/3).

وقوله: **[من الطويل]**

تَبدَّتْ لِقلبي فانْصرفْتُ بوُدِّها على حينَ ما هذا بحينِ تَصابي[2]

ص: ولا يُضاف اسمُ زمانٍ إلى جملةٍ اسميَّةٍ غيرِ ماضيةِ المعنى إلّا قليلاً.

ش: مقتضى مذهب سيبويه[3] أنّه لا يجوز إضافة اسم زمان إلى جملة اسميّة مستقبلة في المعنى، بل لا يكون المستقبلة إلّا فعلية حملاً على إذا، فلا يقال: آتيك حينَ زيدٌ ذاهبٌ، كما لا يقال:آتيك إذا زيدٌ ذاهبٌ؛ لأن (إذا) يمتنع دخولها على جملة اسميّة، والأصل فيما يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان (إذْ) في الماضي، و(إذا) في المستقبل، وغيرهما تبع لهما.

قال المصنّف[4]: والصحيح جواز ذلك على قِلّة، بمعنى إضافة إذا وإضافة ما حُمِلَ عليها للجملة الاسميّة، وتقدّم الكلام على ذلك في الظروف[5]، والجواز مذهب الأخفش[6].

ومّما ظاهره الاستقبال والجملة الاسميّة قوله تعالى:﴿لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ **[سورة غافر: 15-16]**

تنبيه[7]: الظاهر أنّ الإضافة في هذا الباب تفيد التعريف.

وفي البسيط: قد يقال: لا تفيده؛ لأن الجمل نكرات، وقد يقال: إنّ الجمل مقدّرة تقدير المصدر فتفيده.

ص: وقد تضافُ (آية) بمعنى علامة إلى الفعلِ المتصرِّف مجرّداً أو مقروناً بـ (ما) المصدريّة أو النافية.

ش: مثال المجرّد قول الشاعر: **[من الطويل]**

أَلِكْني إلى سَلمى بآيةِ أومأتْ بكَفٍّ خَضيبٍ تحتَ كُفَّة مِدْرَعِ[8]

---

(1) الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (55)، وشرح التسهيل (258/3)، والتذييل والتكميل (107/12)، والجنى الداني (54)، والمغني (201/5)، وأوضح المسالك (133/3)، والمساعد (356/2)، وشفاء العليل (717/2)، وتمهيد القواعد (3234/7)، والمقاصد الشافية (238/2)، والمقاصد النحوية (1334/3)، وشرح التصريح (273/1)، وشرح أبيات المغني (274/6)، والدرر (475/1).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (258/3)، والتذييل والتكميل (107/12)، والارتشاف (1828/4)، والمساعد (356/2)، وشفاء العليل (717/2)، وتمهيد القواعد (3234/7)، والهمع (172/2)، والدرر (475/1)، والمعجم المفصل (479/12).

(3) الكتاب (119/3).

(4) شرح التسهيل (258/3).

(5) شرح التسهيل (210/2).

(6) مذهب الأخفش في: التنبيه (103)، وشرح التسهيل (210/2)، والتذييل والتكميل (108/12)، والارتشاف (1832/4).

(7) الارتشاف (1832/4)، وتوضيح المقاصد (806/2).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (258/3)، والتذييل والتكميل(109/12)، وتمهيد القواعد (3235/7)، والهمع (427/2)، والدرر (154/2)، والمعجم المفصّل (394/4). ألكني: بلّغهم رسالتي. المدرع: ضرب من الثياب. الكفّة من الثوب: طرّته العليا التي لا هدب فيها.

ومثال المقرون بـ (ما) المصدريّة قول الشاعر[1]: **[من الوافر]**

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عني تميماً بأيةِ ما يُحبُّونَ الطَّعاما[2]

ومثال المقرون بـ (ما) النافية[3]: **[من الطويل]**

أَلِكني إلى قومي السَّلامَ رِسالة بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلا[4]

واحترز بالمتصرّف من غير المتصرّف كعسى وليس فلا تضاف إليه.

وجاء أيضاً إضافتها إلى الجملة الاسميّة، أنشد الفرّاء[5]: **[من البسيط]**

بآيةِ الخالُ منها عندَ بُرْقُعِها وقَولُ رُكْبَتِها قِضْ عن تَثْنِيها[6]

ومذهب سيبويه[7] أنّ إضافة (آية) إلى الفعل تطّرد في الكلام وفي الشعر، ومذهب المبرّد[8] المبرّد[8] أنّ ذلك لا يطرّد.

وذهب ابن جني[9] أنّ ذلك ليس إضافة إلى الفعل، وإنّما هو على حذف (ما) المصدريّة، والتقدير في قوله[10]: **[من الوافر]**

بآيةِ يُقدِمُونَ الخيلَ شُعْثاً كأنَّ[11] **على سنابِكِها مُداما**[12]

---

(1) هو يزيد بن عمرو بن الصعق. الكتاب (118/3).

(2) الشاهد في: طبقات فحول الشعراء (167/1)، وليس في كلام العرب (249)، والشيرازيات (564/2)، والمفصل (98)، ونتائج الفكر (73)، وابن يعيش (18/3)، وشرح التسهيل (258/3)، والكافية الشافية (947/2)، والتذييل والتكميل (110/12)، والارتشاف (1833/4)، والمغني (206/5)، والمساعد (358/2)، وشفاء العليل (718/2)، وتمهيد القواعد (3235/7)، والخزانة (512/6).

(3) هو عمرو بن شأس الأسدي. الكتاب (197/1).

(4) الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (55/2)، والخصائص (274/3)، والتبصرة (232/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (402/1)، وشرح التسهيل (259/3)، والكافية الشافية (1064/2)، وابن الناظم (323)، والتذييل والتكميل (110/12)، والارتشاف (1834/4)، والمغني (205/5)، والمساعد (358/2)، وشفاء العليل (718/2)، وتمهيد القواعد (3235/7)، والمقاصد الشافية (418/4)، والمقاصد النحوية (1455/3)، والخزانة (513/6)، وشرح أبيات المغني (281/6)، والدرر (155/2)، والمعجم المفصل (65/6). العُزل: الذين لا سلاح معهم.

(5) نُسِبَ في الدرر (156/2) لمزاحم بن عمرو السلولي.

(6) الشاهد في: التذييل والتكميل (111/12)، والارتشاف (1834/4)، والهمع (428/2)، والمعجم المفصل (289/8). قض: صوت الركبة إذا صاتت.

(7) الكتاب (117/3-119).

(8) الأصول (12/2).

(9) رأي ابن جني في: شرح التسهيل (259/3)، والتذييل والتكميل (110/12)، والارتشاف (1833/4)، والمغني (206/5)، والمساعد (358/2)، والهمع (428/2).

(10) نُسِبَ في الكتاب (118/3) للأعشى، وليس في ديوانه.

(11) الشطر الثاني سقط من (د).

(12) الشاهد في: الكامل (1354/3)، والشيرازيات (564/2)، والمفصل (98)، والبديع لابن الأثير (300/1)، وابن يعيش (18/3)، وشرح التسهيل (259/3)، والكافية الشافية (947/2)، وشرح الكافية للرضي (173/3)، والتذييل والتكميل

بآية ما تقدمون وهو خلاف مذهب سيبويه.

وردَّه المصنّف بقول الشاعر: **[من الطويل]**

..... بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلا

قال[1]: لأنّ تقدير ما المصدريّة قبل ما النافية ممتنع.

قال غيره[2]: ولم يصرّحوا بالمصدر قطُّ، فلم يقولوا: بآيةِ محبَّتِكم.

ص: ويشاركها في الإضافة إلى المتصرّف المثبت (لَدُنْ) و(رَيْثَ).

ش: مثال (لَدُنْ) قول الشاعر: **[من الطويل]**

لَزِمْنا لَدُنْ سألتُمُونا وِفاقَكُمْ فلا يَكُ مِنكُم للخلافِ جُنُوحُ[3]

ومثال (رَيْثَ) قول الآخر: **[من الطويل]**

خليليَّ رِفْقاً رَيْثَ أقضي لُبانةً من العَرَصاتِ المُذَكراتِ عُهُودا[4]

قال في الشرح: (وهما أحقّ بذلك من (آية)؛ أمّا (لَدُنْ) فلأنّها تدلُّ على مبدأ الغاية زماناً ومكاناً، فإذا دلّت على المبدأ الزماني فجريُها [5] مجرى أسمائه المبهمة ليس ببدع؛ وأمّا (رَيْثَ) فهو مصدر راث يريث، إذا أبطأ، فعومل في الإضافة إلى الجمل معاملة أسماء الزمان، كما عُومِلَتْ المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت)[6].

ص: وقد تُفصل (لَدُنْ) و(الحينُ) بـ (أنْ)، ورَيْثَ بـ (ما).

ش: مثال فصل (لدن) بـ (أنْ) قول الشاعر: **[من الطويل]**

وَلِيْتَ فَلَمْ يَقْطَعْ لَدُنْ أنْ وَلِيْتَنا قَرابةَ ذي قُربَى ولا حَقَّ مُسْلِمِ[7]

(110/12)، والمغني (205/5)، والمساعد (357/2)، وتمهيد القواعد (32357)، والهمع (427/2)، وشرح شواهد المغني (811/2)، والخزانة (512/6)، وشرح أبيات المغني (277/6)، والدرر (153/2).

(1) شرح التسهيل (259/3).

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (111/12).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (260/3)، والتذييل والتكميل (111/12)، والارتشاف (1834/4)، والمغني (211/5)، والمساعد (358/2)، وشفاء العليل (719/2)، وتمهيد القواعد (3236/7)، وشرح شواهد المغني (836/2)، وشرح أبيات المغني (286/8).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (260/3)، والتذييل والتكميل (112/12)، والمغني (211/5)، والمساعد (359/2)، وشفاء العليل (719/2)، وتمهيد القواعد (3236/7)، والهمع (156/2)، وشرح شواهد المغني (836/2)، وشرح أبيات المغني (287/6)، والدرر (462/1)، والمعجم المفصل (215/2).

اللبانة: الحاجةِ. العَرْصة: المكان المتسع أمام الدار.

(5) في (د): فجرى بها، والمثبت من الأصل؛ لأنه موافق لكلام ابن مالك.

(6) شرح التسهيل (259/3-260).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (260/3)، والتذييل والتكميل (112/12)، والارتشاف (1834/4)، والمساعد (359/2)، وشفاء العليل (819/2)، وتمهيد القواعد (3236/7)، والهمع (162/2)، والخزانة (111/7)، والدرر (467/1).

ومثال فصل (الحين) بـ (أنْ) قول أوس بن حجر[1]: **[من الطويل]**

وجالتْ على وَحْشِيِّها أُمُّ جابرٍ على حينَ أنْ نالوا الرَّبيعَ وأمْرَعُوا[2]

/**[ب-249]**ومثال فصل (ريث) بـ (ما) قول الآخر: **[من الخفيف]**

بمُحَيَّاهُ حينَ يُلْقَى يَنالُ الْس سُؤْلَ راجِيهِ رَيْثَ ما يَتَسنَّى[3]

ص: وقالوا: اذهبْ بِذي تَسْلَمُ، أي: بِذي سَلامتِك، ولا بِذِي تَسْلَمُ ما كان كذا، ويختلف فاعلا اذهبْ وتَسْلَمُ بحسب المخاطب.

ش: اختلف في (ذي) من قولهم: اذْهَبْ بذي تَسْلَمُ، فذهب الجمهور[4] إلى أنّه بمعنى صاحب، وهي مضافة إلى الجملة، والباء ظرفيّة، والمعنى: اذهب في وقت ذي سلامة.

وذهب بعضهم إلى أنّها موصولة على لغة طيِّئ[5]، وأُعربت على لغة بعضهم، و(تَسْلَمُ) صلة صلة لذي، والمعنى: اذهبْ في الوقت الذي تَسْلَمُ فيه، ثُمَّ اتُّسِعَ، فُحذِفَ الجارُّ، فصار: تَسْلَمُه، ثمّ حُذف الضمير. فلا إضافة ولا شذوذ، وإلى نحو هذا ذهب ابن الطراوة[6].

وحكى ابن السكيت[7] القسم به، قالوا: لا بذي تسْلَمُ ما كان كذا.

ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب، فيقال[8]: اذهبي بذي تَسْلَمِينَ، واذْهَبَا بذي تَسْلَمانِ، واذهبوا بذي تَسْلَمُونَ، واذهبن بذي تَسْلَمْنَ.

وإضافة (ذي) إلى الفعل أشذّ[9] من إضافة (آية) و(ريث) و(لدن)، وإنْ كان في الجميع شذوذ.

---

(1) ديوانه (60).

(2) الشاهد في: الحلبيات (19/1)، وشرح التسهيل (260/3)، والتذييل والتكميل (112/12)، والارتشاف (1834/4)، والمساعد (359/2)، وشفاء العليل (719/2)، وتمهيد القواعد (3236/7)، وفيه (جاءت) و(جارت) بدل (جالت). و(سنوا في الربيع) بدل (أن نالوا الربيع).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (260/3)، والتذييل والتكميل (113/12)، وتمهيد القواعد (3236/7)، والهمع (156/2).

(4) الكتاب (118/3-121-158)، وشرحه للسيرافي (333/3)، ونتائج الفكر (74)، وشرح الكافية للرضي (174/3)، والتذييل والتكميل (113/12)، والارتشاف (1835/4)، والمغني (208/5)، والمساعد (360/2).

(5) الكامل (1141)، والأصول (262/2-355)، وشرح الكتاب للسيرافي (333/3)، والأزهية (303)، وأمالي ابن الشجري (54/3)، وشرح الكافية للرضي (174/3)، والتذييل والتكميل (50/3-55)، والمغني (208/5)، والهمع (270/1).

(6) رأي ابن الطراوة في: التذييل والتكميل (113/12)، والارتشاف (1836/4).

(7) إصلاح المنطق (292).

(8) إصلاح المنطق (292)، وشرح الكتاب للسيرافي (45/1)، والبديع لابن الأثير (300/1)، وشرح التسهيل (260/3)، والكافية الشافية (946/2)، والتذييل والتكميل (114/12).

(9) شرح التسهيل (260/3).

ص: وعَودُ ضميرٍ من الجملة إلى اسمِ الزمانِ المضافِ إليها نادرٌ.

ش: لما كان المضاف إلى الجملة إنّما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها، لم يعدْ منها ضمير إلى المضاف إليها كما لا يعود من المصدر، فإنْ سُمع ذلك عُدّ نادراً[1]، كقوله[2]: **[من المتقارب]**

وتَسْخُنُ ليلةَ لا يستطيعُ نُباحاً لها الكلبُ إلاّ هريرا[3]

وقول الآخر[4]: **[من الوافر]**

مضتْ سنةٌ لعام وُلِدتُ فيه وعَشْرٌ بعدَ ذلك وحِجَّتانِ[5]

قال في الشرح: (وهذا ممّا خفي على أكثر النحويّين، ولذلك قال ابن السّرّاج[6]: لو قلت أعجبني يوم قمتَ فيه امتنعت الإضافة؛ لأنّ الجملة حينئذٍ صفة، ولا يضاف موصوف إلى صفته)[7]. انتهى.

وقال الكوفيّون[8]: إنْ كان الضمير قبل تمام الجملة لم يجز أن يضاف إليها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ **[سورة البقرة: 281]**، أو أخِرَ الجملة جاز أن تكون مضافة، وأنْ تكون صفة، على حسب ما تقدّر، فإنْ عمِل في الظرف الكلام فالجملة صفة، وإنْ قدَّرته من كلام آخر كانت مضافاً إليها لخلوّها من الضمير.

ص: ويجوز في رأي الأكثر بناءُ ما أُضيفَ إلى مبنيّ من اسمٍ ناقصِ الدلالة ما لم يُشبه تامَّ الدلالة.

---

(1) شرح التسهيل (260/3).

(2) هو الأعشى. ديوانه (95).

(3) الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (53)، وشرح التسهيل (361/3)، والتذييل والتكميل (115/12)، والارتشاف (1830/4)، والمغني (269/6)، والمساعد (361/2)، وشفاء العليل (720/2)، وتمهيد القواعد (3237/7)، والهمع (174/2)، والخزانة (66/1)، وشرح أبيات المغني (249/7)، والدرر (478/1)، والمعجم المفصل (163/3). الهرير: صوت دون نباح.

(4) هو النابغة الجعدي. ديوانه (178). ونُسِبَ في الدرر (478/1) للنمر بن تولب.

(5) الشاهد في: طبقات فحول الشعراء (124/1)، والمقرب (216/1)، وشرح التسهيل (261/3)، والتذييل والتكميل (115/12)، والارتشاف (1830/4)، والمغني (270/6)، والمساعد (360/2)، وشفاء العليل (720/2)، وتمهيد القواعد (3237/7)، والهمع (174/2)، وشرح شواهد المغني (360/2)، وشفاء العليل (720/2)، وتمهيد القواعد (3237/7)، والهمع (174/2)، وشرح شواهد المغني (920/2)، وشرح أبيات المغني (253/7). وفيه (أتت مئة) بدل (مضت سنة). الحجة: السنة.

(6) الأصول (15/2).

(7) شرح التسهيل (261/3).

(8) رأي الكوفيين في: التذييل والتكميل (116/12)، والارتشاف (1830/4)، والمساعد (361/2).

ش: المراد بذلك[1]: غير وبين ودون وشبهها من الأسماء التي لا تتمّ دلالتها على ما يراد بها إلّا بما تضاف إليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها النعت والتعريف بأل والتثنية والجمع، وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها، فإنَّ ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء، لكنه ألغى في الإضافة إلى معرب فاعتبر في الإضافة إلى مبني قصداً للمشاكلة، وبعضها أحقّ بالبناء من بعض؛ لكونه أزيد منه مناسبة كما ترى في (غير) من وقوعها موقع (إلّا)، وموقع (لا) نحو: قاموا غيرَ زيد، وزيد غير بخيل ولا جبان.

وحكى الفرّاء[2] أنَّ بعض بني أسد وقضاعة يبنون (غيراً) على الفتح إذا وقعت موقع إلّا تمّ الكلام قبلها أو لم يتمّ، نحو: ما قام أحدٌ غَيْرَكَ، وما قام غَيْرُكَ، وأنشد الكسائي[3]: **[من البسيط]**

لم يَمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ[4]

ومن شواهد بناء (دون) قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ **[سورة الجن: 11]**، ففتح نونه، وهو في موضع رفع بالابتداء[5].

ومن بناء (بين) قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سورة سبأ: 54] ففتح النون، وهو في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل، ومثله قول الشاعر: **[من الطويل]**

ولم يَتْرُكِ النَّبْلُ المُخالَفُ بينها أخاً لأخٍ يُرْجَى ومأثورة الهِندِ[6]

كذا ضبطه مَنْ يوثق بضبطه بفتح النون.

وأجرى قوم – منهم الزمخشريّ[1] وابن عصفور[2] – (مثلاً) مجرى (غَيْر)/**[أ-250]** في جواز جواز البناء عند الإضافة إلى مبنيّ، واستشهد بقراءة[3] الحرميّين والصريحين وحفص: **{إِنَّهُ لَحَقٌّ**

---

(1) شرح التسهيل (261/3).

(2) معاني القرآن له (382/1).

(3) هو أبو قيس بن الأسلت الأوسي. ديوانه (85). ونُسِب في الكتاب (329/2) للكناني، وفي المفصل (125) لأبي قيس بن رفاعة.

(4) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (383/1)، والأصول (276/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (73/3)، والتعليقة (59/2)، وسر الصناعة (507)، والمحكم (285/6)، والإنصاف (248)، شرح التسهيل (262/3)، والكافية الشافية (922/2)، وشرح الكافية للرضي (175/3)، والتذييل والتكميل (120/12)، والارتشاف (1542/3)، والمغني (464/2)، والمساعد (361/2)، وتمهيد القواعد (3238/7)، والمقاصد الشافية (83/4)، والخزانة (406/3-408)، والمعجم المفصل (416/6). الأوقال: جمع وَقْل، وهي ثمرة المقْل.

(5) شرح التسهيل (262/3).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (262/3-263)، والتذييل والتكميل (125/12)، وتمهيد القواعد (3238/7).

مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تنطقون}[سورة الذاريات: **23**]، بفتح اللام على أنّه نعت خبر إنّ، وبقراءة[4] بعض السلف: **{أنْ يصيبَكم مِثْلَ ما أصابَ قومَ نُوحٍ}**[سورة هود: **89**]، وقول الشاعر[5]: **[من البسيط]**

..... **إذْ هُمْ قُريشٌ، وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ**[6]

على أنّ مثلهم مبتدأ.

قال المصنّف[7]: ولا ينبغي لـ (مثل) أن يجري مجرى (غير)؛ لأنّه – وإنْ وافقه في أنَّ دلالته على معناه لا تتمّ إلّا بما تضاف إليه فقد خالفه بمشابهة التامِّ الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه. وكلّ ما استشهدوا به على البناء مخرّج على الإعراب أحسن تخريج، فيحتمل أنْ يكون (حقّ) في الآية اسم فاعل من حقّ يحقّ، قصرَ، نحو: بر في بار، و(مثل) حال من الضمير المستكن فيه.

وأمّا: (مثل ما أصاب)، فمنصوب على المصدريّة، وفاعل يصيبكم ضمير عائد على الله تعالى في قوله: ﴿ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ ﴾ [سورة هود: **88**]. وأمّا: (وإذْ ما مثلهم بشر)، فتقدم[8] الكلام عليه في فصل (ما) الحجازيّة.

قال المصنّف[9]: وإنّما يحتاج إلى هذا إذا سلم بناء غير وما بعده في المواضع المذكورة، وهو وإنْ كان أشهر من بناء "مثل" ضعيف عندي؛ لأنّ الإضافة فيها قياسيّة، فلا ينبغي أن تكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء فحقُّها أن تكُفَّ سبب البناء.

---

(1) الكشاف (614/5)، وشرح التسهيل (262/3).

(2) المقرب (102/1)، وشرح التسهيل (262/3).

(3) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: (مِثلَ) نصباً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: (مِثلُ ما) بالرفع. السبعة في القراءات (609).

(4) هذه قراءة أبي حيوة ومجاهد وعاصم الجحدري وابن أبي إسحاق، ورويت عن نافع. الكشاف (229/3)، والبحر المحيط (255/5).

(5) هو الفرزدق. ديوانه (167).

(6) صدر البيت: (فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم).
الشاهد في: الكتاب (60/1)، والمقتضب (191/4)، وشرح الكتاب للسيرافي (301/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح (292/1)، ورسائل في اللغة (119)، والبديع لابن الأثير (569/1)، وتوجيه اللمع (146)، والمقرب (102/1)، وشرح التسهيل (262/3)، والكافية الشافية (395/1)، وشرح الكافية للرضي (188/2)، وابن الناظم (104)، والتذييل والتكميل (125/12)، وتخليص الشواهد (104)، والجنى الداني (189)، والمغني (22/2) (393/4)، وشرح ابن عقيل (304/1)، وتمهيد القواعد (3238/7)، والمقاصد الشافية (222/2)، والمقاصد النحوية (1466/3)، وشرح التصريح (464/1)، والخزانة (133/4)، والمعجم المفصل (258/3).

(7) شرح التسهيل (363/3).

(8) شرح التسهيل (373/1).

(9) شرح التسهيل (263/3).

قال: فيخرج قول بني أسد وقضاعة: ما جاء غيرَك، بفتح الراء على أنْ يكون المراد: ما جاء أحدٌ غيرَك، فنصب غيرك على الحال أو الاستثناء؛ وسوغ حذف الفاعل أنَّه بعد نفي، والعموم فيه مقصود، وحذفُ مثل هذا بعد النفي والنهي كثير، كقوله عليه السلام: "لا يَزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يَشْرَبُ الخمرَ حين يَشربُها وهو مؤمن"[1]، أي: ولا يشربُ الشارب.

ومن وقوعه بعد النهي قراءة هشام[2]: **{ولَا يَحْسَبَنَّ الذينَ قُتِلُوا في سبيلِ اللهِ أمواتاً}** [سورة آل عمران: **169**] أي: ولا يحسبنَّ حاسبٌ، وعلى هذا يحمل قوله[3]:

..... **غير أن نطقت** .....

أي: مانع غير أن نطقت.

وأمّا: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [سورة الجن: **11**] فعلى حذف الموصوف، أي: صنف دون ذلك، وعلى هذا يحمل قوله: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة سبأ: **54**]، أي: حول بينهم، وقول الشاعر[4]:

..... **المخالِفُ بينها** .....

فحذف الموصوف. هذا كلامه في الشرح[5]، وفيه اختصار.

فصل: يجوز حذفُ المضاف للعلم به مُلْتَفَتاً إليه ومُطَّرَحاً، ويُعرب بإعرابه المضافُ إليه قياساً إنْ امتنعَ استبدادُه به، وإلاّ فسماعاً.

ش: ومثال حذفه مُلْتَفَتاً إليه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ [سورة النور: **40**] فإنّ الأصل[6]: كذي ظلمات، فحذف، والتفت إليه، فذكّر الضمير، ومن ذلك قراءة

---

(1) صحيح البخاري: كتاب المظالم: باب النهي بغير إذن صاحبه (201/2).

(2) هذه القراءة رويت عن هشام بن عمار عن طريق الداجوني، وهشام ممّن رووا قراءة ابن عامر. الإقناع (624/2)، والإتحاف (494/1).

(3) تقدّم تخريجه قريباً.

(4) تقدّم تخريجيه قريباً.

(5) شرح التسهيل (263/3-264-265).

(6) شرح التسهيل (265/3).

الحسن[1]: {**فَجَعَلْناها حَصِيدا كَأَنْ لَمْ يَغْنَ بالأمس**} [سورة يونس: 24]، أي: فجعلنا زَرْعَها، ومنه قول حسان[2]: **[من الكامل]**

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهم بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلسلِ[3]

أراد: ماءَ بَرَدَى، فحذف ملتفتاً إليه، فذكَّر، ولولا ذلك لقال: تصفق؛ لأنّ (بردى) اسم مؤنّث.

ومثاله حذفه مُطَّرَحاً قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [سورة يوسف: 82]، يريد[4]: أهل القرية[5]، ولو التفت إليه هنا لقيل: الذين كُنّا فيهم. وهذا هو الأكثر[6]، وهو أن تجري الأحكام على لفظ ما قام مقام المحذوف لا على المحذوف.

واحترز بقوله: "للعلم به" ممّا لا دليل عليه عند حذفه فلا يجوز حذفه.

قال بعضهم[7]: إلّا في ضرورة، كقوله[8]: **[من الطويل]**

..... **قضى نحبَه في مُلْتَقى القومِ هَوْبَرُ**[9]

يريد: هو ابن هوبز، وإنّما علم هذا من غير البيت.

وحذفُ المضاف بشرط العلم به على ضربين[10]: قياسيّ وسماعيّ، وذلك أن القائم مقام المضاف في الإعراب إمّا أنْ يمتنع استبداده بذلك الإعراب في المعنى، أو يصحّ استبداده به، فإنْ امتنع فهو القياس نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ،/**[ب-250]** لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة، ومنه: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [سورة البقرة: 93]، لعدم صلاحية العجل

---

(1) القراءة منسوبة له في الكشاف (130/3).

(2) هو حسان بن ثابت الأنصاري. شرح ديوانه (309).

(3) الشاهد في: جمهرة اللغة (312/1)، والمحكم (319/8)، والمفصل (105)، والبديع لابن الأثير (303/1)، وابن يعيش (25/3)، وأمالي ابن الحاجب (451/1)، وشرح التسهيل (266/3)، والكافية الشافية (968/2)، وشرح الكافية للرضي (257/2)، والتذييل التكميل (130/12)، وشفاء العليل (722/2)، وتمهيد القواعد (3249/7)، والمقاصد الشافية (159/4)، والأشموني (324/2)، والهمع (429/2)، وشرح شواهد المغني (378/1)، والخزانة (381/4)، والمعجم المفصل (504/6).

(4) شرح التسهيل (265/3).

(5) في الأصل: أهلها.

(6) التذييل والتكميل (130/12).

(7) هو أبو حيان. الارتشاف (1836/4).

(8) هو ذو الرمة. ديوانه (647/2).

(9) صدر البيت: (عَشِيَّةَ فَرَّ الحارثِيّونَ بعدَما). الشاهد في: مجاز القرآن (136/2)، وكتاب الشعر (350/2)، والمفصل (104)، وشرحه لابن يعيش (23/3)، وضرائر الشعر (167)، والارتشاف (1836/4)، والمساعد (363/2)، وتمهيد القواعد (3255/7)، والهمع (428/2)، والدرر (156/2)، والمعجم المفصل (223/3).

(10) شرح التسهيل (266/3-267)، والارتشاف (1836/4-1837).

لأنْ يكون مشروباً؛ وإنْ صحّ استبداده فهو السماعيّ، كقول عمر[1] بن أبي ربيعة[2]: **[من الخفيف]** **الخفيف]**

لا تلُمني – عتيقُ – حَسبي الذي بي إنَّ بي – يا عَتيقُ – ما قد كفاني[3]

يريد: لا تلمني يا أبا عتيق.

ومنه قوله[4]: **[من الطويل]**

..... **كأحَمْرِ عادٍ**.....[5]

أي كأحمر أمثال عاد؛ لأنّ المراد عاقر الناقة، وهو من ثمود، ومن مستحسن هذا النوع قوله[6]: **[من الطويل]**

فَدَقَّتْ وجَلَّتْ واسْبَكَرَّتْ وأُكمِلَتْ فلو جُنَّ إنسانٌ مِنَ الحُسنِ جُنَّتِ[7]

أراد: فَدَقّ خصرُها، وجَلَّتْ عجيزتُها، واسبكرَّت قامتُها، وأكمِلَتْ محاسنُها.

وأجاز أبو الفتح[8]: جلستُ زيداً، على تقدير: جلوسَ زيدٍ.

قال المصنّف: (ولا أرى ذلك؛ لأنَّ المعنى لم يتعيّن لاحتمال أنْ يراد إلى زيد)[9].

ص: وقد يَخلفه في التنكير إنْ كان المضافُ مِثْلاً.

ش: مثال ذلك: مررتُ برجلٍ زهيرٍ، أي[10]: مثلِ زهيرٍ، فحُذف لفظ مثل، ونُوي معناه، فجُري مجراه ما نوي فيه معناه، ولذلك نعت به النكرة، ومثله قولهم: (تفرقوا أيادي سبأ)[1]. فجعلوه حالاً، وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأنّه نُوِيَ فيه مثل.

---

[1] عمر بن أبي ربيعة: سقط من (د).

[2] ديوانه (285)، وشرحه (535).

[3] الشاهد في: شرح التسهيل (267/3)، والتذييل والتكميل (131/12)، والارتشاف (1837/4)، وشفاء العليل (722/2)، وتمهيد القواعد (3250/7)، والمقاصد الشافية (143/4)، وشرح التصريح (727/1)، والمعجم المفصل (177/8).

[4] هو أبو خراش الهذلي. شرح أشعار الهذليين (1196/3).

[5] البيت بتمامه: (فمَنْ كان يرجو الصُّلحَ فيه فإنَّه كأحمرِ عادٍ أو كُلَيْبٍ لوائلِ).
الشاهد في: شرح التسهيل (267/3)، والتذييل والتكميل (132/12)، وتمهيد القواعد (3250/7).

[6] هو الشنفرى. ديوانه (33).

[7] الشاهد في: المفضليات (109)، ومجالس ثعلب (358)، وكتاب الشعر (358/2)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (866/1)، وأمالي المرتضى (412/1)، وشرح التسهيل (267/3)، واللسان (704/1) (جنن)، والتذييل التكميل (132/12)، وتمهيد القواعد (3250/7)، والمقاصد الشافية (536/1).

[8] رأي ابن جني في: شرح التسهيل (266/3)، والتذييل والتكميل (131/12)، والارتشاف 1837/4)، والمغني (321/6)، وتمهيد القواعد (3249/7).

[9] شرح التسهيل (266/3).

[10] شرح التسهيل (268/3).

وروى الثقات[2] ياء (أيادي) بالسكون مع أنّ الموضع نصب، ولكن خفّفت للتركيب.

ص: وقد يُحذفُ مضافٌ ومضافٌ إليه، ويُقامُ ما أُضيفَ إليه الثاني أو ما أُضيفَ إليه صفةُ الثاني محذوفةٌ مقامُ ما حُذِفَ.

ش: فهاتان مسألتان[3]: مثال الأولى قوله تعالى: ﴿ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ [سورة الأحزاب: 19] ، أي: كدورانِ عَينِ الذي.

ومثال الثانية قوله[4]: **[من الوافر]**

ولا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بِنْتِ ماءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقُورِ[5]

يريد[6]: ولا الحجَّاجُ صاحبُ عينٍ مِثلِ عَيْنَيْ بنتِ ماءٍ، فحذف المضاف والمضاف إليه وصفة الثاني، وأقام المضاف إليه صفة الثاني المحذوفة مقام ما حُذف.

ص: وقد يُقامُ مقامَ مضافٍ محذوفٍ مضافٌ إلى محذوفٍ قائمٍ مقامَه رابعٌ.

ش: مثاله قول الشاعر: **[من المتقارب]**

أَبَيْتُنَّ إلّا اصطيادَ القُلُوبِ بأَعْيُنِ وَجْرةَ حِيناً فحينا[7]

التقدير: بمثلِ أعْيُنِ ظباءِ وَجْرةَ.

فهذه[8] أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها، وثانيها إلى ثالثها، وثالثها إلى رابعها، فحذف الأول والثالث، وبقي الثاني والرابع قائمين مقامهما.

ومثله قول الراجز[9]: **[من الطويل]**

كمِثْلِ التي قامتْ تُسَبِّعُ سُؤْرَهَا .....[1]

---

(1) مجمع الأمثال (275/1-277)، أي: تفرّقوا تفرّقاً لا اجتماع معه.

(2) شرح التسهيل (268/3).

(3) التذييل والتكميل (134/12-135).

(4) هو إمام بن أقرم النُّميريّ.فرحة الأديب (132).

(5) الشاهد في: الكتاب (73/2)، والكامل (930)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (118)، وشرح الكتاب للسيرافي (401/2)، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي (6/2-7)، وأمالي ابن الشجري (101/2)، وشرح التسهيل (269/3)، والتذييل والتكميل (134/12)، والارتشاف (1838/4)، والمساعد (365/2)، وشفاء العليل (723/2)،وتمهيد القواعد (3251/7)، والمعجم المفصل (560/3). وفيه (أو الحجاج) بدل (لا الحجاج).

(6) شرح التسهيل (269/3).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (269/3)، والتذييل والتكميل (135/12)، والارتشاف (1838/4)، والمساعد (365/2)، وشفاء العليل (823/2)، وتمهيد القواعد (3252/7).

(8) شرح التسهيل (269/3).

(9) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين (76/1).

أراد: تسبع ذا سؤر كلبها.

ص: وقد يُستغنَى بمضافٍ إلى مضافٍ إلى مضافٍ إلى رابعٍ عن الثاني والثالث.

ش: مثاله قوله تعالى: ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ **[سورة طه: 96]**، أي: من أَثَرِ حافِرِ فرسِ الرسولِ، فحذف الثاني والثالث، واستغنى بالأول والرابع.

ص: ويجوزُ الجرُّ بالمضاف محذوفاً إثرَ عاطفٍ مُتَّصلٍ أو منفصلٍ بـ (لا) مسبوقٍ بمضافٍ مثلِ المحذوف لفظاً ومعنى.

ش: مثال المتّصل قولهم[2]: ما مِثلُ أبيك وأخيك يقول ذلك، وقول الشاعر[3]: **[من المتقارب]**

أكُلَّ امرئٍ تحسبَينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالّليل نارا[4]

ومثال المنفصل بـ (لا) قولهم: (ما كلُّ سوداءَ تَمْرَةً، ولا كلُّ بيضاءَ شَحْمةً)[5]، وقول الشاعر[6]: **[من الطويل]**

ولَمْ أرَ مِثلَ الخيرِ يَترُكُهُ الفتى ولا الشَّرِّ يأتيه امرؤٌ وهو طائعُ[7]

والجرّ في هذا النوع بالشروط المذكورة مقيس[8].

وظنَّ بعضهم[9] أنَّ الحذف في هذا النوع مشروط بتقدُّم نفي أو استفهام، وليس ذلك شرطاً، بل يجوز مع عدمهما، كقوله: **[من الخفيف]**

---

(1) عجزه: (وقالتْ حرامٌ أن يُرَجَّلَ جارُها). الشاهد في: الجمهرة (337/1)، والمحكم (505/1)، وشرح التسهيل (269/3)،والكافية الشافية 973/02)، واللسان (1925/3) (سبع)، والتذييل والتكميل (135/12)، وتمهيد القواعد (3252/7)، وتاج العروس (175/21)، والمعجم المفصل (182/3). وفيه (لمثلُ) و(لنعتُ) بدل (كمثلِ). تسبع: تغسل سبع مرات مكان سؤر الكلب.

(2) شرح التسهيل (270/3).

(3) هو أبو دؤاد الإيادي. ديوانه (112)، ونسبه المبرد في الكامل (376-1002) لعدي بن زيد، وهو في ديوانه (199).

(4) الشاهد في: الكتاب (66/1)، والأصمعيات (191)، والأصول (70/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (344/1)، وكتاب الشعر (439/2)، والحلبيات (79/1)، والبصريات (521/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (422/1)، وأمالي ابن الشجري (21/2)، والبديع لابن الأثير (304/1)، وابن يعيش (79/3)، وضرائر الشعر (166)، وشرح التسهيل (270/3)، والكافية الشافية (974/2)، وابن الناظم (287)، والتذييل والتكميل (135/12)، وتوضيح المقاصد (819/2)، والمغني (537/3)، وأوضح المسالك (169/3)، وشرح ابن عقيل (77/3)، وتمهيد القواعد (3252/7)، والمقاصد الشافية (162/4)، والمقاصد النحوية (1260/3)، وشرح التصريح (729/1)، والخزانة (592/9)، والدرر (157/22).

(5) الكتاب (65/1)، ومجمع الأمثال (281/2-282). يضرب في موضع التّهمة.

(6) نُسِبَ في شرح عمدة الحافظ (500-501) لبشر القشيري.

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (270/3)، والتذييل والتكميل (136/12)، والارتشاف (1839/4)، والمساعد 366/02)، وتمهيد القواعد (3253/7)، والمقاصد الشافية (162/4)، والأشموني (325/2)، والهمع (430/2)، وحاشية الصبان (413/2)، والدرر (158/2)، والمعجم المفصل (253/4).

(8) التذييل والتكميل (137/12).

(9) شرح التسهيل (271/3)، والتذييل والتكميل (136/12).

كُلُّ مُثْرٍ رَهْطِهِ ظاهرُ العِزْ زِ و ذِي غُرْبةٍ وفَقْرٍ مُهِينُ[1]

وما خلا ما قُيِّدَ به المقيس، فهو يُسمع ولا يُقاس عليه، كما سيأتي.

ص: ورُبَّما جَرَّ المضافُ المحذوفُ دُونَ عطفٍ، ومع عاطفٍ مفصولٍ بغير (لا).

ش: مثال ذلك دون عطف قولهم: مررتُ بالتَّيْمِيّ تَيْمِ فُلانٍ، بالخفض.

قال المصنّف[2] على تقدير: أحدَ تَيْمِ فُلانٍ، حكاه الفارسيّ[3].

وأجاز غيره[4] أنْ يكون بدلاً على حذف مضاف تقديره:/ **[أ-251]** تَيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ.

وقال السيرافي[5]: الخفض على إضمار مِنْ، التقدير: مِنْ تَيْمِ عَدِيٍّ.

وذهب الكوفيّون[6] إلى أنّ موضع ياء النسب جرّ، ولذلك خفض عندهم: تَيْمِ عَدِيّ، فـ (تيم) عندهم بدل من الياء.

وقالت العرب[7]: رأيتُ التَّيْميَّ تَيْمِ عَدِيّ وتَيْمِ قريش، ورأيت العَبْديَّ عَبْد مَنافٍ، بالنصب والخفض في كلّ قبيلة يكون فيها اشتراك، وتقدّم وجه الجرّ.

وقال أبو القاسم الزّجّاجيّ في المسائل الطبرية[8]: يختار الكوفيّون فيه الخفض، وليس يمتنعون من إجازة نصبه، فأمّا أصحابنا البصريّون فلا يجيزون خفض هذه البتّة.

قال السيرافي[9]: ومَنْ نصبَ أضمر أعني، وفيه قَلَق، والرفعُ أقلَق.

ومن الجرّ بالمحذوف دون عطف قوله[10]: **[من الخفيف]**

رَحِمَ اللّهُ أعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِستانَ طَلْحةِ الطَّلَحاتِ[11]

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (271/3)، والتذييل والتكميل (137/12)، والارتشاف (1839/4)، وتمهيد القواعد (3253/7)، والهمع (430/2)، والدرر (159/2)، والمعجم المفصل (143/8).

(2) شرح التسهيل (271/3).

(3) التكملة (254).

(4) هو الأستاذ أبو عبد الله محمد بن مسعود كما في التذييل والتكميل (140/12)، والارتشاف (1840/4).

(5) رأي السيرافي في: التذييل والتكميل (140/12)، والارتشاف (1840/4). لم أعثر عليه في شرحه للكتاب.

(6) مذهب الكوفيين في: الإنصاف (379)، والبديع لابن الأثير (184/2)، والارتشاف (1840/4)، وفي التكملة (253-254) نسب أبو علي هذا المذهب إلى البغداديين.

(7) شرح المقدمة المحسبة (274)، والبديع لابن الأثير (184/2)، والتذييل والتكميل (140/12)، والارتشاف (1840/4).

(8) القول في: التذييل والتكميل (139/12-140)، والارتشاف (1841/4).

(9) رأي السيرافي في: التذييل والتكميل (141/12)، والارتشاف (1841/4).

(10) هو عبيد الله بن قيس الرقيّات. ديوانه (87).

(11) الشاهد في: المقتضب (186/2)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (140/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (144/4)، والتبصرة (639/2)، وشرح اللمع لابن بَرْهان (704/2)، وشرح المقدمة المحسبة (137/1)، وابن يعيش (47/1)، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (23/1)، وضرائر الشعر (165)، وشرح التسهيل (271/3)، وشرح الكافية للرضي (372/3)، والتذييل والتكميل (138/12)،

أي: أعظم طلحة.

وحكى الكسائيّ[1]: أطعمنا لحماً سَميناً شاةٍ ذبحوها، أي: لَحْم شاةٍ.

وجاء في الشعر لهذا نظائر، كقوله: **[من الرجز]**

الآكل المالَ اليتيمِ بَطَراً يأكل ناراً وسيصلى سَقَرا[2]

أراد: الآكل المال مالَ اليتيمِ، فحذف البدل ونوى لفظه، وأجاز الكوفيّون[3] القياس على هذا، فأجازوا: يعجبني ضربٌ زيدٍ، أي: ضربُ زيدٍ، ولم يجزه البصريّون، بل حملا ما ورد على الشذوذ.

ومثال ذلك مع عاطف مفصول بغير (لا) قراءة[4]عاصم بن[5] جمَّاز[6]: **[والله يريد الآخرةِ}** **[سورة الأنفال: 67]**، قدَّره المصنف[7]: عَرَضَ الآخرةِ.

فصل: يجوز في الشِعر فصلُ المضاف بالظرف والجارِّ والمجرور بقوَّة إنْ تَعَلَّقا به، وإلّا فَبِضَعف[8].

ش: فمن القوي قول الشاعر:

..... **كناحتِ يوماً صَخرةٍ بعَسِيلِ**[9]

وقول الآخر: **[من البسيط]**

لأنتَ مُعْتادُ في الهيجا مُصابرةٍ يَصْلَى بها كُلُّ مَنْ عاداكَ

والارتشاف (1841/4)، والجنى الداني (605)، والمساعد (367/2)، وشفاء العليل (724/2)، وتمهيد القواعد (3254/7)، والمقاصد الشافية (161/4)، والمقاصد النحوية (221/1)، والهمع (150/3)، والخزانة (414/4).

(1) رأي الكسائي في: ضرائر الشعر (167)، والارتشاف (1839/4)، والبحر (347/1)، والمساعد (367/2).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (271/3)، والتذييل والتكميل (138/12)، والارتشاف (1840/4)، وتمهيد القواعد (3254/7)، والهمع (430/2)، والدرر (159/2).

(3) مذهب الكوفيين في: شرح التسهيل (272/3)، والتذييل والتكميل (82/12)، والارتشاف (1840/4)، والمساعد (234/2).

(4) القراءة منسوبة له في المحتسب (281/1).

(5) في الأصل: ابن جمّاز.

(6) هو سليمان بن مسلم بن جمّاز، مُقرئ جليل ضابط، اقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، ت بعد (170)هـ. ترجمته في: غاية النهاية (385/1).

(7) شرح التسهيل (271/3)، قدّرها هذا التقدير قبله ابن جني. المحتسب (281/1).

(8) في الأصل: بضعف، والمثبت من (د)؛ لأنّه موافق لكلام ابن مالك .

(9) صدر البيت: (فَرِشْني بخيرٍ لا أكُونَنْ ومِدْحَتي). الشاهد في: معاني القرآن للفراء (80/2)، والزاهر (357/1)، والصحاح (1764/5)، وإيضاح شواهد الإيضاح (232/1)، والمحكم (487/1)، وضرائر الشعر (193)، وشرح التسهيل (273/3)، والتذييل والتكميل (143/12)، والارتشاف (1842/4)، وتوضيح المقاصد (824/2)، وأوضح المسالك (184/3)، والمساعد (368/2)، وشفاء العليل (725/2)، وتمهيد القواعد (3259/7)، والمقاصد النحوية (1382/3)، وشرح التصريح (734/1)، والهمع (432/2)، والدرر (160/2). راشه: نفعه وأصلح حاله. العسيل: ريشة العطار التي يكنس بها الطيب.

(10) الشاهد في: شرح التسهيل (273/3)، والتذييل والتكميل (143/12)، والارتشاف (1842/4)، وتوضيح المقاصد (825/2)، والمساعد (368/2)، وشفاء العليل (722/2)، وتمهيد القواعد (3259/7)، والمقاصد الشافية (177/4)، والمعجم المفصل (25/8).

قال في الشرح[1]: فهذا من أحسن الفصل؛ لأنّه فصل بمعمول المضاف. وأجازه في الاختيار، الاختيار، كقوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تارِكُو لي صاحِبِي"[2]، وفي كلام مَنْ يوثق بعربيته: بعربيته: (تركُ يوماً نفسِك وهَواها سَعيٌ في رَداها)[3].

ومن الضعيف قوله[4]: **[من الوافر]**

كما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يوماً يَهُوديّ يقارِبُ أو يُزيلُ[5]

وقول الآخر[6]: **[من الطويل]**

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا .....

فمثل هذا ضعيف[8] لا يجوز إلّا فيه الضرورة، لما فيه من الفصل بأجنبي.

ومذهب سيبويه[9] أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه خاصّ بالشعر مطلقاً.

ص: ومِثلُه في الضَّعف الفصلُ بمفعولٍ به متعلِّقٍ بغيرِ المضاف، وبفاعلٍ مطلقاً، وبنداءٍ، ونعتٍ، وفعل مُلْغًى.

---

(1) شرح التسهيل (273/3).

(2) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي – صلى الله عليه وسلم – لو كنت متخذاً خليلا – (9/3).

(3) شرح التسهيل (273/3)، والدر المصون (168/5).

(4) هو أبو حيّة النميريّ. ديوانه (163).

(5) الشاهد في: الكتاب (178/1-179)، والمقتضب (377/4)، والأصول (227/2)، وشرح الكتاب (29/2)، والتعليقة (165/1)، والخصائص (405/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح (231/1)، وأمالي ابن الشجري (577/2)، والإنصاف (349)، وابن يعيش (103/1)، وضرائر الشعر (192)، وشرح التسهيل (273/3)، والكافية الشافية (979/2)، وابن الناظم (291)، والتذييل والتكميل (144/12)، والارتشاف (3429/5)، وتوضيح المقاصد (828/2)، وأوضح المسالك (189/3)، واشرح ابن عقيل (83/3)، والمساعد (368/2)، وشفاء العليل (725/2)، وتمهيد القواعد (3260/7)، والمقاصد الشافية (186/4)، والمقاصد النحوية (1374/3)، وشرح التصريح (736/1)، والهمع (432/2)، والخزانة (419/4)، والمعجم المفصل (331/6).

(6) نسبه ابن الأنباري في الإنصاف (350) لعمرة الخثعمية، أو لدرنا بنت عبعبة الجحدرية.

(7) عجز البيت: (إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدعاهُما). الشاهد في: الكتاب (180/1)، وشرحه للسيرافي (35/2)، والخصائص (405/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح (232/1)، والمفصل (100)، والبديع لابن الأثير (301/1)، وابن يعيش (21/3)، والكافية الشافية (980/2)، وابن الناظم (292)، والتذييل التكميل (144/12)، والارتشاف (1843/4)، وتوضيح المقاصد (829/2)، والمساعد (369/2)، والمقاصد الشافية (187/4)، والمقاصد النحوية (1375/3)، والهمع (433/2)، والدرر (161/2)، والمعجم المفصل (103/7).

(8) شرح التسهيل (273/3).

(9) الكتاب (178/1-179).

ش: فهذه خمس صور ضعيفة لا تجاوز إلّا في الضرورة، فمثال الفصل بالمفعول المذكور قول جرير[1]: **[من البسيط]**

تسقى امْتياحاً نَدَى – المسواك كما تَضمَّنَ ماءَ المُزنةِ الرَّصفُ[2]

أراد: تسقي ندى ريقتِها المسواكَ.

ومثال الفصل بالفاعل قوله[3]: **[من المنسرح]**

أنْجَبَ – أيامَ – والِداهُ بهِ إذْ نَجلاهُ فنِعْمَ ما نَجَلا[4]

أراد: أنجبَ والِداه به أيامَ إذْ نجلاه، ففصل بين أيام وإذْ بفاعل أنجب.

وقوله: "مطلقاً" يعني سواء كان الفاعل لا عمل للمضاف فيه كهذا البيت، أو مرفوعاً به كقوله: **[من الطويل]**

نرى أسْهُمَاً للموتِ تُصْمي ولا تُنْمي ولا نَرْعَوي عن نَقْضِ أهواؤُنا العَزْمِ[5]

أراد: ولا نرعوي عن أن ينقض أهواؤنا العزم، ففصل بأهوائنا – وهو فاعل النقض – وكلا الصورتين ضعيف.

ومثال الفصل بالنداء قول الشاعر[6]: **[من البسيط]**

وِفاقُ – كَعْبُ – بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لكَ مِن تَعْجيلِ تَهْلُكةٍ والخُلدِ في سَقَرا[7]

أراد: وِفاقُ بُجيرٍ يا كعبُ، ومثله: **[من الرجز]**

---

(1) ديوانه (171/1).

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (274/3)، وابن الناظم (292)، والتذييل والتكميل (145/12)، والارتشاف (1843/4)، وتوضيح المقاصد (827/2)، والدر المصون (175/5)، وأوضح المسالك (183/3)، والمساعد (369/2)، وشفاء العليل (725/2)، وتمهيد القواعد (3260/7)، والمقاصد النحوية (1377/3)، والأشموني (328/2)، وشرح التصريح (735/1)، والهمع (432/2)، وحاشية الصبان (419/2)، والدرر (160/2)، والمعجم المفصل (43/5). الرصف: الحجارة المتقاربة المرصوفة بعضها إلى بعض.

(3) هو الأعشى. ديوانه (235).

(4) الشاهد في: البصريات (348/1)، والمحكم (425/7)، وأساس البلاغة (249/2)، وشرح التسهيل (274/3)، والكافية الشافية (993/2)، وابن الناظم (292)، والتذييل والتكميل (145/12)، وتوضيح المقاصد (829/2)، وأوضح المسالك (186/3)، وإرشاد السالك (514/1)، والمساعد (370/2)، وشفاء العليل (726/2)، وتمهيد القواعد (3260/7)، والمقاصد الشافية (70/4)، والمقاصد النحوية (1379/3)، والأشموني (328/2)، وشرح التصريح (735/1)، والهمع (324/3)، والدرر (164/2)، والمعجم المفصل (88/6).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (274/3)، والتذييل والتكميل(145/12)، وتوضيح المقاصد (730/2)، والدر المصون (173/5)، وشفاء العليل (726/2)، وتمهيد القواعد (3260/7)، والمقاصد النحوية (1388/3)، والمعجم المفصل (369/7). أصميت الصيد: رميته فقتلته بحيث أراه، أنميته: رميته فغاب عني ثمّ مات.

(6) نسبه العيني في المقاصد النحوية (1389/3) لبجير بن معاوية.

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (275/3)، والتذييل والتكميل (146/12)، وتوضيح المقاصد (831/2)، وأوضح المسالك (194/3)، والمساعد (371/2)، وشرح ابن عقيل (86/3)، وشفاء العليل (726/2)، وتمهيد القواعد (3261/7)، والأشموني (329/2)، والهمع (434/2)، وحاشية الصبان (420/2)، والدرر (163/2)، والمعجم المفصل (133/3).

كأنَّ بِرْذَوْنَ – أبا عصامِ – زَيدٍ حِمارٌ دُقَّ باللِّجامِ[1]

أراد: كأنَّ برذون زيد يا أبا عصامِ.

ومثال الفصل بالنعت قول الشاعر[2]: **[من الطويل]**

نَجوتَ وقد بلَّ المُراديُّ سَيفَهُ مِن ابنِ أَبي – شيخِ الأباطحِ – طالبِ[3]

أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

ومثال الفصل بفعل/**[ب–251]** مُلْغى ما أنشدَ ابنُ السِّكِّيت من قول الشاعر: **[من الوافر]**

بأيِّ تُراهم – الأرَضِين حَلُّوا .....[4]

أراد: بأيِّ الأرَضِينَ تُراهم.

ص: وإنْ كان المضاف مصدراً جاز أنْ يُضافَ نظماً ونثراً إلى فاعله مفصولاً بمفعوله.

ش: مثال ذلك نظماً قوله: **[مجزوء الكامل]**

فزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزادَة[5]

وقول الآخر[1]: **[من الوافر]**

---

(1) الشاهد في: الخصائص (404/2)، وشرح التسهيل (275/3)، والكافية الشافية (993/2)، وابن الناظم (293)، والتذييل والتكميل (146/12)، وأوضح المسالك (195/3)، وإرشاد السالك (515/1)، وشرح ابن عقيل (86/3)، وشفاء العليل (726/2)، وتمهيد القواعد (3261/7)، والمقاصد الشافية (189/4)، والمقاصد النحوية (1381/3)، والأشموني (329/2)، وشرح التصريح (738/1)، والدرر (163/2)، والمعجم المفصل (130/12). البرذون من الخيل: غير العربي، وهو الكديش الرومي.

(2) نسبه العيني في المقاصد النحوية (1380/3) لمعاوية بن أبي سفيان.

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (275/3)، والكافية الشافية (990/2)، والتذييل والتكميل (147/12)، وتوضيح المقاصد (831/2)، وأوضح المسالك (193/3)، وشرح ابن عقيل (84/3)، وشفاء العليل (727/2)، وتمهيد القواعد (3261/7)، والأشموني (328/2)، وشرح التصريح (837/1)، والهمع (433/2)، والدرر (162/2)، والمعجم المفصل (456/1). المرادي: عبد الرحمن بن عمرو، المعروف بابن الملجم، وهو الذي قتل سيدنا علياً.

(4) عجز البيت: 0أألدَّبرانِ أمْ عَسَفُوا الكِفارا). الشاهد في: شرح التسهيل (276/3)، والتذييل والتكميل (147/12)، والارتشاف (1845/4)، وتوضيح المقاصد (832/2)، والمساعد (372/2)، وشفاء العليل (727/2)، وتمهيد القواعد (3262/7)، والمقاصد النحوية (1390/3)، والأشموني (329/2)، وشرح التصريح (738/1)، والهمع (434/2)، والدرر (164/2)، والمعجم المفصل (80/3). الدبران والكفار: موضعان. عسفوا الكفار: توجهوا نحوه.

(5) الشاهد في: الكتاب (176/1)، ومعاني القرآن للفراء (358/1) (81/2)، ومجالس ثعلب (125)، وشرح الكتاب للسيرافي (241/1)، والخصائص (406/2)، والمفصل (102)، والإنصاف (347)، وابن يعيش (/19)، وشرح التسهيل (278/3)، والكافية الشافية (985/2)، وشرح الكافية للرضي (261/2)، وابن الناظم (290)، والتذييل والتكميل (150/12)، والارتشاف (2429/5)، وتمهيد القواعد (3264/7)، والمقاصد النحوية (1372/3)، والأشموني (327/2)، والخزانة (415/4)، والمعجم المفصل (171/2).

زججتها: رميتها بشيء في طرفه زجّ. المزَجّة: ما يُزَجّ به من رمح ونحوه. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.

فإنْ يكنْ النِّكاحُ أحَلّ شيءٍ فإنَّ نكاحَها مَطَرٍ حَرامُ[2]

أنشده ثعلب بجر (مطر)، وهو اسم رجل، وليس هذا فعل مُطّرد، وقد ورد في ذلك أبيات أُخر.

ومثاله نثراً قراءة ابن عامر[3] رضي الله عنه: **{وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم}**[سورة الأنعام: 137]، بنصب الأولاد وجرّ الشركاء، وهي ثابتة بالتواتر فلا التفات لكلام مَنْ تكلَم فيها.

والصحيح[4] جواز ذلك في النثر لهذه القراءة، وإنْ كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر، وحكى في النهاية عن الكوفيّين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام.

وتوجيهُ هذه القراءة في قياس النحو قويٌّ، وذلك أنَّها اشتملت على فصلٍ بفَضْلةٍ بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، ويُحسِّن ذلك ثلاثة أمور[5]:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنّه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني: كونه غير أجنبي لتعلّقه بالمضاف.

والثالث: كونه مقدَّر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدّر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم يَستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنّهم قد فَصَلوا في الشعر بالأجنبيِّ كثيراً، فاستحقَّ غير الأجنبي أن يكون له مزية، فيحكم بجوازه مطلقاً.

وأيضاً فقد فُصل في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" بالجارِّ والمجرور، والمضافُ فيه اسم الفاعل، مع أنَّه مفصول بما فيه من الضمير المنويّ، فَفَصْلُ المصدر بحُلوِّه مِن الضمير أسهلُ وأحقُّ بالجواز، ولذلك قَلَّتْ نظائرُ ذاك، وكَثُرَتْ نظائرُ هذا.

ص: ورُبَّما فُصِلَ في الاختيار اسمُ الفاعل المضافُ إلى المفعول بمفعولٍ آخرَ[6] أو جارٍّ ومجرور.

ش: مثالُ الأول قراءةُ[7] بعضِ السَّلفَ: **{فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعدَهُ رُسلِه}**[سورة ابراهيم: 47] ففصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر.

---

(1) هو الأحوص الأنصاري. ديوانه (238).

(2) الشاهد في: طبقات فحول الشعراء (668/2)، وأمالي ابن الشجري (96/2)، وشرح التسهيل (278/3)، والكافية الشافية (986/2)، وابن الناظم (290)، والتذييل والتكميل (150/12)، والمغني (616/6)، وأوضح المسالك (192/3)، وتمهيد القواعد (3264/7)، والمقاصد النحوية (1371/3)، والأشموني (329/2)، وشرح التصريح (837/1)، وشرح شواهد المغني (952/2)، وشرح أبيات المغني (41/8)، والمعجم المفصل (127/7)، وفيه (لئن كان) بدل (فإنْ يكن).

(3) السبعة في القراءات (270).

(4) التذييل والتكميل (150/12).

(5) شرح التسهيل (277/3).

(6) آخر: سقط من الأصل.

(7) القراءة بلا نسبة في معاني القرآن للفراء (81/2)

ومثال الثاني: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"، وقد تقدّم.

وقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم في النثر، حكى الكسائي[1]: هذا غلام – واللهِ – زيد.

فصل: الأصحُّ بقاءُ إعراب المُعْرَب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهراً في المثنّى مطلقاً، وفي المجموع على حدِّه غيرَ مرفوع، وفيما سواهما مجروراً، ومقدَّراً فيما سوى ذلك.

ش: المضاف إلى ياء المتكلم إنْ كان مبنيّاً قبل الإضافة ك (لَدُنَ) و(خمسةَ عشرَ)، استصحب بناؤه[2]، وإنْ كان مُعرَباً قبل النداء فثلاثة أقسام: مثنّى ومجموع على حدّه وما سواهما، فأمّا المثنّى فيستصحب إعرابه ظاهراً، فتقول[3]: قامَ غُلاماي، ورأيتُ غُلامَيَّ، ومررتُ بغُلامَيَّ.

وما ذكره من الخلاف فيه قبل الإضافة جاز فيه بعد الإضافة إلى الياء، وأمّا المجموع على حد المثنّى[4] فيستصحب إعرابه ظاهراً – أيضاً – في النصب والجرّ، نحو: رأيتُ ضارِبِيَّ، ومررتُ بضارِبِيَّ، وأمَّا في الرفع فتقلب الواو ياء، وتدغم في الياء فتصير لفظه كلفظ النصب والجرّ، ويجري فيه الخلاف المذكور من قبل الإضافة.

وزعم ابن الحاجب[5] – وتبعه المصنّف هنا – أنّ إعرابه حالة الرفع بالحرف المقدّر، وكما أنّ الحركة تقدّر كذلك يقدّر الحرف، وهذا[6] لا تحقيق فيه.

وأمّا غير المثنّى والمجموع على حده ففيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الجمهور[7] أنّه مُعرَب في الأحوال الثلاثة بالحركات المقدّرة لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم.

والثاني: أنّه مبنيّ وهو مذهب الجرجاني[8] وابن الخشّاب[9] والمطرِّزي[1]، وظاهر كلام الزمخشريّ[2].

---

(1) الإنصاف (348)، وشرح التسهيل (194/3)، والكافية الشافية (993/2-994)، وابن الناظم (291)، والارتشاف (1845/4)، وتوضيح المقاصد (826/2)، وشرح ابن عقيل (83/3)، والهمع (833/2).

(2) شرح التسهيل (279/3).

(3) التذييل والتكميل (153/12).

(4) شرح التسهيل (279/3).

(5) رأي ابن الحاجب في: شرح الكافية للرضي (262/2-263)، والتذييل والتكميل (154/12).

(6) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (154/12).

(7) مذهب الجمهور في: التذييل والتكميل (153/12)، والارتشاف (1847/4)، وتوضيح المقاصد (834/2)، والمساعد (373/2).

(8) المقتصد (240/1)، وشرح التسهيل (279/3)، والمصادر السابقة.

(9) هو عبد الله بن أحمد بن الخشاب البغدادي، له: المرتجل في شرح الجمل، وشرح مقدمة ابن هبيرة، وغيرهما. ت (567)هـ. ترجمته في: الأعلام (67/4). ورأيه في: المرتجل له (109/107)، وشرح التسهيل (279/3).

والثالث: مذهب ابن جني[3] أنّه لا معرب ولا مبنيّ، إذْ الاسم لا ينحصر عنده في معرب ومبنيّ، بل له حالة ثالثة/ كهذا. **[أ-252]**

والرابع: ما ذهب إليه المصنّف[4] من أنّه معرب بحركة مقدّرة في رفعه ونصبه، وبالكسرة الظاهرة في جرّه.

قال: هذا عندي هو الصحيح، ومَنْ قدّر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلّفاً لا مزيد عليه ولا حاجة إليه.

قال الشيخ أبو حيان[5]: ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب.

ص: ويُكْسَرُ مَتْلُوُّها إنْ لم يَكُنْ حرفَ ليْنٍ يَلي حركةً.

ش: أي: ويُكْسَرُ مَتْلُوُّ الياء، كقولك في غلام: غُلامِي، بكسر الميم، وهو مُتْلَوّ الياء، واحترز بقوله: "إنْ لم يكن حرف لين يلي حركة" من نحو: داعي، ومولى، فتقول: داعِيَّ بالإدغام، ومولايَّ.

واحترز بقوله: "يلي حركة" من نحو: ظَبْي ودَلو، فإنَّه يُكْسَرُ كالصحيح.

قال في الشرح: (وتجري هذه الكسرة مجرى كسرة الإعراب في أنّها تظهر في الحرف الصحيح والجاري مجراه، وتُقَدَّر في المعتلِّ الذي لا يجري مجرى الصحيح، ويَتبعُها ما قبلها في نحو: مررتُ بابنمِي، ونظرت إلى فمِي، في لغة من أتبع في نحو: نظرتُ إلى فِمِه)[6].

ص: وتُفْتَحُ الياءُ وتُسَكَّن.

ش: يعني بعد الحرف المكسور، وعلم من الإطلاق جواز الأمرين في نداء وغيره.

قال بعضهم[7]: والفتح هو الأصل، والإسكان هو الأكثر.

وقيل[8]: الإسكان هو الأصل. وجمع بينهما[1] بأنّ الإسكان هو الأصل الأوّل؛ لأنّه أصل كلّ مبنيّ، والياء مبنيّة، والفتح أصل ثانٍ؛ لأنّه أصل ما بُنِيَ، وهو على حرف واحد.

---

(1) هو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد أبي المكارم الخوارزمي، أديب وعالم باللغة، له: المصباح، والمقدمة. ت (610)هـ. ترجمته في، الأعلام (348/7). ورأيه في: المصباح له (10-56/55)، وشرح التسهيل (279/3)، والتذييل والتكميل (152/12)، وتوضيح المقاصد (834/2).

(2) المفصل (107-108)، وشرحه لابن يعيش (31/3-32)، وشرح التسهيل (279/32).

(3) الخصائص (356/2)، وأمالي ابن الشجري (4/1)، والأشموني (332/2).

(4) شرح التسهيل (279/3).

(5) الارتشاف (1847/4).

(6) شرح التسهيل (281/3).

(7) المفصل (108)، والمقدمة الجزولية (132)، وشرح الجزولية للأبذي (118/2)، والتذييل والتكميل (155/12)، وتوضيح المقاصد (834/2)، والمساعد (375/2)، والهمع (436/2).

(8) التذييل والتكميل (156/12)، والارتشاف (1850/4)، وتوضيح المقاصد (834/2)، والمساعد (375/2)، وشرح التصريح (739/1)، والهمع (436/2).

ص: وإنْ نُودِيَ المضافُ إليها إضافةَ تخصيص، جاز أيضاً حذفها وقلبها والاستغناء عنها بالفتحة.

ش: احترز بقوله: "إضافة تخصيص" من نحو: يا مُكْرِمِي[2]، وأنت تريد الحال والاستقبال، فإنّ إضافته إضافة تخفيف، والياء في نِيَّة الانفصال، لم تُمازِج ما اتَّصلت به، فتُشَبَّه بياء قاضٍ، فتشاركها في الحذف، فلا تُحذَف ولا تُقْلَب، ولاحَظّ لها في غير الفتح والسكون. وهذا[3] تقييد لما أطلقه النحويّون.

وفي المجالس لثعلب[4]: (يا غُلاَمِ أقبِلْ تسقط الياء منه، ويا ضاربي أَقبِلْ لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل). انتهى.

وذكر في النهاية[5] أنّه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

وقوله: "جاز أيضاً" يعني مع الوجهين السابقين – وهما الفتح والإسكان – فيكون في النداء خمسة أوجه.

وقوله: "والاستغناء عنها" الضمير للألف، وهذا الوجه أجازه الأخفش[6] والمازنيّ[7] والفارسيّ[8]، فتقول: يا غلامَ بالفتح، تريد: يا غلاماً، ونقل عن الأكثرين[9] منعه.

ص: ورُبَّما وَرَدَتِ الثلاثةُ دُونَ نِداءٍ.

ش: يعني بالثلاثة: حذف الياء، وقلبها ألفاً، والاستغناء عن الألف بالفتحة، فمن الحذف قوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ﴾ **[سورة الزمر: 17–18]**، فيمَن حذفها وَصْلاً ووَقْفاً.

ومن القلب قوله[10]: **[من الوافر]**

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى أُمَّا ويُرْوِيني النَّقيعُ[1]

---

(1) شرح التصريح (739/1).
(2) شرح التسهيل (282/3).
(3) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (156/12).
(4) مجالس ثعلب (388/2).
(5) الارتشاف (1853/4)، وتوضيح المقاصد (1084/3).
(6) معاني القرآن له (72/1)، والخصائص (135/3)، وشرح الجمل لابن عصفور (198/2).
(7) الأصول (372/1)، والحجة (390/4–392) (454/5–455)، والخصائص (135/3).
(8) الحجة (454/5–455).
(9) الأصول (372/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (198/2–199)، والتذييل والتكميل (157/12)، وتوضيح المقاصد (1084/3).
(10) نُسِبَ في النوادر (180) لنُقَيْع أو لنُفَيع بن جُرْمُوز بن عبد شمس.

ومن الاستغناء بالفتحة قوله: **[من الوافر]**

ولست بِراجعٍ ما فاتِ مِنِّي بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انَّي[2]

وقال في النهاية[3]: أجاز المازنيّ في غير النداء إبدال ياء المتكلم ألفاً، فأجاز: قام غُلَاما، حكاه عنه ابن السّرّاج[4] في الأصول. انتهى.

وقال ابن عصفور[5]: هذا في الضرورة.

ص: وقد يُضَمُّ فيه ما قبلَ الياءِ المحذوفة وتُنْوَى الإضافةُ.

ش: مثاله قراءة بعض القرّاء[6]: **{قال ربُّ السجن}** [سورة يوسف: **33**] بالضمّ ونية الإضافة، ولذلك حسُن حذف حرف النداء، ولو لم تكن الإضافة منويَّة لكان مثل قولهم: (افْتَدِ مَخْنُوقُ)[7]، وهو قليل، بخلاف الاستغناء بنيَّة الإضافة، فإنّه كثير، فالحملُ عليه أولى.

وقُرِئ[8] أيضاً:**{قال ربُّ أحكم بالحق }** [سورة الأنبياء: 112] بضمِّ الباء.

قال الأستاذ أبو عليّ[9]: وهذا إذا لم يلتبس يعني بالمنادى المقبل عليه.

وقال خطاب[1] في هذه اللغة: إنّها قليلة رديئة، وعلل بأنّه يلتبس المضاف بغيره.

---

(1) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (176/2)، والشيرازيات (169/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (201/2)، والمقرب (217/1)، وضرائر الشعر (216)، وشرح التسهيل (382/3)، والكافية الشافية (1006/2)، والتذييل والتكميل (158/12)، والارتشاف (1850/4)، وتوضيح المقاصد (1085/3)، والمساعد (376/2)، وشفاء العليل (729/2)، وتمهيد القواعد (3270/7)، والمقاصد النحوية (1724/4)، والأشموني (332/2)، والدرر (167/2)، والمعجم المفصل (366/4). النقيع: المحض من اللبن يُبَرَّد.

(2) الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (65/1-72)، وكتاب الشعر (282/1)، والعسكريات (101)، والخصائص (135/3)، وسر الصناعة (521/1)، والمحتسب (277/1)، وأمالي ابن الشجري (293/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (198/2)، والمقرب (181/1)، وشرح التسهيل (282/3)، والتذييل والتكميل (158/12)، وتوضيح المقاصد (1086/3)، وأوضح المسالك (37/4)، والمساعد (376/2)، وشفاء العليل (729/2)، وتمهيد القواعد (3270/7)، والمقاصد النحوية (1725/4)، والأشموني (332/2)، وشرح التصريح (233/2)، والهمع (437/2)، والخزانة (131/1)، والمعجم المفصل (203/8). وفيه (بمدرك) بدل (براجع).

(3) الارتشاف (1851/4).

(4) الأصول (341/1).

(5) المقرب (217/1).

(6) هذه قراءة هُبيرة بن محمد التمار بن رويش، شواذ القراءات للكرماني (246).

(7) الكتاب (231/2)، ومجمع الأمثال (78/2). يضرب لكلّ مَشْفُوق عليه مضطر.

(8) هذه قراءة أبي جعفر. مختصر ابن خالويه (95-96)، والمحتسب (69/2)، والاتحاف (268/2).

(9) التوطئة (250-251).

وفي النهاية[2]: مَنْ قال: يا غُلاَمُ، بضمّ الميم، إنّما يفعلون ذلك في الأسماء التي تغلبُ عليها الإضافة، كقولك: يا رَبّ، ويا قَوْم، فلمّا كانوا/**[ب-252]** يضيفونه كثيراً جعلوه معرّفاً بالقصد، فبنوْه على الضمّ، وهذه الضمّة كهي في: يا رجلُ، إذا قصدت رجلاً بعينه.

وقال ابن هشام اللخميّ[3]: يا غلامُ أقبل، لا يجوز على مذهب الجماعة، إنّما أجاز سيبويه الضمّ فيا يراد فيه الإضافة فيما كَثُر حتّى إذا ضممته، عُلم أنَّ المراد فيه الإضافة.

وقول المصنّف (وقد يضمّ فيه) يعني في النداء.

وأمّا الضم في غير النداء نحو: جاءَ غلامُ، وأنت تريد الإضافة، فأجازه أبو عمرو[4] وغيره على قِلَّة، واستدلّوا بقوله[5]: **[من الوافر]**

.... **وإنَّ ما أهكلتُ مالُ**[6]

يريد: مالي. وردَّه أبو زيد الأنصاري[7]، وتأوّل ما استدلَّ به أبو عمرو.

ص: وتُفتح في الحالين بعدَ حرفِ اللِّين التالي حركةً.

ش: يعني (بالحالين) حال النداء وحال غير النداء، وحرف اللين يشمل الألف والواو والياء.

واحترز بقوله (التالي حركة) من نحو: ظبي ودلو. فإذا قلت: ظَبْيِي ودَلْوِي، جاز في الياء الفتح والسكون كما تقدّم.

ومثال فتحها فيما ذكر: ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ﴾[سورة البقرة: 38] و﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، وفي الحديث: "أوَ مُخْرِجِيَّ هُم"[8].

ص: ويُدغَم فيها إنْ كان ياءً أو واواً.

ش: يُدغَم حرف اللين في الياء إنْ كان ياءً أو واواً، يعني: بعد قلب الواو ياء، فتقول في قاضٍ وابنَين ومُصطَفَينَ وعِشرين[9]: هذا قاضيَّ وابْنَيَّ ومُصطفَيَّ وعِشْرِيَّ، وكذا بَنُون ومُصطفَوف

---

(1) رأي خطاب في: الارتشاف (1852/4)، والهمع (438/2).

(2) الارتشاف (1853/4)، وتوضيح المقاصد (1083/3).

(3) رأي ابن هشام اللخمي في: الارتشاف (1852/4)، والهمع (438/2).

(4) رأي أبي عمرو بن العلاء في: الشيرازيات (163/1-164)، والتذييل والتكميل (128/12)، وتوضيح المقاصد (1086/3).

(5) هو أوس بن غلفاء كما في النوادر (236).

(6) البيت بتمامه: (ذريني إنّما خطئي وصَوْبي عَلَيَّ وإنَّ ما أهكلتُ مالُ). الشاهد في: مجاز القرآن (241/1-376)، وطبقات ابن سلام (167/1)، والشعر والشعراء (636)، والشيرازيات (163/1)، والصحاح (165/1)، والتذييل والتكميل (159/12)، وتوضيح المقاصد (1086/3)، والمقاصد النحوية (1726/4)، والخزانة (313/8)، والدرر (169/2)، والمعجم المفصل (429/6). الصوب: الصواب.

(7) النوادر (236).

(8) صحيح البخاري: كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (15/1).

(9) شرح التسهيل (283/3).

وعِشرون تقول: ابْنَيَّ ومصطفَيَّ وعِشْرِيَّ، كما تقول في النصب والجرّ بقلب الواو ياء، ثمّ تدغمها في ياء المتكلم، وإنْ كان ما قبل الواو مضموماً كُسِرَ لتصحَّ الياء.

ص: وإنْ كان ألفاً لغيرِ تثنيةٍ جازَ في لغة هُذَيْل القلبُ والإدغامُ.

ش: يعني قلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم رفعاً ونصباً وجراً، وذكر سيبويه[1] هذه اللغة، ولم ولم ينسبها إلى هذيل بل ذكرها عن ناس من العرب لم يعينيهم. ونسبها صاحب التمهيد[2] والمصنّف[3] والمصنّف[3] لهُذيل، وحكاها عيسى بن عمرو[4] عن قريش، وهي في شعر أبي الأسود والمنخل اليشكري[5].

وقرأ الحسن[6]: **{يا بُشْرِيَّ}**[سورة يوسف: **19**]. وإنما قال: جاز؛ لأنّ هذيلاً لا يُحتِّمون هذا الوجه، الوجه، بل يجوز[7] عندهم إقرار الألف كالجماعة.

واحترز عن ألف التثنية فإنّها لا تقلب، بل تقرّ في جميع اللغات.

قيل[8]: وكان ينبغي أن يستثني (لدى) و(علا) الظرفية، فإنّ ألفهما تقلب ياء مع المتكلم في أكثر اللغات، وبعض العرب لا يقلب، فيقول: لَداي وعَلاي، وكذلك (إلى).

فإنْ قيل: فهل يجوز قلب[9] ألف المثنّى على لغة مَنْ التزم فيه الألف رفعاً ونصباً وجرّاً كالمقصود؟ فالجواب قال في الارتشاف[10]: يحتاج في جواز قلبها على هذه اللغة إلى سماع.

ص: وربُمَّا كُسِرَتْ مُدْغَماً فيها أو بعد ألف.

ش: مثال كسرها مُدْغَماً فيها قراءة[11] حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: **{ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمُصرخِيِّ }** [سورة إبراهيم: 22] بالكسر، وقال النابغة[12]: **[من الطويل]**

عَلَيِّ لعَمرٍو نِعْمةٌ بعدَ نِعمةٍ لِوالِدِهِ ليستْ بذاتِ عَقارِبِ[1]

---

(1) الكتاب (414/3).

(2) هو ابن بطال. التذييل والتكميل (161/12)، والارتشاف (1850/4). ونسبها الفراء في معانيه (39/2) لهذيل وبعض قيس، ونسبها ابن الأنباري في الزاهر (396/1) لطيئ، وقال ابن جني: (هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم). المحتسب (76/1).

(3) شرح التسهيل (283/3).

(4) رأي عيسى بن عمرو في: التذييل والتكميل (161/12)، والارتشاف (1849/4)، والمساعد (378/2).

(5) هو المنخل بن مسعود بن عامر، من بني يشكر، شاعر جاهلي، كان ينادم النعمان ابن المنذر. ت (20) ق. هـ. ترجمته في: الأعلام (291/7).

(6) نُسِبَتْ قراءة الحسن لابن أبي إسحاق الحضرمي في مختصر في شواذ القرآن (67)، ونُسِبَتْ في البحر (291/5) لأبي الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري.

(7) التذييل والتكميل (163/12)، والارتشاف (1850/4).

(8) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (161/12).

(9) قلب: سقط من (د).

(10) الارتشاف (1850/4).

(11) نسبها الفراء في معانيه (75/2) للأعمش ويحيى بن وثاب، ونُسِبَتْ للثلاثة في إعراب القرآن للنحاس (480).

(12) هو النابغة الذبياني. ديوانه (22).

قال المصنّف[2]: كذا روي بكسر الياء من عَلَيِّ.

ومن شواهد الكسر قول الأغلب العجلي[3]: **[من الرجز]**

قال لها هل لَكِ يا تا فِيِّ قالتْ له: ما أنتَ بالمَرْضِيِّ[4]

وهي لغة بني يربوع، حكاها الفراء[5] وقطرب[6]، وأجازها أبو عمرو بن العلاء[7].

قال الفرّاء[8]: (وزعم القاسم بن معن[9] أنّها صواب، وكان ثقةً بصيراً). انتهى.

ولا التفات[10] لقول من طعن في قراءة حمزة هذه.

قال الكسائيّ[11]: كان نصَير[12] النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن، وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطاً. انتهى.

ومَنْ حفظ حجّة على مَنْ لم يحفظ.

ومثال كسرها بعد الألف قول بعض العرب: عَصايَ، بالكسر، وقرأ[1] بها الحسن وأبو عمرو في شاذّة.

---

(1) الشاهد في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (159/3)، والمحتسب (49/2)، والمحكم (409/2)، وأمالي ابن الشجري (459/2)، وشرح التسهيل (284/3)، والكافية الشافية (69/1)، والتذييل والتكميل (164/12)، وتمهيد القواعد (3272/7)، والمقاصد الشافية (689/5)، والمقاصد النحوية (1216/3)، والهمع (436/2)، وشرح شواهد المغني (350/1)، والخزانة (437/4)، والدرر (166/2)، والمعجم المفصل (405/1). وفيه: (لعمرو عليّ) بدل (عليّ لعمرو).

(2) شرح التسهيل (284/3).

(3) هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة من بني عجل، من ربيعة، شاعر راجز معمّر، أدرك الجاهلية والإسلام، استشهد في واقعة نهاوند، وهو أول من أطال الرجز. ت (21)هـ. ترجمته في: طبقات ابن سلام (737/2)، والأعلام (335/1). ديوانه (169).

(4) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (76/2)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (159/3)، والحجة (29/5)، والمحتسب (49/2)، وتوجيه اللمع (231)، وشرح التسهيل (284/3)، والكافية الشافية (1007/2)، وشرح عمدة الحافظ (513)، وشرح الكافية للرضي (265/2)، والتذييل والتكميل (164/12)، والمساعد (378/2)، وتمهيد القواعد (3272/7)، والخزانة (430/4-437)، والمعجم المفصل (413/12).

(5) معاني القرآن له (76/2).

(6) رأي قطرب في: الحجة (29/5)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (404/1)، والتيسير في القراءات السبع (331).

(7) رأي أبي عمرو في: التيسير في القراءات السبع (331)، والارتشاف (1848/4).

(8) معاني القرآن له (75/2).

(9) هو القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، الصحابي، أبي الإمام أبي عبد الله المسعودي الهذلي، كان من علماء الكوفة بالعربية واللغة والفقه والشعر والأخبار، ومن الزهاد الثقات. صنف: النوادر في اللغة، وغريب المصنف، وكتباً في النحو. ت (175) وقيل (188)هـ. ترجمته في: البغية (263/2).

(10) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (164/12).

(11) قول الكسائي في: التذييل والتكميل (164/12)، والارتشاف (1849/4).

(12) هو نصير بن أبي نصير الرازيّ، كان علاّمة نحويّاً، جالس الكسائي وأخذ عنه النحو، وقرأ عليه القرآن، وسمع من الأصمعي وأبي زيد، وكان صدوق اللهجة، كثير الأدب حافظاً، ترجمته في البغية (316/2).

قال المصنّف[2]: وهي لغة قليلة أقلّ من كسر المدغم منها.

ص: ويجوز في أَبِي وأَخِي: أَبِيَّ وأَخِيَّ وفاقاً لأبي العباس.

ش: اللغة الجيدة أن يقال[3] في إضافة الأب والأخ: أبي وأخي، بالتخفيف كما جاء في القرآن.

وأجاز أبو العباس المبرّد[4] أن يقال: أَبِيَّ وأَخِيَّ برد اللام وإدغامها في الياء، ومن شواهد ذلك قول الراجز: **[من الرجز]**

كَانَ أَبِيَّ كَرَما وسُودا يُلقي/ على ذي اللِّبَدِ الجديدا[5]

[أ-253].

قال في الشرح[6]: والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر[7]: **[من الكامل]**

..... **وأَبِيَّ مالَك ذو المجازِ بدارِ[8]**

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع والذي قبله متعيّن الإفراد؛ إذ لو قصد قائله الجمع لقال: يُلْقُون. انتهى.

وذلك أنّ الأب والأخ جمعاً بالواو والنون[1] فإذا أضفتهما إلى الياء قلت: أبيّ وأخيّ، ومذهب البصريّين[2]أنّه لا يجوز ردّ الواو في أب وإدغامها في الياء إلّا في الشعر، وأجازه الكوفيّون[3] وتبعهم المبرّد والمصنّف، وزاد إجازة ذلك في أخي.

---

(1) المحتسب (48/2).

(2) شرح التسهيل (284/3).

(3) المصدر السابق.

(4) رأي المبرد في: المفصل (109)، وأمالي ابن الشجري (235/2-236)، والبديع لابن الأثير (307/1)، وابن يعيش (36/3)، وشرح الكافية للرضي (270/2)، والارتشاف (1854/4)، والمساعد (270/2). وهذا الرأي غير موجود في كتب المبرد. ونسبه ثعلب في مجالسه (476) للفراء.

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (284/3)، والكافية الشافية (1010/2)، وشرح عمدة الحافظ (515)، والتذييل والتكميل (166/12)، والمساعد (379/2)، وتمهيد القواعد (3272/7)، والهمع (440/2)، والدرر (171/2)، والمعجم المفصل (396/9). وفيه (كأنّ) بدل (كان). و(الحديدا) بدل (الجديدا). ذي اللبد: ذي الخرق البالية.

(6) شرح التسهيل (284/2).

(7) نسبه البغدادي في الخزانة (472/4) لمؤرِّج السُلَميّ.

(8) وقبله: (مَدَرٌ أحَلّكَ ذا المجازِ وقد أرى).

الشاهد في: مجالس ثعلب (476)، وكتاب الشعر (116/1)، والعضديات (63)، وإيضاح شواهد الإيضاح (54/1)، والمفصل (109)، وأمالي ابن الشجري (236/2)، والبديع لابن الأثير (307/2)، وابن يعيش (36/3)، وشرح التسهيل (284/3)، والكافية الشافية (1009/2)، وشرح الجزوليةللأبذي (126/2)، وشرح الكافية للرضي (271/2)، والتذييل والتكميل (165/12)، وتمهيد القواعد (3272/7)، وشرح شواهد المغني (863/2)، والمعجم المفصل (302/3). وفيه (ذا النخيل) بدل (ذا المجاز).

قال المصنّف[4]: ولم أجد شاهداً على أَخِيَّ، لكن أجيزه قياساً على أَبِيَّ كما فعل أبو العباس.

ص: وحَذفُ ميم الفمِ مُضافاً أكثرُ من ثُبوتِه.

ش: فيجوز[5]: كلَّمته مِن فَمي إلى فَمِه، خلافاً لمن خصّ إثبات الميم في الإضافة بالضرورة لقول صلى الله عليه وسلم: "لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ"[6] وقد تقدّم[7] ذلك أول الكتاب.

ومَنْ ضعّف[8] ميم الفم أو جعله مقصوراً أضافه كنظيره، فتقول: فَمِيّ وفَمَاي.

ص: و(فِيَّ) مع حذف الميم واجب.

ش: يعني أنّك إذا حذفت الميم – وهو الأكثر – قلت[9]: فِيَّ، بالتشديد في الأحوال كلّها؛ لأنّك لما حذفت الميم رددتَ الواو التي هي عين الكلمة وقلبتها ياء، ثمّ أدغمتها في ياء المتكلم، ولا يجوز التخفيف كما فُعِلَ في الأب والأخ لما[10] يَلزم من بقائه على حرف واحد، وهو اسم متمكّن ولا نظير لك بخلاف (أخ) و(أب). والله أعلم.

---

(1) الكتاب (3/405-406)، والعضديات (63).

(2) مذهب البصريين في: الارتشاف (4/1854)، والمساعد (2/379)، والهمع (2/440).

(3) مذهب الكوفيين في: المصادر السابقة.

(4) شرح التسهيل (3/284).

(5) شرح التسهيل (3/284-285).

(6) صحيح البخاري: كتاب الصوم: باب فضل الصوم (2/29). نصُّه: (الصِّيامُ جُنَّةٌ، فلا يَرْفُثْ ولا يجهلْ، وإن امرؤٌ قاتَلَه أو شاتَمَه فليقل: إنّي صائم – مرتين – والذي نفسي بيده لَخُلُوفُ فمِ الصائمِ أطيبُ عند الله من ريح المسك، يتركُ طعامه وشرابه وشهوته من أجلي. الصيام لي، وأنا أجزي به، والحسنة بعشر أمثالها). الخُلُوف: تغيّر رائحة الفم لخلاء المعدة من الطعام.

(7) شرح التسهيل (1/47-50).

(8) الارتشاف (4/1854).

(9) شرح التسهيل (3/485).

(10) في (د): ما.

باب: التابع

ص: وهو ما ليس خبراً من مُشارِك ما قَبْلَه في إعرابِه وعاملِه مُطلَقاً.

ش: حَدَّ المصنّفُ التابعَ[1].

قيل[2]: ولا يحتاج إلى حدٍّ فإنّه محصور بالعدّ.

واحترز بقوله: "ما ليس خبراً" من نحو: (حامض) في: هذا حُلْوٌ حامِضٌ[3]، فإنّه شاركَ ما قبلَه في الإعراب والعامل، ولا يُسَمَّى تابعاً.

واحترز بقوله: "مُطلَقاً" من المفعول الثاني، والحال، والتمييز في[4] نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، ولَقِيْتُ زيداً راكباً، و ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [سورة مريم: 4] فإنّها تخالف التابع بزوال المشاركة عند تغيّر العامل[5]، نحو: أُعطيَ زيدٌ درهماً، ومررتُ بزيدٍ راكباً، وعجبت من اشتعال الرأس شيباً.

وخرج أيضاً التمييز في نحو: اشتريتُ رِطْلاً عَسَلاً؛ لأنّه لم يشارك في العامل، لأنّ رطلاً منصوب باشتريت[6]، وعسلاً منصوب برطلاً.

ودلّ قوله: "وعامله" على أنّ العامل في المتبوع هو العامل في التابع، وفي هذه المسألة خلاف:

أمّا النعت والتوكيد وعطف البيان؛ فقيل: العامل فيها هو العامل في المتبوع[7].

وفي البسيط: أنّه مذهب الجمهور في النعت[8]، ونُسِبَ إلى سيبويه[9].

وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرى عليه، وهو مذهب الخليل[10] والأخفش[11].

---

(1) شرح التسهيل (286/3).

(2) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (169/12)، والارتشاف (1910/4).

(3) هو من شواهد: الكتاب (83/2)، والأصول (151/1)، وشرح التسهيل (286/3)، والتذييل والتكميل (169/12)، وتوضيح المقاصد (945/3)، والمساعد (381/2).

(4) في: سقط من (د).

(5) شرح التسهيل (286/3)، (169/12)، والمساعد (381/2)، وشفاء العليل (733/2).

(6) شرح التسهيل (286/3).

(7) شرح اللمع لابن برهان (201)، واللباب (406/1)، وشرح التسهيل (286/3).

(8) البسيط (300/1-324)، والتذييل والتكميل (170/12)، وتوضيح المقاصد (946/3)، وأوضح المسالك (299/3)، والأشموني (392/2).

(9) الكتاب (421/1-422)، والغرة (707/2)، وأسرار العربية (295)، ونتائج الفكر (180)، والبديع لابن الأثير (308/1)، وشرح الكافية للرضي (279/2)، والمصادر السابقة.

(10) مذهب الخليل في: التذييل والتكميل (170/12)، وأوضح المسالك (299/3)، وتمهيد القواعد (3278/7).

(11) مذهب الأخفش في: الغرة (708/2)، وأسرار العربية (295)، واللباب (406/1)، وشرح الكافية للرضي (279/2)، والتذييل والتكميل (170/12)، وأوضح المسالك (299/3).

قيل: وسيبويه[1]، وأكثر المحقّقين[2]، وهو الصحيح[3].

وأمّا البدل، فالجمهور[4] على أنّ العامل فيه مقدّر. واستدلُّوا بظهوره في بعض المواضع، لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [سورة الأعراف: 75].

وإعادة العامل في البدل إذا كان حرفَ جرٍّ جائزة باتّفاق[5]؛ ويجبُ إذا كان ضميراً، نحو: مررتُ بزيدٍ به، ولا يخرجه ذلك عن البدليّة.

وإذا كان العامل رافعاً أو ناصباً ففي إعادته خلاف أجازها ابن عصفور[6]، ومنعها الجمهور[7]، الجمهور[7]، واستدل مَنْ أجاز بقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ [سورة يس: 20–21]، وأُوّل على أنّه من تكرار الجمل.

وذهب قوم[8] منهم المبرّد[9] إلى أنّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وهو ظاهر مذهب سيبويه[10]، فإنّه قال: (هذا بابٌ من الفعل يعمل في الاسم، ثمّ يُبدَل مكانَ الاسم اسمٌ آخرُ فيَعمل فيه كما عَملَ في الأول).

وهو اختيار المصنّف[11]، واختار ابن خروف الأول، قال: (ولذلك بثني البدل المفرد على الضم في النداء)[12].

ولابن عصفور مذهب ثالث: (أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، لكن/**[ب–253]** على سبيل العوضية عن العامل المحذوف، فإنّه قال: لما حذفتِ العربُ العاملَ في البدل عوّضتْ منه العاملَ في المبدل منه، فتوَلَّى من العمل ما كان يتولاّه ذلك العامل المحذوف)[13].

وأمّا عطف النسق ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو الصحيح[14]: أنّ العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف[15].

---

(1) البسيط (324/1).
(2) نسب هذا المذهب إلى: الجرمي وابن عصفور. شرح الجمل لابن عصفور (162/1)، والتذييل والتكميل (170/12)، والهمع (114/3).
(3) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (170/12).
(4) أسرار العربية (301)، والتذييل والتكميل (5/13)، وتوضيح المقاصد (946/3)، وأوضح المسالك (299/3).
(5) البسيط (387/1)، والتذييل والتكميل (7/13).
(6) شرح الجمل له (251/1)، والتذييل والتكميل (7/13).
(7) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (265)، والتذييل والتكميل (7/13).
(8) نسبه ابن يعيش إلى السيرافي. شرحه (67/3).
(9) المقتضب (211/4-295-399-400).
(10) الكتاب (150/1).
(11) شرح التسهيل (330/3).
(12) شرح الجمل له (353/1).
(13) مذهبه في: التذييل والتكميل (7/13)، والهمع (114/3).
(14) التذييل والتكميل (170/12).
(15) هو رأي سيبويه. الكتاب (437/1-438)، وشرحه للسيرافي (329/2-330).

والثاني: أنّه مضمر بعد حرف العطف[1].

والثالث: أنّ حرف العطف هو العامل[2].

ص: هو توكيدٌ، أو نعتٌ، أو عطفُ بيانٍ، أو عطفُ نَسَقٍ، أو بَدَلٌ.

ش: قيل[3]: لأنّه إمّا أن يتبع بواسطة حرف أو لا، فالأول: عطف النسق، والثاني: إمّا أن يكون على نية تكرار العامل أو لا، والأول: البدل، والثاني: إمّا أن يكون بألفاظ محصورة أو لا، والأول: التأكيد، والثاني: إمّا أن يكون بالمشتق أو بالجامد، الأول: النعت، والثاني: عطف البيان.

ص: ويجوزُ فَصلُه من متبوعه بما لم تتمخض مُباينَتُه[4]، إنْ لم يكُنْ توكيدَ توكيدٍ، أو نعتَ مُبهمٍ، أو شبهِه.

ش: مثال فصل التابع من المتبوع قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [سورة إبراهيم: 10]، و ﴿قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [سورة سبأ: 3]، و ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [سورة المؤمنون:91-92]، و ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [سورة الواقعة: 76]. ومثاله في التوكيد: ﴿وَيَرۡضَيۡنَ بِمَآ ءَاتَيۡتَهُنَّ كُلُّهُنَّۚ﴾ [سورة الأحزاب: ٥١].

وقوله: "بما لم تتمخض أجنبيته" زيادة ثبتت في نسخة الرقي، وهي حسنة[5]؛ لأنّ الأجنبي لا لا يجوز الفصل به، وكل ما كان معمولاً لما بعد التابع أو قبله من غير عطفه، أو كان جملة لا ارتباط لها بالكلام الذي التابع فيه، فهو أجنبيّ، ولا يجوز الفصل به، ولذلك منع النحاة: مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقلٍ أَبْلَقَ؛ لأنّ عاقلاً مُباين لفَرَس وصفته.

وأمّا قول الشاعر[6]: **[من الطويل]**

قلتُ لقومٍ في الكَنيفِ تَرَوَّحُوا عَشِيَّةَ بِتْنا عندَ ماوانَ رُزَّحُ[7]

---

(1) هو مذهب الفارسي، قال: (وصفة حروف العطف أن تشرِكَ الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله). الإيضاح (221).

(2) هو مذهب ابن جني، قال: (من ذلك قولهم: اختصم زيدٌ وعمرو، ألا ترى أنَّ العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، فلابُدَّ إذاً من تقديره على: اختصم زيد واختصم عمرو). الخصائص (49/2)، وسر صناعة الإعراب (638/2).

(3) التذييل والتكميل (170/2-171).

(4) بما لا تتمخض مباينته: سقط من (د).

(5) التذييل والتكميل (171/12).

(6) هو عروة بن الورد، ديوانه (39).

(7) الشاهد في: أمالي القالي (234/2)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (333/1)، والبديع لابن الاثير (326/1)، والتذييل والتكميل (171/12)والدرر (962/2)، والمعجم المفصل (147/2). الكنيف: الحظيرة من الشجر تتخذ للإبل والغنم لتقيها الريح والبرد. تروّحوا: سيروا وقت الرواح، وهو بعد الزوال بقليل إلى الليل. وماوان: وادٍ فيه ماء بين النّقرة والرّبذة، ورُزّح: ساقطون من الإعياء، وهو صفة لقوم.

فشاذ[1].

واحترز من توكيد التوكيد نحو: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [سورة الحجر: 30] فإنّه لا يجوز الفصل بين (كلّهم) و(أجمعين).

وفي إطلاقه (توكيد توكيد) على ذلك تجوّز[2]، بل الثاني توكيد كما أنّ الأوّل توكيد له.

ومن نعت المبهم نحو: ضربَ هذا الرجلُ زيداً.

ومن شبهه قال المصنّف: (في عدم الاستغناء عن الصفة، نحو: خلف الأحمر والشِّعريّ العبور فلا يجوز الفصل في ذلك)[3].

قيل[4]: وقد استغنت الشِّعري عن الوصف في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴾ [سورة النجم: 49].

وذكر المصنّف في الكافية موضعين آخرين يمتنع فيهما الفصل أيضاً[5]:

أحدهما: المعطوف المتمّم بما لا يستغنى عنه من الصفات نحو: "إن امرأً يُنْصَحُ ولا يُقْبَلُ خاسِر"، فلو جعل خاسر بين (ينصح) و(لا يقبل): لم يجز؛ لأنهما جرّا صفة لا يستغنى عنهما، ولا يغني أولهما عن ثانيهما.

والثاني: كلّ نعت يلازم التبعيّة[6]، نحو: (أَبْيَض يَقَق)[7]. قال فيها:

أو بعضاً التَّمامُ دُونَه عُدِم أو ما بتابِعِيَّةٍ لفظاً لَزِم

ص: ولا يتقدَّمُ معمولُ تابعٍ على متبوعٍ، خلافاً للكوفيّين.

ش: أجاز الكوفيّون[8]: هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ، وزيداً قمتُ فضربتُ.

---

(1) التذييل والتكميل (171/12).

(2) التذييل والتكميل (174/12).

(3) شرح التسهيل (287/3)، ونصّه: (طلعت الشّعري العبورُ).

(4) قول أبي حيان في: التذييل التكميل (174/12).

(5) الكافية الشافية (1151/2).

(6) في (د): النعتية.

(7) أي: شديد البياض. لسان العرب (4964/6) (يقق).

(8) رأي الكوفيين في: شرح التسهيل (288/3)، والكافية الشافية (1151/2-1152)، والتذييل والتكميل (174/12)، والارتشاف (1936/4)، وتمهيد القواعد (3282/7)، والمقاصد الشافية (175/2)، والهمع (116/3)، وحاشية الصبان (84/3).

ووافقهم الزمخشري[1] في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [سورة النساء: 63]، فجعل "في أنفسهم" متعلقاً بـ "بليغاً"[2].

وقد خُرِّجَتْ الآية[3] على أوجه كثيرة فلا حجة لهم فيها. وأيضاً فإنّ التابع لا يتقدّم على المتبوع، فليكن معموله كذلك[4].

(1) الكشاف (2/98-99).

(2) قال ابن مالك: (ولا يصحُّ ذلك على طريق البصريين؛ لأنّ حقَّ المعمول ألا يحلّ إلاّ في موضع يحلّ فيه العامل). شرح التسهيل (3/288).

(3) قال أبو حيان: (ويتعلق قوله "في أنفسهم" بقوله "قل" على أحد معنيين، أي: قل لهم خالياً بهم لا يكون معهم أحد من غيرهم مساراً؛ لأنّ النصح إذا كان في السر كان أنجح، أو قل لهم في معنى أنفسهم النجسة المنطوية على النفاق "قولاً" يبلغ منهم ما يزجرهم عن العود إلى ما فعلوا). البحر المحيط (3/293).

(4) شرح التسهيل (3/288).

باب: التوكيد

ش: يُقال: وَكَّدَ توكيداً، وأكَّد تأكيداً، لغتان[1].

والتوكيد مصدر سُمّي به التابع؛ لأنّه يفيد التوكيد[2].

ص: وهو معنويٌّ ولفظيٌّ.

ش: قال المصنّف: (المعنوي هو المعتدّ به في التوابع)[3].

ص: فالمعنويُّ التابعُ الرافعُ تَوَهُّمَ إضافةٍ إلى المتبوع، أو أنْ يُرادَ به الخصوصُ.

ش: التابعُ جنسٌ، وباقي التعريف فصل له عن بقية التوابع.

ومثال ما يرفع توهُّم إضافة إلى المتبوع: قتلَ العدوَّ زيدٌ نفسُه[4]/ **[أ-254]**، فبذكر النَّفس عَلِمَ السامعُ أنّ زيداً باشرَ القتل وحدَه، ولولا ذلك لأمكن اعتقادُ كونه أمراً[5].

ومثال ما يرفع توهُّم السامع أن المتكلم أراد الخصوص: جاء بنو فلان كُلُّهم[6]، فلولا كلّهم لأمكن اعتقاد البعض، فإنَّ العرب تضع العامَّ موضعَ الخاصِّ مجازاً.

ص: ومجيئُه في الغرض الأوَّل بلفظِ النَّفسِ والعينِ مُفردَين مع المفرد، مَجموعَين مع غيره جَمْع قلَّة، مُضَافَيْن إلى ضمير المُؤكَّد مُطابقاً له في إفرادٍ وغيره.

ش: الغرض الأول: رفع توهّم الإضافة إلى المتبوع. ومثال إفرادهما مع المفرد[7]: جاء زيدٌ نفسُه نفسُه وهندُ نفسُها. ومثال جمعهما مع غيره – وهو المثنّى والمجموع: جاء الزيدان أنفسُهما والهندان أنفسُهما، والزيدون أنفسُهم، والهنداتُ أنفسُهنَّ.

واحترز بقوله: "جمع قلّة" من جمع الكثرة، نحو: نفوس وعيون، فلا يؤكَّد بهما.

---

(1) اللغات في: شرح الجمل لابن خروف (331/1)، واللسان (4905/6) (وكد)، والتذييل والتكميل (176/12)، وتوضيح المقاصد (967/3)، والمساعد (384/2)، والأشموني (402/2)، وشرح التصريح (132/2)، والهمع (136/3).

(2) التذييل والتكميل (176/12)، وتوضيح المقاصد (967/3).

(3) شرح التسهيل (289/3).

(4) المصدر نفسه.

(5) قال أبو حيان: (ولا يتعيّن أن تكون فائدة ما ذكره رفع توهّم إضافة إلى المتبوع كما ذكر بل أعمّ من ذلك، قال أصحابنا: المراد به إزالة الشكّ والاحتمال). رأيه في: التذييل والتكميل (176/12)، والمساعد (284/2).

(6) شرح التسهيل (289/3).

(7) المصدر نفسه.

وينبغي أنْ يقيّد جمع القلة بـ (أفعل)[1]، فإنّ عيناً جُمِعَ على أعيان، ولا يؤَكّد به.

وتُرِكَ الأصل في نحو: قام الزيدان أنفسُهما، كراهة اجتماع تثنيتن، وعُدِلَ إلى الجمع؛ لأنّ التثنية جمع المعنى.

قيل[2]: ووهمَ بدرُ الدين بن مالك[3] في إجازة[4]: قام الزيدانِ نَفْساهما عَيْناهما، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويّين[5].

ص: ولا يؤكَّد بهما غالباً ضميرُ رفعٍ مُتَّصِلٍ إلّا بعدَ توكيدِهِ بمُنفَصِل.

ش: لا فرقَ بين كونه مستكنّاً، نحو: قُمْ أنتَ نَفْسُكَ، أو بارزاً، نحو: قُمْتَ أنتَ نَفْسُك. ونصوص النحويّين أنّ عدم التأكيد به في ذلك لا يجوز[6]، وعبارة الفارسيّ[7]: لا يَحسُن.

واحترز بقوله: "غالباً" ممّا ذكره الأخفش[8] في مسائله أنّه يجوز على ضعف: قاموا أنفسهم.

ص: وينفردان بجواز جرّهما بباء زائدة.

ش: مثاله: جاء زيدٌ بنفسِه، وجاء زيدٌ بعينِه، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد[9].

وقالت العرب: جاؤوا بأجمعهم[10]، بضمّ الميم وفتحها، وليس من ألفاظ التوكيد؛ لامتناع استعماله بلا باء[11].

---

(1) التذييل والتكميل (181/12)، وتوضيح المقاصد (968/3)، والمساعد (385/2).
قال ناظر الجيش: (إنّ المصنف قد قال في ألفيته: وأجمعهما بأفعل إنْ تبعا ما ليس واحداً تكُنْ مُتبعا
وكلام الرجل الواحد إذا كان مطلقاً في موضع ومقيد في آخر حُمِلَ على المقيد، ثمّ إنّ جمع عين على أعيان في غاية الندور، فلم يحتج إلى الاحتراز عنه). تمهيد القواعد (3286/7).

(2) القول لأبي حيان. التذييل والتكميل (181/12)، والارتشاف (1947/4).

(3) شرحه للألفية (357).

(4) في (د): إجازته.

(5) هذا الرأي فيه نظر؛ لأنَّ ابن إياز قد أجاز (نفساهما) قال: (ولو قلت في التثنية "نفساهما" لجاز). رأيه في شرح الفصول له (667/2)، وتوضيح المقاصد (968/3)، والأشموني (403/2).

(6) التذييل والتكميل (181/12).

(7) قال الفارسي: (لو قلت: جاؤوني أنفسهم لم يَحْسُن حتّى تؤَكّد، فتقول: جاؤوني هم أنفسهم). الإيضاح (215).

(8) رأي الأخفش في: شرح التسهيل (290/3)، والتذييل والتكميل (182/12)، والارتشاف (1947/4)، والمساعد (385/2)، وشفاء العليل (725/2)، وتمهيد القواعد (3287/7)، وشرح شذور الذهب للجوجري (816/2)، والهمع (136/3).

(9) التذييل والتكميل (182/12)، وتوضيح المقاصد (967/3)، والمساعد (385/2).

(10) لسان العرب (2682/4) (طفل). المراد: كبارهم وصغارهم.

(11) شرح التسهيل (290/3)، والتذييل والتكميل (182/12).

ص: ولا يؤكَّد مثنّى بغيرهما إلّا بِكِلا وكِلْتا.

ش: لا يؤكّد مثنَّى بغير النفس والعين إلّا بهذين اللفظين: كلا في التذكير، وكلتا في التأنيث، نحو: قام الزيدانِ كِلاهما، والمرأتانِ كِلتاهما، وسيأتي الخلاف في تثنية أَجْمَعَ وجَمْعَاءَ.

ص: وقد يؤكّدانِ ما لا يصحُّ في موضعه واحد، خلافاً للأخفش.

ش: مثال ذلك: اختصمَ الرجلانِ كِلاهما، ورأيتُ أحدَ الرجلينِ كِلَيْهما. فمنع ذلك الأخفش[1] لعدم الفائدة؛ إذْ لا يحتمل الموضع إرادة الإفراد، ولعدم سماعه من العرب.

ووافق الأخفش على المنع الفرّاء[2] وهشام[3] وأبو عليّ[4]، وذهب الجمهور[5] إلى إجازته، إجازته، ونقل ابن عصفور[6] عن الأخفش الجواز فلعلّ له قولين.

واحتجّ المجيز بأنّ العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال، نحو: قام القوم كلّهم أجمعون أكتعون[7].

وقال المصنّف: (لا يمتنع: ضربتُ أحدَ الرجلَين كليهما؛ لأنَّ فيه فائدة، وذلك أنَّ موضعَ الرجلَين صالحٌ للجمع، فيُمكن توهمُّ السامع أنَّ المتكلم قصدَ الجمع فغَلِطَ، فوضعَ المثنَّى موضعَه، فبذكر كليهما يزول التوهم)[8].

ص: ومجيئُه في الغرض الثاني تابعاً لذي أجزاءٍ يصحُّ وقوعُ بعضِها موقعَه مضافاً إلى ضميره بلفظ "كلّ" أو "جميع" أو "عامة".

ش: الغرض الثاني: هو رفع توهّم أنْ يراد به الخصوص والتَّجزّي، إمّا بالذات، نحو: جاء الجيشُ كلُّه، وإمّا بحسب العامل، نحو: رأيتُ زيداً كُلَّه؛ لأنّ زيداً بالنسبة إلى الرؤية ذو[9] أجزاءٍ يصحُّ وقوع بعضها موقع بعض، ولا يجوز[1]: جاءَ زيدٌ كلُّه؛ لعدم التّجزّي.

---

(1) رأي الأخفش في: المقتضب (3/242-243)، والغرة (2/815)، وشرح التسهيل (3/290)، والكافية الشافية (2/1178)، والتذييل والتكميل (12/183)، والارتشاف (4/1948)، والمساعد (2/386)، وشفاء العليل (2/736)، وتمهيد القواعد (7/3287)، وشرح التصريح (2/135).

(2) رأي الفراء في: التذييل والتكميل (12/183)، والارتشاف (4/1948)، والمساعد (2/386)، وتمهيد القواعد (7/3287)، وشرح التصريح (2/135).

(3) رأي هشام في: المصادر السابقة.

(4) قال أبو علي: (إنّ تأكيد فاعلَي "اختصم" بـ "كلا" لا ينبغي ولا يحسن). البصريات (2/891)، والشيرازيات (2/466).

(5) المقتضب (3/242-243)، والتذييل والتكميل (12/183)، والارتشاف (4/1948)، والمساعد (2/386).

(6) شرح الجمل له (1/240)، وشرح الكافية للرضي (2/372)، والتذييل والتكميل (12/183)، والمساعد (2/386).

(7) التذييل والتكميل (12/183)، وشرح التصريح (2/135).

(8) شرح التسهيل (3/290).

(9) ذو: سقط من(د) ، والمثبت من الأصل.

وقوله: "مضافاً إلى ضميره"، يعني: ضمير المؤكَّد، فتقول: جاء الجيشُ كُلُّه، والقبيلةُ كُلُّها، والزيدون كُلُّهم، والرجالُ كُلُّهم[2] أو كلُّها أو كُلُّه، قياساً على: هو أَحْسَنُ الفتيانِ وأَجْمَلُه[3]، وهو ضعيف[4]، والهنداتُ والجواري كُلُّهنَّ أو كُلُّها، والدوابُ كُلُّهنّ أو كُلُّها[5] على ما تقدّم في باب المضمر[6].

قال المصنّف: (وذكرتُ مع "كلٍّ" جميعاً وعامَّةً، كما فعل سيبويه[7]، وأَغفلَ ذلك أكثرُ المصنِّفين سهواً أو جهلاً، فيقال: جاء القومُ جميعهُم وعامّتُهم، كما يُقال: جاؤوا كُلُّهم، والمعنى واحد)[8]. انتهى/. **[ب-254]**

وفي الإفصاح[9]: (وخالف المبرّدُ[10] في عامَّتهم، وقال: إنّما هو بمعنى أَكْثَرهم)[11].

ص: وقد يستغنى بـ (كِلَيْهما) عن (كِلْتَيْهما) وبـ (كُلِّهما) عنهما، وبالإضافة إلى مِثلِ الظاهر المؤكَّد بـ (كلّ) عن الإضافة إلى ضميره.

ش: مثال الاستغناء بـ (كليهما) عن (كلتيهما)، قول الشاعر[12]: **[من الطويل]**

يَمُتُّ بِقُربَى الزَّيْنَبَين كِلَيهما إليك وقُرْبَى خالدٍ وحَبيبِ[13]

وقال ابن عصفور في البيت: (إنّه من تذكير المؤنّث حملاً على المعنى للضرورة، كأنّه قال: بقُرْبَى الشَّخصَين)[14].

---

(1) شرح التسهيل (291/3)، والتذييل والتكميل (185/12)، والمساعد (386/2)، وشفاء العليل (736/2).

(2) كلهنّ: ليس في (د). في الأصل (أو كلهنّ).

(3) الكتاب (80/1).

(4) التذييل والتكميل (185/12).

(5) والدواب كلهنّ أو كلّها: سقط من (د).

(6) التذييل والتكميل (155/2-157).

(7) الكتاب (11/2-12-116)

(8) شرح التسهيل (291/3)، والكافية الشافية (1171/3).

(9) في (د): الإيضاح.

(10) الانتصار لسيبويه على المبرد (107).

(11) نسب ابن عقيل هذا القول إلى الخضراوي. المساعد (387/2)، والتذييل والتكميل (287/12)، وتوضيح المقاصد (972/3)، وشرح التصريح (136/2).

(12) نُسِبَ في ضرائر الشعر (277) لهشام بن معاوية.

(13) الشاهد في: الزاهر (221/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (234/1)، والمقرب (239/1)، وشرح التسهيل (292/3)، وشرح عمدة الحافظ (559)، والتذييل والتكميل (187/12)، والارتشاف (1949/4)، وتوضيح المقاصد (971/3)، والمساعد (387/2)، وشفاء العليل (736/2)، وتمهيد القواعد (3290/7)، والمقاصد النحوية (1593/4)، والأشموني (407/2)، وحاشية الصبان (115/3)، والمعجم المفصل (493/1).

(14) شرح الجمل له (234/1)، والمقرب (239/1)، وضرائر الشعر (277).

ومثال الاستغناء بـ (كلّهما) عنهما – أعني عن (كليهما) و(كلتيهما): جاء الرجلانِ كُلُّهما، والمرأتانِ كُلُّهما. ويحتاج إلى سماع[1].

ومثال الاستغناء بالإضافة إلى مثل الظاهر، قول كثيّر[2]: **[من البسيط]**

كم قد ذَكَرْتُكِ لو أجزى تَذَكُّرُكُمْ يا أشْبَهَ الناسِ كُلِّ الناسِ بالقمرِ[3]

وقول الفرزدق[4]: **[من البسيط]**

أنتَ الجوادُ الذي تُرجَى نوائله وأبْعدُ الناسِ كُلِّ الناسِ مِنْ عارِ[5]

وأقْربُ الناسِ كُلِّ الناسِ من كَرَمٍ يُعطي الرَّغائبَ لم يُهْمُمْ بإقْتارِ

قيل[6]: (والذي ذكره النحويّون الإضافة إلى الضمير، ولا حجّة في الأبيات؛ لاحتمال كون "كلّ" نعتاً بمعنى الكاملين، فكأنه[7] لم يفضله إلّا على الناس الكاملين، وهو أمدح).

ص: ولا يُستَغْنَى بِنِيَّةِ إضافتِه، خلافاً للفرَّاء والزَّمخشريّ.

ش: أجاز الفرّاء[8] – وتبعه الزّمخشريّ[9]، وهو أيضاً منقول عن الكوفيّين[10] – أن يكون (كلّ) مِن قراءةِ[11] مَنْ قرأ **{إنّا كلّاً فيها}**[سورة غافر: 48] توكيداً لاسم إنَّ.

---

(1) في (د): السماع. ويُنظر رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (188/12).

(2) اختُلف في قائله، فقيل لكثير عزة، وهو في ديوانه (531)، وقيل لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه (222).

(3) الشاهد في: أمالي القالي (195/1)، وشرح التسهيل (292/3)، وشرح عمدة الحافظ (557)، والتذييل والتكميل (188/12)، وتوضيح المقاصد (970/3)، والمغني (88/3)، والمساعد (387/2)، وشفاء العليل (837/2)، وتمهيد القواعد (3291/7)، والمقاصد النحوية (1578/4)، والأشموني (404/2)، والهمع (138/3)، وشرح شواهد المغني (518/2)، والخزانة (35/9)، وشرح أبيات المغني (184/4)، وحاشية الصبان (110/3)، والدرر (382/2)، ولمعجم المفصل (542/3)، ومختصر المغني (82/1). في ديوان عمر برواية (لو أجدى).

(4) ديوانه (286).

(5) ينظر الشاهد في: شرح التسهيل (292/3)، والتذييل والتكميل (188/12)، وشفاء العليل (737/2)، وتمهيد القواعد (3291/7)، والمقاصد الشافية (11/5)، والهمع (139/3)، والدرر (387/2)، والمعجم المفصل (419/3).

(6) قول أبي حيان في التذييل والتكميل (188/12-189).

(7) في (د): وكأنّه.

(8) معاني القرآن له (10/3).

(9) الكشاف (352/5).

(10) التذييل والتكميل (189/12)، وتوضيح المقاصد (969/3)، والهمع (138/3).

(11) هذه قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر. ينظر في: البحر المحيط (448/7).

وخرّج المصنّف[1] الآية على أنّ "كلّاً" حال من الضمير المرفوع فيها[2]. وفي جواز مثل ذلك ذلك خلاف، وخُرِّجَ على جعل "كل" بدلاً[3] من اسم "إنّ".

ص: ولا يُثَنَّى أَجْمَعُ ولا جَمْعاءُ، خلافاً للكوفيّين ومَنْ وافَقَهم.

ش: أجاز الكوفيّون[4] – وتبعهم ابن خروف[5] – تثنية أجمع وجمعاء، فتقول: أجمعان وجمعاوان.

قال ابن خروف: (ومَنْ منع تثنيتهما فقد تكلّف وادّعى ما لا دليل عليه)[6].

والصحيح المنع[7]؛ لاستغناء العرب بكلا وكلتا، وكذا ما وزانهما نحو: أَكْتَعُ وكَتْعَاءُ.

ص: ويَتْبَعُ (كُلَّه) (أَجْمَعُ)، و(كُلَّها) (جَمْعَاءُ)، و(كُلَّهم) (أجمعونَ)، و(كُلَّهُنَّ) (جُمَعُ).

ش: مثال ذلك: قبضتُ المالَ كُلَّه أَجْمَعُ، وهُدِمَتْ الدارُ كُلُّها جَمْعاءُ، ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ **[سورة ص: 73]**، وجاءتْ النساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ[8].

ص: وقد يُغْنِينَ عن (كُلٍّ)[9].

ش: نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ **[سورة الحجر: 43]** و ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ **[سورة الحجر: 39]**.

---

(1) شرح التسهيل (294/3).

(2) قال ابن هشام: (فيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرفي، وقطع "كل" عن الإضافة لفظاً وتقديراً، لتصير نكرة فيصحُّ كونه حالاً). المغني (90/3)، وينظر في: الكشاف (352/5).

(3) ينظر في: البحر المحيط (449/7)، والمغني (90/3-91) (633/5)، والمساعد (388/2)، وإرشاد السالك (603/2)، وشرح التصريح 134/02)، والهمع (138/3).

(4) مذهب الكوفيين في: إصلاح الخلل (125)، وشرح الجزولية للشلوبين (679/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (233/1)، وشرح التسهيل (293/3)، وشرح الكافية للرضي (371/2)، والبسيط (368/1)، والتذييل والتكميل (193/12)، وتوضيح المقاصد (977/3)، والمساعد (389/2)، وشفاء العليل (737/2)، وشرح التصريح (137/2). وقال ابن الدهان: (أجاز ذلك الكسائي والأخفش). الغرة (789/20).

(5) شرح الجمل له (338/1).

(6) شرح الجمل له (338/1)، وتمهيد القواعد (3292/7).

(7) إصلاح الخلل (125)، وشرح الجمل لابن عصفور (233/1)، والبسيط (368/1)، والتذييل والتكميل (193/12)، وتوضيح المقاصد (977/3)، وشرح التصريح (137/2).

(8) التذييل والتكميل (196/12)، وشفاء العليل (738/2).

(9) قال أبو حيان: (إنّ أجمعَ يؤَكَّد به كما يؤَكَّد بكلٍّ، ولا يكون ذلك من باب الاستغناء به عن كلّ، بلا كلاهما لفظا تأكيد، ويجوز أن ينفردا، ويجوز أن يجتمعا، لكنْ إذا اجتمعا بُدِئَ بـ "كلّ"). التذييل والتكميل (196/12).

ص: وقد يُتْبَعْنَ بما يُوازِنُهنَّ من: (كَتْع) و(بَصْع) و(بَتْع)، بذا الترتيب أو دونه.

ش: فيقال[1]: أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ بعد أَجْمَعُ، وكَتْعَاءُ بَصْعَاءُ بَتْعَاءُ بعد جَمْعَاءُ، وأَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ بعد أجمعين، وكُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ بعد جُمَعُ.

وقوله: "بذا الترتيب"[2] أي: تقدّم أَكْتَعُ ثم أَبْصَعُ ثم أَبْتَعُ، وإذا اجتمعتْ كُلُّها بدأتَ بالنَّفس[3]، ثمّ بالعَينِ، ثُمّ بكلٍّ، ثُمَّ بأَجْمَعُ، ثُمَّ بأَكْتَعُ، ثُمَّ بأَبْصَعُ، ثُمَّ بأَبْتَعُ.

وقوله: "أو دونه" يعني أنّك تبدأ بأيّ الثلاثة شئت بعدَ أَجْمَعَ، وهذا مذهب ابن كيسان[4]، والأول هو المشهور[5].

وقال ابن عصفور: (وأمَّا أَبْصَعُ وأَبْتَعُ فلا تُبالِ أيّهما قدَّمت على الآخر)[6].

ولا يتقدّم أَكْتَعَ على أَجْمَعَ على مذهب الجمهور[7]، وأجازه الكوفيّون وابن كيسان[8].

ص: وقدْ يُغْني ما صيغَ من (كَتْع) عما صيغ من (جَمْع).

ش: مثاله قول الشاعر[9]: **[من الرجز]**

..... **تَحمِلُني الذَّلفاءُ حَولاً أكْتَعا**[10]

---

(1) الغرة (798/2)، والتذييل والتكميل (197/12)، والمساعد (390/2)، والهمع (139/3).

(2) الترتيب: سقط من (د).

(3) الغرة (799/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (135/1)، وشرح الكافية للرضي (375/2)، والبسيط (379/1)، والتذييل والتكميل (197/12).

(4) المفصل (114)، شرح الكافية للرضي (376/2)، والبسيط (656/3)، والتذييل والتكميل (197/12)، وتوضيح المقاصد (974/3).

(5) الغرة (800/2)، وشرح الكافية للرضي (376/2)، والتذييل والتكميل (197/12)، وتوضيح المقاصد (974/3)، والمساعد (390/2).

(6) شرح الجمل له (235/1).

(7) شرح الجمل لابن بابشاذ (63)، والغرة (799/2)، والبسيط (380/1-381)، والتذييل والتكميل (198/12)، والارتشاف (1952/4)، وتوضيح المقاصد (974/3)، والمساعد (390/2)، والهمع (139/3).

(8) رأي الكوفيين وابن كيسان في: الكافية الشافية (1173/3)، والمصادر السابقة.

(9) نُسِبَ في العقد الفريد (49/4) لأعرابي نظر إلى امرأة حسناء جميلة تسمّى ذَلْفاء.

(10) صدر البيت: (يا ليتني كنتُ صبيّاً مُرْضَعا).
الشاهد في: إيضاح شواهد الإيضاح (503/1)، وشرح الجمل لابن خروف (341/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (238/1)، والمقرب (240/1)، وضرائر الشعر (294)، وشرح التسهيل (295/3)، وشرح عمدة الحافظ (562-565)، والكافية الشافية (1173/3-1178)، وشرح الكافية للرضي (373/2)، وابن الناظم (360-361). والبسيط (380/1)، والتذييل والتكميل (198/12)، وتوضيح المقاصد (974/3)، وأوضح المسالك (334/3)، والمساعد (391/2)، وشفاء العليل (738/2)، وتمهيد القواعد (3295/7)، والمقاصد الشافية (16/5-19)، والمقاصد النحوية (1581/4)، والأشموني (406/2)، والهمع (139/3)، والخزانة (168/5-171)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (285/7-286)، وتاج العروس (108/22)، وحاشية الصبان (114/3)، والدرر (386/2)، والمعجم المفصل (20/11). وروى ابن منظور أنّ الفرّاء أنشده (3820/5) (كتع). الذلفاء: من الألف، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة.

وقول الراجز: **[من الطويل]**

..... وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أكْتَعُ[1]

وقول أعشى ربيعة[2]: **[من الوافر]**

نزلنا بالدَّوائر واتّقونا بِنُعمانَ بنِ زُرْعة أكْتعينا[3]

وهذا مذهب الكوفيّين وابن كيسان[4]، ومنعه الجمهور[5]، وخرّج ابن عصفور[6]: (وسائره باد باد إلى الشمس أكتع) على أنَّ أكتعاً، وأكتعين[7] في البيتين[8] على الضرورة[9].

ص: ورُبَّما نُصِبَ (أَجْمَعُ) و(جَمْعاءُ) حالين.

ش: حكى الفرّاء[10]: أعجبني القَصرُ أَجْمَعَ، والدارُ جَمْعَاءَ، بالنصب على الحال.

ص: وجمعاهُما كَهُما على الأصحِّ.

ش: ذكر الأستاذ أبو علي[11] أنّ الفرّاء[12] منع ذلك، وابن كيسان[13] أجاز ذلك،

---

(1) صدر البيت: (ترى الثور فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ).
الشاهد في: الكتاب (181/1)، ومعاني الفراء (80/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (240/1)، وأمالي المرتضى (216/1)، والبديع لابن الأثير (337/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (236/1)، والتذييل والتكميل (198/12-199)، وتمهيد القواعد (3295/7)، والهمع (139/3)، والدرر (385/2)، والمعجم المفصل (268/4-336).

(2) هو عبد الله بن خارجة بن حبيب، شاعر أموي، وكان مرواني المذهب، شديد التعصب لبني أمية، مدح عبد الملك بن مروان. تنظر ترجمته في الأغاني (95/18-96). وفي الأغاني قال (إنّه شاعر إسلامي).

(3) الشاهد في: الغرّة (801/2)، وضرائر الشعر (294)، والتذييل والتكميل (199/12)، والهمع (140/3)، والدرر (386/2)، والمعجم المفصل (78/8) (250/12). وفيه رواية (وتولّوا بالدوابر).

(4) التذييل والتكميل (199/12)، وتوضيح المقاصد (974/3)، والمساعد (391/2)، وتمهيد القواعد (3295/7)، والهمع (139/3).

(5) المصادر السابقة.

(6) ضرائر الشعر (294)، والمقرب (240/1).

(7) في (د): وأكتعون.

(8) في (د): البيت.

(9) في (د): للضرورة.

(10) الحكاية في: شرح التسهيل (395/3)، والتذييل والتكميل (199/12)، والارتشاف (1952/4)، والمساعد (391/2)، وشفاء العليل (738/2)، وتمهيد القواعد (3295/7)، وتاج العروس (302/20). وهي في: مجالس ثعلب (98)، والمسائل البصريات (420/1) غير منسوبة إلى الفراء.

(11) حواشي المفصل له (364).

(12) مذهب الفراء في: التسهيل (295/3)، والتذييل والتكميل (199/12)، والارتشاف (1952/4)، والمساعد (391/2)، وتمهيد القواعد (3296/7).

(13) رأي ابن كيسان في: شفاء العليل (739/2)، والمصادر السابقة. والموجود في شرح التسهيل هو (ابن درستويه وابن كيسان).

قال المصنّف: (وما ذهب إليه هو الصحيح؛ لأنّه صحّ بضبط الثقات قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الائتمام: "فصلّوا جلوساً أجمعين"[1]، وصحّح النصب فيه على الحال القاضي عياض[2].

وجعل بعضهم "أجمعين" تأكيداً/**[أ: 255]** لضمير مقدّر منصوب، كأنّه قال: أعينكم أجمعين، ويروى: أجمعون على أنّه تأكيد للواو في: فصلّوا)[3].

قيل[4]: وذلك لا يجوز عند البصريّين؛ لأنّ أجمع وأخواته معارف – يعني النصب على الحال. الحال.

ص: وقد يُرادِفُ (جَمْعاءُ) (مُجتمعةً) فلا يُفيد توكيداً.

ش: ومنه ما جاء في الحديث: "كما تُناتَجُ الإبلُ من بهيمةٍ جَمْعاءَ"[5]، أي: مجتمعة الخلق[6]. الخلق[6].

ص: ولا يَتَّحِدُ توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه إلّا إذا اتَّحدَ معنى عاملَيْهما[7].

ش: مثاله: ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو كلاهما، فهذا جائز، نصّ عليه[8] الأخفش[9].

ص: وإنْ أفادَ توكيدُ النكرةِ جازَ وِفاقاً للأخفش والكوفيّين.

ش: مثاله: قُمتُ ليلةً كُلَّها، فهذا ونحوه حقيق بالجواز[10]، وإنْ لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته؟، كقول الراجز:

..... **تَحملُني الذَلفاءُ حَوْلاً أكتعا**[1]

---

(1) صحيح مسلم: كتاب الصلاة [حديث 86] (358). وهو فيه برواية (أجمعون).

(2) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي من أهل سبتة، يكنى أبا الفضل، عُنِيَ بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم، وجمع من الحديث كثيراً. ت (544هـ). تنظر ترجمته في: تاريخ قضاة الأندلس (101).

(3) شرح التسهيل (295/3).

(4) التذييل والتكميل (200/12)، وشفاء العليل (739/2).

(5) موطأ مالك (393/1) كتاب الجنائز: باب جامع الجنائز. صحيح البخاري: كتاب الجنائز (باب 79) (417/1). وهو فيه برواية: (كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء).

(6) أجاز ذلك الأستاذ أبو علي. ينظر رأيه في: حواشي المفصل له (375)، وشرح التسهيل (295/3)، والتذييل والتكميل (200/12)، والارتشاف (1952/4)، والمساعد (391/2)، وتمهيد القواعد (3296/7).

(7) في (د): عاملهما.

(8) عليه: سقط من (د).

(9) رأي الأخفش في: الكافية الشافية (1179/2)، والتذييل والتكميل (201/12)، والارتشاف (1953/4)، والمساعد (392/2)، وتمهيد القواعد (3297/7).
وينظر ردّ أبي حيان على مذهب الأخفش في: التذييل والتكميل (201/12-202).

(10) شرح التسهيل (296/3).

في أبيات كثيرة.

وقالت عائشة: "ما رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم صامَ شهراً كلَّه إلّا رمضان"[2].

وحكى المصنّف[3] في الشرح أنّ بعض الكوفيّين أجاز تأكيد النكرة مطلقاً[4].

ص: ولا يُحذَف المؤكَّد ويُقام المؤكِّد مقامَه على الأصحِّ.

ش: وذلك؛ لأن الحذف منافٍ للتوكيد، وممّن منعه الأخفش[5] والفارسيّ[6] وابن جني[7] وثعلب[8]، وأجازه الخليل[9] وسيبويه[10] والمازنيّ[11] وابن طاهر[12] وابن خروف[13]، نحو: الذي ضربت نفسَه زيد، أي: ضربته نفسه[14].

ص: ولا يُفصَل بينهما بـ (إمّا) خلافاً للفرّاء.

ش: نحو: مررتُ بقومِك إمَّا أجمعينَ وإمّا بعضِهم.

قال في الشرح: (وأجازه الفرّاء[15] على تقدير: إمَّا بهم أجمعين؛ لأنّ الحذف هنا أسهل)[16].

ص: وأُجْرِيَ في التوكيد مُجرى كُلٍّ ما أفادَ[1]معناه من الضَّرْع والزَّرع، والسَّهْل والجَبَل، واليَد والرِّجْل، والظَّهْر والبَطْن.

---

(1) تقدّم تخريج البيت قريباً.

(2) صحيح مسلم: كتاب الصيام: باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان (715).

(3) شرح التسهيل (296/3).

(4) هذه مسألة خلاف: ذهب البصريون إلى منع تأكيد النكرة مطلقاً إلاّ الأخفش منهم، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون إذا أفاد التوكيد، وإلى الجواز ذهب ابن مالك، لإفادته ولورود السماع به.
المسألة في: الإنصاف (362-365) [مسألة 66]، وشرح الجمل لابن عصفور (236/1-238)، وشرح التسهيل (296/3)، وشرح الكافية للرضي (373/2)، والتذييل والتكميل (202/12)، والارتشاف (1953/4)، وتوضيح المقاصد (976/3)، وأوضح المسالك (332/3-334)، والمساعد (392/2)،وشفاء العليل (739/2)، وتمهيد القواعد (3296/7)، وشرح التصريح (138/2-139)، والهمع (142/3).

(5) رأي الأخفش في: الخصائص (127/1) (280/2-378)، وشرح التسهيل (299/3)، والتذييل والتكميل (207/12)، والمساعد (392/2)، وتمهيد القواعد (233/3)، والمقاصد الشافية (233/3)، والهمع (143/3).

(6) الإغفال (409/2-415).

(7) سر صناعة الإعراب (380/1-381)، والخصائص (287/1).

(8) رأي ثعلب في: التذييل والتكميل (207/12)، والارتشاف (1953/4)، والمساعد (392/2)، والهمع (143/3).

(9) الكتاب (60/2)، وشرح التسهيل (298/3)، والتذييل والتكميل (207/12)، والمساعد (392/2)، والهمع (143/3).

(10) الكتاب (60/2)، وشرح التسهيل (298/3)، والتذييل والتكميل (207/12)، والمساعد (392/2)، والهمع (143/3).

(11) رأي المازني في: التذييل والتكميل (207/12)، والارتشاف (1953/4)، والمساعد (392/2)، والهمع (143/3).

(12) رأي ابن طاهر في: المصادر السابقة.

(13) رأي ابن خروف في: المقاصد الشافية (157/3-158)، والمصادر السابقة.

(14) أي ضربته نفسه: سقط من (د).

(15) في الارتشاف (1954/4): (وأجازه الفراء والكسائي). وفي: الكافية الشافية (1180/3)، والتذييل والتكميل (210/12)، والمساعد (393/2).

(16) شرح التسهيل (298/3-299).

ش: نحو: ضُرِبَ زيدٌ[2] الظَّهرُ والبطنُ واليدُ والرِّجلُ، أجاز سيبويه[3]: جعل ذلك توكيداً ككل[4]، وجعله بدلاً، نقله المصنّف[5].

ص: ولا يَلي العواملَ شيءٌ من ألفاظِ التوكيدِ، وهو على حالِه في التوكيد إلّا (جميعاً) و(عامّة) مطلقاً، و(كلّاً) و(كلا) و(كلتا) مع الابتداء بكثرةٍ، ومع غيرِهِ بِقلّة.

ش: يعني بقوله: "وهو على حاله" أن يفيد إذا ولي العوامل ما يفيد إذا كان توكيداً، فإذا قلت: فاضتْ نَفْسُ زيدٍ، وفُقِئَتْ عينُه، فمدلولُهما غير مدلولِهما في التوكيد إلّا (جميعاً) و(عامّة) مطلقاً، أي: مبتدأين وغير مبتدأين، وذلك لقلة استعمالهما في التوكيد، فتقول: جميعهُم أو عامّتُهم يتحدَّثون، ومررتُ بجميعِهم وعامَّتِهم، و(كُلّا) و(كلا) و(كلتا) مع الابتداء بكثرة[6]، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [سورة مريم: 95]. وعن بعض العرب: كلاهما يألفان[7].

وقال الراجز:

..... **كلتاهما قد قُرِنَتْ بزائدَهْ**[8]

(ومع غيره بقلّة) نحو: كونه فاعلاً أو مجروراً، قال الشاعر[9]: **[من الطويل]**

..... **فيصَدُرُ عنها كُلُّها وهو ناهلُ**[10]

---

(1) في (د): أفاده. والمثبت من الأصل.

(2) في (د): ضربتُ زيداً والمثبت من الأصل.

(3) الكتاب (159/1-160)، وشرحه للسيرافي (53/2-54)، والأصول (22/2-23).

(4) أضاف ابن عصفور: الصغير، والكبير، والقويّ، والضعيف، قال: (فتقول: ضربتُ القومَ كبيرَهم وصغيرَهم وقويَّهم وضعيفَهم). شرح الجمل له (243/1).

(5) شرح التسهيل (299/3).

(6) شرح التسهيل (299/3)، والتذييل والتكميل (212/12)، والارتشاف (1955/4)، والمساعد (393/2)، وشفاء العليل (740/2)، وتمهيد القواعد (3301/7).

(7) التذييل والتكميل (213/12).

(8) صدر البيت: (في كِلْت رِجْلَيْها سُلامَى واحدَه). الشاهد في: معاني القرآن للفراء (142/2)، وليس في كلام العرب (338/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (290/5)، واللباب (399/1)، وأسرار العربية (288)، والإنصاف (356)، وشرح الجمل لابن عصفور (244/1)، وشرح الكافية للرضي (83/1)، والتذييل والتكميل (257/1) (213/12)، والمساعد (394/20)، وتمهيد القواعد (327/1)، والمقاصد الشافية (165/1)، والمقاصد النحوية (208/1)، والأشموني (28/1)، والخزانة (129/1-133)، والمعجم المفصل (362/9-370)، والرواية الأشهر له: (كلتاهما مقرونة بزائده). السلامى: عضام الأصابع في اليد والقدم.

(9) هو كثيّر عزّة. ديوانه (506).

(10) صدر البيت في ديوانه: (تميلُ إذا مالت عليهم ولاؤهم). والروايات الأخرى: (يميد إذا مادت عليه) (يميد إذا والت عليهم). الشاهد في: شرح التسهيل (299/3)، والتذييل والتكميل (213/12)، والارتشاف (1955/4)، والمغني (93/3)، والمساعد (395/2)، وشفاء العليل (740/2)، وتمهيد القواعد (3302/7)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (190/4)، وحاشية الصبان (124/3)، والدرر (222/2)، والمعجم المفصل (284/6)، ومختصر المغني (83/1). ناهل: ريّان وعطشان.

وقالوا: (كليهما وتمراً)[1]، وقدره سيبويه[2]: أعطني كليهما.

وقال الشاعر[3]: **[من البسيط]**

فقدّموا مئةً واستأخرتْ مئةٌ وَفيا وزادوا على كلتيهما عددا[4]

ص: واسمُ كانَ في نحو: كان كُلُّنا على طاعةِ الرحمن ضميرُ الشأن لا كُلُّنا.

ش: أشار إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه[5]: **[من الطويل]**

فلمّا تبيَّنَّا الهُدى كانَ كُلُّنا على طاعةِ الرحمنِ والحَقِّ والتُّقَى[6]

وإنّما قدّر ضمير الشأن ليبقى (كلّ) مبتدأ حملاً على الكثير.

ص: وتَلزم تابعيَّةُ كُلٍّ بمعنى كامِل، وإضافتُه إلى مِثلِ مَتبوعِه مطلقاً نَعتاً لا توكيداً.

ش: يعني بقوله: "مطلقاً" أي تماثل المنعوت لفظاً ومعنى، تعريفاً وتنكيراً، نحو: رأيتُ الرجلَ كُلَّ الرجلِ، وأطْعمنا شاةً كُلَّ شاةٍ[7]، وليس توكيداً[8] للزوم إضافته إلى ظاهر.

ص: ويَلزمُ اعتبارُ المعنى في خبرِ كُلٍّ مضافاً إلى نكرةٍ لا مضافاً إلى معرفة.

ش: يجوز في المضاف إلى معرفة اعتبار اللفظ، واعتبار المعنى، وتقدّمت هذه المسألة في باب الإضافة[9].

---

(1) هذا مثل ورد في: الفاخر (149)، ومجمع الأمثال (151/2-287). ويروى (كلاهما أو كلتاهما). (أول مَنْ قال ذلك عمرو بن حُمْرَان الجعدي، وكان في إبل لأبيه يرعاها، فمرَّ به رجلٌ قد جهده العطش والجوع، وبين يدي عمرٍو زُبْدٌ وتَمْرٌ وقُرْصٌ، فقال الرجل: أطعمني من زُبْدِك أو قُرْصِك. فقال عمرو: كلاهما وتمراً. ثمّ قراه وسقاه).

(2) الكتاب (280/1-281).

(3) هو عبد مناف بن رِبْع الجُرَبيّ الهذليّ. شرح أشعار الهذليين (376/2).

(4) الشاهد في: المحكم (549/10)، واللسان (4884/6) (وفى)، والتذييل والتكميل (213/12)، وشفاء العليل (741/2)، والخزانة (45/7-47)، وتاج العروس (223/40)، والمعجم المفصل (181/2). وله رواية: (إذْ قدّموا...) و(فقدّموا ماله...).

(5) ديوانه (17). برواية (فلمّا تبينا بالهدى).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (300/3)، والتذييل والتكميل (215/12)، والمغني (94/3)، والمساعد (395/2)، وشفاء العليل (741/2)، وتمهيد القواعد (3302/7)، والاشموني (412/2)، وشرح شواهد المغني (521/2)، وشرح أبيات المغني (190/4-193)، وحاشية الصبان (124/3)، والمعجم المفصل (304/8).

(7) شرح التسهيل (300/3)، والتذييل والتكميل (215/12)، والمساعد (396/2)، وشفاء العليل (741/2)، والأشموني (412/2).

(8) التذييل والتكميل (188/12-189-215)، والمساعد (396/2).

(9) باب الإضافة (320-328).

ص: ولا تَعَرُّضَ في أجمعينَ إلى اتّحاد الوقت، بل هو ككُلّ في إفادةِ العموم مطلقاً، خلافاً للفرّاء.

ش: فيمكن أن يراد اتحاد الوقت وألاّ يراد/**[ب: 255]**. هذا مذهب البصريين[1]، وإمكان ألّا يراد مستفاد من قوله: ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة الحجر: 39]، ومعلوم أن إغواءهم لا يكون في وقت واحد[2].

وزعمّ الفرّاء[3] أنّ أجمعين يفيد أنّهم كانوا مجتمعين في وقت واحد، وليس بصحيح لما تقدّم.

فصل: التوكيدُ اللفظيُّ إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بموافقةِ معنًى.

ش: التوكيدَ اللفظيُّ يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب جملة كان أو غير جملة، والنكرة والمعرفة[4].

نحو: جاء زيدٌ زيدٌ، أو رجلٌ رجلٌ.

و: **[من الطويل]**

..... **أتاك أتاك اللاحِقُونَ.....**[5]

و: نعم نعم[6].

وقال الكميت في توكيد المركّب[7]: **[من الطويل]**

فتِلكَ وُلاةُ السّوءِ قد طالَ مُلكُهم فحتَّامَ حَتَّامَ العناءُ المُطَوَّلُ[8]

---

(1) مذهب البصريين في: شرح التسهيل (301/3)، والتذييل والتكميل (220/12)، والمساعد (301/3)، وتمهيد القواعد (3303/7).

(2) شرح التسهيل (301/3)، والتذييل والتكميل (220/12).

(3) رأي الفراء في: المصادر السابقة وتوضيح المقاصد (973/3)، ونُسِب هذا المذهب إلى المبرد أيضاً، المقتضب (380/3).

(4) الأصول (19/2-20)، والإيضاح (215)، والتبصرة (163/1)، والغرة (778/2). وشرح الجزولية للشلوبين (677/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (2288-230)، وشرح التسهيل (301/3-302)، وشرح الكافية للرضي (363/2-364)، والتذييل والتكميل (221/12)، وتوضيح المقاصد (978/3)، وأوضح المسالك 336/03)، والمساعد (396/2-397)، وشرح التصريح (141/2).

(5) البيت: (فأين إلى أينَ النجاةُ ببغلتي أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ احبِسِ احبِسِ).
الشاهد في: الخصائص (103/3-109)، والغرّة (778/2)، وشرح التسهيل (302/3)، وشرح الكافية للرضي (366/2)، وابن الناظم (363)، والتذييل والتكميل (68/7) (222/12)، والارتشاف (1957/4)، وتذكرة النحاة (342)، وتوضيح المقاصد (979/3)، وأوضح المسالك (194/2)، وتخليص الشواهد (513/1)، والمساعد (397/2)، وشرح ابن عقيل (214/3)، وشفاء العليل (742/2)، والهمع (144/3)، والخزانة (158/5)، والدرر (355/2)، والمعجم المفصل (76/4).

(6) توضيح المقاصد (978/3).

(7) هو الكميت بن زيد. ديوانه (340).

(8) الشاهد في: أمالي ابن الشجري (548/2)، وشرح التسهيل (302/3)، وشرح عمدة الحافظ (571)، والتذييل والتكميل (223/12)، والارتشاف (1958/4)، وتوضيح المقاصد (979/3)، والمغني (19/4)، والمساعد (397/2)، وشفاء العليل (843/2)، وتمهيد القواعد (3306/7)، والمقاصد النحوية (1598/4)، والأشموني (409/2)، والهمع (144/3)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (709/2)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (215/5)، والدرر (13/2)، والمعجم المفصل (307/6).

وقال آخر في الجملة: **[من الهزج]**

أيا مَنْ لستُ أقلاه ولا في البُعدِ أنساهُ[1]

لَكَ اللّهُ على ذاك لَكَ اللّهُ لَكَ اللّهُ

وقوله: "أو تقويته بموافقة معنى" نحو[2]: **[من الطويل]**

..... أَجَلْ جَيْرٍ.....[3]

ومنه توكيد الفعل باسم الفعل، نحو: انزل نزّال. وتوكيد الضمير المتصل بالمنفصل.

وأجاز بعضهم توكيد الضمير بالمبهم[4]، وجعلَ منه ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [سورة البقرة: 85].

ص: وإنْ كان المؤكَّد به ضميراً متّصلاً أو حرفاً غيرَ جوابٍ، لم يُعَدْ في غيرِ ضرورةٍ إلّا معموداً بمثلِ عامده أولاً أو مفصولاً.

ش: مثال ذلك: قُمْتَ قُمْتَ، ورأيتُكَ رأيتُكَ، ومررتُ بِهِ بِهِ، إذا أكدت التاء والكاف والهاء.

ومثال الحرب غير الجوابي: إنَّ زيداً إنَّ[5] زيداً. فإن كان جوابياً لم يحتج إلى ذلك، نحو: نَعَمْ نَعَمْ، ولا لا.

وأشار بقوله: "في غير ضرورة" إلى نحو[1]: **[من الوافر]**

---

(1) الشاهدان في: شرح التسهيل (302/3)، وشرح عمدة الحافظ (573)، والكافية الشافية (1185/3)، وابن الناظم (362)، والتذييل والتكميل (223/12)، وتوضيح المقاصد (980/3)، والمساعد (397/2)، وتمهيد القواعد (3306/7)، والمقاصد النحوية (1585/4)، والأشموني (409/2)، والهمع (145/3)، وحاشية الصبان (118/3)، والدرر (393/2)، والمعجم المفصل (292/8).

(2) هو مضرس بن ربعي. ديوانه (76).

(3) البيت بتمامه: (وقُلْنَ على الفِرْدوس أوّل مَشْرَبٍ أجلَ جَيْرٍ إنْ كانت أبيحتْ دعاثرُهُ)
الشاهد في: الصحاح (619/2-658)، والمفصل (310).وشرحه لابن يعيش (122/8)، والكافية الشافية (1186/3)، وشرح الكافية للرضي (318/4)، وابن الناظم(363)، وتوضيح المقاصد (981/3)، والجنى الداني (360/1)، وأوضح المسالك (339/3)، وإرشاد المسالك (611/2)، والمقاصد النحوية (1586/4)، والهمع (144/3)، والخزانة (103/10-106)، وتاج العروس (10م499)، وحاشية الصبان (118/3)، والدرر (389/2)، والمعجم المفصل (361/1). دعاثره: جمع دُعْثُور. وهو الحوض الذي لم يتأنق صاحبه في صنعه. الفردوس: البستان.
وفي ديوان الطفيل الغنوي (84/115)، بيت قريب من هذا هو:
فقُلْنَ على البرديّ أوّلُ مَشْرَبٍ أجلَ جَيْرٍ إنْ كانت رِواءً أسافلُهْ
الشاهد في: الارتشاف (1789/4)، والجنى الداني (434)، والمغني (240/2)، وتمهيد القواعد (3136/7)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (361/1)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (58/3).
البردي: غدير ينبت البردي. رواء: جمع ريّان.

(4) التذييل والتكميل (224/12)، والارتشاف (1959/4)، والمساعد (397/2-398)، والهمع (146/3).

(5) في الأصل: إنّه قائمٌ. والمثبت من (د).

..... ولا لِلِما بهم أبداً دَواءُ[2]

وأشار الزمخشريّ في (المفصَّل)[3] إلى توكيد الحرف غير الجواب، نحو: إنَّ إنَّ زيداً قائم، وأجازه ابن هشام[4].

قال المصنّف: (وقوله مردود لعدمِ إمامٍ يُستَنَد إليه وسَماعٍ يُعتَمَد عليه، ولا حجَّةَ له في قول الشاعر: **[من الخفيف]**

إنَّ إنَّ الكريمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أَجارَهُ قد ضِيما[5]

فإنّه من الضرورات[6])[7].

وقوله: "بمثلِ عامدِهِ" قد مثلناه.

وقوله: "أو مفصولاً" من الفصل، كقوله[8]: **[من الراجز]**

حتى تراها وكأنَّ وكأنْ أعناقَها مُشَدَّدات في قَرَنْ[9]

---

(1) هو مسلم بن عبد الوالبي. ينظر في: معاني القرآن للفراء (68/1).

(2) صدر البيت: (فلا واللهِ لا يُلفى لِمَا بي).
الشاهد في: الخصائص (282/2)، وسر الصناعة (282/1)، والإنصاف (455)، وابن يعش (17/7)، وشرح الجمل لابن عصفور (230/1)، والمقرب (238/1)، وضرائر الشعر (69-303)، وشرح التسهيل (304/3)، وشرح الكافية للرضي (386/1) (364/2) (285/4-325)، وابن الناظم (364)، والبسيط (362/1)، والتذييل والتكميل (96/5) (225/12)، والارتشاف (2400/5)، وتوضيح المقاصد (983/3)، والجنى الداني (80-345)، والمغني (26/3) (344/4)، وأوضح المسالك (343/3)، وإرشاد السالك (460/1) (613/2)، والمساعد (398/2)، وتمهيد القواعد (3307/7)، والمقاصد الشافية (622/3-659) (34/5)، والمقاصد النحوية (1589/4)، والأشموني (410/2)، وشرح التصريح (145/2)، والهمع (146/3)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (505/1) (773/2)، والخزانة (308/2) (157/5) (482/8) (528/9) (191/10) (141/11-267)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (143/4)، والمعجم المفصل (55/1).

(3) المفصل (112).

(4) رأي ابن هشام في: التذييل والتكميل (225/12)، والارتشاف (1959/4)، وتوضيح المقاصد (983/3)، والمساعد (398/2).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (303/3)، والتذييل والتكميل (225/12)، وتوضيح المقاصد (983/3)، وأوضح المسالك (340/3)، وشفاء العليل (744/2)، وتمهيد القواعد (3307/7)، والمقاصد النحوية (1594/4)، والأشموني (410/2)، وشرح التصريح (144/2)، والهمع (146/3)، وحاشية الصبان (121/3)، والدرر (396/2)، والمعجم المفصل (113/7).

(6) نصّ على ذلك ابن السراج في الأصول (19/2-20)، وابن عصفور في شرح الجمل له (229/1-230)، والمقرب (238/1).

(7) شرح التسهيل (303/3-304).

(8) نُسِبَ البيت في المقاصد النحوية (1588/4) لخطام المجاشعي وللأغلب العجلي.

(9) الشاهد في: نوادر أبي زيد (344)، وشرح التسهيل (303/3)، والكافية الشافية (1187/3)، وشرح الكافية للرضي (323/3)، وابن الناظم (364)، والتذييل والتكميل (173/5) (226/12)، وتوضيح المقاصد (984/3)، وأوضح المسالك (342/3)، وإرشاد السالك (612/2)، والمساعد (399/2)، وتمهيد القواعد (3307/7)، والمقاصد الشافية (174/3-178) (35/5)، والمقاصد النحوية (1588/4)، والأشموني (410/2)، وشرح التصريح (145/2)، والهمع (145/3)، والخزانة (422/7)،

وقول الكميت[1]: **[من الخفيف]**

ليت شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِينهم أم يَحولَنَّ دونَ ذاك حِمامي[2]

ومن الفصل المسوغ: الفصل بالوقف كقوله: **[من الرجز]**

لا يُنْسِكَ الأَسى تأسِّياً فما ما مِن حمامٍ أحدٌ مُعْتَصِما[3]

ص: وإنْ عُمِدَ أولاً بمعمولٍ لمعمول ظاهر، اختيرَ عَمْدُ المؤكّدِ بضميرٍ.

ش: فقولك: مررتُ بزيدٍ به، أجود مِن: مررتُ بزيدٍ بزيدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [سورة آل عمران: 107]، وبعضهم[4] يعرب نحو: (به) و(فيها) بدلاً[5].

ص: وفَصْلُ الجملتين بـ (ثُمّ) أجودُ إنْ أُمِنَ اللبسُ من وصلهما.

ش: نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة التكاثر: 3-4] و ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [سورة الانفطار: 17-18]. فإنْ أُلبِسَ تُرِكَ[6] حرف العطف، نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً، لئلّا يوهم أنّ الثاني غير الأول.

ص: ويؤكَّد بضميرِ الرفعِ المنفصلِ المتّصلُ مطلقاً.

ش: يعني مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، نحو: قمتَ أنتَ، ورأيتك أنتَ، ومررت بكَ أنتَ، وهذا عند النحويّين من قبيل التوكيد اللفظي[1].

وحاشية الصبان (121/3)، والمعجم المفصل (192/12-103). وروى (مشرفات أو مشربات) بدل (مشدّدات). وروى (بقرن) بدل (في قرن). القرن: هو الحبل.

(1) هو الكميت بن زيد. ديوانه (509).

(2) الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (446/3)، وابن يعيش (151/8)، وشرح التسهيل (302/3)، والتذييل والتكميل (223/12-226)، وتوضيح المقاصد (984/3)، والمغني (331/4)، وتمهيد القواعد (3305/7)، والمقاصد الشافية (31/5-34)، والمقاصد النحوية (1596/4)، والأشموني (410/2)، والهمع (145/3)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (771/2)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (63/6-65)، وحاشية الصبان (121/3)، والدرر (394/2)، والمعجم المفصّل (144/7-304).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (371/1) (304/3)، والتذييل والتكميل (261/4) (226/12-227)، وتوضيح المقاصد (986/3)، والجنى الداني (328)، وتخليص الشواهد (278/1)، وإرشاد السالك (612/2)، وشرح ابن عقيل (306/1)، وتمهيد القواعد (1195/3) (3308/7)، والمقاصد النحوية (636/2) (1597/4)، والأشموني (410/2)، والهمع (146/3)، والخزانة (120/4)، وحاشية الصبان (121/3)، والدرر (242/1) (3395/2)، والمعجم المفصل (63/12-68).

(4) أي: الزمخشري وابن يعيش. ينظر في: المفصّل (122)، وشرحه لابن يعيش (69/3-70).

(5) قال ناظر الجيش: (ومن حكم على شيء من هذا بالبدلية فليس بمصيب). تمهيد القواعد (3308/7).

(6) في (د): فإنّ أمن اللبس ترك.

ص: ويُجعَلُ المنصوبُ المنفصلُ في نحو: رأيتُكَ إيَّاكَ توكيداً لا بدلاً، وفاقاً للكوفيّين.

ش: قال المصنّف: (قولهم: عندي أصحُّ من قول البصريّين؛ لأنّ نسبةَ المنصوبِ المنفصلِ من المنصوبِ المتّصلِ في نحو: رأيتكَ إيّاك[2] كنسبة المرفوعِ المنفصلِ مِنْ المرفوعِ المتَّصلِ في نحو: فعلتَ أنتَ، والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماع، فليكُن المنصوبُ تأكيداً؛ ليجريَ المتناسبانِ مَجْرًى واحداً)[3].

وكأنّه يعني بقوله: "تأكيداً بإجماع" أنّه يجوز لا أنّه متعيّن[4]؛ فإنهم قد أعربوا: قمتَ أنت: بدلاً[5]، والله سبحانه تعالى[6] أعلم.

---

(1) التذييل والتكميل (228/12)، وتوضيح المقاصد (986/3).

(2) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين: مذهب البصريين أنّه بدل، ومذهب الكوفيين وتبعهم ابن مالك وابنه الرضي أنّه توكيد. ينظر ذلك في: شرح التسهيل (305/3)، وشرح الكافية للرضي (365/2)، وابن الناظم (362)، والتذييل والتكميل (230/12)، والارتشاف (1960/4)، وتوضيح المقاصد (986/3)، وأوضح المسالك (338/3)، وإرشاد المسالك (649/2)، والمساعد (400/2)، وشفاء العليل (745/2)، وتمهيد القواعد (3309/7)، والمقاصد الشافية (38/5)، والأشموني (411/2)، وشرح التصريح (197/2-198)، والهمع (152/3).

(3) شرح التسهيل (305/3).

(4) في (د): يتعين.

(5) التذييل والتكميل (230/12).

(6) سبحانه وتعالى: سقط من الأصل.

باب: النعت

يقال فيه: نعت ووصف وصفة.

ص:وهو التابعُ المقصودُ بالاشتقاق وَضْعاً أو تأويلاً، مَسُوقاً لتخصيصٍ، أو تعميمٍ، أو تفصيلٍ، أو مدحٍ، و ذمٍّ، أو تَرَحُّمٍ، أو إبهامٍ، أو توكيدٍ.

ش: التابع جنس، والمقصود بالاشتقاق يخرج بقية التوابع.

واحترز (بالمقصود) ممّا /**[أ: 257]** كان في الأصل مشتقّاً، ثُمَّ غلب كالصِّدِّيق تابعاً لأبي بكر، والصَّعِق تبعاً لخُوَيْلِد[1]، فإنّه عطف بيان[2]؛ لأنَّ اشتقاقه في تابعيته غير مقصود.

وقوله: "وضعاً" نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ، أو تأويلاً نحو: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، وهذا تمام الحدّ.

ثُمَّ ذكر معاني النعت[3]؛ فالتخصيص[4] نحو: ﴿ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [سورة البقرة: 238]، و ﴿ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ ﴾ [سورة آل عمران: 7]. والتعميم نحو: إنّ اللهَ يرزق عباده الطائعين والعاصين، ويَحشر الأوَّلينَ والآخرينَ. والتفصيل نحو: مررتُ برجلَين عربيٍّ وعَجميٍّ. والمدح: سبحانَ اللهِ العظيم. والذمّ: أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ، والتَّرَحُّم: لَطَفَ اللهُ بعبادِه الضعفاءِ. والإبهام: تصدَّقتُ بصدقةٍ كثيرةٍ أو قليلةً. والتوكيد: ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [سورة النجم: 20]

ص: ويُوافقُ المتبوعَ في التعريف والتنكير.

ش: المتبوع يعمّ ذا النعت الجاري عليه لفظاً ومعنى، أو لفظاً دون معنى، نحو: رأيت رجلاً طويلاً قصيراً ثوبُه[5].

وإنّما لم يجز نعت النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة؛ لأنّ في النكرة إبهاماً، وفي المعرفة إيضاحاً[1]، والنعت هو المنعوت في المعنى فتدافعا.

---

(1) هو خويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب، ذكروا أنّه كان يُطعم الناس بعُكاظ، وحرقته صاعقة، ولذلك سُمِّي الصعق. ترجمته في: جمهرة أنساب العرب (369).

(2) شرح التسهيل (306/3)، والتذييل والتكميل (231/12)، والارتشاف (1907/4)، والمساعد (401/2)، وتمهيد القواعد (3311/7)، والاشموني (393/2).

(3) شرح التسهيل (306/3-307)، والمعاني في: الإيضاح (216)، والغرة (717/2)، وشرح الكافية للرضي (287/2-288)، والتذييل والتكميل (233/12)، وتوضيح المقاصد (947/3)، وشرح قطر الندى (317-318)، والمساعد (401/2-402).

(4) قال ابن عصفور وابن أبي الربيع: معاني النعت تخصيصُ نكرةٍ، وزوالُ اشتراكٍ عارضٍ في عرفة، ومدح، وذمّ، وترحّم، وتوكيد)، شرح الجمل لابن عصفور (141/1)، والمقرب (219/1)، والبسيط (297/1). قال أبو حيان: (واندرج في قول المصنف "لتخصيص" زوالُ الاشتراك العارض في المعرفة؛ ولذلك مثُل لذلك بالمعرفة). قوله في: التذييل والتكميل (234/12).

(5) شرح التسهيل (307/3).

وأجاز الأخفش[2] وصف النكرة بالمعرفة[3] إذ تخصصت قبل ذلك بالوصف، وجعل من ذلك: ﴿ فَٱخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ [سورة المائدة: 107]، فقال: الأوليان صفة آخران[4].

وأجاز بعض النحويّين وصف المعرفة بالنكرة[5]، وجعل من ذلك قول الأحوص[6]: **[من البسيط]**

..... **وللمغني رسُولِ الزُّورِ قوَّادِ**[7]

وعن ابن الطراوة[8]: أنّه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقول النابغة[9]: **[من الطويل]**

.... **في أنيابِها السُّمِّ ناقِعُ**[10]

قال: ناقع صفة للسمّ[11]. ولا حجّة فيما استدلّوا به لإمكان تأويله[12].

---

(1) التذييل والتكميل (235/12)، وتوضيح المقاصد (947/3)، والهمع (117/3).

(2) ينظر رأي الأخفش في: الغرّة (733/2)، وشرح الجمل لابن خروف (303/1)، وشرح الكافية للرضي (307/2)، والتذييل والتكميل (238/12)، والارتشاف (1909/4)، وتوضيح المقاصد (949/3)، والمغني (250/5) (195/6).

(3) مذهب سيبويه وجمهور البصريين موافقة المتبوع في التعريف والتنكير. ينظر في: الكتاب (2/6-7)، والأصول (23/2)، والإيضاح (215-216)، والمصادر السابقة.

(4) معاني القرآن له: (290/1).

(5) التذييل والتكميل (238/12)، والارتشاف (1909/4)، وتوضيح المقاصد (949/3)، والمساعد (402/2)، والاشموني (394/2)، والهمع (118/3).

(6) هو الأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح. ولُقِّبَ الأحوص لحوصٍ كان في عينيه. جعله ابن سلاّم في الطبقة السادسة من شعراء الإسلام، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (518/1)، والأغاني (161/4)، وينظر الشاهد في ديوانه (139).

(7) صدر البيت: (لابْنِ اللّعين الذي يُحْبَا الدَّخان له). ينظر الشاهد في: الكامل للمبرد (818/2)، والتذييل والتكميل (238/12)، والارتشاف (1909/4)، والهمع (118/3)، والدرر (364/2)، والمعجم المفصّل (352/2).

(8) ينظر رأي ابن الطراوة في: شرح الجمل لابن خروف (303/1)، والتذييل والتكميل (238/12)، والارتشاف (1909/4)، وتوضيح المقاصد (949/3)، والمغني (179/6)، وأوضح المسالك (302/3)، والمساعد (402/2)، الاشموني (394/2).

(9) هو النابغة الذبياني. ديوانه (17).

(10) البيت بتمامه: (فبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلة من الرّقش في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ).
الشاهد في: الكتاب (89/2)، وشرحه للسيرافي (416/2)، وأساس البلاغة (571/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (212/1)، ولسان العرب (2717/4) (طور)، والتذييل والتكميل (220/5) (238/12)، والارتشاف (1909/4)، وتوضيح المقاصد (1670/3)، والمغني (179/6)، وأوضح المسالك (302/3)، والمساعد (402/2)، وتمهيد القواعد (2300/5)، والمقاصد النحوية (1565/4)، والهمع (118/3)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (816/2-902)، والخزانة (457/2)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (198/7)، وتاج العروس (439/12) (201/14)، والدرر (365/2)، والمعجم المفصّل (319/4).
ساورتني: واثبتني. الضئيلة: الدقيقة. الرّقش: جمع رقشاء، وهي المنقّطة بسواد. الناقع: الخالص.

(11) قال ابن هشام: (والصواب أنّه خبرٌ للسُّمِّ). المغني (179/7).

(12) التذييل والتكميل (238/12)، والارتشاف (1909/4)، وتوضيح المقاصد (950/3)، وأوضح المسالك (302/3)، والاشموني (394/2)، والهمع (118/3).

ص: وأمرُه في الإفراد وضِدَّيه، والتذكير والتأنيث على ما ذُكر في إعمالِ الصفة.

ش: قد تقدّم ذلك في باب الصفة مستوفى[1].

واعلم أنّ النعت الجاري على فعله إذا رَفع ضمير المنعوت تبعه في أربعةٍ من عشرة: واحد من وجوه الإعراب، وواحد مِنَ التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد وضدّيه، وواحد من التذكير والتأنيث[2]. وإذا رفع سببيه تبعه في اثنين من الخمسة الأولى لزوماً، ولا يلزم متابعته في الخمسة الباقية[3].

ص: وكونُه مَفُوقاً في الاختصاصِ أو مُساوياً أكثرُ من كونه فائقاً.

ش: مثال كون المنعوت مفوقاً: رأيت زيداً الفاضلَ، ومثال كونه مساوياً: رأيتُ الرجلَ الصالحَ.

قال المصنّف: (ولا يمتنع كونُه أَخصّ مِنَ المنعوت، كرجلٍ فَصيحٍ ولَبِقٍ، وغلامٍ يافعٍ ومراهقٍ، في مثل كثيرة)[4].

وقال الشلوبين: (الفرّاء ينعت الأعمّ بالأخصّ، وهو الصحيح)[5].

وحكى عنه: (مررتُ بالرجلِ أخيك على النعت)[6].

قيل[7]: أمّا كون النعت أخصّ من النكرات فصحيح، وأمّا في المعارف فلا. هذا مذهب البصريين[8].

قيل[9]: وسبب ذلك أنّ الاختصار مؤثّرٌ فوجبَ لذلك أنْ يُبدأ بالأخصِّ ليقعَ الاكتفاء به، فإن عرضَ اشتراكٌ لم يوجد ما يرفعه إلّا المساوي أو الأعمّ.

وقال بعض المتأخرين[1]: توصف كلّ معرفة بكلّ معرفة كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة[2].

نكرة[2].

---

(1) تقدّم ذلك في باب الصفة المشبهة.

(2) شرح التسهيل (307/3)، والتذييل والتكميل (239/12)، والارتشاف (1909/4)، وتوضيح المقاصد (950/3-951).

(3) التذييل والتكميل (16/11 وما بعدها).

(4) شرح التسهيل (307/3-308).

(5) حواشي المفصل له (392)، وشرح التسهيل (308/3)، والتذييل والتكميل (242/12)، والاشموني (394/2).

(6) حواشي المفصّل له (391)، والمصادر السابقة.

(7) التوطئة (193)، وشرح الجمل لابن عصفور (148/1)، والمقرب (221/1).

(8) شرح التسهيل (307/3)، والتذييل والتكميل (242/12)، وتوضيح المقاصد (950/3)، والمساعد (403/2).

(9) التذييل والتكميل (242/12-243)، وتوضيح المقاصد (950/3).

ص: ورُبَّما تَبِعَ في الجرِّ غيرَ ما هو له دونَ رابطٍ إنْ أُمِنَ اللبسُ.

ش: مثال ذلك قول العرب: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، رواه سيبويه[3] وغيره[4] بالرفع والجرّ؛ فالرفع على أنّه صفة لجحر، [وهو أكثر وأقيس[5]، والجرّ على أنّه صفة لجحر أيضاً][6]، ولكنّه جُعل تابعاً لضَبٍّ لمجاورته إياه مع أَمْنِ اللَّبس، ومثله قراءة الأعمش[7]:**[إنّ الله ذو القوة المتينِ]**[سورة الذاريات: 58]، بخفض المتين، ومن الشواهد الشعرية قول امرئ القيس[8]: **[من الطويل]**

..... كَبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ[9]

وهي كثيرة/. **[ب: 257]**

وهذه مسألة الجرّ على الجوار[10]، وقال به جمهور البصريّين والكوفيّين[11].

وقد رامَ السيرافي وابن جني إخراجَ ذلك عن الخفض على الجوار، فقال أبو سعيد[12]: الأصل: هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ الجُحْرُ، كما تقول: حَسَنٌ الوجهُ، وحُذِفَ الضميرُ للعِلم به، أي: حَسَنٌ

---

(1) نُسبَ هذا إلى ابن خروف. ينظر في: شرح الجمل له (303/1)، والتذييل والتكميل (243/12)، والارتشاف (1912/4)، والمساعد (403/2)، والاشموني (394/2)، والهمع (118/3).

(2) قال أبو حيان: (وهذا قول مرغوب عنه، وكان ابن خروف يقول به، ويرى أنّ ما ذكره النحويون من هذا التخصيص دعوى بلا دليل وليس كما ذكر. وهذا وهم منه). التذييل والتكميل (243/12).

(3) الكتاب (67/1-436-437).

(4) معاني القرآن للفراء (74/2)، ومعاني القرآن للأخفش (15/1)، والمقتضب (73/4)، وشرح الكتاب للسيرافي (328/2)، والخصائص /192-193) (16/2-171) (225/3)، والإنصاف (484-485).

(5) قال سيبويه: (فالوجه الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العرب وأفصحهم.وهو القياسُ؛ لأنَّ الخرب نعت الحجر، والحجر رفعٌ، ولكن بعض العرب يجرُّ، وليس بنعت للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أضيف إلى الضّبّ فجرّوه لأنه نكرة كالضبّ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد). الكتاب (436/1).

(6) ما وضع بين معقوفتين: سقط من الأصل، والمثبت من (د).

(7) هي قراءة يحيى بن وثّاب والأعمش، تنظر القراءة في معاني القرآن للفرّاء (74/2-75)، والمحتسب (289/2).

(8) ديوانه (67).

(9) صدر البيت، (كان ثَبيراً في عَرانينِ وَبْلِهِ).
ينظر الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (145/1)، والكامل (993)، والخصائص (192/1) (221/3)، والمحتسب (135/2)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (63)، والمحكم (53/1) (406/5)، وشرح التسهيل (309/3)، وشرح الكافية الشافية (1167/3)، وشرح الكافية للرضي (329/2) (92/4-487)، والتذييل والتكميل (245/12)، والمغني (653/5) (660/6)، وشفاء العليل (748/2)، وتمهيد القواعد (3320/7)، والمقاصد الشافية (189/3)، والخزانة (98/5) (37/9)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (111/7). ويروى (أبانا) بدل (ثبيراً)، و(أفانين ودفه) بدل (عرانين وبله).ثبير: جبل بمكة. العرانين: الأوائل، الوبل: العظيم من المطر الشديد الوقع. البجاد: كساء مخطط. مزمل: ملتفت.

(10) تنظر المسألة في: المغني (660/6-670).

(11) تقدّم في الحاشية رقم (1-2).

(12) شرح الكتاب له (328/2-329).

الوجهُ منه، ثمّ أُضمر الجُحرُ، فصارَ: خَرِبٍ، ولم يَبْرُر الضمير كما لم يَبْرُز في قولهم: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَينِ.

وقال أبو الفتح[1]: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُه، ثمّ نُقل الضميرُ، فصار: خَرِبِ الجُحْرِ، ثمَّ حُذف. قال: فهذا جَرٌّ صحيح، وهو نعت للضَّبِّ. وكلا التخريجين ضعيف[2]. وقد ورد الخفض على الجوار في المعرفة، كقوله[3]: **[من الرجز]**

كأنَّ نسجَ العنكبُوتِ المُرْمَلِ .....[4]

وهو يردّ على مَنْ زعم أنّه لا يكون إلّا مع النكرة.

والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه[5] ومقصور على مورد السماع عند الفرّاء[6]، ولا يكون الإتباع للجوار إلّا في الجرّ كما قيّده المصنّف[7].

وزعم بعض المتأخرين أنّه جاء في المرفوع[8]، وأنشد[9]:

..... **مشيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفَضُلُ**

قال: رفعوا الفُضُل إتباعاً لما قبلَه لِقُربه منه، وليس بصحيح[10]؛ بل هو نعت لِلهَلُوك على الموضع.

ص: وقد يُفعَلُ ذلك بالتوكيد.

ش: مثال ذلك ما أنشد أبو الجراح[11]:[12] **[من البسيط]**

يا صاحِ بلّغ ذوي الزَّوجاتِ كُلِّهم أنْ ليس وصلٌ إذا انحلت عُرى الذَّنبِ[13]

---

(1) الخصائص (1/191-192).

(2) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (12/252).

(3) هو العجاج. ديوان (1/243-244).

(4) تتمة الرجز: (على ذُرَا قُلاَّمِه المهَدَّلِ سُيورُ كتَّانٍ بأيدي غُزَّلِ) الشاهد في: الكتاب (1/437)، والخصائص (3/221)، والإنصاف (484)، وأسرار العربية (338)، وشرح التسهيل (3/309)، والكافية الشافية (3/1163)، وشرح الكافية للرضي (2/328)، والتذييل والتكميل (12/245)، وشفاء العليل (2/749)، وتمهيد القواعد (7/3329)، والمعجم المفصل (11/384). رواية الديوان: (سُبُوبُ كتّانٍ بأيدي الغُزَّلِ). المرمل: المنسوج. القلام: ضرب من الحمض يُشبه الأُشنان. والمهدّل: المسترسل.

(5) الكشاف (1/436-437).

(6) معاني القرآن له (2/73-74)،والهمع (2/441).

(7) شرح التسهيل (3/308).

(8) التذييل والتكميل (12/251)، والارتشاف (4/1914)، والخزانة (5/103).

(9) تقدّم تخريجه في باب إعمال المصدر ص (195).

(10) ينظر ردّ أبي حيان في: التذييل والتكميل (12/251).

(11) هو أبو الجراح العقيلي، أعرابيّ فصيح، وكان ينقل عنه الفرّاء، تنظر ترجمته في المزهر (2/410).

(12) قائله: أبو الغريب النصري أحد شعراء الأعراب. الخزانة (5/90-93-94).

(13) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (2/75)، وكتاب الألفاظ لابن السكيت (350)، وشرح التسهيل (3/310)، ولسان العرب (3/1885) (زوج)، والتذييل والتكميل (12/249)، والارتشاف (4/1913)، وتذكرة النحاة (537)، والمساعد (2/404)، وشفاء العليل (2/749)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (8/74-76)، والدرر (2/172)، والمعجم المفصل (1/471).

فخفض (كلِّهم) على الجوار لـ (الزوجات) وهو غريب[1]. ولم يحفظ الجوار في العطف[2]؛ ولذلك ضَعُفَ مَنْ حَمَلَ[3] الخفض في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[4] على الجوار[5].

وزعم بعضهم أنّه لغة[6]. ولا يحفظ ذلك في البدل[7].

فصل: المنعوتُ به مفردٌ أو جملةٌ كالموصول بها.

ش: المفرد هو الأصل، والجملة واقعة موقعه. وشبهها بالموصوف بها لمساواتها لها في أنّها لا تقترن بالواو، ولا تكون طلبية، ولم يشبهها بالحالية؛ لأنّها قد تقترن بالواو، ولا بالخبرية؛ لأنّها قد تكون طلبية[8].

وأجاز الزمخشريّ[9] وغيره[10] اقتران الجملة الموصوف بها بالواو، وزعم أنّها تفيد توكيد الارتباط بالمنعوت.

قال المصنّف[11]: وهذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية؛ لأنّ النعتَ مُكَمِّلٌ للمنعوتِ، ومَجْعولٌ معه كشيءٍ واحدٍ، فدخولُ الواو عليه يُوهِمُ كونَه مُغايرةٍ.

ويفهم من قوله: "كالموصول بها" أنّ شروطها كشروطها، وأنّها مشتملة على ضمير المنعوت.

قال المصنّف: (وقد تُغني عنه الألف واللام، كقوله[12]: **[من الطويل]**

كأنّ خَفيفَ النَّبلِ من فوقِ عَجْسِها عَوازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الغارَ مُطْنِفُ[13]

---

(1) معاني القرآن للفراء (75/2).

(2) قال أبو حيان: (والفرق بينه وبين النعت أنّ الاسم في باب النعت تابع لما قبله من غير وساطة شيء، فهو أشدُّ له مجاورة، بخلاف العطف إذْ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعُدت المجاورة، وكثُرت الوساطة). ينظر في: التذييل والتكميل (249/12)، والمغني (663/6)، والهمع (441/2)، والأشباه والنظائر (11/2).

(3) مجاز القرآن (155/1)، ومعاني القرآن للأخفش (276/1-277).

(4) من قوله: ﴿فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ سورة المائدة الآية [6].

(5) في النشر في القراءات العشر (218): (بالنصب يعقوب وحفص وابن عامر ونافع والكسائي، والباقون بالخفض). وتنظر القراءة في: السبعة (242-243)، والبحر المحيط (451/3-452).

(6) ينظر في: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (148/1-150).

(7) التذييل والتكميل (250/12)، والارتشاف (1914/4)، والهمع (441/2).

(8) شرح التسهيل (310/3)، والتذييل والتكميل (256/12)، والمساعد (405/2).

(9) الكشاف (398/3).

(10) هو العكبري. ينظر في: التبيان له (173/1) (777/2).

(11) شرح التسهيل (310/3).

(12) هو الشنفرى. ديوانه (54).

(13) الشاهد في: الصحاح (1396/4)، وشرح التسهيل (310/3)، واللسان (2710/4) (طنف)، والتذييل والتكميل (257/12)، وتوضيح المقاصد (954/3)، وتمهيد القواعد (3331/7)، والمقاصد النحوية (1574/4)، والمعجم المفصل (62/5-98). عجس القوس: مقبضها. العوازب: التي ابتعدت في المرعى. المطنف: الذي يعلو الطنف كقمر، وهو رأس الجبل وأعلاه.

أي: غارها)[1].

ص: منعوتُها نكرةٌ أو مُعرَّفٌ بأل الجنسيّة.

ش: مثال النكرة: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ **[سورة الأنعام: 155]**.

ومثال المعرّف بأل الجنسيّة: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ **[سورة يس: 37]**.

وقال المصنّف[2]: لأنّه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى.

وقال غيره[3]: إنّ الجملة في موضع نصب على الحال، أو تكون تفسيرية، فلا موضع لها.

ص: وقد تردُ الطلبيّةُ محكيّة بقولٍ محذوفٍ واقعٍ نعتاً أو شبهه.

ش: مثال النعت قول الراجز[4]:

..... **جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ**[5]

فالتقدير: مقول فيه: هل رأيت الذئب قط، فهذا لونه.

ومثال شبه النعت قول أبي الدرداء: "وجدتُ الناسَ أَخْبُرْ تَقْلِه"[6]، أي: مقول فيهم: أَخْبُرْ تَقْلِه، فهذه الجملة في موضع الحال إنْ كانت وجدتُ بمعنى أصبتُ، أو في موضع المفعول الثاني إن كانت بمعنى عَلِمتُ[7].

---

(1) شرح التسهيل (310/3).

(2) شرح التسهيل (311/3).

(3) هو أبو حيان ينظر رأيه في: التذييل والتكميل (258/12).

(4) العجاج. ملحق ديوانه (304/2).

(5) وقبله: (حتّى إذا جَنَّ الظلامُ يختلط).
الشاهد في: كتاب الألفاظ لابن السكيت (202)، والكامل للمبرد (1054/2)، والمحكم (352/6)، والمفصل (115)، وأساس البلاغة (590/1)، وأمالي ابن الشجري (407/2)، والإنصاف (98)، ونتائج الفكر (158/1)، والبديع لابن الأثير (320/1)، وشرح ابن يعيش (53/3)، والمقرب (220/1)، وضرائر الشعر (259)، وشرح التسهيل (311/3)، وشرح عمدة الحافظ (541)، والكافية الشافية (1157/3-1159)، وشرح الكافية للرضي (330/1) (301/2) (10/3)، وابن الناظم (353)، والتذييل والتكميل (259/12)، والارتشاف (1915/4)، وتوضيح المقاصد (956/3)، وإرشاد السالك (594/2)، والمغني (324/3) (238/6)، وأوضح المسالك (310/3)، وشرح ابن عقيل (199/3)، وشفاء العليل (750/2)، وتمهيد القواعد (3332/7)، والمقاصد الشافية (627/1) (636/4)، والمقاصد النحوية (1555/4)، والاشموني (396/2)، وشرح التصريح (116/2)، والهمع (119/3)، والخزانة (109/2) (30/3)، وتاج العروس (182/11)، وحاشية الصبان (93/3)، والمعجم المفصل (399/10). ويروى (كان) أو (كاد) بدل (جنَّ). ويروى (يختلط) و(المختلط) بدل (اختلاط). ويروى (بضَيْحٍ) بدل (بمذق). المذق: اللبن الممزوج بالماء. الضيح: اللبن الرقيق الكثير الماء.

(6) ينظر في: عيون الأخبار (1/3)، والمفصل (115). يُضرب في ذمّ الناس وسوء معاشرتهم. تقلي: تبغض.

(7) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (260/12).

ص: وحُكْمُ عائدِ المنعوتِ بها حُكمُ عائدِ الواقعةِ صِلةً أو خبراً، لكنَّ الحذفَ مِنَ الخبرِ قليلٌ، ومِنَ الصِّفةِ كثيرٌ، ومِنَ الصِلةِ أكثرُ.

ش: مثال حذفه من الصلة: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [سورة الفرقان: **41**]، ومن الصفة/[أ: **258**] قول جرير[1]: **[من الوافر]**

..... وما شيءٌ حَمَيْتُ بمُسْتباحِ[2]

ومن الخبر: **{وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنَى}**[سورة الحديد: **10**]، في قراءة ابن عامر[3].

وإنّما قلّ حذفه من الخبر؛ لأنّ الخبر مباين للمبتدأ لكون كلّ منهما ركن الإسناد، وإنّما كثر في الصفة لشدة امتزاجها بالموصوف، وإنّما كان من الصلة أكثر لتنزّلها من الموصول منزلة الجزء[4].

ص: ويَختصُّ المنعوتُ بها اسمُ زمانٍ بجوازِ حذفِ عائدِها المجرورِ بـ (في) دُونَ وصفٍ.

ش: مثاله: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [سورة البقرة: **48**]، أي: لا تجزي فيه.

واحترز (باسم الزمان) عن نحو: رأيتُ رجلاً رغبتُ فيه، فإنّ الحذف فيه لا يجوز. نصّ عليه في الغرّة[5].

وبقوله: "دون وصف" من أن يكون المجرور بـ (في) وصفاً، فإنّه لا يجوز حذفه، نحو: لا تكرهْ يوماً يَسُوءك فيه راحتُك، والحذف في مثل هذا على مذهب الأخفش[6] بالتدريج، حُذِفَ الحرفُ ثمّ الضمير، وعند سيبويه[7] حذفا معاً لأول وهلة.

---

(1) ديوانه (89).

(2) صدر البيت: (أبحتَ حِمَى تهامةَ بعدَ نَجْدٍ).
الشاهد في: الكتاب (87/1-130)، وشرحه للسيرافي (383/1-483)، وسر الصناعة (402/1)، وأمالي ابن الشجري (6/1) (71/2)، والبديع لابن الأثير (83/1)، وشرح التسهيل (312/3)، والتذييل والتكميل (260/12)، وتوضيح المقاصد (953/3)، والمغني (602/5) (359/6)، والمساعد (407/2)، وشفاء العليل (751/2)، وتمهيد القواعد (3332/7)، والمقاصد الشافية (555/1) (633/4)، والمقاصد النحوية (1567/4)، وشرح التصريح (115/2)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (44/1)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (82/7)، والمعجم المفصل (128/2).

(3) قال أبو حيان: (قرأ الجمهور "وكلاً" بالنصب وهو المفعول الأول لـ "وعد"، وقرأ ابن عامر وعبد الوارث من طريق المادراي "وكلٌ" بالرفع، والظاهر أنّه مبتدأ، والجملة بعده في موضع الخبر، وقد أجاز ذلك الفرّاء وهشام، وورد في السبعة فوجب قبوله). البحر المحيط (218/8)، وتنظر القراءة في: السبعة (625)، والإتحاف (520/2).

(4) التذييل والتكميل (260/12).

(5) الغرّة (43/1).

(6) المحتسب (164/2)، وشرح التسهيل (312/3). وقد نسبه أبو حيان إلى الكسائي أيضاً. التذييل والتكميل (261/12)، وتوضيح المقاصد (955/3)، والمساعد (408/2).

(7) الكتاب (386/1)، والمحتسب (163/2-164).

ص: ويجوزُ أيضاً حَذْفُ المجرورِ بـ (مِنْ) عائداً على ظرفٍ أو غيرِه إنْ تَعَيَّنَ معناه.

ش: مثاله عائداً على ظرف: شهرٌ صُمت يوماً مباركٌ، أي: منه.

ومثال غير الظرف: عندي بُرٌّ كُرٌّ[1] بدرهمٍ، أي: كرٌّ منه.

فإنْ لم يتعيّن لم يجز حذفه مع النوعين، فالظرف نحو: سرني شهر صمتُ منه. وغير الظرف نحو[2]: ولا أحبُّ رجلاً أخافُ منه؛ إذْ لو حُذِفَ لأحتمل أنْ يكون التقدير: صُمْتُه، وأخافُه[3].

ص: والمفردُ مُشْتَقٌّ لفاعلٍ أو مفعولٍ، أو جارٍ مَجراه أبداً، أو في حالٍ دونَ حال.

ش: قسّم المفرد المنعوت به ثلاثة أقسام: مُشتقٌّ وهو ما تضمّن معنَى فعلٍ وحروفَه الأصلية.

وشمل قوله: "لفاعلٍ" اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

وشمل قوله: "أو مفعولٍ" اسم المفعول، وأفعل التفضيل المصوغ من فُعِلَ، نحو: أَجَنُّ مِنْ زيدٍ.

واحترز بتقييده المشتقّ بالفاعل والمفعول من المشتقّ لمكان أو زمان أو آلة، فإنَّها لا ينعت بها[4].

والجاري مجرى المشتقّ أبداً: هي الأوصاف التي تضمَّنت معنى الفعل لا حروفه، واستُديمَ النعتُ بها دون شروط. والجاري مجراه في حال دون حال بخلافه.

ص: فالجاري أبداً كلَوْذَعيّ وجُرْشُع وصَمَحْمَح، وشَمَرْدَل، و(ذي) بمعنى صاحب وفروعه، و(أُولي) و(أُولات)، وأسماء النسب المقصود.

ش: لَوْذَعيٌّ يجري مَجرى فَطِن، وجُرْشُعٌ مَجرى غَليظ، وصَمَحْمَح مَجرى شَديد، وشَمَرْدَل مَجرى كريم[5]، وأمثلة[6] هذا النوع كثيرة[7].

وفروعُ ذي[8]: ذَوَا، وذَوُو، وذاتُ وذاتا، وذَوات.

---

(1) الكرّ: مكيال لأهل العراق، وهو عندهم ستون قفيزاً. والقفيز: ثماني مكاكيك، والمكوك: صاع ونصف، وهو ثلاث كُيلجات. تاج العروس (30/14).

(2) وغير الظرف نحو: سقط من (د).

(3) شرح التسهيل (312/3)، والتذييل والتكميل (262/12)، والمساعد (409/2)، وشفاء العليل (752/2)، وتمهيد القواعد (3333/7)، وشرح التصريح (116/2).

(4) شرح التسهيل (313/3-314)، والتذييل والتكميل (263/12)، والمساعد (409/2).

(5) في (د): طويل.

(6) تنظر الأمثلة في: شرح التسهيل (314/3)، والتذييل والتكميل (265/12)، والارتشاف (1917/4)، والمساعد (409/2)، وشفاء العليل (752/2)، وتمهيد القواعد (3336/7).

(7) قال أبو حيان في الارتشاف (1917/4): (وهذا النوع كثير مدركه السماع).

(8) قال أبو حيان: (وأكثر النحاة على أنّها لا تدخل إلاّ على الأجناس، وأنّ أصلها أنْ تدخل على النكرة، ودخلت على المعرف بأل لا على ما أصله التعريف كالمضمر والعلم، فلا تقول: ذو زيدٍ ولا ذوه). الارتشاف (1917/4).

وأُولو بمعنى أصحاب، وأُولات بمعنى صَواحِب، وحُكمُها حُكمُ ذي.

وأسماء النَّسب، نحو: قرشيّ، واحترز (بالمقصود) من نحو: قُمْرِيٍّ وحبشيٍّ من الأسماء التي هي منسوبة في الأصل، وغَلَبَ استعمالها دالّة على أجناسٍ لا تعرُّضَ فيها للنسب.

ص: والجاري في حال دون حال مُطَّرِدٌ وغيرُ مُطَّرِد، فالمطَّرِدُ أسماءُ الإشارة غيرُ المكانيَّة، و(ذو) الموصولةُ وفروعُها وأخواتُها المبدوءةُ بهمزةِ وصل، و(رَجُلٌ) بمعنى كامِل، أو مضافٌ إلى صِدْقٍ أو سَوْءٍ، و(أيٌّ) مضافة إلى نكرةٍ تُماثِلُ المنعوتَ معنًى، و(كُلٌّ) و(جِدٌّ) و(حَقٌّ) مضافاتٍ إلى اسمِ جنسٍ مُكَمِّلٍ معناه للمنعوت.

ش: هذه كلّها يطّرد الوصف بها[1]، فأسماء الإشارة نحو: جاء زيدٌ هذا.

واحترز من (المكانية)، نحو: (هنا)، فإنّها لا ينعت بها، لكنّه يصحُّ أنْ يقع موقع النعت لكونه ظرفاً نحو: مررتُ برجلٍ هناك[2].

قال المصنّف: (وجُعِلَتْ أسماء الإشارة من الجارية مجرى المشتق في حال دون حال؛ لأنَّ استعمالها غيرَ منعوتٍ بها أكثرُ من استعمالها منعوتاً بها، وكذا الموصولاتُ التي ينعت بها)[3].

وذهب الكوفيّون[4] وتبعهم السهيليّ[5] إلى أنَّ أسماء الإشارة لا ينعت بها لجمودها.

ومثال النعت بـ (ذو) الموصولة قول بعضهم: بالفضل ذُو فَضَّلَكُمُ/ اللّهُ به[6]. **[ب: 258]**

وفروع ذو: ذات وذوات، نحو: والكرامة ذات أكرمكم الله به[7].

وأخواتها المبدوءة بهمزة الوصل هي: الذي والتي وفروعهما.

---

(1) هذا مذهب البصريين. ينظر في: التذييل والتكميل (265/12)، والمساعد (410/2).

(2) التذييل والتكميل (265/12).

(3) شرح التسهيل (314/3).

(4) مذهب الكوفيين: منع الكوفيون، والزجاج، والسهيلي أن ينعت اسم الإشارة أو ينعت به، وأجازه أكثر البصريين وابن مالك مستشهدين بقوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [سورة الأنبياء: 63].
ينظر في: الكتاب (7/2)، والأصول (32/2)، والإيضاح (218)، وابن يعيش (57/3)، وشرح التسهيل (320/3)، والتذييل والتكميل (266/12)، والارتشاف (1918/4)، وتوضيح المقاصد (952/3)، والمساعد (410/2)، وشفاء العليل (753/2)، والهمع (121/3).

(5) مذهب السهيلي في: نتائج الفكر (168)، والمصادر السابقة.

(6) رُوِي هذا عن الفراء. ينظر في: تهذيب اللغة (44/15)، وأمالي ابن الشجري (54/3)، وضرائر الشعر (125)، وشرح التسهيل (195/1)، والكافية الشافية (275/1)، وابن الناظم (60)، والتذييل والتكميل (124/2) (266/12)، وتوضيح المقاصد (1471/3)، وأوضح المسالك (155/1)، وإرشاد السالك (147/1)، والمساعد (410/2)، وتمهيد القواعد (670/2)، والهمع (273/1، وتاج العروس (410/4).

(7) المصادر السابقة.

وأمّا (رجلٌ) فينعت به في حالين[1]:

إحداهما: أنْ يكون بمعنى (كامل)، نحو: مررتُ بزيدٍ الرجلِ، أي: الذي كَمُلَتْ رجولتُه.

والأخرى: أنْ يضاف بمعنى (صالح) إلى (صدق)، أو بمعنى (فاسد) إلى (سوء)، نحو: رَجُلٌ رَجُلُ صِدْقٍ، أو رَجُلُ سوءٍ.

وأمّا "أيٌّ" فينعتُ بها تبييناً لكمال المنعوت، ولا يكون إلّا نكرة، ويضاف إلى نكرة تُماثِل المنعوت لها لفظاً ومعنًى، نحو: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ[2]، أو معنًى لا لفظاً، نحو: برجلٍ أيِّ فتًى، وتقدّمت مسألة (أيّ) في باب الموصول[3].

ومثال: كُلٌّ، وجِدٌّ وحَقٌّ: زيدٌ الرجلُ كُلُّ الرجلِ، وحَقُّ الرجلِ[4]، وفي النكرة نحو: زيدٌ رجلٌ كُلُّ كُلِّ رجلٍ، وجِدُّ رجلٍ، وحَقُّ رجلٍ.

ص: وغيرُ المطَّرِدِ النعتُ بالمصدرِ والعددِ والقائمِ بمُسَمَّاه معنًى لازمٌ يُنَزِّلُه منزلةَ المشتقّ.

ش: قال المصنّف: (النعتُ وما ذُكر معه متبوع، واطَّراده ممنوع، وللمصدر مزيَّةٌ على غيره، ويقارب فيهما الاطِّراد. ومن المصادر المنعوت بها: رِضًى وعَدْلٌ وزَوْرُ وصَوْمٌ وفِطْرٌ)[5].

ومن النعت بالعدد قولُ بعض العرب: أخذ بنو فلانٍ إبلاً مئةً، حكاه سيبويه[6].

وفي الحديث: "الناس كإبلٍ مئةٍ"[7].

ومثال النعت القائم بمُسَمَّاه معنًى يُنَزِّلُه منزلةَ المشتقِّ: مررتُ برجلٍ أَسَدٍ أبوه، ولبست ثوباً خَزَّاً مَلْمَسُه، وشربتُ ماءً عَسَلاً طعمُه، تريد[8]: شديدَ الحلاوةِ واللُّيونةِوالشجاعةِ.

---

(1) ينظر في: شرح التسهيل (314/3)، وشرح الكافية للرضي (290/2)، والتذييل والتكميل (266/12)، والارتشاف (1918/4)، والمساعد (411/2)، وشفاء العليل (753/2)، وتمهيد القواعد (3337/7-3341)، والمقاصد الشافية (630/4).

(2) ينظر في: شرح الكتاب للسيرافي (317/2)، والمفصل (114)، ونتائج الفكر (157)، وشرح التسهيل (216/1)، والكافية الشافية (286/1)، وشرح الكافية للرضي (286/2-289)، والتذييل والتكميل (121/3)، وتوضيح المقاصد (813/3)، والمساعد (311/2)، وشفاء العليل (853/2).

(3) تنظر المسألة في: شرح التسهيل (216/1) وما بعدها، والتذييل والتكميل (140/3-147).

(4) تنظر الأمثلة في: شرح التسهيل (315/3)، والكافية الشافية (1158/3)، والتذييل والتكميل (268/12)، والارتشاف (1950/4)، والمساعد (411/2)، وشفاء العليل (754/2)، وتمهيد القواعد (3207/7-3337).

(5) شرح التسهيل (315/3).

(6) الكتاب (28/2).

(7) سنن ابن ماجه: كتاب الفتن: باب ما ترجى له السلامة من الفتن (659).

(8) شرح التسهيل (315/3).

ص: وتُنصَب (أيٌّ) المنعوتُ به حالاً بعدَ معرفة.

ش: مثاله[1]: **[من الطويل]**

..... **فللّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أيُّما فَتَى**[2]

وقد سبق[3] هذا في باب الموصول.

ص: و(ما) في نحو: رجل ما شِئتَ مِن رجلٍ، شرطيَّةٌ محذوفةُ الجواب، لا مصدريَّةٌ منعوتٌ بها، خِلافاً للفارسيِّ.

ش: زعم الفارسيّ[4] أنّ (ما) في نحو: مررتُ برجلٍ ما شئتَ مِن رجلٍ مصدريّة نُعِتَ بها وبصلتها كما يُنَعت بالمصدر الصريح.

قال المصنّف: (وليس قوله بصحيح؛ لأنّ الحرف المصدري لا يؤكّد به فعل، ولا يقع نعتاً ولا حالاً، فلو جُعل نعتاً في المثال المذكور لَزِمَتْ مخالفةُ النظائر)[5].

والصحيح[6] أنّ (ما) في المثال شرطيَّةٌ محذوفةُ الجواب، والجملةُ نعتٌ للنكرة التي قبلَها، والتقدير: ما شئتَ مِن رجلٍ فهو ذاك، ولِكَونِ ما شرطيَّةً حَسُنَ وقوعُ مِن الجنسية بعدها، ولو كانت مصدريَّةً لم يَحْسُنْ.

فصل: ويُفرَّقُ نعتُ غيرِ الواحدِ بالعطفِ إذا اختلفَ، ويُجمَعُ إذا اتَّفقَ.

ش: مثال الاختلاف: مررتُ برجلَينِ كريمٍ وصالحٍ[7]، وبالزَّيدَينِ القُرَشِيِّ والتَّميميِّ.

ويندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع معنى[8]، كقول حسان[1]: **[من الوافر]**

---

(1) هو الراعي النميريّ. ديوانه (3).

(2) صدر البيت: (فأَومأْتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ).
الشاهد في: الكتاب (180/2)، وشرحه للسيرافي (8/3)، وشرح أبياته لابن السيرافي (442/1)، والمحكم (74/4)، وشرح التسهيل (221/1) (315/3)، والكافية الشافية (287/1)، وشرح الكافية للرضي (234/4)، واللسان (747/2) (حبتر)، والتذييل والتكميل (142/3)، والارتشاف (1037/2)، وتذكرة النحاة (617)، والمساعد (412/2)، وشرح ابن عقيل (65/3)، وشفاء العليل (754/2)، وتمهيد القواعد (751/2) (3338/7)، والمقاصد الشافية (117/4)، والمقاصد النحوية (1339/3)، والاشموني (78/1)، والهمع (302/1)، والخزانة (370/9-374)، (394/2)، والدرر (181/1)، والمعجم المفصل (299/8)، ورواية الديوان (ولله عينا...). حبتر: ابن أخت الشاعر.

(3) شرح التسهيل (220/1-222)، والتذييل والتكميل (140/3-142).

(4) الحلبيات (183-184)، والبغداديات (275-276).

(5) شرح التسهيل (316/3) .

(6) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (274/12-275)، والارتشاف (1921/4).

(7) في (د): بخيل. قال أبو حيان: (والاختيار في مثل هذا القطع). التذييل والتكميل (276/12).

(8) توضيح المقاصد (958/3).

فوافَيْنَاهُمُ مِنّا بجمعِ كأُسْدِ الغابِ مُرْدَانٍ وشيبِ[2]

قيل[3]: يستثنى من ذلك اسم الإشارة.

نصَّ سيبويه[4] والمبرد[5] والزَّجَّاج[6] وغيرهم على أنّه لا يجوز تفريق نعته المختلف، لا يجوز: مررتُ بهذينِ الطويلِ والقصيرِ. قال الزيّاديّ[7]: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان. ومثال الاتفاق: مررتُ برجلَينِ كريمَينِ، وبالرجلَين القُرشيَّيْنِ.

ص: ويُغَلَّبُ التذكيرُ والعقلُ عندَ الشُّمولِ وجوباً، وعند التفصيلِ اختياراً.

ش: مثالُ تغليب التذكير عند الشمول: مررتُ برجلٍ وامرأةٍ عاقلَينِ، وبزيدٍ وهندٍ الصالحَينِ. وتغليب العقل عند الشمول: مررتُ بعبدٍ وفرسَين سابقَين. ومثال تغليب التذكير عند التفصيل: مررتُ بابنينِ صالحٍ وصالحٍ، ويجوز صالحٍ وصالحةٍ. وتغليب العقل: مررت بعبيدٍ وأفراسٍ سابقِينَ وسابقين، ويجوز: سابقِين وسابِقاتِ[8].

ص: وإنْ تَعَدَّدَ العاملُ واتَّحَدّ عملُه ومعناه ولفظُه أوَ جنسُه/ جَازَ الإتباعُ مطلقاً، خلافاً لِمَنْ خَصَّص ذلك بنعتِ فاعِلَيْ فِعْلَينِ وخَبَرَيْ مبتدأين. [أ: 259]

ش: مثالُ ما اتَّحَدَ عملُه ومعناه ولفظُه: ذهبَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلان، ورأيتُ زيداً ورأيتُ عمراً العاقلَين، ومررتُ بزيدٍ ومررتُ بعمرٍو العاقلين.

ومثال ما اتَّحَدَ عملُه ومعناه وجنسُه دونَ لفظِه: ذهبَ زيدٌ و انطلقَ عمرٌو المحسنان، ورأيتُ زيداً وأبصرتُ عمراً المحسنَين، وسيقَ المالُ إلى خالدٍ وبُلِغَ به إلى سالمٍ المحسنَين، فالإتباع في ذلك كلّه جائز[9].

---

(1) حسان بن ثابت، شرح ديوانه (16).

(2) ينظر الشاهد في: شرح التسهيل (316/3)، وشرح عمدة الحافظ (544)، والتذييل والتكميل (276/12)، وتوضيح المقاصد (958/3)، وشفاء العليل (755/2)، وتمهيد القواعد (3343/7)، والمقاصد النحوية (1568/4)، والأشموني (397/2)، وحاشية الصبان (96/3)، والمعجم المفصل (500/1).ويروى (فأفنيناهم) بدل (فوافيناهم).

(3) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (277/12).

(4) الكتاب (8/2).

(5) المقتضب (266/4).

(6) مذهب الزجاج في: التذييل والتكميل (277/12)، والارتشاف (1922/4)، وتوضيح المقاصد (957/3)، والمساعد (413/2)، والأشموني (397/3)، وشرح التصريح (120/2).

(7) مذهب الزيادي في: المصادر السابقة.

(8) تنظر الأمثلة في: شرح التسهيل (317/3)، والتذييل والتكميل (277/12-278)، والمساعد (414/2)، وشفاء العليل (755/2)، والهمع (123/3).

(9) توضيح المقاصد (960/3)، والمصادر السابقة.

ومنع ابن السرّاج[1] الإتباع في النوع الثاني، وفَصَّلَ في الأول، فقال: إنْ قدّرت الثاني فاعلاً فالقطع، أو توكيداً والأوّل هو العامل جاز الإتباع.

وقوله: (خلافاً لمن خَصَّصَ ذلك بنعت فاعِلَيْ فِعْلَينِ) هذا مذهب أخذه بعض النحويّين من كلام سيبويه فإنّه قال بعد أن مثّل بـ (هذا فرس أخوَيّ ابنيك العقلاء)[2]: "ولا يجوز أنْ يُجرَى وصفاً لِمَا انجرَّ مِن وجهَين كما لم يَجُزْ فيما اختَلَفَ إعرابُه"[3]، ثمّ قال: "وتقول: هذا عبدُ اللهِ وذاكَ أبوك الصالحان؛ لأنّهما ارتفعا من وجهٍ واحدٍ، وهما اسمان مبنيان على مبتدأين، وانطلقَ عبدُ اللّهِ ومَضى أخوك الصالحان؛ لأنّهما ارتفَعا بفعلَين"[4].

والأَولى أن يُجعَل كلامُه على وفقِ ما تقدَّم؛ لأنّه منعَ الاشتراكَ في إعراب ما انجرَّ من وجهَين، وسَكَتَ عن المجرورَ من وجهٍ واحدٍ، وعن المنصوبَين من وجهٍ واحدٍ، فعُلِمَ أنَّهما عنده غيرُ ممتنعَين[5]. قاله المصنف.

ص: فإنْ عُدِمَ الاتّحادُ وجبَ القطعُ بالرفع على إضمارِ مبتدأٍ، أو بالنصب على إضمارِ فعلٍ لائقٍ ممنوعِ الإظهارِ في غيرِ تخصيصٍ بوجْهَيهِ في نعتٍ غيرِ مؤكِّدٍ، ولا مُلتزَمٍ، ولا جارٍ على مُشارٍ به.

ش: قوله: "فإنّ عُدِمَ الاتّحادُ" يشمل اتّحاد العمل، نحو: مررتُ بزيدٍ [ولقيتُ عَمراً. واتّحاد المعنى والجنس، نحو: مررتُ بزيدٍ واستعنتُ بعمرٍو، ومررتُ بزيدٍ][6] أمامَ عمرٍو، فقطعُ النعتِ في ذلك ونحوه متعيّن[7].

وأجاز الكسائيّ[8] والفرّاء[1] الإتباع، وإنْ اختلفَ العملُ إذا كانْ العاملان يرجعان إلى معنًى واحد؛ فأجاز: رأيتُ زيداً ومررتُ بعمرٍو الظريفَين؛ لأنّ المرورفي معنى الرؤية، إلاّ أنّ الفرّاء يتبع الأوّل،والكسائيّ يتبع الثاني.

---

(1) الأصول (42/2-65)، والبديع لابن الأثير (324/1).
(2) الكتاب (59/2).
(3) الكتاب (60/2).
(4) الكتاب (60/2)
(5) شرح التسهيل (317/3-318).
(6) ما بين معقوفتين سقط من (د)، والمثبت من الأصل.
(7) شرح التسهيل (318/3).
(8) رأي الكسائي في: التذييل والتكميل (281/12-282)، والارتشاف (1923/4)، والمساعد (415/2)، وشرح التصريح (120/2-122).

فيقول الفرّاء: قام عبدُ اللّهِ مع المرأةِ الظريفان، ويقول الكسائيّ: الظريفين.

وأجاز ابن الطراوة[2]: قامَ زيدٌ ورأيتُ محمداً العاقلَين، ويتبع الثاني كالكسائيّ.

وأجاز قوم[3] الإتباع إذا اتّحدَ العملُ، وإنْ اختلفَ اللفظُ والمعنى، أو المعنى دون اللفظ، نحو: أقبل زيدٌ وأدبر عمرو الظريفان، ووجدَ عمرُو على زيدٍ، ووجدَ زيدٌ الضالةَ الظريفان.

وذهب الأخفش[4] والجرميُّ[5] إلى جواز الإتباع مع اختلاف جنس العامل كأنْ يكونا مرفوعَين هذا على الفاعلية، وهذا على الابتداء، أو منصوبين هذا على المفعولية، وهذا على الظرف، أو مجرورين هذا بالحرف،وهذا بالإضافة، ومذهب الجمهور في ذلك وجوب القطع، ثَمّ ذكرَ وجهَي القطع، أعني الرفع والنصب.

وقوله: "بفعل لائق" أي: يقدّر في المدح: أَمْدَحُ، وفي الذم: أَذُمُّ، وفي الترحُّم: أَرْحَمُ[6].

وقوله: "ممنوع الإظهار" راجع إلى المبتدأ والفعل اللائق.

وقوله: "في غير تخصيص"، يعني: فلا يمتنع فيه الإظهار.

وقوله: "بوجهيه" يعني الرفع والنصب، فإذا قلت: مررتُ بزيدٍ الخيَّاط، جاز الرفع على إضمار (هو)، والنصب على إضمار (أعني)، وجاز إظهار (هو) و(أعني)[7].

وقوله: "في غير مؤكِّد"، نحو: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [سورة الحاقة: 13].

"ولا ملتزم" نحو: الشِّعْرَي العَبُور[8].

قيل[9]: وقد استغنت عنه في قوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ ﴾ [سورة النجم: 49].

"ولا جارٍ على مُشارٍ به"، نحو: مررتُ بذلك الرجلِ.

---

(1) رأي الفرّاء في: شرح الجمل لابن عصفور (159/1)، وتوضيح المقاصد (959/3)، وتمهيد القواعد (3350/7)، والأشموني (398/2)، والمصادر السابقة. وأجاز ابن سعدان إتباع أيهما شئت. ينظر رأيه في المصادر السابقة.

(2) رأي ابن الطراوة في: التذييل والتكميل (282/12)، والارتشاف (1923/4)، والمساعد (415/2)، وشرح التصريح (122/2).

(3) شرح الجمل لابن عصفور (160/1)، والتذييل والتكميل (283/12).

(4) رأي الأخفش في: شرح الجمل لابن عصفور (160/1)، والتذييل والتكميل (283/12)، والارتشاف (1923/4)، والمساعد (415/2)، وشرح التصريح (122/2).

(5) رأي الجرمي في: المصادر السابقة.

(6) شرح التسهيل (318/3)، وتوضيح المقاصد (963/3).

(7) التذييل والتكميل (285/12)، والارتشاف (1199/4-1926)، وتوضيح المقاصد (963/3)، وشرح ابن عقيل (205/3)، والمساعد (416/2)، وشفاء العليل (756/2)، وتمهيد القواعد (3160/7)، والمقاصد الشافية (670/4-677)، وشرح المكودي (545/1).

(8) شرح التسهيل (318/3).

(9) التذييل والتكميل (174/12).

والقطع/**[ب: 259]** جائز[1] فيما سوى هذه النعوت الثلاثة.

ورَتَّبَ المصنّفُ[2] القطعَ على عدم الاتّحاد، وهو جائز[3] مع الاتّحاد أيضاً كما مُثِّلَ.

ص: وإن كان لنكرة فيشترط تأخُّرهُ عن آخر.

ش: أي: فإنْ كان النعتُ لنكرة فيشترط تأخُّرُ القطع عن نعت آخر، كقول أبي الدرداء: "نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئة"[4]، وقول الشاعر[5]: **[من المتقارب]**

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطِّلٍ وشُعثاً مَراضيعَ مِثْلَ السَّعالي[6]

فإنْ لم يتقدّمه آخر فلا يجوز القطع إلّا في الشعر[7].

ص: وإنْ كثرت نعوتُ معلومٍ أو مُنْزَلٍ منزِلَته أُتْبِعَتْ أو قُطِعَتْ، أو أُتْبِعَ بعضٌ دون بعض، وقدّم المتبع.

ش: إذا تكررت النعوت وهي تابعة لمعلوم جاز فيها ثلاثة أوجه[8]: الإتباع والقطع، وقطع بعض دون بعض، وذلك في نعوت المدح والذمّ والترحُّم، وكذلك أيضاً إذا كان منزلاً منزلة المعلوم لتعظيم أو غيره، كقول الخرنق[9]: **[من الكامل]**

---

(1) شرح التسهيل (318/3).

(2) شرح التسهيل (318/3).

(3) التذييل والتكميل (286/12).

(4) في إعراب الحديث النبوي (165)،والتقدير: هو ذو مالٍ. ومسند الإمام أحمد (413/35). وفيه: (ذي مالٍ).

(5) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي. شرح أشعار الهذليين (507/2).

(6) الشاهد في: الكتاب (399/1) (66/2)، ومعاني القرآن (108/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (289/2-297)، والبصريات (250/1)، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي (146/1)، والمفصل (46)، والبديع لابن الأثير (145/1)، وابن يعيش (18/2)، والمقرب (225/1)، وشرح التسهيل (318/3)، وشرح الكافية للرضي (433/1) (323/2)، وابن الناظم (355)، ورصف المباني (416)، واللسان (1661/3) (رضع)، والتذييل والتكميل (286/12)، وأوضح المسالك (317/3)، وشفاء العليل (757/2)، وتمهيد القواعد (3349/7)، والمقاصد الشافية (673/4)، والمقاصد النحوية (1556/4)، والأشموني (400/2)، وشرح التصريح (125/2)، والخزانة (426/2-432) (40/5)، وتاج العروس (101/21) (201/29)، وحاشية الصبان (101/3)، والمعجم المفصل (406/6).

رواية أشعار الهذليين (لَهُ نسوةٌ عاطلات الصدو ر عوجٌ مراضيع مثل السّعالي)

عطل: النسوة اللاتي ليس عليهنّ حلي ولا قلائد. شعث: جمع شعثاء، وهي المتلبدة الشعر، السعالي: جمع سِعلاة: وهي أنثى الغيلان. ولا شاهد فيه على رواية: شرح أشعار الهذليين.

(7) التذييل والتكميل (286/12).

(8) الأوجه في: توضيح المقاصد (961/3-962).

(9) بنت بدر بن هفّان بن مالك، البكرية العدنانية، شاعرة، من الشهيرات في الجاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، (ت 50ق.هـ). تنظر ترجمتها في: الأعلام (303/2). والشاهد في ديوانها (43).

لا يَبْعَدَنْ قومي الذينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ[1]
النازلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطّيبونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

كذا مثّل المصنّف[2].

فإنْ كان مجهولاً لا يتميّز إلّا بجميع النعوت وَجَبَ إتباعُها[3].

فإنْ ارتفعتْ الجهالةُ ببعضها جازَ فيما بعدَه الأوجه الثلاثة[4]، وإذا قطع بعض النعوت دون بعض قدّم المتبع على المقطوع، ولا يعكس، وفيه خلاف:

قال ابن أبي الربيع: "والصحيح المنع"[5].

وقال صاحب البسيط: "والصحيح جوازه".

ويردُّ على بيت الخرنق برفعهما ونصبهما، ورفع الأوّل ونصب الثاني وعكسه"[6].

ص: وقد يلي النعتُ "لا" أو "إمّا" فيجبُ تكريرُهما مقرونَين بالواو.

ش: مثال "لا" قوله تعالى: ﴿ وَظِلّٖ مِّن يَحۡمُومٖ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٖ وَلَا كَرِيمٖ ﴾ **[سورة الواقعة: 43-44].**

وفي البسيط: "لا يلزم تكرارها في الوصف؛ لأنّها ليست في جواب"[7].

ومثال: "إمّا": (لابُدَّ من خيرٍ إمَّا عاجلٍ وإمَّا آجلٍ).

---

(1) الشاهد في: الكتاب (202/1) (57/2-58)، ومعاني القرآن للفراء (105/1)، والأصول (40/2)، وأمالي القالي (158/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (64/2-390-397)، والمحتسب (198/2)، وأمالي ابن الشجري (102/2)، والإنصاف (376)، والبديع لابن الأثير (323/1)، وشرح التسهيل (98/3-319)، والكافية الشافية (1063/2)، وشرح الكافية للرضي (323/2)، وابن الناظم (323)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (98/3-319)، ورصف المباني (416)، ولسان العرب (4454/6) (نضر)، والتذييل والتكميل (32/11) (289/12)، وأوضح المسالك (314/3)، وإرشاد السالك (35/1) (598/2)، والمساعد (416/2)، وشفاء العليل (757/2)، وتمهيد القواعد (3346/7)، والمقاصد الشافية (430/4-670)، والمقاصد النحوية (1457/3) (1563/4)، والأشموني (399/2)، وشرح التصريح (123/2)، والخزانة (41/5-44).

الجُزْر: جمع جَزور، وهي الناقة تُجزر.والمعترك: موضع ازدحام القوم في الحرب. وعجز البيت الثاني كناية عن العفّة وأنّها لا تُحَلَّ لفاحشة.

(2) شرح التسهيل (319/3).

(3) المصدر السابق.

(4) التذييل والتكميل (289/12).

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي (316/1).

(6) التذييل والتكميل (291/12)، وتوضيح المقاصد (962/3)، والمساعد (417/2).

(7) التذييل والتكميل (291/12)، والمساعد (417/2).

ص: ويَجوزُ عطفُ بعضِ النُّعوتِ على بعضٍ.

ش: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾ **[سورة الأعلى: 2-4]**، وهو جائز في النعوت المقطوعة أيضاً[1]. ولا تعطف إلاّ بالواو ما لم يكن فيها ترتيب[2]، وإنْ كان[3] فبالفاء، كقوله[4]: **[من السريع]**

يا لهفَ زَيَّابَةَ للحارِثَ الصَّـ ـابِحِ فالغانِمِ فالآيبِ[5]

أي: الذي صبح[6] العَدُوَّ فَغَنِمَ فآبَ.

قال السهيليّ: والعطفُ بـ (ثُمَّ) جوازُه بعيدٌ في مثل هذا[7].

وقال ابن خروف: (إذا كانت مجتمعةً على المنعوت في حالةٍ واحدةٍ، لم يكن العطف إلّا بالواو، وإنْ لم تكن مجتمعةً عليه جازَ العطفُ بجميع حروف العطف إلّا "حتّى" و"أمْ")[8].

قيل[9]: وجواز عطف النعوت مقيّد بأن تكون مختلفة، وكلّما تباعدت في المعنى حسن العطف، فإنْ اتفقت المعاني لم يجز العطف؛ لأنّه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه.

ص: فإنْ صلحَ النَّعتُ لمباشرةِ العاملِ، جازَ تقديمُه مُبدَلاً منه المنعوتُ.

ش: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ **[سورة إبراهيم: 1-2]** في قراءة[1] مَنْ جَرَّ.

---

(1) التذييل والتكميل (293/12).

(2) رأي ابن الأثير في: البديع له (330/1).

(3) وإنْ كان: سقط من (د).

(4) هو ابن زيّابة، قيل: اسمه: عمرو بن لأي، أو سلمة بن ذُهل، وغير ذلك. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (109/1).

(5) الشاهد في: أمالي ابن الشجري (508/2)، وشرح الجمل لابن خروف (316/1)،وشرح الكافية للرضي (332/2) (385/4)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (318/1)، والتذييل والتكميل (292/12)، والجنى الداني (65)، والمغني (487/2-488)، وتمهيد القواعد (3358/7-3437)، والهمع (126/3)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (465/1)، والخزانة (107/5-109) (5/11)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (30/4)، والدرر (370/2)، والمعجم المفصل (492/1).
زيّابة: أمّه. الحارث: هو الحارث بن همام من بني شيبان. وفيه رواية (يا ويح) بدل (يا لهف).

(6) في (د): أصبح.

(7) رأي السهيلي في: التذييل والتكميل (392/12)، والهمع (126/3).

(8) شرح الجمل له: (316/1-317).

(9) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (293/12).

وقول النابغة[2]: **[من البسيط]**

والمؤمِنِ العائذاتِ الطَّيرَ تَمسَحُها .....[3]

أي: الطَّيرِ العائذاتِ.

وكذلك في النكرة، كقول الشاعر: **[من الوافر]**

ولكنِّي بُلِيْتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لَهُمْ لَحْمٌ ومُنْكَرةٌ جُسُومُ[4]

أي: وجُسومٌ مُنكرةٌ.

وقيل[5]: إن ما وجد من ذلك فهو صفة تقدّمت، ولكنه دون الحال.

ص: وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ قُدِّمَ المُفردُ وأُخِّرت الجملةُ غالباً.

ش: مما جاء على الغالب، قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ **[سورة غافر: 28]**، وقد جاء تقديم الجملة نحو: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ **[سورة المائدة: 54]**.

وجعل الفارسي[6] منه: ﴿ وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ **[سورة الأنعام: 92]**.

قال ابن عصفور: والأحسن جعل (مبارك) خبراً ثانياً[7].

وقال بعضهم[8]: إنّه لا يجوز تقديم الجملة إلّا في الضرورة، وليس كذلك، بل تقديمها كثير[1].

---

(1) القراءة بالرفع لنافع وابن عامر، والباقون بالجر. القراءة في: السبعة (362)، والكشف (25/2)، والإقناع (677/2)، والبحر (393/5)، والإتحاف (166/2).

(2) هو النابغة الذبياني. ديوانه (11).

(3) عجز البيت: (رُكبانُ مَكَّةَ بين الغِيلِ والسندِ). الشاهد في: كتاب الشعر (395/1)، ومقاييس اللغة (135/1)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (319)، ومجمع الأمثال (87/1)، والمفصل (92)، وشرحه لابن يعيش (11/3)، وشرح الجمل لابن عصفور (166/1)، وشرح الكافية للرضي (326/2-382) (242/4)، والتذييل والتكميل (294/12)، وتخليص الشواهد (366/1)، وتمهيد القواعد (3360/7)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (78/1)، والخزانة (71/5-73) (450/8) (386/9)، والمعجم المفصل (411/2-443).

أراد بالمؤمن: الله تعالى. يؤمن الطير بتحريم صيدها. والعائذات: ما عاذ بالبيت من الطير. والرُكبان: جمع راكب، أراد: الحُجّاج الذين يقصدون مكة على الإبل. والغيل: الماء، وهو جبل بمكة. والسند: سند الجبل، وهو ما علا منه في السفح.

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (320/3)، والتذييل والتكميل (294/12)، وتخليص الشواهد (417/1)، والمساعد (418/2)، وشفاء العليل (758/2)، وتمهيد القواعد (3359/7)، والمقاصد النحوية (813/2.

(5) رأي المبرد في: المقتضب (191/4).

(6) رأيه في: الشيرازيات (485/2)، والإغفال (51/2)، والحجة (270/4) (462/5)، والإيضاح (217).

(7) رأي ابن عصفور في: التذييل والتكميل (297/12).

(8) رأي ابن عصفور في: شرح الجمل له (164/1-165-167)، والمقرب (227/1).

فرع: زعم ابن جني[2] أنّ الصفة غير الرافعة تقدّم على الرافعة، فتقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ عاقلٍ أبوه.

فصل: مِنَ الأسماء/ ما يُنْعَتُ به ويُنْعَت، كاسمِ الإشارة، ونَعتُه مصحوبُ أل خاصَّة، وإنْ كان جامداً مَحضاً فهو عَطفُ بَيانٍ على الأصَحِّ. [أ: 260]

ش: الأسماء على أربعة أقسام: فالأوّل: يُنْعَت به ويُنْعَت، كاسم الإشارة، مثال النعت به قوله تعالى: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [سورة الأنبياء: 63]، ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ ﴾ [سورة القصص: 27]. ومثال نعته: زيدٌ هذا الفاضل.

وتقدّم أنّ مذهب الكوفيّين[3] أن اسم الإشارة لا ينعت به، ومذهبهم أيضاً أنّه لا ينعت، وتبعهم الزّجّاج[4] والسهيليّ[5]، ونعته مصحوب أل خاصة.

وعن الزّجّاج أنّه يجوز نعته بالمضاف[6]، نحو: مررتُ بهذا ذي المالِ، بشرط إرادة الوقف على هذا، وفَهِمَ المخاطب المقصود.

ولما كان المطلوبُ معرفةَ الذاتِ ضَعُفَ أن يكون الوصف بمشتقّ، وإذا كان جامداً محضاً، فسيبويه[7] يسميه نعتاً؛ لأنّه إيضاح وتبيين كالنعت[8].

وقال ابن عصفور[9] مَنْ حَمَلَهُ على النعت لحظَ فيه معنى الاشتقاق، فكأنه قال: مررت بهذا الحاضر.

وقال المصنّف: (هذا عطف بيان لا نعت؛ لأنّه ليس مشتقّاً، ولا مؤوّلاً بمشتقّ)[10].

والمتأخرون يقلّد بعضهم بعضاً في أنّه نعت، ودعاهم إلى ذلك أنّ عطف البيان لا يكون متبوعه أخصّ منه، وهو غير صحيح[11].

وممّن ذهب إلى أنّه عطف بيان: الزّجّاج[1]، وابن جني[2]، وابن السّيد[3] والسهيليّ[4].

---

(1) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (12/297-298).
(2) رأي ابن جني في: التذييل والتكميل (12/298)، والارتشاف (4/1930)، والمساعد (2/418).
(3) تقدم في الصفحة (394).
(4) رأي الزجاج في: التذييل والتكميل (12/299)، والارتشاف (4/1933)، والمساعد (2/419)، وشفاء العليل (2/758).
(5) نتائج الفكر (168)، والمصادر السابقة.
(6) التذييل والتكميل (12/304).
(7) الكتاب (2/7).
(8) قول ابن العلج في: التذييل والتكميل (12/301).
(9) شرح الجمل له (1/272).
(10) شرح التسهيل (3/320).
(11) شرح التسهيل (3/321).

وقال ابن عصفور[5]: مَنْ حملَهُ على عطف البيان فبسبب جموده، وفَرَّقَ ابن عصفور بين جعلِه نعتاً، وبين جعلِه عطف بيان بأنّه إذا جُعِلَ عطف بيان فالألف واللام فيه للحضور، والمعرَّف بها ساوى المشار إليه في التعريف، وزاد عليه؛ لأنّ المشار لا يعطي جنس المشار إليه، والمعرّف بها يعطي أنَّ الحاضر من جنس الرجال. وإذا جُعِلَ نعتاً فلابدّ أن يكون للعهد، فكأنك قلت: (مررت بهذا الرجلِ) الذي بيني وبينك فيه عهدُ. هذا تلخيص كلامه. قال: وهذا الذي ذكرته هو معنى كلام سيبويه.

ص: ومنها ما لا يُنْعَت[6] ولا يُنْعَت به كالضمير مطلقاً، خلافاً للكسائيّ في نعت ذي الغيبة.

ش: هذا هو القسم الثاني، وإنّما لم ينعت؛ لأنّ ما يفسره يغنيه[7]، وفيه نظر[8]. ولم ينعت به؛ لأنّه ليس مشتقّاً ولا في حكمه[9].

وأجاز الكسائيّ[10] نعت ذي الغيبة، وقيّده بعضهم عنه أن يكون لمدح أو ذمّ أو ترحّم، نحو قوله: **[من الرجز]**

..... **فلا تَلُمْهُ أنْ ينامَ البائسا**[11]

وخرج على أنّه بدل، أو على إضمار أعني[12].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه (68/1).
(2) حواشي المفصل (391-392).
(3) إصلاح الخلل (105).
(4) نتائج الفكر (168).
(5) شرح الجمل له (272/1).
(6) لا ينعت: سقط من (د).
(7) نتائج الفكر (168)، وشرح الجمل لابن عصفور (163/1).
(8) التذييل والتكميل (305/12).
(9) شرح الجمل لابن عصفور (164/1).
(10) رأي الكسائي في: شرح التسهيل (320/3)، والتذييل والتكميل (309/12)، والمساعد (420/2)،وشفاء العليل (759/2)، وتمهيد القواعد (3362/7)، والأشموني (402/2)، وحاشية الصبان (106/3).
(11) صدر البيت: (فأصبحتْ بِقَرْقَرَى كوانساً).
الشاهد في: الكتاب (75/2)، وشرحه للسيرافي (402/2)، وسر الصناعة (689/2)، وتحصيل عين الذهب (270)، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (46)، والتذييل والتكميل (268/2) (309/12)، والمغني (381/5)، والمساعد (420/2)، وتمهيد القواعد (4640/9)، والهمع (223/1)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (351/6)، والدرر (116/1) (368/2)، والمعجم المفصل (241/10). قرقرى: اسم موضع باليمامة. أصبحت: أي الإبل، وقوله "كوانس" استعارة من كنس الظبي، أي: دخل كناسه، وهو بيته. البائس: يعني: راعيها.
(12) الكتاب (75/2)، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (46).

قال المصنّف: (ورأيُه قويٌّ فيما يُقصَد به مدحٌ أو ذمٌّ أو ترحُّم[1]، نحو: صلّى الله عليه الرؤوفِ الرؤوفِ الرحيمِ، وعمرٌو غَضِبت عليه الظالِمِ المجرمِ، وغُلامك الْطُفْ به البائسِ المسكينِ، وغيرُ الكسائيّ يجعلُ هذا النوع بدلاً)[2].

ومما لا يُنْعَت ولا يُنْعَت به (ما) التعجبية[3].

ص: ومنها ما يُنْعَت ولا يُنْعَت به كالعَلَم.

ش: هذا هو القسم الثالث، وإنّما لم ينعت بالعلم[4]؛ لأنّه ليس بمقصود الاشتقاق وضعاً ولا تأويلاً. وممّا يُنْعَت ولا يُنْعَت به: أسماء الأجناس، نحو: رَجُل، وسَبُع، إذا بقيت على موضوعاتها، وكذا قال: كالعَلَم.

ص: ومنها ما يُنْعَت به ولا يُنْعَت كـ (أي) السابق ذِكْرها.

ش: هذا هو القسم الرابع، ومنه – (أي) كما ذكر[5] – و(كُلٌّ) و(جِدٌّ) و(حَقٌّ) المتقدّمُ ذكرُها[6].

وذكر[7] في البسيط أنّ (كلّاً) عند الكوفيّين تُنْعَت ويُنْعَت بها[8]. ومن هذا النوع ما لا يستعمل إلّا تابعاً نحو: حَسَنٌ بَسَن[9]، وجائع بائع، وهي ألفاظ محفوظة[10].

فصل: يُقامُ النَّعتُ مُقامَ المنعوت كثيراً إنْ عُلِمَ جنسُه، ونُعِتَ بغيرِ ظرفٍ وجملة أو بأحدهما بشرطِ كَونِ المنعُوتِ بعضَ ما قَبْلَه مِن مجرورٍ بـ (من) أو (في)، وإنْ لم يكنْ كذلك لم يُقَمِ الظرفُ والجملةُ مُقامَه إلّا في الشعر.

---

(1) أو ترحّم: سقط من (د)، والمثبت من الأصل.

(2) شرح التسهيل (321/3).

(3) المقرب (223/1)، والتذييل والتكميل (305/12).

(4) شرح الجمل لابن بابشاذ (47)، والبديع لابن الأثير (316/1)،وشرح الجمل لابن خروف (311/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (164/1)، وشرح التسهيل (322/3)، والتذييل والتكميل (311/12)، والارتشاف (1934/4)، وأوضح المسالك (306/3)، والمساعد (420/2)، وشفاء العليل (759/2).

(5) تقدّم في الصفحة (393-394).

(6) تقدّم في الصفحة (393-394) .

(7) في (د): ونقل.

(8) رأي ابن العلج في: التذييل والتكميل (311/12-312).

(9) المقرب (224/1)، والتذييل والتكميل (312/12)، والارتشاف (1935/4)، والمساعد (420/2)، وتمهيد القواعد (3369/7).

(10) التذييل والتكميل (312/12).

ش: يشمل ما عُلِمَ جنس المنعوت باختصاص النعت به، كمررتُ بكاتبٍ راكبٍ صاهلاً، وما عُلِمَ بمصاحبة ما يغنيه، كقوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سورة سبأ: 10-11]/**[ب: 260]**، و﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا﴾ [سورة المؤمنون: 51]، وهذا الحذفُ حَسَنٌ كثيرٌ[1] لكونِ المنعوت معلومَ الجنس، والنعتِ صالحاً لمباشرة العامل، ولوكان جملة أو شبهها لم يُقَمْ يُقَمْ مقامَه في الاختيار إلّا بشرط كون المنعوت بعضَ ما قبله من مجرور بـ (من)، كقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [سورة النساء: 159]، وكقول تميم العجلاني[2]: **[من الطويل]**

وما الدَّهرُ إلّا تارتانِ فمنهُما أموتُ وأُخرى أَبتغي العيشَ أَكْدَحُ[3]

هذا في الجملة.

ومثال الظرف قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [سورة الجن: 11]، أي: قوم دون ذلك[4].

أو (في)، كقول الراجز[5]:

لو قُلْتَ ما في قَومِها لم تِيْثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ[6]

---

(1) شرح التسهيل (322/3-323)، والتذييل والتكميل (313/12)، وتوضيح المقاصد (965/3).

(2) هو تميم بن أُبَيٍّ بن مقبل بن العجلان. من شعراء الطبقة الخامسة عند ابن سلام، شاعرٌ مجيدٌ مُغَلَّبٌ. كان جافياً في الدين، وكان في الإسلام يبكي أهل الجاهلية ويذكرها. ت (25)هـ. ترجمته في: طبقات ابن سلام (143/1-150)، وفي ديوانه (24-38).

(3) الشاهد في: الكتاب (346/2)، والمقتضب (136/2)، والكامل (1096/3)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (304/5)،وشرح الكتاب للسيرافي (92/3)، والبغداديات (245)، والبصريات (839/2)، والمحتسب (212/1)، والمحكم (530/9)، وشرح شواهد الإيضاح (634/2)، وضرائر الشعر (172)، وشرح التسهيل (323/3)، وشرح الكافية للرضي (325/2)، ولسان العرب (3833/5) (كدح)، والتذييل والتكميل (98/10) (314/12)، والارتشاف (1939/4)، وشفاء العليل (760/2)، وتمهيد القواعد (2569/5) (3370/7)، والمقاصد الشافية (692/4)، والهمع (128/3)، والخزانة (55/5) (175/10)، وتاج العروس (70/7)، والدرر (371/2)، والمعجم المفصل (91/2).

(4) توضيح المقاصد (965/3).

(5) نسبه ابن يعيش (59/3-61) لأبي الأسود الحماني، وفي الخزانة (62/5-64) نُسِبَ لحكيم بن مُعيّة الرّبعيّ، وفي الدرر (372/2) لحكيم بن معية أو لحميد بن ثور.

(6) الشاهد في: الكتاب (345/2)، ومعاني القرآن للفرّاء (271/1)، وكتاب الألفاظ لابن السكيت (149)، وأمالي القالي (210/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (225/1) (445/2) (92/3)، والخصائص (370/2)، والمحكم (185/10)، والمفصل (118)، وإيضاح شواهد الإيضاح (900/2)، وضرائر الشعر (171)، وشرح الجمل لابن عصفور (167/1)، وشرح التسهيل (323/3)، وشرح الكافية للرضي (325/2)، والتذييل والتكميل (314/12)، والارتشاف (1940/4)، وتوضيح المقاصد (965/3)، وأوضح المسالك (320/3)، والمساعد (421/2)، وشفاء العليل (760/2)، وتمهيد القواعد (3371/7)، والمقاصد النحوية (562/4)، والأشموني (400/2)، وشرح التصريح (128/2)، والهمع (128/3)، وتاج العروس (185/31)، وحاشية الصبان (103/3)، والمعجم المفصل (141/2-156). لم يتثم: هي لغة قوم، أي: لم تأثم، منا لإثم وهو الخطيئة. مِيسم: الجمال.

قال المصنّف: (فأقول هذا[1] لو استعمل في غير الشعر لحسن، كقولك: ما في الناس إلّا شَكَر أو كَفَر)[2].

ومثال الظرف: ما في بني تميم إلّا فوقَ ما تُريد[3]، أي: إلّا رجلٌ فوقَ ما تُريد.

وجعل ابن عصفور[4] نحو قوله[5]:

لو قُلْتَ ما في قومِها لم تيثمِ يفضُلُها.....

من ضرورة الشعر.

فإن لم يكن كذلك بأن ينخرم أحد الشرطين – أعني كون المنعوت بعض ما قبله،وكونه مجروراً بـ "من" أو "في" – لم يقم الظرف والجملة مقامه إلّا في الشعر[6].

فمثال ما ليس بعضاً قول الشاعر[7]: **[من الطويل]**

لكم مَسْجِدَا اللّهِ المَزُورانِ والحَصَى لَكُم قِبضُه مِنْ بَينِ أَثْرَى وأَقْتَرا[8]

ومثال ما هو بعض وليس مجروراً بأحد الحرفين[9]: **[من البسيط]**

كانوا فَريقينِ يُصْفُونَ الزِّجاجَ على قُعْسِ الكَواهلِ في أشداقِها ضَجَمُ[10]

وآخرينَ تَرى الماذِيَّ عُدَّتَهُمْ مِنْ نَسْجِ داودَ أو ما أورثَتْ إرَمُ

ونُقِلَ عن الفارسيّ[11] أنّ ذلك لا يجوز إلّا مع المرفوع، وهذان البيتان مع المنصوب[1]؛ لأنّ التقدير: فريقاً يصفون.

---

(1) في (د): فلعل هذا.

(2) شرح التسهيل (323/3).

(3) التذييل والتكميل (317/12)، والمساعد (422/2).

(4) ضرائر الشعر (171)، وشرح الجمل له (167/1-168)*.

(5) تقدّم الشاهد قريباً.

(6) التذييل والتكميل (317/12).

(7) هو الكميت بن زيد. ديوانه (155).

(8) الشاهد في: الصحاح (1050/3) (2292/6)، والمحكم (205/10)، وأساس البلاغة (51/2)، والإنصاف (582)، وضرائر الشعر (172)، وشرح التسهيل (19/3-323)، وشرح عمدة الحافظ (548)، واللسان (1941/3) (سجد)، والتذييل والتكميل (314/12)، وتوضيح المقاصد (966/3)، وشفاء العليل (761/2)، وتمهيد القواعد (2569/5) (3371/7)، والأشموني (401/2)، وتاج العروس (176/8)، وحاشية الصبان (103/3)، والمعجم المفصل (98/3). الحصى: العدد الكثير. القبض: الكثرة.

(9) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه (116).

(10) الشاهد في: التذييل والتكميل (317/12)، والارتشاف (1940/4)، وتمهيد القواعد (3374/7). رواية الديوان (أكتافها شمم) بدل (أشداقها ضخم). وفيه رواية (على) بدل (ترى). يصفون الزجاج: أي يهيؤون الزجاج للطعن. قعس الكواهل: مشرفتها، والأقعس: الأحدب. الشمم: الارتفاع. الماذي: الدروع السهلة اللينة. النسج: العمل. إرم: أُمّة قديمة.

(11) البغداديات (245)، والتذييل والتكميل (318/12).

ص: واستُغني لُزوماً عن موصوفاتٍ بصفاتها تجرى مَجرى الجوامد، ويَعرِضُ مثلُ ذلك لقصدِ العُموم.

ش: وذلك نحو: دابة وأبطح وحسنة وسيئة[2].

ومثال عروض ذلك لقصد العموم: ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ ﴾ [سورة الأنعام: 59]، ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ **[سورة الكهف: 49]**، ولا متحرك ولا ساكن إلّا بقدر سابق[3].

ص: وقد يُكتَفَى بِنيَّة النعت عن لفظه للعِلم به.

ش: الأصل في النعت ألّا يحذف؛ لأنّه أتى به لفائدة رفع الاشتراك أو العموم، فحذفُه عكس المقصود، فإذا دلَّ دليل على حذفه جاز[4]، كقوله: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ ﴾ [سورة الأنعام: 66] أي: المعاندون، و ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ **[سورة الأحقاب: 25]** أي: سُلِّطَتْ عليه أو أُمِرَتْ بتدميره، ﴿ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾ **[سورة القصص: 85]**، أي: مَعادٍ تُحِبُّه، ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [سورة هود: 46]، أي: الناجين، ومنه قول العباس بن مرداس[5]: **[من المتقارب]**

وقدْ كنتُ في الحربِ ذا تُدْرَإٍ فلمْ أُعطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ[6]

أي: شيئاً طائلاً. والله وسبحانه أعلم.

---

(1) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (318/12).

(2) شرح التسهيل (323/3).

(3) شرح التسهيل (324/3).

(4) التذييل والتكميل (321/12)، وتوضيح المقاصد (3/**964**).

(5) السلميّ، صحابي وشاعر من المخضرمين ممّن اشتهروا في بداية عهد الإسلام وقبله، وكان من سادات قومه بني سليم، أسلم قبل فتح مكّة، وحضر مع النبي ﷺ يوم الفتح. ت (18)هـ. ترجمته في: الشعر والشعراء (2/747-748). وفي ديوانه (14).

(6) الشاهد في: الكنز اللغوي (25)،والشعر والشعراء (748/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (158/5)، والكافية الشافية (1166/3)، وشرح عمدة الحافظ (551)، وابن الناظم (356)، وتوضيح المقاصد (964/3)، واللسان (1347/2) (درأ)، والمغني (429/6)، وأوضح المسالك (322/3)، والمقاصد الشافية (695/4)، والمقاصد النحوية (1560/4-1561)، والأشموني (401/2)، والدرر (376/2)، والمعجم المفصل (408/4).

باب: عطف البيان

ش: سُمِّيَ بذلك؛ لأنّه تكرارُ الأوّلِ لزيادةِ بيان[1]، فكأنّك رَدَدْتَه على نفسه.

وقيل[2]: لأنّ أصله العطف، فإذا قلتَ: جاء أخوك زيدٌ، فأصله: وهو زيدٌ، فحذفتَ الحرف والضمير، وأقمتَ زيداً مقامَ ذلك، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة.

ص: وهو التابعُ الجاري مَجرى النعتِ في ظُهورِ المتبوعِ، وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته.

ش: التابع جنس، و(الجاري) إلى قوله (المتبوع) أخرج النعت وعطف النسق والبدل.

وقوله في (التوضيح والتخصيص) خرجَ به التوكيد، وما جيءَ به مِنَ المنعوت للتوكيد.

وقوله (جامداً) ذكَرَهُ توكيداً لإخراج النعت.

و(المنَزَّل منزلة الجامد) ما كان صفة فصار علماً بالغَلَبة، كالصَّعِق[3].

ص: ويُوافقُ المتبوعَ في الإفراد وضِدَّيه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، خِلافاً لِمَنِ التزمَ تعريفَهما، ولِمَن أجازَ تخالُفَهما.

ش: زعم الشلوبين[4] أنّ مذهب البصريّين التزام تعريف/**[أ-261]** التابع والمتبوع في عطف البيان.

قال المصنّف: (ولم أجد هذا النقل من غير جهته)[5].

وذهب الفرّاء[6] وغيره من الكوفيّين[7]، والفارسيّ[8] والزّمخشريّ[9] إلى جواز[1] تنكيرهما.

تنكيرهما.

---

(1) التبصرة والتذكرة (183/1)، وإصلاح الخلل (104)، والتذييل والتكميل (327/12)، وأوضح المسالك (367/3)، والمساعد (423/2).

(2) قول ابن العلج. التذييل والتكميل (327/12)، والهمع (131/3).

(3) شرح التسهيل (325/3)، والتذييل والتكميل (327/12-328)، وتوضيح المقاصد (988/3)، وأوضح المسالك (347/3-348)، والمساعد (423/2)، وشرح التصريح (147/2).

(4) حواشي المفصل له (409)، وقد نصّ ابن مالك في شرح عمدة الحافظ (594-595) أنّ الشلوبين ذكر هذا في تنكيته على المفصل.

(5) شرح التسهيل (326/3).

(6) شرح التسهيل (326/3)، وشرح الكافية للرضي (395/2)، والتذييل والتكميل (329/12)، والمساعد (424/2)، وشفاء العليل (764/2)، وتمهيد القواعد (3378/7).

(7) قال ابن مالك: (وأمّا الكوفيون فإجازتهم أنْ تعطف النكرة على النكرة عطف بيان شائعة ذائعة). شرح عمدة الحافظ (595)، وينظر مذهب الكوفيين في شرح التسهيل (326/3)، والارتشاف (1943/4)، والبحر (10/1)، وتوضيح المقاصد (989/3)، والدر المصون (80/7) (408/8)، وأوضح المسالك (348/3)، والمساعد (324/2)، وشفاء العليل (764/2)، والمقاصد الشافية (46/5-439)، والأشموني (413/2)، وشرح التصريح (148/2)، والهمع (132/3).

(8) الحجة له (258/3)، والغرة (856/2)، والدر المصون (80/7).

(9) المفصل (123). والدر المصون (80/7).

واختار ابن عصفور[2] جواز ذلك، قال: (وذهب أكثر النحويّين إلى امتناعه)[3].

وفي البسيط[4]: القياس أن يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب إليه الكوفيّون، لكنَّ البصريّين[5] أَبَوْا إلّا أنْ يكون بالمعارف، وخصَّص ذلك بعضُهم بالأعلام والكُنى[6].

وجعل أبو عليّ[7] "زيتونة" من قوله تعالى: ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [سورة النور: 35] عطف بيان.

وجعل بعض النحويّين من ذلك رَدَّ الأجناس المذكورة على الأسماء، نحو: مررتُ بثوبٍ خزٍّ، وبابٍ ساجٍ[8].

وقوله: "ولمْ أجاز تخالفهما" هو الزمخشري[9] أعرب قوله تعالى: ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [سورة آل عمران: 97] عطف بيان، وهو معرفة على ﴿ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ وهو نكرة مخالف في ذلك إجماع الفريقين[10]، فلا يلتفتْ إليه.

ص: ولا يَمتَنِعُ كونه أخصَّ من المتبوع على الأصحِّ.

ش: قال المصنّف: ((زعم أكثر المتأخرين أنَّ متبوع عطف البيان لا يَفُوقُه في الاختصاص، بل يُساويه، أو يكونُ أَعَمَّ منه. والصحيحُ جوازُ الأوجُهِ الثلاثة؛ لأنّه بمنزلة النعت، قال: وهذا مذهب

---

(1) نُسِبَ هذا المذهب إلى ابن جني في: شرح عمدة الحافظ (595)، والارتشاف (1943/4)، وتوضيح المقاصد (989/3)، وأوضح المسالك (348/3)، والأشموني (413/2)، وشرح التصريح (148/2). وتبعهم الأُبذي في شرح الجزولية (589/1)، وابن مالك وابنه. شرح ابن الناظم (367).

(2) المقرب (248)، وشرح الجمل له (268/1-269).

(3) التذييل والتكميل (329/12)، وتوضيح المقاصد (989/3). لم أعثر عليه في كتب ابن عصفور.

(4) قول ابن العلج في: التذييل والتكميل (330/12)، والمساعد (423/2).

(5) إصلاح الخلل (109)، وابن يعيش (72/3)، , وحواشي المفصل للشلوبين (409)، وشرح التسهيل (326/3)، والارتشاف (1943/4)، والبحر (10/3)، وتوضيح المقاصد (989/3)، و المساعد (423/2)، وشرح التصريح (148/2)، والهمع (132/2).

(6) إصلاح الخلل (104)، وشرح الجمل لابن عصفور (271/1)، والتذييل والتكميل (330/12)، والمساعد (424/2).

(7) رأي أبي علي في: شرح الجمل لابن عصفور (268/1)، والتذييل والتكميل (80/7)، والدر المصون (80/7)، والمساعد (424/2).

(8) التذييل والتكميل (329/12).

(9) الكشاف (576/1-587).

(10) قال خالد الأزهري: (لأنّ البصريين والكوفيين أجمعوا على أنّ النكرة لا تبيّن بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبيّن بالمفرد المذكر. ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنّهم نصّوا على أنّ المبدل منه إذا كان متعدداً، وكان البدل غير وافٍ بالعِدَّة تعين القطع، وإنّما التقدير: منها مقامُ إبراهيم، أو: بعضُها مقامُ إبراهيم، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ). شرح التصريح (149/2). وينظر في: شرح التسهيل (326/3)، والتذييل والتكميل (3330/12)، والارتشاف (1943/4)، والبحر (10/3)، والمساعد (424/2)، وشفاء العليل (764/2)، وتمهيد القواعد (3378/7)، والهمع (132/3).

سيبويه[1] فإنّه أجاز في: (ذا الجُمَّة) من: (يا هذا ذا الجُمَّة) أنْ يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً)[2].

وتقدّم[3] أنَّ الجنس الجامد في نحو: رأيتُ ذلك الرجلَ عطفُ بيان، يجري فيه الأعرف على الأقلّ تعريفاً يخالف النعت.

وقد تقدّم[4] ما فرّق به ابن عصفور[5] في مثله: مررت بهذا الرجل بين كونه نعتاً أو عطف بيان، وبيّن أنّ الرجل إذا كان عطف بيان كان أعرف من اسم الإشارة.

ص: ويجوزُ جَعلُه بدلاً إلّا إذا قرن بـ (أل) بعد منادى أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بأل، وهو غيرُ صالحٍ لإضافتها إليه، وكذا إذا أُفْرِدَ تابعاً لمنادى، فإنّه يُنْصب بعد منصوب، ويُنْصبُ ويُرْفَعُ بعدَ مضموم.

ش: ما جازَ أن يكون عطفَ بيانٍ جازَ أنْ يكون بدلاً، ولا ينعكس إلّا في موضعين، فإنّه يتعيّن عطف البيان.

الأول: في النداء، وذلك في مسألتين:

إحداهما: إذا قُرِنَ بأل بعد منادى منصوب أو مضموم، نحو: يا أخانا الحارثَ، ويا رجلُ الحارثُ، ويجوز في هذا الرفع والنصب. وإنّما لم يجعل بدلاً؛ لأنّ ما فيه (أل) لا يباشر حرف النداء[6]، والبدل على نية تكرار العامل.

والأخرى: إذا أفرد تابعاً لمنادى، ويعني بالإفراد ألّا يكون مضافاً، فإنّه يُنْصَبُ بعد منصوب، نحو: يا أخانا زيداً[7]، ومنه قول الشاعر[8]: **[من الطويل]**

فيا أخَوَيْنا عَبدَ شمسٍ ونَوْفلا .....[9]

---

(1) الكتاب (2/189-190).

(2) شرح التسهيل (3/326).

(3) تقدّم في الصفحة (404).

(4) تقدّم في الصفحة (404).

(5) شرح الجمل له (1/272).

(6) إصلاح الخلل (105-106)، وشرح التسهيل (3/327)، والكافية الشافية (3/1196)، وشرح الكافية للرضي (2/395)، وابن الناظم (368)، والتذييل والتكميل (12/333)، وتوضيح المقاصد (3/990)، وإرشاد السالك (2/617-618)، وشفاء العليل (2/764)، وشرح التصريح (2/150).

(7) الكتاب (2/184-185).

(8) نسبه العيني في المقاصد النحوية (4/1606) لطالب بن أبي طالب، ونسبه ابن الشجري في الحماسة (1/61) لأبي طالب عمّ الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو في ديوانه (183).

(9) عجز البيت المنسوب لطالب: (سألتكما بالله لا تُحدثا حربا) و(أعيذكما بالله أنّ تحدثا حربا). الشاهد في: العقد الفريد (3/274)، وإصلاح الخلل (105)، والكافية الشافية (3/1197)، وابن الناظم (368)، والتذييل والتكميل (12/334)، والارتشاف (4/1945)، وأوضح المسالك (3/350)، وشرح قطر الندى (332)، وإرشاد السالك (2/618)، وتمهيد

في رواية سيبويه نصب عبد شمس ونوفلا، فهو عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لما يلزم من تقدير حرف النداء فيلزم حينئذٍ نصب المضاف، ورفع المفرد، والرواية بنصبهما.

وينصب ويرفع بعد مضموم نحو: يا غلامُ بشراً وبشرٌ، ولو جُعِلَ بدلاً تعيَّنَ بناؤه على الضمّ[1].

الموضع الثاني: إذا تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بأل، وهو غير صالح لإضافتها إليه، كقول الشاعر[2]: **[من الوافر]**

أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ .....[3]

ولا يجوز[4] أن يكون بدلاً[5]؛ لأنّه لا يجوز: أنا ابنُ التاركِ بِشْرٍ، والبدل على نية تكرار العامل.

قيل[6]: ويتعيّن أيضاً في مواضع[7] غير هذين:

القواعد (3383/7-3385)، والأشموني (414/2)، وشرح التصريح (150/2)، والهمع (133/3)، والدرر (387/2)، والمعجم المفصل (117/1). رواية الديوان: (فإياكم أن تسعروا بيننا حربا).

(1) شرح التسهيل (327/3)، والكافية الشافية (1196/3-1197)، وشرح الكافية للرضي (395/2)، والتذييل والتكميل (334/12)، والارتشاف (1946/4)، وتوضيح المقاصد (990/3)، وتمهيد القواعد (3382/7)، وشرح التصريح (150/2)، والهمع (133/3).

(2) هو المرار الأسدي. ديوانه (465).

(3) عجز البيت: (عليه الطيرُ ترقبُهُ وُقُوعا). الشاهد في: الكتاب (182/1)، والأصول (135/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (39/2)، والتبصرة (184/1)، وإصلاح الخلل (106)، والمفصل (123)، والبديع لابن الأثير (513/1)، وابن يعيش (72/3-74)، وشرح الجمل لابن عصفور (269/1)، والمقرب (248/1)، وشرح التسهيل (327/3)، والكافية الشافية (1196/3)، وشرح الكافية للرضي (234/2-3820394)، وابن الناظم (369)، والتذييل والتكميل (352/10) (333/12)، والارتشاف (1944/4)، وتوضيح المقاصد (991/3)، وأوضح المسالك (351/3)، وشرح قطر الندى (333)، والمساعد (245/2)، واشرح ابن عقيل (222/3)، وشفاء العليل (764/2)، وتمهيد القواعد (2762/6) (3380/7)، والمقاصد الشافية (52/5)، والمقاصد النحوية (1608/4)، وشرح شذور الذهب للجوجري (781/2)، والأشموني (414/2)، وشرح التصريح (150/2)، والهمع (133/3)، والخزانة (284/4) (183/5)، وتاج العروس (22-352)، وحاشية الصبان (128/3)، والمعجم المفصل (246/4). بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل. ترقبه تنتظر خروج الروح لتقع عليه.

(4) شرح الجمل لابن عصفور (269/1-270)، وشرح التسهيل (227/3)، والتذييل والتكميل (333/12).

(5) المبرد لا يجيز إلّا نصب "بشر". ينظر رأيه في: الأصول (135/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (39/2)، وأجاز الفراء في "بشر" أن يكون بدلاً. ينظر رأيه في: ابن الناظم (369)، وشرح ابن عقيل (223/3)، وشرح التصريح (150/2). وأجاز الفارسي فيه البدل أيضاً. ينظر رأيه في: الارتشاف (1945/4)، وتوضيح المقاصد (991/3)، والمساعد (425/2).

(6) ذكر أبو حيان في الارتشاف (1944/4-1945) عشرة مواضع زائدة على ما ذكره ابن مالك.

(7) تنظر المواضع في: التذييل والتكميل (334/12-338)، وتوضيح المقاصد (992/3)، والمساعد (425/2-426)، والمقاصد الشافية (53/5-54)، وشرح التصريح (151/2)، والهمع (134/3).

أحدها: أنْ يفتقر الكلام إلى رابط، ولا رابط إلّا التابع، نحو: هندٌ ضربتُ الرجلَ أخاها، وليس بنعت؛ لأنّه أعرف، ولا بدل؛ لئلّا تعري الجملة الأولى من رابط فتعيّن عطف البيان.

الثاني: أن يضاف/**[ب-261]** أفعل التفضيل إلى عامٍّ ويتبع بقسمي ذلك العامّ، ويكون المفضل أحد قسمي ذلك العامّ، نحو: زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ و النساءِ أو النساءِ والرجالِ، ولا يجوز أن يكون بدلاً لما يلزم من تقدير: زيدٌ أفضلُ الرجالِ والنساءِ[1]، وذلك لا يسوغ. وقد غلط مَنْ قال: أنا أشعرُ الجنِّ والإنسِ[2].

الثالث: أنَّ يتبع موصوف، أي بمضاف، نحو: يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ، فلا يكون بدلاً؛ لأنّه ليس في تقدير جملتين.

الرابع: أنْ يتبع مجرور، أي: بمفضل، نحو: بأيّ الرجلين زيد وعمرو مررت.

الخامس: أن يتبع مجرور كلا بمفضل، نحو: كلا أخوَيك زيدٌ وعمرٌو قالَ ذلك.

ص: وجَعْلُ الزائدِ بياناً عَطفاً أَولَى من جعلِه بدلاً.

ش: مثّله المصنّف بقوله تعالى: ﴿**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**﴾ [سورة المائدة: 95]، ﴿**وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ**﴾ **[سورة إبراهيم: 16]**، و﴿**مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ**﴾ **[سورة النور: 35]**، فإنّ الثاني أزيد بياناً في هذه الأمثلة[3]. وأنشد قول ذي الرمّة[4]:**[من البسيط]**

لَمْياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ .....[5]

فإنّ الحُوَّةَ السَّوادُ مطلقاً، واللَّعَس سَوادٌ يسير[6]. والمحفوظ في عجز البيت، وفي اللسان:

.... **وفي أَنْيابِها شَنَبُ**[7]

وأنشده المصنّف[1]:

---

(1) رأي الفارسي في: الشيرازيات (456/2).

(2) رأي الفارسي في: الشيرازيات (456/2).

(3) شرح التسهيل (327/3-328).

(4) ديوانه (1152/2).

(5) عجز البيت: (كالشمس لَمَّا بدتْ أو تُشْبِهُ القمرا). الشاهد في: التذييل والتكميل (335/12)، وتمهيد القواعد (33839/7. اللّمى: سمرة في الشفتين. والحوّة واللعس شبيه باللّمى.

(6) تاج العروس (480/16) (497/37).

(7) الشاهد في: ديوانه (32/1)، وجمهرة أشعار العرب (748/1)، والكنز اللغوي (191/1)، والخصائص (291/3)، والصحاح (158/1)، ومقاييس اللغة (208/5)، والمحكم (489/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (254/1)، والمقرب (244/1)، واللسان (1062/2) (حوا) (2336/4) (شنب) (4041/5) (لعس)، وتوضيح المقاصد (1041/2)، والمقاصد الشافية (48/5-206)، والمقاصد النحوية (1684/4)، والأشموني (438/2)، والهمع (149/3)، وتاج العروس (157/3) (480/16) (497/37)، وحاشية الصبان (189/3)، والمعجم المفصل (267/1).

..... كالشَّمسِ لَمَّا بَدَتْ أو تُشْبِهُ القَمَرَا

(1) شرح التسهيل (328/3).

باب: البدل

هذا اصطلاحُ البصريّين[1]، وأمَّا الكوفيّون فقال الأخفش[2]: إنّهم يُسَمُّونه بالترجمة[3] والتبيين، وقال ابن كَيْسان[4]: يُسَمُّونه التَّكرير[5].

ص: وهو التابعُ المُستقِلُّ بمُقتضى العاملِ تقديراً دونَ مُتْبِع.

ش: التابع جنس، و(المستقلّ بمقتضى العامل) أخرج النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأنّ المتبوع في هذه الثلاثة هو المستقلّ، وإنّما قال (تقديراً)؛ لأنّ المتبوع في البدل هو المستقل لفظاً[6].

وقوله (دون متبع) أخرج عطف النسق بـ (بل) و(لكن)، فإنّه داخل تحت المستقلّ[7]، وسبق[8] ذكر الاختلاف في عامله.

ص: ويُوافقُ المتبوعَ ويُخالفُه في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

ش: فتبدل المعرفة من معرفة، كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ **[سورة إبراهيم: 1–2]** في قراءة[9] مَنْ جرّه. والنكرة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ **[سورة النبأ: 31–32]** والمعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ **[سورة الشورى: 52–53].**

والنكرة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ **[سورة العلق: 15–16].**

واشترط الكوفيّون[10] في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة، واشترطوا أيضاً[11] في إبداله النكرة من المعرفة[12] شرطين: اتحاد اللفظ، وأن تكون النكرة موصوفة.

---

(1) الكتاب (1/150–158–39) (2/9/14–311–386) (3/86–87)، والمقتضب (3/111) (4/211–394–399)، والأصول (1/343) (2/304)، والإيضاح (220)، والخصائص (1/266) (2/382)، والغرة (2/817).

(2) قول الأخفش في: مجالس ثعلب (25)، والغرة (2/817)، والتذييل والتكميل (13/5)، وتوضيح المقاصد (3/1036)، وأوضح المسالك (3/399)، والمساعد (2/227)، والأشموني (2/435)، وشرح التصريح (2/190)، والهمع (3/247).

(3) معاني القرآن للفراء (1/168) (2/159) (3/154).

(4) رأي ابن كيسان: مصادر الحاشية رقم (2).

(5) معاني القرآن للفراء (1/7–56–207) (2/32–140–360–382) (3/279).

(6) التذييل والتكميل (13/5)، وتوضيح المقاصد (3/1036)، والمساعد (2/227)، وشفاء العليل (2/767).

(7) التذييل والتكميل (13/10).

(8) تقدّم في باب التابع.

(9) قرأ نافع وابن عامر {اللهُ} بالرفع، وقرأ باقي السبعة والأصمعي عن نافع {اللهِ} بالجر على البدل. تنظر القراءة في: السبعة (362)، والبحر (5/393).

(10) معاني القرآن للفراء (3/279)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسية (265–266)، وشرح الجمل لابن عصفور (1/257)، وشرح التسهيل (3/331)، والتذييل والتكميل (13/11)، والارتشاف (4/1962)، وتوضيح المقاصد (3/1042)، والمساعد (2/429)، والهمع (1/151)، والخزانة (5/186–187).

(11) ونسب ابن عصفور هذا المذهب أيضاً إلى أهل بغداد. شرح الجمل له (1/257)، والمساعد (2/429)، والهمع (1/151).

(12) قال أبو جعفر النحاس: إنّه رأى كلام الكوفيين على خلاف هذا النقل. ينظر في إعراب القرآن له (1/92)، ومعاني القرآن للفراء (1/141) (2/178).

ووافقهم ابن أبي الربيع[1]وبعض المتأخرين[2] على الثاني. وحُكِيَ عنهم أيضاً اشتراط[3] اتّحاد اتّحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة، والصحيح أنّه لا يشترط[4] شيء من ذلك لورود السماع به.

ص: ولا يُبْدَلُ مُضْمَرٌ من مُضمَرٍ ولا مِن ظاهرٍ، وما أَوْهَمَ ذلك جُعِلَ توكيداً إنْ لم يُفِدْ إضراباً.

ش: مثال بدلِ المضمرِ منَ المضمر: رأيتُكَ إيّاك، ومِنَ الظاهر: رأيتُ زيداً إيّاه.

قال المصنّف: (لم أُمَثِّلْ بهذين المثالين إلّا جَرياً على عادة المصنفين المقلِّد بعضُهم بعضاً، والصحيحُ عندي أنَّ نحو: رأيتُ زيداً إيّاه، لم يُستعمَل في كلام العرب – نَثره ونظمِه – ولو استُعمِل لكان توكيداً، وأمّا رأيتُكَ إيّاك، فقد تقدَّم في باب التوكيد أنَّ البصريّين يجعلَونه بدلاً، وأن الكوفيّين يجعلونه توكيداً، وأنّ قول الكوفيّين أصحّ)[5].

والحكم في بدل البعض وبدل الاشتمال عنده كالحكم في بدل الكلّ[6].

وقوله (ما لم يُفِدْ إضراباً) نحو: إيّاك إيّاي قصدَ زيدٌ، تريد: إيّاي.

ص: فإنْ اتَّحدا معنًى سُمِّيَ بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ.

ش: مثاله: مررتُ بأخيك زيدٍ.

قال المصنّف: (وعبَّرتُ ببدل الكُلّ من كُلٍّ جَرياً على عادة النحويّين، وهي عادة غير مُطَّردة، فإنَّ المراد بها أن تكون عبارة/**[أ-262]** مسمّى البدل والمبدل منه لواحد، فيدخل في ذلك ما لا يُطلَق عليه كُلّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [سورة إبراهيم: ١ - ٢]، فالعبارةُ الجيدة أن يقال: بدلُ مُوافِقٍ مِن مُوافِق[7])[8].

---

(1) البسيط له (398/10)، والتذييل والتكميل (44/13)، والارتشاف (1912/4)، والمساعد (429/2)، والهمع (151/3)، والخزانة (187/5).

(2) هو السهيلي. نتائج الفكر (232)، والمصادر السابقة.

(3) توضيح المقاصد (1043/3).

(4) شرح الجمل لابن عصفور (157/1)، وشرح التسهيل (331/3)، وتوضيح المقاصد (1043/3).

(5) شرح التسهيل (332/3).

(6) التذييل والتكميل (16/13).

(7) أطلق عليه بعض النحاة بدل الشيء عن الشيء، منهم مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن (152/1-231-345-421)، (741/2)، والجزولي في الجزولية (76)، والشلوبين في التوطئة (202)، وشرح الجزولية للأبذي (697/1).

(8) شرح التسهيل (333/3).

ص: ووافقَ أيضاً في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد وضِدَّيه ما لم يُقصَد التفصيل.

ش: مثال ذلك: رأيتُ أخاك زيداً، أو جاريتَك هنداً، وأخويَك الزيدَين، وإخوتك الزيدِين.

فإنْ قُصِدَ التفصيل لم يطابق في التثنية والجمع[1]، كقوله في الحديث: "فأَذِنَ لها بنفسَينِ: نَفَسٍ في الشتاء ونَفَسٍ في الصيف"[2].

وقد يقع بدلُ التفصيل بلفظ (بعض) نحو: ضربتُ الناسَ بعضَهم قائماً وبعضَهم قاعداً[3].

ص: وقدْ يَتَّحِدانِ لفظاً إنْ كان مع الثاني زيادةُ بيانٍ.

ش: مثاله قراءة يعقوب[4]: **{وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جاثيةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إلى كتابِها}** [سورة الجاثية: 28].

قال أبو الفتح: (أبدل الثانية من الأولى؛ لأنَّ في الثانية ذكر سبب الجُثُوِّ)[5].

ص: ولا يُتْبَع ضميرُ حاضرٍ في غيرِ إحاطةٍ إلّا قليلاً.

ش: مثاله في الإحاطة، قول عُبيدة بن الحارث[6] رضي الله عنه: **[من الطويل]**

فما بَرِحَتْ أقدامُنا في مقامِنا ثلاثتنا حتّى أُزِيرُوا المنائيا[7]

ومن ذلك بإعادة العامل قوله تعالى: ﴿لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [سورة المائدة: 114].

وتقول أكرمتُكم أصاغِرَكم وأكابِرَكم[8]. ومثاله في غير إحاطة قول الشاعر[9]: **[من الوافر]**

أنا سَيفُ العَشيرةِ فاعرفُوني حُمَيداً قدْ تَذَرَّيْتُ السَّناما[10]

---

(1) شرح التسهيل (333/3).

(2) هذا جزء من قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا أشدَّ الحرُّ فأبْرِدُوا بالصلاة، فإنَّ شدَّة الحرِّ من قَبيحِ جهنم، واشتكتِ النارُ إلى ربِّها، فقالت: يا رَبِّ، أكلَ بعضي بعضاً، فأذِنَ لها بنفسَين: نَفَسٍ في الشتاء، ونَفَسٍ في الصيف، أشدُّ ما تجدون من الحرّ، وأشدُّ ما تجدون من الزمهرير). صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراء بالظهر في شدّة الحرّ (186/1).

(3) شرح التسهيل (334/3)، والتذييل والتكميل (19/13).

(4) القراءة في: المحتسب (262/2)، والنشر (310).

(5) المحتسب (262/2).

(6) بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشيّ المطلبي، وهو ابن عمّ النبي صلى الله عليه وسلم، أسلم قديماً، ,كان له قدر ومنزلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، قُتِل في وقعةَ بدر رضي الله عنه. تنظر ترجمته في الإصابة (974).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (334/3)، وشرح عمدة الحافظ (588)، والكافية الشافية (1282/3)، وابن الناظم (397-598)، والتذييل والتكميل (19/13)، وتوضيح المقاصد (1574/4)، وشفاء العليل (769/2)، وشرح التصريح (703/2)، وحاشية الصبان (191/3)، والمعجم المفصل (315/8).

(8) التذييل والتكميل (19/13).

(9) نسبه الجوهري في الصحاح لُحميد بن بحدل (2075/5)، وأثبته العّلامة الميمني في ديوان حُميد بن ثور (310).

(10) الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (205/1) (35/5)، والحجة (365/2) (146/4)، والمنصف (10/1-11-358)، وأساس البلاغة (312/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (386/1)، وابن يعيش (93/3) (84/9)، وشرح الجمل لابن عصفور

وهذا قليل.

ومذهب البصريّين[1] – غير الأخفش – أنّه لا يجوز، وأجازه الكوفيّون[2] والأخفش[3].

واستدلّ الأخفش[4] بقوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [سورة الأنعام: 12]، ورُدَّ[5] بأنّ (الذين) يجوز أن تكون مستأنفاً فلا حجّة فيه، وقد يؤوّل البيت على أنّ (حُمَيداً) منصوب على الاختصاص.

ص: ويُسَمَّى بدلَ بعضٍ إنْ دَلَّ على بعضِ الأوّل.

ش: نحو: مررتُ بقومِك ناسٍ منهم[6]، ومنه في أحد الوجهين[7]: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ ﴾ [سورة آل عمران: 97].

والبعض عند البصريّين[8] يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقلّه، وزعم الكسائيّ[9] وهشام[10] أنَّ بعض الشيء لا يقع إلّا على ما دون نصفه، ومنعا لذلك أن يقال: بعض الرجُلَين لك، يريد: أحدهما.

(264/1)، والمقرب (246/1)، وضرائر الشعر (50/1)، وشرح الكافية للرضي (417/2)، ورصف المباني (14-403)، واللسان (160/1) (أثنى)، والتذييل والتكميل (195/2) (20/13)، والمساعد (432/2)، وتمهيد القواعد (499/1) (3404/7)، والمقاصد الشافية (211/5) (124/8)، والخزانة (242/5-243)، وتاج العروس (208/34)، والمعجم المفصل (50/7). تذريت: صعدت إلى الذروة. السنام: حدبة الجمل أو الناقة، ويضرب مثلاً للشيء المرتفع.

(1) الغرة (826/2)، والتذييل والتكميل (20/13)، ,توضيح المقاصد (1046/3)، وإرشاد السالك (651/2)، ,المساعد (432/2)، والأشموني (439/2).

(2) مذهب الكوفيين في: شرح الجمل لابن بابشاذ (70)، والغرة (726/2)، البديع لابن الأثير (347/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (261/1-262)، والكافية الشافية (1284/3)، والتذييل والتكميل (20/13)، وتوضيح المقاصد (1046/3)، وإرشاد السالك (651/2)، والمساعد (432/2)، والمقاصد الشافية (210/5)، والأشموني (439/2)، وشرح التصريح (199/1)، والهمع (151/3).

(3) مذهب الأخفش في: المصادر السابقة.

(4) معاني القرآن له (293/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (263/1).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (264/1)، والتذييل والتكميل (20/13)، والهمع (151/3).

(6) شرح التسهيل (335/3).

(7) الكتاب (152/1)، والمقتضب (165/1)، والأصول (47/2)، والجمل (25)، وشرح الجمل لابن عصفور (252/1)، والبسيط (404/1-405)، والمغني (617/5).

(8) التذييل والتكميل (24/12)، وتوضيح المقاصد (1037/3)، والمساعد (433/2)، وتمهيد القواعد (3405/7)، وشرح التصريح (192/2).

(9) رأي الكسائي في: المصادر السابقة.

(10) رأي هشام في: المصادر السابقة.

فعلى هذا إذا قلت: قبضتُ المالَ نصفَه أو ثُلُثَيه، لم يكن عند الكسائيّ وهشام من بدل البعض.

ص: وبدلَ اشتمالٍ إنْ باينَ الأوَّلَ، وصَحَّ الاستغناءُ به عنه ولم يكنْ بعضَه.

ش: أخرج بقوله: (إنْ باين الأوّل) بدل الكلّ، وبقوله: (وصحّ الاستغناء عنه) بدل الإضراب والغلط، وبقوله: (ولم يكن بعضه) بدل البعض؛ فخلصت العبارة لبدل الاشتمال[1].

وهو إمَّا مصدرٌ قائمٌ بمسمّى المبدل منه: كعجبتُ من زيدٍ حِلمِه، أو صادرٌ منه: كعجبتُ منه قراءتِه. أو واقعٌ فيه: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة: 217]. أو عليه: كدُعِيَ زيدٌ إلى الطعامِ أكلِه. أو على ملابسٍ صالحٍ للاستغناء عنه بالأوّل، نحو: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ﴾ [سورة البروج: 4-5]. فإنْ كان الملابس لا يغني عنه الأوّل، وجيء به بدلاً فهو بدلُ إضراب[2]، نحو: أعجبني زيدٌ أخوه.

ص: وبدلَ إضرابٍ أو بداءٍ إنْ باينَ الأوَّلَ مطلقاً وقَصْداً وإلّا فبَدَلَ غَلَطٍ.

ش: يعني بقوله: (مطلقاً) أنّه ليس بينه وبين الأوّل ملابسة بوجه من بعضيةٍ كبدل البعض، أو وصفٍ كبدل الاشتمال[3].

فإذا قُصِدَا – أعني البدل والمبدل عنه – سُمِّيَ بدل إضراب وبدل بداء أيضاً[4]، كقولك: أَعْطِ السائلَ رغيفاً درهماً، وهو كالمعطوف بـ (بل) ولو عطف بها كان حسناً. ومنه قوله – عليه السلام: "إنَّ الرجلَ لَيُصَلِّي الصلاةَ، وما كُتِبَ له نِصفُها ثُلُثُها إلى عشرها"[5]. وإنْ لم/ **[ب-262]** يقصدا سمّي بدل غلط[6]، ولا يريد انتفاء القصد عنهما بل عن الأوّل؛ لأنّه سبقَ لسانُه إليه غلطاً.

وهذا النوع قال المبرد[7] وغيره[8]: لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها، وإنّما تبع في لفظ الغلّاط.

---

(1) شرح التسهيل (355/3).
(2) المصدر السابق.
(3) التذييل والتكميل (29/13).
(4) شرح التسهيل (336/3). وينظر رأي ابن عصفور في شرح الجمل له (255/1). وقد ذكره سيبويه في الكتاب (439/1).
(5) مسند البزار (274/6)، وشرح مشكل الآثار (138/3-342).
(6) شرح الجمل لابن عصفور (253/1)، وشرح التسهيل (337/3)، والتذييل والتكميل (31/13).
(7) المقتضب (166/1) (297/4)، والكامل (906/2-907).
(8) هو رأي الزجاجي في الجمل (26)، وابن جني في اللمع (69)، ونُسِبَ إلى خطاب المارديّ في: التذييل والتكميل (31/13)، والارتشاف (1970/4)، والمساعد (434/2)، والهمع (149/3).

وزعم ابن السيد[1] أنّه وُجِدَ في شعر العرب، كقول ذي الرّمة[2]:

لمياء في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ .....

قال: لَعَسٌ: بدلُ غلطٍ؛ لأنَّ الحُوَّةَ السوادُ، واللَّعَس: سوادٌ تشوبُه حمرةٌ، وأنشد بيتين آخرين[3]، ولا حجّة في شيء من ذلك لإمكان تأويله[4]، وقد خرّجوه على غير ما ذكر.

قيل[5]: وأهمل المصنّف بدل النسيان[6] نحو: مررتُ برجلٍ امرأةٍ، توهمت أنَّ الممرورَ به رجل، ثمّ ذكرت أنَّه امرأةٌ.

وزاد بعضهم[7]: بدلَ كُلٍّ من بعضٍ[8]، كقول امرئ القيس[9]: **[من الطويل]**

كأنّي غَداةَ البَينِ يومَ تَحمَّلُوا .....[10]

ويؤوّل على حذف مضاف، أي: غداةَ يوم تحملوا.

ورَدَّ السُّهَيليُّ[1] بدلَ البعضِ والاشتمالِ إلى بدل الكُلّ، فقال: (العرب تتكلم بالعامِّ وتريد الخاصَّ، وتحذف المضافَ وتنويه، فإذا قلت: الرغيف ثلثه، إنّما تريد: أكلتُ بعضَ الرغيف، ثمَّ بيَّنت ذلك البعض).

---

(1) إصلاح الخلل (130-131)، وليس فيه بيت ذي الرمة، ولكنّه استشهد بثلاثة شواهد على هذا القول.

(2) تقدّم تخريجه في الصفحة (414).

(3) إصلاح الخلل (130-131)، استشهد ببيتين لطرفة بن العبد:

وفي الحيّ أحْوَى ينفض المرْدَ شادِنٌ مُظاهِرٌ سِمْطَيْ لُؤْلُؤٍ وزُبَرْجَدِ

خذولٌ تُراعِي رَبْرَباً بخميلةٍ تناولُ أطرافَ البريرِ وترتدي

خذولٌ – وهو صفة للظبية، بدلٌ من أحْوَى – وهو صفة للظبي – على جهة الغلط.

(4) شرح الجزولية للأبذي (700/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (254/1)، والتذييل والتكميل (32/13)، وتوضيح المقاصد (1041/3).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (33/13)، وتوضيح المقاصد (1041/3).

(6) قال ابن عصفور: (وبدل النسيان: أنْ تبدل لفظاً من لفظٍ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان، ومثال ذلك أن تقول: "مررتُ بزيدٍ حمارٍ"، وذلك أن تكون قد توهمت أنّ المجرور به زيد، ثمّ تذكّرت بعدُ أنَّ المجرور به حمارُ وأتيت به على جهة البدل)، شرح الجمل له (254/1).

(7) التذييل والتكميل (33/13)، وتوضيح المقاصد (1039/3)، وتمهيد القواعد (3408/7)، والأشموني (437/2)، وحاشية الصبان (188/3).

(8) قال السيوطي: (والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض لوروده في الفصيح). الهمع (150/3).

(9) ديوانه (23).

(10) عجز البيت: (لدى سَمُراتِ الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ).

الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (117/1)، والشعر والشعراء (128/1)، ومجالس ثعلب (82/1)، والصحاح (1435/4)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (19)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (7)، وشرح التسهيل (253/3)، والبسيط (393/1)، والتذييل والتكميل (98/12) (33/13)، والارتشاف (1970/4)، وتوضيح المقاصد (1039/3)، وتمهيد القواعد (1138/3) (7,3408)، والمقاصد النحوية (1683/4)، وشرح شذور الذهب للجوجري (791/2)، والأشموني (437/2)، والخزانة (377/4)، وحاشية الصبان (188/3)، والدرر (136/2). سمرات: جمع سمرة، وهي شجرة الصمغ، الناقف: هو المستخرج حب الحنظل، وهو شجر مرّ له حرارة تدمع العين.

وبدل المصدر من الاسم إنّما هو في الحقيقة بدل من صفة مضافة[2] إلى ذلك الاسم.

ص: ويُختصُّ بَدَلَا البعضِ والاشتمالِ بإتباعهما ضميرَ الحاضرِ كثيراً.

ش: مثال ذلك في بدل البعض قوله[3]: **[من الرجز]**

أوْعَدَني بالسِّجنِ والأَداهِمِ رِجْلِي ورِجْلِي شَثْنةُ المناسِمِ[4]

في أحد الأوجه[5]، وثانيها: أنْ تكون (رجلي) منادى على سبيل الهزء بمن أوعَدَه. وثالثها: أنّ يكون من العطف على عاملَين، أي: وأَوْعَدَ بالأَدَاهِمِ رِجْلي.

ومثال ذلك في بدل الاشتمال قول الشاعر[6]: **[من الوافر]**

..... **وما ألْفَيتني حِلْمي مُضاعا**[7]

وأمّا إبدال الظاهر من ضمير الغائب فجائز[8] في الأبدال الثلاثة.

---

(1) نتائج الفكر (239)، والتذييل والتكميل (34/13)، والأشموني (438/2).

(2) البسيط (405/1)، والتذييل والتكميل (34/13)، وتوضيح المقاصد (1039/3).

(3) نُسِبَ في معاني القرآن للفراء (197/1) للعديل بن الفُرْخ العِجليّ.

(4) الشاهد في: إصلاح المنطق (226/1)، وليس في كلام العرب (188/1)، والصحاح (551/2) (1924/5)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (19/1)، والمحكم (329/2)، واللباب (413/1)، وابن يعيش (70/3)، والكافية الشافية (1282/3)، وشرح الكافية للرضي (390/2)، وابن الناظم (397)، ولسان العرب (4872/6) (وعد). والتذييل والتكميل (35/13)، وتوضيح المقاصد (1044/2)، وأوضح المسالك (406/3)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (230)، وشرح ابن عقيل (251/3)، والمقاصد الشافية (216/5)، والمقاصد النحوية (1673/4)، وشرح شذور الذهب للجوجري (796/2)، والأشموني (439/2)، وشرح التصريح (198/2)، والهمع (151/3)، , والخزانة (188/5-190)، وتاج العروس (307/9) (193/32)، وحاشية الصبان (191/3)، والمعجم المفصل (154/12-172). الأداهم: جمع أدهم، وهو القيد. الشثنة: الغليظة الخشنة، والمناسم جمع مَنْسم، وهو طرف خفّ البعير، استعاره للإنسان.

(5) التذييل والتكميل (35/13).

(6) نُسِبَ في الكتاب (156/1) لرجل من بَجيلة أو خَثْعَم، ونُسِبَ في معاني القرآن للفراء (424/2) لعدي بن زيد العبادي. ينظر في ديوانه (35).

(7) صدر البيت: (ذريني إنَّ أمركِ لن يطاعا). الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (311/1)، والأصول (51/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (18/2)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (70)، والغرّة (845/2)، والبديع لابن الأثير (351/1)، واللباب (412/1)، وتوجيه اللمع (279/1)، وابن يعيش (65/3)، والحماسة البصرية (212/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (262/1)، وشرح التسهيل (336/3-337)، والكافية الشافية (1284/3)، وشرح الكافية للرضي (391/2)، وابن الناظم (397)، والتذييل والتكميل (36/13)، والارتشاف (1967/4)، وتوضيح المقاصد (1045/3)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (230)، والمساعد (435/2)، وشرح ابن عقيل (251/3)، وتمهيد القواعد (3399/7)، والمقاصد الشافية (196/5-231)، والمقاصد النحوية (1674/4)، وشرح شذور الذهب للجوجري (797/2)، والهمع (151/3)، والخزانة (191/5-194)، والدرر (404/2)، والمعجم المفصّل (189/4).

(8) شرح الجمل لابن عصفور (261/1)، والتذييل والتكميل (36/13)، وتوضيح المقاصد (1044/3)، والمساعد (436/2).

ص: وبَتَضَمُّنِ ضميرٍ أو ما يقومُ مقامَه.

ش: مثاله: ضربتُ زيداً رأسَه، وأعجبني زيدٌ حلمُه.

وقد يحذف الضمير للعلم به[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [سورة آل عمران: 97]، أي: منهم.

وقوله (أو يقوم مقامه)، كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ﴾[سورة البروج: 4-5]. فالألف واللام تقوم مقام الضمير[2].

وقيل[3]: إنّه محذوف، تقديره: النار فيه. وقيل: إن النار بدل كلّ من كلّ، وكأنّه عبّر عن النار بالأخدود لما كان مشتملاً عليها، كقولهم: عفيفُ الإزارِ، وهذا مذهب الفرّاء[4]، وتبعه ابن الطراوة[5].

وقال ابن هشام[6]: الأولى أنْ يكون على حذف مضاف، أي: أخدود النار.

وقال ابن خروف[7]: هو بدل إضراب.

وهو بدل اشتمال أقرب[8]، وبه قال الفارسي[9].

فصل: المشتمِلُ في بدلِ الاشتمالِ هو الأوَّلُ، خِلافاً لِمَنْ جعلَه الثانيَ أو العاملَ.

ش: الأوّل: مذهبُ الفارسيِّ[10]، والرُّمَّانيِّ[11] وخطّابٍ[12].

والثاني: مذهب طائفة[13]، وإليه ذهب الفارسيّ في الحجّة[14].

---

(1) التذييل والتكميل (36/13)، وتوضيح المقاصد (1038/3).

(2) إعراب القرآن للنحاس (1300)، ونسبه مكي للكوفيين في مشكل إعراب القرآن (809/2)، والدر المصون (745/10)، والمغني (618/5)، وشرح التصريح (195/2).

(3) هو تقدير البصريين في الدر المصون (745/10)، والمغني (5م618)، وشرح التصريح (195/2).

(4) معاني القرآن له (253/3).

(5) رأي ابن الطراوة في: البسيط (406/1)، والتذييل والتكميل (38/13)، والارتشاف (1967/4)، وتوضيح المقاصد (1038/3).

(6) نُسِبَ لابن هشام الخضراوي في: الغرّة (840/2)، والتذييل والتكميل (39/13)، والارتشاف (1967/4)، وتوضيح المقاصد (1038/3)، وهو مذهب السهيلي في: نتائج الفكر (240).

(7) شرح الجمل له (343/1).

(8) الكشاف (348/6)، وابن يعيش (64/3).

(9) الإيضاح (221).

(10) الإيضاح (221). واختاره ابن عصفور وابن مالك في: شرح الجمل له (253/1)، والكافية الشافية (1279/3).

(11) رأي الرَّماني في: شرح الجمل لابن خروف (352/1)، وشرح الجزولية للشلوبين (690)، وإرشاد السالك (647/2)، والتذييل والتكميل (40/13)، والارتشاف (1968/4)، والمساعد (476/2)، وشرح التصريح (193/2)، والهمع (148/3).

(12) رأي خطّاب في: المصادر السابقة.

(13) هو مذهب الرماني في أحد قوليه، شرح الجمل لابن خروف (148/3)، وهو رأي أبي حيان في التذكرة (186).

(14) الحجة له (378/6).

والثالث: مذهب المبرّد[1] والسيرافي[2] وابن جني[3].

قال المصنّف: (ومذهب الفارسيّ هو الصحيح، لأنَّ الثاني والثالث لا يطّردان؛ لأنَّ من بدل الاشتمال: أعجبني زيدٌ فصاحتُه وكلامُه، وكَرِهْتُ عمراً ضَجَرَه، وساءني خالدٌ فقرُه وعرجُه، فالثاني في هذه وأمثالها غير مشتمل على الأوّل، فلم يَطّرد كون الثاني مشتملاً، وأمّا عدم اطّراد الثالث فظاهر؛ لأنَّ من بدل الاشتمال: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة: 217]، والعامل فيه ليس مشتملاً على بدل الاشتمال)[4].

ص: والكثيرُ كونُ البدل مُعتَمَداً عليه، وقد يكون في حكم الملغَى.

ش: مثال الاعتماد على البدل: إنَّ زيداً عينَه حَسَنَةٌ، وإنَّ هنداً حُسنَها فاشٍ، وقوله: ﴿ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [سورة الزمر: 60] في قراءة/ [أ-263] من نصب[5]، فـ (مسودةٌ) حالٌ من البدل لا من المبدل منه. وكلّما جاز أنْ يكون بدلاً ممّا قبله أو مبتدأ أو ما بعده خبر كالآية، فالرفع أقيس وأحسن، قاله سيبويه[6]. ومنه[7]: **[من الطويل]**

فما كان قيسٌ هُلكُه هُلكَ واحدٍ .....[8]

ومثال كون البدل في حكم الملغي، ويكون الاعتماد على المبدل منه، وهو قليل[9]: **[من الكامل]**

---

(1) المقتضب (297/4)، والكامل (906/2).

(2) شرح الكتاب له (10/2-11).

(3) التذييل والتكميل (42/13)، والارتشاف (1968/4)، وشرح التصريح (194/2)، والهمع (148/3)، وبه قال: "ابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون والشلوبين وتابعهم ابن هشام" ينظر في: شرح الجمل لابن خروف (352/1)، وشرح الجزولية للشلوبين (690)، وشرح الجزولية للأبذي (717/1)، والبسيط (406/1)، والتذييل والتكميل (42/13)، والارتشاف (1968/4)، وأوضح المسالك (402/3)، والبسيط (194/2)، والهمع (148/3).

(4) شرح التسهيل (338/3).

(5) معاني القرآن للفراء (423/2-424)، ومعاني القرآن للأخفش (495/2-496)، وإعراب القرآن الشواذ للعكبري (412/2)، والبحر المحيط (419/7).

(6) الكتاب (157/1-158).

(7) هو عبدة بن الطبيب، ديوانه (88).

(8) عجز البيت: (ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهدَّما).
الشاهد في: الكتاب (156/1)، والشعر والشعراء (728/2)، والأصول (51/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (18/2) (350/3)، وشرح ديون الحماسة للمرزوقي (561/1)، وأمالي المرتضى (114/1)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (87/1) وابن يعيش (65/3)، وشرح التسهيل (338/3)، والتذييل والتكميل (43/13-44)، والارتشاف (1968/4)، وتذكرة النحاة (220)، وشفاء العليل (772/2)، وتمهيد القواعد (3410/7)، والمقاصد الشافية (195/4-205)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (267/1)، وزهر الأكم (105/3)، والخزانة (204/5)، والمعجم المفصل (66/7).

(9) هو الأعشى، ديوانه (97).

وكأنَّهُ لَهِقُ السَّراةِ كأنَّهُ ما حاجَبيهِ مُعَيَّنٌ بسوادِ[1]

فجعل حاجبيه[2] وهو بدل في حكم ما لم يذكره فأفرد الخبر، ونظيره قول الآخر[3]: **[من الكامل]**

إنَّ السُّيوفَ غُدُوَّها ورواحَها تَرَكَتْ هوازِنَ مِثلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[4]

وقال ابن عصفور[5]: لما ذكر أنّ المبدل منه يُنوَى به الطَّرحُ معنًى لا لفظاً، ويدلك على ذلك أنَّ العربَ إذا أتت بعد البدل بخبر أو حال أو غير ذلك، فإنّما تعتمد به على البدل لا على المبدل منه، واعتمادُها بذلك عليه طرحٌ للمبدل منه، ولم يجئ ما ظاهرُه الاعتمادُ على البدل إلّا قول الشاعر. وأنشد البيتين، ثمّ قال: وينبغي ألّا يُحمَلا على ظاهرهما؛ لأنّ في ذلك خروجاً عمّا استقرّ في كلام العرب، بل يُحمَل (معيّن) على أنّه مصدر كـ (ممزّقٍ)،وينصب (غُدُوَّها ورَواحَها) على الظرف، أي: وقت غدوها كخفوق النجم.

ص: وقد يُستَغنَى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه.

ش: كقولك: أَحْسِنْ إلي الذي وصفْتَ زيداً[6]، فزيد بدل من (التاء) المقدّرة، ويجوز الجرّ على الإبدال من (الذي)، والرفع على إضمار مبتدأ. وفي ذلك خلاف، وممّن منعه السيرافي[7] وعلل بأنّ المبدل منه يُنوى به الطرح من اللفظ وينوى بالبدل الحلول محله. فإذا قلت: جاءني الذي ضربتُ سعداً، فجعلتَ سعداً بدلاً من الهاء المضمرة في ضربتُ لم يَحُسن ذلك. قال: لأنّه يحلُّ محلَّ الهاء، وإذا حَلَّ محلّها لم يَرجع إلى (الذي) شيء.

قيل[8]: وهذا غير لازم؛ لأنّ البدل يُنوَى معه تكرار العامل، فهو من جملة أخرى.

---

(1) الشاهد في: الكتاب (161/1)، وشرحه للسيرافي (24/2)، وكتاب الشعر (66/1-517)، والغرة (820/2)، وابن يعيش (67/3)، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة (359/1)، وضرائر الشعر (69/1)، وشرح التسهيل (339/3)، وشرح الكافية للرضي (392/2)، واللسان (3197/4) (عين)، والتذييل والتكميل (45/13)، وشفاء العليل (772/2)، وتمهيد القواعد (3411/7)، والمقاصد الشافية (195/5-216)، والهمع (248/3)، والخزانة (197/5-198)، والدرر (529/2)، والمعجم المفصل (349/2). لهق: أبيض. السراة: الظهر. معيّن بسواد: بين عينيه سواد. يصف ثوراً وحشياً.

(2) التذييل والتكميل (45/13).

(3) هو الأخطل. ديوانه (44).

(4) الشاهد في: جمهرة اللغة (354/1)، وكتاب الشعر (571/1)، والصحاح (84/1)، والغرة (820/2)، وتوجيه اللمع (280/1)، وشرح التسهيل (339/3)، وشرح الكافية للرضي (393/2)، واللسان (2982/4) (عضب)، والتذييل والتكميل (45/13)، والارتشاف (1969/4)، والمساعد (437/2)، وشفاء العليل (773/2)، وتمهيد القواعد (3411/7)، والأشموني (439/2)، والخزانة (199/5)، وتاج العروس (391/3)، وحاشية الصبان (196/3)، والمعجم المفصل (429/1). الأعضب: الكبش المكسور القرن.

(5) المقرب (242/1)، والليس فيه البيتان اللذان استدلَّ بهما المصنف، ولعلَّ النصّ في شرح الإيضاح. ينظر قول ابن عصفور في: التذييل والتكميل (45/13-46)، وتمهيد القواعد (3416/7).

(6) شرح التسهيل (339/3).

(7) شرح الكتاب (9/2-10).

(8) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (47/13).

ص: ويُقرَنُ البدلُ بهمزة الاستفهام إنْ تَضَمَّنَ متبوعُه معناها.

ش: مثال ذلك: كيف أنتَ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ ومَنْ في الدر أزيدٌ أم عمرٌو؟، ومتى تجيءُ أيومَ الجمعةِ أم يومَ السبتِ؟[1]. فينبغي أنْ يضيف إلى ذلك مسألةَ الشرط، فإنّها شبيهة بها[2]، وذلك أنّه إذا أبدل من اسم الشرط قُرِنَ البدل بـ (إنْ)، نحو: متى تَقُمْ إنْ ليلاً وإنْ نهار أقمتُ، ومَنْ تضربْ إنْ زيداً وإنْ عمراً أضربُ[3].

ص: وقدْ تُبدَل جملةٌ من مفرد.

ش: نحو: عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو.

وجعل الزّمخشريّ[4] قوله تعالى: ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: 3] بدلاً من (النجوى).

ومن ذلك قول الشاعر[5]: **[من الطويل]**

إلى اللّهِ أشكُو بالمدينة حاجةً وأخرى بنجد كيف يلتقيانِ؟[6]

قال ابن جني[7]: (كيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى، كأنّه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما).

وفي البديع[8]: وقد تُبدَلُ جملةٌ من جملة أخرى، كقول الشاعر[9]: **[من الطويل]**

ذكَرْتُكَ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بيننا وقد نَهِلَتْ مِنَّا المُثقَّفةُ السُّمْرُ[10]

فأبدل (وقد نهلت منّا) من قوله (والخطي يخطر)[11].

---

(1) شرح التسهيل (339/3).

(2) التذييل والتكميل (48/13).

(3) توضيح المقاصد (1047/3)، والمساعد (438/2)، والهمع (153/3).

(4) الكشاف (126/4).

(5) نُسِبَ للفرزدق وليس في ديوانه.

(6) الشاهد في: المحتسب (165/2)، وشرح التسهيل (340/3)، والتذييل والتكميل (49/13)، وتوضيح المقاصد (1050/3)، والمغني (142/3) (232/5)، وأوضح المسالك (408/3)، وتمهيد القواعد (3411/7)، والمقاصد النحوية (1682/4)، والأشموني (440/2)، وشرح التصريح (201/2)، والهمع (154/2)، والخزانة (208/5)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (272/4-273)، والدرر (407/2).

(7) المحتسب (166/2).

(8) البديع لابن الأثير (352/1).

(9) نُسِبَ لأبي عطاء السّندي في شرح الحماسة للمرزوقي (44/1).

(10) الشاهد في: الغرّة (851/2)، والبديع لابن الأثير (352/1)، وابن يعيش (67/2)، والتذييل والتكميل (51/13)، والارتشاف (1972/4)، والمغني (236/5)، وشرح شواهد للسيوطي (840/2)، وشرح أبياته للبغدادي (301/6)، وتاج العروس (250/19)، والمعجم المفصل (305/3). الخطي: الرمح. نهلت: رويت من دمائنا، والمثقفة السمر: الرماح.

(11) التذييل والتكميل (51/13).

ص: ويُبْدَلُ فِعْلٌ مِن فِعلٍ مُوافقٍ في المعنى معَ زيادةِ بيانٍ.

ش: مثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ **[سورة الفرقان: 68-69]**، وقول الراجز: **[من الرجز]**

إنَّ عَليَّ اللّهَ أنْ تُبايِعا تُؤْخَذَ كَرْهاً أو تَجيءَ طائعا[1]

قيل[2]: ولا يلزم زيادة البيان، بل قد تكون بالمرادف، كقوله[3]: **[من الطويل]**

متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونارً تَأَجَّجا[4]

ونقل في البسيط: ((أنَّ بدلَ الفعلِ من الفعل يكون فيه بدلُ الشيء من الشيء باتّفاق، ولا يكون فيه بدل البعض. واختُلِفَ في بدل الاشتمال، واستدلّ/ [ب-263] مَنْ أجاز بقوله: ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ ﴾ [سورة الفرقان: 68-69]، و(إنَّ عَلَيَّ اللّه) البيت. وأمّا بدل الغلط فجوّزه سيبويه[5] وجماعة من النحويّين والقياس يقتضيه))[6].

ص: وما فُصِّلَ به مذكورٌ وكان وافياً ففيه البدلُ والقطعُ، وإنْ كان غيرَ وافٍ تَعَيَّنَ قطعُه إنْ لم يُنْوَ معطوفٌ محذوف.

---

(1) الشاهد في: الكتاب (156/1)، والمقتضب (62/2)، والأصول (48/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (18/2)، وشرح أبياته لابنه (402/1)، والتبصرة (162/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (140/1)، وشرح التسهيل (341/3)، و الكافية الشافية (40/1) (1276/3)، وشرح عمدة الحافظ (591)، وشرح الكافية للرضي (393/2)، وابن الناظم (399)، والتذييل والتكميل (52/13)، وأوضح المسالك (408/3)، وشرح ابن عقيل (253/3)، وشفاء العليل (774/2)، وتمهيد القواعد (3412/7)، والمقاصد الشافية (228/5)، والأشموني (440/2)، وشرح التصريح (200/2)، والخزنة (203/5-210)، وحاشية الصبان (194/3)، والمعجم المفصل (46/14/11). تبايع: تدين للسلطان بالطاعة.

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (52/13).

(3) نُسبه البغدادي في الخزانة (90/9-100) لعبيد الله بن الحر الجعفي.

(4) الشاهد في: الكتاب (86/3)، والمقتضب (61/2)، وشرح الكتاب (290/3)، والتعليقة (198/2)، وسر الصناعة (678/2)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (66/2)، والتبصرة (162/1)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (115/1)، والمفصل (2559ن وأساس البلاغة (137/1)، والغرة (849/2)، والإنصاف (468)، والبديع لابن الأثير (351/1-643)، وابن يعيش (53/7)، وشرح الجمل لابن عصفور (250/1)، وشرح التسهيل (341/3)، والكافية الشافية (1608/3)، وشرح الكافية للرضي (120/4)، والتذييل والتكميل (52/13)، والارتشاف (1972/4)، وتوضيح المقاصد (1048/3)، وإرشاد السالك (651/2)، وشفاء العليل (774/2)، وتمهيد القواعد (3412/7)، والمقاصد الشافية (228/5)، والأشموني (440/2)، والهمع (153/3)، وحاشية الصبان (193/3)، والدرر (406/2)، والمعجم المفصل (5/2).

(5) الكتاب (87/3).

(6) التذييل والتكميل (52/13)، وتوضيح المقاصد (1048/3)، والمساعد (439/2)، والأشموني (440/2)، والهمع (153/3).

ش: مثال الواو قول الشنفرى[1]: **[من الطويل]**

وَلِيْ دُونَكُم أَهْلُونَ: سِيْدٌ عَمَلَّسٌ وأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْئَلُ[2]

فيجوز[3] في (سِيْد) ما بعده الرفع على البدل، والقطع على إضمارِ مبتدأ.

ومثال غير الوافي: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [سورة آل عمران: 97]، أي: منها مَقامُ إبراهيمُ، و: "اجتنبوا السَّبْعَ الموبقاتِ: الشِّركُ باللّهِ والسِّحْرُ"[4]، أي: منهنَّ الشِّركُ باللّهِ والسِّحْرُ. فالقطع في هذا ونحوه متعيّن إنْ لم يُنْوَ محذوفٌ، فإن نوي جاز البدل[5]، كرواية مَنْ روى: "واجتنبُوا السّبعَ الموبقاتِ: الشِّركَ باللهِ والسِّحْرَ"[6] بالنصب على البدل، كأنّه قيل: وأخواتِهما؛ وحذف[7]؛ لأنّ الموبقات سَبْعٌ، في حديث آخر، واقتصر هنا على ثنتين تنبيهاً على أنّهما أحقُّ بالاجتناب.

ص: ويُبدأُ عندَ اجتماعِ التوابع بالنَّعتِ، ثُمَّ بعطفِ البيانِ، ثُمَّ بالتوكيد، ثُمَّ بالبدل، ثُمَّ بالنَّسَقِ.

ش: مثال ذلك: مررتُ بأخيك الكريمِ محمدٍ نَفسِه رَجُلٍ صالحٍ ورَجُلٍ آخَرَ[8].

وأجاز بعضهم تقدّم التأكيد على الصفة، نقله صاحب البديع[9]. ووجه ترتيبها هذا الترتيب الترتيب واضح[10]، والله أعلم.

---

(1) ديوانه (59).

(2) الشاهد في: المحتسب (218/1)، والمنصف (6/3)، ومختارات ابن الشجري (18/1)، وابن يعيش (31/5)، وشرح الكافية للرضي (91/2)، واللسان (2900/4) (عرف)، والتذييل والتكميل (53/13)، وتخليص الشواهد (287/1)، وشرح ابن عقيل (63/1)، وتمهيد القواعد (3413/7)، والمقاصد النحوية (652/2)، وزهر الأكم (201/2)، والخزانة (340/3) (56/8)، وتاج العروس (308/19) (147/24) (40/28)، والمعجم المفصل (174/6-445). السيد: الذئب. العملّس: القوي السريع. الأرقط: الذي فيه سواد وبياض. الزهلول: الأملس. عرفاء وجيئل: اسمان للضبع.

(3) التذييل والتكميل (53/13).

(4) صحيح البخاري: كتاب الوصايا (295/2)، وكتاب الحدود (264/4).

(5) التذييل والتكميل (54/13).

(6) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه: كتاب الطب (48/4).

(7) التذييل والتكميل (54/13)، والأشموني (441/2).

(8) شرح التسهيل (342/3).

(9) البديع لابن لأثير (339/1).

(10) الترتيب في شرح الجمل لابن عصفور (241/1).

باب: المعطوف عطف النسق

ش: النسق: النظم[1]، يقال: نسقت الدرّ. قيل[2]: والنسق بمعنى المنسوق، أي: المنظوم. وكثيراً وكثيراً ما يسميه سيبويه[3]: باب الشِّركة.

ص: وهو المجعول تابعاً بأحدِ حروفِه.

ش: المجعول تابعاً جنس، وبأحد حروفه مخرجٌ لغيره من التوابع، والضمير يعود على العطف، ولا يلزم الدَور؛ لأنّه يحدّ المعطوف لا العطف[4].

ص: وهي الواو، والفاء، وثُمَّ، وحتّى، وأوْ، وأمْ، وبَلْ، ولا.

ش: هذه ثمانية أحرف، ومذهب الكوفيّين[5] أنّ (حتّى) ليست عاطفة، وقد روى سيبويه[6] وأبو زيد[7] وغيرهما من العطف بها عن العرب. وقد قال أبو الحسن في الأوسط: وليس بالمعروف[8]. بالمعروف[8]. وحكى النحاس في (أمْ) خلافاً[9]، وأنَّ أبا عبيدة[10] ذهب إلى أنّها بمعنى الهمزة[11].

ص: وليس منها لكنْ وفاقاً ليونس.

ش: اختلف في (لكنْ) على أقوال: فقيل: هي من حروف العطف، ولا تكون عاطفة إلّا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسيّ[12]، وقيل: وأكثر النحويّين[13]. ولم يسمع[14] ذلك من كلام العرب، وإنّما قالوا: قياساً.

---

(1) اللسان (4412/6) (نسق). والنسق عبارة الكوفيين. الارتشاف (1975/4)، والمساعد (441/2)، والهمع (155/3).

(2) قول ابن الخباز في: توجيه اللمع (283/1).

(3) الكتاب (437/1) وما بعدها، (377/2) وما بعدها، (51/3-52).

(4) التذييل والتكميل (57/13).

(5) الصاحبي (155)، والتذييل والتكميل (70/13)، والارتشاف (1978/4)، وتوضيح المقاصد (995/3)، والجنى الداني (546)، والمغني (280/2)، والمساعد (454/2)، والأشموني (416/2)، وشرح التصريح (154/2)، والهمع (183/3).

(6) قال سيبويه: (فحتّى تجري مَجْرى الواو وثُمّ، وليست بمنزلة أمّا؛ لأنَّها إنَّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبْتَدَأ. وتقول: رأيتُ القومَ حتى عبدَ اللهِ). الكتاب (96/1-97).

(7) الإيضاح (227)، والمقتصد (956/2)، والتذييل والتكميل (95/13)، والمساعد (454/2).

(8) التذييل والتكميل (95/13)، والارتشاف (1978/4)، والمساعد (454/2).

(9) التذييل والتكميل (115/13)، والارتشاف (1978/4)، وتوضيح المقاصد (995/3)، والجنى الداني (205)، والأشموني (416/2)، والهمع (165/3).

(10) مجاز القرآن له (59/1-72-130) (233/2).

(11) في الجنى الداني (205): (قال محمد بن سعود الغزني في البديع: إنَّ أمْ ليست بحرف عطف).

(12) الإيضاح (224)، والمسائل المنثورة (43).

(13) توضيح المقاصد (995/3)، والجنى الداني (587)، والأشموني (416/2)، وشرح التصريح (154/2).

(14) التذييل والتكميل (59/13).

الثاني:أنّها عاطفة ولا تستعمل إلّا بالواو، ولكن مع ذلك الواو زائدة، ولكنْ هي العاطفة، وصحّحه ابن عصفور[1] قال: وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش؛ لأنّهما قالا: إنّها من حروف العطف ولما مثلا العطف بها مثلاه بالواو.

والثالث: أنّها ليست بعاطفة وأنّ العطف بالواو[2] عطف مفرد على مفرد.

الرابع: أنّها ليست بعاطفة وأنّ العطف للواو أيضاً. إلّا أنّه من باب عطف جملة على جملة، وهذا اختيار المصنّف[3].

وقال في الشرح: (هي عندَ يونس[4] حرفُ استدراكٍ لا حرفُ عطف، فإنْ ولَيها مفردٌ معطوفٌ معطوفٌ فعطفُه بواوٍ قبلها، ولابُدَّ قبلَ المفرد من الواو، ولو كانت عاطفةً لاستُغني عن الواو، وما يوجد في كتب النحويّين من نحو: ما قام سعدٌ لكنْ سعيدٌ، فمن كلامهم لا من كلام العرب، ,وكذلك لم يُمَثِّلْ سيبويه في أمثلةِ العطف إلّا بـ "ولكنْ"، وهذا مِن شواهدِ عدالته، وكمالِ أمانتِه؛ لأنّه يُجيزُ العطف بها غير مسبوقةٍ بواو، وتركَ التمثيلَ به لئلّا يُعتَقَد أنّه ممّا/ [أ-264] استعملتْه العرب؛ ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) أشكال؛ لأنّه على ما قرَّرتُه معطوف بالواو مع أنّه مخالف لما قبلها، وحقُّ المعطوف بالواو أنْ يكون موافقاً لما قبلها، فالواجب أن يُجعَل من عطفِ الجمل، ويُضمَر له عامل، كأنّه قال: ما قم سعدٌ ولكنّ قام سعيدٌ)[5]. انتهى.

---

(1) شرح الجمل له (175/1) فيه معنى كلامه ليس حرفياً. قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد (3429/7): إنّ قوله هذا في شرح الإيضاح. ينظر قوله في: توضيح المقاصد (995/3)، والجنى الداني (587)، والمغني (549/3-552)، والأشموني (416/2)، وشرح التصريح (155/2)، والهمع (185/3).

(2) نُسِبَ هذا المذهب ليونس في: الغرّة (918/2)، شرح الجمل لابن خروف (320/1)، وابن يعيش (81/8)، شرح الجمل لابن عصفور (175/1)، وشرح التسهيل (343/3)، وشرح الجزولية للأبذي (619/1)، والتذييل والتكميل (58/13)، والارتشاف (1975/4) وتوضيح المقاصد (995/3)، والجنى الداني (588)، والمغني (548/3)، والأشموني (416/2)، وشرح التصريح (155/2)، والهمع (185/3).

(3) شرح التسهيل (343/3)، وقال به ابن خروف في شرح الجمل له (324/1)، ونسبه السيوطي لابن أبي الربيع في الهمع (185/3).
وزاد ابن كيسان وجهاً خامساً هو التخيير بين أن تأتي بالواو وألا تأتي بها. رأيه في: التذييل والتكميل (61/13)، وتوضيح المقاصد (995/3)، والجنى الداني (588)، والمغني (552/3)، والأشموني (416/2)، وشرح التصريح (155/2)، والهمع (185/3).

(4) تقدّم مذهب يونس .

(5) شرح التسهيل (343/3-344).

وقوله: "إنّ سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو" فيه نظر[1]، فقد تقدّم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه، وفهم من كلام المصنّف أنّه غير موافق ليونس من كلّ وجه، فإنّ العطف عند يونس من قبيل عطف المفرد.

ص: ولا "إمّا" وفاقاً له ولابن كيسان وأبي عليّ.

ش: الصحيح أنّ "إمّا" ليست من حروف العطف[2]؛ لأنّ الأولى تباشر العامل، والثانية تصاحبها الواو، نحو: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو. وقد عدّها سيبويه[3] مع الحروف العاطفة. وممّن ذهب إلى أن "إمّا" الثانية عاطفة الرُّمّانيّ[4]، واستدلّ بأنّ الواو للجمع، وليست هنا كذلك[5]؛ لأنّا نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لإمّا.

وقال بعض المتأخرين: الواو عطفت إمّا على إمّا[6]، وإمّا الثانية عطفت الاسم على الاسم الذي بعد إمّا الأولى.

ولمن زعم أنّ (إمّا) عاطفة أنْ يحتج بأنّ الواو قد تُحذف[7]، ويُستَغْنَى بإمّا، كقوله[8]:**[من البسيط]**

..... إمَّا إلى جَنَّةٍ إمَّا إلى نارِ[9]

---

(1) رأي المرادي في: توضيح المقاصد (996/3).

(2) القائلون بأنّها غير عاطفة ابن السراج والفارسي وابن بَرْهان وابن الدهان والرماني وابن مالك وابن عصفور وابن درستويه ويونس والجرجاني والشلوبين والأبذي وغيرهم. الأصول (27/1)، والإيضاح (224)، وشرح اللمع (258/1)، والمقتصد (943/2-945)، والغرّة (950/2)، ومعاني الحروف للرماني (131)، وشرح الجزولية للشلوبين (673-674)، وابن يعيش (103/8)، وشرح الجمل لابن عصفور (174/1-175)، وشرح الجزولية للأُبذي (629/1)، وشرح التسهيل (343/3-344)، والمغني (381/1-382)، والأشموني (425/2)، والهمع (177/3).

(3) الكتاب (435/1). وبه قال: الزجاجي والصيمري والجزولي والمالقي والمرادي. في الجمل (17)، والتبصرة (134/1)، والمقدمة الجزولية (72)، ورصف المباني (100)، والجنى الداني (529).

(4) ما ذكره المرادي من أنّ الرُّماني ذكر أنّ (إمّا) عاطفة مخالف لقول الرماني حيث قال: (وليست "إمّا" من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أنّك إذا قلت: رأيت إمّا زيداً وإمّا عمراً، لم يخلُ قولك: "إمّا زيداً وإمّا عمراً" أن تكون "إمّا" الأولى عاطفة أو الثانية. فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف؛ لأنّ حرف العطف لا يُبدأ به، ولا يجوز أن تكون الثانية؛ لأنّ الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام). معاني الحروف له (131).

(5) الجنى الداني (529).

(6) التذييل والتكميل (64/13)، والارتشاف (1976/4)، وتوضيح المقاصد (1013/3)، والجنى الداني (529).

(7) شرح التسهيل (344/3)، والتذييل والتكميل (62/13).

(8) قال العيني: نُسِبَ هذا البيت إلى الأحوص وليس بصحيح، وإنّما هو لسعد بن قرظ العبدي. المقاصد النحوية (1639/4)، ديوان الأحوص (274).

(9) صدر البيت: (يا لَيْتما أُمَّنَا شَالتْ نعامتُها).
الشاهد في: المحتسب (284/1)، وابن يعيش (75/6)، وشرح التسهيل (344/3)، وشرح عمدة الحافظ (643)، والكافية الشافية (1229/3)، وشرح الكافية للرضي (402/4)، وابن الناظم (382)، ورصف المباني (102)، والتذييل والتكميل (62/13)، وتذكرة النحاة (120)، وتوضيح المقاصد (1014/3)، والجنى الداني (533)، وأوضح المسالك (382/3)، والمغني (383/1)، والمساعد

وأجاب المصنّف[1] عنه بأنَّ ذلك من الضرورات، ومَنْ رأى أنَّها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياساً على ما نَدَرَ من ذلك.

وذكر ابن عصفور[2] اتّفاق النحويّين على أن إمّا ليست من حروف العطف إلّا أنّهم أوروده في حروف العطف لمصاحبته لها.

ص: ولا "إلّا" خلافاً للأخفش والفرّاء.

ش: جعل الأخفش[3] من ذلك قوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ **[سورة البقرة: 150]**. وأجاز الفرّاء[4] ذلك في قوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ **[سورة هود: 107]**، فهي عندهما بمعنى الواو.

والصحيح أنّها لا تكون بمعنى الواو[5]، ولا حجّة لهما في الآيتين؛ لأنّ حملها على ذلك لا يتعيّن. ونُقِلَ عن الكوفيّين[6] في نحو: ما قامَ القومُ إلّا زيدٌ، وما رأيتُ القومَ إلّا زيداً، وما مررتُ بالقومِ إلّا بزيدٍ أنّه عطف لا بدل.

ص: ولا "ليس" خلافاً للكوفيّين.

ش: أجازوا[7]: قام زيدٌ ليس عمرٌو، وأجود ما يستدلّ لهم به قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "بأبي شَبيهٌ النبيِّ ﷺ ليس شَبيهٌ بِعَليٍّ"[8]، كذا ثبت في صحيح البخاري برفع شَبيه.

وقول الراجز[9]: **[من الرجز]**

(461/2)، وشفاء العليل (788/2)، وتمهيد القواعد (3424/7-3478)، والمقاصد الشافية (131/5)، والأشموني (425/2)، وشرح التصريح (175/2)، والخزانة (86/11-92)، والدرر (441/2)، والمعجم المفصل (428/3)، وله رواية (أيّما إلى جنة). شالت: ارتفعت. النعامة: قيل: باطن القدم، وقيل: عظم الساق. شالت نعامته: كناية عن الموت.

(1) شرح التسهيل (344/3).

(2) شرح الجمل له (174/1).

(3) معاني القرآن له (162/1).

(4) معاني القرآن له (287/2-288). وهو مذهب أبي عبيدة أيضاً. مجاز القرآن له (60/1).

(5) الجنى الداني (518).

(6) رأي الكوفيين في: الإنصاف (232-236)، ورصف المباني (92)، والتذييل والتكميل (65/13)، والارتشاف (1977/4)، والجنى الداني (519)، والمغني (457/1)، والهمع (186/3).

(7) مذهب الكوفيين في: مجالس ثعلب (447/2)، والغرّة (858/2)، وشرح التسهيل (346/3)، والكافية الشافية (1232/3)، وشرح الجزولية للأُبذي (638/1)، وابن الناظم (371)، والجنى الداني (498)، والهمع (185/3)، والخزانة (191/11). وقال أبو حيان: (وحكى هذا المذهب النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين) التذييل والتكميل (67/13)، والارتشاف (1977/4). ونسبه الفارسي وابن عصفور للبغداديين. الحلبيات (264)، وشرح الجمل لابن عصفور (176/1).

(8) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما (32/3).

(9) نسبه العيني في المقاصد النحوية (1610/4) لنُفيل بن حبيب.

أينَ المَفَرُّ والإلهُ الطالبُ والأشْرَمُ المغلوبُ ليسَ الغالبُ[1]

أُوِّلَ[2] ذلك على تقدير: ليسه شبيهٌ، وليسه الغالبُ، فحذف الخبرين للعلم بهما.

ص: ولا "أي" خلافاً لصاحب المُستَوْفَى[3].

ش: مثاله: مررتُ بغَضَنْفَرٍ، أي: أسد.

قال المصنّف: (والصحيح أنَّها حرف تفسير، وما يليها من تابعٍ عطفُ بيان، يُوافق ما قبلها في التعريف والتنكير)[4].

قيل[5]: وإلى كونها حرف عطف ذهب الكوفيّون.

ونقص المصنّف[6] من المختلف فيه: (كيف) و(لولا) و(متى) و(أين) و(هلّا).

أمّا (كيف) فلم يذهب إلى أنها حرف عطف إلّا هشام[7] وحده قال ابن بابشاذ[8]، ونقله ابن ابن عصفور[9] عن الكوفيّين.

وأمّا (لولا) و(متى) فعن الكسائيّ أجاز[10]: مررتُ بزيدٍ لولا عمرٍو ومتى عمرٍو.

وأمّا (أين) و(هلا) فذهب الكوفيّون[11] إلى أنّها من حروف العطف، وكل هذه[12] أقوال واهية.

ص: فالستَّةُ الأوائلُ تشتركُ لفظاً ومعنى:

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (346/3)، والكافية الشافية (1201/3-1233)، وابن الناظم (371)، والتذييل والتكميل (66/13)، والجنى الداني (498)، والمغني (565/3)، وتمهيد القواعد (3426/7)،وشرح أبيات المغني (211/5)، والدرر (457/2).

(2) التذييل والتكميل (66/13).

(3) هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُّخان، القاضي كمال الدين أبو سعد. صاحب كتاب المستوفَى في النّحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وسمّاه هكذا ابن مكتوم في تذكرته. ترجمته في: البغية (206/2). ونُسِبَ في المقاصد الشافية (65/5) للإمام الغزالي ألفه أبو عبد الله المالكي العبدري اسمه (المستوفَى في شرح المستصفى). قال أبو حيان: (وقفت على تصنيف المستوفَى لابن الفرخان فلم يذكر فيه أنَّ أيْ حرف عطف) التذييل والتكميل (69/13).

(4) شرح التسهيل (347/3).

(5) التذييل والتكميل (69/13)، و الارتشاف (1978/4)، والجنى الداني (234)، والمغني (506/1)، وشرح التصريح (153/2).
قال المرادي: (وتبعهم ابن السكاكي والخوارزمي من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب، والصحيح أنّها التفسيرية) الجنى الداني (234).

(6) التذييل والتكميل (70/13).

(7) الغرّة (857/2)، والتذييل والتكميل (70/13)، والارتشاف (1979/4)، والمساعد (443/2)، والهمع (87/3)، ونسبه الأبذي للبغداديين في شرح الجزولية (638/1)، ونسبه ابن هشام في المغني (144/3) لعيسى بن موهب.

(8) قول ابن بابشاذ في الارتشاف (1980/4)، والهمع (187/3).

(9) شرح الجمل له (177/1)، وسبقه إلى ذلك السيرافي في شرح الكتاب (338/2)، والمغني (144/3)، والمقاصد الشافية (64/5).

(10) رأي الكسائي في: التذييل والتكميل (71/13)، والارتشاف (1979/4-1980)، والمساعد (443/2)، والهمع (187/3).

(11) مذهب الكوفيين في: شرح الكتاب للسيرافي (338/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (177/1)، والتذييل والتكميل (71/13).

(12) قال المرادي: (والصحيح أنّها ليست من حروف العطف). توضيح المقاصد (996/3).

ش: أكثر النحويّين يجعل (أم) و(أو) مشتركين في اللفظ لا في المعنى[1]، وذلك صحيح[2] باعتبار الفعل.

قال المصنّف: (والصحيحُ أنَّهما يشتركان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً؛ لأنَّ القائل: أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟ عالمٌ بأنَّ الذي في الدار/ [ب-264] هو أحدُ المذكورَين، وغيرُ عالمٍ بتَعيينه، فالذي بعدَ "أمْ" مُساوٍ للذي قبلها في الصلاحية؛ لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصولُ المساواة إنَّما هو بواسطة أمْ، فقد شَرَّكَتْهُما في المعنى كما شَرَّكَتْهُما في اللفظ، وكذلك "أَوْ" مُشَرِّكةٌ ما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شكٍّ وتخيير وغيرهما)[3].

ص: و"بلْ" و"لا" لفظاً لا معنى، وكذا "أمْ" و"أوْ" إنْ اقتضيا إضراباً.

ش: مثال ذلك: قام زيدٌ لا عمرٌو، وما قام زيدٌ بل عمرٌو، وذلك واضح وسيأتي الكلام على "أمْ" و"أوْ".

ص: وتَنفردُ الواوُ بكونِ مُتْبَعِها في الحكم مُحتمَلاً للمعيَّةِ بُرجحانٍ، وللتأَّخُّرِ بكثرةٍ، وللتَّقدُّمِ بقلَّةٍ.

ش: مذهب سيبويه[4] والجمهور[5] أنّ الواو للجمع المطلق، وتحتمل الأوجه الثلاثة.

وذهب هشام[6] إلى أنّ للواو معنى اجتماع، نحو: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، ورأيتُ زيداً وعمراً، إذا كنت رأيتهما في وقت واحد، فلا يقال بأيهما بدأت. ومعنى افتراق، وهو أن يختلف الزمان، فالمقدَّم في الزمان مُقدَّم في اللفظ، ولا يجوز أن يقدّم الموخّر، وإلى هذا ذهب أبو جعفر الدّينوريّ[7].

---

(1) شرح التسهيل (348/3)، والكافية الشافية (1203/3)، والتذييل والتكميل (72/13)، والمساعد (443/2)، وشفاء العليل (778/2)، وتمهيد القواعد (3431/7)، والمقاصد الشافية (67/5-68)، وشرح التصريح (154/2). قال ابن عقيل: (وهو ضعيف). المساعد (443/2).

(2) التذييل والتكميل (72/13).

(3) شرح التسهيل (348/3).

(4) الكتاب (437/1-438).

(5) شرح الكتاب للسيرافي (329/2-330)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (55)، والغرة (880/2-881)، ونتائج الفكر (208)، وشرح الجمل لابن خروف (321/1)، وشرح الجزولية للشلوبين (665)، وشرح الجمل لابن عصفور (179/1)، وشرح الجزولية للأبذي (594/1)، وتوجيه اللمع (284)، والتذييل والتكميل (72/13)، والجنى الداني (158)، والمغني (351/4)، والهمع (155/3).

(6) رأي هشام في: نتائج الفكر (208)، وشرح الجزولية للأبذي (594/1)، والتذييل والتكميل (73/13)، والارتشاف (1981/4)، والجنى الداني (159)، والمغني (354/4)، والمساعد (444/2)، وشرح التصريح (156/2)، والهمع (156/3).

(7) هو أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي، أحد الأئمة المبرّزين، أخذ عن المازني كتاب سيبويه بالبصرة، وعن المبرد. صنف المهذّب في النحو، وضمائر القرآن. ت (289هـ). تنظر ترجمته في: البغية (1301/1). وينظر رأيه في: المصادر السابقة.

وما ذُكِرَ عن هشام من أنّ الواو تُرَتِّب[1] هو منقول عن قطرب[2] وثعلب[3] وغلامه[4] والرَّبعي[5].

ومَنْ نقل إجماع النحويّين على أن الواو لا توجب ترتيب كالسيرافي[6] فليس بصحيح[7] لوجود الخلاف.

قيل[8]: وتفصيل المصنّف ليس مذهب البصريّين ولا الكوفيّين؛ فهو قول ثالث.

ص: وبِعَدَمِ الاستغناءِ عنها في عطفِ ما لا يُستَغْنَى عنه.

ش: هذا ممّا تنفرد به الواو.

ومثال ما لا يُستَغْنَى: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، والمالُ بين زيدٍ وعمرٍو، وهذان زيدٌ وعمرٌو، وسواءٌ عبدُ اللهِ وبِشرٌ.

وأجاز الكسائيُّ[9]: ظننتُ عبدَ اللهِ وزيداً مختصمين، بثُمَّ والفاء وأو، ومنع ذلك البصريّون[10] والفرّاءُ[11].

---

(1) نُسِبَ للشافعي في: الغرة (880/2)، والبديع لابن الأثير (356/1)، والمغني (354/4)، ونسبه الأُبذي في شرح الجزولية (594/1) لبعض أهل الكوفة، ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل له (179/1) لبعض الكوفيين، ونسبه المالقي في رصف المباني (411) للكوفيين، ونُسِبَ أيضاً للفراء والكسائي في أوضح المسالك (356/3)، وشرح التصريح (156/2).

(2) رأي قطرب في: نتائج الفكر (208)، والتذييل والتكميل (74/13)، والارتشاف (1982/4)، وتوضيح المقاصد (997/3)، والجنى الداني (158)، والمغني (354/4)، وأوضح المسالك (356/3)، والمساعد (444/2)، والأشموني (416/2)، وشرح التصريح (156/2)، والهمع (156/3).

(3) رأي ثعلب في: مجالس ثعلب (386)، والغرة (880/2)، والبديع لابن الأثير (356/1)، والمصادر السابقة. والذي في مجالس ثعلب أنّها لا تفيد الترتيب.

(4) هو محمد بن عبد الواهب بن أبي هاشم أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي، غلام ثعلب. صنف اليواقيت، وشرح الفصيح، وفائت الفصيح، وغير ذلك. ت (345هـ). تنظر ترجمه في (164/1-166). وينظر رأيه في: التذييل والتكميل(74/13)، والارتشاف (1982/4)، والمغني (354/4)، والمساعد (444/2)، والهمع (156/3).

(5) رأي الرّبعي في: الغرّة (880/2)، والأشموني (416/2)، والمصادر السابقة.

(6) شرح الكتاب له (330/2).

(7) التذييل والتكميل (74/13).

(8) قال أبو حيان: (وما ذهب إليه المصنّف ليس مذهب البصريين وكثير من الكوفيين، ولا مذهب هشام والدنيوريّ، فهو قول ثالث خارجٌ عن القولين، فيجب إطراحُه). التذييل والتكميل (73/13).

(9) رأي الكسائي في: التذييل والتكميل (75/13)، والارتشاف (1982/4)، وتوضيح المقاصد (998/3)، والمساعد (445/2)، والهمع (157/3).

(10) المصادر السابقة.

(11) المصادر السابقة.

ص: ويجوزُ أن يُعطَف بها بعضُ متبوعِها تَفصيلاً.

ش: مثاله: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾ [سورة البقرة: 238]، و﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [سورة البقرة: 98] ، وذلك لقصد التفصيلِ.

وذهب أبو عليّ[1] وأبو الفتح[2] إلى أنَّ ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله، وأنَّه أُريدَ به غيرُ ما يُعطَف عليه.

ص: وعاملٌ مُضْمَرٌ على عاملٍ ظاهرٍ يَجمعُهما مَعنًى واحدٌ.

ش: أي: وتنفرد بجواز أن يعطف بها عامل إلى آخره، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ ﴾ [سورة الحشر: 9]، أي: واعتقدوا الإيمان، فاستُغني بمفعول اعتقدوا عنه، وهو معطوف على تبوَّأوا، وأجاز ذلك؛ لأنّ في اعتقدوا وتبوّأوا معنى لاَزمَ واستصحبَ[3]، ومثله: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [سورة يونس: 71]، ونظائره كثيرة[4].

ص: وإنْ عَطفتْ على منفيٍّ غير مستثنًى ولم تُقصد المعيّةُ وَلِيَتْها "لا" مؤكِّدةً.

ش: مثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾ [سورة سبأ: 37]، فبذكره "لا" عُلِمَ نفيُ التقريب عن الأموال والأولاد مطلقاً، أي: في حالِ افتراقٍ واجتماعٍ[5].

واحترز بقوله: "غير مستثنى" من نحو: قام القومُ إلّا زيداً وعمراً، فإن الواو فيه عاطفةٌ على منفيٍّ في المعنى، لكنّه لا يَعرِض فيه لَبسٌ تُزيلُه (لا) فاستُغني عنها[6].

وبقوله: "ولم تُقصد المعيّةُ" من أن تقصد فلا يؤتى بـ (لا) حينئذٍ[7]، نحو: ما قام زيدٌ وعمرٌو، أي: ما قامَا معاً.

ص: وقد تليها زائدةً إنْ أُمِنَ اللَّبسُ.

ش: إذا كانت المعيَّةُ مفهومةً ببعض الجملة كـ (استوى) جاز أنْ تُزادَ "لا" توكيداً للنفي؛ لأمن اللبس، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا

---

(1) رأي الفارسي في: المقتصد (938/2-939)، والتذييل والتكميل (76/13)، والارتشاف (1983/4)، والمساعد (445/2)، والهمع (157/3).

(2) سر الصناعة (632/2-633)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (77).

(3) قال أبو حيان: (وهذا الذي ذكره فيه مذهبان، خَلَطَهما المصنفُ، وركَّب منهما مذهباً ثالثاً). ينظر ردّ أبي حيان في: التذييل والتكميل (77/13-78)، والارتشاف (1983/4-1984).

(4) (5) (6) (7) شرح التسهيل (351/3)، والمساعد (446/2)، وشفاء العليل (779/2).

﴿ ٱلْمُسِيٓءُ قَلِيلًا ﴾ [سورة غافر: 58]، فـ "لا" قبل (المسيء) زائدة[1]، وكذلك قبل ﴿ ٱلنُّورُ ﴾ و ﴿ ٱلْغَرُورُ ﴾ في (فاطر)[2].

ص: ويُقال في (ثُمَّ) فُمَّ وثُمَّتَ وثُمَّتْ.

ش: هذه لغات[3]، والفاء بدل/ [أ-265] من الثاء[4]، كقولهم في جدث: جدف[5]، وله وله نظائر[6].

ص: وتَشْرَكُها الفاءُ في الترتيب.

ش: فكلاهما – أعني الفاء وثمّ – يفيد الترتيب.

ص: وتنفرد ثُمَّ بالمُهْلة.

ش: فاشتركا في الترتيب وزادت ثمّ بالمهلة، وأمّا الفاء فللتعقيب[7].

ص: والفاءُ العاطفةُ جملةً أو صفةً بالسَّببيَّةِ غالباً، وقد يكون معها مُهْلة.

ش: أي: وتنفرد الفاء العاطفة جملة بالسببيّة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ ﴾[سورة الكهف: 49]، و ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾[سورة القصص: 15]، و ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [سورة البقرة: 37].

أو صفة، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ ﴾ [سورة الواقعة: 51-54].

فالفاء في جميع ذلك للسببيّة هذا هو الغالب، وقد يكون معها – أي: مع السببية – مهلةٌ، كقوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [سورة الحج: 63].

---

(1) شرح التسهيل (351/3)، والمساعد (447/2)، وشفاء العليل (780/2).

(2) يعني قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴾ سورة فاطر: [19-21].

(3) اللغات في: معاني الحروف للرماني (105)، والجنى الداني (432).

(4) سر صناعة الإعراب (248/1-249)، وشرح التسهيل (352/3)، والتذييل والتكميل (80/13)، وتوضيح المقاصد (1000/3)، والمغني (219/2)، والمساعد (447/2)، وشفاء العليل (780/2)، والهمع (164/3)، والمصادر السابقة.

(5) أي: القبر. لسان العرب (259/1).

(6) قالوا في مُغْفُور: مُغْثُور. الصحاح (772/2)، واللسان (3275/5) (غفر)، وتاج العروس (197/13).

(7) الغرّة (897/2)، وشرح الجزولية للأبذي (600/1-604)، وتوجيه اللمع (285/1)، والمساعد (447/2)، وشفاء العليل (780/2)، والأشموني (417/2).

ص: وتَنفرِدُ أيضاً بعطفِ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ مُتَّحدَين معنًى.

ش: مثاله قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ [سورة البقرة: 36]، وقوله: ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ ﴾ [سورة الواقعة: 35-37].

ص: وبتسويغِ الاكتفاء بضميرٍ واحدٍ فيما تَضمَّنَ جملتين من صِلةٍ أو صفةٍ أو خبرٍ.

ش: مثال الصلة: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ.

وفي الصفة: مررتُ برجلٍ يبكي فيضحكُ عمرٌو.

وفي الخبر. زيدٌ يقومُ فيقعدُ عمرٌو.

وليس من شرطه أن يكون الضمير في الجملة الأولى بل قد يكون في المعطوفة، مثاله في الصلة: الذي تقومُ هندُ فيغضب زيدٌ، وفي الصفة: مررتُ برجلٍ يبكي عمرو فيضحك، وفي الخبر: زيد يقوم عمرو فيقعد.

فهذه ستة مسائل لو عطفت بغير الفاء لم يجز[1]، وإنّما جاز بالفاء لما فيها من معنى السببية.

ص: وقد تَقَعُ موقعَ ثُمَّ، وثُمَّ موقِعَها.

ش: مثال وقوع (الفاء) موقع (ثمّ) قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا ﴾ [سورة المؤمنون: 14].

وذهب الجرميّ[2] إلى أنّ الفاء تكون للترتيب إلّا في الأماكن والمطر، نحو[3]: **[من الطويل]**

.... **بينَ الدَّخُولِ فَحوْمَلِ**[4]

ونزلَ المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا[5].

---

(1) شرح التسهيل (354/3)، والتذييل والتكميل (82/13)، وتوضيح المقاصد (1000/3)، والمساعد (448/2).

(2) مذهب الجرمي في: شرح الجمل لابن عصفور (182/1)، وشرح الجزولية للأبذي (601/1)، والتذييل والتكميل (83/13)، والجنى الداني (63)، والمغني (478/2)، والمساعد (448/2)، وشرح التصريح (161/2)، والهمع (162/3). وهو مذهب الأخفش في الأزهية (245).

(3) هو امرؤ القيس. ديوانه (21).

(4) البيت بتمامه: (قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقط اللّوى بين الدخول فحومل). الشاهد في: الكتاب (205/4)، والأصول (385/2)، و المنصف (434/1)، والأزهية (244)، والمحكم (371/3)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (17)، والبديع لابن الأثير (370/1)، وشرح الجمل لابن خروف (321/1)، وابن يعيش (128/2) (78/9)، والكافية الشافية (1207/3)، وشرح الجزولية للأبذي (601/1)، وشرح الكافية للرضي (386/4)، وابن الناظم (373)، والتذييل والتكميل (83/13)، والجنى الداني (63-64)، والمغني (479/2)، والمقاصد الشافية (74/5)، والمقاصد النحوية (116/1) (1617/4)، وشرح التصريح (161/2)، والهمع (162/3)، والخزانة (224/3)، والدرر (408/2).

(5) الكتاب (217/4) الرواية فيه (وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا)، والجنى الداني (63)، والمغني (479/2).

وذهب الفرّاء[1] إلى أنّ ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يَدُلُّ على ذلك كقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [سورة الأعراف: 4].

ومذهب البصريّين[2] أنّ الفاء للترتيب في كلّ موضع، وما أوهم خلاف ذلك تأوّلوه.

ومثال وقوع (ثمّ) موقع (الفاء)، قوله[3]: [من المتقارب]

كَهَزِّ الرُّدينيِّ تحتَ العَجَاجِ جرى في الأنابيبِ ثُمَّ اضطربْ[4]

أي: فاضطرب؛ لأنّه من عطف مُفَصَّل على مُجْمَلٍ[5].

وزعم بعض النحويّين أنَّ ثُمَّ بمنزلة الواو، ولا ترتيب فيها، ونَسَبَ هذا القول إلى الفرّاء[6] السيرافي[7]، ونسبه بعضهم[8] إلى الأخفش[9] وقطرب[10]، واستدلّ[11] بقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٩]، وآيات أخرى.

ومذهب البصريّين[12] أنَّ ثُمّ للترتيب والمهلة في كلّ موضع، وتأوّلوا ما أوهم خلاف ذلك.

---

(1) معاني القرآن له (1/371-372).

(2) مذهب البصريين في: شرح الجمل لابن عصفور (1/182)، وشرح الجزولية للأبذي (1/600)، ورصف المباني (377)، والتذييل والتكميل (13/85)، والجنى الداني (61)، والمساعد (2/448)، وشفاء العليل (2/782)، وشرح التصريح (2/161).

(3) هو أبو دؤاد الإيادي. ديوانه (59).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (3/355)، وشرح عمدة الحافظ (612)، والكافية الشافية (3/1209)، والتذييل والتكميل (13/87)، والارتشاف (4/1988)، والجنى الداني (427)، وتوضيح المقاصد (3/998)، والمغني (2/228)، وأوضح المسالك (3/363)، والمساعد (2/449)، وشفاء العليل (2/782)، وتمهيد القواعد (7/3438)، والمقاصد النحوية (4/1619)، وشرح شذور الذهب للجوجري (2/803)، والأشموني (2/417)، وشرح التصريح (2/162)، والهمع (3/165)، وشرح شواهد المغني (1/358)، وشرح أبيات المغني (3/53)، وحاشية الصبان (3/138)، والدرر (2/424)، والمعجم المفصل (1/82). الردِيني: رمح منسوب إلى ردينة. وهي امرأة اشتهرت بصنع الرماح. العَجاج: الغبار. الأنابيب: جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب.

(5) التذييل والتكميل (13/87).

(6) معاني القرآن له (1/396).

(7) شرح الكتاب له (2/332-333).

(8) قال أبو حيان: (نسبه الحافظ أبو محمد عبد المنعم بن الفرس في "المسائل الخلافيات في العربية" إلى الأخفش وقطرب) التذييل والتكميل (13/87)، والارتشاف (4/1988).

(9) معاني القرآن له (1/321)، والغرة لابن الدهان (2/900)، والبديع لابن الأثير (1/359)، والجنى الداني (427)، والمساعد (2/449)، وشرح التصريح (2/164).

(10) الصاحبي (151)، والجنى الداني (427)، والهمع (3/364).

(11) معاني القرآن للفراء (1/396) (2/414-415).

(12) الكتاب (1/438)، والأصول (2/55)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/330-331)، والتبصرة (1/131)، وشرح الجمل لابن باشاذ (55)، والغرة (2/897)، وشرح الجمل لابن عصفور (1/184)، وشرح التسهيل (3/351)، وشرح الجزولية للأبذي (1/604)، وتوجيه اللمع (2/285)، والارتشاف (4/1989).

ص: وقد يحكم على الواو وعلى الفاء بالزيادة وفاقاً للأخفش.

ش: مثال زيادة الفاء قول الشاعر[1]: **[من الطويل]**

..... ويحدثُ ناسٌ والصغيرُ فيكبرُ[2]

قال الأخفش[3]: وزعموا أنَّهم يقولون: أخُوكَ فَوَجَدَ.

ومثال زيادة الواو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزمر: ٧٣].

ومثال زيادة ثمّ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [سورة التوبة: ١١٨].

ص: وقد تقع ثمّ في عطف المقدّم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ.

ش: نحو: بلغني ما صنعت اليوم ثمَّ ما صنعت أمس أعجب. ذكر ذلك الفرّاء[4].

وقال ابن عصفور[5]: وما ذكره الفرّاء[6] من أنَّ المقصود بـ (ثُمَّ) ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء الشيء في نفسه، وكأنّه قال: اسمعْ مني هذا الذي هو "بلغني ما صنعتَ اليوم"، ثُمَّ اسمعْ مني هذا الخبر الآخر الذي هو "ما صنعتَ أمس أعجبُ"، ليس بشيء؛ لأنَّ (ثُمَّ) تقتضي تأخُّر الثاني عن الأول بمُهلة، ولا مُهلة بين الإخبارين، وأمّا[7]: **[من الخفيف]**

إنَّ مَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أبُوهُ ثُمَّ قد سادَ بعدَ ذلكَ جَدُّهْ[8]

---

(1) صدر البيت: (يموتُ أناسٌ أو يشيبُ فتاهم).

(2) الشاهد في: ضرائر الشعر (73)، وشرح التسهيل (356/3)، وشرح عمدة الحافظ (653)، والتذييل والتكميل (105/4) (91/13)، وتذكرة النحاة (46)، والبحر (26/3)، وشفاء العليل (782/2)، وتمهيد القواعد (1048/2) (3439/7)، والهمع (164/3)، والأشباه والنظائر (163/2)، والخزانة (491/8)، وشرح أبيات المغني (37/3)، والدرر (419/2)، والمعجم المفصل (222/3).

(3) معاني القرآن له (132/1). ومذهبه في: كتاب الشعر (326)، والحلبيات (78)، والمقتصد (313/1)، وشرح التسهيل (356/3)، والكافية الشافية (1256/3)، والتذييل والتكميل (92/13)، والجنى الداني (71)، والمساعد (400/2)، وشفاء العليل (782/2).

(4) معاني القرآن له (415/2)، والجنى الداني (428)، والمغني (227/2).

(5) ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد (3442/7-3446) أنّ ابن عصفور ذكر ذلك في شرح الإيضاح، وينظر قوله في: التذييل والتكميل (90/13-91)، وتوضيح المقاصد (999/3)، والجنى الداني (428-429)، والمغني (225/2)، والخزانة (38/11).

(6) معاني القرآن له (396/1) (415/2).

(7) هو أبو نواس، الحسن بن هانئ. ديوانه (261).

(8) الشاهد في: نتائج الفكر (196)، والبديع لابن الأثير (359/1)، وشرح الجمل لابن خروف (322/1)، وشرح الجزولية للأبذي (604/1)، وشرح الكافية للرضي (490/4)، ورصف المباني (174)، والتذييل والتكميل (89/13)، وتوضيح المقاصد (999/3)، والجنى الداني (428)، والمغني (223/2)، وتمهيد القواعد (3444/7-3446)، والمقاصد الشافية (88/5)، والأشموني (418/2)، والهمع (164/3)، والخزانة (37/11-42)، وشرح أبيات المغني (39/3)، وحاشية الصبان (139/3)، والدرر (422/2)، والمعجم المفصل (233/2). رواية الديوان: (قُلْ لمن ساد ثمّ ساد أبوه قبله، ثم قبل ذلك جدّه).

فينبغي أن يُحمَل على ظاهره، ويكون الجَدُّ قد أتاه السُّؤدد من قِبَلِ الأبِ، وأتى الأبَ من قِبَلِ الابنِ، وذلك ممَّا يُمدَح به، وإنْ كان الأكثرُ في كلامهم المدحُ بتوارُثِ السُّؤدد، ويكون البيت إذْ ذاك مثلَ قول ابن الرُّوميّ[1]: **[من البسيط]**

قالوا: أبو الصَّقْرِ مِنْ شيبانَ قلت كلَّا لَعَمْري، ولكنْ منه شَيْبانُ[2]

فكمْ أبٍ قد عَلا بابْنٍ ذُرا حَسَبٍ كما عَلَتْ برسولِ اللهِ عَدْنانُ

فصل: المعطوفُ بـ (حتّى) بعضُ متبوعِه أو كبعضِه، وغايةٌ له في زيادةٍ أو نقصٍ مفيدٌ ذكرها.

ش: مثال بعضه: قدم الحجاجُ حتّى المشاةُ[3].

وشبه بعضه هو ما كان مختلطاً به، نحو: خرج الصيادونَ حتّى كلابُهم.

وقد اجتمع الزيادة والنقص في قول الشاعر: **[من الطويل]**

قتلناكُمُ حتّى الكماةَ فإنّكُمْ لتخشوْنَنَا حتّى بَنينا الأصاغِرا[4]

واحترز بقوله: "مفيدٌ ذِكرُها" من نحو: صمتُ الأيامَ حتّى يوماً، فإنّه لا يفيد كما لا يفيد: صمتُ الأيامَ إلّا يوماً، فلو قيّد أفاد[5]، نحو: حتّى يوم الجمعة.

قيل[6]: ومثل هذا لا يتّصف بكونه غاية فضلاً عن أنْ يتَّصفَ بقُوَّةٍ أو ضَعفٍ أو عِظَمٍ أو حَقارةٍ فلا حاجة لهذا القيد؛ ولهذا لم يذكره النحويّون.

ص: وإنْ عَطَفَتْ على مجرورٍ لَزِمَ إعادةُ الجارِّ ما لم يَتَعيَّنِ العطفُ.

ش: مثال ذلك: اعتكفتُ في الشهر حتّى آخره؛ لئلا يتوهُّمُ كون المعطوف مجروراً بـ (حتّى)[7]. فإن تعيّن العطف لم يلزم إعادة الجارّ[8]، نحو: عجبتُ مِنَ القومِ حتّى بَنيهم.

---

(1) ديوانه (2425/6).

(2) الشاهد في: شرح الجزولية للأبذي (605/1)، والتذييل والتكميل (91/13)، والجنى الداني (429)، والمغني (226/2)، وتمهيد القواعد (3446/7)، والمقاصد الشافية (89/5)، والخزانة (38/11)، وشرح أبيات المغني (43/3-53)، والدرر (422/2). في الديوان (شرف) بدل (حسب).

(3) توضيح المقاصد (1002/3).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (358/3)، وشرح عمدة الحافظ (615)، والكافية الشافية (1210/3)، والتذييل والتكميل (98/13)، والارتشاف (1999/4)، وتذكرة النحاة (477)، والجنى الداني (549)، والمغني (282/2)، والمساعد (452/2)، وشفاء العليل (784/2)، وتمهيد القواعد (3447/7)، والمقاصد الشافية (69/5)، والأشموني (419/2)، والهمع (181/2)، وشرح شواهد المغني (373/1)، وشرح أبيات المغني (107/3)، والدرر (453/2)، والمعجم المفصل (277/3).

(5) الأصول (427/1)، وشرح التسهيل (358/3)، والتذييل والتكميل (99/13)، والمساعد (453/2).

(6) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (99/13).

(7) شرح التسهيل (358/3).

(8) شرح التسهيل 358/3-359).

ص: ولا تقتضي ترتيباً على الأصحّ.

ش: فهي كالواو عند الجمهور[1].

قال المصنّف: (ومَنْ زعم أنّها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادَّعى[2] ما لا دليل عليه، وفي الحديث: "كُلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العَجْزُ والكَيْسُ"[3]، وليس في القضاء ترتيب، وإنّما الترتيب في ظهور المقضيَّات)[4].

ص: وأم متصلة ومنقطعة.

ش: ذهب ابن كيسان[5]: إلى أنّ ميم أم بدل من واوٍ، وأصلها أو، وهو دعوى لا دليل عليها. عليها.

وذهب أبو زيد[6] الأنصاريّ إلى أنّ أمْ قد تكون زائدة.

وقال الأخفش[7]: قال قوم: إنّها لغة يمانية.

وقد تقدّم أول الكتاب أنّ أمْ قد تكون حرف تعريف[8].

ص: فالمتصلةُ المسبوقةُ بهمزةٍ صالحٍ موضعُها لـ (أيٍّ).

ش: نحو: أقام زيدٌ أمْ عمرٌو؟. ويدل على أنّ أمْ مع الهمزة تقدّر بـ (أيّ) إبدال ما في حَيّزِ أمْ والهمزةِ من أيّ[9]، تقول: أَيُّهمُ ضربتَ أزيداً أم عمراً.

---

(1) التبصرة والتذكرة (135/1)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (58)، وشرح الجمل لابن عصفور (181/1)، وشرح التسهيل (359/3)، وشرح الجزولية للأبذي (611/1)، والارتشاف (2002/4)، وتوضيح المقاصد (1002/3)، والمغني (267/2)، والمساعد (453/2-454)، وتمهيد القواعد (3448/7)، والأشموني (420/2).

(2) أي الزمخشري. رأيه في: المفصل (304)، وشرحه لابن يعيش (94/8)، وتوضيح المقاصد (1002/3)، والأشموني (420/2).

(3) صحيح مسلم: كتاب القدر: باب كلّ شيء بقدر (1573) [18]. ليس فيه (بقضاءٍ). الكيس: النشاط والحذق بالأمور.

(4) شرح التسهيل (359/3).

(5) رأي ابن كيسان في: شرح الجمل لابن خروف (328/1)، والتذييل والتكميل (124/13)، والارتشاف (2011/4)، وتوضيح المقاصد 1006/03)، والجنى الداني (205)، والمساعد (457/2)، والهمع (166/3).

(6) رأي أبي زيد في: معاني القرآن للأخفش (32/1)، والمقتضب (296/3-297)، والأزهية (131-132)، والغرة (924/2)، وشرح الجزولية للأبذي (628/1)، والجنى الداني (206-207)، والمغني (306/1)، والمساعد (456/2)، والهمع (172/3).

(7) معاني القرآن له (32/1).

(8) في معاني الرماني (71) والغرة (926/2)، هي لغة هذيل، وفي الأزهية (132) هي لغة أهل اليمن، وفي الجنى (207)، والمغني (308/1) هي لغة طيئ وحمير. وينظر في رصف المباني (96).

(9) الجمل للزجاجي: (355)، وشرح اللمع لابن برهان (256/1)، والغرة (923/2-924-927)، وأسرار العربية (305)، وشرح الجمل لابن عصفور (193/1)، وشرح التسهيل (359/3)، وشرح الجزولية للأبذي (622/1-623)، والتذييل والتكميل (110/13)، وتوضيح المقاصد (1003/3)، والجنى الداني (204-205)، والمساعد (454/2)، وتمهيد القواعد (3448/7).

وتقع أمْ المتصلة بين مفردين، و بين مفرد وجملة، أو بين جملتين – في تقدير مفردين – فعليتين أو اسميتين[1].

وقد تعادل الاسميّة الفعليّة[2]، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [سورة الأعراف: 193].

ص: ورُبَّما حُذِفَتْ ونُوِيَتْ.

ش: يعني: الهمزة، كقوله[3]: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارِياً بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمْرَ أمْ بثمانِ[4]

ومنه قراءة ابن محيصن[5]: [**سواء عليهم أنذرتهم**] [سورة البقرة: 6].

وقد يُكتفى بـ (لا) عن ذكر المعادل[6] تقول: أزيد عندك أم لا؟.

ص: والمنقطعةُ ما سِواها.

ش: يعني: ما سوى المتصلة، فمتى انخرمَ أحدُ الشرطين – أعني تقدّم الهمزة وصلاحية موضعها لأيّ – أو انخرما/ [أ-266]معاً، فهي منقطعة[7]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ مُّبِينٌ

---

(1) الغرة (927/2)، وشرح الجمل لابن خروف (328/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (193/1)، وشرح التسهيل (360/3)، والتذييل والتكميل (111/13-112).

(2) التذييل والتكميل (112/13).

(3) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه (273).

(4) الشاهد في: الكتاب (175/3)، والمقتضب (294/3)، وشرح الكتاب للسيرافي (415/3)، والمحتسب (50/1)، والمفصل (320)، وأمالي ابن الشجري (407/1)، والغرة (933/2)، وابن يعيش (154/8)، وشرح الجمل لابن عصفور (196/1)، وضرائر الشعر (158)، وشرح التسهيل (361/3)، والكافية الشافية (1215/3)، وشرح الجزولية للأبذي (623/1)، وشرح الكافية للرضي (404/4)، وابن الناظم (377)، ورصف المباني (45)، والتذييل والتكميل (113/13)، وتوضيح المقاصد (1003/3)، والجنى الداني (35/1)، والمغني (76/1)، وأوضح المسالك (374/3)، وشرح ابن عقيل (230/3)، وتمهيد القواعد (3450/7)، والمقاصد الشافية (108/5)، وشرح شواهد المغني (31/1)، والخزانة (122/11)، وحاشية الصبان (149/3)، والمعجم المفصل (186/8). رواية الديوان: (فواللهِ ما أدري وإنّي لحاسب).

(5) القراءة في: مختصر شواذ القرآن (10)، وإعراب القرآن للنحاس (20/1).

(6) شرح التسهيل (361/3)، والتذييل والتكميل (113/13)، والارتشاف (2007/4)، وتوضيح المقاصد (1006/3).

(7) شرح الجمل لابن بابشاذ (58)، وشرح الجزولية للأبذي (625/1)، والتذييل والتكميل (113/13)، والارتشاف (2007/4)، وشرح التصريح (171/2).

﴿١٥﴾ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ ﴾ [سورة الزخرف: 15–16]. ولو تقدّمها غير الهمزة من أدوات الاستفهام فهي منقطعة[1].

[1] شرح الجمل لابن بابشاذ (58)، والغرة (2/931–932)، وشرح الجزولية للشلوبين (670)، وشرح الجزولية للأبذي (626/1)، والتذييل والتكميل (113/13)، والارتشاف (2007/4)، والمغني (288/1).

ص: وتقتضي إضراباً مع استفهام ودونه.

ش: مثال الأول: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ ﴾ **[سورة الطور: 35]** إلى قوله: ﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ **[سورة الطور: 43]** فهي تقدّر بـ (بل) والهمزة[1]، فالتقدير: بل أَخُلِقُوا؟، فهي للإعراب عمّا قبلها والسؤال عمّا بعدها. والإضراب قد يكون للإبطال، وقد يكون للترك من غير إبطال.

مثال الثاني – وهو أن يقتضي إضراباً فقط دون استفهام[2]. ﴿ أَمَّا ذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ **[سورة النمل: 84]**، ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾ **[سورة الملك: 20]**، ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ **[سورة الرعد: 16]**.

وبهذا يعلم ضعف قول مَنْ زعم أنّ (أمْ) تقدّر بـ (بل) والهمزة في كل موضع[3].

قيل[4]: وهو مذهب البصريّين[5].

وذهب أبو عبيدة[6] إلى أنّ (أمْ) بمعنى ألف الاستفهام، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ ﴾ **[سورة البقرة: 108]**.

ص: وعطفها المفرد قليل.

ش: يعني: أمْ المنقطعة، ومثال ذلك قول بعض العرب: (إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ)[7]، فـ (أمْ) هنا لمجرد الإضراب، عاطفةٌ[8] ما بعدها على ما قبلها، كما يكون بعدَ بَلْ، فإنَّها بمعناها.

قال المصنّف: ((وزعم ابن جني[9] أنّها بمنزلة الهمزة وبل، وأنّ التقدير: بل أهي شاء))[10].

---

(1) أسرار العربية (305)، وتوجيه اللمع (290/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (193/1)، وشرح الجزولية للأبذي (127/1).

(2) قال أبو حيان: (هذا ليس مذهب البصريين). التذييل والتكميل (114/13).

(3) هذه مسألة فيها خلاف:

– ذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة "بل" وما بعدها مثل ما قبلها. ذُكِرَ هذا في: شرح الجزولية للأبذي (626/1)، والتذييل والتكميل (114/13)، وتوضيح المقاصد (1004/3)، والمساعد (456/2)، والهمع (169/3)، ونَسَبَ ابن الشجري هذا المذهب للكوفيين في أماليه (108/3)، وشرح التصريح (172/2).

– وذهب الفراء إلى أنّ العرب تجعل "أم" مكان "بل" إذا كان في أول الكلام استفهام. معاني القرآن له (72/1) (299/2).

– وذهب الهروي إلى أنها تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدمها استفهام. في الأزهية (135–136).

(4) أمالي ابن الشجري (108/3)، وشرح الجزولية للأبذي (626/1)، والتذييل والتكميل (114/13)، والارتشاف (2007/4)، وتوضيح المقاصد (1004/3)، والمغني (292/1)، والمساعد (456/2)، وشرح التصريح (172/2)، والهمع (169/3).

(5) ذكر البغدادي في شرح الشواهد (240/1–241–242)، أنّ ما نقله ابن الشجري من إجماع البصريين على هذا ليس بصحيح؛ ونقل ما يخالف هذا عن الفارسي وابن جني في: أنّ "أم" إذا دخلت على أداة استفهام فهي لمجرد التحول. ينظر رأي الفارسي وابن جني في: المسائل المنثورة (204–206)، والخصائص (184/2).

(6) مجاز القرآن له (59/1–72)، والجنى الداني (205)، والمغني (290/1)، والهمع (170/3).

(7) الكتاب (172/3–173)، والعضديات (161)، والتعليقة (282/2)، ومعاني الحروف للرماني (70)، واللمع (72)، والأزهية (128)، والمفصل (305)، وأمالي ابن الشجري (108/3)، وأسرار العربية (305)، والبديع لابن الأثير (367/1)، وابن يعيش (98/8)، وشرح الكافية للرضي (395/4–405)، وابن الناظم (378)، ورصف المباني (95)، والتذييل والتكميل (120/13)، والجنى الداني (206)، والمغني (290/1)، والمساعد (456/2)، وشفاء العليل (786/2)، والهمع (172/3).

(8) رأي ابن مالك في شرح التسهيل (362/3).

(9) اللمع (72)، وشرح اللمع (260/1)، والغرة (924/2)، وتوجيه اللمع (290/1).

(10) شرح التسهيل (362/3).

قال: ((وهذه دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها، وقد قال بعض العرب: إنَّ هناك إبلاً أم شاءً، فنصب ما بعد أمْ حين نصبَ ما قبلها، وهذا عطفٌ صريحٌ مقوٍّ لعدم الإضمار قبلَ المرفوع))[1].

وما ذكره عن ابن جني هو قول أبي عليّ[2].

والمغاربة يقولون[3]: إنّ أمْ المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا في جملة.

قيل[4]: ولا حجّة في قول بعضهم أنّ هناك إبلاً أم شاء؛ لاحتمال كونها متصلة، والهمزة محذوفة قبل أنْ، ويحتمل أن ينتصب شاء على إضمار فعل تقديره: أم ترى شاءً.

ص: وفَصْلُ أمْ ممّا عَطَفَتْ عليه أكثرُ مِنَ وَصلِها.

ش: فصلُها، نحو: ﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ﴾ **[سورة الفرقان: 15]**، أكثرُ من وصلها، نحو: ﴿ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ **[سورة الأنبياء: 109]**، ومَن ادَّعى امتناعَ وصلِها أو ضعفَه فمخطئ؛ لأنّ دَعْواه مخالفةٌ للاستعمالِ المقطوعِ بصحته، ولقولِ سيبويه[5] والمحقّقين من أصحابه. قاله المصنّف[6].

ص: و(أو) شَكٍّ، و تفريقٍ مجرَّدٍ، أو إبهامٍ، أو إضرابٍ، أو تخييرٍ.

ش: (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء[7]، وتأتي لمعانٍ سبعة[8]: للشكّ: وتكون في الخبر والاستفهام، نحو: قامَ زيدٌ وعمرٌو، وأقامَ زيدٌ أو عمرٌو.

والتفريق في المجرد: نحو: ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ **[سورة البقرة: 135]**.

---

(1) شرح التسهيل (362/3).

(2) الإيضاح (226-227)، والعضديات (161)، والمسائل المنثورة (202-203)، والتعليقة (278/2-282)، ومختار تذكرة أبي علي (133). وبه أخذ ابن عصفور في شرح الجمل (193/1)، والأبذي في شرح الجزولية (627/1).

(3) قول ابن عصفور في شرح الجمل (193/1).

(4) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (121/13).

(5) الكتاب (169/3-171).

(6) شرح التسهيل (362/3).

(7) هو مذهب الجمهور. الكتاب (438/1)، والأصول (55/2)، والإيضاح (223)، واللمع (71). والتبصرة (132/1)، وتوجيه اللمع (286/1)، وشرح الجزولية للأبذي (600/1)، والتذييل والتكميل (127/13).

(8) قال ابن عصفور في شرح الجمل (190/1): (معاني أو: الشك والإبهام والتخيير والإباحة والتفصيل، وزاد الكوفيون في معانيها معنيين: أن تكون بمعنى الواو، وأن تكون بمنزلة "بل").

قال المصنّف: (والمراد بوصف التفريق بالمجرّد خلوّه من الشكّ والإبهام والتخيير، فإنّ مع كلَ واحد منها تفريقاً مصحوباً بغيره، والتعبير عن هذا التفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم؛ لأنّ استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال أو، نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف)[1].

والإبهام نحو: ﴿ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا ﴾ [سورة يونس: 24]، و﴿ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ﴾ [سورة النجم، 9] ،و﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ [سورة سبأ: 24]، ومعنى الإبهام أنْ يكون المتكلم عالماً ويبهم على المخاطب[2].

والإضراب: كقوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا ﴾[سورة البقرة: 100]، في قراءة السّماك[3].

السّماك[3].

وقال الفرّاء[4]: في قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ [سورة الصافات: 147]، أو هنا في معنى بل.

وقال ابن عصفور[5]: الإضراب ذكره سيبويه[6] في النفي والنهي إذا أعدتَ العاملَ، وذلك نحو: نحو: لستَ بِشْراً أو لَسْتَ عَمراً.

قال: وزعم بعض النحويّين أنّها تكون للإضراب على الإطلاق[7]، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ [سورة الصافات: 147]، وبقوله: ﴿ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ ﴾ [سورة البقرة: 74].

قال: وما ذهبوا إليه فاسد.

---

(1) شرح التسهيل (3/362-363).

(2) توضيح المقاصد (3/1009).

(3) المحتسب (1/99).

(4) معاني القرآن له (1/72) (2/393).

(5) قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد (7/3467) إنّ ابن عصفور قال ذلك في شرح الإيضاح. ينظر قول ابن عصفور في: التذييل والتكميل (13/132-133)، والارتشاف (4/1991)، وتوضيح المقاصد (3/1009)، والجنى الداني (229)، وشرح التصريح (2/174).

(6) الكتاب (3/184-188).

(7) نسب ابن عصفور هذا للكوفيين. شرح الجمل له (1/290)، معاني القرآن للفراء (728) (2/393)، ومجاز القرآن (2/175). ووافقهم أبو علي وابن جني وابن برهان. ينظر في: المحتسب (1/99)، وشرح اللمع (1/247)، والإنصاف (383-385)، وشرح التسهيل (3/363)، والكافية الشافية (2/1220-1221)، والتذييل والتكميل (13/131)، والجنى الداني (229)، وتوضيح المقاصد (3/1009)، والمغني (1/418)، وأوضح المسالك (3/378)، والأشموني (2/423)، وشرح التصريح (2/174).

والتخيير كقوله تعالى: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [سورة البقرة: 196].

والإباحة نحو: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرين[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ / [ب-266] الآية[2]، وسيأتي.

ص: وتُعاقِبُ الواوَ في الإباحة كثيراً، وفي عطفِ المُصاحبِ والمؤكِّد قليلاً.

ش: قال المصنّف: (ومن علامات الإباحة استحسانُ الواو موقعَها، نحو: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ)[3].

وقد ذكروا[4] فرقاً بين الواو وأو، وذلك أنّك إذا قلتَ: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ، لم يجز له مُجالسةُ أحدهما دونَ الآخر، وإن كان بـ (أو) جاز له أن يُجالسَهما أو أحدهما.

ومثال معاقبتها للواو في عطف المصاحب قوله صلى الله عليه وسلم: "اسكُنْ حِراءُ، فما عليكَ إلّا نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيدٌ"[5]، وقول الشاعر[6]: **[من الكامل]**

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتَهُمْ مِن بينِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافعِ[7]

ومثال ذلك في عطف المؤكِّد: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [سورة النساء: 112].

وذهب الأخفش[8] والجرميّ[9] إلى أنَّ (أو) تأتي بمعنى الواو، كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [سورة الصافات: 147] وقال به بعض الكوفيّين[10] في الآية.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور (189/1)، وشرح التسهيل (364/3)، وتوضيح المقاصد (1008/3).

(2) سورة النور: الآية 31: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾.

(3) شرح التسهيل (364/3).

(4) ابن عصفور في شرح الجمل له (189/1).

(5) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه (16/3). رواية (اثبُتْ أُحدٌ).

(6) هو لحميد بن ثور في ديوانه (304)، ولعمرو بن معد يكرب في ديوانه (112).

(7) الشاهد في: شرح التسهيل (364/3)، وشرح عمدة الحافظ (628)، والكافية الشافية (1222/2)، والتذييل والتكميل (319/4) (135/13)، والمغني (412/1)، وأوضح المسالك (379/3)، وشفاء العليل (787/2)، وتمهيد القواعد (1000/2) (3453/7)، والمقاصد النحوية (1632/4)، وشرح التصريح (174/2)، وشرح شواهد المغني (200/1)، وشرح أبيات المغني (51/2)، والمعجم المفصل (499/4). الرواية في ديوان عمرو بن معد يكرب: (قومٌ إذا هتف الصريخ رأيتهم). الصريخ: المستغيث. وسافع: أخذ بناصية مهره.

(8) معاني القرآن له (34/1) (491/2)، والمغني (405/1)، وشرح التصريح (174/2).

(9) مذهب الجرمي في: التذييل والتكميل (136/13)، والارتشاف (1991/4)، والجنى الداني (230)، والمغني (406/1)، وأوضح المسالك (379/3)، والمساعد (459/2)، والأشموني (424/2)، وشرح التصريح (174/2)، والهمع (174/3).

(10) ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، تنظر هذه المسألة في: معاني الحروف للرماني (77-79)، والغرة (907/2)، والإنصاف (383-386)، واللباب (424/1-425)، والكافية الشافية

ص: وتُوافِقُ (ولا) بعدَ النَّهي والنَّفي.

ش: مثال ذلك بعد النهي: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ **[سورة الإنسان: 24]**، وبعد النفي: ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾ [سورة النور: ٦١] الآية.

ص: والمعنى معَ (إمَّا) شَكٌّ أو تخييرٌ أو إبهامٌ أو تفريقٌ مجرَّدٌ.

ش: مثال الشكّ: لِزيد من العبيد إمَّا تِسعةٌ وإمَّا عشرةٌ[1].

والتخيير: ﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ **[سورة الكهف: 86]**.

والإبهام: لقيتُ إمَّا زيداً وإمّا عمراً[2]، وأنتَ عالمٌ بِمَنْ لقيتَ.

والتفريق المجرّد: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ **[سورة الإنسان: 3]**. ولم يذكر المصنّف أنّها تكون للإباحة، وقد ذكره غيره[3]، نحو: جالسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرين.

وذكر بعضهم[4] لـ (أو) و(إمّا) معنى آخر وهو أنهما يكونان لإيجاب أحد الشيئين في وقتٍ دونَ وقت، مثاله في (أو) قولك للشجاع: إنّما أنتَ طعنٌ أو ضَرْبٌ، أي: تارة كذا وأخرى كذا، ومثاله في إمّا: إنّما أنت إمّا طعنٌ وإمّا ضربٌ.

ص: وفتحُ همزتِها لغة تميميّة.

ش: وهي لغة قيس وأسد[5]، وأنشد قطرب قول الشاعر[6]: **[من المتقارب]**

سأحملُ نفسي على حالةٍ فإمّا عليها وإمّا لها[7]

بالفتح.

(1221/2)، وشرح الجزولية للأبذي (634/1-635)، وتوجيه اللمع (286/1)، والتذييل والتكميل (136/13-137)، والجنى الداني (230)، والمغني (405/1-406)، والأشموني (424/2)، وشرح التصريح (174/2). ونسب ابن جني هذا الرأي لقطرب في الخصائص (460/2) وسر الصناعة (406/1). وممّن أخذ بهذا المذهب الأزهري في التهذيب (157/15-158).

(1)(2) شرح التسهيل (365/3)، والتذييل والتكميل (141/13)، وتمهيد القواعد (3478/7).

(3) اللمع (72)، ومعاني الحروف للرماني (130-131)، والأزهية (139)، والتبصرة (134/1-135)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (57)، والغرّة (937/2)، والبديع لابن الأثير (368/1)، وشرح الجمل لابن خروف (325/1)، وتوجيه اللمع (291/1)، والجنى الداني (530).

(4) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (143/13).

(5) هي لغة قيس وأسد وتميم في: الغرة (944/2)، والتذييل والتكميل (143/13)، والارتشاف (1992/4)، والجنى الداني (535)، والمغني (377/1)، وشرح التصريح (175/2). ولغة تميم في: شرح التسهيل (366/3)، والأشموني (425/2). ولغة الحجاز فتح الهمزة وكسرها. الغرة (944/2)، والتذييل والتكميل (143/13)، والمساعد (461/2).

(6) هي الخنساء. ديوانها (33).

(7) الشاهد في: الكامل (1415/3)، وجمهرة اللغة (248/1)،، والأغاني (57/15)، والخصائص (271/2)، ومقاييس اللغة (162/1)، والمحكم (244/2)، (581/6)، والغرة (942/2)، واللسان (3487/5) (فوق)، والتذييل والتكميل (141/13-143)، والمساعد (460/2)، وشرح شواهد المغني (529/2)، والمعجم المفصل (71/6). فيه رواية (آلة وخطة) بدل (حالة). ورواية (لأحمل) بدل (سأحمل).

ص: وقد تبدلُ ميمُها الأولى ياء.

ش: حُكِيَ الإبدال مع كسر الهمزة وفتحها[1]، فمثاله مع الكسر قوله: **[من البسيط]**

يا ليتما أُمُّنا شالتْ نعامتها إيْما إلى جَنَّةٍ إيْما إلى نارِ[2]

ومع الفتح قول أبي القمقام[3]: **[من الطويل]**

تُنَفِّحُها أَيما شمالٌ عَرِيَّةٌ وأيما صَبا جُنْحَ الظَّلامِ هَبُوبُ[4]

رواه الفرّاء[5] بالياء وفتح الهمزة.

ص: وقدْ يُستغنى عن الأولى بالثانية.

ش: مثال قول ذي الرُّمة[6]: **[من الطويل]**

وكيف بنفسٍ كلّما قيل أشرفت على البرء من حوصاء هيض اندمالُها[7]

تُهاضُ بدارٍ قد تقادَمَ عهدُها وإمّا بأمواتٍ ألمَّ خيالُها

ونصّ النحاس[8] على أنّ البصريّين لا يجيزون فيها إلّا التكرار، وأجاز الفرّاء[9] ألّا تكرر وتُجرى مُجرى أو.

أو.

ص: وبـ (أَوْ) عن (إمّا).

---

(1) شرح التسهيل (366/3)، ورصف المباني (100)، والتذييل والتكميل (143/13)، والجنى الداني (535)، والمغني (377/1).

(2) تقدّم تخريجه في الصفحة (431).

(3) هو أبو القمقام بن مصعب الأسدي. الخزانة (87/11).

(4) الشاهد في: الغرة (943/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (185/1)، والمقرب (231/1)، ورصف المباني (100-101)، والتذييل والتكميل (143/13)، والمغني (377/1)، والهمع (178/3)، والدرر (440/2)، والمعجم المفصل (279/3). عريّة: باردة.

(5) رواية الفراء في: الغرة (942/2)، والتذييل والتكميل (144/13)، و الخزانة (87/11). لم أعثر على الرواية في معاني الفراء.

(6) هما لذي الرمة في ديوانه (1902/3)، وللفرزدق في ديوانه (424). قال البغدادي في الخزانة (78/11). نسبهما الفارسي للفرزدق وهو الصحيح.

(7) الشاهد في: معاني الفراء (390/1)، وكتاب الشعر (86/1-87)، والبصريات (651/1)، والمنصف (115/3)، والأزهية (142)، وأمالي ابن الشجري (127/3)، والغرة (940/2)، وابن يعيش (102/8)، وشرح الجمل لابن عصفور (187/1)، والمقرب (132/1)، وضرائر الشعر (161-162)، وشرح التسهيل (366/3)، وشرح عمدة الحافظ (642)، وابن الناظم (381)، ورصف المباني (102)، والتذييل والتكميل (144/13)، والارتشاف (1993/4)، وتوضيح المقاصد (1016/3)، والجنى الداني (533)، والمغني (396/1)، وتمهيد القواعد (3478/7)، والمقاصد الشافية (129/5-135)، والمقاصد النحوية (78/1) (1636/4)، والأشموني (426/2)، والهمع (178/3)، شرح شواهد المغني (193/1)، والمعجم المفصل (175/6). أشرفت: أقبلت. حوصاء: ضيقة مؤخر العين. الاندمال: تراجع الجرح إلى البرء. تهاض: يتجدد جرحها. ألمّ: نزل. فيه رواية: (تُلِمُّ بدارٍ).

(8) رأي النحاس في: التذييل والتكميل (144/13)، والارتشاف (1992/4)، والجنى (532)، والمساعد (461/2).

(9) معاني القرآن له (389/1-390).

ش: كقراءة أُبَيٍّ[1]: **{وإِنَّا وإِيَّاكُم لإِمَّا على هُدًى أو في ضلالٍ مبين}** [سورة سبأ: 24]،

ونحو هذا في الشعر كثير[2].

ص: ورُبَّما استُغني عنها بـ "وإلّا".

ش: مثال ذلك قول المثقب العبدي[3]: **[من الوافر]**

فإمَّا أن تكونَ أخي بصدقٍ فأعْرفَ منك غَثي من سَميني[4]
وإلّا فاطَّرِحْنِي واتخذْني عدُوّاً أتَّقيكَ وتتَّقيني

ص: ورُبّما استُغني عن واوِ (وإمّا).

ش: كقول الشاعر: **[من الرجز]**

لا تُفسْدوا آبالَكُمْ أيْما لَنَا أَيْما لَكُمْ[5]

فتح الهمزة وأبدل الميم ياء.

ص: والأصلُ إنْ ما، وقدْ تُستَعمل اضطراراً.

ش: (إمّا): (إنْ) زيدت عليها (ما)، وقد يستغنى في الشعر بـ (إنْ) كقول الشاعر[6]: **[من الوافر]**

وقد كَذَبَتْكَ نفسُكَ فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صبْرِ[7]

---

(1) معاني القرآن للفّراء (390/1)، وفي قراءتنا: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

(2) التذييل والتكميل (144/13-146)، وتوضيح المقاصد (1014/3).

(3) ولسحيم بن واثل في المقاصد النحوية (131/1) (1635/4).

(4) الشاهد في: المفضليات (292) [76]، والأزهية (141)، وأمالي ابن الشجري (126/3-127)، وشرح الجمل لابن عصفور (186/1)، والمقرب (232/1)، وشرح التسهيل (366/3-367)، والكافية الشافية (1228/3)، وشرح الكافية للرضي (356/3) (402/4)، وابن الناظم (381)، والتذييل والتكميل (145/13)، وتوضيح المقاصد (1015/3)، والجنى الداني (532)، والمغني (394/1)، وتخليص الشواهد (76)، والمساعد (462/2)، وشفاء العليل (789/2)، وتمهيد القواعد (3478/7-3479)، والأشموني (426/2)، والهمع (179/3)، وشرح شواهد المغني (190/1-191)، والخزانة (489/7)، وشرح أبيات المغني (12/2)، والدرر (446/2)، والمعجم المفصل (265/8). الغث: الرديء، والسمين ضده. اطرحني: أبعدني.

(5) الشاهد في: المحتسب (284/1) (314/2)، وشرح التسهيل (367/3)، والكافية الشافية (1230/3)، والتذييل والتكميل (62/13-146)، والجنى الداني (535)، والمغني (377/1)، والمساعد (462/2)، وشفاء العليل (789/2)، وتمهيد القواعد (3479/7)، والهمع (178/3)، والخزانة (86/11)، والدرر (441/2)، والمعجم المفصل (25/12).

(6) هو دريد بن الصّمة. ديوانه (110).

(7) الشاهد في: الكتاب (266/1) (332/3)، والمقتضب (28/3)، والانتصار لسيبويه (95)، وشرح الكتاب للسيرافي (164/2) (359/3)، وكتاب الشعر (86/1)، والبصريات (652/1)، والحلبيات (330/1)، والتعليقة (176/1)، والأزهية (57)، وأمالي ابن الشجري (150/3)، والبديع لابن الأثير (689/2)، وابن يعيش (101/8-104)، وشرح التسهيل (367/3)، والكافية الشافية

وكونُ (إمَّا) مركَّبةً من (أنْ) و(ما) هو مذهب سيبويه[1]، ويدلّ عليه/ إفراد (إنْ) [أ-267] كما ذُكر.

وقيل[2]: هي بسيطة غير مركبة عني (إمّا) العاطفة. وأمّا نحو: (فإنْ جزعا) فيحتمل[3] أن تكون شرطية حذف جوابها لفهم المعنى، نحو: (إنْ خيراً فخيرٌ)، والتقدير: إنْ كنت ذا جَزَعٍ فلا تَجْزَعْ، وإنْ كنتَ مُجْمِلَ صبرٍ فأجْمِلْ.

وتُشارِكُ (إمّا) العاطفة لفظاً (إمّا) الشرطية، نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [سورة الأنفال: 58] وهي مركبة من إنْ وما.

وزعم الكسائيّ[4] أنّ لها قسماً ثالثاً تكون فيه جحداً تقول: إمّا زيدٌ قائمٌ، تريد: إنْ زيدٌ قائمٌ، و(ما) صلة.

ص: والمعطوفَ بـ (بل) مُقَرَّرٌ بعدَ تقديرِ نَهْيٍّ، أو نفيٍ صريحٍ أو مُؤَوَّلٍ، أو بعد إيجابٍ لمذكورٍ موطَّأٍ به، أو مردودٍ، أو مرجوعٍ عنه.

ش: قال المصنّف: ((ومعنى المقرَّر الممكن فيما يُراد به ثُبوت، نحو: ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة الأعلى: 16]، ونفيٍ، نحو: ﴿ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴾ [سورة الفجر، 17]، فما بعد (بل) مقرَّر على كل حال، فإن كان قبلُها نهيٌ أو نفيٌ فهي بين حُكمين مقرَّرَين، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ ﴾[سورة آل عمران: 169]، وما قامَ زيدٌ بل عمرٌو، فتفرد حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها، هذا هو الصحيح. ووافق المبرّد في هذا الحكم[5]، وأجاز[6] مع ذلك كون (بل) ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها، وهو خلاف الواقع في كلام العرب))[7].

(1227/3)، وشرح الكافية للرضي (403/4)، وابن الناظم (380)، والتذييل والتكميل (146/13)، وتوضيح المقاصد (1016/3)، والجنى الداني (212-534)، والمغني (379/1)، والمساعد (463/2)، وشفاء العليل (790/2)، وتمهيد القواعد (3479/7)، والمقاصد الشافية (130/5)، والمقاصد النحوية (1634/4-1638)، والخزانة(93/11-96-116)، والدرر (446/2)، والمعجم المفصل (446/3). روايته عند ابن السيرافي: (فقد كَذَبَتْكِ نفسُكِ فاصدُقيها) قال ويروى (فاكذبيها). شرح أبيات الكتاب له (209/1).

(1) الكتاب (331/3-332)، وشرحه للسيرافي (88/4).

(2) قول الهروي في الأزهية (143)، واختاره أبو حيان. التذييل والتكميل (147/13)، والجنى الداني (533).

(3) التذييل والتكميل (146/13)، وتوضيح المقاصد (1017/3).

(4) رأي الكسائي في: التذييل والتكميل (148/13)، والارتشاف (1994/4)، وتوضيح المقاصد (1018/3)، والجنى الداني (535).

(5) المقتضب (150/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (197/1)، وشرح الجزولية للأبذي (613/1). وممّن أجاز وجهَيْ المبرد في المنفيِّ أبو الحسين بن عبد الوارث، وهو ابنُ أخت أبي عليّ الفارسيِّ. تنظر موافقته في التذييل والتكميل (151/13)، والمغني (188/2).

(6) شرح الجمل لابن عصفور (197/1)، وشرح الجزوليةللأبذي (613/1-614)، ورصف المباني (154).

(7) شرح التسهيل (369/3).

ومثال المؤوّل: زيدٌ غيرُ قائمٍ بل قاعدٌ، ومثله: ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾[سورة الأنعام، 40–41]. ومثاله بعد إيجابٍ لمذكورٍ مُوَطَّأٍ به: ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ ﴿٤٤﴾ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [سورة الفرقان: 44]. أو مردود: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: 26].

أو مرجوع عنه إمّا لكونه غلطاً في اللفظ، نحو: أنت عَبدي بل سَيِّدي. أو في الإدراك: سمعتُ رُغاءً بل صهيلاً. أو نسياناً له: عليّ درهمانِ بل ثلاثةٌ. أو لِتَبَدُّلِ رأيٍّ، نحو: ادعُ لي زيداً بل عمراً[1].

قيل: ومذهب الكوفيّين[2] أنّ (بل) لا تكون نسقاً بعد الإيجاب.

وإذا وقعت (بل) بعد جملة[3] فتارةً تكون إضراباً عمَّا قبلَها على جهةِ الإبطال له، وإثباتاً لما بعدها، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [سورة المؤمنون: 75]، وتارةً تكون على جهة التَّرك من غيرِ إبطالٍ، كقوله: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ ﴾ [سورة المؤمنون: 62–63].

ص: وقد تُكَرَّرُ (بل) رجوعاً عمّا وَلِيَ المتقدّمة، أو تنبيهاً على رُجْحانِ ما وُلِيَ المتأخرةَ.

ش: مثال الأوّل: ﴿ بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ [سورة الأنبياء: 5]، والثاني كقوله: ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ [سورة النمل: 65–66].

ص: وتُزادُ "لا" قبلَ "بل" لتأكيدِ التقريرِ وغيرِهِ.

ش: مثال ذلك: قامَ زيدٌ لا بلْ عمرٌو، وخُذْ هذا لا بَلْ ذاك، فـ (لا) زائدةٌ لتأكيد الإضرابِ عن جَعلِ الحُكم للأوّل، وفي نحو: ما قامَ زيدٌ لا بَلْ عمرٌو، ولا تضربْ خالداً لا بَلْ بشراً، هي زائدةٌ؛ لتأكيد النفي والنهي، قاله المصنّف[4].

وقال الجزولي[5]: و(لا) مع (بل) في الإيجاب والأمر نفيٌ، وفي النهي والنفي تأكيدٌ.

ومنع ابن درستويه[1] زيادتها معها بعد النفي.

---

(1) الأمثلة في: شرح التسهيل (369/3)، والتذييل والتكميل (151/13)، والمساعد (464/2)، وشفاء العليل (790/2).

(2) مذهب الكوفيين في: التذييل والتكميل (151/13)، والارتشاف (1995/4)، وتوضيح المقاصد (1021/3)، والمغني (189/1)، والمساعد (464/2). واختار هذا المذهب أبو جعفر بن صابر. رأيه في المصادر السابقة. وذكروا رأي هشام: (ومحال: ضربتُ عبد الله بل أباك).

(3) التذييل والتكميل (153/13)، وتوضيح المقاصد (1021/3).

(4) شرح التسهيل (369/3-370).

(5) المقدمة الجزولية (71).

وقال ابن عصفور[2]: إنّه لا ينبغي أن يقال بزيادتها مع (بل) في النفي والنهي إلّا أنْ يشهد له سماع.

قيل[3]: وهو مسموع من كلام العرب.

ص: و(لكنْ) قبلَ المفردِ بعد نهي أو نفي كـ (بل).

ش: نحو: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، ولا تضربْ زيداً لكنْ عَمراً.

ومذهب البصريّين[4] أنَّها لا يقع بعدها عطفُ المفردِ إلّا بعد نهيٍ أو نفيٍ، وعن الكوفيّين أنّها يعطف بها في الإيجاب.

وإذا وليها جملة[5] فهي حينئذٍ حرف ابتداء لا عاطفة، وتكون ذات إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر لا استفهام، فلا يجوز: هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم، وقد قيل[6]: إنّها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو.

ص: ويُعْطَفُ بـ (لا) بعد أمرٍ أو خبر/ مُثْبَتٍ أو نداءٍ. [ب-267].

ش: نحو: اضربْ زيداً لا عمراً، وقامَ زيدٌ لا عمرٌو، ويا زيدُ لا عمرُو[7]، وفي معنى الأمر الدعاءُ، نحو: غفرَ اللهُ لزيدٍ لا بكرٍ.

ومنع بعض النحويّين[8] العطف بها بعد الماضي، وهو مسموع[9].

وأجاز الفرّاء[1] العطف بها على اسم (لعلّ)، نحو: لعلّ زيداً لا عمراً منطلق.

---

(1) رأي ابن درستويه في: التذييل والتكميل (154/13)، والارتشاف (1996/4)، وتوضيح المقاصد (1022/3)، والمغني (190/1).

(2) قول ابن عصفور في: التذييل والتكميل (154/13)، والارتشاف (1996/4)، وتوضيح المقاصد (1022/3)، والمساعد (466/2)، والهمع (180/3). لم أعثر عليه في كتب ابن عصفور لعله موجود في كتاب شرح الإيضاح المفقود.

(3) التذييل والتكميل (155/13).

(4) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين تنظر في: الإنصاف (388-390)، واللباب (427/1-428)، وتوجيه اللمع (288/1-289)، وشرح الكافية للرضي (420/4)، والتذييل والتكميل (156/13)، والارتشاف (1998/4)، وتوضيح المقاصد (1018/3)، والجنى الداني (590-591)، والمقاصد الشافية (139/5-140)، وائتلاف النصرة (75-149)، وشرح التصريح (175/2-177)، والهمع (185/3).

(5) شرح الجمل لابن عصفور (198/1-199)، وشرح الجزولية للأُبذي (619/1)، والتذييل والتكميل (156/13)، وتوضيح المقاصد (1018/3)، والجنى الداني (591)، والمساعد (466/2)، وشرح التصريح (176/2)، والهمع (184/3).

(6) قول ابن أبي الربيع في: التذييل والتكميل (156/13-157)، والارتشاف (1998/4)، وتوضيح المقاصد (1019/3)، والجنى الداني (591)، والمغني (549/3)، والمساعد (466/2-467)، وشرح التصريح (176/2)، والهمع (185/3).

(7) أجازه سيبويه. الكتاب (186/2). وزعم ابن سعدان أنّ العطف بـ "لا" على منادى ليس في كلام العرب شاهد على استعماله. رأيه في: شرح التسهيل (370/3)، والتذييل والتكميل (161/13)، وتوضيح المقاصد (1019/3)، والمغني (301/3-302)، والمساعد (468/2)، وشفاء العليل (792/2)، وشرح التصريح (178/2)، والهمع (183/3).

(8) هو الزجاجي. حروف المعاني له (31).

(9) أجازه سيبويه. الكتاب (439/1). ردَّ ابن عصفور مذهب الزجاجي، شرح الجمل له (198/1)، وشرح الجزولية للأبذي (618/1)، وتوضيح المقاصد (1019/3)، والمغني (303/3-304)، والأشموني (427/2)، وشرح التصريح (179/2).

ولا يعطف بها إلّا المفرد والجمل التي لها محل من الإعراب، فإنْ لم يكن للجملة محل فهي حرف ابتداء[2].

[1] رأي الفراء في: التذييل والتكميل (161/13)، والارتشاف (1996/4)، والمساعد (468/2)، والأشموني (427/2)، والهمع (183/3).

[2] التذييل والتكميل (158/13)، والارتشاف (1997/4)، وتوضيح المقاصد (1019/3).

فصل: لا يُشتَرطُ في صحة العطفِ وُقوعُ المعطوفِ موقعَ المعطوفِ عليه، ولا تقديرُ العاملِ بعدَ العاطفِ؛ بل يُشترطُ صلاحيةُ المعطوفِ أو ما هو بمعناهُ لمباشرةِ العاملِ.

ش: يدلُّ على عدم اشتراط وقوعه موقعه قولهم: قامَ زيدٌ وأنا، ورأيتُ زيداً وإيّاك، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، و[1]:

الواهبُ المئةَ الهجانَ وعَبْدُها .....

فهذه ونحوها لا تصلح لمباشرة العامل[2].

ويدلُّ على عدم اشتراط تقدير العامل بعد العاطف أنّ فيه ما يمنع تقديره، نحو: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، بل يُشتَرطُ صلاحيةُ المعطوفِ كما تقول في: تخاصَمَ زيدٌ وعمرٌو: تخاصَمَ عمرٌو وزيدٌ. وما هو بمعناه كالمثل السابقة: فيصحُّ في قامَ زيدٌ وأنا: قُمْتُ، وفي رأيتُ زيداً وإياك: رأيتُكَ، وفي رُبَّ رجلٍ وأخيه: رُبَّ أخي ورجلٍ، وفي "الواهبُ المئةَ الهجانَ"؛ الواهبُ عَبدَ المئةِ[3].

وإنْ لم يَصلُحْ هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أُضمِرَ له عاملٌ مدلولٌ عليه بما قبله، وجُعِلَ من عطف الجمل، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر، نحو: أقومُ أنا ويدٌ، ونقومُ نحن وزيدٌ، وتقومُ أنتَ وزيدٌ، و﴿ **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ** ﴾ [سورة الأعراف: **19**]، وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو: ﴿ **لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ** ﴾ [سورة البقرة: **233**]؛ لأنَّ هذه العوامل لا تصلح للعمل في هذه المعطوفات. نص على ذلك المصنّف[4]. قال: (وما استحقَّه المعطوف من التقدير استحقَّ في البدل، نحو: ادْخُلوا أوَّلُكُم وأخِركم؛ لأن ادْخُلْ لا يرفعُ إلّا ضمير المخاطب، نصَّ سيبويه على هذا المعنى، فإنْ جُعِلَ بدلاً كان من إبدالِ الجملِ بعضِها من بعضٍ، كما يُقال في العطف)[5]. انتهى.

قيل[6]: وهو مخالفٌ لما تضافرتْ عليه نصوصُ النحويّين من أنَّ (زوجك) معطوفٌ على الضمير المستكنِّ في (اسكن)، ونصّ عليه سيبويه[7]، وأمّا البدل فهو على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فليس كالنعت.

---

(1) تقدّم تخريجه في باب اسم الفاعل.
(2) التذييل والتكميل (163/13).
(3) التذييل والتكميل (163/13-164).
(4) شرح التسهيل (371/3-372).
(5) شرح التسهيل (372/3).
(6) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (165/13-166).
(7) الكتاب (378/2).

ص: ويَضعُفُ العطفُ على ضمير الرفعِ المتّصلِ ما لم يُفْصَلْ بتوكيدٍ أو غيرِه، أو يُفْصَلِ العاطفُ بـ (لا).

ش: يشمل التوكيد بالضمير: نحو: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [سورة الأنبياء: 54].

وبغير الضمير، كقول لشاعر: **[من الوافر]**

ذُعِرْتُمْ أجمعُونَ ومَنْ يَليكُمْ برؤيتنا وكُنَّا الظَّافِرِينا[1]

ومثالُ فصله بغير توكيد: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [سورة الرعد: 23] ففصل بالمفعول.

ومثال فصل العاطف بـ (لا): ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام: 148].

فإن لم يفصل ضَعُفَ ولم يمتنع، كقول بعض العرب: (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ)[2]، فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة،، ومنه قول جرير[3]: **[من الكامل]**

..... **ما لمْ يَكُنْ وأبٌ له لينالا**[4]

وقول عمر بن أبي ربيعة[5]: **[من الخفيف]**

قُلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى كنعاجِ الملا تعسَّفْنَ رَمْلا[6]

وهذا فعلٌ مختارٌ لا مضطر، إذا كان له أن ينصب وأباً وزُهْراً، قاله المصنّف[1].

---

(1) الشاهد في: شرح التسهيل (373/3)، والتذييل والتكميل (167/13)، وأوضح المسالك (390/3)، والمساعد (469/2)، وتمهيد القواعد (3496/7)، وشرح التصريح (181/2).

(2) الكتاب (31/1).

(3) ديوانه (57/1).

(4) صدر البيت: (ورَحا الأُخيطل مِنْ سَفاهةِ رأيه).
الشاهد في: جمهرة أشعار العرب (716/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (144/3)، وشرح اللمع (267/1)، والغرة (961/2)، والإنصاف (381)، وشرح الجمل لابن عصفور (201/1)، والمقرب (234/1)، وضرائر الشعر (180/1)، وشرح التسهيل (261/2) (374/3)، والكافية الشافية (1245/3)، وشرح الجزولية للأبذي (644/1)، وابن الناظم (385)، والتذييل والتكميل (170/13)، وأوضح المسالك (390/3)، وتمهيد القواعد (2080/4) (3497/7)، وشفاء العليل (793/2)، والمقاصد الشافية (152/5)، والمقاصد النحوية (1645/4)، وشرح شذور الذهب للجوجري (815/2)، والأشموني (429/2)، وشرح التصريح (182/2)، والهمع (188/3)، وحاشية الصبان 169/03)، والدرر (459/2)، والمعجم المفصل (75/6).

(5) ديوانه (462). أو للعرجي في ديوانه (291).

(6) الشاهد في: الكتاب (379/2)، وشرحه للسيرافي (141/3)، والخصائص (386/2)، واللمع (74)، والتنبيه (263)، والمفصل (124)، والغرة (957/2)، والإنصاف (381)، والبديع لابن الأثير (376/1)، واللباب (431/1)، وتوجيه اللمع (293/1-294)، وابن يعيش (76/3)، وشرح الجمل لابن عصفور (200/1)، وشرح التسهيل (374/3)، والكافية الشافية (1245/3)، وشرح الجزولية للأبذي (644/1)، وابن الناظم (385)، والتذييل والتكميل (170/13)، وتوضيح المقاصد (1024/3)، وأوضح المسالك (391/3)، وتمهيد القواعد (3497/7)، والمقاصد الشافية (152/5)، والمقاصد النحوية (1646/4)، والأشموني (429/2)، والمعجم المفصل (117/6). والرواية في ديوان العرجي: (قلتُ إذْ أقبلت تهادى وزُهْرٌ).
تهادى: أصله تتهادى، تتمايل وتتبختر. نعاج: جمعة نعجة، والمراد هنا الوحش. الفلا: الصحراء. تعفن: ملَنْ عن الطريق.

ومذهب الكوفيّين[2] وابن الأنباريّ[3]: أنَّه جائزٌ في الكلام.

قال الفرّاء[4]: أُجيزُ: قُمْتُ وزيدٌ.

ونصَّ سيبويه[5] والخليل على قُبحه.

وذكرَ بعضهُم[6] أنَّه لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر.

ص: وضميرُ النصبِ المتَّصلِ/ في العطف عليه كالظاهر. [أ-268]

ش: فيجوز أن يعطف عليه الظاهر والضمير بلا شط[7]، نحو: رأيتك وزيداً، ورأيته وإيّاك.

ص: ومثله في الحالين الضميران المنفصلان.

ش: يعني بالحالين عطفه والعطف عليه، فيجوز: رأيتُ زيداً وإيّاك، وإيَّاك وزيداً رأيتُ، وأنا وزيدٌ صاحباك، وزيدٌ وأنا صاحباك.

وَوَهَمَ[8] أبو الحسن الأُبذيّ[9] في شرح الجزوليّة فمنع: رأيت زيداً وإيّاك؛ لأنَّك قادرٌ أن تأتي به متّصلاً، فتقول: رأيتُكَ وزيداً، وقد جاء في القرآن: ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [سورة الممتحنة: 1].

ص: وإن عُطِفَ على ضميرِ جرٍّ اختيرَ إعادةُ الجارِّ، ولم تلزم وِفاقاً ليُونُسَ والأخفشِ والكوفيّين.

ش: في العطف على الضمير المجرور ثلاثة مذاهب[10]:

الأول: مذهب جمهور البصريّين[11]: أنَّه لا يجوز إلّا بإعادة الجارّ إلّا في الضرورة.

---

(1) شرح التسهيل (374/3).

(2) معاني القرآن للفراء (95/3)، وشرح الكتاب للسيرافي (144/3)، والإنصاف (381-383).

(3) الإنصاف (381-383).

(4) لم أجد العبارة في معانيه، لكنْ كلامه يدل على الجواز حيث قال في معانيه (95/3) في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ﴾ [سورة النجم: 6] (وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه – ولا يكادون يقولون: – استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأن في الفعل مضمراً). وتنظر عبارته في التذييل والتكميل (169/13).

(5) مذهب سيبويه والخليل في: الكتاب (377/2-380)، وشرحه للسيرافي (142/3-143).

(6) هو رأي ابن عصفور في شرح الجمل له (200/1). ورأي الأبذي في شرح الجزولية له (644/1-645).

(7) الكتاب (377/2)، وشرحه للسيرافي (140/3)، واللمع (74)، وشرح اللمع (262/1)، والغرة (962/2)، والبديع لابن الأثير (377/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (199/1)، وشرح التسهيل (371/3)، والتذييل والتكميل (170/13)، وشرح التصريح (181/2).

(8) ردّ أبي حيان على أبي الحسن الأبذي. التذييل والتكميل (170/13-171).

(9) شرح الجزولية له (645/1).

(10) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين تنظر في: الإنصاف (371-379).

(11) رأي البصريين في: اللمع (74)، والمفصل (124)، والغرة (963/2)، والتبيان (175/1-327)، وابن يعيش (78/3)، وحواشي المفصل للشلوبين (414)، وشرح الجمل لابن عصفور (202/1)، وضرائر الشعر (149)، وشرح الكافية للرضي

الثاني: مذهب الكوفيّين[1] ويونس[2] والأخفش[3] أنَّه يجوز في الكلام، واختاره المصنّف[4] والشلوبين[5].

الثالث: أنَّه إن أكّد الضمير جاز في الكلام، وإلّا فلا، نحو: مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ، وهو مذهب الجَرميِّ[6] والزِّياديِّ[7].

وشبيهٌ به ما أجازه[8] الفرّاء من قولك: مررتُ به نفسِه وزيدٍ.

والصحيح[9] ما اختاره المصنّف للقياس والسماع؛ أمّا القياس فكما يجوز أن يُبْدَلَ منه ويؤَكَّدَ بغير إعادة الجارّ كذلك يعطف عليه، وأمّا السماع فمن النثر قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [سورة البقرة: 217]، و ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ [سورة النساء: 1] وتأويلهما: على غير ذلك مرجوحٌ؛ بل يتعيَّنُ إطراحُه؛ لأنّه عدول عن الظاهر. وقالت العرب[10]: ما فيها غيرُه وفرسِه.

ومن النظم ما أنشده سيبويه: **[من البسيط]**

(335/2-336)، والتذييل والتكميل (171/13)، وتوضيح المقاصد (1026/3)، وأوضح المسالك (392/3)، والمساعد (470/2)، وائتلاف النصرة (63)، والهمع (189/3).

(1) رأي الكوفيين في: اللباب (432/1)، والتبيان (327/1)، وحواشي المفصل للشلوبين (413)، وضرائر الشعر (149)، وشرح الكافية للرضي (336/2)، والتذييل والتكميل (172/13)، وتوضيح المقاصد (1026/3)، وأوضح المسالك (392/3)، وائتلاف النصرة (62).

(2) رأي يونس في: ابن الناظم (386)، والتذييل والتكميل (172/3)، وتوضيح المقاصد (1026/3)، وأوضح المسالك (392/3)، وائتلاف النصرة (62)، والأشموني (429/2)، وشرح التصريح (183/2)، والهمع (189/3).

(3) معاني القرآن له (184/1-243)، وشرح التسهيل (375/3)، وتوضيح المقاصد (1026/3)، وأوضح المسالك (392/3)، وإرشاد السالك (638/2)، والمساعد (470/2)، وشفاء العليل (793/2)، وائتلاف النصرة (62)، وشرح التصريح (183/2).

(4) شرح التسهيل (375/3)، والكافية الشافية (1244/3)، وابن الناظم (386)، وائتلاف النصرة (63). وقد اختار هذا المذهب ابن أبي بكر الشرجي الزبيدي صاحب ائتلاف النصرة (63).

(5) حواشي المفصل له (413-414)، وشرح عمدة الحافظ (665)، والمساعد (470/2).

(6) مذهب الجرمي في: شرح اللمع (265/1)، والغرة (964/2)، والبديع لابن الأثير (377/1)، وشرح الكافية للرضي (336/2)، والتذييل والتكميل (172/13)، والارتشاف (2013/4)، وتوضيح المقاصد (1027/3)، والمساعد 430/02)، والأشموني (430/2).

(7) رأي الزياديّ في: التذييل والتكميل (172/13)، والارتشاف (2013/4)، وتوضيح المقاصد (1027/3)، والمساعد (470/2).

(8) معاني القرآن له (141/1-252) وهو حاصل كلامه. وينظر رأيه في: ابن الناظم (386)، والتذييل والتكميل (172/13)، والارتشاف (2013/4)، وتوضيح المقاصد (1027/3)، والأشموني (430/2).

(9) التذييل والتكميل (174/13).

(10) نُسِبَتْ هذه الحكاية لقطرب في: شرح التسهيل (376/3)، والكافية الشافية (1250/3)، وابن الناظم (386)، والتذييل والتكميل (174/13)، وإرشاد السالك (639/2)، والمساعد (471/2)، وائتلاف النصرة (63)، وشرح التصريح (183/2).

..... **فاذهبْ فما بكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ**[1]

في أبيات كثيرة لا نطول بإنشادها ترشد كثرتها إلى أن ذلك ليس من الضرورات.

قيل[2]: وينبغي أنْ يُقَيَّدَ العطفُ على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير مختصّ بالضمير، احترازاً من (لولا) على مذهب سيبويه[3]، فإنه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها، نحو: لولاك وزيدٌ، فلو رفعتَ على توهُّم أنَّك نطقتَ بضميرِ الرفع ففي جوازِه نَظَرٌ.

ص: وأجازَ الأخفشُ العطفَ على عاملَين إنْ كان أحدُهما جارّاً، واتّصل المعطوفُ بالعاطف، وانفصل بـ (لا).

ش: يجوز أن يعطف بعاطف واحد معطوفان فصاعداً لعامل واحد[4]، نحو: أعطيتُ عمراً درهماً درهماً وزيداً ديناراً، وأعلمَ زيدٌ عمراً بكراً مسافراً و خالدٌ بشراً جعفراً مقيماً.

ولا يجوز أن يعطف بعاطف واحد على أكثر من معمول عاملين[5]، نحو: جاء إلى الدار من المسجد زيدٌ والحانوتِ البيتِ عمرٌو، تريدُ: جاء من الحانوتِ إلى البيتِ عمرٌو.

نقل ابن السّرّاج[6] الإجماع على أنّ ذلك لا يجوز، وإنّما الخلاف في العطف على معمولي عمل فقط.

فذهب الأخفش[7] إلى جواز ذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون أحد العاملين جارّاً.

---

(1) صدر البيت: (فاليوم قَرَّبْتَ تهجونا وتَشتُمنا). الشاهد في: الكتاب (383/2)، والأصول (119/2)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (7/2) (432/4)، وشرح الكتاب للسيرافي (142/3-146)، واللمع (74)، والتبصرة (141/1)، والغرة (969/2)، والإنصاف (372)، وتوجيه اللمع(294/1)، وابن يعيش (78/3-79)، وضرائر الشعر (147)، وشرح التسهيل (376/3)، والكافية الشافية (1250/3)، وشرح عمدة الحافظ (662)، وشرح الكافية للرضي (336/2)، وابن الناظم (387)، والتذييل والتكميل (174/13)، وتوضيح المقاصد (1026/3)، وأوضح المسالك (393/3)، وإرشاد السالك (639/2)، وشرح ابن عقيل (240/3)، وتمهيد القواعد (3500/7)، والمقاصد الشافية (159/5)، والمقاصد النحوية (1647/4)، وشرح شذور الذهب للجوجري (819/2)، والأشموني (430/2)، والهمع (189/2)، والخزانة (123/5-124)، والمعجم المفصل (391/1).

(2) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (177/13)، وتوضيح المقاصد (1027/3).

(3) الكتاب (373/2-374).

(4) التبصرة (144/1)، والتذييل والتكميل (177/13)، والمغني (522/5).

(5) التبصرة (144/1-145)، والتذييل والتكميل (177/13)، والمغني (522/5-523)، والمساعد (472/2).

(6) الأصول (75/2).

(7) مذهب الأخفش في: المقتضب (195/4)، والأصول (69/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (342/1-343)، والتبصرة (145/1)، وابن يعيش (27/3)، وشرح التسهيل (378/3)، وشرح الكافية للرضي (344/2-3450)، والتذييل والتكميل (179/13)، والمغني (523/5-526)، والمساعد (471/2)، ومعجم القراءات (449/8).

والثاني: أن يتّصل المعطوف ويعني به لمجرور، فلابُدّ من هذا القيد بالعاطف.

ومثال ذلك: إنَّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمراً، أو ينفصل فإنّه جائز أيضاً، نحو: ما في الدارِ زيدٌ ولا الحجرةِ عمرٌو.

واستدلّ بالسماع كقوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ ﴾ [سورة الجاثية: 5] في قراءة مَنْ نصب (آيات)[1]، فنابت الواو في قوله "واختلاف" مناب (إنَّ)، و(في) كأنّه قيل: وإن في اختلاف، ومنه قول الشاعر[2]: **[من المتقارب]**

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدَ بالليلِ نارا

أي: وتحسبين كل نار توقد بالليل ناراً.

وشبه ذلك في الشعر كثير.

فإنْ فقد الشرط الأول – أعني كون أحد العاملين جارّاً – فقد ذكر المصنّف[3] الإجماع على منع العطف إذْ ذاك، ومثاله/**[ب–268]**: كان آكلا طعامَك أي: وكان آكلاً تمراً عمرٌو، فنابت الواو مناب كان وآكلاً.

ونقل ابن الحاجب[4] عن الفرّاء إجازة ذلك.

وقال ابن النحاس الحلبي[5]: ما ذكره ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقاً مذهبٌ لم أرَ أحداً حكاه غيره، مع جهدي في الكشف عنه، وكذلك قال شيخه ابن عمرون[6].

---

(1) هي قراءة الأعمش والحجدري ويعقوب وحمزة والكسائي. والقراءة في: معاني الزجاج (431/4–432)، ومشكل إعراب القرآن (659–660)، والتبيان (1150/2)، والبحر (43/8)، والإتحاف (465/2)، ومعجم القراءات (448/8–449).

(2) تقدّم تخريجه في الصفحة (346).

(3) شرح التسهيل (378/3).

(4) شرح الوافية نظم الكافية (262). وفي أماليه نسبه لأكثر الكوفيين (134/1).

(5) التعليقة على المقرب (763/2).

(6) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون، الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس، وروى عنه الشرف الدمياطيّ، وشرح المفصل. (ت: 649هـ). تنظر ترجمته في: البغية (231/1). وينظر رأيه في: التعليقة على المقرب (763/2).

قال الشيخ أثير الدين[1]: وما قاله المصنّف من الإجماع غير صحيح، بل الذي ذكره ابن الحاجب ذكرَه أبو عليّ[2] في بعض كتبه عن قوم من النحويّين.

وإن فقد الشرط الثاني – أعني اتصال المعطوف المجرور – لم يجزه الأخفش[3]، نحو: ضربتُ زيداً بسوطٍ، ويوماً عُودٍ عمراً، تريد: و ضربتُ يوماً بعودٍ عمراً.

وكذا لو اتّصل بالعاطف غير المجرور، نحو: في الدار زيدٌ وعمرٌو والحجرةِ، فإنّه لا يجوز عند الأخفش أيضاً، ومَنْ أجاز ذلك مطلقاً أجاز هذه الصورة.

ولا يشترط على مذهب الأخفش[4] تقدّم المجرور في المعطوف عليه، فسواء: إنَّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمراً، وإنَّ زيداً في الدارِ والحجرةِ عمراً.

واشترط قوم منهم الأعلم[5] أن يتقدّم المجرور في المتعاطفين، فمنعوا: إنَّ زيداً في الدارِ والحجرةِ عمراً. وتحصل ممّا ذكرناه ثلاثة مذاهب[6]:

الأوّل: الجواز بشرطه، وهو مذهب الأخفش والكسائيّ[7] والفرّاء[8] والزّجّاج[9]، واختاره بعضهم[10].

والثاني: الجواز مطلقاً، ونسبه ابن الحاجب إلى الفرّاء.

والثالث: الجواز بشرط تقدّم المجرور في المتعاطفين[11].

---

(1) التذييل والتكميل (178/13).

(2) مختار تذكرة أبي علي (363-364).

(3) رأي الأخفش في: شرح الكافية للرضي (347/2)، والتذييل والتكميل (179/13)، والارتشاف (2015/4)، والمساعد (472/2).

(4) التذييل والتكميل (179/13)، والارتشاف (2015/4).

(5) تحصيل عين الذهب (90-91)، وشرح الكافية للرضي (347/2)، والتذييل والتكميل (176/13)، والمغني (524/5)، والهمع (191/3).

(6) المذاهب في: تمهيد القواعد (3505/7).

(7) رأي الكسائي في: معاني القرآن للفراء (45/3)، وإعراب القرآن للنحاس (967)، والتذييل والتكميل (178/13)، والارتشاف (2015/4)، و المغني (524/5)، والمساعد (471/2)، والأشموني (435/2)، والهمع (190/3).

(8) معاني القرآن له (45/3)، وإعراب القرآن للنحاس (967)، وشرح الكافية للرضي (348/2)، والمغني (524/5).

(9) معاني القرآن وإعرابه له (441/4)، والمغني (524/5)، والمساعد (471/2).

(10) نَسَبَ أبو حيان هذا المذهب لأبي جعفر بن مضاء وأبي بكر بن طلحة. التذييل والتكميل (178/13)، والارتشاف (2015/4)، والهمع (190/3).

(11) هو مذهب الأعلم. تحصيل عين الذهب (90-91).

والمذهب الرابع: المنع مطلقاً، وسيأتي.

ص: والأصَحُّ المنعُ مُطْلقاً وما أَوهمَ الجوازَ فجرُّه بحرفٍ مدلولٍ عليه بما قَبْلَ العاطف.

ش: المنع مطلقاً[1] هو مذهب سيبويه[2]، ونقل عنه أبو جعفر النحاس[3] الجواز. وتأوّل مَنْ مَنْ منع ما سمع ممّا يوهم ذلك على أنّه مجرور بحرف مقدّر مدلول عليه بما قبل العاطف.

قال المصنّف: (وحَذفُ ما دلَّ عليه دليلٌ من حروف الجرِّ وغيرها مُجْمَعٌ على جوازه، فالحملُ عليه أولى من العطف على عاملَين، فإنَّه مُختَلَفٌ فيه، والأكثرُ على منعِه)[4].

وكان ينبغي أن يقول[5]: (بجارٍ) مدلول عليه لا (بحرفٍ)؛ ليشمل الاسم، نحو قوله: (ونارٍ)؛ إذْ التقدير: وكُلَّ نارٍ.

فصل: قد تُحذَفُ الواوُ معَ معطوفها ودُونَه.

ش: مثال الأوّل: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ **[سورة النحل: 81]**، أي: والبردَ.

ومثال الثاني ما رُوِيَ في الحديث: "تَصَدَّقَ رجلٌ من دينارِه، من درهمِه، من صاعِ بُرِّه، من صاعِ تَمْرِه"[6].

تَمْرِه"[6].

وسَمِعَ أبو زيدٍ من العرب: (أكلتُ خُبزاً لحماً تمراً)[7].

وممّن أجاز حذف حرف العطف وإبقاء المعطوف: الفارسيّ[8] وابن عصفور[9]، ومنعه ابن جني[10] في سر الصناعة، وتؤوّل ما مثلنا على أنّه من بدل البداء.

ص: وتُشارِكُها في الأوّل (الفاءُ) و(أمْ)، وفي الثاني (أو).

---

(1) هو مذهب هشام والمبرد وابن السراج في: المقتضب (195/4)، والأصول (74/2-75)، والتذييل والتكميل (179/13)، والمغني (524/5)، والأشموني (435/2)، ونسبه الرضي في شرح الكافية (347/2) للفراء.

(2) الكتاب (63/1-66).

(3) إعراب القرآن له (967).

(4) شرح التسهيل (378/3).

(5) التذييل والتكميل (182/13).

(6) صحيح مسلم: كتاب الزكاة: باب الحثّ على الصدقة (645) [69].

(7) الخصائص (290/1) (282/2)، وسر الصناعة (635/2)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (443).

(8) الحجّة له (25/4) (65/6).

(9) شرح الجمل له (214/1)، وخصّه في ضرائر الشعر (161) بالضرورة.

(10) سر الصناعة (635/2)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (443).

ش: مثال ذلك في الفاء: ﴿ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ ﴾ [سورة يوسف: 45–46]، أي: فأرسَلُوه فأتاه فقالَ.

وفي (أمْ) قول أبي ذؤيب[1]: [من الطويل]

دَعاني إليها القلبُ إنِّي لأَمرِها سَميعٌ فما أدري أَرُشْدٌ طِلابُها[2]

التقدير: أمْ نحي.

وقال سيبويه[3] في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ [سورة الزخرف: 51–52] إنَّ التقدير: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، وقال الأخفش[4]: أفلا يبصرون أم تبصرون، فجعلا ذلك محذوفاً.

وذهب قوم[5] إلى أنّ أمْ في الآية منقطعة، وذهب أبو زيد[6] إلى أنّها في الآية زائدة، والفرّاء[7] والفرّاء[7] إلى أنّها في الآية بمعنى همزة الاستفهام.

ومثال الثاني في "أو" ما حكاه أبو الحسن[8] في (المعاني): أعْطِهِ دِرْهَماً دِرْهَمَيْنِ ثلاثةً. تُريدُ: أو دِرْهَمَيْنِ أو ثلاثةً، وقول عمر: "صَلَّى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ، في إزارٍ وقميصٍ، في إزارٍ وقباءٍ"[9] أي: ليُصلِّ في إزارٍ ورداءٍ، أو إزارٍ قميصٍ، أو إزارٍ وقباءٍ[10].

ص: ويُغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواوِ/ كثيراً، وبالفاء قليلاً، وَنَدَرَ ذلك مع (أو). [أ–270]

ش: مثاله مع الواو قول بعض العرب[11]: وبِكَ وأَهْلاً وسَهْلاً، لمن قال: مرحباً.

---

(1) شرح أشعار الهذليين (43/1).

(2) الشاهد في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (415/4)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (381/3)، وشرح التسهيل (380/3)، والكافية الشافية (501/1)، وشرح عمدة الحافظ (655)، والتذييل والتكميل (123/13)، والبحر (23/8)، وتوضيح المقاصد (1028/3)، والدر المصون (129/2) (355/3)، والمغني (284/1)، وأوضح المسالك (396/3)، وتخليص الشواهد (140/1)، والمساعد (474/2)، وتمهيد القواعد (3507/7)، وشفاء العليل (795/2)، والمقاصد الشافية (163/5)، والمقاصد النحوية (423/1)، والأشموني (431/2)، والهمع (168/3)، وشرح شواهد المغني (142/1)، والخزانة (251/11)، وحاشية الصبان (152/3)، والدرر (428/2)، والمعجم المفصل (163/1).

(3) الكتاب (173/3).

(4) معاني القرآن له (31/1).

(5) الأزهية (130).

(6) المقتضب (596/3)، ومعاني القرآن للأخفش (32/1)، وتهذيب اللغة (625/15).

(7) معاني القرآن له (35/3)، وإعراب القرآن للنحاس (948).

(8) معاني القرآن له (552/2).

(9) صحيح البخاري: كتاب الصلاة: باب الصلاة في القميص والسراويل (138/1).

(10) شرح التسهيل (381/3).

(11) الكتاب (295/1)، وشرح التسهيل (381/3).

وقولك[1]: بلى وزيداً، لمن قال: أ لمْ تضربْ عمراً؟.

ومثاله مع الفاء قوله تعالى:﴿ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ ﴾[سورة البقرة: 60] و﴿ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ ﴾ [سورة الشعراء: 63] أي: فضرب فانفلق، وفضرب فانفجرت.

وذهب ابن عصفور[2] في نحو هذا إلى أنّه حذف المعطوف عليه وحده. وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت به الأولى، فأبقى من كلّ ما دلّ على المحذوف.

ورُدَّ[3] بقوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ ﴾ [سورة البقرة: 184]. تقديره: فأفطر، إذ لا يجوز أن تَنوبَ فاءُ العطف منابَ فاءِ الجزاءِ.

ومثاله مع (أو) قول أمية الهذلي[4]: **[من الطويل]**

فهلْ لكَ أوْ مِنْ والدٍ لكَ بعدَهَا يُرَشِّحُ أولادَ العِشارِ ويَفْضِلُ[5]

أي: فهل لكَ من أخٍ أوْ مِن والدٍ.

ص: وقد يُقَدَّمُ المعطوفُ بالواوِ للضرورة.

ش: كقول الشاعر[6]: **[من الوافر]**

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ[7]

في أبيات كثيرة.

وهذا عند البصريّين[1] لا يجوز إلّا في الشعر، قيل: بأربعة شروط[2]:

---

(1) التذييل والتكميل (194/13)، وتوضيح المقاصد (1032/3).

(2) شرح الجمل له (214/1)، والمقرب (236/1).

(3) ردّ أبي حيان في التذييل والتكميل (195/13).

(4) شرح أشعار الهذليين (537/2).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (382/3)، وشرح عمدة الحافظ (670)، والتذييل والتكميل (195/13)، والارتشاف (2018/4)، وتوضيح المقاصد (1033/3)، والدر المصون (128/2)، والمساعد (475/2)، وشفاء العليل (796/2)، وتمهيد القواعد (3509/7)، والمقاصد الشافية (181/5)، والمقاصد النحوية (1666/4)، والأشموني (432/2)، والهمع (193/3)، وحاشية الصبان (175/3)، والدر (463/2)، والمعجم المفصل (237/6). فيه رواية (قبلنا) بدل (بعدها). يرشّح: يربّي ويُهيّئ. يفضل: يعظم.

(6) هو الأحوص الأنصاري. ديوانه (239).

(7) الشاهد في: مجالس ثعلب (198/1)، ومعاني القرآن للزجاج (309/2)، والأصول (326/1) (226/2)، والخصائص (386/5)، وأمالي ابن الشجري (276/1)، والغرة (865/2)، والبديع لابن الأثير (370/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (206/1)، وشرح الكافية للرضي (246/1-256)، والتذييل والتكميل (197/13)، والارتشاف (2019/4)، والمغني (367/4)، وشرح ابن عقيل (203/2)، والمساعد (475/2)، وشفاء العليل (796/2)، وتمهيد القواعد (3510/7-3544)، والمقاصد الشافية (608/4) (265/5)، والمقاصد النحوية (497/1)، وشرح شواهد المغني (364/1)، والخزانة (192/2-194)، وشرح أبيات المغني (102/6)، والدرر (257/2-412)، والمعجم المفصل (139/7). وفيه رواية (بَرُودَ الظلّ شاعكم السلام) في مجالس ثعلب واللسان. ذات عرق: موضع. والنخلة: كناية عن امرأة.

الأوّل: أن يكون بالواو، وقال هشام[3]: تقديمُ الفاء وثمّ وأو ولا جَيِّدٌ.

الثاني: ألّا يؤديَ إلى وقوع حرف العطف صَدْراً، لا نعلم خلافاً في ذلك، فلا يُقال: وعمرٌو زيدٌ قائمان.

الثالث: ألّا يؤديَ إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غيرَ متصرِّفٍ، فلا يجوز: إنَّ وزيداً وعَمْراً ذاهبان، ولا: ما أحْسَنَ وزيداً عَمْراً.

الرابع: ألّا يكون المعطوف مخفوضاً، فلا يُقال: مررتُ وعمرٍو بزيدٍ، لا نعلم خلافاً في هذا.

ومذهب الكوفيّين[4] جواز ذلك بشروطه في الاختيار. فلو كان الفعلُ ممّا لا يَستغني بفاعلٍ واحدٍ، نحو: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، فذهبَ هشامٌ[5] إلى أنَّه لا يجوزُ التقديمُ؛ لأنَّ الواو واوُ اجتماعٍ.

قال أبو جعفر النحاس[6]: وهو مذهبُ البصريّين.

قيل[7]: فتكون الشروط إذْ ذاك عند البصريّين خمسة.

ص: وإنْ صَلَحَ لمعطوفٍ ومعطوفٍ عليه، مذكورٌ بعدهما طابَقَهما بعدَ الواوِ.

ش: نحو: زيدٌ وعمرٌو منطلقان، فلابُدَّ مِنَ المطابقة.

قال ابن عصفور[8] ولا يجوز الإفراد إلّا حيثُ سُمع. وقال أيضاً: الأحسن ألّا يُفرَد.

وممّا جاء من إفراد الخبر، قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ **[سورة التوبة: 62]**. وفي نحو ذلك خلاف[9]: قيل: حُذِف خبر الأول[10]، وقيل: حُذِف خبر الثاني، وقيل: أنت مخير.

قال في الإيضاح[11]: وهو الصحيح. واختار ابن عصفور[12] جعله خبراً للأول، قال[13]: لأنّه إذْ ذاك يدخل الثاني في معناه ولا يحتاج إلى إضماره؛ لأنّ العطف إذْ ذاك من عطف المفردات. قال[14]:

---

(1) الأصول (226/2).

(2) الشروط في: الغرة (866/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (205/1)، وشرح الجزولية للأبذي (645/1-646)، والتذييل والتكميل (197/13)، والارتشاف (2019/4)، والمساعد (476/2)، وتمهيد القواعد (3512/7).

(3) رأي هشام في: التذييل والتكميل (197/13)، والارتشاف (2019/4)، والمساعد (476/2)، وتمهيد القواعد (3512/7).

(4) معاني القرآن للنحاس (400/1)، والتذييل والتكميل (197/13).

(5) رأي هشام في: التذييل والتكميل (197/13)، وتمهيد القواعد (3511/7).

(6) رأي أبي جعفر في معانيه (400/1)، والمساعد (476/2)، والمصادر السابقة.

(7) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (197/13).

(8) شرح الجمل له (209/1)، والمقرب (235/1).

(9) التذييل والتكميل (202/13-203)، والمساعد (476/2).

(10) رأي ابن السراج في الأصول (76/2).

(11) في التذييل والتكميل (203/13)، والارتشاف (2020/4). قال أبو حيان: (وفي الإفصاح).

(12) شرح الجمل له (209/1).

(13) القول في الارتشاف (2020/4) وليس موجوداً في كتب ابن عصفور الموجودة.

(14) القول في التذييل والتكميل (204/13) وليس موجوداً في كتب ابن عصفور الموجودة.

وهذ الصحيح عندي، وهو مذهب سيبويه[1] والمبرّد[2] والمازنيّ[3]، وعلي بن سليمان[4].

قال[5]: واختلافهم في الخبر المتأخر إنما هو بشرط ألّا يقترن بالكلام قرينة تدلّ على أنّ الخبر للأوّل أو للثاني، كقول ذي الرمة[6]: **[من الوافر]**

أَبَرَّ على الخصومِ فليس خَصْمٌ ولا خَصْمانِ يَغلِبُهُ جِدَالا[7]

فهذا للأوّل، وكقول الأنصاريّ[8]: **[من المنسرح]**

نحنُ بما عِندنا وأنتَ بما عِندكَ راضٍ والرَّأيُ مُختلِفُ[9]

فهذا للثاني.

وحكى أبو حاتم[10]: هندٌ وزيدٌ قائمٌ، فهذا للثاني أيضاً.

وزعم ابن عصفور[11] أنّ الخبر إنّما أُفرد في الآية؛ لأنّ إرضاءَ الرسولِ إرضاءٌ للّه.

قال ابن عصفور[12]: وهذا التوجيه لا يُطَّرد في كلِّ ما أُفرِدَ فيه الخبر.

ص: وطَابَقَ أحدَهما بعد "لا" و"أوْ" و"بلْ" و"لكنْ".

---

(1) الكتاب (1/74-76) (2/155-156)، وإعراب القرآن للنحاس (373)، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي (1/369-370).

(2) الكامل (1/416)، وإعراب القرآن للنحاس (373).

(3) رأي المازني في: التذييل والتكميل (13/202)،والارتشاف (4/2020).

(4) هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأوسط، أحد الثلاثة المشهورين، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيديّ وأبي العيناء. صنف: شرح سيبويه، والأنواء، والتثنية والجمع، والمهذب. (ت 315هـ). ترجمته في البغية (2/167-168). ورأيه في المصادر السابقة.

(5) القول في التذييل والتكميل (13/202).

(6) ديوانه (3/1545).

(7) الشاهد في: مجاز القرآن (1/326)، وشرح نقائض جرير والفرزدق (1/251)، وأمالي القالي (2/268)، واللسان (2/1177) (خصم)، والتذييل والتكميل (13/202)، وتاج العروس (32/101)، والمعجم المفصل (6/51). أبرَّ: غلب.

(8) نُسِبَ في الكتاب (1/75) لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه (239)، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في معاني القرآن للأخفش (1/88)، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف (85).

(9) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (1/434) (2/363)، ومجاز القرآن (1/39-258)، والمقتضب (3/112) (4/73)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (2/445)، وشرح الكتاب للسيرافي (1/365-366)، وأمالي ابن الشجري (2/20-45)، والتبيين عن مذاهب النحويين (271-279) [51-52]، واللباب (1/213)، وشرح التسهيل (1/61) (2/50)، وشرح الكافية للرضي (2/233)، وابن الناظم (85)، والتذييل والتكميل ((1/230) (13/202)، والمغني (6/403)، وتخليص الشواهد (1/205-375)، وشرح ابن عقيل (1/244)، وتمهيد القواعد (1/311) (3/1389)، والمقاصد الشافية (2/97-373)، والمقاصد النحوية (1/534) (3/1018)، والهمع (3/95)، والخزانة (4/275-283)، والدرر (2/349)، والمعجم المفصل (5/56).

(10) الحكاية في: التذييل والتكميل (13/203)، والارتشاف (4/2020).

(11) شرح الجمل له (1/209).

(12) القول في: التذييل والتكميل (13/203).

ش: أبهم[1] المصنّف في قوله: (أحدهما).

وقال ابن عصفور[2]: (إنْ كان العطفُ بغيرِ الواوِ وحتّى والفاء وثُمَّ فالضميرُ على حسبِ المتأخِّر المتأخِّر خاصَّةً، إلاّ في (أو) خاصّة، وذلك شذوذٌ لا يُقاسُ عليه، قال تعالى: ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [سورة النساء: 135]). انتهى.

وقال أيضاً[3]: (إنْ كانت/ (أوْ) مستعملةً بحيث يجوزُ الجمعُ كالمستعملة في الإباحةِ أو في النهي [ب-270] عن المباحِ، فإنَّ الخبرَ فيه إذْ ذاك الإفرادُ والجمعُ، والدليلُ عليه قوله تعالى: ﴿ إِن غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ ، فثنَّى الضمير لَمَّا كان المعنى: أنّه أولى بهما معاً، وإنّما أُتِيَ بـ (أو) للتفصيل).

وهذا اضطرابٌ[4] منه في أوْ. والذي يقتضيه النظر[5] أنّ الحكم بعد (لا) و(لكن) للأول، وبعد وبعد (بل) للثاني، وأمّا (أوْ) فنَقَلَ الأخفش[6] عن العرب فيه الوجهين، فيجوز: زيدٌ أو هندٌ منطلقٌ ومنطلقةٌ، وكذلك في (ثمّ)[7].

ص: وجازَ الوجهانِ بعد الفاءِ وثُمَّ.

ش: نحو: زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ، ويجوز: مُنطلقانِ[8]، فكذلك في ثُمَّ، إلّا أنّ الإفراد معه أحسنُ[9] أحسنُ[9] للتراخي.

ص: ويُعْطفُ الفعلُ على الاسم، والاسمُ على الفعل، والماضي على المضارع، والمضارعُ على الماضي، إنْ اتَّحدَ جنسُ الأولِ والثاني بالتأويل.

ش: مثال عطف الفعل على الاسم: ﴿ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[سورة الملك: 19]، وقوله: ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ ﴾ [سورة العاديات: 3-4]، وعكسه: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾

---

(1) ردّ أبي حيان على كلام ابن مالك. التذييل والتكميل (13/203-204).
(2) شرح الجمل له (1/210-211)، والمقرب (1/235-236).
(3) القول في: التذييل والتكميل (13/204-205).
(4) قال أبو حيان: (وهذا اضطراب منه في أوْ، وتارةً حَمَلَ الآية على الشذوذ، وتارةً استدلَّ بها). التذييل والتكميل (13/205).
(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (13/203-204)، والمساعد (2/476-477).
(6) معاني القرآن له (1/87-88).
(7) أي يجوز فيها الوجهان المقرب (1/235).
(8) شرح التسهيل (3/382)، والتذييل والتكميل (13/205)، وشفاء العليل (2/797).
(9) التذييل والتكميل (13/205)، والمساعد (2/477).

[سورة الأنعام: 95]. وحسُنَ ذلك[1]؛ لتأوُّل يقبض بـ (قابضات)، و(أثرن) بـ (مثيرات)، و(مخرج) بـ (يخرج) فتأوّل المخالف بموافق فاتّحد الجنس بالتأويل.

ومثال عطف الماضي على المضارع: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً ﴾ [سورة الشعراء: 4]، وعكسه: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ ﴾[سورة الفرقان: 10]، ثمّ قال: ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴾ ، وساغ ذلك[2] لاتّحادهما في الزمان، وإنْ اختلفا في الصيغة.

ص: وقد يُفْصَلُ بين العاطف والمعطوف إنْ لم يكنْ فعلاً بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، ولا يُختصُّ بالشِّعر خلافاً لأبي عليّ.

ش: مثال الفصل: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ ﴾[سورة النساء: 58]، وبالمجرور: ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [سورة البقرة: 201].

قيل[3]: وأَهْمَلَ القسم، نحو: قام زيدٌ ثُمَّ – واللهِ – عمرٌو.

واحترز بقوله: "إنْ لم يكن فعلاً" من أن يكون المعطوف فِعلاً، فإنّه لا يجوز فيه الفصل بوجه، نحو: قام زيدٌ والله قعد، قاله المصنف[4].

وإطلاق المغاربة[5] يقتضي جوازه إذا كان حرف العطف على أكثر من حرف واحد.

وذهب أبو عليّ الفارسيّ[6] إلى أنّ الفصل بين حرف العطف والمعطوف بما ذكر مخصوص بالشعر.

والدليل على جوازه[7] في الاختيار إذا لم يكن فعلاً ولا مجروراً بما تقدّم التمثيل به من القرآن.

وقد فَصَّلَ غيرُ المصنّف[8]في هذه المسألة، فقال: لا يخلو العاطف إمّا أن يكون على حرف واحد أو أكثر، فإنْ كان على حرف واحد لم يجز العطف، وإلّا جاز بالأحد الثلاثة المذكورة.

---

(1) شرح التسهيل (383/3)، والتذييل والتكميل (206/13)، وتمهيد القواعد (3515/7)، وشرح التصريح (184/2).
(2) توضيح المقاصد (1034/3).
(3) قول أبي حيان في التذييل والتكميل (211/13).
(4) شرح التسهيل (384/3).
(5) رأي ابن عصفور في المقرب (234/1)، ورأي الأبذي في شرح الجزولية له (647/1).
(6) الإيضاح (135)، والحجة (367/4)، وضرائر الشعر (206)، وشرح التسهيل (384/3).
(7) شرح التسهيل (384/3).
(8) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (211/13).

قيل[1]: ولا حُجَّةَ للمصنّف في قوله تعالى: ﴿ وَفِي ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ ؛ لأنّه من عطفِ المجرور على المجرور، والمفعول على المفعول، ولا في قوله: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم ﴾ ؛ لاحتمال تقدير ظرف محذوف، تقديره: إنّ الله يأمركم إذا أؤتمنتم أن تُؤَدُّوا، فيكون من عطف ظرفٍ على ظرفٍ ومفعولٍ على مفعولٍ، أو يقدّر بعدَ الواوِ فعلاً يدلّ عليه الأوّل، تقديره: ويأمرُكم إذا حكمتُم، وكذلك يتأوّل نظائرها، والله أعلم.

ص: وإنْ كان مجروراً أُعيدَ الجارُّ، أو نُصِبَ بفعلٍ مُضمرٍ.

ش: نحو: مررتُ بزيدٍ وأمسِ بعمرٍو، فإنْ لم يُعَد الجارُّ لم يجز إفرادُه مجروراً عند البصريّين[2]؛ لضعف الخافض، وأنّه لا ينصرف؛ بل ينصب بفعل مضمر، كقراءة[3] حمزة وابن عامر وحفص: **[ومن وراء إسحاق يعقوبَ]**[سورة هود: 17] بفتح الباء، فهو منصوب بفعل مقدّر تقديره: ومن وراءِ إسحاقَ وهبْنَا لها يعقوبَ.

وقدّره أبو عليّ[4] وابنُ جنّي[5]: وأتيناها من وراءِ إسحاقَ يعقوبَ.

وخَرَّجَ الفرّاءُ[6] هذه على الخفض، فدلّ على أنّه يجوز ذلك.

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (13/212-213).

(2) التذييل والتكميل (13/213).

(3) السبعة (338).

(4) الحجة (4/365-367).

(5) الخصائص (2/397).

(6) معاني القرآن له (2/22).

باب: النداء

النداء بكسر النون وضمّها دعاء العاقل وغير العاقل بأي لفظ كان.

وفي الاصطلاح/ [أ-271] دعاء بـ (يا) أو بإحدى أخواتها[1].

ص: المنادى منصوبٌ لفظاً أو تقديراً بـ(أُنادي) لازم الإضمارِ استغناءً بظهور معناه مع قَصْدِ الإنشاءِ، , وكثرةِ الاستعمالِ؛ وجَعلِهم كعِوَضٍ منه في القرب همزة وفي البعد حقيقة أو حكماً "يا" أو "أيا" أو "هيا" أو "أ" أو "أي" أو "آي".

ش: مثال المنصوب لفظاً: يا عبدُ اللهِ، وتقديراً: يا زيدُ، ويا فتى، ويارُفَاشِ.

وكونه منصوباً بـ (أنادي) لازم الإضمار هو مذهب جمهور البصريّين[2]، فهو مفعول به حقيقة.

وقيل: وناصبه هو حرف النداء على سبيل العوضيّة من الفعل يعمل لنيابته عن الفعل وهو مذهب الفارسيّ[3]. ولذلك ذكره في جملة المشبه بالمفعول.

وقيل: ألناصب هو الحرف نفسه[4] وليس ثَمَّ فِعْلٌ يقدّر أصلاً.

وقيل: الناصب هو أداة النداء وهو اسم فعل[5].

وقيل: الناصب معنويّ وهو القصد[6].

وهذه أقوال ضعيفة، والصحيح الأوّل، وذكر المصنّف لالتزام إضماره أربعة أسباب، وهي ظاهرة، قال[7]: وكل واحد منها كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار ولا سيما قصد الإنشاء. انتهى.

وزعم بعض النحويّين[8] أنّ النداء إذا كان بصفة، نحو: يا فاسقُ، كان خبراً؛ لاحتمال الصدق والكذب.

---

(1) التذييل والتكميل (219/13)، وتوضيح المقاصد (1051/3)، والمساعد (480/2)، وشرح التصريح (205/2).

(2) الكتاب (291/1) (182/2)، والمقتضب (202/4)، والأصول (340/1)، واللامات للزجاجي (70).

(3) المقتصد (753/2-754)، وابن يعيش (127/1)، والارتشاف (2180/4)، وأوضح المسالك (3/4)، والهمع (25/2)، ونُسِبَ هذا لمذهب للمبرد في شرح الكافية للرضي (346/1)، وابن يعيش (127/1)، وغير موجود في كتبه.

(4) هو رأي ابن جني في الخصائص (276/2-278).

(5) نسبه ابن يعيش في شرحه (127/1) لأبي علي الفارسي، وشرح الكافية للرضي (346/1).

(6) التذييل والتكميل (223/13)، وأوضح المسالك (3/4)، والمساعد (480/2)، والهمع(25/2).

(7) شرح التسهيل (385/3).

(8) اللباب (328/1)، والتذييل والتكميل (224/13).

وذكر حروف النداء سبعة، فالهمزة وحدها للقريب، وما سواها للبعيد حقيقة أو حكماً كالساهي والنائم[1].

قال المصنّف: (ولم يُذكُرْ مع حروف النداء (آ) أو (آي) بالمد إلّا الكوفيّون[2]، رَوَوْهُما عن العرب الذين يوثق بعربيتهم، وروايةُ العدلِ مقبولةٌ)[3].

وذكر غيره أنّ الأخفش[4] حكى "آ" في كتابه الكبير، وجعلها ابن عصفور في المقرب[5] للقريب كالهمزة.

وزعم المبرّد[6] وجماعة من المتأخرين[7] أن (أيْ) كالهمزة في الاختصاص بالقرب، ولم يعتمدوا إلّا على الرأيّ، والروايةُ لا تُعارَض بالرأيّ، فقد أخبرَ سيبويه[8] رواية عن العرب أنَّ الهمزة للقريب، للقريب، وما سواها للبعيد قاله المصنف[9].

و ذكر ابن عصفور[10] منها (وا)، وذكر سيبويه[11] والجمهور أنّها مختصّة بالندبة، وحكى بعضهم[12] أنّها تستعمل في غير الندبة قليلاً.

ص: ولا يَلزم الحرفُ إلّا معَ (اللّه) والضميرِ، والمستغاثِ، والمتعجَّبِ منه، والمندوبِ.

ش: يعني أنّه يلزم في هذه الأشياء، أمَّا اسم الله تعالى فيغني[13] إذا لم تلحقه الميم.

---

(1) شرح التسهيل (3/385-386)، وابن الناظم (401).

(2) الكافية الشافية (3/1289)، وابن الناظم (401)، والتذييل والتكميل (13/226)، والجنى الداني (232-233)، والمغني (1/104)، وشرح التصريح (2/205) نُسِبَتْ الحكاية للكسائي. وقال ابن عقيل في المساعد (2/48) (وكلام ابن مالك ليس بجيد).

(3) شرح التسهيل (3/386).

(4) رأي الأخفش في: شرح الجمل لابن عصفور (2/177)، والتذييل والتكميل (13/225)، والارتشاف 2179/04)، والجنى الداني (232)، والمغني (1/104)، والمساعد (2/482)، وشفاء العليل (2/802).

(5) المقرب (1/175)، وشرح التصريح (2/205).

(6) رأي المبرد في: الكافية الشافية (3/1289)، والتذييل والتكميل (13/225)، والمساعد (2/482)، والذي في المقتضب (4/233) أنّها للبعيد.

(7) هم الجزولي والرضي والمالقي في: المقدمة الجزولية (187)، وشرحها للشلوبين (3/949)، وشرحها للأبذي (2/168)، وشرح الكافية للرضي (4/245)، ورصف المباني (134-135).

(8) الكتاب (2/229-230).

(9) شرح التسهيل (3/186).

(10) قال ابن عصفور (وا لا تستعمل إلاّ في الندبة). شرح الجمل له (2/177)، والمقرب (1/175) وكلامه موافق لسيبويه والجمهور.

(11) الكتاب (2/220-223).

(12) شرح الكافية للرضي (4/425)، والتذييل والتكميل (13/226)، والجنى الداني (452)، والمغني (4/421).

(13) التذييل والتكميل (13/227).

وأمّا قوله: (والضمير) فثبت في بعض النسخ، وكذا قال في الشرح[1]، ويشمل ما نودي بصورة بصورة النصب، نحو قوله: (يا إيَّاك قد كَفَيْتُكَ)[2]، وبصورة الرفع[3]: **[من الرجز]**

يا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتَا أنتَ الذي طَلَّقْت عام جُعْتَا[4]

(يا إيَّاك) جارٍ على القياس[5]؛ لأنّ المنادى مفعول به. وأمّا (يا أنتَ)[6] فمن نيابة بعض الضمائر عن بعض وهو شاذ[7].

وقال ابن عصفور[8]: والأسماءُ كلّها تُنادَي إلّا المضمرات، أمَّا ضميرُ الغيبةِ وضميرُ المتكلم فهما مُناقِضان لحرف النداء، ولم يُجمَعْ بين حرف النداء وضمير المخاطب، لأنّ أحدهما يُغني عن الآخر، فلم يُجمَعِ بينهما إلّا في شعر، مثل[9]:

يا أَقْرَعُ بَنْ حابِسٍ يا أنْتَا أنتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعتا

قال: ((وفيه خلاف، منهم مَنْ جعل "يا"[10] تنبيهاً، وجعل (أنت) مبتدأ، و(أنت) الثاني توكيداً أو مبتدأ أو فصلاً أو بدلاً، والخبر الموصول))[11]. انتهى.

وتأوّل بعضهم[12] قوله: (يا إيَّاك) على أنّ (يا) للتنبيه، و(إيَّاك) منصوب بفعل مقدّر يدلّ عليه الفعل الذي بعده، كأنّه قال: إيّاك قد كفيتُ قد كَفَيتُكَ، وهذا تخريج حسن سهل.

---

(1) شرح التسهيل (386/3).

(2) الكتاب (291/1)،ومجاز القرآن (260/1-26)،والإنصاف (277)، وشرح الجمل لابن عصفور (176/1)، وشرح التسهيل (3387/3).

(3) نسبه العيني في المقاصد (1710/4-1711) للأحوص، وهو موجود في الشعر المنسوب له في ديوانه (268)، ونسبه البغدادي في الخزانة 139/02) لسالم بن دارة، وقد حُرِّف البيت الأول على أوجه، وصوابه: "يا مُرَّ يا ابنَ واقع يا أنتا.." والصحيح هو الثاني.

(4) الشاهد في: النوادر (455)، وسر الصناعة (359/1)، وأمالي ابن الشجري (301/2)، والإنصاف (277)، واللباب (331/1)، وابن يعيش (127/1-130)، والمقرب (176/1)، وشرح التسهيل (387/3)، وشرح عمدة الحافظ (301)، وشرح الكافية للرضي (350/1)، والتذييل والتكميل (102/3) (228/13)، وتذكرة النحاة (506)، وتوضيح المقاصد (1054/3)، وأوضح المسالك (11/4)، والمساعد (482/2)، وتمهيد القواعد (3527/7)، والمقاصد الشافية (242/5)، وشرح التصريح (207/2)، والهمع (35/2)، والدرر (382/1)، والمعجم المفصل (154/9). أصل الأبجر: هو المنتفخ البطن وقد سُمّي به.

(5) شرح التسهيل (387/3)، والتذييل والتكميل (228/13).

(6) الكتاب (291/1).

(7) شرح التسهيل (388/3)، وشرح الكافية للرضي (426/1)، وأوضح المسالك (11/4).

(8) شرح الجمل له (183/2-184)، والمقرب (176/1).

(9) سبق تخريج هذا الشاهد ولكن هنا اختلفت الرواية، وهذه الرواية في: أمالي ابن الشجري (301/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (183/2)، والمقاصد النحوية (1711/4)، والخزانة (140/2)، والمعجم المفصل (153/9).

(10) مجاز القرآن (261/1).

(11) التذييل والتكميل (229/13)، وتوضيح المقاصد (1045/3)، والمساعد (484/2)، وتمهيد القواعد (3533/7)، وشرح التصريح (208/2). هذا القول لابن عصفور لعلّه في كتابه المفقود (شرح الإيضاح).

(12) هو رأي الأصمعي وأبي عبيدة وأبي حيان في: مجاز القرآن (261/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (82/1-83)، والتذييل والتكميل (229/13).

قيل[1]: (وما ذكرَه المصنّفُ وغيرُه من نداء المضمر يُظْهِرُ أنَّ استنادَهم في ذلك إلى المثل والبيت المذكورَين، إذْ لم يذكروا غير ذلك، وينبغي ألّا يُجعَلَ ذلك قاعدةً في جواز نداءِ المضمر، لا بصورةِ المنصوب ولا بصورة المرفوع؛ لأنّ ذلك لا حجّة فيه كما/ [ب-271] سبق، وقد ظهر من كلام ابن عصفور السابق أنّ العرب لا تنادي ضمير الغائب، فقول بعض الصوفية ((يا هو)) ليس جارياً على كلام العرب).

ومثال ثبوت الحرف مع المستغاث[2]: يا لَزَيدٍ، ومع المتعجَّب منه: يا لَلماءِ، ومع المندوب: يا زَيْدان.

ص: ويَقِلُّ حذفُه مع اسمِ الإشارة واسم الجنس المبنيّ للنداء.

ش: من حذفه مع اسم الإشارة قول الشاعر، وهو ذو الرمّة[3]: **[من الطويل]**

إذا هَمَلَتْ عَيني لها قالَ صاحبي بمثلكَ هذا لَوْعةٌ وغَرامُ[4]

وسمع منه أبيات.

وجوازه قياساً هو مذهب الكوفيّين[5]، وخَرَّجُوا[6] عليه ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾ **[سورة البقرة: 85]**، أي: يا هؤلاء.

ومذهب البصريّين[7] أنّ ذلك لا يجوز، ولَخَّنُوْا أبا الطَّيِّب في قوله[8]: **[من الكامل]**

هذي بَرَزْتِ لنا فَهِجْتِ رَسيسا .....[9]

---

(1) رأي أبي حيان في: التذييل والتكميل (13/228-229-230).

(2) التذييل والتكميل (13/230)، والمساعد (2/484).

(3) ديوانه (3/1592).

(4) الشاهد في: شرح التسهيل (3/386)، والكافية الشافية (3/1291)، وشرح عمدة الحافظ (297)، والتذييل والتكميل (13/231)، وتوضيح المقاصد (3/1055)، والمغني (6/494)، وأوضح المسالك (4/15)، وتمهيد القواعد (7/3526)، والمقاصد الشافية (5/249)، وشرح المكودي (2/590)، والمقاصد النحوية (4/1709)، والأشموني (2/443)، وشرح التصريح (2/209)، والهمع (2/33)، وشرح أبيات المغني (7/352)، والدرر (1/380)، والمعجم المفصل (7/128).

(5) مذهب الكوفيين في: شرح ألفية ابن معط (2/1041)،وابن يعيش (2/15-16)، والكافية الشافية (3/1291)، وشرح الجزولية للأبذي (2/159-160)، وابن الناظم (403)، والتذييل والتكميل (13/230)، وتوضيح المقاصد (3/1054-1055)، والمغني (6/493-494)، وأوضح المسالك (4/14-16)، والمساعد (2/484)، والمقاصد الشافية (5/250)، وشرح التصريح (2/208).

(6) شرح ألفية ابن معط (2/1041-1042).

(7) مذهب البصريين: شرح الجزولية للأبذي (2/158)، والارتشاف (4/2180)، وشرح المكودي (2/590)، وشرح التصريح (2/210).

(8) ديوانه (52).

(9) عجز البيت: (ثُمَّ انصرفْتِ وما شفيتِ نسيسا).

الشاهد في: شرح ديوان المتنبي للمعري (2/606)، وشرحه للواحدي (93)، وشرحه للعكبري (2/193)، وابن يعيش (2/16)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/186)، والمقرب (1/177)، وشرح التسهيل (2/182)، والكافية الشافية (3/1292)، وشرح الجزولية للأبذي (2/160)، والتذييل والتكميل (13/230)، وتوضيح المقاصد (3/1055)، والمغني (6/495)، وأوضح المسالك (4/16)، وتمهيد القواعد (4/1819)، والمقاصد الشافية (1/144)، والمقاصد النحوية

وخُرِّج[1] على أنَّ (هذي) إشارة إلى البَرْزة، وهي مصدر.

وأمّا اسم الجنس فحذف حرف النداء منه نادر عند البصريّين[2] لا يقاس عليه، وهو عند الكوفيّين[3] قياس مطّرد، واستدلّ للجواز بقوله صلى الله عليه وسلم: ((اشتَدّي أَزْمةُ تَنْفرِجي))[4]، و"ثَوبي حَجَرُ ثَوبي حَجَرُ".

قال المصنّف: (وهذا من أفصح الكلام)[5].

ومنه قولهم: "أَصْبِحْ لَيْلُ"[6]، و"افْتَدِ مَخْنُوقُ"[7]، و"أَطْرِقْ كَرَا"[8]، وقول العجاج[9]: **[من الرجز]**

جارِيَ لا تَسْتنكِرِي عَذِيرِي[10]

و: نُوِّرَ فَجْرُ[11].

وأشعر كلام المصنّف بجواز حذفه في ما بقى من المناديات[12]، وذلك العلم، نحو: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [سورة يوسف: 29]، والمضاف، نحو: ﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الدخان: 18]،

(1711/4)، وشرح أبيات المغني (353/7)، والمعجم المفصل (37/4). الرسيس: هو ابتداء الحب أو مسّ الحمى وأولها. النسيس: بقية النفس.

(1) التخريج في: شرح ديوان المتنبي للمعري (606/2-607)، وشرحه للواحدي (93)، وشرحه للعكبري (193/2).

(2) تقدّم مذهبهم في الصفحة السابقة.

(3) تقدّم مذهبهم في الصفحة السابقة.

(4) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء (477/2) [3404].

(5) شرح التسهيل (387/3).

(6) الكتاب (2372)، وجمهرة الأمثال (157/1)، ومجمع الأمثال (403/1-404). مثل يضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشرّ. والتقدير: أصبحْ يا ليلُ.

(7) الكتاب (231/2)، ومجمع الأمثال (78/2). مثل يضرب في الحثّ على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة. والتقدير: افتدِ نفسَك يا مخنوق.

(8) الكتاب (231/2) (617/3)، وجمهرة الأمثال (158/1)، ومجمع الأمثال (431/1). وتتمته: إنَّ النعامة في القُرى. وهو مثل يضرب للذي ليس عنده غَناء ويتكلم. وقيل: يضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله. الكرا: الكروان، و الكروان: طائر. والتقدير: أطرقْ يا كرا.

(9) ديوانه (332/1).

(10) الشاهد في: الكتاب (231/2-241)، والمقتضب (260/4)، والأصول (361/1)، والتعليقة (383/1)، والمسائل العسكريات (88/1)، والصحاح (702/2)، وشرح ديوان المتنبي للمعري (607/2)، والمحكم (72/2)، وشرح القصائد العشر (48/1)، والمفصل (45)، وأمالي ابن الشجري (315/2)، والبديع لابن الأثير (394/1)، وابن يعيش (16/2)، وضرائر الشعر (154/1)، والكافية الشافية (1352/3)، وشرح الجزولية للأبذي (160/2)، وشرح الكافية للرضي (342/1-509)، وابن الناظم (424)، والتذييل والتكميل (245/13)، و توضيح المقاصد (1128/3)، وأوضح المسالك (58/4)، وإرشاد السالك (698/2)، وتمهيد القواعد (3622/7)، والمقاصد الشافية (248/5)، والمقاصد النحوية (1753/4)، والخزانة (125/2)، وتاج العروس (220/12)، والمعجم المفصل (205/10). جاري: يريد يا جارية. وعذير الرجل: ما يروم وما يحاول مما يُعذر عليه إذا فعله.

(11) المسموع (نَوِّر صُبْحُ) اللسان (4571/6) (نور). نور الصبح: ظهر نوره.

(12) التذييل والتكميل (234/13)، وتوضيح المقاصد (1056/3)، والمساعد (486/2).

والموصول، نحو: مَنْ لا يزالُ محسناً أَحسنْ إليّ[1]، وأيّ، نحو: ﴿ أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة النور: 31]، 31]، والمطَوَّل، نحو: خيراً من زيدٍ أقبلْ.

وأمّا النكرة غيرُ المقْبَل عليها فقد أجازَ بعضُ النحويّين[2] حذفَ الحرف منها، وأنشد[3]: **[من** وأنشد[3]: **[من الوافر]**

..... **لِتُحسَبَ سَيِّداً ضبعاً تَبُولُ**[4]

أي: "يا ضُبَعاً".

ص: وقد يُحذَفُ المنادى قبلَ الأمر والدعاء فتلزَمُ (يا).

ش: من حذفه قبل الأمر قراءة الكسائي[5]: **{ألا يا أسجدوا}** [سورة النمل: 25]، وقبل الدعاء قول الشاعر[6]: **[من البسيط]**

يا لَعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِم والصالحينَ على سمعانَ مِنْ جارِ

قيل[7]: وهذه مسألة خلاف[8]، والذي يقتضيه النظر أنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف، ولم يَرِدْ به سماعٌ فيُقْبَلَ و(يا) في الآية والبيت ونحوهما للتنبيه.

وقال المصنّف[9] بعد أنْ قدّم أنَّ حقَّ المنادى أنْ يُمتنع حذفُه؛ لأنَّ عاملَه حُذِفَ لزوماً إلّا أنَّ العربَ أجازتْ حذفَ المنادى، والتزمتْ في حذفه بقاء (يا) دليلاً عليه وكونَ ما بعدَه أمراً أو دعاءً؛ لأنَّ الأمرَ والدعاء داعيان إلى توكيد المأمورِ والمدعوِّ بتقديمه على الأمر والدعاء، فاستُعمِلَ النداءُ قبلَهما كثيراً، حتَّى صارَ الموضعُ منبّهاً على المنادى إذا حُذِفَ، وبقيت (يا) فَحَسُنَ حذفُه لذلك.

ص: وإنْ وليها (ليتَ) أو (رُبَّ) أو (حَبَّذا) فهي للتَّنبيهِ لا للنِّداء.

---

(1) الكتاب (230/2).

(2) نسبه السيوطي في الهمع (34/2) لابن مالك.

(3) هو الأعلم الهذلي. شرح أشعار الهذليين (322/1).

(4) صدر البيت: (فشايعْ وسْطَ قومِكَ مُقْتِنّاً). الشاهد في: الخصائص (196/3)، والمحكم (136/6)، واللسان (3759/5) (قنن)، والتذييل والتكميل (235/13)، والهمع (34/2). و تاج العروس (25/36)، والدرر (380/1)، والمعجم المفصل (292/6-318). وفيه رواية (وسط ذووك مستقنّاً).وفيه (تنول) بدل (تبول).وفيه (مُقيئناً) مكان (مقتئناً). شايعْ: ادْعُ. المقتئن: المنتصب.

(5) في الإتحاف (325/2)، هي قراءة الكسائي ورويس وأبي جعفر. السبعة (480).

(6) تقدّم تخريجه في الصفحة (192).

(7) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (235/13-238).

(8) المسألة في: الإنصاف (87-89)، وأسرار العربية (97)، والمفصل (48)، وشرحه لابن يعيش (24/2)، وشرح التسهيل (385/3).

(9) شرح التسهيل (388/3).

ش: نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [سورة النساء: 73]، و[1]: **[من البسيط]**

يا حبّذا جبلُ الريانِ من جبلٍ .....[2]

و: **[من الرجز]**

يا رُبَّ سارٍ باتِ ما تَوَسَّدا .....[3]

فـ (يا) في ذلك حرف تنبيه[4]؛ لأنَّ مُولي (يا) أحد هذه الحروف الثلاثة قد يكون وحده، ولا يكون معه منادًى ثابتٌ ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾ [سورة مريم: 23].

ص: وقد يَعملُ عاملُ المنادى في المصدر والظرف والحال.

ش: مثال المصدر قول الشاعر: **[من البسيط]**

يا هندُ دعوةَ صَبٍّ هائمٍ دَنِفٍ مُنِّي بِلُطفٍ وإلّا ماتَ أو كَرَبا[5]

والظرف، كقول آخر: **[من البسيط]**

يا دارُ بين النَّقَا والحَزْنِ ما صنعتْ يدُ النوى بالأُلَى كانوا أهاليكِ[6]

والحال كقوله: **[من البسيط]**

يا أيُّها الرَّبْعُ مَبْكيّاً بساحتِهِ كم قد بذلتُ لِمَنْ وافاكَ أَفْراحا[7]

---

(1) هو جرير. ديوانه (165).

(2) عجز البيت: (وحبّذا ساكن الريان مَنْ كانا).
الشاهد في: أسرار العربية (111)، وتوجيه اللمع (393/1)، وابن يعيش (140/7)، والمقرب (70/1)، والتذييل والتكميل (126/3) (154/10)، والجنى الداني (357)، والدر المصون (34/4)، والمساعد (487/2)، والمقاصد الشافية (555/4)، و شرح شواهد المغني (713/2)، والخزانة (199/11)، وتاج العروس (217/2)، والمعجم المفصل (29/8-36).

(3) تتمة الشاهد:(إلّا ذراع العنس أو كفّ اليدا). الشاهد في: جمهرة اللغة (1307/3)، والصحاح (2540/6)، وابن يعيش (152/4)، وشرح التسهيل (46/1)، وشرح الكافية للرضي (357/3)، والتذييل والتكميل (167/1)، والجنى الداني (356)، والمساعد (486/2)، والأشموني (14/1)، والهمع (128/1)، والخزانة (477/7)، والدرر (35/1).

(4) شرح التسهيل (389/3).

(5) الشاهد في: شرح التسهيل (390/3)، والتذييل والتكميل (239/13)، والارتشاف (2182/4)، والمساعد (487/2)، وشفاء العليل (804/2)، وتمهيد القواعد (3529/7-3534)، والهمع (30/2)، والدرر (376/1)، والمعجم المفصّل (120/1).

(6) الشاهد في: شرح التسهيل (390/3)، والتذييل والتكميل (240/13)، و المساعد (488/2)،وشفاء العليل (804/2)، وتمهيد القواعد (3529/7-3534)، والهمع (30/2)، والدرر (376/1).

(7) الشاهد في: حاشية الصبان (268/2)، والمصادر السابقة.

قيل[1]: ولا حجّة له في قوله: (يا دار بين النقا)؛ لأنّ الظرف هنا في موضع الحال، فالعاملُ فيه محذوفٌ/ [أ-272] وليس هو عامل المنادى.

وذهب الكوفيّون[2] وبعضُ البصريّين إلى منع مجيء الحال من المنادى، وأجاز ذلك قوم[3] من من البصريّين بشرط أنْ تكون الحال مؤكّدة لا مبنيّة، ومنهم الأخفش[4] والمازنيُّ[5] والفارسيُّ[6]. والفارسيُّ[6].

وكلام المصنّف[7] يقتضي الجواز مطلقاً، وهو ظاهر كلام صاحب البديع[8] أيضاً، قال وأجازه وأجازه آخرون، منهم المبرّد[9]، وقال: أناديه قائماً، ولا أناديه غير قائم.

ص: وقد يُفْصَلُ حرفُ النداءِ بأمرٍ.

ش: كقول جدابةَ بنتِ خالدٍ النخعيّة تُخاطبُ أَمَتَها لطيفة: **[من الوافر]**

ألا يا فابْكِ شَوَّالاً لَطيفَا وأَذْرِي الدَّمعَ تسْكاباً وَكَيفَا[10]

أرادت: يا لطيفةُ، فرخّمت، وفصلَتْ.

فصل: يُبنى المنادى لفظاً أو تقديراً على ما كان يُرفَع به لو لم يُنادَ إنْ كان ذا تعريفٍ مُدَامٍ، أو حادثٍ بقصدٍ وإقبالٍ، غيرَ مجرورٍ باللام، ولا عاملٍ فيما بعده، ولا مُكَمَّلٍ قبل النداء بحرفِ نَسَق.

ش: مثال بنائه لفظاً: يا زيدُ، ويا رجلُ. وتقديراً في المنقوص، نحو: يا قاضي، والمقصور، نحو: يا فتى. وما كان مبنيّاً قبل النداء، نحو: يا سيبويهِ، ويا خمسةَ عشرَ، ويا بَرَقَ نَحْرُه[1]، ويدلُّ على أنَّه أنَّه مبنيّ على الضم تقديراً إتباعه، نحو: يا هؤلاءِ الرجالُ.

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (240/13)

(2) الإنصاف (283).

(3) منهم ابن جني. التنبيه (24-26-406-407)، والمحتسب (251/1).

(4) الأصول (371/1)، واللامات للهروي (65)، والتذييل والتكميل (340/13).

(5) البديع لابن الأثير (407/1)، والارتشاف (2181/4)، والمساعد (488/2)، والمصادر السابقة.

(6) المسائل البصريات (556/1-561).

(7) شرح التسهيل (390/3).

(8) البديع لابن الأثير (407/1-408).

(9) الأصول (370/1-371)، والتذييل والتكميل (242/13)، والارتشاف (2181/4)، والمساعد (488/2)، وتمهيد القواعد (3534/7). ونُسِبَ هذا المذهب أيضاً لابن طاهر وابن طلحة.

(10) الشاهد في: شرح التسهيل (390/3)، والتذييل والتكميل (243/13)، والارتشاف (2182/4)، والمساعد (488/2)، وتمهيد القواعد (3529/7)، وشفاء العليل (804/2)، والهمع (35/2)، والدرر (381/1)، والمعجم المفصل (18/5). وكيفا: غزيراً.

وقوله "على ما كانَ يُرْفَعُ به" شمل الضمّة كما مُثّل، والألف في المثنى، نحو: يا زيدان، والواو في جمع المذكر السالم، نحو: يا زيدون[2].

ونبّه بقوله: "لو لم يُنادَ" على نحو: يا مُكْرَمانُ[3]، ممّا لا استعمالَ له في غير النداء.

وحكى في البسيط: أنّ بعض الكوفيّين[4] يجعلون التثنية والجمع بالياء حملاً على المضاف، قال: وهو فاسد؛ لأنّه ليس مركباً.

وذهب الكسائيُّ[5] إلى أنَّ ضمة المنادى في نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، ضمة إعراب، ونقله ابنُ الأنباريِّ عن الكوفيّين[6]، وعلّة البناء شبهه بالضمير.

وقيل: إجراؤه مجرى الأصوات، وهو مذهب سيبويه[7].

وقيل: وقوعه موقع حرف الخطاب، وإليه ذهب الفارسيّ[8].

وقوله: "إنْ كان ذا تعريف مُدَامٍ" نحو: يا زيدُ، فهو باقٍ على علميّته حالة النداء، بدليل نداء ما لا يمكن سلبُ تعريفه، كاسم الله تعالى، واسم الإشارة، والمضمر، وهذا مذهب ابن السّرّاج[9].

وذهب المبرّد[10] والفارسيّ[11] إلى أنّه سُلب تعريف العَلَميَّة، وتعرَّفَ بالإقبال عليه في النداء.

وصحّح ابن عصفور[12] هذا مرة، وذاك أخرى.

وقوله: "أو حادثٍ بقصد" نحو: يا رجلُ.

وزعم بعضهم[13] أنّه معرف بأل المحذوفة وناب حرف النداء منابها.

ودلّ حصر المصنّف في[14]: المبنيّ في هذين القسمين أنّ النكرةَ المحضةَ معربة، كقول الشاعر[1]: **[من الطويل]**

---

(1) شرح التسهيل (392/3)، والتذييل والتكميل (244/13)، وتوضيح المقاصد (1060/3)، والمساعد (489/2)، وشفاء العليل (805/2)، وتمهيد القواعد (3536/7).

(2) المصادر السابقة.

(3) شرح التسهيل (292/3).

(4) التذييل والتكميل (244/13)، وتوضيح المقاصد (1060/3).

(5) ونُسِبَ أيضاً للرِّيّاشيّ في التذييل والتكميل (240/13)، والارتشاف (2183/4).

(6) هذه مسألة فيها خلاف في: الإنصاف (275) [47]، والتبيين (383-384) [78]، وائتلاف النصرة (45-46).

(7) الكتاب (185/2).

(8) الإيضاح (187-188). وذهب ابن خروف إلى أنّه بُنِيَ لوقوعه موقع ضمير الخطاب وشبهه في أنّه مفرد معرفة. شرح الجمل له (684/2).

(9) الأصول (330/1)، وتبعه ابن مالك في الكافية الشافية (1294/3)، وينظر في: شرح التصريح (211/2).

(10) المقتضب (205/4).

(11) لم أعثر عليه في كتبه. وهو في المقتصد (754/2-758)، وشرح التصريح (211/2).

(12) شرح الجمل له (187/2).

(13) شرح الجمل لابن عصفور (187/2).

(14) شرح التسهيل (391/3).

فيا راكباً إمَّا عرضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدامايَ مِن نجرانَ أنْ لا تلاقيا[2]

وقال ابن عصفور[3]: هذا بخلاف عند النحويّين إلّا المازنيّ[4]، فذهب إلى أنَّه لا يُتَصَوَّرُ أن توجدَ نكرةٌ غيرُ مُقْبَل عليها، فأمَّا ما جاء منوَّناً فإنّما لحقّه التنوينُ ضرورةً.

وقوله: "غير مجرور باللام" احتراز من المستغاث والمتعجَّب منه.

وقوله: "ولا عامل فيما بعده" يشمل المضاف، نحو: يا ذا الجلالِ، والشَّبيه به، وسُمّيَ المطوّل والممطُول، نحو: يا عظيماً فضلُه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، ويا عشرين رجلاً[5].

ولا يطول المنادى بمعموله إلّا أن يكون ملفوظاً به[6]، فتقول: يا ذاهبُ، بالبناء على الضمّ، ولو كان عاملاً في ضميره، فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين، نحو: يا ذاهبُ وزيدُ، وإنْ عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبته، نحو: يا ذاهباً وزيدٌ؛ لأنّه عامل في زيد بواسطة حرف العطف، وتقول: يا مشتركاً وزيد، بالنصب فقط، وتعطف على الضمير، لأنّ مشتركاً لا يستغنى بواحد.

مسألة: المضاف إلى نكرة لا/ [ب-272] يمكن تعريفه بالإقبال للتدافع[7]، وقال الجرجاني[8]: يَصِحُّ أن يكون مُعَيَّناً، وما إضافتُه غير محضة كاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فنصّ سيبويه[9] على أنّه يجري مجرى المطوَّل، فيجوز أنْ يُقصد تعريفه بالنداء، وفي حكمه الصفة المشبّهة.

وقوله: (ولا مُكَمَّلٍ قبلَ النداءِ بعطفِ نَسَقٍ) نحو: يا زيداً وعمراً، في المسمَّى بهما، وهذا معدود من قبل المطول.

---

(1) هو عبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ. المفضليات (156).

(2) الشاهد في: الكتاب (200/2)، والمقتضب (204/4)، والأصول (331/1-369)، والصحاح (1082/3)، وإيضاح شواهد الإيضاح (848/2)، والبديع لابن الأثير (392/1)، وابن يعيش (128/1)، وأمالي ابن الحاجب (441/1)، وشرح التسهيل (391/3)، وشرح الكافية للرضي (357/1)، وابن الناظم (403)، واللسان (2889/4) (عرض)، والتذييل والتكميل (249/13)، وتوضيح المقاصد (1062/3)، وتمهيد القواعد (3544/7)، والمقاصد النحوية (1688/4)، وشرح التصريح (213/2)، والخزانة (194/2-212). وفيه (أيا) بدل (فيا). مرضتَ: أتيتَ العَروض، وهي مكة والمدينة وماحولها.

(3) شرح الجمل له (178/2-179)، ولم ينسبه للمازني بل قال: (من النحويين).

(4) رأي المازني في: التذييل والتكميل (249/13)، والارتشاف (2184/4)، وتوضيح المقاصد (1063/3)، والمساعد (490/2).

(5) شرح التسهيل (392/3).

(6) التذييل والتكميل (252/13)، وتوضيح المقاصد (1062/3)، والمساعد (491).

(7) التذييل والتكميل (250/13-251).

(8) المقتصد (779/2-780-782).

(9) الكتاب (228/2).

قال أبو علي في الإيضاح[1]: (لو سمّيتَ رجلاً (ثلاثةَ وثلاثينَ) نصبتَ للطُّول، ولو ناديتَ جماعةً هذه العِدَّةُ عِدَّتُهم لرفعتَ، فقلت: يا ثلاثةُ والثلاثونَ، فيمن قال: والحارثُ، ومَنْ نصب الحارث نصب الثلاثين).

قال بعض المغاربة[2]: والصحيح ما قاله الأخفش[3] من التفصيل بين أنْ يُراد بذلك جماعة مَبلغُها هذا العدد، فلا يجوز إلّا النصبُ؛ لأنَّ الاسمين إذْ ذاك وَقَعَا على مُسَمًّى واحد، وبين أن يكون الثلاثة على حِدَةٍ والثلاثون على حِدَة، فيُحكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه.

قيل[4]: وينبغي التفصيلُ فيما إذا كان كلّ على حِدَة وبين أنْ يكون كلٌّ منهما مقصوداً بالنداء؛ فالحُكمُ كذلك، وبين أن يُقصد ثلاثة مُبْهمة في هذه العِدَّة، فينُصبان معاً.

ص: ويَجوزُ نَصْبُ ما وُصِفَ من مُعَرَّفٍ بقصدٍ وإقبالٍ.

ش: قال الفرّاء[5]: النكرةُ المقصودةُ الموصوفةُ المناداةُ تُؤْثِرُ العربُ نَصبَها، يقولون: يا رجلاً كريماً كريماً أقْبِلْ، فإذا أَفردوا رَفعوا أكثر ممّا ينصبون.

قال المصنف[6]: ويؤيد قول الفرّاء ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده: "يا عظيماً يُرَجَّى لكُلِّ عظيمٍ"[7].

ومنه[8]: **[من الطويل]**

أداراً بِجُزْوى هِجْتِ للعَينِ عَبْرةً فَماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يترقرقُ[9]

---

(1) الإيضاح (190)، والمقتصد (783/2).

(2) شرح الكافية للرضي (355/1)، والتذييل والتكميل (253/13). ونسبه الرضي لابن يعيش. شرح ابن يعيش (128/1).

(3) رأي الأخفش في: التذييل والتكميل (253/13)، والمساعد (491/2).

(4) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (253/13).

(5) معاني القرآن له (375/2).

(6) شرح التسهيل (393/3).

(7) مجالس ثعلب (264)، ومجمع الزوائد (128/2).

(8) هو ذو الرمّة: ديوانه (456).

(9) الشاهد في: الكتاب (199/2)، والمقتضب (203/4)، والجمل (148)، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي (388/1)، والبديع لابن الأثير (391/1)، شرح الجمل لابن خروف (690/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (179/2)، وشرح التسهيل (397/3)، وشرح الكافية للرضي (356/1)، والتذييل والتكميل (192/3) (254/13)، وتوضيح المقاصد (1059/3)، والدر المصون (490/1) (611/5)، وتمهيد القواعد (3544/7)، والمقاصد الشافية (383/5)، والمقاصد النحوية (1714/4)، والخزانة (190/2-192)، وتاج العروس (360/25)، والمعجم المفصل (153/5). جزوى: اسم موضع. يرفضّ: يسيل متفرقاً. يترقرق: يجيء ويذهب.

وظاهر مذهب البصريّين[1] في هذا البيت ونحوه أنّ النصب لقصد التنكير، قالوا: ولو كان الوصفُ موجباً للنصب لوجبَ نصبُ: يا زيدُ الطويلُ.

ص: ولا يجوزُ ضَمُّ المضافِ الصالحِ للألف واللام، خلافاً لثعلب.

ش: أجاز ثعلب[2] في نحو: يا حَسَنَ الوجهِ ضمَّه؛ لأنَّ إضافته في نيَّة الانفصال، ومذهبُه في ذلك ضعيفٌ[3]؛ لأنّ بناء المنادى ناشئٌ عن شبهِهِ بالضمير، والمضافُ عادِمُ للشَّبَهِ بالضمير.

ص: وليس المبنيُّ للنداءِ ممنوعَ النعتِ، خِلافاً للأصمعيّ.

ش: شُبْهَتُه أنَّ المنادى شبيهٌ بالضمير، والمضمرُ لا يُنْعَتُ، وهو مردودٌ بالسماع والقياس[4]، أمَّا السماعُ فشهيرٌ، وأمَّا القياسُ فلأنّه ظاهر في الحال فله حكم الظاهر من وجه، وحكم الضمير من وجه.

قيل[5]: ولا يُنكِرُ الأصمعيّ أنَّ مِن كلامِ العرب: يا زيدُ العاقلُ، ويا زيدُ صاحبَ الفَرَسِ، بلْ يُنكِرَ تخريجَه على النعتِ، بل مِثلُ: يا زيدُ العاقلَ – بالنصب – على إضمارِ أعني أو أدعو، وبالرفع على إضمار هو، ومثلُ: يا زيدُ صاحبَ الفرسِ، نداء ثانٍ.

ص: ويجوزُ فتحُ ذي الضمةِ الظاهرةِ إتباعاً إنْ كان عَلَماً ووُصِفَ بـ (ابن) متّصلٍ مضافٍ إلى عَلَم.

ش: مثالُ ذلك: يا زيدُ بنَ عمرٍو، ويجوز في (زيد) الضمّ على الأصل[6]، ,على هذا يجوز في (ابن) أنْ يكون بدلاً وعطف بيان ومنادى ومفعولاً بفعل مقدّر، ونعتاً وهو أحسنها، ويجوز في (زيد) أيضاً الفتح إتباعاً لحركة (ابن)[7]؛ إذْ بينهما ساكن وهو غير حاجز حصين، وليس في (ابن) على هذا إلّا النعت.

وزعمَ المبرّدُ[1] أنَّ الضمَّ أجودُ، وزعمَ ابن كيسان[2] أنَّ الفتحَ أكثرُ، وإنْ كان الأوّلُ هو القياس.

---

(1) التذييل والتكميل (13/257-258)، وتوضيح المقاصد (3/1060).

(2) رأي ثعلب في: شرح التسهيل (3/393)، وشرح الكافية للرضي (1/358)، والتذييل والتكميل (13/258). وأوضح المسالك (4/24)، والمساعد (2/493)، والمقاصد الشافية (5/271)، وشرح التصريح (2/214)، والهمع (2/29).

(3) شرح التسهيل (3/393)، والتذييل والكميل (13/258-259)، والمساعد (2/493).

(4) شرح التسهيل (3/393).

(5) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (13/260).

(6)(6) التذييل والتكميل (13/264)، والارتشاف (4/ 2187-2188)، وتوضيح المقاصد (3/1064)، وأوضح المسالك (4/25)، (4/25)، والمساعد (2/494-495)، والأشموني (2/446)، وشرح التصريح (2/216-217)، والهمع (2/40-41).

وذكر في البسيط للفتح ثلاثة أوجه: الإتباع[3] والتركيب[4] وإقحام الابن[5].

واحترز بقوله (الظاهرة) من نحو: ﴿ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾ [سورة المائدة: 110]، فإنّه لا يُنوى فتحه[6]؛ إذْ لا فائدة في ذلك.

وقد أجاز الفرّاء[7] تقديرَ الضمة والفتحة.

واحترز بالعلَم من غيره، نحو: يا غلامُ ابنَ زيدٍ فإنه لا يفتح.

وبقوله: (ووُصِفَ/ بابن) [أ-273] من أنْ يكون بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدّر فإنّه لا يجوز الفتح.

وبقوله: متّصل من أنْ يفصل بينهما.

وبقوله: مضاف إلى علم من أنْ يضاف إلى غيره، فلا يجوز في ذلك كلّه إلّا الضمّ.

ص: لا إنْ وُصِفَ بغيرِه، خِلافاً للكوفيّين.

ش: أجاز الكوفيّون[8] فتح ما وصف بغير ابْن إذا كان النعت مفرداً، وأنشدوا قول جرير[9]: **[من الوافر]**

.... **يا عُمَرَ الجوادا**[10]

بفتح الراء، وخُرِّجَ على وجهين:

---

(1) المقتضب (231/4)، والكامل (576/2).

(2) رأي ابن كيسان في: التذييل والتكميل (264/13)، وتوضيح المقاصد (1064/3)، والمساعد (494/2)، وشرح التصريح (217/2).

(3) وهو رأي سيبويه. الكتاب (203/2-205).

(4) هو رأي الجرجاني. المقتصد (785/2).

(5) هو رأي الزجاجي. الجمل (157-158). قال ابن خروف: (وأمّا الإقحام الذي ذكرَهَ أبو القاسم فلا سبيل إليه لفساد المعنى). شرح الجمل له (718/2).

(6) شرح التسهيل (393/3-394).

(7) معاني القرآن له (326/1)، وشرح التسهيل (394/3).

(8) رأي الكوفيين في: شرح التسهيل (394/3)، والتذييل والتكميل (266/13)، وتوضيح المقاصد (1065/3)، والمغني (101/1)، وأوضح المسالك (27/4)، والمساعد (495/2)، وشرح التصريح (218/2). ونسبه ابن الأنباري في الزاهر (15/2) للفراء من بينهم.

(9) ديوانه (118).

(10) البيت بتمامه: (فما كَعْبُ بْنُ مامةَ ابْنُ سُعْدَى بأجودَ مِنْكَ يا عُمَرَ الجوادا).
الشاهد في: المقتضب (208/4)، و الأصول (369/1)، والزاهر (15/2)، والجمل (154)، واللمع (81)، وإيضاح شواهد الإيضاح (135/1)، وأمالي ابن الشجري (40/2) (44/3)، وتوجيه اللمع (324/1)، وشرح التسهيل (394/3)، والتذييل والتكميل (116/10) (266/13)، وتوضيح المقاصد (1065/3)، والمغني (101/1-102)، وشرح قطر الندى (235)، وأوضح المسالك (27/4)، والمساعد (495/2)، وشفاء العليل (805/2)، وتمهيد القواعد (3538/7)، والمقاصد الشافية (278/5)، والمقاصد النحوية (1527/4)، وشرح التصريح (218/2)، والخزانة (442/4) (399/9)، والدرر (387/1).

أحدهما: أنّ أصله: يا عمراً بألف فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهبِ مَنْ يجيز إلحاق الألف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب.

والثاني: أن أصله يا عمراً بالتنوين ضرورة ثمّ حذفه لالتقاء الساكنين.

ص: ورُبَّما ضُمَّ الابنُ إتْباعاً.

ش: فيقول: يا زيدُ بنُ عمرو، بضمّ النون إتباعاً لضمّة الدال، رواه الأخفش[1] عن بعض العرب.

ص: ويُلْحَقُ بالعَلَم المذكورِ نحو: يا فُلانُ بنَ فُلانٍ، ويا ضُلُّ بْنَ ضُلٍّ، ويا سَيِّدُ بْنَ سَيِّدٍ.

ش: فيجوز في المنادى من ذلك كلّه ضمُّه وفتحُه إتباعاً، ولو أدخلت أل على الثاني جاز الأمران[2] أيضاً.

وأشار بنحو إلى ما شابه ذلك ممّا اتّفق فيه لفظ المنادى ولفظ المضاف إليه (ابن) نحو: يا كريمُ بنَ كريمٍ[3]، ويا شريفُ بنَ شريفٍ، وكذلك يا خبيثُ بنَ خبيثٍ، ويا كلبُ بنَ كلبٍ.

ونُقِلَ[4] عن غير المصنّف أنّ مذهب البصريّين في جميع ذلك بناء المنادى على الضمّ، ومذهب الكوفيّين وابن كيسان جواز ضمّه وفتحه.

ص: ومُجَوِّزُ فتحِ ذي الضمةِ في النداء مُوجِبٌ في غيره حذفَ تنوينه لفظاً، وألفِ (ابن) في الحالين خَطّاً.

ش: ويجوز فتح ذي الضمة ما سبق من كونه علماً وصف بـ (ابن) متّصل مضاف إلى علم، وذلك موجب حذف تنويه في غير النداء، نحو: جاء زيدُ بن عمرو، وحذفه لكثرة الاستعمال أو لالتقاء الساكنين، وموجب أيضاً حذف ألف (ابن) في الحالَين خطّاً، يعني بالحالَين: النداء وغيره.

وقال الأستاذ أبو بكر: (يجوز لِمَنْ حذفَ للساكنين إثباتُ الألف، والأوّلُ أحسنُ لمصاحبة الكثرة للحذف)[5]. انتهى.

وشَرَطَ بعضُ المتأخرين في العلَمين أنْ يكونا مُكبَّرَين، وهذا باطل[6]؛ إنّما ذلك في (ابن).

قيل: ومن شَرَطَ التذكير فصحيحٌ[1]؛ لأنّهم لا ينسبون الرجل إلى أُمّه.

---

(1) رواية الأخفش في: شرح التسهيل (394/3)، والتذييل والتكميل (267/13)، وتوضيح المقاصد (1066/3)، والمساعد (497/2)، وشفاء العليل (1066/3)، وشرح التصريح (218/2)، والهمع (41/2).وفي الكافية الشافية (1312/3) أنّ ابن خالويه رواه.

(2) شرح التسهيل (394/3).

(3) التذييل والتكميل (268/13)، والمساعد (497/2).

(4) مذهب البصريين والكوفيين في: التذييل والتكميل (268/13-269)، وتوضيح المقاصد (1065/3)، والمساعد (497/2).

(5) رأي ابن طاهر في: التذييل والتكميل (270/13).

(6) التذييل والتكميل (271/13)، والارتشاف (2189/4)، والمساعد (498/2)، والهمع (42/2).

ص: وإنْ نُوِّنَ فللضرورة.

ش: مثاله قول الأغلب العجلي[2]: **[من الرجز]**

جاريةٌ مِنْ قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ .....[3]

وخرّجه ابن جني[4] على البدل، ورُدَّ[5] بأنْ العرب لم تجعل ابناً في ذلك إلّا صفةً بدليل أنّهم لم يُنَوِّنوا إلّا في الشعر.

ص: وليس مُرَكَّباً فيكون كـ (مرْءٍ) في إتباعِ ما قبلَ الساكن ما بعدَه، خِلافاً للفارسيِّ.

ش: قال ابن بَرْهان[6]: ((مَذهبُ أبي عليٍّ[7] على أنّهم بَنَوُا الصفةَ مع الموصوف في نحو: زيدُ بنُ عمرٍو فنُونُ (ابن) حرف إعراب، والدالُ تابعةٌ للنون بمنزلة الميم في قولهم: هذا مُرْءٌ، ورأيتُ مَرْءاً، ومررتُ بمَرْءٍ، ولكون الدال غير حرف إعراب لم تُنوَّن؛ لأنَّ التنوينَ لا يكون وسطاً، وهذا ينتقض بـ (إبراهيمَ بنِ عمرٍو) بالفتح)).

قال المصنّف: ((وليس ما رآه أبا علي صحيحاً؛ لإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف، نحو: صلَّى الله على يوسفَ بن يعقوبَ))[8].

ص: والوصف بـ (ابنة) كالوصف بـ (ابن).

ش: فيجوز الضمُّ والفتحُ في نحو: ي هندُ ابنةَ زيدٍ، وبحذف التنوين في نحو: جاءتني هندُ ابنةُ زيدٍ في لغة من صرف، ومنهم من منع ذلك؛ لأنّ موضع السماع الابن، حكاه ابن كيسان[9].

---

(1) المصادر السابقة.

(2) هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة من بني عجل، هو من شعراء الطبقة التاسعة عند ابن سلام، ويقال: إنّه أوّل مَنْ رجز. تنظر ترجمته في طبقات ابن سلام (737/2-738). وديوانه (148).

(3) تتمة الرجز: (قَبَّاءُ ذاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَهْ).
الشاهد في: الكتاب (506/3)، ومعاني القرآن للفراء (432/1)، والمقتضب (313/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (245/4)، والبصريات (518/1)، وسر الصناعة (530/2)، والخصائص (491/2)، والمفصل (39)، وأساس البلاغة (90/2)، وأمالي ابن الشجري (161/2)،وابن يعيش (5/2-6)، والمقرب (18/2)، وضرائر الشعر (28)، وشرح التسهيل (395/3)، والكافية الشافية (1302/3)، وشرح الكافية للرضي (372/1)، والتذييل والتكميل (271/13)، والارتشاف (4189/4)، والمغني (505/6)، وتمهيد القواعد (3539/7)، وشرح التصريح (219/2)، والهمع (42/2)، والخزانة(236/2)، وشرح أبيات المغني (366/7)، والمعجم المفصل (53/9-68). قبّاء: ضامرة البطن. المقعبة: السُّرّة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعب، وهو القدح المقعر من الخشب.

(4) سر الصناعة (530/2-531)، والخصائص (391/2).

(5) ردّ ابن عصفور في ضرائر الشعر (29).

(6) شرح اللمع (507/1).

(7) الإيضاح (190)، والمقتصد (784/2-785).

(8) شرح التسهيل (395/3).

(9) رأي ابن كيسان في: التذييل والتكميل (274/13)، و الارتشاف (2189/4)، والمساعد (500/2).

ص: وفي الوصف بـ (بنت) في غير النداء وجهان.

ش: قال المصنّف: (رواهما سيبويه[1] عن العرب الذين يصرفون هنداً ونحوه، فيقولون: هذه هند بنتُ عاصمٍ/) [ب-273][2]. انتهى.

والحذف هنا لكثرة الاستعمال[3].

ص: ويُحذَفُ تنوينُ المنقوصِ المعيَّن بالنداء، وتَثْبُتُ ياؤه عند الخليل لا عند يونس.

ش: فيقول: يا قاضي، بإثبات الياء عند الخليل[4] وبحذفها عند يونس[5].

فوجه الأول: أنَّه لما بُني حذف تنوينه للبناء فثبتت الياء؛ لزوال مُوجب حذفها، وهو التنوين، وقُدّرت الضمة على الياء لثقلها.

ووجه الثاني: أنَّ النداء دخل على اسم مُنَوَّن محذوف الياء، فذهب التنوينُ وبقيَ الاسم على حاله، وقُدِّرتِ الضمةُ على الياء المحذوفة[6].

ص: إنْ كانَ ذا أصلٍ واحدٍ ثَبَتَتِ الياءُ بإجماعٍ.

ش: مثالُ ذلك: يا مُرِي، فإنّه ذهبتْ عينُه، وما بقي مسمّى به، فإنّه ذهبتْ فاؤه، فلابُدّ من ردّ اللام فيهما.

ص: ويُترَكُ مضموماً أو يُنصَبُ اضطراراً من مُنادًى مضمومٍ.

ش: يشمل كلامه العلم، كقوله[7]: **[من الوافر]**

سلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عليها .....[8]

---

(1) الكتاب (204/2-205) (506/3).

(2) شرح التسهيل (395/3).

(3) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (274/13).

(4) وهو مذهب سيبويه. الكتاب (184/4)، والأصول (375/3)، والانتصار (252)، وشرح الكتاب للسيرافي (56/5)، والحلبيات (93/1)، وأمالي ابن الشجري (202/2)، والبديع لابن الأثير (688/1)، وشرح التسهيل (395/3)، والتذييل والتكميل (275/13)، والارتشاف (2190/4)، والمساعد (500/2)، وشفاء العليل (807/2)، وتمهيد القواعد (3553/7)، والهمع (31/2).

(5) رأي يونس في: شرح الكافية للرضي (350/1)، والمصادر السابقة.

(6) التذييل والتكميل (275/13).

(7) هو الأحوص الأنصاري. ديوانه (237).

(8) عجز البيت هو: (وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ).

الشاهد في: الكتاب (202/2)، والمقتضب (214/4)، والأصول (344/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (192/1)، والبصريات (589)، والمحتسب (93/2)، وأمالي ابن الشجري (96/2)، والبديع لابن الأثير (396/1)، وضرائر الشعر (26)، وشرح التسهيل (396/3)، والكافية الشافية (1304/3)، وشرح الكافية للرضي (351/1)، وابن الناظم (405)، والتذييل والتكميل (276/13)، والارتشاف (2379/5)، وتوضيح المقاصد (282/1)، والجنى الداني (149)، والمغني (281/4)، وأوضح

والنكرة، كقوله[1]: **[من البسيط]**

..... **مكانَ جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ**[2]

ويروى (يا جملٌ) وهو أشهر[3].

وبقاء الضمّ اختيار الخليل[4] وسيبويه[5] وهو الأكثر.

والنصب اختيار أبي عمرو[6] وعيسى[7] ويونس[8] والجرميّ[9] والمبرّد[10].

قال المصنّف: (وعندي أنّ بقاء الضمّ راجح في العلَم، والنصب راجح في النكرة المعيّنة؛ لأنّ شبهها بالمضمر أضعف)[11].

المسالك (28/4)، وإرشاد السالك (668/2)، والمساعد (501/2)، وشرح ابن عقيل (262/3)، وتمهيد القواعد (3553/7)، والمقاصد الشافية (281/5)، والمقاصد النحوية (1692/4)، والأشموني (448/2)، وشرح التصريح (221/2)، والهمع (31/2)، والخزانة (150/2) (507/6)، وتاج العروس (559/40)، والدرر (376/1)، والمعجم المفصل (139/7).

(1) هو كثيرَ. ديوانه (453).

(2) صدر البيت: (ليتَ التحيةَ كانتْ لي فأشكُرَها).
الشاهد في: الشعر والشعراء (511/1)، وأمالي القالي (56/2)، وشرح التسهيل (397/3)، والكافية الشافية (1305/3)، وابن الناظم (405)، والتذييل والتكميل(276/13)، والمساعد (502/2)، وشفاء العليل (807/2)، وتمهيد القواعد (3555/7)، والمقاصد الشافية (282/5)، والمقاصد النحوية (1694/4)، والأشموني (448/2)، والهمع (31/2)، وحاشية الصبان (213/3)، والدرر (377/1)، والمعجم المفصّل (200/6).

(3) التذييل والتكميل (276/13).

(4) ونُسِبَ للمازني أيضاً: الآراء في: الكتاب (202/2)، والمقتضب (212/4)، وأمالي الزجاجي (83)، والبديع لابن الأثير (396/1)، وشرح التسهيل (396/3)، والتذييل والتكميل (276/13)، وتوضيح المقاصد (1075/3)، وأوضح المسالك (31/4)، والمساعد (501/2)، وتمهيد القواعد (3553/7)، والأشموني (448/2)، وشرح التصريح (222/2)، والهمع (31/3). اختاره الزجاجي في أماليه (83).

(5) الكتاب (202/2).

(6) رأي أبي عمرو بن العلاء في: المقتضب (212/4-213)، وأمالي الزجاجي (83)، والبديع لابن الأثير (397/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (192/2)، وشرح التسهيل (396/3)، والتذييل والتكميل (276/13)، والأشموني (448/2)، والهمع (32/2).

(7) رأي عيسى بن عمرو في: الكتاب (203/2)، والمقتضب (212/4)، والأصول (344/1)، وأمالي الزجاجي (83)، وشرح التسهيل (396/3)، والتذييل والتكميل (276/13)، وتوضيح المقاصد (1075/3)، والمساعد (501/2)، وتمهيد القواعد (3553/7)، والأشموني (448/2)، وشرح التصريح (222/2)، والهمع (32/2).

(8) رأي يونس في: المقتضب (212/4)، والمصادر السابقة باستثناء الكتاب وتوضيح المقاصد.

(9) رأي الجرمي في: المقتضب (212/4)، والمصادر السابقة باستثناء الكتاب.

(10) رأي المبرد في: المقتضب (214/4)، والمصادر السابقة باستثناء الكتاب.

(11) شرح التسهيل (396/3).

وأورد ابن عصفور[1] في شرح الجُمل المذهبين على أنّ من مذهبه إبقاء الضمّ يمنع النصب وبالعكس.

[1] أورد ابن عصفور في شرح الجمل (2/192-193) الفريقين وحجة كل منهما، وليس فيه قوله الآتي.

فرع: إذا نُعِتَ المنوَّنُ في الضرورة، وهو منصوب، لم يَجُزْ في نعته إلّا النصبُ، وإنْ كان مضموماً جاز الرفعُ والنصبُ؛ لأنّ ضمّه للبناء، وإذا نُعِتَ (يا فتى) فهو مبنيّ على الخلاف المتقدّم.

ص: لا يُباشِرُ حرفُ النداءِ في السّعةِ ذا الألفَ واللامَ غيرَ المُصَدَّرِ بهما جُملةٌ مُسَمًّى بها أو اسمُ جنسٍ مُشَبَّهٌ به، خلافاً للكوفيّين في إجازة ذلك مطلقاً.

ش: أشار بقوله في السعة إلى ورود ذلك في الضرورة، كقوله: **[من الرجز]**

فيا الغلامانِ اللّذانِ فرَّا .....[1]

وقوله: **[من الوافر]**

مِنَ أجلكِ يا الّتي تَيَّمتِ قلبي .....[2]

وقد خرّجه بعضهم[3] على حذف المنادى، أي: فيا أيّها الغلامان، ويا أيتها التي.

ومثالُ المصَدَّر بهما جُملةٌ مُسَمًّى بها: الرجلُ قائمٌ، إذا سمَّيتَ بهذه الجملة فتقول: يا الرجلُ قائمٌ، نصّ عليه سيبويه[4].

وقاس عليه المبرد[5] ما سُمِّيَ به من موصولٍ مُصَدَّرٍ بأل، نحو: يا الذي قامَ، بِمُسَمًّى به.

---

(1) تتمته: (إيَّاكما أنْ تُكسباني شَرًّا).
الشاهد في: المقتضب (243/4)، والأصول (373/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (185/1-224)، وأسرار العربية (230)، والإنصاف (286)، والبديع لابن الأثير (324/2-653)، والتبيين (392)، واللباب (335/1)، وتوجيه اللمع (327/1)، وابن يعيش (9/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (187/2)، وضرائر الشعر (169)، وشرح التسهيل (398/3)، والكافية الشافية (1308/3)، وشرح الكافية للرضي (383/1)، و ابن الناظم (406)، والتذييل والتكميل (282/13)، وتوضيح المقاصد (1067/3)، والمساعد (503/2)، وشرح ابن عقيل (264/2)، وشفاء العليل (808/2)، وتمهيد القواعد (355/7)، والمقاصد الشافية (287/5)، والمقاصد النحوية (1696/4)، والأشموني (449/2)، وشرح التصريح (226/2)، والهمع (36/2)، والخزانة (294/2).

(2) عجز البيت: (وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنّي).
الشاهد في: الكتاب (197/1)، والمقتضب (241/4)، والأصول (411/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (185/1-224)، والصحاح (2480/6)، والمفصل (42)، وأسرار العربية (230)، والإنصاف (286)، والمقدمة الجزولية (190)، والتبيين (392)، واللباب (335/1)، وابن يعيش (8/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (188/2)، وضرائر الشعر (169)، وشرح التسهيل (399/3)، والكافية الشافية (1308/3)، وشرح عمدة الحافظ (299)، وشرح الجزولية للأبذي (161/2)، وشرح الكافية للرضي (383/1)، والتذييل والتكميل (283/13)، والجنى الداني (245)، وأوضح المسالك (33/4)، وتمهيد القواعد (3557/7)، والمقاصد الشافية (288/5)، والهمع (36/2)، والخزانة (293/2)، وتاج العروس (436/19)، والمعجم المفصل (224/8)، وفيه رواية (فديتك) و(بحبك) و(أحبك) بدل (فديتك).

(3) أسرار العربية (231)، والإنصاف (288).

(4) الكتاب (333/3).

(5) الانتصار (208-209). ولم أعثر عليه في المقتضب.

قال المصنّف: (وهو قياسٌ صحيحٌ)[1]. انتهى.

وقد نصَّ سيبويه[2] على منعه.

ومثال اسم الجنس المشبَّه به ما أجازه محمد بن سعدان[3]: يا الأسدُ شِدَّةً، ويا الخليفةُ جُوداً، ونحوه ممّا فيه تشبيه.

قال المصنّف: (وهو قياسٌ صحيحٌ؛ لأنَّ تقديره: يا مِثلَ الأسدِ، ويا مِثلَ الخليفةِ، فَحَسُنَ لتقدير دخولِ يا على غيرِ الألف واللام)[4].

وأجاز الكوفيّون[5] دخول حرف النداء على ما فيه أل مطلقاً، نحو: يا الغلامُ، ويا الحارثُ، ويا الذي قام، واستدلّوا بنحو البيتَين السابقَين، وذلك عند غيرهم[6] ضرورة.

ص: وتُوصفُ بمصحوبها الجنسيّ مرفوعاً أو بموصولٍ مُصَدَّرٍ بهما أو باسم إشارة (أيٌّ) مضمومةً مَتْلُوَّةً بـ (ها) التنبيه.

ش: مرفوع قوله توصف هو قوله (أيّ)، وذَكَرَ أنَّها توصف بأحد ثلاثة أشياء[7]:

الأول: مصحوب (أل) نَحو: يا أيُّها الرجلُ، و(أل) في ذلك لتعريف الجنس وصارت بعد (أيّ) للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة.

واحترز بالجنس من نحو: الحارث والصعق، ممّا هي فيه للغلبةِ أو لِلَمْحِ الصفة، فإنّه لا ينعت به[8].

الثاني: الموصول المصدَّر بالألف واللام، نحو: يا أيُّها الذي قامَ[9].

---

(1) شرح التسهيل (398/3).

(2) الكتاب (333/3).

(3) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفيّ النحويّ المقرئ، كان ذا علم بالعربية. صنّف كتاباً في النحو، وكتاباً في القراءات. ت (231هـ). تنظر ترجمته في البغية (111/1). وينظر رأيه في: حواشي المفصل للشلوبين (132)، وشرح التسهيل (398/3)، والتذييل والتكميل (281/13)، وأوضح المسالك (33/4)، والمساعد (502/2-503)، وتمهيد القواعد (3557/7)، والأشموني (449/2)، وشرح التصريح (225/2)، والهمع (37/2).

(4) شرح التسهيل (398/3).

(5) مذهب الكوفيين في: الإنصاف (286) [48]، وشرح التسهيل (389/3)، وشرح الكافية للرضي (383/1)، والتذييل والتكميل (282/13)، والمساعد (503/2)، والمقاصد الشافية (287/5)، وشرح التصريح (226/2). هذا المذهب نُسِبَ للبغداديين في الأصول (372/1)، وحواشي المفصل للشلوبين (131)، وأوضح المسالك (33/4).

(6) هو مذهب البصريين في: الإنصاف (287-288) [48]، والتذييل والتكميل (283/13)، والمساعد (503/2).

(7) توضيح المقاصد (1075/3-1076).

(8) أجاز الفراء والجرمي (يا أيّها الحارث)، والمنع مذهب الجمهور. التذييل والتكميل (285/13)، والارتشاف (2194/4)، وتوضيح المقاصد (1078/3)، والأشموني (452/2).

(9) المقاصد الشافية (316/5).

الثالث: اسم الإشارة/ [أ-274] وقيّده في الشرح بالعاري من كاف الخطاب، كقوله: **[من الرمل]**

أيُّهذان كُلا زادَكما .....[1]

وأجاز ابن كيسان[2]: يا أيُّها ذلك الرجلُ.

وقوله: (مُثْلوَّة بهاء التنبيه) إنَّما لزمتها هاء عوضاً عن الإضافة، وفيها لغتان الفتح والضم[3] إذا إذا لم يكن بعدها اسم الإشارة.

ص: وتؤنّث لتأنيث صفتها.

ش: نحو: يا أيَّتُها المرأةُ.

قال في البديع: (الاختيار إثبات التاء، ولا تثنّى ولا تجمع)[4].

ص: وليستْ موصولةً بالمرفوعِ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، خِلافاً للأخفش في أحدِ قوليه.

ش: ذهب الأخفش[5] في أحد قوليه إلى أنّ المرفوع بعد (أيّ) خبر لمبتدأ محذوف، و(أيّ) موصولة موصولة بالجملة. ولو صَحَّ ما قال لجازَ ظهورُ المبتدأ[6]، ولكانَ أولَى، ولجازَ أنْ يوصل بجملة فعلية أو ظرف.

ص: ولا جائزاً نصبُ صِفتِها، خِلافاً للمازنيِّ[7].

ش: قال الزجاج[1]: لم يُجز أحد من النحويّين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده، وعلّة ذلك[2] أنّ المقصود بالنداء هو نعتها، و(أيّ) وصلة إلى ندائه.

---

(1) عجز البيت: (ودعاني واغلاً فيمن وغلْ).
الشاهد في: مجالس ثعلب (42)، وشرح التسهيل (399/3)، وشرح عمدة الحافظ (281)، والتذييل والتكميل (286/13)، والارتشاف (4194/4)، وتوضيح المقاصد (1076/3-1077)، والمساعد (504/2)، وتمهيد القواعد (3558/7)، والمقاصد الشافية (321/5)، والمقاصد النحوية (1717/4)، وشرح شذور الذهب للجوجري (324/1)، والأشموني 454/02)، والهمع (38/2)، والدرر (386/1)، والمعجم المفصل (23/6). وفيه (يغل) بدل (وغل). الواغل: الذي يدخل على القوم يشربون دون دعوة.

(2) رأي ابن كيسان في: التذييل والتكميل (286/13)، وتوضيح المقاصد (1078/3)، وأوضح المسالك (35/4)، والمساعد (504/2)، والأشموني (453/2)، وشرح التصريح (229/2)، والهمع (36/2).

(3) حكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمّها معها في لغة بعض بني مالك من بني أسد. ينظر في: إعراب القرآن للنحاس (26)، والتذييل والتكميل (288/13)، وشرح التصريح (228/2)، والهمع (39/2).

(4) البديع لابن الأثير (390/1).

(5) رأي الأخفش في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (228/1)، وإعراب القرآن للنحاس (26)، وشرح التسهيل (400/3)، والتذييل والتكميل (290/13)، وتوضيح المقاصد (1078/3)، والهمع (40/2).

(6) رأي ابن مالك في شرح التسهيل (400/3).

(7) رأي المازني في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (228/1-229)، وإعراب القرآن للنحاس (26)، والمقتصد (778/2)، وأمالي ابن الشجري (44/3)، وشرح التسهيل (400/3)، والتذييل والتكميل (292/13)،وتوضيح المقاصد (1077/3)، والمساعد (507/2).

ص: ولا يُستَغْنَى عن الصفةِ المذكورةِ.

ش: فلا يُقالُ: يا أيُّها، دون وصفٍ بأحد الثلاثة.

ص: ولا يَتْبَعُها غيرُها.

ش: أي: ولا يتبع (أيّ) غير الصفات المذكورة، فلا يقال: يا أيُّها أخا عمرو.

ويحتمل أن يكون المراد ولا يتبعها غير الصفة من التوابع كالعطف والبدل.

قيل[3]: ولا يعني هذا الجواز يا أيُّها الرجلُ وزيدٌ أَقْبِلا.

ص: واسمُ الإشارة في وصفِه بما لا يُستَغْنَى عنه ك (أيِّ)، وكغيرها في غيره.

ش: إذا قدّرت اسم الإشارة وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ساوى (أيّاً) في وجوب رفع صفته واقترانها بالألف واللام الجنسيّتين[4].

وإنْ لم تقدّره وُصْلةً بل اكتفيت به في النداء، ثُمَّ أتيتَ بالصفة بعد ذلك جاز فيه الرفعُ والنصبُ[5]، وجاز نعته بذي (أل) وبالمضاف، كما يجوز في غير (أيّ).

وذكر في الشرح[6] أنَّ اسم الإشارة يخالف (أيّاً) بجواز استغنائه عن الوصف، وبجواز أنْ يتبع بغير وصف، يعني إذا لم يكن وُصْلةً لنداء ما فيه أل، ودلّ كلامه على أنّ (أيّاً) لا تتبع بغير النعت، وهذا يؤيد الاحتمال الثاني في المسألة قبل هذه.

ص: وقيلَ: (يا اللَّهُ)، و(يا أللَّهُ)، والأكثر (اللَّهُمَّ)، وشذَّ في الاضطرار (يا اللهمَّ).

ش: إنَّما ساغ الجمع بين (يا) و(أل) في هذا الاسم الشريف؛ لكونها لازمة فكأنّها من نفس الكلمة، ويجوز في ندائه وجهان[7]: حذف همزة الوصل فيلتقي ساكنان على حدّهما، ويجوز حذف ألف ياء مع الهمزة.

والثاني: قطع همزة الوصل، وهذا من خصائص هذا الاسم الشريف، والأكثر في النداء (اللهمَّ) بحذف ياء وتعويض الميم في آخره منها.

---

(1) معاني القرآن وإعرابه له (229/1).
(2) التذييل والتكميل (293/13).
(3) التذييل والتكميل (293/13-294).
(4) شرح التسهيل (400/3).
(5) التذييل والتكميل (295/13).
(6) شرح التسهيل (400/3).
(7) توجيه اللمع (328/1-329)، والتذييل والتكميل (297/13)، والمساعد (509/2).

وذهب الكوفيّون[1] إلى أنَّ الميم بقية من جملة محذوفة، وهي: أُمَّنا بخير، وهو ضعيف.

وشذَّ[2] في الاضطرار الجمع بين حرف النداء والميم، كقوله[3]: **[من الرجز]**

إنِّي إذا ما حدثٌ أَلَمَّا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[4]

فجمع بين العوض والمعوض للضرورة، ومذهب الكوفيّين في جواز ذلك في الكلام[5]؛ لأنّ الميم عندهم ليست بعوض.

فصل: لتابعِ غيرِ (أيٍّ) واسمِ الإشارة من مُنادًى كمرفوعٍ إنْ كان غيرَ مضافٍ الرفعُ والنصبُ.

ش: استثنى أيّاً واسم الإشارة لتقدّم الكلام على تابعهما.

وقوله (من منادى) تفسيرٌ لـ (غير)؛ إذْ هي مبهمة، وشَمَلَ قوله (كمرفوع) العلمَ والنكرةَ المقصودة، ونحو: خَدَامِ وسيبويهِ، ممّا بنيّ قبل النداء.

واستثنى المضاف؛ لأنَّ له حُكماً سيأتي.

ومثال ما يجوز فيه الرفع والنصب/ [ب-274]: يا زيدُ الظريفُ في النعت[6]، ويا غلامُ بشرُ في عطف البيان، ويا دارُ جمعاءُ في التوكيد، ويا زيدُ و الضحّاكُ في المنسوق بأل[7].

---

(1) مذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفراء (203/1)، والأصول (338/1)، والزاهر (146/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (184/1)، والتبصرة (356/1)، والإنصاف (290-294) [49]، وأسرار العربية (232-233)، والتبيين (395-398) [82]، والتبيان (250/1)، واللباب (338/1)، وتوجيه اللمع (328/1-329)، وابن يعيش (16/2)، والتذييل والتكميل (298/13-299)، وتوضيح المقاصد (1069/3)، والأشموني (224/2)، وشرح التصريح (224/2)، والهمع (48/2).

(2) هو مذهب البصريين في: الإنصاف (290-294) [49]، وأسرار العربية (232-233)، والتبيين (395-398) [82].

(3) نُسِبَ لأبي خراش الهذلي وهو في أشعار الهذليين (1346/3)، ونسبه البغدادي في الخزانة (295/2-296) لأمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه.

(4) الشاهد في: النوادر (458)، والمقتضب (242/4)، وشرح الكتاب للسيرافي (224/1)، والشيرازيات (193/1)، وسر الصناعة (419/1-430)، والمحتسب (238/2)، والتبصرة (356/1)، والمخصص (137/1)، والمحكم (359/4)، وأمالي ابن الشجري (340/2)، وأسرار العربية (232)، والإنصاف (291)، والبديع لابن الأثير (394/1)، واللباب (338/1)، والتبيين (397)، وتوجيه اللمع (327/1)، وابن يعيش (16/2)، وضرائر الشعر (57)، وشرح التسهيل (401/3)، والكافية الشافية (1307/3)، وشرح الكافية للرضي (384/1)، والتذييل والتكميل (300/13)، وتوضيح المقاصد (1069/3)، وأوضح المسالك (31/4)، وشرح ابن عقيل (265/3)، والمساعد (511/2)، وتمهيد القواعد (3559/7)، والمقاصد الشافية (295/5)، والمقاصد النحوية (1697/4)، والأشموني (449/2)، وشرح التصريح (224/2)، والهمع (48/2)، والمعجم المفصل (82/12).

(5) مذهب الكوفيين في: الإنصاف (290-294) [49]، وأسرار العربية (232-233).

(6) نصَّ الكوفيون في النعت على أنَّه لا يجوز فيه إلاّ النصب، رأيّهم في الأصول (369/1).

(7) الكتاب (186/2-187)، والمقضب (208/4).

فالرفع على اللفظ والنصب على المحل[1]، وليس لنا بناء يتبع على اللفظ إلّا في باب النداء وباب (لا).

ص: ما لم يكن بدلاً أو منسوقاً عارياً من أل، فلهما تابعَينِ ما لهما مُنادَيَين.

ش: إذا كان التابع المذكور بدلاً أو منسوقاً عارياً من (أل) فإنْ كان نكرة غير مقصودة نُصِبَ[2]، نحو: يا زيدُ رجلاً صالحاً، ويا زيدُ وغلاماً، وإنْ كان غير ذلك بُنِيَ على الضمِّ[3]، نحو: يا سعيدُ كرزُ، ويا سعيدُ وزيدُ، فعُومِلَ معاملة المنادى المستقلّ؛ لأنَّ البدل في نية التكرير للعامل، وحرف العطف نائب مناب حرف النداء.

فإنْ كان المنسوق مقروناً بأل؛ ففيه الرفع والنصب، وسيأتي الكلام فيه.

ص: خِلافاً للمازنيِّ[4] والكوفيّين[5] في تجويز: يا زيدُ وعَمْرَاً.

ش: أجازوا ذلك قياساً على نحو: يا زيدُ والحارثُ.

قال المصنّف: (وما رواه غيرُ بعيدٍ مِنَ الصحة؛ إذْ لم يُنَو إعادةُ حرفِ النداء، فإنَّ المتكلمَ قد يقصدُ إيقاعَ نداءٍ واحدٍ على الاسمين)[6].

قال[7]: ويجوز عندي أنْ يعتبر في البدل حالان:

حالٌ يُجعل فيها كمستقلٍّ - وهو الكثير - نحو: يا غلامُ زيدُ، وحالٌ يُعطى فيها الرفعَ والنصبَ لشَبَهِهِ فيهما بالتوكيدِ والنعتِ وعطفِ البيانِ وعطفِ النسقِ المقرونِ بأل في عدمِ الصحةِ لتقديرِ حرفِ نداءٍ قبلَه؛ نحو: يا تميمُ الرجالُ والنساءُ، وصحَّةُ هذه المسألةِ مُرَتَّبةٌ على أنَّ العاملَ فيه هو العاملُ في المبدلِ منه.

---

(1) التذييل والتكميل (302/13)، وتوضيح المقاصد (1072/3)، والمساعد (512/2).

(2)(3) التذييل والتكميل (308/13)، وتوضيح المقاصد (1073/3-1074)، والمساعد (513/2)، وشفاء العليل (810/2).

(4) رأي المازني في: المقتضب (212/4)، والأصول (372/1).

(5) مذهب الكوفيين في: شرح التسهيل (402/3)، والكافية الشافية (1316/3)، والتذييل والتكميل (309/13)، والارتشاف (2200/4)، وتوضيح المقاصد (1074/3)، والمساعد (513/2)، وتمهيد القواعد (3567/7)، وشرح التصريح (231/2).

(6) شرح التسهيل (402/3).

(7) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (310/13).

ص: ورفعُ المنسوقِ المقرونِ بأل راجحٌ عند الخليل وسيبويه والمازنيِّ، ومرجوحٌ عند أبي عمرو ويونسَ وعيسى والجرميِّ، والمبرد في نحو (الحارث) كالخليل، وفي نحو (الرجل) كأبي عمرو.

ش: وجهُ اختيارِ الرفعِ مشاكلةُ الحركة، وحكاية سيبويه[1] أنّه أكثر.

ووجهُ اختيارِ النصبِ أنَّ ما فيه أل لم يَلِ حرف النداء، فلم يُجعَلْ لفظُه كلفظ ما وَلِيَه، ولقراءة جميع القرّاء ما عدا الأعرج[2] بالنصب[3] في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سورة سبأ: **10**].

ووجهُ التفصيل[4] أنَّ (أل) في نحو (الحارث) لم تفد تعريفاً، فكأنَّها ليست فيه، فـ: يا زيدُ والحارثُ مثل يا زيدٌ وحارثٌ، و(أل) في (الرجل) مؤثرة تعريفاً وتركيباً ما، فأشبه المضافَ.

والخلاف في الاختيار[5]، والجواز متّفق عليه إلّا فيما كان المعطوف عليه نكرة مقصودة، نحو: نحو: يا رجل والغلام، فلا يجوز فيها على مذهب الأخفش[6] ومن تبعه إلّا الرفع؛ لأنَّ الأصل يا أيّها الرجل والغلام، ولا يجوز في مثل هذا إلّا الرفع.

وفي شرح الخَفَّاف[7]: (وأمَّا الأخفشُ فمذهبُه في يا رجلُ أنّه معربٌ؛ لأنّه في نِيَّة: يا أيُّها الرجلُ، فإنْ صَحَّ أنّه مُعرَبٌ لم يُتْبَعْ إلّا على لفظه)[8].

ص: وإنْ أُضيفَ تابعُ المنادى وجَبَ نَصبُه مُطلقاً، ما لم يكنْ كالحَسَن الوجهِ، فله ما لِلْحَسَن.

---

(1) الكتاب (2/186-187).

(2) هو حُميد بن قَيس، أبو صفوان المكيّ الأعرج المقرئ، قرأ على مجاهد ختماتٍ، وتصدّر للإقراء ولم يكن بمكة أقرأ منه ومن عبد الله بن كثير، ت (132 أو 133) هـ. ترجمته في: الوافي بالوفيات (13/119).

(3) قراءة بالنصب، وقرأ برفع (الطير) الأعرج وأبو عمرو في رواية عبد الوارث، وعاصم في رواية، والسلمي ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة. القراءة في: مختصر في شواذ القرآن (122)، وإعراب القرآن للنحاس (785)، والبحر (6/253).

(4) التذييل والتكميل (13/312).

(5) المقتضب (4/212-213-214)، والأصول (1/336)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/191)، والتذييل والتكميل (13/310)، وتوضيح المقاصد (3/1075)، والأشموني (2/451).

(6) مذهب الأخفش في: شرح الجمل لابن عصفور (2/191)، والتذييل والتكميل (13/310)، والارتشاف (4/2200)، وتوضيح المقاصد (3/1075)، والأشموني (2/451).

(7) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجُذاميّ المالقيّ النحويّ، المعروف بالخفاف، كان نحوياً بارعاً، قرأ النحو على الشلوبين، وصنف شرح سيبويه، وشرح إيضاح الفارسيّ، وشرح لمع ابن جني. ت (657هـ). تنظر ترجمه في: البغية (1/473).

(8) قوله في التذييل والتكميل (13/310).

ش: تابع المنادى يشمل جميع التوابع، والمنادى شمل المبنيّ والمنصوب، وهذا القسم – أعني المضاف – قسيم قوله أوّل الفصل (إنْ كان غير مضاف).

مثال النعت: يا زيدُ أخا عمرو، والتوكيد: يا زيدُ نفسُه، وعطف البيان: يا زيدُ عائذَ الكلبِ، وكذا البدل، ومثال عطف النسق: يا زيدُ وغلامَ بِشْرٍ.

ما لم يكن كالحسن الوجه، يعني: أنْ تكون إضافتُه غيرُ محضة، فلا يُعْتَدُّ بها، فيجوز الرفعُ والنصب[1] إنْ كان المنادى مبنيًّا كما يجوز في المفرد، فتقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ بالوجهين، كما تقول: يا زيدُ والحسنُ بالوجهين.

ص: ويُمْنَعُ رفعُ النعتِ في نحو: يا زيدُ صاحبَنا، خلافاً لابن الأنباري.

ش: ووافق ابن الأنباري[2] من الكوفيّين الفرّاء[3] والكسائيّ[4] والطُّوَال[5]، وهو غير جائز[6]؛ جائز[6]؛ لأنّ إضافته محضة.

وقال المصنّف: (لاستلزامه تفضيلَ فرعٍ على أصلٍ، وذلك لأنَّ/ [أ-275] المضافَ لو كان مُنادًى لم يكن بُدٌّ من نصبه)[7].

وعن الفرّاء[8] أنّه أجاز رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياساً على النعت، نحو: يا زيدُ نفسُه، ويا زيدُ وغلامُ عمرٍو.

ص: وتابعُ نعتِ المنادى محمولٌ على اللفظ.

---

(1) الكتاب (191/2)، والأصول (339/1)، والانتصار (144-145)، وأمالي ابن الشجري (84/3)، والبديع لابن الأثير (403/1)، وشرح التسهيل (403/3)، والتذييل والتكميل (314/13)، وتوضيح المقاصد (1072/3)، وإرشاد السالك (674/2)، والمساعد (515/2)، وشفاء العليل (811/2)، وتمهيد القواعد (3569/7)، والمقاصد الشافية (811/2).

(2) هو أبو بكر محمد بن أبي القاسم ابن الأنباري النحويّ، صاحب التصانيف في النحو والأدب، كان علاّمة وقته في الآداب، صنّف كتباً كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل، وكتاب الزاهر، وغير ذلك. ت (327هـ). ترجمته في وفيات الأعيان (341/4-342).
رأيه في: شرح التسهيل (403/3)، والتذييل والتكميل (315/13)، والارتشاف (2198/4)، وتوضيح المقاصد (1073/3).

(3) معاني القرآن له (326/1) (355/2)، وفي الهمع (199/3) نسبه السيوطي للكوفيين.

(4) رأي الكسائي في: التذيل والتكميل (315/13)، والارتشاف (2198/4)، وتوضيح المقاصد (1073/3)، والمساعد (516/2)، والأشموني (450/2)، وشرح التصريح (227/2).

(5) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطّوال النحوي، من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حدّث عن الأصمعي، وقدم بغداد، وسمع عنه أبو عمرو الدوريّ المقرئ، قال عنه ثعلب: كان حاذقاً بإلقاء العربية، ترجمته في البغية (50/1). ورأيه في المصادر السابقة.

(6) الكتاب (183/2-184)، وشرح التسهيل (403/3).

(7) شرح التسهيل (403/3).

(8) رأي الفراء في معانيه (355/2)، والتذييل والتكميل (316/13)، وتوضيح المقاصد (1073/3)، والأشموني (450/2)، والهمع (199/3).

ش: يعني: إذا نُعِتَ المنادى تَعيَّنَ الحمل على لفظه، نحو: يا زيدُ الطويلُ الجسيمُ، فيتعيّنُ رفعُه وإنْ كان مضافاً، وإنْ جعلتَه نعتاً لزيد جازَ رفعُه ونصبُه؛ لأنَّ لزيد محلاً من الإعرابِ يخالفُ لفظَه، وليس للطويل محلٌّ يخالفُ لفظَه[1].

ص: وإنْ كانَ مع تابعِ المنادى ضميرٌ جيءَ به دالّاً على الغيبةِ باعتبار الأصل، وعلى الحضورِ باعتبار الحال.

ش: تقول: يا زيدُ نفسَه، ويا تميمُ كُلَّهم، بضمير الغيبة باعتبار الأصل قبل النداء، ويا زيدُ نفسَك، ويا تميمُ كُلَّكم، بضمير الحضور باعتبار الحال المتجدّد بالنداء.

ومنع الأخفش[2] هذا الوجه الثاني، وتأوّل نحو ذلك على أنّه منصوب بفعل مقدّر، كأنه قال: دعوتُ كُلَّكم.

ص: والثاني في نحو: يا زيدُ زيد، مضموم أو مرفوع أو منصوب.

ش: فالضمُّ على أنَّه نداءٌ ثانٍ، وهو رأي سيبويه[3]. وأكثر النحويّين[4] يجعلونه بدلاً.

قال المصنّف: (وذلك عندي غير صحيح؛ لأنّ حقّ البدل أنْ يغاير المبدل منه بوجه ما، والرفع عطف بيان على اللفظ، والنصب عطف بيان على المحل[5])[6].

ويروى نصب الثاني من قول رؤبة[7]: **[من الرجز]**

..... **لَقائلٌ يا نصْرُ نصْرُ نصْرا**[8]

---

(1) شرح التسهيل (403/3).

(2) رأي الأخفش في: التذييل والتكميل (321/13-322)، والارتشاف (2202/4)، والمساعد (516/2-517)، وتمهيد القواعد (3576/7)، وشرح التصريح (227/2).

(3) الكتاب (185/2).

(4) الأصول (334/1)، والإيضاح (189)، والمفصل (38)، وأسرار العربية (296-297)، والبديع لابن الأثير (405/1).

(5) أسرار العربية (297).

(6) شرح التسهيل (404/3-405).

(7) ديوانه (174).

(8) صدر البيت: (إنّي – وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً).
الشاهد في: الكتاب (185/2)، والمقتضب (209/4)، والأصول (334/1)، والانتصار (145)، والخصائص (340/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح (341/1)، وأسرار العربية (297)، وشرح التسهيل (404/3)، و الكافية الشافية (1195/3)، وشرح الكافية للرضي (363/1)، وابن الناظم (367)، والتذييل والتكميل (325/13)، والارتشاف (1614/4)، والمغني (63/5-94-393)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (226)، والمساعد (517/2)، وشفاء العليل (812/2)، وتمهيد القواعد (3575/7)، والمقاصد الشافية (301/5)، والمقاصد النحوية (1604/4)، وشرح شذور الذهب للجوهري (782/2)، والهمع (131/3)، وشرح شواهد المغني (812/2)، والخزانة (219/2)، وشرح أبيات المغني (203/6). سطرن: كتبن. الأسطار: أسطار المصحف الشريف. نصر: هو نصر بن سيّار أمير خراسان في الدولة الأموية أو حاجبه.

بالأوجه الثلاثة وتوجيهها ما ذكر.

واختار المصنّف أن يكون المرفوع توكيداً لفظيّاً لا عطف بيان، قال في الشافية[1]:

وعندي التّوكيدُ من عطفٍ أحَقُّ بتابعٍ يأتي بلَفْظِ ما سَبَق

كقوله: (يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا والثالث اجعلْ – إنْ أردتَ – أمْرا

ومنعَ بعضهم أنْ يكون توكيداً لفظيّاً، فقيل[2]: لتنوينه، والأوّل ليس كذلك، ورُدَّ بأنَّ هذا القدر القدر من الاختلاف مغتفر بدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [سورة الطارق: 17] (فأمهل) توكيد (مهّل) مع اختلاف الصيغة.

وقيل[3]: للاختلاف في التعريف، فإنّ التعريف في نصر الأوّل بالإقبال، والثاني بالعلميّة، كما لا لا يجوز جعل الثاني في: جاء الغلامُ غلامُ زيدٍ تأكيداً لفظياً؛ لاختلافهما في التعريف.

ويجوز في نصر الثالث[4] أنْ يكون عطف بيان على المحل وتوكيداً لنصر الثاني إذا نصب، أو مصدراً بمعنى انصر نصراً.

وقال الجرميّ[5]: النصر: العطية، قال أبو عبيدة[6]: فيريد: يا نصرُ عطيةً عطيةً.

ويردّ هذا التأويل في نصر الثاني أنّه روي بالرفع.

وقال أبو عبيدة[7]: إنّ نصر الثاني هو حاجب نصر بن سيّار أمير خراسان المنادى أولاً، وأنّ الشاعر نصبه على الإغراء يريد عليك نصراً، ويردّه رواية الرفع، لكن يصحّ ذلك في الثالث.

وقيل[8]: حاجبه نضر بالمعجمة.

ص: والأوّلُ في نحو (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) مضمومٌ أو منصوبٌ، والثاني منصوبٌ لا غير.

ش: وجه ضمّ الأوّل أنّه منادى مفرد، ونصب الثاني حينئذٍ على أنّه منادى مضاف أو بإضمار أعني، أو توكيد أو عطف بيان أو بدل، هكذا ذكر المصنّف[9].

وقيل[1]: وفي التوكيد نظر.

---

(1) الكافية الشافية (1191/3).

(2) التذييل والتكميل (325/13).

(3) التذييل والتكميل (225/13-226).

(4) المقتضب (209/4)، والأصول (335/1)، وابن يعيش (3/2)، وابن الناظم (368)، وشرح شواهد المغني (812/2).

(5) (5) ابن الناظم (367)، والمقاصد النحوية (1605/4)، وشرح شواهد المغني (812/2)، والخزانة (221/2).

(7) المقتضب (211/4)، وتحصيل عين الذهب (307)، ونسبه ابن يعيش (3/2) للمازني.

(8) نسبه البغدادي في الخزانة (221/2) لأبي إسحاق الزجاج، وشرح شواهد المغني (812/2).

(9) شرح التسهيل (405/3).

وأجاز السيرافيُّ[2] أنْ ينصب على أنّه نعت، ويُتأوَّل فيه معنى الاشتقاق.

وأمّا نصب الأول ففيه أوجه:

أحدها: أنْ يكون مضافاً إلى مثل ما أضيف إليه الثاني تقديراً، والثاني على ما سبق، وهذا مذهب المبرّد[3].

الثاني: أنْ تجعل الاسمين اسماً واحداً بالتركيب كما فعل في نحو: لا ماءَ ماءَ بارداً، وكما فعل بالموصوف والصفة في نحو: يا زيد بن عمرو، ولا رجلَ ظريفَ فيها، وهذا مذهب الأعلم[4]، ففتحه الأول والثاني على هذا بناء، كما قالوا: ما فعلتْ خمسةَ عَشَرَك.

الثالث: أنْ تنوي إضافة الأول إلى الثالث وتجعل الثالث مقحماً، وهو مذهب/ سيبويه[5]. **[ب-275]**

قيل[6]: وعلى مذهب سيبويه فنصب الثاني على التوكيد؛ إذْ هو مقحم وكان أصله: (زيدَه) مضافاً إلى ضمير (عمرو)، يعني في نحو: يا زيد زيد عمرو.

قال[7]: ولا يجوز فيه البدل؛ لأنّ الاسمَ لا يُبدَلُ منه إلّا بعد كماله، ولا يَكملُ زيد إلّا بما أُضيفَ إليه، وكذلك عطف البيان.

فصل: حالُ المضاف إلى الياءِ إنْ أُضيفَ إليه مُنادًى كحاله إنْ أُضيفَ إلى غيره، إلّا الأُمَّ والعَمَّ المضاف إليهما (ابنٌ)، فاستعمالُهما غالباً بفتح الميم أو كسرها دونَ ياءٍ، ورُبَّما ثَبَتَتْ، أو قُلِبَتْ ألفاً.

ش: حكم قولك: يا غُلامَ غُلامِي، ونحوه، كحكم: قامَ غلامي في إثبات الياء وحذفها وغير ذلك، وقد سبق بين ذلك في موضعه[8]، فلذلك أحاله عليه إلّا الأمّ والعمّ المضاف إليهما ابن، نحو: يا ابْن أمّي ويا ابْن عمّي، فاستعمالهما يعني: أُمَّاً وعَمَّاً.

وأشار بقوله (غالباً) إلى باقي اللغات.

وقوله (بفتح الميم)، نحو: يا بن أمّ ويا بن عمّ، وفيه قولان[1]:

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (328/13).
(2) شرح الكتاب له (316/3).
(3) المقتضب (227/4).
(4) تحصيل عين الذهب (83-314-315-316).
(5) الكتاب (205/2-206-207)، وتحصيل عين الذهب (83).
(6)(5)رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (330/13).
(8) تقدّم ذلك في باب الإضافة.

أحدهما: أنّ الأصل: أُمَّي وعَمَّي، ففتح ما قبل الياء فانقلبت ألفاً، ثمّ حذفت واستُغنيَ عنها بالفتحة.
الثاني: أنّهما جُعلا اسماً واحداً مركباً كـ (بَعْلَبَكَّ)، وبُنِيَ على الفتح.

قيل[2]: والأوّل مذهب الأخفش، والثاني مذهب سيبويه[3].

وقوله: أو كسرها دون ياء، نحو: ﴿ ٱبْنَ أُمَّ ﴾ [سورة الأعراف: 150]، ويا بن عمِّ، فحذفت الياء واستُغني عنها بالكسرة، وقُرِئ في السبعة[4] بالوجهين، وأجودهما الكسرة[5].

وقولُه: (ورُبَّما ثَبَتَتْ) يعني: الياء ساكنة ومتحركة، كقول الشاعر[6]: **[من الخفيف]**

يا بْنَ أُمِّيْ ولو شَهِدتُكَ إذْ تَدْ عُو تميماً وأنتَ غيرُ مُجابِ[7]

وقولُه (أو قُلِبَتْ ألفاً)، كقوله: **[من الرجز]**

كنْ لي لا عليَّ يا بْنَ عَمَّا نَعشْ عزيزينِ ونُكْفَ الذَّمَّا[8]

قيل[9]: وقلبها ألفاً أجود من إثباتها.

ونقّص[10] المصنّف حكم (ابنة) فإنّها كابن.

ص: وتاءُ "يا أَبَتِ" عِوَضٌ من ياءِ المتكلمِ.

---

(1) القولان في: التذييل والتكميل (13/334-335)، وتوضيح المقاصد (3/1087).

(2) نسب ابن عصفور في شرح الجمل له (2/198) القول الأول للأخفش، وكذا في الدر المصون (9/613)، ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل (13/334) للأخفش، وفي الارتشاف (4/2207) نسبه للكسائي والفراء وأبي عبيدة. وفي إعراب القرآن للنحاس (324) القول منسوب للكسائي والفراء وأبي عبيدة. ينظر في: معاني القرآن للفراء (1/394)، ومجاز القرآن (2/25-26). وذكر ابن النحاس أنّ مذهب الأخفش في قوله تعالى ﴿ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ﴾ [سورة الأعراف: 150] هو (ابن أمِّ) بكسر الميم. معاني القرآن للأخفش (1/338).

(3) الكتاب (2/214) (3/303).

(4) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم بفتح الميم، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، بكسر الميم. السبعة (423).

(5) هو ظاهر كلام الزجاجي. الجمل (159).

(6) هو غلفاء بن الحارث بن آكل المرار الكندي. الوحشيات (134).

(7) الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (1/338)، والمقتضب (4/250)، والجمل للزجاجي (162)، والبصريات (561)، وأمالي ابن الشجري (2/294)، وشرح التسهيل (3/406)، ورصف المباني (73)، والتذييل والتكميل (13/336)، وتمهيد القواعد (7/3582)، والخزانة (11/34).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (3/406)، والتذييل والتكميل (13/336)، وتوضيح المقاصد (3/1090)، والدر المصون (5/469)، وشرح المكودي (2/606)، والمقاصد النحوية (4/1727)، والمعجم المفصل (12/66-82).

(9) توضيح المقاصد (3/1090).

(10) التذييل والتكميل (13/334).

ش: ومثل يا أبَتِ: يا أَمَّتِ[1]، ولكون التاء بدلاً من الياء لم يجتمعا إلّا في ضرورة[2]، كقوله: **[من الطويل]**

أيا أَبَتِي لا زِلْتَ فينا فإنَّما لنا أملٌ في العيشِ ما دُمْتَ عائشا[3]

وأجاز كثير من الكوفيّين[4] الجمع بينهما في الكلام.

قال المصنّف: (وقالوا في أبا المقصور: يا أباتِ، قال الشاعر[5]: **[من الطويل]**

تقولُ ابنتي لَمَّا رأتْنِي شاحباً كأنَّكَ فينا يا أباتِ غريبُ[6]

ولو لم يُعَوّضْ لقال: يا أبايَ)[7]. انتهى.

وزعم بعضهم[8] أنَّه أراد يا أبتي، فَقَلَبَ، وهو بعيد.

قيل[9]: يخرج على أنَّ الألف إشباع.

ص: وكسرُها أكثرُ من فتحِها.

ش: قُرِئ بالوجهين في السبعة[10]، والأكثرُ على الكسر.

---

(1) قال أبو حيان: (واقتصار المصنف على "يا أبتِ" ليس بجيد، إذْ "يا أمتِ" مثله). التذييل والتكميل (339/13).

(2) هو مذهب البصريين في: التذييل والتكميل (338/13)، وأوضح المسالك (40/4)، والمساعد (522/2).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (407/3)، وشرح الكافية للرضي (391/3)، والتذييل والتكميل (337/13)، وتوضيح المقاصد (1092/3)، والدر المصون (432/6)، وأوضح المسالك (39/4)، والمساعد (522/2)، وتمهيد القواعد (3583/7)، وشرح المكودي (607/2)، والمقاصد النحوية (1728/4)، والأشموني (458/2)، وشرح التصريح (236/2)، وحاشية الصبان (235/3)، والمعجم المفصل (104/4). فيه رواية (كنت) بدل (دمت).

(4) مذهب الكوفيين في: التذييل والتكميل (338/13)، وتوضيح المقاصد (1092/3)، وأوضح المسالك (40/4)، والمساعد (522/2)، وشرح التصريح (236/2).

(5) نسبه أبو زيد في نوادره (575) لأبي الحَدْرَجان.

(6) الشاهد في: معاني القرآن للأخفش (80/1)،والشيرازيات (335/1-336)، وكتاب الشعر (170/1)، والخصائص (339/1)، والصحاح (2261/6)، ومقاييس اللغة (252/3)، والمحكم (563/10)، وأساس البلاغة (216/1-496)، وشرح التسهيل (407/3)، واللسان (16/1) (أبى)، والتذييل والتكميل (158/1) (339/13)، والارتشاف (2381/5)، وتوضيح المقاصد (1094/3)، وتمهيد القواعد (3583/7)، والمقاصد النحوية (1730/4)، وشرح التصريح (236/2)، والمعجم المفصل (309/1-321).

(7) شرح التسهيل (407/3).

(8) نسبه أبو حيان لبعض رواة اللغة من البغداديين في التذييل والتكميل (339/13)، وينظر ردَّه.

(9) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (339/13).

(10) قال الله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [سورة يوسف: 4]، قرأ ابن عامر وحده بفتح التاء في جميع القرآن، وكَسَرَ التاء الباقون. السبعة (344).

وأجاز الفرّاء[1] الضمّ، ومنعه الزَّجاج[2].

وحكى سيبويه[3] عن الخليل أنّه سمع: يا أُمَّةُ، بالضمّ.

ص: وجَعلُها هاءً في الوقفِ والخطِّ جائزٌ.

ش: كلا الوجهين صحيح فصيح[4]، قُرِئ بهما في السبعة[5]، ورسمت في المصحف بالتاء.

فصل: يُقالُ للمنادى غيرِ المُصَرَّحِ باسمه في التذكير: يا هَنُ، وياهَنَانِ، ويا هَنُونَ، وفي التأنيث: يا هَنْتُ، ويا هَنْتَانِ، ويا هَنَات.

ش: لام هُنَ محذوفة وهي واو[6]، لقولهم: هنوات.

والتاءُ في هَنْت للإلحاق والتأنيث كهاء أُخْت[7].

ص: وقد يلي أواخرهنّ ما يلي آخر المندوب.

ش: يعني من الألف وهاء السكت، فتقول: يا هَنَاه، وياهَنانِيه، ويا هَنُوناه، ويا هَنْتاه، وياهَنْتانِيه، وياهَناتُوه، حكى ذلك أبو حاتم[8] عن العرب.

ص: ومنه يا هَناهُ بالكسر والضمّ.

ش: يُحمَل الكسرُ على أنَّه حُرِّكَ لالتقاء الساكنين، والضمّ على أنَّه شَبَّهَ بها الضمير[9].

قال امرؤ القيس[10]: **[من المتقارب]**

وقد رابني قولُها: يا هَنَا هُ.....[11]

---

(1) معاني القرآن له (32/2).

(2) معاني القرآن وإعرابه له (90/3). حيث قال: (فلا يجوز إلّا على ضعف).

(3) الكتاب (211/2).

(4) شرح التسهيل (407/3).

(5) وقف بالهاء ابن كثير وابن عامر، وباقي السبعة يقفون بالتاء. السبعة (344).

(6) المساعد (522/2).

(7) التذييل والتكميل (342/13).

(8) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري (206/2-207) نسب الحكاية للفراء.

(9) التذييل والتكميل (343/13).

(10) ديوانه (106).

(11) تتمة البيت: (وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرْ).

الشاهد في: سر الصناعة (66/1) (560/2)، والمنصف (139/3)، والمفصل (369)، وأمالي ابن الشجري (338/2)، واللباب (344/2)، وابن يعيش (48/1) (43/10)، وشرحه للملوكي (309)، ورصف المباني (400)، واللسان (4712/6) (هنن)، والتذييل والتكميل (343/13)، وتوضيح المقاصد (1103/3)، والمقاصد النحوية (166/1)

ص: وليست الهاءُ بدلاً مِنَ اللام، خلافاً لأكثر البصريّين.

ش: ذهبوا[1] إلى أنَّ الهاء بدل من الواو التي هي لام لكلمة؛ لأنَّ معنى ياهن وياهناه واحد، فمادته (هـ. ن. و).

ورُدَّ[2] بأنَّه لم يجئ إبدال الهاء من الواو، وبأنّه لو كانت الهاء بدلاً من الواو لوجب ضمّها.

وقال ابن جني[3] الهاء بدل من همزة، والهمزة بدل واو، فهي بدل لام الكلمة.

وذهب أبو زيد[4] إلى أنَّ الهاء أصلية، وأنَّ مادته (هـ. ن. هـ) فهو من باب (سلس).

ورُدَّ[5] بأنَّ هذه المادة مفقودة بهذا المعنى بخلاف مادة (هـ. ن. و)، وبأنَّ باب (سلس) قليل.

وذهب بعضُهم[6] إلى أنَّ الألف والهاء زائدتان في نفس البناء على حدّ زيادة همزة أحمر، فوزنه فَعَلاه، ولام الكلمة محذوفة، وهي الواو.

قيل[7]: ويَلزم مَنْ قال إنّها أصليةٌ، أو بدلٌ أصل، أو بدلُ بدل أصل، أو زائدة في نفس البناء أنْ يقول في التثنية والجمع يا هَنانان وياهَنْتاهان، وياهَناهون وياهَنْتاهات، وهذا شيء لم يُسمَع مِنَ العرب.

قيل: ولِمَ لا يلزم؟، لأنّه قد يقال[8]: إنّه ممّا استُغني فيه بتثنية أحد اللفظين، نحو: سيّان.

والصحيح[9] ما اختاره المصنّف[10] وابن عصفور[11] أنَّ الهاء للسكت، والألف زائدة كألف الندبة، وهو مذهب الفرّاء[12].

(1740/4)، والخزانة (375/1)، وتاج العروس (550/40)، والمعجم المفصل (23/3). رابني: أوقع الشكّ في نفسي. هناه: اسم نداء.

(1) رأي ابن جني في: سر الصناعة (561/2)، وشرح الملوكي لابن يعيش (309)، وأخذ ابن يعيش بهذا المذهب. وفي أمالي ابن الشجري (338/2) لم ينسبه.

(2) أمالي ابن الشجري (338/2)، والتذييل والتكميل (344/13).

(3) سر الصناعة (66/1) (561/2)، والمنصف (139/3-142)، وشرح الملوكي لابن يعيش (309).

(4) رأي أبي زيد في: سر الصناعة (562/2)، والمنصف (142/3)، واللباب (345/2)، وشرح الملوكي لابن يعيش (310)، والممتع (266). وفي أمالي ابن الشجري (339/2) لم ينسبه لأحد.

(5) الردّ في: سر الصناعة (66/1)، وأمالي ابن الشجري (338/2)، وشرح الملوكي لابن يعيش (311).

(6) نسبه ابن الشجري في أماليه (339/2) إلى الفراء وغيره من الكوفيين وإلى الأخفش وأبي زيد الأنصاري.

(7) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (344/13).

(8) شرح التسهيل (408/3)، والتذييل والتكميل (346/13).

(9) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (344/13).

(10) شرح التسهيل (408/3).

(11) الممتع (266).

(12) مذهب الفراء في: سر الصناعة (562/2)، وأمالي ابن الشجري (339/2)، وشرح الملوكي لابن يعيش (310).

فإنْ قيل: لو كانت هاء سكت لم تثبت وصلاً.

فالجواب[1]: أنَّ هاء السكت قد ثبتت في القراءات السبعة.

[1] المساعد (524/2).

باب: الاستغاثة والتعجّب الشبيه بها

ش: الاستغاثةُ دعاءُ المستنصِرِ المستنصَرَ به والمستعينُ المستعانَ به.

والمعروف في اللغة تَعَدِّي فعله بنفسه، قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[سورة الأنفال: 9]، فالداعي مُستَغيث، والمدعوُّ مُستَغاث، والنحويّون يقولون: مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك كذا قال المصنّف[1].

قيل[2]: وليس كما ذكر، بل استغاثَ يتعدَّى بالوجهين[3]. قال زهير[4]: **[من البسيط]**

حتّى استغاثَتْ بِماءٍ لا رِشاءَ لهُ .....[5]

فعدّاه بالباء، وجاء ذلك في أبيات[6].

ص: إنْ استُغِيثَ المنادى أو تُعُجِّبَ منه جُرَّ باللامِ مفتوحةً بما يُجرُّ في غير النداء.

ش: مثال المستغاث: يا لَلَّهِ، والمتعجب منه: يا لَلماء ويا لَلْعَجَبِ[7].

وما كان مُنادًى صَحَّ أن يكون مُستَغاثاً ومُتعجَّباً[8]، وما امتنعَ هناك امتنعَ هنا إلّا أنّه يجوز هنا كونه مقروناً بأل.

والمتعجّب بالنداء على وجهين[9]:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً فتناديَ جنسه، نحو: لَلْماءِ.

والآخر: أنْ ترى أمراً تَستَعظِمُه فتناديَ مَنْ له نسبةٌ إليه ومَكِنَة فيه، نحو: يا لَلْعُلماءِ.

---

(1) شرح التسهيل (409/3).

(2) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (348/13) أنَّ الفعل استغاث يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجرّ الذي هو الباء.

(3) الكتاب (215/2).

(4) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه (80).

(5) عجز البيت: (من الأباطحِ في حافاتِهِ البُرَكُ).
الشاهد في: جمهرة اللغة (325/1)، وتهذيب اللغة (229/10)، والصحاح (1575/4)، والمخصص (149/9)، واللسان (267/1) (برك)، والتذييل والتكميل (348/13-349)، والدر المصون (566/5)، وتمهيد القواعد (3595/7)، وتاج العروس (62/27)، والمعجم المفصل (265/5). استغاثت: أي القطاة. ولا رشاء له: ظاهر على وجه الأرض. والرشاء: الحبل. الأباطح: جمع أبطح، وهو المنبطح من الأرض. البرك: طير بيض صغار، والواحد بُرَكة.

(6) التذييل والتكميل (349/13)، وتوضيح المقاصد (1111/4).

(7) الكتاب (217/2)، والأصول (353/1).

(8) التذييل والتكميل (349/13)، والمساعد (526/2)، وتمهيد القواعد (3592/7)، والهمع (53/2).

(9) التذييل والتكميل (351/13)، والهمع (53/2).

وعلّة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وخُصَّ بالفتح[1]؛ لأنّ المنادى واقعٌ واقعٌ مَوقعَ المضمرِ، وأجرى المتعجّب منه مجراه لمشاركته في المعنى؛ لأنّ سببهما أمر عظيم عند المنادى.

واختلف في هذه اللام[2]، فقيل: زائدة، وهو مذهب ابن خروف[3].

وقيل: ليست بزائدة، وعلى هذا فذهب ابن جني[4] إلى أنّها تتعلّق بحرف النداء، لما فيه من معنى معنى الفعل، وذهب سيبويه[5] إلى أنّها تتعلّق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور[6].

قيل[7]: والأولى أنّها زائدة بدليل معاقبتها للألف.

وقوله: بما يُجَرُّ في غير النداء، أي: بالحالة التي كان عليها في غير النداء من كونه معرباً بحركة ظاهرة نحو: يا لَزيدٍ، أو مقدّرة نحو: يا لَلْفَتى، أو بحرف، نحو: يا لَلزَّيدَينِ/ أو يا لَلزَّيدِينَ، [ب-276]، أو مبنيًّا فيحكم على محله، نحو: يا لَرَقَاشِ[8].

ص: وتُكْسَرُ اللامُ معَ المعطوفِ غيرِ المُعادِ معه (يا).

ش: مثالُه قولُ الشاعر[9]: **[من البسيط]**

..... **يا لَلْكُهُولِ ولِلْشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ**[10]

وبقيت مكسورة مع المعطوف لأمن اللبس، فإنْ أُعيدت معه (يا) فُتحت اللام، كقوله: **[من الخفيف]**

يا لَعَطَّافِنَا ويا لَرِياحِ وأَبي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ[11]

---

(1) الأصول (351/1)، والبصريات (512/1)، وسر الصناعة (329/1)، وشرح الجمل لابن خروف (743/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (210/2-211)، والتذييل والتكميل (351/13)، والهمع (53/2-54).

(2) الاختلافات في توضيح المقاصد (1113/4).

(3) شرح الجمل له (743/2).

(4) الخصائص (278/2).

(5) الكتاب (218/2).

(6) شرح الجمل له (210/2).

(7) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (354/13).

(8) شرح التسهيل (410/3)، والتذييل والتكميل (254/13) ، والمساعد (526/2).

(9) نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (268/1)، لأبي الأسود الدؤلي ولأبي زبيد الطائي، وليس في ديوانيهما.

(10) صدر البيت: (يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مُغْتَرِبٌ). الشاهد في: المقتضب (256/4)، والكامل (1200/3)، والأصول (353/1)، والإيضاح (191)، والتبصرة (359/1)، وشرح الجمل لابن خروف (747/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (211/2)، والمقرب (184/1)، والكافية الشافية (1335/3)، وشرح الكافية للرضي (352/1)، وابن الناظم (417)، والتذييل والتكميل (354/13)، وتوضيح المقاصد (1114/4)، وأوضح المسالك (48/4)، والمساعد (526/2)، والمقاصد الشافية (365/5)، والمقاصد النحوية (1734/4)، وشرح التصريح (244/2)، والخزانة (154/2)، والدرر (393/1)، والمعجم المفصل (391/1).

(11) الشاهد في: الكتاب (217/2)، والمقتضب (257/4)، وتحصيل عين الذهب (320)، وابن يعيش (131/1)، وشرح التسهيل (410/3)، وشرح الكافية للرضي (352/1)، والتذييل والتكميل (355/13)، والمساعد (527/2)، وتمهيد القواعد

وهذه اللام في المعطوف غير لازمة[1]، كقوله (وأبي الحشرج) فلم يعدها.

ص: ومع المستغاث من أجله.

ش: أي: تكسر اللام مع المستغاث من أجله، كقوله: **[من الخفيف]**

يا لَقَومي لِفُرقةِ الأحبابِ .....[2]

وتتعلّق بفعل مضمر تقديره: أدعوك لفلان، قال ابن عصفور[3] قولاً واحداً، وليس كذلك[4] بل الخلاف موجود.

قيل[5]: إنّها تتعلّق بفعل النداء، وهو بعيد[6].

وقيل[7]: بحال محذوفة تقديرها: يا لَزيدٍ مَدْعُوًّ لِعمرٍو.

ص: وقد يُجرُّ بـ (من).

ش: يعني: المستغاثُ من اجله، كقول الشاعر: **[من السبيط]**

يا لَلرِّجالِ ذَوي الألبابِ من نَفَرٍ لا يَبْرَحُ الشَّفَةُ المُرْدِي لهم دِينا[8]

وذلك لأنّ (من) تأتي للتعليل[9] بمعنى اللام.

ص: وقد يُستَغْنَى عنه إنْ عُلِمَ سببُ الاستغاثة.

ش: مثال الاستغناء عنه قول عَدِيِّ بنِ زيد[10]: **[من الوافر]**

(3592/7)، والمقاصد الشافية (365/5)، والمقاصد النحوية (1743/4)، والأشموني (462/2)، والهمع (54/2)، والخزانة (154/2-155)، وحاشية الصبان (245/3)، والدرر (394/1)، والمعجم المفصل (136/2). عطاف ورياح وأبو الحشرج: أعلام رجال من قوم الشاعر يرثيهم. والنّفّاح: الكثير العطاء.

(1) التذييل والتكميل (355/13).

(2) لم أقف له على تتمة. الشاهد في: الكتاب (219/2)، وتحصيل عين الذهب (321)، وشرح الجمل لابن خروف (744/2)، والتذييل والتكميل (358/13)، والمساعد (528/2)، والهمع (54/2)، والدرر (394/1)، والمعجم المفصل (565/12).

(3) شرح الجمل له (210/2).

(4) التذييل والتكميل (356/13)، وتوضيح المقاصد (1116/4).

(5) نسبه أبو حيان في التذييل والتكميل (356/13) لابن الضائع. شرح الجمل له (424/1) لم أعثر عليه. والرأي في: الارتشاف (2211/4)، وتوضيح المقاصد (1116/4)، وأوضح المسالك (47/4)، والمساعد (528/2)، والأشموني (4693/2)، والهمع (54/2).

(6) ردّ أبي حيان في التذييل والتكميل (356/13).

(7) نسبه أبو حيان في التذييل والتكميل (356/13) لابن الباذش. والرأي في: توضيح المقاصد (1116/4)، أوضح المسالك (47/4)، والمساعد (528/2)، والأشموني (463/2)، والهمع (54/2). ونسبه الأُبذي في شرح الجزولية (184/2) لسيبويه.

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (411/3)، والتذييل والتكميل (358/13)، وتوضيح المقاصد (1117/4)، والمساعد (528/2)، وشفاء العليل (816/2)، وتمهيد القواعد (3593/7)، والمقاصد النحوية (1745/4)، والأشموني (463/2)، والهمع (55/2)، والمعجم المفصل (68/8).

(9) التذييل والتكميل (358/13).

(10) ديوانه (132).

فهل مِنْ خالدٍ إمَّا هَلَكْنا وهل بالموتِ يا لَلنَّاسِ عارُ[1]

ص: وقد يُحذَفُ المستغاثُ فيَلي "يا" المستغاثُ مِنْ أجله.

ش: وذلك لكون المستغاثُ من أجله غيرَ صالح لأنْ يكونَ مُستغاثاً[2]، كقول الشاعر: **[من البسيط]**

يا لأُناسٍ أَبَوْا إلّا مثابرةً على التَّوَغُّلِ في بَغْيٍ وعُدْوانِ[3]

التقدير: يا لَقَومي لِأُناس.

تنبيه: ما ذُكِرَ من فتحِ لام المستغاث وكسر لام المستغاث من أجله إنّما هو مع الأسماء الظاهرة، فأمَّا مع الضمير فتُفتح اللام معه إلّا مع الياء فتكسر معها[4]، فإذا قلت: يا لَكَ، احتملَ أن يكون مستغاثاً به، وأنْ يكون مستغاثاً من أجله، وإذا قلت: يالِي، يحتمل الوجهين أيضاً.

وقد أجاز أبو الفتح[5] الوجهين في قوله[6]: **[من الطويل]**

فيا شَوقُ ما أَبْقَى ويا لِي مِنَ النَّوى وي دَمْعُ ما أجْرَى ويا قَلْبُ ما أَصْبَى[7]

فأجاز أنْ يكون استغاث بنفسه ولنفسه.

وقال ابن عصفور: ((والصحيحُ عندي أنَّ (يا لِي) حيث وقع مستغاثٌ له، والمستغاثُ به محذوف، وعلّل ذلك بأنّ العامل في المستغاث به فعل النداء المضمر، فيصير التقدير: يا أدعو لي، وذلك غير سائغ في غير ظننتُ، وما حُمِلَ عليها))[8].

قيل[1]: ولا يلزم هذا ابن جني؛ لأنّ اللام عنده تتعلّق بحرف النداء.

---

(1) الشاهد في: الشعر والشعراء (229/1)، وديوان المعاني (152/1)، وشرح التسهيل (411/3)، والتذييل والتكميل (359/13)، والمساعد (528/2)، وتمهيد القواعد (3593/7)، والهمع (55/2)، والدرر (395/1)، والمعجم المفصل (199/3).

(2) شرح التسهيل (411/3).

(3) الشاهد في: شرح التسهيل (411/3)، والتذييل والتكميل (360/13)، والارتشاف (2211/4)، وتوضيح المقاصد (1117/4)، والمساعد (529/2)، وشفاء العليل (816/2)، وتمهيد القواعد (3593/7-3600)، والأشموني (464/2)، والهمع (55/2)، وحاشية الصبان (247/3)، والدرر (395/1)، والمعجم المفصل (201/8).

(4) التذييل والتكميل (361/13).

(5) رأي أبي الفتح في: الفسر (215/1) ولكن لم أعثر عليه. التذييل والتكميل (361/13)، والارتشاف (2213/4)، وتوضيح المقاصد (1112/4)، والجنى الداني (103)، والمغني (150/3)، والمساعد (529/2)، والأشموني (4691/2).

(6) هو المتنبي: ديوانه (318).

(7) الشاهد في: التذييل والتكميل (361/13)، والارتشاف (2213/4)، وتوضيح المقاصد (1112/4)، والجنى الداني (103)، والمغني (150/3-201)، والمساعد (529/2)، وتمهيد القواعد (3601/7)، والمقاصد النحوية (1741/4)، والأشموني (461/2).

(8) قول ابن عصفور في: التذييل والتكميل (361/13)، والارتشاف (2213/4)، وتوضيح المقاصد (1113/4)، والجنى الداني (103)، والمغني (151/3)، والمساعد (530/2)، والأشموني (462/2).

ص: وإن وليَ "يا" اسمٌ لا يُنادَى إلّا مجازاً جازَ فتحُ اللامِ باعتبارِ استغاثتِه، وكسرُها باعتبار الاستغاثة مِن أجله وكونِ المستغاثِ محذوفاً.

ش: جاء عن العرب في: يا لَلْعَجَبِ! ويا لَلْماءِ! ويا لَلدَّواهي[2]! فتحُ اللامِ، وكسرُها، على التقديرين، وذلك واضح.

ص: ورُبَّما كان المستغاث مُستَغاثاً من أجله تقريعاً وتهديداً.

ش: مثاله: يا لَزيدٍ لِزيدٍ، أي: يا زيدُ أدعوك لتُنْصِفَ من نفسِك، قال المصنّف[3]: ومنه[4]:**[من المديد]**

يا لَبَكرٍ انشرُوا لي كُلَيْبَا يا لَبَكرٍ أينَ أينَ الفِرارُ[5]

ص: وليستْ لامُ الاستغاثةِ بعضَ "آل" خلافاً للكوفيّين.

ش: زعموا[6] أنَّ أصلَ يا لَفُلانٍ: يا أَلَ فُلانٍ، ولذلك جاز أن يوقَف عليها في قوله[7]: **[من الوافر]**

فَخَيْرٌ نحنُ عندِ الناسِ مِنكُمْ إذا الدَّاعي المُثَوِّبُ قالَ: يا لا[8]

ولا حُجَّةَ فيه لاحتمال أنْ يكونَ الأصلُ: لا فِرارَ أو لا نفر، فحذف، قاله المصنّف[9].

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (361/13)، والمغني (202/3).

(2) الكتاب (217/2-218-219).

(3) شرح التسهيل (412/3).

(4) هو المهلهل بن ربيعة. ديوانه (35).

(5) الشاهد في: الكتاب (215/2)، ومعاني القرآن للأخفش (557/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (90/1)، والخصائص (229/3)، والصحاح (2036/5)، وشرح التسهيل (412/3)، والكافية الشافية (1290/3)، واللسان (4105/5) (لوم)، والتذييل والتكميل (359/13-363)، والدر المصون (133/11)، والمساعد (530/2)، وشفاء العليل (817/20)، وتمهيد القواعد (3594/7)، والمقاصد الشافية (30/5-368)، والخزانة (162/2)، وتاج العروس (452/33)، والمعجم المفصل (190/3).

(6) مذهب الكوفيين في: ابن يعيش (131/1)، وشرح التسهيل (412/3)، والتذييل والتكميل (363/13)، والارتشاف (2213/4)، وتوضيح المقاصد (1113/4)، والمساعد (530/2)، وشفاء العليل (817/2)، وتمهيد القواعد (3594/7)، والمقاصد الشافية (362/5)، والأشموني (462/2)، والهمع (55/2)، و الخزانة (7/2).

(7) نسبه أبو زيد في النوادر (185) لزهير بن مسعود الضبي.

(8) الشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي (210/2)، وكتاب الشعر (271/1-286)، والحلبيات (182)، والخصائص (276/1) (375/2)، والمحكم (602/10)، وأمالي ابن الشجري (25/2)، وشرح التسهيل (412/3)، وشرح الكافية للرضي (310/1)، والتذييل والتكميل (352/13-363)، وتخليص الشواهد (182)، والدر المصون (649/4)، والمغني (200/3) (324/5)، والمساعد (530/2)، وشرح ابن عقيل (194/1)، وتمهيد القواعد (3594/7)، والمقاصد الشافية (363/5)، والمقاصد النحوية (489/1)، والهمع (55/2)، وشرح شواهد المغني (595/2-847)، والمعجم المفصل (81/6).

(9) شرح التسهيل (412/3).

وقيل[1]: هي لام الجرّ لحقتها ألف الإطلاق واكتفي بها عن المجرور كما اكتُفي بـ (فا) في قولهم: أَلاَ فَا، يريدون: فافعل.

ويَدُلُّ[2] على ضعفِ مذهبهم كسرُها في العطف/، [أ-277]، ودخولها على ما لا يَدخل عليه نحو: يا لَلَّهِ، ويا لَلناسِ، ويا لهؤلاء، وليس كلّ الكوفيّين على هذا[3].

ص: وتُعاقبُها ألفٌ كالمندوبِ.

ش: أي تُعاقبُ اللامَ ألفٌ في آخر المستغاث والمتعجّب منه كألف المندوب فلا يجتمعان[4]، فتقول: يا زيداً لعمرو، وتلحقها هاء السكت وقفاً، ويظهر من كلام سيبويه[5] عن الخليل أنّ اللام هي الأصل.

ص: ورُبَّما استُغنِيَ عنها في التعجُّب.

ش: فتقول: يا عَجَبُ، بصورة النداء المطلق، وكذلك في الاستغاثة نحو: يا زيد لعمرو، فليس ذلك خاصاً بالتعجّب.

---

(1) التذييل والتكميل (352/13)، والمساعد (531/2).

(2) شرح التسهيل (412/3).

(3) لم ينسب أبو حيان هذا الرأي للفراء في التذييل والتكميل (364/13)، وابن يعيش في شرحه (131/1) نسب الراي للفراء.

(4) شرح التسهيل (412/3)، والتذييل والتكميل (365/13)، وتوضيح المقاصد (1118/4)، وشرح التصريح (244/2).

(5) قول سيبويه يدلُّ على أنَّ الألف هي الأصل، قال: (وزعمَ الخليل – رحمه الله – أنَّ هذه اللامَ بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ، نحو قولك: يا عَجَبَاه، ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجّبت). الكتاب (218/2)

باب: النُّدْبة

النُّدْبةُ: مصدرُ ندبَ الميتَ: إذا تَفَجَّعَ عليه، وذكرَ خلالَه الجميلةَ في مَعرِض المدح، وإظهار الجزع. وهي مشتقَّةٌ مِن نَدَبْتُك إلى كذا، أو مِن النَّدَبِ، وهو أَثَرُ الجرح، أو مِن نَدَبَهم: جَمَعَهم[1]. وهي من كلام النساء[2] غالباً.

ص: المندوبُ هو المذكورُ بعد "يا" أو "وا" تَفَجُّعَاً لفقدِه حقيقةً أو حكماً أو تَوجُّعاً لكونِه محلَّ ألمٍ أو سَبَبَه.

ش: تختصّ الندبة بهذين الحرفين و"وا"[3] هي الأصل.

ومثالُ المتفجّعِ عليه لفقده حقيقةً قولُ جريرٍ يرثي عمرَ بنَ عبد العزيز[4]: **[من البسيط]**

..... **وقُمْتَ فيهِ بأمرِ اللَّهِ يا عُمَرَا**[5]

ومثال ذلك حكماً قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه: "واعُمَراهْ، واعُمَراه"[6] حين أُعلِمَ أُعلِمَ بجدْبٍ شديدٍ أصابَ قوماً من العرب.

ومثالُ المتوجّع لكونِه محلَّ ألمٍ قول قيس العامري[7]: **[من الطويل]**

فَوا كَبدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحبُّني ومِنْ عَبَراتٍ ما لَهُنَّ فناءُ[8]

---

(1) الصحاح (223/1)، والمحكم (323/9)، واللسان (4379/6) (ندب)، وتاج العروس (252/4-253-254).

(2) نُسِبَ هذا القول للأخفش في: الأصول (358/1)، واللمع (86)، والبديع لابن الأثير (425/1)، وشرح الجمل لابن خروف (482/2)، وتوجيه اللمع (344/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (229/2).

(3) الكتاب (220/2)، ومعاني الحروف للرماني (91)، والبديع لابن الأثير (425/1)، وشرح الجمل لابن خروف (781/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (230/2)، والمغني (421/4)، والجنى الداني (351)، والهمع (49/2).

(4) ديوانه (736/2).

(5) صدر البيت: (حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرتْ له).
الشاهد في: شرح التسهيل (413/3)، والكافية الشافية (1344/3)، وشرح عمدة الحافظ (289)، وابن الناظم (421)، والتذييل والتكميل (368/13)، وتوضيح المقاصد (1051/3) (1120/4)، والمغني (437/4)، وأوضح المسالك (53/4)، والمساعد (534/2)، وشفاء العليل (819/2)، وتمهيد القواعد (3603/7)، والمقاصد الشافية (401/5)، والمقاصد النحوية (1748/4)، والأشموني (464/2)، وشرح التصريح (246/2)، والهمع (52/2)، وشرح شواهد المغني (792/2)، وشرح أبيات المغني (161/6)، وحاشية الصبان (248/3)، والدرر (393/1)، والمعجم المفصل (143/3).

(6) شرح التسهيل (413/3)، والتذييل والتكميل (368/13)، وتوضيح المقاصد (1120/4)، وشفاء العليل (819/2)، وتمهيد القواعد (3604/7)، والأشموني (464/2)، وشرح التصريح (246/2).

(7) ديوانه (35).

(8) الشاهد في: شرح التسهيل (413/3)، وشرح عمدة الحافظ (291)، والتذييل والتكميل (368/13)، والارتشاف (2215/5)، وتوضيح المقاصد (1120/4)، وأوضح المسالك (52/4)، والمساعد (534/2)، وشفاء العليل (819/2)، وتمهيد القواعد (3604/7)، والأشموني (464/2)، وشرح التصريح (246/2)، والمعجم المفصل (53/1).

ومثاله لكونه سبب ألم قول قيس الرقيات[1]: **[من الكامل]**

تبكيهمُ دَهْماءُ مُعْوِلةً وتقولُ سَلمى: وارَزِيَّتِيَهْ[2]

ص: ولا يكونُ اسمَ جنسٍ مفرداً، ولا ضميراً ولا اسمَ إشارةٍ، ولا موصولاً بِصلةٍ لا تُعَيَّنُه.

ش: فلا يقال: وارَجُلاه ولا واأنتاه، ولا واهَذَاه، ولا وامَنْ ذَهَباه؛ لأنّ ذلك لا يقع به العذر للمتعجّب لإبهامه[3]، وذلك هو المقصود بالندبة.

واحترز بمفرد من نحو: واغلامَ زيداه.

وأجاز الرياشيُّ[4] نُدبةَ النكرة[5]، وقد جاء في الحديث: "واجَبَلاه"[6]، وهو نادرٌ إنْ صحَّ[7].

صحَّ[7].

واحترز بقوله: "لا تعيّنه" من التي تعيّنه، فيجوز "وامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَماه"[8]، لأنَّه في الشهرة كالعلم.

ص: ويُساوي المنادى في غير ذلك من الأقسام والأحكام.

ش: يعني بغير ذلك من الأقسام أنّه يكون علماً، واسمَ جنسٍ مُضافاً وموصولاً بصِلةِ تُعيّنه. والأحكام أنّه يُضَمُّ في نحو: وازيدُ، ويُنصَبُ في نحو: واعبدَ اللّهِ، وواضارباً عمراً، وثَلاثةً وثلاثيناه[9]، وأنّه إذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمّه وفتحه[10]، نحو[11]: **[من الرجز]**

وافَقْعَساً وأينَ مِنِّي فَقْعَسُ .....[12]

---

(1) ديوانه (221).

(2) الشاهد في: الكتاب (221/2)، والمقتضب (272/4)، والتبصرة (363/1)، وتحصيل عين الذهب (322)، وشرح الجمل لابن عصفور (229/2)، وشرح التسهيل (414/3)، والكافية الشافية (1342/3)، والتذييل والتكميل (368/13)، والارتشاف (2215/5)، وتوضيح المقاصد (1121/4)، وأوضح المسالك (52/4)، والمساعد (535/2)، وشفاء العليل (820/2)، وتمهيد القواعد (3604/7)، والمقاصد النحوية (1750/4)، وشرح التصريح (246/2). رواية الديوان: (تبكي لهم أسماءُ معولة وتقول ليلى وارزيّتيه).

(3) توضيح المقاصد (1122/4)، والهمع (49/2).

(4) رأي الرياشيّ في: التذييل والتكميل (368/13)، وتوضيح المقاصد (1122/4)، وأوضح المسالك (52/4)، والمساعد (535/2)، والأشموني (464/2)، وشرح التصريح (247/2)، والهمع (49/2).

(5) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. الإنصاف (306-307) [53].

(6) هذا قول عمرة في أخيها عبد الله بن رواحة حين أُغمِيَ عليه. صحيح البخاري: كتاب المغازي: باب غزوة مؤتة (146/3).

(7) مصادر الحاشية رقم (4).

(8) الكتاب (228/2)، والمقتضب (275/4)، واللمع (87)، والمفصل (44)، والإنصاف (307) [53].

(9) الكتاب (228/2).

(10) شرح التسهيل (414/3)، والتذييل والتكميل (370/13)، وتوضيح المقاصد (1121/4)، والمساعد (535/2)، وشرح التصريح (247/2)، والهمع (49/2).

(11) الرجز لرجل من بني أسد. مجالس ثعلب (474/2).

(12) تتمته: (أإبلي يأخذها كروّس).

الشاهد في: شرح الجمل لابن عصفور (233/2)، والمقرب (184/1)، وشرح التسهيل (414/3)، والكافية الشافية (1142/3)، وشرح الجزولية للأبذي (223/2)، وابن الناظم (421)، ورصف المباني (27)، والتذييل والتكميل (370/13)، والارتشاف (2217/5)، وتوضيح المقاصد (1122/4)، والمساعد (536/2)، وشفاء العليل (710/2)، وتمهيد القواعد

ص: ويَتَعَيَّنُ إيلاؤُه "وا" عندَ خوفِ اللَّبسِ.

ش: مثال قولك: وازيدُ، فلو قلتَ: يا زيدُ تندب ميتاً وبحضرتك مَن اسمُه زيدٌ، لوقع اللبس.

ولا تتعين الندبة بالألف[1]، نحو: يا زيدا؛ لأنّ الألف قد تلي آخر المنادي البعيد.

ص: ولا تلحقُ جوازاً آخِرَ ما تَمَّ به ألفٌ.

ش: يشمل (آخر ما تمّ به) المفردَ، والمضافَ، والمطوَّلَ، والموصولَ، والمركَّبَ تركيبَ مزجٍ أو إسناد؛ ولهذا قال (جوازاً)؛ لأنّ إلحاقَها ليس بلازمٍ.

فرع: إذا نَدَبْتَ مَن اسمُه اثنا عَشَرَ – قلتَ في قول سيبويه[2] –: واثْنا عَشَراه، كما تقول فيمَن اسمُه رَجُلان: وارجُلاناه، وفي قول الكوفيّين[3]: واثني عشراه، كما تقول: واغُلامَي زَيداه.

وأجاز ابن كيسان[4] القولين.

ص: يُفتَحُ لها مَتْلُوُّها إنْ كان مُتحرِّكاً.

ش: لها أي للألف، ويشمل المتحرك بالضمّة، نحو: وازيدُ، فتقول: وازيداه، وبالكسرة،/**[ب-277]** نحو: واعبدَ الملكِ، فتقول: واعبدَ الملكاهْ، فإنْ كان آخره مفتوحاً استصحب فتحه، نحو: واعبدَ يَغوثاه[5].

ص: ويُحذَفُ إنْ كان ألفاً أو تنويناً أو ياءً ساكنةً مضافاً إليها المندوبُ، وقد تُفْتَحُ.

ش: فتقول: وامُوساه بحذف الألف، وواغلامَ زيداه، بحذف التنوين، واغُلامَاه، تريد: واغُلامِي، في لغة مَنْ أسكن الياء، هذا مذهب المبرّد[6].

والعلّة في حذف هذه الثلاثة التقاء الساكنين.

وقد تُفْتَحُ ياء المتكلم الساكنة، نحو: واغلاميَاه، وهذا مذهب سيبويه[7].

(3604/7)، والمقاصد النحوية (1747/4)، والأشموني (464/2)، وشرح التصريح (247/2)، والهمع (49/2)، والدرر (374/1). فقعس: هي من بني أسد. كروّس: الرجل الغليظ، وهنا اسم رجل أغار على إبل الشاعر فندبها.

(1) شرح التسهيل (414/3-415).

(2) الكتاب (226/2).

(3) رأي الكوفيين في: شرح الكافية للرضي (418/1)، والتذييل والتكميل (372/13)، والارتشاف (2218/5)، والمساعد (536/2).

(4) رأي ابن كيسان في المصادر السابقة.

(5) شرح التسهيل (415/3).

(6) المقتضب (270/4).

(7) الكتاب (220/2-221).

ص: وقد تلحقُ ألفُ النُّدبةِ نعتَ المندوبِ.

ش: يا زيدُ الطَّويلاه، وهذا مذهبُ يونسَ[1] والكوفيّين[2].

وذهب الخليلُ[3] وسيبويه[4] وجمهورُ البصريّين[5] إلى منع ذلك.

وذهب خلفٌ[6] إلى أنَّه يَلحقُ نعتَ (أيّ)، نحو: يا أيُّها الرَّجُلاه، واستدلّ مَنْ أجاز بقول عربي قد ضاعَ منه قَدَحَانِ من خشب، فندبهما: (واجَمْجُمَتَيَّ الشاميَّتيناهْ)[7].

قال ابن عصفور[8]: وهو قليل.

ووجه المنع[9] أنّ النعت منفصل من المنعوت إنْ شئت جئت به وإنْ لم تشأ لم تجئ به.

قال الخليل[10]: لو جازَ وازيدُ الطويلاه لجاز جاءني زيدٌ الطويلاه، يعني أنّ الاسم الأوّل هو المندوب، وجاءت الصفة بعد كماله، فلو لحقت علامة الندبة الطويل للحقت ما ليس بمندوب، وكان يجب لذلك أن تلحق ما ليس مندوباً مطلقاً.

---

(1) رأي يونس في: الكتاب (226/2)، والمقتضب (275/4)، والأصول (358/1)، والتبصرة (365/1)، وشرح اللمع (296/1)، والإنصاف (308) [54]، وأسرار العربية (245)، واللباب (343/1)، وابن يعيش (14/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (231/2)، وشرح التسهيل (416/3)، وشرح الجزولية للأبذي (225/2)، وشرح الكافية للرضي (421/1)، والتذييل التكميل (375/13)، وائتلاف النصرة (50)، والهمع (51/2).

(2) مذهب الكوفيين في: الإنصاف (308-309) [54]، وأسرار العربية (245)، واللباب (343/1)، وابن يعيش (14/2)، وشرح الجزولية للأبذي (225/2)، والتذييل والتكميل (375/13)، والمساعد (537/2)، وائتلاف النصرة (50)، والهمع (51/2).

نُسِبَ للفراء في الارتشاف (2216/5)، والمساعد (537/2)، وشفاء العليل (821/2)، ونُسِبَ لابن كيسان في الإنصاف (308)، والارتشاف (2216/5)، وائتلاف النصرة (50)، والهمع (51/2).

(3) مذهب الخليل في: الكتاب (225/2)، والتبصرة (364/1)، وشرح اللمع (296/1)، وابن يعيش (14/2)، وشرح التسهيل (416/3)، وشرح الجزولية للأبذي (225/2)، وشرح الكافية للرضي (422/1).

(4) الكتاب (226/2).

(5) مذهب البصريين في: المقتضب (268/4-275)، والأصول (357/1-358)، والإنصاف (308-309) [54]، والتذييل والتكميل (375/13)، والمساعد (537/2)، وائتلاف النصرة (50)، والهمع (51/2).

(6) هو خلف الأحمر البصريّ أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي برده، كان راوية ثقة علاّمة يسلك مسلك الأصمعي وطريقه، حتى قيل: هو معلم الأصمعي. من تصانيفه: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس. ت (180هـ). ترجمته في: البغية (554/1).

ورأيه في: شرح الجمل لابن عصفور (232/2)، وشرح الجزولية للأبذي (220/2)، والتذييل والتكميل (376/13)، والهمع (51/2).

(7) الكتاب (226/2).

(8) المقرب (184/1).

(9) الكتاب (226/2)، والتذييل والتكميل (376/13).

(10) الكتاب (225/2-226).

ص: والمجرورَ بإضافةِ نعتِه.

ش: مثاله قوله: **[من الهزج]**

ألا يا عمرُو عَمْراه وعمرُو بنُ الزُّبَيْراهُ[1]

فلحقتْ عَمْراهْ، وهو توكيدُ مندوبٍ، والزُّبيراهْ، وهو مضافٌ إليه نعتُ معطوفٍ على مندوبٍ، فلحاقهُا نعتَ المندوب أَولى[2]، وهذا لا يقاس عليه عند الجمهور[3].

ص: ويقاس عليه وفاقاً ليونس.

ش: قد تقدَّمَ ما اجتمع به من السماع.

ص: وقد تلحَقُ مُنادًى غيرَ مندوبٍ ولا مُستَغاثٍ، خلافاً لسيبويه.

ش: مثاله قول امرأة من العرب لعمر بن أبي ربيعة[4]: نظرتُ إلى كثعبي[5] فرأيته مِلْءَ العين وأُمنيَّةَ المتمنّي، فهمتُ: يا عُمَراه، فقال لها عمر: يا لبَّيكاه. فهذا حجّة[6] غير سيبويه في إجازة ذلك.

وقيل[7]: يحتمل أن يكون من المندوب المفقود حكماً.

ص: وتَليها في الغالب سالِمةً ومُنْقلبةً هاءٌ ساكنةٌ تُحذَفُ وَصْلاً.

ش: إنّما قال (في الغالب)؛ لأنّه يجوز: وازيدا، بغير هاء، (وسالمة) أي: باقية على حالها، (ومنقلبة) يعني: ياءً أو واواً على ما سيأتي، وتحذف وصلاً، أي: إذا وُصِلَ المندوب بشيء بعده.

ص: ورُبَّما ثَبَتَتْ مكسورةً أو مضمومةً.

ش: يعني: وصلاً، أجاز ذلك الفرّاء[8] بالوجهين، وهو عند الجمهور[9] إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة.

---

(1) الشاهد في: توجيه اللمع (346)، وشرح الجمل لابن عصفور (232/2)، والمقرب (184/1)، وشرح التسهيل (416/3)، والكافية الشافية (1347/3)، وابن الناظم (422)، ورصف المباني (27)، والتذييل والتكميل (377/13)، والارتشاف (1748/4)، وشرح ابن عقيل (285/3)، والمساعد (538/2)، وشفاء العليل (821/2)، وتمهيد القواعد (3608/7)، والمقاصد الشافية (403/5)، والمقاصد النحوية (1748/4)، والأشموني (466/2)، والدرر (393/1)، والمعجم المفصل (290/8).

(2) شرح التسهيل (416/3).

(3) التذييل والتكميل (377/13).

(4) الأمالي للقالي (49/2)، والأغاني (130/1)، وشرح التسهيل (415/3).

(5) امرأة كثعب: ضخمة الرَّكب، يعني الفرج. اللسان (3829/5) (كثعب).

(6) التذييل التكميل (377/13).

(7) التذييل التكميل (371/13).

(8) معاني القرآن له (422/2). ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل له (232/2) للكوفيين.

(9) الكتاب (222/2)، والمقتضب (268/4)، والأصول (355/2).

ص: ويُستَغنَى عنها وعن الألف فيما آخرُه ألفٌ وهاءٌ.

ش: فلا يقال في عبد الله: يا عبدَ اللاهاهْ، وفي جَهْجَاه: واجَهْجاهاهْ[1]؛ لاستثقال ألف وهاء وهاء بعد ألف وهاء.

وصرّح بعض المغاربة[2] بجواز: واعبدَ اللاهاهْ، وإطلاق النحاة يقتضي جواز ذلك.

وقال ابن معط[3] في ألفيته: وفي المضاف: يا عُبَيْدَ اللاهاهُ، وقرره ابن الحاجب[4] في شرحه. شرحه.

ص: ولا تُحذفُ همزةُ ذي ألف التأنيث الممدودة، خلافاً للكوفيّين.

ش: فتقول: واحمراءاه، بإثبات الهمزة[5]، وهو قياس ويحتاج من حذف إلى دليل.

فصل: ويُبدَلُ من ألف الندبةِ مُجانِسُ ما وليت من كسرة إضمارٍ، أو يائِه، أو ضَمَّتِه، أو واوِه.

ش: فتقول في ندبة (غُلامك) مضافاً إلى ضمير المخاطبة: واغُلامَكِيْهْ، وفي ندبة (قومي) مُسمّى به: واقُومِيْهْ، حذفت ياء قومي/ [أ-278]لالتقاء الساكنين، فوليت ألف الندبة الكسرةُ، فقُلبت ياء، وفي ندبة (غُلامه) واغُلامَهُوْهْ[6].

وفي ندبة (قاموا) مُسَمًّى به: واقامُوْهْ، حذفت واو قاموا لالتقاء الساكنين، فوليت ألف الندبة، فَقُلبتْ واواً، وإنَّما قُلبت في هذه الصورة لئلّا يقع اللبس، فلو قلت: واغُلامَكاهْ لألبس بالمذكّر، ولو قلت: واقوماهْ لألبس بالمثنّى، ولو قلت: واغُلامَهَاهْ لألبس بالغائبة، ولو قلت: وأقاماهْ لألبس أيضاً.

ص: ورُبَّما حُمِلَ أمنُ اللبسِ على الاستغناءِ بالفتحةِ والألفِ عن الكسرة والياء.

ش: واستدلّ المصنّف بقول عمر بن أبي ربيعة للمرأة: (والبّيكاه)، في الحكاية المقدّمة[7].

قيل[1]: ومثل هذه اللفظة النادرة لا تبنى عليها قاعدة، وإنّما جاء ذلك على لغة من جعل كاف الخطاب مفتوحة للمذكّر والمؤنّث.

---

(1) شرح التسهيل (217/3).

(2) هو ابن عصفور. المقرب (185/1).

(3) شرح ألفية ابن معط (1058/2).

(4) لم أعثر على قوله في شرحه (201-202). ورأيه في: الهمع (51/2)، وحاشية الصبان (250/3).

(5) قال ابن عصفور: (وزعم أهل الكوفة أنَّ العرب تحذف همزة هذا وألفه التي قبله، فيصير حكمه كحكم "حُبلى"، وهذا عندنا مما يحذف آخره ضرورة). شرح الجمل له (235/2).

(6) الأصول (357/1)، واللمع (87)، والبديع لابن الأثير (428/1)، وتوجيه اللمع (347)، وشرح الجمل لابن عصفور (234/2)، وشرح التسهيل (417/3)، وشرح الكافية للرضي (414/1-415-416)، والتذييل والتكميل (380/13)، والمساعد (450/2)، وتمهيد القواعد (3609/7)، وشرح التصريح (249/2)، والهمع (50/2).

(7) تقدّمت الحكاية قريباً.

ص: وقَلبُها ياءً بعدَ نونِ اسمٍ مثنًّى جائزٌ، خلافاً للبصريّين.

ش: البصريّون[2] يلتزمون فتحَ نون التثنية في ندبة المثنّى، فيقولون: وازَيداناهْ، والكوفيّون[3] يجيزون هذا، ويجيزون أيضاً أن يقال: وازيدانِيهْ، بقلب الألف ياء.

قال المصنّف[4]: وهذا أولى لوجهين:

أحدهما: أنّ الأول يُوهمُ أنّ اللفظ من الأعلام المختَتَمة بألفٍ ونونٍ، نحو: سلمانَ.

الثاني: أنَّ أبا حاتمٍ حكى في نداء هَنٍ مُثنًّى: يا هنانِيهْ[5]، ولم يُحْكَ: يا هَناناهْ، والقياسُ إنَّما يكون على ما سُمِع.

ص: ولا تُقْلَبُ بعدَ كسرةِ فَعَالِ.

ش: فلا يقال في رَقاشِ: وارَقاشِيهْ[6]، بل: وارَقاشاهْ، إذْ ليس هذا ممّا يُلبس.

ص: ولا بعدَ كسرةِ إعرابٍ.

ش: فلا يقال في عبد الملك واعبدَ الملكِيهْ، بل: واعبدَ المِلكاهْ[7]؛ لأنّه لا يُلبس.

ص: ولا يُحرَّكُ لأجلها تنوينٌ بكسرٍ ولا فتحٍ.

ش: فلا يقال: واغُلامَ زيدنَاهْ، بل يُحذف، فيقال: واغُلامَ زَيداهْ، كما تقدّم.

---

(1) رأي أبي حيان في التذييل والتكميل (383/13).

(2) مذهب البصريين في: شرح الجمل لابن عصفور (234/2)، وشرح التسهيل (418/3)، وشرح الجزولية للأبذي (218/2)، والتذييل والتكميل (383/13)، والارتشاف (2221/5)، وتوضيح المقاصد (1123/4)، وأوضح المسالك (53/4)، والمساعد (540/2)، وشفاء العليل (823/2)، وتمهيد القواعد (3610/7)، والمقاصد الشافية (386/5)، والأشموني (465/2-466)، وشرح التصريح (249/2)، والهمع (51/2)، وحاشية الصبان (251/3-252).

(3) مذهب الكوفيين في: المصادر السابقة.

(4) شرح التسهيل (418/3).

(5) ذكر ابن السراج في الأصول (348/1) أنَّ الأخفش حكاه. ورأي الأخفش في شرح الكافية للرضي (262/3). وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري (206/2-207) نسب الحكاية للفراء.

(6) التذييل والتكميل (383/13)، والارتشاف (2221/5)، والمساعد (541/2). وقد نسبه أبو حيان للكوفيين.

(7) اللمع (87)، واللباب (342/1)، وتوجيه اللمع (344/1-346)، وابن يعيش (14/2)، والتذييل التكميل (383/13)، وتوضيح المقاصد (1124/3)، وشرح التصريح (249/2). وقد نسب أبو حيان (واعبد الملكيه) للكوفيين في الارتشاف (2221/5)، والهمع (51/2).

ص: ولا يُستَغْنَى عنها بالفتحة.

ش: فلا يقال: واعُمَرَ، يريد: واعُمَراهْ[1].

ص: خلافاً للكوفيّين في المسائل الأربع.

ش: قال المصنّف[2]: وما رأوه حسنٌ لو عَضَدَه سَماعٌ، لكنَّ السماعَ فيه لم يَثْبُتْ.

وقال ابن عصفور[3]: وأهلُ الكوفة يحركون التنوين، فيقولون: واغُلامَ زيدنَاهْ، وزعموا أنَّه سُمع من كلام العرب.

---

(1) اللمع (87).

(2) شرح التسهيل (318/3).

(3) شرح الجمل له (235/2).

باب أسماء لازمت النداء

ش: معنى لازمت النداء أنَّها لم يُتَصرَّفْ فيها بأنْ تستعمل مبتدأة ولا فاعلة ولا غير ذلك، بل لا تُستعمل إلّا في النداء.

ص: وهي (فُلُ)، و(فُلَةُ)، و(مَكْرَمَانُ)، و(مَلأَمَانُ)، و(مَلأَمُ)، و(لَؤْمانُ)، و(نَوْمانُ).

ش: يُقال: يا فُلُ للرجل، ويا فُلَةُ للمرأة، وهما عند سيبويه[1] كناية عن نكرة مَنْ يَعْقِل من جنس الإنسان، وهما يا رجلُ ويا امرأةُ، ولام (فُلُ) محذوفة كـ (دم)، ومادته (ف. ل. ي)، وتقول في تصغيره: فُلَيٌّ، إذا سُمّي به، وليس أصله فلاناً ثمّ رُخّم؛ لأنَّ مادة فلان (ف. ل. ن)، وليس في قوله[2]: **[من الرجز]**

.... أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ[3]

هو المختصّ بالنداء، بل هو محذوف من فلان؛ لأنّك تقول في تصغيره: فُلَيْن، هذا تلخيص مذهب سيبويه.

وقال المصنّف[4]: ويقال: يا فُلُ للرجل، ويا فُلَةُ للمرأة، بمعنى يا فلان، ويا فلانة، وهما الأصل، ولا يستعملاه منقوصين في غير نداء إلّا في ضرورة، كقوله:

..... عن فُلِ

انتهى.

فظاهره[5] أنَّ فل وفلة كناية عن علم مَنْ يعقل؛ لأنَّه جعلهما بمعنى فلان وفلانة، وهما كناية عن علم مَنْ يعقل.

وقوله: إنَّ فلاناً وفلانة هما الأصل موافق لمذهب الكوفيّين[6] أنّ فل وفلة مرخّمان من فلان وفلانة.

---

(1) الكتاب (248/2) (452/3).

(2) هو أبو النجم العجلي، ديوانه (199).

(3) وقبله: (تَضِلُّ مِنْهُ إبلي بالهَوْجَلِ... في لُجَّةٍ....). الشاهد في: الكتاب (248/2) (452/3)، والمقتضب (238/4)، والأصول (349/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (194/4)، وأمالي ابن الشجري (337/2)، والبديع لابن الأثير (411/1)، وابن يعيش (48/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (206/2)، والمقرب (182/1)، وشرح التسهيل (419/3)، والكافية الشافية (1329/3)، وشرح الكافية للرضي (430/1)، وابن الناظم (416)، والارتشاف (2224/5)، وتوضيح المقاصد (1108/4)، وأوضح المسالك (43/4)، وشفاء العليل (826/2)، وتمهيد القواعد (3611/7)، والمقاصد الشافية (356/5)، والمقاصد النحوية (1706/4)، وشرح التصريح (240/2)، والهمع (45/2)، والخزانة (389/2)، والمعجم المفصل (441/11).

(4) شرح التسهيل (419/3).

(5) الارتشاف (2223/5)، وشرح التصريح (239/2).

(6) مذهب الكوفيين في: شرح الجمل لابن عصفور (207/2)، والارتشاف (2223/5)، وتوضيح المقاصد (1104/4)، وأوضح المسالك (42/4)، والمساعد (542/2)، والأشموني (458/2)، وشرح التصريح (240/2)، والهمع (45/2).

وقال ابن عصفور[1]: إنّهما كناية عن علم مَنْ يعقل، ولكنّه لا يقول: إنّ أصلهما فلان وفلانة. ويقال للعزيز المكرم: يا مَكْرمانُ، وفي نداء ضده: يا مَلأْمانُ ويا مَلأْمُ ويا لَؤْمانُ، وفي نداء الكثير/ النوم: يا نَوْمان. /[ب-278]

قال المصنّف[2]: والمشهور ألّا يستعمل شيء من هذه الخمسة في غير نداء، ظاهر كلامه ألّا يقاس على ما سمع من بناء "مفعلان".

وقال بعض المغاربة[3]: إنّه منقاس، فتقول: يا مَكْذَبَان ويامَخْبَثَان، وفي المؤنث: يا مَخْبثانة.

وزعم ابن السيد[4]: أنّ بناء مَفْعلان مختصّ بالذمّ، وأن ما وقع في النسخ من قولهم: يا مَكْرمَان تصحيف يا مَكْذبان، وليس كما زعم[5]؛ لأنَّ سيبويه[6] والأخفش[7] ذكرا مَكْرمان، وأمّا وأمّا يا مَلّأم، ويا لَؤْمان، ويا نَوْمان فلا يقاس عليها.

ص: والمعدول إلى (فُعَل) في سَبِّ المذكّرِ.

ش: نحو: يا غُدَر، ويا خُبَث، ويا فُسَق، ويا لُكَع.

قال بعضهم[8]: والمسموع منه هذه الأربعة فلا يقاس عليه. ونصّ المغاربة[9] على أنّه يقاس عليه. عليه.

وفي البسيط[10]: ومذهب سيبويه أنّه قياسي في باب النداء في فعال وفعل، وهذه الألفاظ معدولة عن غادر وخبيث وفاسق، ولكع معدول عن ألكع، وهو اللئيم الأصل.

ص: وإلى فَعَالِ مبنيّاً على الكسر في سَبِّ المؤنَّثِ.

ش: نحو: يا فَسَاق ويا خَبَاث ويا لَكَاع، وسبب بنائه[11] على الكسر شبهه بـ (نزال) عدلاً وزنة وتأنيثاً.

ص: وهو والذي بمعنى الأمر مقيسان في الثلاثيّ المجرّد وفاقاً لسيبويه[12].

---

(1) شرح الجمل له (206/2)، والمقرب (182/1).
(2) شرح التسهيل (419/3).
(3) شرح الجمل لابن عصفور (209/2).
(4) الحلل (247).
(5) الارتشاف (2224/5)، وتوضيح المقاصد (1106/4).
(6) الكتاب (198/2) (263/4).
(7) رأي الأخفش في: الارتشاف (2224/5)، وتوضيح المقاصد (1105/4)، والمساعد (542/2).
(8) شرح التسهيل (419/3)، وابن الناظم (415)، وتوضيح المقاصد (1107/4)، والهمع (46/2).
(9) شرح الجمل لابن عصفور (209/2)، والمقرب (182/1).
(10) توضيح المقاصد (1107/4)، والمساعد (543/2).
(11) توضيح المقاصد (1106/4).
(12) الكتاب (198/2).

ش: وهو يعني نحو: يا لَكَاع، والذي بمعنى الأمر نحو: نَزَال، من أسماء الأفعال، وظاهر كلامه أن الخلاف في النوعين.

أمّا الذي بمعنى الأمر فخالف فيه المبرّد[1]، وقال: لا يُقال[2] منه إلّا ما سمع. وأمّا المعدول إلى إلى فعال في سبّ الإناث، فلا نعلم أحداً خالف في اقتياسه. قاله الشيخ أثير الدين[3].

واحترز بالمجرّد عن غير المجرّد فإنّه لا يقال منه إلّا ما سمع، نحو: دَرَاكِ من ادْرِكْ.

وأهمل المصنّف شرطين في جواز بناء (فَعَال) بمعنى الأمر[4]:

أحدهما: أن يكون الفعل تامّاً.

والثاني: أن يكون متصرّفاً فلا يجوز: وَذارِ، ولا وَدَاع بمعنى: ذَرْ ودَعْ.

ص: وقد يقال: رجل مكرمان وملأمان، وامرأة ملأمانة.

ش: روى ابن سيده[5] أنَّه يُقال: رَجُلٌ مَكْرمان، ومَلْأَمان، وامرأة مَلْأَمَانة[6]، كما ذكر وهو تابع لنكرة. وحكى ذلك أبو حاتم[7] تابعاً لمعرفة وهو: (هذا زَيْدٌ مَلْأَمَان)، و(هِنْدٌ ملأمانة) غير مصروفين، وزعمَ أنَّ ذلك صفةٌ، ولم يبيّن المصنّف وجه تبعيتها للنكرة.

قيل[8]: وعلى ما زعموا من العلميّة يكون بدل معرفة من نكرة، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأن التأنيث لا يمنع الصرف مع الصفة؛ ولأنّ الألف والنون لا تمنع الصرف مع الصفة إلّا في فعلان ذي فعلى.

وأمّا حكاية أبي حاتم، فقال ابن عصفور[9]: ملأمان وملأمانة[10] في هذا علمان؛ لكونهما تابعين للعلم، وامتنع ملأمان من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

ثمّ قال في موضع آخر[11]: إنّه امتنع من الصرف للعدل والعلميّة، قال: لأنّ الألف النون لا تمنع الصرف مع الصفة إلّا في اسم لا تدخله تاء التأنيث، وأعربه بدلاً.

---

(1) المقتضب (4/237-238).

(2) في (د): (لا يقاس)، والمثبت من الأصل.

(3) الارتشاف (5/2226).

(4) ذكر المرادي أربعة شروط أهملها المصنف هي أنْ يكون مجرداً وكامل التصرف. توضيح المقاصد (4/1107).

(5) المخصص (3/11).

(6) في (د): مكرمانة.

(7) شرح الجمل لابن عصفور (2/209)، والارتشاف (5/2225)، والمساعد (2/544).

(8) الارتشاف (5/2225).

(9) شرح الجمل له (2/209).

(10) في الأصل: ملأنة، والمثبت من (د).

(11) شرح الجمل لابن عصفور (2/209).

وخرّج الشيخ أثير[1] الدين[2] ما حكاه ابن سيده وأبو حاتم في النكرة والمعرفة على إضمار القول وحرف النداء، والتقدير: هذا زيد المقول فيه أو المدعوّ يا مَلْأمان، وكذلك في المؤنّث، وكذا في النكرة، تقديره: رجلٌ مقولٌ فيه أو مدعوّ يا مَكْرمان، لتبقى هذه الألفاظ على ما نقله الأئمة من اختصاصها بالنداء.

ص: ونحو (أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُلِ) و(قَعِيدتُه لَكَاع) من الضَّروراتِ.

ش: أشار بالأول إلى قول أبي النجم[3]: **[من الرجز]**

تَطِلُّ منه إبلي بالهَوْجَلِ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ

وبالثاني إلى قول الآخر[4]: **[من الوافر]**

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوي إلى بَيْتٍ قَعِيدتُه لَكَاعِ[5]

فاستعملا (فلاناً) و(لكاع) في غير النداء، ويحتمل أن يكون قوله: لكاع، على تقدير[6]: يقال يقال لها أو تدعى يا لكاع، فحذف.

---

(1) في الأصل: بدر. والمثبت هو الصواب لأنّه قول أبي حيان.

(2) الارتشاف (5/2225-2226).

(3) تقدّم تخريجه قريباً.

(4) هو الحطيئة. ديوانه (330).

(5) الشاهد في: المقتضب (4/238)، وشرح الكتاب للسيرافي (1/66)، والبصريات (1/630)، والمحكم (1/278)، وأمالي ابن الشجري (2/347)، والبديع لابن الأثير (1/410)، وشرح التسهيل (3/420)، والكافية الشافية (3/1331)، وشرح الكافية للرضي (1/430)، وابن الناظم (416)، والتذييل والتكميل (4/147)، وأوضح المسالك (4/39)، وشرح ابن عقيل (1/139)، وشفاء العليل (2/826)، وتمهيد القواعد (7/3612)، والمقاصد الشافية (5/357)، والمقاصد النحوية (4/1707)، والأشموني (2/459)، وشرح التصريح (2/241)، والهمع (2/47)، والخزانة (2/404)، وتاج العروس (9/55)، والمعجم المفصل (4/381). قعيدة البيت: ربّته. اللكاع: اللئيمة.

(6) توضيح المقاصد (4/1109).

باب: ترخيم المنادى

ش: الترخيم لغةً: التسهيل[1]، يقال/[أ-279]: صوت رخيم، أي: سهل لين، وقيل[2]: الرأفة والإشفاق.

واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطّراد، فنحو (يد)[3] لا يُسمّى مرخّماً، وإنّما قال: ترخيم المنادى احترازاً من ترخيم التصغير[4]، وسيأتي في بابه.

ص: يجوزُ ترخيمُ المنادى المبنيُّ إنْ كان مؤنثاً بالهاءِ مطلقاً.

ش: احترز بالمبنيّ من المعرَب فإنّه لا يُرَخّم، وسيأتي الخلاف في المضاف، وخرج به المستغاث فإنّه معرب. وينبغي[5] أن يقيّد ذلك بالمبنيّ للنداء؛ لأنّ مثل (خَدامِ) ممّا كان مبنيّاً قبل النداء، لا يجوز ترخيمه، وبالمختصّ بالنداء، نحو: (يا مَلْأمان) فإنّه لا يرخّم. وينبغي أنْ يقيّد المنادى بكونه غير مستغاث ولا مندوب، فإنّهما لا يرخّمان، ولو لم يكن معهما اللام والألف.

وأجاز ابن خروف[6] ترخيمَ المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله[7]: **[من الوافر]**

..... **أَعَامِ لَكَ ابن صَعْصَعَة بنِ سَعْدِ**[8]

قيل[9]: هذا ضرورة، وقد ناداه بغير ياء، وذلك ممنوع.

وقد سمع ترخيم المستغاث به وفيه اللام كقوله[10]: **[من الوافر]**

كلَّما نادى مُنادٍ منهُمُ يا لتَيْم اللّه قُلنا يا لَمالِ[11]

---

(1) لسان العرب (1617/3) (رخم)، وتاج العروس (238/32).

(2) البديع لابن الأثير (413/1).

(3) المساعد (546/2)، و الهمع (57/2).

(4) في (د): تصغير الترخيم.

(5) الارتشاف (2229/5)، وتوضيح المقاصد (1129/4).

(6) رأي ابن خروف في: الارتشاف (2227/5)، وتوضيح المقاصد (1137/4)، والمساعد (546/2)، والأشموني (471/2)، والهمع (59/2).

(7) نُسب في الكتاب (237/2-238) للأحوص بن شريح الكلابي.

(8) صدر البيت: (تمنّاني ليلقاني لقيطٌ).
الشاهد في: الارتشاف (2227/5)، وتوضيح المقاصد (1137/4)، وأوضح المسالك (56/4)، والمساعد (546/2)، والأشموني (471/2)، وشرح التصريح (252/2)، والهمع (59/2)، والدرر (399/1)، والمعجم المفصل (411/2).

(9) قول ابن الضائع في: الارتشاف (2227/5)، وتوضيح المقاصد (1137/4)، والمساعد (546/2)، و الهمع (59/2).

(10) نُسب في اللسان (2489/4) (صلمع) لمغلّس بن لقيط.

(11) الشاهد في: الهمع (61/2)، وتاج العروس (74/22)، والدرر (401/1)، والمعجم المفصل (257/8).

وقوله: "مطلقاً" أي: لا يشترط فيما فيه الهاء علميّة، ولا زيادة على الثلاثة بل يرخّم وإنْ كان ثنائيّاً غير علم، ومن ذلك قول بعض العرب: (ياشَا ارْجُني)[1]، يُريدُ: يا شاة أقيمي لا تَسْرَحي.

ويُردّ[2] عليه (فُلَة) في النداء فإنّه لا يرخّم؛ لكونه خاصاً بالنداء.

ومنع أبو العباس[3] ترخيم النكرة المقصودة.

ومنع ابن عصفور[4] ترخيم (صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة)؛ لأنّه كناية عن المجهول الذي لا يعرف، كقوله[5]: **[من الرمل]**

أصَلْمَعَة بَنْ قَلْمَعَة بن فَقْعِ لهنّك لا أبالكَ تَزْدَريني[6]

وهو مخالفٌ[7] لإطلاق النحويّين؛ لأنّه عَلَمٌ، وإنْ كان كناية عن مجهول؛ ولهذا مُنِعَ الصَّرف.

فرع: إذا رَخَّمْتَ ما فيه التاءُ من المحذوف الفاء اللازم رَدّها عند الحذف، ممّا أصل عينه السكون، نحو: شِيَةٌ ودِيَةٌ على لُغة مَنْ ينتظرُ الحرف، قُلْتَ[8]: يا شِيَ، ويا دِيَ، أو على لغة مَنْ لا ينتظر: يا وَشِيَ فتبقى العين على حركتها. وعلى قول الأخفش[9] والمبرّد[10] (يا وشْيَ أقبل)؛ لأنّ أصله وشية.

ص: أو علماً زائداً على الثلاثة.

ش: قيّد العاري من هاء التأنيث بالعلميّة ليخرج اسم الجنس والموصول والإشارة ممّا ليس بعَلَم، وبالزيادة ليخرج الثلاثيّ ك (بكر)، فإنّه لا يجوز ترخيمه.

وأجاز بعضهم[11] ترخيم المقصود؛ لأنّه في معنى المعرفة، فتقول في (غَضَنْفَر): (يا غَضَنْفَ)، قياساً على قولهم: "أطرِقْ كَرَا"[12] و"يا صاحِ".

---

(1) الكتاب (241/2).

(2) توضيح المقاصد (1128/4-1129)، والمساعد (547/2)، والهمع (60/2).

(3) المقتضب (264/4).

(4) رأي ابن عصفور في الارتشاف (2229/5)، والهمع (61/2).

(5) نسبه العيني في المقاصد النحوية (1775/4) لمروة بن الرواغ من بني أسد.

(6) الشاهد في: الارتشاف (2227/5)، وتوضيح المقاصد (1138/4)، وأوضح المسالك (55/4)، والأشموني (471/2)، والمعجم المفصل (436/6).

(7) رأي أبي حيان في: الارتشاف (2229/5).

(8) الكتاب (369/3-370).

(9) رأي الأخفش في: المقتضب (156/3-157)، والأصول (376/1)، وشرح الكافية للرضي (410/1)، وابن الناظم (571)، والارتشاف (2230/5)، وتمهيد القواعد (3645/7)، وشرح التصريح (606/2).

(10) المقتضب (156/3-157).

(11) الارتشاف (2230/5)، وتوضيح المقاصد (1135/4)، والمساعد (547/2)، والأشموني (470/2)، وشرح التصريح (255/2).

(12) جمهرة الأمثال (158/1). المثل بتمامه: (أطرق كرا إنَّ النعام في القُرى). يضرب مثلاً للرجل يُتَكلَّم عنده فيظنَّ أنّه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك، أي: اسكت فإنّي أريد مَنْ هو أنبل منك.

ص: بحذفِ عَجُزِه إنْ كان مركّباً، ومعَ الألفِ إنْ كان اثني عشر واثنتي عشرة.

ش: يتناول المركّب تركيب المزج، نحو: بعلبك، وخمسة عشر، وسيبويه.

وتركيب الإسناد، نحو: تأبّط شرّاً، وإنّما رخّم بحذف عجزه لتنزلها منزلة هاء التأنيث هذا مذهب البصريّين[1].

قيل[2]: ولم يسمع ترخيم المركّب تركيب المزج من العرب، وإنّما أجازوه قياساً.

ومنع الفرّاء[3] من ترخيم المركّب من العدد إذا سُمّي به.

ومنع أكثرالنحويّين من الكوفيّين[4] من ترخيم ما آخره (ويه)، وذهب الفرّاء[5] إلى أنّه لا تحذف منه إلّا الهاء فقط، ثمّ تقلب الياء ألفاً فتقول في عمرويه: يا عمرو.

وقال الشيخ أثير الدين[6]: والذي أذهب إليه أنّه لا يجوز ترخيم المركّب تركيب مزح.

فرع: إذا رخمت نحو: خمسة عشر ووقفت فبالهاء على اللغتين.

قال في البسيط[7]: وبعضهم وقف بالتاء لما كانت وسطاً تشبيهاً بتاء بنت وأخت، وليس بصحيح، قال: ومَنْ وقف بالتاء يقول: يا خمسة، وإذا رخمت نحو: حضرموت.

قلت في الوقف: يا حضرة بهاء السكت، وإنْ شئت بالإسكان هذا على لغة مَنْ ينوي، وأمّا على لغة مَنْ لا ينوي فبالإسكان.

وذهب الأخفش[8]/ **[ب-279]** إلى أنّك إذا وقفت على المرخّم رددت المحذوف.

وقوله: ومع الألف إنْ كان اثني عشر أو اثنتي عشرة، يعني إذا جعلا علمين رُخّما بحذف العجز مع الألف؛ لأنَّ العجز فيهما واقع موقع نون اثنين واثنتين، فقيل[9]: يا اثنَ، ويا اثنتَ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يركّبا.

---

(1) الكتاب (267/2-269)، والأصول (363/1)، والارتشاف (2230/5-2231)، وإرشاد السالك (702/2)، والمساعد (548/2)، والهمع (62/2).

(2) الارتشاف (2230/5)، والأشموني (472/2)، وشرح التصريح (260/2).

(3) رأي الفراء في: توضيح المقاصد (1140/4)، والمساعد (548/2)، وحاشية الصبان (265/3)، والمصادر السابقة.

(4) المصادر السابقة.

(5) المصادر السابقة.

(6) الارتشاف (2230/5).

(7) رأي ابن العلج في: الارتشاف (2231/5)، والمساعد (548/2).

(8) رأي الأخفش في: الارتشاف (2231/5).

(9) الهمع (63/2).

ص: وإنْ كان مفرداً فيُحذف آخرهُ مصحوباً إنْ لم يكن هاءَ تأنيثٍ بما قبله من حرفِ لينٍ ساكنٍ زائدٍ مسبوقٍ بحركة مجانسةٍ ظاهرةٍ أو مقدّرةٍ وبأكثر من حرفين.

ش: يعني بالمفرد: ما ليس مركباً، وقوله: مصحوباً بما قبله، أي: بما يليه من حرف لين احترازاً من الحرف الصحيح، فإنّه لا يحذف[1] مع الآخر بل يحذف الآخر وحده، نحو: شمردل.

واحترز بالساكن من المتحرك، نحو: هَبَيَّخ[2] وقَنَوَّر[3] ومُسَرْوَل[4]، فإنّه لا يحذف[5] منه إلّا إلّا الحرف الأخير فقط.

وذهب الكوفيّون[6] في نحو: (حَوْلايا) إلى حذف الأحرف الثلاثة الزوائد، وقياس قولهم[7]: حذف الثلاثة في: رغبوتا ورهبوتا.

واحترز بالزائد من نحو: (مختار)، فإنّ ألفه عن ياء، و(منقاد) فإنّ ألفه عن واو فلا تحذف[8]. تحذف[8].

وحكى عن الأخفش[9]: أنّه أجاز حذفها، فتقول: (يا مُخْتَ) و(يا مُنْقَ).

ومثال المسبوق بحركة مجانسة ظاهرة: (منصُور) و(عمَاد) و(مسكِين).

ومثال المقدّرة: (مصطفون)[10] إذا سمّي به؛ لأنّ أصله مصطفيون فاعل على ما اقتضاه التصريف.

واحترز من نحو: غُرْنَيْق وفِرْدَوْس، وفيه خلاف يأتي.

وبأكثر من حرفين من نحو: عماد وثمود وسعيد، وسيأتي ذكر الخلاف فيه. وشمل ما ذكر المصنّف نحو: عمران: وزيدان، وزيدون، وهندات، وطائِفيّ، ورغبوت أعلاماً، فيرخّم[11] جميع

---

(1) الارتشاف (2234/5).

(2) الهَبَيَّخ: الوادي العظيم أو النهر العظيم، وقيل: وادٍ بعينه. لسان العرب (4602/6) (هبخ).

(3) قَنَوَّر: السَّيء الخلق، وقيل: الشّرس الصعب من كلّ شيء. لسان العرب (3763/5) (قنور).

(4) مسرول: يقال فرس أبلق مُسَرْوَلٌ، للذي يجاوز بياضُ تحجيله إلى العضدين والفخذين. الصحاح (1729/5)، وتاج العروس (198/29).

(5) الأمثلة في: الكتاب (260/2-261).

(6) رأي الكوفيين في: الأصول (375/1)، والارتشاف (2233/5)، والمساعد (549/2-550)، وتمهيد القواعد (3661/7)، والهمع (66/2).

(7) رأي أبي حيان في الارتشاف (2233/5).

(8) الارتشاف (2233/5)، وشرح التصريح (258/2).

(9) رأي الأخفش في: الارتشاف (22347/5)، وتوضيح المقاصد (1139/4)، والمساعد (549/2)، وشرح التصريح (259/2).

(10) توضيح المقاصد (1140/4).

(11) الارتشاف (2234/5).

ذلك بحذف الحرفين، فإنْ كان مختوماً بهاء التأنيث لم تحذف منه غيرها، وإليه أشار بقوله: إنْ لم يكن هاء تأنيث.

ص: وإلّا فغير مصحوب.

ش: أي: وإن لم يكن المنادى كذلك بأنْ ينخرم فيه شرط فإنّه يرخّم بحذف الآخر وحده غير مصحوب بما قبله، فقد تقدّم التمثيل لهذا.

ص: خلافاً للفرّاء في عماد وسعيد وثمود.

ش: فإنّ الفرّاء[1] يجريها مجرى عمَّار ومنصور وإدريس في حذف الحرفين، فتقول: يا عِمَ، يا سَعِ، ويا ثَمُ.

ومذهب البصريّين[2] أنّه لا يحذف إلّا الحرف الأخير فقط لئلّا يلزم بقاء الاسم على حرفين.

قيل[3]: ولم ينقل غيره الخلاف عن الفرّاء إلّا في نحو: ثمود، وقال: لأنّ حذف الأخير وحده يؤدي إلى أنْ يكون آخر الاسم واواً قبلها ضمة.

ص: ولَه وللجَرْميِّ[4] في نحو: فِرْدَوْس وغُرْنَيْق.

ش: يعني ممّا قبل آخره واو أو ياء وقبلهما فتحة، فيقولان: يا فِرْدَ، ويا غُرْنَ، وغيرهما يقول: يا فِرْدَوْ، ويا غُرْنَيْ.

ص: ولا يُرَخّمُ الثلاثيُّ المحركُ الوسطِ العاري من هاء التأنيث خلافاً للكوفيّين إلّا الكسائيّ.

ش: أجاز الفرّاء[5] ومَنْ وافقه من الكوفيّين ترخيم (حَكَم) وشبهه من الثلاثيّ المحرك الوسط، فتقول: يا حَكَ.

---

(1) رأي الفراء في: الأصول (365/1)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (338-339)، والبديع لابن الأثير (418/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (223/2)، وشرح التسهيل (423/3)، والكافية الشافية (1357/3)، وشرح الكافية للرضي (409/1)، والارتشاف (2233/5)، وتوضيح المقاصد (1139/4)، والمساعد (551/2)، وشفاء العليل (828/2)، والمقاصد الشافية (431/5)، وشرح التصريح (259/2)، والهمع (64/2).

(2) الإيضاح (192)، والمصادر السابقة.

(3) توضيح المقاصد (1139/4)، والمساعد (551/2-552)، والهمع (64/2).

(4) رأي الجرمي في: شرح التسهيل (423/3)، والكافية الشافية (1356/3)، والارتشاف (2234/5)، وتوضيح المقاصد (1139/4)، والمساعد (552/2)، وتمهيد القواعد (3621/7)، والمقاصد الشافية (435/5)، وشرح التصريح (259/2).

(5) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ومعهم الكسائي. المسألة في: الإنصاف (300-303) [51]، وأسرار العربية (236-238)، والارتشاف (2231/5-2232)، والمساعد (552/2)، والأشموني (470/2)، وشرح التصريح (256/2)، والهمع (61/2). ولم يستثنِ ابن بابشاذ الكسائي من الكوفيين في شرح الجمل له (338)، ونسبه ابن عصفور للفراء فقط في شرح الجمل له (216/2).

ونُقِلَ جوازه أيضاً عن الأخفش[1]، ولم يرد به سماع ولا يقبله القياس؛ لأنّ ما ورد من المحذوف على حرفين كـ (يد) و(دم) خارج عن القياس.

وأمّا الثلاثيّ الساكن الوسط، [فقال المصنّف في الكافية[2]:

ولم يُرَخِّمْ نَحو: بَكْر أَحَدُ إذْ بزوال الرَّا النظير يُفْقَدُ][3]

وقال ابن عصفور[4]: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً.

قيل: وفيه خلافٌ.

حكى أبو البقاء العكبريّ في كتابه ((التبيين))[5] أنَّ بعض الكوفيين قال بجواز ترخيمه.

وقال ابن هشام[6]: وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط من الثلاثيّ فيما حُكِيَ عنه.

وقال ابن إياز[7] بعد أنْ حكى جواز ترخيم الثلاثيّ المحرّك الوسط عن الفرّاء: ولو سمّى (بضرب) – المبني للمفعول – ثمّ سكّن لما امتنع ترخيمه، كما أنّه لم ينصرف لمراعاة الحركة وعروض الإسكان، ولو سمّى به بعد الإسكان لم يجز ذلك. كما أنّه/[أ-280]صرف واطرحت الحركة البتّة. انتهى.

ص: ويجوز ترخيم الجملة وفاقاً لسيبويه.

ص: قال المصنّف[8]: المركّب بإسناد أكثر النحويّين يمنعون ترخيمه؛ لأنَّ سيبويه منعه في (باب الترخيم)[9]، ونصّ في (باب النسب)[10] على أنَّ مِنَ العرب مَنْ يرخّمه فيقول في (تأبَّط شرّاً): (يا تأبَّطَ)، ورتب على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب إليه.

قيل[11]: وقوله إنَّ سيبويه نصّ في باب النسب على أنَّ مِنَ العرب مَنْ يرخّمه فغير صحيح؛ لأنّ سيبويه لم ينصّ على ترخيمه، ولا أنَّ هذا الحذف من باب الترخيم في شيء.

---

(1) مذهب الأخفش في: شرح الجمل لابن بابشاذ (338)، والمساعد (552/2).

(2) الكافية الشافية (1355/3).

(3) ما بين معقوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (د).

(4) شرح الجمل له (216/2).

(5) لم أجد للعكبري كتاباً بهذا الاسم، وقوله موجود في كتابه اللباب (347/1).

(6) رأي ابن هشام الخضراوي في: الارتشاف (2232/5)، وتوضيح المقاصد (1135/4)، والمساعد (552/2)، والهمع (63/2).

(7) قول ابن إياز في: توضيح المقاصد (1135/4). ولم ينسبه له.

(8) الكافية الشافية (1159/3-11360)، وتمهيد القواعد (3628/7).

(9) الكتاب (269/2).

(10) الكتاب (377/3).

(11) قول أبي حيان في: الارتشاف (2230/5)، وتوضيح المقاصد (1141/4)، وتمهيد القواعد (3628/7).

قال سيبويه[1] في باب الإضافة إلى الحكاية: (فإذا أضفتَ إلى الحكاية وتركت الصدر بمنزلة عَبْدِ القيسِ وخَمْسةَ عَشَرَ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها، وذلك قولك في تَأبَّط شَرّاً: تأبَّطيٌّ، ويدلّك على ذلك أنَّ مِنَ العرب مَنْ يُفرد فيقول: يا تأبَّطَ أَقبلْ، فيجعل: الأوّل مفرداً، فكذلك تُفرِده في الإضافة). انتهى كلام سيبويه.

وليس هذا مناقضاً[2] لما قرره من أنّ المحكي لا يرخّم بل أراد أنّ من العرب مَنْ يفردها لا على على جهة الترخيم بل يفعل ذلك في النداء، ولذلك قال: ومن العرب مَنْ يفرد، ولم يقل مَنْ يُرخّم، ولذلك أيضاً أتى به مبنيّاً على الضمّ، ولا نعلم خلافاً عن أحد من النحويّين أنّ المحكي لا يُرخّم، ولو رخّمنا في قول مَنْ يفرد ويبني على الضمّ لقلنا: يا تأبّ بحذف الطاء. انتهى.

فصل: تقديرُ ثبوتِ المحذوفِ للترخيم أعرفُ من تقديرِ التمامِ بدونِه.

ش: تُسمّى الأولى[3] لغة مَنْ ينوي المحذوف، والثانية لغة مَنْ لم ينوِ. وقد يقال[4]: لغة مَنْ ينتظر، ولغة مَنْ لا ينتظر، وقد يُقال[5]: لغة يا حار ولغة يا حارُ، والمعنى في ذلك واحد. والأولى أكثر استعمالاً[6] وأقوى في النحو.

ص: فلا يُغَيَّرُ على الأعرفِ ما بقيَ.

ش: يعني أنّه لا يُغَيَّر على الأعرف، وهو تقدير ثبوت المحذوف ما بقي بعد حذفه، بل يبقى على حركته أو سكونه، فتقول في جعفر: يا جعفَ بالفتح، وفي هِرَقْل: يا هِرَقْ بالسكون.

وخالف الكوفيّون[7] في نحو: هِرَقْل، فلم يرخّموه إلّا على لغة مَنْ لم ينوِ، واعتلّوا بأنّه اسم متمكّن، فلو رُخّم على لغة مَنْ ينوي لزم تسكين آخره. ورُدّ بأنّ آخره حينئذٍ هو الحرف المحذوف لا الساكن.

ص: إلّا بتحريكِ آخر تلا ألفاً وكان مدغماً في المحذوف بفتحة إن كان أصلي السكون.

ش: مثال أصلي السكون: أسحارّ، اسم نَبْتٌ، إذا سُمّيَ به تقول في ترخيه: يا أَسْحَارَ، بحذف الراء الأخيرة، وفتح الراء الساكنة؛ لأنّ سكونها أصلي لكونها لا حركة لها قبل الإدغام، وهذا مذهب سيبويه[8]. وحكى السيرافي[1] وغيره عنه أنّ ذلك متحتّم، ونُقِلَ[2] عنه أنّ ذلك على سبيل الاختيار مع تجويزه الكسر.

---

(1) الكتاب (377/3).
(2) رأي أبي حيان في: توضيح المقاصد (1141/4)، وتمهيد القواعد (3628/7-3629).
(3) شرح التسهيل (425/3)، وشرح الكافية للرضي (405/1).
(4) الارتشاف (2229/5).
(5) أمالي ابن الحاجب (448/1).
(6) رأي ابن الأثير في: البديع (414/1).
(7) الارتشاف (2236/5)، وتوضيح المقاصد (1141/4)، والمساعد (554/2).
(8) الكتاب (264/2-265).

ونقل صاحب رؤوس المسائل[3] عن الفرّاء[4]: أنّه يسقط كلّ حرف ساكن يبقى بعد الآخر حتّى ينتهي إلى متحرك، فعلى هذا يقول: (يا أسْحَ).

ص: وإلاّ فبالحركة التي كانتْ له.

ش: مثاله: رَادّ ومُضارّ[5]، إذا سُمّيَ بهما قلت في ترخيمهما: يا رَادِ، ويا مُضارِ بالكسر؛ لأنّ أصلهما: رَادِ ومضارِر اسما فاعل.

ص: خِلافاً لأكثرهم في رَدِّ ما حُذِفَ لأجل واو الجمع.

ش: أكثر النحويّين يردّون ما يحذف لأجل واو الجمع، فيقولون في ترخيم "قاضون ومصطفون" علماً: يا قاضي، ويا مصطفى برد الياء والألف وشبّهوه بردّ ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة وقفاً، وهذا التشبيه ضعيف؛ لأنّ الحذف لأجل الترخيم/[ب-280] غير لازم، فيصحّ معه أن ينوي ثبوت المحذوف، وحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف لازم، فلا يصحّ معه أنْ يُنوى ثبوته. واحتجّوا أيضاً بأنّ ياء قاضي وألف مصطفى حذفت لملاقاة الواو، فإن حذفت الواو للترخيم ردّت الياء والألف، وهذا الاحتجاج يستلزم أنْ يعاد إلى كلّ مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقّه لو لم يكن ذلك السبب، فكان يقال في ترخيم كروان وقروي: يا كرا، ويا قرا قولاً واحداً؛ لأنّ سبب تصحيحهما تلاقي الساكنين وقد زال، فعلى ما ذهب إليه المصنّف، يقال في ترخيم قاضون ومصطفين على لغة مَنْ ينوي المحذوف: يا قاضُ، ويا مصطفَ، بالضمّ والفتح؛ ليدلّ بذلك على تقدير ثبوت المحذوف، وأمّا على مذهب مَنْ يجعل ما بقى مقدّر الاستقلال، فيجوز أنْ يقال: يا قاضي، ويا قاضِ، ويا مصطفى ويا مصطفَ. قاله المصنّف[6].

ص: ولا يُمْنَعُ الترخيمُ على الأعرفِ من نحو (ثمود) خلافاً للفرّاء في التزامِ حذفِ واوه.

ش: منع الفرّاء[7] ترخيم (ثمود) ونحوه على لغة مَنْ ينوي، فلا يجوز عنده: يا ثمو، لما يلزم من وقوع واو ساكنة مضموم ما قبلها في اسم متمكّن وذلك لا يجوز، بل يلتزم حذف الواو مع الدال، فتقول: يا ثمُ. ورُدَّ[8] بأنّه يلزم بقاء الاسم المتمكّن على حرفين، وذلك خلاف القياس، والواو حينئذٍ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله.

---

(1) شرح الكتاب له (39/4)، وتوضيح المقاصد (1142/4)، والمساعد (554/2).

(2) رأي الشلوبين في شرح الجزولية له (414-1041)، وشرح الجمل لابن عصفور (218/2-219)، والارتشاف (2237/5).

(3) هو إبراهيم بن أصبغ. قوله في: الارتشاف (2237/5)، وتوضيح المقاصد (1142/4).

(4) مذهب الفراء في: الإنصاف (304-305)، وأسرار العربية (241-242)، وائتلاف النصرة (48-49).

(5) شرح التسهيل (424/3)، وتوضيح المقاصد (1142/4)، والمساعد (555/2).

(6) شرح التسهيل (424/3-425).

(7) مذهب الفراء في: شرح الجمل لابن عصفور (217/2)، وشرح التسهيل (425/3)، والمساعد (555/2)، وشفاء العليل (829/2).

(8) شرح التسهيل (425/3).

ص: ويتَعيَّنُ الأعرفُ فيما يُوهم تقديرُ تمامِه تذكيرَ مؤنّثٍ.

ش: مثال ذلك: عمرة وضخمة، لا ترخّمان إلّا على لغة مَنْ ينوي؛ لأنّهما لو رُخّما على لغة الاستقلال، فقيل[1]:يا عمرُ ويا ضخمُ؛ لتبادر إلى ذهن السامع أنّ المناديَين رجل اسمه عمرو، ورجل موصوف بالضخم.

وشمل كلام المصنّف العلم والصفة، وقد فرّق غيره[2] فاعتبر اللبس في الصفة لا في العلم، وهو وهو الذي دلّ عليه كلام سيبويه[3].

قلت[4]: وقد نصّ في غير التسهيل على ذلك.

ص: وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير.

ش: أشار بذلك إلى أمثلة منها: (طَيْلِسان)[5] بكسر اللام إذا سُمّي به ورُخِّم؛ لأنّه لو قُدِّرَ تامّاً لزم وجود: (فَيْعِل)، بكسر العين في الصحيح؛ و(حِذْرِية)[6] إذا سُمّي به ورُخِّم على تقدير التمام دلّ على وجود: (فِعْلى)؛ و(عَرْقُوة)[7] إذا سُمّي به ورُخّم على تقدير التمام دلّ على وجود: (فَعْلى)، وهذه أبنية مهملة في وضع العرب.

و(حُبْلَوي) و(حَمْرَاوي) علمان؛ لأنّهما إذا رُخّما على تلك اللغة قيل: يا حُبْلَى ويا حَمْرَا، فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له، وكون ألف (فُعْلى) مبدلة من واو، وهي لا تكون إلّا زائدة غير مبدلة [من شيء، وكون همزة حمراء مبدلة من واو، وهي لا تكون إلّا مبدلة][8] من ألف. هذا تلخيص ما ذكره المصنّف[9] في الشرح.

وما ذهب إليه المصنّف نقله ابن أصبع[10] عن كثير من النحويّين، ونقل ذلك عن الأخفش[1] الأخفش[1] في (طيلسان)، وأمّا غير الأخفش كالسيرافي[2] وغيره فإنّهم أجازوا ذلك ولم يعتبروا ما ما يؤوّل إليه/ الاسم بعد الحذف.

---

(1) المصدر السابق.
(2) شرح الجمل لابن عصفور (221/2)، والمساعد (555/2).
(3) الكتاب (250/2).
(4) الارتشاف (2238/5).
(5) الطيلسان: ضربٌ من الأكسية. لسان العرب (2689/4) (طلس).
(6) الحِذْرية: الأرض الخشنة. لسان العرب (810/2) (حذر).
(7) العروقة: خشبة معروضة على الدلو، والجمع عَرْقٍ. لسان العرب (2908/4).
(8) ما بين معقوفتين سقط من (د)، والمثبت من الأصل.
(9) شرح التسهيل (426/3).
(10) توضيح المقاصد (1145/4)، والمساعد (556/2).

وردّ ابن عصفور[3] ما ذهب إليه الأخفش.

ص: ويُعطَى آخرُ المقدَّرِ التمامِ ما يستحقّه لو تُمِّم به وضعاً.

ش: فيجب ظهور الضمّة فيه إنْ كان صحيحاً نحو: (يا جعفُ) و(يا قمطُ)، وإلّا في نحو: (يا حارَ بن عمرو)، فيفتح إتباعاً[4]، وتقديرها إنْ كان معتلّاً نحو: (يا ناجيْ) في ترخيم (ناجية)، وسكونها دليل على تقدير ضمّها، ويقال في (ثمود) على هذه: (يا ثمي) بالياء، كما يقال في جمع دلو: أُدَلٍ. وفي (علاوة) و(سقاية): (يا علاءُ) و(يا سقاءُ)، بقلب الياء والواو همزة لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة.

قيل[5]: ويقول في ترخيم غاوياً: غاوُ بالواو مضمومة، ولا تبدلها همزة/[أ-281] لأمرين:

أحدهما: أنّه قد أعلّ لامه، فلا تقلب الواو همزة لما في ذلك من توالي إعلالين.

والثاني: أنّه بالترخيم بقي على ثلاثة أحرف كالاسم التام، والاسم التام إذا كان آخره واو ضمّت ولم تقلب همزة، نحو: واو، فلذلك ضمّت في: (غاو) إذا رخّمت.

وتقول في (شاة)[6] على هذه اللغة: (يا شاه)، بردّ لامها لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علّة، ولا يكون كذلك اسم متمكّن.

وتقول في (سوءةٍ)[7] إذا نقلت حركة الهمزة ورخّمت: (يا سَوُ)، وجاز بقاؤه على حرفين ثانيهما حرف علّة؛ لأنّ حركته عارضة فسوءة محكوم لها بحكم سوءة، بخلاف نحو: شاة وشية.

وتقول في (سُفيرج)[8] ونحوه ممّا صغر ثمّ جعل علماً على مذهب الأخفش[9]: (يا سُفيرلُ)، بردّ اللام المحذوفة، لأجل التصغير وجوباً، وكذا كلّ خماسيّ مرخّم سُمِّي به.

---

(1) هو مذهب المبرد والمازني والأخفش. ينظر في الأصول (373/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (384/5)، وشرح الجمل لابن عصفور (221/2)، والارتشاف (2238/5)، وتوضيح المقاصد (1145/4)، والمساعد (556/2).

(2) شرح الكتاب له (384/5).

(3) شرح الجمل له (221/2).

(4) شرح التسهيل (426/3-427)، والارتشاف (2239/5)، وتوضيح المقاصد (1142/4-1143).

(5) قول أبي حيان في: توضيح المقاصد (1143/4).

(6) الأمثلة في: الارتشاف (2239/5)، وتوضيح المقاصد (1144/4)، وتمهيد القواعد (3647/7).

(7) المصادر السابقة.

(8) المصادر السابقة.

(9) رأي الأخفش في: الأصول (373/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (222/2)، والمصادر السابقة.

وذهبَ الأكثرون إلى أنّه لا يُرَدّ المحذوف، وتقول في (سَفَرْجَل) علماً على هذه اللغة: يا سَفَرْجَ، ومنعه ابن الدّهان[1]؛ لأنّه لا يوجد في الأسماء الرباعيّة الأصول فَعَلٌ، وممّن أجازه السيرافي[2] كما أجاز في (طَيْلَسان) ونحوه.

وقال في البديع[3]: أمَّا ترخيم (سُعود) علماً فلا يصحُّ عند سيبويه على الضرب الثاني؛ لأنّه يصير إلى (سُعِي)، وليس عنده في أمثلة الأسماء (فُعِل)، ويجيزه الأخفش[4].

وقال في البسيط[5]: الحرف الأخير إنْ كان صحيحاً جرى على قياسه.

وقال المبرّد[6]: لا يجري حتّى يبقى على مثال في أصول الأبنية.

وقال السيرافي[7]: لا تعتبر ذلك بدليل: (يا حار) وزنه (فاع)، وليس موجوداً في الكلام.

وإنْ كان معتلّاً في كلمة مخالفة للقياس لا للاستعمال حكم بالمخالفة، فنقول في (حَيْوَة)[8]: (يا حيو) جرى الفرع كالأصل، وكذلك (استحواذ) و(استحوذ) مُسمّى به بعير ضمير، تقول[9]: (يا استحوَ)، و(يا استحوُ)، ومَنْ رأى جواز ترخيم الثلاثيّ إذا رخّم (القَوَد) مُسمًّى به، تقول: (يا قَوْ) فلا تعلّه لاستعمال العرب له؛ ولأنه لو أعلّ بقي على حرفين الثاني حرف علّة. انتهى.

ص: وإنْ كان ثانياً ذا لينٍ ضُعِّفَ إنْ لم يُعلمْ له ثالثٌ.

ش: مثاله (لاتَ)[10]، إذا سُمِّي به ورُخّم على هذه اللغة حذفت التاء، وضَعَّفْتَ الألفَ، فحرّكت الثانية، فانقلبت همزةً، فقلتَ: (يا لاءُ).

ص: وجيءَ به إنْ عُلِمَ.

---

(1) شرح الدروس في النحو له (458).

(2) شرح الجزولية للأبذي (210/2)، وتمهيد القواعد (3641/7).

(3) البديع لابن الأثير (424/1).

(4) رأي الأخفش في: الأصول (373/1)، وشرح الدروس في النحو (458)، والبديع لابن الأثير (424/1)، وشرح الجزولية للأبذي (211/2)، ونسبه الرضي في شرح الكافية (411/1) إلى السيرافي.

(5) الارتشاف (2240/5).

(6) رأي المبرد في: شرح الجزولية للأبذي (210/2)، وتمهيد القواعد (3640/7-3641).

(7) رأي السيرافي في: المصادر السابقة.

(8) الكتاب (251/2).

(9) الارتشاف (2240/5).

(10) شرح التسهيل (427/3)، والارتشاف (2240/5)، وتوضيح المقاصد (1144/4).

ش: مثاله (ذات)[1] إذا رُخِّمَ على هذه، قلت: (يا ذَوَا)؛ لأنّ أصله (ذوات)، ولذلك قيل في في التثنية (ذواتْا). وسواء كانت بمعنى صاحب أو موصولة؛ لأنّ منهم مَنْ قال فيها: (ذواتي)، ومن هذا مسألة (شاة)، وقد تقدّمت.

فصل: قد يُقدَّرُ حذفُ هاءِ التأنيثِ ترخيماً فَتُقحمُ مفتوحةً.

ش: يقال: (يا طلحةَ أقبلْ)[2]، بفتح التاء. قال النابغة[3]: **[من الطويل]**

كليني لِهَمٍّ يا أميْمةَ ناصبٍ .....[4]

وعلّل سيبويه[5] الفتح في التاء بأنّه لما كان الأكثر في نداء ما هي فيه حذفها، قدّر وهي ثابتة ثابتة عارياً منها فتحركت بالفتحة؛ لأنّها حركة ما وقعت موقعه، وهو الحرف الذي قبلها.

قال المصنّف: (وأسهل من هذا عندي أنْ تكون فتحة التاء إتباعاً لفتحة ما كان قبلها، كما كانت فتحة المنعوت في نحو: يا زيدَ بن عمرو إتباعاً لفتحة ابن، وإتباع الثاني الأوّل أحقّ بالجواز لا سيما في كلمة واحدة.

ويرجّح هذا الاعتبار على ما اعتبره سيبويه[6] قوله: وبعض مَنْ يثبت يقول: يا مسلمة، فنسب الفتح لبعض مَنْ يثبت، ولو كان الفتح على ما ادّعى سيبويه من تقدير حذف التاء وإقحامها لكان منسوباً إلى مَنْ يحذف لا إلى مَنْ يثبت، وهذا بيّنٌ، والاعتبار برجحانه متعيّن)[7].

وذهب قومٌ منهم الفارسيّ[8] إلى أنّ هذه التاء أقحمت زائدة بين الحاء وحركتها؛ لأنّ الحركة بعد الحرف/[ب-281] ، ثمّ تحرّكت بحركة الهاء، وفُتِحت الحاء لأجل تاء التأنيث؛ لأنّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها، ودعاهم إلى هذا كون الاسم مفتوح الآخر فدلّ على أنّه مرخّم ولا يتصور

---

(1) المصادر السابقة.

(2) الكتاب (207/2).

(3) هو النابغة الذبياني. ديوانه (22).

(4) عجز البيت: (وليلٍ أُقاسيه بطيء الكواكبِ). الشاهد في: الكتاب (207/2-277) (382/3)، ومعاني القرآن للفراء (32/2)، والخصائص (308/1)، وشرح اللمع (292/1)، وأمالي ابن الشجري (306/2)، والبديع لابن الأثير (420/1)، وابن يعيش (107/2)، وشرح التسهيل (428/3)، والكافية الشافية (1369/3)، وشرح الكافية للرضي (392/1-398)، والارتشاف (2240/5)، وتوضيح المقاصد (1131/4)، والمساعد (557/2)، وشفاء العليل (830/2)، وتمهيد القواعد (3648/7)، والمقاصد الشافية (329/5)، والمقاصد النحوية (1778/4)، والهمع (69/2)، والخزانة (321/2)، والدرر (404/1).

(5) الكتاب (207/2-277).

(6) الكتاب (242/2).

(7) شرح التسهيل (428/3).

(8) التعليقة (87/1-88)، والارتشاف (2241/5)، والمساعد (557/2).

بقاؤه على الترخيم عندهم إلّا بأنْ يعتقدوا أنَّ هذه الهاء دخلت حشواً؛ إذْ لو اعتقد أنّها دخلت بعد الحاء وحركتها لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضمّ، وقد قيل غير ذلك ممّا لا حاجة إلى التطويل بذكره.

ص: ولا يفعلُ ذلك بألفِه الممدودة، خلافاً لقوم.

ش: فأجازوا: يا أسماءَ هَلُمِّي، بالفتح، قياساً على الهاء، وهذا لا يصحُّ[1]؛ لأنّه غير مسموع، ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل.

ص: ولا يُستغنى غالباً في الوقف على المرخَّم بحذفها عن إعادتها أو تعويضِ ألفٍ منها.

ش: فتقول إذا وقفت على مثل (يا طلح)[2]: (يا طلحة) بإعادة الهاء المحذوفة لبيان الحركة، وقلبت هاء للوقف.

وزعم بعضهم أنّها للبيان كالهاء في (ارمه)، وليست المبدلة من تاء التأنيث، وهو ظاهر كلام سيبويه[3].

وبعض العرب يقف بلا هاء حكى سيبويه[4]: (يا حَرْمَلْ) في الوقف بغير هاء، ومثله قول العرب: (سِطِي مَجَرْ تُرْطِبْ هَجَر)[5]، يريد: توسطي يا مجرة، وإلى هذا أشار بقوله غالباً.

وظاهر كلام سيبويه[6] أنَّه يقاس عليه، وزعم ابن عصفور[7]أنّه لا يقاس عليه.

وقد يجعل ألف الإطلاق عوضاً من رد الهاء كقوله[8]:**[من الوافر]**

قِفِي قبلَ التّفرُّقِ يا ضُباعا .....[9]

---

(1) شرح التسهيل (428/3).

(2) شرح التسهيل (429/3).

(3) الكتاب (242/2).

(4) الكتاب (244/2).

(5) أساس البلاغة (132/1)، وشرح التسهيل (429/3)، والارتشاف (2241/5)، وتمهيد القواعد (3649/7).

(6) الكتاب (244/2).

(7) شرح الجمل له (244/2).

(8) هو القطامي. ديوانه (31).

(9) عجز البيت: (ولا يكُ مَوْقِفٌ منكِ الوداعا). الشاهد في: الكتاب (243/2)، والمقتضب (94/4)، والأصول (83/1)، والخصائص (223/2)، وشرح اللمع (291/1)، والبديع لابن الأثير (418/1)، وتوجيه اللمع (137/1)، وابن يعيش (91/7)، وشرح الجمل لابن عصفور (224/2)، وضرائر الشعر (296/1)، وشرح التسهيل (429/3)، والكافية الشافية (1486/3)، وشرح الكافية للرضي (398/1)، والتذييل والتكميل (185/4)، والارتشاف (2242/5)، وتوضيح المقاصد (1133/4)، والمساعد (559/2)، وشفاء العليل (831/2)، وتمهيد القواعد (3649/8)، والمقاصد النحوية (1769/4)، والهمع (71/2)، والخزانة (367/2)، والمعجم المفصل (187/4).

ولا يجوز ذلك إلّا في الضرورة، نصّ عليه سيبويه[1]، وتبعه ابن عصفور[2] أيضاً.

قيل[3]: وأطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول: إنْ كان الترخيم على لغة مَنْ لا ينتظر لم تلحق هذه الهاء.

فرع: أجاز سيبويه[4] ترخيم ما رخّم بحذف الهاء إذا بقى بعد الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف فصاعداً، كقول الشاعر[5]: **[من الطويل]**

أَحَارِ بنَ بَدْرٍ قد وُلِيتَ وِلايةً فكُنْ جُرَذاً فيها تخونُ وتَسْرِقُ[6]

فرخّم (حارثة). وقال رحيل يخاطب أرطأة بن سهية[7]:**[من الكامل]**

يا أَرْطَ إنَّكَ فاعِلٌ ما قُلْتَهُ والمرءُ يَسْتَحِي إذا لمْ يَصْدُقِ[8]

فرخّم (أرطأة).

ومنع ذلك عامة النحويّين[9]، ويظهر الاتّفاق على أنّ ذلك لا يجوز في غير المرخّم بحذف التاء.

قال الشيخ أثير الدين[10]: ولو ذهب ذاهب إلى أنّ ذلك ممّا حذف فيه التاء، والحرف الذي قبلها دفعه لا على التواني لكان مذهباً لا تكلّف فيه.

مسألة: أجاز الجمهور[11] وصف المرخّم ومنعه الفرّاء[12]، والسيرافي[13]، واستقبحه ابن السّرّاج[14].

---

(1) الكتاب (224/2).

(2) شرح الجمل له (224/2).

(3) رأي أبي حيان في: توضيح المقاصد (1133/4)، والأشموني (469/2)، وحاشية الصبان (257/3).

(4) الكتاب (250/2-251).

(5) نُسِبَ لأنس بن أبي أنيس في أمالي المرتضى (384/1)، ولأنس بن زنيم في اللسان (1999/3) (سرق)، وهو في ديوان أبي الأسود الدؤلي (177).

(6) الشاهد في: سفر السعادة (595/2)، والارتشاف (2242/5)، وتوضيح المقاصد (1134/4)، وتمهيد القواعد (3644/7)، والمقاصد النحوية (1771/4)، والأشموني (469/2)، والهمع (65/2)، والدرر (402/1).

(7) هو أرطأة بن زُفر بن عبد الله بن مالك العطفاني المري، وشُهيّة أمّه، شاعر فصيح، معدود في طبقات الشعراء المعدودين من شعراء الإسلام في دولة بني أمية، كان أمرأ صدقٍ شريفاً في قومه جواداً. ت (بعد 65)هـ. ترجمته في: الأغاني (20/13-21)، والأعلام (288/1).

(8) الشاهد في: الأغاني (26/13)، والارتشاف (2242/5)، وتوضيح المقاصد (1134/4)، وتمهيد القواعد (3660/7)، والمقاصد النحوية (1772/4)، والأشموني (470/2)، والهمع (65/2)، والدرر (403/1)، والمعجم المفصل (216/5).

(9) الارتشاف (2242/5).

(10) توضيح المقاصد (1134/4)، وتمهيد القواعد (3660/7-3661).

(11) شرح الجمل لابن عصفور (222/2)، وشرح الكافية للرضي (399/1)، والارتشاف (2236/5)، وحاشية الصبان (272/3).

(12) رأي الفرّاء في: الأصول (374/1)، وشرح الكافية للرضي (399/1)، والارتشاف (2236/5).

(13) رأي السيرافي في: الارتشاف (2236/5)، وحاشية الصبان (272/3).

(14) الأصول (374/1).

ص: ويُرخَّمُ في الضرورة ما ليس منادى من صالحٍ للنداء، وإنْ خلا من علميّةٍ وهاءِ تأنيثٍ على تقدير التمامِ بإجماعٍ.

ش: احترز ممّا لا يصلح للنداء، قال[1]: الحذف منه ليس بترخيم، كقوله[2]: **[من الرجز]**

قَوَاطِناً مكَّة مِنْ وُرْقِ الحمى[3]

يريد: الحمام.

وجاء ترخيم الضرورة في العلم، وما فيه هاء التأنيث كثيراً، كقوله[4]: **[من الطويل]**

لَنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضوءِ نارِهِ طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخصرْ[5]

وقال[6]: **[من الطويل]**

وهذا ردائي عِندهُ يَسْتعيرهُ لَيسلُبَني نَفْسي أمالِ بن حنظلِ[7]

ولم يذكر المصنّف شاهداً على ترخيم النكرة، وقد منع بعض المغاربة[8] ترخيمه للضرورة، وأنشد بعضهم[9]: **[من الخفيف]**

ليس حيٌّ على المُنوّنِ بخالِ .....[10]

---

(1) شرح التسهيل (431/3).

(2) هو العجاج. ديوانه (453/1).

(3) الشاهد في: الكتاب (26/1)، والأصول (458/3)، وأمالي القالي (199/2)، وشرح الكتاب للسيرافي (23/1)، والعسكريات (88/1)، والصحاح (1906/5)، والمحكم (556/2)، والبديع لابن الأثير (96/2)، واللباب (96/2)، وابن يعيش (75/6)، وضرائر الشعر (143)، وشرح التسهيل (431/3)، والارتشاف (2243/5)، وتوضيح المقاصد (1148/4)، وتمهيد القواعد (3662/7)، والمقاصد الشافية (688/5)، والمقاصد النحوية (1760/4)، والمعجم المفصل (49/12). وفيه (أوالِفاً) بدل (قواطناً).

(4) هو امرؤ القيس. ديوانه (103).

(5) الشاهد في: الكتاب (254/2)، وضرائر الشعر (136)، وشرح التسهيل (429/3)، والكافية الشافية (1370/3)، وابن الناظم (428)، والارتشاف (2417/5)، وتوضيح المقاصد (1146/4)، وأوضح المسالك (69/4)، والمساعد (561/2)، وشرح ابن عقيل (265/3)، وشفاء العليل (831/2)، وتمهيد القواعد (3649/7)، والمقاصد الشافية (458/5)، والمقاصد النحوية (1756/4)، والأشموني (477/2)، والهمع (58/2)، وتاج العروس (170/11)، والمعجم المفصل (26/3).

(6) هو الأسود بن يعفر. ديوانه (56).

(7) الشاهد في: الكتاب (246/2)، وشرحه للسيرافي (208/1)، وأمالي ابن الشجري (193/1)، وشرح الجمل لابن عصفور (226/2)، والمقرب (188/1)، وضرائر الشعر (136)، وأوضح المسالك (65/4)، وتمهيد القواعد (3642/7)، والمقاصد الشافية (451/5)، والمقاصد النحوية (1984/4)، وشرح التصريح (266/2)، والمعجم المفصل (520/6). ورواية الديوان: (وألفى سلاحي كاملاً فاستعاره... ليسلبني...).

(8) ابن عصفور في ضرائر الشعر (140).

(9) هو عبيد بن الأبرص. ديوانه (105-108).

(10) عجز البيت: (فَلِوى ذروةٍ فجنبي ذيالِ). الشاهد في: ضرائر الشعر (140)، والارتشاف (2245/5)، وتوضيح المقاصد (1149/4)، وأوضح المسالك (70/4)، والمساعد (560/2)، والأشموني (476/2)، وشرح التصريح (267/2)، والهمع (57/2)، والدرر (369/1)، والمعجم المفصل (446/6).

أي: بخالد.

وقالوا في ترخيم عاتم: عات، وهو نكرة.

وقوله على تقدير التمام، أي: يجعل كأنّه اسم تامّ لم يحذف منه شيء فيتأثّر بالعوامل كما مثلنا، وهذا مجمع على جوازه.

ص: وعلى نيةِ المحذوف، خِلافاً للمبرّد.

ش: احتجّ المبرّد[1] بأنّ مَنْ لا يغير الآخر لا يتصرّف، والسعة شأنها التصرّف، وهي مرادة في الشعر، واعترض بأنّ الشاعر قد يضطر إلى الحذف خاصة، ولو احتاج إلى شيء آخر توسّع، ويُردّ[2] عليه القياس على الترخيم في النداء، والسماع/**[أ-282]** كقوله[3]: **[من البسيط]**

إنَّ ابنَ حارثَ إنْ أَشْتَقْ لرؤيته أو أمتدحْه فإنَّ الناسَ قد عَلِمُوا[4]

وأنشد سيبويه[5]:[6] **[من الوافر]**

..... **وما عَهْدٌ كعهدكِ يا أُمَامَا**[7]

ص: ولا يُرَخَّمُ في غيرِها منادًى عارٍ من الشروط إلّا ما شَذَّ من: (يا صاح)، و(أطرقْ كرا) على الأشهر.

ش: وجه شذوذ (يا صاح) أنّه نكرة مقصودة عار من تاء التأنيث.

---

(1) المقتضب (4/251-252).

(2) الإنصاف (299)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/227).

(3) هو ابن حبناء (أوس بن حبناء أو المغيرة بن حبناء).

(4) الشاهد في: الكتاب (2/271-272)، والأصول (3/358)، والتبصرة (1/373)، وأمالي ابن الشجري (1/191)، والإنصاف (298)، والبديع لابن الأثير (2/690)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/225)، والمقرب (1/188)، وضرائر الشعر (139)، وشرح التسهيل (3/430)، والكافية الشافية (3/1371)، وابن الناظم (428)، والارتشاف (5/2244)، وتوضيح المقاصد (4/1147)، والمساعد (2/561)، وشفاء العليل (2/832)، وتمهيد القواعد (7/3650)، والمقاصد الشافية (5/460)، والمقاصد النحوية (4/1759)، والأشموني (2/477)، وشرح التصريح (2/266)، والهمع (2/58)، والمعجم المفصل (7/191).

(5) هذه رواية المبرد كما في: ضرائر الشعر (138)، والكافية الشافية (3/1371)، وابن الناظم (328).
ورواية سيبويه: (ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما). كما في الكتاب (2/270). وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (3/1371) (والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تُرْفَع إحداهما بالأخرى).

(6) هو جرير. ديوانه (1/221).

(7) صدر البيت: (أأصبح وصل حبلكم رماما). الشاهد في: الإنصاف (298)، وشرح التسهيل (3/430)، وابن الناظم (428)، وتوضيح المقاصد (4/1148)، وأوضح المسالك (4/70)، والمساعد (2/561)، والمقاصد النحوية (4/1758)، وشرح التصريح (2/267).

وزعم ابن خروف[1] أنّ أصله: (صاحبي)، وفيه خمس لغات، وهي التي في (غلامي) ثمّ لما بنوه على الضمّ بعد الحذف رخّموه كأنّه علم.

وأمّا (أطرق كرا) ففيه شذوذان[2]:

أحدهما: أنّه نكرة مقصودة عار من تاء التأنيث.

والثاني: حذف حرف النداء مع النكرة، والمصنّف لا يرى حذفه في مثل: ذا شذوذاً.

وزعم المبرّد[3] أنّ (الكرا) ذكر الكروان، فلا ترخيم فيه على هذا، وإليه أشار[4] بالأشهر.

ص: وشاع ترخيمُ المنادى المضافُ بحذفِ آخر المضافِ إليه.

ش: مثاله قول الشاعر: **[من الطويل]**

أبا عُرْوَ لا تَبْعَد فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدعُوهُ داعِي مِيتَةٍ[5] فيُجيبُ[6]

ومذهب البصريّين[7] أنّ ذلك ونحوه ضرورة، ومذهب الكوفيّين إجازة ذلك.

قيل[8]: وإنّما شاع ذلك في ما آخر المضاف إليه تاء التأنيث، فلو خصّ جواز ترخيمه بهذا وقوفاً مع الشائع لكان مذهباً.

ص: ونَدَرَ حذفُ المضافِ إليه بأسرِه.

ش: مثال قول عدي بن زيد يخاطب عبد هند اللخميّ[9]: **[من السريع]**

يا عَبْدَ هل تذكُرني ساعةً في موكبٍ أو رائداً للقنيصْ[10]

---

(1) رأي ابن خروف في: الارتشاف (2246/5)، والمساعد (562/2).

(2) البديع لابن الأثير (422/2)، والارتشاف (2246/5).

(3) لم يقل ذلك المبرد بل صرَّح بترخيم الكروان، قال: لو رخّمت (كروانًا) فيمَنْ قال: يا حارُ، لقلت: يا كرا أقبل، وكان الأصل: يا كَرَوُ، لكن تحرّك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفاً. المقتضب (261/4).

(4) شرح التسهيل (3:432).

(5) في (د): موتة.

(6) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (187/1)، وأمالي ابن الشجري (195/1)، والإنصاف (295)، وأسرار العربية (239)، وابن يعيش (20/2)، وضرائر الشعر (139)، وشرح التسهيل (432/3)، والكافية الشافية (1361/3)، وشرح الكافية للرضي (394/1)، وأوضح المسالك (56/4)، وشفاء العليل (833/2)، وتمهيد القواعد (3653/7)، والمقاصد النحوية (1762/4)، وشرح التصريح (252/2)، والخزانة (336/2)، والمعجم المفصل (316/1).

(7) المسألة الخلافية في: الإنصاف (295-299) [50]، وأسرار العربية (238-239)، وابن يعيش (20/2)، والارتشاف (2227/5)، وأوضح المسالك (56/4-57)، وائتلاف النصرة (47-48)، وشرح التصريح (252/2)، والهمع (59/2).

(8) قول أبي حيان في: تمهيد القواعد (3663/7)، والهمع (60/2).

(9) ديوانه (69).

(10) الشاهد في: شرح التسهيل (432/3)، والارتشاف (2228/5)، وتوضيح المقاصد (1136/4)، والمساعد (562/2-563)، وشفاء العليل (833/2)، وتمهيد القواعد (3653/7)، والمقاصد النحوية (1773/4)، والأشموني (470/2)، وشرح التصريح (252/2)، والمعجم المفصل (114/4). القنيص: المصيد.

ص: وحذفُ آخرِ المضافِ.

ش: يعني أنّه نادر أيضاً، مثاله قول أوس بن حجر[1]: **[من البسيط]**

يا عَلْقمَ الخيرِ قد طالتْ إقامتُنا هل حانَ مِنَّا إلى ذي الغمر تسريحُ[2]

يريد: يا علقمة، والله سبحانه أعلم.

---

(1) ليس في ديوانه.

(2) الشاهد في: شرح التسهيل (433/3)، والارتشاف (2228/5)، وتوضيح المقاصد (1136/4)، والمساعد (564/2)، وشفاء العليل (833/2)، وتمهيد القواعد (3653/7)، والمقاصد الشافية (426/5)، والمقاصد النحوية (1755/4)، والأشموني (468/2)، وحاشية الصبان (256/3)، والمعجم المفصل (565/12).

باب: الاختصاص

ش: المنصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلّم أو مخاطب مسند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد.

ص: إذا قُصِدَ المتكلم بَعْدَ ضميرٍ يَخُصُّهُ أو يُشَارِكُ فيه تأكيدَ الاختصاصِ أولاه "أيّا" مُعطيها ما لَهَا في النِّداء إلّا حَرْفَهُ.

ش: مثاله بعد ضمير يخصّ المتكلّم: إنِّي- أيُّها العالمُ- أحلُّ المشكلات.

وبعد ضمير يشارك فيه: (اللَّهُمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العِصَابةُ)[1].

وقوله (تأكيد الاختصاص) أي: الاختصاص بالحكم المنسوب إلى الضمير.

وقوله (أولاه أيّا)، فلا يجوز أن تتقدّم على الضمير.

وقوله (ما لها في النداء) يعني من بنائها على الضمّ ووصفها باسم جنس ملتزم فيه الرفع[2]، ويحكم على موضعها بالنصب بفعل مقدّر، تقديره: أخصّ أيّها الرجل، وهو واجب الإضمار.

وذهب الأخفش[3] إلى أنّه منادى، قال: ولا ينكر أنْ ينادي الإنسان نفسه، كقول عُمر: "كُلُّ الناسِ أفقهُ مِنْكَ يا عُمَرُ".

وزعم السيرافي[4]: أنَّ (أيّها) في الاختصاص تحتمل وجهين: أنْ تكون خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ والخبر محذوف، كأنّه قال: المخصوص أيّها الرجل أو أيّها الرجل المخصوص أنا المذكور. وعلى هذا فضمّته ضمّة إعراب، والمشهور ما تقدّم.

ولم يدخل في هذا الباب من الأسماء المبنيّة في النداء إلّا (أيّ).

وقوله (إلّا حرفه) فإنّ (أيَّاً) يراد بها المتكلّم، والمتكلم لا ينادي نفسه.

قيل[5]: وينبغي أنْ يقول: إلّا حرفه، ووصفه باسم الإشارة فإنّه لا يجوز هنا، لا نقول: على أيّها هذا الفقير يتصدَّق.

---

(1) الكتاب (232/2)، والمقتضب (298/3)، والأصول (370/1)، وشرح الكتاب للسيرافي (412/3)، وأمالي ابن الشجري (418/1)، وابن الناظم (430)، والارتشاف (2247/5)، والمقاصد الشافية (468/5)، وشرح التصريح (269/2).

(2) الارتشاف (2247/5)، وتوضيح المقاصد (1150/4-1151)، والمساعد (565/2)، والأشموني (479/2)، والهمع (22/2).

(3) مذهب الأخفش في: أوضح المسالك (73/4)، وشرح التصريح (269/2)، وحاشية الصبان (277/3)، والمصادر السابقة.

(4) رأي السيرافي في: الارتشاف (2247/5)، والمساعد (565/2)، وشرح التصريح (269/2)، والهمع (23/2).

(5) رأي أبي حيان في الهمع (23/2).

ص: ويقومُ مقامَها منصوباً اسمٌ دَالٌّ على مفهومِ الضميرِ مُعرَّفٌ بالألفِ واللامِ أو الإضافةِ.

ش: مثال المعرّف بأل: (نحنُ العربَ أقرى الناسِ للضيف)[1]، ولا يكون مثل هذا في النداء.

ومثال المعرّف بالإضافة/[ب-282]، قوله في الحديث: "نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُوْرَثُ"[2]، ومنه[3]: **[من البسيط]**

إنَّا بني نَهْشَلٍ لا نَدَّعي لأَبٍ .....[4]

والناصب فعل يلزم إضماره كما تقدّم في (أيّ).

ص: وقدْ يكون علماً.

ش: مثاله قول رؤبة[5]:

بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبَاب[6]

أنشده سيبويه[7].

ص: وقد يلي هذا الاختصاصَ ضميرُ مخاطبٍ.

ش: مثاله: بِك اللّهَ نرجو الفضلَ[8]، وسُبحانَك اللّهَ العظيمَ. واللّه سبحانه أعلم.

---

(1) الكتاب (234/2)، والمفصل (46)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (118).

(2) صحيح البخاري: المغازي باب (14) (97/3). فضائل أصحاب النبي باب (12) (24/3)، النفقات باب (3) (425/3).

(3) اختلف في قائله نسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء (638/2) لنهشل بن حري، ونُسِبَ في الكامل (145/1) لأبي مخزوم النهشلي، ونُسِبَ في شرح الحماسة للمرزوقي (77/1) لبشامة بن حزن النهشلي. ونُسب في المقاصد النحوية (1296/3) لأبي بشامة بن حزن النهشلي.

(4) عجز البيت (عنه ولا هو بالأبناء يَشْرينا). الشاهد في: إيضاح شواهد الإيضاح (158/1)، والبديع لابن الأثير (144/1)، وشرح التسهيل (434/3)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (119)، وتمهيد القواعد (3665/7)، والخزانة (302/8)، والمعجم المفصل (73/8).

(5) ملحقات ديوانه (169).

(6) الشاهد في: الكتاب (234/2)، وشرحه للسيرافي (403/2)، والبديع لابن الأثير (144/1)، وابن يعيش (18/2)، وشرح التسهيل (434/3)، وشرح الكافية للرضي (432/1)، والارتشاف (2248/5)، وتوضيح المقاصد (1150/4)، والمساعد (567/2)، وشفاء العليل (835/2)، وتمهيد القواعد (3666/7)، والمقاصد الشافية (472/5)، والمقاصد النحوية (1777/4)، والأشموني (479/2)، والهمع (24/2)، وحاشية الصبان (277/3)، والدرر (372/1)، والمعجم المفصل (26/9).

(7) الكتاب (234/2).

(8) الكتاب (235/2).

باب: التحذير والإغراء وما أُلحق بهما

ش: لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنّف ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطّه.

والتحذير: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ (إيّاك) أوما جرى مجراه.

والإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه.

والمراد بقوله: "وما أُلحق بهما" ما نذكره في الفصل بعد الإغراء ممّا ينتصب بإضمار فعل.

ص: ينصب تحذُّراً (إيَّايَ) أو (إيَّانَا) معطوفاً عليه المحذورُ.

ش: مثاله: إيَّايَ والشرَّ[1]، والناصب له فعل أمر فاعله ضمير المخاطب، والتقدير: إيَّايَ باعد من الشرّ، والشرّ مني.

وقد قال بعضهم[2]: إيَّايَ يريد: إيَّايَ أباعد.

وقالت العرب: (إيَّايَ وأنْ يَحذفَ أحدُكم الأرنب)[3]، أي: إيَّايَ نَحِّ عن حذف الأرنب، وحذف الأرنب عن حضرتي، فالكلام جملة واحدة.

وكذا قال السيرافي[4]، وقدّره: باعدوني وحذف أحدكم الأرنب، أي: إيَّايَ.

وزعم الزّجّاج[5] أنّ ذلك جملتان، وأنّ تقديره: إيّايَ وحذفَ الأرنبِ، وإيَّاكم وحذفَ الأرنبِ، الأرنبِ، فحذف من الأوّل ما أُثبت نظيرُه في الثاني، ومن الثاني ما أُثبت نظيرُه في الأوّل، ولا يلزم تقدير الناصب بعد إيّاي؛ بل يجوز أنْ يقدّر قبله؛ لأنّه عامل محذوف، والعامل إذا حذف انفصل الضمير.

ص: وتحذيراً إيّاكَ وأخواته ونفسُك وشِبهُه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليهنّ المحذورُ.

ش: أخوات إيَّاكَ: إيَّاكِ وإيَّاكُما وإيَّاكُم وإيَّاكُنَّ.

وشبُه نفسُك من المضاف، نحو: رأسَك والحائطَ، ورجلَك والحجرَ، وعينَك والنظرَ إلى ما لا يحلّ، وفمَك والحرامَ، معطوفاً عليهنَّ المحذور كما مُثّل.

---

(1) المفصل (49)، والبديع لابن الأثير (141/1)، وشرح الكافية للرضي (481/1).

(2) الارتشاف (1378/3)، والمساعد (569/2).

(3) الكتاب (274/1)، وشرحه للسيرافي (170/2).

(4) شرح الكتاب له (170/2).

(5) رأي الزجاج في: شرح الكتاب للسيرافي (170/2)، والارتشاف (1478/3)، وتوضيح المقاصد (1157/4)، والمساعد (569/2)، وتمهيد القواعد (3676/7)، وشرح التصريح (276/2).

وكونه معطوفاً هو مذهب جماعة منهم السيرافي[1]، واختاره ابن عصفور[2].

وذهب ابن طاهر[3] وابن خروف[4] إلى أنّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر.

ص: بإضمار ما يليقُ من نَحِّ أو اتَّقِ وشبههما.

ش: فإذا قلت: إيَّاكَ والشرَّ[5]؛ فالناصب لِـ (إيّاك) فعل محذوف مقدّراً بعده، ولا يجوز أن يكون مقدّراً قبله؛ لأنّه يلزم أنْ يكون أصله: باعدك، فيلزم تعدّي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتّصل، وذلك خاصّ بأفعال القلوب، وما حمل عليها، وهذا بخلاف إيَّايَ كما سبق؛ لأنّ الفعل المقدّر فعل أمر، وأمّا مَنْ قال: إيَّاي ونصبه بتقدير: أباعد خبراً؛ فلا يجوز تقديره مقدّماً.

ص: ولا يكونُ المحذورُ ظاهراً ولا ضميرَ غائبٍ إلّا وهو معطوفٌ.

ش: مثال الظاهر المعطوف: إيّاك والشرّ، (ومازِ رأسَك والسيفَ)[6].

وأمّا قولهم: (أعورُ عينَك الحجرَ)[7]، فهو كما حذف منه حرف العطف، والتقدير: عينك والحجر.

ومثال ضمير الغائب قوله[8]:[من الهزج]

فلا تصحبْ أخا الجهلِ وإيَّاكَ وإيَّاهُ[9]

أي: بإياك باعد منه وباعده منك.

ص: وشَذَّ (إيَّاه وإيَّا الشَّوَاب)[10] من وجهين:

ش: أحدهما: استعمال إيَّاه دون عطف، وهو ضمير غائب.

والثاني: إضافة إيّا إلى الظاهر، وتقديره: إيَّاه[11] ليباعد من النساء الشواب[12]، وليباعدهنَّ عنه.

---

(1) شرح الكتاب له (170/2).

(2) شرح الجمل له (574/2). واختاره ابن مالك. شرح التسهيل (161/2).

(3) رأي ابن طاهر في: شرح التسهيل (161/2)، والارتشاف (1478/3)، والمساعد (570/2)، والأشموني (481/2)، والهمع (18/2).

(4) رأي ابن خروف في: المصادر السابقة.

(5) توضيح المقاصد (1153/4)، والمساعد (570/2)، وشرح التصريح (273/2)، والهمع (19/2).

(6) الكتاب (275/1).

(7) جمهرة الأمثال (75/1). يضرب مثلاً للمتمادي في المكروه، والمشفي منه على الهلكة.

(8) هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ديوانه (153).

(9) الشاهد في: الأضداد لابن الأنباري (207)، والارتشاف (1479/3)، وشفاء العليل (837/2)، وتمهيد القواعد (3681/7)، والهمع (18/2)، وحاشية الصبان (284/3)، والدرر (368/1)، والمعجم المفصل (292/8).

(10) الكتاب (279/1).

(11) إيّاه: سقط من الأصل، والمثبت من (د).

(12) المساعد (571/2)، والهمع (18/2).

ص: ولا يلزم الإضمارُ إلاّ مع إيَّا أو مكرّرٍ/ أو معطوفٍ ومعطوف عليه. [أ-283]

ش: يلزم إضمار الناصب مع (إيَّا) مطلقاً ومع غيرها مكرّراً[1]، نحو: الأسدَ الأسدَ؛ لأنّ أحد أحد الاسمين قام مقام العامل.

وأجاز بعضهم[2]: إظهار العامل مع المكرّر، حكاه في البسيط.

وقال الجزولي[3]: يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع، ويمتنع عند قوم.

أو معطوفٍ ومعطوفٍ عليه، نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ [سورة الشمس: 13].

واستُغني[4] مع العطف والتكرار بذكر المحذّر منه عن ذكر المحذّر.

ص: ولا يحذفُ العاطفُ بعد (إيَّا) إلّا والمحذورُ منصوبٌ بإضمارِ ناصبٍ آخر، أو مجرورٌ بـ (من).

ش: مثال المنصوب: إيَّاك الشَّرَ، فلا يجوز أنْ يكون الشرّ منصوباً بما انتصب به إيَّاك؛ بل بفعل آخر تقديره: دع الشَّرَّ. هذا مذهب سيبويه[5] والجمهور. ومن ذلك قوله[6]: **[من الطويل]**

إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ للشِّرِّ جَالبُ[7]

فأضمر بعد (إيَّاكَ) ناصباً تقديره: اتقِ[8].

قال ابن عصفور[9]: إنْ حذفت الواو لم تلزم[10] إضمار الفعل نحو قوله: فإياك إياك المراء، تقديره: دع المراء، ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل.

وقال ابن يعيش[11]: والمراد في البيت: والمراءَ، فحذف حرف العطف، أو من المراء فحذف حرف الجرّ.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور (573/2)، والارتشاف (1479/3).

(2) توضيح المقاصد (1155/4)، والمساعد (571/2)، والهمع (17/2).

(3) المقدمة الجزولية (271).

(4) الارتشاف (1479/3).

(5) الكتاب (279/1).

(6) نسبه البغدادي في الخزانة (63/3-64) للفضل بن عبد الرحمن القرشيّ.

(7) الشاهد في: الكتاب (279/1)، والمقتضب (213/3)، والأصول (251/2)، والبديع لابن الأثير (142/1)، واللباب (463/1)، وابن يعيش (25/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (573/2)، والارتشاف (1479/3)، وتوضيح المقاصد (1155/4)، والمغني (643/6)، وأوضح المسالك (336/3)، والمساعد (572/2)، وتمهيد القواعد (3683/7)، وشرح التصريح (273/2)، وشرح أبيات المغني (50/8).

(8) الكتاب (279/1).

(9) شرح الجمل له (573/2-574).

(10) في الأصل : يلزم، والمثبت من (د)؛ لأنه موافق لكلام ابن عصفور.

(11) شرح المفصل له (25/2).

وقال أبو البقاء العكبريّ[1]: والمختار عندي أن يُقدَّر له فعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين، نحو: جَنِّب جَنِّب نفسَك الشَّرَّ، فـ (إيّاك) في موضع (نفسك).

ومثال المجرور بمن[2]: إيَّاكَ من الشَّرِّ.

ص: وتقديرها مع (أنْ يفعل) كافٍ.

ش: وذلك اطّراد[3] حذف حرف الجرّ مع (أنْ) إذا أمن اللبس، فتقول: إيَّاك أنْ تفعل، أي: من أنْ تفعل.

وقال سيبويه[4] في (إيَّاك أنْ تفعل): إذا أردت إيَّاكَ والفعل لا يجوز، فإنْ أردتَ إيَّاك أَعِظُ مخافة أنْ تفعلَ، أو من أجل أنْ تفعلَ جاز. وظاهر هذا أنَّ: أنْ تفعلَ على هذا التقدير: مفعول من أجله لا مفعول به.

ص: وحكمُ الضميرِ في هذا الباب مؤكّداً أو معطوفاً عليه حكمُه في غيرِه.

ش: هنا ضميران[5]: أحدهما: (إيَّاكَ). والآخر: الضمير المنتقل إليه من الفعل، فإذا أكدت قلت: إيَّاكَ نَفْسَك، وكنت بالخيار في توكيده بـ (أنت) قبل النفس، وإنْ أكدت الضمير المستكن في إيَّاك قلت: إيَّاكَ أنت نفسك، ولابُدّ من تأكيده بـ (أنت).

وقال الخليل[6]: لو أنّ رجلاً قال: إيَّاكَ نَفْسِك لم أُعَنِّفْهُ؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة. وإذا عطفت على (إيّاك) قلت[7]: إيّاك وزيداً والشَّرَّ، وإنْ شئت قلت: إيّاك أنت وزيداً والشَّرَّ. وإنْ عطفت على المستكن قلت: إيَّاك أنت وزيدٌ أنْ تفعلا، ويقبّح بغير أنت.

ويُروى قول جرير[8]: **[من المتقارب]**

فإيَّاكَ أنتَ وعبدَ المسيـ ـحِ أنْ تَقْرَبا قِبلةَ المسجدِ[9]

بالنصب عطفاً على (إيّاك)، والتوكيد جائز، وبالرفع عطف على المستكن، والتوكيد واجب.

---

(1) اللباب (463/1).

(2) المصدر السابق.

(3) توضيح المقاصد (1155/4)، والمساعد (572/2)، وشرح التصريح (275/2)، والهمع (18/2).

(4) الكتاب (279/1).

(5) الهمع (19/2).

(6) الكتاب (279/1).

(7) الارتشاف (1480/3)، والمساعد (573/2)، والهمع (19/2).

(8) ملحق ديوانه (1027).

(9) الشاهد في: الكتاب (278/1)، والمقتضب (213/3)، وشرح الكتاب للسيرافي (176/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (573/2)، والمساعد (574/2)، وتمهيد القواعد (3686/7)، والمقاصد الشافية (479/5)، والمعجم المفصل (367/2).

ص: ويُنصبُ المغرَى به ظاهراً مفرداً أو مكرّراً أو معطوفاً عليه بإضمار (الزم) أو شبهه.

ش: احترز بالظاهر من المضمر فإنّه لا يكون مغرى به، والمفرد قسيم المكرّر والمعطوف، نحو[1]: العهدَ، بمعنى: الزمْ العهدَ أو احفظ العهدَ.

ومثال المكرّر: الخلَّةَ الخلَّةَ. ومثال المعطوف: الأهلَ والولدَ.

ص: ولا يمتنعُ الإظهارُ دون عطفٍ ولا تكرارٍ.

ش: فيجوز في قولك: العهدَ إظهار الناصب، فتقول: الزمْ أو احفظ العهدَ.

ص: ورُبَّما رفع المكررُ.

ش: مثاله قول الشاعر: **[من الخفيف]**

إنَّ قوماً منهمْ عُميرٌ وأشْبا هُ عُميْرٍ ومنهُمُ السَّفَّاحُ

لجديرون باللِّقاءِ إذا قا لَ أخُو النَّجدةِ: السلاحُ السلاحُ[2]

فرفع، وفيه معنى الأمربلبس السلاح.

ص: ولا يعطفُ في هذا الباب إلّا بالواو.

ش: يعني في التحذير و الإغراء؛ لأنَّ المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان.

ص: وكونُ ما يليها مفعولاً معه جائز. / [ب-283]

ش: لما كانت الواو هنا للمقارنة في الزمان جاز أنْ يلحظ معهما معنى المعيّة، فينصب ما يليها على أنّه مفعول معه.

فصل: أُلحقَ بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مَثَلُ وشبهُه نحو: (كليهما وتمراً)، و(امرأً ونفسَه)، و(الكلابَ على البقر)، و(أحشفاً وسوءَ كيلةٍ)، و(مَنْ أنت زيداً)، و(كلَّ شيءٍ ولا هذا)، و(لا شتيمةَ حُرٍّ)، و(هذا ولا زعماتِك)، و(إنْ تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ النهار)، و(مرحباً وأهلاً وسهلاً)، و(عذيرَك)، و(ديارَ الأحبابِ).

---

(1) الارتشاف (1480/3)، والمساعد (574/2)، وشفاء العليل (838/2).

(2) الشاهد في: معاني القرآن للفراء (188/1) (269/3)، والخصائص (102/3)، والكافية الشافية (1381/3)، وابن الناظم (434)، وتوضيح المقاصد (1158/4)، وتمهيد القواعد (3675/7)، والمقاصد النحوية (1782/4)، والأشموني (283/2)، والهمع (21/2)، وحاشية الصبان (285/3)، والدرر (369/1)، والمعجم المفصل (82/2).

ش: أمّا قوله (**كليهما وتمراً**)[1] فأصله أنَّ إنساناً خُيِّر بين شيئين فطلبهما جميعاً، وطلب معهما تمراً، ثُمَّ استُعمل لمنْ خُيِّر بين شيئين فطلبهما جميعاً.

وأمّا (**امرأً ونفسَه**)[2]، فمعناه: دعْ امرأً مع نفسه.

وأمّا (**الكلابَ على البقر**)[3] فمعناه: إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها، وقيل: معناه خلّ بين الناس جميعاً خيرهم وشريرهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها.

وأمّا (**أحشفاً وسوءَ كيلة**)[4]، فقال أبو سهل الهروي[5]: هذا مثلٌ لمن يظلم الناس من وجهين، ومعناه: أتعطيني حشفاً وتسيءُ الكيلَ، والكيلة كالجِلسة.

وأمّا (**مَنْ أنت زيداً؟**)[6]، فأصله: أنَّ رجلاً غير معروف بفضل تسمّى بزيد، وكان زيدٌ مشهوراً بالفضل والشجاعة، فلمّا سمّى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك، وقيل له: مَنْ أنت زيداً ؟ على جهة الإنكار عليه، كأنّه قال: مَنْ أنت تذكر زيداً، أو ذاكراً زيداً ؟، وفي قولهم: (**مَنْ أنت ؟**) تحقير للمخاطب، وقد يقال لمن ليس اسمه زيداً: مَنْ أنت زيداً ؟ على المثل الجاري.

وأمّا (**كلَّ شيء ولا هذا**)[7] فالمعنى: ائتِ كلَّ شيء ولا تأتِ هذا، أو اقرب كلَّ شيء ولا تقرب هذا.

وكذلك (**كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ**)[8] وليس قوله (**ولا شتيمةَ حرٍّ**) معطوف على قوله (ولا هذا)، بل هما جملتان.

---

(1) الكتاب (1/ 280-281)، وجمهرة الأمثال (2/ 124)، ومجمع الأمثال(151/2). ‘‘

(2) الكتاب (1/ 297)، ومجمع الأمثال (1/ 54- 268). ‘

(3) جمهرة الأمثال (2/ 141)، ومجمع الأمثال (2/ 142).

(4) مجمع الأمثال (1/ 207).

(5) هو محمد بن علي بن محمد اللغوي المؤذن، كان رئيس المؤذنين بجامع عمرو بن العاص بمصر، أخذ عن أبي عُبيد الهروي ، وعن أبي أسامة جنادة بن محمد اللغوي ، وعن أبي يعقوب النجيرمي، له شرح فصيح ثعلب سمّاه (الإسفار)، وأسماء السيف. ت (433هـ). ترجمته في: الوافي بالوفيات (90/4)، والبغية (1/ 195)، والأعلام(275/6). ورأيه في: إسفار الفصيح (816).

(6) الكتاب (1/ 292-294).

(7) الكتاب (1/ 281).

(8) الكتاب (1/ 281).

وأمّا (**هذا ولا زعماتِك**)[1] فمعناه: أنّ المخاطب كان يزعم زعماتٍ، فلمّا ظهر خلاف قوله قيل له هذا الكلام، و (**هذا**) مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: هذا الحقّ.

ولا يختصّ بهذا اللفظ، بل تقول: أقول كذا ولا زعماتك، وأعلم كذا ولا زعماتك.

وأمّا (**إنْ تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ النهارِ**)[2] فالمعنى: تجد مَنْ يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار.

وأمّا (**مرحباً وأهلاً وسهلاً**)[3] فالمعنى: صادفت رحباً وسعةً، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلاً أي: ليناً، وخفضاً لا حزناً. وهذا يستعمل خبراً لمن قصدك ودعاءً للمسافر، فإذا استعمل خبراً فنصبه بما سيأتي.

وإذا استُعمل دعاءً فالتقدير: لقّاك الله ذلك، وقدّره سيبويه[4] ب: رحبت بلادك وأهلَتْ، وإنّما قدّره بفعل[5]؛ لأنَّ الدعاء إنّما يكون بالفعل، فعلى تقديره يكون انتصاب مرحب وأهل على المصدر.

وأمّا (**عذيرك**)[6] فقيل[7]: هو مصدر بمعنى العذر، يُقال لمنْ جنى جناية، واحتُملت منه عذيرك من فلان. وسيبويه يقدّر عذيراً تقدير عذر، فيمكن أن يكون اسماً ووُضعَ موضع المصدر، نحو: عائذاً بالله، أي: عياذاً، ويحتمل[8] أنْ يكون مصدراً كالنّكير والنّذير كما تقدَّم.

وضعّف بعضهم المصدر وقال: المصادر على فعيل لا تكون إلّا في الأصوات، نحو: الصهيل والزئير.

قال ابن يعيش[9]: (على أنّهم قالوا: وجبَ القلبُ وجيباً، فجاء المصدر على فعيل في غير الأصوات فجائز أنْ يكون هذا منه). انتهى.

وقيل[10]: العذير بمعنى العاذر، يقال: عاذر وعذير، مثل شاهد وشهيد، والتقدير: أحضر عاذرك.

---

(1) الكتاب (1/ 280).

(2) الكتاب (1/ 295).

(3) الأضداد لابن الأنباري (257)، والمفصل (49)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/ 578).

(4) الكتاب (1/ 295-327)، وشرحه للسيرافي (2/ 192-193).

(5) رأي أبي حيان في الهمع (2/ 15).

(6) الكتاب (1/ 276-313).

(7) شرحه (2/ 26-27).

(8) المساعد (2/ 579)، وتمهيد القواعد (7/ 3691).

(9) شرحه (2/27).

(10) المصدر السابق.

ومن ذلك قول عمر بن معدي كرب[1]: **[من الوافر]**

أُريدُ حِباءَه ويريدُ قتلي عذيرَكَ من خليلِكَ منْ مُرادِ[2]

وأمّا (ديار الأحباب)/ **[أ-284]** فإن أراد هذا التركيب فيحتاج إلى سماع[3]، وإن أراد أراد لفظ (ديار) مضافاً إلى اسم المحبوبة فذلك كثير، كقول ذي الرمّة[4]: **[من الطويل]**

ديارَ ميّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يرى مثلها عُجْمٌ ولا عربُ[5]

ص: بإضمار أعطني، ودعْ، وأرسلْ، وأتبيعُ، وتذكر، واصنعْ، ولا ترتكبْ، ولا أتوهَّم، وتجدُ، وأصبتَ، وأتيتَ، وَوَطِئْتَ، وأحضِرْ، واذكُرْ.

ش: هذه هي الأفعال المقدّرة الناصبة لما سبق من الأمثلة مرتّبة على ما تقدّم.

(**فأعطني**)[6]: هو ناصب كليهما وتمراً، وظاهر كلامه أنَّ تمراً معطوف على كليهما؛ لأنّه لم يقدّر له ناصباً، وقدّره غيره: وزدني تمراً.

و(**دعْ**): هو ناصب امرأً ونفسَه، أي: امرأً ونفسه معطوف عليه، ويجوز أن يكون مفعولاً معه والواو بمعنى (مع).

و(**أرسلْ**): هو ناصب الكلاب على البقر، أي: أرسل الكلاب.

و(**أتبيعُ**): هو ناصب أحشفاً وسوء كيلة، أي: أتبيع حشفاً ؟.

و(**تذكر**): هو ناصب مَنْ أنت زيداً ؟، أي: تذكر زيداً.

و(**اصنع**): هو ناصب كلَّ شيء، و(لا ترتكب): هو ناصب ولا هذا، ولا شتيمة حرّ.

و(**لا أتوهَّم**): هو ناصب ولا زعماتك، أي: ولا أتوهَّم زعماتك.

---

[1] ديوانه (146).

[2] الشاهد في: الكتاب (1/ 276)، وشرحه للسيرافي (2/ 173)، وابن يعيش (26/2)، والمساعد (578/2)، وتمهيد القواعد (3690/7)، والمقاصد الشافية (491/5)، ` والهمع (15/2)، والخزانة (361/6)، والدرر (367/1).

[3] رأي أبي حيان في الهمع (14/2).

[4] ديوانه (23).

[5] الشاهد في: الكتاب (247/2)، والكامل للمبرد (934)، وشرح الكتاب للسيرافي (209/1)، والتبصرة والتذكرة (367/1)، وأمالي ابن الشجري (317/2)، وشرح التسهيل (160/2)، وشرح الكافية للرضي (1/ 395)، والتذييل والتكميل (51/7)، والمساعد (579/2)، وشفاء العليل (441/1)، وتمهيد القواعد (3692/7)، والمقاصد الشافية (164/3)، والهمع (14/2)، والخزانة (339/2)، والدرر (366/1). تساعفنا: تدانينا وتواتينا.)

` ابن الناظم (183)، والمساعد (579/2-581)، وشفاء العليل (839/2)، وتمهيد القواعد (3688/7-3690)، والهمع (13/2-15).

و(**تجدْ**): هو ناصب أهل الليل وأهل النهار.

و(**أصبت**): هو ناصب مرحباً، و(**أتيتَ**): هو ناصب أهلاً، و(**وطئتَ**): هو ناصب سهلاً، فعلى هذا ثلاث جمل، وغير المصنّف جعل العامل فيها كلّها واحد، وقدّره: صادفت، فعلى هذا هي جملة واحدة.

و(**أحضِر**): هو ناصب عذيرك، فدلّ ذلك على أنّه عند المصنّف بمنى عاذر، لا مصدر بمعنى عذر كما سبق.

و(**اذكُرْ**): هو ناصب ديار الأحباب.

ص: ويتصلُ بهذه ما يستلزمُ عاملَه عاملُ ما قبله.

ش: الإشارة بهذه إلى المنصوبات المتقدّمة، وفي بعض النسخ (ويتّصل بها)، أي: بهذه المنصوبات.

ومثال ما استلزم عامله عامل ما قبله: (كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)؛ إذْ تقديره[1]: ائتِ كلَّ شيءٍ ولا تأتِ شتيمةَ حرٍّ، فالأمر بإتيان كلّ شيء يستلزم الأمر بإتيان شتيمة حرّ إذا كان مندرجاً في عموم كلّ شيء، فقد أخرجه عن العموم بالنهي عن شتيمته، فقد استلزم الأمر النهي عن شتيمة حرّ.

ص: أو يتضمَّنُ معناه وضعاً.

ش: مثاله قوله: (امرأً ونفسَه)، فقد اتّصل لفظ نفسه بلفظ أمره، وهو متضمّن للنفس.

ص: وما هو في المعنى مشاركٌ لما قبله في عاملِه.

ش: مثاله (**الكلابَ على البقر**)، فإنّ الجارّ متعلّق بناصب الكلاب فاشتركا في العامل. وكذلك (**إنْ تأتني فأهلَ الليل وأهلَ النهار**)، فأهل معطوف على أهل الليل، فالعامل فيهما تجدْ.

ص: أو فيما نابَ عنه.

ش: مثال المشاركة فيما ناب عن العامل: (**مرحباً وأهلاً وسهلاً**)؛ لأنّ سيبويه[2] قدّر الناصب ل(**مرحباً**) رحبتَ بلادك، والناصب ل(**أهلاً**) أهلتَ، فقد اشتركا فيما ناب عن العامل،

---

[1] المساعد (2/581-582).

[2] الكتاب (1/295).

وليس اشتراكهما أنَّ الناصب لهما واحد؛ إنّما معنى الاشتراك أنَّ كلّاً منهما انتصب بالعامل الذي ناب عنه.

قال الشيخ أبو حيان[1] – بعد شرحه لكلام المصنّف بما سبق-: وكلام المصنّف في قوله (**ويتّصل)** إلى قوله (**أو فيما ناب عنه)** كلامٌ قَلِقٌ غريب لا يكاد يُفهم، ولا تحته طائل، فإنْ أراد ما شرحناه فذلك المقصود، وإن كان غيرَ ما شرحناه به فيحتاج إلى كشفٍ.

ص: ولا يمتنعُ الإظهارُ إنْ لم يكثر الاستعمالُ.

ش: مثاله قولهم: انتهِ أمراً قاصداً، أي: وائتِ أمراً، وإظهاره جائز نصَّ عليه سيبويه[2].

ووهمَ الزمخشريّ[3]، وتبعه الجزوليّ[4]، فذكراه فيما يلزم إضماره.

قال الأستاذ أبو علي[5]: (في ذكر الجزولي له غلط منه تقدّمه إليه الزمخشريّ في مفصله، وأظنّه الذي غلَّطَ أبا موسى، ولا أعرف من غلط فيه قبلهما، والذي غلّطهما أنَّ سيبويه ذكر هذه اللفظة في هذا الباب ليمثل بها في وجه آخر/**[ب-284]** غير التزام الإضمار). انتهى ما أريد نقله منه.

ولا يمكن عود كلام المصنّف هذا إلى المنصوبات المتقدّم ذكرها[6]؛ لأنَّه نصّ فيها على التزام الإضمار، ولأنّه كثر استعمالها جميعها.

ص: وربّما قيل: (كلاهما وتمراً)، و(كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)، و(مَنْ أنتَ زيدٌ)، أي: كلاهما لي، وزدني، وكلُّ شيءٍ أَمَمٌ، ولا ترتكبْ، ومَنْ أنتَ كلامُك زيدٌ أو ذكُرك زيدٌ.

ش: يردي أنّه جاء عنهم: (كلاهما وتمراً) بالرفع على أنّه مبتدأ، وخبره محذوف لزوماً، كما أضمر الناصب لزوماً، وتمراً منصوب بفعل مقدّر تقديره[7]: زدني.

وزعم الفرّاء[8]: أنّ ذلك على لغة مَنْ يجعل (كلا) بالألف في الأحوال كلّها، وهو في موضع نصب. نصب.

---

(1) تمهيد القواعد (3696/7).

(2) الكتاب (1/ 280-284).

(3) المفصل (49).

(4) المقدمة له (272).

(5) شرح المقدمة الجزولية له (1085).

(6) رأي أبي حيان في تمهيد القواعد (3697/7).

(7) المساعد (583/2)، وشفاء العليل (840/2).

(8) رأي الفراء في: المساعد (583/2)، وتمهيد القواعد (3698/7).

وأمّا (كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ جُرٍّ) بالرفع فهو مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: كلُّ شيءٍ أَمَمٌ، أي قَصْدٌ.

وقال ابن يعيش[1]: أي كلّ شيء محتمل.

وأمّا (مَنْ أنتَ زيدٌ) فرفع زيد على أنّه خبر مبتدأ محذوف ملتزم الحذف[2]، كما التزم حذف الناصب، وتقديره: كلامُك أو ذكرُك زيدٌ.

فإن قيل: كيف يكون زيد خبراً عن المصدر؟ فالجواب[3]: أنَّ ثمّة مضافاً محذوفاً، والتقدير: كلامك كلام زيد، وذكرك ذكر زيد.

وأجاز ابن طاهر[4]: أن تضمر مذكورك زيد.

وجعله ابن عصفور من باب (زيد عدل)، وهو مشكل؛ إذْ لا يصحّ تقديره بذي، ولا باسم الفاعل، ولا أنْ يراد به المبالغة؛ لأنّ ذلك يقال لمن قال مرة واحدة: أنا زيد، وإنْ قدّر باسم المفعول رجع إلى تقدير ابن طاهر.

وقد رُدّ على ابن طاهر تقديره بما لا طائل تحته.

وقد جاء بالرفع أيضاً في قولهم: الكلابُ على البقر[5]، وديارُ سلمى[6]، وأهلٌ ومرحبٌ[7].

ومرحبٌ[7].

---

(1) ابن يعيش (27/2).

(2) المساعد (583/2-584)، وشفاء العليل (840/2).

(3) ابن يعيش (28/7).

(4) شرح التصريح (223/1).

(5) الكتاب (273/1).

(6) الكتاب (281/1).

(7) الكتاب (296/1).

الفَهارِسُ الفَنِّيَّة

الآيـــــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
الفاتحة		
﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾	٧	٣٠٥
البقرة		
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾	٦	٤٤٢
﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	١٧	٢٢١
﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾	١٩	٢٠٣
﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ﴾	٢٠	٢٢١
﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾	٢٢	٢٢١
﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾	٢٩	٥
﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾	٣٠	١٥٢
﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا ﴾	٣٦	٤٣٧
﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾	٣٧	٤٣٧
﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ ﴾	٣٨	٣٥٨
﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ ﴾	٤١	١٢٧
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾	٤٨	٣٩٢،٢٢٨
﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾	٥٤	٢٢٢
﴿ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾	٦٠	١٤

﴿ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ ﴾	٦٠	٤٦١
﴿ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴾	٧٢	١٤٨
﴿ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ ﴾	٧٤	٤٤٥، ٧٢
﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا ﴾	٨٣	١٣٠
﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾	٨٥	٣٨١، ٤٧١
﴿ بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمۡ ﴾	٩٣	٨١
﴿ وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ ﴾	٩٣	٣٤٤
﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾	٩٨	٤٣٥
﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا ﴾	١٠٠	٤٤٥
﴿ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ ﴾	١٠٢	٨١
﴿ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ ﴾	١٠٢	٢٦٨
﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ ﴾	١٠٢	٢٣٤
﴿ أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ ﴾	١٠٨	٤٤٣
﴿ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ ﴾	١٣٥	٤٤٤
﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾	١٥٠	٤٣١
﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا ﴾	١٥١	٢٤٧
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾	١٦١	١٩١
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ ﴾	١٦٥	٢١٧

﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾	١٧٧	٢٣٣
﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾	١٧٩	٢٢٥
﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾	١٨٤	٤٦٢
﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾	١٨٥	٢٣٤
﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	٢٢٥
﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾	١٩٨	٢٤٧
﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً ﴾	٢٠١	٢٦٦
﴿ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾	٢٠٢	١٦٥
﴿ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ﴾	٢٠٣	٢٢٥
﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾	٢٠٤	٣٠٠
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	٢١٧	٤١٩، ٤٢٢
﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	٢١٧	٤٥٦
﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾	٢٢٠	٢٠٦
﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾	٢٢٦	٣٠٠
﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾	٢٢٨	٥، ٦
﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾	٢٢٨	٩٩
﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾	٢٣٣	٩٩، ٤٥٣
﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾	٢٣٣	٩٩

﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾	٢٣٨	٣٨٥، ٤٣٥
﴿ كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ ﴾	٢٤٩	٤٦
﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾	٢٥١	١٨٥
﴿ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ ﴾	٢٥٣	٢٠٢
﴿ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ ﴾	٢٥٣	٢٣٣
﴿ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ ﴾	٢٦٠	٦
﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾	٢٦٩	٣٢١
﴿ فَنِعِمَّا هِيَۖ ﴾	٢٧١	٥٦، ٦٩، ٧٤
﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾	٢٧١	٢٠٩
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾	٢٨١	٣٤٠
﴿ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْۖ ﴾	٢٨٢	١٢٠
﴿ وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥ ﴾	٢٨٣	١٧٠
سورة آل عمران		
﴿ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٞ ﴾	٧	٣٨٥
﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡ ﴾	٢٠	٩٩
﴿ وَوُفِّيَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ ﴾	٢٥	٣١٧
﴿ يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا ﴾	٣٠	٣١٧
﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	٥٢	٢١٢، ٢١٣
﴿ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ ﴾	٧٥	٢٢٣

﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾	٨١	٢٩٣
﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ ﴾	٩٦	١٢٨
﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾	٩٧	٤١١، ٤٢٧
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	٤١٨، ٤٢٢
﴿ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	١٠٧	٣٨٣
﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾	١٥٨	٢٨٤
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	١٥٩	٢٤٦
﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ ﴾	١٦٩	٣٤٢، ٤٥٠
﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾	١٧٩	٢٠٦
﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾	١٨٧	٢٦٨
سورة النساء		
﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	١	٤٥٦
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾	٥٨	٢٦٦
﴿ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾	٦٣	٣٦٦
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	٦٥	٢٨٨
﴿ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾	٦٩	٨٣
﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ ﴾	٧٣	٤٧٣
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٧٩	٧٦
﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	٨٧	٢١٤
﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾	١٠٥	٢١٦
﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾	١١٢	٤٤٦

﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾	١٣٥	٤٦٤، ٤٦٥
﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾	١٥٩	٤٠٧
﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾	١٦٠	٢٢٢
﴿ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ ﴾	١٧٠	٢٢٢
سورة المائدة		
﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾	٦	٣٩٠
﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	٣٢	٢٠٣
﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾	٥٤	٤٠٣
﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾	٧٣	٢٩٣
﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾	٩١	٩٩
﴿ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾	٩٥	٤١٤
﴿ فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾	١٠٧	٣٨٦
﴿ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾	١١٠	٤٨٠
﴿ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾	١١٤	٤١٧
﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾	١١٩	٣٣٤
سورة الأنعام		
﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾	١٢	٤١٨
﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾	٢٣	٢٧٢
﴿ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾	٣٠	٢٩٦
﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ ﴾	٣٢	٣٠٩
﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	٣٤	٢٠٩
﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾	٤٠. ٤١	٤٥٠
﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ ﴾	٥٩	٤٠٨

﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ ﴾	٦٦	٤٠٩
﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾	٩٢	٤٠٣
﴿ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾	١٢٢	٣١٣
﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾	١٢٣	١٢٤
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	١٣٧	٣٥٢
﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾	١٤٨	٤٥٤
﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾	١٥٥	٣٩١
﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾	١٥٨	٣١٦
﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾	١٦٠	١١
﴿ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾	١٦٣	١٢٨
سورة الأعراف		
﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾	٤	٤٣٨
﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾	١٦	٢٣٢
﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾	١٩	٤٥٣
﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾	٢٣	٢٩٣
﴿ قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ ﴾	٣٨	٢٢٦
﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾	٤١	٢٠
﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	٥٦	٣١٧
﴿ سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾	٥٧	٢١٧
﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾	٥٩	٢٠٨، ٢٠٩
﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾	٧٥	٣٦٤

﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾	٩٥	٢٣٥
﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	١٠٥	٢٣٤
﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾	١٤٢	٧٢
﴿ ٱبْنَ أُمَّ ﴾	١٥٠	٤٩٦
﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٥٥	٧٢
﴿ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾	١٦٠	١
﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾	١٨٩	٤٣٨
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾	١٩٣	٤٤٢
سورة الأنفال		
﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾	٩	٥٠٠
﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	٣٣	٢١٩
﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾	٤٠	٥٩
﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾	٥٨	٤٥٠
﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ ﴾	٦٧	٣٤٩
﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ ﴾	٦٨	٢٢٦
سورة التوبة		
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٢٠
﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾	٣٦	٧٢،١٥
﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْأَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	٣٨	٢٢٦
﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً ﴾	٤٦	٣٠٢
﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾	٦٢	٤٦٣
﴿ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	١٠٧	٢٨٩

﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾	١١٤	١٨٩، ٢٢٩
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾	١١٨	٤٣٩
سورة يونس		
﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾	٢٤	٣٤٣
﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾	٢٤	٤٤٥
﴿ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	٢٥	٢١٣
﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾	٧١	٤٣٥
سورة هود		
﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾	١	١٧
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾	٢٧	١٢٤
﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾	٤٦	٤٠٩
﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾	٥٣	٢٢٩
﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾	٧١	٤٦٧
﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾	٨١	٢٢
﴿ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾	٨٨	٣٤٢
﴿ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾	٨٩	٣٤١
﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	١٠٧	٢١٨
﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾	١٠٧	٤٣١
سورة يوسف		
﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	٤	١٥
﴿ يَٰبُشْرَىٰ ﴾	١٩	٣٥٨

﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾	٢٣	٢١٧
﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾	٢٩	٤٧٢
﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾	٣٢	٢٢٦
﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ ﴾	٣٣	٢١٣، ٣٥٧
﴿ يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ﴾	٣٩	٣٠٠
﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ ﴾	٤٣	٥
﴿ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ ﴾	٤٣	٥
﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	٢١٨
﴿ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ ﴾	٤٥ . ٤٦	٤٦٠
﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾	٦٤	٢٢٣
﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾	٨٢	٣٤٣، ٣٤٤
﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ ﴾	٨٥	٢١١، ٢٨٦
﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾	٩١	٢٧٢، ٢٨٩
﴿ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾	١٠٩	٣٠٩
سورة الرعد		
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾	٦	٢٣٣
﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾	١٦	٤٤٣
﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾	٢٣	٤٥٤
﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٤٣	٩٧، ٢٢٤
سورة إبراهيم		
﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ﴾	٢ . ١	٤١٦، ٤٠٢، ٤١٥،

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾	٤	٢٠٩
﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾	١٠	٣٦٥
﴿ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ ﴾	١٦	٤١٤
﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ﴾	٢٢	٣٥٨، ٣٥٩
﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾	٣٧	٢١٥
﴿ وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ ﴾	٤٦	٢١٩
﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾	٤٧	١٥٤، ٣٥٣
سورة الحجر		
﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	٢	٢٤٨
﴿ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ﴾	٣٠	٣٦٦
﴿ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾	٣٩	٣٧٤، ٣٨٠
﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوۡعِدُهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾	٤٣	٣٧٤
سورة النحل		
﴿ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾	٣٠	٥٩
﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾	٣٨	٢٨٦
﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾	٦٢	٢٩٨
﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةٗ ﴾	٧٢	٢١٥
﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴾	٨١	٤٦٠
سورة الإسراء		
﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾	١	٢٠٢
﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾	٧٨	٢١٧
﴿ قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾	٨٤	٣٢٧

﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾	١٠٧	٢١٧
﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	١١٠	٣٢٩
سورة الكهف		
﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾	٥	٨٢
﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾	١٨	١٤٧، ١٤٨
﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾	٢٥	٣
﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ ﴾	٣١	٢٠٣
﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾	٣١	٢٠٩
﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾	٣٣	٣٢٧
﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾	٤٩	٤٠٨
﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ ﴾	٤٩	٤٣٦
﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾	٥٠	٦٣، ٩٩، ١٠٥،
﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾	٨٦	٤٤٧
سورة مريم		
﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾	٢	١٩٠
﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	٤	٣٦٣
﴿ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا ﴾	٢٣	٤٧٤
﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾	٢٥	٢٢٥، ٢٣٢
﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	٣٨	١٠٠
﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾	٧٠	٢٨٠
﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾	٧٥	٩٩
﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾	٩٣	٣٢٧

﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾	٩٥	٣٢٧، ٣٧٨
﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾	٩٨	٢٢
سورة طه		
﴿ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾	٧	١٢٠
﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾	٧١	٢٢٦
﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾	٩٦	٣٤٦
سورة الأنبياء		
﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾	٢	٢٠٩
﴿ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾	٣	٤٢٥
﴿ بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَـٰثُ أَحْلَـٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾	٥	٤٥١
﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾	٢٦	٤٥٠
﴿ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾	٣٣	٣٢٧
﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾	٤٧	٢١٧
﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾	٥٤	٤٥٤
﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا ﴾	٦٣	٤٠٤
﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾	٧٧	٢٠٦
﴿ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾	١٠٩	٤٤٤
﴿ قَـٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ﴾	١١٢	٣٥٧
سورة الحج		
﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾	١٥	٢٢٥
﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾	٢٥	٢٢٥
﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾	٣٠	٢٠٣

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾	٤٠	١٩٠
﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾	٦٣	٤٣٦
سورة المؤمنون		
﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا ﴾	١٤	٤٣٧
﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾	٢٠	٢٢٥
﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	٣٦	٢١٦
﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾	٤٠	٢٤٩، ٢٩٤
﴿ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ﴾	٥١	٤٠٦
﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ ﴾	٦٢ . ٦٣	٤٥١
﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾	٧٠	٤٥١
﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾	٩١ . ٩٢	٣٦٥
﴿ قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾	١١٢	٣٩
سورة النور		
﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾	٣١	٤٤٦
﴿ أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾	٣١	٤٧٢
﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾	٣٥	٤١١، ٤١٤
﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	٣٧	٣٠٣
﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ ﴾	٤٠	٣٤٣
﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾	٦١	٢٤٧
سورة الفرقان		
﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ ﴾	١٠	٤٦٥

﴿ قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ﴾	١٥	٤٤٤
﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾	١٨	٢٠٩
﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾	٢٥	٢٢٣
﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾	٤١	٣٩٢
﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾	٤٤	٤٥٠
﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾	٥٩	٢٢٣
﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾	٦٨ . ٦٩	٤٢٦
سورة الشّعراء		
﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾	٤	٣١٧
﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً ﴾	٤	٤٦٥
﴿ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ ﴾	٦٣	٤٦١
سورة النّمل		
﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ ﴾	٢٥	٨٦
﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾	٣٣	٢١٣
﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾	٤٨	٧
﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾	٦٥ . ٦٦	٤٥١
﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾	٧٢	٢١٨
﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	٨٤	٤٤٣
﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾	٨٧	٣٢٦، ٣٢٩
سورة القصص		
﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾	٨	٢١٧
﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾	١٥	٤٣٦

﴿ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾	٢٧	٤٠٤
﴿ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾	٨٢	٢٤٧
سورة الرّوم		
﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ ﴾	٣	٣٠٣
﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ ﴾	٤	٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٠
﴿ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ ﴾	٢٧	١٢٥
﴿ تَخَافُونَهُمۡ كَخِيفَتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾	٢٨	١٨٥
﴿ وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ ﴾	٥١	٢٩٠
سورة الأحزاب		
﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	٦	١١٧
﴿ إِلَيۡكَ تَدُورُ أَعۡيُنُهُمۡ كَٱلَّذِي يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِ ﴾	١٩	٣٤٥
﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ ﴾	٣٢	٢١
﴿ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ ﴾	٣٥	١٥٠
﴿ وَيَرۡضَيۡنَ بِمَآ ءَاتَيۡتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾	٥١	٣٦٥
سورة سبأ		
﴿ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ ﴾	٣	٣٦٥
﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾	١٠ . ١١	٤٠٦
﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ ﴾	١٠	٤٩١
﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾	٢٤	٤٤٥، ٤٤٨
﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	٣٣	١٩١، ٣٠٠

﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾	٣٧	٤٣٥
﴿ وَحِيلَ بَيۡنَهُمۡ وَبَيۡنَ مَا يَشۡتَهُونَ ﴾	٥٤	٣٤١، ٣٤٣
سورة فاطر		
﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾	٣	٢٠٨
﴿ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ ﴿٢١﴾ ﴾	١٩ . ٢١	٤٣٦
﴿ نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُ ﴾	٣٧	٣٠٥
سورة يس		
﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا ﴾	٢٠ . ٢١	٣٦٤
﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾	٣٧	٣٩١
سورة الصّافات		
﴿ وَلَقَدۡ نَادَىٰنَا نُوحٞ فَلَنِعۡمَ ٱلۡمُجِيبُونَ ﴾	٧٥	٥٥
﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم ﴾	١٣٧	٢٢٣
﴿ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	٤٤٥، ٤٤٦
سورة ص		
﴿ إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴾	٤٤	٥٦، ٧٧
﴿ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ﴾	٧٣	٣٧٣
﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمۡلَأَنَّ ﴾	٨٤ . ٨٥	٢٧٢
سورة الزّمر		
﴿ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ ﴾	٧	١٨٥
﴿ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ ﴾	١٧ . ١٨	٣٥٦

﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾	٢٢	٢٠٤
﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾	٣٠	١٧٦
﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾	٦٠	٤٢٣
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾	٧٣	٤٣٩
سورة غافر		
﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾	١٥ . ١٦	٣٣٦
﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾	٤٦	٣٢٤
﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾	٤٨	٣٧٢
﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا ﴾	٥٨	٤٣٥
سورة فصلت		
﴿ لَّا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾	٤٩	١٨٩، ١٩٠
سورة الشّورى		
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	١١	٢٤٣
﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾	٤٥	٢٠٧
﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾	٥٢ . ٥٣	٤١٥
سورة الزّخرف		
﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ ﴾	١٥ . ١٦	٤٤٢
﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾	٥١ . ٥٢	٤٦١
﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾	٦٠	٢٠٤
سورة الدّخان		

﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾	١٨	٤٧٢
سورة الجاثية		
﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾	٤	٢٦٣
﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ ﴾	٥	٤٥٨
﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾	٢٨	٤١٧
سورة الأحقاف		
﴿ مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	٤	٢٠٧
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾	١١	٢١٦
﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾	٢٥	٤٠٩
﴿ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٣١	٢٠٩
سورة محمّد		
﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ ﴾	١٥	٣١٣
سورة ق		
﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾	٥	٢١٧
﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾	١٧	٢٧١
سورة النّجم		
﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾	٩	٤٤٥
﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾	٢٠	٣٨٥
﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾	٣٢	١٢٥
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴾	٤٩	٣٦٦، ٣٩٩

سورة الذاريات		
﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾	٢٣	٣٤١
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾	٥٨	٣٨٨
سورة الطّور		
﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ ﴾	٣٥	٤٤٣
﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴾	٣٨	٢٢٧
﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾	٤٣	٤٤٣
سورة القمر		
﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾	٧	١٧٢
﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴾	٢٦	١١٦
سورة الرّحمن		
﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ ﴾	٢٤	٢٠
﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾	٢٦	٢٣٣
سورة الواقعة		
﴿ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾	٨	٩٥
﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ ﴾	٣٧،٣٥	٤٣٧
﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾ ﴾	٤٤،٤٣	٤٠١
﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ ﴾	٥١ . ٥٤	٤٣٦
سورة الحديد		
﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	١٠	٣٩٢
﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾	١٢	٢٢٣

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ﴾	١٨	١٥١
سورة المجادلة		
﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً ﴾	١٦	٢٦٨
سورة الحشر		
﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾	٩	٤٣٥
سورة الممتحنة		
﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾	١	٤٥٥
سورة الجمعة		
﴿ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾	٥	٨١
﴿ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾	١١	١٢٠
سورة المنافقون		
﴿ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾	١	٢٦٨
سورة الطلاق		
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾	٣	١٥٢
﴿ وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ ﴾	٦	٣٢١
سورة الملك		
﴿ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾	١٩	٤٦٥
﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾	٢٠	٤٤٣
سورة الحاقة		
﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾	١٣	٣٩٩
﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾	٤٧	٢٠

سورة نوح		
﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾	٢٥	٢٤٩
سورة الجن		
﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾	١١	٣٤١، ٣٤٣، ٤٠٤
سورة المدثّر		
﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾	٣٥	٢١
سورة الإنسان		
﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾	٣	٤٤٧
﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾	٦	٢٢٣، ٢٢٤
﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	٢٤	٤٤٧
سورة المرسلات		
﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾	٢٣	٥٦
﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ﴿٢٦﴾ ﴾	٢٥ . ٢٦	١٩٧
﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾	٣٥	٣٣٢
سورة النبأ		
﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾ ﴾	٣١ . ٣٢	٤١٥
سورة النازعات		
﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ﴾	٦	٢٩٥
﴿ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾	١٨	٢١٤
﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾	٤٦	٣١٨

سورة الانفطار		
﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾	١٨ . ١٧	٣٨٣
﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ ﴾	١٩	٣٣٤
سورة المطفّفين		
﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ﴾	٢	٢٣٤
سورة الانشقاق		
﴿ لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾	١٩	٢٢٩
سورة البروج		
﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ ﴾	١	٢٨٩
﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ﴾	٥ . ٤	٢٨٩، ٤١٩، ٤٢٢
سورة الطّارق		
﴿ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾	٤	٢٨٠
﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾	٩ . ٨	١٨٧
﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ﴾	١٧	٤٩٤
سورة الأعلى		
﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ٣ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ﴾	٤ . ٢	٤٠٢
﴿ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾	١٦	٤٥٠
سورة الفجر		
﴿ كَلَّا بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ﴾	١٧	٤٥٠

سورة البلد		
﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢ وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ ۝٣ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ ﴾	٤ . ١	٢٨٨
﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ذَا ﴾	١٥،١٤	١٨٥
سورة الشّمس		
﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾	١	٢٨٩
﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾	٩	٢٨٩
﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَىٰهَا ﴾	١٣	٢٣٩
سورة الّليل		
﴿ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ﴾	٤	٢٨٠
سورة الضّحى		
﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾	٥	٢٨٤
سورة العلق		
﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾	١٦ . ١٥	٤١٥
سورة العاديات		
﴿ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۝٣ فَأَثَرۡنَ ﴾	٤ . ٣	٤٦٥
سورة التّكاثر		
﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾	٤ . ٣	٣٨٣
سورة الإخلاص		
﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٢٠

فِهْرِسُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ والأثرِ

م	الحديث	رقم الصفحة
١	أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ.	١١٥
٢	اسكُنْ حِراءُ، فما عليكَ إلّا نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيدٌ.	٤٤٦
٣	اشتَدّي أَزْمةُ تَنْفرِجي.	٤٧٢
٤	أعزز عليّ أبا اليقظان أنْ أراكَ صريعاً مجدلاً.	١٠٤ . ١٠٥
٥	أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى.	١٦٩
٦	أقربهما منكِ باباً.	٢٦٣ . ٢٦٤
٧	أَلا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إليَّ وأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجالِسَ يَوْمَ القيامَةِ: أَحاسِنُكُمْ أَخْلاقًا المُوَطَّؤُونَ أَكْنافًا الذينَ يَأْلَفونَ ويُؤْلَفونَ.	١٢٤
٨	أمر بقتل الأَبْتَرُ وذو الطُّفْيَتَينِ.	١٩٣
٩	إنَّ أحدكم لَيُفْتَنُ في قبرِه مِثلَ أو قريباً مِن فتِنة الدَّجَّالِ.	٣٢٩
١٠	إنَّ الرجلَ لَيُصَلِّي الصلاةَ، وما كُتِبَ له نِصفُها ثُلُثُها إلى عشرها.	٤١٩
١١	أوَ مُخْرِجِيَّ هُم.	٣٥٨
١٢	بأبي شَبيهٌ النبيِّ ﷺ ليس شَبيهٌ بِعَليٍّ.	٤٣١
١٣	بِئْسَ عبدُ اللهِ أنا إنْ كانَ كذا.	٧٦
١٤	تَصَدَّقَ رجلٌ من دينارِه، من درهِمِه، من صاعِ بُرِّه، من صاعِ تَمْرِه.	٤٦٠
١٥	شَهِدَتُ صِفَّينَ وبِئْسَتْ صِفُّونَ.	٧٧
١٦	صِفْرُ وِشاحِها.	١٦٩
١٧	صَلَّى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ، ف إزارٍ وقميصٍ، في إزارٍ وقباءٍ.	٤٦١
١٨	غَزَوْتُ مع رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم سَبْعَ غَزَوَاتٍ أو ثَمَانيَ.	٣٣٠
١٩	فأَذِنَ لها بنفسَينِ: نَفَسٍ في الشتاء ونَفَسٍ في الصيف.	٤١٧
٢٠	فصلّوا جلوساً أجمعين.	٣٧٦
٢١	فلا يجدون أَعْلَمَ من عالِمِ المدينةِ.	٣٠٠
٢٢	كانت امْرَأَةٌ تُهَراقُ الدِّماءَ.	١٧٨
٢٣	كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب، فقال عبد الله ثلاثاً	٤٨ . ٤٩

وسبعين، فقال أبي: قط.

٢٤	كُلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العَجْزُ والكَيْسُ.	٤٤١
٢٥	كما تُناتَجُ الإبلُ من بهيمةٍ جَمْعاءَ.	٣٧٦
٢٦	كُنَّا خَمْسَ عَشرَةَ مِئَةً.	٢٤
٢٧	كُنَّا يَوْمَ الحُدَيبيةِ أَرْبَعَ عَشَرَةَ مِئَةً.	٢٤
٢٨	لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ	٣٦
٢٩	لا يَزْنِي الزَّانِي حِيْنَ يَزْنِي وهُوَ مُؤْمِنٌ، ولا يَشرِبُ الخَمْرَ حِيْنَ يَشرِبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ.	٣٤٢
٣٠	لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ.	٣٦٢
٣١	ليس فيما دون خمس ذَوْدٍ من الإبل صدقة	٧
٣٢	ما رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم صامَ شهراً كلَّه إلاّ رمضان.	٣٧٧
٣٣	مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعةِ فَبِها ونِعْمَتْ.	٦٩
٣٤	مَنْ حَلَفَ على يَمينٍ.	٢٣٥
٣٥	مَنْ عنده طعامُ اثنين فليذهبْ بثالثٍ، وإنْ أربعةٍ فخامسٍ أو سادسٍ.	٢٦٤
٣٦	من قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ.	١٩٤
٣٧	مَنْ كَذبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.	٩٩
٣٨	الناس كإبلٍ مائةٍ.	٣٩٥
٣٩	نحنُ معاشرَ الأنبياء لا نُوْرَثُ.	٥٣٦
٤٠	نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئة.	٤٠٠
٤١	نِعْمَ عبدُ اللهِ خالِدُ بنُ الوليدِ.	٧٧
٤٢	هل أنتم تارِكُو لي صاحِبِي.	٣٤٩ . ٢٥٣
٤٣	وا عُمراه، وا عُمراه.	٥٠٦
٤٤	وأتبعه بست من شوال	٨
٤٥	واجبلا.	٥٠٧
٤٦	والذي لا إلهَ غيرُه، هذا مقامُ الذي أُنزِلَتْ عليه سورةُ البقرةِ.	٢٨٠
٤٧	والله أنا كنُتُ أَظْلَمْ منه.	٢٨٠
٤٨	وايمُن الذي نفس محمد بيده.	٢٧٧
٤٩	وحَجِّ البيتِ مَنِ استَطاعَ إليه سبيلًا.	١٩٠

٥٠	وما لنا أَكْثَرَ أهْلِ النَارِ.	٣٠٨
٥١	يا رسولَ الله أتخافُ علينا ونحنُ ما بينَ الستِّمئة إلى السبعِمئة	٤
٥٢	يا رسولَ اللهِ أَحَدٌ خَيرٌ مِنَّا؟.	٢٠
٥٣	يا عظيماً يُرَجَّى لكُلِّ عظيمٍ.	٤٧٨

فِهْرِسُ الأمثالِ

م	المثل	رقم الصفحة
١	أحشفاً وسوء كيلة	٥٤٢
٢	أحْمَقُ من هَبَنَّقَةَ	١١٥
٣	أزهى من ديك	١٠٩
٤	أشغل من ذات النحيّين	١٠٩
٥	أصبحْ ليل	٤٧٢
٦	أطرق كرا	٤٧٢، ٥١٩، ٥٣٣
٧	أعورُ عينك الحجرَ	٥٣٨
٨	افتد مخنوق	٣٥٧، ٤٧٢
٩	أمرأً ونفسه	٥٤٢
١٠	تركته بملاحس البقر أولادَها	١٨٠
١١	تفرقوا أيادي سبأ	٣٤٥
١٢	الذّودُ إلى الذّود إبلٌ	٢١٢
١٣	الصيفَ ضيعتِ اللبن	٨٥
١٤	الكلابَ على البقر	٥٤٢
١٥	كليهما وتمراً	٣٧٩،٥٤٢
١٦	لقيته مواجهةً	٣٤
١٧	ماكلّ سوداء تمرةً، ولا كلّ بيضاء شحمة	٣٤٧
١٨	هو ألص من شِظاظ	١١٤
١٩	هو أنوم من فهد	١١٢

فِهْرِسُ شواهد الشّعرِ

أول البيت	آخر البيت	البحـــر	الشاعر	الصفحة
		الهمزة المضمومة		
فوا كبدا	فناءُ	الطويل	قيس العامري	٥٠٦
إذا	الفتاءُ	الوافر	الربيع بن ضبع أو يزيد بن ضبة	٣
ولولا	جزاءُ	الوافر	الفرزدق	٣٥
فلا	دواءُ	الوافر	مسلم بن عبد الوالبي	٣٨٢
حربٌ	أبناؤها	الكامل	الفرزدق	١٨٨
		الهمزة المكسورة		
رُبَّما	نجلاءِ	الخفيف	عدي بن الرعلاء الغساني	٢٤٦
نعم	بإيماءِ	المتقارب	--	٧٣
		الباء الساكنة		
كهزّ	اضطربْ	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	٤٣٨
		الباء المفتوحة		
يا هندُ	كربَا	البسيط	--	٤٧٤
تاللهِ	حسبا	البسيط	--	٢٨٦
فإنْ أهلكْ	التهابَا	الوافر	ربيعة بن مقروم	٢٦٠
تيمَّ	حُبَّا	الخفيف	--	٢٤٣
		الباء المضمومة		
فقلتُ	غاربُه	الطويل	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أو الغمر الكلابي، أو أبو الجراح	٣١٢
إيَّاك	جالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٣٩
دعاني	طلابُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٤٦١
إليكم	ألبُبُ	الطويل	الكميت	٣١٠
فلا تتركني	أجربُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢١٤
ديارَ	عربُ	الطويل	ذو الرمة	٥٤٤

تُنَفِّحُها	هبوبُ	الطويل	أبو القمقام	٤٤٨
فقالتْ	أطيبُ	الطويل	الفرزدق	١١٠
تقولُ	غريبُ	الطويل	أبو الحدْرجان	٤٩٧
فقلتُ	قريبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي أوسهم الغنوي	٢٥٩
هجرتْ	تشعبُ	الكامل	ساعدة بن جؤية الهذلي	٨٤
فلئنْ	خطيبُ	الخفيف	مطيع بن إياس أو صالح بن عبد القدوس	٢٤٦

الباء المكسورة

إذا	القرائبِ	الطويل	--	٣١٨
فو اللهِ	متقاربِ	الطويل	عبد الله بن رواحة	٢٨٨
وكُنْ	قاربِ	الطويل	سواد بن قارب	٣٣٥
عَلَيِّ	عقاربِ	الطويل	النابغة الذبياني	٣٥٩
يحايي	راكبِ	الطويل	ذو الرمة	١٨١
كليني	الكواكبِ	الطويل	النابغة الذبياني	٥٢٩
نجوتَ	طالبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٣٥١
على حين	الثعالبِ	الطويل	الأحوص الأنصاري أو أعشى همدان أو جرير	١٩٨
كم ليلة	القلبِ	الطويل	عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير	٤٢
يَمتُّ	حبيبِ	الطويل	هشام بن معاوية	٣٧١
كلاهما	رابي	البسيط	الفرزدق	٣٢٧
يبكيك	للعجبِ	البسيط	أبو الأسود الدؤلي أو أبو زبيد الطائي	٥٠١
فاليوم	عجبِ	البسيط	--	٤٥٦
واهٍ	عطبِه	البسيط	--	٢٥٧
كأنَّ	الذهبِ	البسيط	أبو نواس	١٢٦
يا صاحِ	الذنبِ	البسيط	أبو الغريب النصري	٣٨٩
فلولا	الإهابِ	الوافر	حسان بن ثابت أو منذر بن حسان أو عميرة بن حسان أو عفيرة بنت	١٧٨

			طرامة الكلبية	
فوافيناهم	شيبِ	الوافر	حسان بن ثابت	٣٩٧
إنَّ السيوف	الأعضبِ	الكامل	الأخطل	٤٢٤
يا بْنَ	مُجابِ	الخفيف	غلفاء بن الحارث	٤٩٦
يالهفَ	فالآيبِ	السريع	ابن زيّابة	٤٠٢
ألا حبّذا	بالمتقاربِ	المتقارب	مرداس بن همام الطائي أو المرار بن	٩١
هويتك	صاحبِ		همام الطائي	
وحتّى	جانبي			
		التاء الساكنة		
وقائع	العاشرةْ	المتقارب	--	١٠
		التاء المضمومة		
ألا رجل	تبيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس المرادي	٢٦٦
		التاء المكسورة		
كأنَّ	تجلّتِ	الطويل	--	١٣
أيّ فتى	استقلّتِ	الطويل	--	١٥٨
ولو بلغت	تعلّتِ	الطويل	الحطيئة	٤١٣
فدقَّتْ	جُنّتِ	الطويل	الشنفرى	٣٤٥
تبكيهم	وارزيّتيه	الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٥٠٧
رحم	الطلحاتِ	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيات	٣٤٨
		الجيم المفتوحة		
متى	تأجَّجا	الطويل	عبيد الله بن الحرّ الجعفي	٤٢٦
وتأمُرني	الدّجاجا	الوافر	النمر بن تولب	٢١٩
		الجيم المضمومة		
شربْنَ	نئيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٢٢٤،٢٥٩
ولم أرَ	فأعيجُ	الطويل	ابن الأعرابي	١٠٨
		الحاء المفتوحة		
يا أيُّها	أفراحا	البسيط	--	٤٧٤

الحاء المضمومة

وما الدهرُ	أكدحُ	الطويل	تميم العجلوني	٤٠٧
أقام	مُبَرِّحُ	الطويل	بعض الطائيين	٣١٤
لزمنا	جُنوحُ	الطويل	--	٣٣٨
وَتَيهٍ	المتطاوحُ	الطويل	ذو الرمة	٣١٣
يا علقمَ	تسريحُ	البسيط	أوس بن حجر	٥٣٤

الحاء المكسورة

يا لَعطافنا	النَّفّاحِ	الخفيف	--	٥٠١

الدال المفتوحة

شبابٌ	تردّدا	الطويل	الأعشى	٢١٦
بربّك	مجدّدا	الطويل	--	٢٨٣
خليليّ	عهودا	الطويل	--	٣٣٨
فقدّموا	عددا	البسيط	عبد مناف بن ربع الهذلي	٣٧٩
ألمْ	غدا	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	٢٩٤
تزود	زادا	الوافر	جرير	٧٣
لئن	وفودا	الوافر	--	٢٩١
فما كعبُ	الجوادا	الوافر	جرير	٤٨٠
فزججتها	مزادَه	مجزوء الكامل	--	٣٥٢
عملاً	حميدا	الخفيف	--	١٢١
بهجةُ	الأسودا	الخفيف	--	٣١٧
إنْ رمُتَ	قصدَهْ	المنسرح	--	١٦٧

الدال المضمومة

تألّى	مفائدُ	الطويل	زيد بن حصين	٢٨٥
عد النفس	الجهدُ	الطويل	--	٤٥
كم من	بادُوا	المديد	عدي بن زيد	٤٢
إنّ الخليط	وعدُوا	البسيط	الفضل بن العباس	٣٠٣
أتاني	فديدُ	الوافر	زيد الخيل	١٤٣

إنَّ مَنْ	جَدُّه	الخفيف	أبو نواس	٤٣٩

الدال المكسورة

فقلتُ	المسرَّدِ	الطويل	دريد بن الصحة	١٥٠
عسى	غدٍ	الطويل	عدي بن زيد	٢٠٧
ولو علم	حامدِ	الطويل	--	٢٥٥
ولم يترك	الهندِ	الطويل	--	٣٤٣،٤٣١
لابنِ	قوّادِ	البسيط	الأحوص بن أبي الأقلح	٣٨٦
وليس	الأحدِ	البسيط	--	٢١
كأنَّ	وحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	١٦
عمتهم	رشدِ	البسيط	--	٢٣٩
كم دونَ	الجلدِ	البسيط	ذو رمة	٤٤
والمؤمن	السندِ	البسيط	النابغة الذبياني	٤٠٣
معي رديني	موعودِ	البسيط	الشماخ بن ضرار الذبياني	١٣٧
أريدُ	مرادِ	الوافر	عمر بن معدي كرب	٥٤٤
ألم يأتيك	زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	٢٢٤
تمنّاني	سعدِ	الوافر	الأحوص بن شريح الكلابي	٥١٨
فلا واللهِ	يزيدِ	الوافر	--	٢٣٧
وكأنّه	بسوادِ	الكامل	الأعشى	٤٢٤
نِعمَ	الموقدِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٦٦
وليس	واحدِ	السريع	أبو نواس	٥٦
فإيّاك	المسجد	المتقارب	جرير	٥٤٠
فإنْ	الأسودِ	المتقارب	أمية بن أبي عائذ الهذلي	٢٨٧
نسيتك	السرمدِ			

الراء الساكنة

إلى الحول	اعتذرْ	الطويل	لبيد	٣١٢
لِنِعْمَ	الخصرْ	الطويل	امرؤ القيس	٥٣٢
وقد رابني	بشرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٤٩٨

وينمي	يَضرْ	المتقارب	عمر أبي ربيعة	٢٠٩

الراء المفتوحة

لكم	أقترا	الطويل	الكميت	٤٠٨
لعمري	أبجرا	الطويل	الأبيرد الرياحي اليربوعي	٧٩
فتاتان	البدرا	الطويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٤٣
لقد عيّل	آشرَه	الطويل	نائحة بن همام بن مرّة أو أبو همام	١٣٨
قتلناكم	الأصاغرا	الطويل	--	٤٤٠
تقول	أحمرا	الطويل	عمرو بن أحمر	٢١٤
ونحنث	خمرا	الطويل	بعض بن عقيل	٣٣١
عجبتُ	فقيرا	الطويل	--	١٨٩
من صديقٍ	دارا	المديد	عدي بن زيد	١٦٢
وفاقُ	سقرا	البسيط	بجير بن معاوية	٣٥١
ألقيتَ	يا عُمَرَ	البسيط	الحطيئة	٣٠٦
حُمّلتَ	عُمَرَا	البسيط	جرير	٥٠٦
وقد ظهرت	القمرا	البسيط	ذو الرمة	٢٠
لمياءُ	القمرا	البسيط	ذو الرمة	٤١٤،٤٢٠
لقد طرقت	مزارا	الوافر	--	٩٨
بأيّ	الكفارا	الوافر	--	٣٥٢
لم يُلقَ	نهارا	الكامل	جرير	١١٨
إنَّ ابن	العشيرَهْ	مجزوء الكامل	أبو دهبل الجمحي	٣٨
ألا يا	الزُّبيراه	الهزج	--	٥١٠
فأتاها	عقيرا	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٣١٣
أكُلَّ	نارا	المتقارب	عدي بن زيد أو دؤاد الإيادي	٣٤٦،٤٥٨
وتَسخنُ	هَريرا	المتقارب	الأعشى	٣٣٩

الراء المضمومة

يموتُ	فيكبرُ	الطويل	--	٤٣٩
عشيةَ	هُوبرُ	الطويل	ذو الرمة	٣٤٤

وقُلْنَ	دعاثرُه	الطويل	مضرس بن ربعي	٣٨١
فأحسنْ	آسرُ	الطويل	--	٢٤١
أماويَّ	أسرُ	الطويل	حاتم الطائي	٢٥٥
فكان	مُعصرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٠
وطرفَكَ	تنظرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٧
فو اللهِ	شفرُ	الطويل	أبو طالب بن عبد المطلب	٢٣
ضروبٌ	لعاقرُ	الطويل	أبو طالب بن عبد المطلب	١٤١
ذكرتُكَ	السُّمْرُ	الطويل	أبو عطاء السّندي	٤٢٥
فما طعمُ	عصيرُها	الطويل	مضرس بن ربعي الأسدي	١٤٠
يالبكرٍ	الفرارُ	المديد	المهلهل بن ربيعة	٥٠٤
فعُجْ	الأزرُ	البسيط	الفرزدق	١٦٥
فأصبحوا	بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	٣٤١
فهلْ	عارُ	الوافر	عدي بن زيد	٥٠٢
إنْ يقتلوك	عارُ	الكامل	ثابت قطنة بن كعب	٢٥٠
فلئن	ميسورُ	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٢٩١
لبما	مسرورُ			
وقالوا	المقهورُ	الكامل	--	٢٩٧
رُبَّما	المهارُ	الخفيف	أبو داؤد الإيادي	/٢٤٦/٢٤٨ ٢٥٦
حَسَنُ	مكفهرُّ	الخفيف	--	١٦٤
أروحٌ	تصيرُ	الخفيف	عدي بن زيد	١٨٢
تؤمُّ	غارُها	المتقارب	زهير بن أبي سلمى أبو ابنه أو الأعشى	٤٥/٤٣
هوّنْ	مقاديرُها	المتقارب	الأعور الشَّنّيّ	٢٣١

الراء المكسورة

أليس	الغدرِ	الطويل	--	١١٣
لقد ظهر	الأسرِ	الطويل	--	١٥٥

كلا	العَسْرِ	الطويل	--	٣٢١
وإنَّ كلاباً	العشرِ	الطويل	النوّاح الكلابي	١٠
بعيشك	الجهرِ	الطويل	--	٢٨٢
أزورُ	الدهرِ	الطويل	--	١٦٥
يا ليتما	نارِ	البسيط	سعد بن قرظ العبدي	٤٣٠،٤٤٨
يا لعنةُ	جارِ	البسيط	--	١٩٢،٤٧٣
إنَّ كثيراً	النارِ	البسيط	--	١٦٥
أنت	عارِ	البسيط	الفرزدق	٣٧٢
وأقرب	بإقتار			
عُدْ	البشرِ	البسيط	--	١٦٧
كم قد	بالقمرِ	البسيط	كثّير عزة	٣٧٢
يا ما أميلح	السمرِ	البسيط	(المجنون أو العرجي أو ذو الرمة أو كامل الثقفي أو الحسين بن عبد الله أو علي بن محمد العريني)	١٠٢
إنَّ امراً	مكفورِ	البسيط	أبو زبيد الطائي	٣١٥
وقد كذبتك	صبرِ	الوافر	دريد بن الصمة	٤٤٩
ولا الحجاجُ	الصقورِ	الوافر	إمام بن أقرم النميري	٣٤٥
كم عمّة	عشارِي	الكامل	الفرزدق	٤٣/٣٩
حذرٌ	الأقدارِ	الكامل	أبو يحيى اللاحقي أو ابن المقفع	١٤٤
أنّا اقتسمنا	فجارِ	الكامل	النابغة الذبياني	١٩٤
مدرٌ	بدارِ	الكامل	مؤرّج السُلَميّ	٣٦٠
وقتيلُ	يثأرِ	الكامل	عامر بن الطفيل	٢٨٦
لا يبعدنْ	الجزرِ	الكامل	الخرنق بنت هفان	٤٠١
النازلين	الأزرِ			
ولفوك	خمرِ	الكامل	--	١١٨
ولستَ	للكاثرِ	السريع	الأعشى	١٢٢

السين المفتوحة

فلم أرَ	فوارسا	الطويل	العباس بن مرداس	١٣٣
أكرَّ	القوانسا			
هذي	نسيسا	الكامل	المتنبي	٤٧١
عيّنتْ	يؤوسا	الخفيف	--	٢٣٨

السين المضمومة

بثوبٍ	رأسُ	الطويل	--	١٧٠
للهِ	الآسُ	البسيط	أمية بن أبي عائذ الهذلي أو أبو ذؤيب الهذلي	٢١٠،٢٧٢

السين المكسورة

فأينَ	احبسِ	الطويل	--	٣٨٠
إذا أرسلوني	الممارسِ	الطويل	يزيد بن الطثرية	٧٨
أزمعتُ	كاليأسِ	البسيط	الحطيئة	١٨٢

الشين المفتوحة

أيا أبتي	عائشا	الطويل	--	٤٩٧

الصاد الساكنة

يا عبد	للقنيصْ	السريع	عدي بن زيد	٥٣٤

الطاء المكسورة

فلا والله	العلاطِ	الوافر	المنتخل الهذلي	٢٨٧
فإمّا تُعرضنَّ	النّياطِ	الوافر	المنتخل الهذلي	٢٦٠
فحورٍ	الرّياطِ			

الظاء المفتوحة

فأمّا التي	اللافظَهْ	المتقارب	طرفة بن العبد	٧٢

العين الساكنة

يا سيداً	الذرائعْ	السريع	السفاح بن بُكير اليربوعي	٩٥

العين المفتوحة

لعمري	جائعاً	الطويل	أم حاتم	٢٩١
هُمُ صلبوا	بأجدعَا	الطويل	سويد بن أبي كاهل	٢٢٦

فقالتْ	تخدعَا	الطويل	جميل بثينة	٢١٩
وقد جربوه	الفنعا	البسيط	الأعشى	١٨١
وزادني	ما مُنِعَا	البسيط	الأحوص الأنصاري	١١٧
قِفي	الوداعا	الوافر	القطامي	٥٣٠
ذريني	مُضاعا	الوافر	عدي بن زيد	٤٢١
أنا ابن	وقوعا	الوافر	المرار الأسدي	٤١٣
كم بجودٍ	وضعَه	الرمل	أنس بن زريم أو عبد الله بن كُريز أو أبو الأسود الدؤلي	٤٤

العين المضمومة

و لم أرَ	طائعُ	الطويل	بشر القشيري	٣٤٧
إذا قيل	الأصابعُ	الطويل	الفرزدق	٢٦٥
تباركت	باخعُ	الطويل	عبد الله بن رواحة	١٧٦
لئن	واسعُ	الطويل	الكميت بن معروف	٢٨٣
إذا أنت	ينفعُ	الطويل	قيس بن الخطيم	٢٢٠
أتجزعُ	تدفعُ	الطويل	زيد بن رزين بن الملوح	٢٣٠
فبتُ	ناقعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٣٨٦
لئن	جميعُ	الطويل	قيس بن ذريح أو مجنون ليلى	٢٨٩
تأوي	الشّبعُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	١٧٤
أطوّفُ	النقيعُ	الوافر	نقيع أو نفيع بن جُرموز بن عبد شمس	٣٥٦
قَصْرُ	انقطاعُهْ	مجزوء الكامل	--	٣١٩

العين المكسورة

وإن امرأً	بالمطامعِ	الطويل	--	١٤٦
بكا	المقنَّعِ	الطويل	--	٢٤٣
باللهِ	طمعِ	البسيط	--	٢٨٣
أُطوِّفُ	لكاعِ	الوافر	الحطيئة	٥١٧
فإذا هُمْ	جياعِ	الكامل	رجل جاهلي	١٢٧

وقدْ	أُمنعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	٤٠٩

الفاء المفتوحة

ألا يا	وكيفَا	الوافر	جدابة بنت خالد النخيعة	٤٧٥

الفاء المضمومة

أسيلاتُ	الملاحِفُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٦٤
كأنَّ	مُطنفُ	الطويل	الشنفرى	٣٩٠
تسقى	الرصفُ	البسيط	جرير	٣٥٠
نحنُ	مختلفُ	المنسرح	(قيس بن الخطيم أو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي أو درهم بن زيد الأنصاري)	٤٦٤

الفاء المكسورة

وأنْ يعرين	عجافِ	الوافر	(أبو خالد القناني أو عيسى بن فاتك أو محمد الأزدي أو سعيد بن مسحوج الشيباني وغيرهم)	١٣٩
نحنُ	السَّدفِ	المنسرح	قيس بن الخطيم أو سعد القرقرة	١٢٢

القاف المضمومة

رضيعي	نتفرّقُ	الطويل	الأعشى	٢٩٤
لعمرك	تُخرَقُ	الطويل	--	٢٨٣
أداراً	يترقرقُ	الطويل	ذو الرّمة	٤٧٨
أحارِ	تسرقُ	الطويل	أنس بن زريم أو أنس بن أبي أنيس أو أبو الأسود الدؤلي	٥٣١
فلم يرتفق	رواهقُه	الطويل	--	١٥٣
أبى	تروقُ	الطويل	حميد بن ثور	٢٣٥
جهولٌ	زهوقُ	الطويل	حميد بن ثور	١٤٥
ولا يؤاتيك	تثقُ	البسيط	سالم بن وابصة أو العرجي	٢٣٠
والتغلبيون	منطيقُ	البسيط	جرير	٧٦/٧٣

القاف المكسورة

أفنى	الأباريقِ	البسيط	الأقيشر الأسدي	١٩٠
يا أرطَ	يَصدُقِ	الكامل	زميل بن الحارث الفزاري	٥٣١

الكاف الساكنة

وانصرْ	آلكْ	مجزوء الكامل	عبد المطلب بن هاشم	٣٢٤

الكاف المضمومة

حتىّ	البركُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٥٠٠

اللام الساكنة

أيّهذان	وغلْ	الوافر	--	٣٨٧
إنَّ	قَبَلْ	الرمل	عبد الله بن الزبعري	٣٢٠

اللام المفتوحة

فقلتْ	قابلَهْ	الطويل	حميد بن ثور	١٩٣
عليَّ	نعلا	الطويل	--	٢٨٠
لقد	البذلا			
ألكني	غُزلا	الطويل	عمرو بن شأس الأسدي	٣٣٦/٣٣٧
أخا الحرب	أعقلا	الطويل	--	١٤٢
دنوتِ	مضلّلا	الطويل	--	١٢١
فو اللهِ	مغولا	الطويل	عبد الله بن الزبير	٢٨١
إنَّ وجدي	عذولا	الطويل	--	٣١٤
أقيم	أتحوّلا	الطويل	أوس بن حجر	١٠٥
يساقط	أخولا	الطويل	ضابئ بن الحارث البرجمي	٥٠٤
فتى	خليلا	الطويل	--	٣١٤
واثقتُ	قيلا	البسيط	--	٢٦٨
أبرَّ	جدالا	الوافر	ذو الرمة	٤٦٤
فخيرٌ	يا لا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي	٥٠٤
ورجا	لينالا	الكامل	جرير	٤٥٤

الوُدّ	نوالا	الكامل	--	١٥٥
الواهبُ	أطفالها	الكامل	الأعشى	١٥٧/١٥٨
لمتى	جميلا	الكامل	--	٢٩٣
رسمِ	جللَه	الخفيف	جميل بثينة	٢٦٢
قلتُ	رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٤
أنجبَ	نجلا	المنسرح	الأعشى	٣٥٠
ضعيفُ	الأجلَ	المتقارب	--	١٨٩
أناوٍ	ذُلَّا	المتقارب	حسان بن ثابت	١٤٦
على أنّني	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	٤٠

اللام المضمومة

وكيف	اندمالُها	الطويل	ذو الرمة	٤٤٨
وتهاضُ	خيالُها			
فقلت	تقتلُ	الطويل	الأخطل التغلبي	٨٤/٩١
بعزمةِ	مِثْلُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٣٣٢
فهل لك	يفضلُ	الطويل	أمية بن أبي عائذ الهذلي	٤٦٢
لنا الفضل	أفضلُ	الطويل	جرير	٢١٧
لئن	تفعلُ	الطويل	الشنفرى	٢٤٠
من الجردِ	تصهلُ	الطويل	الكميت	٣٢٤
تميلُ	ناهلُ	الطويل	عنترة	٣٧٨
فتلك	المطوّلُ	الطويل	الكميت	٣٣٤
ألم	قليلُ	الطويل	مبشر بن هذيل الفزاري أو موبال بن جهم المذحجي	٣٣٤
مُخلّقة	سبيلُ	الطويل	--	٢٦٦
ليت	رجلُ	البسيط	كثير	٤٨٣
وقولي	المنخّلُ	البسيط	النمر بن تولب	٢٨٦
السالكُ	الفضلُ	البسيط	المنتخل الهذلي	١٩١،٣٨٩

لئنْ	ننتفلُ	البسيط	الأعشى	٢٩٢
وكَرَّارُ	حليلُها	البسيط	الأخطل التغلبي	١٥٤
كم نالني	أحتملُ	البسيط	القطامي	٤٣،٤٥،٤٦
ذريني	مالُ	الوافر	أوس بن غلفاء	٣٥٧
فشايعْ	تبولُ	الوافر	الأعلم الهذلي	٤٧٣
كما خُطّ	يزيلُ	الوافر	أبو حيّة النميري	٣٤٩

اللام المكسورة

فنِعم	حمائلِ	الطويل	أبو طالب	٥٩
فمن كان	لوائلِ	الطويل	أبو خراش الهذلي	٣٤٤
فقلتُ	أوصالي	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٣
حلفتُ	صالي	الطويل	امرؤ القيس	٢٩٠
ألا يا	آجالِ	الطويل	الشماخ بن ضرار	٨٦
كأنّ	حنظلِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٢٠
وهذا	حنظلِ	الطويل	الأسود بن يعفر	٥٣٢
مِكرّ	مِنْ علِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٢٦
فمثلك	مُغيلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٠
وقوفاً	تجملِ	الطويل	امرؤ القيس أو طرفة بن العبد	١٩٨
كبكرِ	المحلَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١١٩
قفا	فحوملِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٣٧
كأنَّ	مُزَمّل	الطويل	امرؤ القيس	٣٨٨
وإنّا	الأفاضلِ	الطويل	الأحوص الأنصاري	٣٢٢
فرشني	بعسيلِ	الطويل	--	٣٤٩
إذا فاقد	المزايلِ	الطويل	بشر بن أبي خازم	١٤١
لم يمنع	أوقالِ	البسيط	أبو قيس بن الأسلت الأوسي أو الكناني أو أبو قيس بن رفاعة	٤٣١،٤٤٣
ما أنت	الجدلِ	البسيط	الفرزدق	١٥١
كلّما	لمالِ	الوافر	مغلّس بن لقيط	٥١٨

ثلاثة	عيالي	الوافر	الحطيئة	١٠
لو كان	رسائلي	الكامل	جميل بثينة	٢٤٤
يسقون	السلسلِ	الكامل	حسان بن ثابت	٣٤٣
خمسُ	إفالِ	الخفيف	--	٣٣٠
ليس	ذيالِ	الخفيف	عبيد بن الأبرص	٥٣٢
وإذا	نزالِ	الخفيف	--	٢٤١
حبّذا	بالمعالي	الخفيف	--	٨٩
حُسْنَ	الجزيلِ	الخفيف	--	٩٢
ويأوي	السَّعالي	المتقارب	أمية بن أبي عائذ الهذلي	٤٠٠

الميم الساكنة

نحنُ	إرمْ	الرمل	--	٣٢٣،٣٢٥

الميم المفتوحة

فتاللهِ	دمَا	الطويل	سويد بن كراع	٢٨١
وقال	المقدّما	الطويل	العباس بن مرداس	٩٨،١٠٥
فما كان	تهدَّما	الطويل	عبدة بن الطبيب	٤٢٣
جزى	أكرما	الطويل	علي بن أبي طالب	١٠٠
فناجتْ	موشَّما	الطويل	حميد بن ثور	١٧٤
ما الراحمُ	حُرِمَا	البسيط	--	١٧٥
أأصبح	رماما	الوافر	جرير	٥٣٣
ألا من	الطعاما	الوافر	يزيد بن عمرو بن الصعق	٣٣٦
بآيةِ	مداما	الوافر	الأعشى	٣٣٧
أنا سيف	السناما	الوافر	حميد بن ثور أو حميد بن بحدل	٤١٧
إنَّ	ضيما	الخفيف	--	٣٨٢

الميم المضمومة

إذا هملتْ	غرامُ	الطويل	ذو الرمة	٤٧١
إذا غاب	ألائمُ	الطويل	الفرزدق	١٢٦
وننصرُ	جارمُ	الطويل	عمرو بن براقة الهمداني	٢٤٥

وإنَّ لساني	علقمُ	الطويل	رجل من همدان	٢٣٣
وكائن	مُنْعِمُ	الطويل	الأعشى	٤٥
لعمري	حاتمُ	الطويل	يزيد بن قنافة	٦٦
كانوا	ضجمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٤٠٨
وآخرين	إرمُ			
يفضي	يبتسمُ	البسيط	الفرزدق	٢٠٣
إنَّ ابن	علموا	البسيط	أوس بن حبناء أو المغيرة بن حبناء	٥٣٣
فإنَّ	حرامُ	الوافر	الأحوص الأنصاري	٣٥٢
ألا يا	السلامُ	الوافر	الأحوص الأنصاري	٤٦٢
سلامُ	السلامُ	الوافر	الأحوص الأنصاري	٤٨٣
ولكنّي	جسومُ	الوافر	--	٤٠٣
لعمرك	الحليمُ	الوافر	زياد الأعجم	٢٤٥
وسلمى	ريمُ	الوافر	تأبّط شرّاً	٦٧
نيافُ	نيمُ			
فإنَّ	الكلامُ	الوافر	نصير بن سيّار	٦١
عهدي	نِدامُ	الكامل	لبيد بن ربيعة	١٨٣
ما شدَّ	المسلمُ	الكامل	--	١١٦
كضرائرِ	لدميمُ	الكامل	أو الأسود الدؤلي	٢١٦

الميم المكسورة

فإنَّ قريشَ	لائمِ	الطويل	جرير	٣١١
ثلاثُ	الأهاتمِ	الطويل	الفرزدق	٣
نرى	العزمِ	الطويل	--	٣٥١
وإنّي	المراجمِ	الطويل	الفرزدق	٢٦٧
يميناً	مبرمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٨٠،٧٩
وما الحربُ	المرجّمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٧٩
لعمري	ضمضمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢٩٠
وتشرقُ	الدَّمِ	الطويل	الأعشى	٣١٦

مشينَ	النواسم	الطويل	ذو الرمة	٣١٦
بنا كالجوى	الحوائمِ	الطويل	جرير	٢٤٤
وليتَ	مسلمِ	الطويل	--	٣٣٨
لأجتذبنْ	حليمِ	الطويل	--	٣٣٣
فإلّا	عليمِ	الطويل	عبد العزيز زرارة الكلابي	٣١٥
فهُمُ	ذامِ	المديد	الكميت	١٢١
وما هداك	كغرامِ	البسيط	عمر بن براقة	٢٤٤
شُمٍّ	قزمِ	البسيط	الكميت	١٤٢
لا يبرمون	كالأدمِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢٤٤
بذلنا	حُسامِ	الوافر	بعض بني قضاعة	٢٠١
مِنا	الظلامِ			
فساغ	الحميمِ	الوافر	عبد الله بن يعرب أو يزيد بن الصعق	٢٢٨،٣٣١
إذا	اليتيمِ	الوافر	جرير	٣١٦
جادتْ	كالدرهمِ	الكامل	عنترة	٣١٧
ولقد نزلت	المكرمِ	الكامل	عنترة	١٣٧
ليت	حمامِي	الخفيف	الكميت	٣٨٣

النون المفتوحة

تيقنتُ	أمينا	الطويل	--	٢٥٥
حبذّا	كانا	البسيط	جرير	٤٧٤
لأنتَ	نيرانا	البسيط	--	٣٤٩
فنعمَ	عفّانا	البسيط	كثير بن عبد الله النهشلي	٦٧
يا حبذّا	إعلانا	البسيط	--	٩٠
فليتَ	ركبانا	البسيط	قريط بن أنيف	٢٢٢
قالوا	كانا	البسيط	--	١٩٤
لا تَرْجُ	مأمونا	البسيط	--	١٥٣
يا للرجال	دينا	البسيط	--	٥٠٢
وإنْ دعوتِ	فادعينا	البسيط	(المرقش الأكبر أو بشامة بن حزن	(١٢٩-٣١٠-

إنَّا محيوكِ	فاسقينا		النهشلي أو أبو بشامة بن حزن	٥٣٦).
إنَا بني	يشرينا		النهشلي).	
ذعرتم	الظافرينا	الوافر	--	٤٥٤
وإمّا زال	يكونا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٩٨
بعمرك	خدينا	الوافر	عمر بن أبي ربيعة	٢٧٠
رُقيَّ	امطلينا	الوافر	عبيد بن قيس الرقيات	٢٧٦
وقائلةٍ	إنَّهْ	الوافر	أعرابي من بني أسد	٢٩٦- ٢٩٨
ولقد علمت	دينا	الكامل	أبو طالب بن عبد المطلب	٧٢
واللهِ	دفينا	الكامل	أبو طالب بن عبد المطلب	٢٨٢
تنفكُّ	تكونَه	مجزوء الكامل	--	٢٨٧
ليت شعري	عاذلونا	الخفيف	--	١٤٦
أبتنَّ	فحينا	المتقارب	--	٣٤٦
شكوتم	مجانينا	المتقارب	أبو محمد اليزيدي	٢٤١
فلولا	كنا			

النون المضمومة

لكَ الله	كائنُ	الطويل	--	٢٧٩
ورَبِّ	كائنُ	الطويل	--	٢٨١
فللموتِ	المساكنُ	الطويل	سابق البربري	٢١٧
قالوا	شيبانُ	البسيط	ابن الرومي	٤٤٠
فكم	عدنانُ			
وبعضُ	إذعانُ	الهزج	سهل بن شيبان	١٨٦
كُلُّ	مهينُ	الخفيف	--	٣٤٧

النون المكسورة

إلى الله	يلتقيانِ	الطويل	الفرزدق	٤٢٥
لعمرك	بثمانِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٤٢
لو سئلت	الشفتانِ	الطويل	الفرزدق	٢٣
علا	يمانِ	الطويل	رجل من طيء	٣١١

ألا رُبَّ	أبوانِ	الطويل	عمرو الجنبي أو رجل من أزد السراة	٢٥٢
تحنُّ	لقضاني	الطويل	عروة بن حزام العذري	٢٣٢
بثينُ	معونٍ	الطويل	جميل بن معمر	٥٤
ألا رُبَّ	أمين	الطويل	عبد الله بن همام	٢٥٤
يا لأَناسٍ	عدوانِ	البسيط	--	٥٠٣
ونعم	إعلانِ	البسيط	--	٥٤-٧٥
وكيف	مروانِ			
لاهِ	فتخزوني	البسيط	ذو الإصبع العدواني	٢٢٨
تاللهِ	بالعُننِ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢٨٩
مضتْ	حجّتانِ	الوافر	النابغة الجعدي أو النمر بن تولب	٣٤٠
أ بالموت	تخوفيني	الوافر	عنترة أو الأعشى أو أبو حيّة النميري	٣٠٤
فإنْ أهلكْ	البنانِ	الوافر	جحدر بن مالك	٢٥٤
فإمّا	سميني	الوافر	المثقب العبدي	٤٤٩
وإلّا	تتقيني			
إنَّ عمراً	الأحزانِ	الخفيف	--	٢٦٦
لا تلمني	كفاني	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣٤٤

الهاء المفتوحة

يارُبَّ	معاويَهْ	مجزوء الكامل	أم معاوية	٢٥٤
ألقى	ألقاها	الكامل	ابن مروان النحوي أو أبو مروان النحوي أو المتلمس	٢٣٧

الهاء المضمومة

فلا تصحبْ	إيّاهُ	الهزج	علي بن أبي طالب	٥٣٨
أيا	أنساهُ	الهزج	--	٣٨١
لك	اللهُ			

الهاء المكسورة

لك رغبةً	زيديهِ	السريع	--	١٨٤

الواو المفتوحة

صبحنا	ذووها	الوافر	كعب بن زهير	٣٢٢
إنما	ذووه	مجزوء الرمل	--	٣٢٢

الياء الساكنة

أيا ليلة	تنجلي	الطويل	--	١٧٣
تبدّت	تصابي	الطويل	--	٣٣٥
بآيةِ	تثنيها	البسيط	مزاحم بن عمرو السلولي	٣٣٧
يا دارُ	أهاليك	البسيط	--	٤٧٤
تذكرُ	داني	الوافر	--	٣٣٣
ولست	لو انيّ	الوافر	--	٣٥٦
رؤية	التواني	الخفيف	--	٣١٧
حبذَا	بالمعالي	الخفيف	--	٨٩
فيا راكباً	تلاقيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	٤٧٦
فما برحت	المنائيا	الطويل	عُبيدة بن الحارث	٤١٧
كلانا	تفانيا	الطويل	(عبد الله بن معاوية أو المغيرة بن حبناء التميمي أو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب)	٣٢٨
بدا لي	جائيا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢٦٥
ألا حبّذا	هيا	الطويل	أم شملة أو ذو الرمة	٨٧
ومستبدلٍ	وأحريا	الطويل	--	١٠٠
وآسِ	وانيا	الطويل	الأعشى	٢٢٩
نهى	صابيا	الطويل	--	٢٨٠
مررتُ	واديا	الطويل	سحيم بن وثيل	١٣١
أقلَّ	ساريا			

الألف الساكنة

فيا شوق	ما أصبى	الطويل	المتنبي	٥٠٣
ويركبُ	الكلى	الطويل	زيد الخيل	٢٢٧

وكم مالئ	كالدمى	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٤٦
سبتني	أستبى	الطويل	--	١٦٦
فأومأت	فتى	الطويل	الراعي النميري	٣٩٦
هما	فدعاهما	الطويل	عمرة الخثعمية أو درنا بنت عبعبة الجحدرية	٣٥٠
لبئس	يراعى	الوافر	--	٨١
بمحيّاه	يتسنّى	الخفيف	--	٣٣٨

فِهْرَس شَواهدِ الرّجز

أول البيت	آخر البيت	الشاعر	الصفحة
	حرف الباء		
بلْ	أصبابْ	رؤبة بن العجاج	٢٦١
فليكنْ	السالبْ	أبو طالب بن عبد المطلب	٣٠٥
نحنُ	أقربَا	العجاج	٢٤٠
جارية	مقعَّبَهْ	الأغلب العجلي	٤٨١
بنا	الضبابُ	رؤبة بن العجاج	٥٣٦
أين المفر	الغالبُ	نفيل بن حبيب	٤٣١
عمرك	جانبُهْ	أبو خالد القناني	٥٣
	حرف التاء		
بل	الجحفتْ	سؤر الذئب	٢٦١
يا أبجرُ يا أقرعُ	جعتا	الأحوص أو سالم بن دارة	٤٧٠
غُلْبَ	سراتِها	عمر بن لجأ التميمي	١٦٩
كُلِّفَ	حجّتِهِ	نفيع بن طارق	١٨
من نُزّل	مُدَّتِ	العجاج	١٢٩
	حرف الدال		
في كلت	بزائده	--	٣٧٨
ما جعل	الممجّدا	--	١٩٢
كان	الجديدا	--	٣٦٠
يا رُبَّ	اليدا	--	٤٧٤
	حرف الراء		
ما المحبّ	فيجبرا	--	٢٦٣
فيا	شرًّا	--	٢٨٥
إنّي	نصرا	رؤبة بن العجاج	٤٩٣
كمثل	جارُها	أبو ذؤيب الهذلي	٣٤٦

صبحك	فاخرِ	--	٥٣
جاري	عذيرِي	العجاج	٤٧٢
بلالُ	الأخيرِ	رؤبة بن العجاج	١١٦

حرف السين

فأصبحتْ	البائسا	--	٤٠٥
وافقعسا	كرؤسُ	رجل من بني أسد	٥٠٧
بئس	اقعنسس	--	٨١

حرف الطاء

حتّى	قَطْ	العجاج	٣٩١

حرف العين

إنَّ عليَّ	طائعاً	--	٤٢٦
ما يُرتجى	معاً	--	٢٤٥
يا ليتني	أكتعا	--	٣٧٦
ترى	أكتعُ	--	٣٧٥

حرف الكاف

و رأيُ	ذاكا	رؤبة بن العجاج	١٨٣

حرف اللام

إنَّ الكريمَ	يتكلْ	--	٢٣٠
ولا ترى	حاظلا	رؤبة بن العجاج	٢٤٠
كأنَّ	المهدّلِ	العجاج	٣٨٩
تضلُ	عن فُلِ	أبو النجم العجلي	٥١٤-٥١٧
أقبَّ	أقبلِ	أبو النجم العجلي	٣٢٦
تروحي	ظليلِ	أحيحة بن الجلاح	١٢٠
كأنَّ	حنظلِ	خطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية أو الشمّاء الهذلية	٥

حرف الميم

قَبْلَ	النّعمْ	--	٣٢٩

كمثلِ	النّعمْ	--	٣٢٩
لا تفسدوا	لكُمْ	--	٤٤٩
كُنْ لي	الذمَّا	--	٤٩٦
إنّي إذا	اللهمَّا	أبو خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت	٤٨٩
لا تَشْتُمِ	لا تُشْتَمُ	رؤبة بن العجاج	٢٤٨
بلْ	جهرمُهْ	رؤبة بن العجاج	٢٦١
كأنَّ	باللّجام	--	٣٥١
أوعدني	المناسِمِ	عديل بن الفُرخ العجليّ	٤٢١
لو قُلتَ	ميسمِ	أبو الأسود الحماني أو حميد بن ثور أو حكيم بن معّية الربعيّ	٤٠٨

حرف النون

حتّى	قرنْ	خطّام المجاشعي أو الأغلب العجلي	٣٨٢
قالت	اثنينْ	--	٣٨٢
قد كنت	اللّيانا	رؤبة بن العجاج أو زياد العنبري	١٩٢
باسم	شفينا	عبد الله بن رواحة	٩١
لها ثنايا	ثمانُ	--	١٩
لأكلةٌ	البطنِ	مرداس	١١٩
كيفَ	عنّي	الفرزدق	٢٢٨
من أجلك	عنّي	--	٤٨٥

حرف الهاء

تقول	المرَهْ	--	٦٣
نعمتْ	المنّهْ	--	٨٢

حرف الواو

ببُهمةٍ	ينبو	--	١٧٠

حرف الياء

قال	بالمرضيِّ	الأغلب العجلي	٣٥٩

الالف اللينة

قواطناً	الحمى	العجاج	٥٣١

فِهْرِسُ أنصافِ الأبيات

	البحر	رقم الصفحة
فنعم أخو الهيجاء ونعم شبابُها	الطويل	٦٧
يا لَقَومي لِفُرقةِ الأحبابِ	الخفيف	٥٠٢
لَيْمُنَ لبئس العذرة اعتذروا	البسيط	٢٧٧

فِهْرِسُ المسائلِ النّحويّةِ حسبَ ورودها في الكتابِ

المسألة	رقم الصفحة
تفسير الثلاثة وأخواتها بمنصوب على التمييز.	٤ . ٥
علّة سقوط تاء الثلاثة وأخواتها مع المؤنث وثبوتها مع المذكر	٧ . ٨ . ٩
تسكين شين عشرة وكسرها	١٤
إعراب صدر (اثني عشر) لوقوع العجز منها موقع النون.	١٦ . ١٧
لا يقع أحدٌ بعد إيجاب يُراد به العموم	٢٢
دخول حرف التعريف على المعدود إنْ كان مضافاً.	٢٥
دخول حرف التعريف على جزئي العدد المركب.	٢٦
بناء اسم الفاعل من العقود.	٣٢ . ٣٣
كم بسيطة أم مركبة؟	٣٨
جرّ مميز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر	٤٠ . ٤١
لا يكون مميز كم الاستفهامية جمعاً.	٤١ . ٤٢
وقوع كم الخبرية للتعليل والتكثير.	٤٢
جرّ مميز كم الخبرية في الشعر مفصولاً بظرف أو جار ومجرور.	٤٤ . ٤٥
الخلاف في بناء كم الخبرية	٤٦
الخلاف في الوقوف على كأيّن.	٤٨
كذا كناية عن عشرين أو ثلاثين إلى تسعين.	٥٠ . ٥١
الخلاف في فعلية واسمية نعم وبئس.	٥٤ . ٥٥
الخلاف في (ما) الواقعة بعد (نعم . بئس).	٦١ . ٦٢
الخلاف في الاسم بعد (نعم . بئس).	٦٣ . ٦٤
إعراب (ما) بعد (نعم . بئس) إذا جاء بعدهما فعل	٦٤ . ٦٥
ربط جملة الخبر عند مَنْ قال باسمية نعم وبئس.	٧٧ . ٧٨ . ٧٩
هل حبذا فعل أم اسم؟	٨٥ . ٨٦
الخلاف في المخصوص بعد حبذا	٩٠
العامل في المنصوب بعد (أفعل) التعجب.	٩٣
إعراب (ما) الواقعة قبل (أفعل) التعجب.	٩٤ . ٩٥ . ٩٦

إعراب المجرور بالباء الزائدة بعد (أفعل التعجب).	٩٧ . ٩٨
الفصل بين فعل المتعجب والمتعجب منه.	١٠٤ . ١٠٥
بناء أفعل وأفعل به من ما أعطاه وشبهه.	١١١
عمل اسم الفاعل المصغّر.	١٣٩ . ١٤٠
عمل اسم الفاعل المحوّل للمبالغة إلى فَعّال أو فَعُول أو مفعال أو فعيل أو فَعِيل	١٤١ . ١٤٥
عمل اسم الفاعل المضاف الذي يكون بمعنى الماضي.	١٤٨ . ١٤٩
إضافة اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به وجوباً إنْ كان ضميراً متصلاً.	١٥٢ . ١٥٣
إضافة الصفة المشبهة هل هي من رفع أم من نصب؟	١٦٨ . ١٦٩
الخلاف في (حسنِ وجهِه) بالجرّ.	١٦٩
تكسير الصفة المشبهة مسندة إلى جمع أولى من إفرادها.	١٧٢ . ١٧٣
عمل المصدر مجموعاً	١٨٠ . ١٨١
إعمال المصدر المنوّن.	١٨٧ . ١٨٨
إعمال المصدر المعرّف بأل.	١٨٨ . ١٨٩
إعمال اسم المصدر عمل فعله.	١٩٤
إعمال اسم المصدر عمل المصدر.	١٩٦
الخلاف في العامل فيما يرد بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل.	١٩٩ . ٢٠٠
مجيء (مِنْ) للتبعيض.	٢٠٢ . ٢٠٣
شروط زيادة مِنْ	٢٠٨
(من عن) و (من على) اسمان أم حرفان؟	٢١٠
(مُن) المضمومة الميم	٢١١
مجيء (إلى) بمعنى (مع)	٢١٣
(كي) حرف جرّ	٢٢٠
حكم ما بعد (حتّى)	٢٣٦ . ٢٣٧
حكم الاسم المرفوع بعد (رُبّما)	٢٤٨ . ٢٤٩
القول في اسمية (رُبَّ)	٢٥٠
(رُبَّ) للتقليل والتكثير	٢٥١ . ٢٥٢
الضمير في (لولاك)	٢٥٨ . ٢٥٩

واو (رُبَّ) لا تعمل الخفض بنفسها.	٢٦٢ . ٢٦٣
جواز نصب المقسم به إذا حُذِفَ جارّه.	٢٧٥
ايمُن جمع يمين (همزة ايمُن).	٢٧٩
لام (لزيد منطق)	٢٩٥
القول في (جَيْرَ)	٢٩٦ . ٢٩٧
الخلاف في (لا) في (لا جَرَمَ)	٢٩٧ . ٢٩٨
المضاف إلية مجرور بالإضافة.	٢٩٩
الخلاف في إضافة العدد.	٣٠١
إضافة بمعنى (عند).	٣٠٢
(غير) نكرة لا تتعرف.	٣٠٥
إضافة أفعل التفضيل.	٣٠٧
إضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة.	٣٠٨ . ٣٠٩
إضافة المؤكّد إلى المؤكّد.	٣١٢
جواز (أنت أخانا أولَ ضاربٍ).	٣١٤ . ٣١٥
الخلاف في نصب (وَحْد)	٣١٩ . ٣٢٠
الخلاف في أصل (أهل).	٣٢٣ . ٣٢٤
الخلاف في (كل، بعض) معرفة أم نكرة.	٣٢٥ . ٣٢٦
بناء (قبل وبعد) على الضم .	٣٣٠
تنوين (قبل وبعد)	٣٣١ . ٣٣٢
بناء الظرف المضاف إلى الاسم والفعل المعرب.	٣٣٤ . ٣٣٥
إضافة (آية) إلى الفعل.	٣٣٧
الخلاف في (ذي) من قولهم: اذهب بذي تسلم.	٣٣٩
إجراء (مثل) مجرى (غير).	٣٤١ . ٣٤٢
جرّ المضاف المحذوف دون عطف.	٣٤٧ . ٣٤٨
المجموع على حدّه المضاف إلى ياء المتكلم.	٢٥٣ . ٢٥٤
إضافة (أب . أخ) إلى الياء.	٣٦٠ . ٣٦١
العامل في التابع.	٣٦٣ . ٣٦٦
تقدم معمول التابع على المتبوع.	٣٦٦ . ٣٦٧
جواز (رأيت أحدَ الرجلين كليهما)	٣٧٠

توكيد (كلا ـ كلتا) ما لا يصحُّ في موضعه واحد	
لا يثنّى أجمع ولا جمعاء.	٣٧٣
توكيد النكرة.	٣٧٦ ـ ٣٧٧
لا يُحذَف المؤَكَّد ويُقام المؤَكِّد مقامه.	٣٧٧
جعل المنصوب المنفصل في نحو (رأيتُك إياكَ) توكيداً لا بدلاً.	٣٨٣ ـ ٣٨٤
النعت أخص من النكرات.	٣٨٧
الجرّ على الجوار.	٣٨٨ ـ ٣٨٩
النعت بأسماء الإشارة.	٣٩٤ ـ ٤٠٤
إعراب (ما) في نحو: (رجل ما شئت من رجلٍ).	٣٩٦
يُفرّق نعتُ غير الواحد بالعطف إذا اختلف.	٣٩٦ ـ ٣٩٧
قطع النعت.	٣٩٨ ـ ٣٩٩
ما لا ينعت ولا ينعت به.	٤٠٥
التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان.	٤١٠ ـ ٤١١
إبدال النكرة من النكرة وإبدال النكرة من المعرفة.	٤١٥ ـ ٤١٦
بدل البعض يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله.	٤١٨
بدل الغلط.	٤١٩
المشتمِل في بدل الاشتمال هو الأول.	٤٢٢ ـ ٤٢٣
العطف ب (لكن).	٣٢٨ ـ ٣٢٩ ـ ٣٣٠-٤٥٢
العطف ب (حتّى).	٣٢٨
العطف ب (إمّا).	٤٣٠ ـ ٤٣١
العطف ب (إلّا).	٤٣١
العطف ب (ليس).	٤٣١
العطف ب (أيّ).	٤٣٢
(كيف) و (لولا) و (متى) و (أين) ليست من حروف العطف.	٤٣٢
واو العطف للجمع المطلق.	٤٣٣ ـ ٤٣٤
(ثم) بمنزلة الواو.	٤٣٨
الخلاف في أصل (أمْ).	٤٤١
(أمْ) بمنزلة (بل).	٤٤٣

(أو) بمعنى (الواو).	٣٤٦
(بل) لا تكون نسقاً بعد الإيجاب.	٤٥١
العطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل.	٤٥٤ . ٥٥٥
العطف على الضمير المجرور.	٤٥٥ . ٤٥٦ . ٤٥٧
جواز العطف على عاملين.	٤٥٧ . ٤٥٨ . ٤٦٠
تقديم المعطوف بالواو.	٤٦٢ . ٤٦٣
الفصل بين العاطف والمعطوف.	٤٦٦
ناصب النداء.	٤٦٨
حروف النداء (آ . أي . أيْ . الهمزة).	٤٦٩
حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.	٤٧١ . ٤٧٢ . ٤٧٣
حذف المنادى قبل الأمر والدعاء.	٤٧٣
مجيء الحال من المنادى.	٤٧٤ . ٤٧٥
بناء وإعراب المنادى.	٤٧٦ . ٤٧٧
نداء الاسم المحلّى بأل.	٤٨٥ . ٤٨٦
مسألة (اللهمّ) .	٤٨٨ . ٤٨٩
جواز (يا زيدُ وعَمْرَاً)	٤٩٠
رفعُ المنسوق المقرون بأل في نحو (يا زيد والحارث).	٤٩١
رفع النعت في نحو (يا زيد صاحبَنا) .	٤٩٢
القول في (يا تَيْمَ تَيْمِ عِدِيٍّ).	٤٩٤ . ٤٩٥
تاء (يا أبتِ) عِوضٌ من ياء المتكلم.	٤٩٦ . ٤٩٧
هاء (هناء) ليست بدلاً من اللام.	٤٩٨ . ٤٩٩
الخلاف في لام المستغاث.	٥٠١
ليست لام الاستغاثة بعض (أل).	٥٠٤ . ٥٠٥
ندبة (اثنا عشر).	٥٠٨
تلحق ألفُ النُّدبةِ نعتَ المندوب.	٥٠٩
فتح نون التثنية في ندبة المثنّى.	٥١٢
ترخيم (شيّة) و (ديّة).	٥١٩

ترخيم المركب تركيب مزج. ٥٢٠
ترخيم (ثمود). ٥٢٢
ترخيم الثلاثي المحرك الوسط. ٥٢٢ . ٥٢٣
وصف المرخّم. ٥٣١

فهرس التراكيب النحوية وأقوال العرب

التركيب النحوي ـ القول	رقم الصفحة
عندي عشرون من الدراهم لعشرين رجلاً.	٢
أحد عشر رجلاً	٢
ثلاثة شسوع	٥
خمسةُ رَجْلةٍ	٧
اقبض عشرتك وعِشري زيدٍ	٧
صمنا من الشهر خمساً	٨
أفطرنا خمساً وضمناً	٨
أحدُ عشرَك مع أحدَ عشرِ زيدٍ	١٧
جاءني كلُّ أحدٍ	٢٢
أنّ أحداً لايقول ذاك	٢٣
عشر مئة	٢٤
الأحد وعشرون درهما	٢٥
ثنيت الرجلين	٢٩
واحد عشر	٣٠
هذا ثالث تسعة وعشرين	٣١
هذا الجزء الثالثُ ثلاثين	٣٢
هو الموفّي عشرين وهي الموفّية	٣٢
شَغَرَ بَغَرَ	٣٣
شَذَرَ مَذَرَ	٣٣
خدع مذع	٣٤
أَخْوَلَ أخْوَلَ	٣٤
تركت البلاد حيثَ بَيْتَ	٣٤
هو جاري بيت بيت	٣٤ ـ ٣٥

لقيته كفّةَ كفّةَ	٣٤ . ٣٥
أخبرته صحرةَ بحرةَ	٣٤
بادي بدا	٣٥ . ٣٦
أيدي سبا	٣٥
حاثِ باثِ	٣٦
حَيْصَ بَيْصَ	٣٧
الخاز باز	٣٧
كم مكث عبد الله أيوماً أم يومين	٣٩
فككت كم عان	٤٥
واللهِ ماهي بنعمَ الولدِ، نصرُها بكاءٌ، وبرّها سرقةٌ	٥٣
نعم السير على بئس العيرُ	٥٣
لححتْ عينُه	٥٧، ٨٤
نعم المرأة هندٌ	٥٩
أطعمنا شاة كلّ شاة	٦٠
بئسما تزويجٌ ولا مهرَ	٦٢، ٦٣
دققته دقّاً نعمّا	٦٢
إني ممّا أن أصنع	٦٢، ٦٣
غسلته غسلاً نعمّاً	٦٢
نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب	٧٣
مرّ بقوم نعمّوا قوماً	٧٦
نعم بهم قوماً	٧٦
لَقَضوا الرجلُ فلانٌ	٨٢
علُم الرجلُ فلانٌ	٨٢
مررت بأبياتٍ جاد بهنّ أبياتاً	٨٣، ٩٢
ما أظرفي	٩٤

ما أعرف زيداً بالحقّ	١٠١
أجلل بزيد	١٠٢
ما يُحسنُ زيداً	١٠٣
لله درُّ بني سُليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها	١٠٥
ما أحسن لولا بخلُه زيداً	١٠٥
ما أكسا زيداً للفقراء الثيابَ	١٠٦
شربتُ دواء فما عجتُ به	١٠٧
ما أذرع فلانة	١١١
ذرعت المرأة	١١٢
ما أنومه	١١٢
ما أكثر من ضُرِبَ زيداً	١١٣
ما أحسن ما ليس يذكرك زيدٌ	١١٣
أحنك الشاتين	١١٤
آبل الناس	١١٤
هو أسود من حنكِ الغرابِ	١١٥
الخبزُ أغذى من السّويق	١١٩
العسلُ أحلى من الخلِ	١١٩
فاخترنا أفصحهُنّ	١٢٤
هندٌ فُضْلَى امرأة تقصدنا	١٢٧
ابدأ بهذا من أوّل	١٢٨
مررت برجلٍ أكرم منه أبوه	١٣٠
ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ	١٣٠
شرّابٌ الماءَ	١٣٤
أنتن الشيء	١٣٦
أرعدت الفرائص	١٣٧

أيفع الغلام	١٣٧
أورس النبت	١٣٧
أُسْهِبَ اللديغ	١٣٨
أُلْفِحَ ذو مال	١٣٨
عمَّ الرجلُ بمعروف	١٣٨
قطط الشعر	١٣٩
ضُوَيْربُ زيدٍ	١٣٩
أظنَّني مُرتحِلاً فسُويراً فرسخاً	١٤٠
أنت غيوظٌ ما عَلِمْت أكبادَ الرجال	١٤١
أما العسلَ فأنت شرّابٌ	١٤١
إنّه لمنحارٌ بوائكها	١٤١
إنَّ اللهَ سميعٌ دعاءَ من دعاه	١٤٣
هو حفيظٌ علمَه وعِلْمَ غيره	١٤٣
هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ	١٤٧
هو ظانٌّ زيدِ أمس فاضلاً	١٤٩
هذا مُكرِمُكَ	١٥٢
هذا ضاربْك	١٥٣
جاء الزيدان والمكرموك	١٥٦
جاء المشتري الناقةَ وفصيلَها	١٥٧
ربَّ رجلٍ وأخيه	١٥٨
هذا المكرِمُ الرجلِ وغلامِه	١٥٨
قريشٌ نجباءُ الناسِ ذريّةً وكرامهموها	١٦٦
لا عهد لي بألأمَ منه ولا أوضعَه	١٦٨
طويل أصابعه	١٦٩
مررت برجلٍ حسنٍ وجهٌ	١٧٠

مررت برجلٍ أعورين أبواه	١٧٣
زيدٌ فارحٌ أمس وجازعٌ غداً	١٧٥
إنك مائت عن قليل	١٧٥
هو حديث عهد بوجع	١٧٧
وردنا منهلاً عسلاً ماؤه	١٧٨
سمعُ أذني زيداً يقول ذلك	١٨٣
اللهمّ إنَّ استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي لَلُومٌ، وإنَّ تَركي الاستغفارَ مع عِلمي بسعةِ عفوِك لُغَيٌّ	١٨٣
يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ	١٨٧
أعجبني دُهْنُ زيدٍ لحيتَه	١٩٧
حدثته من فلان	٢٠٤
رأيتُ الهلالَ مِن داري من خَلَل السحاب	٢٠٦
شممت الريحان من الطريق	٢٠٦
ضربته في السيف	٢٠٧
المالُ كزيدٍ	٢١٩
غضبتُ لفلان	٢٢٢
أطعمته عن جوع	٢٢٧
اركب على اسم الله	٢٣٤
أكلت السمكة حتّى رأسِها	٢٣٨
سرت النهار حتى الليلِ	٢٣٨
ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا	٢٤١
أنا كَكَ وأنت كِي	٢٤١
مررتُ برجلٍ إلّا صالحٍ فطالحٍ	٢٦٤
اشتريتُه بـ – واللّهِ – درهمٍ	٢٦٧
نَشَدتُكَ اللهَ إلاّ أَعَنْتَني	٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١

وعَمَّرْتُكَ اللهَ لا تُطِعْ هَواك	٢٦٩ ،٢٧٠، ٢٧١
ومِن ربي إنَّكَ لأَشِرٌّ	٢٧٢
اللّهِ لأَفْعَلَنَّ	٢٧٤
واللهِ ليقومُ زيد	٢٨٤
إنّ زيداً واللهِ ليقومُ	٢٨٤
لاجَرَمَ لآتينك	٢٩٧
لاجَرَمَ والله لا فارقتُك	٢٩٧
شهيدُ الدار	٣٠٠
قتيل كربلاء	٣٠٠
ثلاثة أثواب	٣٠١
هذه ناقةٌ رقودُ الحلبِ	٣٠٢
اقبض اثنيك وعشرِيك	٣٠٢
ربّ رجلٍ وأخيه	٣٠٤
كم ناقةٍ وفصيلِها	٣٠٤
فعل ذلك جهده وطاقته	٣٠٤
مررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ	٣٠٤
صلاةُ الأُولى	٣٠٧
مسجدُ الجامعِ	٣٠٧
سعيدُ كرزٍ	٣١٠
صُمتُ شهرَ رمضانَ	٣١٠
سحقُ غمامةٍ	٣١١
جَرْدُ قَطيفةٍ	٣١١
سَمَلُ سِرْبالٍ	٣١١
لَقِيتُه يومَ يومٍ	٣١٢
هذا حَيُّ زيدٍ	٣١٣

أتيتُك وحَيُّ فلانٍ قائمٌ	٣١٣
قالهُنَّ حَيُّ رياحٍ	٣١٣
جاء في أَلُ زيدٍ	٣١٣
ولقيتُ منه أخا الموت	٣١٣
أكرم القومَ غيرَ شاتمٍ عمراً.	٣١٥
أنت أخانا أولُ ضاربٍ	٣١٥
اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ	٣١٦
زيدٌ وحدَه	٣١٩
هو نسيجُ وحدِه	٣٢٠
قريعُ وحدِه	٣٢٠
أنا ذو بَكَّة	٣٢٢
أفوقَ تنامُ أم أسفلَ؟	٣٢٩
جئتُك يومَ لا حَرَّ ولا بردَ	٣٣٥
اذهبْ بِذي تَسْلَمُ	٣٣٩
ما قام أحدٌ غيرَك	٣٤١
ما مِثلُ أبيك وأخيك يقول ذلك	٣٤٦
مررتُ بالتَّيْمِيّ تَيْمِ عَدِيٍّ وتَيْمِ قريش	٣٤٧
أطعمنا لحماً سَميناً شاةٍ ذبحوها	٣٤٨
يعجبني ضربٌ زيدٍ	٣٤٨
يا غُلامِ أقبلْ	٣٥٥
هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ	٣٦٦
جاؤوا بأجمعهم	٣٦٩
جاء القومُ جميعهُم وعامّتُهم	٣٧١
أعجبني القَصرُ أَجْمَعَ	٣٧٤
مررت بقومِك إمّا أجمعينَ وإمّا بعضهم	٣٧٧

الذي ضربت نفسَه زيد	٣٧٧
كلاهما يألفان	٣٧٨
هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ	٣٨٨، ٣٨٩
بالفضل ذُو فَضَّلَكُمُ اللّهُ به	٣٩٤
أخذ بنو فلانٍ إبلاً مئةً	٣٩٥
مررتُ برجلٍ ما شئتَ مِن رجلٍ	٣٩٦
قام عبدُ اللّهِ مع المرأةِ الظريفان	٣٩٨
لابُدَّ من خيرٍ إمَّا عاجلٍ وإمَّا آجلٍ	٤٠١
يا هذا ذا الجُمَّة	٤١١
يا أخانا زيداً	٤١٢
يا غلامُ بشراً وبشرٌ	٤١٣
أكرمتُكم أصاغركم وأكابركم	٤١٧
مررتُ بزيدٍ لولا عمرٍو ومتى عمرٍو	٤٣٢
أخوك فَوَجَدَ	٤٣٩
بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب	٤٣٩
إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ	٤٤٣
مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ	٤٥٤
مررتُ به نفسِه وزيدٍ	٤٥٦
ما فيها غيرُه وفرسِه	٤٥٦
أكلتُ خُبزاً لحماً تمراً	٤٦٠
أعْطِهِ دِرْهَماً دِرْهَمَيْنِ ثلاثةً	٤٦١
وبِكَ وأهْلاً وسَهْلاً	٤٦١
يا إيَّاك قد كَفَيْتُكَ	٤٦٩
يا زيدُ العاقلُ	٤٧٩
يا زيدُ صاحبَ الفَرَسِ	٤٧٩

يا زيدُ العاقلَ	٤٧٩
يا زيدُ بنَ عمرٍو	٤٧٩
يا زيدُ بنُ عمرو	٤٨٠
يا الرجلُ قائمٌ	٤٨٥
يا الذي قامَ	٤٨٥
يا الأسدُ شِدَّةً	٤٨٦
يا أيُّها ذلك الرجلُ	٤٨٧
يا زيدُ والحارثُ	٤٩٠
يا زيدُ نفسُه	٤٩٢
يا زيدُ وغلامُ عمروٍ	٤٩٢
يا لَلماء ويا لَلْعَجَبِ	٥٠٠
وامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَماه	٥٠٧
واثْنا عَشَراه	٥٠٨
واعبدَ يغوثاه	٥٠٨
واغلاميَاه	٥٠٨
واغلامَاه	٥٠٨
واجَمْجُمَتَيَّ الشاميَّتيناهْ	٥٠٩
يالبّيكاه	٥١٠، ٥١١
يا عُبَيْدَ اللاهاهُ	٥١١
يا هنانِيهْ	٥١٢
وارَقاشاهْ	٥١٢
ياشا ارْجُني	٥١٩
يا وشْيَ أقبل	٥١٩
سِطِي مَجَرْ تُرْطِبْ هَجَر	٥٣٠
نحنُ العربَ أقَوْى الناسِ للضيف	٥٣٦

إيَّايّ وأنْ يَحذفَ أحدُكم الأرنب	٥٣٧
إيَّايَ والشَّرَ	٥٣٧
مازِ رأسَك والسيفَ	٥٣٨
إيَّاك الشَّرَ	٥٣٩
مَنْ أنت زيداً؟	٥٤٣
كلَّ شيءٍ ولا هذا	٥٤٢
كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ	٥٤٢
هذا ولا زعماتِك	٥٤٣
إنْ تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ النهار	٥٤٣
مرحباً وأهلاً وسهلاً	٥٤٣
عذيرَك	٥٤٣
ديارَ الأحبابِ	٥٤٤

فِهْرِسُ الأَعْلامِ

العَلَم	الصفحة
(أ)	
الأُبذيّ: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم	٢٥-١٧٢-٤٥٥
أُبي بن كعب	٤٨-٤٤٨
أثير الدين: أبو حيان الأندلسي	٢٤-٥٠-٥٢-٧٤-١٠٣-١٤٥-١٦٥-١٧٨-١٨٨-١٩٦-١٩٧-٢٠١-٢٥٢-٢٦٥-٢٦٩-٢٨١-٣٠٠-٣٠٢-٣٥٤-٤٥٩-٥١٦-٥٢٠-٥٣١-٥٤٦.
ابن الأثير: مبارك بن محمد الشيباني	٢٩
أحمد بن يحيى: ثعلب	٢٨-١٠٧-١٠٨-١٢٤-٣١٥-٣٥٥-٣٧٧-٤٣٤-٤٧٩.
الأحوص الأنصاري	٣٢٢-٢٨٦
الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة	٧-١٧-٢٦-٢٨-٢٩-٣٩-٤٢-٤٥-٥٠-٥٨-٦٤-٦٦-٦٧-٧٥-٧٨-٨٧-٩٠-٩٥-٩٦-١٠٤-١١٠-١١١-١٤٥-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٦-١٦٣-١٦٤-١٧٧-١٨٧-١٩٣-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠٢-٢٠٦-٢٠٨-٢٠٩-٢١١-٢١٩-٢٢٣-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٩-٢٤٠-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٧-٢٥٠-٢٥٣-٢٥٦-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٣-٢٦٤-٢٧٠-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٣١٣-٣١٧-٣٢٥-٣٢٩-٣٣٦-٣٥٥-٣٦٣-٣٦٩-٣٧٠-٣٧٦-٣٧٧-٣٨٦-٣٩٢-٣٩٩-٤١٥-٤١٨-٤٢٨-٤٢٩-٤٣١-٤٣٨-٤٣٩-٤٤١-٤٤٦-٤٥٧-٤٥٩-٤٦١-٤٦٣-٤٦٥-٤٦٩-٤٧٥-٤٧٨-٤٨٠-٤٨٧-٤٩١-٤٩٣-٤٩٦-٤١٥-٤١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٦-

٥٢٧-٥٢٨-٥٣٥

الأخفش الأصغر ٢٠٢-٢٠٣

أبي برزة الأسلمي ٣٣٠

الأشهب العقيلي ٤٩

ابن أصبغ: إبراهيم بن محمد بن إسحاق ١٨٨-٣٢٥

الأصمعي ١٧٤-٢٢٤-٢٥٦-٢٨٢-٣١٩-٣٢٢-٤٧٩

ابن الأعرابي ١٠٨

الأعشى: ميمون بن قيس ١٢٢-١٨٠-٢٩٢-٢٩٤

أعشى ربيعة ٣٧٥

الأعلم: يوسف بن سليمان الشنتمري ٤٩-١٤٨-٤٩٥

الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي ١٤-٣٥٩-٣٨٨

الأغلب العجلي ٣٥٩-٤٨١

الأقيشر الأسدي ١٩٠

امرؤ القيس ٢٦٠-٢٩٠-٣٨٨-٤٢٠-٤٩٨

أمية بن أبي عائذ الهذلي ٢٨٧

ابن الأنباري ٩٦-٣٢١-٤٥٥-٤٩٢-٥٤٦

أوس بن حجر ٣٣٨-٥٣٤

ابن إياز ٨٩-٥٢٣

(ب)

ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد ٤١-٨٩-٢٠٣-٤٣٢

ابن الباذش: علي بن أحمد بن خلف ٨٩

البخاري ٢١٨-٣٣٠-٤٣١

البراء بن عازب الحارثي ٢٤

بدر الدين بن مالك ١٠٣-١٠٤-١٤٦-١٥١-١٩٦-٣٠٠-٣٦٩

ابن بَرْهان: عبد الواحد بن علي ٥٤-٨٥-١١٢-٣٠٦-٣٠٨-٤٢٨

ابن السيد البطليُوسيّ ٥١-٧٨-١٦٨-٤٠٤-٤١٩-٥١٥

(ت)

تميم العجلوني ٤٠٧

(ث)

ثعلب: أحمد بن يحيى

(ج)

جابر بن عبد الله بن عمر أبو محمد ٢٤
جحدر بن مالك العكلي ٢٥٤
الجحدري: عاصم ٢١٧
جدابة بنت خالد النخعية ٤٧٥
أبو عبيدة بن الجراح ٢٠
أبو عمرو الجرمي ١٢- ٧٤-١٠١-١٠٣-١٤٢-١٥٧-١٧٤-١٩١-
٢٧٤-٣٩٩-٤٣٧-٤٤٦-٤٥٦-٤٨٤-٤٩١-٤٩٤
جرير ٧٣-١١٨-٢١٧-٣٥٠-٣٩٢-٤٥٤-٥٠٦-٥٤٠
أبو موسى الجزولي ٨١-١٧٢-٣٠٧-٤٥١-٥٤٦
ابن جماز: سليمان بن جماز ٣٤٨
ابن جني ٥١-٥٨-٦٦-١١٧-١٣٦-١٤٧-١٤٩-١٨٠-
٢٠١-٢٣٠-٢٨٢-٣٣٧-٣٤٥-٣٥٤-٣٧٧-
٣٨٨-٣٨٩-٤٠٣-٤٠٤-٤١٧-٤٢٣-٤٢٥-
٤٣٥-٤٤٣-٤٤٤-٤٦٠-٤٦٧-٤٨٢-٤٩٩-
٥٠١-٥٠٣
أبو منصور الجواليقي ٦١-١٢٤

(ح)

أم حاتم: عبته بنت عفيف ٢٩١
ابن الحاجب: عثمان بن عمر ٣٥٤-٤٥٨-٤٥٩-٥١١
حذيفة بن اليمان ٣
حسان بن ثابت ٣٤٣-٣٩٦
الحسن البصري ١٩١-٢٤١-٣٤٣-٣٥٨-٣٦٠
الحُطيئة ١٨٢-٣٠٦-٣١٣
حفص بن سليمان الأسدي ١٥-٣٤١-٣٦٧

ابن النحاس الحلبي ٤٥٨
حمزة بن حبيب ٣-٢٦٧-٣٥٩-٣٦٠
حميد بن ثور ٢٣٤-٢٣٥

(خ)

ابن خالويه ٣١٣
الخرنق بنت هفان ٤٠١
ابن خروف ٤١-٤٢-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٦٢-٨٥-٩٦-٩٨-
١٠٤-١٤٥-١٤٨-١٧٠-١٩٣-٢٣٢- ٢٥٢-
٢٥٣ — ٢٦٩- ٢٧٣-٣٦٤-٣٧٣-٣٧٧-٤٠٢-
٤٢٢-٥٠١-٥١٨-٥٣٣-٥٣٨
ابن الخشاب: أبو محمد عبد الله ٣٥٤
ابن هشام الخضراوي ١٦٨-١٧١-٢١٣-٢٥٣-٢٨٥-٣٨٢-٤٢٢-٥٢٣
خطاب الماردي ٦٨-٨٧-٩٠-٣٥٧-٤٢٢
خلف الأحمر ٢٤-٢٦٧-٥٠٩
الخليل بن أحمد الفراهيدي ٤١-٩٤-٢٥٨-٢٩٨-٣٣١-٣٦٣-٣٧٧-٤٥٥-
٤٨٣-٤٨٤-٤٩١-٤٩٧-٥٠٥-٥٠٨-٥٤٠

(د)

أبو الأسود الدؤلي ٣٥٨
ابن الدّباج: أبو الحسن علي بن جابر ١٦٨
أبو الكرم بن الدّباس ٣٠٧
الدّجال ١٦٩
أبو الدرداء الأنصاري: عويمر بن زيد ٢٠٩-٣٩١-٤٠٠
ابن درستويه: عبد الله بن جعفر ١٧-٩٤-٢٥١-٢٧٧-٤٥١
درهم بن زيد الأنصاري ٤٦٤
ابن الدهان: سعيد بن المبارك ٥٠-٥٢٧
أبو جعفر الدينوريّ ٤٣٣

(ذ)

أبو ذؤيب الهذلي ٤٦٠
ذو الرمة ٤١٤-٤١٩-٤٤٨-٤٦٤-٤٧١-٥٤٤

(ر)

رؤبة بن العجاج ٥٤٣
أبو الهيثم الرازي ٢٧١
الربعي: أبو الحسن علي بن عيسى ٩٠-٤٣٤
ابن أبي الربيع: أبو الحسين عبد الله بن أحمد ٥١-٦٨-١٤٩-١٧٧-١٩٣-٢٧٥-٢٩٧-٣٠٧-٤٠١-٤١٦
الربيع بن ضبع ٣
ربيعة بن مقروم ٢٦٠
الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى ٣٨-١٢٠-١٥٠-١٥٦-١٨٠-٢٣٦-٢٥٥-٢٧٦-٤٢٢-٤٣٠
الرندي: عمر بن عبد المجيد الأزدي ٢٣٢
ابن الرومي ٤٤٠
الريّاشيّ: أبو الفضل العباس بن الفرج ٥٠٧

(ز)

أبو بكر الزبيدي ٣٢٤
أبو جعفر بن الزبير ٢٢٥
الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري ٤٠-٤١-٥٠-٦٤-١٠٤-١٩٩-٢٥٣-٢٥٧-٢٨٤-٢٩٩-٣٩٧-٤٠٤-٤٥٩-٤٨٧-٤٩٧-٥٣٧.
الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ٣٤٨
أم زرع ١٦٩
الزمخشري: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر ١-١٤-٦١-٦٢-٦٤-٦٩-٩٦-٩٨-١٠٤-١٢٤-١٥٦-١٦٢-٢٣٨-٢٥٢-٢٥٧-٢٧٥-٢٧٨-٣١٥-٣٢٥-٣٤١-٣٥٤-٣٧٢-٣٨٢-٣٩٠-٤١٠-٤١١-٤٢٥-٤٨٢-٥٤٦.
زهير بن أبي سلمى ٨٠-١٧٨-٢٦٥-٢٨٩-٥٠٠.
الزياديّ: أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان ١٤٢-٢٤٩-٣٩٧-٤٥٦.
أبو زيد الأنصاري ٢١٩-٢٥٩-٣٥٧-٤٤١-٤٦٠-٤٦١-٤٩٩.
زيد بن ثابت ٢٠٩

زيد الخيل ١٤٣-٢٢٧

(س)

السجستاني: أبو حاتم سهل بن محمد ٤٦٤-٤٩٨-٥١٢-٥١٩
ابن السراج: أبو بكر محمد ٦٣-٦٦-٦٧-٧١-٨٦-١١١-١١٣-١٢٣-١٢٤-١٥٨-١٧٥-١٨٨-٢٠٢-٢٠٦-٢٢٥-٢٣٦-٢٥٣-٢٥٤-٢٩٣-٣٠١-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٧-٣٤٠-٣٥٦-٣٩٨-٤٥٧-٤٧٦-٥٣١.
سعيد بن جبير ٢١٩
ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق ٣٣٩-٣٥٢.
السمّاك ٢٤٥
سهل بن حنيف ٧٧
السهيلي: أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله ١٦٨-٢٠٢-٣٩٤-٤٠٢-٤٠٤-٤٢٠.
سواد بن قارب ٣٣٥
سُويد بن كراع ٢٨١
سويد بن أبي كاهل ٢٢٦
سيبويه ٤-١٧-٢٢-٢٣-٣٢-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٥٩-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٦-٧٩-٨٥-٨٦-٩٤-١٠١-١٠٤-١١٠-١١١-١١٢-١١٤-١١٥-١٣٠-١٣١-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٨-١٥٠-١٥٢-١٥٦-١٥٨-١٦٩-١٧٢-١٨٤-١٨٥-١٨٨-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٧-١٩٩-٢٠٠-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢١٨-٢٢١-٢٢٧-٢٣٠-٢٣٢-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٤١-٢٤٣-٢٤٧-٢٤٩-٢٥١-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٨-٢٦٩-٢٧١-٢٧٤-٢٩٤-٢٩٦-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠٤-٣٠٨-٣١٩-٣٢٥-٣٣١-

-٣٣٥-٣٣٧-٣٥٠-٣٥٨-٣٦٣-٣٦٤-٣٧١-
-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٢-٣٩٥-
-٣٩٦-٣٩٨-٤٠٤-٤٠٥-٤١١-٤١٢-٤٢٣-
-٤٢٦-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣٣-٤٥٠-٤٥٣-
-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٦٠-٤٦١-٤٦٣-٤٦٩-
-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٨٢-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-
-٤٩١-٤٩٣-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٥٠١-٥٠٥-
-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١٤-٥١٥-٥٢٣-٥٢٤-
-٥٢٦-٥٢٩-٥٣٠-٥٣٣-٥٣٦-٥٣٩-٥٤٠-
.٥٤٦

ابن سيده: علي بن أحمد .١٣٨-١٣٩-١٨١-٣٢٠-٥١٦.

ابن السيد: البطليُوسيّ --

السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله ٤٤-٤٨-٦٢-٧٩-١٠٤-١٤٨-١٧٥-١٨٢-
-١٩٩-٢٧١-٣٠٤-٣٠٥-٣٤٧-٣٤٨-٣٨٨-
-٤٢٣-٤٢٤-٤٣٤-٤٣٨-٤٩٤-٥٢٤-٥٢٦-
.٥٢٧-٥٢٨-٥٣١-٥٣٥-٥٣٧-٥٣٨

(ش)

ابن الشجري: هبّة الله بن علي ٢٢٦

شُريك بن عبد الله النخعيّ ٥٥-٥٦

الشلوْبين: أبو علي عمر بن محمد ٤٤-١٠٤-١٤٧-١٤٩-١٥٨-١٦٨-١٧٢-١٩٣-
-٢٢٣-٢٣٢-٢٥٣-٢٥٨-٢٦٩-٢٩٦-٣٠٤-
.٣٥٧-٣٧٥-٣٨٧-٤١٠

الشنفرى .٢٤٠-٤٢٦.

(ص)

أبو بكر الصديق ٢٨٠

الصّيمريّ: عبد الله بن علي بن إسحاق ٧٩- ١٠٤

(ض)

ابن الضائع: علي بن محمد .١٤٩-١٩٩-٣٠٢.

ضياء الدين بن العلج ٥٢

(ط)

أبو طالب بن عبد المطلب ٧٢
ابن طاهر: أبو بكر محمد بن أحمد ٤٢-١٤٨-١٧٥-٢٣٢-٢٥٣-٢٥٥-٣٧٧-٥٣٨-٥٤٦.
ابن الطراوة: سليمان بن محمد ٧٠-٧٨-١٨٨-١٨٩-٢٣٢-٢٥٠-٣٠٦-٣٣٩-٣٨٦-٣٩٩-٤٢٢.
ابن طلحة: محمد بن طلحة ٩٧-١٨٨.
الطوّال: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله ٤٩٢

(ع)

ابن عامر: عبد الله بن عامر ١٩٠-٢٦٧-٣٥٢-٣٩٢.
أبي العالية: رفيع بن مهران الرياحي ٣١٦.
العباس بن مرداس ٤٠٩
العبدي: أبو طالب أحمد بن بكر ٢٥٣
عبد القاهر الجرجاني ٣٠١-٣٥٤-٤٧٧
عبد الله بن رواحة ١٧٦
عبد الله بن الزبير ٢٨١
عبد الله بن مسعود ٢٠-٤٨-٧٦-٢٣٩-٢٦٣-٢٨٠
عبد المطلب بن هاشم ٣٢٤
عبد هند اللخمي ٥٣٤
أبو عبيدة: معمر بن المثنى ٢١٩-٢٦٦-٢٩٥-٤٢٨-٤٤٣-٤٩٤
أبو عبيدة بن الجراح ٢٠
عبيدة بن الحارث ٤١٧
أبو عبيدة: القاسم بن سلام ٣١-١٢٦
عبيد الله بن قيس الرقيات ٥٠٧
العجاج ٤٧٢
أبو النجم العجلي ٥١٧
عدي بن زيد ٥٠٢-٥٣٤
عروة بن الزبير ٢٧٧

ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن ٧-١١-١٨-٢٥-٢٦-٣٩-٤٧-٥٠-٥١-٥٤-٦٣-٦٩-٧٩-٨٠-٨٦-٩٣-١١١-١١٢-١٢٥-١٤٨-١٥٦-١٥٧-١٥٩-١٦٠-١٦٩-١٧٧-١٨٠-٢٠٢-٢٠٥-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢٤٠-٢٤٩-٢٥٣-٢٥٧-٢٦٢-٢٦٧-٢٧٣-٢٧٥-٢٧٧-٢٨٤-٢٩٠-٢٩٥-٣٠٧-٣١١-٣٣٠-٣٤١-٣٥٦-٣٦٤-٣٧٠-٣٧١-٣٧٤-٣٧٥-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٧-٤١١-٤١٢-٤٢٤-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٩-٤٤٥-٤٥١-٤٦٠-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٩-٤٧٠-٤٧٦-٤٧٧-٤٨٤-٤٩٩-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٩-٥١٣-٥١٥-٥٢٦-٥٣٠-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٧

أبو هيثم العقيلي ١٨

أبو الجراح العقيلي ٨-٣٨٩

أبو البقاء العكبري: محب الدين عبد الله بن الحسين ٥٢٣-٥٤٠

علي بن أبي طالب ٥٥-٣٧٩

علي بن عيسى: الربعي --

علي بن الفرخان ٤٣٢

أبو عمرو بن العلاء ٩٠-٩٩-٢١٩-٢٢٥-٣٣٤-٣٥٧-٣٥٩-٣٦٠-٤٨٤-٤٩١

علي بن المبارك: أبو الحسن اللحياني ٢١-٢٦٧

عمر بن الخطاب ٥٠٦

عمر بن أبي ربيعة ١٠-١٦٤-٢٠٩-٢٧٠-٢٩٠-٢٩٤-٤٥٤-٥١٠-٥١١

عمر بن عبد العزيز ٥٠٦

عمرو بن أحمر ٢١٤

عمرو بن معدي كرب ١٠٥-٥٤٤

ابن عمرون: جمال الدين محمد بن ٤٥٨

محمد

عنترة بن شداد العبسيّ ١٣٧-٣١٧

القاضي عياض: أبو الفضل عياض بن موسى ٣٧٦

عيسى بن عمرو ٣٥٨-٤٨٤-٤٩١

(ف)

الفارسي: أبو علي الحسين بن أحمد ٣٢-٤٨-٥١-٥٨-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٩-٧١-٧٢-٧٤-٧٥-٧٩-٨٥-٨٨-٩٠-١٠٠-١٠٤-١٠٥-١١١-١١٨-١٢٨-١٤٩-١٦٢-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٨-٢١٨-٢٢٤-٢٣٦-٢٤٣-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٧-٢٧٠-٢٧٨-٢٨٥-٣٠١-٣٠٧-٣١٢-٣١٣-٣١٧-٣٢٥-٣٤٧-٣٥٥-٣٦٩-٣٧٠-٣٧٧-٣٩٦-٤٠٣-٤٠٨-٤١٠-٤١١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٨-٤٣٥-٤٤٤-٤٥٩-٤٦٠-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٨٢-٥٢٩

الفرّاء ١-٣-٤-٨-١٧-٢٢-٢٤-٢٦-٣٢-٨٣-٤١-٤٣-٥٣-٥٤-٥٥-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٧٠-٧٤-٧٦-٩٣-٩٤-٩٦-٩٧-٩٨-١٠٤-١٢٧-١٢٨-١٣٩-١٤٠-١٥٥-١٦٦-١٧٠-١٧١-١٧٣-١٧٥-١٨٧-١٨٨-١٩٨-٢٠١-٢١٠-٢١٢-٢١٥-٢٢٩-٢٣٢-٢٣٥-٢٣٦-٢٤٢-٢٥٠-٢٥٣-٢٥٨-٢٥٩-٢٨٤-٢٩٢-٢٩٥-٢٩٧-٣٠٣-٣٢٢-٣٢٥-٣٢٩-٣٣٧-٣٤١-٣٥٩-٣٧٠-٣٧٢-٣٧٥-٣٧٧-٣٧٨-٣٨٩-٣٩٨-٤١٠-٤٢٢-٤٣١-٤٣٤-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٥-٤٤٨-٤٥٢-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٨-٤٥٩-٤٦١-٤٦٧-٤٧٨-٤٨٠-٤٩٢-٤٩٧-٥١٠-

٥٢٠-٥٢٢-٥٢٤-٥٢٥-٥٣١-٥٤١-٥٤٣-٥٤٦

الفرزدق ٤٣-٢٠٣-٢٦٦-٣٧٢

ابن فضّال: علي بن فضّال المجاشعي ٢٤٩

(ق)

أبو علي القالي ١٠٨

أبو القاسم بن القاسم: أبو محمد الواسطي ٢٣٣

القاسم بن معن ٣٦٠

ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم الدينوري ٥٢-٢١٤-٢١٥-٢١٧-٢٢٤-٢٢٦-٢٢٩-٢٣٤

ابن القطاع الصقلي ١١٢

قطرب: محمد بن المستنير ٢٩-٣٥٩-٤٣٤-٤٣٨-٤٤٧

أبو قلابة: عبد الله بن زيد الجرمي ١١٦

أبو القمقام بن مصعب الأسدي ٤٤٨

قيس العامري ٥٠٦

(ك)

ابن كثير: عبد الله بن كثير ٩٩-٢٢٥-٣٣٤

كثير عزّة ٣٧٢

الكسائي: علي بن حمزة ٣-٤-٨-٢٢-٢٩-٣٠-٣٢-٣٨-٤٢-٥٤-٥٥-
-٦١-٦٤-٧٠-٧٦-٨١-٨٣-٨٦-٩١-٩٣-٩٤-
-١٠٢-١١٦-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٧-١٥٢-
-١٦٣-١٦٤-١٦٦-١٦٧-١٨٦-٢٠١-٢٠٨-
-٢٤١-٢٥٨-٢٦٧-٢٧٧-٣١٤-٣١٥-٣٢٣-
-٣٢٤-٣٢٩-٣٤١-٣٥٣-٣٦٠-٣٩٨-٣٩٩-
-٤٠٥-٤١٨-٤٣٢-٤٣٤-٤٥٠-٤٥٩-٤٧٣-
.٤٧٦-٤٩٢

الكميت ١٢١-٣٨٢

ابن كيسان ٤-١٧-٢٤-٤٨-٤٩-٧٩-٨٥-٨٨-٩٧-١٠٢-
-١٠٤-١٠٥-١٠٦-٢٧٢-٣٠١-٣٣٢-٣٧٤-

٣٧٥-٤١٥-٤٤١-٤٧٩-٤٨١-٤٨٢-٥٠٨.

(ل)

اللاحقيّ: أبان بن عبد الحميد ١٤٤

لبيد بن ربيعة ٣١٢

اللحياني: أبو الحسن علي بن المبارك - -

ابن هشام اللخميّ ٨٦-٣٥٧

(م)

المازنيّ: أبو عثمان بكر بن محمد ١٠٤-١١١-١٤٢-١٤٤-١٥٧-٢٧٠-٣٥٥-٣٥٦-٤٦٣-٤٧٥-٤٩٠-٤٩١.

ابن مالك ١-٢-٣-٥-٨-١٢-١٥-١٨-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣١-٣٣-٣٤-٣٧-٣٩-٤٠-٤١-٤٣-٤٥-٤٩-٥٠-٥٢-٥٣-٥٤-٥٧-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٨-٦٩-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٩-٨٠-٨٢-٨٣-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٤-١١٥-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٣-١٢٤-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٥-١٣٦-١٣٩-١٤٠-١٤٤-١٤٦-١٤٩-١٥٣-١٥٦-١٥٨-١٦٠-١٦١-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٩٠-١٩١-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠٢-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٨-٢١٩-٢٢١-٢٢٢-٢٢٤-٢٢٦-٢٢٨-٢٣١-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٨-٢٤٣-٢٤٥-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٦-٢٦٢-٢٦٣-

-٢٧٥-٢٧٤-٢٧٣-٢٦٩-٢٦٦-٢٦٥-٢٦٤
-٢٩٣-٢٩٠-٢٨٥-٢٨٣-٢٨٢-٢٨١-٢٨٠
-٣٠٣-٣٠١-٣٠٠-٢٩٧-٢٩٦-٢٩٥-٢٩٤
-٣١٤-٣١٢-٣١١-٣٠٩-٣٠٨-٣٠٥-٣٠٤
-٣٣٢-٣٢٧-٣٢٥-٣٢٤-٣٢٣-٣٢١-٣١٧
-٣٤٢-٣٤٠-٣٣٨-٣٣٧-٣٣٦-٣٣٤-٣٣٣
-٣٥٨-٣٥٧-٣٥٥-٣٥٤-٣٤٩-٣٤٧-٣٤٥
-٣٦٨-٣٦٦-٣٦٤-٣٦٣-٣٦١-٣٦٠-٣٥٩
-٣٧٩-٣٧٨-٣٧٧-٣٧٥-٣٧٣-٣٧١-٣٧٠
-٣٩٤-٣٩١-٣٩٠-٣٨٩-٣٨٧-٣٨٤-٣٨٢
-٤٠٧-٤٠٥-٤٠٤-٤٠١-٤٠٠-٣٩٦٣٩٨-٣٩٥
-٤٢٩-٤٢٣-٤٢٠-٤١٦-٤١٤-٤١١-٤١٠
-٤٤٤-٤٤٣-٤٤١-٤٣٣-٤٣٢-٤٣١-٤٣٠
-٤٥٨-٤٥٦-٤٥٥-٤٥٣-٤٥١-٤٥٠-٤٤٦
-٤٧٠-٤٦٩-٤٦٨-٤٦٦-٤٦٤-٤٦٠-٤٥٩
-٤٨٢-٤٨١-٤٧٨-٤٧٦-٤٧٥-٤٧٣-٤٧٢
-٤٩٤-٤٩٣-٤٩٢-٤٩٠-٤٨٨-٤٨٦-٤٨٤
-٥١٣-٥١٢-٥١١-٥٠٤-٤٩٩-٤٩٧-٤٩٦
-٥٢٩-٥٢٦-٥٢٥-٥٢٣-٥١٦-٥١٥-٥١٤
.٥٤٦

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد ٥-٢٢-٤٢-٥٠-٥١-٦٣-٧١-٧٤-٨٦-٨٨-
-١٥٧-١٥٦-١٥٥-١٤٢-١٢٥-١١١-١٠٤
-٢٠٤-٢٠٢-٢٠٠-١٩٩-١٧٢-١٦٩-١٥٨
-٢٦٢-٢٥٨-٢٥٤-٢٥٣-٢٤٩-٢٣٧-٢٣٦
-٣٦٠-٣٣٧-٣١٩-٣٠٥-٣٠٤-٢٨٤-٢٧١
-٤٥٠-٤٢٣-٤١٩-٣٩٦-٣٧١-٣٦٤-٣٦١
-٤٨٥-٤٨٤-٤٧٩-٤٧٦-٤٧٥-٤٦٩-٤٦٣
.٥٣٢-٥١٩-٥٠٨-٤٩٥-٤٩١

المتنبي ٤٧١

المثقب العبدي ٤٨٦
ابن محيصن الأسهميّ ٤٩-٤٤٢
أبو جعفر بن مضاء ١٤٧-٢٤٣
المطرزيّ: أبو الفتح ناصر بن عبد السيد ٣٥٤
أم معاوية: هند بنت عتبة بن ربيعة ٢٥٤
ابن معزوز: يوسف بن مزوز ٢٣٢
ابن معطٍ: أبو زكريا يحيى بن معطٍ ٥٠-٥١١
ابن المقفع: عبد الله بن المقفع ١٤٤
مكي بن أبي طالب ٢١٩-٣٢٤
ابن ملكون: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ٦١
المتنخل الهذلي ٢٦٠
المنخل اليشكري ٣٥٨

(ن)

النابغة الذبياني -
نافع بن عبد الرحمن الليثي ٣٣٤
النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد ١٣٩-١٤٠-١٦٤-٢٠٣-٢١١-٢٧٦-٣٢٤-٤٢٨-٤٤٨-٤٦٠-٤٦٣.
أبو نواس ١٢٦

(هـ)

هبيرة بن محمد التمار ١٥
أبو ذؤيب الهذلي ٤٦٠
أبو سهيل الهروي ٥٤٣
هشام بن معاوية الضرير ٢٢-١٠٣-١٤٧-١٥٢-١٥٣-٢٠٨-٣٧٠-٤١٨-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٦٢-٤٦٣.
هشام بن عمار ٣٤٢

(و)

ابن ولّاد: أحمد بن عبد الحميد ١٤٤

(ي)

يحيى بن وثّاب ٣٥٩
يزيد بن القعقاع ١٥
أبو محمد اليزيدي: يحيى بن المبارك ٢٤١
يعقوب بن إسحاق بن أبي إسحاق الحضرمي ٤١٧
ابن يعيش: أبو البقاء يعيش بن علي ٥٣٩-٥٤١-٥٤٣-٥٤٥.
يونس ٤٥-٢٠٧-٢١٩-٢٦٤-٣١٩-٤٢٩-٤٣٠-٤٥٦-٤٨٣-٤٨٤-٤٩١-٥٠٨-٥١٠.

فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	رقم الصفحة
الارتشاف	٦٥ . ٢٠٨ . ٢٦٢
الأصول	٨٦ . ٣٥٦
الإفصاح	٢٩ . ١٩٣ . ٢٣٦ . ٢٥٠ . ٢٥١
الأوسط للأخفش	٢٧٠ . ٤٢٨
الإيضاح	١٦٢ . ٤٦٣ . ٤٧٧
البديع لابن الأثير	٢٩ . ١٢٤ . ٤٢٥ . ٤٢٧ . ٤٧٥ . ٤٨٧ . ٥٢٨
البسيط	٧ . ٣٨ . ٣٩ . ٥٠ . ٥٥ . ٦٧ . ٦٩ . ٧٠ . ٩١ . ١٦١ . ١٧٥ . ١٨١ . ١٨٤ . ٢٥٠ . ٢٩٥ . ٣٣١ . ٣٣٢ . ٣٣٦ . ٣٦٣ . ٤٠١ . ٤٠٦ . ٤٢٦ . ٤٧٩ . ٥١٥ . ٥٢٠ . ٥٢٨ . ٥٣٩
البغداديات	٨٥ ، ١٠٥
التبيين للعكبري	٥٢٣
التذكرة لأبي علي	١١٨ . ١٧٦ . ١٨١ . ٢٢٤ . ٣١٢
التمهيد	١٦٥ . ٣٥٨
الحجة للفارسي	٤٢٢
الحدّ	٢٢
الحماسة	٦١
الخصائص	١٦٩ . ١٨٠
رؤوس المسائل	٣٢١ . ٥٢٤
السبعة في القراءات	٤٩٦ . ٤٩٧ . ٤٩٨
شرح ألفية ابن مالك لابنه	١٠٣ . ١٥١ . ١٧٤ . ١٨٤ . ١٩٦ . ٣٠٠ . ٣١٢
شرح ألفية ابن معطي	٥١١
شرح الجزولية للأُبذي	٤٥٥

شرح الجمل لابن عصفور	٤٨٤
شرح ابن الحاجب	٥١١
شرح الخفّاف	٤٩١
الصحاح	١١٨
صحيح البخاري	٢١٨ . ٣٣٠ . ٤٣١
العين	٢٥١
الفصيح	١٠٧
الكافية الشافية	٢٧ . ٢٨ . ٣٤ . ٣٦ . ٦٣ . ٧٥ . ١١٥ . ١٢٠ . ١٧٥ . ١٨٠ . ١٨٤ . ٢٥٦ . ٢٩٦ . ٢٩٧ . ٣٦٦ . ٤٩٣ . ٥٢٣
الكافي لابن أبي الربيع	١٨٩
الكشّاف	١ . ٢٥٢
اللسان	٤١٤
مجالس ثعلب	٣٥٥
المرشد في النحو	١٨٩
المسائل الطبرية	٣٤٨
المشرق لأبي جعفر بن مضاء	٢٣٩ . ٢٤٣
معاني القرآن للأخفش	٢٠٢ . ٤٦١ . ٤٦٩
معاني القرآن للفراء	٣٢٩
المفصل	٢٥٢ . ٣٨٢
المقتضب	٦ . ٨٦
المقرب	١٥٩ . ٢٨٤ . ٤٦٩
الملخص لابن أبي الربيع	٢٩٧
المهذب	١٠٦
الموطأ	١٨٣ . ١٩٤
النهاية لابن الأثير	٢٩٦ . ٣٥٢ . ٣٥٥ . ٣٥٦ . ٣٥٧

نوادر أبي علي ١٠٨

فهرس القبائل والبلدان

م	القبيلة . البلد	رقم الصفحة
١	• أسد	٣٤١ . ٣٤٢ . ٤٤٧١٤
٢	• بغداد	٦١
٣	• تميم	١٢ . ١٤ . ٤٣ . ٥٤ . ٤٤٧
٤	• الحجاز	١٢ . ١٤
٥	• خزاعة	٢١٨
٦	• طيء	١١٣ . ٢١٥ . ٢٦١ . ٣٣٩
٧	• عقيل	٢٥٩
٨	• عُكْل	٢٠٣
٩	• عنبر	٢٠٣
١٠	• فقعس	١٨
١١	• قريش	٢٣٩
١٢	• قضاعة	٢٠١ . ٣٤١ . ٣٤٢
١٣	• قيس	٤٤٧
١٤	• هذيل	٢٣٩ . ٢٥٩ . ٣٥٨

ـ فِهْرِسُ المصادِرِ والمَراجِعِ

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي الطيب بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ، تحقيق: د.طارق الجناني، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الموصل، ط١، ١٩٨٧م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، تحقيق: أ.د. أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- إتحاف فضلاء البشر، للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- أراجيز العرب لمحمد توفيق البكري الصديقي، مصر، ط١، ١٣١٣هـ.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن القيم الجوزية (٧٦٧هـ)، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٥٤م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي (٤٠٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- أساس البلاغة للزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٥٥٧هـ)، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- إسفار الفصيح لأبي سهل محمد بن علي الهروي النحوي، تحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
- الاشتقاق لابن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٤٩.
- الأصمعيات لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
- الأصول في النحو لابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- إعراب الحديث النبوي الشريف لأبي البقاء العُكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،ط٢، ١٩٨٦م.
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزّور، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن للنحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م.
- الأعلام للزركلي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: إحسان عباس، وإبراهيم السعافين، وبكر عباس،دار صادر، بيروت، ٢٠٠٢-٢٠٠٨م .
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري (٥٥٧هـ)، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- الإغفال لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي ط١، ٢٠٠٣م.
- الأفعال للسرقسطي، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- الأفعال لابن القطاع (٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٣م.

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط٢، ٢٠٠٦م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (٥٤٠هـ)، حققه وقدم له: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.
- الألفاظ لابن السكيت (٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارَه، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عَمّان، ١٩٨٩م.
- أمالي الزجّاجيّ (٣٣٧هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- أمالي السهيلي (٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ١٩٧٠م.
- أمالي ابن الشجري (٥٤٢ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- الأمالي لأبي عليّ القالي (٣٥٦ هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٢٦.
- أمالي المرتضى (٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة د. مروان العطيّة، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٩٥٤م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي بن عدلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (٦٦٦هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- الانتصار لسيبويه على المبرِّد لابن ولاد (٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٧ م.
- الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.
- البئر لمحمد بن زياد بن الأعرابي (٢٣١هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٠م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير (٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، دار التراث، القاهرة.
- البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ لابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق: ضاحي عبد الباقي، ومراجعة: عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت ، ط١، ٢٠٠١م.
- تاريخ قضاة الأندلس لأبي الحسن عبد الله النُباهي المالقي، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، ١٩٨٣م.
- التبصرة والتذكرة للصيمري (ق٤هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكْبَرِيّ (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكبري (٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان (٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٨.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، وراجعه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١٩٩٠،١-١٩٩٦م.
- التعليقة على المقرب لابن النحاس النحوي (٦٩٨هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمّان، ط١، ٢٠٠٤م.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- تفسير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، وراجعه أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.
- التكملة لأبي عليّ الفارسيّ (٣٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، مكتبة هزاع سعد المرشد، الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.
- التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح لابن بري المصري، تحقيق: مصطفى حجازي، ومراجعة علي النجدي ناصف، مصر، ط١، ١٩٨٠م.
- تهذيب الأسماء واللغات لابن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت

- تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي (٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م..
- تهذيب اللغة للأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد علي النجار وعلي حسن هلالي وغيرهم، دار القومية العربية، مصر، ١٩٦٤م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط٢، ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١ م.
- التوطئة للشّلَوْبين، تحقيق: يوسف أحمد مطاوع، دار الكتب، ط٢، ١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق: حاتم محمد الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، ط١، ٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته: ابن أبي شنب، ط٢، ١٩٥٧م.
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (١٧٠هـ)، تحقيق: محمد علي البجادي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام ومحمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨م.
- جمهرة اللغة لابن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على الاشموني (١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، أمام الباب الأخضر، سيدنا الحسين.

- الحجة للقراء السبعة لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
- حروف المعاني والصفات للزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السِّيد البَطَلْيوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت.
- الحماسة لأبي تمام، تحقيق: د. مصطفى عليان، مكة المكرمة، ط١..
- حماسة البحتري (٢٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم حور، وأحمد محم عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، ٢٠٠٧م.
- الحماسة البصريَّة لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (٦٥٦هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٦٤م.
- حماسة الشجرية لابن الشجري، تحقيق: عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠م.
- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي عليّ الفارسيّ لأبي عليّ الشَّلَوْبين (٦٤٥هـ)، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: حماد بن محمد الثماني، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن الضبع، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.
- الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.
- خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي (٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة هلال/بيروت، ودار البحار/ بيروت، الطبعة الأخيرة، ٢٠٠٤م.
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب للبغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
- ديوان ابن الرومي، تحقيق: د. حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة: أبي سعيد السُّكَّريّ (٢٩٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.وطبعة الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة هلال، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- ديوان أبي حيّة، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دمشق، ١٩٧٥م.
- ديوان أبي دهبل الجمحي، رواية أبي عمر الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف، ط١، ١٩٧٢م.
- ديوان أبي دواد الإيادي، تحقيق: أنوار محمود الصالحي، والدكتور أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، دمشق، ط١، ٢٠١٠م.
- ديوان أبي طالب، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق: عبد الوهاب عزام.
- ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق: الواحدي.
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي، تحقيق: د. حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- ديوان أبي نواس، تحقيق: د. بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠م.
- ديوان أُحيحة بن الجلاح، دراسة وجمع وتحقيق: د. محمد حسن باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٩٧٩م.

- ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعه: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية، ١٩٧٠م.
- ديوان أعشى همدان وأخباره، تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٩٨٣م.
- ديوان الأعشى، تحقيق: د. محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
- ديوان الأقيشر الأسدي، تحقيق: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م
- ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، ١٩٦٠م.
- ديوان تأبط شرًّا، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
- ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت، ١٩٨٢م.
- ديوان حاتم الطائي، دار صادر ، بيروت، ١٩٨١م.
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسجستاني والسكري، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ، جمع وتحقيق: د. محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ٢٠٠٢م.
- ديوان الخِرْنِق بنت بدر بن هفان، رواية أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، شرحه وحققه وعلق عليه: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: إبراهيم عوضين، ط١، ١٩٨٥م.
- دريد بن الصمة، تحقيق: د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة.
- ديوان ذي الرّمّة (١١٧هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، ط١، ١٩٨٢م.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، دار فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، ١٩٨٠م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، عني بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دار ابن الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ديوان سويد بن كاهل اليشكري، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، مراجعة: محمد جبار المعيبد، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ط١، ١٩٧٢م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- ديوان الشنفرى، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م .
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت، ودائرة الثقافة والفنون/ البحرين، ط٢، ٢٠٠٠م.
- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.
- ديوان عبد الله بن رواحة (دراسة في سيرته وشعره)، د. وليد قصار، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٩٨٢م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي، (رسالة دكتوراه)، تحقيق: د. عبد الحفيظ السلطي، دار أطلس، دمشق.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان العرجي، جمعه وشرحه وحققه: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان عروة بن الورد بشرح ابن السِّكّيت، حققه وأشرف على طبعه ووضع فهارسه: عبد المعين الملوحي، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: بشير يموت، المكتبة الأهلية، بيروت، ط١، ١٩٣٤م.
- ديوان عمرو بن معد يكرب، تحقيق: عبد العزيز الثنيان، مكتبة العبيكان، ١٤١٥هـ.

- ديوان عنترة، (رسالة ماجستير) دراسة وتحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، جامعة القاهرة، ١٩٦٤م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٩م.
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ديوان الكميت بن زيد، تحقيق: محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان لبيد بن ربيعة: دار صادر، بيروت.
- ديوان المجنون، تحقيق: عبد الستار أحمد فراخ، مكتبة مصر، ٢٠١٠م.
- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ)، مكتبة القدسي، ١٣٥٢هـ.
- ديوان مهلهل بن ربيعة ، شرح: طلال حرب، الدار العالمية.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: علي الهروط، المكتبة الوطنية، ١٩٩٢م.
- ديوان النمر بن تولب، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الأمير مهنان، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام للسهيلي (٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٦٧م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لمحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط٣، ٢٠٠٤م.
- زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحُصري القيرواني (٤٥٣هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط١٩٩٩،٥م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسي (١١٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، والدكتور محمد الأخضر، الشركة الجديدة ـ دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨١م.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن علم الدين السخاوي (٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، قدّم له: د. شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- السماع والقياس، تحقيق: أحمد تيمور باشا، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- سنن ابن ماجه (٢٧٣هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.
- سنن الترمذي (٢٧٩هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.
- سنن النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي (٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٩٩٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح أبيات الجمل لابن السِّيْد البَطَلْيوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: عبد الله الناصير، دار علاء الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق،ط١، ٢٠١٠م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٨٨م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة: أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاخ، مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ـ مطبعة المدني، القاهرة،١٣٨٤هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٥م.
- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخانجي، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي مختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح الجزولية للأبذي، رسالة أعدها سعد حمدان الغامدي لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أمّ القرى.
- شرح جمل الزجّاجيّ لابن بابشاذ (٤٦٩هـ)، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق: حسين علي لفته السعدي، إشراف: أ. د. طه محسن عبد الرحمن، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، من أوله حتى نهاية باب المخاطبة، رسالة دكتوراه، إعداد: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح الدروس في النحو لابن الدهان، تحقيق: د. إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.

- شرح ديوان حسان بن ثابت، صنعة: عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٢٩م
- شرح الحماسة للمرزوقي (٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- شرح ديوان المثقب العبدي، مكتبة جامعة الرياض، ١٣٩٩هـ.
- شرح ديوان المتنبي للمعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (٦٨٦هـ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح شذور الذهب للجوجري، تحقيق: نوّاف بن جزاء الحارثي، ط١، ١٤٢٤هـ.
- شرح شواهد الإيضاح لابن برّي (٥٨٢هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي (٩١١هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل بتصحيحات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٩٦٦م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة لعاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- شرح الفصول لابن إياز، رسالة دكتوراه مقدمة من محمد صفوت محمد علي، جامعة الأزهر.
- شرح القصائد العشر للتبريزي، صححه: محمد منير الدمشقي، ١٣٥٢هـ.

- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع لابن بَرْهان، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.
- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- شرح المعلقات السبع للزوزني، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٦هـ)، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، حققه وعلق عليه: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، منشورات المجتمع الثقافي، ط٢، ١٩٩٨م.
- شرح الكافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٨٠م.
- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، وتقديم: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة: الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٨٠م.
- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة: د. يوسف حسين بكّار، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.

- شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق: د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٨م.
- شعر عبد الله بن الزبعرى، تحقيق: د. يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.
- شعر عمر بن لجأ التميمي، جمع وتحقيق: د. يحي الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٣، ١٩٨٣م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٧م.
- شعر يزيد بن الطَّثْرِيّة، صنعة: حاتم صالح الضامن، مطبعة أسعد، بغداد.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي (٧٧٠هـ)، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦.
- الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- الصحاح «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري (٢٥٦هـ)، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه: عبد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه: قصيّ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- صحيح مسلم (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صحيح مسلم، بشرح النووي، بيت الأفكار الدولية.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: السَّيّد إبراهيم بن محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (٢٣٢هـ)، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧م.

- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- العين للفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور. مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال.
- عيون الأخبار لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٨٣٣هـ)، عني بنشره: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان (٥٦٩هـ)، من أول باب إنّ وأخواتها إلى آخر باب العطف مع دراسة الفكر النحوي، (رسالة دكتوراه)، إعداد: مزيد بن عبد العزيز الزامل السُّليم، إشراف: أ. د. تركي بن سهو العتيبي، دار التدمرية، الرياض، ط١، ٢٠١١م.
- الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (٢٩٠هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٠٠م.
- الفرائد الجديدة للسيوطي، تحقيق: عبد الكريم المدرس.
- فُرحة الأديب لأبي محمَّد الأعرابي، الملقب بالأسود الغندجاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمَّد علي سلطاني، دار النبراس، دمشق، ١٩٨١م.
- الفصول الخمسون لابن معطي (٦٢٨هـ)، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، إشراف: عبد السلام محمد هارون (رسالة ماجستير)، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٢م.
- القول في البغال للجاحظ، تحقيق: شارل بلا، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- الكافي في القراءات السبع لمحمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرِّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس لإسماعيل العجلوني، مكتبة القدسي، ١٣٥١هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي (٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي، تحقيق: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٠م.
- اللامات للزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- اللامات للهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- لحن العوام للزبيدي، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
- لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر.
- اللمع لابن جنِّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٩٧٩م.
- المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لأحمد المهلبي، تحقيق: عبد العزيز المانع، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط٢، ٢٠٠٣م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- مجالس ثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- مجالس العلماء للزجاجي (٣٣٨هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

- مجمع الأمثال للميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة المحمدية، ١٩٥٥م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد درويش، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جنِّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي ناصيف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- مختارات شعراء العرب لابن الشجري (٥٤٢هـ)، ضبطها وشرحها: محمود حسن زنّاتي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ط١، ١٩٢٥م.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني، تحقيق: حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠١٠م.
- مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص لابن سيده (٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٨١م.
- المزهر في علوم اللغة وآدابها للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- المسائل البصريات لأبي عليّ الفارسيّ(٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٥م.
- المسائل البغداديات لأبي عليّ الفارسيّ (٣٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- المسائل الحلبيات لأبي عليّ الفارسيّ(٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار

القلم/دمشق، ودار المنارة / بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- المسائل الشيرازيات لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: أ. د حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ٢٠٠٤.
- المسائل العسكريات لأبي عليّ الفارسيّ(٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات لأبي عليّ الفارسيّ(٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق..
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.
- مسند أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، حققه: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزحار (٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨، ٢٠٠٩م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي (٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.
- معاني الحروف المنسوب إلى الرماني، وهو العوامل والهوامل لابن فضّال المجاشعي، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار النهضة، مصر، ط١.
- معاني القرآن للأخفش (٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
- معاني القرآن للنحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- معاني النحو لفاضل السامرائي، مكتبة أنوار دجلة، بغداد.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- معجم التعريفات للشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
- معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، ط٢.
- المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضّبّي (١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية للعيني، المطبعة المنيرية، بولاق.
- مقاييس اللغة لابن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجُرجانيّ (٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.
- المقتضب للمبرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي (٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الواحد محمد، راجعه: الدكتور حامد أحمد نبيل، والدكتور فتحي محم أحمد جمعة. مطبعة أم القرى.
- المقرب لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري،

ط١، ١٩٧٢م.

- المقصور والمدود لأبي علي القالي، تأليف إسماعيل بن القاسم البغدادي.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب لمحمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- منّة المنعم في شرح صحيح مسلم لصفي الرحمن المباركفوري، دار السلام، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
- المنصف لابن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث، القاهرة، ط١، ١٩٤٥م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: سدني جلازر، مطبعة مجمع الشرق الأمريكي، أمريكا، نيوهافن، ١٩٤٧م.
- موطأ الإمام مالك (١٧٩هـ)، تحقيق: محمد صطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن آل نهيان، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٤م.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي (٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد للإمام مهذب الدين مُهلب بن حسن بن بركات بن علي المهلبي (٥٨٣هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٠م.
- نفح الطيب من غصن أندلس الرطيب للمقري (١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٠٠م، ١٩٩٧م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

- النوادر لأبي زيد (٢١٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت/ القاهرة، ط١، ١٩٨١م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، اسطنبول، ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- الوحشيات لأبي تمام (٢٢١هـ)، علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
- وفيات الأعيان لابن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	رقم الصفحة من	إلى
المقدمة	١	٥
القسم الأول الدراسة		
المبحث الأول		
اسمه ونسبه وكنيته ولقبه	١	١
مولده ووفاته	١	١
ثقافته ومكانته العلمية	٢	٢
شيوخه	٣	٣
تلاميذه	٤	٤
آثاره	٥	٦
المبحث الثاني		
شواهد المراديّ في الكتاب	٧	٧
صيغ المرادي في الكتاب	٨	٨
مصادر المراديّ في الكتاب	٨	٩
موقف المراديّ من ابن مالك	١٠	١٣
موازنة بين شرح المراديّ وبعض شروح التسهيل	١٤	٢١
المبحث الثالث		
موقف المراديّ من أصول النحو العربي.	٢٢	٣٤
مذهب المراديّ النحويّ.	٣٥	٣٦
نتائج البحث.	٣٧	٣٨
القسم الثاني: التحقيق		
مخطوطات الكتاب	٣٩	٣٩
منهجي في التحقيق	٤٠	٤١
مسوّغات البحث		

النصّ محقّقًا

باب العدد	١	٣٧
باب كم وكأين وكذا	٣٨	٥٢
باب نعم وبئس	٥٣	٨٣
باب حبّذا	٨٤	٩٢
باب التّعجب	٩٣	١١٣
باب اسم التفضيل	١١٤	١٣٤
باب اسم الفاعل	١٣٥	١٦٠
باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل	١٦١	١٧٨
باب إعمال المصدر	١٧٩	٢٠٠
باب حروف الجر سوى المستثنى بها	٢٠١	٢٦٧
باب القسم	٢٦٨	٢٩٨
باب الإضافة	٢٩٩	٣٦٢
باب التّابع	٣٦٣	٣٦٧
باب التّوكيد	٣٦٨	٣٨٤
باب النعت	٣٨٥	٤٠٩
باب عطف البيان	٤١٠	٤١٤
باب البدل	٤١٥	٤٢٧
باب المعطوف عطف النّسق	٤٢٨	٤٦٧
باب النّداء	٤٦٨	٤٩٩
باب الاستغاثة والتّعجب الشّبيه بها	٥٠٠	٥٠٥
باب النّدبة	٥٠٦	٥١٣
باب أسماء لازمت النّداء	٥١٤	٥١٧
باب ترخيم المنادى	٥١٨	٥٣٤
باب الاختصاص	٥٣٥	٥٣٦
باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما	٥٣٧	٥٤٢
فهرس المصادر والمراجع	٥٤٣	٥٦٥
فهرس الفهارس		
الملخّص باللغة الإنكليزية		

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Arts and Humanities

The Department of Arabic Language

Graduate Studies

'Sharh Tasheel Ibn Malek'

For Al-Hassan Bin Qassem Al-Muradi

(DOD:749 H)

Study and Authentication

Of the Third piece

From the chapter of Number to the end of chapter: Temptation and warning

And what followed them

A research prepared to achieve Master's Degree in Arabic Language

The first section

Prepared by the student

Mamoun Riyadh Al-Shehabi

Supervised by

Dr. Yousef Alhaj Ahmed

1440-1441

2019-2020

Research Summary

This research provides a study on Grammarian Al-Hasan Bin Qassem Al-Muradi (DOB:749 H) and his Book "Sharh Tasheel Ibn Malek", and authentication of a piece of this book from (Chapter of Number to the end of Chapter: Temptation and Warning)and what followed them.

The study is divided into two parts: Part 1 is related to the study, comprising three topics:

***In the first topic**, I discussed Al-Muradi, as well as his origin, birth, culture, sheikhs, students, death and works.*

***In the second topic**, I handled his book (Sharh Tasheel Ibn Malek). I referred to his book quotations ,I explained the style and terminology. I also indicated Al-Muradi's sources, I pointed out his attitude towards Ibn Malek Then, I compared the book with some other Tasheel interpretations.*

I dedicated the third topic to discuss his attitude towards grammar fundamentals; tradition, analogy, causality, and unanimity. Then, I discussed his grammatical school in the light of his singled out viewpoints and choices.

I concluded the study by summing up the most important research results.

***Part II** of the present thesis was earmarked for authenticating a piece of "Tasheel Ibn Malek", from Chapter of Number to the end of Chapter: Temptation and Warning and what followed them.*